

(الجزء الأول)

من

شرح المحقق الجهابذ

الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الحرشي على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

﴿ طبع على ذمة ملتزمه الراجي عفو ربه الحاج الطبيب التازي المغربي ﴾

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الكريم الوهاب الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاحباب وعلى آله والاصحاب ﴿وبعد﴾ فيقول الفقير الى الله تعالى علي بن أحمد الصعدي العدوي المالكى لما من الله المولى الكريم بطالعة الشرح الصغير لامة الامام والقوة الهمام شيخ المالكية شرقا وغربا قدوة السالكين عجاويزا مربى المرادين كهف السالكين سيدى أبى عبد الله محمد بن عبد الله ابن علي الحرثي الشهير بنسبه ونسب عصبته بأولاد صباح الخير انتهت اليه الرياسة في مصر حتى انه لم يبق في مصر أو اخر عمره الا طلبته وطلبة طلبته كان اماما في العلوم والمعارف متواضعا عفيفا لا يكاد يجلسه على من مجالسته انتهت اليه الرياسة في العلم ووقف الناس عند فتاويه وكان متقشفا في سأكاه وملبسه ومفرشه وكان لا يصلي الصبح صيفا وشتاء الا بالجامع الازهر وكان خلقه واسعا اذا تجادل عنده الطلبة يشتغل هو بالذكر حتى يفرغ جدها لهم وكان يقضى بعض مصالحه بيده من السوق ويحملها ويتعاطى مصالح بيته في منزله أيضا وكان كثيرا في الادب والحياء كريم النفس جليل المعاشرة حلوا الكلام وكان كثيرا في الشقاكات عند الامراء وغيرهم وكانوا يهابونه ويحسبونونه ويقبلون شفاعته وكان مهيب المنظر عليه خفر العلماء العاملين والاولياء الصالحين وكان دائم الطهارة كثير الصمت زاهدا ورعا كثير الصيام طويل القيام وكان له تهجد عظيم في الليل وكان نهاده كاه في طاعة اما في علم أو قراءة قرآن أو ورد يقول من عاشره ما ضبطنا عليه قط ساعة هو فيها غافل عن مصالح دنياه وآخرته وكان يتعمم بشملة بيضاء صوف اذا دخل منزله وله سبعة آلاف حبة وكانت ثيابه قصيرة على السنة المحمدية وكان كثيرا في الصلاة كثر الذاكر لله تعالى لا يكاد يغفل عن قول لا اله الا الله في حال درسه وفي حال عمله وكان لا يسمع منه قط مذاكرة أحد بسوء وكان النور يتحقق على وجهه يدرك كل المؤمنين وكانت الامراء والاكابر يعقدونه اعتقادا تاما وكان اذا ركب حماره ومضى في السوق يقتل الناس عليه لاجل التبرؤ به وتقبيل يده ومن لا يصل الى يده يتمسح (٣) بدابته أو بظهر الشيخ ويسمح بها وجهه وكان قد اشتهر في أقطار الارض كالغرب وبلاد التكرور والشام والحجاز والروم واليمن وصاروا يضربون به المثل وأذعن له علماء مصر انخاص منهم والعام وكان دائم الطهارة لا يحدث الا ويتوضأ هكذا قال أصحابه وكان لا يذكر أحدا بغيبة ولا يحسد أحدا من أقرانه على ما آتاه الله من علم أو جاه أو اقبال من الناس بل يقول لولا انه يستحق ما أعطاه الله تعالى وما كان قط يزاحم على شيء من الدنيا ولا يتردد الى أحد من الولاة الا لضرورة شرعية من شفاعته لطلوم ونحو ذلك وكان اذا حضر اليه جماعة ممن يحسدونه يجلسهم ويكرمهم في غيبتهم وحضورهم ولا يؤاخذ أحد منهم



وعسى بها وجهه وكان قد اشتهر في أقطار الارض كالغرب وبلاد التكرور والشام والحجاز والروم واليمن وصاروا يضربون به المثل وأذعن له علماء مصر انخاص منهم والعام وكان دائم الطهارة لا يحدث الا ويتوضأ هكذا قال أصحابه وكان لا يذكر أحدا بغيبة ولا يحسد أحدا من أقرانه على ما آتاه الله من علم أو جاه أو اقبال من الناس بل يقول لولا انه يستحق ما أعطاه الله تعالى وما كان قط يزاحم على شيء من الدنيا ولا يتردد الى أحد من الولاة الا لضرورة شرعية من شفاعته لطلوم ونحو ذلك وكان اذا حضر اليه جماعة ممن يحسدونه يجلسهم ويكرمهم في غيبتهم وحضورهم ولا يؤاخذ أحد منهم

على ما وقع منه في حقه بل هو كثيرا احتمال الاذى بطيبة نفس وكان يغير من كتبه ومن خزانته الوقف الكتب يقول الغريبة العزيزة للطلاب بحيث لا يفتش بعد ذلك عنها كائنا ما كان من جميع الفنون فضاء له بذلك جملة من الكتب وكان يعطى من الكتاب بالكبشة من غير عدد أوراق وكان يأتيه الطالب ببراقة فيها اسم كتاب يطلبه فيخرجه من الخزانة فيعطى له منه من غير معرفة اسمه واسم أبيه أو بلده فيقيم بعد ما يتوجه من عنده أخذ من الكتاب القلاني الرجل الطويل أو القصير أو لحية كبيرة أو صغيرة أو أبيض أو أسود أو نحو ذلك وكان منه في ذلك العجب العجيب انبارا لوجهه تعالى وكان لا يأنف في درسه وخارجه من مبتدئ ولا بليد أفنى فيه عمره مع ثبته لطوائج العامة والارملة وكان اذا أتى اليه طفل يشكو اليه توجه معه الى مطلوبه فيقضى حاجته لازم القراءة سيما بعد شيخه البرهان القاني وأبى الضياء على الاجهوري كان يقرأ من صلاة الامام الحنفي في مجلسه بدرسة الابتغاوية الى الضحى الكبيرة قراءة تحقيق وتدقيق ثم يقوم يصلي الضحى ويتوجه الى بيته ورجع ماشيا بعد شفاعته في أمر الناس أو يصلح بين الناس ثم يرجع الى المسجد يصلي الظهر بمجلسه بالابتغاوية ثم يأتي الى الدرس بجوار المنبر بالمقصورة فيقرأ درسه من مختصر خليل ثم يتوجه الى مجلسه المذكور أو الى بيته وكان يقسم من خليل نصفين نصف يقرأه في مجلسه بالابتغاوية ونصف يقرأه بعد الظهر عند المنبر وكان يمازح الطلبة في درسه ويقول لهم أنتم جهلاء ولا يعقلها الا العالمون ويقول لهم انما أقول لكم ذلك لاجل أن تبذلوا همكم لطلب العلم ومطالعة وكان في درسه اذا قرأ شرحه الصغير بحضرة الطلبة يقول لهم هذا شرح نفيس ما أحسنه لازمته ما ينوف عن عشرين سنة في درسه بالمقصورة خارج الدرس فما أظن ان كاتب الشمال كتب عليه شيئا وان وقع انه عرض لأحد على وجه التنفير فذلك من باب التصح لامة لا لخط نفسه وقد كان الامام البخاري يجرح الرواة كثيرا ويقول أرجو من فضل الله أن لا يطالبني يوم القيامة بغيبة في أحد انتهي وذلك أنه قد صد بالخير من نصرة الدين لا التشنى بذلك للنفس كما ذكره العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعراني وكان عالما

بالنحو والتصرف فرضيا حسابيا بحققا لها له الامامة المطلقة في ذلك جامعاً لساير الفنون وبالجملة فهو آخر الأئمة المتصرفين التصرف
 التام عصر المحروسة وآخر أئمة المالكية وكان له في منزله خلوة يتعبد فيها وكان يقرأ بعد الظهر عقب درس المختصر اذا اتسع الوقت درسا
 في النحو أو التوحيد أو الفرائض أو الحساب وكان يأتيه الهدايا والندور من أقصى المغرب وبلاد التكرور وجميع البلاد فلم يسك منها
 شيأ بل كان أقاربه ومعارفه يتصرفون فيها ولولم يكن من الكرامات الاقبال الناس عليه من سائر الاقطار وعلى كناية مؤلفاته
 ومطالعتهم كان في ذلك كفاية أخذ العلوم عن عدة من العلماء الاعلام منهم العلامة خاتمة الفقهاء أبو الارشاد علي الاجهوري والعلامة
 خاتمة محدثين الشيخ ابراهيم اللقاني والفقير الشيخ يوسف الفيشي والمحقق الشيخ عبد المعطي البصير والعلامة الشيخ حسين النماوي
 والشيخ العلامة المحقق ياسين الشامي ووالده الشيخ عبد الله الخرشى * تخرج به جماعة حتى وصل ملازموه المجدون عليه نحو مائة منهم
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد اللقاني والشيخ الفاضل سيدي محمد الزرقاني والشيخ الفقيه علي اللقاني والشيخ العبد شمس الدين
 اللقاني وأخوه الشيخ داود اللقاني والشيخ الفقيه محمد النجراوي وأخوه الشيخ أحمد والشيخ أحمد الشبراخيتي والشيخ أحمد الفيومي
 والشيخ ابراهيم الفيومي والشيخ أحمد الشرفي والشيخ عبد الباقي القليني والشيخ عبيد والشيخ العلامة علي المجدولي وغالب علماء
 العصر من المذاهب الاربع في حال قراءته بعد ختم المختصر في شرح البخاري للعلامة القسطلاني * مات في صبيحة يوم الاحد سابع
 عشر شهر ذي الحجة ختام سنة واحد ومائة وألف ودفن مع والده بقرب مدفن الشيخ العارف بالله تعالى محمد بنوفري بوسط تربة
 المجاورين وقبره مشهور ومارأيت في عمرى كله أكثر خلقا من جنازته الاجنزة الشيخ سلطان المزاحي والشيخ محمد البابلي هذا ما انتهى
 جمعه من المناقب في أواخر شهر صفر الخير سنة مائة واثنين وألف من الهجرة النبوية جمعه الشيخ محمد الجمالي المغربي رحمه الله تعالى
 وظهر ببركته كلمات تتعلق بنهم ذلك الشرح أحبيت ان أجمعها لنفسى ولن هو قاصر مثلى معتمدا على فضل مولانا الكريم لقصر باعى
 وقلة اطلاعى فياذا (٣) الجود والانعام والفضل والاكرام جدد علينا برجاتك ومن علينا باسعافاتك لان هذه صفاتك فأقول

يقول العبد الفقير محمد
 الخرشى المالكي الحمد لله
 المحيط بخفيات الغيوب المطلع
 على سرائر القلوب المختص

وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم اني حيث قلت قال له فهو اشارة الى ما قاله في شرحه الكبير وحيث
 قلت عج فهو اشارة للشيخ الشيوخ علي الاجهوري وحيث قلت محشى نت فهو اشارة للشيخ مصطفى
 المغربي الجزائري (قوله يقول محمد الخرشى) كذا بخطه بخاء وراء وشين بدون ألف فتكون نسبة
 على غير قياس لان بلده يقال لها أبو خراش من البحيرة قرية من أعمال مصر وعرف نفسه لانه من
 الامور المهمة لما في ذلك من الاقبال على التأليف والانتفاع به وفي عدمه جهالة توجب خلاف ذلك
 وما وقع من بعض المؤلفين من عدم التعريف فاما الاتكال على بعض تلامذتهم أو لا شهرار نسبة التأليف لهم فان قلت انه يشارك في
 ذلك الاسم كثير من أهل تلك القرية قلت نعم لأن المشهور بذلك انما هو الشيخ رحمه الله (قوله الحمد لله) يجوز أن يكون مقول القول
 الحمد لله الى آخر الشرح ولا يضر كون بعضه مقولا لغيره لانه قائله أيضا أى حاكبه ويجوز أن يكون مقوله الحمد لله الى آخر الخطبة
 والخطب سهل (قوله المحيط) يتعين أن تكون أل تعريفية لا موصولة اذ الخلاف كما في المطول في أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول
 هل هي موصولة أو حرف تعريف انما هو اذا أريد به التجدد والحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
 وأما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا ولا يخفى انه ليس المراد هنا
 الحدوث وذلك لان المراد بالاحاطة تعلق علمه بالغيوب الخفية وهو تميزي قديم فليس بمحدث فاذا علمت ذلك فنقول شبهه تعلق علمه بذلك
 بالاحاطة بالشئ التي هي الاستدانة به بجامع ان متعلق كل صار تحت القبضة واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من الاحاطة محيط
 بمعنى متعلق علمه فهو استعارة تبعية وظهر من ذلك ان الصفة جرت على غير من هي له وقرب ذلك ان صفة المولى لا يقال لها غير كما لا يقال
 لها عين وهذا ما يفيد ظاهر قوله تعالى أحاط بكل شئ علما وقيل ان الاحاطة والعلم مترادفان فعليه يكون معنى قوله المحيط أى العالم
 فالصفة جرت على من هي له (قوله بخفيات الغيوب) من اضافة ما كان صفة أى بالغيوب الخفيات أى المستترات عننا عشر الانس أو
 عشر الثقلين أو عشر المخلوقات جمع خفية أو خفي أى ذات خفية أو شئ خفي والمراد ذات الشئ أى نفسه كان ذاتا أو وصفا والغيوب
 جمع غيب بمعنى ما غاب فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أى استتر فتكون الخفيات وصفامؤكدا ويجوز أن يراد بقوله الخفيات ما اشتد
 خفاؤه فيكون وصفا مخصصا (قوله المطلع) أى المشرف هذا معناه الاصلى ولكن المراد لازمه لان الاشراف على الشئ يستلزم العلم به فهو
 مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم أى العالم بما في القلوب من السرائر فهو وصف جار على من هو له خلاف الاول كما بين
 (قوله على سرائر) جمع سريرة أو سر ما كتمه الانسان من أمرها واضافته الى ما بعده على معنى فى أو اللام الاختصاصية (قوله القلوب)
 جمع قلب وهو لغة مشترك بين كوكب معروف والخالص واللب ومنه قلب النخلة ومصدر قلبت الشئ رددته على بدئه أو قلبته على وجهه
 وقلب الزجل عن الشئ صرفته عنه ويطلق على المضغعة لسرعة الخواطر اليها وترددها فيها كما قيل * وما سمى الانسان الانسيبه

ولا القلب الا انه يتقلب وهو من ذكر الخاص بعد العام تنبيه على شدة الحفظ من معاصي القلوب شاهد من في الجسد مضغة الخ (قوله بارادته) الباء داخل على المقصور عايه أى كل محبوب ومو هو ب منه أى وغيره ما لان ارادته متعلقة بكل ممكن يختص بارادته لا يخرج عنها الى ارادة العبد لا المقصور والاحاء مذهب الاعتزال من انه تعالى لا يريد غير الخيرون الشرائر والقبائح وأشار الشارح رضى الله عنه ونعتنا به الى ان ما اصابك من حسنة فالمطوب منك ان تلاحظ ان هذا انما هو فضل الله تعالى ولا تنسبه الى نفسك بخلاف السيئة فلا تضعها للمولى بل اضعها لنفسك وان كانت في الحقيقة من الله قال تعالى ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك ويجوز ان يراد بارادته رجته فيكون اشارة لقوله عز وجل يختص برحمته من يشاء أى المختص برحمته أى انعامه المحبوب بسلامته العاقبة كل شخص محبوب ومو هو ب له فهو من باب الحذف والايصال أى على اللغة الفصحى وأما على غيرها من قولك وهبت زيدا ثوبا فلا حذف في مو هو ب وعلى هذا الاحتمال فتكون داخل على المقصور (قوله المتعالى) أى المتز (قوله بجلال) أى بسبب عظمة صمدية ثم يجوز ان تكون الاضافة حقيقية وان تكون من اضافة ما كان صفة وقوله صمدية أى رفعته أو كونه يقصد في الخواص وقوله عن مشابهة متعلق بقوله المتعالى كانت المشابهة في الذات أو الصفة أو الافعال وقوله كل مر هو ب يجوز ان يكون فاعلا لقوله مشابهة والمفعول محذوف أى المتز عن مشابهة كل مر هو ب وأن يكون مفعولا أى المتز عن كونه يشابه كل مر هو ب والاول أولى لموافقة قوله تعالى ليس كمثل شئ ومعنى مر هو ب ملوك كفى القاموس أى مخلوق (قوله بارئ النسم) معناه المنشئ من العدم قاله في الجلال والنسم جمع نسمة وهى الانسان كفى القاموس وفي المصباح النسيم نفس الريح والنسمة مثله ثم سميت به النفس بالسكون والجمع نسم مثل قصبة وقصب والله بارئ النسم أى خالق النفوس انتهى وعليه فالنسم لا يختص بالانسان بل شامل لجميع الحيوان (قوله وخالق الامم) بين خالق وبارئ الترادف وتفتر في التعبير دفعا للثقل الحاصل من تكرار اللفظ بعينه أن (ع) لو عبر ببارئ فيهما أو بخالق والامم جمع أمة تطلق على كل نوع من الحيوان وعلى أهل كل عصر وكل يصح ولها اطلاقا

بارادته كل محبوب ومو هو ب المتعالى بجلال صمدية عن مشابهة كل مر هو ب بارئ النسم وخالق الامم ومجرى القلم في القدم بما هو أعلم بقدرته على وفق مشيئته أعطى ومنع وخفض ورفع وضر ونفع فلا مشارك له في انعامه وألوهيته ولا معانده في أحكامه وربوبيته ولا منازعه في ابراماته وأفضيته وألزم عباده المؤمنين

وأخر الا أن المناسب للمقام ما قلنا قوله (ومجى القلم) أى مصير القلم جاريا في اللوح من غير مسك وقد انقطع ان قلنا بان ما في اللوح لا يقبل التغير وان قلنا انه يقبل التغير والتبديل وهو المعتمد فلم ينقطع وقوله في القدم ليس المراد به عدم الاولية والالزم ان الجريان قديم وليس كذلك بل هو حادث بل المراد بالقدم ما تقدم فيما لا يزال بغاية البعد (قوله بما هو أعلم) أى بما هو عالم به أزالا فاعل ليس على بابه وهو متعلق بمجى وقوله بقدرته متعلق بمجى كالاولى الا انها السببية فهى بمنزلة القلم للكتاب والله المثل الاعلى والاولى للابسة فلا يلزم تعلق حرفي بمرتب على اللفظ والمعنى بعامل واحد ٢ (قوله على موافقة) اشارة لما قرر في أصول الدين من أن تأثير القدرة فرع تأثير الارادة ثم المراد بقوله بمشيئته أى مشيئة الاجراء فيهم في متعلق العلم فيشمل الواجب والمستحيل والممكن غير انه يخرج منه ما يتعلق بالاطلاع على

بالوفاء

بالوفاء

كنه ذاته وصفاته فانه ليس مكتوبا في اللوح (قوله أعطى الخ) جملة استئنافية أشار بها الى استقلال الله بالتصرف بالوفاء في كل شئ أو انها تفريع في المعنى على قوله ومجى القلم الخ أى أجرى القلم فاعطى ومنع وخفض ورفع ولا يخفى ما فيه من المحسنات البديعة وهو الطباق وهو الجمع بين معنيين متضادين أى حصل منه الاعطاء والمنع أو أعطى قوما ومنع آخرين وكذا يقال فيما بعد ثم يجوز أن يراد بما أعطى وما منع خصوص الايمان وان يراد مطلق معط (قوله وخفض ورفع) أى خفض قوما ورفع آخرين أو وقع منه الخفض والرفع أى بالايمان والكفر أو مطلقا ثم لا يخفى ان استعمال الخفض والرفع في ذلك مجاز كما أفاده الاساس لانها حقيقة فيما كان محسوسا (قوله فلا مشارك له الخ) تفريع على ما تقدم وقوله في انعامه الاولى في الانعام اذ عبارته لا تنفى الا أن يكون منعم آخر مشاركا لولا ناعز وجل في الانعام المضاف له ولا تنفى أن يكون منعم آخر مشاركا لولا نافي مطلق الانعام مع أن المقصود نفي المشاركة سواء كان في الانعام المضاف اليه أو لا فتدبر وكذا نقول في قوله وألوهيته ولا يقال ان ال نافية عن الضمير لانا نقول ليس ذلك متفقا عليه والانعام من آثار الألوهية فالمناسب تأخيرها عنها الا انه قدمه للسجع (قوله وألوهيته) أى كونه الها أى معبودا بحق (قوله ولا معاند) أى معارض في المصباح المعاند المعارض بالخلاف لا بالوافق والمعارض غير الشريك فهو عطف مغاير (قوله في أحكامه) الخمسة أو أفضيته (قوله وربوبيته) أى كونه ربا أى مالكا للعالم (قوله ولا منازعه) مرادف لقوله ولا معاند (قوله في ابراماته) جمع ابرام أى تحميمه أى حكمه وقوله وأفضيته جمع قضاء وهو ارادة الله المتعلقة ازالا تميزا وهو عطف تفسير او يراد بالابرامات تعلقاتها التمييزية ازالا فيكون من عطف الكلى على الجزئى (قوله والزم عباده المؤمنين) عطف على قوله اعطى أو مستأنفة أى بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقوله المؤمنين خصهم بذلك لكونهم المنتفعين بذلك والا فالكفار كذلك لانهم مخاطبون بفروع الشريعة

(قوله بالوفاء بالعقود) جمع عقد وهو العهد الموثق شبه بعقد الحبل وتلك العقود ما عقد لها على عباده أي ألزمها بالقيام بفعال أو تركها فظهر أن العقود مصدر أريد به اسم المفعول وقوله وأمرهم في كتابه إشارة إلى ما أمر به في كتابه العزيز وقوله على لسان نبيه إشارة إلى ما أمر به في سنة نبيه قال عز وجل إن هو إلا وحي يوحى (قوله الموائيق) جمع موثق كجاس كفي القاموس والميثاق العهد ذكره فيه أيضا فعليه يكون قوله العهود تفسيره وقال الفسفي في تفسيره والميثاق العهد المحكم فعليه يكون من عطف العام على الخاص أي أمرهم بحفظ ما عهده إليهم أي بما أمرهم به أي القيام به فظهر أيضا أنه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول فتدبر ﴿تنبية﴾ جملة قوله وأمرهم الخ مساوية معنى لقوله والزم عباده الخ (قوله ومدح نفسه) قال تعالى إن الله لا يخلق الميعاد أي الوعد (قوله وكثيرا من خواصه) قد قال في حق اسمعيل أنه كان صادق الوعد (قوله بالوعد) كذا في نسخة الشارح (قوله بضد ذلك) أي بالمنافي لذلك وهو عدم الوفاء فالشارح إليه الوفاء بالوعد (قوله إبليس) من إبليس وفي القرآن فاذا هم مبلسون وإبليس أعجمي ولهذا لا ينصرف للحجمة والعلمية وقيل عربي مشتق من الإبليس وهو البأس ورد بأنه لو كان عربيا لانصرف قال عز وجل في حق إبليس ففسق عن أمر ربه فان الفسوق عن أمر الرب عدم الوفاء بالعهد (قوله ومن وافقه) فقال تعالى الذين يتقضون عهد الله من بعدهم يثاقه الخ (قوله من ذوى الخ) من بيانية أي من أصحاب البعد عن رحمة الله وأتى بذوى دون أصحاب تكما وقوله والطرده لا يخفى أن الطرده هو الإبعاد وهو وصف المولى لا وصف إبليس الخ ويجب أن يأنه مصدر المبنى للمفعول فيكون وصفا لإبليس ومن وافقه فيكون من عطف المرادف غير أنك خير بأن المقابلة انما تتم لو كان المراد من العهد الوعد لأن يقال إن العهد متضمن للوعد (قوله واستخلص العلماء) أئله عهد أي العلماء المعهودين الذين هم جملة الشريعة المطهرة والسين والتاء زائدان للتأكيدي وأي وخلص العلماء خلوصا تاما (قوله بعناية) أي اهتمامه أي رغبته أي تخليصا مصورا برغبته أي انعامه وارا دته (قوله وجعل لطفه) أي لطفه الجميل أي رفق الله بهم فهو وصفة فعل (قوله من غيباهب) متعلق باستخلص وهو جمع غيب وهو الظلمة الشديدة كذا كره (٥) بعض الحواشي للعقائد وضافته لما بعده من إضافة المشبهة به للمشبه

بجامع التحير في كل ويجوز أن تكون الإضافة حقيقية أي بالغياب من الجهالات فيكون استتعار الغياب لما عظم من الجهالات وهذا إشارة لمدح العلم وقد ورد ليس منا من لم يتعاضد بالعلم أي يعتقد أن الله عظمه لانه يظهر الفخر والكبر على العباد فانه حرام (قوله الجهالات) جمع جهالة أي الجهل وأراد به ما يشمل البسيط والمركب (قوله وجعلهم) أي

بالوفاء بالعقود وأمرهم في كتابه وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بحفظ الموائيق والعهود ومدح نفسه وكثيرا من خواصه بالوفاء بالوعد ووصف بضد ذلك إبليس ومن وافقه من ذوى البعد والطرده واستخلص العلماء بعنايته وجعل لطفه من غيباهب الجهالات وجعلهم أمناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا الخلق تلك الامانات فهم مصابيح الارض وخلفاء الانبياء يستغفر لهم كل شيء

العلماء (قوله أمناء على خلقه) أي المكلفين وغيرهم لان الصبيان مكلفون بالندوبات على الاصح (قوله بحفظ شريعته) أي أحكامه وحفظها العمل بها وتبليغها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فاذا أدوها سقط عنهم القيام بها تبليغا (قوله الخلق) أظهر في محل الاضمار نكتته شدة الاعتناء بتلك التادية حيث لم يقعها على ضميرهم بل عليهم (قوله تلك الامانات) أظهر في محل الاضمار أيضا ذهي الشريعة المأمور بالقيام بحفظها ونكتته كمال العناية بها وأتى باسم الإشارة البعيدة تنويعا بعظم شأنها تنزيلا بالبعد المسافة ولم يقل حتى يؤدوا الخ تلك الشريعة إما لقصد التفنن أولا لانه لما فاتته التصريح بأنهم أمناء وهو مقصود صرح به هنا ولم يقل تلك الامانة كالاتية إشارة إلى حيث العلماء على الحفظ لكونها في الحقيقة أمانات فكل حكم أمانة ثم لا يخفى أن قوله أمناء على خلقه يفيد أن الخلق هم نفس الامانة وقوله يقومون بحفظ شريعته الخ يفيد أن الامانة نفس الشريعة لا الخلق ففي العبارة تناف وعيكن الجواب بجعل كل من الشريعة والخلق أمانة أما الشريعة فظاهرة وأما الخلق فن حيث كون العلماء أمورين بتعليمهم لان الامر بتعليمهم أمر بحفظهم مما يرد عليهم في العذاب الايم فهم أمانة بذلك الاعتبار فأشار أولا إلى احدى الامانتين وهم الخلق وأشار ثانيا إلى الامانة الثانية وهي الشريعة (قوله فهم الخ) تفريع على ما تقدم من قوله وجعلهم أمناء الخ (قوله مصابيح) جمع مصباح وهو السراج أي فهم كالمصابيح في الارض بجامع الاهتداء فهو تشبيه بليغ بحذف الاداة ويجوز أن تكون استعارة تصريحية للهداة وكأنه قال فهم الهداة في الارض ولم يقل فهم كالشمع مع انه أقوى لانه ليس موجودا عند كل أحد فالمصباح نوره عام للفقير والغني وكذا العلماء ولم يقل كالشمس أو القمر مع عموم نورهم لان نور العلماء يتيسر الاقباس منه بسهولة وكل وقت كالسراج بخلاف نور الشمس والقمر (قوله وخلفاء الانبياء) المراد الرسل أو انه مر على الترادف ثم ألت للاستغراق بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا نسخ وهو مذهب مالك أو للحنس على مذهب الشافعي لان مذهبهم شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما نقرره وهذا الخلاف انما هو باعتبار الاحكام الفرعية لا الاصلية فالاعم متفقة فيها وهذا كله بناء على أن المراد بالعلماء علماء هذه الامة أما لو أريد ما هو أعم فلا اشكال (قوله يستغفر لهم) أي يطلب المغفرة لهم أي إن الله يغفر لهم ذنوبهم ولو عا كان حسنة للابرار كما قيل حسنات الابرار سيئات المقرين (قوله كل شيء)

أى من كان ذاروح كما تدل عليه الغاية ويجوز أن يراد ما يشمل الجمادات ولا مانع أن الله عز وجل يخلق فيها الدراكا فتستغفر لهم على أن ذلك من جلة التسبيح التزاما وقد قال وان من شئ الا يسبح بحمده بناء على أن المراد التسبيح بلسان المقال وهو المعتمد وقد قال ابن العربي سر الحياة ما عندنا في جميع الموجودات (قوله حتى الحيتان) جمع حوت والمراد بطلق السمك ثم ان حتى عاطفة على قوله كل شئ وعطف به اذ كان مع دخوله في كل شئ دفعاً لتوهم أنها خارجة من العموم لتكون مستمرة بالماء فلم تكن على ظاهر الارض كبقية الحيوانات وبخلاصته انه ربما يتوهم أن المستغفر لهم هو ما شاركهم في الظهور فوق الارض فافاد بذلك دفعه (قوله ويحبهم أهل السماء) أى وأهل الارض كما في الحديث أى أهل كل سماء وأهل كل أرض ومن لازم ذلك استغفارهم لهم وقد قال العلماء بما جاء في فضل العلماء فانما ذلك في العلماء العاملين فان قلت اذا كان كذلك فما الموجب لاقصار الشارح على ما ذكرنا لشدة محبتهم وعظمها اذ هم مصفون من الكدورات البشرية الموجبة لكرهتهم ساعة ما أولان محبة أهل الارض فرغ عن محبة أهل السماء وذلك لان الله اذا أحب عبداً أمر أهل السماء بمحبته فاذا أحببه أهل السماء أحببه أهل الارض ثم لا يخفى ان آل في السماء والارض للاستغراق وان المراد بعض أهل الارض لا كلهم لما هو معلوم من بعض أعداء الدين للعلماء العاملين أو أن المحبة مركوزة في قلوبهم والبغض الحاصل منهم كالتكاف لهم ثم من لازم المحبة الدوام بالغفران وغيره فهو المقصود الاصل (قوله وأشهد) أى أعترف وأذعن اذ لا يعتد بها الا اذا كانت عن جميع القلب وأتى بذلك الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كأيدي الجذماء (قوله أن لا اله الا الخ) أى لا معبود بحق موجود وأن مخففة من النقلة لا مفسرة واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة لا اله الا الله خبرها ووحده حال اختلاف في صاحبها هل هو الله أو الضمير في الخبر وعلى الاول فهي حال مؤكدة وعلى الثاني فهي مؤسسة (قوله وحده) حال من الله أى متوحد في الذات والصفات وهي حال مؤسسة على ما تقدم وقوله لا شريك له أى في الافعال وقوله ولا ضده أى لا مضاد له أى لا منازع له أى يريد أن يحل محله أى يقوم مقامه ولا يريد المشاركة وقوله شهادة مفعول مطلق مبين للنوع لقوله أشهد وقوله أستفتح أى أطلب الفتح بعباده أى بما عده من الخير والبركة (قوله أبواب الجنان) الثمانية هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب السكاطين الغيظ والعاقين عن الناس وباب الراضين أى عن الله في أحكامه والباب الايمن الذي يدخل فيه من (٦) لاحساب عليه من حاشية

مسلم للسيوطي ولم يذكر باب الحج واعلم لكونه لا يكون الا لما كان مبرراً وذلك نادراً قد برهان قلت قد علمنا من ذلك أصحاب تلك الابواب وأنهم أناس مخصوصون لا كل من نطق بالشهادتين على الوجه الذي لاحظته الشارح رحمه الله قلت المعنى انها تفتح له اكرامه ولكن لا يشاء ولا يدخل الامن الباب الذي هو من أهله كما قالوا في قوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية اذا قال آخر الوضوء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وبعضهم ذكر أن لها أبواباً ثمانية عشر ولاتنافي لان الثمانية هي الكبيرة المشهورة ومن داخل كل باب صغار دونها كما أفاده بعضهم ثم ان تعبيره بالجنان يفيد انها أكثر من واحدة وهو الاصح وقيل واحدة وعلى

الاول فهي سبع وهو الاصح وقيل أربع وعلى الاول فهي سبع متجاوزة أو سطها وأفضلها الفردوس وهو أعلاها والمرسلين وفوقها عرش الرحمن أى هو سقفها ولهذا كان مسكن الانبياء ومنها تنفجر أنهار الجنة كما جاء في الحديث وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد وعبارة أخرى والجنان على ما ذكره ابن عباس رضى الله عنهما سبع جنة الفردوس وجنة عدن وجنة النعيم ودار الخلد وجنة المأوى ودار السلام وعليون وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الاعمال والعمال ثم نقول ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد لكن الظاهر ان لكل جنة الابواب الثمانية (قوله سيدنا الخ) السيد هو الكامل المحتاج اليه وقيل العزيز الشريف (قوله عبده ورسوله) قدم العبد لما قيل ان العبودية أشرف الصفات وهي الرضا بما يفعل الرب وامتنالاً لما في الحديث ولكن قولوا عبداً لله ورسوله ولأنه أحب الاسماء الى الله ومن ثم وصفه به في أشرف المقامات فذكره في انزال القرآن عليه مما نزلنا على عبداً وفي مقام الدعوة اليه وانه لما قام عبداً لله يدعوه وفي مقام الاسراء والوحي أسرى بعبده فأوحى الى عبده ما أوحى فلو كان له وصف أشرف منه لذكره في المقامات العلية وقال ورسوله دون نبيه لان الرسول أخص ولان رسالة النبي أفضل من نبوته (قوله وخليفه) من الخلف بالفتح وهي الحاجة أى انه شديد الافتقار الى مولاه فلم ينظر الى من سواه وقصر حاجته على مولاه أو من الخلف بالضم وهي صفاء المودة فالمعنى والذي يحب مولاه محبة خالصة صافية لا يخالطها شئ من الاغيار محبة لم توجد فيمن سواه ولم تطرق ساحة أحد من عداة (قوله قطب دائرة الانبياء الخ) الدائرة هي الخط المحيط الذي في وسطه نقطة تسمى قطبها بحيث ان كل خط خرج من تلك النقطة واتصل بتلك الدائرة يكون مساوياً بالمساواة من الخطوط ولا يخفى انه لا وجود لدائرة ولا استقامة لها الا بتلك النقطة المتوسطة توسطها حقيقياً كما قلنا فان تكون الدائرة مستعارة لجماعة ولفظ قطب مستعار لاصل ثم وصف به النبي صلى الله عليه وسلم على حد ما قيل في زيد أسد على طريقة سعد الدين ثم تكون اضافة دائرة لما

حتى الحيتان في البحر ويحبهم أهل السماء وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ضده شهادة أستفتح بعباده أبواب الجنان وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وخليفه له قطب دائرة الانبياء

بعدها البيان فيكون المعنى أصل الجماعة الذين هم الأنبياء والمرسلون فكما لا وجود للدائرة الابتكارية لا وجود للجماعة الميمنية
بالأنبياء والمرسلين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا وجود له ما وجدوا وما خلق الكون إلا من أجله هذا هو المراد بالأصالة أو أنه من
قبيل التشبيه البليغ أي كلقطب الدائرة بالنسبة للأنبياء والمرسلين والمرسلين عطف خاص على عام (قوله وطراز عصابة) الطراز علم
الثوب ثم يجوز أن يكون تجوز بطراز عن مزين لأنه يلزم من وجود الطراز في الثوب التزين فيكون مجازا من سلاسله لا لزوم ثم
أريد به مزين تجوزا من اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل فهو مجاز على مجاز ثم بعد ذلك وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون شبه
عصابة أي جماعة أهل الله بثوب فكان زينة الثوب بطرازه كذلك زينة أهل الله المقربين بالنبي صلى الله عليه وسلم وإن شئت قلت أنه
تشبيه بليغ أي إن النبي صلى الله عليه وسلم كالطراز بالنسبة لعصابة أهل الله المقربين وإضافة عصابة لما بعده للبيان فتدبر والمقربين
إما وصف كاشف أو مخصص بناء على أن يراد بأهل الله ما يشمل الأبرار والمقربين (قوله صلى الله عليه وسلم) جلة خبرية لفظا تشائية معنى (قوله
وصحبه) جمع صاحب أو اسم جمع له قولان وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله وشيعته) أنبأه وأنصاره ويقع على الواحد والاثني والجمع
والذكر والمؤنث كما في القاموس (قوله وحزبه) جماعته فيكون عين شيعته على ما قلنا (قوله دأئين) أي إن الله يصلي عليه صلاة دائمة
ويسلم عليه كذلك أي يعظمه تعظيما دائما ويحبيه تحية دائمة (قوله متلازمين) أي لا ينفك أحدهما عن الآخر وقوله إلى يوم الدين أي
يوم الجزاء لأنه اليوم الذي يجزي الناس فيه على أعمالهم ثم ذلك كناية عن الدوام لا حقيقة لأن المطلوب تعظيمه ولو في القيامة أو الجنة
(قوله فإن الاشتغال) الجواب محذوف أي فأقول الخ لأن جواب الشرط لا يكون إلا مستقبلا (قوله بالعلم) أي العلم الشرعي وآلانه
(قوله من أفضل الطاعات) أي الطاعة المندوبة بل هو أفضل الطاعات لتعدى نفعه وهو أفضل من النفع القاصر خلا الأوقات التي
تطلب فيها الرواتب كما يدل عليه كلام بعض أئمة المذهب حيث قال ينبغي لطالب العلم أن يديم على الرواتب والطاعة هي امتثال الأمر
عرف المطاع أولا كالتنظر المؤدى لمعرفة والقربة هي ما توقف على معرفة المتقرب إليه وإن لم يتوقف على نية كالعتق والعبادة
ما توقف على معرفة المعبود والنية (قوله وأولى) معطوف على أفضل (قوله نفائس الأوقات) أي الأوقات النفيسة أي المرغوبة فيها
باعتبار كونها ظرفا للطاعة الله تعالى أو ما يعين عليها فاذن هو وصف كاشف (٧) وفي الكلام استعارة بالكناية شبه الأوقات بما ينطق

من ذهب وفضة واستعار اسم
المشبه به للشبه في النفس وإثبات
الاتفاق تخميسا أو أن إضافة
نفائس للأوقات من إضافة المشبه
به للمشبه وأراد بالنفائس ما كان
مرغوبا فيه من الحسيات كما هو

والمرسلين وطراز عصابة أهل الله المقربين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه
صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين (أما بعد) فإن الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات
وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات خصوصا علم الفقه العذب الزلال المتكفل ببيان الحرام
من الحلال وقد كان مذهب الإمام مالك أهلا وحقيقا بذلك وكان أعظم ما صنف فيسه من
المختصرات وأغنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الضياء خليل بن اسحق رحمه الله

الحقيقة ووربما يظهر ذلك من الاتفاق والاتفاق ترشيح للتشبيه (قوله علم الفقه) أي أخص علم الفقه خصوصا وإضافة علم إلى الفقه
للبيان لا يسانية لأن شرط البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد (قوله العذب)
والزلال مترادفان على ما في المصباح والمختار وعلى ما في القاموس فالزلال أخص من حيث أنه العذب البارد الصافي السهل السلس ثم
يجوز أن يكون من قبيل التشبيه البليغ أي كالماء العذب الزلال أو تجوز به عن المتشوفة إليه النفس لعلاقة الزوم في الجملة لأن الماء
العذب يلزمه التشوف فتأمل إن كنت ذاتا تأمل (قوله المتكفل) أي المشتمل قسما شمله على بيان الحلال والحرام بتكفل إنسان
لإنسان في مال واستعير اسم المشبه به إلى المشبه واشتق من التكفل متكفل بمعنى المشتمل أو أنه مجاز عقلي (قوله يبين الحلال
وأراد به ما لم ينه عنه نهى تحريم فبشمل ما عدا الحرام من الأحكام (قوله وقد كان) جلة حاله وقد تقرر برب الماضي من الحلال أو مستأنفة
وقد للتحقيق (قوله وحقيقا) مرادف لما قبله أي مستحقا للوصف بذلك فلا يكون قصده إذن تمييز مذهبه بمزية لم توجد في ما سواه كما تقول
فلان أهل للتدريس فلا ينافي أن غيره ممن اتصف بصفته كذلك ويجوز أن يكون مراده ذلك لما تقرر من أنه لم تضرب أ كبادا لابل
لا حتم مثل ما ضربت له فكثير علمه في الاقطار وبث في جميع الأمصار وهو في الحلال والحرام فكان بهذا الاعتبار أهلا وحقيقا بذلك أولا
علم من كون مذهبه سد الذرائع (قوله أعظم الخ) خبر مقدم وقوله مختصر اسمها مؤخر هذا هو الظاهر وأن أعظم اسمها وقوله مختصر
خبر بادعاء أن هذا الأعظم أمر مقرر في النفوس مستحضر فيها والمحكوم به هل هو هذا المختصر أو غيره فأد أنه المختصر (قوله وأغنى)
معطوف على كان أي وأخبر بان مختصر مولانا أبي الضياء أعظم ما صنف فيه من المختصرات ومن البيان مشوبة بتبعض وأخبر بأنه
أغنى عن كثير من المطولات (قوله كثير من المطولات) فيه إشارة إلى أنه لم يغن عن الكل وهو كذلك لفوات كثير من المسائل المحتاج
إليها الموجودة في بعض الكتب المطولات فلم يكن هذا المختصر مغنيا عنها وأراد بالمطول المطيب وهو ما كانت الزيادة فيه لفائدة
لما كانت الزيادة فيه غير معيثة لغیر فائدة كقوله * وألحى قولها كذا وبميناء (قوله مولانا) المولى الناصر كذا في كتب اللغة وأراد
به معنى السيد أي السكامل المحتاج إليه أو أنه ناصرنا أي ناصر مذهبنا أو ديننا (قوله رحمه الله) جلة معترضة قصد بها الدعاء

(قوله فكم) تعليل لقوله أعظم وهي خبرية للكثير أي لانه كشف عن معضلات كسفا كثيرا (قوله معضلات) قال ياسين معضلات بفتح الضاد وكسر هاء من قولهم أمر معضل لا يهتدى لوجهه اه والفتح يعني الكسر وفي القاموس فيما رأيت من نسخة نطن بها الصحة بضبط القلم بكسرة تحت الضاد (قوله وأبرد الغليل الخ) الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف كذا في القاموس فإذا علمت ذلك فيكون في العبارة استعارة تصريحية شبه التحير والقلق الذي يقوم بالإنسان حين لا يدرك ما يريد من مسائل العلم بالغليل بأي معنى كان والجامع ظاهر واستعار اسم المشبه به للمشبه وقوله أبرد أي صيره باردا وهو ترشيح أو مستعار لا زال تأمل (قوله وقد وضعت) شروع في الاعتذار عن الاشتغال بهذا الشرح مع وجود الشرح الكبير (قوله يحل ألفاظه) أراد به بيان ما يتعلق بالأعراب ويفهم المعنى المراد من اللفظ لا خصوص الاول واسناد الحل للشرح مجاز عقلي لانه حقيقة في اسناده للشخص وايضا الحل على الالفاظ مجاز عقلي أيضا لانه حقيقة في ابقائه على عقد الحل أو شبه الالفاظ بحل معقد على سبيل الاستعارة بالكناية ويحل قرينة (قوله تقييداته) جمع تقييد بمعنى مقيداته فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مجاز (قوله وفوائد) جمع فائدة وهي لغة ما حصلت من علم أو مال أو غيرهما وعرفا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها ثمرته ونتيجته والمراد هنا المعنى اللغوي (قوله على المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من لم يصل إلى تصوير المسئلة والمتوسط من وصل إليه دون استنباط المسائل والمنتهى من وصل لتصوير المسئلة وقد رعى الاستنباط وقوله وغير الممارسين من عطف اللازم أي وغير المعالجين أي الذين كثرت مطالعتهم وقراءتهم (٨) في الفن (قوله أدركتني رجة الضعاف) أي لحقتني وفي

فكم كشف عن معضلات وأبرد الغليل وقد وضعت عليه شرحا يحل ألفاظه يحتوي على تقييداته وفوائده يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين ثم أردتني رجة الضعاف فثنى عنان القلم إليهم حب الاسعاف حين طلب مني جماعة من الاخوان وجلة من الخلال شرحا آخر لا يكون قاصرا عن افادة القاصرين خاليا عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الايجاز على المبتدئين ليعم نفعه العباد ويتعاطاه الحضري والباد فأجبتهم

العبارة استعارة بالكناية حيث شبه رفته على الضعاف في العلم بفار من مثلا طلب انسانا لاسرعا اليه فلحقه اشارة الى سرعة هذه الرقة فاذن تكون ثم لجرد الترتيب والضعاف جمع ضعيف أي في العلم (قوله فثنى الخ) ثنى الشيء ردا بعضه على بعض أي ترجيع بعضه على بعض فأطلقه هنا على مطلق الترجيع فقد ارتكب التجريد (قوله عنان القلم) العنان هو ما تنقاد

به الدابة فقد شبه القلم بدابة ذات عنان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات العنان تخيل أو انه من اضافة المشبه به الى المشبه أي القلم الشبيه بالعنان في مطلق التصرف في كل فتدبر (قوله إليهم) أي الى ما يناسب حالهم مثل هذا الشرح وقوله حب الاسعاف فاعل مجاز عقلي أو استعارة بالكناية والاسعاف تبليغ المقصود أي انه بعد ان كان موجها عنان القلم لغيرهم أي لغير مرادهم رجع حب الاسعاف عنان القلم إليهم أي الى مرادهم وقوله حين ظرف لقوله أدركتني الا أنك خير بأن مفاد العبارة حينئذانه حين الطلب شرع في تأليف هذا الشرح فيمكنك عليه قوله بعد فأجبتهم الخ كما هو ظاهر للتأمل ويجب أن ذلك الشيء لما كان كالحق الوقوع حين الطلب لان مثله لا يخيب سائله نزل منزل الواقع بالفعل على حد قوله تعالى أتى أمر الله الآية (قوله طلب مني) لم يقل التمس تحدا بنعمة المولى في انه صار أهلا لان يطلب منه ذلك والاخوان جمع أخ غلب في الاصحاب دون اخوة بخلاف اخوة فهو غالب فيمن كان من النسب والحاصل ان كلام من اخوان واخوة جمع أخ الا أن اخوان غلب في الاصحاب واخوة غلب في النسب (قوله وجلة) مرادف الجماعة وغاير دفعا للثقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله الخلال) بضم الخاء جمع خليل ومصدوق الاخوان مصدوق الخلال فهم موصوفون بأنهم خلان واخوان أو أراد بالخلال معنى أخص من الاخوان وهو من اشتدت محبتهم وان لم يصلوا الى مرتبة الخلوة التي هي صفاء المودة (قوله لا يكون قاصرا) وصف ثان لشرحا (قوله القاصرين) أي الذين هم عبارة عن المبتدئين أي بخلافه عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الايجاز فقوله خاليا وصف ثالث كالعادة للوصف الثاني أو حال من اسم يكون كذلك (قوله الاطناب) الاتيان بالكلام الكثير لفائدة وأما اذا لم يكن لفائدة فهو تطويل ان لم يتعين كقوله * وألقى قولها كذا وميتا * والا كان حشوا كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقوله حشوا لانه متعين للزيادة بخلاف من فانه معطوف في منزلة المعطوف عليه فلم يتعين للزيادة ثم لا يخفى ان الاطناب من صفة المؤلف لا من صفة الشرح فلهذا قول الاطناب باسم المفعول أي الكلام المطيب وكذا يقال في قوله من الايجاز ومن في قوله من الايجاز للتبعيض لا بانيته والاقتضى أن الايجاز جميع أفراداه يصعب فهمه وليس كذلك أو ان من للتعليل أي الايجاز الخلل (قوله على المبتدئين) أي الذين هم القاصرون (قوله ليعم نفعه العباد) تعليل لطلب الشرح على الوصف المذكور لان عموم نفعه بالخلاو عن الامرين معا (قوله العباد) أي المبتدئ وغيره بخلاف الكبير فانه قاصر على المنتهى ثم نفعه المبتدئ ظاهرة والمنتهى ومثله المتوسط بالمذاكرة مع الاخوان وتذكرة ما قد يغفل عنه (قوله الحضري) خلاف البادي وأراد بالحضري ما يشمل القروي (فأجبتهم الخ) أي بالقاء اشارة الى أنه أجابهم فوراً

(قوله وثاقا) حال من التام في أجبته وقوله باقدار أي بكونه بقدر في أي يعطيني قدرة أي لا وثاقا بعلي وفهمي (قوله الكرم المالك) لما كان الاقدار المذكور نعمة وهي لا تكون الا من كرم مالك لا من خلافه من عدم فيه الوصفان أو أحدهما خصهما بالذكر (قوله وها أنا أسرع الخ) فيه شد وذخيت أدخلها التنبية وليس الخبر اسم إشارة (قوله راقا) حال وهو اسم فاعل معموله ص وش أي راقا علامة الشرح ش مختصرة من لفظ الشارح وص مختصرة من لفظ المصنف والظاهر قراءة بالمسمى لا بالاسم وفعل ذلك شفقة على فقراء الكتبة في عن المداد الاخر (قوله فأقول) مقول القول افتتح ويحتمل ان معموله ص الخ أي فأقول المصنف قال بسم الله الرحمن الرحيم فالمصنف مبتدأ وخبره محذوف وقوله ومن الله أي والخال أني أستمد من الله أي لأطلب المدد الا من الله وهو الفهم الصائب (قوله على حصول المأمول) أي لأجل حصول المأمول أو انه ضمن استمد معنى اتقوى (قوله بالبسملة) هي في الاصل مصدر بسم اذا قال بسم الله الا انها صارت حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم (قوله اقتداء) أي لأجل الاقتداء بالكتاب العزيز من حيث انه ابتدئ بها وان لم تكن منه على مذهبننا والكتاب هو حقيقة عرفية في الالفاظ المخصوصة وهو في الاصل مصدر كتب (قوله العزيز) أي العديم المثال فيكون من أسماء التنزيه أو القوى الغالب لانه يغلب كل من يريد معارضته فهو من صفات الجلال (قوله والآثار النبوية) جمع أثر والاثار يطلق على المروي سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابي كما هو المذهب المختار كذا قال النووي فقوله النبوية نسبة للنبي صلى الله عليه وسلم مخصصة **تقريبه** قوله والآثار النبوية أي وعملا بالآثار النبوية على حد علفتها تنبنا وما باردا * أي وسقيتها اذا آثار النبوية يناسبها العمل لا الاقتداء وقوله والاجماع أي وعملا بجمعة تضى اجماعهم الفعلي (قوله لافتتاح) راجع لقوله اقتداء الخ وقوله ولقوله الخ راجع لقوله والآثار والجمع باعتبار أبتروا قطع وأجذم أو أراد جنس الآثار المتحقق في واحد وكان الاولى أن يزيد ما يرجع للاجماع فيقول ولا جناح الاية على الاتيان بها (قوله ذي بال الخ) أي حال يهتم به شرعا أو قلب تشييم ابدي قلب على سبيل الاستعارة المكنية أعني ذكر المشبه وهو هنا الامر وشئ من لوازم المشبه به وهو هنا القلب أو على أن هذا الامر لشرفه كأنه ملك قلب صاحبه لا اشتغاله به فنسب اليه وقال ذي ولم يقل (٩) كل أمر صاحب بال الخ مع انه بعينه لان الوصف بذي أبلغ من الوصف بصاحب فان ذي تضاف للتابع فتكون هي المتبوعة وصاحب يضاف الى المتبوع فيكون تابعه لقول أبوهريرة صاحب رسول الله ولا تقول رسول الله صاحب أبي هريرة وأما ذوقه تقول ذوالمال وذوالفرس فتجد الاول متبوعا (قوله لا يبدأ فيه) أي لا يبدأ بيسم الله فيه فالباء صلة يبدأ وفيه نائب الفاعل ثم يحتمل أن يكون المراد لا يبدأ فيه بهذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل أن

الى ذلك واثقا باقدار الكرم المالك وها أنا أسرع في المراد راقا للشرح (ش) وللأصل (ص) فأقول ومن الله أستمد على حصول المأمول (ص) بسم الله الرحمن الرحيم (ش) افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والاجماع لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو أبتروا قطع أو أجذم أي ناقص وقيل البركة والباء للاستعانة

(٢ - خرشي أول) يكون المراد باسم من أسماء الله فيكون كرواية ذكر الله وأورد على هذا الاحتمال ان النكرة اذا أضيفت الى معرفة تم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله وهذا عسر جدا وأجيب بان معنى قولهم النكرة اذا أضيفت الى معرفة تم أنها تصلح للعموم اذا دل عليه قرينة والقرينة ههنا فاعلة على عدم ذلك اذا العسر منتف عن هذه الامة وقضية كلامه انها ثلاث روايات في بسم الله الرحمن الرحيم زيادة الباء والرحمن الرحيم والقاء والضمير وليس كذلك أما الرواية الاولى التي هي رواية أبترفه في كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أبترفه في بياين على الحكاية وكذا رواية بعضهم ونسبه للخطيب وأما الرواية الثانية فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع بدون القاء والضمير هكذا في رواية الرهاوي بضم الراء وأما الرواية الثالثة فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم والابتزعة ما كان من ذوات الذنب ولا ذنب له والافطع من قطعت يداه أو أحدهما والاجذم لغة من به الداء المعروف وقيل من قطعت أصابع كفيه وجعله صاحب المصباح مساويا لافطع وأما القاموس فقد فسره بمن به الداء المعروف ومن قطعت يده أطلق كل منها في الحديث على ما قلت بركته كما قال الشارح أو فقدت كما قال آخر تشبيها له بما فقد ذنبه الذي تكمل به خلقته أو بمن فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل أو بمن فقد أصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تحصيله وحينئذ فهو إما من قبيل التشبيه بالبليغ أو الاستعارة التصريحية لما قص وقيل البركة على حد ما قيل في زيد أسد فقول الشارح أي ناقص وقيل البركة إما أنه المستعار له على الوجه الثاني وإما حاصل المعنى على الوجه الاول وبعضهم جعله استعارة بالكنية فتقول شبه الذي لا يبدأ فيه بالبسملة بالناقص الخلقه تشبيها مضمرا في النفس وأطلق اسم المشبه به على المشبه فتكون استعارة بالكنية ويرد عليه ان فيه جمعا بين الطرفين الا أن يلاحظ خصوص الصفة التي هي البستر أو بناء على ان مدلول الوصف الضعيف لا الذات مع الصفة (قوله وقيل البركة) عطف تفسير على قوله ناقص أي المراد بنقصانه قلبه بركته وان كمل حسا (قوله والباء للاستعانة) أي فليست الباء للتعدي ولا للصاحبة أي الباء

في كلام المصنف ثم نقول ان الأفضل جعلها للصاحبة على وجه التبرك لان بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم فجعلها للاستعانة فيما نحن فيه يشعر بان اسم الله له غيره وهو خلاف الادب على ان مرجعها الاولى (قوله متعلقة بمحذوف) اعلم انه اذا جعلت الباء للاستعانة ومثلها المصاحبة تكون متعلقة بمحذوف تقديره أولف مستعينا باسم الله ثم اختلف هل الحال هو المحذوف وهو التحقيق أو المجرور وهو المشهور فعلى الاول محل الجار والمجرور نصب بالحال المحذوف لا بالفعل المحذوف وعلى الثاني محله نصب من حيث المفعولية بالحال المحذوف ومن حيث الحالية بالفعل المحذوف اذا تقرر هذا تعلم ان قول الشارح متعلقة بمحذوف تقديره أولف لا يظهر الا باعتبار التعلق باعتبار الحالية لا المفعولية على القول المشهور (قوله ونحوه) أي كأصنف (قوله من أفتتح ونحوه) أي كأبتدئ (قوله لا يهام قصر التبرك) أي ان التعبير بأفتتح ونحوه يوهم أي يوقع في الوهم أي الذهن على سبيل الرجحان قصر التبرك لا الطرف المرجوح فلا يرد ما يقال انه راجح من التعبير بأفتتح لا مرجوح (قوله والله علم على الذات) أي علم شخص لا جنس وضعه مسماه تعالى على ذاته أو الغلبة التقديرية لا الحقيقية أو أعلم انه قبل دخول ال يطلق على المعبود مطلقا وأما بعد دخولها عليه فهو علم بالغلبة على الذات العلية لكنه قبل الحذف والادغام غلبته الحقيقية وبعدمها غلبته تقديرية والفرق بينهما ان الغلبة الحقيقية اللفظ فيها أطلق بالفعل على غير ما غلب فيه من افراده والتقديرية اللفظ فيها يصلح اطلاقه على غير ما غلب فيه من افراده (قوله الواجب الوجود) أي الذي اقتضت ذاته وجوده * فان قلت هذا يقتضي ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعري من ان وجود الشيء عينية * أجاب ابن السبكي في منع الموانع بأن المراد بذاته المتصورة في الذهن أي بالآيات الدالة عليها وبوجوده ذاته الخارجية أي التي في الواقع أي ان ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورهما في الحكم بكونها خارجية وهذا أيضا رد لما يقال اذا كانت الذات سببا للوجود لزم تقدمها عليه والفرض انها عينية هذا ما كتبه بعضهم على الناصر (وأقول) الاقرب ان معنى قوله الواجب الوجود الذي لا يقبل وجوده الانتفاء قدبر (قوله فيم الصفات أيضا) أي كما علم الذات ثم أقول قضيتها ان قوله الواجب الوجود من تمام الموضوع له وهو رأى شيخ الاسلام وهو ضعيف بل الحق انه تعيين (١٠) للموضوع له والاوردان الذات الواجب الوجود كلي فلا يكون الموضوع له معيناً

فلا يفيد لا اله الا الله التوحيد وهو خلاف ما أجمعوا عليه ويمكن الجواب بأن عمومها للصفات باعتبار أخذها تعييناً مدلولاً لا باعتبار كونها جازاً منه وأل في الصفات

للجنس فيصدق بالواحدة اذا أخذت تعييناً ليس جميع الصفات بل صفة واحدة وهي وجوب الوجود الا ان يريدوا بالاستلزام كما هو الظاهر فيصدق بها كلها اذ وجوب الوجود له في الواقع يستلزم جميع الصفات لان وجوب الوجود لا يكون الا لاله والاله لا يكون الا بصفاته المقررة في الاصول والظاهر ان مراد من يقول مدلوله الذات والصفات جميع الصفات معان ومعنوية وسلوب وافعال (قوله فيم) من عموم اللفظ لمدلوله (قوله المنعم الخ) فيه اشارة الى ان الرحمن صفة فعل وان فسر بعريدا لانعام يكون صفة ذات (قوله كمية) أي كثرة افراد مدلوله التضمني وعظمته في نفسه ولذلك ورد كما في ابن عبد الحق رجن الدنيا والآخرة ورحمهما فرجن مدلوله التضمني الرحمة العظيمة كمية وكيفية كالانعام بألف دينار وباعتبار الكمية باعتبار الانعام بألف جديد من حيث كونها ألفا وأما من حيث كونه جديداً لا ديناراً يكون حقيراً كيفية فيكون الانعام به باعتبار كونه مدلول الرحيم التضمني فلو أنعم بدينار واحد فالانعام به من حيث الكيفية وهي الدينار به مدلول الرحمن التضمني ومن حيث الكمية وهي كونه واحداً فقط مدلول الرحيم التضمني فلو أنعم بجديد واحد فلا شك ولا ريب ان الجديد الواحد حقير كمية وكيفية فالانعام به مدلول الرحيم التضمني ثم لا يخفى ان العظم في الدنيا والآخرة ظاهر وأما ضده من الحقارة فهو ظاهر في الدنيا ولا يظهر في الآخرة لانها كلها اجسام والجواب ان الحقارة تكون ولو نسبية فما أعطى في الجنة لواحد من آحاد الناس ولو عظم هو حقير بالنسبة لما أعطى للاولياء (قوله أو كيفية) أو مانعة خلوت يجوز الجمع كالانعام بألف دينار (قوله بدقائقها) الضمير عائداً على المقيد وهو النعم بدون قيدها (قوله دلالة على الذات) التي هي الموصوفة بالرحمة والذات مقدمة تعقلاً على الصفات ولا يخفى ان هذا يفيد أن المدلول للفظ الجلالة الذات فقط الذي هو القول المعتمد فينا في ظاهر ما تقدم له (قوله ثم الثاني) ثم لمجرد الترتيب وقس عليه تظايره (قوله لاختصاصه به) الباء داخلة على المقصور عليه أي ان رجن مختص بالله عز وجل لا يتجاوز له الى غيره ولا يرد قول جماعة مسيلة له رجن الإمامة وقولهم سموت بالهدى ابن الاكرمين أباً * وأنت غيث الوري لازلت رجحانا لان ذلك من تعنتهم في كفرهم على أن المختص بالله على التحقيق انما هو المعروف دون المنكر الواقع في كلامهم (قوله ولانه أبلغ من الثالث) أي ان الثاني لكونه أبلغ من الثالث من المبالغة قدم على الثالث وانما كان الرجن أبلغ لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى

غالباً كما في قطع وقطع بتشديد أحدهما وتخفيف الآخر فان القطع المدلول عليه بالمشدد أزيد من القطع المدلول عليه بالمخفف لزيادة حروف المشدد بتشديده على حروف المخفف وقلنا غالباً لئلا ينتقض بحذر وحاذر إلى آخر ما قالوا السكت قوله بعد فقدم الثاني على الثالث ليكون الثالث كالتممة والرديف يفيد أن العلة غير الابلغية فاذن يكون في العبارة مضاربة فالمناسب أن يقول وأتى بالرحيم ليكون كالتممة والرديف أي التابع كعطشان نطشان فهو أي الرحيم ليس بتممة ولا تابع بل كالتممة كالنابع وانما لم يكن تممة ورديفاً لأنه لفظ مفيد معنى آخر وما كان تممة أو رديفاً ليس كذلك وانما أتى بهذه العلة تنبيهاً على أن السكت منه وان عناية شملت الخلاق كلهم وخلاصته انه انما لم يكن تممة ورديفاً للغايرة والاستقلالية وكان كالتممة والتابع لان المقصود بيان أن السكت منه ولا يأتي ذلك الا بذكره لخصوص النعمة العظيمة كما يتوهم ولم يعكسه بأن يقدم الرحيم على الرحمن لان الجليل هو الذي يكون متبوعاً وغيره تابعاً (قوله لرجة ربه) تنازعه الفقير والمضطرب وأعمل الثاني اذ لو أعمل الاول وأضمر في الثاني لكان يقول المضطر لرجة ربه واللام بمعنى إلى ولا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لان الرجعة علة للغنى لا للفقر لان رجته صفة جلال لا يصدر عنها الفقر وأثر اللام على اللاحض ان الاضطراب والفقر يتعديان إلى أي غاية فقره واضطراره إلى أن يلوذ برجة ربه أي ارادة انعامه أو انعامه أو نعمة ربه والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً إلى الحد الذي أراد المرئي ثم أطلق على المالك الحقيقي الذي هو الله عز وجل فافهم (قوله اتبع البسملة) فان قلت من الظاهر أن المؤلف قصد ابتداء كتابه بكل من البسملة والحمدلة فلم وسط الحكاية بينهما وهذا لا قدمها على البسملة أيضاً قلت لعله قصد التبرك بالبسملة أيضاً قاله في ك (قوله بالتعريف لنفسه) أي بالاعلام بنفسه فاللام بمعنى الباء (قوله لي علم ذلك) أي نفسه (قوله فانه من الامور المهمة) تعليل لقوله اتبع مع علمه التي هي قوله لي علم الخ وانما كان من الامور المهمة لانه اذا لم يعلم اسم صاحب الكتاب صار مجهولاً لا يوثق بما فيه وأما اذا علم اسم صاحب الكتاب فيثب من يطلع بما فيه لعلمه صاحب وديانته وعلمه ومربته والاتبان بمن يشير إلى أن هناك أموراً مهمة غير ذلك (١١) وهو كذلك لانه سيأتي أن ثلاثة واجبة وأربعة

جائزة فانه وان كانت جائزة لكنها راجحة (قوله ورجلة يقول مستأنفة) لاجل من فاعل أولف بسم الله الرحمن الرحيم فلا يفيد كون البسملة بدأً لذلك القول فلا تلحقه البركة وقد يقال المقارنة الحاصلة

والرديف (ص) يقول الفقير المضطر لرجة ربه (ش) اتبع البسملة بالتعريف لنفسه لي علم ذلك من يقف على كتابه فانه من الامور المهمة التي ينبغي تقديمها ورجلة يقول مستأنفة وأصله يقول نقلت ضمة عينه إلى فائه والفقير فعيل صيغة مبالغة أو صفة مشبهة كرفيع من فقر ككرم بالضم من الفقر أي الحاجة أي المحتاج كثيراً أو الدائم الحاجة لرجة ربه أو المضطر اسم مفعول من اضطر بضم الطاء بالبناء للمفعول وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول في

بالحالية تحصل البركة فتدبر قال في ك ومقول يقول إمام جلة الحد وما يتعلق بها أو جلة الحد مع بقية الخطبة أو بعضها أو جميع الكتاب ولا يضر على هذا كون بعض الحكم ماضياً وبعضه آتياً لان التعبير بالمضارع بالنظر للماضي لاستحضار الصورة العجيبة انتهى (قوله نقلت الخ) أي فسكنت العين كما سكنت في الماضي بأن صارت ألفاً وحينئذ فعله النقل المشاركة بين الماضي والمضارع لانها المسكنت في الماضي سكنت في المضارع لكن في الماضي بعد قلبها ألفاً وفي المضارع مع بقائها من غير قلب وقيل استقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الساكن قبلها وهو غير مستقيم لان الضمة على الواو وكذا على الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ما قبلها وأما عند التسيك فلا استئصال ولذلك أعرب دلو ووظي بالحركات الظاهرة كذا قيل وقد يقال انما ظهرت في الاسم لخفته وأما الفعل فتقيل والثقيل لا يحتمل ما فيه ثقل فلذلك نقلت الضمة لاجل الثقل ك (قوله كان الفعل ثقيلاً لتركب مدلوله من الحدث والزمان والنسبة) (قوله كرفيع) ناظر للثاني وهو جعله صفة مشبهة فالاولى حينئذ أن يأتي بنظير صيغة المبالغة حينئذ (قوله من فقر) أي مأخوذ من فقر (قوله بالضم) متعلق بفقر وكون كرم بالضم ظاهراً واحتاج لذلك إشارة إلى ما ذكره ابن مالك من قوله وأخذها من لازم وانظر هذا مع قول صاحب المصباح الفقير فعيل بمعنى فاعل يقال فقر فقر من باب تعب اذا قل ما له قال ابن السراج ولم يقولوا فقر بالضم استغنوا عنه بافتقر انتهى (قوله أي الحاجة) تفسر للفقر والحاجة بمعنى الاحتياج لانه المصدر لا ما يحتاج اليه من أمتعة الدنيا أي لا من الفقر بمعنى اشتكى فقارة ظهره وفقارة الظهر آخرزة الجمع فقار يحذف الهاء مثل سحابة وسحاب (قوله أي المحتاج كثيراً) أي احتياجاً كثيراً فصيغة لمفعول مطلق وقوله أو الدائم الحاجة أي الدائم الاحتياج في كل زمن وكل مكان ولا يخفى أن دائماً الحاجة أبلغ من المحتاج كثيراً لانه لا يلزم من الاحتياج كثيراً دوام الاحتياج ويلزم من دوام الاحتياج كثيراً لان الكثرة مقولة بالتشكيك الا أن التألم أكثر في كثرة الاحتياج لان دائماً الاحتياج تمرن عليه فيقل تألمه (قوله من اضطر) أي مأخوذ منه وحينئذ ذقوله بضم الطاء بالبناء للمفعول في محله ودائرة الاخذ أوسع وكذا ان قدر مشتق وأجرى كلامه على مذهب الكوفيين من أن أصل المشتقات الفعل وأما أن أجرى على مذهب البصريين من أن أصلها المصدر وقد روي الكلام مضاف أي من مصدر اضطر فلا يحتاج لقوله بالبناء للمفعول لان المصدر مشتق منه المبني للفاعل والمفعول معاً وانما كان بالبناء للمفعول على الاول لان المضطر اسم مفعول لا يبنى غالباً الا من

فعل مبني للفعول ويجوز بناؤه للفاعل ذكره التلمساني كما ذكره شرح الناصر (قوله من الضرورة) أي مشتق من المصدر الجهد
 لا من المصدر المزيدي الذي هو الاضطراب وظهور من هذا التقرير ان مضطر بالطاء مأخوذ من اضطرب بالطاء ومنه تتر بالناء مأخوذ من
 الضرورة فتأمل (قوله فأصله مضطر) مفرع على قوله ووزنه مفتعل وأشار إلى أن فيه ميمًا وتاء من حروف الزيادة التي يجمعها قولك
 سأتمونها (قوله وتاء الافتعال) أي المزيدي (قوله تبدل طاء) انما قلبت طاء لانه عسر النطق بالناء بعده هذه الحروف واختير الطاء لقربها
 من التاء مخرجا (قوله حروف الاطباق) انما سميت بذلك لان طباق طائفة من اللسان بها على الحنك الأعلى عند النطق بها والمناسب
 التعبير بأحرف أي جمع فله لانها أربعة وهو من ثلاثة عشرة وجمع الكثرة لما فرقه إلى ما لانها به عند النحويين وأجيب بأنه يستعمل
 أحدهما في الآخر مجازا وبأن السعد شرح بما يفيد اشتراك الجمع من ثلاثة إلى عشرة واختصاص جمع الكثرة بما لانها به (قوله
 وهي الضاد) نحو مضطر (قوله والصاد) نحو مضطر ويجوز فيه البيان والادغام بقلب الثاني للأول دون عكسه لان به زول صفير الصاد
 (قوله والطاء) المهمة نحو اطبل فقلب التاء طاء ويجب الادغام حينئذ الاجتماع المثلين نحو المطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام
 (قوله والظاء) نحو اططم فيجوز فيه ثلاثة أوجه البيان أو عدم ادغام الصاد في الطاء والادغام إما الأول في الثاني أو عكسه وقد روى
 بالأوجه الثلاثة قول الشاعر هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوًا ويظلم أحيانًا فيظلم (قوله لزوال استطالة الضاد) أي استطالتها
 في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ولذا أدغمت اللام فيها نحو ولا الضالين واستطالتا عبارة عن امتداد هذا الحرف في مخرجه عند
 النطق به وهو اللسان قبل من أوله إلى آخره ٣ وقيل من أوله إلى ما قبل آخره على خلاف عندهم (قوله ومعناه المجاز) أي الشديدا الحاجة
 الجهد الذي لا يرى لنفسه شيئا من الحول (١٢) والقوة ولا يرى شيئا يعتمد عليه كالغريق في البحر والضال في القفر لا يرى لائحته

الامواله (قوله اسم مفعول) فهو
 بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم
 (قوله وهو أخص من الفقير) أي
 أقل أفرادا كتب بعضهم ما نصبه
 فيه انه لم يشترط أحدان النعت
 يجب أن يكون أخص من المنعوت
 أي يكون ما يطلق عليه لفظ
 النعت أقل أفرادا مما يطلق عليه
 لفظ المنعوت نعم اذا كانا معرفتين

اللفظ دون التقدير لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من الضرورة
 فأصله مضطر وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الاطباق وهي الصاد والاضاد والطاء
 والطاء ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء لزوال استطالة الضاد بالادغام ومعناه المجاز اسم مفعول
 وهو أخص من الفقير فيكون نعتا له ويوجد في بعض النسخ يقول العبد الفقير والعبد يقال على
 أضرب أربعة الأول عبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يبيع نفسه الثاني عبد بالاجادة وذلك
 ليس الا لله واية مقصود بقوله أن كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا الثالث عبد
 بالعبودية وهو المقصود بقوله واذ كر عبدنا أيوب ومنه سبحانه الذي أسرى بعبد له ليلا الرابع
 عبد الدنيا وأعراضها وهو المعتكف على خدمتها واية مقصود النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس

يجب أن يكون الثاني دون الاول في التعريف أو مساويا له فيه ولذلك أشار ابن الحاجب بقوله والموصوف أخص عبد
 أو مساو والمعنى بقوله النعت دون المنعوت أو مساو له أي كقولك جاءني الرجل العاقل وهذا مثال للمساوي ومثال الدون أكرمت
 هذا الرجل ومثال الاخص الغني الجائر جاءني الرجل هذا هذا حاصل ما قيل (وأقول) معنى كلامه أن مفهوم المضطر أخص من مفهوم
 الفقير ولا شك أن مفهوم النعت أخص من مفهوم المنعوت ولو خصوصا وجهيا فصح قوله فيكون نعتا له فتدبر (قوله ويوجد في بعض
 النسخ) على هذه النسخة يجوز لنا وجهان وهو أن يكون المضطر نعتا لالعبد وان يكون نعتا للفقير كما قاله السمين من أن الشيء اذا نعت
 نعت وأتى بعده بنعت أخص جاز أن يكون نعتا للاول أو الثاني وعلى النسخة التي ليس فيها ذلك يتعين أن يكون نعتا للفقير وفي
 التعبير بوجود الخ إشارة إلى قلة هذه النسخة (قوله والعبد يقال على أضرب أربعة) أي يحمل على أنواع أربعة أو على جزئياتها زاد في
 القاموس خامسا وهو الانسان ذا كرا كان أو أنثى (قوله عبد بحكم الشرع) أي رقيقته سبب احكام الشرع بها أي حكم الشارع (قوله
 عبد بالاجادة) أي رقيقته ومما لو كونه ثبت له بسبب ايجاده أي اخراجه من العدم إلى الوجود (قوله عبد بالعبودية) أي رقيقته للولي أو
 مملوك كونه ليس سببا لاجاد بل سببا لظهار تذلل له وذلك يكون في الله وغيره (قوله واذ كر عبدنا أيوب) أي واذ كر مملوكا بسبب
 عبوديته لنا لان المقام مقام مدح لا بسبب ايجاده لوجودها في الكافر وكذا يقال فيما بعد (قوله عبد الدنيا) لم يصف فيما تقدم بخلاف
 هذا فأضاف ووجه ذلك أن ما جعل سببا في العبودية لا يوصف بالمالكية اذ المالك في الاجادة والعبودية الله تعالى والمالك في الرق السيد
 بخلاف الدنيا فان من اشتغل بها عن طاعة مولاه فتصف الدنيا بأنها مملوك له فلذلك أضافه لها وفيه أن ذلك يمكن في عبد العبودية
 وبقرق بينهما بقصد التنفير عن الدنيا وأعراضها والدنيا الدينار والدرهم في هذا المقام وان كان لها اطلاق على غير ذلك ففقهيل انها كل
 المخلوقات وقيل غير ذلك (قوله واعراضها) أي ما يعرض بها من التلاهي بسببها (قوله المعتكف) أي المواظب على خدمتها ثم لا يخفى
 ان خدمتها ترجع إلى التلاهي فاذن فالافضل ان يقتصر الشارح على الدنيا فيقول الرابع عبد الدنيا ولا يزيدوا أعراضها (قوله تعس
 ٣ (قول المحشي وقيل من أوله الخ) في بعض النسخ بدل هذا القول وقيل من وسطه إلى ما قبل آخره فليجوز

بفتح العين وكسر هاء غناه هلك وسقط كما نقل عن البرماوى (قوله اظهر التذلل) أى اظهر أى جزئى من جزئيات التذلل أو اظهر الحقيقه فى أى جزئى من جزئياتها فيستحقها اذن الشيخ والوالد ونحوهما وفى التعبير باظهار اشارة الى أن التذلل قلبى ويحتمل ان المراد تحصيل التذلل (قوله أبلغ منها) أى أبلغ من جميع أفرادها ما عداها فالعبادة أخص وخلاصته ان العبادة الفرد الاعلى من العبودية (قوله لانها غاية التذلل) أى أعلى أفراد التذلل ولا يخفى ان هذا الاعلى يلاحظ واحدا نوعيا كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لا فضل) أى غاية الاحسان أى النوع الاعلى من أنواع الاحسان ليس الا للمولى تبارك وتعالى والظاهر ان يراد بالنوع الاعلى منه ما لا يتعلق به قدرة العبد (قوله ولعل الخ) التبرج بالنسبة لاحدهما معيناً وأما أحدهما لا بعينه فهو متعين ثم أقول لا يخفى ان ارادة عبد العبودية تنكده على قوله المنكسر خاطره لقلة العمل والتقوى فلا تظهر ارادته تأمل والظاهر صحة ارادة عبد الدنيا وأضعا بجعل نفسه غير قائمة بشكر مولاهما بتلاهيها بالدنيا وحظوظها كما هو شأن الاكابر لانهم يرون أنفسهم مقصورة مستحقة لأن يفعل بها كل مكروه (قوله خاطره) فاعل بالمنكسر وسوغ ذلك وقوعه صلة لآل فلم يحتاج لسوغ فتدبر وقوله أى المتألم قلبه اسناد التألم للقلب مجاز عقلى (قوله فانه أطلق الانكسار الخ) فيه دليل على انه كما تجرى الاستعارة فى المصدر قبل جريانها فى المشتقات كذلك المجاز المرسل الجارى فى المشتقات وبذلك صرح علماء المعانى فلذلك عدل عن المنكسر الواقع فى المتن الى المصدر أى الانكسار اشارة لذلك (قوله على التألم المتسبب عنه) أى فى الجملة وانما قلنا فى الجملة لان هذا التألم القائم به ليس سببه الانكسار الذى هو تفرق أجزاء ما كان صلبا كالخجر والتألم هو الوجع الناشئ عن الضرب أو الجرح مثلا (قوله وهو الهاجس الخ) فيه نظرفانه فوق الهاجس ولعله أطلقه عليه مجازا للمجاورة * واعلم ان ما يقع فى النفس مراتب * الاول الهاجس وهو ما يلقي فى القلب ولا يدوم تردده عليه ولا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه * الثانى الخاطر وهو جريانه فى القلب ودوام تردده عليه وهو مرفوع أيضا * والثالث حديث النفس وهو تردده هل يفعل أولا وهو مرفوع أيضا لقوله صلى الله (١٣) عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمتى ما حدثت به

أنفسها ما لم تسكّم أو تعمل * الرابع الهم وهو ترجيح الفعل أو الترك وهذا يفتقر فيه الحسنة والسيئة فيؤاخذ به فى الحسنات دون السيئات * الخامسة العزم وهو قوة القصد والجزم به بحيث يصمم

عبد الدينار والدرهم فالعبودية اظهر التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الفضل وهو الله سبحانه وتعالى ولعل المؤلف أراد بالعبد المعنى الثانى أو الثالث (ص) المنكسر خاطره (ش) أى المتألم قلبه فكل منهما مجاز مرسل فانه أطلق الانكسار وهو التفرق على التألم المتسبب عنه والخاطر وهو الهاجس على القلب الذى هو محلها فالعلاقة السببية والمسببية والحالية والمحلية أى فالعلاقة غير المشابهة فلذلك كان كل منهما من المجاز المرسل ثم

القلب فيه على الفعل ويؤاخذ به فى الحسنات والسيئات وهل اذا عمل يكون عليه وزر ان وزر العمل ووزر العزم قطعاً ويجرى القولان الا تبيان فى حديث النفس والهم والظاهر الاول وان كان بعيدا وحرر (فوائد) الاولى هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية فى الكبر والصغر والحقارة والعظم فالعزم على الزنا مثلاً باثم الزانى أولا يتنزل بل العزم عليه مطلق ذنب وسيئة أخرى وليس هذا الذنب كفعلها المعزوم عليه هكذا تردد الباقلانى وجزم غيره بأنه غير فعل المعزوم عليه وانما هو مطلق سيئة وهو ظاهر (أقول) وظاهر هذا انه صغيرة (الثانية) قوله فى الحديث ما لم تسكّم به أو تعمل أى فان تكلمت به أو عملت بما حدثت به النفس فى المعصية لم يتجاوز عنه وهل يكتب عليه وزر ان وزر حديث النفس ووزر التسكّم أو العمل وربما يشهد له ظاهر الحديث وانما يكتب عليه وزر واحد وهو وزر الكلام أو العمل فقط قولان والثانى هو الظاهر (الثالثة) قولنا ان الهم بالسيئة لا يكتب عليه أى ما لم تسكّم بتلك السيئة أو يعمل فان تكلم بها أو عمل تكلمت عليه بالاولى من المرتبة الثالثة ويجرى فى ذلك القولان (الرابعة) قولنا فى المرتبة الرابعة أيضا ان الهم لا يكتب عليه سيئة أى ثم يظهر ان تركها خوف الناس أو عدم شهوة لم يكتب له حسنة وان تركها خوفا من الله كتبت له حسنة وما قلناه من ان الهم لا يكتب عليه ظاهره ولو فى الحرم وقوله تعالى ومن يرد فيه بالحادى ثوابا لارادة العزم المصمم أولا ويحمل على فعل الظلم بالفعل وما قلناه من انه هل يتنزل العزم على المعصية الخ وأما العزم على الحسنة فهو كفعلها لكن هل يساوى حينئذ العزم عليها الهم بالوارد فى خبر ومن هم به فلم يعملها كتبت له حسنة كاملة * وفى الواعظ الفتح ان معنى قوله كلمة غير ناقصة أى فى عظم القدر لا التضعيف الى العشر فلم يظهر من ذلك فرق بين العزم على الحسنة والهم بها نعم ان ثبت ان العزم عليها يكتب عشر اقترق مع الهم ويسئل حينئذ ما الفرق بين العزم عليها وبين فعلها الذى فيه عشر حسنات والحاصل ان العزم على الحسنة وان كتبت حسنة واحدة ساوى الهم على الحسنة وان كتب عشر ساوى فعلها وانظر ما هو الصريح فى ذلك نقلا (قوله فالعلاقة الخ) اختلاف فقيل العلاقة ما ذكره الشارح وقيل السببية وقيل المسببية والراجح ان العلاقة فيما نحن فيه السببية وصف المنقول عنه (قوله والحالية والحلية) فيه ما تقدم والراجح ان العلاقة فى ذلك الحالية

(قوله لقلة العمل) أي الصالح والقرينة عليه المنسكبر خاطره لان انكسار الخاطر لا يكون الا لفوات العمل الصالح لا لغوات مطلق العمل
وان الاف واللام فيه لا كمال والعمل الكامل هو العمل الصالح والعمل أخص من الفعل لان الفعل ينسب للبهائم كما ينسب لذوى العقول
وأما العمل فلا يقال الا فيما كان عن فكر ورؤية (قوله والتقوى) من تقيت والاصل وقيا قلبت الواو تاء كما في تراث ثم الياء واو اقصار تقوى
وهو غير منصرف لان أنفسه لتأنيث (قوله قلة الكلام الخ) مناسب للمعنى الاصطلاحي لان قلة الكلام قد تكون من متعلقات الامر
وأيضا يلزم من قلة الكلام في الجملة امتثال الامر كما هو معلوم وعند أهل المعارف مفهوم (قوله والجز) كذا في نسخة شيخنا عبد الله المغربي
وفي نت وفي بعض النسخ الحجاز الخ والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة وذلك لقوله في له فكان المتقي جعل امتثال
أمر الله والاجتناب عما نهى الله حازما بينه وبين العذاب (قوله امتثال أمر الله واجتناب نواهيه) أي امتثال أوامر الله قال نت ومن
الاوامر الاخلاص والصبر والرضا والزهد والقناعة والتوكل وشكر المنعم والنصيحة ومحبة أهل العلم وتعلم ما لا بد منه من أمور الدين
ومن النواهي الحقد والحسد والبغى والغضب لغير الله والغش والخدعة والمكر والكبر والعجب * اعلم ان المتقي كما قال ناصر الدين
اللقاني ثلاث مراتب الاولى التقوى عن العذاب المحل بالتبري عن الشرك وعلمه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب
عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا
واتقوا والثالثة أن يتزعموا بشغل سره عن الحق ويتبتل اليه بشراشره أي نفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقية المطلوبة بقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الخ فالتقوى في المتن أن أريد بها المعنى الثاني فالعمل مغايرها مفهوم ويلزمها وجودا أن أريد بها
المعنى الثالث فهو يغايرها مفهوم ملو ينشأ عنها وجودا أي بوجود بدونها انتهى فاذا علمت هذا كله فقل قد أراد المصنف بالتقوى
المعنى الثاني أو الثالث ولا تصح ارادة المعنى الاول وقول الشارح امتثال الامر ان قصر على أمر الوجوب والنهي على نهى التحريم
فهو إشارة للمعنى الثاني وان عساه في الامر (١٤) والنهي حتى يشمل نهى التحريم ونهى الكراهة ونهى خلاف الاولى

فكون إشارة لها بالمعنى الثالث (قوله نواهيه) جمع نهى بمعنى منهياته (قوله تواضعا الخ) أي فسلك مسلك هضم النفس وكسرها لا مسلك التحدث بالنعمة وللعلماء في ذلك طريقان فمنهم من سلك المسلك الاول ومنهم من سلك المسلك الثاني

علل الانكسار بقوله (ص) لقلة العمل والتقوى (ش) وهي لغة قلة الكلام والجزيين الشيتين واصطلاحا امتثال أمر الله واجتناب نواهيه وانما ذكر ذلك رحمه الله تعالى تواضعا منه والافعله وتقواه ودينه مشهور وكان من أهل الكشف كشيخه وهضم النفس شأن أهل العلم والدين قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ويقال من رضى بدون قدره رفعه الله فوق قدره (ص) خليل بن اسحق (ش) خليل فعيل من الخلة وهي صفاء المودة ثم سمي به المؤلف رحمه الله ثم يجوز هنا أن يكون مستعملا في معناه العلي وهو الظاهر

وكلا المسلكين حسن والاول مسلك الصوفية والثاني مسلك الفقهاء والاصوليين والمحدثين قاله يوسف القيشي والقصد (قوله والافعله) أي وان لم نقل الخ فلا يصح لان عمله وتقواه وقوله دينه أي عبادته (قوله وكان من أهل الكشف الخ) فقد مر بشواء بين يديه خروف شوا عفناداه وأمره بطرحه للكلاب ودفع له مبلغا فكان قدرته وقال لا تعد فسل الشواء عن ذلك فقال اشترى به بخمسة دراهم فبات من الليل وليس عندي شيء فشويته ميتا لا بيعه فكاشفتي وقد ثبت على يديه وكان جنديا يلبس زى الغز المتقشفين ولما أراد الكفار أخذوا سكريرة فبعث السلطان اليها جنديا لدفعهم فكان رحمه الله من جملتهم (قوله كشيخه) أي الذي هو الشيخ عبد الله المنوفي ومكشفاة ظاهرة كثيرة منها مكاشفته عليه حين اشتغل في صغره بسيرة البطال ونحوها فكاشفه فقال له من أعظم الآفات السهر في الخرافات (قوله فلا تزكوا أنفسكم) أي تزكية فخرا أو تزكية تحدث بالنعمة فيكون إشارة للطريق الاولى طريق الصوفية ويجوز أن يراد فلا تزكوا أنفسكم تزكية فخرا لا تزكية تحدث بالنعمة فيكون إشارة للطريق الثانية (قوله ويقال من رضى بدون قدره) أي قولا أو فعلا فمأخوذ من قيسه من قبيل القول وأما فعلا فكان لا يجلس في الصدر والحال أنه من أهله أي رضى بمرتبة دون المرتبة التي يقتضيها قدره وقوله رفعه الله فوق قدره أي دفعه الله مرتبة فوق المرتبة التي يقتضيها قدره وحاصل ما أشار له القرطبي ان التواضع ان كان الله أو لرسوله أو للشيخ أو للوالد أو السلطان أو الحاكم فواجب ولسائر الناس مندوب مالم يكن لأجل دنياهم أو ظلمهم فإسلام الانحوف (قوله خليل) بدل من الفسقى والمضطرب أو عطف بيان عليه لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال كقوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد (قوله خليل فعيل) أي على وزن فعيل (قوله من الخلة) أي بضم الخاء أو ما يقتضيها فمعنى الحاجة وقد تقدم بيانه (قوله المودة) أي المحبة الصافية أي الخالصة من مشاركة الاغيار (قوله ثم سمي به المؤلف) أي انه في الاصل صفة مشبهة ثم سمي المؤلف به هذا بحسب الواقع وبعد فيجوز في المقام أمران الخ (قوله ثم يجوز) خلاصته انه يجوز ابقاؤه على علمه ويجوز أن يقصد تنكيره (قوله في معناه العلي)

أى فى معناه المنسوب للعالم من حيث كونه مدلولاً له فهو من نسبة المدلول للدال (قوله بالاشتراك) اللفظى لان خليف لا مشتركة اشتراكاً لفظياً (قوله امانعت لخليل الخ) لا يخفى ان النعت يكون المشتق وشبهه كما اشار له ابن مالك بقوله * وانعت بمشتق كصعب وذرب * الخ ولا يخفى ان ابن ليس واحداً من المشتق ولا من شبهه كما يعلم من شرح الاشمونى وأيضاً ان كونه بياناً يقتضى الجود والنعتية تقتضى الاشتقاق وبينهما تناف فجعلناه نعتاً بناء على ملاحظة تأويله بمنسوب وان خالف ما تقدم وجعله بياناً بناء على عدم تأويله ومن المعلوم ان ما صح ان يكون بياناً يصح ان يكون بدلاً كما هو معلوم فلا يعترض ويقال الاولى أن يزيد أو بدل (قوله ومن خليل) لا يقال كان الاولى ان يقول وابن من خليل لا نقول لا يلزم هذا الا لو أراد تعيينه بكونه ابن من وليس كذلك بل القصد تمييزه بأى شئ كان والتمييز بجزئى لا يتعين ان يكون السؤال عن ذلك الجزئى (قوله أحوال لازمة) لا يخفى انه لا يظهر ان يكون حالاً لازمة لانه حيث كان لفظ خليل مشتركاً اشتراكاً كلفظياً فلا يكون بنوة اسحق لازمة له كما هو ظاهر (قوله ويجوز ان يكون منكراً) أى علم قصد تمكيده بحيث صار المراد به بعد التنكير ذاتاً مامة بخليل أى مسمى مصدر وفها أى مسمى كل واحد من مصدر وقائه بخليل فهو تنكير طارلاً أصلى لان الاصل انما هى للصفة لا العلمية ولا التنكير (قوله وعليه فابن خبر) أى ولا يصح ان يكون نعتاً ولا عطف بيان لكونه يشترط موافقة المنعوت للنعت والمبين للبيان فى التعريف والتنكير وخليل حينئذ نكرة وابن اسحق معرفة ثم نقول انه اعترض على هذا الاحتمال بان المصنف قصده تعريف نفسه كما تقدم وهو ينافى التنكير ثم قال ولا يقال الوصف يحصل به التعيين لا نقول ما لا يجوز تقديم مراعاته على ما يجوز انتهى والظاهر صحة كل وان كان الاول أولى لان الوصف لا بد منه فى التمييز سواء جعل علماً أو اسماً منكراً أى قصد تنكيده لانه اذا جعل علماً حصل فيه الاشتراك (قوله تخصيصه وتعيينه) اعلم ان التعيين (١٥) والتخصيص مترادفان لغة فقد قال الجوهري

والقصد بما بعده ازالة ما عرض له من الابهام بالاشتراك وقوله ابن امانعت لخليل أو عطف بيان أو خبر بامتناد محذوف أى هو ابن اسحق والجملة اما استئناف جواب سؤال مقدر كما نه قيل ومن خليل أحوال لازمة ويجوز ان يكون منكراً أى شخصاً ما سمي بخليل وعليه فابن خبر مبتداً محذوف أى هو ابن اسحق والجملة نعت لخليل والقصد بهما تخصيصه وتعيينه (ص) ابن يعقوب المالكي (ش) ابن الجرنعت لاسحق و يوجد فى بعض النسخ ابن اسحق بن موسى * فان قلت وعلى كل فان هذه الكنية لا تعزى لاشتراكها بينه وبين بعض الناس * قلت هذا الالباس مما لا يضر هنا لانه ليس المقصود نسبته الى أبيه بل مجرد تمييزه بهذه الكنية وقد غلبت هذه الكنية عليه دون غيره ودون نسبته الى غير جده كما به وذكر ابن حجر فى الدرر الكامنة انه يكنى بابي محمد ويلقب بضياء الدين انتهى وكان والده حنفياً يلزم بأبى عبد الله بن الحاج والشيخ عبد الله المنوفى فشغل ولده مالكيًا فقوله المالكي ليس نعتاً لضاف اليه لان اسحق والده كان حنفيًا فى المذهب

تعيين الشئ تخصيصه (قوله نعت لاسحق) فيه ما تقدم (قوله يوجد فى بعض النسخ) قال ت ت ابن موسى وروهم من قال ابن يعقوب والقائل به هو ابن غازى ومأقالة ت ت هو الذى قاله الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة فى أبناء المائة الثامنة وقد وجد بخط المؤلف نحو ذلك كما قاله محشى ت ت (قوله فان هذه الكنية) التى هى ابن يعقوب على النسخة الاولى أو ابن موسى

على الثانية ﴿ تنبيه ﴾ ليست هذه كنية وقول بعضهم ما صدر بابن أو بنت فهو مخصوص باعلام الاجناس كابن عرس أو بنت عرس (قوله لا تعزى) أى ان تلك الكنية التى هى ابن يعقوب أو ابن موسى (قوله هذا الالباس) المناسب هذا الاشتراك وان صح ان يراد بالالباس المترتب على الاشتراك (قوله لانه ليس المقصود الخ) أى ليس المقصود نسبته الى أبيه فى تحصيل التمييز أى ليس العلة فى التمييز نسبته الى أبيه أى العلة فى التمييز نسبته الى جده وقوله بل مجرد أى بل المقصود تمييزه مجرداً عن كون العلة فيه النسبة الى جده لانه قد غلبت أى القصد التمييز والعلة فيه الغلبة لا النسبة المذكو رة ثم ان هذا كله لا يأتى الا لو حال خليل بن يعقوب (قوله وقد غلبت) أى لانه قد غلبت وان كان معها اشتراك (قوله دون غيره) محترز قوله عليه وقوله ودون نسبته محترز قوله هذه الكنية أى ان الذى غلب عليه انما هو ابن يعقوب دون ابن اسحق (قوله كآبيه) تمثيل لقوله غير جده ولعل الاحسن فى الجواب ان قلت وعلى كل فان تلك النسبة التى هى ابن اسحق بن يعقوب أو ابن موسى لا تميز لوجود الاشتراك قلت هذا الاشتراك لا يضر هنا لان تلك النسبة قد غلبت عليه دون غيره بحيث اذا أطلق خليل بن اسحق بن يعقوب لا ينصرف الالهذا الامام نفعنا الله به (قوله ابن حجر) أى الحافظ الذى هو العسقلانى لالهىتمى (قوله فى الدرر الكامنة) أى فى أبناء المائة الثامنة انه يسمى محمداً ويلقب بضياء الدين كذا فى خط المصنف ان اسمه محمد وتلقبه بضياء الدين على ما قال ابن حجر وفى نسخة يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين ولكن بعد ان عرفت نسخته فلا ينبغي أن يسمى بخليل فقط لانه (٣) المنقول عن أهل مذهبه وهم أعلم باسمه من غيرهم (قوله فشغل ولده مالكيًا) أى بما لازمه محبة هؤلاء العلماء العاملين (قوله كان حنفي المذهب) وذكر المصنف أن والده كان من الاولياء الاخيار وذكره مكاشفات وذكر عن نفسه انه فى صغره قرأ سيرة البطل ثم شرع فى غيرها من الحكايات ولم يطلع عليه احد من الطلبة فقال له الشيخ عبد الله يا خليل من أعظم الاكفات السهر فى

الخرافات قال فعلت ان الشيخ علم بحالي وانتهيت من ذلك الحين وذ كر ابن غازي انه كان مشغلا بما يعنيه حتى انه أقام بمصر عشرين سنة لم ير النيل وانه جاء لنزل بعض شيوخه فوجد الكنيث مفتوحا ولم يجد الشيخ ففعل له انه شوشه هذا الكنيث فذهب ليأتي بمن ينقبه فقال الشيخ خليل أنا أولى بتنقيته فشم وزل فجاء الشيخ فوجده على تلك الحال والناس قد حلقوا عليه تعجبا من فعله فقال من هذا قالوا خليل فاستعظم ذلك ودعاه عن قريحة صادقة فقال بركة ذلك ووضع الله البركة في عمره (قوله رحمه الله) لم يقل رجلي الله لان خليل اسم ظاهر من قبيل الغيبة فناسب ضمير الغائب (قوله) أي لنفسه (قوله في مكارم) في معنى من مقدمة من تأخير والتقدير عملا بالذي يلزم أو بشئ يلزم أي بنا كدمن الدعاء والثناء للمؤلف حلة كون ذلك معدودا من مكارم الاخلاق أي محاسن الاخلاق وهو من اضافة الصفة للموصوف أي الاخلاق المحاسن أي الحسنة (قوله من الثناء والدعاء) لا يخفى انه دعاء فقط لا ثناء ويجب ان يضاف ان كان دعاء صريحا فهو ثناء ضمنا (قوله للمؤلف) المقام للاضمار ونسكتة الاظهار التحدث بالنعمة من حيث كونه موصوفا بالتأليف (قوله لا عترافه) أي الداعي له أي للمؤلف بالفصل أي بالاحسان من تأليفه ذلك المختصر الذي هو نعمة ومنه لم تساوها منة ثم لا يخفى ان هذا يفيد أن جملة رحمه الله من وضع بعض الطلبة لانهم من كلامه رحمه الله وهو بعيد ويمكن أن يقال انهم من كلامه رحمه الله وقصد بذلك الإشارة الى أن القارئ اذا جاء تلك الجملة يلاحظ انشاء الدعاء له (قوله حدوث المسؤول بها) أي الذي تدل عليه الفعلية لاثبوتها ودوامه الذي تدل عليه الاسمية والامر في ذلك ظاهر فلا حاجة الى الاطالة بالبيان والمسؤول هو الرحمة (قوله تفاؤلا بالاجابة) أي ترقبا للاجابة أي فكأن الرحمة حصلت بالفعل وصار يخبر بها (قوله وخص الرحمة لانهم اتجمع كل خير) جواب عما يقال هلا قال غفر الله له وحاصل الجواب انه لو قال مثلا غفر الله له لكان قاصرا على سؤال محو الذنب فلا يشمل طلب نعم أخرى من نعم الآخرة أي والرحمة بمعنى الانعام تشمل محو الذنب وغيره فان قلت ان (١٦) الانعام حقيقة في تعلق القدرة بشئ منعهم به ثبت له وجود في الخارج فلا يشمل

(ص) رحمه الله (ش) هي جملة خبرية قصد بها الدعاء عملا بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء للمؤلف لا عترافه له بالفضل وأتى بها فعلية لحدوث المسؤول بها وأتى بها خبرية تفاؤلا بالاجابة وان كان أصل الدعاء بلفظ الامر كما غفر لنا وخص الرحمة لانها تجمع كل خير مات رحمه الله في ثالث عشر ربيع الاول سنة سبع وستين وسبع مائة وذ كر بعض ان بعض الطلبة رأى المؤلف بعد وفاته وأخبره ان الله غفر له ولمن صلى عليه (ص) الحمد لله (ش) لما افتتح بالبسملة افتتاحا حقيقيا افتتح بالجملة افتتاحا اضافيا وهو ما تقدم على الشروع في المقصود بالذات جمع بين حديثي البسملة والجملة والجملة لغة هو الثناء باللسان

سؤال العفو فلا يظهـر قوله فجمع قلت نعم الا ان الرحمة نعوذت فيما يشمل محو الذنب فالشمول باعتبار العرف (قوله سبع وستين) بسين وباء كما هو بخطه رحمه الله خلافا لما يوجد في بعض النسخ من انه بالثناء فإنه ليس موجودا في خط الشارح وكذا هو موجود في نت في صغيره

وكبيره بتقديم السين وبعدها بامم واحدة وقال ابن حجر في الدرر الكامنة سنة تسع بتقديم التاء على السين ونحوه للشيخ تقي الدين القاسبي والشيخ أحمد زروق وبعضهم عز ذلك لثبوت ولعله وقع في نسخه كذا وفي ابن غازي سنة ست وسبعين ونحوه لابن مريزوق قائلا حديثي بذلك القاضي الفقيه ناصر الدين الاسحاق المصري وهو من أصحاب المصنف ومن حفاظ هذا المختصر كما أشار ذلك محشي نت (قوله ولمن صلى عليه) أي غفران صلى عليه الذنوب الماضية فقط وبعدها معرضون لاصابتها أو والمستقبلية على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد صلى على جناتته (قوله حقيقيا) نسبة للحقيقة أي حقيقة الافتتاح فهو من نسبة الشيء الى نفسه مباغلة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراد به الابتداء الذي لم يسبقه شئ (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه إشارة الى ان الابتداء الاضافي أعم أي ان الافتتاح الاضافي هو الافتتاح المتقدم على الافتتاح في المقصود فيبان بذلك ظهور كلام الشارح من أن فيه تقديم افتتاح على افتتاح (قوله بالذات) أي قصده جاء له من ذاته لامن غيره بخلاف البسملة والجملة فانهما وان كانتا مقصودتين الا ان القصدية لم تحصل لهما من نفسهما بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جمع الخ) علة لقوله لما افتتح بالبسملة الخ (قوله بين حديثي) أي بين العمل بحديثي البسملة والجملة قد تقدم في الشارح حديث البسملة وورد في الجملة كل كلام لا يبدأ فيه بالجملة فهو أجزم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره له وحاصل ما في ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسملة وورد في الجملة كل كلام لا يبدأ فيه بالجملة فهو أجزم رواه أبو داود فجاء التعارض فدفع الشارح التعارض بان جعل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي والجملة على الابتداء الاضافي ولم يعكس لموافقة القرآن العزيز واقوة حديث البسملة على حديث الجملة وهنالك أجوبة لاحاجة للاطالة بذكرها (قوله لغة) أي في لغة العرب أي حال كونه معدودا في الالفاظ الموضوعات المستعملة للعرب وهو حال من الجملة لانه في الحقيقة مضاف اليه والتقدير وتفسير الجملة كونه الجملة فلا يرد ما يقال انه حال من المبتدأ وهو قول ضعيف (قوله باللسان) بمعنى آلة النطق ولو غير المعهودة فيشمل

الثناء المنطوق به بغيرها خرقا للعادة وخرج به الثناء بغيره كالجدا النفسى وحسد الجادان لم يكن لفظيا خرقا للعادة فليس خد الغة حقيقة بل مجازا وان كان ثناء حقيقة بناء على ان الثناء الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير اللسان وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهرى وغيره ذكره ابن عبد الحق فلا يكون قيد اللسان مستدركا (قوله على الجميل الاختيارى) أى لاجل الفعل الجميل الاختيارى تعليل للثناء وهذا الفعل الموصوف بما ذكره والمحمود عليه وأما المحمود به فانه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه في التعريف بلفظ الثناء فانه كما تقدم الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة التى مصدرها المحمود به واذا كان المحمود عليه يشترط فيه أن يكون اختياريا يكون الحمد مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يتم الاختيارى وغيره فانه فى ذلك والمراد بالجميل الامر الحسن أعم من أن يكون حسنا فى حد ذاته وهو ظاهر أو بحسب اعتقاد المحمود كقولك للذى تصفه بصفة دنيئة لكنك احسنه فى اعتقادك أو اعتقاد مخاطبك أنت كناس وأورد على قيد الاختيارى أنه يلزم عليه عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال ولا يوصف بثبوتها بالاختيار وأجيب بأن ما كانت مبدءا لأفعال اختيارية كان الحمد عليه باعتبار تلك الأفعال فالمحمود عليه فعل اختياري فى المآل انتهى خلاصته أن المراد ما كان اختياريا بنفسه أو بآثره * (تنبيه) * الحمد يتوقف على أمور خمسة فهى أركان له محمودة ومحمود عليه وحامد ومحمود وصيغة فالمحمود به هو المعنى الذى دل عليه الصيغة كقولك زيد عالم فالصيغة هى هذا اللفظ ومدلولها وهو ثبوت العلم لزيد هو المحمود به وأما المحمود عليه فهو ما كان الوصف بالجميل فى مقابلته ثم انهم ما قد يختلفان بالذات كن أعطاك شيئا فكان باعثالك على وصفك له بالعلم أو بالحلم وقد يختلفان بالاعتبار بأن يكون الشيء الواحد محمودة ومحمودا عليه لكن باعتبارين مختلفين وذلك بأن يكون الباعث على الوصف بصفة اتصافه بتلك الصفة كن رأيتك يفعل فعلا جيلا وصار ذلك باعثا لان تظهره فتقول هو صلى أو أنتم فهذه الصفة من حيث انها باعثة على اظهارك اتصافه بها محمود عليه او من حيث انك وصفته بها وأظهرت انها من صفاته (١٧) محمودة او أوالحامد فهو الواصف الذى يتحقق منه الوصف وأما المحمود فهو الفاعل المختار اما حقيقة أو حكما يدخل حمد الله على صفاته وأما الصيغة فهى اللفظ الذى يدل على المحمود به كما تقدم (قوله على جهة التعظيم) أى حالة كونه مصاحبا لجهة التعظيم لا للتعظيم فلا يشترط بل المشترط جهته وهى عدم منافاة القلب والجوارح للسان والحاصل أن الموافقة لا تشترط بل المشترط عدم المناقاة لهما ثم نقول أخرج به الوصف بالجميل ثم حكما نحو ذوقك أنت العزيز الكريم وهو مستدرك لانه ليس ثناء بالجميل بل وصف للمتمم به بحال ليس متصفا به حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان فى الدنيا أو باعتبار ضده حال المتمم به فيها

(٣ - خرشى أول) لان كونه فى النار ينقضى عنه العزة والكرام ولم يقل مع التعظيم بل قال على جهة إشارة الى انه لا يشترط موافقة القلب والجوارح للسان بل المشترط عدم منافاة اللسان كما هو ظاهر وما أفاده الشارح من كونه يحتاج الى قوله على جهة التعظيم فقد وردناه كما هو مبين فيما كتبناه على ابن عبد الحق فليراجع (قوله سواء كان فى مقابلة نعمة) أى انعام أم لا هو بمعنى قولهم سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل الأول جمع فضيلة وهى المزية القاصرة على من صدرت عنه والثانية تجمع فضلة وهى المزية المتعدية كالانعام وفى العبارة حذف همزة التسوية وهى بمعنى ان الشرطية وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف وهو الامر ان والجملة جواب الشرط والتقدير ان كان فى مقابلة نعمة أو لا فالامر ان سواء قال فى كذا وتخصيص الفضائل بالتى لا تعدى والفواضل بالتى تعدى ليس بحسب أصل اللغة لان أصل اللغة لا يفرق بينهما فاعل التخصيص اصطلاح لبعض العلماء أو لغوى لكن لا بحسب أصل اللغة انتهى وخلاصته ان هذا التعميم تنويع فى الجميل الاختيارى ولو قال وسواء كان هذا الجميل نعمة أم لا لكان أوضح * (تنبيه) * قد استشكل ما ذكرناه ان أر يد تعدى ذوات الملكات فليس شيء من الملكات تعدى ذاته وان أر يد تعدى أثرها فالعلم والقدرة يتعدى أثرهما لا غير والتحقيق فى الجواب أن المراد تعدى الاثر ولكن المزية المتعدية ما يتوقف تحققها على تعدى الاثر مثال كونه فى مقابلة نعمة أن تحمده على اكرامه للغير الحامد أو غيره ومثال الثانى أن تحمده على حسن خطه مثلا (قوله بنى عن تعظيم) أى يشعر فى حد ذاته بحيث لو اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب فى تحقق هذا المعنى فى الشكر الجنائى ولا يقدر فيه الجهل بالمتنبي كما لا يقدر فى دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال فاندفع ما يقال لا يصح أن يكون اعتقاد الجنان من أقسام الشكر لعدم الانباء فيه اذ لا معنى لانبيائه بالنسبة الى المعتقدها وما غيره فلا يطلع ولو اطلع بقول أو فعل فذلك المطلع به هو الشكر لانه المتنبي لا الاعتقاد كذا قيل وفى كذا وقوله فذلك المطلع الخ ممنوع بل هناك شكران أحدهما منى عن الآخر وكل منهما فاعل بنى عن التعظيم (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله فعل أى هذا الفعل الموصوف بما ذكر بسبب كونه منعمًا وهذا أحسن من الذى قررنا سابقا من أنه يجوز تعلقه ببنى وتعلقه بتعظيم مراعى فيه غيره (قوله سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان) بأن يعتقد اتصافه بصفة السكال والمراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا بابتأ ولا وقيل

على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا واصطلاحا فعل ينبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان أو قولاً

المراد الجزم وقوله بالجنان تأكيده لان الاعتقاد لا يكون الا به كقوله نظرت ببصري وقوله أو قولا باللسان اما أن يجعل كالأول لكون المتبادر القول اللساني أو مخصص بناء على عمومته للقول اللساني والنفساني وأراد بالفعل ما قابل الانفعال فيصدق بالكيف الذي التصديق من أفراد (قوله أو عملا وخدمة بالاركان) أي بهذا الجنس المتحقق في واحد ومعناه أن يتعب نفسه في طاعته وانقياده قال في لـ وعطف الخدمة على العمل في التعريف إشارة إلى أن العمل انما يكون شكرا اذا كان على جهة الخدمة دون الاجرة كذا قيل وفيه نظر اذ في التعريف ما يدل على انه في مقابلة الاجرة لانه قال بسبب كونه منعما انتهى (وأقول) انما قال وخدمة إشارة إلى أن ذلك العمل انما يكون حقا حقيقة اذا كان على وجه الذل والمسكنة التي هي صفة الخديم وأما اذا لم يكن بتلك الصفة فلا يقال له حقا حقيقة (قوله أي الافعال الظاهرة) لا يستقيم الا بتقدير مضاف أي آلات الافعال الظاهرة فيبين الحمد اللغوي والحمد الاصطلاحي العموم والخصوص الوجهي مجتمعان في شئ بل ان في مقابلة انعام وينفرد الحمد اللغوي في ثناء باللسان لا في مقابلة انعام كأن يقع في مقابلة قراءته قراءة جيدة (قوله والمدح) أي المدح لغة الثناء باللسان على الجميل سواء كان اختياريا أم لا على جهة التعظيم وعرفا فعل من المدح ينبي عن تعظيم الممدوح يدل على اختصاص الممدوح عن غيره ولو كان اختصاصا نسبيا بنوع من الفضائل أو الفواضل سواء كان ذلك الفعل الدال على ما ذكر باللسان أم بالجنان أم بالاركان (قوله والشكر) الشكر لغة هو الحمد اصطلاحا فهما مترادفان اذا لم تقبل النعمة في الشكر بايصالها إلى الشاكر والافيهنما العموم والخصوص المطلق وعرفا صرف العبد بجميع ما أنعم الله عليه إلى ما خاق لاجله (قوله وكذلك) حاصله ان الـ المحتمل أن تكون للاستغراق كما عليه الجمهور فيكون مفادها بالمطابقة ان كل فرد من افراد مختص في الحقيقة به أي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان له في الظاهر اذما من محمود عليه الا وهو منه بوسط أو بغيره وأن تكون للجنس كما عليه الزمخشري فيكون مفادها ذلك بالاتزام لان مفادها بالمطابقة جنس الحمد مختص بالله وما ذكر لازم له اذ يلزم من اختصاص جنس الحمد بالله (١٨) اختصاص كل فرد من أفراد به واللم يكن الجنس مختصا به لتحقيقه في الفرد

المفروض ثبوته له هذا خلف وحكي عن الشيخ أبي العباس المرسى رحمه الله انه قال قلت لابن النحاس النحوي ما تقول في الالف واللام في الحمد لله أجنبية هي أم عهدية فقال يا سيدي قالوا انها جسمية

باللسان أو عملا وخدمة بالاركان أي الافعال الظاهرة والمدح والشكر مذكوران في الشرح الكبير مع فوائد نفيسة وكذلك هل الاداة في الحمد للاستغراق أو للجنس أو للعهد أقوال مبسوطة في الاصل أيضا وذكر مع الحمد الاسم الكريم الجامع لمعاني الاسماء والصفات اذ يضاف اليه غيره ولا يضاف الى غيره فيقال الرحمن مثلا اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن إشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته واصفاته (ص) جدا يوافي ما ترايد من النعم (ش) جدا

فقلت له الذي أقول انه عهدية وذلك ان الله تعالى لما علم عجز خلقه عن كنه حده حمد نفسه بنفسه في الازل نبأ به عن خلقه منصوب قبل أن يحمده ثم أمرهم أن يحمده بذلك الحمد فقال يا سيدي أشهدك انه عهدية وهذا معنى حسن (قوله الاسم الكريم) أي النفيس العزيز كما يفيد المصباح (قوله الجامع لمعاني الاسماء والصفات) لا يخفى ان ما عدا الاسم الكريم كله صفات أي ألفاظ دالة على ذات وصفة كالوهاب الفتاح العليم فليس في اسم الدال على الذات فقط كما هو ظاهر لفظه فلا مخلص الا بأن يجعل العطف للنفس يربتها على انه ليس المراد بالاسماء ما دل على مجرد الذات بل المراد به ما دل على الذات والصفة وتلك الجمعية من جمعية الدال للدلول أي دلالاته عليه ثم اذن يكون ظاهر في المرور على طريقة شيخ الاسلام ان المدلول للفظ الجلالة الذات مع الصفة (قوله اذ يضاف اليه غيره) أي اذ ينسب الى معناه غيره وهو علة لقوله الجامع الخ وقوله ولا يضاف الى غيره أي ولا ينسب الى معنى غيره (قوله فيقال الرحمن مثلا اسم الله) أي اسم مدلول الله فان قلت مدلول الله الذات وجميع الصفات والرحمن انما مدلوله الذات والرحمة فلا يظهر اذن كون الرحمن اسم الذات وجميع الصفات ويمكن أن يجاب بان معنى التسمية له أنه مما يطلق على ذلك باعتبار تحقق مدلوله فيه من تحقق الجزء في الكل (قوله ولا يقال الله اسم الرحمن) أي ولا يقال الله اسم الذات مع الرحمة لان مدلوله أي الله وهو الذات مع كل الصفات ليس متحققا في مدلول الرحمن بخلاف مدلول الرحمن فهو متحقق في مدلول الله هذا ما ظهر للفقير ولم يره ثم أقول ويمكن جريان هذا على التحقيق المتقدم بتكلف وقد تقدم الإشارة اليه فتدبر (قوله إشارة) تبليغ لقوله وذكر الخ (قوله لذاته واصفاته) أي لذاته وكل صفاته ذاتية وفعالية ولو قال الحمد للعليم أو الخالق مثلا لكان حمد ذاته وبعض صفاته لذاته وكل صفاته وخلاصته انه حيث قال الحمد لله فهو حمد على الذات وجميع الصفات لكون لفظه الجلالة دالة على ذلك كله بخلاف نحو العالم والقادر مثلا ويجوز أن يراد بالصفات الذاتية ويكون في العبارة حذف والتقدير الحمد لذاته وصفاته الذاتية كما يستحقه لصفاته الفعلية ثم قوله إشارة الخ ظاهر في كون الذات وجميع الصفات محمودا عليه ولا يتم ذلك الا اذا كانت اللام في الله للتعليل وتقديرهم مختص أو مملوك أو مستحق ينافيه لان مفادها أن الذات وكل الصفات محمودة اذا كانت للاختصاص أو الاستحقاق أو الملك من حيث كونه محمودا أو حامدا اذا كانت للاختصاص مثلا من حيثية كونه حامدا (قوله من النعم)

بان لما أي يوافق النعم التي من شأنها الزيادة وعدم الوقوف على حد فلا حاجة إلى الإطالة بما قيل هنا (قوله لفصله عنه باجنبي) أي وإن كان مرفوعاً بالابتداء على الصحيح لأن الحمد وجهتين جهة ابتدائية وجاهية في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل انصبب فيما به - بالخبر لكان عاملاً في المفعول المفعول به أي وهو الخبر باعتبار جهة الخبر وهي الابتدائية تنزلاً بتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتأمل كما أشار إلى ذلك الناصر اللقاني لكن ظاهر كلامهم - أن الذي يضر الفصل بالاجنبي المحض الذي لا يكون معمولاً للمصدر أصلاً ويؤيد ذلك أن الفصل بما أضيف إليه المصدر لا يضر مع أنه معمول من حيث عمل الجرف فيه باعتبار جهة اضافته لا باعتبار جهة مصدريته فليتأمل وقد يقال لو سلمنا أن اختلاف جهة العمل بمنزلة اختلاف الذات فالقائل بأنه منصوب بالحمد المذكور لم يبال بذلك الفصل لأنه لما كان الخبر ظرفاً لضعف الفصل به على أنه يمكن أن يقال إن المبتدأ طالب هذا الخبر من الجهة التي طلب بها حمد الجسد المجسب المعنى لأنه في المعنى مفعول الحمد انتهى لـ * (تنبيه) * مراده بالخبر هو لفظة لله بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر (قوله ويأتي عليها) تفسير لقوله يفي ومعنى الاتيان أنه لا يكون فرد من النعم الأولى مقابلته - فلا تخرج نعمة عن كونها في مقابلتها حمد (قوله لا تخصي) أي لا تنتهي يدل عليه التعليل وكذا يقال فيما بعد (قوله أحاد هذا الحمد) فيه أنه جد جزئي صادر من المصنف فكيف تكون له أفراد ويجاب بأن هذا على المبالغة وقوله لأن ما لا ينتهي أي ما لا يقف عند حد لا يفي به الامثلة أي حمد لا يقف عند حد وليس المراد أن النعم المحمودة عليها الموجودة في الخارج لانها لا يفي بها في نفسها لأن ما دخل في الوجود من الحوادث فهو متناه إلا أنك خبر بان الحمد لا يكون الا على ما دخل في الوجود الا أن يكون ذلك كناية عن كثرة النعم الموجودة (١٩) جدا حتى صارت كأنها لا نهاية لها وأنه لاحظ أن

منصوب بفعل مقدر أي أحده حمد لا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي منه كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى أحمد الله جدا يفي بما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تخصي لزم من ذلك أن أحاد هذا الحمد لا تخصي إذ ما لا ينتهي لا يفي به الامثلة وفي قولنا يفي به مسامحة لا يهاجمه الانقضاء وانما المراد عدمه فكأنه قال حمد الانهائية وجاء يوافق بصيغة المفاعلة لافادة المبالغة بما في الصيغة من المغالبة وما يغالب به يؤتي به على أقوى ما يمكن ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى يخادعون الله فالتهم تزايدها كأنها أبدا تغالب الحمد والحمد الذي يغالبها كأنه يريد أن لا يفوته شيء منها اهـ ولما كانت النعم جمع نعمة والنعم تطلق على الانعام الذي هو اتصال النعم به إلى المنعم عليه وهو هنا فعل من أفعال الله وعلى الشيء المنعم به نبيه الخطاب بقوله بمعنى انعام أو بمعنى منعم به على جواز ارادة كل منهما وهي

هذه النعم غير الموجودة لما كانت في قوة الوجود لقوة الرجاء في الله لاحظ أن الحمد واقع في مقابلتها أيضا (قوله فكانه قال جدا لانها ياقله) قد يقال ان المعنى وأصفك بالجميل وصفها لانها له ولا يخفى ما فيه لان وصفه منقضى ومنعدم فإين عدم النهاية والجواب أن يقال عدم النهاية

تخييل لا تحقيق (قوله وجاء يوافق) كذا في نسخة الشارح فاذن يكون قوله يوافق فاعل جاء (قوله بصيغة المفاعلة) لان يوافق مأخوذ من الموافاة أي جاء يوافق حال كونه مرتبطاً بصيغة المفاعلة وهي حال مؤكدة فان قلت يلزم عليه ارتباط الشيء بنفسه قلت يلاحظ ان المرتبط بالمادة المرتبط به الهيئة (قوله لافادة المبالغة) أي المبالغة في الوفاء وقوله بما في الصيغة أي بسبب ما في الصيغة يوافق من المبالغة وقوله وما يغالب به أي فيه أي وما يقع المغالبة فيه يؤتي به على أقوى ما يمكن مثلاً نقصد أن تغالب انسانا في الكرم فانك تحب أن تأتي بكرم على أقوى ما يمكنك وقوله ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات لم يذكره في واحد من الاحتمالات التي ذكرها الا أن يقال ان المعنى ذكره في عقب بعض الاحتمالات (قوله تزايدها) أي لاجل تزايدها (قوله تغالب الحمد) أي تريد أن تغالب الحمد أي تفوق عليه بان يوجد من النعم ما يزيد على الحمد (قوله والحمد الذي يغالبها) الاولى أن يقول والحمد لقوته ومغالبته لها هو أن لا يوجد نعمة الا ويكون مقابلها الحمد لأن المراد وأن الحمد يزد على النعم (قوله كأنه يريد الخ) هو معنى مغالبته لها (قوله تطلق على الانعام) رأيت لبعض أن اطلاقه على الانعام اصطلاح فاذن فهي حقيقة في المنعم به ومجاز في الانعام وان صار اصطلاحا فيه (قوله ايصال المنعم به) الايصال يرجع لتعلق القدرة بالمنعم به (قوله وهو هنا) وأما غير ما هنا فهو فعل من أفعال العبد أي صورة والا فالأفعال كلها لله (قوله وهي الخ) هي مبتدأ وقوله كل خبر وقوله حقيقة حال من هي وقوله بالمعنى الثاني الباء بمعنى في والتقدير وهي في حال كونها حقيقة في المعنى الثاني كل مسلايم وأما في المعنى الاول فهو مجاز ويحتمل أن المعنى وهي في حالة كونها بالمعنى الثاني حالة كون المعنى الثاني معنى حقيقيا أي ما حقه أن يكون نعمة في نفس الامر بل مسلايم تحمد عاقبته وأما اذا كان مجازيا فهو مطلق مسلايم وان لم تحمد عاقبته والجمازي ما ليس كذلك

(قوله مـ لا يم) كتب بعض الشيوخ أى شئ تميل اليه النفس وقضيته قراءته بفتح الياء الا أن يقال هذا تفسير باللازم لانه اذا كان ملايما للنفس أى مناسباً لها يلزمه أن تميل اليه فلا ينافى قراءته بكسر الياء * (تنبيه) * هذا ضابط لا تعريف أو أنه تعريف ويقدر مضاف أى حقيقة كل (قوله محمد عاقبته) أى تحب نهايته وليس المراد حقيقة سعة الحمد لا بالمعنى اللغوى ولا بالمعنى الاصطلاحي والمراد ما يعقبه أى ما يأتى وراءه من السعادة الابدية والنعم السرمدية التى هى عاقبة المسلم وان سبقتها عذاب فاذن كل ما وصل للمؤمن فهو نعمة لوجود ذلك فيه وان ترتب على ذلك عذاب فى جهنم ولا يقال لها استدراج وقوله ومن ثم أى ومن أجل أنها كل ملايم الخ قالوا ليس القصد التبرى وإنما كان لا نعمة لله على كافر لان ما يعقبه نعمة أى ما يأتى به من انعام والعذاب المخلد (فان قلت) هذا يفيد أن الزنا نعمة بعفتنى هذا التفسير مع أنه لا يصح أصلاً (قلت) يراد بالملايم ملايم لم يقع النهى عن ذاته شرعاً فخرج الزنا واللواط مثلاً (قوله لا نعمة لله) أى لا انعام لله (قوله على كافر) أى أى كافر كان والقصد العموم وهذا ظاهر اللفظ أى من حيث اقتصاره على الكافر والظاهر أن ما وصل من النعم ان كان سبباً فى المعصية فهو استدراج وان من مسلم وان لم يكن سبباً فيها فهو ان كان من مسلم فليس استدراجاً وأما من كافر فهو وان لم يكن سبباً فى المعصية ظاهراً فهو سبب فيها باطناً من حيث أنه سبب فى بقاءه الموجب لاستمرار كفره (قوله وإنما ملاذه) بفتح الميم وخفة اللام وشدة المعجمة جمع ملذة بفتح الميم وهى موضع اللذة ذكره المناوى فى شرح الجامع (قوله استدراج) أى ذو استدراج والاستدراج تجديد النعم على العبد مع استرساله على المعاصى (قوله حيث الخ) أى لانه يلزمه مع علمه باصراره على الكفر أى استمراره ظاهر هذا أنه حيث كان يلزمه مع اصراره على الايمان أنه يقال لذلك نعمة بالعين وان ترتب على ذلك عذاب كما قدمنا وهو بعد وهذا الظاهر هو الموجب لنفسنا العاقبة بما تقدم وأما ان فسرت العاقبة بما يترتب عليه فيقتضى أن ما وصل للمؤمن من النعم المترتب عليها العقاب لا يقال له نعمة بالعين (٣٠) بل يقال له نعمة بالاقاف والحاصل أن المفاد من كلام الشارح آخر أن المراد

بالعاقبة ما يأتى بعد وان لم يكن مسبباً عنه وقد علمت ما ردد عليه (قوله فهى نعمة) بالعين أى صورة يزداد بها عذابه أى من حيث تجددتها وفتافوقتها الى انقضاء مدة الحياة ثم ان فى ذلك شيئاً وذلك لان عذاب الكافر انما هو على الكفر وترك الواجبات وفعل المحرمات لا على تناول المباحات

بالمعنى الثانى حقيقة كل ملايم محمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وانعام ملاذه استدراج أى ما أله الله به من متاع الدنيا استدراج له من الله حيث يلزمه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت فهى نعمة يزداد بها عذابه وقالت المعتزلة انهم نعمة حقيقة يترتب عليها الشكر والانس والواصل اليه نعم فى صورة نعم فسموها الاشاعة نقم انظروا الى حقيقة نعم والمعتزلة سموا نعم انظروا الى صورتها والمعنى الاول أولى كما أشار اليه التفنيزانى بقوله فى المطول ان الحمد على الانعام أمكن من الحمد على النعمة انتهى وذلك لان الحمد على الانعام بلا واسطة وعلى النعمة بمعنى المنعم به بواسطة أنه أثر الانعام والنعمة بالفتح التنعم وبالضم السرور وبالكسر المنة (ص) والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم (ش) أثنى على الله بما خلقه عليه من

الكمال

(قوله وقالت المعتزلة انهم نعمة حقيقة الخ) اذن تعلم أن أهل السنة لا يقولون بطلب الشكر عليها

وهو بعيد غاية البعد ثم بعد كنى هذا رأيت أن القاضى أبابكر موافق للمعتزلة وصوبه الامام الرازى لقوله تعالى يا بنى اسرائيل اذكروا نعمتى الخ (قوله يترتب عليها الشكر) قال ابن السبكي وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة (قوله وانعم الخ) شروع فى جعل الخلاف لفظياً كما قال بعض المحققين والخلف لفظي اذ لا خلاف فى وصول نعم اليه وانما النزاع فى أنها اذا حصل عقبها ذلك الضرر الابدى هل تسمى فى العرف نعمة أم لا فهو نزاع فى مجرد التسمية وهو بعيد كما ذكره بعضهم ولعل وجه البعد أن قضية كلام المعتزلة أنهم نعمة حقيقة لا صورة فقط وقضية كلام أهل السنة أنها ليست نعمة حقيقة فلا يكون الخلاف لفظياً واختلاف أيضاً هل هو منعم عليه فى الآخرة أو لا فذهب الى الاول المعتزلة اذ ما من عذاب الا وفى قدرة الله تعالى ما هو أشد منه لكن لا يقال انه فى نعمة وذهب غيرهم الى الثانى (قوله نقسم) أى من حيث أنها سبب فى بقاءه وهو كافر (قوله نظروا الى حقيقة نعمتها) أى حالتها الثابتة فى نفس الامر من كونها تؤدى الى الحياة مع الكفر (قوله والمعنى الاول أولى) وهو كون نعمة بمعنى انعام (قوله أمكن) أى أثبت (قوله انه أثر) أى بواسطة هى أنه أثر الانعام (قوله التنعم) أى الترفه تقول تنعم زيد اذا صار ذرافاهية كأن يأكل المأكول النفيسة ويشرب المشارب النفيسة ويلبس الملابس النفيسة الرقيقة اللينة (قوله وبالضم السرور) هو الفرح الذى يقوم بالقلب عند وجود سببه بظهور أثره على الوجه ومثله الحزن والغم يكون فى القلب ويظهر أثرهما على الوجه (قوله المنة) أى النعمة بمعنى المنعم به لا بمعنى المن على الغير فانه مستموم الامن الله والرسول والشيخ والوالد (قوله على ما أولانا) أى أعطانا (قوله أثنى على الله) أى فالمراد بالشكر هنا الثناء على الله بما يليق به من صفات الكمال فاذن يكون قوله والشكر له جملة خبرية لفظاً انشائية بمعنى أى وأشكره أى وأنشئ الشكر له أى الثناء بما يليق به من الصفات (قوله بما خلقه) أى بسبب ما خلقه عليه قال فى المصباح الخلعة ما يعطيها الانسان غيره من ثياب منحة انتهى

فأذن شبه الكمال البشري بخلعة الرغبة على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الخلق تخييل (قوله البشري) أي المنسوب للبشر من حيث كونه لا ثقابهم - ثم وقوله من الكمال بيان لما مشوب بتبعيض أي من أفساد الكمال البشري (قوله وأعطاه) عطف على خلعه عطف تفسيري وضمير منه الكمال البشري (قوله على ما يليق به) كذا في نسخة الشارح أي حالة كون ما أعطاه آتيا على الوجه الذي يليق به وهو حال مؤكدة (قوله من ذكورة) أي أثني على الله بسبب جعله ذكر أو لم يجعله أنثى وحينئذ فيلاحظ المخالوع عليه ذانا مجردة عن وصف الذكورية والانوثية (قوله ونحوه) كصفة السمع (قوله وعلى ما أعطاه) معطوف على بما خلعه وعلى معنى الباء أي وأثني على الله بسبب ما أعطاه الله من الصفات (قوله التي يلام عليها) الأفضل الذي يلام عليه والشارح لاحظ المعنى وهو كون الصفات (قوله وتوابعه) أي من المعارف والعلوم والطاعات وإن كانت الغاية تفيد تقدير الأول لأن يكون أراد العلماء العاملين فتفيد تقديرهما معا (قوله ونهايه كالح) الباء زائدة أي ويكفيك ذلك من جهة كونه كمال احسان والمشاركة ما تقدم من الفضل والكرم أي احسانا كاملا (قوله وإلى الأول أشار بالفضل الخ) حاصله أن المراد بالفضل ما تفضل به من الصفات الجسمانية والكرم ما تفضل به من الصفات الروحانية ويصح العكس كما في كذا ويكون تقدير المصنف والشكر له على الذي أولاناياه ومن بيان لما والعائد محذوف ويصح جعل ما مصدرية والفضل والكرم باقيا على مصدريتهما والتقدير والشكر له على ما أولانا من كذا وكذا وتكون الباء للتصوير (٢) والمصدر مضاف للفعول (قوله فالفضل كمال الذات) أراد بها ما يشمل الأوصاف الذاتية أي التي شأنها أن تقوم بكل ذات ولا يقال إن صحة البدن وصحة السمع مثلا من الصفات الكاملة (قوله قصد) الأولى اسقاط قصد لان الإرادة نفس القصد والجواب أن يؤول قصد بمعنى مقصود والاضافة للبيان (قوله من الحمد) أي من أفراد الحمد أي قصدها على طريق الاجمال ولذلك فرع على ذلك بقوله فكانه يقول الخ (قوله هو كما أثني الخ) يحتمل أن يكون تأكيذا للضمير في عليه (٣١) فهو راجع لله تعالى كضمير عليه فقوله كما أثني على نفسه صفة لثناء أي لأحصى

الكمال البشري وأعطاه منه على ما يليق به من ذكورة وسلامة أعضاء وصحة بدن ونحوه وعلى ما أعطاه من الصفات التي يحمد عليها وجنبه ضدها التي يلام عليها من الايمان وتوابعه إلى أن وصله درجات العلماء ونهايه كمال احسان وإلى الأول أشار بالفضل وإلى الثاني أشار بالكرم فالفضل كمال الذات والكرم كمال الصفات ويدل على ارادته قصد ما لا يتناهى من الحمد اردافه بجملي (ص) لأحصى ثناء عليه هو كما أثني على نفسه (ش) فكانه يقول وإن أشرت في حمدي إلى أنه لا نهاية له فإن ذلك على سبيل الجمل وليس في قدرتي أن أعد أحاد ما يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل بل ولا أنواعه وكيف ذلك على سبيل الجمل لا يمكن عده ما لا نهاية له

الله الذي أثني على نفسه أو الله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما أيضا أي الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي أثنى على نفسه أو مثل ثنائه على نفسه في كونه قطعيا تفصيليا غير متناه ومعنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشف والصحيح فلا يكون اطلاقها عليه تعالى من قوله تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك محتاجا إلى اعتبار المشاكاة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا محتاج إليه أفاده الشنواني على عمرة (قوله إلى أنه لا نهاية له) أي المفهوم من قوله فيما سبق جدا توفي ما تريد من النعم (قوله فان ذلك) أي فان الحمد كائن على سبيل الاجمال فقد أظهر في موضع الاضمار والاصل وإن أشرت في حمدي إلى أنه لا نهاية له فأنما هو على سبيل الاجمال لانه الذي في طاقتي وأما على سبيل التفصيل فلا ونكتة الاظهار كمال العناية بذلك الحمد وقوله وليس الخ تعليل لقوله فان ذلك الخ (قوله ان أعد الخ) فيه إشارة إلى أن الاحصاء معناه العدو وأن المعنى على سلب العموم مع ان اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لا يطابق المراد بل يضاده وإنما كانت أحاد ما يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل لا يمكن عدها الكون واقعة في مقابلة النعم وهي لا تعد أي لا يمكن عدها بتمامها بشهادة قوله عز وجل وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله بل ولا أنواعه) أي وليس في قدرتي أن أعد ما يستحقه جل وعز من أنواع الثناء لتكون أنواع النعم لا تحصى فأنواع الثناء الواقعة في مقابلتها لا تحصى وخلاصته أن يراد بأنواع النعم الكلية كالسمع والبصر والكلام وغير ذلك وكلية نعمة البصر والسمع والشم باعتبار كثرة المتعلقات وكلية نعمة الكلام باعتبار كثرة جرياته وعلى ذلك ففسر والخاص أن نوعية الحمد بنوعية النعمة التي تعلق بها الحمد فالحمد الواقع على نعمة البصر على الاجمال نوع من الحمد والواقع في مقابلة ادراك زيد مثلا فرد من ذلك النوع (قوله وكيف) داخل على يمكن وهي مقدمة من تأخير والتقدير وذلك الحمد الذي أخبر عنه بأنه على سبيل الجملة كيف يمكن عدم الانهائية لأنواعه فقوله أنواعا تميز بحول عن المضاف إليه والاستفهام للانكار ولكن المعنى كيف يمكن عدم أنواعه لا هو كما هو مدلول اللفظ أو أنه تميز عما أضيف إليه على كيف يمكن عدم (٣) في نسخة وتكون من معني بآء التصوير وهي ظاهرة

أنواع ما لا نهاية له أي كيف يمكن عد أنواعه فقد أظهر في محل الأضمار ومعنى لانهاية له أي لأنواعه والمعنى كيف يمكن عد أنواع ذلك الحمد الذي لانهاية له أي لأنواعه (قوله لعدم علمهم بالحقيقة) أي بأنواع حقيقة الحمد فضلا عن آحاده وقوله ولا يعلم الواو للتعليل اذ لا يعلم أنواع نعمه الا هو فضلا عن الآحاد وحينئذ فلا يعلم أنواع الحمد بالمقابلة لأنواع النعمة الا هو فضلا عن الآحاد وبما قررناه يندفع ما يورد من أن الكلام في الحمد لا في الآلاء (قوله وهو الذي الخ) فيه أن الكلام في العدل لا في الاتيان فالتفريع لا يناسب فحينئذ فالمناسب أن يفسر الاحصاء بالقدرة على الاتيان بحمد على وجه يليق بجنايته الا قدس مماثل الحمد الذي جده بنفسه وحينئذ يصح أن يكون من عموم السلب فيطابق المراد اللفظ (قوله من المحامد) بيان لما والمعنى فهو الذي يقدر أن يثني على نفسه بأي حمد من المحامد التي يستحقها فتدبر (قوله وجد المؤلف الخ) اندفع بذلك ما قد يورد على المتن من أن الحمد على النعم شكر فقوله والشكر له من عطف الشيء على مثله وحاصل الجواب أنه ليس كذلك وانما نوعان من الشكر أحدهما هو الذي عبر عنه بالحمد أعم من الثاني الذي عبر عنه بالشكر لان حمد الله تعالى على ما تزايد من نعمه عليه وعلى غيره في الذات والصفات بخلاف الشكر فانه واقع في مقابلة ما وصل له من النعم فقط لان ظاهر الضمير في أولنا للعظم نفسه (قوله في مقابلة قول البراذعي) بالذال المجعولة والادل المهملة فهو نظيره من حيث جرده على العام والخاص من النعم وان اختلفا من حيث ان ما ذكر المؤلف تدل وما ذكر البراذعي ترق الا أن قوله وما المؤلف الخ يتنافى ذلك وقد يقال لامتنافاه أن يقال وجد المؤلف العام أي ظاهرا فلا يتنافى أنه يحتمل أن يخص في الاول ويعمم في الثاني بأن يجعل الضمير للصنف وغيره من اخوانه المسلمين * بقي شيء آخر وهو أن معنى التعميم في الاول هو أن يقال الحمد لله على ما تزايد من النعم الواصلة لي ولغيري والتخصيص في الثاني بأن يقال والشكر له على ما وصل لي وحدي من الفضل والكرام وان كان ثابتا لغيري كما هو ثابت لنفسه الا أنه لم يقع شكرى الاعلى النعمة الواصلة ولا يخفى أنه مخالف للتعميم والتخصيص في كلام البراذعي لان التخصيص في كلامه معناه النعم الواصلة لي بالخصوص لم يشاركني (٣٣) أحد فيها ولو نسبية والتعميم فيه معناه النعم التي لم تخص بي بل يشاركني الغير فيها فهو

نظيره في مطلق الخصوص والعموم وان اختلفا من وجه آخر (قوله في جميع الاحوال) تنازعه اللطف والآعانة وأعمل الثاني وحذف معمول الاول أي فيه وهو ضمير الاحوال وجاره جميعا لأن الآعانة تتعدى بعلى مثل وآعانة عليه قوم آخرون وقد يقال ان في بمعنى على وهو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازته والحق أن تعدى الآعانة

أنواعا فضلا عن آحاد بل ولا في قدرة جميع الخلق لعدم علمهم بالحقيقة على التفصيل ولا يعلم آلاء الا هو وهو الذي يقدر أن يثني على نفسه بما يستحقه من المحامد وجد المؤلف العام وشكره الخاص في مقابلة قول البراذعي على ما خص وعم من نعمه وهذاترق وما المؤلف محتمل له وللتدلي (ص) ونسأله اللطف والآعانة في جميع الاحوال (ش) انما أسند المؤلف الفعل من لأحصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله بواو الاستئناف الى ضمير الجماعة لان الاول فيه الاعتراف بالعجز وانما يثبت له الانسان لنفسه وأيضاهو مقام استغراق ونفي للكثرة والثاني دعاء والمطلوب في الدعاء مشاركة المسلمين فانه مظنة الاجابة كما قال الرازي ان الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب أي نطلب منه أن يعيننا والمسلمين كلهم في جميع الاوقات واللطف

يعلى انما هو المستعان عليه وهو محذوف هنا تقديره على الاحوال الواقعة فيها أما الى المستعان فيه من زمان التوفيق أو كان فالتعدي لها باني على الاصل تأمل من خط الشيخ رحمه الله (قوله بواو الاستئناف) هذا بناء على أن جملة الحمد خبرية فلا يصح العطف لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر وأما لو جعل جملة الحمد لله انشائية فتكون الواو عاطفة جملة انشائية على جملة كذلك (فان قلت) فلا عبر بالماضي البالغ في وقوع السؤال (قلت) خشية اظهار ضرورة اليأس وقصد الى تشديد الحاج في المسئلة كما هو المطلوب فيها (قوله وانما يثبت له الانسان لنفسه) أي وان كان ثابتا لغيري في نفس الامر أي وانما يليق أن يثبت له الانسان لنفسه أي وأما قوله ونسأله الخ ليس فيه اعتراف بالعجز فلذا أتى بالنون (قوله مقام استغراق) أي انفراد الثناء أي أنه لا قدرة له على واحد من الثناء أنت خير بأن هذا لا يظهر لانه ان نظره من حيث العجز رجوع للاول وان نظره من غير ذلك فلا معنى له وقوله ونفي للكثرة أي ونفي لكل فرد من الافراد الكثيرة أي نفي للاطاقة على كل فرد من أفراد الحمد الكثيرة أي فردا يليق بجلاله لانه لا يقدر عليه الا هو فهو من عطف المرادف خلافا لما يفهم من ظاهر العبارة من التنافي حيث ان قوله مقام استغراق يفيد أنه من عموم السلب وقوله ونفي للكثرة يفيد أنه من سلب العموم (قوله والثاني دعاء) فيه أن كون الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب معناه بحسب عموم المسدعولة لا بحسب الداعي ومفاد كلام الشارح أنه بحسب الداعي بأن يكون الداعي جماعة اجتمعوا على ذلك (قوله أن يعيننا والمسلمين) لا يخفى أن هذا عموم في المسدعولة لا في الداعي الذي أشار له بقوله ونسأله الخ أي يعيننا والمسلمين كلهم على مهام تناو على ذلك فليست النون في يعيننا للجماعة بل للعظم نفسه غير أنه غير مناسب لمقام الدعاء (قوله واللطف التوفيق والعصمة) أي والرفق في الامور دنيوية أو آخروية أي غير التوفيق والعصمة ولا بد من هذا الوجه قوله قلت اللطف أعم والا فلا صحة لان العصمة هي عين التوفيق فالعصمة من صفات

الرب قال صاحب الجوهرة * وعصمة الباري لكل حتما * (فان قلت) العصمة خاصة بالانبياء والملائكة (قلت) تلك العصمة الواجبة
 لا الجائزة والمقصود بالدعاء هذا الثاني (فان قلت) قضية تفسير اللطف بما ذكر أن يكون طالباً للتوفيق والعصمة في حال حلوله في قبره لان
 قوله وحال الخ معطوف على قوله في جميع الاحوال (قلت) لان سلم ذلك لانه يلاحظ التوزيع في الاحوال بحسب الحال المناسب
 فالتوفيق والعصمة باعتبار حالة الدنيا والرفق فيما بينهم غير التوفيق والعصمة في الحالتين الدنيا والاخرى وخلاصته أن اللطف الذي
 طرفه الدنيا التوفيق والعصمة والرفق فيما بينهم واللطف الذي طرفه حال حلول الانسان الرفق فيما بينهم كسؤال الملكين ونحوه (قوله
 وقصد بالتصريح به) أي باللطف أي بسؤاله بقوله ونسأله (قوله الذين أوجبوه) أي أوجبوا اللطف (قوله واجبا عقليا) أي أدركه وجوبه
 العقل لا الشرع لأن المراد أن العقل هو الموجب (قوله كما لا يستل الموت) التشبيه في مطلق عدم السؤال وذلك لان الموت واجب
 عادي وشرعي لا عقليا (قوله بمعنى) أي والإلفاظ الثلاثة مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط الدال بالمدلول أو تلك الحقائق الثلاثة المجتمعة
 مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط المجمل بالمفصل تأمل (قوله والمراد الاشراف) أي الاطلاع لا يخفى أن الاشراف من صفات العبد
 فيقدر مضاف أي والاقدار على الاشراف الذي هو من صفات المولى فاذن يكون قوله والاقدار بمعنى خلق القدرة تفسيراً وقوله والظهور
 أي الاقدار على الظهور أي الاظهار وخلاصته أن قوله والاقدار الخ مفسر لكل من اللفظين ولذلك قال أي نسأله الاقدار (قوله والاحوال)
 لا يخفى أن هذا ينافي قوله أولاً في جميع الاوقات اذ قضيةه أن يراد بالاحوال الاوقات لا ما عليه الشخص من المتصلات والاضافيات
 الخ وهو ما حلل الاول للناصر والثاني يفيد محله الخطاب لانه عرف الحال بما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هو فيه انتهى فاذا
 علمت ذلك فنقول ان ما أشار اليه الناصر تفسير باللازم لان الوقت لازم للعال اذ لا يصدر حال الا في وقت وما ذكره الخطاب تفسير
 بالحقيقة والباعث للناصر على ما قال أن مدخول في يكون ظرفاً (٣٣) (فان قلت) وهل يصح ما أشار اليه الخطاب هنا من ابقاء

اللفظ على حقيقته (قلت) يصح بتقدير مضاف أي
 في وقت كل حالة أو بتقدير الاحوال منزلة الاوقات (قوله
 وهي صفات الشيء تفسير للاحوال أو أنه تفسير لحالة
 باعتبار ارادة الجنس أي جنس صفة الشيء (قوله من
 المتصلات) أي من الاوصاف المتصلة بالانسان أي
 الصفات التي لها قيام به باعتبار نفسها باعتبار أمر
 آخر كالصحة والمرض وقوله والاضافيات أي الاوصاف
 النسبية أي التي لا استقرار لها في الشخص بذاته بل
 باعتبار شيء آخر (قوله كالزمان والمكان) أي كالأستقرار

التوفيق والعصمة فان قلت هـ لاسأل التوفيق قلت اللطف أعم وقصد
 بالتصريح به الرد على المعتزلة الذين أوجبوه عليه تعالى اذ لو كان واجبا
 عقليا لم يستل كما لا يستل الموت والاعانة والمعونة والعون بمعنى واحد
 والمراد الاشراف والظهور على الامر والاقدار عليه أي نسأله الاقدار
 على الذي نطلبه والاحوال جمع حال ويقال حالة وهي صفات الشيء التي
 يكون عليها من المتصلات والاضافيات كالزمان والمكان وغيرهما وأل
 في اللطف والاعانة للحقيقة وفي الاحوال للعموم المضاف وفي الانسان للعهد
 أو الجنس والاعانة من عطف الخاص على العام لانها من اللطف (ص) وحال

في الزمان الخ لان وصف الشخص هو الاستقرار في ذلك لانفس الزمان والمكان وغيرهما والجهة (قوله للحقيقة) أي في ضمن
 جميع أفرادها اذا السؤال واقع عليها أو يقدر مضاف أي لافراد الحقيقة فهي لاستغراق تلك الافراد (قوله وفي الاحوال للعموم
 المضاف) أي للعموم المستفاد من المضاف فاذن يكون قوله جميع تأكيدي في المعنى أي بهادفع لما يقع في الوهم أن أل للجنس الذي
 قد يتحقق ولو في واحد ويجوز أن يكون المصنف لاحظ أن أل للجنس فلا تبيان بجميع محتاج اليه لان العموم لا يستفاد الا منه
 وظهر مما تقرر أن جعل أل في اللطف الحقيقة وفي الاحوال للعموم تفتن ويجوز أن يراد بقوله المضاف أي المنسوب للاحوال لان
 العموم وصف الاحوال (قوله وفي الانسان للعهد أو الجنس) والمعهود هو وغيره من اخوانه المسلمين فهو بهذا نوعي لا شخصي الذي هو
 خصوص ذات المؤلف فلا يظهر القول بانها للعهد أو الجنس والحاصل أنه ان جعل الضمير في ونسأله للتكلم وحده كانت أل في
 الانسان للعهد والمعهود واحد مشخص وهو نفسه وان جعل النون له وغيره من اخوانه المسلمين تكون أل أيضا للعهد والمعهود هو
 وغيره من اخوانه المسلمين فيكون عهداً نوعياً فلم يظهر جعلها للجنس نقضاً لله تعالى على كل فقوله وحال حلول الانسان من الاظهار في
 موضع الاضمار أو يقال انه يراد بالعهد ما ذكره من العهد النوعي والشخصي بناء على أن النون للتكلم ومعه غيره عند جعل العهد نوعياً
 أو للتكلم وحده عند جعلها للعهد وهو شخصي ويكون اظهاري في موضع الاضمار كما قلنا وقوله أو للجنس على تقدير جعل النون
 للتكلم وحده والدعاء عام للداعي وغيره من اخوانه المسلمين فلا يكون قوله الانسان من الاظهار في موضع الاضمار ويكون هو الداعي
 وحده لكل انسان بأن يلطف به الرب في حال حلوله في قبره (قوله لانها من اللطف) ظاهر ان خصصت الاعانة بماعدا التوفيق والعصمة
 من الرفق فيما بينهم أما على تفسيره السابق من أن المراد بها الظهور على الامر والاقدار عليه وظاهره دنيوي أو آخر ويا فلا يظهر للعموم بل
 بينهما تساوي (قوله وحال) يصح جزمه عطفاً على جميع الاحوال ونصبه عطفاً على محل في جميع الاحوال أي في محل

نصب على الظرفية لاعانة (قوله حاول) فان قلب الافضل وحال مكث الانسان في رسمه للقصور والجواب أن اللطف في حالة الحلول لطف فيها وفي غيرها وأراد بالحلول المكث (قوله في رسمه) الرسم في الأصل مصدر رسمت الريح الأرض بالتراب اذا سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وهو المراد هنا انتهى وانما سمى القبر به لانه يرسم فيه الميت أي يغيب فيه كذا في (ل) وتأمل (قوله وفي حال الخ) بأنني على الوجهين المتعلقين بحال (قوله اللائق به جل جلاله) وذلك لان التوفيق للطاعة هو الذي يليق بالله لا بغيره (قوله من التوفيق الخ) هذا يفيد أن قوله نسأل الله أي من حيث كون متعلق السؤال قوله جميع الاحوال الخ لا خصوص قوله وحال (قوله والعصمة الخ) لازم للذي قبله (قوله والاتحاف بالنعم) معطوف على التوفيق فالتوفيق للطاعة والعصمة في خصوص الدنيا وقوله والاتحاف في الدنيا والآخرة وهو من أفراد الرفق وقوله والرفق به الخ شامل لما قبله وزيادة وقوله في جميع الخ متعلق بقوله والرفق الخ (قوله في المحيا والممات) يدل من جميع أحواله وكأنه يقول والرفق به في وقت حياته ووقت موته اللذين هما جميع الاحوال بناء على أن المراد بالاحوال الاوقات أو أن المعنى في جميع الاحوال الكائنة في حال الحياة والموت (قوله من عطف الخاص) أي الذي هو حال الحلول أي وقت الحلول (قوله اشارة الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكتة (قوله في تلك الحال) أي في ذلك الوقت أي وقت الحلول (قوله أشد منها) أي الحاجة أي أشد من نفسها اليه أي اللطف في غيرها أي غير تلك الحال ولو حذف اليه كان أحسن لان الحاجة قد أضيفت فالضمير اذا رجع اليها يعود على الحاجة الموصوفة بكونها مضافة فلا يظهر حينئذ ذكر اليه فتدبر (قوله أي الكائنة في حال الحياة) (٣٤) ظاهرة أن المراد بالاحوال الاوصاف القائمة بالشخص لانفس الوقت وهو الحل

حلول الانسان في رسمه (ش) أي ونسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال وفي حال حلول الانسان في قبره فسأل من الله اللطف اللائق به جل جلاله من التوفيق للطاعة والعصمة من المعصية والاتحاف بالنعم والرفق به في جميع أحواله في المحيا والممات فيكون قوله وحال الخ من عطف الخاص على العام اشارة الى أن الحاجة الى اللطف في تلك الحال أشد منها اليه في غيرها أو يريد بجميع الاحوال الخصوص أي الكائنة في حال الحياة فيكون من عطف خاص على خاص اشارة الى حاجة الانسان الى لطف مولاه وافتقاره اليه في الحياة والممات ولذا عبر بالانسان المخلوق ضعيفا ومن ضعف (ص) والصلاة والسلام على محمد (ش) لما أثنى على الله سبحانه وشكره على نعمه أداء لبعض ما يجب له تعالى اجمالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام انما هي ببركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم وامثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلا

الثاني مع أن المناسب لقوله وحال حلول الانسان الخ الحل الاول وهو أن المراد بالاحوال الاوقات وذلك أن المراد بحال الحلول وقت الحلول (قوله فيكون من عطف خاص على خاص) القصد فيكون من عطف المغاير ولا يطلب فيه نكتة ولو عبر بقوله من عطف المغاير لكان أحسن (قوله اشارة) علة لقوله فيكون من عطف خاص على خاص أي فأتى بالمتعاطفين اشارة (قوله حاجة الانسان) أي احتياج

الانسان (قوله وافتقاره) عطف تفسير (قوله في الحياة والممات) أي في وقت الحياة والموت (قوله ولذا الخ) أي بقوله ولا احتياجه وافتقاره (قوله المخلوق ضعيفا) أي لا يصبر عن النساء والشهوات (قوله من ضعف) أي من ماعميين (قوله والصلاة الخ) اما بالنصب عطف على اللطف أو بالرفع على الاستئناف أو عطف على جملة الحمد والشكر ان كانتا انشائيين أي لانشاء الثناء وأمان كانتا خبرين أي الاخبار بأنه يستحق الثناء وذلك الاخبار ثناء فلا لان جملة الصلاة انشاء لا خبر لان الاخبار بالدعاء ليس بدعاء ولا يصح عطف الانشاء على الخبر (قوله لما أثنى) أي لما جدد الله وشكره (قوله أداء لبعض ما يجب) أي لاجل قصده أداء ما يجب له كلامه يفيد أن الحمد والشكر واجبان وهو ظاهر فقد قال الشيخ السنوسي حكم الحمد الوجوب مرة في العمر كالحج وكلمتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نقله الخطاب والظاهر مساواة الشكر للحمد في الوجوب أي كقول القائل الشكر لله فاذا علمت ذلك فيبعد كل البعد أن المصنف لم يأت بالحمد والشكر الواجب حتى ألف هذا التأليف والجواب أن مراده بقوله يجب أي يتأكد (قوله اجمالا) أي حالة كون ذلك البعض اجمالا وهو الحمد على كل نعمة لا تفصيلا لانه ليس في الوسع (قوله وكان) أي والحال (قوله هو) ضمير فصل (قوله وجميع النعم الواصلة للتعليل (قوله الهداية) أي الاهداء لانه لا خلق الاهداء (قوله الواصلة اليهم) أي الى العباد أي المؤمنين هذا ظاهره وتكن في الواقع أن النعمة الواصلة للكفار بواسطة صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى يديه) عطف مغاير لانه لا يلزم من كونها ببركته أن تكون على يديه ولا لاجل كونها على يديه فالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو القاسم على العباد تخفف مولاه (قوله أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالوجوب التأكد كدلالة الوجوب الحقيقي لانها تجب في العمر مرة ويبعد أن المصنف أخرها لزم التأليف قاله في (قوله صلوا عليه وسلموا الخ) انما كذا السلام دون الصلاة اما لان مصدر صلى وهو التصلية مهجور لاستعماله في الاحراق واما لان الصلاة لما أضيفت لله ولما أضيفت له استغنت عن التأكيده بخلاف السلام

(قوله لا يذكر الله فيه) أي انتفى فيه ذكر الله المبين بشيئين (قوله فيبدأ) عطف على يذكر من عطف مفصل على مجمل لأن ذكر الله مجمل من حيث إنه يصدق بالبداية وبغيرها ومن حيث شموله للذهني وغيره وقوله به أي يذكر الله لا بالمعنى المتقيد بل بمعنى الصريح بدليل العطف في العبارة استخدام (قوله محقق من كل بركة) تفسير لقوله أقطع وحاصله أنه انتفى ذكر الله المبين بالذكر الصريح والضمي فهو لا بركة فيه وإن وجد فيه أحدهما ففيه البركة لكنها ليست كاملة ويحتمل أن المعنى محقق البركة الكاملة (قوله بالحديث الضعيف) أي إذا لم يشتد ضعفه (قوله في فضائل الأعمال) أي لا في الأحكام لأن العمل في الأحكام إما بالصحيح أو بالحسن (قوله من الخبر) أي من أفراد الخبر (قوله أي أسأل الله أن يصلي الخ) أقول لا يخفى أنه إذا كان المراد صلاة الله وسلامه يكون المعنى عند جعلها نشأة أنشي صلاة الله وسلامه وهذا لا يصح لأنه ليس في القدرة قلت الجواب أن المراد بالانشاء الطلب أي أطلب صلاة الله لأن المراد به أستحدث (قوله أي يرحم) أي ينعم والاولى أن يقول أي ينعم انعاما مقرونا بتعظيم أو بقول أي يعظمه (قوله أي يؤمن الخ) حاصله أن السلام إما أن يفسر بالأمان أو النجاة أو إبقاء الذكر وقوله أو يبقى من الإبقاء (قوله خالدا لذكر) لفظة خالدا في المعنى حال مؤسسه والتقدير أو يبقى الذكر الجليل في حالة كونه خالدا (قوله في الجنان) متعلق بالذكر ثم أقول اعلم أن ظرف الانعام الآخرة بجميع أزمانها في البرزخ والقيامة والجنة وظرف الأمان فيما عدا الجنة فيشمل الموقف وذلك لأن الانبياء يلحقهم الخوف كما ذكره العلماء فيما كان من حسنات الأبرار سيئات المفربين وذلك لو جود أهوال تنسى المغفرة فلا يقال برذلك قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وظرف النجاة الآخرة بجميع أزمانها وفد ذكر ظرف الذكر وهو قوله (٣٥) في الجنان على أن القيامة ظرف ذكره أيضا (قوله

بنبيه) أي لنبيه أو حالة كونه متعلقا بنبيه (قوله الدعاء) أي الذي هو صلواته (قوله أو غيره) أي غير الإبقاء من معاني السلام أي المتقدمة (قوله وفي الثاني دعا بهما) لا يخفى أن الدعاء بهما أي بالصلاة والسلام هو عين الطلب المذكور (قوله فهو دعاء) مسلم وقوله إلا أنه في الأول طلب الخ لا يخفى أنه في كل طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو أن جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرجة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا عليه الصلاة والسلام سماء به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقبل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وأوليس من أسماء آبائك

بقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على فهو أقطع محقق من كل بركة وسنده ضعيف وإن رواه جماعة لكن اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثم يحتمل أن المؤلف يريد وصلاة الله وسلامه أي والصلاة والسلام من الله على محمد وهو من الخبر المراد به الانشاء أي أسأل الله أن يصلي عليه أي يرحم ويسلم أي يؤمن أو يحيي أو يبقي خالدا لذكر الجليل في الجنان بنبيه محمد فيكون طلب الصلاة على الله وسلامه ويحتمل أن يريد صلواته هو وسلامه أي أنشي الدعاء للمجد بالرجة والإبقاء أو غيره من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين أنه طالب في الأول صلاة وسلاما وفي الثاني دعاء بهما وعلى كل فهو دعاء من المؤلف للنبي صلى الله عليه وسلم لأنه في الأول طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو أن جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرجة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا عليه الصلاة والسلام سماء به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقبل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وأوليس من أسماء آبائك

(ع - خ - شى اول) أي من حيث أن قوله من صلى على صلاة إشارة لصلاة العبد كالاختمال الثاني وقوله صلى الله إشارة للصلاة الرب كالاختمال الاول (قوله وإن جعل السلام) أي هنا (قوله وحفظ الله) يرجع للأمان الذي هو أحد المعاني المتقدمة (قوله اسم) لا كنية ولا لقب وقوله علم أي لا تكرة ولا اسم جنس (قوله منقول) أي لا من تجل (قوله المضعف) أي المضعف العين بأن نقل المجرد إلى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حر وقفه الأصول من التضعيف كس وظل فالنضعف هنا بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح وفي عبارة أخرى منقول لا من تجل والعلم المنقول هو الذي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها والمرتل هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقوله المضعف صفة لموصوف محذوف أي الفعل المضعف والمراد التضعيف اللغوي وهو التكرير أي المكرر عينه وهو جدد بالتشديد (قوله سمي به نبينا) أي هم المسمى لما فيه من الخلاف ولما كان الرابع أنه عبد المطلب أفصح عنه بقوله سماء به جده وقوله لسابع أي في سابع ولادته ولعله أخر التسمية لسابع لكونه أراد العقب عنه فالعقبة شريعة قديمة (قوله لموت أبيه) جواب عما يقال التسمية من حق الأب دون الجد (قوله بالهام) هو القاء معنى في الروع بطريق الفيض بحيث يطمئن له القلب (قوله أي ابن ابنك) كذا في نسخة الشارح رحمه الله وفيه إشارة إلى أن استعمال ابن في ابن الابن مجاز أي لغوي أو أن في العبارة حذف مضاف وخلاصته أن الابن حقيقة في ولد الصلب (قوله وليس من أسماء آبائك) وليس في نسخة الشارح كغيرها من النسخ زيادة قومك مع أنه موجود في غيره من الشراح والظاهر أنه أراد بقومه قريش ولعل الغلب التسمية بأسماء الأجداد دون القوم وأن كانت التسمية بكل ولعله أراد بالآباء إلى إبراهيم فقط

(قوله فتعال رجوت) وحصل له ذلك الرجاء من رؤيا رآها وهو أن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف بالشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور وأهل المشرق والمغرب يتعلقون بها فعبثت ببولود يتبعه أهلها ما ويحمده أهل السماء والأرض فإذا علمت هذا كله فنقول قوله بالهام لا يخفى أن الباء السببية فيفهم أن العلة في التسمية الإلهام وقوله بعد فقال رجوت ينبغي أن العلة الرجاء ويمكن أن يقال إن علة التسمية ابتداء الرجاء وعلة المجموع من التسمية وعلمتها الإلهام فالمناسب تقديم الرجاء على الإلهام فتدبر (قوله رجاءه) أي مرجوه (قوله وهو أبلغ الخ) جواب عما يقال هذه العلة موجودة في محمود فوجه الترجيح (قوله للضعفة) أي لتكرير عين الفعل وإن كان الاسمان متساويين في عدد الحروف (قوله فهو أجل من جد الخ) أي إذا علمت ما قلناه فنفيدك فائدة وهو أنه أجل من جد وأفضل من جد وأفضل وأجل بمعنى فقد تفنن الآن التفريع الأول انما هو بالنظر للآزم أي لأنه يلزم من كثرة محوديته أن يقع منه كثرة الحمد فيكون أجل الحامدين (قوله وهو أجد الخ) أي لأنه أجد الخ وهذا في الحقيقة تصريح بعلة المخرج أولاً وأد علمت ذلك كله فأجهد من حيث إضافة إلى الحامدين بمعنى أكثر حامدية وباعتبار إضافة إلى المحودين بمعنى أكثر محودية وكأنه يقول وهو أكثر الناس حامدية وأكثرهم محودية والظاهر أن ذلك باعتبار يوم القيامة الذي هو مجمع الخلائق بدليل تعقيب بقوله ومعه لواء الحمد فيحمده الامم كلها ثم إن الأول وهو أجد الحامدين حقيقة والمعطوف مجاز (قوله ومعه لواء الحمد) أي يوم القيامة قيل إن ذلك كناية عن كثرة الحمد لله تعالى ولكن ذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وستمائة سنة من يافوته جراء وقضيبه من فضة بيضاء وزجه من زهردة خضراء ثلاث ذوائب بالشرق (٣٦) وذوابة بالمغرب وذوابة وسط الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر

فقال رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه وهو أبلغ من محمود للضعفة فهو أجل من جد بفتح الجاء وأفضل من جد بضمها وهو أجد الحامدين والمحودين ومعه لواء الحمد ويضعه ربه مقام محمودا يحمد فيه الأولون والآخرون ويفتح عليه بحمامد لم يفتح بها على أحد وأمنه الجادون يحمدون الله على السراء والضراء (ص) سيد العرب والعجم المبعوث أسائر الامم (ش) لما شتم صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة التي لم ينلها غيره وصف بسيادة العرب والعجم والسيد قيسل الخليم وقيل التقى وقيل الفقيه العالم والأول أولى لقول ابن عطية من فسر الحلم بالسودد أحرزاً أكثر معناه والعرب بفتحين أوضم وسكون جيل من الناس

الأول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر مسيرة ألف عام قال صدقت يا محمد ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله ويضعه ربه مقام محمودا) أي يضعه في مقامه مقام محمودا أو ضمن بيعة يقيمه والمقام المحمود هو مقام الشفاعة (قوله يحمد فيه) أي بسببه (قوله الأولون) أي من مضى من الامم وقوله والآخرون وهم امتهم من قرن الصحابة الى آخر القرون (قوله ويفتح عليه) أي يوم القيامة (قوله بحمامد) جمع حمد أي بشناآت (قوله لم يفتح بها على أحد) لا في هذا الموقف ولا في حالة الدنيا ودخلت نفسه باعتبار حالة الدنيا (قوله وأمنه الخ) شروع وهم

في بيان فضل أمته بعد أن بين فضله (قوله الجادون) أي كثير والحمد (قوله على السراء) أي ما يسر وما يضر أي في حالهما أو باعتبار ما يترتب على الضراء من الاجر وأولان فيه رضا بما يفعل الرحمن أو باعتبار عدم وقوع ما هو أشد من ذلك الضر (قوله سيد العرب) يجوز في قوله سيد النصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي أمدح والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجر على التبعية لما قبله (قوله العرب والعجم) في تقديم المصنف العرب في الذكر اشعار بانهم أفضل من العجم وهو كذلك الحديث ورد في ذلك (قوله لما شتم صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة) أي التي أشار اليها اسمه الشريف وهو محمد على ما تقدم باعتبار أن يراد من محامد جمع حمد ما بمعنى أكثر حامدية أو محمودية وأراد بالاشتمال التعاقب على البناء للفاعل لأن كثرة حمد الناس له متعلق به (قوله وصف بسيادة العرب والعجم) أي لكونه أكلهم واحتياجهم اليه لما قيل ان السيد معناه الكامل المحتاج اليه (قوله وقيل التقى) أي بالمعنى الثاني أو الثالث من المعاني الثلاثة من التقوى وقيل هما أي الخليم التقى (قوله وقيل الفقيه العالم) كذا في نسخة من العلم أي ان السيد معناه من جمع بين الفقه والعلم وأراد هنا بالعالم من امتد بآخيه في العلوم من الفقه وغيره فهو أبلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى (قوله بالسودد) بضم السين هو العز والشرف أي ويلزم من تفسير الحلم بالسودد أن السودد المأخوذ منه سيد معناه الحلم فيكون معنى السيد الخليم فهو دليل باعتبار الآزم (أقول) حاصله أن الحلم معنى والسودد أحرزاً أكثر ذلك المعنى أي أكثر معانيه أو أكثر جزئيات معناه أو أجزاء معناه ولم يظهر لا الشكل ولا الآكثر ولا الأقل ولعل العبارة مقالة ولوبة والاصل من فسر السودد بالحلم فقد أحرزاً أكثر معناه أي أعظم أسباب معناه وذلك لأن الصفيح والستر اللذين هما معنى الحلم أعظم أسباب السودد الذي هو العز والشرف بخلاف التقوى إذ لم يصاحبها حلم أو الفقه والعلم كذلك (قوله جيل) أي طائفة

(قوله المعروف) عدل اليه عن العربية لدفع الدور لانه يأخذ العربية في تعريف العرب اذ لا تعرف العربية حتى تعرف العرب ولا تعرف العرب حتى تعرف العربية فيلزم الدور (قوله سجية) أي سليقة وطبيعة فلا يضره تكلمه بغيرها اذا تعلمها ومثله في الجسم فالعرب من يتكلم باللغة العربية بطبعه ولا عبرة بتطبعه (قوله سكان الامصار) بالمقابل يعلم أن المراد بالامصار ما يشتمل القرى في شرح الكشف للقطب أن العرب سكان المدن والقرى والأعراب سكان البادية (قوله واحدها عرابي) قال صاحب المصباح الواحد أعرابي بالفتح وهو الذي يكون صاحب نجعة وارتداد الكلا وقال الكرماني والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد له انتهى أي فيكون اسم جمع وقوله لا واحد له أي لا مفرد له ينسب اليه فلا ينافي قول الشارح واحدها اعرابي أي الذي هو منسوب الى الاعراب فاذا علمت ذلك فيكون بين العرب والاعراب التباين وكذا نقل عن القاضي ويكون بين العجم والاعراب العجم والخصوص الوجهي يجتمعان في اعرابي عجمي وينفردا لعرابي اذا كان يتكلم باللغة العربية وينفردا لالعجمي في ساكن الامصار والذي في النهاية والقاموس وغيرهما أن الاعراب سكان البوادي بقيد كونهم من العرب فاذا كان الاعراب أخص من العرب فهو الراجح ووقع في حواشي شرح نصريف العزى لبعضهم ما نصه العرب خلاف العجم سكنوا البوادي أو القرى والاعراب سكان البوادي تكلموا بالعربية أولافينهما عموم وخصوص من وجه وقيل غير ذلك (قوله والافصح فتحهما) أي اذا اقترن لفظ العرب والعجم فالافصح ضمهما معا أو فتحهما مع اللسان كانه ومقابل الافصح فتح أحدهما وضم الآخر في حالة الاقتران كما أفاده الخطاب **فائدة** قال ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل ويقال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العربية من جرهم وقال الزركشي في البحر روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول من تكلم بالعربية اسمعيل عليه السلام أراد بها العربية فريش التي نزل بها القرآن وأما (٣٧) عربية قحطان ويغرب فكانت قبل اسمعيل (قوله

والظاهر أنه أراد الثقليين) أي فلم يكن مبعوثا للملائكة ولكن الذي اعتمد به بعض المتأخرين أنه مرسل اليهم لخبرهم راسلت الى الخلق كافة ولقوله تعالى لا تذكرهم به ومن بلغ ليكون للعالمين نذيرا فان من من صيغ العموم والعالم ماسوى الله وعلى هذا فائدة الرسالة لهم وهم معصومون انهم كافوا بعبادته

وهم من يتكلم باللغة المعروفة سجية سكان الامصار والاعراب واحدها اعرابي ساكن البادية عربيا أو عجميا والعجم في أوله وثانيه من الضبط ما في العرب والافصح فتحهما أو ضمهما معا وهما من يتكلم بغير اللغة العربية انتهى وضمير التثنية في فتحهما الخ عائدا الى العرب والعجم وسائر الامم معناه جميعها كما عليه للجوهري وغيره والظاهر أنه أراد الثقليين المكلفين من الجن والانس لان من عد الجن من الانس داخل في العرب والعجم والامم جمع أمة وهي الجماعة واحد في اللفظ جمع في المعنى وكل جنس من الحيوان أمة ولا يعتبر انكار الحرير وغيره على الجوهري ولا دعوى انفراده بان سائر معني جميع وانما هي بمعنى الباقي لا غير وحكي القاموس القولين فقال السائر الباقي لا الجميع كما توهمه جماعات وقد يستعمل له انتهى ويصح حل كلام

والايمان به ودخولهم تحت دعوته تشرى بقوله على جميع المرسلين الأنعام نعلم عين ما كافوا به بل ذهب بعض محققى المتأخرين الى بعثته للجمادات فركب فيها ادراكا لثبوتهم به وتخضع له وان من شئ الا يسبح بحمده بلسان المقال على المعتمد وصارت بايمان به آمنة من المسخ والخسف فقد كان يخسف بهم في الامم الماضية بل أرسل باعتبار روحه الشريفة لجميع الامم المتقدمة والانبيا نوابه في تبليغ الاحكام (قوله المكلفين) لا يخفى أن المعتمد أن الصبيان مكافون أي مطالبون بالمندوبات ويترتب عليهم ثوابهم ورفعة درجاتهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم مرسل للصبيان (قوله لان من عد الجن من الانس) تعليل لمحذوف والتقدير وانما أتى بقوله المبعوث لسائر الخ لدخول الجن لان الانس داخلون في العرب والعجم الذي هو سيدهم فيعلم بعثته اليهم لانهم انشأوا سيادة فان قلت لا يلزم من كونه سيدهم وأشرف منهم أن يكون مبعوثا اليهم ألا ترى أن عيسى أشرف من العرب الذين كانوا في زمنه ولم يكن مرسل اليهم قلت لا نسلم انه سيدهم بالمعنى المتقدم لانه الكامل المحتاج اليه ولا يخفى انه اذا لم يكن مرسل الى العرب لا يكونون محتاجين له لانهم لا يكونون محتاجين الى من يرسل اليهم كما هو الظاهر فقوله من الانس بيان لان عد الجن وقوله داخل التعبير بالدخول يقتضي أن الانس بعض العرب والعجم وان هنالك من العرب والعجم من ليس من الانس وليس كذلك فلو قال هم العرب والعجم لكان أفضل الا أن يقال أراد بالانس المكلفين منهم ولا ريب في أنهم بعض العرب والعجم (قوله وهي الجماعة) حتى من غير الناطق لقوله في الحديث لولا أن الكلاب أمة من الامم لأمرت بقتلها (قوله وكل جنس) أي وكل نوع أو أراد الجنس اللغوي (قوله على الجوهري) أي في دعواه ان سائر معني جميع (قوله انفراده) أي الجوهري عطف تفسيرا (قوله وانما هي) أي سائر معني الباقي (تمة) سائر اذا كان بمعنى جميع يكون مأخوذا من سور المدينة وهو حائط محيط بها وبمعنى باقى يكون مأخوذا من السورة بمعنى البقية وهو الذي عليه الاكثر واختلافوا هل هو الباقي مطلقا أو أكثر والباقي الأقل والاول هو الصحيح (قوله وحكي القاموس القولين) لا يظهر بل القاموس معترض على الجوهري فلم يذكر الاقولا وقوله وقد يستعمل له فعنه مجاز يقرينة قوله السائر الباقي لا الجميع فانظر هذا الحصر كيف يقال مع هذا انه حال القولين (قوله جماعات)

جمع جماعة فأقاد بذلك كثرة القائلين ولو عبر بجماعة ما اقتضى ذلك لتحقيقها في ثلاثة (قوله بالنسبة لمن مضى) أي بقية بالنسبة لمن مضى فاذن يكون المراد بالام جميع الطوائف أي الام المتقدمة وأمة هذا النبي صلى الله عليه وسلم وبقيته هذه الطوائف أمة نبينا والحاصل ان مصدوق الطائفة التي هي مفرد الطوائف أمة النبي أي أي نبي فالطوائف أم الانبياء الشاملين له صلى الله عليه وسلم ثم نقول يرد أن يقال انه قد تقدم انه أرسل لجميع الانبياء والام السابقة والانبياء نوابه في تبليغ الأحكام فكيف يصح هذا القول من الشارح ويجاب بان الاول باعتبار عالم الارواح وهذا باعتبار عالم الاجساد (فائدة) الام الماضية قبل أمة النبي صلى الله عليه وسلم سبعون أمة بأمة النبي فتأمل (قوله صلى الله الخ ٣) كسر الصلاة جمعها بين الجملة الاسمية المفيدة للثبوت وبين الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث (قوله وأصحابه) اعترض بانه جمع فله وصحابته صلى الله عليه وسلم كثير وأجيب بانه استعمال جمع القلة في جمع الكثرة مجازا ورد بان ذلك حيث لم يكن هناك جمع كثرة وصاحب له جمع كثرة صحاب وصحب كما ذكره الجوهرى ويأتى الاعتراض أيضا على قوله وأزواجه بأنهم أكثر من عشرة وان توفي عن تسع (قوله أفضل الامم) أي الانبياء والمراد بقوله لسان الامم الجماعات أي الطوائف من انس وجن أي وغيرهما على ما تقدم من الخلاف فسقط ما قيل ان في كلامه توافق الفاصلتين في اللفظ والمعنى وهو معيب في السجع كالايطاء في النظم وهو تكرار القافية بل في كلامه من المحسنات البديعية الحسنات التام كما أفاده الخطاب (قوله جرياً على جواز) أي جرياً على القول بجواز الصلاة مقابل ذلك كما يفيد أصل هذه العبارة قولان قول بالمنع وقول بالكراهة وهي عبارة الشيخ سالم فنقلها الشارح بالحرف ثم بان له عدم صحته فزاد على هامش النسخة بعد قوله تبعوا وما استقلالا الخ وأبقى قوله على جواز فلم يغيرها مع انها مؤذنة بالخلاف (٢٨) ومع ان الصواب كما يفيد محشى تنبأ انه لا خلاف في جواز الصلاة على

غير الانبياء تبعوا والخلاف انما هو استقلالا (قوله وآل الرجل الخ) نقله الخطاب عن الصحاح ثم لا يخفى أنه يفيد أن له اطلاقين فقط وأنه بالمعنى الاول يشمل الزوجة والسرية وأم الولد فعليه ليس هو الآل في مقام الزكاة وفي المصباح ما يفيد أن له اطلاقاً ثلاثة فقد قال والآل أهل الشخص وهم ذوو قرابته وقد أطلق على أهل

المؤلف عليه لان أمة بقية الامم أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأمة أفضل الامم (ش) هذا عطف على مجدياً على جواز الصلاة على غير الانبياء تبعوا وما استقلالا فليل خلاف الاولى وقيل يمنع وبالثبات كره قال النووي على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضاً تبعه وأصله أول تحركت الواو بعد فتحة فقلت ألفا وقيل أهـ لقلت الهاء همزة ثم الهـ همزة ألفا والظاهر انه اسم جنس مفرد في اللفظ جمع في المعنى وأتى المؤلف بعلى من قوله وعلى آله جرياً على مذهب أهل السنة وردا على من يقول بكراهة الفصل بينه وبين آله بعلى وهو مذهب الرافضة والاصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابي كما عند الاخفش وبه جزم الجوهرى وقال سيديويه اسم جمع اصحاب وهو من بينك وبينه مواصلة وان قلت بمعنى الصحابي الذي هو أخص من مطلق الصاحب وانما لم يجعل

جمعاً

بينه وعلى الأنبياء (تنبيه) أراد المصنف بالآل هذا المعنى الاول الذي هو أهله وعياله لقوله بعد

وأمة (قوله وأصله أول) أي ما حقه أن يكون عليه وليس المراد انه كان ينطق به أولاً كذا ثم غير من آل يؤل الى كذا رجع بقراءة أو نحوها (قوله فقلت الهاء همزة) لا يقال هـ لقلت الهاء ابتداءً ألفا لان قلبها ألفاً يحى في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فشائع وقلت الهاء همزة للتوصل الى ابدالها ألفاً وهي أخف (تنبيه) تظهر فائدة الخلاف في التصغير على أهيل أو أويل وكلاهما مسموع (قوله اسم جنس) عبارة غيره اسم جمع لا واحده من لفظه انتهى قلت وهو الظاهر (قوله وهو مذهب الرافضة) هم فرقة من الشيعة تابعوا زيد بن علي ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كما نوز برى جدي فتركوه ورفضوه فلذلك سموا رافضة ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة كما أفاده صاحب المصباح (قوله بمعنى الصحابي) أي فليس المراد معناه اللغوي لأن الصاحب في اللغة من بينك وبينه صحبة وان قلت (قوله كما عند الاخفش) الذي في ابن عبد الحق ان الاخفش يقول ان صحب جمع صاحب (فائدة) روى أبوزرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كل منهم صحبه وروى عنه وسمع منه وعنه في مرآة الزمان أيضاً انه عليه الصلاة والسلام قبض عن مائة ألف وستة وعشرين ألفاً ممن روى عنه وسمع منه ورآه فقد اختلف النقل عنه انتهى (قوله وبه جزم الجوهرى) فيه تساهل لم يقل الجوهرى ذلك بل انما قال أصحاب جمع صحب كفرخ وأقراخ فالأفضل أن يقول وبه جزم الزمخشري والجوهرى هو الامام أبو نصر اسمعيل بن حماد الجوهرى رضى الله عنه (قوله وقال سيديويه اسم جمع لصاحب) أي ان أصحاب اسم جمع لصاحب المنقول عن سيديويه ان أصحاب جمع صاحب فقد صرح بان فاعل يجمع على أفعال ومثل بصاحب وأصحاب وارتضاء الزمخشري والرضي

٣ قول المحشى قوله صلى الله الخ ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا ذكر هذه الجملة فقلعها وجدت في بعض النسخ

(قوله لان فاعل) علة لقوله وانما لم يجهل الذي هو النقي لالمنقي وقوله فاعل بدون ألف كذا بخطه كعادة المتقدمين في الخط من تركهم الالف في مثل هذا المنصوب وقوله كما قاله الجوهرى راجع للمني ثم نقول قد علمت ما قاله سييويه والزمخشري ووافقه الرضى فالقول بأنه أى أصحاب جمع صحب بالسكون اسم جمع أى لصاحب أو بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح كتاب سييويه والحاصل ان الراجح ان أصحاب جمع صاحب خلافا لمن منع ذلك (قوله والصحابى عرفا) أى لا الصحابى لغة فيه ان الصحابى ليس له معنى لغوى ومعنى عرفى بل ماله الامعنى عرفى (قوله من اجتمع مؤمنا) أى بعد البعثة فيخرج من لقيه مؤمنا به سيبعث ولم يدرك البعثة كزيد بن عمرو بن نفيل وعده ابن منسدة فى الصحابة ويخرج من لقيه كافر ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر ولا بد أن يكون قبل وفاته فيخرج من لقيه بعد كآبى ذؤيب بن خالد الهذلى لانه أخبر عرض النبي صلى الله عليه وسلم فسافر نحوه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة يسير وحضر الصلاة عليه ورآه مسجى وشهد دفنه ثم نقول يدخل فيه البصير والاعمى وهو كذلك ويدخل فيه المميز وغيره وهو كذلك لان المراد اجتمع بنفسه أو بغيره فيدخل من حنكه النبي صلى الله عليه وسلم والمراد الاجتماع العادى وهو الاجتماع بالابدان في ظاهر الملك كما ذكره الفيشى فيخرج الانبياء المجتمعون به ليله الاسراء والملائكة الذين اجتمعوا به فى السماء لكن يستثنى الخضر عليه الصلاة والسلام فان الظاهر انه اجتمع به فى الارض كذا فى ك بل رأيت فى بعض الاحاديث التصريح باجتماعه به لكن لا أعرف مرتبته وجزم الجلال بعد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فى الصحابة فانه قد اجتمع به فى المطاف لانه ورد أنه عليه الصلاة والسلام لم يطاف وقف هنيئة فرب به شخص فسلم عليه فستل عن ذلك فقال هذا أخى عيسى انتظرته حتى سلمت عليه ونقل عن بعضهم عند الخضر والياس منهم ويدخل أيضا الملائكة الذين اجتمعوا به فى الارض وخلاصة ما ذكر أن المراد بالاعادى ما كان على ظهر الارض كما أفاده بعضهم وان فرض أنه على خلاف العادة كالاجتماع بعيسى والخضر والياس وفى كلام آخرين ما يقيده أنه لا يعد متعارفا بما (٢٩) كان على وجه الارض مطلقا بل لا بد أن يكون على وجه العادة أيضا فيخرج

جمعاً لصاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال كما قاله الجوهرى والصحابى عرفاً من اجتمع مؤمنا بعمد فى حياته عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات على ردة ورد بان زيادة ذلك تقتضى ان لا تحقق العبادة لاحد فى حياته لان الموت حينئذ قيد فتنتى الحقيقة بانتفائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد بها بعد الرد لان الردة أحبطت ما بعد وجودها كالايما ن سواه وفى التعريف أمور مذكورة فى الشرح الكبير والازواج جمع زوج أى نسائه وتدرج فى ذلك سرارىه والذرية النسل يقع على الذكور

يشعر واحد بالآخر ولم يروا احدهم من مال آخر ومن اجتمع به من وراء ستر رفيق كثوب وعلم به وخاطبه أو لا ومن لقيه ما راع سروره أيضا الى غير جهته من غير مكثه عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه أو لا ولورآه من كوة فى جدار بينهم ما فهل بعد اجتماعه فيه نظر نعم ان خاطبه مع رؤيته من الكوة فينبغى انه اجتماع أو فى حكمه فليراجع ذلك ويخرج من رآه عليه الصلاة والسلام من بعد وكلامهم مصرح بانه صحابى وقد تردد فيه ابن السبكي فى منع الموانع وذكر ما حاصله انه ان لم يثبت انه صحابى فلا اشكال وان ثبت التزم صدق الاجتماع مع الرؤية من بعد فليتأمل وشمل من اجتمع به مؤمنا من الجن ذكره السنوانى * بقى شئ آخر هل يدخل فى الصحابى من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من اولاد الكفار ومات قبل ان يعتبر الكفر فيه لانه ولد على الفطرة أم لانه محكوم بكفره تبع الكفر أبه وهو الظاهر ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله ثم ارتد الخ) كابن خطل فانه مات مرتدا قال قت والظاهر ان من مات على الاسلام بعد ردة ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الاسلام غير صحابى لما سبأى من أن الردة محبطة للعمل بمجرد ما انتهى (قوله وهو خلاف الاجماع) وأجيب عنه بان هذا التعريف لمن يسمى بعد موته صحابيا لا تعريف لمطابق الصحابى مات على الايمان أو لا فيجتمعا ان هذا البعض عرف نوعا خاصا من الصحابى والجواب يكفى فيه أدنى احتمال قاله الشيخ يوسف (قوله وعدم وصف المرتد) جواب عما يقال لو كان يسمى صحابيا لوصف المرتد به بعد الردة مع انه لا يوصف (قوله وفى التعريف أمور) قد علمتها (قوله جمع زوج) أى لقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ويقال أيضا زوجة وذكره بعد الاصحاب الشامل لهن لمزيد الاعتناء بشأنهن اشده اتصالهن به صلى الله عليه وسلم (قوله وتدرج فى ذلك سرارىه) أى بطريق التغليب جمع سرية (قوله والذرية النسل) وضم الذال أشهر من كسرهما قيل من الذر وهى صغار النمل لأن الله تعالى أخرجهم من ظهرا بيهم كالذر وأشهدهم على أنفسهم وقيل من الذر وهو التفريق لان الله ذرهم فى الارض أى فرقههم ونشرهم وقيل من ذرا الله الخلق لكن تركت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال

أفاده المصباح ويظهر انهم اسم جمع (قوله كل من آمن به الخ) لكل المجموع لا لاجمعي لانه فاسد أي ولو عصاة وخلاصته أن المراد بقوله أمته أمة الاجابة وأما أمة الدعوة فهي المشار له بقوله المبعوث لسائر الامم فلا تراد هذا لدخول الكفار فيها ولا يتناولهم الدعاء (قوله من حين بعث الى يوم القيامة) أي الى قرب يوم القيامة أي الى ربح الجنة تأتي قبل النفخة الاولى تذهب بها أرواح المؤمنين وأما أرواح الكفار فتذهب بالنفخة الاولى (قوله العام على الخاص) في الحقيقة من عطف الكل على الجزء أي من ذكر الكل بعد الجزء لان كلام من الآل والاصحاب وغيرهما جزء من الاممة التي هي عبارة عن مجموع من آمن وقلنا من ذكر لان المعطوف عليه انما هو الاول فقط الذي هو الآل (قوله الشامل) أي الآل وقوله لبعضهم أي الصحب (قوله باقيهم) أي باقي الصحب (قوله وآل) أي من الآل (قوله بعد الاصحاب) اشارة الى ان الاصحاب ليس المعطوف عليه (قوله من عطف الخاص) أي من ذكر الخاص بعد العام لما تقدم (قوله لتنصيص الخ) جواب عما يقال عطف الخاص على العام يحتاج لتلك التسمية وأما عطف العام على الخاص لا يحتاج لتسمية (قوله على ارادة دخوله) أي الخاص وقوله فيه أي العام أي خوفهم من توهم خروجهم من الاصحاب لان العام لا يشمل الافراد نصا بل ظاهرا ولكن الاحسن ما أشرنا اليه سابقا (قوله أو مناقب) معطوف على ثواب أي أكثرها مناقب جمع منقبة والمفاخر جمع مفخرة وعطف الكليات تفسيرا وأمانة خلوص الجوع (قوله ولا يلزم من كثرة الثواب) أي لا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب أي الخصال الحميدة كالكرم والحلم والعلم وكثرة الصلاة والصوم وغير ذلك لانه قد يشاب على القليل الكثير فاذا لا يلزم من كثرة المناقب كثرة الثواب فلا يغني أحدهما (٣٠) عن الآخر ولا يخفى أن كثرة الثواب حالة أخرى وكثرة المناقب حالة

ذنبوية (قوله أول الرسل آدم) لا يخفى أن آدم نبي ورسول وجاء بعده شيث نبي ورسول وبعده ادريس نبي ورسول وبعده نوح كذلك فقد صرح القسطلاني في حديث الشفاعة بأن آدم نبي مرسل وكذا شيث وادريس وهم قبل نوح فاذا علمت ذلك فقول أول الرسل آدم أي على الاطلاق وقوله وأول نبي بعثه الله في الارض أي بعد شيث والتعبير بنبي في هذا ورسول في غيره تفنن وقوله في

والاناث وأمته كل من آمن به من حين بعث الى يوم القيامة وهو من عطف العام على الخاص وعطف أصحابه على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم فيبينهم عموم من وجه فعلى بن أبي طالب صحابي وآل وعلي بن الحسين آل وسلمان الفارسي بالعكس وعطف الازواج بعد الاصحاب الشامل لهم من عطف الخاص على العام لتنصيص على ارادة دخوله فيه ووصف أمته المذكورين بما هو شأنهم بقوله أفضل الامم أي أكثرها ثوابا أو مناقب أي مفاخر وكالات ولا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب (فائدة) أول الرسل آدم وأول نبي بعثه الله في الارض ادريس وأول الرسل نوح وأول أنبياء بني اسرائيل موسى ولا تعارض بين العبارتين أما آدم أرسله الله الى أولاده ليعلمهم ويهديهم الى ما أمر الله به فكان أول رسول وأما نوح فهو أول رسول الى الكفار ولما أنهى الكلام على الثلاثة الواجبة التي ورد الحث على الاقتراح بها في الآثار وهو انهم قالوا الامور المتقدمة على المقصود بالتأليف سبعة أشياء ثلاثة واجبة البسملة والحمدلة والصلاة وأربعة جائزة مدح الف

وذكر

الارض ليس احترازا عن غيره من آدم وشيث فانهم مبعوثان في الارض وولادة حواء لم تكن الا

في الارض بل صرح الكمال الهندي في كثر العمال ان آدم لم يجتمع امرأته في الجنة حتى هبط منها للخطيئة التي أصابها بأكل الشجرة وكان كل واحد منهم على حدة ينام أحدهما في البطحاء والاخر من ناحية أخرى حتى أتاه جبريل فأمره أن يأتي أهله وعلمه كيف يأتيها فلما أتاه جبريل قال له كيف وجدت امرأتك قال صالحة رواه ابن عساكر عن أنس انتهى وقوله وأول الرسل نوح أي بعد ادريس وأما قول الشارح ولا تعارض بين العبارتين فلم أفهمه وذلك لانه سككت عن ادريس مع انه نبي ورسول وقد قال فيه وأول نبي بعثه الله في الارض ادريس وأيضاً فقد ذكر المفسرون الخازن والخطيب ان ادريس أول من قاتل الكفار والظاهراته انما قاتلهم لكونهم لم يؤمنوا به فاذا ن يكون مرسل اليهم فلم يعمل الاظهر ما قلنا أخذته من قول القسطلاني في شأن ادريس وكان ادريس أول نبي أعطي النبوة بعد آدم وشيث وفي شأن نوح وهو أول نبي بعثه الله بعد ادريس أو نوح وأول الرسل نوح أي بخرم البنات والعمات والخالات نقله عن القرطبي وسمى نوحا لكثرة نوحه على نفسه فقيل لدعوته على قومه بالهلال وقيل لمراجعته ربه في شأن ابنه كنعان واسمه عبد الغفار وقيل يشكر وسمى ادريس ادريس لكثرة دراسته الصنف التي أنزلت عليه واسمه أخنوخ (قوله موسى) وأما يوسف فإنه وان كان من بني اسرائيل ورسولا فلم يكن رسولا اليهم بل لغيرهم كاهل السجن أي وآخر أنبياء بني اسرائيل عيسى (قوله الواجبة) أي المتأكدة لا الذي يعاقب المكلف على تركه ويشاب عليه ثواب الواجب (قوله وهو الخ) أي والحال والشأن (قوله على المقصود بالتأليف) أي على المقصود بالجمع أي على المقصود بجمعه أو المقصود من التأليف أي الالفاظ المؤلفة (قوله وأربعة جائزة) أي برحمان لا يصلح بحان الثلاثة (قوله مدح الف) أي ليكون باعثا على تعاطيه والاشتغال به

(قوله وذكر الباعث) أي ليفهم أن هذا الفعل الصادر منه ليس عبثاً فينتقي لوم من يحكم بأنه عبث وكان الأولى له أن يشتغل بغيره (قوله وتسمية الكتاب) لأن الاسم يرفع ويعليه ويظهره فيه ~~فكون~~ داغياً للاعتناء به بخلاف ما إذا لم يسم فانه يصير مجهولاً (قوله وبيان كيفية الخ) لأن بيان الكيفية يسهل المراجعة بأن يرجع إلى كل مسألة في بابها بخلاف ما إذا ذكرت منشورة وأيضاً أدعى للرغبة في تعاطيه لانه كلما يقطع باباً أو فصلاً تنبعث نفسه للانتقال لما بعده فيؤدى إلى تمام الفائدة باتمامه إذ لا يعمل حينئذ بخلاف ما إذا ذكرت منشورة فتدبر (قوله من تبويب الخ) التبويب جعله أبواباً والتفصيل جعله فصولاً وذلك كيفية المؤلف لا كيفية الكتاب فنقول المراد من التبويب كونه مبوباً بمصدر المبنى للنعول وكذا يقال فيما بعده والواو في قوله وتفصيل بمعنى أو مانعة خلو تجوز الجمع إلا أنك خير بأن المصنف رحمه الله لم يتعرض للمدح الفن لعلم حاله واشتهاره حتى صار ذكره بمنزلة العبث ولم يتعرض لبيان كيفية تبويبه وتفصيله لأن النظر في أوائله يفيد معرفة اصطلاحه لأن الأصل أن يكون الكتاب كله على منهاج واحد ثم لك أن تقول قد علمت منزلة الفنون واشتهرت وقد قلت النظر في مبدئ الكتاب يحجز اصطلاحه فاذن لا حاجة لبيان الاصطلاح وللمدح الفن بل الأولى عدم الذكر لما فيه من التطويل (قوله شرع في مقدمة الكتاب الخ) لا يخفى أنه حيث قصر الأمور المتقدمة على السبعة المذكورة يكون أراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات والمقصود بالواسطة كمقدمة الكتاب ومقدمة العلم (قوله ما قدمت) أي ألفاظ قدمت أمام المقصود أي بالذات (قوله لا ارتباط له) أي للمقصود بها أي بدلولها وقوله وانتفاع أي بدلولها فيه أي المقصود وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله سواء توقف المقصود) أي الشروع في المقصود أو المقصود من حيث الشروع عليها أي على معانيها بأن كان معانيها ثلاثة مخصوصة التي هي مقدمة العلم وهي التعريف والموضوع والغاية وقوله أم لا بأن كانت معانيها غير مقدمة العلم ومقدمة كتابنا هذا حينئذ من هذا القبيل لانه لم يتعرض لمقدمة العلم (قوله ما يتوقف) أي (٣١) معان ثلاثة مخصوصة وقوله يتوقف عليه أي على ما الواقعة على معان وقوله الشروع أي كمال الشروع لا أصله فافهم (قوله في مسائله) جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم وتطلق المسئلة على القضية وعلى نسبتها والبرهنة انما تكون على النسبة وكذلك المطلوب فان أريد بالمسئلة النسبة فالأمر ظاهر وان

وذكر الباعث وتسمية الكتاب وبيان كيفية تبويبه وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب وهي ما قدمت أمام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها أم لا ومقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كعرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة هذا الكتاب من قوله مشير إليها إلى قوله والله أسأل فوطاً لها بهذا ذكر الباعث وتسمية الكتاب الذين هم من الأمور الجائرة فقال (ص) وبعد (ش) هي ظرف مكان مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى ولذا بنى على الضم أي بعد البسملة والجدلة والصلالة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتستعمل في الخطب والكلام النصيح

أريد بها القضية بقدر مضاف أي مطلوب مدلولها وضمير مسائله عائد على العلم والإضافة حقيقية ان أريد من العلم الملكة أو الإدراك فان أريد القواعد والضوابط فهي عين المسائل أي الكلية فتكون الإضافة للبيان (قوله كعرفة حده وغايته) المعرفة تنقسم إلى قسمين تصور وتصديق فهي في جانب الحد التصور وفي جانب الغاية والموضوع التصديق ولا بد من حذف مضاف أي التصديق بموضوعية موضوعه ولا يخفى أن موضوع علم الفقه أفعال المكلفين وحده العلم بالأحكام الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية وغايته الفوز بالسعادة الكبرى دنيا وأخرى والسكاف استقصائية لأن مقدمة العلم محصورة في الثلاثة (قوله إلى قوله والله أسأل) باخراج الغاية (قوله فوطاً لها بهذا ذكر الباعث) أي فهد لها بهذا ذكر الباعث ليس المراد أن يأنى بتوقف على ذكر الباعث بل المراد أنه يادرب ذكر الباعث قبلها ليكون فهمها بعد ما تم (قوله وتسمية الكتاب) فيه انه انما بين انهم سألوه أن ينف مختصر وأما كون اسمه الذي يدل عليه لفظ مختصر أو غيره فشيء آخر إلا أن يقال لما لم يذكر له اسماً وقد وصفه بذلك الوصف والأصل أن ينطق في تمييزه بما يدل على ذلك الوصف وهو لفظ مختصر فيكون ذلك منه إشارة إلى تسميته بذلك الاسم (قوله الجائرة) أي برجحان (قوله هي) أي بعد أي نوعها لا شخصها (قوله ظرف مكان) أي باعتبار الرقم وظرف زمان باعتبار اللفظ ولا يخفى أن التحقيق ان مسميات الكتب انما هي الألفاظ فالأظهر الالتفات إلى كونها ظرف زمان ابتداء وجعلها ظرف مكان صحيح واحذر أن تعتد به خطأ فان اعتقاد ذلك خطأ كما وقع لبعض اخواننا هو الخطأ فتدبر (قوله ولذا بنى على الضم) أي ان عمله البناء على الضم انما هو الإضافة للمعنى وأفاد الفاعل كهي ان المعنى المذكور هو معنى الإضافة الذي هو معنى جزئي حقه أن يؤدي بالحرف وأما عمله البناء على الضم فانما هو لاختلاف حركة البناء حركتي الاعراب لا الإضافة للمعنى كما هو ظاهر الشارح رحمه الله وتتم الكلام في ذلك في حاشية ابن عبد الحق (قوله وتستعمل في الخطب الخ) أي دنيا كخطبة الجمعة والعيد وغيرهما (قوله والكلام الفصيح) أي وكل كلام فصيح كان خطبة أو مكنيات أو غيرهما فهو من عطف العام بعد الخاص والظاهر أنه انما يخص الكلام بكونه فصيحاً بكونه هو الأولى في النكاحية والافلو فرض ان الكلام غير فصيح فالظاهر انه كذلك

(قوله لقطع) أى لا فائدة قطع ما قبلها الخ وقوله قال بعض ومذهبنا مثلهم وكأنه لم يقف على نص صريح في المذهب وأتى بهذا الكلام دليلاً لقوله وتستعمل (قوله اقتداء بالمصطفى الخ) أى فقد ثبت كفاي بعض الشراح انه صلى الله عليه وسلم أتى بها في خطبه وكتبه فيستحب الاتيان بها في أوائل الخطب والكتب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (فان قلت) ذكر الحافظ الرهاوى في أربعين عن أربعين صحابياً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أما بعد في خطبته وشبهها أى كتبه فالذى وردنا هو أما بعد والمصنف قال وبعد والمناسب اتباع الوارد (والجواب) ان المصنف تابع غيره ففيه إشارة الى أنهم فهموا أنها بمنزلة انتهى (قوله اختلاف) فقبل داود عليه السلام وهل هي فصل الخطاب الذى أوتيه لأنها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواظع أو هو البينة على المدعى واليمين على من أنكر خلاف وقيل أول من تكلم بها يعقوب ففي غريب مالك للدارقطني بسند ضعيف أن يعقوب عليه السلام لما جاءه ذلك الموت قال من جملة كلامه أما بعد فانا أهل بيت موكل بنا البلاء وقيل أول من تكلم بها أيوب وقيل قس بن ساعدة الايادي وقيل كعب بن اوى وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل ونظم ذلك رضى الدين العزى فقال جرى الخلف أما بعد من كان بادئاً * به الخمسة الاقوال داود أقرب وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسحبان فكعب فيعرب (قوله وتستعمل مع اما والواو) كذا قال الخطاب قال في ل فيه نظرتبع فيه ابن ابي شريف وغيره والاحتار انه لا يجمع بينهما كما قاله الكسبلى على شرح عقائد النسفى انتهى ثم أقول الظاهر أن هذه الواو استئنافية (قوله لى ولهم) قدم نفسه في الدعاء الصالح لقوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى وفي حديث الترمذى كان صلى الله عليه وسلم اذا ذكر أحد اودعاه بدأ بنفسه (قوله الفاء لعطف مفصل الخ) أو ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر غير انه يرد أن جواب الشرط مستقبل (٣٣) وسؤال الجماعة ليس بمستقبل بالنسبة لما قبله فكيف يكون جواباً (قلت)

هو جواب على ضرب من المجاز وفي الحقيقة الجواب محذوف أقيم هذا مقامه والتقدير فانى قائل لك قد سألتى (قوله على مجمل) أى مجمل متعلقه أو مجمل باعتبار متعلقه وخلاصته أن المعطوف عليه هو اذكر والمجمل انما هو متعلقه الذى هو قوله سببها ووجه اجاله ان هذا السبب يحتمل أن يكون سؤال الجماعة أو غيره كىلان

لقطع ما قبلها عابداً قال بعض الشافعية يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وفي أول من نطق بها اختلاف وتستعمل مع اما والواو معاً عند بعضهم ومع احداهما دون الاخرى (ص) فقد سألتى جماعة أن الله لى ولهم معالم التحقيق (ش) الفاء لعطف مفصل على مجمل مقدر وهو العامل في الطرف أى وأذكر بعد خطبتي سببها فقد سألتى جماعة الخ فحذفوا زلهم الشيطان عنها فأخرجهما فجملته فأخرجهما مفسرة لما أجل قبلها ولا يصح جعلها سببية لان فاء السببية هى التى يكون ما بعدها سبباً عما قبلها فحذفنا فاء السببية فغفرنا له ذلك وهى هنا على العكس لان الخطبة مسببة عن السؤال اللهم الاعلى ما زعم الفراء من أن ما بعدها قد يكون سابقاً للدلالة السياق نحو أهلكها فجاءها بأنا أى أظهر والمعالج جمع معلوم مفعول من العلامة وهى الأمانة على الشئ فيجتمل ان يريد به العلامة نفسها

نفسه أو رؤية منامية ثم فصل هذا الاجمال أى بين المراد من هذا الجمل (قوله نحو فأزلهم الشيطان) حاصله وهو انه قرئ فأزلهم ما قال الجلال أى أذهبهم ثم قال وفي قراءة فأزلهم أى نحاها ما عنى أى الجنة ثم قال في قوله فأخرجهم ما عنى أى كنافيه أى من النعيم فاذا علمت ذلك تعلم أن القراءتين بمعنى وان العطف من عطف المسبب على السبب لا من عطف مفصل على مجمل فتدبر (قوله فتاب عليه) عطف على فتلى آدم الخ وقوله فغفرنا عطف على قوله ونحرا كما (قوله الاعلى ما زعم الفراء) أى على ما ذهب اليه الفراء وأما غير الفراء فيقول معنى أهلكناها أردنا أهلاكها (قوله لدلالة السياق) لا يخفى أن مجيئ البأس هو العذاب ومعالم أن مجيئ العذاب انما يكون قبل الاهلاك والاهلاك بعد فلا سياق بعده هذا يستدل به فلعل الاولى أن يقول قد يكون سابقاً للدلالة المعنى * (قائداً) * قرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخراً عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق أيضاً قيل واستعمال السياق بالمعنى فى المتأخر أكثر أمادلالة السياق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره الكمال ابن ابي شريف (قوله أى أظهر) لا بمعنى فصل هنا وان كان أبان مشترك كايتهما وعليه فمعالم مفعول أول ولهم مفعول ثان وقدم للاهتمام بشأنه (قوله معلوم) سياقى أن المعلم هو الاثر الذى يستدل به على الطريق فاذا يكون من أفراد العلامة بتفسيره فاذا يكون قوله من العلامة أى مأخوذ لا مشتق لعدم صحته (قوله وهى الأمانة) تفسير للعلامة (قوله فيجتمل أن يريد به العلامة نفسها) أى فردا منها وهو الاثر الذى يستدل به على الطريق لقوله استدلالاً على قوله وهو الظاهر قال الجوهرى فاذا يكون فى العبارة استعارة بالكناية شبه التحقيق الذى هو اثبات الاحكام بأدلتها بالطريق المساوكة تشبيهاً مضمراً فى النفس واستعارة اسم المشبهة به للمشبهة فى النفس ودل عليه به ذكر شئ من ملائعات المشبهة به استعارة تخيلية ويجوز أن يستعار معالم للدلالة التى يتهدى بها شبه الادلة بالاثار الذى يستدل به على الطريق بجامع الاهتداء واستعار

اسم المشبه به للشبه استعارة تصريحية ولا بد أن هذه رتبة المجتهد لا المقلد وقد قال المصنف على مذهب مالك فهو مقلد لا ناقل قول
 الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من أدلتها الاثبات الاحكام بأدلتها ولو سلم أن ما ذكرنا اجتهاد في الجملة فليس مراده ظاهرا
 وانما مراده أن تحصل له مسائل الفقه على الوجه المقرر كذا أفاده محشى الناصر (قوله ويحتمل أن يريد مكانها) أى مكان العلامة
 أى ذات المحل الذى ثبت فيه ما يجعل علما على الطريق فيكون معلما اسم مكان وظاهره أنه معنى غير لغوى فيكون مجازا مع أن كلام
 القاموس يفيد أنه يطلق لغة على كل من العلامة ومكانها أى ما تقدم من الاستعارة بالكناية على هذا الاحتمال أيضا وقوله ومعالم
 جمع معلم بمعنى مكان العلامة استعارة تخييلية أى إثباته استعارة على ما هو مقرر مشهور (فإن قلت) قد فرت أنه إذا أريد بالمعلم
 العلامة يجوز الاستعارة بالكناية ولفظ المعلم حقيقة إثباته تخييل أو أنه استعارة لا دلالة وهل إذا أريد من المعلم نفس المكان هل يصح
 أن يتجاوز به عن شئ أو يتعين أن يكون حقيقة إثباته تخييل قرينة المكنية (قلت) يصح أن يستعمل لظنة الأدلة أى لا ما كن التى
 هى مظنة لوجود الدليل فيها من الكتب المدونة فى هذا الفن أو فى الأحاديث أو من مسائل يلهمها المولى له يستنبط منها الدليل (قوله
 إذا تيقنه) أى يقول ذلك إذا تيقنه (قوله وعرفه حق معرفته) عطف على تيقنه عطف تفسيري يؤذن بأن اليقين أخص من المعرفة
 مع أن المعرفة واليقين شئ واحد ويمكن أن يريد بالمعرفة مجرد الاعتقاد الجازم المطابق وحققها أى الفرد الأعلى منها هو ما كان بالدليل
 وهو عين اليقين فصح العطف (قوله فصار محققا له) أى متيقنا له يصح كسر القاف الأولى وفتحها لأنك خير بأن التحقيق بتفسيره
 هذا وهو التيقن لا يأتى على معنى من معني التحقيق المشهورين اللذين هما ذكر المسئلة بدليلها أو ذكرها على الوجه الحق (قوله
 فيكون فعل) أى فيكون ذكر فعل أى اسناده لفاعل لا فائدة لاتصاف بمعناه (٣٣) التضمنى الذى هو التحقيق (قوله وضع)

معمول لوسائله أى تأليف المختصر
 (قوله علامة الوقوع) أى علامة
 الوقوف أراد بالوقوف إدراك
 الحقيقة وتلك العلامة هى الدليل
 (قوله على حقيقة العلم) أى على
 حقيقة العلم الذى طلبوا الوضع
 فيه وفائدة تلك الاضافة مع كونها
 للبيان الاشارة الى أن المراد
 الاطلاع على المسائل التى هى
 ثابتة فى نفس الامر لان حقيقة

وهو الظاهر قال الجوهري المعلم الاثر يستدل به على الطريق ويحتمل أن يريد مكانها والتحقيق
 مصدر حقق الشئ إذا تيقنه وعرفه حق معرفته فصار محققا له فيكون فعل للاتصاف بمعناه
 نحو عدلته أى صيرته عدلا طلب من الله له وسائله وضع المختصر المذكور أن يظهر لهم
 علامة الوقوع على حقيقة العلم الذى طلبوا الوضع فيه أو علامات التحقيق مطلقا فيه أو فى
 غيره لا يقال الاولى للمؤلف ترك بيان سؤالهم خشية الرياء لانا نقول وثق من نفسه بانه فائه
 فإن قلت هلا ياد قبل السؤال لانه فعل خير قلت لعله ظن استغناء الناس عنه وأن غيره أهم
 فاشتغل به حتى تحقق الاحتياج اليه بسؤال الجماعة له (ص) وسلك بناوهم أنفع طريق (ش)
 لما سأل الدلالة على التحقيق وكان الشئ الواحد قد يتوصل اليه ويدل عليه بطرق بعضها
 أنجح من بعض وكان سلوك الانفع أنجح أى بهذه الجملة الدعائية وأنفع نصب على الظرفية

(٥ - خشى اول)

من حق اذا ثبت لامسائل يظن حقيقة مطابقة للواقع ويكون الذى فى الواقع خلافها (قوله
 وثق من نفسه) أى جزم أو ظن ظنا قويا وقوله فإن قلت الخ أى فاذا كان الامر كذلك فهلا ياد (قوله قلت الخ) حاصله أنا نسلم انه خير
 ولكن ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهم فيكون أولى بالاشتغال به وقوله حتى يتحقق الاحتياج أى واذا تحقق الاحتياج فيكون
 أولى من غيره وخلاصته أن المناسب للانسان أن يرتكب ما هو الاولى (قوله وسلك بناوهم سم) انما أتى بالضمير فى بناجعا وفيما مر فى
 قوله لى ولهم مفردا تفننا فى العبارة أولعظم المسئول هنا وانما عدى المؤلف سلك بالباء ولم يأت بما هو القياس لنكتة وهى الاشارة
 بأن الله هو المصاحب والمعين لهم لان الباء للمصاحبة كما قاله بعض (قوله لما سأل الدلالة) أى اظهار الدلالة بمعنى الدليل أو ذى الدلالة
 (قوله وكان الشئ الواحد) هذا كلى ومن جزئياته التحقيق المقصود فى المقام (قوله ويدل عليه) عطف مرادف (قوله أنجح من بعض)
 أى لان الطرق الى الحق وان كانت كلها نافعة ففيها الانفع وهو ما قرب مرامه وتيسرت أموره ويختلف ذلك باختلاف الناس فمنهم
 من ينفعه العلم ومنهم من ينفعه العبادة ومنهم من ينفعه الورع ومنهم من ينفعه الزهادة ووقع ذلك فى كتاب لبعض اخوان حضه فيه
 على التجرد للعبادة ثم قال وما أرى ما أنت فيه خيرا مما أنا فيه وكلانا ان شاء الله على خير أفاده لى والذى وقع له ذلك الامام فقد
 أرسل له بعض الاخوان يحثه على التجرد للعبادة وتركت العلم فأرسل له كلاما من جلته وما أرى ما أنت فيه خيرا مما أنا فيه (قوله
 وكان سلوك الانفع أنجح) الافضل أن يقول وكان سلوك الانفع أى الانفع أولى (قوله بهذه الجملة الدعائية) أى فقوله وسلك بناجعة
 خبرية لفظا انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بناوهم أنفع طريق الآن المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم فى الطريق
 الحسية الانفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها شبهه صرف الله ارادتهم للوجه
 الانفع من علم أو غيره بسلوكهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من

السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به اصرف ارادتنا لوجه الانفع من علم أو غيره (قوله من اضافة الاعم الى الاخص) أي لان الانفع في حد ذاته بكونه طريقا وغير طريق وانما قلنا في حد ذاته لانه لما اضيف وأفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه صار مصدوقه الفرد الانفع من افراد الطريق ثم ان اضافة الاعم الى الاخص ترجع للاضافة التي للبيان لا بيانية لان البيانية هي أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه (قوله رعاية للسجع) جواب عما يقال ان اضافة الصفة الى الموصوف خلاف الاصل فأجاب بقوله رعاية للسجع أي وارتكب ذلك رعاية للسجع (قوله والنفع) مصدر نفع وحينئذ فقوله ضد الضر بفتح الضاد لانه المصدر وضد المصدره صدر ينافيه ويطلق النفع على ما ينتفع به من الخير وهو المشار له بقوله والاسم المنفعة وضده الضر بالضم ففي المصباح الضر الفاقة والفقر بضم الضاد اسم وبفتحها مصدر ضره (قوله وطرائق القوم أمثالهم) إشارة الى تصاريق تلك المادة وقوله وأشرفهم عطف تفسيري وقوله ومنه أي ومن تلك الصبغة التي هي طرائق لا بالمعنى المتقدم الذي هو أمثالهم وأشرفهم (قوله كنا طرقا) أي ذوى طرق أي مذاهب (قوله مختلفة أهواؤنا) تفسير لفردا جمع قدة من قد اذا قطع ثم لا يخفى ان قددا صفة لطرأ أي كنا ذوى مذاهب مختلفة قال بعضهم منهم مرجئة ورافضة وغير ذلك وخلاصته أن معنى طرائق مذاهب وقددا معناه مختلفة فلا حاجة لقول الشارح أهواؤنا لان المعنى ظاهر بدونها الا ان يقال أن الشارح لاحظ أن قددا حال من ضمير كنا أي كنا ذوى مذاهب في حال كوننا مختلفة أهواؤنا فامل (قوله مختصرا) مفعول سألني (قوله أو تأليف الخ) أي أن الموصوف إما أن تقدره كلاما أو تأليفًا قال في لكنه غلب في الثاني وعلى كل لا بد من تقدير مضاف (٣٤) أي تأليف مختصر (ان قلت) ما المحوج الى تقدير هذا المضاف (قلت) لان

العادة ان لا يسئل الا فيما كان مقدورا للمسؤل حال السؤال والمختصر بتمامه ليس مقدورا اذ ذلك لانعدامه والمقدور انما هو تأليفه والذي ينبغي تقدير مضاف أي غير هذا بأن يقال أي الشروع في تأليف مختصر لان الشروع هو المقدور له الا أن أي عادة فلا ينافي ان ذلك انما يكون باقدار الله تعالى فان قلت هي جارية بتمام التأليف (قلت) نعم لكن كثر

واضافته الى طريق من اضافة الاعم الى الاخص أو الصفة الى الموصوف رعاية للسجع والاصل طريقا للنفع والنفع ضد الضر يقال نفعه بكذا ينفعه وانتفع به والاسم المنفعة والطريق يذكروا يؤث لغتان فصيحتان وفي الصحاح الطريق السبيل يذكروا يؤث والجمع اطرقة وطرق وطرائق القوم أمثالهم وأشرفهم ومنه قوله تعالى كنا طرأ أي كنا طرقا مختلفة أهواؤنا لا يقال أنفع ليس بنظر وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف ماضى معنى في باطراد من اسم زمان أو مكان لانا نقول لما اضيف أفعلى الى ظرف المكان فكان بعضا مما يضاف اليه فقد آل الامر الى انه ظرف (ص) مختصرا على مذهب الامام مالك بن أنس (ش) مختصرا نعت لمحمد ذوف أي كلاما أو تأليفًا مختصرا وهو اسم مفعول من اختصر الكلام اذا أتى بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة من غير اخلال بالمعنى وعلى مذهب على حذف مضافين أي فهم أحكام أو مسائل مذهب مالك أي مذهب اليه من الاحكام

تخللها فيه كذا ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله من اختصر الخ) يأتي هنا ما تقدم في قوله الاجتهادية من اضطر (قوله اذا أتى بالمعاني الكثيرة) إشارة الى تعريف الاختصار وانه الاتيان بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة لأن الكلام كان مطولا ثم اختصره والحق أن المختصر ما قل لفظه كثرت معناه أم لا والمطول ما كثر لفظه كثرت معناه أم لا فلا واسطة وهي ثابتة عند الشارح ومن تبعه من أن المختصر ما قل لفظه وكثرت معناه والمطول ما كثر لفظه ومعناه (قوله من غير اخلال بالمعنى) فيه إشارة الى أن هذا الاختصار لا بد أن يكون غير محمل بفهم المعنى أي بحيث لا يفهم منه المعنى (أقول) هذا الوصف ظاهر فيما اذا كان مختصرا من كلام مطول فلا يشمل ما اذا كان اللفظ من أول الامر قليلا وتحتته معان كثيرة مع انه يقال له مختصر فتدبر (قوله وعلى مذهب على حذف مضافين) لا حاجة لتقدير ذلك لان المضاف الاول وهو فهم من صفات الشخص الفاهم وليس الكتاب مشتملا عليه والاحكام التي هي المسائل نفس المذهب ويجب بأن فهم مصدر المبني للمفعول وهو من اضافة الصفة للموصوف واطافة أحكام الى ما بعده للبيان قصد بذلك ان الاحكام هي عين المذهب الا أنك خير بكافي لأن أكثر تعديده بقي فيحتمل على أن تكون بعناها نحو على حين غفلة وانما اختار على لايها امها الاستعلاء كأن هذا المختصر لضبطه وكثرة جمعه مستنول ومستعمل على مذهب مالك وقوله أو مسائل تنويع في التعبير والمعنى واحد وقد تقدم أن المسئلة مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم (قوله أي مذهب اليه من الاحكام) فيه إشارة الى أن مذهب في الاصل مصدر مبني أريد منه المفعول وهي الاحكام التي ذهب اليها امام من الأئمة ولا يصح جملة على المكان الابتساف لان الاحكام مذهب اليها لافيا ووجه صحة الجملة مع التمساف أن المكان هنا ليس حقيقة قيا وانما هو مجازي في مكانه لما ينتقل من حكم الى حكم ذاهب في الاحكام الاجتهادية أي المنسوبة الى الاجتهاد وهو بذل لوسع في استخراج الاحكام الشرعية الى آخر ما قالوا فاذن وجوب الصلاة والزكاة ونحوهما مما اجعت عليه الامة ليس من الفقه تنبيه ان الاول يطلق المذهب عند المتأخرين

من أئمة المذهب على ما به الفتوى من إطلاق الشيء على جزئه الأهم كالحج عرفة لأن ذلك هو الأهم عند الفقيه المقلد (والثاني) المراد بمذهبه ما قاله هو وأصحابه على طريقته ونسب إليه مذهب الكونديجيري على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (قوله الأصحى) نعت لمالك وإن كان يصح أن يكون وصفاً للثميل (قوله بطن) أى جماعة من جبرأى إن تلك الجماعة سميت بنى أصبح اسم أبيها الذي هو جد ألى لإمام رضى الله عنه خلاصته أن ذا أصبح اسم أبيها فسميت قبيلته به (قوله وهو من العرب) هكذا فى نسخة بالواو والواو واضح الفاء تفرى على ما قبله (قوله حلفه فى قریش) وحلفه بكسر الحاء وسكون اللام أى مخالفته أى معاقبته ومعاهدته أى معاقبة جده مع قریش وذلك الجده هو مالك فقد قال قال لى عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي ابن أخى طلحة ونحن بطريق مكة يامالك هل لك الى مادعانا اليه غيرك فأيناه أن يكون دمنادملك وهدمنا هدمك فأجبتة الى ذلك (قوله فى بنى تيم الله) أى مع بنى تيم الله وخلاصته أن قریشا فرق من جملتها تيم بن مرة رشط أبى بكر الصديق رضى الله عنه فالله اهدة لم تقع مع كل قریش بل ما وقعت الامع تيم بن مرة احترازاً عن تيم الله بن ثعلبة والقبيلة انما هى تيم لا تيم الله لكن لما كان تيم معناه العبد أضيف الى الله فقل تيم الله فالخاصل أن قوله بنى تيم الله بدل من قوله فى قریش بدل بعض من كل والمعنى معاهدة جده مع واحد من قریش الذى هو واحد من تيم الله (قوله عند الجمهور) أى خلافاً لابن اسحق فإنه يقول مولى عتاقة وكلامه مردود (قوله فهو) أى مالك من بيوت الملوك أى لان جده وهو ذو أصبح ملك من ملوك اليمن (٣٥) (قوله اذا جاؤا فى النسب) لا يخفى أن ذو

لم يقع فى النسب اذ النسبة أصبحت فلاحسن أن يقول لان العرب اذا صددوا الاسم بنى يكون ذلك اشارة الى أن المسمى ملك والحاصل كما أفاده محشى تب ان كلمة ذى فى هذا التركيب ونحوه من جملة العلم فهى جزء منه لا معنى صاحب وهى لغة أهل اليمن بدخولهم على أعلامهم ولا يفعلون ذلك فى كل علم بل أعلام ملوكهم (قوله وابن ما كولا الخ) ما كولا بضم الكاف وسكون الواو ثم لام ألف قال ابن خلكان لا أعرف معناه ولا أدري سبب تسميته بالامر وقال بعض انه لقب عليه (قوله

الاجتهادية ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحرث بن غيمان بجملة فئمة تحتية ابن خثيل بجملة مضمومة فئمة مفتوحة فئمة تحتية ذكر ابن ما كولا الأصحى بفتح الباء نسبة الى ذى أصبح بطن من جبر وهو من العرب حلفه فى قریش فى بنى تيم الله فهو مولى حلف لامولى عتاقة عند الجمهور فهو من بيوت الملوك لان القاعدة عند العرب اذا جاؤا فى النسب بنى يكون من ذلك وابن مامولا هو الامير أبو نصر وحلت بالامام أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بنى المروة موضع من مساجد تبوك على ثمانية برد من المدينة ولانفاة بينه وبين قول عياض فى المشارق انه مدنى الدار والمولد والمنشأ لان ذا المروة من أعمال المدينة وكانت وفاته على الاصح يوم الاحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد ابن ابراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ وال على المدينة المشرفة ودفن بالقيصع وقبره مشهور وعليه قبة ويجانبه قبر لنافع قال السخاوى إمامنا فى القارى أو مولى ابن عمر وانظر مناقب الامام وبقية الأئمة الاربعة فى الشرح الكبير فان فيه العجب العجيب (ص) مبيناً لمابه الفتوى (ش) مبيناً اسم فاعل لما حال من ضمير واضعة المسؤل أى سألتنى وضع مختصر حال كوتى مبيناً لهم فيه القول الذى به الفتوى من أقوال المذهب المذكور

وحلت به أمه ثلاث سنين) قال بكار بن عبد الله الزبيرى والله أنضجته الرحم اه أى فصار كامل العقل سيد الرأى (قوله سنة ثلاث وتسعين على الأشهر الخ) ومقابله ما قال ابن عبد الحكم سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين (قوله مساجد تبوك) أى موضع مسمى بمساجد ولم أدر ما وجه التسمية بذلك (قوله وكانت وفاته على الاصح الخ) ومقابله من أنه لعشر مضت منه وقيل لاربعة عشرة وقيل اثنتى عشرة من رجب (قوله وصلى عليه) أى اماماً بالناس (قوله وال) بدون ياء على عادة من تقدم (فائدة) مما نقل عن الامام انه أوصى الشافعى عند فراقه له فقال له لا تسكن الريف يذهب علمك واكتسب الدرهم لا تكن عالة على الناس واتخذ ذلك ذاء ظهراً لئلا تسخط بك العامة ولا تدخل على ذى سلطنة الا وعنده من يعرفك واذا جلست عند كبير فليكن بينك وبينه فسحة لئلا يأتى اليه من هو أقرب منك فيدنيه ويبعدك فيحصل فى نفسك شئ ونقل عن سحنون وجدت كل شئ يحتاج للجاء بمصر حتى العلم أى فلا بد أن يكون العالم اذا جاء قال بعض الشيوخ وهو كلام صدق وقول حق (قوله العجب) بضم العين ما جاوز حد العجب (قوله مبيناً لمابه الفتوى) فان قيل ما من صيغ العموم مع أن المؤلف لم يذكر كل قول به الفتوى قلت المراد معظم ما به الفتوى بقرينة الواقع أو انه اخبار عما عزم عليه والانسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم عليه لئسيمان أو نحوه (قوله اسم فاعل) بتشديد الباء وجوز بعض أن يكون بكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية أى يظهر (قوله حال من ضمير واضعة المسؤل) لا يخفى أنه لا يصلح أن يكون حالاً من ضمير سألنى لان القاعدة ان الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها فيلزم أن يكون سؤالهم مقيداً بالبيان المذكور مع أنه ليس مقيداً

به بل هو من جملة المسؤل نعم المقيد بذلك وضعه المختصر فالناسب الاحتمال الثاني المشار به بقوله وامام صفة الخ (قوله أو مرجح) أو مانعة خلق (قوله وهو الذي يفتي به) أي الذي هو المشهور أو المرجح ثم هذا ظاهر إذا كان هناك راجح فقط أو مشهور فقط فلو وجد الامر ان وكان بينهما متناف فيقدم المشهور كما في مسألة الدلك (قوله ومنها ما هو شاذ) مقابل مشهور وقوله أو مرجح مقابل راجح وكلا لا يجوز الفتوى بغير المشهور والراجح لا يجوز الحكم ولا العمل به فإذا كان في المسئلة قولان متساويان فقول ان المفتي يخير السائل وقيل يختاره أحدهما وهو ما جرى به العمل ^(فائدة) يجوز تقليد المذهب المخالف في بعض النوازل ويقدم على العمل بالضعيف (قوله لكن اسناد البيان الخ) هذا يدل على قراءته بكسر الهمزة وقال ابن الفرات يحتمل أن يكون اسم مفعول صفة مختصة بأمر أو شخص أو عليه فيكون قوله له انتهى متعلقا بقوله مختصرا أو لا في قوله لما عني في (قوله لكونه مبينا فيه الخ) أي فهو من اسناد الشيء الى ظرفه (قوله أو ما كثر فائده) هذا هو المشهور (قوله أو قول ابن القاسم في المدونة) لم ير غير هذا الشرح كما أفاده بعض الشيوخ ولعل الاولى رواية ابن القاسم في المدونة وحاصل ما يستفاد من عج في باب الحجر عند قول المصنف وتصرفه الخ مع ما أفاده بعض الشيوخ ان رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها ورواية غير ابن القاسم في المدونة مقدمة على قول ابن القاسم في المدونة وأولى في غيرها وقول مالك الذي رواه عنه ابن القاسم ولو في غير المدونة مقدمة على قول ابن القاسم في غيرها وأما قوله فيها فهو مقدم على روايته عن الآمام في غيرها (قوله بعد الاستخارة) أي والالهام (٣٦) لها والافقد يستخير ويلهم الترك (قوله لصدقه) أي قوله بعد الاستخارة

أي لان البعدية ظرف متسع بل هي حقيقة في الانساع فاذا أريد التعقيب فيؤدى ببعيد أو أن البعدية في كل شيء يحسبه والاجابة بالوضع انما تكون بعد مدة طويلة ويشهد الاول ثم اعتذر لذوى الالباب الى آخر الخطبة فانه يقتضى تأخير الخطبة (قوله والافضل له) عطف بنفسه (قوله أو تركه) الاحسن أو تركها أي الاجابة (قوله بفتح الخاء وكسرها) أي وفتح الباء أي طلب الاختيار أي طلب صرف الهمه لما هو المختار عند الله والاولى (قوله على أصلهما من

لان منها ما هو مشهور أو مرجح وهو الذي يفتي به ومنها ما هو شاذ أو مرجح لا يفتي به وامام صفة المختصرا لكن اسناد البيان له من الاسناد المجازي لكونه مبينا فيه والراجح ما قوى دليله وفي المشهور أقوال ما قوى دليله أو ما كثر فائده أو قول ابن القاسم في المدونة وعلى الاول يكون المشهور مراد فالراجح (ص) فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة (ش) الذاء للسببية واجابته لسؤالهم لما بوضع جميع التأليف ان تأخرت الخطبة عنه أو بالشروع فيه ان تقدمت وبعد الاستخارة متعلق بأجبت وليس فيه ما يؤيد أن الاجابة بالشروع لصدقه مع الاحتمالين والمعنى انه لم يشرع في فعل ما سأله فيه حتى طلب من الله أن يختاره الاولى به والافضل له من اجابة سؤالهم أو تركه فالاستخارة طلب الخيرة (١) بفتح الخاء وكسرها فاستفعل على أصلهما من الطلب وطلبها بصلاتها ودعائها الواردين في الصحيحين وغيرهما وان كان الذي سأله خبرا فقد يكون غيره من الخيرات أفضل وايناره بالاشتغال أولى وأهم وقد يكون استخار في أصل الفعل خوفا مما يعرض له من الرياء والعظمة أو استخار في كفيته ووقته لاقبه كما في منسكه ان الاستخارة في الحج ليست في نفس الحج لان الاستخارة لا محل لها في الواجب والمكروه والحرام وانما هي في أنه يشترى أو يكتري وهل يرافق فلانا أو غيره انتهى وفي الاستخارة تسليم لامر الله وخروج من

الطلب) أي فالسين والثناء للطلب الذي هو الاصل لا النأ كيد الذي هو خلاف الاصل (قوله وطلبها) مبتدأ وقوله بصلاتها التدبير الخ خبر والتقدير وطلبها كائن بصلاتها ودعائها (قوله وان كان الذي سأله خيرا) مر تبط بقوله طلب من الله أن يختاره الاولى به والافضل الخ على أن الفاء للتعليل (قوله أولى) بمعنى أفضل فقد تفتن في التعبير (قوله وقد يكون استخار في أصل الفعل) الفرق بينه وبين ما قبله أن الذي قبل تردد نظره بين التأليف وغيره من الخيرات مستخير في الاولى منها غير خائف تطرق الرياء ساحته وفي هذا تردد نظره بين التأليف وتركه غير ناظر الى جهة فعل من الخيرات خائفان طرق الرياء ساحته (قوله أو استخار في كفيته) أي كونه مختصرا كما سأله أو مطولا (قوله ووقته) أي أو وقته (قوله كما في منسكه) تنظير في أن الاستخارة في أصل الفعل ليست مرادة وان اختلف الحال فيما نحن فيه مع الحج فان الاستخارة فيما نحن فيه في الكيفية أو الوقت وفي الحج في كونه يرافق فلانا (قوله ليست في نفس الحج) أي في كونه يحج أولا يحج أصلا (قوله لا محل لها في الواجب الخ) أي وانما تكون في المندوبات والمباحات وخلاصته ان الاستخارة في المندوب اذا تعارض فيه أمران أيهما يبدأ به أو يقتصر عليه لا في أصله لانه مطلوب أو في أصله خوفا من عروض الرياء وأما المباح ففي أصله وهل يستخير في معين أو مطلق اختار بعضهم الاول لظاهر الحديث لان فيه ان كنت تعلم ان هذا الامر الخ واختار ابن عراق الثاني وقال سيدي عبد الوهاب الشعراني وهو أحسن وقد جربناه فوجدناه صحيحا ^(تبيينه) قوله في الواجب لا يؤخذ على اطلاقه فقد تكون في الواجب الخير كالمستحب والخير

وفما كان موسعا كالحج في هذا العام (قوله تسليم لامر الله) واحد الامور لا واحد الاوامر (قوله وخروج من التدبير) وهو في حق المخلوق النظر في عواقب الامور وهو المراد هنا وأما في حق البارئ جل وعز فهو ايقاع الشيء على الوجه المحكم

(قوله وتكون بالحد والصلاة الخ) أي بعد الصلاة وقبل الدعاء وبعبارة كما أفاده القسطلاني (قوله في الأمور كلها) أي غير الواجب المحتم والمكروه والحرام على ما تقدم له والحاصل على ما ذكرنا سابقاً أنها تكون في المباح والمستحب خوفاً من حصول الربا وإذا تعارض فيه أمران أي ما يبدأ به أو يقتصر عليه وفي الواجب الخير والمستحب الخير وفيما كان موسعاً كالخج في هذا العام ويتناول العموم العظيم والخير (قوله كما يعلمنا الخ) التشبيه في تحفظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه (قوله فليركع ركعتين) أي في غير وقت الكراهة قال ابن أبي جرة الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قرع باب الملك ولا شيء لذلك أن يجمع ولا أن يجمع من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه قالوا حلاً وقوله إذا هم أتموا قال إذا هم ولم يقل عزم لأنه إذا تمكنت الأمور عنده وقويت فيه عزمته وأرادته فإنه يصير له إليه ميل وحب فيخشى أن يخفى عنه وجه الارشادية لغلبة ميله إليه ويحتمل أن يكون المراد بالهم العزم لأن الخاطر لا يثبت فلا يستمر الأعلى ما يقصد التسميم على فعله والالو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعاب به فتضيع عليه أوقانه ذكره ابن أبي جرة وقوله فليركع جواب إذا المتضمنة معنى الشرط ولذلك دخلت فيه الفاء (قوله من غير الفريضة) قال في شرح العباب كما في الشيخ خضر الشافعي وتقييد حصولها بالنوافل يقتضى أنها لا تحصل بالفرض وهو الموافق للخبر والقياس حصولها به وقوله في الحديث من غير الفريضة محمول على الأكمل شرح العباب (قوله ثم يقول اللهم انى أستخيرك الخ) أي بعد السلام كما في الشيخ خضر وكتب الشوبرى أي بعد الصلاة أو في أثناءها في السجود أو بعد التشهد اهـ (قوله أستخيرك) أي أطلب منك الخير ملبساً بعلمك ويحتمل أن تكون الباء للاستعانة أو القسم وقيل الباء للسببية وهو أولى (قوله وأستقدرك) أي أطلب منك أن تجعل لى على ذلك قدرة أو المراد بالنقد والتيسير (قوله بقدرتك) أي بسبب أنك القادر الحقيقي ويحتمل كونه القسم (٣٧) مع الاستعطاف والنسأل كما في رب

بما أنعمت على شوبرى وقوله فانك تقدر أى على كل شيء ممكن تعلقت به أراذك (قوله وتعلم) أى كل شيء ممكن وغيره كلى وجزئى شوبرى (قوله ان كنت تعلم الخ) فيه اشكال لأنه لا يجوز تعليق علمه تعالى وأجيب عن ذلك بأجوبة أحدها أن يقال الشك في متعلق العلم من جهة كونه خبيراً أو شراً أو ان المتكلم

التدبير وتكون بالحد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام في جميع الأمور ثم يعرض لما أنشراح صدره وعمل بما في الصحيحين عن جابر كان الرسول يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به قال ويسمى حاجته وروى ابن السنى عن

مراده تفويض الأمر الى الله تعالى أو أن انعمنى اذا التعليمية فالاجوبة ثلاثة قال القليوبى معترضاً الاخر فيه نظراً لأن ان اذا كانت بمعنى اذ تكون ظرفاً معمولاً لا قدر وقدره بالفاء مانع من ذلك لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا بعد أمافاً مل (قوله ومعاشى) بالشين المجهمة وفتح الميم حياى أو ما يعاش فيه ذكره القسطلاني (قوله أو قال عاجل أمري الخ) أى بدل قوله فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري كما يدل عليه نص بعض الشراح ثم يجوز أن يراد بالامر الحياة أى فى حياى العاجلة وحياى الآجلة أى الحياة الدنيوية والحياة والآخروية ويجوز أن يراد به أحواله الدنيوية وأحواله الآخروية واءلم أن الصواب أن يقال فى عاجل أمري الخ بزائدة فى وكذا يقال فيما بعد كما هو الواقع فى الرواية ويسن الجمع بين السكنتين احتياطاً قال ابن حجر ومنه تؤخذ قاعدة حسنة وهى ان كل ذكر جاء فى بعض ألفاظه شك من الراوى فيسن الجمع بينها كلها ليحقق الايمان بالوارد اهـ (قوله فاقدره لى) بضم الدال كما فى القسطلاني وقال الشوبرى فاقدره لى بضم الدال وكسرها أى اجعله مقدوراً وقيل معناه يسره لى فقوله بعد ويسره لى عطف تفسير (قوله واصرفنى عنه) حتى لا يبقى فى قلبى بعد صرفه عنى تعلقبه (قوله ثم أرضنى به) بقطع الهمزة وعبرة أخرى قوله ثم أرضنى به بالتعدية بالهمز وفى رواية ثم أرضنى بالتضعيف والمعنى على كل ابعلى راضياً به حتى لا أندم على طلبه ولا على وقوعه اهـ (قوله تنبيهه) قال ابن حجر ينبغى التفتن لدقيقة يغفل عنها ولم أر من نبه عليها وهى ان الواو فى المتعاطفات التى بعد خبر على بابها والى بعد شربى معنى أولان المطلوب تيسره لا بد أن يكون كل من أحواله المذكورة من الدين والدنيا والعاجل والآجل خيراً والمطلوب صرفه يكفى فيه أن يكون بعض أحواله المذكورة شراً وفى إبقاء الواو على حالها إيهام أنه لا يطلب صرفه الا اذا كان جميع أحواله لا بعضها شراً وليس مراداً كما هو ظاهر وقوله أو قال شك من الراوى خضر (قوله ويسمى حاجته) أى ينطق بها بعد الدعاء أو يستحضرها بقلبه عند الدعاء أى فليدع مسمياً حاجته قسطلاني فيسمى اعينده هذا الامر ورعاً يتبادر من البخارى فى باب الإدعية ان القائل ويسمى هو جابر فيكون فاعلاً لا قال

(قوله فاستخربك سبع مرات) بتكرار الصلاة والدعاء (قوله ثم انظر الى الذي سبق في قلبك) أي فيمضي لما انشرح له صدره المراد انشراح خال عن هوى النفس وميلها المحسوب بغرض ظاهر أو باطن يحمله ويزينه للقلب حتى يكون سبباً لميله قاله في شرح العباب ووافقه ما قاله بعضهم من أنه ينبغي أن يفرغ قلبه من جميع الخواطر حتى لا يكون ما تلا الى أمر من الأمور فعند ذلك ما يسبق الى قلبه يعمل عليه فان الخيرية (تنبيه) كان بعض المشايخ يستخير الغير وقال بعض الفضلاء يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه أن الانسان يستخير لغيره والحديث في الجامع الصغير وفي الاستدلال بما ذكره كافي بعض الشراح (قوله ويقرأ في الركعة الأولى) قال الشيخ خضر الشافعي واستحب بعضهم أن يردد في الركعة الأولى قوله تعالى وربك يخاف ما يشاء ويختار الى قوله تعالى وما يمانون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية اهـ (قوله ثم قال) أي ابن السني وانما أتى بتم اشارة الى حذف في كلامه كافي به بعض الشيوخ (قوله ولو تعذرت عليه الصلاة) أي لكونه ليس وقت نقل أو لم يجد ما يطره به (قوله عدم التأخر مدة تضر بهم) والتعقيب في كل شيء بحسبه لما تقدم ان الاجابة لما بوضع التأليف أو بالشروع فيه (قوله لأن الجواب السائل الخ) أي فالاجابة حقها أن تقع على السائل فايقاعها على السؤال غير ظاهر وقوله لكن اذا أجاب السؤال أي على جهة المجاز العقلي وأتى به اشارة الى أنه وجه صحة في الجملة دفعا لما يتوهم من أنه لا صحة له (قوله وقيل انما ألحتم السؤال) عبر بألحتم نظر لكونه ليس على طريق الحقيقة أي وأتى به على طريق المجاز العقلي الايقاعي (قوله مقيدا بالقيود الثلاثة) وهو كونه مختصرا على مذهب الامام مالك مبينا والظاهر (٣٨) ان القيد الوسط وهو كونه على مذهب مالك انما هو من قرينة المقام

أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بأمر فاستخربك سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخيرية النوى ويقرأ في الركعة الأولى بقل يا أيها الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية بقل هو الله أحد بعد الفاتحة ثم قال ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء انتهى وانما أتى بالفاء في قوله فأجبت دون ثم لاشارة الى عدم التأخر مدة تضر بهم وقوله سؤالهم حشوا لان الجواب السائل لا السؤال فكان يقول فأجبتهم لكن اذا أجاب سؤالهم فقد أجابهم وقيل انما ألحتم السؤال ليفيد أنه لم يضيع من سؤالهم شيئا بل أتى به مقيدا بالقيود الثلاثة (ص) مشيرا بضمها للمدونة (ش) هو حال من فاعل أجبت لان اجابته سؤالهم انما هو بوضع المختصر وهو حالة الوضع مشير ولا يصح أن يكون حالا من سؤالهم بمعنى سؤالهم كما لا يخفى ومعنى كلامه أنه يقول مه ما قلت وفيها ومنها وظاهرها وجلت وقيدت وما أشبهه من كل ضمير غائب مؤنث عائد لغير مذكور فانه يكون اشارة للمدونة وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررها في أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة الى غيرها من كتب

لأنهم نطقوا بالسؤال فيه فتدبر (قوله انما هو بوضع المختصر) هذا على أحد الاحتمالين المتقدمين له وأما على الاحتمال الثاني فيقال في قوله مشير أي مقدر اشارة فيكون حالا منتظرة لأنه حين الشروع لم يكن مشيرا بالفعل (قوله كما لا يخفى) لأن سؤالهم ليس هو المشير وقد يقال بصحته على طريق الاستناد المجازي كافي مبينا لما به الفتوى (قوله ومعنى كلامه) انما عبر بمعنى الخ لانه غير متبادر

من لفظ المصنف (قوله وجلت وقيدت) أي وما أشبهه من فسرت ولا يصح أن يقال ان ذلك داخل في أول لانه اذا جلست المدونة على شيء ولم يحملها أحد على غيره لا يخفى الا ذلك فتدبر (قوله من كل ضمير غائب مؤنث الخ) أي في الغالب لانه قد أشير لها بضمير المذكر في موضعين هما قوله في الحج وقيد ان آمن وقوله في الشركة وقيد بما اذا لم يبدو وهذا كله ما لم يكن في الكلام ما يصرف الاشارة بالضمير المذكر لغير المدونة كقوله في القلبية وتوسط في علوصوته وفيها وعاودها أي التلبية وقوله في الطلاق لا محالوف لها وفيها وغيرها (فائدة) الامهات أربع المدونة والموازية والعينية والواضحة فالمدونة لسحنون والعينية للعتبي والموازية للحمد ابن المواز والواضحة لابن حبيب ويقال ان الدواوين سبعة الاربعة الاول والمختلطة والمبسوطة والجموعة فالجموعة لابن عبدوس والمبسوطة للقاضي اسمعيل والمختلطة لابن القاسم انتهى كـ ولا يخفى ما في عددها سبعة من التسامح لان المدونة هي نفس المختلطة وانما ذكرنا تلك الفائدة لوقوع تلك الالفاظ في كلامه رحمه الله (قوله وصح الخ) لاجابة لذلك لان اصطلاحه يصح اشارة ولو فرض أنهم لم يقرروا في أذهان أهل المذهب المالكي (قوله في أذهان) الاذهان جمع ذهن وهو قوة من شأنها ان تعد النفس لاكتساب الآراء والفهم استعمالها والذكاء أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللمع بواسطة كثرة مزاوله المقدمات المنتجة كذا قيل والظاهر ان الفهم نأى عن استعمال تلك القوة (قوله حتى قال مشايخهم) أي كان يرشد فيه شيء لكن جرت العادة بالمبالغة بالمدح كما قاله بعض الشيوخ (فائدة) واذا أطلق الكتاب فاعبار بدونها الصيرورة عندهم علم بالغلبة عليها كالقرآن عنده هذه الامة وكتاب سيديو به عند النحويين

(قوله وبأول الخ) التأويل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره وإن أردت الصحيح منه فقط زدت بدليل بصيره راجحاً ومرادنا باللفظ في قوائمه صرف اللفظ الخ الظاهر وهو ما احتمل كلام من معنيين له مثلاً بدلالة عن الآخر أحدهما أظهر عند العقل من الآخر لكونه الموضوع له أو لغلبة العرف للاستعمال فيه كلفظ أسد في رأيت اليوم أسداً فإنه يحتمل معنيين وهما الحيوان المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر في الحيوان المفترس لأنه المتعين له ولا صارف عنه ومحتمل للرجل الشجاع لأنه بل بدله لأنه معنى مجازي له ولا صارف له إليه ثم إن حمل على المعنى المرجوح سمي مؤولاً والظاهر هو اللفظ المستعمل في أظهر معنييه والمؤول هو اللفظ المستعمل في المرجوح منه ما فإن قلت إذا كان معنى التأويل ماذ كرفكيف يطلقه المصنف على إبقاء اللفظ على ظاهره فالجواب أن ذلك اصطلاح له ولا مشاحطة في الاصطلاح كما ذكره الشنواني رحمه الله (قوله وهي التأويل) أي مادة التأويل واللفظ التأويل هيئة والمراد بالمادة كافي كالحروف مع قطع النظر عن الحركات والسكنات والتقديم ووضده (قوله ليندرج تأويلان) بقي تفسيران قال بعضهم هي داخله في مادة أول من حيث المعنى (قوله وهذا النوع) أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحها في فهمها وقوله من الاختلاف أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحها في فهمها ومن التبعية لأن الاختلاف صادق عليه وعلى غيره كخلاف وقولان أو أن من بيانية (قوله انما هو في جهات محمل الكتاب) لا يخفى أن محمل اسم مكان أي محل الجمل أي ما يحمل لفظ الكتاب عليه فصدوقه المعنى وإضافة جهات إلى ما بعده للبيان أي جهات هي محامل الكتاب (قوله في آراء) جمع رأى (قوله (٣٩) في الجمل) أي وليس في آراء كائنة في الجمل من

ظرفية العام في الخاص أو بدل أوفى بمعنى من وقوله على حكم متعلق بالجمل وقوله فتعد جواب النفي أي وليس الاختلاف في آراء في الجمل على حكم من الأحكام يعقب ذلك الاختلاف المذكور عدها أقوالاً أي ليس ذلك بلازم وقوله وإن كان الواو الحال وأراد بالحكم المعنى فيشمل التفسير كما في العود (ثم أقول) وقوله فتعد معطوف على اختلاف بحسب المعنى لأن التقدير وليس هناك

المذهب كالفاصلة في الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها (ص) وبأول إلى اختلاف شارحها في فهمها (ش) أي مشيراً في هذا المختصر أيضاً بمادة أول وهي التأويل ليندرج فيه تأويلان وتأويلات إلى اختلاف شارح ذلك الموضوع منها وإن لم يتعد الشرح سائرهما في فهم المراد منها وهذا النوع من الاختلاف انما هو في جهات محمل الكتاب وليس في آراء في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وإن كان قد تكون التأويلات أقوالاً في المسئلة واختلاف شراح المدونة في فهمها على تلك الأقوال فكل فهمها على قول كقوله وهل هو العزم على الوطء أو مع الامساك تأويلان وخلاف وقد يكون أحد التأويلين موافقاً للشعر ورفيقاً معه ثم يعطف الثاني عليه كقوله كثيراً وتوالت أيضاً على خلافه وتوالت أيضاً على عدم إلا كل أن قصده أولاً كما ستري ذلك بحول الله وقوته في كلامه إن شاء الله تعالى وقوله وليس في آراء في الجمل ظاهر لأن المراد أن هذا اللفظ بمجرد من غير أن يكون هناك خلاف خارجي لا يقتضي التخالف وردت على البساطي متعقب كما هو مبسوط في الشرح الكبير (ص) وبالاختيار للخمى

اختلاف في آراء في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وهذه العبارة للبساطي واعترضها بتبعها حاصله أن الشيوخ متى اختلفت عداختلاف فهم أقوالاً وظاهره كانت أقوالاً خارجية أولاً فترد شارحنا عليه بأنه لا يعد أقوالاً إلا إذا كانت أقوالاً خارجية ووجه كونها لا تعد أقوالاً أن الشارح لفظ الامام انما يحتج على صحة مراده بقول ذلك الامام وبقرائن كلامه من عود ضمير وما أشبهه وغير الشارح من أصحاب الأقوال انما يحتج لقوله بالكتاب والسنة أو بغير ذلك من أصول الشريعة فلم يقع بين الفريقين توارد فلا ينبغي أن تجمع أقوالهم في المسئلة وانما ينبغي أن يعد الكلام الذي شرحوه قولاً واحداً والخلاف انما هو في تصور معناه (قوله ظاهر) أي صحيح (قوله لأن المراد المراد أن هذا اللفظ) أي لفظ تأويل (قوله من غير الخ) تفسير لقوله بمجرد أي من غير ملاحظة أن يكون هناك خلاف خارجي (قوله لا يقتضي التخالف) أي لا يقتضي أن هناك خلافاً خارجياً أي لا يقتضي وجود أقوال للمأملت أنها ترجع لقول واحد اختلاف في تفسيره (قوله وردت الخ) تقدم بيانه (قوله وبالاختيار للخمى الخ) كان في المسئلة نص اختار غيره أولاً نص فيها جعل كلام المؤلف شاملاً للصورتين في التعبير بالفعل مع أنه يعبر بالاسم في الصورة الأولى كقوله في الجهاد والظاهر أنه منسذوب وكقوله في الجزية والظاهر آخرها حتى قال بعضهم ما أن يكون المؤلف سكنت عن اصطلاحه في هذا الوقت أو أطلق الخلاف على ما يشمل هذه الصورة تغليباً (قلت) والظاهر أنه في هذين الموضوعين ونحوهما خالف اصطلاحه أمامه أو تصحيفاً من الناسخ كتعبيره بالفعل فيما فيه خلاف كقوله واختار في الأخير خلاف الأكثر وغير ذلك محشى تت ثم إن اللام الداخلة على الشيوخ المذكورين في كلامه بمعنى إلى داخله في الحقيقة على مصدر محذوف متعلق بعشيرة والتقدير ومشييراً بعبادة الاختيار إلى اختيار أبي الحسن

(قوله لكن ان كان) في العبارة استخدام حيث أطلق الاختيار أو لامر ادابه لفظه ثم رجع الضمير له باعتبار حقيقة النفسانية وقوله بصيغة الفعل أي معبر عنه بصيغة الفعل كذا قيل وأقول لأحاجة لذلك لما تقدم أن اللام الداخلة على المشايخ بمعنى إلى داخلية على محذوف فيكون الضمير في كان عائدا على ذلك المحذوف وهذا ما يقتضيه حل الشارح ويصح أن تقول لكن ان كان الاختيار أي تلك المادة آتية بصيغة الفعل الخ (قوله بصيغة الفعل) أي الماضي اذ لم يستعمل الا ذلك (قوله لاختياره هو) يحتمل أن يكون المصدر في الموضعين مضافا للفاعل فيكون مضافا للمفعول فيكون هو فاعلا (قوله بصيغة الاسم) أي اسم المفعول قيل خالف هذه القاعدة في قوله واختار في الآخر خلاف الأكثر فان اللفظ اختار فيها قول الافل ومع ذلك عبر بالفعل وأجيب بأنه أراد بالاختيار الكل (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) أي غالباً وقد يشير به للخلاف خارج المذهب كقوله والظاهر والاصح لا جعل له لانه قول ابن المسيب واختاره ابن رشد (قوله الربعي) منسوب لربيعه (قوله ابن بنت اللفظي) فاللفظي حقيقة انما هو جسد منسوب للخم حتى بالنين (قوله لان الفعل يدل على الحدوث) (٤٠) أي بعد العدم في أصل الوضع وعلى التجدد شيئا فشيئا بالقرينة الا أن

لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف (ش) أي ومشير بمادة الاختيار إلى اختيار أبي الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللفظي بمخاء مبهمة وهو ابن بنت اللفظي لكن ان كان اختياره من عند نفسه لامن أقوال منصوطة لغيره فيشير إلى ذلك بصيغة الفعل الماضي كاختار وان كان اختياره من الأقوال المنصوطة فيشير إلى ذلك بصيغة الاسم نحو المختار كذا وانما جعل الفعل لاختيار الاشياء في أنفسهم والاسم لاختيارهم من الخلاف المنصوص لان الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت ومناسبة كل لا تخفى واللفظي المذكور نزل صفاقص وتفقه بان محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي اسحق التونسي والسيوري وظهر في أيامه وطارق فتاويه وكان فقيها فاضلا دينا وبقى بعد أصحابه فصار رئاسة إفریقیة وتفقه به جماعة منهم الامام أبو عبد الله المازري وأبو الفضل النحوي والكلاعي وله تعليق محاذي للدونة سماه التبصرة حسن مفيد توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربع مائة بصفاقص وقبره بهم معروف ونحوه عن ذكره بمادة الاختيار لانه أجرؤهم على ذلك (ص) وبالترجيح لابن يونس كذلك (ش) أي ومشير بمادة الترجيح لترجيح ابن يونس لكن ان كان اختياره من عند نفسه فيشير إليه بصيغة الفعل الماضي كرج وان كان من الخلاف المنصوص فيشير إليه بصيغة الاسم وهو الأرجح وهذا معنى قوله كذلك وابن يونس هو الامام أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس عمي صقلي كان فقيها اماما عالما فاضلا أخذ عن أبي الحسن الحصري وعتيق ابن الفرضي وابن أبي العباس وكان ملازما للجهاد موصوفا بالنجدة توفي في عشر بقين من ربيع الاول سنة إحدى وخسين وأربع مائة وقيل في ربيع الاخير ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي (ص) وبالظهور لابن رشد كذلك (ش) أي ومشير بمادة الظهور إلى تظهير ابن رشد

هذا لا يكون الامن المضارع (قوله والوصف يدل على الثبوت) فيه نظر لان الذي يدل على الثبوت الجملة الاسمية والصيغة المشبهة وأما اسم الفاعل والمفعول فهما بعد حدوث قطعا الا أن يريد كون المؤلف قابل الفعل بالاسم مع قطع النظر عن خصوص الوصف كما ذكره في لـ فاذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول والاسم يدل على الثبوت يدل الوصف وحاصله أن الاسمية تدل على الثبوت بأصل الوضع وعلى الدوام بالقرينة (قوله ومناسبة كل لا تخفى) وذلك لانه لما كان ما اختاره في نفسه حادثا مناسب التعبير عنه بما يدل على ذلك ولما كان ما اختاره من الخلاف ثابتا قبل ناسب التعبير عنه بالاسم أي بالتعبير بالاسم بالنظر للاختار لا

للاختيار لانه حادث في الموضعين (قوله صفاقص) في نسخته باصا الا أن الذي في القاموس سين آخر لكن وحاصل ما فيه أنها بفتح الصاد أو لا وضم القاف والسين آخر وهي بلد باقر بقرية على البحر شرقيهم من الآبار (قوله وطارق فتاويه) أي وانتشرت فتاويه أو نقلت فتاويه إلى البلاد فهو مجاز استعارة أو تجعلة مجازا عقليا (قوله وبقى بعد أصحابه) أي أقرانه (قوله والكلاعي) بالفتح وتخفيف اللام والعين المهملة نسبة إلى كلاع قبيلة من حير (قوله محاذي للدونة) أي في التراجم والمعاني (قوله لانه أجرؤهم على ذلك) أي أكثرهم استعمالا لهذه المادة هذا ما يفيد ظاهرا العبارة الا أن عبارة الخطاب تفيد أن المعنى لانه أجرؤهم على الاختيار وان كان بغير لفظ الاختيار وسيأتي فيحمل كلام الشارح عليها الا أنه لا يظهر حينئذ سر التعبير بالاختيار الا أن يقال الشأن في ذلك التعبير عنده بمادة الاختيار (قوله لكن ان كان اختياره) الاولى ترجيحه (قوله صقلي) قال في لـ وجسد عندي مانصه الصقلي بفتح الصاد والقاف وكسرهما ويجوز فتح الصاد وكسر القاف انتهى (قوله الحصري) نسبة إلى الحصر على غير قياس كذا قاله بعض الشيوخ نسبة من حيث بيعها أو عملها (قوله بالنجدة) (١) بكسر النون معناه الشجاعة والشدة كما في المصباح

(١) بكسر النون هكذا في النسخ وأعله سبق قلم فان الذي في المصباح الفتح كتبه مكيه

(قوله ان كان لماظهر له الخ) هذا التنويع لحظ فيه الصيغة الصادرة منه امامادة الظهور أو الترجيح أو غيرهما (قوله بأقطار الاندلس) أي فواحي الاندلس وفواحي المغرب أو بقطرين هما الاندلس والمغرب وهذا يفيد أن الاندلس اقليم آخر غير المغرب (قوله بصحة النظر) أي الفكر وقوله وكان اليه المفزع أي المفزع (قوله بمقبرة العباس) لا أدري كيف كان هو (قوله وصلى عليه) أي كان اماما (قوله والتفجع) أي حزن الناس عليه (قوله لماظهر له الخ) ناظر فيه كما تقدم للصيغة الصادرة منه (قوله ان كان) فيه إشارة إلى أن الترجيح ليس بلازم من كلامه (قوله لا من لفظ قال) كقول المصنف قال وهو الاشبه فالترجيح من قوله وهو الاشبه واعتراض ذلك بأن المصنف لم يرد حكاية كلام المازري كما ادعى من أنه لم يستعمل قال في معنى رجع بل المراد ان المازري لما جزم بذلك (٤١) أفاد ترجيحه له فقوله قال وكذا شيء

وقوله قال وان قال أقرعني بأف فافرا ر يستفاد منه ترجيح ما ذكره لكونه جزم به حكما والحاصل أن كلام الشارح ظاهر باعتبار قوله قال وهو الاشبه وليس بظاهر بالنسبة لقوله قال وكذا شيء ونحوه فتدبر (قوله نزل المهدي) بلذمة من أعمال تونس (قوله امام) بكسر الهمزة كما هو مضبوط بالقلم في نسخته (قوله أحق ما يدعوني به) أي وهو امام أي قصار امام لقباعليه وما يدعوني فاعل بأحق ساد مسد الخبر أو ان ما يدعوني مبتدأ وقوله حق خبر مقدم (قوله فقال له وسع الخ) لم يحبه المصطفى عليه السلام بل دعا له بما هو أنفع ومستلزم لجوابه عرفا أي ملا الله صدر له علما حتى لا يشق عليك ما ردد من أسئلة السائلين أو زاد الله في حسن

ليكن ان كان لماظهر له أو رجه أو اختاره من نفسه فيشير بذلك بصيغة الفعل الماضي كظهر وان كان من الاقوال الخلافية فيشير له بصيغة الاسم وهو الاظهر وهذا معنى قوله كذلك وابن رشد هو الامام محمد بن أحمد بن رشد يكنى بأبي الوائيد قرطبي فقيه وقته وتفقه بأقطار الاندلس والمغرب المعروف بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه وكان اليه المفزع في المشكلات مات ليلة الاحد حادي عشر ذي القعدة سنة عشرين وخمسمائة ودفن بمقبرة العباس وصلى عليه ابنه أبو القاسم وكان الثناء عليه جملا والتفجع عليه جليلا ومولده سنة خمسين وأربعمائة (ص) وبالقول للمازري كذلك (ش) أي ومشير بعبادة القول لقول المازري. لكن ان كان لماظهر له أو رجه أو اختاره من رأيه فيشير له بصيغة الفعل الماضي كقال وان كان من أقوال المذهب فيشير له بصيغة الاسم وهو لفظ القول وهذا معنى قوله كذلك لكن لم يتفق للمؤلف اطلاق صيغة الفعل على معنى رجع بل انما يريد به مجرد حكاية كلام المازري والترجيح ان كان فانما هو مما شتمل عليه لا من لفظ قال تأمل وأما صيغة الاسم فسلم والمازري هو الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري يعرف بالامام أصله من مازرة بفتح الزاي وكسرها مدينة في جزيرة صقلية نزل المهدي امام بلاد افر بقيقة وما وراءها من المغرب ويحكى انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحق ما يدعوني به فقال له وسع الله صدرك للفتيا وكان آخر المشغلين بافر بقيقة بتحقيق العلم ورتبة الاجتهاد ودقة النظر وكان يفزع اليه في الفتيا في الطب كما يفزع اليه في الفتيا في الفقه * ويحكى أن سبب اشتغاله في الطب أنه مرض فكان يطبه يهودي فقال له اليهودي يا سيدي ومثلي يطب مثلكم وأي قرية أجدها أقرب إلي في ديني مثل أن أفقدكم فينشدني اشتغل بالطب ومن أخذ عنه بالاجازة القاضي عياض توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف سنه على الثمانين ويقولنا فيما تقدم بمادة الظهور أو الترجيح أو الاختيار يندفع ما قيل ان التقسيم إلى اسم وفعل لا يصح لما فانه المقسم لكونه اسما فقط وتخصيصه الشيوخ بهذه الالفاظ مجرد اصطلاح لقصد التمييز لأن من نسب اليه بعضها رجع بذلك اذ كثيرا ما يشير بالظهور لقول ابن رشد الاصح يعلم ذلك بتصفح مسائلهم ولما علم أن المراد من ذلك فهو إشارة إلى الترجيح لأن المراد من رجع بعضهم شيئا أشار اليه حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم لم يشر اليها ولم يذكرهم المؤلف على ترتيبهم في الوجود وأقدمهم ابن يونس الصقلي بفتح المهملة ثم اللخمى ثم ابن رشد ثم المازري واختار عدد الاربعة

(٦ - خشي اول) خلقك حتى لا تسأم مما ذكر (قوله رتبة الاجتهاد) أي اجتهاد الفتوى فتدبر (قوله فكان يطبه) من باب ضرب (قوله مثل ان أفقدكم) من باب ضرب كما في المختار أي فالفاف مكسورة (قوله رجع بذلك) أي بخصوص الظهور أو الترجيح أو القول أو الاختيار ثم لا يخفى أن هذا يخالف ظاهر ما تقدم له في اللخمى حيث قال لأنه أجروهم على ذلك وعبارة الخطاب أحسن ونصه ونخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار وبدأ باللخمى لأنه أجروهم على ذلك ولذلك خصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه وما يختار لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية كذا كذا وظاهر ما في سماع كذا كذا وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته في العلم ولم يتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه اه وبعبارة أخرى انما ذكر هؤلاء الاربعة لأنه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه وترتيبه (قوله بفتح المهملة) تقدم أنه يجوز ثلاثة أوجه

(١) كذا في النسخ والذي في كتب اللغة أنه من باب قتل كتبه

(قوله الذين هم الخ) صفة للخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة ولما كان ما عليه الخلفاء الأربعة هو ما عليه الأئمة الأربعة عدوا كأنهم هم
 فذلك جعلوا أركاناً أربعة لا أكثر أي فهو هؤلاء الأربعة أركان مذهب مالك فذلك خصهم وحاصلة أنه لما كان هؤلاء الأربعة لقوة
 تصرفهم أركان المذهب كما أن الأئمة أركان الدين خصهم بالذكر (قوله لنظام الدين) أي لاستقامة الدين أي الذين هم للدين من حيث
 استقامته (قوله فذلك) أي قولي خلاف فالمشار له متقدم معنى فتدبر (قوله للاختلاف الخ) أي في غير من تقدم ذكرهم وفي غير من يأتي
 ويشير لمن تقدم بما سبق ولمن يأتي بصح أو استحسن فلا اعتراض (قوله لفعل شرط مقدر) حذف الشرط وهو مهمم بالدلالة دخول الفاء
 في جوابه وفعله وهو وجد لدلالة المعمول وهو حيث عليه لان المعمول لا بد له من عامل يعمل فيه (قوله أي مهمم وجدشي) أي مهمم وجد
 شي في المكان يراد به العبارة التي من أجزائها خلاف كقوله وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف ويراد بالشيء معنى تلك العبارة (قوله خبره
 محذوف) أي غالباً قد يذكره نحو وفي وجوب غسل الميت إلى أن قال خلاف (قوله ولو نصبه الخ) فان قلت يمكن أن ينصب ويراد به
 لفظه والقول ينصب المفرد إذا أريد به لفظه ولا يراد به معناه الموهوم قلت يقتضي أنه يذكره منصوباً دائماً مع أنه أعني ذكره مرفوعاً (قوله
 كقوله اعندبه عند مالك) أدخلت الكاف قوله وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند مالك لابن القاسم فان قيل قد شهر كل من هذين
 القولين فالجواب أن مراد بقوله (٤٣) للاختلاف في التشهير وتساوي المشهورين في الرتبة (قوله دالة على المكان قيل كما هنا)

أي على هذا الوجه وهو
 اجراء الظرف مجرى كلمة
 الشرط (قوله وهو عجب)
 أي أمر يتعجب منه لحسنه
 (قوله وكل مكان) أي وكل
 عبارة ذكرت في خلافها لفظ
 خلاف وإلى ذلك أشار
 الفيشي في الحاشية حيث
 قال وحيث مبتدأ وان كانت
 من الظروف اللازمة التي
 لا تصرف نظراً إلى المعنى
 المرادف لا اللفظ والمعنى
 المرادف كل موضع قلت فيه
 خلاف وقوله فذلك خبر
 المبتدأ والنساء تدخل في خبر

كأن خلفاء الأربعة والأئمة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الأربع التي لا يتم شكله إلا بها (ص)
 وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير (ش) حيث ظرف لفعل شرط مقدر أي مهمم
 وجدشي حيث قلت خلاف وخلاف مرفوع على الحكاية أذهوف في كلام المؤلف الآتي له في
 الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لا يقتضي أنه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسألة كقوله
 اعندبه عند مالك لابن القاسم كانت مختلفة في التشهير وليس كذلك كما أشار له الناصر اللقاني وكأن
 الحامل له على تقدير الشرط دخول الفاء بعدهما مع أن دخول الفاء بعد الظرف لا يدل على ذلك
 لجواز أن يكون لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيقولون وحيث
 دالة على المكان قيل كما هنا وهو عجب التقدير وكل مكان من هذا الكتاب قلت فيه خلاف وزعم
 الاخفش أنها ترد للزمان انتهى وتأمل قوله ولو نصبه الخ فان ظاهراً أنه لا لهذا الاقتضاء لصح النصب
 مع أنه يمنع من صحته أيضاً لفظ القول الخاص بالجمال إلا أن يراد به الذكر ومعنى كلام المصنف أن
 الشيوخ إذا اختلفوا في التشهير للأقوال وتساوى المشهورون في الرتبة فانه يذكر القولين المشهورين
 والأقوال المشهورة ويأتي بعدها بلفظ خلاف إشارة إلى ذلك وسواء كان اختلافهم في تشهير الترجيح
 بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقوله هم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح ونحو ذلك وان لم يتساو
 المشهورون في الرتبة فانه يقتصر على ما شهره أعلاهم علم ذلك من استقراء كلامه (ص) وحيث
 ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة (ش) أي وكل مكان

المبتدأ إذا كان عاماً وهذا الأعراب مجرى في قوله وحيث ذكرت قولين الخ اه (قوله وزعم الاخفش) أقول ويصح إرادة من
 الزمان أيضاً والظاهر أنه أراد بالزعم مجرد القول بمثابة قوله وقال الاخفش ولم يرد به أنه كذب (قوله فانه يقتصر على ما شهره أعلاهم) غير
 ظاهر إذ قد اتفق أنه لم يتساو المشهورون في الرتبة ولم يقتصر على الأعلى كقوله في الذكاة وشهر أيضاً لاكتفاء بنصف الخلقوم والودجين وقوله
 في الظهار وشهر أيضاً القطع بالنسيان إلا أن يبنى كلامه على الغالب (قوله فذلك) اسم الإشارة راجع للقولين أو الأقوال (قوله في الفرع
 الخ) الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كالنية أو غير قلبي كالوضوء كما قال الناصر اللقاني وأراد بالحكم النسبة التامة وهي
 الوقوع واللا وقوع أعني وقوع ثبوت المحمول الذي هو كيفية العمل للوضوء كقوله النية واجبة فالحكم هو وقوع ثبوت الوجوب
 الذي هو كيفية النية التي هي العمل وقولنا نية في الأذان غير واجبة الحكم فيسهل هوانتفاء ثبوت الوجوب الذي هو كيفية عن النية فعني
 تعلق الحكم الذي هو وقوع النسبة التامة أنه وقع ثبوت تلك الكيفية لذلك العمل أو لم يقع وهذا ما أفاده بعضهم ويصح أن تقول الحكم
 هو ثبوت الوجوب الذي هو كيفية العمل الخ وأراد بالشرعي الأخذ من الشرع المبعوث به النبي عليه السلام والاخذ منه يشمل الأخذ
 من صريحه بأن يصرح بالنسبة والاخذ بالاستنباط منه فان قلت وهل تختص الكيفية بالأحكام الخمسة الوجوب والنهي والندب
 والاباحة والكراهة أو السبعة بزيادة الصحة والفساد أولاً قلت لا تختص بذلك لشمولها لضرب في قولك أصبي يضرب على الصلاة عند
 بلوغ العشر والمنع في قولك الرق مانع من الارث وغير ذلك أفاد ذلك كله في ك (قوله أي وكل مكان) فيه إشارة إلى ما تقدم من أن حيث
 في معنى مبتدأ

(قوله قولين) أى لفظ قولين أو لفظ أقوال وقوله أو وهل الخ إشارة إلى ما كتبه بعضهم فقال فان قلت لم قال أو لا وحيث قلت خلاف فعبر بالقول ورفع لفظ خلاف وقال ثانياً وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فعبر بالذ كرو نصب قولين أو أقوالاً قلت لما كان ذكره الأقوال أعم من أن تلتفظ بهم أو يقول مثلاً وهل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعاً كذا لم يصلح الرفع على الحكاية ولا القول المناسب لذلك فلو قال وحيث قلت أقوالاً لخرج ما لم تلتفظ به بصيغة القول كالثالث والرابع بخلاف خلاف فان حكايته بعد القول لا يخرج معنى يريد ادخاله فان قلت لا يطر ذلك إلا في الأقوال لا القولين قلت بل هو جار في القولين أيضاً كقوله في باب الرهن ورجع صاحبه بقيمة أو بما أدى من غنمه نقلت عليهما وخلاصته ان ما حل به الشارح هو عين ذلك الذى كتبه البعض بأن يلاحظ التعميم في قول المصنف وحيث ذكرت قولين أى كان به هذه المادة أو غيرها والتخصيص بمادة القول في قول الشارح وكل مكان ذكرت الخ (قوله وعلم مما قررنا الخ) أى بطريق النصريح في الجمع والقياس فى المثنى أى فيما كان بغير مادة القول (قوله وفى كلام الناصر اللقاني هذا نظر) لا حاجة لذكره لانه يستدعى طولاً (قوله ومثله فى كلام المؤلف) هذا الاعتراض أشار له الناصر حيث قال والتعبير برجحانية وهى كونه راجحاً أظهر لانه يفيد أن المصنف يقتصر على رجحانية الرابع الذى يقابله ضعيف وعلى ما كان أرجح من غيره والتعبير بأرجحية كما قال المصنف يقتضى أنه لا يقتصر على ما كان أرجح من غيره وأما ما كان راجحاً ومقابله ضعيف لا يقتصر عليه و يقتضى عدم التعبير بالقولين أو الأقوال حيث انتفتت الأرجحية عنهما أو عنهما ولا يكون التعبير بالقولين أو الأقوال الا اذا رجح كل منهما أو تساوى أو ليس كذلك وكان التعبير بأظهر المشعر بظهور تعبير المصنف مع خروج هذه الصورة عنه أعنى ما اذا انفرد أحد الجانبين بالرجح وخلافاً لآخر نظر الى أن أرجح خرج بواسطة بقاء النسبة عن التفضيل وصار مصدر الاداء على الحدث ويكون المعنى وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لكونهما لم يتعاقبا بواحد رجحانية أصلاً وأما الوتعلق بكل واحد رجحانية وتساوى أو بغير بخلاف فهاتان صورتان وأما الوتعلق بواحد رجحانية دون الآخر يقتصر عليه وكذلك الوتعلق بواحد رجحانية دون الآخر وخلاصة ما فى المقام أن الاسم اذا دخلت عليه بقاء النسبة صار مصدر الاداء على الحدث ولا فرق بين المشتق كأرجح لانه أفعل تفضيل أو لا كزوج فتقول زوجية (٤٣) ومنه قول المؤلف اذا تنازعا فى

من هذا المختصر ذكرت فيه قولين أو أقوالاً أو وهل كذا أو كذا وثالثها كذا ورابعها كذا وذلك لعدم اطلاع فى الفرع الذى ذكرت فيه ذلك على من رجح أحدهما أو أحدهما على الآخر وعلم مما قررنا أنه لا فرق فى القولين أو الأقوال بين التلفظ بصيغة القول أم لا وفى كلام الناصر اللقاني هنا نظر ومثله فى كلام المؤلف فانظره فى شرحنا الكبير (ص) وأعتبر من المفاهيم مفهوم

ذلك منصوصاً فانه لا يرجح ما ظهر له تورعاً منه رجحه الله لئلا يلتبس بما رجحه غيره ولاحظ فى هذا المختصر عن أن يجعل فيه ما يدل على ترجحه بخصوصه بخلاف التوضيح فانه يشبهه إلى ما ظهر له (تمت) حكى القرافى الاجماع على تخيير المقلدين قولى امامه اذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أى يختار قولاً ويفتى به لانه يجمع بينهما واذا أفق بأحد القولين فى نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يفتى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة واذا قلنا يفتى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتى الفقراء بما فيه تشديد ولا غنىاء بما فيه تخفيف ونقله الاجماع طريقتاً ونحو ما ذكر قول ابن غازى ويحمل المستفتى على معين من الأقوال المتساوية بجرى العمل وقبل انه يذكر له القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال بعضهم وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة بمن ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندى وقال القرافى فى كتاب الاحكام للحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف (فائدة) قال عجم فى الفتاوى فى موضع واذ احكم الحاكم بالقول الضعيف فلا يتقض حكمه ما لم يشتد ضعفه كالحكم بشفعة الجار ومحل مضى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع فى قضاة مصر وأجاب الاجهوى فى موضع آخر بقوله ليس نقاضى زماننا الحكم بالقول الضعيف ولا يتقد حكمه ولو علمه وقصد مداهان حكم به فحكمه باطل لانه انما تولى على الحكم بما يجب العمل به والله أعلم اه وحاصله أنه اذا كانت توليته انما هى على ما يجب العمل به وهو الرجح أو المشهور وحكمه بالقول الضعيف فانه يتقض حكمه وان كانت توليته انما هى على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف واذا وقع وزل فانه لا يتقض حكمه ويجوز تقليد مذهب الغير فى بعض النوازل ولو بعد الوقوع وهو مقدم على العمل بالضعيف واذا لم يجد نصاً فى نازلته ف يرجع لمذهب أبى حنيفة لان مسائل الخلاف التى بين مالك وأبى حنيفة اثنان وثلاثون مسألة فقط كذا أفق بعض المتأخرين وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافى أنه ينتقل فى تلك النازلة لمذهب الشافعى لانه تلميذ الامام وقد كان جد عجم اذا سئل فى مسألة ولم يرفه انصا بقول للسائل اذهب للشافعى يكتب لك واثنى بالسؤال أكتب لك جوابى كذلك (قوله واعتبر الخ) معنى اعتباره أنه كالشئ المصرح به فلا يصرح به المصنف ويعمل به ويفتى به كالمصرح به فان قيل قد صرح به المصنف فى بعض المواضع قلت ان تصرحه به فى بعض المواضع لتسكتة كتشبيهه غيره أو قيود كرها (قوله من المفاهيم)

حال من مفهوم الشرط مقدم أى حال كون مفهوم الشرط بهض المفاهيم ولم تظهر نكتة التقديم ولا يقال الاختصاص لأن ذلك مستفاد من قوله فقط أو ظرف لغو متعلق باعتباره قاله في ك (قوله جمع مفهوم) أى على غير قياس إذا القياس في وزن مفعول أن لا يجمع جمع تكسير استغناء عن تكسيره بجمعه جمع صحيح أن كان صفة مذ كراقل كمتقون في معتق والابان كان صفة مؤنث عاقل أو صفة مالا يعقل كما هنا فبالالف والتاء كعتقات جمع معتقة وكفهومات جمع مفهوم وشذ من تكسير هذا النوع مياسير وملاعير ومكاسير أشاره ابن مرزوق (قوله ما دل عليه اللفظ) أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مطروفاً في محل النطق وأراد بالنطق التلفظ وأراد بحاله نفس الملفوظ فإن قلت لزم من تقريرك أن الملفوظ محل لا من المعنى والتلفظ ولا يصح ذلك قلت محلبة اللفظ للمعنى بمعنى دلالة الملفوظ على ذلك المعنى ومحلبة الملفوظ للتلفظ بمعنى النطق والتأفيف في قوله تعالى فلا تقل لهما أف وهو مطروفاً في أف من ظرفية المدلول في الدال والمنطوق كما يطلق على التأفيف بطلاق على حرمة (قوله لا في محل النطق) أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى في محل السكوت لا في محل النطق كالضرب في ولا تقل لهما أف وهو من ظرفية المدلول في الدال فالسكوت بقباله النطق ومحل السكوت لفظ اضرب في ولا تقل لهما أف وهو بقبال محل النطق الذى هو لفظ أف والخاص أن محل النطق أف ومحل السكوت تضرب (قوله لم يدل عليه الخ) تفسير لقوله لا في محل النطق أى لم يدل عليه محل النطق وانما دل عليه محل السكوت (قوله أن يكون حكم المفهوم) الأولى أن يقول هو المفهوم الموافق للنسوق في الحكم (قوله وهو قسمان) أى ذو قسمين (قوله فحوى الخطاب) فحوى الكلام ما يعلم بطريق القطع ولما كان (٤٤) ذلك المفهوم يعلم بطريق التطلع يسمى بذلك ولوقال الشارح كما قلنا كان أحسن لأن

الشرط فقط (ش) المفاهيم جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق أى لم يدل عليه بمنطوقه وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة ففهوم الموافقة أن يكون حكم المفهوم موافقاً لحكم المنطوق وهو قسمان فحوى الخطاب ولحن الخطاب ففحوى الخطاب أن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كتحریم ضرب الوالدين الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى ولا تقل لهما أف وهو أولى من تحريم التأفيف المنطوق به لأن الضرب أشد منه في الإذابة والعقوق ولحن الخطاب أن يكون المفهوم مساوياً لحكم المنطوق كتحریم احراق مال اليتيم الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلماً فان الاحراق مساوٍ لذلك في اتلافه على اليتيم ومفهوم المخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفاً لحكم المنطوق وهو عشرة أنواع كما قاله القرأني مفهوم الصفة نحو في الغنم السائمة الزكاة ومفهوم العلة نحو أعط السائل حاجته ومفهوم الشرط نحو من تطهر صحت صلاته ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الا زيدا ومفهوم الغاية نحو أتموا الصيام الى الليل ومفهوم الحصر نحو انما الحكم الله ومفهوم الزمان نحو سافرت يوم الجمعة ومفهوم المكان نحو جاست امام زيد ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين

المنطوق فالضرب أولى بالتحریم من التأفيف (قوله ولحن الخطاب) لحن الكلام في الاصل معناه واصطلاح على أن لحن جملة الخطاب هو أن يكون المفهوم مساوياً للمنطوق في الحكم (قوله أن يكون المفهوم مساوياً الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مساوياً للمنطوق في الحكم (قوله كتحریم) الأولى كاحراق (قوله نظراً للمعنى) الذى هو الاتلاف (قوله قوله تعالى) فاعل بالدال (قوله ان الذين يأكلون الخ) لا يخفى أن الذين يأكلون على ما قلنا محل النطق والمطروف فيه الا كل الذى هو المنطوق والمفهوم الاحراق وهو مطروف في محرقون الذى هو محل السكوت (قوله في اتلافه على اليتيم) أى في حرمة اتلافه على اليتيم (قوله أن يكون حكم المفهوم مخالفاً الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مخالفاً للمنطوق في الحكم (قوله في الغنم السائمة الخ) أى فان مفهومه أن المعافاة والعاملة لازكاة فيهما وكان حقه أن يعمل به لكن عارضه عندنا دليل آخر دال بمنطوقه على وجوب الزكاة فيهما وهو في الاربعين شاة شاة وهو يقدم على المفهوم في ك نقل ومن البين أنه يستثنى مما ذكره مفهوم الوصف الكائن بالتعريفات فانها فصول أو خواص يوثق بها للدخال والاخراج (قوله حاجته) مفهومه اذا لم يكن محتاجاً فلا تعطه (قوله من تطهر) مفهومه اذا لم يتطهر لا تصح صلاته (قوله قام القوم الا زيدا) منطوقه قيام غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد الا أنه مفهوم قوى (قوله نحو أتموا الصيام الى الليل) أى غاية الاتمام الليل أى دخوله ففهومه لا اتمام بعد دخوله (قوله انما الحكم الله) منطوقه اثبات الألوهية لله ومفهومه نفيها عن غيره ثم لا يخفى أن الحصر اثبات الحكم للذكور ونفيه عما عداه فعليه تكون اضافة مفهوم الحصر من اضافة الجزء للكل فلا يكون من المفهوم ويجب أن المعنى مفهوم اللفظ في مقام الحصر (قوله سافرت يوم الجمعة) مفهومه نفي السفر في خلافه (قوله ثمانين) أى لأقل ولا أكثر

(قوله وهو تعليق الحكم) أى مفهوم اللقب أمر دل عليه تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات لأن المفهوم ليس نفس التعليق والمراد باللقب عند الأصوليين ما يشمل أقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو أعط محمداً وأباً بكر أو زين العابدين ويشمل أيضاً اسم الجنس الأفرادى كرجل وماء والجمعي كتمروكهم كذا ذكروا (قوله وهى) أى مفاهيم المخالفة حجة عند مالك وجماعة من العلماء وغيرهم كأبى حنيفة ينكر كل المفاهيم أى مفاهيم المخالفة وإن قال فى المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا أثر لكفى انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الأصل عدم الزكاة ووردت فى السائمة فبقيت المعلوفة على الأصل (قوله فقال به الدقاق) أى من الشافعية وقوله وابن خزيمة منداد من المالكية فى القاموس بضم الخاء وكسر الزاى وفتح الميم وسكون النون والدال امام أبى بكر المالكي الأصولى اه وفى عجم ينتج الميم وكسرها وقد تبدل بأعمكسورة وبأعجام الحرف الأخير وهى الذال وأما الأولى ففيها الغتان الأعجام والاهمال (قوله لأنه قليل) أى لأنه لم يذكره إلا فى مواضع ثلاثة (قوله لا يتأتى معه اختصار) أى لا يتأتى مع مراعاته اختصار دون عدم مراعاته أى لأنه لو صرح به كان الاختصار موجوداً فالاختصار موجوداً اعتبره أم لا (قوله وقيل فيه) أى فى مفهوم الحصر وهو قليل أيضاً فلا يتأتى معه اختصار (قوله فتفق عليه) أى على حجته (قوله وهو معتبر عنده الخ) تقدم معنى الاعتبار (٤٥) (قوله إذ غير المميز الخ) علة لقوله معتبر عنده

لكن قضيته أن غير المميز يجوز لوليّه الرد مع أنه يتعين فى حقه الرد فالأولى أن يمثل بقوله وإن جنى العبد فى يده ويمكن أن يجاب بأن الإلزام فى قوله وللولى الخ لا اختصاص فيصدق بتعين الرد فى المفهوم ويكون النظر فى كونه مفهوماً بالنسبة لذلك (قوله فعلى أنه من باب النص) وعليه اختلفوا فقل نقل اللفظ للدلالة على الأعم عرفاً بدلالة الدلالة على الاختصاص لغة فنقل لفظ أف للإيداء وأطلق لفظياً كونه للاتلاف فعنى لا تقتل لهما أف لا تؤذيهما ومعنى إن الذين

جلدة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات نحو فى الغنم الزكاة وهى حجة عند مالك وجماعة من العلماء لا مفهوم للقب فقال به الدقاق وابن خزيمة منداد وبعض الحنابلة وإنما خص مفهوم الشرط لأنه أفواهاً إذ يقول به بعض من لا يقول بغيره إلا الغاية فإنه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط لأنه قليل لا يتأتى معه اختصار فلذلك تركه بل جعل بعضهم الغاية من المنطوق وفى رتبة الغاية مفهوم الحصر وقيل فيه إنه منطوق وأما مفهوم الموافقة فتفق عليه وهو معتبر عنده كقوله فى باب الحجر وللولى رد تصرفه من غير المميز أى فعلى أنه من باب النص أو القياس الجلى فلا إشكال وإن قلنا أنه من المفهومات فهو أخرى من مفهوم الشرط فكأنه اعتبره فى نفس ما نحن بصدده فكأنه يقول إذا اعتبرت مفهوم الشرط فأخرى مفهوم الموافقة وعلى قياس ما قاله ابن غازى فى مفهوم الموافقة يقال فى مفهوم الغاية والحصر أنه مامعته بران لأنهما أعلى من مفهوم الشرط وكل من قال بالشرط قال بهما والخلاف فيهما أضعف من الخلاف فى غيرهما فكأنه قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو أعلى منه ومن تتبع كلامه ظهر له أنه يعتبر هذين المفهومين لزوماً فمفهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى يوجب بالغ وكقوله فى الحجر المجنون مجبوراً لافاقه وكقوله الى حفظ مال ذى الأب ومفهوم الحصر كقوله إنما يجب القسم للزوجات فى المبيت لأن مراده حصر القسم فى الزوجات وكقوله فى باب الحجر وإنما يحكم فى الرشد وضده الخ القضاة (ص) وأشير بصحح أو استحسن الى أن شيخنا غير الذى قدمتهم صحح هذا أو استظهره (ش) لما عاين الأشياخ الأربعة وما اصططح عليه فى الدلالة على مختارهم ولم يسعه ترك التنبيه على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنه منها أو مما ظهر له من تلقاء نفسه أخبرهنا أنه يشير الى مختار

بأكون الذين يتلفون وقيل إن الدلالة على الأعم فهمت من القرأتين وهى تعظيم الوالدين وصيانة مال اليتيم وعلى هذا فاللفظ مجاز مرسل من إطلاق الاختصاص على الأعم فالعلاقة بالخصوص (قوله أو القياس الجلى) القياس الجلى ما قطع فيه بثبوت الفارق والعلة فى ولا تقل لهما أف الإيداء وفى إن الذين يأكلون الاتلاف (قوله فلا إشكال) أى لأن كلامنا فى المفاهيم لا فى النص ولا فى القياس (قوله فى نفس الخ) لفظة نفس تأكيد (قوله بصدد) الصدد بفتح التين القرب (قوله فهو أخرى الخ) أى إن قلنا بدخوله فى المفاهيم فإن خصصناها بالمخالفة فلا يرد كما أفاده بعض الشراح (قوله وعلى قياس ما قاله ابن غازى) أى من كونه اعتبار مفهوم الموافقة (قوله ومن تتبع الخ) وفى بعض الحواشى أنه يعتبر مفهوم الشرط لزوماً وغيره جوازاً يظهر ذلك بتأمل كلامه (قوله والمبتوتة الخ) أى وتحرم المبتوتة حتى يوجب بالغ مفهومه لحرمة بعد الإيلاج (قوله وكقوله فى الحجر الخ) مفهومه لا حجر على المجنون بعد الافاقه وقس (قوله للزوجات) أى لا للسرارى والأولى أن يزيد فيقول فى الزوجات وفى المبيت أى لا للسرارى ولا الكسوة والنفقة (قوله وإنما يحكم فى الرشد وضده القضاة) مفهومه لا حكم فى ذلك لغير القضاة (قوله وأشير بصحح أو استحسن) أى فى حكم (قوله صحح هذا الخ) أشار به هذا الى الحكم المقدراً أى بقولنا أى فى حكم (قوله أو استظهره) أى عده ظاهراً أى ظنه ظاهراً أو ألفاه ظاهراً (قوله أو استحسنه الخ) الاتيان بأو باعتبار العبارة الصادرة من هؤلاء الأشياخ والأفامنى واحد ولا يخفى أن ما ذكر ليس نظيراً ما يشير إليه بالاسم فى اصطلاح الأشياخ الأربعة المتقدمة وإنما قلنا ليس نظيراً الخ لأنه يشير بتينك المادتين لما استحسنه من الأقوال أو من نفسه (قوله أو مما ظهر له) الأولى أن يقول أو مما ظهر له عطف على ما صححه

(قوله وانما لم يسمهم الخ) كأن يقول وأشير بمادة التصحيح الى ما صححه ابن عبد السلام مثلاً لكن ان كان بصيغة الاسم فإشارة الى ما صححه من الأقوال وان كان بصيغة الفعل فذلك لما كان من نفسه وهكذا فان قلت يسمى من تقدم دون غيره من هؤلاء قلت لما اختص هؤلاء الأربعة بمزيد الترجيح دون غيرهم ختمهم بالتسمية المذكورة (قوله وان كان بغير استفعل) أي والحال أنه بغير استفعل (قوله لكنه الخ) الأولى أن يقول بدل ذلك فيوقع في اللبس لوجود الاشتراك في الجملة ففر من التشرية في المادة في الجملة لدفع ذلك اللبس (قوله تفسير المعنى الاستحسان) أي ان الاستحسان لما كان خفياً احتاج الى تفسيره وعليه فيكون في العبارة لف ونشر مرتب (قوله إشارة الى ما تقدم الخ) وحاصل هذا أنه اذا وقع من غيرهم استحسان أو استظهار أو تصحيح أي به هذه المادة لا بالمعنى والا لاكتفي بواحدة فاما أن يعبر بتصحيح أو استحسان فلا يكون قول المصنف صحيح هذا أو استظهار أو نشر الى كل من صحيح هذا أو استظهار مرجع لكل ويكون قوله صحيح هذا أو استظهاره على معنى أو استحسانه أو غير ذلك باعتبار ما صدر منه وملخصه أن الصادر لا يخص بمادة والذي يعنون به لهم إنما هو إحدى الصيغتين تابعا لأي صيغة صدرت منهم لكن على هذا الوجه والذي قبله لم يظهر سر التعبير به مادون غيرهما ودون الاكتفاء بواحدة منهم أو بواحد من غيرهم ما فلذلك قال والاقرب الى الحقيقة أي الى ما في نفس الامر والمقصود الموافقة لما في نفس الامر وعدل عن ذلك نحر بالصديق وتزها عن التجاسر بالحزم بما هو مغيب (قوله ان التصحيح) أي فيعبر بصحيح اذا كان في المسئلة قولان ورجح أحدهما فيكون التعبير بصحيح بمثابة التعبير بالاسم (٤٦) فيما تقدم ويعبر باستحسان اذا كان في المسئلة قول واستنتج خلافه أول

غير الأربعة بصحيح أو استحسان مبنى للفعول لانه لم يرد تعيين ذلك الفاعل ولذا قال شيخنا بالتنكير وانما لم يسمهم مع من قدمه عند ذكره اصطلاحه لكثرة م فيؤدي الى الطول فان قلت لم يقل أو استحسانه فيعيد اللفظة كما فعل بصحيح أو يقول أو لا يصحح أو استظهار قلت انما لم يقله أو لانه عين مادة الظهور لا ينشأ وان كان بغير استفعل كما تقدم لكنه فر من التشرية وأتى به ثانية تفسيراً لمعنى الاستحسان وبعبارة أخرى وانما لم يقل أو استحسانه ليطابق استحسان إشارة الى ما تقدم من أنه لا يجب أن يشير الى الترجيح الصادر من المرجح بمادة لفظه المخصوص والاقرب الى الحقيقة أن التصحيح فيما يصححه الشيخ من كلام غيره والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشمول فيهما وأدخل بعض في قوله بصحيح أو استحسان بناء على أن مراده كل لفظ دل أو اقتضى الترجيح بأي لفظ كان ما كان بلفظ القياس والاستحسان والتصويب وغيرها كقوله والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان أخذ المجيز للجميع وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينسكح ثانية ودخل الموافق في قوله شيخنا دليل استقرار كلامه أنه يشير لا استظهار نفسه في بعض المواضع (ص) وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدمين (ش) أي وأشير بلفظ التردد

بأن قول أصلاً وظهوره شيء في المسئلة من تلقاء نفسه فيكون التعبير بالاستحسان شبيهاً بالتعبير بالفعل وانما كان هذا أقرب لانه أبعد من التكرار فان قلت هلا عكس قلت وحده ما قاله كما أفاده بعض أن التصحيح يستدعي وجود مصحح قابل لفساد والاستحسان بتبادر منه صدقه باعتبار حسن سواء كان مقرراً أو منشأ

فأريد الثاني للتمييز (قوله مع احتمال الشمول فيهما) أي يحتمل أن يقال ان كلاماً من الصيغتين لكل من القسمين التعبير بصحيح تارة أو استحسان أي تارة بحسب ما يتفق (قوله بناء على أن مراده الخ) أي لا على أن مراده خصوص هاتين الصيغتين كما هو مفاد ما تقدم (قوله دل أو اقتضى الخ) أي دل على الترجيح أو اقتضاه لا يخفى أنه اذا دل عليه فقد اقتضاه فة وتنويع في العبارة وان كان المعنى واحداً (قوله بأي لفظ كان) الأولى حذف الباء (قوله والاستحسان) أي به هذه الهيئة لقوله والاستحسان الخ (قوله والتصويب) أي به هذه المادة لا بهذه الهيئة لقوله وصوب وقوفه الخ (قوله وغيرها) أي كعندي أي ودخول صححه أو استحسان أولي ثم أقول وانما كان كذلك فلا وجه للتعبير بالمادتين بل أحدهما يكفي ويكون كناية إلا أن يقال لو اقتصر على واحدة لتوههم الاقتصار عليها ولما ذكر الثانية آذن بتوسيع الدائرة (قوله ودخل الخ) هذا بعيد لانه لا يعتبر ترجيح نفسه وانما يعتبر الأرجحية المنصوصة وحيث أشار نفسه في بعض المواضع فاعلمنا ذلك نادراً مستطرداً لا يلتفت اليه (فائدة) اذا قيل الاظهر كان فيه اشعار بأن مقابله فيه ظهوراً أيضاً لان الاظهر اسم تفضيل يقتضي المشاركة وزيادة والمشهور يقابله الغريب وهذا بحسب الأصل والصحيح يقابله الضعيف والاصح يشعر بحجة مقابله لانه اسم تفضيل كالظاهر (قوله أي وأشير بلفظ) إشارة الى أن قوله وبالتردد عطف على بصح فكل من بالتردد والتردد وعدم متعلق به إلا أن أشار في مثل هذا المقام انما يتعدى بالي قال الجوهرى أشار اليه باليد أو ما وأشار عليه بالرأى اه لكن الى الانتهاء أي انتهت الإشارة اليه واللام تجبى لانتهاء أيضاً ولذا تم اقبا في نحو الى أجل مسمى فلذا أعداه المؤلف بها وهي أخصر (تنبيه) مفاد كلام المصنف انه متى ذكر التردد فهو لتردد المتأخرين وليس مراده أنه كلما تردد المتأخرون في نقل أو في حكم يشير به لتردد وجهه فليأخذ عليه أنه أشار لذلك بقولان فقال وفي غيره للمتأخرين قولان (قوله بلفظ التردد) أي بالتجريد من ال لا بالاقتران بها

(قوله ومن بعده الخ) فيه إشارة إلى أن من قبله متقدمون وآل في المتأخرين للجنس المتحقق ولو في واحد لانه قد يشير بالتردد لتردد واحد كما يأتي (قوله كأن ينقلوا) ولو كان واحدا (قوله وابن القاسم) أي أو ابن القاسم وكذا قوله وغيرهما أي أو غيرهما (قوله أو ينقل بعضهم الخ) وجه مغايرة هذا لما قبله أن الجميع اتفقوا في النقل في الموضوعين على خلاف مانقلوه في الموضوع الآخر في الوجه الأول وفي الثاني نقل بعض عنه خلاف مانقله البعض الآخر (قوله بأن يكون له قولان) أي بأن يقول شيئا ثم يرجع عنه إلى غيره ويعرف رجوعه عنه أو لا يعرف أو يكون له قولان بشرطهما وهو اختلاف الوقت أو نحوه فينقل الناقل قولاً في مكان وآخر في غيره أو يقتصر ناقل على قول وآخر على الآخر كذا قاله ابن مرزوق قال بعض الشراح ومقتضاه أنه يشير بالتردد للرجوع إليه والرجوع عنه وذكر فيما يأتي ما يفيد خلافه (قوله لتردد المتأخرين) أي جنس المتأخرين المتحقق ولو في واحد لكن إن كان باعتبار اثنين فكل جازم بمناظرته من عند نفسه كأن يظهر لابن رشد الوجوب ويجزم به ويظهر لابن يونس النذب مثلاً ويجزم به وإن كان باعتبار واحد فيكون معناه أنه متخير هل الحكم كذا أو كذا (قوله أن المعطوف بأومقدر) أي وتقدمه أو في الحكم أي لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو في الحكم لعدم نص المتقدمين أي في إنشاء الحكم والأول في إبقاء الحكم فلا تكرار ولا اعتراض لأن قوله أو في الحكم لا يغير في المعنى في النقل حتى يعطف عليه إذا اختلف في النقل لا يعقل إلا إذا كان اختلاف (٤٧) في الحكم (قوله الذي هو التحير)

لا يخفى أن هذا يتنافيه ما يأتي من أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للتحير وبعد أن علمت هذا فكل منهما غير ظاهر والمناسب أن يقال أن كان التردد مستنداً لواحد فالمراد به التحير وإن كان مستنداً لمتعدد فالمراد به الاختلاف مع الجزم (قوله اختلاف طرقهم) أي أحوالهم (قوله في العزو) أي بمعنى من أي العزو للذهب أي لاهل المذهب المتقدمين كان

كقولي وفي كذا تردد إلى أحد أمرين الأول تردد المتأخرين كأن أي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كأن ينقلوا عن مالك وابن القاسم وغيرهما في مكان حكم معين في مسألة ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلاف ذلك الحكم أو ينقل بعضهم عنه حكما فيأو ينقل آخرون عنه فيها خلافه وسبب ذلك إما اختلاف قول الإمام بأن يكون له قولان وإما الاختلاف في فهم كلام الإمام فينسب له كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسألة وبما قررنا ظهر أن المعطوف بأومقدر لا قوله لعدم وأن المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهر فيهما لأن العطف على مقتضى الظاهر يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وإن لم يحصل من المتأخرين تردد وليس كذلك لفقد معنى التردد الذي هو التحير إذا لا تحير مع جزم المتأخرين المتقدمين بهم ولا سيما أمثال من تقدم وتردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للذهب فهو كقول غيره وفي كذا طرق أو طريقة ولم يعط علامة يميز بين التردد في الآن الثاني في كلامه أقل كقوله وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقاً تردد وفي خف غصب تردد وفي رابع تردد وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز من أسلم بخيار تردد ولو قال المؤلف بتردد بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لكان أوجه لأنه لم يشربه إلا كذلك فإن قيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جعل الخالط الموائق كالمخالف نظر وقوله فإن شق في الاجتهاد نظر قلت قال بعض إنه يشير بالتردد للمتأخرين إذا جزموا بالحكم واختلفوا بالنظر إذا جحدوا ووقفوا وقد

يقولوا في موضع قال مالك كذا ثم يقولوا في موضع آخر قال مالك كذا خلاف الأول وهو معنى ترددهم في النقل (قوله وفي كذا طرق) أي نقول وقوله أو طرق يقال أي نقلان فيأتي على الوجهين المتقدمين إلا أنه يأتي تفسيرا للتردد في بعض المواضع بالطرق طريقة تحكي الاتفاق وطريقة تحكي الخلاف كما في قوله لا يسكر فتردد وهو لا يأتي على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل الآن يجب أن المعنى لترددهم في النقل ولو باعتبار الفهم فتدبر (قوله إلا أن الثاني في كلامه أقل) أي قليل أو أن كلامهما قليل فأفعل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عدا مثله واقصر عليها أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئا (قوله لأنه لم يشربه الخ) وقد يقال لو قال تردد بالرفع وحكام بالقول وقع في التطويل أو بدونه وهو مفرد ارتكبت شذوذا لأن حكاية المفسر رداً على بعض المواضع وليس هذا منه أو هو وجلة بأن يقدر الخبر المرامي في مواقعه من الكتاب أدى إلى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله إلا كذلك) أي الأمر فوعلا منصوباً أي ولفظ المصنف يفيد أنه أهم (قوله فإن قيل الخ) السؤال وارد على قول المصنف وبالتردد بأن يقال ظاهر عبارة المصنف أن ذلك المعنى لا يشير له إلا بمادة التردد مع أنه يشير له بغيرها وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المراد أني متى أشرت بتردد يكون لكذا لأن المراد متى كان كذا أشرت بتردد (قوله فإن قيل) سؤال وارد على هذا التصويب أي قوله ولو قال الخ (قوله إذا جزموا بالحكم) أي بأن قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم قال النذب (قوله وبالنظر إذا جحدوا الخ) أي بحسب الغالب إذ قد يشير بالنظر للاعتراض (قوله ووقفوا) عطف تفسيرا ولا خسن ما أشرنا إليه من أنه يشير بالتردد للتحير فيما إذا كان لواحد ولا جزم بالحكم والاختلاف فيه إذا كان لاكثر فإن المؤلف استعمله فيهما

(قوله ما يشبه النظر) وقد يقال النظر باعتبار هذا الجواب هو التوقف والتعبير بقوله يشبه ينافيه فالأولى أن يقول ما يوافق النظر في المعنى (قوله وأورد الخ) أي فالأيراد توقف (قوله وقد يقع التردد الخ) اعترض على المصنف بأنه قد يشير بالتردد لغير ما ذكر فإنه يقع إشارة لكثرة الاختلاف وشدة تشعبه وانتشاره كافي قوله في آخر القضية وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد وفي قوله في الشهادات وإن شهد ثانيا ففي الاكتفاء بالتركية الأولى تردد فإن التردد في ذلك ليس من القسمين المذكورين وإنما هو لكثرة الخلاف كما ذكره الخطاب قال بعض ويمكن الجواب بأن ما ذكره هو الغالب أو يقال إن أوفى المصنف مانعة جمع (قوله كذا يقع في بعض النسخ) أي نسخ هذا المختصر بعد قوله المتقدمين وبلا إلى خلاف مذهبي الخ ونسخة الناصر ليس فيها ذلك ففيها بعد قوله أول عدم نص المتقدمين والله أسأل الخ (قوله أو على ما عطف على معموله) فيه أن المعطوفات بالواو كلها معطوفة على الأول (قوله وحققه الاستقراء) حاصله أن المعنى إلى خلاف منسوب لمذهب وهو نكرة صادقة بمذهب مالك وبغيره ولكن الاستقراء أفاد أن المراد مذهب مالك ونسخة بعض الشراح بعدم التنوين في خلاف وما بعده أي الخلاف الواقع في مذهبي ولا يريد إلى خلاف مذهبي بمعنى المغاير لمذهبي (قوله وإنما تفيد مع عطفها بالواو الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة (٤٨) وحاصله أنه وقع الخلاف في الواو الداخلة على إن ولو الوصلية على ثلاثة

أقوال كونها للحال وكونها للعطف وكونها للاعتراض كما ذكره المولى سعد الدين وهذا يقتضي أن الأغنياء موجود مع جعلها للحال ولا يسلم هذا إذ التي للبالغة يكون ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها والتي للحال بخلاف ذلك (قوله فلو قال) شرطية وجوابها قوله لكان أجل (قوله وإن التزم ذلك في إن) أي إن فرض أنه التزم إلا أنه لم يلتزم بدليل آخر العبارة وهو شرط وجوابه يقول والمناسب يقل بحذف الواو (قوله الأغنياء) معنى الأغنياء الدالة على غاية الشيء ثمن وان شئت

وقع له ما يشبه النظر في المعنى في خمسة مواضع منها قوله والتوقف في الكيمخت وفيها يجوز طرحها خارجه واستشكل وأوردوا كفر عنها ولم تصدقه وحدثت واستشكلت ونبتة الجمع واستشكل وقد يقع التردد في كلام المؤلف بخلاف ما ذكر (ص) وبلا إلى خلاف مذهبي (ش) كذا يقع في بعض النسخ أي وحيث قال الحكم كذا ولو كان كذا فإنه يشير بآتيانه بلا إلى أن في مذهب مالك قولاً آخر في المسئلة مخالفاً لما نطق به فالعامل في بلاو أشير لانه معطوف على معموله أو على ما عطف على معموله وخلاف منون ومذهبي بياء النسبة منون أيضاً صفة خلاف ويريد بالمذهب مذهب مالك كما ذكرنا وحققه الاستقراء وفي لفظ المؤلف قلق لأن ظاهر قوله وبلاو أنها تفيد ما ذكره حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعد ما لم تقترن بواو وليس كذلك وإنما تفيد مع عطفها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم فلو قال وبلاو ولا جواب بعدها وإن التزم ذلك في إن يقول وبلاو وبلاو ولا جواب بعدهما إلى خلاف مذهبي لكان أظهر ولذلك قال ابن غازي يريد أنه يشير بآتيانه المقرونة بواو النكابة المكتفي عن جوابها بما قبلها إلى خلاف منسوب لمذهب مالك وشاهد الاستقراء يقتضي بصحته وإن لم يثبت في بعض النسخ ولكن لا يشير بها إلا إلى خلاف قوى ولا يطر ذلك في وإن مع أنه كثير في كلامه اهـ (فائدة) المراد بالفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار واختاف في السابغ فقيس أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن والمديون يشار بهم إلى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن مسleme ونظرائهم والمصريون يشار بهم إلى ابن القاسم وأشباه ابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم

ضربت لو كنت الأمير ومعنى واو النكابة الاغاظة والمخالفة للردود عليه بلاو والانسكاء القهر والاغاظة ووقع في نسخة ابن الفرات وبلاو غالباً وهو واضح إذ قد يشير بها للبالغة لا للتنبيه على خلاف ما هناك (قوله وشاهد الاستقراء) أي وشاهد هو الاستقراء فلاضافة للبيان (قوله وإن لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة التي هي قوله وبلاو إلى خلاف الخ (قوله ولا يطر ذلك في إن) أي الخلاف المذهبي في إن (قوله مع أنه كثير في كلامه) والاكثر استعماله خارج المذهب (قوله فائدتها) أن ما ذكر يقع في الشروح فأراد أن يبين المراد منها ومن الفوائد أن قاعدة المؤلف وغيره غالباً أن يريدوا بالروايات أقوال مالك وبلا أقوال أصحابه ومن بعدهم من المتأخرين كابن رشد وشيوخه والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب وبلا إجماع العلماء وأذا قالوا الجمهور عنوا بهم الأئمة الأربعة كذا في له وذكر في مطرف أنه بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة وفاء وهو أبو مصعب مطرف عبد الله بن مطرف ابن أخت الإمام مالك (قوله سعيد بن المسيب) بفتح الباء كما هو المشهور عند المحدثين وتظهمهم بعض الشعراء فقال الأكل من لا يقتدى بأئمة * فقسمة ضيزى عن الحق خارجه فخذهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه (قوله والمديون) أي من أتباع مالك وكذا ما يأتي (قوله وابن مسleme) محمد لا عبد الله وإن كان كل منهم مأخوذاً عن مالك (قوله ابن الفرج) هكذا ابن من البسوة وما في بعض النسخ من أبي الفرج فغير صحيح

(قوله القاضي اسمعيل) هو اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل تفقه بآب المعذل وكان يقول أفر على الناس برجلين بالبصرة مرة ابن المعذل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث روى عنه عبد الله ابن الامام أحمد بن حنبل جمع القرآن وعلم القرآن والحديث وآثار العلماء والفقه والكلام والمعرفة بعلم اللسان وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه وكان المبرد يقول لولا اشتغاله برياسة الفقه والقضاء لذهب برياسة النحو والادب ولي قضاء بغداد قال أبو عمر والداني ولي اسمعيل القضاء اثنتين وثلاثين سنة وفي تاريخ الخطيب أقام اسمعيل على القضاء عشرين سنة فاعزل الاسفنتين ومرا اسمعيل بالمبرد فوثب اليه وقبل يده وأنشده * فلما بصرت بانه مقبلا * حللنا الحبوا وابتدنا القياما فـ لا تنكرن فيما حـ له * فان الكريم يحل الكراما مولده سنة مائتين وتوفي وعوا ابن اثنتين وعثمانين سنة رحمه الله (قوله وابن القصار) هكذا في النسخ وابن بالوا وهو غير مناسب والمناسب والقاضي ابى الحسن بن القصار كما أفاده ابن فرحون في ديباجه وغيره (قوله وابن محرز) بكسر الراء (قوله والقاضي سند) هو اسكندر ابى فينبغي أن يعد مصر بابا اعتبارا لا قليم فان اسكندرية من اقليم مصر كما علم من كلام المقرئ في خطه وهو سند بن عثان كنيته أبو علي سمع من شيخه أبي بكر الطرطوشي وكان من زهاد العلماء وكبراء الصالحين فقيها فاضلا تفقه بالشيخ أبي بكر الطرطوشي وجلس لالقاء الدرس بعد الشيخ أبي بكر الطرطوشي واتفق الناس به وألف كتابا بحسن اسماء الطراز في الفقه شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفرا وتوفي قبل اكمله وله تأليف في الجدل وغير ذلك قال تميم بن محمد البادشي وكان من الفقهاء رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله اكتب لي براءة من النار فقال امض الى الفقيه سند يكتب لك براءة فقلت له ما يفعل فقال قل له بامارة كذا وكذا قال فانتبهت فضيت الى الفقيه سند فقلت له اكتب لي براءة من النار فيكي وقال من يكتب لي براءة من النار فقلت له الامارة فكتب لي رقعة ولم أدر كتمت عيما الوفاة أوصى أن تجعل الرقعة في حافظة وتدفن معه وقال الفقيه أبو القاسم بن مخلوف بن عبد الله أخبرني من (٤٩) أثق به انه رأى الفقيه أبا علي سند بن عثان بعد موته

فقلت له ما فعل الله بك فقال عرضت على ربي فقال لي أهـ لا بالنفس الطاهرة الزكية العاملة قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان فاضلا من أهل النظر توفي رحمه الله بالاسكندرية سنة احدى وأربعين وخمسمائة ودفن بجبانة باب الاخضر ذكره صاحب الديباج وكان يمكن ذكر تراجم هؤلاء كلهم لكن خفنا

ونظائرهم والعراقيون يشار بهم الى القاضي اسمعيل والقاضي أبي الحسن وابن القصار وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي أبي الفرج والشيخ أبي بكر الهميري ونظائرهم والمغاربة يشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد والقاسمي وابن اللخمي وابن محرز وابن عبيد البر وابن رشيد وابن العربي والقاضي سند والخزومي وهو المغربي من عبد الرحمن الخزومي من أكابر أصحاب مالك وروى عنه البخاري وذكره في المدارك في أول الطبقة الاولى من أصحاب مالك وابن شبلة هو أبو موسى بن مناس ذكره عياض في الطبقة السادسة من المدارك وابن شعبان هو صاحب الزاهي وهو ابن القرطبي بضم القاف وسكون الراء وبعد الزاء طاء مهملة مكسورة ثم ياء نسب (ص) والله أسأل أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله

(٧ خشي أول) من التطويل (فائدة) وجدت في خطه على نسخته ما نصه واذا اختلف المصريون والمديون قدم المصريون غالباً والمغاربة والعراقيون قدمت المغاربة كذا نقله الفيشي قال عج تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم أعلام المذهب لان منهم ابن وهب وقد علمت جلالتهم وابن القاسم وأشهب وكذا تقديم المدينيين على المغاربة اذ منهم الاخوان ويظهر تقديم المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيخان (قوله وذكره في المدارك) أي ذكره عياض في المدارك وهو كتاب ذكر فيه علماء المذهب (قوله وابن شبلة) هو عبد الخالق قيرواني توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة وهو جواب عن سؤال مقدر ما صله أن تراههم يقولون ابن شبلة ابن شعبان من هو ابن شبلة من هو ابن شعبان لأنه لا وجه لتخصيص هذين بالذكر (قوله وابن شعبان الخ) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة كان رأس فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالك مع التفنن في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والادب الى التسدين والورع وكان يلحن ولم يكن له بصيرة بالعربية مع غزارة علمه وكان واسع الرواية كثيرا الحديث ملج التأليف شيخ الفتوى حافظ البلد واليه انتهت رياسة المالكيين بمصر ووافق موته دخول بني عبيد الروافض وكان شديد الذم لهم وكان يدعو على نفسه بالموت قبل دولتهم ويقول اللهم أمتني قبل دخولهم مصر فكان ذلك وألف كتاب الزاهي الشعباني المشهور في الفقه وكتابا في أحكام القرآن وكتاب مختصر مالميس في المختصر وغير ذلك وتوفي يوم السبت لاربعة عشرة بقية من جمادى الاولى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ودفن يوم الاحد وقد جاوز سنه ثمانين سنة (قوله وهو ابن القرطبي) كان يعرف به وتبين انه مصري لا مغربي * وينبغي اتمام الفائدة بذكر ما يقع كثيرا فيقول والقرينان أشهب وابن نافع فقرن أشهب مع ابن نافع لعدم بصره والاخوان مطرف وابن الملحشون وسمي بذلك لكثرة ما يتفقان عليه من الاحكام وملازمتهما والقاضيان ابن القصار وعبد الوهاب والمحمدان ابن المواز وابن سيجنون واذا قيل محمد فهو ابن المواز (قوله أن ينفع به) لم يقل النفع به مع كونه أنخصر لان

السؤال محادثة مع المولى والمحادثة مع المولى الكرم ينبغي فيها التطويل والنفع ايصال الخير أو دفع الضرر وقوله من كتبه الخ أوقع هذه الافعال الماضية موضع المستقبل تحقيقا له وتنزيلا له منزلة الواقع على تقدير وضع الخطبة قبله ويحتمل أن يكون وضع الخطبة أولا واستحضره في ذهنه (قوله وابتها إلى الله) أي وتضرع كما يفيد المصباح (قوله كتبه لنفسه) أي ولولم يقرأ ولم يفهم ما فيه (قوله أو غيره) أي ولو بأجرة (قوله أو حصله بلك) صادق بالهبة والصدقة والشراء ولوللجارة والعارية فأراد بالملك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله أو يحفظ) لا يخفى أنه داخل في قوله أو قرأه لأن القراءة تصدق به وبمجرد قراءة بدون حفظ إلا أن يريد بالحفظ حفظا حصل بمجرد النظر (قوله أو فهم) أي لمعانيه (قوله أو سعى في شيء منه) أي شيء ينتفع به احتراز عن كتابة أو قراءة كلمة أو كلمتين مثلا (قوله وهذا أبلغ) أي أحسن ثم يقال لا وجه لذلك لأنه يرجع لقوله قبل وهذا يتعلق بواحد الخ ويمكن توجيهه بأن الابلغية من حيث كونه صريحا في ذلك المعنى بخلاف الاول فإنه قابل لأن يخص بما عد ذلك الوجه لأنه يلزم عليه عدم جريان الضمائر على سنن واحد (قوله سنن الاثمة) أي طريق الاثمة (قوله بالانتفاع الخ) أي في الدنيا والاخرى (قوله بالانتفاع) أي الثمرة المصورة بالانتفاع وكذا في قوله بالثواب (قوله والظن) مبتدأ بمعنى المظنون وقوله قبول دعوته خبر والباء في بحمیل بمعنى من وإضافة جميل لما بعده من إضافة الصفة للموصوف والتقدير والمظنون من صنع الله الجليل قبول دعوته أي الدنيوية والاخرية وقوله فإن الله الخ أشار إلى قبول الدنيوية بالمشاهدة فإن قلت لا وجه للتعبير بالظن (٥٠) قلت يمكن أنه عبر بالظن باعتبار المجموع نظر الثانية الاخرية (قوله الا فاق)

جمع أفق بضمين بمعنى الناحية من الارض ومن السماء (قوله وجبل) أي فطر أي خلق (قوله وتجميل) معطوف على القبول (قوله والا فكم الخ) أي وإن لم نقل ذلك من علامات القبول فالامر مشكل لانا وجدنا غيره انطوى وهو لم ينطو فان لم نقل من علامات القبول حصلت الخيرية في كون كتابه لم ينطو وكتاب غيره انطوى (قوله والرجاء الخ) إشارة إلى النعمة الاخرية أي والمرجو فان قلت من الثمرتان له قلت المشتغل به لان الانتفاع انما هو ثمرته ولا يخفى أنه

أوسعى في شيء منه (ش) هذا دعاء من المؤمنين بالله وابتها إلى الله تعالى في أن ينفع بمختصره هذا من كتبه لنفسه أو لغيره أو قرأه بدرس أو مقابلة أو مطالعة أو حصله بلك أو يحفظ أو فهم أو بهما أو سعى في شيء منه يحتمل ضمير منه أن يعود على جملة المختصر لان الدعاء بما قبل هذا يتعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الامور المذكورة أو في جملتها ويحتمل أن يعود الضمير على واحد من الامور المذكورة وهذا أبلغ ومن التبعيض على كل حال وسلك سنن الاثمة في الدعاء بالانتفاع بتأليفهم لتحصل الثمرة عاجلا بالانتفاع بها في الدنيا والآخرة بالثواب الجزيل والظن بحمیل صنع الله قبول دعوته فان الله نشر ذكره في الآفاق وجبل قلوب كثير من الخلق على محبته والاشتغال به وهي من علامات القبول وتجميل بشري المؤمنين والا فكم من تأليف حسن طوى ذكره ولم يشتغل به والرجاء منه تعالى أن يتم الانعام بالاحسان الاخرى انه ولى ذلك وقدم لفظ الجلالة منصوبا بأسأل لفائدة الحصر أي لأسأل ذلك الامر الا من الله تعالى فإنه انقاد رعليه وعلى كل شيء وفيه تنبيه على انه لم يترقب عليه منفعة من مخلوق ولا قصد بتأليفه التوسل إلى القرب منه كعادة كثير من المصنفين لاجرم أن الله بلغه مراده بحسن نيته والسؤال لغة الطلب واصطلاحا طلب الادنى من الاعلى (ص) والله يعصمنا

اذا كان يترقب على تأليفه الثمرتان لغيره يكون دالا على الخير وقد قال عليه السلام الدال على الخير كفاعله (قوله انه ولى ذلك) أي مولى ذلك أي معطى ذلك (قوله منصوبا الخ) الاولى أن يكون الله مبتدأ خبره أسأل ليفيد التجدد في السؤال مرة بعد أخرى وقولهم ان الجلالة الاسمية تدل على الثبوت ليس على اطلاقه بل مقيدا بما اذا كان خبرها اسما مالمو كان فعلا فانما تدل على التجدد شيئا بعد شيء (فان قلت) يلزم على الرفع حذف العائد بخلاف النصب (قلت) حذف العائد جائز (فان قلت) فيقوت الاختصاص (قلت) صدور السؤال من الموحدين قاض به كذا قيل (أقول) الفعل المضارع مفيد للتجدد والحدوث وان لم يجعل خبرا مع افادة الحصر صريحاً فالتدبر (قوله ولا قصد الخ) معطوف على يترقب عطف بسبب على مسبب لان التوسل للقرب منه انما هو تلك المنفعة ولا زائدة لتأكيده أي لم يترقب ولم يقصد (قوله كعادة كثير من المصنفين) كالمصنفين وضع المطول ومختصره على تلخيص المفتاح فإنه قصد به القرب من الملك ليس شتر بذلك علمه ليؤخذ عنه وهو مندوب هكذا يحتمل عليه مقاصد العظماء على أنه قد يقال هذا القرب المتوسل اليه صورة لاحقيقة (فان قلت) كيف يترك المؤلف المندوب وهو أولى بفعله (قلت) لعل وجه التدب اذا لم يوجد باعث روحاني يحصل على تركه والاعتماد على الله تعالى والا فتركه أولى ويعتمد على الله تعالى (قوله لاجرم أن الله الخ) قال في المصباح وقولهم لاجرم قال الفراء هي في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثرت فقلت إلى معنى القسم وصارت بمعنى حقا ولهذا تجاب باللام نحو لاجرم لافعلن اه ومراده الثمرتان أما الدنيوية قطاهرة وأما الاخرية فسلان حصول الدنيوية عنوان على حصول الاخرية خصوصا والمرجو كرم غاية الكرم (قوله بحسن نيته) أي بسبب حسن نيته (قوله والله) بالرفع ويقال فيه ما قيل في

قوله والله أسأل فهي جملة اسمية خبرية لنظام انشائية معني ولذا تكون معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو تجردت للخبر به لم يصح العطف باتفاق عند أهل المعاني وباختلاف عند النحويين (فان قلت) لو نصب الله بأسأل هل يصح عطف والله يعصمنا على مانقـدم (قلت) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع من ذلك (قوله في القول والعمل) قابل المؤلف القول بالعمل للعرف الشائع وقوله عليه السلام اللهم اني أعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل وان كان العمل قد يطلق على ما يتناوله كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (قوله ويحفظه) معطوف على يمنع عطف تفسيراً فالمراد من العصمة الحفظ (قوله الذي هو شبيهه) صفة للعدول فهو استعارة مصرحة وتقررها أن تقول شبهه العدول عن الحق بالزلزلة في الطين والوجل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريح ولا ينافي ذلك قوله فهو كناية لانه أراد به فهو عبارة (قوله أو وحل) الوجه بالسكون اسم وجعه وحول مثل فلس وفلوس ويجوز فتحه ليجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وهو الطين الرقيق كذا في المصباح فهو اذن عطف الخاص على العام بأو فالحاصل أن راد الطين الخين فيكون من عطف المغاير (قوله ولذا أردفه) أي لكونه دعاء بالحفظ يكون من باب التخلية بالخاء المعجمة والتخلية يطلب بعدها التخلية بالخاء المهملة أردفه بطلب التوفيق الخ الذي هو من باب التخلية لانه خلق الطاعة في العبد الا أن هذا ظاهره ولو تأملت لوجدتها تخلية متضمنة لتخلية وكذلك تجد التوفيق تخلية متضمنة لتخلية فهو من عطف المتلازمين (قوله وأفعاله القلبية الخ) أي المشار لها بقوله والعمل (قوله والجوارحية) معطوف على القلبية (قوله غير اللسان) انما أخرج اللسان لدفع التكرار وفيه إشارة الى أن العمل يطلق على فعل اللسان كما ينسب (قوله أن لا يخلق الله) أي فهي عدم تعلق قدرة الله بوجود ذنب في العبد فظهر ان العصمة أمر عديم لا وجودي وقوله ذنباً أي أي ذنب كان صغيراً أو كبيراً ثم ان هذا التعريف نقض بكثير من الصبيان الذين بلغوا وماؤا (٥١) قريب بلوغهم من غير أن يعصوا أي من غير إمكان العصية وقد صدق معنى العصمة

من الزلل ووقفنا في القول والعمل (ش) هذا دعاء آخر بأن يمنعه الله ويحفظه من العدول عن الحق الذي هو شبيهه بالزلق في طين أو وحل فهو كناية عن المخالفة ولذا أردفه بطلب التوفيق الى الاستقامة في أقواله اللسانية وأفعاله القلبية والجوارحية غير اللسان والعصمة عند أهل السنة أن لا يخلق الله في العبد ذنباً وعند الحكماء ملكة تمنع الفجور ويصح تفسيرها على طريق أهل السنة بالملكة المذكورة مع ارادة أنهم املكه أي كيفية يخلقها الله تعالى تمنع الفجور بطريق جرى العادة بحيث يمنع عادة وقوع الفجور معها وأصل زلت زلزل وهو الزلق في الطين أو المنطق أريد به لازمه من النقص لان من زل فقد نقص في العرض أو المال أو الدين

المعصية وقد صدق معنى العصمة في حقهم مع انهم ليسوا معصومين وكذلك الميت ومن منعه من المعصية مانع فالأولى ما فسرناه بعضهم بقوله عدم خلق الله الذنب في العبد مع بقاء القدرة والاختيار الا أن محاب بأن نفي الذنب فرع عن إمكانه فهو محرز لقيد القدرة

والاختيار (قوله وعند الحكماء) مقابل أهل السنة وهم قوم كفار (قوله ملكة) أي كيفية راسخة في النفس (قوله تمنع الفجور) أي المعاصي عقلاً أي بحيث تكون هي المؤثرة في ذلك (قوله بطريق جرى العادة) هذا هو الفارق بين أهل السنة والحكماء وسكت عن المعتزلة وقد علمت انهم عصاة والقول بالمنع العقلي يقتضي الكفر فيظهر أنهم موافقون لأهل السنة ثم اذا علمت ذلك أقول لا مانع من أن يقول تمنع عقلاً والمؤثر هو الله عز وجل ولا يكون ذلك مانعاً من كونه مختاراً بأن يقال ان المولى تعالى ان شاء أبقي الملكة المذكورة فلا تقع المعصية قطعاً وان شاء أزالها فتنفع المعصية وخلاصته ان الاختيار في بقاء الملكة والطاعة أو ازالتهما كما قيل في الجوهر والعرض إنهم مأمولان زمان عقلاً ولا يمنع اختيار المولى تعالى لانه ان شاء أوجد هماً ماعوان شاء أعدم هماً ماعوا وكما قالوا في التسلازم بين النتيجة والقياس على طريقة من يقول من أهل السنة بالتسلازم العقلي بينهما (قوله وأصل زلت الخ) أي انه اذا أسند الى الضمير يفتك من الادغام أي وأصله قبل الاسناد الى الضمير زل ٣ بدون ادغام (قوله يزل) من باب ضرب كما في المصباح (قوله وهو الزلق في الطين أو المنطق) أي المنطق الخ لا يخفى ان ظاهره انه حقيقة فيه ما ومجاز في الزلق في الفعل غير المنطق فاذن يكون منافياً لصدر العبارة من أنه مجاز في المنطق وعبارة المصباح زل في منطق أو فعله اه لا يخفى عليك ان الفعل أعم فهي عبارات ثلاثة متنافية ان كان كلام المصباح مفسراً للحقيقة ووقفت على نسخة في الأساس وقع في ظني ان فيها سقطا وعليه فتكون مؤيدة للتفسير الاول المصريح بأنه حقيقة في الزلق في الطين وحده (قوله أريد به لازمه) أي فهو كناية لجواز ارادة المعنى الحقيقي (قوله في العرض) موضع المدح والذم من الانسان وأوفي ذلك مانعة خلوت تجوز الجمع (قوله أو المال) كما هو مشاهد من كون الانسان يتكلم بكلامه يترتب عليها ذهاب ماله بل يترتب ذهاب نفسه ثم لا يخفى ان النقص في العرض يترتب على الزلق في المنطق كما هو معلوم وكذا الزلق في الطين اذا تعاطى أسبابه والنقص في المال ترتبه على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين من حيث تلوث ثيابه التي يتقص قيمتها الغسل ولا بد منه أو يكون معه شيء يسقط في الطين فيتلف وأما الذين فترتب على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين اذا تعاطى أسبابه وترتب عليه فوات طاعة ٣ لعل الصواب بالادغام اه صححه

(قوله أو القول أو الفعل) أي من زل في منطقة فقد نقص في قوله أو في فعله وقوله أو غير ذلك كعلمه وبيان ذلك أن التكلم بما لا ينبغي بوجوب كسلا عن الطاعات القولية والفعلية ثم لا يخفى أنه يلزم من النقص في الدين النقص في العرض وكذا يلزم من نقصه في قوله أو فعله النقص في الدين وعليه بالتأمل في بقية أطراف الكلام فإن ما ذكرناه ينبه على الباقي (قوله فهي) أي العصمة المستفادة من عصمتنا (قوله حينئذ) أي حين قلنا أريد به لازمه من النقص لأن من زل فقد ألخ (قوله وفيه) أي سؤال المؤلف (قوله لذلك) أي لسؤال العصمة المطلقة أي لم نقصد بذنب مخصوص وإنما كان ذلك دليلاً لأن المؤلف من العلماء العاملين الذين يقلدون في الأقوال والأفعال ومقابل ذلك عدم جواز سؤال الهالان العصمة انما هي للانبياء والملائكة والجواب أنهم في حق الانبياء والملائكة واجبة وفي حق غيرهم جائز وسؤال الجائر جائز وإن الذي اختص به الانبياء وقوعها لهم لا طلبها إلا أن الأدب سؤال الحفظ والحفظ في حقنا العصمة وقد يكون هذا هو المراد هنا أه وبعبارة أخرى والوجه كما قال بعضهم أنه ان قصد التوفيق من جميع المعاصي والذنابل في جميع الأحوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان والتحصن من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبقى الكلام حال الإطلاق قال بعض والمتجسس الجواز لعدم تعيينه للمحذور واحتماله الوجه الجائر أشار لذلك الشيخ أبو بكر (قوله متوافقة) أي جعل أسباب الشيء مجمعة وخاصة به أنه تحصيل أسباب الشيء أي شيء كان ولو ذنباً (قوله أو استعداداً) يرجع للعنى الذي قبله لأن تحصيل أسباب الشيء استعداداً لا فدام عليه ويظهر أن يكون هذان المعنيان لغويين وإن كان في عبارة بعض الشراح أنه في اللغة التأليف ساء قاله بعد تفسيره بما يؤذن أنه بالمعنيين المذكورين شرعي (قوله جعل الله فعل العبد موافقاً) لا يخفى أن ذلك يرجع لمن يفسره بأنه خلق الطاعة بل ويرجع لمن فسر به بخلق القدرة على الطاعة (فإن قلت) القدرة على الطاعة تحقق في كل مكلف فلا يصح الثاني (قلت) يراد بالقدرة العرض المقارن للفعل وبعد (٥٣) فالأول أولى لأن التوفيق مابه الوفاق وهو يكون بخلق الطاعة وإن صاحبها خلق القدرة عليها (قوله ويرضاه) عطف على يحبه أما مذهب السلف فعنى المحبة والرضا مفروض إلى علم الله تعالى وأما على مذهب الخلف فيرجعان لمعنى واحد وهو الانعام أو إرادة الانعام (قوله هو الأمر المقرب) وهو التوفيق المذكور أو بقدر مضاف والتقدير هو خلق الأمر المقرب ويراد به الطاعات وذلك لأن التوفيق صفة المولى تعالى والأمر المقرب على هذا صفة العبد ولا يصح تفسير الأول بالثاني (قوله السعادة الأبدية) أي المنسوبة للأبد وهو الدهر الطويل الذي ليس بحمدود تكافى

أو القول أو الفعل أو غير ذلك فهي حينئذ عصمة مطلقة سألها المؤلف وفيه دليل على الجواز لذلك والتوفيق جعل الأسباب متوافقة أو استعداد الأقدام على الشيء وقيل جعل الله فعل العبد موافقاً لمحبته ويرضاه وقيل هو الأمر المقرب إلى السعادة الأبدية والنعم السرمدية والهداية هي الدلالة على طريق الوصول إلى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب وضد التوفيق الخذلان وهو خلق قدرة المعصية في العبد والمختص بالتعلم من التوفيق أربعة شدة العناية وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة واستواء الطبيعة أي خلوها من الميل لغير ما يلقي إليها قال بعضهم إذا جع العالم ثلاثاً تمت النعمة على المتعلم الصبر

المصباح فالمعنى السعادة التي لانهاية لها وهي الخلود في الجنة (قوله والنعم السرمدية) أي المنسوبة للسرمدة وهو الدوام أي النعم الدائمة التي لا تنقضي أي النعم التي يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة لأنها أمر لازم لها ويجوز أن يراد منها ما واحد وهو الخلود في الجنة وما يتبعه من النعم الأخرى وجعلنا الله تعالى والمسلمين منهم بدون سابقة عذاب ولا محنة ولا عتاب فإنه جواد كريم ورب رحيم (قوله حصل الوصول) أي الوصول للمطلوب وقوله والاهتداء أي كونه مهدياً الذي هو المطلوب فهو غير لما قبله لأن الوصول للشيء غير ذلك الشيء وإن تلازما (قوله وعند المعتزلة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعتزلة أخص ثم أعلم أن كلاماً من التعريفين منقوض الأول منقوض بقوله تعالى إنك لاتهمـدى من أحببت وبقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اهـد قومي مع أنه بين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء والثاني منقوض بقوله تعالى وأما عود فهديناهم فاستجبوا لعنى على الهدى فالأولى تفسيرها في كل محل بما يناسبه (قوله وهو خلق قدرة المعصية) أي أو خلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر في التوفيق مع أنه ضده فاجرى في التوفيق من الأقوال يأتي هنالك على الضد ولعل اقتضاه على ذلك يؤيد ما قلناه من أن المعنيين الأولين في التوفيق لغويان بخلاف ما توهمه عبارة الشارح من أنهم ما شرعيان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة العناية) أي الاهتمام (قوله القريحة) أي أن القريحة أول ما يستنبط من البر ثم نقلت لأول مستنبط من العلم ثم نقلت للعقل مجازاً من سلام من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل وقوله ومعلم ذو نصيحة بأن يتقن ما قرأه من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله من الميل) أي خلوا الطبيعة من أن تميل إلى غير ما يلقي إليها ثم أعلم أن الطبيعة كما في المصباح مزاج الإنسان المركب من الانحلاط أه فاذن يكون اسناد الميل إليها مجازاً عقلي وذلك لأنه وصف النفس فالاسناد إليها حقيقي (قوله الصبر) أي على الالتقاء وعلى أسئلة

والتواضع

المصباح فالمعنى السعادة التي لانهاية لها وهي الخلود في الجنة (قوله والنعم السرمدية) أي

المنسوبة للسرمدة وهو الدوام أي النعم الدائمة التي لا تنقضي أي النعم التي يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة لأنها أمر لازم لها ويجوز أن يراد منها ما واحد وهو الخلود في الجنة وما يتبعه من النعم الأخرى وجعلنا الله تعالى والمسلمين منهم بدون سابقة عذاب ولا محنة ولا عتاب فإنه جواد كريم ورب رحيم (قوله حصل الوصول) أي الوصول للمطلوب وقوله والاهتداء أي كونه مهدياً الذي هو المطلوب فهو غير لما قبله لأن الوصول للشيء غير ذلك الشيء وإن تلازما (قوله وعند المعتزلة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعتزلة أخص ثم أعلم أن كلاماً من التعريفين منقوض الأول منقوض بقوله تعالى إنك لاتهمـدى من أحببت وبقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اهـد قومي مع أنه بين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء والثاني منقوض بقوله تعالى وأما عود فهديناهم فاستجبوا لعنى على الهدى فالأولى تفسيرها في كل محل بما يناسبه (قوله وهو خلق قدرة المعصية) أي أو خلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر في التوفيق مع أنه ضده فاجرى في التوفيق من الأقوال يأتي هنالك على الضد ولعل اقتضاه على ذلك يؤيد ما قلناه من أن المعنيين الأولين في التوفيق لغويان بخلاف ما توهمه عبارة الشارح من أنهم ما شرعيان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة العناية) أي الاهتمام (قوله القريحة) أي أن القريحة أول ما يستنبط من البر ثم نقلت لأول مستنبط من العلم ثم نقلت للعقل مجازاً من سلام من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل وقوله ومعلم ذو نصيحة بأن يتقن ما قرأه من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله من الميل) أي خلوا الطبيعة من أن تميل إلى غير ما يلقي إليها ثم أعلم أن الطبيعة كما في المصباح مزاج الإنسان المركب من الانحلاط أه فاذن يكون اسناد الميل إليها مجازاً عقلي وذلك لأنه وصف النفس فالاسناد إليها حقيقي (قوله الصبر) أي على الالتقاء وعلى أسئلة

الطلبة وأحوالهم التي تقتضي التغيير وقوله والتواضع أي للعباد أو الطلبة لأن بالتواضع يقبل عليه للتعليم والاخذ عنه وبالكبر تنفر الناس منه ومن علمه **(فائدة)** قيل التواضع الانكسار والتذلل وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقال الفضيل يخضع للعق و ينقاد له ويقبله من قاله صغيراً أو كبيراً شريفاً أو وضيعاً حراً أو عبداً ذكرنا أني (قوله وحسن الخلق) فقد نقل عن محمد بن عجلان ما شئ أشد على الشيطان من عالم معه حلم أن تكلم تكلم به لم وان سكت سكت بحلم يقول الشيطان إن سكوتك على أشد من كلامه اه ومن ذلك يستفاد أن الأولى للعالم أن يكون قليل الكلام جداً لا فيما يعنى ومن حكم ما منافعنا الله به من صدق في حديثه متع بعقله ولم يصبه ما يصيب الناس من الهرم والخرف وقال لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويستغل بما يعنيه وإذا فعل ذلك يوشك أن يفتح له قلبه وقال كثرة الكلام تنج العالم وتذله وتنتصه ومن عمل هذا ذهب به أه ولا يوجد ذلك إلا في النساء والصبيان وكان يقول نعم الرجل فلان لولا أنه يتكلم بكلام شهري في يوم وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة إلى الناس ولا يخفى أن تواضع العالم لله وصبره وحسن خلقه يحصل نفع الطالب بل حسن الخلق مستلزم للصبر بل والتواضع فهو معنى جامع (قوله العقل) أي كمال العقل ومن لوازمه الأدب فعطف الأدب عليه من عطف اللازم على المألوم (قوله والأدب) أي التخلق بالخلق الحميدة من أمثاله أمر شيخه ورؤيته أياه بعين التعظيم وعدم اعتراضه عليه بقلبه ولسانه ومن اعتقاده صلاح شيخه وإذا رأى ما يخالف ظاهر الشرع أو له بتأويل حسن وقد ورد عن الثقات قيراط من الأدب خير من أربعة وعشرين قيراطاً من العلم واجعل أدبك دقيقاً وعلمك ملماً ثم لا يخفى أن مراده بالعقل العقل الكامل فاذن بين العقل والأدب التلازم (قوله وحسن الفهم) أي والفهم الحسن الحاصل بسهولة الواقف على الحقيقة (قوله فن أراد الرفعة) أي دنيا وأخرى أنتقال قصده إرشاد الناس عموماً ولاهل العلم خصوصاً (قوله فليتواضع لله تعالى) في حديث النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وتعلموا العلم (٥٣) السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه قال المناوي أي تتعلمون منه فحذفت

والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاثاً نعت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم فن أراد الرفعة فليتواضع لله تعالى فإن العزة لا تقع إلا بقدر النزول ألا ترى أن الماء لما نزل إلى أصل الشجرة صعد إلى أعلاها فكان سائلاً سأل ما صعد بك ههنا أعنى في رأس الشجرة وأنت قد نزلت في أصلها فكان لسان حاله يقول من تواضع لله رفعه الله (ص) ثم أعتذر لذوي الألباب من التقصير الواقع في هذا الكتاب (ش) لما أعلم بما سأل من الحق سبحانه أعلم بما يريد من الخلق وهو أنه اعتذر إلى ذوي الألباب أي أصحاب العقول الراجعة من التقصير الواقع منه في هذا الكتاب ومعنى أعتذر أي أطلب منهم أن يعذروني أي يقبلوا اعتذاري إليهم فيجوز في

الدين من حيث دنياههم حرام كما أفاده العلماء فاذن قوله لا مفهوم له لأنه مفهوم لقب أو يجب أن يلزم من كونه متواضعاً بالله التواضع لهؤلاء لأن ربنا أمر بالتواضع لهم فان لم يتواضع لهم فلا يكون متواضعاً بالله فتدبر ويحتمل أن اللام في قوله لله للتعليل أي فليتواضع للعباد ولله لأجل الله (قوله صعد) في المصباح صعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعوداً اه (قوله من تواضع لله الخ) اللام للتعليل أو للتعذية (قوله ثم أعتذر) انما عطف المؤلف هذه الجملة بثم لأنه طلب من الله تعالى وتعظيم في التي قبلها فهو رب من العطف بالواو لما توهمه من التشريك أمثالاً لما في الصحيح لا يقل أحد ما شاء الله وشاء فلان ولكن ما شاء الله ثم ما شاء فلان لما تعظيماً من تراخي الثاني عن الأول وعطف التي قبلها بالواو لأنها من الله والتي بعده كذلك لأنهم من العبيد ولذوي الألباب ومن التقصير متعلقان باعتذروا وظاهر أن اللام لأنهم أومن للتعليل لـ (قوله التقصير) هو عدم بذل الوسع في تحصيل المقصود أي من خلال التقصير أو عيبه أو لواحقه فلا بد من تقدير شيء لأن التقصير إن كان وحاشاً قائم به لا بالكتاب ثم المراد ما يظن أنه تقصير ولا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذر عنه وقوله الواقع فيه كمال هضم النفس حيث نزل ظن التقصير منزلة الواقع المحقق الوقوع فالمقصود منه المبالغة ونقل بعضهم عن الشيخ الفقيه الفاضل ناصر الدين الأسحاق المصري وهو من أصحاب المؤلف أن هذا المختصر انما ألخص منه في حال حياته إلى الكاح وباقه وحدث في تركته مفرقاً في أوراق مسودة فجمعه أصحابه وضموه إلى ما ألخص فكل ونفع الله به لـ (قوله أي أصحاب) فان قلت لم يعتذر عن أصحاب إلى ذوي قلت انما عدل إليه للدلالة على عظم مدخولها قال الزمخشري في قوله تعالى إن الله لذو فضل على الناس إن ادخال ذوي يدل على عظمة فضله وكثرته وتحموه لابن الخطيب (قوله العقول الراجعة) اعلم أن صاحب القاموس فسر اللب بالعقل ويمكن تشبيه المصنف عليه ويكون الوصف بالرجمان أخذ الشارح من جعل أل في الألباب السكالك وصريح كلام المفسرين أن اللب العقل الراجع فهو أخص من مطلق العقل فيكون الوصف بالرجمان أخذ الشارح من جعل أل في الألباب السكالك (قوله فيجوز الخ) لا يخفى أن الذي يتفرع على الحل المذكور انما هو الانشائية لا الخبرية المشار لها بقوله والخبر

(قوله أي أسأل قبول العذر) فالعذر والاعتذار شي واحد (قوله أي أثبت) أي أظهر ولا يخفى أنه يكون اخباراً عن شيء حاصل بهذا اللفظ كما في قوله أنكم مخبراً عن تكلم حصل بهذا اللفظ (قوله وأقول) عطف تفسير (قوله والكرام أهل التقوى) أي به دفع المأثم وتوهم من أنهم الباذلون الدنيا وإن كانوا عصاة (قوله أن أكرمكم عند الله أتقاكم) دليل لقوله والكرام أهل التقوى (قوله وهم أي أهل التقوى) (قوله أولو الألباب) أي أصحاب العقول الراجعة (قوله انما يتذكر أولو الألباب) أي بهاتين الآيتين دليل على أن أهل التقوى أولو الألباب لأنه أسند التذكير لأولي الألباب وطلب التقوى منهم ولا يتذكر إلا المتقون ولا يخاطب بالتقوى خطاباً بآفاقها إلا أهل التقوى فاذن يكون معنى قوله فاتقوا الله يا أولي الألباب دواموا على التقوى أو زيدوا في التقوى لما علم في أول الكتاب من أن إلهام مراتب ثلاثة فتدبر (قوله ولا أحد أحب إليه العذر من الله) أحداً منها وأحب صفته والعذر فاعل بأحب وإليه حال من العذر وأحب بمعنى محبوبية ومن معنى يدل نحو أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة فالمعنى لا أحد موصوف بأن العذر أحب الأشياء إليه بدل الله أي غير الله أي بل الله هو الموصوف بأن العذر أشد الأشياء حباً إليه أي محبوبية له فظهر أن من خبر لا (قوله من أجل ذلك) أي من أجل أنه لا أحد أحب وبيان ذلك أن المولى فاعل مختار مالك للخلق بأجمعهم فلو عذب الخلق بدون إرسال رسل لما خلقه لوم لأنه المالك الحقيقي يتصرف في ملكه كيف شاء فبعثته الرسل للخلق ولم يعذبهم إلا بالخالفه بعدها قطع العذرهم مع أنه لا عذر لهم ولولم يرسل رسلاً لما تقدم دليل على أنه لا أحد أحب من الله لقبول العذر (قوله لأنهم أهل الشفقة والرحمة) عطف الرحمة على ما قبله تفسيراً وأهل الشفقة والرحمة يعلمون أن المواهب والمزايا من الله وإن مقام العبد حيث أقامه فيلتمسون للآفة ولا يتبعون الهوى (قوله وانظر تعريف العقل الخ) قال إمام الحرمين في الإرشاد هو علوم ضرورية بها يتميز العاقل من غيره إذا تصف به وهو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجائزات إلى آخر كلامه الطويل وأخصر من ذلك كما أشار إليه السمينوسي أنهم معرفة الواجب والجائز والمستحيل فالواجب هو الذي لا يقبل الانتفاء والمستحيل هو الذي لا يقبل الثبوت (٥٤) والجائز هو الذي يقبل الثبوت والانتفاء وكل عاقل من كوز في قلبه

ذلك وإن عجز عن التعبير وذلك لأنه يدرك من نفسه أن هناك شيئاً لا يقبل الثبوت ولا الانتفاء ذلك معنى المستحيل ويدرك من نفسه أن هناك شيئاً لا يقبل الانتفاء وذلك معنى الواجب ويعلم أن هناك شيئاً يقبله ما وهو الجائز وقيل أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتماع الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ قاله في إقاموس فائلاً أن تفسيره بذلك هو الحق قال محشي

أعتذر الانشاء أي أسأل قبول العذر والخبر أي أثبت اعتذارى وأقول لذوى الألباب وقبول العذر من المعتذرين شأن كرام الناس والكرام أهل التقوى أن أكرمكم عند الله أتقاكم وهم أولو الألباب انما يتذكر أولو الألباب فاتقوا الله يا أولي الألباب ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المنذرين والمبشرين وانما خصص ذوى الألباب لأنهم أهل الشفقة والرحمة وانظر تعريف العقل وما يتعلق به مرجع الإشارة في شرحنا الكبير (ص) وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل

تت اجتنان بالجميل والنون بعد التاء أي حين يكون جنيناً وما ذكره صاحب القاموس من أن كماله عند البلوغ والخشوع خلاف ما عليه الجمهور من أن كماله عند الأربعين ولذلك بعث الأنبياء في ذلك الوقت اه (قوله ٣) ومرجع الإشارة) لا يخفى أنه ذكر في شرحه الكبير كلاماً فيما يتعلق بذلك إلا أنه قابل للبحث وفيه تطويل فنذكر كلاً أب ما قالوه وذلك لأن التحقيق أن مسمى الكتب الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي أعراض تنقضي بمجرد النطق بها فالإشارة إذن لما في الذهن تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت وقد تقرر أن أسماء الكتب على المشهور من قبيل علم الجنس مع أن ما في ذهن المصنف جزئي شخصي وقد تقرر أيضاً أن ما في الذهن مجمل على تقدير تسليمه ومسمى الكتب الأمور المفصلة فاذن يحتاج لتقدير مضافين أي مفصل نوع هذه أو نوع مفصل هذه وأما أن قلنا أن أسماء الكتب من قبيل علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع وانما يحتاج لتقدير مفصل فان قلنا ما في الذهن مفصل فيحتاج لتقدير نوع فقط على جعلها من علم الجنس ولا يحتاج لتقدير أصلاً على تقدير جعلها من علم الشخص فتدبر (قوله وأسأل الخ) قضية حل الشارح أن يكون وأسأل متعلقاً بفعل معين وهو ضمير ذوى الألباب السابق ذكره وحذفه اختصاراً أو اقتصاراً القرينة تقدم ذكرهم والأصل وأسألهم إلا أنه يجوز أن لا يتعلق بفعل تنزيلاً له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في كتابه ويبعد أن يكون المعنى وأسأل الله أن يجعل الناظرين فيه ينظرونه بعين الكمال لأن قوله فما كان الخ يقوى إرادته سؤال الناظرين في كتابه أفاده في كونه وأفاد أيضاً أن التضرع والخشوع والتذلل والخشوع ألفاظ مترادفة أو كالمترادفة (قوله بلسان التضرع الخ) فيه استعارة بالكناية حيث شبه تضرعه وخشوعه بإنسان واثبات اللسان تخيلاً أو يقدر مضاف أي بلسان ذى التضرع والخشوع أو يؤول التضرع والخشوع بالتضرع والخشوع وكذا يقال فيما بعد قال في كونه ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع والخشوع والخطاب للتذلل والخشوع من قرب معاني الألفاظ (قوله وخطاب التذلل) الخطاب مصدر خاطبه بالكلام مخاطبة قول المحشي ومرجع كأن تستحته تعريف العقل ومرجع كتبه صححه

وخطابا وهو عند أصول الفقه الكلام الذي يقصد به الافهام وقيل الذي يصلح للافهام وعليه ما اختلف في تسمية الكلام في الازل
خطابا فعلى الاول لا يسمى به اذ ليس هناك مخلوق يقصد افهامه وعلى الثاني يسمى به لصلاحيته للافهام بتقدير الوجود له (قوله ان
يتظر) اي من ذكر من اولي الالباب (قوله بعين الرضا) اي بعين ذي الرضا وذو الصواب أو الراضى والمصيب أو استعارة بالكناية
بتشبيه الرضا والصواب بانسان واثبات العين تخييل أو الاضافة تأتي لأدنى ملائمة لان الرضا يظهر أثره في العين وكذا الصواب
والرضا ضد السخط الذي هو تصور الحق بصورة الباطل والصواب ضد الخطا وفيه ان الصواب صفة لا امر الذي يرضى به لصفة
الناظر كالرضا ويوجب بتقدير مضاف أي واعتقاد الصواب (قوله فان أل في تلك الكلمات نائبة الخ) أي على أحد القولين وأما على
القول الآخر القائل بعدم النية في قدر منه أي التضرع منه (قوله لا بعين السخط) الذي هو ضد الرضا فهو تصور الحق بصورة الباطل
وقوله والخطا الذي هو ضد الصواب (قوله من نقص لفظ) أي من لفظ ناقص نقصا يخل بالمعنى وقوله كذا أي كذا وذلك اللفظ الناقص
بما يهه وأراد به ما يشمل اسقاط حرف من كلمة كيم حرم وهو ظاهر أو اسقاط كلمة من جملة فأراد باللفظ ما يشمل المفرد والجملة والخاص
أنه ورد على المصنف ان النقص هو الترك والتكميل انما يكون للموجود وحاصل ما أجيب به ان النقص يطلق تارة على المعنى المصدري
وهو ما ذكرته وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق النقص عليه من اطلاق المصدر على
المفعول أو الفاعل أي المنقوص أو الناقص أفاد ذلك الحاصل في له (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله ومساائل جمع مسألة
ان أريد منها القضية فهو من عطف الدال على المدلول وان أريد منها النسبة (٥٥) فهو من عطف المرادف فان المسألة تطلق على

القضية وعلى نسبتها (قوله وفروع)
جمع فرع هو لغة ما ينشأ على غيره من
حيث انه ينشأ على غيره فخرج أدلة
الفقه من حيث ينشأ عليها الفقه
اذ هي بذلك أصول وان كانت من
حيث تنشأ على علم التوحيد فروعها
لا أصولا واصطلاحا ما ندرج تحت
أصل كلي فالفروع هي القضايا
التي تحت القضية الكلية وقد تطلق
الفروع مجازا على افراد المفهوم
الكلي كذا في له وخلاصته ان
الفروع هي المسائل التي بمعنى

والخضوع أن يتظر بعين الرضا والصواب فما كان من نقص كذا ومن خطأ أصله (ش)
معنى ذلك أنه سأل ذوي الالباب بلسان تضرعه وخشوعه وخطاب تذله وخضوعه فان
أل في تلك الكلمات نائبة عن الضمير أن يتظر كتابه بعين الرضا والصواب لا بعين السخط
والخطا فلو جدد فيه من نقص لفظ يخل بالمعنى المقصود كذا وذلك النقص بما يهه حتى يفهم
المعنى المراد وليس المراد ما كان فيه من نقص أحكام ومساائل وفروع لم تذكر فان ذلك لا غاية
له ولا يقدر بشر على تكميل ذلك النقص وما وجد من خطا في المعاني والأحكام وفي اعراب
الالفاظ أصله فكان تامة وفاعله ضمير عائذ على ما هو شرطية مرفوعة بالابتداء
وجوابها كذا ومن ايمان الجنس والمبين فاعل كان ويحتمل نقصانها وخبرها من نقص ومن
لا ابتداء ومن خطأ أصله على تقدير وما كان من خطأ أصله كالاول وفي كلام بعض
الشارح ما يقتضي ان كذا وأصله بكسر الميم واللام على انه ما أمر ان قال لانه أذن في
الامرين لذوي العقل والدين قال ويجوز فتحهما على الصفة لما قبلهما انتهى وكلا الوجهين

القضايا فاعطفها على الاحكام من عطف الدال على المدلول ويطلق الفرع على الحكم فيكون من عطف المرادف ويكون مرادفا
للمسألة بمعنى الحكم وذكر الشارح رحمه الله تفسير التمهيد حين ذكر ما تقدم عنه فقال والتمهيد التوطئة المقصود ليكون فهمه بعدها ثم
انتهى (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار خصوص ما نحن فيه فيما يظهر وان كان في حد ذاته من عطف الخاص على العام (قوله في
اعراب الالفاظ) الاولى جعل ذلك من افراد الناقص (قوله فكان تامة الخ) تفرع على قوله فوجد انه تامة (قوله والمبين
فاعل) والتقدير فأي شيء وجد في حال كونه ناقصا أي لفظا ناقصا كذا أي أذنت لهم في تكميله (قوله ومن لا ابتداء) أي وما كان ناشئا
من نقص على هذا الوجه يراد بالنقص المعنى المصدري ويراد بالناشي منه الباقي لانه المكل وجعله ناشئا من النقص باعتبار تفرده
وحده دون المتروك ويجوز ان يراد به المتروك ومعنى كذا أو ثوابه وهذا التوجيه لا يستقيم في قوله ومن خطأ الا أن يقال انه أراد بالخطا
الخطا الذي هو مصدر خطأ قياسا والناشي عنه الخطا ثم أقول وانما قدر الشارح وما كان لدفع ما يرد على المصنف وذلك انه ورد
عليه ان من خطأ معطوف على من نقص والعامل فيه كائنا المحذوف وأصله معطوف على كذا والعامل فيه ما في لزم عليه العطف
على معمولي عاملين مختلفين وهو غير جائز وحاصل جواب الشارح أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر لا يقال
هو مبني على من جوزه بشرط تقدم المجزوء لاننا نقول هو عنده مشروط بعدم إعادة الجار في الثاني نعم يتوجه على القول بالجواز مطلقا
(قوله وكلا الوجهين لا يصح) أي لان الظاهر أن ما شرطية مبتدأ والامر لا يكون جواب الشرط الا اذا قرن بالفاء وحذفها في مثله
لا يجوز الا في الشعر وليس قبل جلتى كذا ما يصلح أن يكون موصوفا به ما ولو سلم على فساده لزم بقاء الشرط من غير جواب والمبتدأ بلا خبر
على القول بان الخبر هو الجزء انعم يصح الامر على جعل ما موصولة مفعولة بفعل يفسره كذا على انه من باب الاشتغال ويقدر مع ومن
خطا وما كان ويعرب كالذي قبله ولا يقال يمنع لما فيه من حذف الموصول لورود مثله نحو وقولوا آمنا بالذي أنزل اليسا وأنزل اليكم

(قوله واصلاح) معطوف على التنبيه وقوله بالفاظهم تنار ع فيه تنبيه واصلاح (قوله بالفاظهم حال الاقراء) مرتبط بكل من التنبيه واصلاح أى التنبيه على النقص والخطا بالفاظهم حال الاقراء والفتوى أى الافتاء واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أى بأن يقول هذا فيه نقص هذا فيه خطأ والصواب كذا وكذا تنبيه على النقص والخطا واصلاح بالفاظهم (تنبيه) اعلم أن التنبيه بحاشية على الخطا أو النقص انما يكون من أهل الكمال على ان اتهمهم أنفسهم أولى بهم وأما أهل الغباوة وخصوصاً أهل هذا الزمان فالواجب عليهم السكوت كما أفاد ذلك أهل العرفان ممن تقدم في غابر الزمان والله الملم للصواب واليه المرجع والمآب (قوله أو التنبيه) مقابل للتنبيه والاصلاح بالالفاظ (قوله أو بالكتابة) معطوف على بكتابة أى أو التنبيه على ذلك بالكتابة في حواشي كتابه (قوله والتغيير) عطف تفسير (قوله بالكتابة) الباء للتصوير أو أراد بالكتابة المكتوب (قوله يعنى ألفاظه) أى دال ألفاظه وهى النقوش لان الذى يكشط هو النقوش (قوله أو يراذفها) يستثنى منه ما فانه من المسائل مما يرض له ولم يكلمه وهو قوله وان ادعت استكراها على غير لائق بلا تعلق حدث له ومن الابواب مما يرض له كذلك ولم يذ كر وهو باب المقاصة فان الاول كله الاقفهسى والثانى ألفه بهرام (قوله ور بما ظن الخ) الواو للتعليل أى لانه ر بما ظن الخ (قوله فن باب تواضعه) أى فن باب هو تواضعه فالإضافة (٥٦) للبيان (قوله مع ان) للتعليل أى لان ما أتى به (قوله عين الكمال) أى الكمال من

لا يصح وانظر وجهه في شرحنا الكبير قال ابن مرزوق في شرحه وما أذن المؤلف فيه من تكميل النقص الواقع في كتابه واصلاح الخطا لكائن فحمله عندي والله أعلم انه أراد تكميله بالتنبيه على النقص والخطا واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أو التنبيه على ذلك بكتابة في الشروحات لمن تصدى للوضع عليه أو بالكتابة في حواشي كتابه مع التنبيه على انه حاشية وأما أن يكون أذن في اصلاح ذلك بالتبديل والتغيير بالكتابة فى أصل كتابه بحيث يكشط يعنى ألفاظه ويؤتى ببديلها أو يراذفها أو يتقضى فبأظنه يأذن فى هذا ولا أظن جوازه لان فتح هذا الباب يؤدى الى نسخ الكتاب بالكلية ور بما ظن الناسخ أن الصواب معه مع كون ما فى نفس الامر بخلافه وما قاله هذا السيد العظيم فن باب تواضعه الذى رفعه الله به مع أن ما أتى به عين الكمال فى نوعه وغايته المرام فى جمعه وهكذا الفضلاء العارفون لا يرون لانفسهم ولا لعمالهم حزية ولا يتكبرون الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا من أموالهم ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (ص) فقلما يخلص مصنف من الهفوات أو ينجو مؤلف من العثرات (ش) لما اعتذر المؤلف من النقص الواقع فى تصنيفه مع ظهور الكمال فيما أتى به فيه علل ذلك الاعتذار به هذا الكلام والمراد بقلما النقص أى لا يخلص ولا ينجو أى انما اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من خطأ طريق الصواب وهو مراده بالهفوات

نوعه أو هو من الغصة ثم المراد بنوعه تأليف فى الفقه جامع (قوله وغاية المرام فى جمعه) أى وغاية المقصود من جمعه (قوله الذين) أى وهم الذين مدحهم الله بقوله الذين يتقون الخ أى لان شأن الذى لا يرى له حزية ولا يتكبر أى عند اتفاقه لا يتبعه منا ولا أذى فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن شأن من يرى لنفسه وعمله حزية ويتكبر أنه عين ويؤذى من ينفق عليه (قوله مصنف الخ) اعلم ان التأليف يستلزم الالفة بين أشخاص المسائل فضلاً عن أنواعها وأجناسها القريبة والتصنيف مراعاته بين الأصناف ويلزم منه مراعاته فى الأجناس

روى فى الأشخاص أم لا فالتأليف أخص فكل مؤلف مصنف ولا عكس والتأليف أخص من التركيب ولانى بعين ما ذكر فى التصنيف أو بقرب منه كذا فى ل (أقول) هذا بحسب الاصل والافق المقام المؤلف والمصنف شئ واحد (قوله والمراد بقلما النقص) أى بقل من قلما فلا دخل لما فى النقص سواء جعلت ما كفاة أو مصدرية (قوله أى انما اعتذرت الخ) أشار الى أن فى كلام المصنف قياساً من الشكل الاول حذف صغره ونتيجته والشارح ذكر القياس وحذف نتيجته والتقدير انما اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من الهفوات فانما لا أخلص منها (قوله طريق الصواب) أى طريق هو والصواب (قوله وهو مراده بالهفوات) لا يخفى انه على هذا الحل يكون المعنى المراد من الهفوات مغاير للمعنى المراد من العثرات وعليه فالتعبير فى الاول بمصنف ويخلص والثانى بمؤلف وينجوتفنن اذ لو اتحد التعبير فيهما أو عكس لصح وحاصل كلام الشارح ان المصنف أراد بالهفوة العدول عن الصواب كأن يذ كر فى مسألة حكمها الجواز مثلاً الوجوب وأراد بالعثرة الوقوع فى السقوط كأن يذ كر بعض الكلمة أو بعض الجملة (وأقول) ولو عكس لصح واعلم انه ذ كر فى المحكم ان الهفوة السقطه والزلة اه فاذا علمت ما ذ كر فيجتمل أن يكون ما ذ كر حقيقة فى السقوط الى الارض والزلا فى المدح كالتبين فيكون استعمال الهفوة فى خطأ طريق الصواب كان فى رأى أو قول أو فعل مجازاً أو كناية ويحتمل أن يكون حقيقة فى خطأ طريق الصواب فقط أو حقيقة فيهما فيكون تعبير المؤلف حقيقة والعثرات جمع عثرة وهى الزلة فيجربى فيه من الاوجه ما جرى فى الهفوة (قوله وهو) أى خطأ طريق الصواب (قوله مراده بالهفوات) فان قلت الهفوات جمع

وخطأ طريق الصواب مفرد فكيف يكون المفرد معنى الجمع قلت مراده هذه المادة أى مادة هفوة (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لما تقدم من جعل الفاء في قوله فقل للتعليل مع أنه مع هذا الاحتمال هي للتعليل أيضا والمعلل هو قوله ولكنى أعلم ان التصنيف منظمة ذلك فالسؤال والجواب على هذا الاحتمال محذوفان وهي للتعليل فالفرق بين ذلك الاحتمال والذي قبله تفدير السؤال والجواب في هذا دون ما قبله وهي للتعليل على كل حال (قوله والا الخ) أى وان لم تكن عالما به فلا يصح اعتذارك لانه من اين لك ذلك (قوله واذا علمته) أى وحيث علمته كما تبين بقولنا والا الخ (قوله وتطلب الخ) تفسير لنعذر (قوله بهذا التذلل) أى طلبا مائة بساجم ذا التذلل أو طلبا مصورا بهذا التذلل (قوله وبعبارة الخ) هو عين الاحتمال الاول (قوله الكسر والفتح) فيه ان الهفوة والعثرة من صفات الشخص لا المصنف بفتح النون ويجاب بأنه يصح أن يكون صفة للشخص والمعنى الهفوة منه ويصح أن يكون صفة للمصنف والمعنى الهفوة فيه (قوله ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل الخ) والمعنى لانه لا يخلص مصنف كما هو صريح عبارة الشارح (قوله خلاص مصنف) أى لانه قل خلاص مصنف والمعنى على النقي أى لانه لا يخلص الخ اعلم ان حاصل ما قيل في هذا المقام ان قل اذا كانت للاثبات ضد كثر فلا بد لها من فاعل مع غيرها وكذا مع ما هو موصولة اسمية أو حرفية أو موصوفة فان كانت موصولا اسميا أو موصوفة فهي الفاعل والافعال من الجمل وان كانت للنقي فلها فاعل ان لم تتصل بما وترفع الفاعل موصوفا بحمله نحو قل رجل يقول ذلك أى مارجل يقول وقل رجالا يقولونه ورجال يقولونه والا كانت ما كافة لها عن (٥٧) طلب الفاعل في الاشهر لاجرائها مجرى حرف النقي ولا يتصل بها غيرها أى غير ما

الكافة ومثله قل طال وكثر والحاصل ان هذه الافعال لا فاعل لها اذا اتصلت بها ما الكافة ومثلها الفعل المؤكد فاذا علمت ذلك ظهر ان قول الشارح ويحتمل الخ لا يظهر مع فرض ما لاحظته من أن قل للنقي وانما جعلها للنقي لتوقف بسط عذره على ذلك اذ مع قوله التجاة يطلب منه أن يكون من أهلها (قوله وقديما) أى وزمننا قديما أو خوفا قديما فهو واسم زمان أو صفة لمصدر محذوف (قوله سقطتة التأليف) أى سقطتة منه عبارة عن العثرة وقوله وخافوا الخ عبارة

ولاني مؤلف وكل مؤلف لا ينجم من السقوط في التحريف وهو مراده بالعثرات ويحتمل أن يكون قوله فقلما جواب عن سؤال مقدر كأن قائله قال له اعتذارك من التقصير الواقع في كتابك يقتضى انك عالم به والافن أين لك ذلك حتى تعتذر واذا علمته فأصلحه ولا تعتذر وتطلب من غيرك بهذا التذلل فقال له لم أعلم به على التعيين ولكنى أعلم ان التصنيف منظمة ذلك فقلما الخ وبعبارة أخرى وانفاء في قوله فقلما واقعة موقع لام التعليل أى لانه قلما يخلص وهو تعليل لقوله اعتذر لذوى الالباب ويجوز في مصنف ومؤلف الكسر والفتح ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل عن الطلب للفاعل وحينئذ تكتب متصلة بقل ويحتمل أن تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال والفاء على المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها وهو بخاص مصنف أى خلاص مصنف وقد عياخاف الناس سقطتة التأليف وخافوا ازالة التأليف كما ذكر المؤلف حتى قيل من مصنف فقدم استهدف ومن ألف فقد استهدف ومعنى استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا لمن يرميه بالعيب كما يرمى الغرض بالنبل واستهدف أى طلب أن يهدف أى يرمى وهو قريب من الاول وكان بعض الشيوخ كثيرا ما يقول من مصنف فقد استهدف فان أحسن فقد استعطف وان أساء فقد استهدف قيل معنى استهدف ارتفع على اقرانه فان أحسن فيه فقد ميل القلوب اليه وان قصر فقد تعرض للهدف والمعنيان صحيحان

(٨ - خشي أول) عن الهفوة ويجوز العكس كما يعلم ذلك مما تقدم أنه مجاز عقلي (قوله حتى قيل) ليس مقصوده التضعيف بل مراده حكاية ما قالوه (قوله جعل نفسه هدفا) أى طلب على أن السنين والتناء للطلب أو على حقيقة ان لم يجعل ذلك (قوله أى غرضا) أى كالغرض الذي يرمى بالنبل وأنا أسأل بلسان التذلل والخشوع وخطاب الاحترام والخشوع من المتصفحين لهذه الحواشي أن ينظروها بعين الرضا والصواب فما كان من صواب حسنوه وبينوه وما كان من خطأ أزالوه وغيروه لانه قلما يخلص مصنف من هفوة أو ينجم مؤلف من عثرة خصوصاً مع الباحثين عن العثرات قال صلى الله عليه وسلم من طلب عثرة أخيه لم يتركه طلب الله عثرته فيمتكروا وأنشدوا لا تلمس من عيوب الناس ما ستروا فيهمك الله ستره عن مساويك واذا كرمك حسن ما فيهم اذا ذكروا ولا تعيب أحدا منهم بما فيك (قوله بالنبل) السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم فهي مفردة اللفظ مجموعة المعنى كما ذكره في المصباح (قوله وهو قريب من الاول) يشعر بوجود المغايرة بوجود القرب ووجه المغايرة ظاهر ووجه القرب ان من طلب القذف يلزمه أن يكون جعل نفسه هدفا ومن جعل نفسه هدفا يلزمه ان يطلب أن يقذف (قوله ما) تأكيديا معنى الكثرة أى كأن يقول قولا كثيرا (قوله ارتفع على اقرانه) أى انه حين يظهر تأليفه ثبت له ارتفاع على اقرانه فلا ينافي زواله بعد حين يظهر تقصيره ويصير معرضا للقذف (قوله فقد ميل) أى طلب ميل القلوب اليه ان جعلت السنين والتناء للطلب أو ميل بالفعل ان جعلت اثنائين وكذا يقال في قوله فقد تعرض للقذف (قوله والمعنيان صحيحان) أى كون استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا أو ارتفع على اقرانه هذا آخر الكلام على

الخطبة والحمد لله الكريم الوهاب وهاب العطايا ومسيب الاسباب تتوسل اليك بجاء الحبيب أن تبلغ المقاصد عن قريب فانك قريب مجيب ﴿باب الطهارة﴾ (قوله باب) قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ذكره المناوي (قوله هو في العرف معروف) وهو الجسم المعروف المركب من خشب ومن مسامير وقوله وفي اللغة الخ فاذا ن الخشب المعروف لا يقال فيه لغة باب (قوله في الاجسام) أي حقيقة لغوية في داخل الاجسام الذي هو الفرجة (قوله مجاز في المعاني) مجاز استعارة بأن شبه الالفاظ من حيث كونها يتوصل بها الفهم المعاني بالباب الذي هو الفرجة واسمها اسم المشبه به للمشبه والقريظة حالية وأراد بالمعنى ما قابل الذات فيصدق باللفظ فانه معنى أي ليس بذات وليس المراد بالمعنى ما قابل اللفظ وقوله مجاز أي لغة فلا ينا في انه صار حقيقة عرفية فيها وهو المشار له بقوله وفي الاصطلاح (قوله من المسائل) أراد بها القضايا الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية لما تقرر ان المدلول لتراجع انما هو اللفظ لا المعنى (قوله مشتركة في حكم) كباب الموضوع والقضايا الدالة على فرائض الموضوع وسننه ومستحباته ومكروهاته مشتركة في حكم وهو كونها متعلقة بالموضوع والمراد مشترك مدلولها كما ظهر (قوله والباب في كلام المؤلف) أي لافي كل مواضع هذا ظاهره وليس كذلك بل في كل مواضع يأتي ذلك الا أن الاعتراض يلزم الابتداء بالنكرة لا يأتي في مثل قول الرسالة باب ما يجب منه الموضوع فتأمل (قوله خبره محذوف) أي في الطهارة باب (قوله خبره مبتدأ محذوف) أي هذا باب (قوله أو منصوب بفعل محذوف) ويقال ويبيعه الرسم ويجاب بانه على لغة ربعية (قوله أو موقوف على حذ ما قيل الخ) أي موقوف لا معرب ولا مبني وقوله على حذ ما قيل أي على طريقة هي ما قيل الخ أي من أنها موقوفة وقيل مبني للشبه الالهامي وهي انها عاملة ولا معمولة وأما دعوى انه مبني وكسر آخره لا لتمام الساكنين في نحو باب الطهارة (٥٨) ففيه نظر اذ لا وجه لبنائه الا أن يراعى حاله قبل التركيب والقول بالبناء

باب

هو في العرف معروف وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاجسام كباب الدار مجاز في المعاني كباب الطهارة وفي الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف اما مرفوع مبتدأ خبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حذ ما قيل في الاعداد المسرودة واعتراض الاعراب الاول بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ويجاب بأن المسوغ لا ابتداء هنا وقوع الخبر جار ومجرور وهو اذا وقع خبرا عن نكرة وجب تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فهو هنا بقدر مقدم عليها واعلم أنه قد اختلف مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يتبدون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة بأصول الدين وأعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفسروع

حينئذ (قوله وقوع الخبر الخ) في عبارته تناف وذلك لانه يفيد أولاً أن المسوغ وقوع الخبر جار ومجروراً وقوله وجب تقديمه الخ يفيد أن التقديم هو المسوغ والتحقيق الاول وهو ان المسوغ انما هو كون الخبر جار ومجروراً والتقديم انما يرتكب لانه اذا أخره يتوهم كونه نعتاً لان طلب النكرة للنعت طلب حثيث للتخصيص (قوله فيما يتبدون) أي مقاصدهم الكائنة في

الشيء الذي يتبدون به كتبهم من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص أو في معنى من (قوله بحسب) أي باعتبار فابتداء والباء السببية متعلق باختلاف الاول (قوله أغراضهم) أي مقاصدهم وقوله فيما قصدوا الخ من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص كما تقدم أو في معنى من (قوله من أحكام الشريعة) من بيان لما والمبين تلك الاحكام اما باعتبار ذواتها وأصلها أو باعتبارها كلها دون أصلها أو باعتبار بعضها فالاول كالخاري فانه لما أراد التعرض لها وأصلها مناسب الابتداء بالاصل والناني كإن أي زيد فانه لما أرداها كلها دون أصلها لم يتدنى بالاصل وناسب الابتداء بأصول الدين لان الفرعية مبنية عليه والثالث كخيل فانه أراد الفرعية فقط فلم يناسب الابتداء بالاصل ولا بأصول الدين وناسب الابتداء بما اقتضى المقام عند كل ابتداء به كاتين فتدبر والاضافة للبيان أي أحكام هي الشريعة (قوله بأعمال القلوب) من تعاق المتعلق بكسر اللام بالمتعلق بفتحها وتلك الاحكام النسب التامة (قوله وهي الاعتقادات) تفسير لأعمال القلوب وقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه وهو التصديق على طريقة من يجوز ذلك (قوله المسماة) أي الاعتقادات أي متعلقها وهي الاحكام بمعنى النسب التامة وخلاصته ان أصول الدين النسب التامة كنسبة قولك الله قادر الله مرید الله سمیع وغير ذلك ويصح قوله وهي أي أحكام الشريعة الاعتقادات أي المعتقدات (قوله وأعمال الجوارح) معطوف على أعمال القلوب (قوله الظاهرة) أي الجوارح الموصوفة بكونها ظاهرة احترازاً عن الجوارح الباطنة التي هي القلب أو صفة لأعمال أي المسماة تلك الاعمال بالفسروع أي المسمى أحكام تلك الاعمال بالفسروع وخلاصته ان الفروع هي الاحكام وهي النسب التامة وهي أحكام الاعمال أي أحكام متعلقة بالاعمال فثبت الوجوب حكم متعلق بالموضوع مثلاً الذي هو عمل من الاعمال

(قوله ببيان بدء الوحي) أى ابتداء الوحي أى فابتداء البخارى ببيان ابتداء الوحي الوحي لغة الاعلام فى خفاء وفى اصطلاح الشرع اعلام الله تعالى أنبياءه الشئىء أما بكتاب أو رسالة ملك أو منام أو ألهم أى تبين الحال الواقع فى ابتداء الوحي كما أشار له البخارى بقوله فى انشاء الحديث فجاءه الملك فقال له اقرأ قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ قال فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذنى فغطى الثالثة ثم أرسلنى فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق الذى خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الاكرم فراجع به رسول الله بر جف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد الى آخر الحديث (قوله أصول الشريعة) أى أصل الشريعة الذى هو الوحي الاول وجميع لعظمه وذلك لان الوحي الاول أساس الاحكام الفرعية والاصولية وقوله وما بعد من كتاب الايمان الخ أى المحتوى على الشريعة وقوله معنى عليه أى لماعلمت أنه أساسها (قوله تقررت) أى ثبتت حقيقة بمالوحي الاول وغيره (قوله أحكامها) أى أحكام هي الشريعة فالإضافة للبيان ويراد بالاحكام الاصولية الاحكام الاعتقادية (قوله والفرعية) هي الاحكام الفقهية والاصولية نسبة للاصول من نسبة الخاص للعام أن أريد بالاصول المنسوب اليها مطلق أصول أو من نسبة الشئ الى نفسه لقصد المبالغة ان أريد بالقواعد المعلومة وقوله والفرعية من نسبة الجزئيات لكليها والفرع هو الحكم المستنبط والاجتهاد من الدليل التفصيلي وانتمك عنان القلم عن التطويل (قوله وهو) أى بيان أحكامها الاصولية والفرعية (قوله فى ابتداء رسالته) أى من أجل ابتداء رسالته بالكلام الخ أى من أجل جمعه بين الامرين مبتدئاً بالكلام أى التكلم تأمل (قوله فى فروع الدين) أى التى هي الاحكام الفقهية أى رأى ان الكلام أى التكلم يحتاج له انما هو فى فروع الدين لان ذلك انما كان بعد أن تقررت العقائد أى اعتقدت (٥٩) وجزم بها جزمًا مطابقًا للعق من دليل فلا حاجة الى

بيانها وانما يحتاج لبيان الاحكام الفرعية وقوله الذى هو الواجب الاول أى المقرر بمعنى علمها واعتقادها بالدليل وإضافة فروع الى الدين من اضافة الجزء الى الكل لان الدين مجموع الاحكام الفرعية والاصولية (قوله على اختلاف بين العلماء) فقيل أول واجب معرفة الله قال صاحب الجوهرية* واجزم بأن أول ما يجب* معرفة الخ وهو المشار له بقوله الذى هو الواجب الاول على اختلاف بين العلماء ولا

فابتداء البخارى ببيان بدء الوحي لقصد بيان أصول الشريعة وما ذكره بعده من كتاب الايمان وغيره معنى عليه وابتداء مسلم بكتاب الايمان لانه رأى ان الشريعة تقررت وانما يحتاج الى بيان أحكامها الاصولية والفرعية وهو الذى قصد الشيخ أبو محمد فى ابتداء رسالته بالكلام فى العقائد ومن لم يبتدئ ببيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى ان الكلام انما هو فى فروع الدين وذلك انما يكون بعد تقرر العقائد الذى هو الواجب الاول على اختلاف بين العلماء ما هو وكل هؤلاء أو جلهم ابتدؤا بالكلام فى أول أركان الفروع التى بنى الاسلام عليها وهو الصلاة المذكورة فى الحديث بعد ركن الاصل الاول وهو الشهادتان تبركاً بالحديث ولانهم من الدين كالرأس من الجسد ثم لا يتحدثون بعدها فى الغالب الا فى بقية الأركان المذكورة فى الحديث الا ان مقاصدهم اختلفت هنا أيضاً فابتدأ بالكلام فى الطهارة وهم الاكثر ورأوا انهم افتتحو الصلاة التى به تدخل والكلام فى الشرط مقدم على المشروط

يخفى ان معرفة الله يصدق عليها تقرر عقائده لان معرفة الله تتضمن معرفة وجوده ومعرفة قدمه ومعرفة بقائه وهكذا وقيل الواجب الاول النظر وقيل الجزء الاول من النظر وقيل غير ذلك (قوله أو جلهم) يحتمل أن تكون أول الشك أو الاضراب (قوله بالكلام) أى التكلم (قوله فى أول أركان) أى فى أحكام أول الخ (قوله الفروع) أى فالصلاة من أركان الفروع لا يخفى ان الفروع هي الاحكام الفقهية وأركان خمسة فالركن الاول بعد الشهادتين الصلاة وجعلها أركاناً للفروع من حيث ان اثباتها متوقف على اقامتها (قوله التى بنى) صفة أركان الفروع من بناء الكل على معظم أجزائه أريد بالاسلام الاسلام الكامل وهو مجموع الاعمال الشاملة للخمسة وغيرها وأريد به الناقص وهو الاذعان الظاهرى المبسنى على الاذعان الباطنى (قوله وهى الصلاة) أى أول أركان الفروع الصلاة (قوله بعد ركن الاصل) الاضافة للبيان أى بعد ركن هو الاصل الاول (قوله تبركاً الخ) علة لقوله ابتدؤا الخ (قوله ولانهم من الدين) أى ولانهم من جهة الدين كالرأس من الجسد فكذلك لا نظام للجسد بدون الرأس بل ينفك بتلف الرأس كذا لا نظام للاحكام الفرعية بدون الصلاة انما يصح الاحكام أى فتسنى فلا يعمل بها وبمحفظها تحفظ الاحكام أى لا تنسى فينتفع بالعمل بها أو أراد بالدين ما يتقرب به الى الله من كل طاعة (قوله ثم لا يتحدثون بعدها) أى الصلاة فى الغالب الخ أى ومن غير الغالب لان التكلم على بقية الأركان وقوله بقية الأركان أى من الزكاة والصوم (قوله هنا أيضاً) أى فى الموضع الذى لم يتكلموا فيه فى العقائد (قوله فمن ابتدأ بالكلام فى الطهارة) أى متعلقات الطهارة وسياق تعريف الطهارة (قوله أيضاً) أى كما وقع الاختلاف الاول المبين بقوله فالبخارى ابتدأ بكذا الخ (قوله التى) أى الصلاة به تدخل أى بالفتاح أى يدخل فيها ولما كانت الفتحة عبارة عن الشرطية بين ما يقوله والكلام فى الشرط مقدم على الكلام فى المشروط

قوله رأى ان الخطاب بالطهارة) اي بالامر المحصل لها أو أراد بالطهارة التطهير غير ما أراد ابن عرفة (قوله على سبيل الوجوب) متعلق بقوله الخطاب أي الخطاب بها أي طلبها لا على طريق هي الوجوب من اتيان الجنس على أحد أنواعه أي في أحد أنواعه فالوجوب أحد أنواع الطلب (قوله ثم عاد الى الكلام في الطهارة) أي رجع الى الكلام في الطهارة أي في الأحكام التي لها ارتباط بالطهارة وتعلق بها وقوله ثم الذين ابتدؤا بالطهارة أي بالأحكام التي لها ارتباط بالطهارة التي هي صفة حكمية على ما يأتي (قوله ابتدؤا بالطهارة) أي الذين لم يتمكنوا على العقائد وقوله أود كر وهما بعد العقائد انتقالا لما هو أعم (قوله من أنواعها) أي الطهارة أراد بأنواعها ما له ارتباط بها المبين بما يأتي (قوله عمل الوضوء) أي عمل هو الوضوء (قوله لأنه السابق) أي لأن الناقض سابق عليه عادة ولا يخفى في أنه إذا كان ناقضا للوضوء يكون قطعاً عنه ولا يعقل أن يكون متقدماً عليه فكيف يصح التعليل بقوله لأنه السابق عليه عادة ويجب بانه أراد بالناقض الموجب تأمل وقوله بذ كر ما يكون به الطهارة أي بسبب الطهارة وهو الوضوء والتميم أو أراد بها التطهير فلا حاجة الى تقدير (قوله لأنه ما لم يوجد الخ) تعليل لقوله بذ كر ما يكون به الطهارة (قوله لا توجد الطهارة) أي سببها من الوضوء وغيره (قوله فيها) أي أسبابها (قوله فيه) أي في الماء (قوله حقائق ستة بل سبعة) انظر المنتقل عنه الذي هو الستة ماهي من السبعة ولعله ما عدا الطهورية (٦٠) لأنه لم يذ كرها مقابل وسكت عن التجسية لأنها لم تستعمل في الشرع ولو استعمل

ومن ابتدأ بالكلام في وقوت الصلاة كفعل الامام في الموطأ رأى ان الخطاب بالطهارة وغيرها على سبيل الوجوب انما يكون بعد دخول الوقت فقدم الكلام عليه ثم عاد الى الكلام في الطهارة ثم الذين ابتدؤا بالطهارة أود كر وهما بعد العقائد اختلفت آراؤهم فيما يقدمون من أنواعها فمنهم من ابتدأ بذ كر عمل الوضوء كالمدة و ابن الحاجب لأنه المنصوص عليه في القرآن عند القيام الى الصلاة ومنهم من ابتدأ بذ كر نواقض الوضوء كالرسالة لأنه السابق عليه عادة ومنهم من ابتدأ بذ كر ما يكون به الطهارة وهو الماء في الغالب لأنه ما لم يوجد هو ولا بد له لا توجد الطهارة فينبغي أن يكون الكلام عليه سابقاً على الكلام فيها لأنه كالاتي واستدعي الكلام فيه الكلام على الطاهر من الاشياء والنجس منها لكي يعلم ما ينجس الذي به تكون الطهارة وما لا ينجسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها كالطواف وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه الى ذلك واعلم انه قد جرت عادتهم في هذا الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق ستة بل سبعة وهي الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والطهورية والتطهير والتنجيس والترجمة المضاف اليها الباب هنا الطهارة وعليها تقتصر على بيانها وما لا يختصار فنقول الطهارة بفتح الطاء وهي لغة النظافة والنظافة من الانسان والاوزاخ وتستعمل مجازاً في التنزيه عن العيوب وشرعاً قال ابن عرفة هي صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به وفيه أوله فالأول ايمان من خبث والاخيرة من حدث

لقيام في رسمها صفة حكمية توجب لموصوفها كون الملقى هو فيه نجساً (قوله وعليها تقتصر) لا يخفى ان انعام الفائدة بذ كر الباقي فنقول الطاهر هو الموصوف بصفة حكمية أو جبت له جواز استباحة الصلاة به وفيه والنجس بكسر الجيم هو الموصوف بصفة حكمية أو جبت له منع الصلاة به وفيه وحده الطهورية بفتح الطاء وهي كالتفصيل عن ابن العربي من خواص الماء لا تتعداه لساائر المائعات اجماعاً صفة حكمية توجب لموصوفها كونه بحيث يصير المزال به نجاسته طاهراً وضمير به يعود على الموصوف وضمير نجاسته

ويقالها

يعود على آل الموصولة ونجاسته نائب الفاعل وطاهر اخبر صار فالوصوف بالطهورية هو الماء

والمزال به نجاسته هو الثوب مثلاً فالطهورية صفة حكمية توجب للموصوف بها الذي هو الماء كون ذلك الماء بحيث يصير المزال به نجاسته وهو الثوب مثلاً بذلك الماء طاهر او حدث التطهير ازالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة ومنه يتعقل حدث ضد الذي هو التنجيس فيقال هو القضاء بالنجس بطاهر وأما الطهارة بضم الطاء فهي فضلة ما يتطهر به ويقال لتلك الفضلة طهورة بضم الطاء أيضاً وأما الطهارة بالكسر فهي ما يضاف الى الماء من صابون أو غاسول أو نحوهما (قوله والنظافة) عطف مرادف (قوله والاوزاخ) عطف تفسير جمع ومنع ما على الثوب أو غيره من قلة النعته (قوله وتستعمل مجازاً) أي مجازاً استعارة تبع فيسه الخطاب واعتراض بانه حقيقة لغوية في النظافة والخلاص من الانسان حسبية كانت كالانجاس أو معنوية كالعيوب قال الله تعالى ومطهرتك من الذين كفروا أي مخلصك من أدناسهم أنهم أناس يتطهرون أي يتنزهون عن العيب وحينئذ قل فقط الطهارة موضوع للقدرة المشتركة بين المعنيين المذكورين كما اختاره ابن رشد وتبعه في ذلك الرصاع وتنت في شرحه على الجلاب (قوله جواز استباحة الصلاة الخ) فيه ان أول الترديد والترديد ينافي التحديد وأجب بأن الترديد في متعلق الحد لا في الحد نفسه فيقال ان الصفة الحكمية أو جبت جواز استباحة الصلاة بالاطلاق اما شيء أو في شيء أو شيء وبذلك يندفع أيضاً ما يرد من ان فيه جمع حقائق في حد واحد وهو طهارة الحدث وطهارة الخبث وحاصله ان الجمع في المتعلق أو ان ذلك في قوة تعاريف السكون أو التنزيه

(قوله ويقابلها هذا المعنى) أى وأما لا يوجب المعنى فلا يقابلها النجاسة بأن أريد من الطهارة رفع الحدث وإزالة النجاسة كما في قولهم الطهارة واجبة واستظهر الخطاب أنه حقيقة في المعنيين فالأحسن التعرض لبيان كل منهما فإن اقتصر على أحدهما فالأقصر على المعنى الثانى أولى لأنه الواجب على المكلف والله أعلم (قوله توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة الخ) أورد على تعريف النجاسة أنه غير مانع لشموله الثوب المغصوب والدار المغصوبة لأنه يصدق على كل إن به صفة حكمية تمنع الصلاة به أو فيه وأجيب بأن أثر الغصب الذي هو مانع من إباحة الصلاة بالشئ المغصوب أو فيه وهو تعلق حق المالك به لا يسمى صفة في اصطلاح الفقهاء (قوله ومعنى قوله حكمية الخ) أى فقوله صفة كالجنس يتناول جميع الصفات (قوله ويقدر قيامها) عطف تفسير أى فهمى أمر اعتبارى أورد على ذلك أن الأمور الاعتبارية لا تكون صفة والجواب أنه اصطلاح شرعى وبه يجاب عن جعلها علة مع أنها عدمية والعلة وجودية على أن العدم المقيد يجوز أن يكون علة والخلاف في تعليل الوجود بالعدم في العلة المستنبطة أما المنصوصة فجائز باتفاق كالعدميين (قوله وليست معنى وجوديا) أى ليست صفة وجودية يمكن رؤيتها (قوله لا معنى بها) أراد به الأمر الوجودى الذى يمكن رؤيته لكن لم تجر العادة بالرؤية كالعلم والقدرة والكلام (قوله ولا حسيا) أى كالبياض والسواد مما يرى بحاسة البصر واللام في قوله لموصوفها شبه المالك والاستحقاق لا للتعليل لأنه يقتضى أن المعنى أن يجاب استباحة لأجل الموصوف لا للموصوف والمعنى على جعلها شبه المالك والاستحقاق ظاهر أى أن الموصوف صار كالمالك لأباحة الصلاة أو مستحقا لها ثم هذا ظاهر أن جعل قوله لموصوفها متعلقا بما بعده من قوله جواز استباحة الخ وأما على جعلها متعلقة بتوجب فهمى للتعدية (فان قلت) يرد على هذا طهارة الميت فإنها أوجبت استباحة الصلاة عليه ولم توجب استباحة الصلاة له ولا به ولا فيه فكان عليه أن يزيد أو عليه ليدخل (٦١) ذلك ويجرى نحوه في طهارة الذميمة لزوجها

المسلم أى لو طمأف كان عليه أن يزيد أو لئلا يمنع به أيضا وبعد ذلك لا يشمل الوضوء للسلطين والوضوء للسلوة أيضا والجواب أن المراد بتوجب له الجواز بشرط توفر الشروط وانتفاء الموانع ولذا الزوج حدث الطهارة الكبرى وحصل مانع الصغرى فلا يقال إن الكبرى ليست طهارة لعدم إيجابها بالإباحة المذكورة بل هي طهارة وعدم

ويقابلها هذا المعنى النجاسة فيقال كما قال ابن عرفة أيضا هي صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أو فيه انتهى ومعنى قوله حكمية أنه يحكم بها ويقدر قيامها بجعلها وليست معنى وجوديا قائما بجعلها لا معنى بها كالعالم صاحبها ولا حسيا كالسواد والبياض وقوله به أى بعباسه فيشمل الثوب والبدن والماء وكل ما يجوز للمصلى ملاسته فاندفع أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف وقوله فيه يريد به المكان وقوله له يريد به المصلى وهو شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث إلا أن قوله بعد والآخر من حدث يخصه به وقوله في حدث النجاسة توجب منع الصلاة به أو فيه اقتصر على هذين الأمرين وهما المعبر عنهما بقوله في حدث الطهارة فالأوليان من حيث ولم يقل أوله كما في حدث الطهارة لأنه لا يقال شرعا لحدث نجاسة ولا لحدث نجس والضمير في به وفيه وله عائد على الموصوف من قوله توجب لموصوفها ومعنى

إيجاب المانع لا يخرجها عن كونها طهارة فطهر الذميمة وما معها طهارة لولا المانع والمانع هو الموت والكفر وأما الوضوء للدخول على السلطين ونحوه فليس بطهارة شرعية والتعريف لها وفيه شئ ظاهر إطلاقهم عليه أنه طهارة شرعا وأما الاوضعية المستحبة والغتسلات المسنونة والمستحبة التى يصلى بها فإنها توجب جواز الاستباحة لولا وجود مثلها إذا امتثلان لا يجتمعان ولا يرد على الرسم أنه صادق على القراءة وسر العورة وأحرام الصلاة فإنها صفات توجب لموصوفها ما ذكر وليس شئ منها طهارة لأنه أجيب بأن هذه أفعال لا صفات فلا يصدق عليها مبدأ الرسم أو يقال إن الصلاة بدون الاوضعية المستحبة والغتسلات المستحبة أو المسنونة مكروهة أو خلاف الأولى فلا تكون مباحة وبها تصير مباحة فصدق التعريف عليها (قوله به أى بعباسه) كذا في نسخته والمناسب بعباسه كما هو موجود في الشراح (قوله والبدن) أى بدن المصلى (قوله والماء) الذى يحمله المصلى لقوله وكل ما يجوز للمصلى ملاسته (قوله أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف) الأحسن أن يقول فاندفع البحث بأنه لا يشمل طهارة الجسد من الخبث وغير ذلك من كل ملابس المصلى وقوله الماء المضاف لخصوصية الماء ولا قيد كونه مضافا لأن البحث وارد بكل ما يحمله المصلى كان ماء أو غيره كان الماء مضافا لم لا ويراد بقوله بعباسه أى مع الاتصال به فلا يرد أنه يستغنى عن فيه بتقدير ملابسه (قوله وهو شامل الخ) حاصله أن المصلى يقال له متطهر بالنسبة لطهارته من الحدث بالوضوء ومتطهر بالنسبة لطهارته بدنه من الخبث لكن قول ابن عرفة والآخر من حدث تقصر المصلى على المصلى على الحدث فلا يقال له متطهر باعتبار طهارة الخبث وإنما يقال له متطهر باعتبار الحدث (وأقول) بحمد الله أرادهم البدن وجوابه بأنه داخل في قوله به دال على أن المراد بالشخص الروح فقط فلا يقال حينئذ أن قوله له شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث (قوله ولا لا يحدث نجس) نقول مسلم أنه لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة بيده أى متنجس (قوله والضمير الخ) حاصله أن طهارة الحدث والخبث اشتركا في أن كلاهما يوجب لموصوفها استباحة الصلاة

ففي الحديث توجب استباحة الصلاة لموصوفها أو في موصوفها وفي الحديث توجب الاستباحة لموصوفها فضمير به وفيه وله كل يعود على الموصوف ولما أنهم طهارة الحدث والحديث بين ذلك فقال والاوليان من خبث والاخيرة من حدث (قوله تصحح) أي تسبب لموصوفها الجواز والمراد أنهم اسبب في جواز الصلاة وان شئت قلت في اباحة الصلاة وليس المراد بالايجاب حقيقة لانه خلاف مذهب أهل السنة (فان قلت) هذا يخالف ما تقررون من انه شرط نقول لا يخالف لانه اسبب في اباحة الصلاة وشرط في صحتها ثم ان كلامه قاصر لانها كما تسبب جواز الصلاة تسبب جواز غيرها من طواف ومسح ومغف وغير ذلك مما هو معلوم (وأجيب) بأنه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها لانه يراد به لا يكتفي بدلالة الالتزام في التعريف فتدبر ثم لا يخفى ان الاحتمالات أربعة لانه اما أن يسقط جواز واستباحة أو يذكر الاول دون الثاني أو بالاكس أو يذكركم معاً أماعدم ذكرهم معاً بما أن يقول توجب لموصوفها الصلاة فلا يصح سواء أريد من الايجاب حقيقة أو التسبب فتعين تقدير شيء ثم ان ابن عرفة ذكر الامر من استباحة وجواز فاعترض بأن فيه اضافة الشيء الى نفسه فأجاب الشارح بأن ذلك مدفوع بجعل السين والناء للطلب (أقول) بحمد الله اعلم أولاً ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفيين وهو المعتمد فلا مانع من ذلك وثانياً ان جعلها للطلب غير ظاهر لانه يفيد ان كل موصوف بها كان ثوباً أو مكاناً أو شخصاً يطلب من الله اباحته ذلك وهذا غير واقع فالاحسن أن تجعل السين والناء زائدتين والاضافة صحيحة على مذهب الكوفيين نعم لو حذف ابن عرفة أحد اللفظين واكتفى بواحد لكان أخصر وان أردت تمام الكلام في ذلك المقام فراجع عجب ولكن فيما ذكرنا كفاية للقاصرين (قوله فان المكلف الخ) أي مثلاً لما أن الموصوف (٣٣) أعظم من المكلف وفيه ما تقدم (قوله أن يتسور) أي يقدم (قوله المنع)

توجب تصحح ومعنى جواز استباحة الصلاة أي تصحح لموصوفها جواز طلب اباحة الصلاة ومعناه ان طلب اباحة الصلاة شرعاً مع المانع كان ممنوعاً فان المكلف لا يجوز له شرعاً طلب اباحة الصلاة من غير مفتحها وهو الطهارة لان من ليس معه مفتح لا يجوز له أن يتسور على طلب اباحة الدخول فاذا وجد مفتحها ثبت جواز طلب اباحة الدخول فليس في قوله جواز اضافة الشيء الى نفسه كإفيل (ص) يرفع الحدث وحكم الحديث بالمطلق (شن) يعني ان الحدث وهو المنع المترتب على أعضاء الوضوء أو الغسل لا يرفعه الا الماء المطلق وكذلك حكم الحديث وهو الباقي بعد زوال العين لا يزال الا بالمطلق وأما عين النجاسة فتزال بكل قلاع والحدث بفحنتين لغة وجود الشيء بعد أن لم يكن وشرعاً يطلق على الخارج المعتاد وعلى الخروج كما في قولهم آداب الحدث وعلى الوصف الحكيم المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية كما في قولهم يمنع الحدث كذا وعلى المنع المترتب على الثلاثة كما في قولهم هنا يرفع الحدث ويصح هنا ارادة المعنى الثالث الذي هو الوصف لانهم مامتلان زمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر ولا يصح ارادة المعنيين

أي تحريم قربان العبادة وقوله المترتب أي المتعلق وليس المراد القائم بالأعضاء لانه صفة المولى جل وعز (فان قلت) انما هو متعلق بالشخص لا بالأعضاء (قلنا) المعنى انه متعلق بالشخص باعتبار تلك الأعضاء أو تجوز في ذلك (قوله لا يرفعه الا الماء المطلق) أخذ الحصر امان قولاً فيما يأتي لا يمتنع غير لونا أو طعماً أو ريحاً أي وأولى غيره من الماء المضاف والجسد أو يقال كما قال الخطاب ان تصدير الباب بهذه

الجملة وسياقها مساق الحديث فيد الحصر وان لم يكن في الكلام أداة حصر فكانه قال انما يرفع الحدث وحكم الحديث بالماء المطلق الاولين بل وكل طهارة شرعية من غسل أو وضوء وان لم تكن واجبة فلا يصح شيء من ذلك الا بالماء المطلق أو انه أخذ من مفهوم المطلق تأمل (قوله وهو الباقي الخ) ذلك الباقي أمر اعتباري وهو كون الشيء نجساً في الشرع لا تباح ملاسته في الصلاة والغذاء فلا يرتفع الا بالماء المطلق وأما موضع الاستحمار والسيف الصقيل ونحوه اذا مسح والخف والنعل اذا دل كما من أبواب الدواب وأر واثها فالحل محكوم له بالنجاسة وانما عني عنه للضرورة وخلاصته ان ذلك الحكم صفة اعتبارية قائمة بالحل وليس المراد الحكم الشرعي (قوله بكل قلاع) أي بكل شيء يقاها ويرزها (قوله وجود الشيء) أي والحادث الموجود بعد العدم وهل الوجود وجه واعتباراً وحال قولان (قوله كما في قولهم آداب الحدث بمعنى الخروج) أي أو الخارج من حيث الخروج (قوله وعلى الوصف الحكيم) أي الذي حكم به الشرع أو المعنى لا حسي فهو اعتباري لا وجودي (قوله قيام) أي كقيام (قوله وعلى المنع المترتب) أي المتسبب أي تعلقه لما يأتي وأنت خير بأن هذا المنع في الحقيقة انما هو متسبب عن الخروج وانه مقارب للوصف في الترتيب لأن الترتيب سابق عليه ويوجب بأنه سابق عليه تعقلاً (قوله فاذا ارتفع أحدهما الخ) أي واذا ثبت أحدهما ثبت الآخر لا يقال لانهم مامتلان زمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فان التيمم يرفع المنع لانه تسباح به الصلاة وغيرها ولا يرفع الحدث بمعنى الوصف القائم بالأعضاء لان المشهور انه لا يرفع الحدث فلا يلزم بينهما الا اننا نقول التيمم لا يرفع المنع رفعاً مطلقاً وانما هو رخصة فيرفع المنع عما يستباح به على وجه مخصوص وهو عدم الماء فلا تسباح به الا فريضة واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المستباح عاد المنع ولم يستبح به شيء أفاده الخطاب وخلاصته ان معنى تلازمهما أنه لا يرتفع أحدهما مادام ويبقى الآخر اذا ارتفع المنع فانما هو مقيد بوقت ثم يعود بعد ذلك الوقت ولعل الاحسن أن يقال ان كلا

من الوصف والمنع يرتفع رفعهما مقيدا وقولهم لا يرفع الحدث أى رفعهما مطلقا أى يديه الحدث أو المنع (قوله الابتقدير مضاف) أى لا يصح
الابتقدير مضاف أى حكم الحدث الذى هو الوصف أو المنع ثم نقول ولا فرق بين أن يكون كل ترتب عن حدث أو سبب أو ردة أو شك
(قوله والمنع هو حكم الله) لانه محريم قربان العبادة (قوله واجب الوجود) أى به دفع المايتوهم ان المراد بالقديم طويل الزمن فجمامضى
(قوله فكيف يتصور الخ) استفهام انكارى (قوله ومتجدد) لادخل له هنا وان كان صحيحا (قوله باعتبار تعلقه) أى انه فى حد ذاته ليس
متجددا ومر تفاعل ما مر ترفع ومتجددا لا تعلقه (قوله عدى) أى ليس له وجود فى الخارج فلا ينافى انه امر اعتبارى والواو فى قوله
والتعلق للتعليل أى لانه عدى وأما لو كان وجوديا فلا يصح رفعه لانه يلزم أن يكون قد عدا على فرض ذلك لان صفة القديم الوجودية
قد عدا فتدبر ثم لا يخفى ان هذا كله بناء على ان التعلق ليس جزأ من معنى الحكم وأما اذا قلنا ان التعلق جزء من معنى الحكم فيكون
الحكم هو كلام الله المتعلق تعلقا تميزيا حادثا بافعال المكلفين فيكون حادثا لان المركب من القديم والحادث حادث فلا محذور فى كونه
يتجدد ويرتفع (قوله وهو الله أو النبي الخ) الاحسن ان يقال ان الفاعل هو المكلف لان المراد بالفاعل فى ذلك المقام من قام به الفعل
لا من أوجده فلا يرد ما يأتى اذ لو أريد الموجد لما صح اسناد فعل الى أحد غيره حقيقة الا انك خير بان قوله بعد أى حكم الخ يؤذن بان
المراد بقوله بفعله أى بما كره أى بالحاكم به (قوله بواسطة) أى بواسطة هى الاحكام التى أوحاها الله اليه أو بواسطة الائمة
(قوله الشارع) أى الذى هو الله تعالى حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا (قوله أى حكم بصحة رفع الخ) لا يخفى ان هذا ليس تفسيراً
للفظ بدلوله فهو بعيد غاية البعد والا قرب ما قلنا والحكم باعتبار اسناده الى الله (٦٣) أزلى وبالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم

حادث (قوله نظرفيه الى حكم
الفقيه) أى اخباره (قوله الى
احضاره هذا الحكم) أى الذى هو
الحكم بصحة الرفع وانما كان عجيبا
لغرابتة لان ذلك لم يكن معه - ودا
(قوله أى احضاره الخ) خلاصته
ان المصنف أراد ان يجعل هذا
الحكم العجيب حاضرا فى ذهن
السامع والطريق التى توصل لذلك
انما هى المضارع وأما الماضى
فلا فلذلك عبر بالمضارع (قوله
بخلاف الماضى فانه لا احضار
فيه) أى لا ينسب ان يكون آلة فى
احضار ذلك فى ذهن السامع هذا

الاولين اذ لا يرتفعان الابتقدير مضاف أى حكم الحدث فيصح ارادتهم لا يقال الحدث هو المنع
المرتب الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الوجود فكيف يتصور رفع واجب
الوجود لا نأقول الحكم من ترفع ومتجدد باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق عدى يمكن
الارتفاع وبني المؤلف يرفع للمجهول للعالم بفعله وهو الله أو النبي عليه الصلاة والسلام
بواسطة ما أوحى الله اليه لا يقال قوله يرفع الاولى فيه التعبير بالماضى لان هذا أمر ثابت مقرر
عن الشارع أى حكم بصحة رفع الحدث وحكم الخبث لا نأقول انما عبر بالمضارع للاشارة
الى انه نظرفيه الى حكم الفقيه بذلك فى المستقبل ولونظر الى ما ثبت عن الشارع لعبر بالماضى
أو انه عبر بالمضارع عن الماضى على نقيض قوله تعالى أى أمر الله نظرا الى احضاره هذا الحكم
العجيب فى ذهن السامع أى احضاره الآن لان المضارع يستحضر به الامور الغريبة بخلاف
الماضى فانه لا احضار فيه والشئ قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وعبر بالجملة
الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية فيقول رافع الحدث وحكم الخبث الماء المطاق لانهم اتفقد
التجدد والحدوث والمقصود هنا ذلك ولان نسبة الرفع الى الماء مجاز (ص) وهو ما صدق عليه

معناه (أقول) لا يخفى انه لو عبر بالماضى وأخبر به السامع فانه يتصوره فى ذهنه قطعاه وهذا احضاره فى ذهن السامع فقد حصل
الاحضار بالماضى ويمكن الجواب بان مراده احضار بحيث يلاحظ انه واقع فى الحال لا مطلق احضار (قوله والشئ قد يحمل على نقيضه)
كما هنا (قوله كما يحمل على نظيره) كما هو معلوم فى باب القياس كحمل الارز على البر فى حرمة الر باجماع الاقنيات والادخار وكما هو معلوم
فى المجازات مثلا استعمال السبب فى السبب يكفى وروده عن العرب فى جزئى ويجوز لنا ان نستعمل اسم السبب فى جزئى غير ما استعملته
العرب لما تقرران المجاز موضوع بالنوع فتدبر (قوله التجدد والحدوث) أى شأ بعد شئ الذى يدل عليه المضارع بالقرينة لا الوجود
بعد العدم الذى يكون فى الفعل مطلقا ولا يتوقف على قرينة وأما الجملة الاسمية فتفيد الدوام والثبات بقرينة أيضا لكنه ليس مرادا
(قوله والمقصود هنا ذلك) فيه انه قد تقدم له ان الرفع قديم فقضيته أن لا يكون المعنى على التجدد والحدوث فيجيب بان هذا ناظر لما
تقدم من قوله أو نظرا لحكم الفقيه بذلك نعم هذا الكلام ظاهر على ما قلنا ان الرفع المكلف فافهم (قوله ولان نسبة الرفع الى الماء
مجاز) أى الذى يأتى على التعبير بالجملة الاسمية وأما الفعلية فلا يأتى ذلك عليه الكنى يرد أن المجاز أبلغ من الحقيقة (قوله ما صدق)
أى الذى صدق أو شئ صدق أو بقرامع بالتنوين (قوله صدق) أى جل لان الصدق فى المفردات معناه الحمل وفى القضايا بمعنى التحقق
أى ما صح أن يحمل عليه أى عرفا كما أفاده الخطاب وفى كلام تت ما يفيد ان المراد ما صح لغة مثلا ماء البطيخ لا يطلق عليه عرفا ماء
من غير قيد على ما قال الخطاب وهل يصح اطلاق ذلك عليه لغة وهو المتبادر اذا اصل اختلاف المعنى اللغوى والعرفى وأما على ما قال تت
فلا يصح اطلاق ذلك عليه لغة وصحة هذا متوقف على ثبوت ذلك لغة كذا فى ل قال عجب ثم رأيت فى الفتاوى السيوطية ما يوافق ما ذكره

الخطاب ويرد ما ذكره تت ثم انك خبير بان الحمل انما يكون على المفردات التي هي الجزئيات لاعلى الحقيقة التي تراد في التعريف
 فاذن اما ان يدر مضاف أى ماصدق على افراد ما أو يقع ماعلى افراد ولا يجعل تعريفا بل ضابطا ثم لا يخفى أن في كلامه الحكم ضمنا
 على المطلق وكيف يحكم على الشئ بدون تصويره والجواب أن ما هنا من قبيل تقديم الحكم على التصوير لاعلى التصور فافهم (قوله
 اسم ماء) أى اسم هو لفظ ماء أى الذى يكتفى فى الاخبار عنه بمجرد اطلاق اسم الماء عليه (قوله بلا قيد) أى مع عدم ذكر القيد (قوله
 اننى يقال هذا ماء) كذا فى نسخة نفعنا الله به أى التى يقال فى شأنها هذا ماء (قوله فيصدق) أى فيحمل (قوله فاصدق الخ) هذا
 يدل على ان ما ماموصولة أو منكرة موصوفة لا ماء بالماء (قوله كالجنس) لان المراد من ما ليس جنسا (قوله لان لفظ ماء) أى مدلول
 لفظ ماء (قوله عرض) أى لا جنس أى وصف عام خارج عن الماهية وذلك لانه يوصف به تعالى وقوله عام أى لا خاص (قوله كالفضل)
 لم يقل فصل لان الفصول انما تكون فى الانواع المحتموية على الاجناس (قوله اذ لا يقال) أى اذ لا يحمل (قوله أو وصف الخ) أى
 كقوله هذا ماء مضاف هذا ماء نجس هذا ما أفاده الخطاب أو هذا ماء مطر أو ماء ندى أى مطر وندى كما أفاده الشيخ أحمد الزرقانى
 (قوله أو غيرهما) أى كالألف واللام التى للعهد كقوله عليه الصلاة والسلام اذ أرت الماء وذلك لان عائشة قالت للنبي عليه الصلاة
 والسلام هل على المرأة اذا هي احتلمت غسل قال عليه السلام نعم اذ أرت الماء فعليه الغسل أو كما قال قال فى الماء اذا خله على ماء
 مخصوص وهو المني (قوله كقولنا ما ورد الخ) تمثيل للاضافة (قوله ما اضافته بيانية) الراجع انهم اللبيان لا بيانية لان الاضافة
 البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف (٦٤) اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد (قوله كماء السماء) أى ان السماء محل

الماء والسماء كل ما علالك ومنه
 قيل لسقف البيت سماء خلاصته
 ان المحل هنا هو السحاب لانه يقال
 له سماء أو ان الماء نزل من السماء
 ثم نزل الى السحاب فيكون السماء
 الحقيقى محلا لأوليا هذا ما أفاده
 أبو السعود (قوله والآبار) به مزة
 ممدودة بعد اللام الساكنة على
 وزن الامثال جمع بتر جمع قلة واذا
 كثرت فهي البثار على وزن
 الفعال (قوله والعيون) جمع عين
 هي مشتركة تقع على الباصرة

اسم ماء بلا قيد (ش) يعنى ان الماء المطلق هو الذات التى يقال لها هذا ماء فيصدق عليها اسم الماء
 بلا قيد زائد على ذلك اللفظ فاصدق عليه اسم ماء كالجنس لان لفظ ماء عندهم عرض عام وبلا
 قيد كالفضل يخرج ماعدا المطلق من أقسام المياه اذ لا يقال فى كل منها ماء الا بزيادة قيد آخر من
 اضافة أو وصف أو غيرهما كقولنا ماء ورد وماء ريحان ولا يكتفى الاقتصار فى الاخبار عن ذواتها
 باسم الماء خاضعة من غير تقييد بشئ كما فى المطلق ودخل فى تعريف المؤلف المطلق ما اضافته بيانية
 كماء المطر وما أضيف تحله كماء السماء والآبار والعيون والبحر فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير
 به ثم انه يستثنى من الآبار آبار عمود فلا يجوز الوضوء بمائها ولا الانتفاع به لانه ماء عذاب لا لنجاسته
 وكما يمنع الوضوء بمائها يمنع التيمم بأرضها وهي مسيرة خمسة أميال وعلى القول بمنع الاستعمال
 بالماء المذكور فان تطهر به وصلى صحت صلاته كذا ينبغي كما قاله الشيخ على الاجهوى
 فى شرحه ودخل فى حيد المطلق الماء العذب ولا خلاف فيه فى المذهب ودخل فيه أيضا
 جميع المياه المكروهة الا تية (ص) وان جمع من ندى (ش) هذا وما بعده

أحوال

والذهب والشمس والمال والنقد والجاسوس وولد البقر
 الوحشى وخيار الشئ ونفس الشئ والينبوع وغير ذلك والمراد هنا الينبوع (قوله والبحر) لا يخفى ان البحر هو الماء المتسع فليس ذلك
 من اضافة الشئ الى محله بل هو مثل ماء المطر (قوله فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به) أى بالجماع انما احتاج الى ذلك لانه حكى
 عن ابن عمر كراهة الوضوء به فقد انعقد الاجماع على خلافه (قوله ثم انه يستثنى) لاحاجة لهذا الاستثناء لان الكلام فيما يصح
 التطهير به وما لا فيما يجوز دون ما يحرم وهو يصح التطهير به كما قال (قوله آبار عمود) لخصوصية لا بار عمود بالذ كر ومثله آبار قوم
 لوط وكل قوم أهلكتهم الله تعالى (قوله ولا الانتفاع) أى فى عجن أو طبخ (قوله لانه ماء عذاب) أى ماء قوم وقع بهم العذاب فربما يحصل
 للمستعمل آثار من ذلك العذاب أو كراهة فيه أو بغض اللهم لان الله أبغضهم (قوله لا لنجاسته) أى فهو طهور ونعم بثر الناقة التى كانت
 تردها لا تمنع فيها (قوله يمنع التيمم بأرضها) هذا أحد قولين ذكره الخطاب عن أنس بن مالك قال عرج وذكرت فى فصل التيمم انه
 صحح القول بجواز التيمم على تراب أرض عمود (قوله وعلى القول بمنع الاستعمال) مقابلة القول بالكرهية يعلم من عرج (قوله صحت)
 كذا ينبغي وذكر ان شارح حدود ابن عرفة صرح ببطلان الصلاة وكذا د ولم يعز لمن تقدم من أهل المذهب ولكن الظاهر التعويل
 عليه (قوله ولا خلاف فيه فى المذهب) انما قال ذلك رداعلى ما نقله ابن حجر فى فتح البارى عن ابن التين انه نقل عن ابن حبيب منع
 الاستنجاء بالماء لانه مطعوم قال ح قلت تعليقه بأنه مطعوم يقتضى انه أراد العذب وهذا غير معروف فى المذهب اه (قوله وان جمع
 من ندى) أى جمع فى يد المنوضى أو المغتسل وليس المراد جمع فى اناء لان هذا ليس بشرط كذا فى ك (فان قلت) هل يرد هذا على
 تعريف الشيخ للمطلق فانه لا يصدق عليه اسم الماء الامع كونه ماء ندى (قلت) لا يرد عليه ذلك لان الندى ليس شئ انضاف الى الماء

وانما هو وصفة الماء كما يقال ماء المطر أى ماء مطور فهو من باب قولهم صلاة الاولى كذا قال بهرام أى فتكون الاضافة بيانية (قوله أحوال المطلق) أى أنواع له أى من جملة أنواعه لأن قوله لا يسلب معها الخ يدفعه لأن المتبادر أن المراد الاوصاف (قوله أو على أكثرها) أول التردد (قوله غير ظاهر على ما لا يخفى الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يدل على انها ليست من أفراد المطلق الا انها ألحقت به فى الحكم وكيف يقال انها ليست منه مع الاتيان بالغاية المفيدة انها منه ويجب بان المراد تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق أى بحسب الظاهر وان ألحقت بالمطلق بحسب الظاهر فى الحكم وان كانت منه حقيقة والتعريف صادق عليها (قوله عائدة على المطلق) أى وان جمع المطلق أى جمعت أفرادها لانها هى الموصوفة بالجمعية والمخالطة وغير ذلك (قوله أو على الماء) فيه مسامحة لان ما قد تقدم ان المراد به الفظه وان اضافة اسمها بيانية (فان قلت) قوله أو على الماء المذكور فى الحد أى فى قوله وهو ما صدق أى شئ صدق عليه الذى هو الماء (قلت) التعريف للماهيات لا للأفراد والمجموع من ندى ليس الماهيات بل الأفراد وأيضا التعريف لا يبالغ عليها فاذا علمت ذلك فالبالغ عليه هو قوله وهو الحد أى أفرادها وكذا قوله وحكم الخبث (قوله والببل) أى كالذى ينزل على الارض والاشجار آخر الليل وقوله وندى الارض بالالف المقصورة كما فهمته من (٩٥) نسخة من الصحاح يظن بها الصحة (قوله وباللها) عطف تفسير وهو - ذاما أشاره

الجوهري بالببل (قوله والظاهر الخ) أى ليس المراد من الندى فى كلام المصنف المعنى اللغوى الذى أشار له الجوهري الذى هو المطربل المراد به ما نعرف عند الناس وهو ما نزل من السماء على الارض والجدران آخر الليل وقول الشارح ان المراد منه بلل الارض الاولى الاتيان بعجالة تفهيم المقصود صريحا بان يقول ان المراد منه ما يقع على الارض والشجر من الببل فى آخر الليل (قوله ولا يضر الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني وينبغي أن يكون مضرا وان ذلك ليس كالتغير بقراءته لندوره اه فاعترض عليه بأن الذى ينبغى انه لا يضر لانه صار كقراءته فاذن لا يضر ولو اللون أو الطعم لان التغير بالقرار لا يضر مطلقا والتفرقة بين

أحوال المطلق لا يسلب معها ما ثبت له من رفع الحدث وحكم الخبث ولما كان صدق حد المطلق عليها أو على أكثرها غير ظاهر على ما لا يخفى أى بها فى صورة الاغناء تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق الذى ذكر وان ألحقت به فى الحكم ومفعول جمع وفاعل ذاب ومعناه تتبع بعد جوده واسم كان ومفعول خولط وفاعل تغير ضمائر عائدة على المطلق أو على الماء المذكور فى الحد وهما بمعنى وكذلك الها آت فى غيره وقرأه عائدة على ما ذكره فى كلامه يرفع الخبث وحكم الخبث بالمطلق وان جمع ذلك المطلق من ندى والندى قال الجوهري المطر والببل وندى الارض ندواتها وباللها اه والظاهر من عرف الناس اليوم ان المراد منه بلل الارض وما يقع من ذلك على أوراق الشجر ولا يضر تغير ريح الماء من ورق الشجر حيث جمع من فوقه خلافا لابن جلة (ص) أو ذاب بعد جوده (ش) هو معطوف على جمع وكذا ما بعده فهو فى حكم الاغناء أى وان كان ذلك المطلق جامدا ثم ذاب كالبرد والجليد والثلج يذوب وهو بالذال المججمة قال الجوهري ذاب الشئ يذوب وذوبان تقيض جدد وأذابه غيره وذوبه بمعنى واحد وكلام المؤلف شامل للملح الذائب فى غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ماء بخلاف ما اذا وقع فى غيره فانه فى حالة الوقوع من جنس الطعام ولذلك ذكر المؤلف فيه الخلاف الآتى ولم يذكر ذلك هنا ولا مفهوم لقوله ذاب أى أوز وبه مذوب بتسخين بنار أو شمس واذا وجد داخل البرد اذا ذاب شئ مفارق فانه ينظر له بعد سلبه لانه فان غير أحد أوصافه سلب ظهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير أحد أوصافه كان ظهورا على حاله (ص) أو كان سؤرا بهيمة (ش) يعنى وكذلك بقية شراب البهيمة ظهورا سواء كانت جلالة أم لا ولا يعارض هذا ما يأتى من قوله وما لا يتوقى نجسا لان الكلام هنا فى الطهارة وهناك فى كونه مكرها ومن قيد هذا بما يأتى

(٩ - خرشي أول) الريح وغيره تفرقة من غير فارق (قوله كالبرد الخ) البرد يفتح شئ ينزل من السحاب يشبه الحصى ويقال له حب السحاب (قوله والجليد) ما سقط على الارض من الندى فيجمد قاله فى القاموس (قوله والثلج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الارض ثم يذوب بعد جوده (قوله وأذابه غيره) لفظة غير فاعل أذاب لانها فاعل وجده مضبوطا فى نسخة يظن منها الصحة من الصحاح وكنت أو لا ترددت وخطري بالى ذلك الضبط ثم وجدته فالجدة (قوله ما اذا وقع فى غيره) أى وقع ملح فى ماء أى قصد الان الخلاف الآتى انما هو فى المطر وح قصد اوسيا أى انه ضعيف والمعتمد انه لا يضر (قوله ولذلك ذكر المؤلف) والمقابل الذى يقول انه لا يضر يقول انه ليس من جنس الطعام (قوله ولا مفهوم لقوله ذاب) لا يخفى أنا نقول هذا من مصدوق كلام المصنف لان قوله ذاب شامل لما اذا ذاب بنفسه أو ذوبه غيره (قوله داخل البرد) أى أو غيره من الثلج والجليد (قوله أو كان سؤرا) السؤر بضم السين المهملة وسكون الهمزة وقد تسهل أقادما الخطاب (قوله وكذلك بقية الخ) أى فالمراد بالسؤر البقية وكذا يقال لبقية الطعام سؤر (قوله سواء كانت جلالة أم لا) أى وسواء كانت مأكولة اللحم أولا (قوله ومن قيد هذا بما يأتى) أى قيد بسبب ما يأتى أو بتقيض ما يأتى أى فقال أو كان سؤرا بهيمة ولم تكن جلالة والمقيد هو بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني وعجالة تت وظاهره كانت تأكل الارواث أولا وليس كذلك

اه أي فهو قائل بان المصنف يقيد بان لا تأكل الارواث وانتصر محشي فتانت بقوله ما قاله صواب لان كلام المؤلف هنا في المطلق من غير كراهة بدليل انه لم يذ كر شيئا هنا مما يكره واقوله أو كثيرا خلط بنجس فلو كان كلامه هنا في المطلق ولومع كراهة ما قيد بالكثير (قوله أو فضلة) معطوف على سؤر وقوله طهارته ما بضم الطاء والاضافة بيانية أي فضلة هي طهارته ما لانه لا يصح الكسر ولا الفتح أما الفتح فلان الطهارة بالفتح اما الصيغة الحكيمة المعرفة بما تقدم وامام صدر طهر بفتح الطاء والهاء وضمهما وكل لا يصح وأما الكسر فهو ما يتطهر به من غاسول ونحوه (قوله على المشهور) أي طهور على المشهور ومقابلته انه لا يتطهر بفضلة تطهير الخائض قال بعض ولا يبعد ان يجري ذلك في فضلة تطهير الخنب (قوله لثلاثين مكرها) لانه ماء مستعمل في حدث وسياقي ان محل كراهة الماء المستعمل في حدث اذا كان يسيرا (قوله أن الكلام هنا في الطهارة) الاولى الطهورية (قوله أو كثيرا خلط بنجس لم يغير) أي خلافا لابن وهب في روايته عن مالك من انه غير طهور قال الشارح ولعل ابن وهب لا يرى ذلك كثيرا والافتق كان كثيرا فلا خلاف في طهوريته (قوله الزائد على آنية الخ) لو قال المراد بالكثير (٢٦) ما كان أزيد من آنية الغسل لكن في قال الشارح وقد اختلف في حد القليل من

الماء فقيل لم يكن له حد بل بحداد العادة ووقع لمالك انه قال قدرا آنية الوضوء والغسل (قوله وكذا مفهوم كثيرا) لا يخفى ان ظاهر المصنف بقيد انه يضر الا ان قوله بعد ذلك ويسير كآنية وضوء الخ يفيد انه طهور ولا شك ان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لكن عليه مؤاخذه في العدول عن اللفظ الشامل للقيل والكثير الى التقييد بلفظ الكثير لكن قد علمت جوابه (قوله الا ان المصنف الخ) جواب عما يقال ان المصنف سياقي يصرح به هذا المفهوم فلم يعتبره وحاصل الجواب ان هذا المفهوم ليس من المفاهيم المتعبرة عنده الا أنه يردانه بتقديم الشارح أن المصنف يعتبر مفهوم الموافقة كالشرط فهذا ينافيه فلعل المناسب لما تقدم أن يقول وصرح بذلك

ففيه نظر (ص) أو خائض وجنب (ش) هو معطوف على المجرور وهو بجملة أي ان فضلة شراب الخائض أو الخنب طهور وسواء كانا مسلمين أو كافرين وسواء كانا شاربي خمر أو لا ونسخة الواو أولى لانه نص على الصورة المتوهمة فأحرى سؤر أحدهما فلا حاجة الى جعل الواو بمعنى أو (ص) أو فضلة طهارتهما (ش) أي ان فضلة طهارة الخنب والخائض أي ما فضل منهما ما بعد أن تطهر افانه طهور ولا أثر لما تساقط منهما في الاناء على المشهور وسواء نزل في الماء أو اغترفا خلافا لمن قيد ذلك بالاغتراف لئلا يصير مكرها والماء علمت من ان الكلام هنا في الطهارة والكراهة شيء آخر (ص) أو كثيرا خلط بنجس لم يغير (ش) هو معطوف على خبر كان أي ان الماء الكثير وهو الزائد على آنية الوضوء والغسل اذا خلط بشيء نجس وأولى بظاهر ولم يتغير أحد أو صافه فان وقوع ذلك فيه لا يسلبه الطهورية وقوله خلط وأحرى جوهر ففهومه مفهوم موافقة وكذلك مفهوم كثيرا الا ان المصنف لم يعتبر هذا المفهوم لانه ليس مفهوم شرط فصرح به فيما سياتي (ص) أو شك في مغیره هل يضر (ش) أي انه اذا شك في مغیر الماء هل حصل من جنس ما يضر وهو ما ينفك عنه غالبا كطعام أو ليس من جنس ما يضر كقاروه فالاصل بقاؤه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق ما يؤثر فيه وأما لو علم ان المغیر مفارق وشك في طهارته ونجاسته فالأصل طاهر غير طهور ومفهوم قوله شك أنه لو ظن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذا الحكم انه يعمل على الظن فقوله هل يضر يدل من شك أو عطف بيان عليه أو تفسيره بحسب المعنى قوله هل يضر أي هل هو مما يفارقه غالبا أو من قراره وليس المراد انه شك في مغیره هل هو طاهر أو نجس فان هذا يجنب أي والفرق بين قوله أو شك في مغیره الخ وبين قوله فيما سياتي من قوله وشك في حدث والجامع ان كلا منهما شك في المانع فلا أثر له وقوف مع قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث

المفهوم وان كان يعتبر ما فيه من الخلاف (قوله انه لو ظن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذلك) وان وأما لم يقول الظن كذا قال عجم وتبعه عبق (قوله والحكم انه يعمل على الظن) أي سواء كان كثيرا كالبركة أو قليلا كالأبار لكن الثاني محل وفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم ان التغير مما يضر فانه يضر كثيرا أو قليلا والاصل انه اذا تغير ماء البئر ونحوها فان تحقق أو ظن أن الذي غيره مما يسلب الطهورية أي والطهارة لقربها من المراحيض ورخاوة أرضها أو لغير ذلك فانه يضر وان تحقق انه مما لا يسلب الطهورية أو ظن ذلك أو شك فيه فالأصل طهور وأما الماء الكثير كخليج الاسكندرية يظن أن تغیره مما يصب فيه من المراحيض فهل هو طهور وهو ما قال الباغي انه ظاهر البجماع ولكنه مكره الاستعمال أو هو كالماء القليل فيسلب الطهورية أي والطهارة بذلك وهو ما قاله ابن رشد والاولى كما قال ابن مرزوق ترك استعمال ما شك في مغیره وحيث ظن المستعمل انه يضر ولم يعارضه ظن أهل المعرفة فانه يعمل بظنه قطعاً والظاهر بل الواجب العمل بظن أهل المعرفة عند التعارض كذا ذكره عجم رحمه الله (قوله بحسب المعنى) وأما بحسب اللفظ فليس تفسيره لانه لم يأت بأي التفسيرية (أقول) يقال له تفسير على حذف أي (قوله فان هذا يجنب) أي في العبادات ويستعمل في العادات (قوله والفرق) مبتدأ (قوله وقوفا) كذا في نسخة بالنصب فيكون الخبر محذوفا

والتقدير ظاهر لاجل الوقوف أي هنا وقوله بعد ذلك وقوفاً لتعليل لقوله فلا تبرا الخ (أقول) بحمد الله الحق ان هذا شك في المانع فقط وذلك لان الشرط محقق الحصول وشك في الحدث الذي هو مانعه وقوله هم الشك في الشرط مؤثر معناه اذا شك هل حصله أو لا بعد تيقن الحدث وأما لو كان جازماً بالطهارة ثم شك في حدث لحقه أو لا فهو شك في المانع ومن ينازع في ذلك فلا يخاطب في الناحية هذا لا يخض اتباع النص في النقض بالحدث مع كونه شكاً في المانع الاول (قوله الشرط) أي الذي هو الموضوع (قوله والذمة عامرة) الذمة وصف قائم بالشخص وقوله عامرة أي يتعلق بالحكم بها وقوله فلا تبرا أي منه الا يبين أي من تحصيل ذلك الحكم (قوله أو تغير بمجاورة) أي بدون ملاصقة (قوله تغير ريحه فقط) بل ولو فرض تغير الطعم واللون لا يضر الا أنه لا يمكن (قوله بحسب الصورة) أي لا بحسب الحقيقة وهو جواب عما يقال قول المصنف أو تغير بمجاورة لا يصح لقيام الدليل على امتناع انتفال الاعراض ثم ظاهر هذا أنه لو تيقن حصول التغير في الماء يضر على فرض حصوله وليس كذلك فالمناسب أن يحمل على وجود التغير حقيقة ولا يرد ما تقدم من أن الاعراض لا تنتقل لانقول كما أن العرض يبقى ببقاء أمثاله على (٩٧) ما فيه ينتقل مثله بمعنى أن الخفيفة لما جاورت الماء

يخلق الله في الهواء الملاقي لسطح الماء كيفية مماثلة لكيفية الخفيفة ثم يخلق الله في الماء كيفية منسلة للكيفية التي في الهواء الملاصق (قوله لان الرائحة في الحقيقة الخ) بل ولو في الماء على ما قلنا (قوله بل وان كان تغير المجاورة أي تغير الريح بسبب المجاورة الملاصقة وأما تغير الطعم واللون فإنه يضر ويحمل على أنه مازج الماء (قوله ولم يمازجه) وحينئذ فلا بد من دفع الدهن عن وجه الماء عند الاستعمال ان كان الدهن كثيراً وان كان كالتقطعة فالظاهر أنه لا يحتاج للقطعة قاله ابن قدامح قال بعض القليل الذي لا يحتاج للقطعة هو ما لو مازج الماء لا يغيره (قوله واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب) أي في كلام المصنف ضعيف وصار حاصله أن التغير بالمجاورة الملاصق يضر مطلقاً

وأما ما يأتي فإنه شك في الشرط والذمة عامرة فلا تبرا الا يبين وقوفاً مع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ أي يقينا (ص) أو تغير بمجاورة (ش) مجاوره بالهواء والنساء وعلى كل فالمراد به تغير ريحه فقط بحسب الصورة برائحة كريهة كالخفيفة أو طيبة ككثيرة مجاوره فلا يضر ذلك لان الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لا في نفسه هذا ان كان المجاور منفصلاً غير ملاصق بل وان كان تغير المجاورة (بدهن لاصق) سطحه ولم يمازجه ولا صق فعل ماض يقال بالصاد والسين والزاي فظهر أن المجاور قسمان لا يستغنى باحدهما عن الآخر وما ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق أشار إليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب هذه المسئلة بان ظاهر الروايات وأقوالهم أن كل تغير بحال معتبر وان لم يمازج ويتقلع عبد الحق عن ابن عبد الرحمن عن الشيخ والقابسي ماء استقى بدوده من زيت غير طهور اه (ص) أو برائحة قطران وعاء مسافر (ش) أي ان الماء اذا تغير برائحة القطران الباقية في الوعاء أو بالقاء بخرمه في وعاء مسافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح عند سند قوله أو برائحة قطران معطوف على بدهن داخل في حيز المباحة لا على مجاوره اذا القطران من جملة المجاور والعطف يقتضي المغايرة والتقدير وان كانت المجاورة بسبب رائحة قطران وتقييد المؤلف بالمسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بل لا يضر تغير الريح مطلقاً ويضر تغير اللون والطعم مطلقاً والحاصل كما قاله الخطاب أن تغير ريح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاورة ويجوز استعماله ولا يقيده ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو طعمه فان ذلك يسلب الطهورية ولا يجوز استعماله لا في الحضر ولا في السفر الا على ظاهر ما نقله ابن راشد عن بعض المتأخرين ويتقيد حينئذ بالسفر وبالضرورة اليه ولا يجوز مع وجود غيره والله أعلم وكلام المؤلف محله ما لم يكن

لونا وطعماً وريحا (قوله وينقل عبد الحق الخ) فرق صاحب الجمع بين الدلو والدهن الواقع على سطح الماء بان كل جزء من أجزاء الماء مازجه جزء من أجزاء الدهن في الدلو لان الدهن ينشغ من قعر الدلو وأجنابه بخلاف الدهن الواقع في الماء فإنه يطفو على وجهه ويبقى مائتته سالماً قال الخطاب وصاحب الجمع هذا لم أقف على اسمه وقوله ينشغ بالنون والشين والغين المعجمة أي يرفع (قوله فهو طهور يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح) هذا الخلاف انما هو في ابقاء حرمه لا في الرائحة فقط والحاصل انهم ماسثلثان الاول لم يسبق من حرم القطران في الوعاء شيء قال ح فلا شك أنه من التغير بالمجاورة فلا يسلب الماء الطهورية ولا اشكال في ذلك * الثانية ما اذا حصل التغير برائحة القطران مع وجود حرمه في الوعاء قال سند فان راعينا مطلق الاسم فإنه يجوز الوضوء به وهو ما هو مطلق حتى يتغير لونه وتثبت له صفة الاضافة وان راعينا مجرد التغير معناه والاول عندى أرجح (قوله وان كانت المجاورة) أي وان كان تغير الريح بسبب المجاورة (قوله فلا مفهوم له) أي بل الحاضر والمسافر سواء (قوله مطلقاً) حاضر أو مسافر او كذا قوله بعدم مطلقاً (قوله ولا يجوز استعماله) أي التغير بالطعم أو اللون (قوله الا على ظاهر ما نقله ابن راشد قال الخطاب فلا بأس سقط لفظة رائحة أو مكن

أن يقال انه أشار لما ذكره ابن راشد انه لا يخفى أن هذا من الخطاب فيه نوع ميل لكلام ابن راشد فتأمل (قوله يفيد المبالغة علمية ٣) أي أمد دفع توهم أو إشارة لخلاف لكن يصير فيه نوع تدافع لأن ما قبل المبالغة وهو تغير المجاورة عام إلا أن يتنظر لما هو الغالب في تغير المجاورة من أنه في الرائحة فقط والباء في الرائحة للابسة وما قبلها للسنينة ذكر هذا كله البدر (قوله ما لم يكن القطران دباغا) الظاهر تقييده بما إذا كان الدباغ على قدر الحاجة لأن كان متفاحشا ومثلا للتغير برائحة القطران التغير بما يكون دباغا كالقسط ونحوه والقطران بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وكسرهما وبكسر القاف وسكون الطاء (قوله والخز بالخاء) معطوف على الطحلب وكذا الضريع والزعلان وقوله ما ينبت أي وهو ما ينبت وقوله حيوان أي وهو حيوان (قوله والضريع قال بعض الخ) بينه في القاموس فقال نبات في الماء الدائم له عروق لا تصل إلى الأرض (قوله ومنه) أي من المتولد (قوله قوامه) بفتح القاف وكسر ها أي أجزأه (قوله وعن مالك الخ) لا يخفى أن المقابلة لم تظهر لأن الطهورية لا تنافي الكراهة نعم هذا يؤيد ما تقدم عن محشي تت ان كلام المصنف في المطلق الخالي عن الكراهة (قوله الطرطوشي) بضم الطاءين هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف نسبة لبلده طرطوشة بالاندلس نشأ بها وتوفي بالاسكندرية في شهر شعبان سنة (٦٨) عشرين وخمسائة وقال الذهبي عاش أبو بكر سبعين سنة وتوفي في جمادى

القطران دباغا لوعاء الماء فان كان دباغا لوعاء الماء فلا يضر التغير به لو نأ أو طعما أو ريحا وانظر اذا شك في كونه دباغا لم لا فالظاهر أنه يجري فيه ما تقدم في قوله أو شك في غيره هل يضر (ص) أو يتموله منه (ش) هو معطوف على مجاوره أي وان تغير ذلك المطلق بمتولد من الماء كالتغير بالطحلب بضم الطاء واللام وبفتح اللام أيضا وهي الخضرة التي تعالو الماء والخز بالخاء المعجمة والزاي ما ينبت في جوانب الجدران الملاصقة للماء قال اللخمي والضريع قال بعض لم أقف على معناه قال سيدي زروق والزعلان حيوان صغير يتموله منه ومنه ما ينشاء من طول مكثه بتثليث الميم كاصفراره وغلظ قوامه ودهنية تعالوه من ذاته كل ذلك لا يسلب الطهورية سواء غيره في حال اتصاله أو ألقى فيه بعد انفصاله على المشهور في الثاني عند ابن بشير وعن مالك الكراهة مع وجود غيره وبعبارة أخرى أو تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الجيع يتموله منه كالطحلب ونحوه وقيد الطرطوشي بالطحلب بما إذا لم يطبخ في الماء وقبله ابن غازي لأنه يمكن الاحتراز منه حينئذ ولا يضر تغير الماء بالسمك أو روثه احتياجا إلى ذكر واثبات أم لا لأنه إما متمول من الماء أو مما لا ينفك عنه (ص) أو بقراره (ش) أي ان الماء اذا تغير بما لا ينفك عنه غالباً مما هو من قرار الأرض كما لو تغير بطين أو جري على كبريت أو زرنج أو ملح أو غير ذلك فإنه لا يضر واحترازنا بقولنا غالباً من مثل جبل السانية كما سيأتي الكلام عليه وظاهر قوله أو بقراره كخ ولو طبخ به وقال الخطاب ما حاصله انه اذا طبخ الملح في الماء فغيره فقال عبد الحق عن بعض شيوخه له حكم الماء المضاف وخالفه غيره قلت الجارى على ما تقدم عن الطرطوشي في الطحلب اذا طبخ في الماء هو القول الاول لأن تغير المطبوخ أقوى اه وفيه نظرات وجهه في الشرح الكبير (ص) أو بطروح ولو قصد من تراب أو ملح (ش) يعني أن

الاولى (قوله بالسمك) أي الحى فان مات فحكه كالظاهر فيضرب تغيره (قوله أو روثه) في شرح عج خلافة وأن الروث يضر لأنه ليس بمتولد من الماء ولا من أجزاء الأرض والذي أقول الظاهر أنه لا يضر لأنه لازم فكان كالقرار ولا يعطى حكم السمك الميت لندوره وفي كلام عج آخر إشارة لذلك هكذا ظهر لي سابقاً ثم ظهر لي الآن صحة كلام عج الاول (قوله احتياجا إلى ذكر واثبات) أي كالبياض والقرموط وقوله أولا أي كالصير وقوله لأنه إما متمول من الماء الذي هو الصير وقوله أو مما لا ينفك عنه كالبياض والقرموط (قوله لو تغير بطين أو جري على كبريت) حاصله ان ذلك لا يضر سواء من الماء عليها او صنعت

منها أو ان فغيره بمكثه فيها أو تسخينه كقدور الحمامات وأواني الفخار ولا تخرجها الصنعة ولا كراهة على المشهور ولو ظهر طعم القدور ولم ينكر احد من مضى الضوء من اناء الحديد مع سرعة تغيره وانما كان الكبير ومما معه غير مضر للماء ولو نقل ومنع التيم به ومما معه حيث نقل لان التيم طهارة ضعيفة لا تنبيه به يدخل في القرار الحبر والطفل فقد نص البرزلي في نوازه على ان الماء اذا تغير بالحبر وصار اصفر فانه لا يضر ونص أيضا في محل آخر على ان ماء المطر اذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجيس مثل الجير كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن الاثر الذي يظهر بطبخ الملح في الماء هو ما يحصل بوضع الملح في الماء من غير طبخ وأما طبخ الطحلب في الماء فيحصل منه تغير طعم الماء ولونه وهذا غير التغير الحاصل به قبل طبخه وطبخ الماء بالكبريت ونحوه كطبخه بالملح كذا في ك (قوله ولو قصد) أي ان لم يكن قصدا كأن ألقته فيه الرياح ومثله لو جرى بل ولو طريح قصدا (قوله من تراب أو ملح) حل الشارح يقتضى انه لا خصوصية للتراب والملح بذلك بل الخلاف جار في المغرة والكبريت ونحوهما كالتراب فاذن يعترض على المصنف وأجيب عنه بأنه اكتفى بذكر أقرب الاشياء إلى الماء وهو التراب وأبعد ما عنه وهو الملح لكونه ماطر في غاية حكم ما بينهما كالكبريت والزرنج بالقياس عليهما (قول المحشي قوله يفيد المبالغة علمية ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا)

(قوله أو مغرة) بفتح الميم (قوله ولو قصد الخ) خلاصته أن التراب أو غيره لو ألقته الزحج مثلاً فإنه لا يضر بلا خلاف (قوله إن المطروح قصد السلب الخ) وجهه أن الماء يتفك عن هذا الطارئ (قوله والارجح السلب بالمخ) ظاهره أن خلاف ابن يونس إنما هو في المخ فقط والارجحية راجعة للبالغ عليه فقد قال ابن يونس بعد أن ذكر الخلاف في المخ والصواب أنه لا يجوز الوضوء به لأنه إذا فارق الأرض صار طعاماً لا يجوز التيمم عليه فقوله لأنه الخ يفيده ما قلنا من أن خلافه إنما هو في المخ فقط والحاصل أن قول ابن يونس ضعيف والارجح قوله قبل أو مخ ثم نقول قوله والارجح السلب بالمخ مطلقاً أي عند من يبقى الأقوال على ظاهرها وإن كان مصنوعاً عند من يجعل القول الثالث تفسيراً للقولين كذا قال اللقاني **(تنبيه)** قال عجم كلام المصنف أي قوله والارجح الخ فيما طرح قصد إذا المطروح بغير قصد يتفق على عدم سلب الطهورية اهـ بلفظه (قوله وأحسن الخ) فيه إشارة إلى أن هنالك تقريراً آخر وهو كذلك ذكره في شرحه الكبير فلا حاجة إلى ذكره (قوله ومراجع ذلك إلى ثلاثة أقوال) وجهها أن الاتفاقات إلى أصله يلحقه بالتراب والاتفاقات إلى استعماله في الطعام يلحقه بالطعام ووجه التفصيل لأن المعدني لم ينصف إليه زائد والمصنوع قد انضاف إليه زائد فأخرج عنه بابه فأشار المصنف بالتردد إلى اختلافهم الثاني في رد الأقوال إلى القول بالنقصان وعدم ردها قال في **لـ** لكن انظر كيف ملائمة ذكر التردد هنا لاصطلاح المصنف المشار إليه بقوله وبالتردد لأن المتأخرين هنالك يترددون في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم أنفسهم لعدم نص المتقدمين وإنما تردّدوا في بقاء أقوال المتأخرين السابقين عليهم على إطلاقها أو ردها القول (٦٩) واحد اللهم إلا أن يكون مراد المؤلف في اصطلاحه

السابق بالمتقدمين والمتأخرين مطلق من تقدم على غيره ومن تأخر عن غيره وإن كانوا كلهم متأخرين باصطلاح أهل المذهب أن المتقدمين من قبل ابن أبي زيد والمتأخرين من بعده ويراد أيضاً عن المتقدمين ما نسب إليهم ولو بطريق الفهم أو الجمل من كلامهم اهـ من **لـ** وفي الشيخ عبد الباقي الأقسام أربعة وهو مأخوذ من عجم وحاصله أن ما أصله ماء وجد يجرى اتفاقاً وما أصله من أراك لا يجرى اتفاقاً والخلاف فيما صنع من أجزاء الأرض

الماء لا يضره ما طرح فيه من تراب أو مخ أو مغرة وكبريت وغير ذلك ولو قصدنا على المشهور فلالتغير أو أكثر وقال المازري إن المطروح قصد السلب الطهورية لأنفك الماء عنه (ص) والارجح السلب بالمخ (ش) أي والارجح عند ابن يونس سلب طهورية الماء بالمخ المطروح قصد المغيرة لا أحد أوصاف الماء وأحسن ما قرره قول المؤلف (ص) وفي الاتفاق على السلب به إن صنع تردد (ش) نقل المواق عن ابن بشير ونصه اختلف المتأخرون في المخ هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من المذهب أو كالطعام فينقله أو المعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاث طرق واختلف من بعدهم هل ترجع جميع هذه الطرق إلى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد المصنوع أو مرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال ثم إن قوله والارجح الخ طريقة للقاسي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تغير من المخ المطروح ولو قصد صنع أم لا (ص) لا يتغير لونا أو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً من طاهر أو نجس (ش) هذا معطوف على المطلق أي لا يبعث متغيراً أحد أوصافه الثلاثة بما يفارقه غالباً من طاهر كلب وزعفران أو نجس ككبول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثيراً فلا يضر تغييره عما لا يفارقه أصلاً كالسبك

كتراب بنار وما كان من معدنه حجارة وقوله في الأول يجرى اتفاقاً تبع فيه عجم وفيه نظر لأن فيه خلافاً لأنه ضعيف **(تنبيه)** لم يقل المصنف وفي الاتفاق على السلب به إن صنع وعلى عدم السلب به إن لم يصنع لأن الذين يحكمون اتفاق المذهب على سلب المصنوع لا يحكمونه على عدم سلب المعدني أيضاً وإنما يجعلونه كالتراب والتراب فيه الخلاف قال ح نعم إلا أن أريد اتفاق القائلين بأن التراب لا يسلب الطهورية فصحيح (قوله لا يتغير) اسم فاعل صفة لموصوف محذوف أي ماء متغير وجاز حذف الموصوف هنا لقرينة السياق عليه وقوله لونا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو على أنه خبر لكان المحذوفة **(تنبيه)** قال الشيخ عبد الباقي لا يتغير تحقيقاً أو غلبة ظن وأما أن لم يغلب الظن فلا يضر انتهى كلامه ثم أقول هذا غير مناسب بل الذي يفيد النقل أن المدار على الظن وإن لم يتقوا ولا حاجة لحلب ما يفيد ذلك (قوله ككبول ودم) هذا يقتضي قراءة قول المصنف أو نجس بفتح الجيم فهو عين النجاسة وإن كسرت فهو الشيء المتنجس كما قاله النووي ويدخل عين النجاسة والحاصل أنه لا ينعين الفتح من المصنف بل يجوز الأمر أن كما يفيد الخطاب اتفاقاً في الموضوعين الأولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كما قاله **لـ** وقوله غالباً أي بحسب كل قوم فأهل البوادي لو تغيرت أنيتهم بالدهن فلا يضر انتهى كما قاله ابن راشد حيث جعل الماء المتغير من أواني الأعراب بالسمن ونحوه مما لا ينفك عنه الماء غالباً انظر ح انتهى أي فيختفر ذلك لأهل البوادي دون غيرهم قاله شيخنا الصغير (قوله كالسبك الخ) قد يقال إن السبك الخى يفارق قليلاً والمقر بوصف كونه مقر لا يفارق أصلاً كذا قرر شيخنا رحمه الله (أقول) ولعل الشارح قصد أن شأن السبك بوصف كونه حياً لا يفارق مستمر الحياة بل يموت وأما المقر فقد يفارق باعتبار زوال الماء عن موضعه أو ينقله عن موضعه

ولاداعي الى الالتفات الى كونه مقرا بوصف كونه مقرا (قوله وانما لم يقل المؤلف الخ) قال شيخنا رحمه الله بغير مدغاية البعد اذ مثل المصنف لا يقصد هذه الامور وانما يقصد هاهنا مثل سعد الدين (قوله لما كان متصورا في الازهان) أي لكثرة الاستعمال أول كونه هو الاصل (قوله لقوة الخلاف فيه) أي أن من يقول بأن اللون لا يضر قوي فاعتنى المصنف بالرد عليه أولا حيث قال لا يتغير لونا والذي عند الشيخ عبد الباقي أنه متفق عليه وكذا في شرحه الكبير في صدر العبارة وكذا في شرح الشبرخيتي (قوله لان مشهور المذهب الخ) لا يخفى أن هذا التعليل يقتضي أن المشهور أن اللون لا يضر لان معنى كلامه انما ضعف الخلاف في الريح لان المشهور أنه يضر أي وأما اذا كان الخلاف قويا كسئلة اللون فلا يكون المشهور أنه يضر وليس كذلك (قوله في الغائيه مطلقا) سواء كان تغير الريح كثيرا أو قليلا (قوله كدهن) هو كل ما يدهن به من سمن أو زيت أو ودك أو شيرج أو نحو ذلك (قوله خالط الماء) أي ما زجه (قوله أو بخار مصطفى) بفتح الميم وضمها وبعدي الفتح فقط وفي حل الشارح ما يقتضي أنه لا خصوصية لبخار المصطكي بل بخار العود ونحوه كذلك واهذا زاد دخل الكاف على مصطفى ليدخل غيرها لكان أحسن الآن يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة تقديرا على المضاف اليه وهو مصطفى كما هو عادة المصنف (قوله الظاهر المتبادر) أي لان شأن الدهن هو وبخار المصطكي أن يكون طاهرا (قوله وكذا بخار المصطكي) ضعيف بل المعتمد (٧٠) الطهارة فقط (قوله وأما كونها مشبهين الخ) يمكن صحتها بالمغايرة

الحى وبما يفارقه قليلا كقمره وأما السمك اذا مات فيه فهو من المقارق كثيرا فيضرب التغير به وانما لم يقل المؤلف لا بالتغير ليرى موافق بالطلق لانه عطف عليه لاننا نقول للاشارة الى أنه يصح عطف النكرة على المعرفة أولا للاشارة الى أن المطلق لما كان متصورا في الازهان صح أن يعرف بخلاف المتغير وانما قدم المؤلف اللون على الطعم لقوة الخلاف فيه والا كان الواجب تقديم الطعم للاتفاق عليه وأخر الريح لضعف الخلاف فيه لان مشهور المذهب أنه يضر كما صرح به ابن عرفة وغيره خلافا لابن الماجشون في الغائيه مطلقا بل قال ابن ناجي انه ظاهر المدونة والرسالة ونسب ابن عرفة لسحنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضرب أو خفيفا فلا يضر (ص) كدهن خالط أو بخار مصطفى (ش) مثالان للظاهر المتغير المقارق غالبا هذا هو الظاهر المتبادر ويحتمل أن يكونا مثالين للتغير المقارق غالبا سواء كان طاهرا أو نجسا فان الدهن قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وكذا بخار المصطكي وأما كونها مشبهين كما ذكره بعض الشراح احتمالا ففيه نظر لانهما من جملة ما تقدم والتشبيه يقتضي المغايرة والمعنى أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له فانه يسلب الطهورية اتفاقا وقول الشارح في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب بوجه خلافا وليس مراد ابل مراده الرد على اطلاق قول ابن الحاجب المتغير بالدهن طهورا ذيناول بظاهره الملاصق والمخالط وقد جله في توضيحه على الملاصق كما تقدم فالأحسن قوله في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك يسلب الطهورية عن الماء المتغير بخور عودا ومصطكي أو نحو ذلك ولا فرق في التغير بين البين واليسير والظاهر

بالعموم والخصوص وفي حاشية الشيخ يوسف الفيضى أنه انما كان تشبيها كما قال ت لا يلائم من مخالطة الدهن للماء تغيره ولو جعل تشبيها لا يقتضي أن مخالطة الدهن للماء لا تضر الا اذا تغير أحد أوصافه وليس كذلك الا أنه سيأتى ما يفيد ضعفه (قوله اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له) لا يخفى أن كلام اللغوي صريح في أن مجرد الممازجة مضر وقد علمته وكلام هذا الشيخ يفيد أن مجرد الممازجة لا يؤثر ضرا الا اذا تغير الماء وأما اذا لم يتغير وأخرج ذلك الدهن فانه لا يضر وهو المعتمد ولذلك قال ح علم من كلام المصنف أن المتغير في سلب الطهورية انما هو تغير أحد أوصاف

الماء لا مجرد مخالطة الماء لغيره فلو وقع في الماء جلد أو ثوب وأخرج ولم يتغير الماء لم يضره وقاله في المدونة (قوله وقد جله) والخفى في توضيحه على الملاصق) أي التغير بالريح فقط (قوله فالأحسن قوله في الصغير الخ) لا يظهر لان تلك العبارة قطعا تفيد أن فيه خلافا لانه تقدم أنهم يطلقون المذهب على القول المعتمد (قوله وكذلك يسلب الخ) أعلم أن المضر في التغير بالخيار أن تخرج الاناء فارغة وتنجس البخار حتى تصب عليه الماء وفي نحو التمرحنة والورد أن يكون كل منهما ملاصقا للماء لا فيما اذا كانت القلة ناقصة ووضع على نحو شيئا كهافانه من التغير بالمجاورة انتهى قال ح خصص المصنف المتغير بالدهن والمخالط والمتغير بخار المصطكي بالذ كر لئلا يكتفى أما الاول فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان يدهن لا يصح وأما المتغير بخار المصطكي فلينبه على الراجح من الخلاف (قوله والظاهر الخ) الظاهر هو البين والتلقي هو اليسير فيضال الريف التي يغسل فيها النصارى والجنب يكره استعمالها حيث لم يظهر تغير وما قاله عجم عن الخطاب من أنه لا يتوضأ منها ولا يجزئ أحد الغسل فيها لانها نجسة قال ابن رشد هذا صحيح لما يغلب على الظن من حصول النجاسة الكثيرة فيه وان لم يتبين تغير أحد أوصافه من ذلك انتهى فأفاد أن غلبة الظن بوجود النجاسة الكثيرة بالماء تتضمن تغير أحد أوصافه وان لم يظهر انتهى عجم ليس مناسب لان الخطاب ذكر بعد أن ذلك على مذهب ابن القاسم وأما على قول مالك فانه طهور يكره استعماله حيث لم يظهر تغير وقوله أن يدرك التغير فيه أي تحقيقا أو ظنا

(قوله وحكه كغيره) فان تغير عكسكوك في طهارته ونجاسته فهو طاهر (قوله يصير في الكلام مسامحة) ويجاب بان المشبه بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ويجاب باحسن من ذلك وهو ان الوصف هو النجاسة أو الطهارة اللتان هما الوصفان الاعتباريان وهما متحدان (قوله وهو عين النجاسة) قد تقدم ان النجاسة صفة حكيمية الى آخر ما تقدم ويجاب بان النجاسة تستعمل مراد بها الوصف المذكور وتستعمل تارة مراد منها العين المعروفة ثم لا يخفى انه قد يكون المغير للماء نجسا بكسر هاء فليس كون المغير نجسا بفتحها مطلقا تأمل (قوله وصفه نجس بكسر هاء الخ) أى وأما وصف عين النجاسة فهو نجس بفتحها وأراد بالوصف الاسم (قوله كل منهما) أى النجس بالفتح والنجس بالكسر (قوله جواز التناول) أراد به الاذن في شمل الوجوب فتدبر (قوله وحينئذ فلا مسامحة) فيه شيء أما أولا فلان جواز التناول وعدمه خروج عما نحن فيه منه ٣ مما يصح به الطهور به وما لا يصح لانه لا يليق الايباب المباح وثانيا لانه لا يدفع المسامحة لان المتنجس ينتفع به في غير مسجد وآدى (قوله ويضر بين تغير) (٧١) من اضافة الصفة للموصوف واختار هذه العبارة

ليسقط لفظ تنوين بين وبين وليلى تغير (قوله بترسائية) الاضافة للبيان المفهوم من الخطاب صريحا ان السانية هي الساقية التي هي غير البئر فلو قال الشارح أى ساقية ومثلها البئر كان أحسن ولها اطلاقات أخر فتطلق على الغرب أى الراوية والدلو والعظم وغير ذلك وهذا الكلام انما هو في الجبل وأما آله الاستفتاء اذا كانت من أجزاء الارض فلا يضر التغير بها ولو فاحشا وسواء بقيت بمائها كأن كانت حديدا أو نحاسا أو حجرا أو حرق بالنار كآنية الفخار ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من الدباغ ولو ينسأ لانه كالتغير بالمقر كما ذكر الشيخ زروق عن الشيبى ويمكن ذكر الخطاب على سبيل البحث انه كجبل السانية بجامع ضرورة الاستفتاء (قوله انظر لم يقل المؤلف) الاولى ترك هذه لان قوله انما هو مرجع ضميره بوجه أن في عبارة المصنف ضميرا وليس تاليا وليس كذلك اذ لا ضمير

والخفى الاما باتى بالتغير بجبل السانية فقول بعض اذا بخر الاناء وظهر أثر ظهوره اينا فانه يسلبه مخالف لاطلاقهم فلعل مراده أن يدرك التغير فيه (ص) وحكه كغيره (ش) هذا جواب من المؤلف لمن سأله اذا قلتم ان التغير بالمفارق يسلب الطهورية فاحكم الماء بعد سلبها هل الطهارة أو النجاسة ايرتب عليه بأحده تناوله في غير العبادات ومنعه والمعنى ان حكم الماء أى وصفه المحكوم له به شرعا وهو الطهارة أو النجاسة كحكم مغيره فهى الطهارة ان كان مغيره طاهرا فيستعمل في العبادات من عجن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ أو النجاسة ان كان مغيره نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه ينتفع به في غير مسجد وآدى كما سأتى ثم بعد حل الحكم على الوصف كما قررنا يصير في الكلام مسامحة لان ما غيره النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وصفه نجس بكسر هاء أو متنجس فليس حكمه أى وصفه وصفه مغيره لكن الفقهاء كثير ما يتساهلون باطلاق كل منهما على الآخر وبما صح حل الحكم في كلام المؤلف على الحكم الشرعى المنقسم الى طلب الفعل والترك أو التخيير فيهما فالعنى حينئذ وحكه من جواز التناول ومنعه كحكم مغيره فهو جائز التناول ان كان مغيره طاهرا ومنوعه ان كان مغيره متنجسا أو نجسا وهذا أولى وحينئذ فلا مسامحة (ص) ويضر بين تغير بجبل سانية (ش) لم ابدل اطلاق كلامه على أن مطلق التغير يسلب الطهورية كما قررنا على المعروف السابق بانه هنا على ما يضر فيه التغير البين دون الخفى والمعنى أن التغير لاحدا وصف الماء بجبل أو دلو استفتاء من ترسائية فانه يضر ان كان تغيره بئنا أى فاحشا كما في عبارة ابن رشد والمعتبر في كونه فاحشا أو غير فاحش قول أهل المعرفة وانظر لم يقل المؤلف ويضر بين تغير ماء سانية بجبله مع انه الاولى لتلوه مرجع ضميره (ص) كغدير بروث ماشية (ش) أى كما يضر مطلق تغير غدير بروث الماشية وأطلق الروث على ما يعم البول والغدير واحد الغدران والغدير كصرد قطع الماء يغادرها السيل سميت به لغدرها أهلها عند شدة حاجتهم لها فاذا تغير أحد أو صافه بروث أو بول المواشى عند دور ودها لانه يسلب الطهورية كان تغير بئنا أم لا على المعروف من الروايتين عند اللخمى ويتم ان لم يجد غيره وان توضأ به أعاد أبدا فالغشبية

أصلا فلو قال مع انه الاولى لانه قد انما هو في تغير الماء بجبل سانية أى لا بجبل غيرها فيضمر مطلقا بئنا أولا وقلنا بوجه لان ذلك أن تقول وانظر لم يقل المصنف كذا الخ أى لانه عند عدم قوله كذلك لم يكن مرجع الضمير تاليا للضمير أى والسالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله ضميره) أى ضمير ذلك القول أى الضمير الذى فيه أى ليكون مرجع الضمير تاليا للضمير أى متصلا به ومفاده أن ضمير بجبله عائد على السانية فيكون التذكير باعتبار كونه ادولابا (قوله وأطلق الروث على ما يعم) اطلاقا مجازا لا يخفى أن ذلك لا قرينة عليه فالاولى أن يقول ومثله البول (قوله الغدران) بضم الغين لغدرها أى تركها قال أبو الحسن مانصه الغدر جمع غدير وهو مأخوذ من الترك لان السيل تركها الا أن ذلك يعارض قوله لغدرها أهلها فالاحسن أن يجعله تعليلا ثانيا والحاصل أن غدير فعيل ما يعنى مفعول أو فاعل (قوله على المعروف من الروايتين) والرواية الثانية قال ما يعجبني أن يتوضأ به من غير أن أحرمه

(قوله قلت أني بها الرد على من يشترط الخ) هذا بعيد غاية البعد بل ظاهره كما أفاده الحطاب أنه لا يضر إلا التغيير البين (قوله أو بئر) أي ما بئر وقوله بئر متعلق بمحذوف أي تغير (قوله بهما) لا خفاء أن ضمير بهما الورق والتبن مع أن العطف بأو وتقدم عن الرضى في قوله أو فضلة طهارتهم ما يشهد له وإن كان الأصل الأفراد (قوله أو خشب أو حشيش) فلام مفهوم لقول المصنف وبئر بورق شجر أو تبن (قوله طويت به) أي طويت البئر بكل من الخشب والحشيش وقوله أو سقط عطف على طويت وفي العبارة لف ونشر لأن طويت راجع للخشب والحشيش وقوله أو سقط راجع لورق الشجر وقوله أو تبن معطوف على ورق (قوله الأبياني) اسمه عبد الله وهو بكسر الهمزة وتشديد الباء ويقال الصواب تخفيفها قاله ابن فرحون (قوله عدم التأثير) مفعول اختار (قوله والغدر) عطف خاص على عام أو مرادف تأمل (قوله ويحجب عن المؤلف الخ) لا يخفى أن الاعتراض متوجه على ظاهر المصنف والاعتراض انما يتوجه على الظاهر ولا شك في ظهوره (قوله لافهم في كلامه للبئر) لأن الماء المتغير في الأودية والغدر تسقط ٣ من أوراق الشجر النابتة عليه أو التي جلبتها الريح كذلك (قوله ولا لقيد كونها في بادية) لأن التي في الحاضرة كذلك كما أفاده ح (تنبيه) كان على المصنف التصدير بقول ابن رشد إذ صنيعة يقتضي أنه مرجوح وليس كذلك لكن ترك المصنف التقييد بكون سقوط كل من التبن والورق غالباً ولا بد منه لأن المدار على عسر الاحتراز منه ويدل عليه قول الأزهري في قواعد ما أنه إن كانت الشجرة لا تنفك عن السقوط فالشهور أنه ملحق بالطلق وإذا كان السقوط وقتادون وقت (٧٣) يصدق بما إذا تساوى أو بما إذا كان وقت السقوط أكثر وليس بمرادفانه إذا

في التغير لا بقصد كونه بينا فان قلت لا وجه لذلك المؤلف له هذه المسئلة لدخولها تحت قوله لا بتغير لونا أو طعماً أو ريحاً قلت أني بها الرد على من يشترط في تغير الغدير أن يكون بينا كما وهم فيه بعض الشراح حيث جعل التشبيه تاماً تأمل (ص) أو بئر بورق شجر أو تبن والظاهر في بئر البادية بهما الجواز (ش) يعني أن البئر إذا تغير أحد أوصاف ماؤها بورق شجر أو خشب أو حشيش طويت به أو سقط من الرياح أو غيرها فيها أو تبن ألقت الرياح فيها فانه يسبب الظهور به وهو قول الأبياني اللخمى وهو المعروف من المذهب واختار ابن رشد في بئر البادية والصحارى بتغير بورق الشجر والتبن وكذا الحشيش الذي تطوى به الذي لم يوجد غيره تطوى به عدم التأثير قال في الطراز وهو قول أصحابنا العراقيين وأبي حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن الاحتراز منه لكن ابن رشد لم يخص الجواز بالبئر بل جعل في حكمها الماء المتغير في الأودية والغدر ويحجب عن المؤلف بأنه لافهم في كلامه للبئر ولا لقيد كونها في بادية وانما خرج مخرج الغالب والمدار على عسر الاحتراز كما دل عليه كلام ابن رشد وابن عرفة وغيرهما (ص) وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر (ش) المراد بالجمع التقدير لا التصيير ولا الاعتقاد أي إن الماء إذا خالطه أجنبى مما من طاهر أو نجس موافق له في أوصافه الثلاثة

كان وقت السقوط أكثر كان بمنزلة مستمر السقوط بل ربما يقال أنه إذا تساوى وقت السقوط ووقت عدمه فانه يكون بمنزلة المستمر أيضاً عسر الاحتراز منه ويدل له ما يأتي في مسألة السلس من أن تساوى زمن انقطاعه وزمن اتسائه بمنزلة استمراره وينبغي أن يكون ما يتيسر تغطيتها بمنزلة ما لا يعسر الاحتراز منه اهـ (قوله وفي جعل الخ) المعتمد لا يجعل كالمخالف وهو الموافق لقوله عليه السلام بعثت بالحنيفة السمحاء أي السهلة ويدل له أيضاً ما جاء في غير

حديث مما يدل على التيسير والتخفيف وعدم المشقة (قوله المراد بالجمع التقدير) أي وفي وجوب تقدير الخ وقوله أو لا التصيير أي كافي قولهم جعلت الطين ابريقاً وذلك لأنه لم يجعل المخالف موافقاً بحيث انقلب صفة وقوله ولا الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أناثاً لأنه لم يعتقد أن المخالف موافق كالاعتقاد المذكور في الآية ثم لا يخفى أنه حيث أريد من الجعل التقدير فتكون الكاف في قوله كالمخالف زائدة وبشير له الشارح (قوله من طاهر) أي كما هو الورد وغيره المنقطع الرائحة وقوله أو نجس كالبول المنقطع الرائحة كما عند ابن رشد وعبارة عب وفي تقدير المخالط المطلق قدر آنية غسل ولولته وضئ والمخالط قدرها أو أقل أو أكثر وهو مخالف للطلق في حقيقة وينفك عنه غالباً بالموافق الآتية في أوصافه الثلاثة وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه وتحقق أو ظن أنه لو بقيت لغرت المطلق كبول وماء رباحين انقطعت رائحة كل في مفره إلى أن قال واحترزت بقولي لمطلق قدر آنية غسل عما إذا كان المطلق أكثر منها فلا يضره المخالط المذكور كان قدره أو أقل أو أكثر وعما إذا كان أقل من آنية غسل فيضمره المخالط المذكور مطلقاً واحترزت بقولي وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه عما إذا كان ذا صفة غير مخالفة للمطلق كما عزر جون أي حطب عنب فلا تضر مخالطته للمطلق قطعاً وكذا بول شخص شرب ماء ونزل بصفته اضعف من أوجه خلط بماء مطلق مع موافقته لصفته وأما نقض الموضوع بغير وجه من غير مستنكح لأمه فشيء آخر واحترزت بقولي وتحقق أو ظن الخ عما إذا تحقق أو ظن أنه لو بقيت لم تغير المطلق فانه ظهور وكذا إن شك في تغيره لو بقيت فلا يضر خلافه لاجل الشيخ سالم تبع الخ أن هذه من محل التردد وعلم مما ذكرنا أن أقسام

هذه المسئلة تسعة حاصلة من ضرب ثلاث حالات المطلق قدراً آنية غسل ودونها أو أكثر في حالات المخالط بكسر اللام وهي كونه قدر المطلق أو أقل أو أكثر وأن محل التردد في ثلاثة هي كون المطلق قدراً آنية غسل سواء خالطه مثله أو أقل وكذا أكثر على ما لبعض وغيره أن المطلق حينئذ غير طهور قطعاً وثلاثة فيها المطلق طهور قطعاً وهي كونه أكثر من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر وثلاثة فيها المطلق في الأصل غير طهور إلا أن وهي كونه أقل من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر اهـ إلا أنه يشك عليه ما صرحوا به عند قوله كآنية وضوء من أن ما كان دون آنية الوضوء والغسل إذا حلت به نجاسة ولم تغبره فهو من المطلق وجعله من محل التردد ما إذا كان المخالط دون في الصورة المذكورة هو ما يفيد ابن فرحون والافكلام ابن العربي يفيد أنه مطلق من غير تردد وفي ذلك أنه ليس من محل الاتفاق ما إذا شرب الماء ونزل بصفته بل من محل التردد ونصه وأما أن لم يكن له أو صاف ذهب كما شربه شخص فنزل منه كما شربه وكما الزرجون بفتح الزاي وسكون الراء وضم الجيم فانظر ما الذي يعتبره من الأوصاف هل أو صاف أي مخالف أو أوصاف مخالف معين فيعتبر في البول أو صاف بول شخص موافق لصاحبه في المزاج ولكنه صحيح وهذا هو الظاهر بل المتعين لأن البول من حيث هو ذو وصف مخالف للماء وتختلفه في الفرض المذكور لعله وأما ماء الزرجون فالذي ينبغي الجزم به أنه لا يضراخ وفي ذلك مانصه ثم بعد كلام طويل قال مانصه أي ابن مرزوق ثم إنك إذا علمت أوصاف المخالط التي ذهبت تحقيقاً اعتبرت وكذا يعتبر ما غلب على الظن منها ويقدرا الوسط إن جهلت أو شك فيها هذا هو الذي يظهر واعلم أن الصور خمسة وأربعون وذلك أن تضرب الأحوال الخمسة وهي ما إذا ظن أو تحقق التغير على تقدير المخالفة أو شك فيه (٧٣) أو تحقق أو ظن عدمه في التسعة المذكورة فحصل التردد ست هي

أشئ منها ولم يغيره لأجل الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفاً في أوصافه أو في شيء منها غيره في جميع الأوصاف أو في بعضها فهل يقدر كالمخالف ويتطرق كونه طاهراً أو نجساً وإلى قلة الماء وكثرته ويجري على ما سبق وما يأتي لأن الأوصاف الموجودة إنما هي للماء والمخالطة أولاً لا يقدر مخالفاً لأن الماء باق على أوصاف خلقته وذلك مما يقتضي استعماله فيه نظراً للنظر في وجوب التقدير وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر لقلته وقال بعض كان الأولى أن يقول تردد وقال بعض التردد إذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر إذا وقفوا ولم يجزموا ثم التردد في كلام المؤلف إذا كان يحصل التغير بتقدير وجود الأوصاف التي تحصل بها المخالفة وأما إذا كان يشك في حصول التغير بتقديره فهو طهوراً اتفاقاً ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفيد كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحاجب وفي كلام الخطاب نظراً نظره في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بماء جعل في الفم قولان (ش) يعني أن الماء إذا جعل في الفم فهل ينطهر به أولاً في ذلك قولان قول ابن القاسم أنه ينطهر به خلافاً لاشبهب والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفة وهي أن الماء هل ينفلك عن الريق أم لا فإن القاسم رأى أنه ينفلك عنه

أشئ منها ولم يغيره لأجل الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفاً في أوصافه أو في شيء منها غيره في جميع الأوصاف أو في بعضها فهل يقدر كالمخالف ويتطرق كونه طاهراً أو نجساً وإلى قلة الماء وكثرته ويجري على ما سبق وما يأتي لأن الأوصاف الموجودة إنما هي للماء والمخالطة أولاً لا يقدر مخالفاً لأن الماء باق على أوصاف خلقته وذلك مما يقتضي استعماله فيه نظراً للنظر في وجوب التقدير وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر لقلته وقال بعض كان الأولى أن يقول تردد وقال بعض التردد إذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر إذا وقفوا ولم يجزموا ثم التردد في كلام المؤلف إذا كان يحصل التغير بتقدير وجود الأوصاف التي تحصل بها المخالفة وأما إذا كان يشك في حصول التغير بتقديره فهو طهوراً اتفاقاً ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفيد كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحاجب وفي كلام الخطاب نظراً نظره في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بماء جعل في الفم قولان (ش) يعني أن الماء إذا جعل في الفم فهل ينطهر به أولاً في ذلك قولان قول ابن القاسم أنه ينطهر به خلافاً لاشبهب والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفة وهي أن الماء هل ينفلك عن الريق أم لا فإن القاسم رأى أنه ينفلك عنه

محل اتفاق في السلب فيما إذا كان الماء أقل من آنية الغسل والتسعة الباقية

(١٠ - خشي أول)

محل وفاق في عدمه هذا ما تحصل (قوله أو شيء منها) المناسب إسقاطه ويقتصر على قوله موافق له في أوصافه ويجاب بفرضه في ماء ورد مثلاً قليل اختلط بمطلق بحيث ذهب طعمه ولونه بتلك المخالطة وكان له رائحة ذكية ذهبت لأنها لو بقيت لغيرت ريح الماء فهذا لا ينظر فيه إلا للتغير في البعض فقط (قوله وإلى قلة الماء وكثرته) لا يخفى أنه حيث فرض نجساً فلا داعي إلى النظر لذلك نعم لا يجري على ما تقدم من قوله وحكمه كغيره وما يأتي من قوله وينتفع بمتنجس (قوله والنظر إذا وقفوا الخ) ولذلك قال بعض الشراح ما حاصله أن هذا الموضع مما وقع فيه التردد بين الشخص ونفسه ولكن في عجم خلافة وحاصله أنه لتردد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين والقول بعدم سلب الطهورية لابن عبد السلام (قوله وفي كلام الخطاب نظر) لأنه جعل صورة الشك محل التردد وإذا قال فعل النظر إذا شك انتهى (قوله وفي التطهير بماء) بالمد والهمز واحد المياء ويصح جعل ما موصولة أو موصوفة وجعل صلة الموصول أو صفة المنكرة والاول أولى لأن الثاني يحتاج إلى تقدير موصوف كذا في بعض الشراح (قوله جعل) مفهوم جعل في الفم أنه لو بصق فيه وهو في أناء لم يضر في التهذيب يجوز الوضوء بالماء يقع فيه البصاق وشبهه أي كماء الفساق وقيل ابن تونس بما إذا لم يكثر حتى يتغير الماء انتهى (قوله خلاف في حال وصفة) أي مبني على حال وصفة وعطف الصفة على ما قبله تفسير ولا يخفى أن الخلاف على هذا المقرر لفظي قال في الكبير واعلم أنهم هنالم يتعرضوا للتغير ولا عدمه بل اكتفوا في المضرب بتحقيق المخالط ووجه ذلك أن الماء لما كان يسيراً ورعياً كان المخالط أكثر لم يتطروا إلى التغير انتهى

(قوله أو عدمها الخ) لا يخفى أنه لا يمكن تحقق العدم عند الشك في أن أشبه يرى أنه لا ينفك فكيف يعقل بعد ذلك أن يتحقق عدم الاتفكاله الآن يجاب بالفرض والتقدير (قوله وبعبارة أخرى الخ) صاحب هذه العبارة يرى أن الخلاف حقيقي وهو أنهما متفقان على أن الماء لا ينفك عن مخالطة الريق لكن ابن القاسم يعتبر بقاء صدق المطلق عليه وأشبه يعتبر المخالطة في نفس الأمر كذا في بعض الشراح قال له وفيه بعضهم الخلاف بما إذا لم يكن في الفم نجاسة قال بعض وهو ظاهر (قلت) لعل وجه ظهوره أنه يصير حينئذ ماء قليل لا حلة نجاسة وهي تسلبه عند ابن القاسم وإن لم تغيره فيمتنع القولان على عدم التطهير به وإن بقي الخلاف بعد ذلك في طهارته ونجاسته فشيء آخر قال بعضهم وعلى أن الخلاف حقيقي وأن المخالطة حصلت قطعا لتكون المسئلة عين ما قبلها ولا يصح قولهم لا نص فيها ويجاب بأن الواقع في الأولى موافق يؤثر نوعه المخالف كما الورود المقطوع الرائحة فان نوعه يؤثر لو كان له رائحة بخلاف هذه فإن الريق ليس له نوعان موافق ومخالف وهو جواب لطيف وفرق بعض أيضا بينهم ما على الخلاف في حال باحتمال المخالط هنا وفرض وقوعه هناك قال بعض وهو ظاهر على قول ابن القاسم لا على قول أشبه إذا لا احتمال عاميه بل اللازم المخالط قال ولا يلزم من اختلاف الشيخين فيما لم يتحقق مخالطته اختلافهما فيما تحقق مخالطته فهما مسئلتان فلا تكرار والراجح أن الخلاف في حال انتهى وانظر كيف الجمع بين حكايتهما هنا خلاف أشبه وقولهم الماء القليل إذا خولط بطاهر لم يغيره ظهور اتفاقا وكان الجمع أن ذلك محمول على ما كان شأن المخالط أن يظهر كاللبن والعسل فلم يغير بل على قلته وهما موافق لصفته فلا دليل على قلته كذا قاله بعض (قوله تغيرا ظاهرا) صادق بما إذا لم يتغير أصلا أو تغيرا غير ظاهرا ومفهوما لو كان ظاهرا للضرر هذا ظاهر كلامه والظاهر أن المراد بالظهور يتقن (ج ٧) أو ظن التغير (فائدة) البصاق مستقذر وإن كان طاهرا فلذا اشتهر

تكرار ابن العربي في العارضة على من يلطخ صفحات أوراق مصحف أو كتاب ليسهل قلبها فائلا أن الله على غلبة الجهل المؤدى إلى الكفر وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك انتهى من ك قال بعض شيوخنا وهو مجرد زجر لأنه لا يؤدي للكفر (قوله

وأشبه رأى أنه لا ينفك وأما إذا تحققنا المخالطة أو عدمها فإنه يعمل على ذلك وبعبارة أخرى وفي صحة التطهير من حدث أو خبث بما جعل في الفم وأخرج غير متغير بالريق تغيرا ظاهرا وقبل طول مكثه في الفم زمنا يتحقق أنه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فعند حصول هذين الأمرين وهو ما عدم التغير وعدم طول المكث قولان وقد بنا محل الخلاف بقيد عدم التغير ظاهرا وهو ظاهر أو غلبت لعبية الفم على الماء لا تنفي الخلاف وعدم طول المكث أو طول المكث الماء في فيه أو حصل منه مضمضة لا تنفي الخلاف لغلبة الريق (ص) وكراهة استعماله في حدث (ش) لماذا كراهية ما يباح التطهير به وما يمنع كراهة المتوسطة بينهما هذا الكلام والمعنى أن الماء اليسير إذا استعمل في رفع حدث بان تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها يكره أن يستعمل في حدث

الماء اليسير) وأما الكثير فلا يكره وكذا الوصب عليه ماء مطلق غير مستعمل فإن صب

أو

عليه مستعمل مثله حتى كثر لم تنف الكراهة على ما استظهره ابن الإمام والخطاب لثبوت الكراهة في كل جزء حال انفراده واستظهر ابن عبد السلام انتفاءها لفرق حتى صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة أولا وهو الظاهر لزوالها ولا موجب لعودها انظر ك (قوله بان تقاطر من الأعضاء) أي ثم يجمع في قصرية (قوله أو اتصل بها) شمل صورتين ما اتصل بها واستمر على اتصاله وما اتصل بها وانفصل عنها كما في قصرية غسل عضوه بها وهذا الثاني يقيد بكونه يسيرا بخلاف الأول فلا يكون الا يسيرا أي والفرض أنه دلالة في القصرية وأما لو غمس به أو لم يتركه إلا بعد ما أخرجه فالظاهر أنه غير مستعمل كما ظهر لي ثم وجدت عجم ذكره ثم إن ما تقاطر من العضو الذي تنبه به الطهارة أو اتصل ماء مستعمل بلا نزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الأخير أو اتصل به فان استعمل بعد تمام الطهارة فهو استعمال بماء مستعمل في حدث أيضا وإن استعمل قبل تمام الطهارة فإن قلنا إن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده فكذلك والأفلا يكره (قوله يكره أن يستعمل الخ) حاصله أنه يكره استعماله حيث وجد غيره في كل طهارة لا تفعل إلا بالطهور سواء كان يصلي بها أولا كالوضوء لزيارة الأولياء ووضوء الجنب للنوم والحاصل أن الكراهة تقيد باليسارة ووجود مطلق وعدم صب مطلق غير مستعمل وتمام غسل العضو لا أن يستعمل في بعض العضو وأخرى البعض الآخر وفي عجم بعد كلام طويل حاصل عظيم ونصه والحاصل أن صور استعمال الماء المستعمل ست عشرة صورة لأن استعماله أولا ما في حدث وما في حكم خبث وما في طهارة مستنونة أو مستحبة وما في غسل أناه ونحوه وكل واحدة من هذه إذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل في أحدها فالمستعمل في حدث أو حكم خبث يكره استعماله في أحدهذين وصوره أربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المستنونة والمستحبة وهاتان صورتان كما يفيد ما رجح في تعليل الكراهة من أنه مختلف في ظهوريته ولا يكره في غسل كالأناء وهاتان صورتان أيضا والمستعمل

في الطهارة المسنونة والمستحبة بكرة استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وكذا في الطهارة المسنونة والمستحبة على أحد الترددين في المسائل الثلاثة لا في غير ذلك والمستعمل في غسل كالأداء لا يكره استعماله في شئ انتهى المراد منه (فائدة) وجد بعض شيوخنا في خارج المذهب أن ماء وضوءه عليه السلام وغسله لا يدخل في الماء المستعمل وهو كلام نفيس والظاهر أن مذهبنا كذلك اه (قوله أو خبث) على أحد القولين والقول الثاني لا يكره لأن إزالة النجاسة معقولة المعنى وفي كلام صاحب الإرشاد إشارة إليه لاقتصاره على ذكر الوضوء فيضيد قوته وإن كان كلام عب يفيده خلافاً حيث يقول بعد قوله في حدث وكذا في إزالة حكم خبث فيما يظهر خلافاً لاستظهار الشيخ أحمد الزرقاني عدم كراهته (قوله وعملت الكراهة بعلة الخ) فمن جملة ما علل به أنه أدبت به عبادة ووجه ضعفه أنه يلزم مثله في التراب وأن السلف لم يستعملوه ووجه ضعفه أنه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود وأنه ماء ذنوب ووجه ضعفه أن الذنوب معنى من المعاني هذا ما في كراهة خاصة بالعبادات دون العادات خلاف قوله ويسير كآنية وضوء وما عطف عليه فإن الكراهة عامة في العبادات والعادات اه واستظهر ح أنه لا إعادة على من استعمل هذا المستعمل مع وجود غيره وقال ولا تقتضي الكراهة الإعادة في الوقت بل الإعادة في الوقت تقتضيها انتهى (قوله وإن اختلف في التقدير الخ) أي فإن أعلمت الأول يكون التقدير بعد قوله مستعمل وإن أعلمت الثاني يكون قبله هذا وما قاله فيه نظر من وجهين الأول أنه لو أعمل الأول بصرح بالاضمار في الثاني مع أنه لم يصرح فدل على أنه لم يعمل الأول الثاني (٧٥) ولا يختص بجعله من باب التنازع بل يأتي على جملة محذوفات من الأول لدلالة

أو خبث أو أوضيه أو اغتسلات مستحبة أو مسنونة مع وجود غيره وعملت الكراهة بعلة كالأختلاف عن ضعف والراجح في التعديل مراعاة الخلاف كما قال ابن الحاجب لأن أصبغ قائل بعدم الطهورية وتخصيص المؤلف الكراهة بالماء يخرج التراب والفرق أن الماء لا بد أن يتعلق به شئ من البدن وقوله في حدث يحتمل أن يكون متنازعا فيه كل من كره ومستعمل ويحتمل فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني والتقدير على الأول وكره ماء مستعمل فيه في حدث إذا أعلمت الأول وإن أعلمت الثاني كان اللفظ على حاله وإن اختلف في التقدير وعلى الثاني وكره في حدث ماء مستعمل في حدث وقوله في حدث أي في رفعه فيدخل وضوء الصبي إذا كان محدثاً (ص) وفي غيره تردد (ش) أي وفي كراهة استعمال الماء المستعمل في غير حدث كالمستعمل في الأوضيه والغتسلات المستحبة والمسنونة ومستعمل الثانية والثالثة في الوضوء وغسل الذميمة من الحيض وضوء التبريد والغسل الرابعة وماء غسل به ثوب طاهر سالم من النجس والوسخ وجوازه تردد للتأخرين في النقل واعتمدنا في التعميم المذكور على ظاهر كلام الشارح في الكبير (ص) ويسير كآنية وضوء وغسل بنجس لم يغير (ش) المعطوف محذوف أي وماء يسير وانما لم يكن معطوفاً على مستعمل لأن الماء السابق مخصوص بكونه

مسنونة كغسل الجمعة ومستحبة كغسل العيدين ويدخل في الأوضيه المستحبة وضوء التجديد وضوء الجنب النوم وقال سنده في الأول المشهور لا يكره ويكون الثاني بالأولى وكذا ذكر عب في الثاني ونحوه من كل ماء لا يصلح به أنه لا يكره استعماله في متوقف على طهور مطلقاً كما غسل به أناء طاهر اه أي فليس من محل التردد وذكر أن محل التردد في غسل جمعة وعيد (قوله ومستعمل الثانية والثالثة) قد ارتضاه عجم أي ارتضى أنه محل التردد وفي ح أنه لا كراهة فيه وقال بعضهم الظاهر كراهته لأن الجميع حكم الطهارة الواحدة فلا فرق بين الأولى وغيرها (قوله وغسل الذميمة من الحيض) كذا في الشيخ أحمد أنه من محل التردد والذي استظهره ح أن ماء غسل الذميمة النقية الجسد من الحيض ليطأها زوجها أو مالئها يكره استعماله في متوقف على الطهارة بالتردد (قوله وضوء التبريد الخ) دخول هذا في محل التردد غير ظاهر فالمناسب ما في كراهته ليس من محل التردد والذي فيه هو أماء الغسل الرابعة وغسل التبريد وغسل الثوب السالم فلا كراهة فيه كما يفهم من كلام القرافي وسند وفي كلام المصنف في التوضيح إشارة إلى خروجه من الخلاف (أقول) فالواجب أن يقول عليه وإن كان في كلام ابن راشد في شرح ابن الحاجب ما يقتضي دخول الخلاف في ذلك والخلاف كما قال المصنف فيمن سلت أعضاؤه من النجاسة وغيرها من الأوساخ وأما متنجسها فإحالة نجاسة وأما وسخها فإحالة حلتها أوساخ أجبره على ما سبق انتهى أي فإن كانت الأوساخ من أجزاء الأرض لم يضر التغير بها والأفضر ويقيده كلامه بما إذا وجد غيره كما قيده بما قبله بل هذا أولى بالتقييد اه (قوله وانما لم يكن معطوفاً الخ) تبع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو غير ظاهر بل يصرح عطفه على مستعمل إذ لا يقدر في المعطوف نفس المعطوف عليه وقول المتن

آنية الخ جمع اناه والصواب أن يقول كانه وضوء لاسمائه وأخصر قال في الصحاح الا ناه معروف ووجهه آنية وجمع الآنية أو ان انتهى (قوله راكد) وأما الجارى فلا يكره استعماله كالكثير وقوله مع وجود غيره وأما اذالم يوجد غيره فلا يكره (قوله فوق القطرة) وأما هي فلا يكره استعمال قليل حلت فيه وهو ما نقله الناصر اللقاني عن البيان وتبعه عليه بعض الشراح والذي يفيد الخطاب أن النجس القطرة وما فوقها أولى والطاهر الرجوع في قدرها للعرف وأفاد تحشى تت ناقلا للنص أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكره والنجاسة ولا تؤثر (٧٦) في آنية الغسل وانما يؤثر فيه ما فوقها وذ كر كلام المقدمات الخ (قوله

فالكاف دالة على عدم الحصر) هذا يحتاج لدليل خصوصاً وقد قال فيما سبأني وانما لم يكتف بهذا يؤذن بالتحديد تنبيه كراهة الماء القليل مقبلة بثلاثة قبود أن يجرد غيره وأن لا يكون له مادة كثر وأن لا يكون جارياً (قوله والحكم سلب الطهورية) أي والطهورية (قوله فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور) ومقابلته بعيد في الوقت عند ابن القاسم بنجاسته مراعاة للخلاف أفاده الخطاب (قوله ولا على مستعمل الخ) فيه أن قوله مستعمل تقديره يسير مستعمل ووجه التفرقة بين اليسير والكثير وان كان غسل الاناء تعبداً على المشهور وأن اليسير قد يتغير من لزوجات فم الكلب فناسب أن يقال فيه ذلك تنبيه كراهة الماء الملوغ فيه اذا وجد غيره (قوله وفتحها) مبتدأ وقوله كثرة ذلك خبر أي كثرة الملوغ بالضم ففي العبارة شبه استخدام وذلك أن المشاركة الملوغ لا بالمعنى المتقدم لانه بالمعنى المتقدم اللفظ (قوله ولحس الاناء) أي ويقال لحس الاناء اذا كان فارغاً فالحس فعل ماض (قوله وحركه فيما فيه شئ) ظاهره

مستعمل في الحدث فلا يناسب تقديره هنا أي وكره استعمال ماء يسير كدمع وجود غيره اذا خلط بنجس فوق القطرة ولم يغير شيئاً من أوصافه وحيد اليسير عند مالك كآنية وضوء وآنية غسل فآنية الغسل قليلة وان استعملت في الوضوء ثم ان الجار والمجرور في قوله كآنية وضوء يصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف كما قرره بعض الشراح ويصح أن يكون صفة ليسير وعلى كل حال فالكاف دالة على عدم الحصر فيدخل ما كان أقل من ذلك اذا تقرر ذلك ظهراً أن قول بعض الشراح ومفهوم كلام المؤلف أن مادون آنية الوضوء والغسل بنجس لم يغير متنجس غير سديد ومفهوم لم يغير أنه لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الطهورية ومفهوم بنجس أنه لو كان بظاهر لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم أنه اذا لم يغير فلا كراهة وان غير سلب الطهورية واذا توضع بالماء القليل المذكور وصلى فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور وانما لم يكتف بالمؤلف بآنية الوضوء عن آنية الغسل أو بالعكس لانه لواقصر على آنية الوضوء اتوهم أن آنية الغسل من الكثير ولواقصر على الكثير اتوهم أن آنية الوضوء نجسة (ص) أو ولغ فيه كلب (ش) هو معطوف على خلط المقدّر قبل قوله بنجس ليصير قيد اليسارة معتبراً فيه لا على يسير كما فعله بعض لانه يلزم عليه أن الكلب اذا ولغ في كثير يكره استعماله لانه قسمه لان المعطوف مغاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل لثلاثيهم كراهة الكثير أيضاً والمعنى وكره استعمال ماء يسير خلط بنجس أو ولغ فيه كلب مأذون في اتخاذ أم لا بخلاف الكثير والولو غ بضم الواو وفتحها ككثرة ذلك وهو للكلاب والسباع لا لادعي ولا للطير الا الذباب والشرب للجميع فكل من ولغ شرب ولا عكس ولحس الاناء اذا كان فارغاً يقال ولغ بلغ بفتح اللام فيهما وحكى كسرهما في الاول اذا أدخل لسانه وحركه فيما فيه شئ ويفهم منه أنه اذا أدخل لسانه من غير تحريك أنه لا يكره استعماله وكذا لو أدخل رأسه أو سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المؤلف الكراهة في الماء الملوغ فيه ولو تيقنت سلامة فم من النجاسة * قال ح فيما يأتي عند قوله ونذب غسل اناه ماء الخ تنبيه فارق سور الكلب سور غيره من الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة في الامر بغسل الاناء منه سبباً وفي اراقة وكرهه الوضوء وان علمت طهارته وأما غيره فان تيقنت طهارته فم فلا يراق وان لم يعلم ذلك فيكره استعماله مع وجود غيره وان من توضع بسوره لا إعادة عليه في الوقت (ص) ورا كد يغتسل فيه (ش) أي وكره استعمال را كد أي الاغتسال فيه فجملة يغتسل فيه تفسير للمضاف المقدّر قبل را كد وهو استعمال فان استعمال الرا كد هو الاغتسال فيه أي وكره الاغتسال في را كد ابتداء وأخرى اذا تقدم فيه الاغتسال لاصفة را كد لانه

سواء كان ماء أو طعاماً وتبع الشارح في ذلك تت وفي عبارة الملوغ في الماء وأما في الطعام فيسمى لعناً (قوله ولو تيقنت يقتضى سلامة فم من النجاسة) اندفع بذلك سؤال وارد على المصنف وصورته لم يكتف بعموم قوله وما لا يتوقى نجساً من ماء وحاصله انما خص الكلب بالذكر ولم يكتف بعموم قوله بعد وما لا يتوقى لان سور مخالف لسور غيره في ذلك (قوله فلا يراق) الاولى لم يكره لانه يقتضى أنه عند الشك يراق مع أن الارقاة خاصة بسور الكلب (قوله وان من توضع بسوره) معطوف على قوله تنبيه كما يعلم من كلام الخطاب (قوله تفسير للمضاف) فكأنه جواب سؤال مقدّر كأن قال له ما المراد باستعماله فقال المراد باستعماله هو الاغتسال فيه (قوله لاصفة را كد) على أنه لو كان صفة را كد اقال المصنف ورا كد اغتسل فيه بالماضي الدال على أنه وقع الاغتسال فيه فيما مضى

(قوله أما من كانت أعضاؤه نقية الخ) وأما لو كان نجسه اغتساله فيه فانه يجب تركه فان كان ملكه لم يجب تركه (قوله مالم يستجر جدا) ومثل المستجر جدا ماله مادة وهو كثير فالمستجر جدا والبراءة الكثيرة الماء لا يكره الاغتسال فيه ماله ماء البئر القليلة الماء فانه يكره الاغتسال فيها وخلاصته أنه ليس المراد بالقليلة هنا كون مائه اقدر آنية الغسل بل كون مائه اليس فيه كثرة تصيره كالمستجر وكذلك محل كراهة القليل مالم يضطر له فان اضطر له جاز هذا تقريره على ما بينوا ثم نقول بقي في كلام الشارح شيء وهو أن مالك يقول بأنه يكره الاغتسال مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أي ولم يستجر ومثل المستجر ماله مادة وهو كثير يغسل ماله من أذى أم لا لان النهي الوارد في الاغتسال في الماء الزا كدعته تعبدى وأما عند ابن القاسم فانه يجوز الاغتسال فيه حيث كان كثيرا مطلقا ويسيرا وغسل ماله من الأذى غير الطاهر وكذلك ان لم يكن به ذلك والام يجوز عنده ومحل الخلاف بينهما حيث كان ماله من الأذى لا بسلب طهورية الماء والافتقان على أنه لا يغتسل فيه فليس عند ابن القاسم حالة كراهة وظاهر من ذلك التلخيص في عبارة الشارح وعدم المناسبة فقوله لان مالك اعلم الخ قد علمت أن مالك يقول انه تعبدى وقوله وهذا الخ انما يأتي على كلام ابن القاسم وقوله مالم يستجر جدا انما يأتي على كلام مالك وعبارة التوضيح تفيد المراد ونصه حكى بعضهم الاجماع على نحر وجه أى المستجر وأما ما عداه فاختلفا فيه فذكره مالك الاغتسال فيه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا يغسل ماله من الأذى أم لا وأجاز ابن القاسم اذا غسل ماله من الأذى أو كان الماء كثيرا يغسل ماله من الأذى أو لم يغسله فانه ابن رشد في أول سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مرزوق ويعلم من كلام المصنف أن الكراهة خاصة بالغسل فيه دون الوضوء فيه (٧٧) ويعطى بظاها أنه أن تناول منه للتطهير خارجا

لا كراهة فيه انتهى وخلاصته أن الخنب الذى يجسده من الأذى ما يسلب الطهورية تحقيقا أو ظنا لا شك بتقدير اغتساله في الراكد لا يجوز اغتساله فيه حيث بقي الأذى بجسده سواء كان يسلب عنه الطهورية أيضا أم لا وأما اذا كان جسده حال اغتساله في الراكد نقياً أو كان الأذى مما لا يسلب الطهورية تحقيقا ولا ظنا فانه يكره اغتساله فيه عند مالك مطلقا سواء كان كثيرا أم لا يغسل ماله من الأذى أم لا لان

بقتضى حينئذ انه لا يكره الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره الاغتسال فيه ابتداء لان مالك اعلم بانه يقدره على من يستعمله بعده فلا يخلو من وسخ وعرق في جسمه غالباً وان لم يكن به نجاسة والعلة موجودة فيه ابتداء وهذا فيمن لم تكن أعضاؤه نقية من الاوساخ والأذى أما من كانت أعضاؤه نقية من ذلك فلا يكره له أن يغتسل فيه ومحل الكراهة أيضا مالم يستجر جدا كالبرك الكبيرة فانه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ (ص) وسور شارب آخر وما دخل يده فيه (ش) يعنى ومما يكره مع وجود غيره سور أى بقية شرب شارب الخمر وكذلك ما أدخل يده فيه اذا لم يتغير لان قصاره انه ماء قليل حلت به نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير محققة ومثل اليد غيرها كالرجل وهذا مالم يتحقق طهارة اليد والافلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذى ولغ فيه الكلب فانه يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم (ص) وما لا يتوقى نجسا من ماء لا ان عسر الاحتراز منه أو كان طعاما (ش) ما من قوله مالا يتوقى الخ في موضع جر عطف على المضاف اليه وهو قوله شارب خمر أى وكره سور شارب خمر وسور مالا يتوقى النجاسة من الماء كالطير والسباع

النهي عنده تعبدى ويجوز عند ابن القاسم حيث كان كثيرا مطلقا أو يسيرا وغسل ماله من الأذى غير الطاهر وأما اذا كان ماله من الأذى غير طاهر فانه لا يجوز اغتساله فيه لانه يتنجس بذلك عند ابن القاسم فاذن هذا قول المصنف ورا كذا الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره الاغتسال فيها لان الاغتسال عنده في الرا كذا ما جاز أو تمتنع وانما يصح حمله على قول مالك بكره الاغتسال في الماء الرا كدسواء كان يسيرا أو كثيرا وسواء كان جسده المغتسل نقياً من الأذى أو به أذى ولكن لا يسلب طهورية الماء والمراد باليسير الذى لا يجوز الاغتسال فيه عند ابن القاسم قبل غسل ماله من الأذى هو قدر آنية الغسل والمراد بالكثير الذى يكره الاغتسال فيه عند مالك مطلقا ويجوز عند ابن القاسم مطلقا ما زاد على ذلك ولم يستجر جدا ومثل المستجر جدا ماله مادة وهو كثير (قوله وسور شارب خمر) أى مسلم أو كافر أى كثير شربه وشك فيه ووجد غيره وكان الماء يسيرا فلا كراهة في سور شربه مرة ونحوها ولا فيمن تحقق طهارة فيه ولا مع فقد غيره ولا اذا كان الماء كثيرا والمراد بالنجس ما يشمل النجاسة لان الخمر هو المتخذ من ماء العنب وأما من غيره فنبذ وكذا باثباته وسائر من يتعاطى النجاسات (قوله وهذا مالم يتحقق طهارة اليد) أى أو القسم والظاهر أن غلبة الظن بل الظن وان لم يغلب كالتحقق (تنبيه) فان توضحنا شخص عماد كرم من السور وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء فقط لما يستقبل (قوله وما لا يتوقى نجسا من ماء) أى ولم تعلم نجاسة فيه ولا طهارة قال فى لث وما لا يتوقى نجسا أى من غير الأذى من السكران (قوله أو كان طعاما) أى ما ذكر من سور شارب خمر وما أدخل يده فيه وسور مالا يتوقى نجسا (قوله عطف على المضاف اليه) لا يخفى أن هذا يعارض قوله بعد وحذف سور من هنا فان قوله وحذف سور من هنا يفيد أن قوله

وما لا يتوقى عطف على قوله سؤر وهو ظاهر لان عطف قوله وما أدخل يده فيه على سؤر بعد كونه بعد يعطف على شارب خبر بحيث يكون سؤر مسلطا على ما لا يتوقى (قوله وحذف الخ) خلاصته أن في كلام المصنف احتجا كافا إذا يكون قوله من تبطأ أي معني فلا ينافي قوله بعد وحذف الخ (قوله كشمس) أي مسخن بالشمس وسواء كان بوضع واضح فيها أولا وان كان اللفظ ظاهرا في الاول فلو عبر عن شمس لكان أولى (قوله والقول بالكراهة قوي) وهو المعتمد (قول بكونه في الاواني الصفر) أي النحاس الاصفر لما يحدث من البرص هكذا نقله ابن الامام عن ابن العربي (٧٨) الا أن القرافي قال يخرج من الاناء مثل الهباء بسبب الشمس في النحاس

والرصاص فينتقل بالاجسام فيورث البرص ولا يكون ذلك في الذهب والفضة لصفائهما ففعل ابن العربي لا يوافق على ذلك والافسلا وجه للاقتصار على الاواني الصفر وخصص بعض الشافعية ذلك بخصوص النحاس ولم يفصل بين كونه أصفر أولا وبعبارة أخرى وهل الكراهة شرعية وهو ما ارتضاه الخطاب أو طيبة وبه قال ابن فرحون لان الشمس حدثها تفصل من الماء زهومة تعلو الماء فاذا لقت البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فيحبس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فان النار تذهب الزهومة والفرق بينهما أن الكراهة الشرعية ثابتة تاركها والتحقيق ان الارشاد شرعي والفرق بين المنسوب أنه لثواب الآخرة والارشاد لنفع الدنيا عجم قال ابن فرحون وانظر هل تزول الكراهة بتبريده أم لا أو يرجع ذلك للأطباء وفي شرح المنهج ان برد زالت الكراهة فيه انتهى (أقول) وحينئذ فتزول الكراهة بتبريده لا تارجع للشافعية فيما لانص فيه عندنا * (تنبيه) * يكره استعمال الشمس في البدن في

اذ لم يعسر الاحتراز منه فان عسر أي شق الاحتراز منه كالهر والفار وشحوه ما لم يكره كما اذا كان سؤر شارب الخمر ومدخول يده وسؤر ما لا يتوقى نجسا ويمكن منه الاحتراز طعاما لحرمة ولا اراق لاضاعة المال وهذا ما لم تر النجاسة على فيه وقت استعماله فان ريثت على فيه عمل عليها كما يأتي وقوله من ماء قيد في المسائل الثلاث وحذف من ماء في الاول لدلالة هذا عليه وحذف سؤر من هنالدلالة عليه وقوله لان عسر إلى آخره المعطوف محذوف والمعطوف عليه سؤر المقدرا أي لا سؤر حيوان عسر الخ فان قيل المعطوف بلا يشترط فيه أن لا يكون داخل فيما قبلها فلا يقال جاء القوم لازيدوما لا يتوقى نجسا شامل لماء عسر الاحتراز منه ولما لم يعسر فالمعطوف داخل فيما قبلها فالجواب أن فيما قبلها حذفوا التقدير وما لا يتوقى نجسا من ماء اذا لم يعسر الاحتراز منه وحينئذ فالمعطوف غير داخل ويصح عطف جملة لان عسر على الجملة المقدرة لكن على قلة لان معطوف لا هنا جملة وهي لا تعطف الا المفردات غالبا (ص) كشمس (ش) هذا مشبه بالخروج من الكراهة على ظاهر اللفظ وعليه جملة أكثر النحارج أي فلا يكره التطهير بالماء المشمس عند ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعض ولم أره لغيرهم والقول بالكراهة قوي ونقله ابن الفرات عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه ولذا جوز ابن الفرات في كلام المؤلف أن يكون شبه بالمكر وهات ولا بد من تقييده حينئذ بكونه في الاواني الصفر من البلاد الحارة كما قاله ابن الامام ونقله عن ابن العربي وبذلك قال الشافعي (ص) وان ريثت على فيه وقت استعماله عمل عليها (ش) هذا رجوع من المؤلف لتقييد كراهة سؤر شارب الخمر ومدخول يده وسؤر ما لا يتوقى نجسا وتيسر الاحتراز منه وعدم كراهة سؤر ما يعسر الاحتراز منه أو ما كان في كل ذلك طعاما بما اذا لم تعلم نجاسة ذلك العضو الحال في الماء بقوله وان ريثت على فيه الخ أي وان علمت على فم الحيوان السابق أو عضوا من أعضائه في جميع الصور وقت استعماله في الماء أو الطعام أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال أثرها عمل عليهم فيفرق بين قليل الماء وكثيره وتغيره وعدمه وبين مائع الطعام وجامده وطول المكث وعدمه فقوله عمل عليها أي عمل على مقتضاها كما تقدم وقول الشارح وكذلك الطعام عطف على الماء يقتضي مساواتهم ما وليس كذلك لما استغرف من قول المؤلف وينجس كثير طعام مائع بنجس قل وتفسير الرؤيا العلمية لا البصرية يدفع الاعتراض الذي أشار إليه الخطاب بقوله ولو قال تيقنت على فيه لكان أحسن لان النجاسة قد تيقن وان لم ترانتهى وحيث كانت علمية ففعلوها الاول الضمير المستتر النائب عن الفاعل والثاني هو قوله على فيه ووقت استعماله ظرف والضمير في قوله ريثت للنجاسة المفهومة من قوله وما لا يتوقى نجسا ولا مفهوم لقوله فيه وانما خصه لانه

وضوء أو غسل مطلوب أولا أو غسل نجاسة في البدن لافي غيره كالثوب نعم يكره شربه وأكل ما طبخ فيه ان قالت الغالب الاطباء بضرره ولا كراهة في شمس البرك والانهار لعدم امكان الصيانة وعدم تأثير الشمس فيه (قوله وان ريثت) أصله رؤيت بتقديم الهمزة على الباء ففيه قلب مكاني ووضع الباء مكان الهمزة وهي مكان الياء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله أو ما كان) معطوف على سؤر (قوله طعاما) حال من فاعل كان والتقدير وعدم كراهة ما وجد في حال كونه طعاما من كل ما ذكر سؤر شارب الخمر وما أدخل يده فيه وسؤر ما لا يتوقى نجسا (قوله عطف على الماء) أي عطف على الجملة المتعلقة بالماء التي هي قوله فيفرق بين الخ (قوله ويندفع الاعتراض الخ) قديقال ان الخطاب قد قال ولو قال كذلك كان أحسن فانت تراه عبر بأحسن المفيد الى جعل الرؤية

على اليقين إلا أنه غير متبادر (قوله وانظر ما فائدة الخ) اجيب بان فائدة إعادة هذه المسئلة أنها كالتقيد لسور شارب النحر وما بعده (قوله ويكفي قبله) لأن الفضلات خرجت وخرج الروح وأما بعد خروج الروح فلا فضلات تخرج إلا أنه يعكز على ذلك قوله ولذا لا ينظر إلى طول المكث وقربه ويمكن أن يقال أنه بطول المكث يقوى التغير (٧٩) بما حل من الفضلات في حال خروج الروح (قوله

ويكون النزح الخ) أي فيكثر مع قلة الماء وكبر الدابة ويقلل في عكسه ويتوسط في عظمهما وفي صغرها وقلة الماء هذامه كلامه (قوله وقال الشيخ) كذا في نسخة الشارح وهذا في الخطاب فكانه تحرفت نسخته عن لفظ ح إلى لفظ الشيخ (قوله وما قاله ابن رشد ظاهر في الطعام) انظر هذامه أن دبره لا يتفك عن النجاسة أصلا (قوله وما قاله غيره ظاهر) أي ظاهر في غير فتواه لأن الشراب من الطعام فليس المراد به الماء بل المراد به أحد الاشربة المعروفة فقد كان شراب آفاح (قوله هو ان لا مطلق الشرط) كذا قال الشيخ أجد الزدقاني واعترض بأنه غير ظاهر لأن المراد بالشرط في كلام المؤلف الجملة الأولى من الجملتين كما قاله الناصر وسواء كانت معلقة بان أو اذا أو غيرهما انتهى بل يقال انما صرح بمفهوم الشرط لثلاثتهم أنه أحرى بالنزح (قوله لانه لا يفيد حكما لانه احالة على مجهول) أي علق النذب بشئ مجهول وهو النزح بقدرهما (قوله والاحسن الخ) قديم قال ان ما قاله الرجرجي هو عين ما قاله المصنف ولا جمل ذلك حل شب المصنف بقوله والمراد أن ينزح منه حتى يظن أن ما يخرج من الحيوان مما تعافه الانفس قد زال (قوله مسام الحيوان) أي منافذ الحيوان (قوله النجاسة) أي الخلوص (قوله

الغالب وانظر ما فائدة إعادة هذه المسئلة مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في أول الباب (ص) واذا مات برى ذونفس سائلة برا كدولم يتغير نذب نزح بقدرهما الا ان وقع ميتا (ش) برى صفة لموصوف محذوف يعني أن الحيوان البرى الذي له نفس أي دم سائلة أي جارية منه ان ذبح أو جرح اذا مات في الماء إلا كدأي غير الجاري سواء ماله مادة كالبرأ ولا كالصهر يج والبركة الا ان تكبر جدا ولم يتغير الماء فانه يستحب أن ينزح منه بعد اخراج الميتة ويكفي قبله ويكون النزح بقدر الماء والدابة لا يجد محدود ولذا ينظر إلى طول المكث وقربه وكلما كثر النزح كان أحب إليهم وأحوط وأخرج بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء وأخرج حيا فانه لا يضر الا أن يكون بجسده نجاسة والماء قليل فيكون ماء يسيرا حلت به نجاسة وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت محالطته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلب محالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن غير في قصر به شراب وقعت فيه فائدة فأخرجت حية فانه يراق وفي سماع أشهب مثله ومال إليه ابن الامام وقال الشيخ وما قاله ابن رشد أظهر في الطعام وما قاله غيره ظاهر في الماء فيكره مع وجود غيره اذا كان قليلا انتهى وأخرج أيضا بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء بعد موته فانه لا يستحب النزح كما قاله المؤلف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم شرط وهو يعتبر لزوما وحينئذ قل صرح بهذا الشرط والجواب ان الشرط الذي يعتبره لزوما هو ان لا مطلق الشرط واحترز بقوله برى من البحر فانه اذا مات في الماء ولم يتغير منه فلا يستحب النزح واحترز بقوله ذونفس سائلة من الحيوان البرى الذي ليس له نفس سائلة كالخنفساء والعقرب فانه اذا مات في الماء ولم يتغير لا يستحب نزحه واحترز برا كد من الجاري فانه لا يستحب فيه النزح ومثله البركة الكبار جدا واحترز بقوله ولم يتغير عما اذا تغير أحد أوصاف الماء فانه يجب النزح سواء كانت دابة بحرا أو بره نفس سائلة أم لا غير أن ما تغير بالبرى السائل النفس نجس وغيره طاهر واذا وجب نزح المتغير فالا مادة ينزح كله ويغسل نفس الحب بعد ذلك وماله مادة ينزح منه ما يزيل التغير ان كان الماء كثيرا أو جميعه ان كان قليلا قاله في التهذيب والامكن كذا كلامه فيما تغير بالبرى السائل النفس كما هو فرض المسئلة لنجاسته وينبغي أن ينزح في البحر وما لا نفس له سائلة من البرى حتى يزول التغير فقط من غير تفصيل بين كثير وقليل ولا بين ماله مادة أو لا ولا يغسل منه الحب لطهارته وما تقدم من استحباب النزح بقدر الماء والميتة كما قاله المؤلف لا يفيد حكما لانه احالة على مجهول والاحسن أن يقال كما تقيد به عبارة الرجرجي ينزح حتى يغلب على الظن أن الفضلات التي خرجت من الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لا تعافه النفس ولذا قالوا انما طلب هذا النزح لجرى العادة الالهية بانفتاح مسام الحيوان وسيلان رطوباته عند خروج روحه ويفتح فاه طلبا للنجاسة فيدخل الماء ويخرج الرطوبات التي تعافها النفس ولذا قالوا لا ينقص النازح الدلو لثلاث لانه لا تنزل الدهنية من الدلو فتزول فائدة النزح ولزوال هذه العلة لم يطلب النزح في وقوعه ميتا أو حيا وأخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استحباب النزح مع القيود هو المشهور وقيل يجب النزح وعلى المشهور فهو مكره ومع وجود غيره ويعيد من صلى به في الوقت (ص) وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهوية وعدمها أخرج (ش) يعني أن الماء الكثير اذا تغير بالنجاسة

وان زال تغير الماء الكثير ولا مادة له النجس أي المتنجس وهو ما غيره النجس بالفتح فقول الشارح يعني أن الماء الكثير احتراز عما اذا كان الماء يسيرا فابق على التجسس بلا خلاف قال بعض الشراح وانظر ما حد الكثرة (قوله اذا تغير بالنجاسة) احتراز بذلك عما اذا

كان الماء طهورا وحصل له ما يسلب الطهور بغيره ثم زال فإنه يعود طهورا (قوله ثم زال تغيره الخ) أي تحقيقا وظنا كما في (قوله أو بقليل مطلق) ذكر تلك الصورة لشمول المصنف لها (قوله بما يعلم بالوقوف عليه) أي فكلام ابن يونس فيما إذا زال عين النجاسة بالماء المضاف فإنه قال اختلف في المضاف إذا زالت به عين النجاسة هل يزول حكمها أولا والصواب الثاني (قوله وهو في عهده) أي في زمنه واعترض أيضا بشموله لزواله بكثير طاهر غير مطلق مع أنه طهور وأجيب بأنه أراد بالكثر المكاثرة بمعنى المخالطة وأراد بالطلق لازمه وهو طاهر فكانه قال لا بكثر أي مخالطة طاهر بأن زال بنفسه وليس مراده بالكثر مقابل القلة نعم اعترض على المصنف أيضا بأنه يفيد أن القول الأول هو المذهب (٨٠) لتقديمه أو أنهم على حد سواء وليس كذلك بل المذهب القول الثاني (قوله

ثم زال تغيره لا بكثر ماء مطلق خلط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب أو طين بل بنفسه أو بنزح بعضه أو بقليل مطلق خلط به فاختلف في ذلك الماء على قولين فمن رأى أن الحكم بالنجاسة إنما هو لأجل التغير وقد زال والحكم بدور مع العلة وجودا وعدمها حكم بطهوريته كأنه لا يتغير من رأى أن النجاسة لا تزول إلا بالماء المطلق وليس حاصل الحكم ببقاء النجاسة وصوب الأول بعضهم واليه أشار بالاستحسان وصوب ابن يونس الثاني واليه أشار بالترجيح وقد اعترض ابن غازي نسبة هذا لابن يونس بما يعلم بالوقوف عليه وشمل قوله لا بكثر مطلق ما زال تغيره بقليل المطلق كما أشرنا إليه وأنكر البساطي وجود الخلاف فيه وقال لوجعل المؤلف محل النزاع ما زال بنفسه وسلم من المطالبة بالنقل فيما إذا زال بقليل المطلق زاد في معنيته وهو في عهده انتهى وكلام ابن الامام يقتضي ثبوت الخلاف فيه وفهم من قوله لا بكثر مطلق أن ما زال تغيره بكثر ماء مطلق خالطه طهور باتفاق وهو كذلك قاله في التوضيح وقولنا في قول المؤلف لا بكثر مطلق ولا بشيء ألقى فيه كما قال في الطراز لو زال تغيره بالقاء تراب أو طين فإن لم يظهر فيه أحد أو صاف ما ألقى فيه وجب أن يظهر وإن ظهر أحد أو صاف الملقى احتمل الأمر قال ابن الامام والظاهر النجاسة عملا بالاستصحاب انتهى وفي عبارة بعضهم معللا لظهوره بالماء بالقاء شيء فيه حيث لم يظهر أحد أو صاف ما ألقى فيه بقوله لا نأخذ بقطع بزوال التغير وسلامة أوصاف الماء من النجاسة وأورد على المؤلف أن الضمير في وعدهما يعود على الطهورية وهي أخص من الطاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الطاهرية التي هي أعم مع أن هذا القائل يقول بعدم الطاهرية استحصال الأصل وقد يقال عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بعدم الطاهرية أيضا لأن قرينة الاستصحاب تنفي إرادة الطاهرية وهما مع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة (ص) وقبل خبر الواحدان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها أو الإقبال يستحسن تركه (ش) يعني أن النجاسة تثبت بخبر الواحد البالغ عدل الرواية ذكرنا كان أو أنثى حرا أو عبدا إذا بين للخبر بالفتح وجه النجاسة كقوله تغير يبول مثلا إذا اختلف مذهب السائل والخبر لا احتمال أن يعتقد ما ليس نجسا نجسا أو لم يبين وجهها لكن اتفق الخبر والخبر مذهب أي والخبر بالكسر عالم بما ينجس الماء وما لا ينجسه لزوال غلة التبيين فإن لم يبين وجه النجاسة التي غيرت الماء مع اختلاف المذهب فقال الامام المازري من عند نفسه يستحب تركه لأنه صار بخبره مشتبه أي مع وجود غيره (ص) وورد الماء على النجاسة كعكسه (ش) لما قدم المؤلف أن المطلق مالم

احتمل الأمر) ظاهره ولو كان احتمال الزوال مظنونا ومقابله موهوما لأن المقرر أن المظنون كالحق إلا أنك خير بان هذا إنما يكون في الطعم أو اللون وأما الريح فيمكن تحقيق أو ظن زوال تغير النجس كما إذا كان تغيره ثم زال تغير تلك الرائحة زوالا محققا أو مظنونا فإنه يكون طاهرا مطلقا (قوله وفي عبارة الخ) خبر مقدم والمبتدأ محذوف مؤخر والتقدير وفي عبارة بعضهم تبين أي وتبين كائن في عبارة بعضهم حالة كونه معللا الخ (قوله بالقاء) متعلق بطهورية الماء وقوله بقوله متعلق بقوله معللا (قوله وقد أجيب الخ) وأجيب أيضا بأن في العبارة استخداما (قوله وهذا مع وجود غيره) أي أن محل الحكم على ذلك الماء بالتنجيس مع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة وفيه أن الرابع الثاني القائل بأنه باق على التنجيس ومقتضى التوضيح وجوب التيمم مع وجوده والجواب أن معنى الكلام أن الذي يقول بالتنجيس يقول أنا أحكم بالنجاسة

ولا يستعمل إذا وجد غيره فإن لم يوجد إلا هو فاقول باستعماله مراعاة للقول الأول فإذا علمت ما قررناه فما يتغير كفيه بعض الشيوخ من رجوعه للقول الأول استشكاله خطأ مخالف للنقل (قوله يعني أن النجاسة تثبت الخ) بل ومثله إذا أخبر بأنه طاهر غير طهور كما قاله بعض الشراح (قوله عدل الرواية) بأن يكون مسلما بالغافلا غير فاسق واستظهر أن الجن في ذلك كقبي آدم وقوله الواحد جرى على الغالب والأغلبية لا أكثر كذلك قاله الناصر بل ولو بلغوا عدد التواتر (وأقول) الظاهر أنه إنما اقتصر على الواحد لبيان أقل ما يتحقق منه الأخبار فلا ينافي أن الاثنين والأكثر كذلك (قوله لكن اتفق الخبر والخبر مذهب) أي بأن كان موافقا في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفا في المذهب كذا قاله في (ش) عن تقرير (قوله فقال المازري يستحب تركه) وهل يعيد الصلاة ندبا حيث توضأ منه حينئذ أو لا وظاهر كلامهم الثاني (قوله وورد الماء الخ) أي الماء القليل بعينه عندنا فإن قيل وورد الماء على النجاسة

هو الأصل وعكسه هو الفرع وهو محل الخلاف بين الأئمة وعبارة المؤلف تفيد عكس ذلك قلت جوابه أن الكاف داخله على المشبه كما هو المستفاد من كلامهم وكلام كثير من الفقهاء اه وفيه نظر كما قال شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فإن الكاف الداخلة على المشبه لا تكون إلا بعد تميم الحكم كما لو قال وورود الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهنا ليس الأمر كذلك فالاعتراض باق فالجواب الأحسن أن هذا من باب عكس التشبيه كما في قولك الأسد كزيد مبالغته في التشبيه فيكون قصده المبالغة في الرد على المخالف **﴿خاتمة﴾** قال في كره هذه المسئلة غير ضروري لأنها استفاد مما تقدم غير أنه ذكرها لقصده التصريح بالرد على المخالف كالشافعي القائل بأن ورود النجاسة على الماء تنجسه حيث كان قليلا اه **﴿فصل الطاهر الخ﴾** (قوله فصل تقدم معناه الخ) لم يتقدم له ذلك ولكن سبب ذلك أنه يكون تقدم له في شرحه الكبير ما يحيل عليه ثم أنه في ذلك الشرح حين اختصر منه يذكر الحالة ولا يذكر المحال عليه إلا أنما تتم الفائدة فنقول الفصل لغة الخبز بين الشيتين واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل بمعنى القضايا من مسائل الفن (٨١)

مندرجة غالباً تحت باب كاهنا أو كتاب والمناسبة ظاهرة لأن كل فصل حاجز بين ما قبله وما بعده (قوله وذ كر أشياء) المذكور في ذلك هو استعمال الذ كر المحلى ولبس اللبوس ولكن الذي يتصف بكونه مذكورا الحرمة والجواز لا الاستعمال ولا لبس اللبوس (قوله وجاز للمرأة اللبوس) أي لبس اللبوس (قوله أن بين الطاهر والمباح عموم) وخصوصاً مطلقاً أي بناء على أن المباح يستلزم الطهارة فالمبينة بالنسبة للمضطر مباحة وطاهرة والسّم طاهر لا مباح فالاعم هو الطاهر والاختص هو المباح وقوله بعد ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص الخ أي بناء على أن الإباحة لا تستلزم الطهارة فالمبينة مباحة وليست بطاهرة وهو الحق والحاصل أنها ما يجتمعان في نحو رغيف وينفرد المباح بالمبينة والطاهر بالسّم ولكن الأولى التعبير بقوله والحق بدل قوله ويمكن كما هو

يتغير أحد أوصافه فما تغير أحداهما منه فليس بمطلق فكان قائلاً قال له هل العبرة بالأوصاف سواء وردت النجاسة على الماء أو وردها عليها أو وهذا فيما ورد على النجاسة لأن وردت هي فقال لافرق والمعنى أنه لا فرق عندنا في التطهير بين أن يوضع الثوب المتنجس في الأثناء ثم يصب عليه الماء وينفصل طهوراً أو الماء في الأثناء ثم يوضع الثوب المتنجس فيه وينفصل الماء طهوراً خلافاً للشافعي فإنه يفرق في ذلك ويقولون إن ورد الماء على النجاسة طهرها وإن وردت النجاسة على الماء وكان دون قلتين تنجس الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وإن لم يتغير أمله كان أكثر من قلتين فلا ينجس بمجرد الملاقات والقلتان بالبغدادى خمسمائة رطل وبالمصري على ما رجحه الرافعي أربعمائة رطل وأحد وخمسون رطلاً وثلاث رطل وثلاثاً أوقية لأربعة أخماس أوقية وأما على ما صححه النووي فإنهم ما أربعمائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل قاله في شرح الزيد **﴿فصل﴾** تقدم معناه لغة واصطلاحاً ووجه مناسبة هذا لما قبله هو أنه لما تقدم أن ما تغير من المياه بطاهر طاهر وما تغير بنجس متنجس احتاج إلى بيان الطاهر والنجس وذ كر فيه أشياء لا تتصف بذلك كقوله حرم استعمال ذ كر محلى وجاز للمرأة اللبوس مطلقاً لكونه أشارت ما ذكر في الحرمة والجواز والمقصود من هذا الفصل بيان الأعيان الطاهرة من الأعيان النجسة والمقصود من باب المباح الآتي بيان الأعيان المباحة من غيرها ولا يلزم من الطهارة الإباحة ولا من الإباحة الطهارة فلا يدخل أحد البابين تحت الآخر وذ كر الشارح في باب المباح أن بين الطاهر والمباح عموم مطلقاً ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (ص) الطاهر ميت ما لادم له (ش) أي إن الحيوان الذي لادم له كالعقرب والذباب والخنفاق وبنات وردان والجسراد والدود والنمل وما في معناها وهو مراد أهل المذهب بما لا نفس له سائلة طاهر وإن مات حتف أنفه ومعنى حتف أنفه خروج روحه من أنفه بنفسه وإنما كان ما ذكر طاهر لعدم الدم منه الذي هو علة الاستقذار وقوله ما أي حيوان يرى أما تفسيرها بحيوان فلا أن الذي يقوم به الموت إنما هو الحيوان وأما تفسيرها بغيره فبقرينة قوله والبحري لكن الأولى تفسيرها بنكرة لا بموصول بدليل ذ كر الصوف وما بعده منكرها والمراد

(١١ - خرشي أول) ظاهر (قوله كالعقرب) في كبره وفي بعض الخواشي العقرب والعقربة والعقرباء كله للأنثى والذكر عقربان بضم العين والراء انتهى والخنفاق جمع خنفساء بضم الخاء والمد والأنثى خنفساء وفي المحكم الخنفس دويبة صغيرة سوداء أصغر من الجعران منتنة الريح والأنثى خنفساء وخنفساء وخنفساء وضم الفاء في الجميع لغة اه واقتضى كلامه أن الفتح أشهر وإن خنفساء لا يقال إلا للثوث اه (قوله وبنات وردان) دويبة نحو الخنفساء خراء اللون وأكثر ما يكون في الحمامات وفي الكنف مصباح (قوله بنفسه) بفتح النون والفاء أي يتتابع نفسه وحاصله أن قولهم مات حتف أنفه مات موت أنفه أي مات موتاً منسوباً إلى أنفه من حيث أنه خرج روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه أو مع تتابع نفسه أي إن الذي مات على فراشه تخرج روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه وأما الذي يقتل أو يخرج فتخرج من موضع قتله كذا كانوا يتخيلون (قوله الذي هو علة الخ) الأولى أن يقول الذي هو علة النجاسة (قوله بدليل ذ كر الخ) فيه أن عطف النكرة على المعرفة جائز وأيضاً فقد عطف المعرفة بالفعالة

أقرب بتفسيره معرفة (قوله وتفهم الذاتية من قوله) لان اللام للثبوت (قوله وغلب على الطعام) أي كان أكثر منه (قوله وان غلب
 الطعام الخ) أي كان قدره أو أقل أو أكثر (قوله الخشاش) بفتح الشين المججمة وتثنية الخاء المججمة أيضا هوام الارض وصغار دوابها
 والحاصل أنه اذا مات به فتارة يتميز وتارة لا وفي كل امان يغلب أو يساوي أو يقل فالاقسام ستة فاذا تميزا كل الطعام دونه في الاقسام
 الثلاثة والافان غلب الطعام كل الجميع والافلا بل بطرح كاه وأمان لم يمت به فيؤكل معه في الاقسام الستة ان نوى ذكاته والافلا
 فان شك في قدره حال موته فالظاهر أنه لقاعدة أن الطعام لا يطرح بالشك ويحتمل عدمه قياسا على ما يأتي من عدم كل ضفدع شك فيه
 أبرى أم بحري وهذا الاحتمال ضعيف فلذلك قلنا فالظاهر أنه كاه وهذا كله في غير دود وسوس الفواكه والطعام وفراخ النحل فانها تؤكل
 من غير ذكاته كما نص عليه ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون وغيرهم (تتبعه) اعترض على المصنف بأن القاعدة ان
 المبتدأ اذا كان معسرفا بالجنسية فانه يكون محصورا في الخبر قال عجم ربه الله تعالى * مبتدأ بلام جنس عرقا * منحصر في
 مخبره وفا وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فعكس ذا استقر * ومن المعلوم أنه بقي من أنواع الطاهر غير ما ذكر كخز الآذن
 والجواب انه حصر اضافي أي الطاهر هذه الاشياء لا غيرها من بول وعذرة وغير ذلك الى آخر أنواع النجس (قوله كما عند ابن يونس)
 (فائدة) نص ابن يونس أيضا على (٨٢) أن الطعام اذا وقعت فيه قلة انه يجوز أن كله لقلة او كثرته ونقل ابن

عرفه عن عبد الحق عن سحنون في
 ثريد وقعت فيه قلة انه يؤكل ونقل
 إليابي عنه في البرغوث ونقل في
 النوادر عن سحنون في القلة كذلك
 ولعله مبني على أن قليل النجاسة
 لا يضر كثير الطعام والافيش كل
 على أصل المذهب انتهى ابن
 مرزوق (قوله خلافا لصاحب
 التلقين) التلقين كتاب في الفقه
 للقاضي عبد الوهاب (قوله ولو
 طالت حياته ببر) أي خلافا لابن
 نافع (قوله لفساد المعنى) أي
 لاختلال المعنى المقصود لان
 المقصود طهارة البحري الخي
 (قوله هو الطهور مأوه) أي البحر
 المالح عن أبي هريرة قال جاء رجل
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انزك البحر ونحمل معنا
 القدر من الماء فان توضأنا به عطشنا أفئتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأوه الحل ميتته والطهور هنا
 بفتح الطاء لانه اسم للماء الذي يتطهر به والطهور بضم الطاء اسم للفعل هذا هو المشهور وجعل بعضهم الطهور بفتح مصدره والحل بمعنى
 الحلال كالحرم بمعنى الحرام والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهي هيئة الموت ولا معنى لها هنا لا بتكلف
 وفيه أعاريب من جعلتها أن يكون هو مبتدأ أول والطهور مبتدأ ثانيا خبره مأوه والجملة من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أو أن هو
 ضمير الشأن والطهور مأوه مبتدأ وخبر ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناس وعدم إعادة الضمير في قوله
 هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو مبتدأ والطهور خبره ومأوه فاعل لانه قد اعتمد عامله بكونه خبرا والبحر المالح كان في الاصل عذبا فر
 الماء من قتل قاييل أخاه هابيل ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وجضت الفواكه وغير ذلك (قوله أحلت لنا ميتتان) ان قلت ان الجراد
 يحتاج لذكاته كما هو مقرر في المذهب وهذا الحديث منافي (قلت) لا منافاة لان ذكاته الجراد لما لم تكن كذاته المعهودة أطلق على المذكي
 منه ميتة (قوله أو طير ميتا) الا أنه يغسل في هذه (قوله أو تطول حياته) أي خلافا لابن نافع القائل بأنه اذا كانت تطول حياته بالبر
 لا تكون ميتته طاهرة (قوله والسحفاة) في هذا الشارح وفي عب والمناسب أن يقول سحفاة بتقديم اللام على الحاء (قوله وهي ترس
 الماء) كذا في الخطاب والذي في ابن عرفة انها غير ترس الماء

والحاء
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انزك البحر ونحمل معنا
 القدر من الماء فان توضأنا به عطشنا أفئتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأوه الحل ميتته والطهور هنا
 بفتح الطاء لانه اسم للماء الذي يتطهر به والطهور بضم الطاء اسم للفعل هذا هو المشهور وجعل بعضهم الطهور بفتح مصدره والحل بمعنى
 الحلال كالحرم بمعنى الحرام والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهي هيئة الموت ولا معنى لها هنا لا بتكلف
 وفيه أعاريب من جعلتها أن يكون هو مبتدأ أول والطهور مبتدأ ثانيا خبره مأوه والجملة من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أو أن هو
 ضمير الشأن والطهور مأوه مبتدأ وخبر ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناس وعدم إعادة الضمير في قوله
 هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو مبتدأ والطهور خبره ومأوه فاعل لانه قد اعتمد عامله بكونه خبرا والبحر المالح كان في الاصل عذبا فر
 الماء من قتل قاييل أخاه هابيل ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وجضت الفواكه وغير ذلك (قوله أحلت لنا ميتتان) ان قلت ان الجراد
 يحتاج لذكاته كما هو مقرر في المذهب وهذا الحديث منافي (قلت) لا منافاة لان ذكاته الجراد لما لم تكن كذاته المعهودة أطلق على المذكي
 منه ميتة (قوله أو طير ميتا) الا أنه يغسل في هذه (قوله أو تطول حياته) أي خلافا لابن نافع القائل بأنه اذا كانت تطول حياته بالبر
 لا تكون ميتته طاهرة (قوله والسحفاة) في هذا الشارح وفي عب والمناسب أن يقول سحفاة بتقديم اللام على الحاء (قوله وهي ترس
 الماء) كذا في الخطاب والذي في ابن عرفة انها غير ترس الماء

(قوله والسرطان) أى البحرى (قوله الاتساع) أى المتسع أو ذو الاتساع أى الواسع فناسب قوله ومنه الخ (قوله لا يجوز وطء آدمى البحر) انما استظهر ولم يجوز بالحرمة كالخير وغيرها لاحتمال أن يقال يجوز وطؤه كالرق من الآدمى فأغاد أنه ملحق بالدواب فلا يكون الملك يجوز الوطئه (قوله وما ذكى وجزؤه) ان قلنا ما وجدت فيه صورة الذكاة الشرعية من ذبح أو نحر أو عقر كان قابلا لها كالمباح والمكروه أو غير قابل لها كالحرم المتفق عليه كالخنزير أو المختلف فيه كالحمار والكاب كان الاستثناء متصلا وإن قلنا ما ذكى ذكاة شرعية كان الاستثناء منقطعاً أى لكن محرم إلا كل ليس بظاهر الأدك خير بأن الأصل فى الاستثناء الاتصال وإضافة جزء الاستغراق أى جميع أجزائه فهو عام لكنه يخص بقوله ودم مسفوح انتهى من لـ وبعبارة أخرى ويدخل فى جزئه الجنين ويقتد بغير محترم إلا كل وما إذا تم خلقه ونبت شعره فإن كان محرمه كوجود خنزير بطن شاة أو جنين لم يتم خلقه أولم ينبت شعره لم يكن طاهراً ويمكن الاستغناء عن هذا التقييد برجوع الاستثناء لقوله وجزؤه أيضاً (قوله والحمار والبغل) (٨٣) والخيل الخ) مشى على طريقة

الاكثر من أنه لا تعمل الذكاة فيما اتفق على تحريمه كخنزير أو اختلف فيه كحمار وطريقة غيرهم طهارة المختلف فيه بالذكاة لكن لا يؤكل (قوله ألا ترى أن الشافعية) فيه بحث لأنه يقتضى أن الشافعية يقولون بنجاسة الجلدة الخاوية للصفراء أى الماء المر لأنها هى التى هى جزء من الحيوان وليس كذلك إذ كلامهم انما هو فى نفس المرو يقتضى أيضاً أن جرة البعير التى قالوا بنجاستها جزء من أجزائه وليس كذلك وانما هى عندهم ما يفيض به البعير من الطعام فبما كنه نأيا فقد ظهر ان كلام المرارة وجرة البعير اللتين قال

والحاء وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء المهملة والسرطان بفتحات قيل وهى ترس الماء والبحر لغة الاتساع ومنه فلان بحر أى واسع العطاء والجود وفرس بحر أى واسع الجرى والظاهر أنه لا يجوز وطء آدمى البحر (ص) وما ذكى وجزؤه (ش) يريد أن المذكى وأجزاءه من كبدة وعظم وغيرها طاهر ص (الاحترام الاكل) ش كالخنزير والحمار والبغل والخيل فإن ذكاته لا تنفع فيه وانما نص على الجزء بعد الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء ألا ترى أن الشافعية يقولون بنجاسة مرارة المباح وجزئه ونحن نقول ان الخيل المفتول من شعرات يحمل الانتقال ولا يلزم من الحكم عليه بحمل الانتقال الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل الرجال يحملون الصخرة العظيمة فإنه لا يلزم من الحكم على الكل بحمل الصخرة العظيمة الحكم على كل فرد بذلك (ص) وصوف ووبر وزغب ريش وشعر ولومن خنزير ان جزئ (ش) يريد أن ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو أخذت بعد الموت لانه مما لا تحله الحياة وما لا تحله الحياة لا ينجس بالموت وإضافته طاهر قبل الموت فبعده كذلك عملاً بالاستصحاب والمراد بزغب الريش ما يشبه الشعر من الاطراف ولا فرق على المذهب بين صوف المحترم وشعره ووبره وبين صوف غيره وشعره ووبره لكن الطهارة فى ذلك مشروطة بجزئه ولو بعد النتف ويستحب غسلها ان جزئ من ميتة كفى المدونة والرسالة ابن رشد ولا معنى له اذا علم انه لم يصيبها أذى وأوجب ابن حبيب غسلها قال ابن المرازمة انتف منها فهو غير جائز لما يتعلق به من أجزاء الميتة ثم ان قوله وصوف من غنم ووبر بفتح الباء الموحدة من ابل وأرنب ونحوهما وزغب ريش لطير وهو من إضافة الجزئ للكل لان الريش اسم للقصبة والزغب معاً وشعر بفتح العين وسكونها من جميع الدواب معطوف على المستثنى منه والمراد بالجزئى كلام المؤلف أعم من أن يكون بخلق أو بنورة ما عدا النتف كما يؤخذ من كلام ابن عرفة (ص) والجاد وهو جسم غير حي ومنفصل عنه (ش) الجاد لغة الارض التى لم يصيبها مطر والسنة التى لامطرفها وعرفه المؤلف بما ذكر والمعنى أن حكم الجادات وهى ما ليس بذى روح ولا منفصل عن

الشافعية بنجاستها ليست واحدة منها جزء مذكى كفى شرح عب (قوله ونحن نقول الخ) أى ان الموجب لذ كذا الجزء اما أمر يقول به الشافعية وقد تبين وإما أمر نقوله معشر جماعة المالكية والشافعية يوافقونا عليه وهو أن الخيل الخ (قوله لا يلزم من الحكم على الكل) أى الكل المجموع لا الجيعى (قوله لكن لا فرق على المذهب) أى على القول المعتمد أى راداعلى من يقول ان شعر الخنزير نجس (قوله مشروطة بجزئه) وأما ان لم تجز تكون نجسة أى بعض كل منها وهو مباشر اللحم من محل النتف لجميع كل واحد منها (قوله ولا معنى له) أى اذا علم أو اذا ظن أى فيحمل الندب على حالة الشك وقوله وأوجب ابن حبيب غسلها أى فى حالة الشك فيتلخص أن فى حالة الشك طريقين الوجوب والاستصحاب وهو المعتمد (قوله من غنم) المراد خصوص الضأن (قوله ونحوهما) كتغلب (قوله وشعر من جميع الدواب) أى فيكون من عطف العام على الخاص بناء على كلام الصحاح وذ كر صاحب القاموس أن الشعر ما ليس بصوف ولا وبر فيكون من عطف المغاير ولعل هذا امر ادخليل وقرر شيخنا رحمه الله تعالى (وتنبه) سئل مالك عن بيع الشعر الذى يخلق من رؤس الناس فكرهه فان كانت على بابها أفاد ذلك جواز الانتفاع اه (قوله والجاد) معطوف على قوله ميت ما لادمه

(قوله وأخرج الميتة) فان قلت قضية التعريف أن آدم بعد الموت جسد لا له ليس حياً ولا منفصلاً عن حي وهو باطل ويجب أن قوله غير حي أي جسم ليس من شأنه الحياة وليس المراد بالحي تقيض الميت حتى يكون آدم جسدًا ومن المعلوم أن آدم شأنه الحياة وبه تعلم أن الميت خرج بقوله غير حي فلا حاجة لإخراجه بقوله وغير منفصل كما فعل شارحنا (قوله إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة الخ) الحق أن السمن ليس بجسد وأنه منفصل بلا واسطة لانه ينزل ممازجالين غاية الامر انه لا يتميز إلا بعد ذلك أفاده شيخنا الصغير (قوله أو جامدا كالخشيش) أي على قول المنوفي (قوله وسواء كان من العنب) ويقال له خمر وقوله أو من غيره ويقال له نبيذ (قوله مع نشأة) أي ارتفاع وشهامة (قوله والمفسد) ويراد به المخدر (قوله كعسل البلادر) كذا في مسودة المؤلف تبعاً للخطاب وهو بلفظ الدال المهمة المكسورة وقيل الأولى كحب البلادر (قوله كالسيكران) بضم الكاف (قوله على المنع من أكلها) أي الكثير إذا القليل صرح بعضهم بجواز أكله (قوله ولكل دليل الخ) فالقراfi (٨٤) يقول اني لم أرهم يميلون الى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة وربما

ذى روح الطهارة وأخرج الحيوان الحي بقوله غير حي وأخرج الميتة وما تولد عن الحيوان بقوله وغير منفصل عنه أي عن الحي فالمنفصل عنه كالبيض ليس بجسد وكذلك أجزاء الحي وليس المراد أن ما خرج عن الجمادية نجس والالكان الحي نجس ودخل في حد الجماد الجامد والمائع من زيت وعسل غير نحل لا يقال الجمادية بالمائع لاننا نقول انما يقابل المائع الجامد لا الجماد وقال ح ويدخل في حده السمن وفيه نظر اذ هو منفصل عن حي إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة والسمن منفصل عن اللبن المنفصل عن حي تأمل (ص) الا المسكر (ش) لما كان بعض الجمادات مفسدا ومرفدا ومسكرا على ما استعرفه من الفرق بينها وكان الحكم في الاولين الطهارة دون الاخير أخرجه المؤلف عما ذكر وسواء كان المسكر مائعا كالخمر أو جامدا كالخشيش وسواء كان من العنب أو من غيره على المشهور (فائدة) تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمرفد والمفسد فالمسكر ما غيب العقل دون الخواس مع نشأة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الخواس لامع نشأة وفرح كعسل البلادر والمرفد ما غيب العقل والخواس كالسيكران وينبئ على الاسكار ثلاثة أحكام دون الاخيرين الحد والنجاسة وتحريم القليل اذا تقرر ذلك فالمتأخرين في الخشيشة قولان هل هي من المسكرات أم من المفسدات مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاخترنا القراfi انها من المخدرات واختار الشيخ عبد الله المنوفي انها من المسكرات ولكل دليل انظره في الشرح الكبير وبالفرق المذكور اندفع الاعتراض على قول المؤلف الا المسكر بأنه يشمل النبات المغيب للعقل كالبنج والسيكران والدفع بأنهم مفسدات أو مرفدات لا مسكرات والارجح في الخشيشة انها من المفسدات وقد صرح القراfi بأنه يجوز تناول ما قل منها كغيرها من المفسدات خلافا لما يفهم من ظاهر عبارة التوضيح من منع تعاطي القليل منها والكثير (ص) والحي (ش) القسري أجمعوا على أن المؤمن الحي طاهر حتى الجنين يخرج وعليه رطوبة الفرج ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج وأما الكافر فذهبنا ومذهب الجمهور أنه كالمسلم في جميع ذلك انظر الأبfi وانظر حكم جنين البهيمية يخرج وعليه رطوبة الفرج هل كذلك أم لا وسيأتي لابن عرفة

عرض لهم البكاء والمنوفي يقول لا ناراً ينام يتعاطاها يبيع أمواله لاجلها فلولا أن لهم فيها طربا لم يبيع ذلك لانا لا نجد أحدا يبيع داره ليا كل بهاسكرا وهو واضح كذا قال في التوضيح ولا حد على مستعمل المفسد والمرفد وانما فيهما التعزير الزاجر عن الملاسة ولا يحرم منها الا القدر المغيب للعقل قال البرزلي ومن هنا أجاز بعض أئمتنا كل يسير جورة الطبيب لتسخين الدماغ واشترط بعضهم خلطها بالادوية لا وحدها والصواب العموم كما قال الاول اه ويجوز أن يتناول من الافيون والبنج والسيكران ما لا يصل الى التأثير في العقل والخواس اه وحينئذ

فيجوز لن ابتلي باكل الافيون ويخاف من تركه على نفسه الموت استعمال القليل غير المؤثر

رد

في عقله أو حواسه ويسعى في تقليده وقطعه جهده ويجب عليه التوبة والندم على ماضى قال ابن فرحون والظاهر جواز ما سبق في المرفد لقطع عضو ونحوه لان ضرر المرفد مضمون وضرر العضو غير مضمون قال الخطاب ومقتضى ما تقدم جواز بيع هذه الاشياء من الافيون والبنج والجوزة ونحوه ولم أرفه نصوصا صريحا والظاهر أن يقال في ذلك يجوز بيعه لمن لا يستعمل منه القدر المغيب للعقل ويؤمن أن يبيعه ممن يستعمل ذلك كما يؤخذ من كلام ابن رشد (قوله كالبنج) مثال فلس فهو بفتح الباء محب يخلط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر اذا شربه الانسان بعد ذوبه قاله في المصباح (قوله أجمعوا على أن المؤمن) ردهذا الاجماع بأن الاصل نجس ما اتصل به نجس رطب وبعدم وجوده في كتب الاجماع ولقد استوعبه ابن القطان ولم يذكره تحت في قول المصنف ورطوبة فرج وهذا معنى قول الشارح وسيأتي لابن عرفة رد ما هنا (قوله ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج) أي فرج الآدمي والمعمدانها نجسة (قوله في جميع ذلك) كبيرا أو جنينا في رطوبة الفرج وغيرها هذا غاية ما يفهم (قوله وانظر حكم جنين البهيمية) أي غير مباحة الاكل

(قوله رد ما هنا) أي ما تقدم من قوله اجعوا على أن المؤمن الحي الخ وورده هذا الرديان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وعليه) أي على الراد المذكور (قوله من بهيمة) أي من بهيمة غير مباحة إلا كل كما في شرحه كذا وذكر أنه يدخل في الحي الجن وأن ميتته نجسة وإماميته الملائكة فهي طاهرة لأنهم لادم لهم لأنهم أجسام نورانية (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولعابه) خرج في بقطة أو قوم أن كان من فيه لادم معدته فتجس ويعرف ذلك بأنه أن كان رأسه على محدة فمن الفم والافن المعدة وعلى كل حال فيعني عما لازم منه وقيل يعرف بنته وصفته أي الذي من المعدة (قوله لا مقر لها) أي ليس لها محل مخصوص (٨٥) (قوله تستحيل في الحي) أي يتغير أصلها

من الماء كولد والمشروب إليها فلا استحالة صفة لأصلها (قوله وانما خروجهما) مقابل قوله لا مقر لها (قوله لكن اتفاقا في هذه) وهو ما إذا كان يبعد (قوله لان في المجموع خلاف) أي في البعض خلاف وهو البيض والعرق (قوله أي غالبا) ومن غير الغالب لدفع التوهم (قوله وهذا أتم) أي رجوعه للكل وان كان الخلاف انما هو في البعض أتم من ترجيعها لما فيه الخلاف (قوله وانظر تفصيل ذلك) قد علمته وجعل بهرام المبالغة راجعة للبيض فقط ولم يرجعه للعرق قال الخطاب لعل الخلاف في البيض أقوى (قوله الا المذر) بذا لمعجة مكسورة ومثل المذرا إذا صار اللبن دما من الحي فهو نجس ولا ماء أصغر أو أبيض فالظاهر أنه طاهر فلو كان اللبن بعضه دم وبعضه لبن فهو نجس أيضا (قوله وأما ما يو جد الخ) أي فذلك النقطة طاهرة على ما هو مقتضى عدم السفح كذا ظهر لي مع بحث الفضلاء ولم يظهر غيره كذا نقل الخطاب عن القسرا في (قوله ويحتمل أن يقال بطهارته) هذا هو المتعين (قوله ولكنه) أي ما خرج منه لا يؤكل إلا بذا

رد ما هنا وعليه فالجنين المذكور من بهيمة أو آدمي نجس وبعبارة أخرى ومن الطاهر الحي ولو تولد من العذرة ولو كلبا وخنزيرا أو مشركا وما في باطنه لم ينقل وتصح صلاة حامله وقاله غير واحد (ص) ودمه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه (ش) نبيه هذا على طهارة فضلات لا مقر لها تستحيل في الحي وانما خروجهما من البدن على سبيل الرشح والمعنى أن ما ذكر طاهر على المعروف ولو من جلالة أو كافر أو مسكر أو حال سكره أو بعد بقر أو بعد لاصكن اتفاقا في هذه قال في المدونة وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر ولا فرق في البيض بين تصلبه أم لا من طير أو سباع أو حشرات إذ لم يباح إذا أمن سمها والمصنف الآن بصدد الطاهر والنجس لا بصدد ما يؤكل وما لا يؤكل فلا ينبغي تقييده بغير بيض الحشرات كما فعل الشارح لكنه تابع في التقييد المذكور لابن راشد على ابن الحاجب وقوله (ولو أكل نجسا) راجع للجميع لان في المجموع خلاف وبعضها لا خلاف فيه وهو يشير بلو للخلاف أي غالبا وهذا أتم وانظر تفصيل ذلك في الشرح الكبير (ص) الا المذر (ش) هذا اخراج من عموم الحكم في البيض على طريق الاستثناء المتصل يعني أن البيض المذر وهو ما قسد بعد انفصاله من الحي بعفن أو صار دما أو صار مضغ أو فرخا ميتا نجس ويطلق على ما اختلط صفاره ببياضه لكن هذا الأخير طاهر ما لم يحصل فيه عفن وأما ما وجد من نقطة دم في وسط بياض البيض فمقتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم الطهارة في هذه كما في الذخيرة (ص) والخارج بعد الموت (ش) أي ومن النجس الخارج بعد الموت من دم وعرق ولعاب ومخاط وبيض ومحل نجاسة هذه الأمور غير البيض حيث خرجت بعد الموت من حيوان ينجس به فان كان من حيوان ميتته طاهرة فلا يكون نجسا وأما البيض الخارج بعد الموت مما ميتته طاهرة فان كان لا يفتقر إلى ذكاة كالتمساح والترس فكذا ذلك وان كان يفتقر لها كالجراد فيحتمل أن يقال بنجاسته بكنين ماذ كي إذا لم يتم خلقه ولم ينبت شعره ويحتمل أن يقال بطهارته كطهارة ميتة ما خرج منه ولكنه لا يؤكل الا بذا كذا أشار لهذا التفصيل بعض (ص) ولبن آدمي الا الميت (ش) أي ومن الطاهر لبن آدمي حتى ذكر أو أنثى مسلم أو كافر مستعمل للنجاسات أم لا لاستحالة إلى صلاح ولجواز الرضاع بعد الحولين لانه لو لم يكن طاهرا لمنع وأما الخارج بعد موته فهو نجس على المنصوص بنجاسة وعائه بناء على نجاسته بالموت (ص) ولبن غيره تابع (ش) يعني أن لبن غير آدمي تابع للجمه فان كان الحيوان مباح الاكل فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور وان كان محرم الاكل فلبنه نجس وان كان مكروه الاكل فلبنه مكروه مشربه وأما الصلاة به فائرة كما قاله ابن دقيق العيد ولبن الجن كلبن آدمي لا كلبن البهائم لجوازنا حكمهم وجواز امامتهم ونحو ذلك (ص) وبول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس (ش) يريد أن بول الحيوان المباح الاكل وروثه

(قوله لاستحالة إلى صلاح) أي لاستحالة أصله وهو الماء كولد والمشروب إلى صلاح وهو اللبن (قوله بناء على نجاسته بالموت) والمعتمد انه لا ينجس بالموت فيكون اللبن طاهرا بعد الموت (قوله ولبن غيره تابع) أي للجمه في حال أخذه منه فلا حاجة إلى زيادة الإلميت (قوله وأما الصلاة به فائرة) مشى بعض الشراح على كلام الفيشي على العزبة على كراهة الصلاة بثوب فيه شيء منه وتعاد في الوقت ورجحه بعض الشراح الا أن شيخنا الصغير قال ان كلام الفيشي غير منقول واعتمد كلام ابن دقيق العيد (قوله لا كلبن البهائم) أي التي لا تؤكل (قوله الا المتغذي بنجس) أكل أو شربا تحقيقا كما عليه الخطاب والبساطي وأبو الحسن وكذا ما شأنه ذلك عند الاخوين

(قوله وما احتمل أمره) معطوف على قوله ما شأنه أي فهو حيوان شأنه استعمال النجاسة ولكن يحتمل أمره أي كالبهيمة التي لم تعرف باستعمال النجاسة (ثم أقول) إن مقتضى ما تقدم من قولنا تحقيقاً أن قوله ما احتمل أمره شامل للشك والظن غلب أم لا والظاهر أن غلبة الظن كالتحقيق كافي غير هذا الموضع وحينئذ فقول الشارح وهو غير ظاهر ظاهر وأما لو كان شأنه استعمال النجاسة كالفأر ولكن احتمل أن يصل إليها وإن لا يصل فهو ما أشار له عجم وتبعه عجم بقوله وما شك في وصوله فالظاهر كراهة أكله وفضله نجسة احتياطاً (أقول) الأصل الطهارة وهذا شك في المانع فيلغى وما يوجد من الفارق في المركب فيه هذا التفصيل فإن ندرت النجاسة بها انبغى طهارة ما شك في وصوله للنجاسة (قوله أو مراعاة للخلاف) أي مراعاة لمن يقول إن بول المباح وفضله نجسان وإن لم يأكل النجس (قوله وذلك كالتولد الخ) نقل (٨٦) ذلك عجم عن بعض حذاق أشياخه وقد شاهد بعض الناس ذلك قال عجم بعد

طاهر أن يكون مما يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكلاً أو شرباً بقبوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه وقيدنا بالمشاهدة ليخرج ما شأنه استعمال النجاسة ولكنه لا يصل إليه نجسه وما احتمل أمره وقيل يحمل على النجاسة تغليبا وهو غير ظاهر ولو قال المؤلف وروث أو رجميع بدل عذرة لكان أحسن لأن العذرة خاصة بخارج الآحى وخارج المباح المحرم والمكروه فإن بوله ما وروثهما نجسان كما يأتي ويستحب عند ما لا يغسل بول المباح وعذرة الطاهرة من الثوب ونحوه ما لا يستتقذاره أو مراعاة للخلاف وأما ما تولد من المباح وغيره من محرم أو مكروه فهل تكون فضله طاهرة أو نجسة والظاهر أنه يلحق بالأم لقولهم كل ذات رحم فولد لها غزلتها وذلك كالتولد من العقاب والنعلب فإن ذكر العقاب تحمل منه أنثى النعلب (ص) وفيه التغير عن الطعام (ش) أي ومن الطاهر التي وهو الخارج من الطعام بعد استقراره في المعدة ما لم يتغير عن هيئة الطعام فإن تغير بمحموضة أو فحوا فهو نجس وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة والقلس كالتقي على المشهور في فصل فيه بين أن يتغير ولو بمحموضة فهو نجس وإن لم يحصل فيه تغير فهو طاهر وعليه يحمل قول مالك في الموطأ رأيت ربيعة بعد المغرب يقلس في المسجد مراراً ثم لا ينصرف حتى يصلي كما قاله سند والقلس ما تقذفه المعدة أو يقذفه ريح من فمها وقد يكون معه طعام وما حكى عن ابن رشد من أنه ماء حامض أي وهو طاهر مبني على أن النجس لا ينجس إلا بمشابهة أحد أوصاف العذرة أو بفقرتها وقد علمت ضعفه (ص) وصفراء وبلغم (ش) يعني أن الصفراء وهي ماء أصفر ملتحم يشبه الصبغ الزعفراني والبلغم وهو شئ منعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر طاهران وذكرهما عقب مسألة التي علينا على طهارة غير المتغير منه وإن خالطاه أو أحدهما وبعبارة أخرى طاهر قوله وصفراء وبلغم سواء كانا من آدمي أو غيره لأن المعدة عندنا طاهرة بعلة الحياة لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التي المتغير عن الطعام لأننا نقول إنما يكون الخارج من المعدة طاهراً حيث خرج بحاله ولا ترد الصفراء لأنه لما كان ينسدر خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله ولا يرد البلغم أيضاً لأن بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة ولا اشكال في طهارة الأول وأما الثاني فلما كان يتكرر خروجه أكثر من التي يحكم بطهارته للشقة (ص) ومرارة مباح (ش) أي ومن الطاهر مرارة حيوان مباح وإنما ذكر المرارة بعد قوله وجزؤه للاهتمام

والذي في حياة الحيوان للدميري أن العقاب جميعه أنثى ويسافده طائر آخر من غير جنسه وقيل إن النعلب يسافده انتهى والمقام قابل للكلام إلا أن الأولى الاختصار لما فيه من الانتصار (قوله بعد استقراره في المعدة) فيه تطر مع قولهم أن الخيط والدرهم إذا وصل إلى المعدة نجسا كذا في ك (قوله فإن تغير الخ) وإذا كان التي أو القلس متغيراً وجب منه غسل الفم والاستحب إلا أن يكون ما يذهب بالبصاق قاله الباجي ك (قوله على المشهور) مقابله ما قاله ابن رشد (قوله يقلس في المسجد) من باب ضرب (قوله وقد علمت ضعفه) ذكر الخطاب نقول لا تفسد ضعفه كما قال الشارح ورده محشى تت بقوله وليس كذلك بل القلس طاهر من غير خلاف وهو الماء الحامض قال ابن يونس فيها والقلس ماء حامض قد تغير عن حال الماء ليس بنجس لو كان نجسا ما قلس ربيعة في المسجد قال ابن يونس وربما كان طعاماً فإن كان يسيراً

وأصابه في صلته تعالى ولا تنى عليه وإن كان كثيراً قطع وتغمض وأبدأ الصلاة ورواه ابن القاسم عن مالك فأنت ترى بشأن أنه في المدونة يحكم له بالطهارة مع وصفه بالجوضة والتغير عن حال الماء إلى آخر ما قال (قوله الصبغ الزعفراني) بكسر الصاد (قوله وذكرهما عقب مسألة التي) بعيد كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لا نأقول) هذا الجواب لا فائدة له لأن حاصل السؤال إن مقتضى العلة الطهارة مطلقاً وإن لم يخرج بحاله (قوله ولا ترد الصفراء الخ) خلاصته أن أصل الصفراء والبلغم الماء كقول والمشروب وقد تغيرا فكان الواجب الحكم بنجاستهما فقال أما الصفراء فلما كان ينسدر خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله وأما البلغم فلما كثرت تكرراً أكثر من تكرار التي يحكم بطهارته للشقة فالجواب أن علة الطهارة إما الاقلية أو الكثرة من التي أي فلو اتقى كل منهما ما بان فرض المساواة التي الحكيم بالنجاسة فتدبر (قوله وإنما ذكر المرارة الخ) هذا صريح في أن قول المصنف ومرارة مباح في حيوان ذكي بالفعل وقد علمت

ان قول المصنف وصفراء في حيوان حي (قوله اذ قد قيل الخ) تقدم الكلام فيه (قوله جرة البعير) قال الازهرى على نقل المصباح الجرة بالكسر أى بكسر الجيم ما تخرجه الابل من كروشها فتجتره فالجرة في الاصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (أقول) بعد ان علمت ما ذكره الشارح لم يطلق الجرة على ما في الكرش بل أراد بها اللحم التي تخرجها الابل وبعدها كنه فنقول ان النزاع ليس في ذلك الجزء الذي هو الوعاء في الجرة والمرارة (قوله مناسبة) أى حكمية لاعلان حتى يلزم اطرادها (قوله يفهم منه ان مرارة المكر وه غير طاهرة) أى مع انها طاهرة (قوله ثم ان ذكره للمرارة الخ) قرر شيخنا الصغير ان كان القصد بقوله وصفراء وبلغم ومرارة مباح من حيوان حي فنقول لا فرق بين المحرم وغيره والا دعى وغيره فلا وجه للتمييز بقوله مباح وان كان المراد بقوله وصفراء وبلغم أى من حيوان حي وقوله ومرارة مباح أى من ميت مذكى كما هو المعنى المرضي في تقريره (٨٧) فلا يعترض ويقال يستغنى بقوله وصفراء

عن قوله ومرارة مباح اذا علمت ذلك فقول الشارح أولا وانما ذكر المرارة ليعلم ان قوله ومرارة مباح في المذكى وحيد فلا وجه لذلك التردد (قوله فهو الصفراء) أى ويخص بحال الحياة وقوله وان أراد وعاءه الخ أى ويكون الكلام فيما بعد الموت قد تقدم ان الصفراء هى الماء المنعقد الذى يشبه الصبغ الزعفرانى فاذن حاصل كلامه ان الماء الاصفر الخارج من الفم هو عين قول المصنف وصفراء وهو عين ما تقدم له من انه الملتحم الذى يشبه الصبغ الزعفرانى الذى يخرج في حال الحياة وان هذا الماء الخارج من الفم أى في حال الحياة له موضع مخصوص من البدن بعد جزأ من الحيوان وليس كذلك (قوله يستحيل الى صلاح كالبن) أى يستحيل أصله (قوله لم يجز) أى فأراد بالسفع الجريان بعد موجب الخروج وهذا معنى ليس له أصل

بشأن ذلك اذ قد قيل بعدم طهارتها ولا يقال على هذا الجواب كان ينبغي له أن يذكر جرة البعير أيضا لما فيها من النزاع لانا نقول هذه مناسبة وهى لا يلزم اطرادها ثم ان تعبيره بالمباح يفهم منه ان مرارة المكر وه غير طاهرة فلو قال ومرارة غير محرم كان أحسن ثم ان ذكره للمرارة لا حاجة اليه لانه ان أراد بالمرارة الماء الاصفر الخارج من الفم فهو الصفراء وان أراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وقد مضى التفصيل فيه بين المذكى والحى والميت الذى له نفس سائلة (ص) ودم لم يسفح (ش) لما كانت فضلات الحيوان كما قال في توضيحه على قسمين ما لا مقرله كالدمع وهو محكوم له بالطهارة وقد تقدم وماله مقر وهو قسمان مستحيل الى صلاح كالبن والبيض ومستحيل الى فساد كالدم والعذرة والدم قسمان مسفوح وهو الجارى نجس إجماعا وسيأتى في كلام المؤلف وغير مسفوح أشار له هنا عطفه على أنواع الطاهر والمعنى ان الدم غير المسفوح وهو الذى لم يجز بعد موجب خروجه شرعا طاهر يخرج الدم القائم بالحى فانه لا يوصف بشئ ودم الميتة لنجاسته جرى أم لا ومن فوائد الطهارة أنه اذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجوز الصلاة به ومن الدم الغير المسفوح الدم الذى يخرج من قلب الشاة اذا شق (ص) ومسك وفأرته (ش) لما قيد طهارة الدم بعدم السفع علم منه ان المسفوح منه نجس وهو إجماع كما سبق وكان بعض أفراد منته مخالف لذلك وهو المسك نص عليه عطفه على أنواع الطاهر فقال ومسك الخ والمعنى ان من الطاهر المسك بكسر فسكون وهو دم منعقد استحالة الى صلاح وكذا فأرته وهى وعاءه الذى يكون المسك فيه من الحيوان المخصوص لانه عليه السلام تطيب بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به وبعبارة أخرى المسك بكسر فسكون فارسى معرب وتسميه العرب المشموم خراج يتولد من حيوان كالغزال المعروف ولا فرق بينهما الا أن لهذه أنيابا بنحو الشبر كانياب الفيلة ورجلاها أطول من يديهما ثم يستحيل مسكا وأما المسك بفتح فسكون فهو الجلد ومنه قوله في التهذيب في باب الصداق القنطار ملء مسك ثور ذهباً ووجهه مسوك كفلوس ومن قال في الجلد مسك بفتح الميم والسين معافه وخطأ صريح وأما الزبد فأفتى الشيخ سالم نفعا الله به بطهارته بعد التوقف حتى أخبره من له معرفة أنه لا يصل الى محل البول وتوقف الشيخ زروق في جوازاً كل

اذ معناه في الاصل القطع أى لم يقطع محله فاستناده باعتبار ذلك مجاز ثم أراد بالجريان حقيقة أو حكماً الاول ظاهر والثانى كما باقى في محل التذكية ويجمد الموجود في بطنها فكلاهما من المسفوح وغيره ما كان بالعروق فقط (قوله لا يؤمر بغسله) أى وجوباً فلا ينافى انه يؤمر بغسله استحباباً (تمة) هل منع أكل الدم المسفوح تعبد وشهره الشيخ يوسف بن عمر أومعقول المعنى بانه يقسى القلب وأفضل القلوب أرقها وبه قال الجورائى قولان (قوله ومسك وفأرته) وظاهره ولو أخذ به بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استقدار عب (قوله القنطار الخ) لعل المراد تفسير القنطار الذى في الآية (قوله فقد أفتى الخ) وكذا قال عجم بعد اخبار ثقة له كالشيخ سالم وهو خلاف قول حياة الحيوان يوجد في بطنه وفي باطن أنفاده وباطن ذنبه وحوالى دبره فيؤخذ من هذه الاماكن بملعة صغيرة أو بدرهم رقيق انتهى واقتصر القاموس على انه موضع يجتمع تحت ذنبه أى دابته وهى السنوز

(قوله وكلام الفقهاء الخ) حاصله ان تجويزهم أكل الطعام المسك الذي أماته الطبخ دليل على جواز كل المسك والالما جازاً كل الطعام (قوله نجس) أي بنفسه أو بفعل فاعل (قوله أو خلل) أي بالقاء شيء فيه كالخل والمخ والماء ونحوه (قوله فانما تطهر) ويظهر الاناء تبعاً له بخلاف ما إذا سقط وهو خمر على يده أو ثوبه فانه نجس لا يطهره الا الغسل لوصوله اليه في حال نجاسته فلا يطهر بالتبعية لكونه ليس مقراله عادة بخلاف الاناء فانه مقراله عادة فانه في ذلك واستظهر عب انه يطهر الثوب اذا نجس وهو الظاهر (قوله فان ذهبت الخ) أي فان ذهبت بالنجس هذا ما يقتضيه (٨٨) اللفظ وذلك لان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية وقوله بعد ما لو كان الخ ينافيه

واعترض عجم ذلك بأن المسكر بعينه الخاص لا يكون في غير الاشربة وان كان من الجامد مسكراً أي مغيباً للعقل فطاهر لانه مندو وأيضاً فقد طبقوا على جواز بيع الطرطير وهو الخمر الجامد ولم يذكروا هذا التقييد (قوله أولاً) أي بأن نجس في أو ان أخر فأراد بأوانيه الاواني الأصلية التي تخمر فيها (قوله ولا فرق الخ) وان كان كلام المصنف ظاهر في الثاني والاحسن أن يقال ان في العبارة احتياكاً وهو انه قد حذف في الاول نجس بالبناء للفعل لذكر نظيره في الثاني وحذف في الثاني أو تخلل بالبناء للفاعل لذكر نظيره في الاول فحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر (قوله والنجس ما استثنى) انما ذكر ذلك وان علم يعطف عليه باقي الايمان النجسة ولانه لما كان دلالة الاستثناء بطريق المفهوم احتاج للتصريح لتلايته وهم انه عطل المفهوم والنجس بفتح الجيم عين النجاسة (قوله ما تقدم استثناءه حقيقة) أراد بالاستثناء الاصطلاحي (قوله وبعبارة أخرى) أراد بالاستثناء هنا اللغوي وهو الاخراج فالخاص ان الاوجه ثلاثة

المسك وقال ح لا ينبغي ان يتوقف في ذلك وجوازه كالمعلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في أكل الطعام المسك دليل على ذلك (ص) وزرع بنجس (ش) أي ومما هو طاهر الزرع اذا سقى بالماء النجس وان نجس طاهره والبقل والكرات ونحوه كالزراع ويحتمل أن يريد أن القمح النجس اذا زرع ونبت فانه طاهر وكذا غير القمح ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي وزرع ملابس للنجاسة وتقدم أن ابن القاسم أجاز ان يعلف النحل بالعسل النجس ويسقى الماء النجس الزرع وهو يدل على طهارة ذلك اذ لو نجس به لما أباح شيأ منه انتهى ومنه يؤخذ حكم الاقدام على سقى الزرع بالشئ النجس (ص) ونجس نجس أو خلل (ش) يعني أن الخمر اذا انتقلت من المائعية الى أن نجسرت أو انتقلت من التخمير الى التخليل فانها تطهر لان النجاسة فيه متعلقة بالشدة المطربة فاذا ذهبت ذهب النجس والتحريم والنجاسة يدوران مع العلة وجوداً وعدمها ما لو كان الاسكار باقياً فيه بحيث لو بل وشرب أسكر فليس بطاهر وظاهره نجس في أو انيه أولاً وهو كذلك ولا فرق بين ما تخلل بنفسه أو بفعل فاعل (ص) والنجس ما استثنى (ش) الكلام الآن في بيان الايمان النجسة بعد ما فرغ من الكلام على الايمان الطاهرة والمعنى ان الايمان النجسة ما تقدم استثناءه حقيقة أو حكماً ليدخل مفهوم ان جزت أو ما استثنى حقيقة وأما مفهوم ان جزت فهو معلوم من اصطلاح المتقدم من قوله وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط وبعبارة أخرى والنجس بفتح الجيم عين النجاسة أنواع أيضاً منه ما استثنى أي أخرج فيما سبق بأداة استثناء كقوله الا حرم الاكل أو شرط كقوله ان جزت فهو ثمان ومنه ما أشار اليه بقوله ص (وميت غير ما ذكر) ش وهو يرى له نفس سائلة مات حتف أنفه أو بذكاة غير شرعية كذكي مجوسي أو كتابي لصنمه أو مسلم ليسم عمداً أو محرم لصيداً أو مرتداً أو مجنوناً أو سكراناً أو مصيد كافر أي من الحيوان البري حكم هذه الميتة في هذا كاه (ص) ولو قلنا وآدميا (ش) يعني ان ميتة القملة نجسة لان لها نفساً سائلة بخلاف نحو البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فان ميتتها طاهرة لان دمها منقول على المشهور وأما ميتة الآدمي ولو كافر فهي طاهرة على المعتقد ومذهب ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم نجاسة ميتته والى الطهارة ذهب سحنون وابن القصار واختاره القاضي عياض وابن رشد وغيرهم من الاشياخ والى اختيار ابن رشد أشار المؤلف بقوله ص (والاظهر طهارته) ش قال عياض لان غسله واكرامه يأتي تنجيسه اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهيل بن بيضاء في المسجد ولما ثبت انه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجس لما فعل عليه السلام ذلك الى غير ذلك وقال الخطاب ولم أر تشهير القول المصدربه عند المؤلف ولا من اقتصر عليه بل أكثر

فلا استثناء على الاولين بالمعنى الاصطلاحي وفي الاخير بالمعنى اللغوي (قوله وميت) بالتخفيف والتشديد وهما الغتان اهل يقالان في الميت وأما الخي ففيه التشديد لا غير وحيث نبذ تصح قراءته بالاضافة والتنوين (قوله حكم هذه الميتة في هذا كاه) كذا في نسخته فحكم ميتة وقوله الميتة أي ثبوت كونه ميتة خبر وقوله في هذا كله أي به دفعا لما يتوهم من ان الإشارة الى الخبر (قوله على المشهور الخ) راجع لقوله فان ميتتها طاهرة أي لان المسئلة ذات خلاف ذكره ح ويصح رجوعه لقوله نجسة لقول المصنف ولو قلنا وان كان الاقرب لعبارة الشارح الاول (قوله سهيل) بالتصغير كذا في نسخة الشارح (فائدة) لا يجوز أن كل القملة اجنا عاقالة الدمري في حياة الحيوان (قوله الى غير ذلك) وهو ما روى من صلاة العجاية على أبي بكر وعمر فيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان

المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم (قوله وان أخذ اللخمى الخ) فأخذها اللخمى من قولها بن المرأة الميتة نجس اذا لموجب للتجاسة
 الالوعاء اه (قوله فقد أخذ عياض الخ) قال في كتاب الجنائز من المدونة أكره ان توضع الجنائز في المسجد اذ لو كان نجسا لم يقل
 أكرهه ومثله في الاعتكاف (قوله لا يدخل عندى الخ) لم يطلع على المسئلة فقال عندى فهو وقصور (قوله وقد قيل الخ) وعلى ذلك بعض
 الشراح بقوله لغسل المسكين جوفه وتطهيره ثم يشعر بوجود الخلاف في المذهب وان القول بالطهارة ضعيف مع انه لا يصح فلذا قال
 وأما ما في الشفاء من حكاية ابن سابق قولين عن العلماء في ظهور الحديث منه صلى الله عليه وسلم فليس بصريح أنها في المذهب بل الذي
 يلوح من هذه العبارة انها خارج المذهب (قوله وفي عبارة أخرى الخ) لما كانت العبارة الاولى قابلة للبحث عقبها تلك العبارة الفصيحة (قوله
 عام في المسلم والكافر) وقيل خاص بالمسلم وأما الكافر فميتة نجسة اتفاقا وحكاها ابن عرفة طريقتين وظاهره استواءهما قاله ابن
 مرزوق لكن ما استدلل به ابن أبي زيد من الأثر أى وهو لا ينجس وموتنا كم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم في المستدرک
 كما في ح انما ينهض دليلا في ميتة المسلم (قوله آدمى أو غيره) ويترتب على ذلك في (٨٩) الآدمى بطلان صلاته (فان قلت)

لم يحكم بطهارة ميتة الآدمى
 ورجحتم ذلك وأجريت
 الخلاف فيما أبين منه في
 حال حياته وحال مسونه
 وجعلتم الخلاف على حد
 سواء وقلتم هذا على القول
 بالطهارة (قلت) لعل الفرق
 انه لا يلزم من الحكم
 بالطهارة على الكل الحكم
 بالطهارة على الجزء وكذا
 لا يلزم من تشريف الكل
 تشريف الجزء قاله بعض
 شيوخ شيوخنا (قوله
 وحاصل كلام الامام) هذا
 الحاصل ليس حاصل كلام
 الامام كما قال بل حاصل
 ذكره الخطاب فليراجع
 (قوله وظلف) قال في
 المصباح الظلف من الشاة
 والبقر ونحوه كالظفر من

أهل المذهب يحكمهم ما من غير ترجيح ومنهم من رجح الطهارة وان أخذ اللخمى النجاسة من المدونة
 فقد أخذ عياض منها الطهارة ابن هرون وهذا الخلاف لا يدخل عندى أجساد الانبياء بل يجب الاتفاق
 على طهارة أجسادهم وقد قيل بطهارة الخارج منه عليه الصلاة والسلام فكيف بجسده الكريم
 انتهى وفي عبارة أخرى والخلاف في غير الانبياء وأما هم فأجسادهم بل جميع فضلاتهم طاهرة والخلاف
 في طهارة ميتة الآدمى ونجاستها عام في المسلم والكافر (ص) وما أبين من حى وميت (ش) يعنى أن
 الاجزاء المنفصلة حقيقة أو حكما بأن تعلقت بيسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته عن الحيوان النجس
 الميتة نجسة سواء أخذت منه في حال الحياة أو بعد الموت آدمى أو غيره ومنه ثوب الثعبان وحاصل
 كلام الامام أن الخلاف فيما أبين من الآدمى في حال حياته وبعد موته كان الخلاف في ميتة خلافا لبعضهم
 ان ما أبين منه حيا لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وليس كذلك ولما كان في لفظ ما عموم وليس مرادا
 بل المراد به ما عدا ما سبق من الصوف وما معه بينه بقوله (من قرن وعظم) وهما معروفان ويشمل العظم
 السن (وظلف) بالطاء للبقرة والشاة والظبي (وعاج) وهو عظم الفيل واحده عاجة (وظفر) بالطاء
 للآدمى والبعير والاوز والدجاج والنعام كذا في التوضيح والشرح وتبعهما من رأيت من الشراح في عد
 الدجاج من ذى الظفر (وقصبة ريش) وهى التى يكتنفها الشعر وسواء أصلها و طرفها على المشهور
 وأما الرغب فقد تقدم انه طاهر ان جز ونبه المؤلف على هذه دون غيرها من لحم وعصب وعروق وأعضاء
 أصلية للخلاف فيما ذكر دون غيره وبهذا يدفع إيراد ابن دقيق العبد على ابن الحاجب ثم ان الاضافة في
 قوله وقصبة ريش من إضافة الجزء للكل وشمل قوله وما أبين من حى الخ ما تحت من الرجل بالجز فانه من
 الجلد بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه لانه وسخ متجمد منعقد (ص) وجلد ولودبغ (ش) يعنى
 ان جلد الميتة والجلد المأخوذ من الحى نجس ولودبغ على المشهور المعالوم من قول مالك لا يجوز بيعه
 ولا يصلى عليه قاله ابن رشد ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه (ص) ورخص فيه مطلقا

(١٢ - خرشى أول) الانسان والجمع أنظلاف مثل جل وأجال اه (قوله والدجاج) في عد الدجاج من ذى الظفر
 نظر كذا في عب وانظر ما ذاب قال له بعد (أقول) لا مانع من عدمه من ذى الظفر في ذلك الموضع وان لم يكن منه في باب الذكاة فتدبر
 (قوله وسواء أصلها و طرفها الخ) ومقابلته ان النجس ما غاص في اللحم أشار له به رام في الوسط (قوله وبهذا) أى بقولنا انه للخلاف يدفع
 اعتراض ابن دقيق العبد على ابن الحاجب أى التى هى كعبارة المصنف حيث قال انه لم يتعرض لابانة الاعضاء الاصلية من الحيوان كاليد
 والرجل حال حياته والقياس يقتضى أن يكون حكم هذا المبان حكم ميتة ما أبين منه فاذا علمت ذلك فأقول كيف يجري الخلاف في
 العظم وهو من جملة ما ذكر ويكون مثل العصب والعروق متفقا على نجاستهما ثم بعد ذلك رأيت البدر ذكر خلافا عن الاطباء فقال اختلاف
 الاطباء هل العظم له احساس فتحله الحياة أولا ويدل الاول قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الخ فصح ما قاله ابن دقيق
 العبد (قوله بخلاف ما نزل من الرأس) قال فى لئلا ترى أن من يكثر دخول الجسام من المترفين لا ينزل منهم شئ (قوله على المشهور)
 مقابل المشهور خمسة أقوال من جملتها ان الدباغ مطهر لجميع ذلك ولو من خنزير قاله محققون وابن عبد الحكم (قوله ورخص فيه) أى
 على سبيل الجواز وقوله فيه على حذف مضاف أى في استعماله

وقوله في يابس الخ متعلق باستعماله فلم يلزم عليه تعلق حرفي بمرادى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بعد دبغه الخ) متعلق برخص
وكذا قوله في يابس وماء كذلك ولو قدمهما على الاستثناء لكان أظهر قال في له وفهم من قوله بعد دبغه أنه قبله لا يجوز الانتفاع به بوجه
قال في التوضيح قال ابن هرون وهو المذهب (قوله كان من ميتة الخ) إشارة إلى تفسير قول المصنف مطلقا (قوله ولا يطعن عليها) كذا قاله
أبو محمد صالح ونقل ابن عرفة عن ابن حارث أنهم اتفقوا على أنه يطعن عليها فلا أقل من قوته فتأمل (قوله وتلبس في غير الصلاة) قال في له
وحكم هذه الفراء من السجاب ونحوه بجلد الميتة في جواز لبسها في غير الصلاة كما قال الخطاب لأن الذابح لها غير مسلم اه أقول بحمد الله
وهذا التعليل لا ينتج مدعاة لأن مذكي الكتابي يحمل أكله فهو ظاهر فإذا كان الذابح لها كتابيا فلا ضرر (قوله خلافا لما شهروه ابن الفرس
الخ) بالفاء وهو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم من أهل غرناطة ويعرف بابن الفرس ويكنى أبا عبد الله ألف كتابا في أحكام القرآن
جليل القدر من أحسن ما وضع في ذلك وكان نحيف الجسم كثير المعرفة وفي مثله يقول بعضهم

إذا كان الفتى ضخم المعاني * فليس يضره الجسم النحيل
تراه من الذكاء نحيف جسم * عليه من توقده دليل
(قوله وقال البرزلي في مسائل الصلاة) كان (٩٠) شيخنا يذكر أن شيخه أبو عيسى الغبريني (قوله أنه استعمل في غير اليابسات) أي وفي غير

الماء (قوله وينبغي الخ) هذا ظاهر إذا كان يتحمل
شيء من تلك الجلود يتعلق
بالقمح الذي يغربل عليها
والأفلا وجه له (قوله
الباجي) هو سليمان بن
خلف بن أسعد بن أيوب بن
وارث القاضي أبو الوليد
الباجي نسبة إلى باجة
مدينة بالاندلس التي بقرب
شبيلية وقيل هو من باجة
القيروان مات سنة أربع
وسبعين وأربع مائة ومولده
سنة ثلاث وأربع مائة وقوله
الابن نسبة إلى أبة قرية من
عمل تونس بضم الهمزة (قوله
ولعل الرواية الخ) قضية
الجمع المذكور أن ما صنع
من النعال لا بد فيه من زوال
الشعر منه وأنه لا يجوز

الامن خنزير بعد دبغه في يابس وماء (ش) في كثير من النسخ رخص بالبناء للفعول وفي بعضها اللفاعل
العائد على الامام يعني ان الامام رخص في استعمال جلد الميتة بعد دبغه كان من ميتة مباح كالبقر أو
محرم كالجمادى كى أم لا في اليابسات بأن يوعى فيها العدس والفل والحبوب ونحوها والماء لأن له قوة يدفع
عن نفسه ويغربل عليها ولا يطعن عليها لأنه يؤدي إلى زوال بعض أجزائها فتختلط بالدميق ويجلس عليها
وتلبس في غير الصلاة ولا تلبس ابن يونس أي في الصلاة وأما في غيرها فجاز وهذا الترخيص في غير جلد
الخنزير أما هو فلا يرخص فيه لا في يابسات ولا في ماء ولا غير ذلك لأن الذكاة لا تفيد فيه إجماعا فكذلك
الدباغ خلافا لما شهروه ابن الفرس في أحكام القرآن من أنه كغيره ومثله جلد الأدي لكرامته وهذا يعلم
من وجوب دفنه وقال البرزلي في مسائل الصلاة كان شيخنا يقول ان وجد النعال من جلد الميتة فإنه
ينجس الرجل اذا توضأ عليه وفيه نظر لجواز استعماله في الماء انتهى واستظهر ح ما قاله شيخه لأن الماء
يدفع عن نفسه والرجل اذا بليت ولا قها صدق عليه أنه استعمل في غير اليابسات وينبغي تقييد جواز
الغربة على جلود الميتة بما اذا خلت عن الماء وقوله ورخص الخ مستثنى من قوله وينتفع بمجنس لا نجس
في غير مسجد وأدى ابن عرفة روى الباجي الدباغ ما أزال الشعر والريح والدم والرطوبة الابي في شرح
مسلم لا يخفى عليك ما في اشتراط إزالة الشعر من النظر والظاهر ما أزال الريح والرطوبة وحفظه من
الاستحالة كحفظ الحياة ولعل الرواية في الجلود التي الشأن فيها زوال الشعر التي يصنع منها النعال لا ما
يجلس عليه وتصنع منه الاقربة وانما يلزم إزالة الشعر على مذهب الشافعي القائل بأن الصوف نجس
وان طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى إلى طهارة الشعر لأنه تحله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فلا وقال
ح الظاهر ما ذكره الابي واقعة صراحتنا في عرفة على ما ذكره الباجي وقال في الطراز الظاهر
لا يعتبر في الدبغ آلة فان وقع في مدبغة طهر وقال الابي وظاهر الحديث إفادة دبغ الكافر وفي
مسلم حديث نص في ذلك (ص) وفيها كراهة العاج (ش) أي وقع في المدونة كراهة عظم الفيل

استعمال نعال فيه شعر والظاهر عدم صحة ذلك ويمكن أن يقال ان المعنى ان العادة قد جرت بان النعال
يزال منها الشعر فالتقييم بحسب العادة لا لفائدة ان ذلك شرط (قوله الاقربة) قال الابي في حديث الاقربة الظاهر ان الاقربة من جلود تلك
الكباش التي ذبحها الجحوس ومذ كاهم ميتة وهو خلاف ما روى الباجي من أن الدبغ إزالة الشعر الا أن يقال ان تلك الاقربة لا شعر لها
اه (قوله فان وقع في مدبغة طهر) أي طهارة لغوية (قوله كراهة عظم الفيل المذكى) لا فرق بين الناب وغيره ولذلك قال ابن مرزوق
ولا معنى لاقتصار المصنف على عزو كراهة ناب الفيل للمدونة لأنه وقع فيها كراهة العظم والعاج والقرن والظنظف الخ ثم أقول اعترض شيخنا
الصغير رحمه الله تعالى وغيره بأنه اذا كان مذكى فلا كراهة وحيث كان كذلك فالخلاص إما بحمل الكراهة على التحريم ويكون ذلك
استشهادا وهو قول ابن ناجي أي فأتى بذلك لتقوية ما تقدم أو بحمل الكراهة على بابها كما عزا أبو الحسن لابن رشد وابن فرحون
لبعضهم عن ابن المواز أي فهو المعتمد قال لان عروة وربيعة وابن شهاب أجازوا أن ينشط بأمشاطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى
التنجيس وهو جزية الميتة ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستعداد لانه مما يتنافس في اتخاذ ونقل محشى فت ان المدونة وشراحيها

وشراح ابن الحاجب وغير واحد على ان الكراهة على التنزيه وعدم التحريم والمراد عاج غير المذكي وأجاز ابن وهب بيع العاج لغلوه ومثله بيع المدبوغ من ميتة عنده فان بيع قبل الدبغ فيه فسححه ولو فات في البرزلى عن أبي زيد فيمن توضع على شاطئ بحر وفيه عظم ميتة غطاء الماء والطين أى ثم ظهر فغسل رجله وجعلها على العظم ثم نقلها الى ثيابه أن ثوبه لا يتجس قال البرزلى ان كان العظم يابس فواضح وان كان فيه دسم ولحم فالصواب ان النجاسة تتعلق برجله الا أن يوقن ان رطوبتها قد ذهبت بجله ولم يبق الارطوبة الماء فيكون كالعظم البالى اه (أقول) ومنه يعلم أن العجين لا يتجس بجفن المرأة وفي يدها العاج (قوله والتوقف في الكيمخت) معطوف على قوله كراهة العاج أى هل هو نجس معفو عنه أو طاهر يستثنى من جلد الميتة المدبوغ الثماني لتت والشيخ أبي الحسن وريح في الشامل انه نجس اه عجم قال في كذا وذا كرام المؤلف هذه المسئلة بعد قوله في يابس وماء حسن لان مفهوم قوله في يابس وماء يقتضى أنه لا يصلح عليه فنشأ حينئذ سؤال وهو ان السيوف التى عليها الكيمخت ما حال الصلاة بها فأجاب بان ما لا يتوقف في ذلك ووجه وقفته ما قد علمت وهذا القدر كاف لطلب المؤلف لمسئلة المدونة وهو حسن (قوله فارسي معرب) أى استعملته العرب (قوله وهو جلد الحمار) اعلم أنه ذكر في الكيمخت ثلاثة أقوال قال تت في الكبير ولم يبين المصنف الراجح من هذه التفاسير اه لكن قال شيخنا الصغير رحمه الله كلام عياض حسن (قوله ووجه التوقف) أى بين الطهارة والنجاسة كما يدل عليه الاخبار بقوله تعارض الخ (قوله وعمل السلف) معطوف على القياس وفي العبارة حذف والتقدير وعمل السلف المقضى للطهارة (قوله وهو فيها) العبارة فيها قلب (قوله وقيل بالجواز) حاصل ما في ذلك ان المسئلة ذات أقوال أربعة الاول التوقف بناء على أنه قول (٩١) والارجح خلافه وأنه لا يعد قولاً الثاني الجواز

في السيوف وغيرها وهو رواية على الثالث الجواز في السيوف فقط الرابع الكراهة المشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى فاذا علمت ذلك فالشارح هنا أشار لقولين وترك اثنين فان قلت ما هو الراجح منها قلت الكراهة التى أشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى (قوله وتعقب المؤلف الخ) أقول اذا تأملت تحكّم بانه لا تعقب في ذلك لان كون الترك أحب اليه لا ينافي التوقف في الطهارة والنجاسة (قوله

المذكي وما تقدم من قوله وما بين من عظم وقرن وعاج في فصل لم يذك (ص) والتوقف في الكيمخت (ش) يعنى ان الامام توقف عن الجواب في حكم الكيمخت بفتح الكاف والميم وسكون التحتية والخاء المعجمة وبعدها مئة فوقية فارسي معرب وهو جلد الحمار ابن عطاء الله لا يكون الا من جلد الحمار والبغال المدبوغ عياض جلد الفرس وشبهه غير مذكي ووجه التوقف تعارض القياس المقضى للنجاسة لاسيما من حمار ميت وعمل السلف من صلاتهم بسيوفهم وهو فيها وظاهر كلام المؤلف ان التوقف في الكيمخت لا فرق فيه بين أن يكون في السيوف أو غيرها وقيل بالجواز في السيوف فقط وتعقب المؤلف ذكر ابن الحاجب التوقف بأن ما لكالم يستمر عليه بل قال بعده ورأيت تركه أحب الى ثم ارتكبه هنا وهذا على ما نسبته لها في توضيحه ويحتمل أنه اعتمد على رواية وتركه أحب الى بأن الراى هو ابن القاسم بل صرح بعضهم به وعليها اختلفوا اذا صلى به هل يعيد في الوقت أولا وبعبارة أخرى وهل الكيمخت نجس معفو عنه أو طاهر بالدبغ فهو كالمستثنى من قوله ولو دبغ وهو ظاهر ما نقله تت

ثم ارتكبه هنا) أى ارتكب ذكر التوقف (قوله وهذا) أى التعقب وقوله على ما نسبته لها في توضيحه من ان القائل ورأيت تركه أحب الى مالك (قوله ويحتمل انه اعتمد) شروع في الجواب عن المصنف وحاصله ان اعتراضه على ابن الحاجب كان مبني على أن القائل ورأيت تركه أحب الى مالك ثم ظهر له بعد أن القائل ذلك انما هو ابن القاسم أى فمالك استمر على التوقف فلا اعتراض على المصنف (قوله والراى ٣) أى والحال أن الراى هو ابن القاسم لا مالك وفي الخطاب ما يفيد ذلك الا أنه يخالفه قول المواق حصر ابن يونس المدونة على أن مالك استحب تركه منها ولم يحرمه اه (قوله وعليه اختلفوا) أى وعلى رواية وتركه أحب الى ثم نقول الصواب عدم الاعادة لانه لا وجه للاعادة والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ أن المعتمد الكراهة ولا اعادة كان في سيف أو غيره من نعل أو شحوه ويستحب تركه قال في التوضيح عن ابن هرون وأصله لابن يونس في الكيمخت ثلاثة أقوال الاول قوله في المدونة وتركه أحب الى فيحتمل أن من صلى به يعيد في الوقت أولا اعادة عليه الثاني الجواز لما لك في العتية الثالث الجواز في السيف خاصة لابن الموازي بن حبيب قال ابن حبيب فن صلى به في غير السيوف كثيراً أو يسيراً أعاد أبدا والله أعلم (قوله وهل الكيمخت الخ) مرتبط بقوله ورأيت تركه أحب الى وحاصله حيث كانت الصلاة صحيحة مع الكراهة فهل مع تلك الحالة تجس معفو عنه أو طاهر وليس مرتبطاً بقول المصنف والتوقف في الكيمخت لانه عين التوقف (قوله وهو) أى ما ذكر من أنه طاهر بالدبغ ظاهر ما نقله تت في وجه التوقف الذى ذكره تت في وجه التوقف هو ما تقدم لأشاره من قوله ووجه التوقف (أقول) وحيث كان ما ذكره تت هو المتقدم فلا وجه ليكون الطهارة ظاهر ما ذكره تت فتأمل ثم أقول بعد وحيث كان عمل السلف ما علمت فلا يناسب مخالفتهم اذهى خرق للاجتماع فاذن الموافق للعقول اعتماد القول بالجواز اماماً مطلقاً وفي السيوف اقتصاراً على فعلهم فتأمل حق التأمل ٣ قول المحشى قوله والراى في نسخ الشارح التى بأيدينا بأن الراى

(قوله ما يفيد) أي ما يفيد أنه طاهر بالذبح فهو مستثنى من قوله ولودبغ والحاصل أن عجم اعتمد ذلك فسكون الصلاة به صحيحة (قوله وقد ورد على التعليل الأول) وورد عليه أيضاً أن الأصل معنوع عن دون الدرهم منه فكان ينبغي أن يكون الفرع كذلك ولم يقوله (قوله فيتعين التجسس) فيه أن القذارة لا تقتضي التجسس كالمخاط ويجاب بأن الأصل اقتضاؤه التجسس وتختلف في المخاط للتكرار وهو موجب للطهارة كما تقدم في البلغم (تمة) ذكر الراعي مانصه والمنى الذي تخلق منه الولد لا يحكم عليه بنجاسة ولا بطهارة لأنه لم ينفصل وكلامنا في منى سقط على ثوب فإن قالوا جنسه يخلق منه الولد قلنا لا نسلم أنه من جنسه لأنه لم ينفصل وقد يخلق منه ولا يخلق بخلاف ما انفصل ولو سلمنا أنه من جنسه لم يضر ذلك لأنه قد يكون الشيء طاهراً في نفسه ويكون متولداً من نجس كاللبن متولداً عن الدم وقبل أن يدم مادام الولد في الرحم تغذي به (٩٣) فإذا سقط أبيض فصار لبناً حتى لا يعافه الجنين اهـ (قوله على الخلاف في بوله)

ان كان بوله طاهراً يكون منيبه طاهراً وان نجساً فنجساً (قوله بطهارة الودى) أي فقد سلم الاجماع في المذى وانظر لم أجمع على المذى دون الودى فقد خالف أحد فيه فينبغي أن يراجع مذهبه في ذلك (قوله والمذى بفتح الخ) وروى إهمال الدال وانظر هل يأتي في الإهمال اللغات الثلاث أم لا ذكره بعض الشراح (قوله وذكر ابن فرحون أنه تصحيف) التصحيف أشد من الشذوذ لأن الشذوذ يفيد ثبوتاً في الجملة بخلاف التصحيف ولكن قد صححوا ثبوته إلا أنه بالدال المهملة أكثر وعليه اقتصر الجوهرى وعن ذكره بالدال المعجمة صاحب المطالع والقاضى عياض (قوله يخرج بأثر البول غالباً) ومن غير الغالب قد يخرج عند جل ثقل وعند استمسك المعدة (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه يقتضى أن غير الآدمى له مذى وودى قال فى ذلك وهو ظاهر كلامهم ويتوقف فيه ابن الامام (قوله ما ذكر) أي من المذى والودى (قوله وغسل عائشة) جواب عما يقال لو كان طاهراً ما غسلته عائشة وحاصل الجواب أنهم لم تغسله لنجاسته بل ضرورى للتشريع أى لتفديد أن غسله مشروع للإمامة والأصل الوجوب فيحمل على ذلك لأن أصله دم إلى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السيدة عائشة مندوب لأن ذلك واجب عليها (قوله مده بكسر الميم) أى كانت رقيقة أو غليظة كما فى شرح شب (قوله من قاح يقيج الخ) أى مأخوذ الخ قال فى المصباح القيج الأبيض الخائر الذى لا يخالطه دم وقاح الجرح قيجاً من باب يبيع سأل قيجاً أو تهاها لا يخفى أن فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القيج ومفاده أن القيج مشترك بين المصدر والمدة المذكورة (قوله قبل أن تغلظ المدة) فإذا غلظت فلا اسم لها إلا المدة وهى نجسة بالطريق الأولى (قوله من موضع جلت البثرات) جمع بثرة على وزن قصبة وهى خراج صغير (قوله من نطف النار) جمع نقطة على وزن كلمة فالجمع على وزن كالم كنبقة ونبق وكذلك نطفات جمع نقطة على وزن كلمة وجاء على وزن كلمة وجاء على وزن رجة (قوله ورطوبة فرج) أى بلة الفرج ويتروك على ذلك تجسس ذكر الواطى أو إدخال اصبع أو خرقه مثلاً فعلق به أو بها الرطوبة (قوله ان لم يتغذى بنجاسة كبوله)

فى شرحه فى وجه التوقف وفى كلام أبى الحسن ما يفيد أنه وكذا فيما ذكره ح (ص) ومنى ومذى وودى (ش) هذا معطوف على ما من قوله والتجسس ما استثنى يعنى ان هذه الاشياء الثلاثة نجسة فاما المنى فهو من الآدمى والمحرم الاكل نجس بلا اشكال إما لان أصله دم أو لسروره فى مجرى البول ويخرج عليه طهارة منى ما بوله طاهر من الحيوانات وقد ورد على التعليل الأول أن الفضلات فى باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ فليس أصله نجساً فينبغي أن يقال العلة الاستقذار بشرط الانفصال وقد حصلت بشرطها فيتعين التجسس لانا تكلم بعد الانفصال واختلف فى منى المباح والمكروه بناء على التعليل فى نجاسة منى الآدمى هل لكونه من دم ولم يستحل الى صلاح فيكون منى هذا نجساً ولو لكونه يجرى فى مجرى البول وبول المباح طاهر فيكون منبه طاهراً ويختلف فى منى المكروه على الخلاف فى بوله وبعبارة أخرى والمشهور أن المنى نجس ولو من مباح الاكل وأما المذى والودى فقد حكى بعضهم الاجماع على نجاستهما وتعقبه ابن دقيق العيد بنقل رواية عن أحمد بطهارة الودى والمذى بفتح فسكون وتخفيف التختية وبكسر المعجمة مع تثقيب التختية وتخفيفها ماء رقيق يخرج عند الثوران للشهوة يشترك فيه الذكر والانثى ومذنباً بلة تعلو فرجها والودى بفتح الواو وسكون المهملة فتخفيف التختية وكسر المهملة وتشديد التختية ويقال بالذال المعجمة وهو شاذ وذكر ابن فرحون أنه تصحيف ماء أبيض خاثر يخرج بأثر البول غالباً وظاهر كلام المؤلف بنجاسة ما ذكره ولو من مباح الاكل وظاهر كلام ابن نابى ترجيح ذلك واستظهره الخطاب والخلاف فى غير فضلات الانبياء فانها طاهرة بخلاف وغسل عائشة رضى الله تعالى عنها المنى من ثوبه عليه السلام للتشريع (ص) وقيل وصيد (ش) القيج بفتح القاف وكسر هاء الخن وسكون التختية مده بكسر الميم لا يخالطه دم من قاح يقيج والصيد ماء الجرح الرقيق الذى يخالطه دم قبل ان تغلظ المدة والمعنى ان القيج والصيد نجسان ومثل الصيد فى النجاسة ما يسيل من موضع جلت البثرات وما يرشح من الجلد اذا كسح وما يسيل من نطف النار ومن نطفات الجسد فى أيام الحر (ص) ورطوبة فرج (ش) أى ومن النجس رطوبة فرج غير مباح الاكل مما بوله نجس وأما من مباحه فطاهرة ان لم يتغذى بنجاسة كبوله والتقييد المذكور غير

الذى والودى (قوله وغسل عائشة) جواب عما يقال لو كان طاهراً ما غسلته عائشة وحاصل الجواب أنهم لم تغسله لنجاسته بل ضرورى للتشريع أى لتفديد أن غسله مشروع للإمامة والأصل الوجوب فيحمل على ذلك لأن أصله دم إلى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السيدة عائشة مندوب لأن ذلك واجب عليها (قوله مده بكسر الميم) أى كانت رقيقة أو غليظة كما فى شرح شب (قوله من قاح يقيج الخ) أى مأخوذ الخ قال فى المصباح القيج الأبيض الخائر الذى لا يخالطه دم وقاح الجرح قيجاً من باب يبيع سأل قيجاً أو تهاها لا يخفى أن فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القيج ومفاده أن القيج مشترك بين المصدر والمدة المذكورة (قوله قبل أن تغلظ المدة) فإذا غلظت فلا اسم لها إلا المدة وهى نجسة بالطريق الأولى (قوله من موضع جلت البثرات) جمع بثرة على وزن قصبة وهى خراج صغير (قوله من نطف النار) جمع نقطة على وزن كلمة فالجمع على وزن كالم كنبقة ونبق وكذلك نطفات جمع نقطة على وزن كلمة وجاء على وزن رجة (قوله ورطوبة فرج) أى بلة الفرج ويتروك على ذلك تجسس ذكر الواطى أو إدخال اصبع أو خرقه مثلاً فعلق به أو بها الرطوبة (قوله ان لم يتغذى بنجاسة كبوله)

أى ولم تكن عن تحييض كابل فتجسسه عقب حيضه وبعد طاهر لما يأتي في قوله وان زال عين التجاسة بغير المطلق (قوله فأولى رطوبة فرجه) وقد يقال لا تلازم لما في منى المباح مع طهارة بوله (قوله ولو من سمك) أى ويعنى عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل المراد بدم السمك المسفوح الجارى أو في جميع التقطيع والظاهر أن المراد ما خرج عند القطع الاول والثاني والثالث وهكذا قاله بعض الشيوخ (قوله وذباب) الذباب كغراب واحد الذبان بالكسر كغرابان قال في المصباح ذبابة بعوضتين ولا تقل ذبابة بالنون وسمى ذبابة بكثرة حركته واضطرابه وعمره الغالب أربعون ليلة (قوله ولو كان من حيوان البحر) أى قتل غزالين خوفاً من توهم اختلاف نوعى البحرى والبحرى الذى ليس له نفس سائلة (قوله فى رد) أى فى وجهه رد (قوله لعدم اسوداده) تعليل لقوله بل رطوبة (قوله وليس ذلك الخ) لاحاجة لقوله بقوله فلو قال ليس ذلك بصحيح معمول قوله قال ابن الامام كان أحسن ويمكن أن يكون أراد بقوله قال أى حكم أى حكم ابن الامام فى الرد حكماً مصوراً بقوله وليس ذلك بصحيح (قوله ان سلم) أى لا نسلم (٩٣) انه من كل السمك سلمنا انه من كل السمك

فانما ذلك لرطوبات تخالط (قوله لكان أشمل) ذكر
تت ما يدفع الاعتراض
فقد قال مانصه وذباب على
ظاهر المدونة ولذا اقتصر
عليه والا فقد قال ابن عبد
السلام القولان فى دم
الذباب والقراد مشهور
فيهما وما لزم يجمعهما ابن
الحاجب مع دم السمك
(قوله كالدم العبيط)
الكاف للتشبيه أى دم خالص
لا خلط فيه (قوله وكدر)
أى غير صاف وكأن المعنى
والله أعلم انها تتنوع ثلاثة
أنواع إما كالدم الخالص
الذى لا خلط فيه وإما فيه
خلط لان الكدر كما قلنا
غير الصافي وعدم الصفاء
بالخلط وإما أحر لم تشدد

ضرورى لان بوله اذا كان طاهراً فأولى رطوبة فرجه (ص) ودم مسفوح ولو من سمك وذباب (ش) يعنى
أن الدم المسفوح وهو الجارى نجس من سائر الحيوانات ولو كان من حيوان البحر كالسمك أو من الذباب
أو القراد على المشهور عند مالك وذهب القابسي واختاره ابن العربي الى أن الدم طاهر من السمك لانه لو
كان نجس لشرعت ذكاته ورد بمنع تعليل الذكاة بذلك لاحتمال أن تكون شرعت لازهاق الروح
بسرعة قال ابن الامام فى رد من أنكركون ما يخرج من السمك دماً بل رطوبة تشبهه لعدم اسوداده
بالشمس بل يبيض بخلاف سائر الدماء بقوله وليس ذلك بصحيح لان عدم اسوداده ان سلم من كل السمك لما
خالطه من رطوبة لالكونه غير دم انتهى واعلم أن الخلاف فى دم السمك انما هو اذا سال وأما قبل ذلك
فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر بانراجه فلا بأس بالقائه فى النار حياً كما قاله مالك فى سماع ابن القاسم وفى
عبارة والدم المسفوح هو السائل عن مقبرة فى حال الحياة وبعد الموت من سائر الحيوانات وبعد
التذكية من محل التذكية ولو قال وكذاب ليدخل البعوض والقراد والحلم ونحو ذلك لكان أشمل
وأما السمك الذى يعلج ويجعل بعضه على بعض بحيث لا يخرج له دم يشربه فطاهر والافنجس (ص)
وسوداء (ش) أى ومن النجس السوداء وهى مائع أسود كالدم العبيط وكدر أو أحر غير قائى أى
شديد الحيرة وهذه صفة النجاسات قال فى الطراز الدم والسوداء نجسان فاذا خالط أحدهما القى أو
القليس أو عذرة يتقلب بلهة المعدة تنجس انتهى والقائى بهمزة آخره كالقائى يقال قنأ يقنأ فهو قائى
والصدر قنوء على وزن ركوع هذا أصله ويجوز تخفيف همزة قال أهل اللغة وهو الذى اشتدت حرته
وقال أصحابنا هو الذى اشتدت حرته حتى صار يغلب الى السواد (ص) ورماد نجس ودخانه (ش)
أى ومن النجس رماد شئ نجس ودخانه والنجس بفتح الجيم عين النجاسة وبكسرهما المتنجس ويحتملها
كلامه هنا قال المؤلف فى التوضيح فى البيوع قال شيخنا ينبغى أن يرخص فى الخبز المخبوز بالزبل عندنا
بصرفهم البلى وهو راعا لمن يرى أن النار تطهر وأن رماد النجس طاهر والقول بطهارة زبل الخيل

حرته وخلاصته انما على الاولين مائع أسوداً ما خالص من الخلط وهو ما أشار به بقوله كالدم العبيط وإما غير خالص وهو ما أشار به بقوله
وكدر وإما أحر خالص وظاهر من ذلك التفسير ير أن قوله وكدر معطوف على قوله كالدم العبيط والواو بمعنى أو هكذا اظهر لى والله أعلم
بالصواب فعليك بالتحريص رابعى وقلة اطلاعى لفقد كتب المذهب فى بلدنا الا بعض شراح هذا الكتاب (قوله أحدهما) مفعول
مقدم والقي أو القليس فاعل مؤخر وقوله أو عذرة معطوف على أحدهما والتقدير فاذا خالط القى أو القليس أحدهما أو عذرة ويجوز أن
يكون أحدهما فاعل والقي أو القليس مفعول وقوله أو عذرة بالرفع معطوف على أحدهما وقوله يتقلب جلة حالية والتقدير فاذا خالط
القي أو القليس واحد مما ذكر فى حال كونه منقلباً بلهة المعدة فان المعدة تنجس والشارح نفعا الله به وقع منه ذلك فوقع فى الحيرة
وعبارة الطراز مستقيمة لاشئ عليها وهى الدم والسوداء نجسان فاذا خالط القى أو القليس أحدهما أو العذرة يتقلب بلهة المعدة تنجس
اه (قوله ورماد نجس) أى رماد وقيد نجس فهو بالاضافة لا بالتشوين لانه اذا كان نجساً لا يحكم عليه بأنه نجس لانه تحصيل الحاصل
ووقيد معنى موقود وقال عجب والمذهب طهارة أى الرماد والدخان (قوله ويحتملها كلامه) وأن كان كما قال تت ظاهراً فى الاول
محتملاً لثاني أيضاً ويجوز أن يتطرق فيه للمادة فيكون حاملاً لهما (قوله وهو راعا لمن يقول ان النار تطهر) أى الذى قد اعتمده عجب (قوله
وأن رماد النجس طاهر) لازم لما قبله فجمعوا ما تعليل واحد (قوله والقول بطهارة زبل الخيل) أى

على القول باباحتها والمراد تطهارة معها بالاحبة الاستعمال * واعلم أن في الخليل أقوالا ثلاثة حكاه صاحب الجواهر الكراهة والتحريم والاباحة (قوله وللقول بكراهته منها) أي بكراهة استعماله فالمعنى وللقول بطهارته مع كراهة استعماله أي بكراهته منها على القول بأنها مكروهة وقوله ومن البغال والجير أي فقد نقل عن مالك كراهة البغال والجير وإن كان المشهور التحريم (قوله على خلاف العلماء) قد علمت من التقرير المذكور أنه خلاف مذهبي (قوله وتفسد) معطوف على لا بد منه (قوله وتعبه ق) أي فقال المأخوذ من كلام التوضيح كما يفيد صدق التأمل أنه لا يجب منه غسل فمخصوصا بالنظر لقوله من أعاقه من يرى أن النار تطهر الخ فإنه طاهر على تلك الأقوال إن راعيناها وأما ما جله فينبغي أن ينظر فيه للضرورة وعدمها وأما قوله فيمتعذر على الناس أمر معيشتهم غالباً فيؤيد ما قلنا لأنه يفهم منه أن العلة المشقة في غالب الناس يتكرراً كله في البرم الواحد أكثر من تكرار السلس الذي رفعوا به وجوب الوضوء وأبطالوا به نقضه فليتأمل بأنه صاف فإن فساد المال ربما انضم (٩٤) إلى فساد البدن في الغسل منه في بعض الأزمنة والامكنة ولا أعلم أحداً قال

فمن اضطر إلى أكل الميتة ونحوه. أنه يجب عليه أن يغسل نفسه منها وبالله التوفيق وتعبه عجم أيضاً بقوله قلت دعوا ما لايجري ذلك في عدم غسل القم منه فمتنوع وإن سلم فاعايدل هذا على ما ذكره من أن قوله للعموم بالسوى علة مركبة من هذه الأمور وأما أن جعل كل واحد علة شمل ذلك وجهه في الصلاة اه ولما ظهر أن المعتمد طهارة الرماد والدخان حصلت الراحة الكبرى فعليه بكون الخبز المنجوس بالروث نجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد

وللقول بكراهته منها ومن البغال والجير قال فيخفف الأمر من هذا الخلاف والافية عذر على الناس أمر معيشتهم غالباً والحمد لله على خلاف العلماء فإنه راحة للناس انتهى زاد س في شرحه قلت ظاهر هذا أنه لا يرخص إلا في الكل الذي لا بد منه وتفسد على الناس معيشتهم بسببه لا في الخل في الصلاة ولا في عدم غسل القم منه فتأمل ذلك فإنه كثيراً ما يسئل عنه ويريد من لا تأمل له تعدية الرخصة إليه وليس ذلك بصواب فافهم اه وتعبه ق بما يعلم بالوقوف عليه في الشرح الكبير (ص) وبول وعذرة من آدمي ومحرم ومكروه (ش) يعني أن البول والعذرة نجسان مما ذكره فأما بول الآدمي غير الأنبياء فقد اختلف المذهب فيه والمشهور نجاسته ولا فرق بين الصغير والكبير والذي كروا لآدمي كل الطعام أم لا زالت رايته أم لا ابن ناجي وهو كذلك على ظاهر المدونة وبه الفتوى اه وسواء كان البول كثيراً أو يسيراً متطائراً كرؤس الأبرور أو يغتفاره وأما بول محرم الاكل وروثه غير الآدمي فإنه نجس اتفاقاً وأما بول المكروه وروثه وكذا المباح الذي يصل إلى النجاسة فإنه نجس على المذهب وقيل مكروه من المكروه وظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الذخيرة أن هذا القول هو المذهب لتقديسهم له وعطفهم القول بالنجاسة عليه بقيل ووجه النجاسة من المكروه أن مقتضى القياس أن تكون الأرواث والأبول نجسة من كل حيوان كما قال المخالف للاستقذار خرج المباح بدليل وهو طوافه عليه السلام على بغير وتجويزه الصلاة على من أبيض الغنم وبقي ما عداه على الأصل ويدخل في المحرم حمار الوحش إذا دجن أذ لا يؤكل عند مالك وأجاز ابن القاسم قال بعض في المغني وعليه ما ينبغي حكم بوله انتهى ويدخل في المكروه الوطواط والفأر حيث كان يصل إلى النجاسة والا كان مباحاً كما يأتي في الأظعمة من أن الخلد مباح الاكل ثم إن إضافة البول للجميع صحيحة وإضافة العذرة للجميع على سبيل التغليب (ص) وينجس كثير طعام

وتصح الصلاة قبل غسل فيه ويحمل شيء منه (قوله والمشهور نجاسة بوله) كذا في عبارة بهرام في وسطه مائع فقال لا خلاف في نجاسة عذرة مطلقاً وأما بوله فالمشهور أيضاً أنه نجس وسواء كان صغيراً أو كبيراً الخ كما قال شارحنا هنا ويبدو وجود الخلاف في الكبير ثم بعد كتي هذا رأيت نت في كبره جعل نجاسة بول الكبير أتماً وأما الخلاف في البول الذي زالت رايته وفي بول المريض الذي لا يستقر الماء في بطنه وينزل بصفته ولا ينوب يغسل بول الصبية وينضم بول الغلام وقيل بطهارة بول من لم يأكل كل الطعام من الآدمي (قوله أكل الطعام أم لا) اختلف فيما المراد بالطعام فأخذ من الاستدكار أنه المعتاد واقتصر ابن بطال على أن المراد اللبن (قوله وروى اغتفاره) أي اغتفاره ما كان متطائراً كما هو صريح بعض الشراح (قوله أن هذا القول هو المذهب) ضعيف (قوله إذا دجن) أي نأس فلويحش بعد نأسه فاستظهر بعض الشيوخ طهارة بوله وروثه (قوله قال بعض في المغني) للبساطي المناسب أن يقول قال البساطي في المغني أي قال في كتابه المغني (قوله ويدخل في المكروه الوطواط) قيل لنجاسة غذائه وقيل لأنه ليس من الطير لأنه لا يلد ولا يبيض (قوله طعام) ومثل الطعام الماء المضاف فيتنجس بمحلول النجاسة فيه وإن كثرت ولم يغسره لأنه كالمائع ولا يدفع عن نفسه وهذا إذا حلت فيه بعد ما صار مضافاً كما هو ظاهر وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الإضافة ولم تغيره ثم أضيف بطاهر كلب فإنه طاهر ونقل الزرقاني عن الناصر أن المضاف ليس كالطعام فإذا لاقته نجاسة ولم تغيره لم ينجس (تنبية) شمل منطوق وينجس مسئلة ابن القاسم وهو من فرغ عشر قلال سمن في زقاق أي جمع زق وعاء من جلد ثم وجد في قلة منها فارغة فأرغها فإيسة لا يدرى في أي الزقاق فرغها أنه يحرم أكل كل

الرفاق وبيعها قاله ثم وليس هذا من تنجيس الطعام بالشك لانه لما امتنع تعلق النجاسة بواحد بعينه ولو تحمرا كان النجاسة تعلقت بالجميع تحقيقا (قوله بنجس) يحتمل فتح الجيم وكسرها والاحسن النظر للمادة فيحتمل الامرين (قوله وقت ملاقات النجاسة) عبارة أخرى وسواء كان مائعا في الاصل أو جامدا ثم انما عكس كدقيق حلتته نجاسة ثم عجن أو قح فيه فأرة ثم طحن خلافا لعلماء السيرة حيث قالوا يغربل الدقيق ويؤكل قال الخطاب ولا فرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو يابسة ففي البرزلي عن مسائل ابن قداح اذا وقعت ريشة غير المذكي في طعام مائع طرح أي وسواء كان النجس الواقع فيه يمكن الاحتراز عنه أم لا خلافا لما أفتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وفيه روث الفأرة وأكلت (قوله وان لم يتغير) وحكى المازري عدم التنجيس اذا لم يتغير وهو في غاية الشذوذ (قوله لم يتراد من الباقي الخ) زاد الخطاب قال فان ترادفه مائع (قوله ان أمكن السريان في جميعه) دل على هذا قوله والافحسبه (قوله بأن تكون النجاسة مائعة) لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال الخطاب فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد مائعة أو غير مائعة في انه يتظر الى امكان السريان اه وبعبارة أخرى وسواء كان الواقع فيه مائعا أو غير مائع قول البرزلي أفتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرة ميتة بأنه نجس كله لا يقبل التطهير اه أقول ويحمل ذلك على طول المسدة بحيث يظن السريان في الجميع (قوله والطعام متحلل) أي كلب جامد وعسل جامد احتراز بذلك عن نحو قح وظاهره أنه لا يقبل التنجيس بحال وفيه نظرا لانه مخالف لما ذكر عن أبي زيد انه اذا مات في رأس مطمر خنزير ونحوه ألقى وما حوله وأكل ما بقي ولو (٩٥) سرت وأقامت مدة كثيرة مما يظن أنه يسقى من صديدها لم يؤكل ويجب

بأن الباء تكون بمنزلة كاف التمثيل عند بعضهم (قوله اما بأن يكون مضى له زمن ينماع فيه الخ) كزمن الحر وقوله وإما بأن يكون طال الزمان كزمن الشتاء (قوله وهو تفسير للذهب الخ) أي كلام سخنون تفسير للذهب أي لا قول مقابل فقيه ترجيح هذا على التفسير المتقدم وحاصله أن عبارة المذهب ان أمكن السريان ثم ان سخنوناذكر أن الطعام الجامد اذا سقطت فيه نجاسة ومضى له زمن ينماع فيه أو طال الزمان طولا يعلم منه انه سرت في جميعه

مائع بنجس قل (ش) لما بين الاعيان الطاهرة والنجسة ذكرا اذا حل أحدهما في الآخر والمعنى ان الطعام الكثير المائع وقت ملاقات النجاسة له ولو جد بعد ذلك اذا وقع فيه شيء متنجس أو نجس يمكن تحلله وان قل ولو بما يعنى عنه كدون الدرهم من الدم فانه يتنجس بذلك وان لم يتغير بخلاف الماء لقوة الدفع عن نفسه فقوله بنجس أي يحتمل منه شيء تحقيقا أو ظنا لا شك اذا لا يتنجس الطعام بالشك ومفهوم كثير الطعام وقليل النجاسة أحرقى بالحكم (ص) بجامد ان أمكن السريان والافحسبه (ش) هذا مفهوم قوله مائع والمعنى ان الجامد وهو الذي اذا أخذ منه جزء لم يتراد من الباقي مائلا موضعه على قرب اذا وقعت فيه نجاسة تنجس ان أمكن السريان في جميعه بأن تكون النجاسة مائعة والطعام متحلل وقال الشارح اما بأن يكون مضى له زمن ينماع فيه كالكاسين ونحوه وإما بأن يكون طال الزمان طولا يعلم منه انه سرت في جميعه كما قاله سخنون وهو تفسير للمذهب وان لم يمكن سريان النجاسة لانتفاء الأمرين في طرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها فيه وقصره اه أي والباقي طاهر يباع ويؤكل لكن قال الجزولي يبين ذلك لان النفوس تقذفه اه وقوله ان أمكن السريان تحقيقا أو ظنا لا شك كما تقدم ولو قال ان ظن السريان بجميعه لكان أحسن (ص) ولا يطهر زيت خولط ولحم طبخ وزيتون ملح

فان ذلك الطعام ينجس فقال بهرام ان ما ذكره سخنون تفسير لعبارة المذهب لانه مقابل (قوله وان لم يمكن سريان النجاسة) أي في الجميع الخ مفاده أن الاستثناء راجع للقيود المقدرة وهو قوله في جميعه ومفاده اذا لم يكن السريان في شيء لا يطرح شيء وهو مفاد تت حيث قال وقهم من قوله أمكن السريان ان ما لا يمكن سريانه فيه بأن أخرجت من حينها لم ينجس منه شيء أو كان جامدا لا يمكن سريانه فيه اه وكذا في صغيره وقرر شيخنا الصغيران قوله والافحسبه راجع لشئيين الذي هو قوله أمكن السريان وقوله بجميعه أي وان لا يمكن بجميعه بل في بعضه فحسبه أو لم يمكن أصلا فحسبه أي فيكون الجزء الملاقى للنجاسة نجسا وما بعده يؤكل وما قرره شيخنا بعيد (قوله ما سرت فيه النجاسة فقط) أي بأن تطرح وما حوله وما قاربها وليس المراد ما التفت عليها فقط لانها اذا طرحت وحدها لا تطرح الا بما يلتفت عليها قاله في الطراز نقوله الخطاب فلو شك هل وقعت النجاسة في حال الجود أو وقعت فيه وهو مائع فان تحققتنا أو ظننا أنها وقعت في حال الجود أو في حال المعان علمنا على ذلك وان شككنا فان ذلك لا يطرح (قوله لكان أحسن) أي لانه نص في المراد (قوله ولحم طبخ) أفهم قوله طبخ ان ما يفعله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة أو نحوها وقبل غسل مذبحه فتصلقه لاجل نزع ريشه ثم يطبخ بعد ذلك فانه يؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بأنه سري في جميع اجزائه النجاسة (قوله وزيتون) مشله الليمون والنارنج والبصل والجزر واللفت والجبن قبل أن يتحول والغسل وأكل ما لم يطل بحيث يظن غوص النجاسة فيه (قوله ملح) بتخفيف اللام أي جعل فيه ملح قدر ما يصلح نجس اما وحده واما مع ماء وقولنا نجس أي اذا كان قبل طيبه وأما بعده فيغسل ويؤكل اذا لم يطل بحيث

تسمى النجاسة في جميع أجزائه وأما بشد الام فعنه أفسده وذكر عن ابن أبي جرة في صفة تطهير الملح والمطبوخ إذا أصابته النجاسة بعد طبخه ونضجه أنه يغسل أو لا يمسح حار ثم ثلثة بماء بارد ثم رابعة بماء بارد قال الخطاب ولم أر هذه الصفة لغيره (قوله وبيض صلق) شامل لبيض النعام لان غلظ قشره لا ينافي أن يكون له مسام يسرى منها الماء وصلق بالسين أيضا ولا فرق بين أن يتغير الماء المصروق فيه النجاسة أم لا ما لانه حينئذ ملحق بالطعام وإما لانه مظنة التغير وإما مراعاة لقول ابن القاسم وقليل الماء ينحسه قليل النجاسة وإن لم يتغيره وأما لو نزلت عليه بعد صلقة فيغسل ويؤكل على ما تقدم (قوله يتعلق بكل واحد) أي مرتبط ارتباطا معنويا لا اصطلاحيا وذلك لانه ان جعل من باب التنازع يكون الأخير هو العامل ويضم فيماعداه بناء على جواز التنازع في أكثر من ثلاثة عوامل فقد أثبتته في التسهيل عن بعضهم وأما إذا لم يجعل من باب التنازع بناء على ما قاله أبو حيان من نفيه في أكثر من ثلاثة عوامل يكون اما متعلقا بالآخر وحذف مما (٩٦) عداه لدلالة عليه أو متعلقا بالاول وحذف مما عداه لذلك (قوله والعامل فيها متحد) أي في موصوفها أو فيها نفسها لان العامل في الموصوف عامل في الصفة (قوله لما زجتها الخ) هذا هو الفارق بين الادهان وغيرها لان الادهان يختلطها الماء ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها كاللبن يمازجها جميعها (قوله وما في معناه من جميع الادهان) أي فقول المصنف زيت قصده أي وما في معناه من جميع الادهان (قوله على المشهور) ومقابله انه يطهر وكيفية التطهير على هذا القول أن يؤخذ ماء ويوضع فيه شئ من الزيت ويوضع عليه ماء أكثر منه ويثقب الاناء من أسفله ويسده بيده أو غيرها ثم يخض ثم يفتح فينزل الماء ويبقى الزيت يفعل ذلك مرة بعد مرة حتى ينزل الماء صافيا اه (قوله فيغسل ما يتعلق به الخ) هذا إذا لم يتشربها وتسرى فيه والالم يؤكل ومثل الطبخ ما إذا طال مكثه نيا في النجاسة حتى تشربها (قوله المفصل بين ابتداء

وبيض صلق بنجس (ش) لما بين أن الطعام يفارق الماء في أنه إذا لاقى نجاسة تنجس بمجرد الملاقاة من غير اعتبار تغير تكلم على مفارقتها له في عدم قبوله التطهير دون الماء فقال ولا يطهر الخ والخار والمجروور في قوله بنجس يتعلق بكل واحد من الأفعال الأربعة السابقة والعامل فيها متحد أي ولا يطهر زيت خولط بنجس ولحم طبخ بنجس وزيتون ملح بنجس وبيض صلق بنجس والمراد بالزيت كل معصر أي ولا يطهر طعام من غير الادهان كاللبن ونحوه خلط بنجس اتفاقا لما زجتها بالنجاسة وكذا لا يطهر زيت وما في معناه من جميع الادهان خولط بنجس ابن بشير على المشهور اه وهو الباجي عن ابن القاسم وكذا لا يطهر لحم طبخ بنجس من ماء أو نجاسة وقعت فيه حال طبخه وكذا غيره من المطبوخات ابن بشير على المشهور قال وإن وقعت فيه بعد طبخه فهو بمنزلة الجامد من السمن فيغسل ما يتعلق به من المرق ويؤكل فقد علمت من هذا التقرير ان المؤلف درج في اللحم على القول الثالث المفصل بين ابتداء الطبخ وانتهائه قال بعض ويتعين حمل كلام المؤلف عليه لانه الذي يفهم من قوله طبخ وانظر الشرح الكبير وانما عدل عن خلط الى خولط ليشمل ما إذا كان بفعل فاعل أو غيره (ص) ونحو بغواص (ش) هو معطوف على زيت والمعنى ولا يطهر فخار من نجس غواص كالجر والبول والماء المتنجس وقوله بغواص أي كثير النفوذ والدخول في أجزاء الاناء كخمر أقام في الاناء مدة يغلب على الظن ان النجاسة سرت في جميع أجزائها قال بعض ولو أزيلت في الحال وغسلت فالظاهر انه يطهر قال في التوضيح وفهم من تقييده أي ابن الحاجب بالغواص أنه لا أثر لغيره اه وقول الشارح واحترز بالفخار من الاشياء المدهونة كالصيني وما في معناه والتي لا تقبل ذلك كالنجاس والزجاج اه فيه نظر لان المدهون عندنا يصير يشرب قطعاً فيدخل في الفخار اللهم الا أن تكون مدهونة بالزفت (ص) وينتفع بمتنجس لا بنجس في غير مسجد وأدى (ش) لما ذكر أنواع الطاهر والنجس والمتنجس وكان الطاهر حكمه ظاهر الاماسينبه عليه بالحرمان استعمال تكلم على الانتفاع وعدمه بما عداه بهذا والمعنى ان الشئ المتنجس وهو ما كان طاهرا في الاصل وأصابته نجاسة كالثوب المتنجس والزيت ونحوه تقع فيه فارة أو نجاسة يجوز الانتفاع به في

الطبخ وانتهائه) فالقول الاول يقول يطهر اللحم بطبخ بماء نجس أو يقع فيه نجاسة لافرق في ابتداء الطبخ أو وانتهائه الثاني غير لا يطهر بذلك الثالث الذي مشى عليه المصنف يطهر ان وقعت بعد طيبه وهو الذي مشى عليه المصنف ٣ (قوله ليشمل ما كان بفعل فاعل الخ) فان قيل كل منهما مبني للفعل قلت أجيب بأن خولط من المفاعلة فعنه خالطه مخالط فحمل ما كان بفعل فاعل وما لم يكن بفعل فاعل بخلاف خلط فعنه خلطه شخص فيقيد قصر خلطه على فعل شخص (تبيينه) ما صبغ بصبغ نجس فانه يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحه دليل قوله لا لون وريح عسرا الخ (قوله ونحو بغواص) ولو بعد الاستعمال لان الفخار يقبل الغوص دائما قاله في ذلك نقلا عن اللقاني (قوله ان النجاسة سرت في جميع أجزائها) الظاهر أن ذلك ليس بشرط اذ لو سرت في البعض بحيث صار نجسا بذلك فالحكم كذلك وقوله ولو أزيلت في الحال يظهر في المستعمل وأما الجديد فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه نظر الخ) لا نظر لان بهرام قال كالصيني وما في معناه والذي في معناه هو ما شابهه مما لا يغوص فيه الماء

غير لا يطهر بذلك الثالث الذي مشى عليه المصنف يطهر ان وقعت بعد طيبه وهو الذي مشى عليه المصنف ٣ (قوله ليشمل ما كان بفعل فاعل الخ) فان قيل كل منهما مبني للفعل قلت أجيب بأن خولط من المفاعلة فعنه خالطه مخالط فحمل ما كان بفعل فاعل وما لم يكن بفعل فاعل بخلاف خلط فعنه خلطه شخص فيقيد قصر خلطه على فعل شخص (تبيينه) ما صبغ بصبغ نجس فانه يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحه دليل قوله لا لون وريح عسرا الخ (قوله ونحو بغواص) ولو بعد الاستعمال لان الفخار يقبل الغوص دائما قاله في ذلك نقلا عن اللقاني (قوله ان النجاسة سرت في جميع أجزائها) الظاهر أن ذلك ليس بشرط اذ لو سرت في البعض بحيث صار نجسا بذلك فالحكم كذلك وقوله ولو أزيلت في الحال يظهر في المستعمل وأما الجديد فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه نظر الخ) لا نظر لان بهرام قال كالصيني وما في معناه والذي في معناه هو ما شابهه مما لا يغوص فيه الماء

(قوله وغيره كل آدمي) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف ومثله لا كل الشرب (قوله صغير) أي فيجب على ولي الصغير والمجنون منعهما (قوله أو كافر) أي لأن الراجح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة (قوله ما لم يكن وقتا يعرق فيه) أي والا كره لأنه يكره التوضيح بالنجاسة (قوله كالبول ونحوه الخ) اختلف العلماء في جواز التداوي بالنجس غير النجس وأما هو فلا يجوز التداوي به اتفاقا ظاهر أو باطنا وذكر عب وغيره من النجس أمورا يجوز استعمالها فن ذلك قوله ولا لشحم ميتة لدغ من رحاة أو ساقية فيجوز ولا وقود عظم ميتة على طوب أو حجارة فيجوز ولا جعل عذرة بماء لسقي زرع فيجوز وقال شيخنا الصغير ويجوز أن يقاد الشحم النجس إذا كان يحفظ منه (قوله دون غيره) أي دون غير أحد الأمرين من الغسل أو التنقيص ظاهره ولو كان المشتري مصليا وسيأتي للشارح أنه ينقل عن الخطاب أنه يجب تبينه عند البيع (٩٧) كان الغسل يفسده أو ينقصه أولا كان المشتري

يصل إلى أم لا لباسا أم لا وفي تن هناك يجوز بيعه ويجب بيانه أن كان الغسل يفسده أو كان مشتريه مصليا وسيأتي تحقيقه (قوله ولا يوقد بزيت الخ) أي يحرم إذا كان الدخان يدخل المسجد أي بناء على أن الدخان نجس فلعزل هذا الفرع مشهور مبني على ضعف (قوله ولا يبنى الخ) ظاهره التحريم خصوصاً مع عطف المحرم عليه وهو المكث فيه بنجس وكذا يقال في قوله ولا يسقف (قوله ولا يصل إلى لباس كافر) أي على طريق التحريم وبني بصلي للجهول قصد التعميم فيشمل صاحبه إذا أسلم فلا يصل في نفسه حتى يغسله كما رواه أشهب عن مالك (قوله غسلا) فعلا بمعنى مفعول (قوله ولا يثياب شارب الخمر) هذا إذا ظن نجاسة لباسه وأولى التحقيق وأما مع تحقق الطهارة أو ظنها أو الشك فيها فيجوز على الطهارة بخلاف لباس الكافر فإنه محمول على النجاسة ولو مع الشك (قوله وهذا بخلاف منسوج الكافر) ولا خصوصية

غير مسجد وغيره كل آدمي كبير أو صغير عاقل أو مجنون مسلم أو كافر وأما قدرنا كل آدمي إذا لم يصح في كل منافع الآدمي لجواز استصحابه بالزيت وعمله صابونا وعلمه الطعام المتنجس للدواب والغسل المتنجس للتحلل وهو من منافعه وأبسه الثوب المتنجس ونومه فيه ما لم يكن وقتا يعرق فيه قاله في المدونة وأما النجس وهو ما كان عينه نجسة كالبول ونحوه فلا يجوز الانتفاع به وهذا في غير الجلد المرخص في استعماله في الياسات والماء وشمل قول المؤلف في غير مسجد و آدمي جواز سائر وجوه الانتفاع فيستصبح بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه ويعمل صابونا ويغسل منه الثياب بطلق ويدهن منه الحبل والجملة والنعال والدلاء ويعلف الغسل للتحلل ويظم البهائم الطعام والعجين مأكولة اللحم أم لا ويسقي الماء الدواب والزرع والأشجار وأما البيع وإن كان داخل في قوله في غير مسجد فليس بمراد لما سيأتي في البيع أن متنجس ما يقبل التطهير كالثوب يجوز بيعه مع البيان أن كان يفسده الغسل أو ينقصه دون غيره ولا يوقد بزيت في مسجد ولا يبنى بطوب أو طين ولا يمكث فيه بثوب متنجس ولا يسقف بخشب متنجس لكن لو بنيت حيطانه بماء متنجس فإنه يلبس ويصلي فيه ولا يهدم ابن رشد وهو الصحيح لا غيره وجسدت به رواية أولم توجد ثم إن قوله في غير مسجد أي وقيد مسجد هذا إذا كان الدخان يدخل في المسجد وأما أن كان الضوء فيه والدخان خارجه جاز (ص) ولا يصل إلى لباس كافر بخلاف نسجه (ش) يعني أنه لا يصل في فرض أو نفل بلباس شخص كافر ذكر أو أنثى كتابي أو غيره مباشر جلده أم لا كان مما يلحقه نجاسة في العادة كالذيل أم لا كالعمامة غسلا أو جديدا ثيابا أو أخفافا ولا يثياب شارب الخمر من المسلمين وهذا بخلاف منسوج الكافر ما لم يتحقق نجاسته فإنه يصل به لا فساد به بالغسل ولأنهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تفسد عليهم أشغالهم سواء كان مما تؤكل ذبيحته أم لا ثم إن تعليل طهارة ما صنعوه بأنهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ يقتضي أن ما يصنعه لنفسه وأهله محمول على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك أيضا لافرق بين ما يصنعه لنفسه وغيره (ص) ولا بما ينال فيه مصل آخر (ش) يعني ولا يصل بما ينال فيه مصل آخر حتى يغسله لأن الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة مما قدم فيه الغالب على الأصل وفي بعض العبارات ولا بما ينال فيه أي مما أعده للنوم غير محتاط في طهارته فلا يرد أن الشخص الذي ينال على فراشه وله ثوب للنوم أن فراشه طاهر مع

(١٣ - خشي أول) للنجس بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة خلافا لابن عرفة (قوله ما لم يتحقق) ومثله التحقيق الظن (قائمة) قال الناصر ما يفعله الخادم والزوجة اللتان لا يصليان من الطعام محمول على الطهارة ويؤكل كل فهو كمنوع الكافر (قوله لأنهم يتوقون بعض التوقي) معني بعض التوقي أي قدرا يوجب عدم زهد الناس فيما يصنعه (قوله مصل آخر) وأما نفسه فهو أدري بحاله أن كان متحفظا ساغله الصلاة فيه والأفلا (قوله الغالب) أي الذي هو النجاسة على الأصل وهو الطهارة فإن أخبره صاحب الثوب بطهارته وهو مصل ثقة صلى به أن بين وجه الطهارة أو اتفق مذهبها (قوله أي مما أعده للنوم) معني المصنف على ما قرره الخطاب أنك إن وجدت ثوب مصل ينال فيه لا يسوغ لك أن تصل به ولم يقيده بقوله أعده للنوم الخ (قوله فلا يرد الخ) قضيته أنه يلزم من كونه ينال في ثوب أن فراشه طاهر وأنه يكون محتاطا في طهارته وليس كذلك فلا يظهر أن فراشه كشبهه فلاحسن أن يؤخذ المصنف على

ظاهره كما قلنا أي اذا وجدت ما ينم فيه مصل فلا يسوغ لك ان تصلي فيه وهو على تقدير اذا كان يحتاط في طهارته في نفس الامر ان
أخبرك بذلك فقد تقدم انه لا بد أن يبين أو تنفقا مذهباً وان لم يبين لك ذلك فيحمل على عدم الاحتياط لان الأصل عدم فتدبر (قوله
ولا بثياب غير مصل) ظاهره ولو أخبر بطهارته ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر (قوله أو غالباً) خلاصته ان الرجل اذا كان
لا يصلي فلا يصلي بثيابه فاحتمل انه يصلي أو لا يصلي يحتمل على أنه يصلي وأما النساء فاذا وجد ثوب امرأة واحتمل أمرها تحمّل على
أنها لا تصلي فلا يصلي بثوبها أو ما لو علمت أنها تصلي فيصلي بثوبها وقوله وثياب الصبيان المناسب ان يؤخرها لما بعد الاستثناء وهو إشارة
الى مسألة وهي هل ثوب الصبيان محمول على النجاسة أو الطهارة فقبل محمول على الطهارة حتى يتيقن النجاسة وقيل يحتمل على النجاسة حتى
يتيقن الطهارة وهو المعتمد (قوله) (٩٨) ويصح رجوعه للمسائل الثلاث) ينافي ما تقدم له في حل قول المصنف

أنه مما ينم فيه مصل آخر لانه لم يعد له النوم غير محتاط في طهارته (ص) ولا بثياب غير مصل
الا كراهه (ش) أي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعاً أو غالباً كالنساء وثياب الصبيان الا أن يعلم
انهم ممن تصلي ومحمل كونه لا يصلي بثياب غير مصل ماء داما من كراهه من عمامة
أو منديل فمحمول على الطهارة الا أن يكون ممن يشرب الخمر فلا يصلي فيه حتى يغسله قاله
الخمى ويصح رجوع الاستثناء للمسائل الثلاث (ص) ولا بمحاذي فرج غير عالم (ش) أي
ولا يصلي بكسر اويل ومثزر محاذي مقابل من غير حائل فرج دبر أو قبل غير عالم بالاستبراء
وقولنا من غير حائل قيد لا بد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بمحاذي فرج العالم بالاستبراء
وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك الا اذا أخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقبل خبر
الواحد ان بين وجهها أو اتفاقاً مذهباً (ص) وحرم استعمال ذكر محلي (ش) لما كان الحلي
من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فأشبهه الثوب النجس وكان الماء يحتاج الى
إناء غالباً شرع في الكلام على ما يسوغ اقتضاه ولبسه من حلي الذهب والفضة وأوانيهم
وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك للرجال والنساء فقال وحرم استعمال ذكر محلي مكف
اتفاقاً أولاً على الراجح فيحرم على الولي لباسه مسلم أو كافر على المشهور لخطابهم بفروع
الشريعة والمراد بالحلي ما جعل فيه شيء من ذهب أو فضة متصل كنسج وطرارز أو منفصل
كزر ونبه بالحلي على أحروية الحلي نفسه كأشاور وخالخل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما
خص الاستعمال بالذكر لئلا يتوهّم جوازه للاحتياج اليه (ص) ولو من طقة وآلة حرب
(ش) أي فيحرم تحلية المنطقة وهي بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء نوع من الحزم التي
يشدها الوسط وكذلك يحرم تحلية آلة الحرب على المشهور سواء ما يتقى به كالترس أو يضارب
به كالرمح والسكين أو يركب به كالسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كالجام (ص) الا
المصحف (ش) هذا وما بعده مستثنى مما يحرم على الذكر استعماله وقدم المصحف لشرفه
والمعنى انه يجوز استعماله محلي لجواز تحليته بالفضة وكذا بالذهب على المشهور في جلده بان
يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاغشار ولا الاحزاب ولا الانجاس لان
ذلك مكروه كما قاله الجزولي فيصح ان يعم في كلام المؤلف بان يقال قوله الا المصحف أي فلا
يحرم تحلية خارجه ولا داخله لانه مخرج من الحرمة وما لا يحرم يعم المباح والمكروه وأفهم

تتيقن الطهارة وهو المعتمد (قوله) (٩٨) ولا يصلي بلباس كافر فالناسب
رجوعه للاخيرتين فقط كما في تت
(قوله من غير حائل) قيد لا بد منه
زاده ابن شاس وهو حسن ذكره
في ك والمراد حائل يغلب معه
على الظن عدم وصول النجاسة
لما فوقه (قوله فرج دبر أو قبل)
أصله لابن هرون واعترضه صاحب
الجمع بان ظاهر النقل عدم دخول
الدبر لان العلة وهي عدم الاستبراء
مفقودة فيه وان أراد دبر الثوب
ففيه نظر اه قال بعض والظاهر
دخوله لوصول البلل اليه كذا
في ك (أقول) سيأتي بقول
المصنف ووجب استبراء باستفراغ
أخبرته فهو صريح في شمول الاستبراء
للدبر (قوله) وهما لا يقيد باتفاق
المذهب) وهو الذي ينبغي (تتمه)
الحكم في فوط الحمام أنه اذا كان
لا يدخله الا المسلمون الذين
ينحفظون الطهارة والا فلا احتياط
الغسل أي الاولى غسل الجسد
والثوب الذي يلبس عليه قبل
الغسل الا أن يتيقن النجاسة هذا
محصل ما ذكره فافهم (قوله)

وأوانيهم) فيه نظر لان أواني الذهب والفضة يحرم استعمالهما واقتناءهما المذكور (قوله فيحرم على الولي) تخصيصه
اللباسه) المذهب أي يكره للولي أن يلبسه الذهب والحرير ويجوز له لباسه الفضة وأما ان سقاء خراً أو أطعمه خنزيراً فإنه آثم والفرق بينهما
ان الخنزير والخنزير لا يحل تملكهما بوجه بخلاف الذهب والفضة (قوله ومثل الاستعمال الاقتناء) يحمل ذلك والله أعلم على ما اذا اقتناه
بقصد استعماله هو أو ما اذا اقتناه بقصد العاقبة أو زوجته أو بنته أو لشيء فلا حرمة (قوله أي فيحرم تحلية المنطقة بكسر الميم
وسكون النون وفتح الطاء) أي لذكر المرأة (قوله يحرم تحلية آلة الحرب) أي ولولا امرأة (قوله أو يركب به) أي فيه (قوله المصحف)
بتثنية الميم يجعل ذلك على الجلد من خارج قال الجزولي يعني في أعلاه اه أي أعلى الجلد وعبارة عب غير ظاهرة (قوله ولا يكتب)
أي بالذهب وكذا كتابة ما ذكر بالحرمة مكروه وفي البرزلي ما يقيد بجواز كتابته بالذهب ومفاد عج اعتماده (قوله ولا يجعل له الاغشار الخ)

أى اعشار الاحزاب واجناسها (قوله وكذلك المقلبة) فى البرزلى يجوز تحلية الدواة ان كتب بها قرآن (قوله ويمتنع كتابة العلم الخ) أى بالنسبة للرجل ويتفق على جوازها للنساء وخلاصته انه يجزى على افتراشه فيكون المشهور منعه للرجال وجوازها للنساء (قوله ويمتنع أيضا تحلية الاجازة) أى ولو بالحرير فيما يظهر (قوله والسيف) قرر شيخنا الصغير بان محل ذلك اذا كان للجهاد وأما لو كان لجملة فى بلاد الاسلام فانه لا يجوز (قوله والانف الخ) الاستثناء باعتبارهما متصلان المحلى ما فيه الحلية والحلية الذهب والفضة والانف والسن فيه الذهب والفضة (قوله وربط سن) أى ذاربط سن أى الآن يكون المحلى ذاربط سن وهو ما يربط به (قوله وربط سن) وكذا يجوز ردها بعد سقوطها لان مبيته الا دعى طاهرة وكذا سن مذكى بدلها والاختلاف (قوله لئلا يتن) من باب ضرب وتعيب وكرم (قوله وقاسوها هى والسن على الانف) لان النص وارد فى الانف (قوله وخاتم الفضة) ان لبسه للسنة لا مباهاة ونحوها وكان وزنه درهمين والاحرم (قوله كما يستحب باليسرى) لانه آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولعل وجهه ان لبسه باليسرى ابعد لقصد التزين (قوله لافرق بين الاعسر وغيره) انما قال ذلك لسؤال ورد فى الجامع من نوازى ابن رشد ففهمنا انك سألت عن وجه كراهة مالك التختم فى اليمنى مع ما روى عن (٩٩) النبى صلى الله عليه وسلم انه كان يحب التيمن فى أمور كاهها وهل

تخصيصه المصحف بالجواز منع تحلية غيره من سائر الكتب وكذلك المقلبة والدواة وصرح به فى الجواهر ونحوه فى الطراز ويجوز كتابة القرآن فى الحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه ويمتنع أيضا تحلية الاجازة خلافا للبرزلى وشيوخه فى استحسانهم جواز (ص) والسيف والانف وربط سن مطلقا (ش) أى وكذلك يجوز استعمال السيف المحلى بالذهب والفضة سواء اتصلت الحلية كقبضته أو انفصلت كعمده لورود السنة بالجواز لانه أعظم آلات الحرب ومحل الجواز فى غير سيف المرأة وأما هو فيجوز تحليته لانه بمنزلة المسكحلة ونحوها وظاهره ولو كانت تقاثل وكذا يجوز اتخاذ الانف من أحد النقيدين لئلا يتن فهو من باب التداوى وكذلك يجوز ربط سن تتلخج من أحد النقيدين وكذا ما يسد به محل سن سقطت قاله ابن عرفة وله اتخاذ الانف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ومعنى قول المؤلف مطلقا أى بذهب أو فضة وهو راجع للفروع الاربعة واشعر اقتصاره على الانف والسن بالمنع فى غيرهما وزاد الشافعية الاثنية أيضا دون الاصبع وقاسوها هى والسن على الانف (ص) وخاتم الفضة (ش) أى ويجوز اتخاذ خاتم من الفضة بل يستحب كما يستحب باليسرى لافرق بين الاعسر وغيره وقرش وغيرهم ولا بأس بجعله فى يمينه للحاجة يتذكرها أو يربط خيطا فى اصبعه والذى استقر عليه العمل جعله فى الخنصر ولا يجوز تعدد الخاتم ولو كان وزن جميع المتعدد درهماين كما فى شرح ٥ (فرع) ويجوز نقش الخواتم ونقش أصحابها وأسماء الله تعالى فيها وهو قول مالك وكان نقش خاتمته صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله فى ثلاثة أسطر محمد سطر أعلى ورسول سطر أوسط والله سطر أسفل ولما كان قوله خاتم الفضة يصدق على الخالص منها والمختلط بغيرها أخرج مخالفا مخصوصا بقوله (ص) لا مابعضه ذهب (ش) أى لا يجوز لبس خاتم بعضه ذهب (ولو قل) واعتمد المؤلف فى هذا على ظاهر كلام ابن بشير أو صريحه ورد بالمبالغة على القائل بالكراهة ولم يحك ابن رشد غيرها واعتمده

التيمن فى أمور كاهها وهل يسامح الاعسر فى ذلك أم لا وهل بين قرش وغيرهم فى ذلك فرق فأجاب ما ذهب اليه مالك من استحباب التختم فى اليسار هو والصواب أى وفى اليمنى مكروه وفى الخطاب وفى الحديث أن وزنه درهمان فضة وفضة منه وجعله مما يلي كفه اه والحديث الذى ذكرته حجة لاعليه وذلك لان الانسان انما يتناول باليمين على ما جاءت به السنة فهو اذا أراد التختم تناول الخاتم بيمينه فجعله فى يساره واذا أراد أن يطبع به على مال أو كتاب أو شئ تناول به بيمينه من شماله فطبع

به ثم رده فى شماله ثم قال ولا فرق بين الاعسر وغيره ولا بين القرشى وغيره (قوله ولا بأس بجعله فى يمينه للحاجة الخ) أى يكون الباعث له على جعله فى اليمنى تذكرة للحاجة وهل يفوت استحباب الجعل فى اليسار ويحصل والظاهر الحصول (قوله أو يربط خيطا) هذه مسألة خارجة مناسبة لل مقام (قوله والذى استقر عليه العمل الخ) قال البدر ويكره فى السبابة والوسطى الحديث على نهائى أن أنتختم فى هذه وهذه وأما الى السبابة والوسطى اه * (تنبيه) قال البدر وفى بعض التقايد انظر ما وجه استحباب كونه فى خنصر اليسرى اه ثم رأيت فى جامع الفتاوى من كتب الحنفية ولا يلبسه فى اليمنى لانه يشبه الروافض اه وانظر هل يقال كذلك فى لبسه فى غير الخنصر * (فائدة) * تردد بعض الشيوخ فى قوله لا مابعضه ذهب ولو قل هل يشمل الخاتم المطلى بالذهب أو يجزى فيه القولان اللذان فى المغشى وارتضى غيره الشمول ويمكن الفرق بينه وبين المغشى بالنسبة الى الظاهر والباطن بأن اجتماع النقيدين أشد من حيث الجملة ولا كذلك نقد وغيره (قوله ونقش اسمائها الخ) عطف تفسير (قوله واعتمد المؤلف فى هذا) أى فى قوله لا مابعضه ذهب أى من الحرمة (قوله غيرها) أى غير الكراهة فى اليسرى وقوله واعتمده (ه) فى شرحه أى اعتمد الكراهة أى لا بقيد كون محلها ولو قل بل بقيد كون محلها قوله لا مابعضه

ذهب



(قوله وهل ولو كان) يعني أن عج قال بعد قول المصنف لا ما بعضه ذهب الخ أي الذي ظاهره الحرمة والمعتمد أنه أي قول المصنف لا ما بعضه ذهب مكرره وهل ولو كان الذهب أكثر هذا كلام عج (قوله وانا نقد) فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وان صحت الصلاة (قوله وابقاء المضاف اليه على جره) أي لتقديم نظيره خلو صام من اضافة المصدر الى فاعله والى مفعوله في وقت واحد ثم إنه مما يجب التنبيه له أنه يمنع رفعه من اعادة المحل المعطوف عليه لا يلزم رفع المفعول وهذا يتبع قول ابن مالك

ومن راعى في الانباع المحل فحسن عج (قوله أو بالنصب على محلي) لكن برده ان عطفه على محلي يكون المعنى حرم استعمال ذكر انا نقد وان لا امرأة وهذا لا صحة له والجواب اما بان يجعل قوله وان لا امرأة أي وان كان مملوكا لا امرأة لكن يفوته التنبيه على ما اذا كان المستعمل امرأة أو ناعا للتقييد بقوله استعمال ذكر لكن يفوته التنبيه على ما اذا كان لا امرأة أي هذا ما يتعلق بالاعراب (قوله ولو من غير استعمال) أي ولو من غير استعمال بالفعل ويحتمل ولو من غير قصد استعمال (قوله لانه ذريعة الخ) هذا يقتضي منعه ولو للعاقبة وقوله ولو للتجمل يقتضي جواز العاقبة والحاصل أن الاقسام أربعة لقصد الاستعمال لقصد العاقبة لقصد التجمل لا لقصد شيء والغاية تقتضي جوازه (١٠٠) للعاقبة أو لا لقصد شيء وما قبلها يقتضي عدمه وقال محشي تحت وقع

لعاب انه قال وحرم اقتناؤه لا استعمال أو لغرض قصد أو لتجمل وجاز عاقبة فعلم أن أقسام اقتنائه أربعة ففصل في الاقتناء وفيه نظر اذ من منع الاقتناء منعه مطلقا ومن أجازة كذلك ما عدا اقتناءه للاستعمال فإنه متفق عليه هذا ما يظهر من كلامهم وتبع عج فإنه هنا خطا أضربنا عنه صفحا وأما الاقتناء لكسر أولفداء أسير فذلك جائز مطلقا وظاهره أن القولين فيما عدا قصد الاستعمال على حد سواء ففي المواقف

(هـ) في شرحه وهل ولو كان الذهب أكثر أو يقيد بما اذا كان تابعا وفي المواقف ما يفيد الثاني (ص) وانا نقد (ش) بالجر عطف على ذكر ولا يضره كون الاول من اضافة المصدر الى فاعله والثاني من اضافته للمفعول أو على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره أو بالرفع على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه أو بالنصب على محلي أي ومما يحرم أيضا استعمال انا نقد وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالاعراب المذكور في الشرح الكبير (ص) واقتناؤه وان لا امرأة (ش) أي ومما يحرم ادخار انا نقد الذهب أو الفضة ولو من غير استعمال لانه ذريعة اليه ولو للتجمل وكذلك يحرم الاستئجار على صياغة الاناء من النقدين ولا ضمان على من كسره وأتلفه اذ الم يتلف من العين شيئا على الاصح ويجوز على ما في المدونة بيعها لان عينها تلك اجماعا ولا فرق في حرمة كل من الاستعمال والاقتناء لانا نقد كورين الذكروا لاني ولذا قال وان لا امرأة واللام بمعنى من أي ولو كان كل من الاقتناء والاستعمال حاصل من امرأة (ص) وفي المغشي والممؤه والمضرب وذو الحلقة وانا نقد الجوهر قولان (ش) أي وفي حرمة استعمال واقتناء انا نقد المغشي برصاص ونحوه نظر الى الباطن وابطاحته تنظر الى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتناء انا نقد النحاس ونحوه الممؤه أي المطلي باحد النقدين نظر الى الظاهر وابطاحته تنظر الى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتناء انا نقد النقرود أو الفخار ونحوه المضرب المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة أو المجموع بصفحة من احدهما وجوازه قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ذي الحلقة بسكون اللام من ذهب أو فضة وانا نقد الجوهر كالدر والياقوت ونحوهما والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لانه أجل في القولين

جواز اقتنائه للتجمل قولان كلاهما راجح ورأيت في كلام بعض الشيوخ ان الراجح المنع (قوله وكذا يحرم الاستئجار) والحاصل أي في صور التحريم وأما صور الجواز فلا بأس (قوله وأتلفه) بمعنى كسره فهو عطف مرادف الآن عدم الضمان انما يظهر في صورة الامتناع ولذلك قال عج فاذا اتخذناه لعاقبة فلا يحرم وعليه فلا يحرم الاستئجار عليه ويلزم من كسره قيمة صياغته لا على ما قبله واذا تنازع ربه ومثله في اقتنائه للاستعمال أو غيره فان لم تقم قرينة بشي فالظاهر قبول قول ربه اه (قوله يجوز بيعها) أي لمن يكسرها أي أو يفدي بها أسيرا (قوله لان عينها تلك اجماعا) كذا أطلق الباجي وغيره وبحث فيه المصنف بانه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالاتفاق وبحث ابن دقيق العيد بانه ان كان لا يقابل الصنعة شيء من العوض فظاهر وان كان مع المقابلة فلا يسلم هذا الحكم للباجي (قوله والممؤه) ظاهره ولو اجتمع منه شيء بالعرض على النار ومذهب الشافعي أنه يتفق على المنع فيما يجتمع منه شيء وهو الذي يؤخذ من كلام سند ومن كلام صاحب الاكمال وهو الظاهر كذا في بعض الشراح (قوله وانا نقد الجوهر الخ) الخلاف في ذلك مبني على الخلاف في علة منع الذهب والفضة فمن رأى ان العلة في ذلك لاجل السرف كما صرح به في المدونة منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى ان المنع لاجل عين الذهب والفضة أجاز في الجوهر اه (قوله بخيوط ذهب أو فضة) كبيرة أو صغيرة في موضع الاستعمال أم لا الجائز لذلك حاجة أم لا قال في ك و مرجع الكبيرة والصغيرة للعرف (قوله بسكون اللام) أي على اللغة الفصيحة المشهورة وحكي الجوهرى وغيره فتح اللام أيضا وجعها حلق وحلقات وعلى لغة الاسكان فجمعها حلق وحلق يكسر الحاء وفتحها اه ذكره البدر (قوله ونحوهما) أي كالزبرجد والزبرجد

(قوله والحاصل) لا يخفى ما في بعضه من المخالفة للعل الأول ويحجب بأن الحل الأول ناظر للفظ المصنف وان كان الحال الخارج خلافه هذا غاية ما يحجب به عن المناقاة (ثم أقول) وفيه نظر بل القول الثاني في المصيب وذو الحلقة الجواز كما حل به أولا وقد تبين في تلك العبارة عجب والحاصل أن القولين في كلاهما الجواز والمنع خلافا لعج القائل بأن القولين في المصيب وذو الحلقة المنع والكرهية (قوله وكلاهما مخرج) لم يعتمد شيئا في ذلك لأن شأن الموقوفة بخلاف المغشى وكذا لم يرجح شيئا مما يأتي بعدم من الخلاف واستظهر الخطاب بالاباحة في الموقوفة والمنع بعيد وان كان قد استظهر في الأول كمال وز كر أن الأصح من القولين في المصيب وذو الحلقة المنع كما صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني وغيرهما اه واختار ابن رشد في الأخير الجواز فاذن كان الأولى للشارح أن ينبه على ذلك لبيان الترجيح فيما عد الأول (قوله وكان حقه التعبير بتردد) فيه نظر اذ لم يلتزم ذلك أدغاية مراده بقوله وأشير بالتردد الخ أنه اذا وقع تردد في كلامي فهو إشارة لتردد المتأخرين في النقل لأنهم متى ترددوا في شيء وقصد أن يذكروه بشيرة بالتردد اذ لم يلتزم هذا فقرره شيخنا رحمه الله (قوله وجاز للمرأة الملبوس مطلقا) أي سواء كان ذهباً أو فضة أو حريراً أو غيره ويدخل فيه مسانيد الحرير بخلاف ابن الحاجب كذا قال عجب ويدخل في قوله كسرير الفراش كاللبساط والحصير (قوله كقفل الجيب الخ) مثل عبارة تت فانه قال وكذا ما يجري مجرى اللباس من قفل الجيب أو زر الثوب والمتبادر منه المغيرة بين القفل والزرأي فالمراد بالقفل المعروف والزر والقفل (١٠١) بضم القاف جمعه أقفال

(قوله ولقائف الشعور) قال ح والظاهر أن المراد منه ما يلقف في شعورهن لا المشط اه (قوله لتسلا يتوهم الخ) ظاهر العبارة أنه ليس إشارة لخلاف بل إنما هو لرفع التوهم فقط وليس كذلك قال الخطاب وأشار بلو للخلاف الآن شأن بهرام في الوسط يحكي المقابل ولم يذكروا هتافولا مقابلا ففعل عبارة الشارح أحسن من عبارة الخطاب فتدبر (قوله كسرير الخ) القصد الجنس المتحقق ولو في فرد فلذلك جمع تارة

والحاصل أن المغشى فيه قولان في الجواز والمنع والمعمد المنع وأما الموقوفة فالقولان فيه بالجواز والمنع وكلاهما مخرج وأما المصيب وذو الحلقة فالقولان فيهما بالمنع والكرهية وأما اناء الجوهر فالقولان فيه بالجواز والمنع لكن حقه أن يعبر في هذا الأخير بتردد لأنه تردد للمتأخرين ولما فرغ من ذكر ما يحرم على الذكور وما يباح لهم وان شاركهم النساء في بعضه كما في استعمال الاواني واقتنائها شرع الا أن يذكروا ما يختص بالنساء فقال (ص) وجاز للمرأة الملبوس مطلقا (ش) والمعنى أنه يجوز للمرأة اتخاذ ما هو ملبوس لها أو ما يجري مجراه كقفل الجيب وزر الثوب ولقائف الشعور من النقدين ومحلى بهم ما قل أو كثر وهو مراده بالاطلاق وانما بالغ على جواز اتخاذ النعل للنساء ومثله القعباب من النقدين بقوله (ولو نعل) لتسلا يتوهم حرمة ذلك وأنه ليس من الملبوس وأما ما ليس من جنس الملبوس كسرير ومكاحل ومرايا وأسرة جمع سرير فلا يجوز للنساء اتخاذها من النقدين واليه أشار بقوله (لا كسرير) وجد عندى ما نصه ولا يجوز اتخاذ السرير لرجال ولا للنساء من ذهب أو فضة أو محلى بأحدهما وكذا من حرير وأما الفرش كالطرازيج والخمد فيجوز بأحد النقدين للنساء لصدق لفظ الملبوس عليها ولما فرغ المؤلف من الكلام على الطاهر والنجس والنجس وكان منه ما يقبل التطهير في إزالة النجاسة عنه شرع في أحكام إزالته وما تزال به وما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه وغير ذلك مما يتعلق بهما فقال

﴿فصل﴾ (ص) هل إزالة النجاسة عن ثوب مصل (ش) المراد بالثوب كل ما هو محمول للمصلى من خف وسيف وغير ذلك والمراد بالمصلى المريد للصلاة والمعنى أن العلماء اختلفوا في حكم

وأفرد أخرى وقوله وأسرة جمع بينه وبين سرير المفرد إشارة لما قلنا (قوله وأسرة) يرجع لقوله كسرير فلا داعي إلى ذكره (قوله لا كسرير الخ) أي لأن السرير لا يعد ملبوسا إنما هو بمثابة الأرض التي يجلس عليها (قوله وكذا من حرير) ظاهره أن السرير إذا كان من حرير يحرم على الرجال والنساء والظاهر أن الحرمة على الرجال فقط ﴿تنبيه﴾ يدخل في قوله لا كسرير قفل الصندوق والروحة وما اتخذ في جدران وسقوف وأخشاب وأغشية لغير قرآن وفي الخطاب خلافه قال مانصه قال البرزلي وظاهر الرواية عندنا أنه يكره تزويق المساجد بالذهب لأنه يشغل المصلى فان كانت بحيث لا تشغله فظاهره أنه جائز ورأيت ذلك في جامع القيروان وقد مررت عليه فرون لم نسمع فيه من ينكره وهو كذلك في جامع الزيتونة غير أن بعضه بين يدي الامام فقال شيخنا الامام ان الولاية لهم الذين وضعوه وجدد في وقت امامته وسكت عنه لكونه والله أعلم مكروها اه والظاهر أن هذا هو المعول عليه ﴿فصل﴾ (قوله في إزالة النجاسة) قال الخطاب ينبغي إعداد ثوب للخلاء والجماع ان قدر وفي معنى من أو من ظرفية العام في الخاص لأن التطهير كما يصدق على إزالة النجاسة يصدق على رفع الحدث (قوله وما تزال به) أي في قوله بطهور منفصل كذلك (قوله المريد للصلاة) ارتكب المجاز أي المجاز المرسل أو المجاز بالخذف لأميرين الأول أنه لو أخذ بظاهره لا يقتضي ان مخاطبته بالازالة انما تكون اذا تلبس بالصلاة بالفعل وليس كذلك الثاني افادة ان من لا يريد هاله حكم آخر وهو أن أراد الطهارة لطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في يده فاز التهاقرض عين وان لم يرد ذلك فهل يجب إزالته أو به جزم الشيخ زروق وعليه فالتلطيخ بها حرام وقيل يستحب وعليه فالتلطيخ بها مكره وهو الراجح وهذا كله في غير الخمر وأما هو فالتلطيخ به حرام اتفاقا والنكسة في سياق الاثبات قد تبين وهو المراد هنا فالمراد كل مصل ﴿تنبيه﴾ تعد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع

مانع من عدها ولا تقضى لانهم تجب عليه فأشبهه من افتتاحها محدثا ذكر في ك (تنبيه) أراد بالمصلي ما يشمل الصبي والخطاب بالنسبة لولييه خطاب تكليف وبالنسبة له خطاب وضع اذ هو شرط في خطاب به الصغير لا اعتبار بشرط الصلاة فيه كالبالغ (قوله ملق على الارض) قال في ك وتقييدنا طرف العمامة بكونه ملق على الارض يؤخذ من الاغنياء اذ لو لم يكن كذلك لم يحسن الاغنياء لان الطرف المحمول له محل وفاق وهو معطوف على مقدرة قدره كان ذلك الثوب غير طرف عمامته بل ولو كان طرف عمامته محمولا بغير كنهه أم لا (قوله أي ولو كان الثوب ضرف الخ) أي ولو كان طرف الثوب طرف عمامته وليس المراد بالثوب الحقيقة المعروفة فأطلق ثوب وأراد به لازمه وهو المحمول كذا قيل أو نقول أطلق الخاص وأراد العام قال في ك فان قيل المؤلف متصور حكم الازالة في ذهنه فافائدة الاستفهام يقال باعتبار الواقع على الكتاب أو مجرد شخص من نفسه وخطبه اه (قوله ولكل بعد ذلك اسم خاص) نص الابي ان كان في الوسط قازار وان كان على المنكبين فهو رداء وان كان على الرأس فهو خمار وعمامة (قوله كداخل الانف) فاذا دعى فيه فج الريق حتى انقطع الدم لم يظهر بذلك على الاصح ولا بد (١٠٣) من غسله واذا خرج من أنف دم رعا ف أو غيره وجب عليه غسل أنفه واذا

ازالة النجاسة غير المعفوع عنها يريد الصلاة عما ذكر من محمول المصلي وما بعده فقل واجب مع الذكر والقدرة وقيل سنة وبأى فائدة الخلاف (ص) ولو طرف عمامته (ش) يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن ثوب المصلي وعن كل ما هو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب أو العمامة أو نحو ذلك ملق على الارض لان المصلي يعد حاملا لذلك في العرف بخلاف الحصر وبعبارة أخرى ولو كان الثوب طرف عمامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب يطلق على ما يلبس في الوسط وعلى الرأس وعلى جميع البدن وليس كل بعد ذلك اسم خاص (ص) وبدنه (ش) معطوف على ثوب يعني ان ازالة النجاسة مطلوبة عن بدن المصلي الظاهر وما هو في حكمه كداخل الانف والاذن والعين كسكتل بمرارة خنزير في غسل داخل عينيه ويغسل ما قدر عليه من صماخيه بخلاف طهارة الحدث الا الصغير والا كبر فان داخل ماذ كرفيه من الباطن وأما باطن الجسد غير ماذ كرم ما مقرر المدة ولم يستدخل بل تولد فيه فلا حكم له الا بعد انفصاله وفيما أدخل فيها كمن شرب خرا أو نجس ارواية محمد يعيد شارب قليل الخمر لا يسكره صلاته أبدام مدة ما يرى بقاؤه في بطنه والالغاء للتونسي اذا حفظ ثوبه وقفه من النجاسة وتقايأه على الاول ان أمكنه فان تاب ولم يمكنه التقايأ وصحت صلاته كصاحب السلس ولكن استدان لفساد وتاب يعطى من الزكاة ولانه صار عاجزا والعاجز لا تبطل صلاته فان قيل لابلناها لادخاله ذلك على نفسه لغير علة فالجواب انه يلزم من ذلك ان من وضع على ظاهر جسده مثلا نجاسة ثم لم يقدر على ازالته أن تكون صلاته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة يفيد أن الرابع رواية محمد وقال القرافي في الفروق انه المشهور واعتراض ابن الشاط عليه مردود (ص) ومكانه (ش) معطوف على ثوب يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن مكان المصلي أيضا والمعتبر منه موضع قيامه وسجوده وجالوسه وموضع كفيه ولا يضره ما كان أمامه أو على يمينه أو شماله أو بين

أصاب أذنيه نجاسة وجب عليه غسل ما قدر عليه من صماخيه (قوله اذا حفظ ثوبه وقفه) أي بالغسل أو بصب الخمر في آله أدخلها فيه بحيث ان الخمر ابتداء انصب في الحلق (قوله فان تاب الخ) خلاصته ان المدار على إمكان التقايأ وعدمه فان لم يمكن صحت صلاته والا فلا تاب أم لا فذكر التوبة انما هو للسكال هذا ملخص ما في ك والخاص ان وجوب التقايأ لاجل الصلاة لا ينافي انهم لم يصرحوا بوجوب التقايأ على من شرب خرا (قوله كصاحب السلس) أي فتصح صلاته

أعجزه عن رفع عذره وقوله يعطى من الزكاة أي لقضاء الدين ولا بد من التوبة في هذا والفرض انه عجز عن قضاء دينه وقوله ركبته ولانه صار عاجزا هذه العلة حاصل قوله كصاحب السلس فلا حاجة له (قوله ولانه صار عاجزا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا كن أراق وضوءه فانه يتم قال في ك وهل يطلب منه الاعادة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أولا والا لاول هو مقتضى جعلها كنجاسة الظاهر وذكر في ك ان كلام ابن عرفة يفيد أن من شرب الخمر لغصة أو ظنه غير وقد را على تقايئه فلم يفعل وصلى أن صلاته باطلة كن لابس النجاسة بظاهره غير متعمد ثم علم بها قبل دخول الصلاة وصلى بها متعمدا فان صلاته باطلة (قوله فالجواب الخ) حاصل ذلك اننا لانسلم ان الادخال علة لا لبطلان لانه يلزم الخ (قوله واعتراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يقف عليه (تنبيه) ظاهر ما تقدم ان الخلاف في الخمر يشرب شره لغصة أو ظنه غير أو أكرهه وان لم يتقايأه مع القدرة عليه وصلى به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كن لابس النجاسة بظاهره غير متعمد ثم علم بها قبل دخوله في الصلاة وصلى بها متعمدا وقال الناصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في كل الميتة لضرورة وفي عجب ميل للاول ووجهه ان الضرورة زالت فلا تعدى الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضي صحة صلاة المومي لسجوده بعمل به نجاسة ومن صلى بحجب من ثوبه نجاسة فان جلس عليها ولو بيع بعض أعضائه أو سجد بطلت صلاته والا فلا ويصدق قولنا والا فلا بسقوط بعض ثوب نجس عليه بحيث لا يعد حاملا لانه منسوب ومحمول للإبسه

(قوله وهذا غير ظاهر) لان الحصر ليس من افراد الثوب (قوله دون المعنى) وهو الثوبية وفيه أن المعنى هو الحكم وهو في المقام طلب الازالة لا الثوب التي هي الموضوع فيتعين تعلق الثوب بالمعطوف فلا يناسب ذلك الجواب (قوله قدرنا في طرف ملابس) لا تنقد برأصلا بل انما يتكبد الاستخدام بأن يقال ولو كان الثوب لا بمعنى المحمول بل بمعنى الملابس فيتسلط اذن على المعطوف الذي هو طرف حصيره (قوله فلا يضر تحركت بحركته أم لا على المذهب) مقابله التفرقة بين حركتها بحركته فتضرر والا فلا (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابله انها اذا كانت في طرفه الآخر السمي فانما تضرر وينبني على المعتمد المسئلة المشهورة بالهيدورة وهي تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الآخر فصلى على الطاهر فعلى المعتمد الذي مشى عليه الشارح أن صلاته صحيحة (قوله والطرف الآخر) لا يخفى أنه بالنسبة للسمك فالطرف الآخر ما كان ملاصقا له وأما بالنسبة للطول فلا يأتي قوله والطرف الآخر الا اذا كان جالسا على طرف الطول فيكون مصدوق قوله والطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس بين طرفي الطول بحيث يكون طول خلفه وطول أمامه فلا يأتي هنا والطرف الآخر وكذا يقال في العرض لا يأتي ما قاله الا لو قدر انه جالس على طرف من طرفي العرض فيكون مصدوق الطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس في وسط العرض بحيث يكتنفه طرف العرض فلا يقال فيه والطرف الآخر من كل جانب (قوله أو واجبة) المراد بالوجوب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه وهذا أحد اطلاقين للواجب فيشمل ازالة النجاسة عن ثوب مصلى النفل وعن ثياب الصبي لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه قاله اللقاني وأقول

(١٠٣)

والاحسن فيشمل ثياب الصبي وذلك لان البالغ لو صلى النافلة بالنجاسة عامدا يأنم (قوله ان ذكر وقدر) أي بوجود مطلق يزيلها به أو ثوب أو مكان ينتقل اليه طاهرا ومفهومه عدم الوجوب ان لم يكن ذا كرا قادرا والحكم السنية كالقول الاول فان قلت كيف يتصور التكليف بالسنية أو غيرهما مع النسيان والعجز لرفع القلم عن الاول ولكونه مع الثاني من تكليف ما لا يطاق وأقرب ما يقال أن العبادة لما وقع فيها انحلت من الناسي والعاجز

ركبته أو قد أقدام أصابعه ومحاذاة صدره أو بطنه من ثقب أسفل فيه نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك بالمسجد الحرام من ريش الحمام فينجس في غيبه بصدرة ويسجد ويصير بين ركبتيه ووجهه (ص) لا طرف حصيره (ش) إما بالجر عطف على ثوب وإما بالنصب عطف على طرف فان قيل على هذا الثاني يكون التقدير لان كان الثوب طرف حصيره وهذا غير ظاهر فالجواب أن لانما تشرك في اللفظ دون المعنى وبعبارة أخرى ان قرأناه بالجر لا اشكال وان قرأناه بالنصب قدرنا في طرف ملابس لا ثوب لان الحصر ليس بثوب أي ولو كان ملابس المصلى طرف عمامته لان كان ملابس المصلى طرف حصيره أي فلا يضر تحركت بحركته أو لا على المذهب وطرف حصيره يشمل طرفه الطولي والعرضي والسمكي وهو كذلك على المشهور والطرف الآخر أي جهة كان وقوله (سنة) خبر ازالة ذكر وقدر أولا وشهره ابن رشد وابن يونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله (أو واجبة ان ذكر وقدر) معطوف على الخبر والمراد وجوب شرط بدليل ما يأتي له من قوله شرط لصلاة طهارة حدث وخبت وفيد الذكروا القدرة في الوجوب لا في السنة اذ لا فائدة فيه لانه لا ينحط عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان وانظر ثمرة الخلاف والرد على الخطاب القائل بأن الخلاف لفظي في شرحنا الكبير

لا يطلب تركه لعدم صحة التكليف به فينبغي أن يخفف الطلب فيه بالسنية ابتداء ليتدارك اصلاحها مادام في الوقت (قوله لانه لا ينحط عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان) لانه اذا قدر أو تذكر خوطب على وجه السنية بخطاب جديد والا عادة تطلب منه مادام الوقت أي ويعيد أبدأ مع الذكروا القدرة واذا كان الامر كذلك فأي محل الخلاف وأجاب عنه الخطاب بأن الخلاف في التعبير ونصه قلت والذي يظهر لي من نصوص أهل المذهب أن هذا الخلاف انما هو خلاف في التعبير عن القول الراجح في ازالة النجاسة ولا ينبغي عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدته وذلك أن المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متمدا عالم بالحكمها أو جاهلا وهو قادر على ازالتها يعيد صلاته أبدا ومن صلى بها ناسيا أو غير عالم بها أو عاجزا عن ازالتها يعيد في الوقت على قول من قال انها سنة وقول من قال انها واجبة مع الذكروا القدرة يظهر ذلك بذكر كلام ابن رشد الذي نقل عنه المؤلف تشهير القول بالسنية وذكر كلام من وافقه من الشيوخ على ترجيح القول بالسنية ثم ذكر ذلك فانظره وهذا الجواب مخالف لاصطلاح المؤلف لانه يشير بخلاف الى اختلاف في التشهير لا لاختلاف في التعبير وأجيب بأن ثمة الخلاف مأخوذة من كلام البساطي وذلك لان التأني على القول بالسنية للتلاعب والتهاون والاستخفاف بالسنية وعلى القول بالوجوب لتترك الواجب فتغاير تغايرا لا مربية فيه (أقول) وقولهم للتلاعب الخ فيه شيء اذا ترك عمد الا يستلزم التلاعب والتهاون والاستخفاف وقال عجم وقول الخطاب ان الخلاف لفظي فيه بحيث لان الاعادة على القول بالوجوب واجبة وعلى القول بالسنية مستحبة كما يفيد كلام الفاكهاني كذا في لـ والذي في المواق أنه قيد فيها لان ابن رشد المشهور للسنية قيدها بما أضاف في البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك ان رفع النجاسة من الثياب والابدان سنة لا قريضة فمن صلى بثوب

فحسب عنده ناسياً أو جاهلاً بالنجاسة أو مضطراً إلى الصلاة أعاد الصلاة في الوقت وان صلى بها ما غير مضطراً أو جاهلاً أعاد أبداً تركه السنة عاندا انتهى ومعنى الجهل الثاني الجهل بالحكم وانصرف محشي تحت لشارحنا واعتراض على عب وعج فقال يبعد كونه شرطاً في سنة تفريغهم على القول بالسنية الاعادة في الوقت مع العجز والنسيان اذ لو كان شرطاً في سنة أيضاً لا يقتضي انه عند العجز والنسيان ليس سنة ولا وجه حينئذ لا اعادة واطلاق القائلين بالسنية قال ابن رشد المشهور الى آخر ما تقدم عنه ثم قال وما قال الخطاب وعبد الباقي أي في كونه راجعاً له - ما لا مستند له وقول عب لان ابن رشد المشهور للسنية قيد هاهنا أيضاً كما في المواقف - فسه تطرأ لم يقيد بهما كما علمت من كلامه وانما فصل في الاعادة فقط انتهى كلامه (قوله وهو في الظهرين) واذا ضاق الوقت في أحدهما اختص الوقت بالآخر ومثل الظهر الجمعة فتعاد الاصفراء على القول بأنها بدل من الظهر تعاد الجمعة ان أمكن والا فهل تعاد ظهراً أو لا تعاد أصلاً قولان وأما على القول بأنها فرض يومها فلا تعاد ظهراً قطعا وهل تعاد الجمعة أولاً والثاني هو ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة (فان قلت) هل العبرة بأداء الصلاة كلها (١٠٤) أو ركعة منها (قلت) يؤخذ من ابن عرفة الثاني (قوله ولان القياس) أي فلولم

يذكر ذلك لتوهم العمل بما يقتضيه القياس (قوله وفي العشاءين لفجر) ولو صلى الوتر على ما ينبغي لان الاعادة للخلل الحاصل فيهما وقد قالوا في المغرب انها تعاد وعلى هذا فانظر هل يعاد الوتر أم لا وقد قال بعض شيوخنا يعاد لان الخلل الكائن في العشاءين إلى هذه كره الشيخ أحمد (قوله بنية الفرض) وكان القياس أن تكون الاعادة للغروب بل أبداً (قوله وبان كراهة النفل ليست خاصة بالخ) أي فلو اعتبرت كراهة النفل لما أعيدت بعد العصر (قوله لما بعد الاصفراء) أي دخوله (قوله وبأنه يلزم أن لا تعاد الصبح بعد الاسفار) أي دخوله لانه لا نافلة تفعل بعد الاسفار أي بعد دخوله وأما قبله فتفعل كالورد لنا ثم (قوله ويجزم بهذا) أي بعدم الاعادة (قوله

(ص) والاعاد الظهرين للاصفراء (ش) أي وان صلى بالنجاسة ولم يكن ذا كراهة عند الصلاة إما بأن لم يعلم بها أصلاً أو علم ونسيها أو صلى بها عاجزاً عن ازالته فإنه يعيد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظهرين الى الاصفراء وفي العشاءين الى الفجر وفي الصبح الى طلوع الشمس وربما يفهم من قول المؤلف للاصفراء أنه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أنه لا شيء عليه وقد صرح بذلك ابن فرحون في الدرر وانما خص المؤلف الظهرين بالذكر تبعاً للمدونة ولان القياس يقتضي أن يعاد الى الغروب كما أن العشاءين يعادان الى طلوع الفجر ووفق ابن بونس بينهما ما بأن الاعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب فأشبهت التسفل فكما لا يتفعل اذا اصفرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما جاز التسفل في الليل - كراهة الاعادة فيه اه واعتراض ذلك بأن الاعادة انما هي بنية الفرض لا النفل وبأن كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفراء بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر وبأنه يلزم أن لا يعاد الصبح بعد الاسفار ويجزم بهذا القول ابن الكدوف ولم أره لغیره وتقدم أن الصبح تعاد الى طلوع الشمس ويمكن أن يجاب بأنه لا شك أن كراهة النافلة بعد الاصفراء أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت وان كانت بنية الفرض الا أنهما كانت على جهة الاستحباب أشبهت النافلة فنعت في الوقت الذي فيه الكراهة أشد ويفرق بين الظهرين والصبح بأن جميع وقت الصبح قد قبل فيه انه وقت مختار للصبح وانه لا ضروري له وهو قول قوي في المذهب وقوله (خلاف) مبتدأ محذوف الخبر أي في ذلك خلاف في التشهير (ص) وسقوطها في صلاة مبطل (ش) يعني أن سقوط النجاسة على المصلي ولو ما موما مبطل لصلاة ولو نفل لا يريد ولو سقطت عنه النجاسة مكانها كما في الرواية وهذا على رواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه

الكدوف) بخط بعض شيوخنا فتحة على الكاف (قوله وتقدم) تعليل لبطلان التالى والتقدير يلزم ان لا تعاد الصبح نزاعها بعد الاسفار وهذا اللازم باطل لانها تعاد بعد الاسفار (قوله بأنه لا شك الخ) جواب عن الاعتراض الثاني (ثم أقول) مسلم ما قاله من أن الكراهة بعد الاصفراء أشد الا أنه قال فأشبهت النفل أي المؤكد كالصلاة على الجنابة وسجدة التلاوة (قوله بدليل الخ) أي والاعادة من قبيل سجدة التلاوة وصلاة الجنابة في التأكد فتفعل بعد العصر الى الاصفراء (قوله أشبهت النافلة) أي المؤكدة (قوله بأن جميع وقت الصبح قد قبل الخ) أقول أن الورد لا يفعل بعد الاسفار أي لكن حتى كون وقت الصبح مستمر الى طلوع الشمس أن الورد كان يفعل الى الطلوع كالأعادة الا ان يفرق بقوة الفرض (قوله ولو سقطت عنه النجاسة مكانها) قال (٢) واستشكل هذا بما اذا سقطت من مكان على بدن المصلي وسقطت من حينها كما لو وقعت على كتفه ولم تثبت على ذلك المحل فان المصلي حينئذ غير متمتع بالصلاة بالنجاسة بل هو مغلوب فهو كالعاجز عن الازالة وأجاب بعض شيوخنا بأن هذا الفرع مبني على اشتراط الطهارة مطلقاً ونقله عن مشايخه انتهى وببحث فيه بأن الشافعية يقولون بوجوب الطهارة من النجاسة من غير شرط الذكر والقدرة وقالوا بعدم بطلان الصلاة بسقوطها على الوجه المذكور اه (قوله وهو المشهور) هذه العبارة عبارة الخطاب بالحرف

أى ومقابل المشهور أنها لا تبطل إلا إذا استقرت وعلى ذلك مشى عب تبحر لعج فقال ان المسئلة مقيدة بفيود أن تستقر عليه أو يتعلق به شيء منها وأن لا تكون مما يعنى عنها وأن يحذف لقطع ما يزيلها به أو ثوبا آخر يلبسه وأن يتسع الوقت اختياريا أو ضروريا بأن يبقى ما يسع بعد الزاوية كعدة فأكثر كافي الذخيرة والاعتمادى ثم اذا عمادى فى الاختيارى فهل يعيدها بعد بئزلة ذ كرها بعد الصلاة أم لا وإذا قلنا بالعادة فالظهور ان لا يصفرار والعشا أن للفجر والصبح الطلوع الخامس أن لا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محمولا لغيره والالم تبطل (قوله كذ كرها فيها) ومثل ذ كرها فيها علمه بها فيها وان لم يعلمه قبل فلو قال كعلمه بها فيها الشمل المسئلتين وظاهر قوله كذ كرها فيها سواء نسيم بعد الذ كرام لا إذ يجرد الذكر تبطل على الأصح (قوله فلا يجوز استخلافه) أى بل الصلاة باطلا على الكل (قوله لانه صلى بالنجاسة) فيه أنه لم يصل بالنجاسة عامدا إلا أن يقال علم مأمومه كعلمه (قوله بل الجارى على المذهب أنه المختار) أى لقولهم فى الرعاف اذا لم يرج انقطاع الدم قبل خروج المختار صلى على حالته ويكون عاجزا فاذا كان يتقدمها بالنجاسة اذا خاف خروج الدقة فأولى أن يتعمد فيها ذلك هذا ما ذكره فى شرحه الكبير والاحسن أن يراد ما هو فيه اختياريا أو غيره (تنبيهه) كلام ابن مرزوق يفيد أن الرجوع عدم البطلان فى كل من السقوط والذكر (قوله ونسى عند الدخول فيها) وظاهره ولو تكرر منه الذ كرها والنسيان كن ذ كرها فى نجاسة فى الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فنى وصلى بها ثانية وهو أحد قولين (١٠٥) ذ كرها سندواستظهره الخطاب كن

صلى بها ناسيا ابتداء وأما لو ذ كرها فيها فهم بالقطع ثم نسي فتعمد لبطلت وقيل لا تبطل وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد وفى عب ترجيح الاول ولكن الظاهر الثانى لعذره وهو المناسب ليسر الدين (قوله وانظر هل الخلع لا بد أن يكون فورا) أقول وهو مقتضى قوله لما كانت شديدة الالتصاق الخ (قوله هل تصح الخ) مقتضى التعليل عدم الصحة (قوله بتقدير أن لو سجد) لا يناسب

نزعها أو لم يمكنه وسواء نزعها أم لا (ص) كذ كرها فيها (ش) يعنى انه اذا ذ كرها فى نجاسة غير معفو عنها فى الصلاة ولو نفل فانها تبطل ولو مأموما سواء أمكنه نزعها ونزعها أولا ويستخلف الامام فان رآها بعض مأمومه فان كان قرييا منته أراها ياها وان بعد منه كلبه وعمادى على صلاته ويستخلف الامام ولو هذا الذى رآها إلا أن يكون رآها قبل ذلك ولم يخبره الا بعد ما صلى بعض صلاته فلا يجوز استخلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا والبطلان فى كلام المؤلف مقيد بسعة الوقت وهو أن يبقى منه ما يسع بعد الزاوية كعدة فأكثر قاله فى الذخيرة قال بعض ولا شك أن المراد بالوقت هنا الضرورى وفيه نظر بل الجارى على المذهب أنه المختار وانظر وجهه فى شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعنى ان من رأى النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ونسى عند الدخول فيها حتى فرغ فلا أثر له ويعيد فى الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل نخلها (ش) يعنى ان النجاسة اذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فعلم بذلك نخل النعل وصلى فان صلاته صحيحة ولما كانت النعل شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلعها فلم تكن كالخصير وانظر هل الخلع لا بد أن يكون فورا وهو الذى يفهم من الابتنان بالفاء وانظر لولم يخلعها من فرضه الصلاة إيماء هل تصح صلاته لانه لم يفعل فعلا يعتد حلاله فهو كظهر حصير فيه نجاسة أولا تصح لانه حامل للنجاسة بتقدير أن لو سجد بالفعل كوجوب حصر عمامته وانظر هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة فى أسفل نعله كما يعطيه قول نت أو كانت النجاسة أسفل نعل فتسبها ثم ذ كرها فخلعها أولا مفهوم لتسبها تأمله (ص) وعنى عما يعسر (ش) لما فرغ من ذكر النجاسة المغلظة شرع فى ذكر الخففة المعفوعة فاذ كرها يعنى عما يعسر

(١٤ - خرشى أول)

هذا بعد أن علمت أن النجاسة لم تكن متعلقة بالرجل (قوله

كوجوب حصر عمامته) تشبيه بما يفهم من قوله أولا تصح وكأنه قال فيجب عليه خلعها كما يجب حصر عمامته (قوله هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا الخ) أقول مقتضى العلة أنه يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا * واعلم أن هذا الحل ينبع فيه الشيخ أحمد الزرقانى وهو غير مرضى عندهم وحله أيضا ابن قاسم بقوله ان النجاسة اذا كانت فى أسفل النعل نخل النعل قبل الصلاة ووقف عليها وصلى فان صلاته صحيحة لانها حينئذ كالنجاسة التى يباطن الحصير قال ولا يصح حمله على ما اذا اطلع على ذلك فى أثناء الصلاة نخلها لانه لا يصح على المشهور لبطلانها بمجرد الذ كرها النعل كالثوب بدليل جواز المرأة ولو كان محلى كما تقدم وهذا الحل أيضا ضعيف والصحيح الذى يفيد النقل أنها كانت متعلقة بالنعل ثم خلع النعل مالم يحمل النعل برجله فتبطل لانه حامل للنجاسة وأفاد محشى نت انه لا فرق بين كونه ناسيا أم لا خلافا لتت المقيد بالنسيان ومفاده أنه لا يشترط فورية الخلع فان من فرضه الصلاة إيماء تصح صلاته وان لم يخلعها من حيث كونه لم يفعل فعلا يعتد حلاله واختلف فيما إذا حر كرها ولم يحملها فيكم ابن قدام بالبطلان وغيره بالصحة وهو المعتمد قال ابن ناجى فى الفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحه أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة فى أسفله فهو كالموسط على النجاسة حائلا كثيفا انتهى المراد منه وقوله فهو كالموسط تنظير فى الجملة (تنبيهه) قال عج وهذا واضح حيث كان عدم خلعها يوجب حمله فى الصلاة فان لم يوجهه كن صلى على جنازة أو إيماء قائما فانه لا يجب عليه نزعها

فليست كسئلة الباس والابطال صلواته ان دخل الصلاة وهو عالم بها أو دخل غير عالم لان وجوب خلعهما فرع ذكرها انتهى (قوله بعد حصول سببه) وهو الملازمة الناشئة عنها المشقة (قوله كالأحداث) تمثيل لما يعنى عنه بعد حصول سببه لا يخفى ان الأحداث انما يعنى عنها مع المشقة فاذن لا حاجة لقوله بعد حصول سببه وقوله وضع هذا الكلى الذى هو قوله عما يعسر (قوله كحدث مستنكح) تسميته حدثا مع كونه مستنكحا مجازا ذ حقيقة الخارج المعتاد في الصحة وعلى ما ذكر في توضيحه عن بعضهم أن بول صاحب السلس حدث وسقوط الوضوء منه للمشقة فهو حقيقة انتهى (قوله وهذا أسهل من ذلك) والحاصل انه اذا لازم كل يوم مرة فأكثر فلا يجب ولا يسن زواله وغسله وأما نقض الوضوء ففيه تفصيل سبأى وهو ان لازم أكثر الزمان أو نصفه وأولى كله لا نقض ولا غسل (قوله ان كثر الرد) المراد بالكثرة أربع مرات فأكثر شيخنا الصغير (قوله وجع بالمقعدة وتورمها) فيه مسامحة لانه ليس نفس الوجع الذى هو التألم ولا التورم ولا الخروج بل هو نفس العرق (قوله هناك) أى الكائنة هناك أى في المقعدة (قوله وهو خروج) في التعبير بخروج مسامحة بل هو نفس العرق (قوله وبالنون) أى فى باسور أى بحيث يثوى بالنون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مسامحة وان المراد العروق المنفتحة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اعلم ان كلامهم يفيد أن انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقا كأثر

(١٠٦)

الانفكاك عنه بعد حصول سببه كالأحداث ولم يقل أحداثا لئلا يتوهم ان العفو مقصور على حصول جمع من الأحداث والمراد بالحدث الجنس ليعم سائرهما ثم وضع هذا الكلى مجزئ بقوله (كحدث مستنكح) والمعنى أن الشخص المستنكح يحدث من الأحداث كبول ونحوه يعنى عما أصابه منه ويباح له دخول المسجد ما لم يخش تلطخه فيمنع والتظاهر ان ضابط المستنكح ما فسروه في باب السهو وهو ان ياتيه في كل يوم مرة أو أكثر لا ما يجب منه الوضوء على تفصيله الا أنى لان ذلك من باب الأحداث وذامن باب الاختبات وهذا أسهل من ذلك تأمل وقوله وعنى الخ في قوة الاستثناء من قوله عن ثوب مصل وبدنه لا ما عنى عنه وبناء للفعل العلم بفاعله وهو الشارع والعفو عدم المؤاخذه وقوله مستنكح بكسر الكاف لان الحدث هو القاهر للشخص والغالب عليه لا بالفتح لان الشخص ليس قاهر الحدث الا أن يقرأ بالاضافة أى يحدث شخص مستنكح (ص) وبلل باسور في يدان كثر الرد أو ثوب (ش) أى وعنى عن نجاسة بلل باسور بالوحدة أجمعى وجع بالمقعدة وتورمها من داخل وخروج التآليل هناك والتآليل جمع ثؤلول بضم التاء المثلثة ثم همزة ساكنة وقد تخفف وهو خروج رأس العرق وبالنون عربى انفتاح عروقها وجريان مادتها والعفو عن مصيب ما ذكر في يدان كثر الرد أو ثوب أو جسد كثر الرد أو ثوب لا يقول بعض ثوب معطوف على يد مشاركه في شرطه فيه نظروا سواء اضطر لردّه أو لا خلافا لبعضهم وصرح بفاعله الكثرة لئلا يتوهم رجوعه للبلل المصيب اذا عبرة بكثرة الاصابة لا بكثرة المصيب اذ قد يصيبه كثير في مرة أو مرتين ولا ضرورة في إزالته فلا عفو والباسور فرض مسئلة أى وعنى عن بلل باسور أو دمل أو نحوه ومثل الثوب البدن والمكان والثوب الذى يردبه كالسد التي يردبها (ص) وثوب مرضعة

يعلم بالتأويل المذكور أن الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أو جسد) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسئلة في ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أو أكثر فاذن ليس بمشترط انما هو الكثرة المتقدمة قرره شيخنا رحمه الله تعالى وهو قيد معتبر كما يفيد ابن مرزوق وما يأتى عند

قوله وأثر دمل لم يترك حيث قيد بانصال السيلان أو عدم الانضباط أو الملازمة

يجتهد

كل يوم ولو مرة على ما حصل به بعض الشراح عند قوله وأثر دمل لم يترك (قوله والباسور فرض مسئلة) لا يخفى ان الدمل ونحوه ليس مشروطا فيه الشرط المشار له بقوله ان كثر الرد بل لا يعقل فيه ذلك فتدبر (قوله والثوب الذى يردبه) المراد بالثوب الخسرة قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ثم اذا علمت ما ذكرناه عن شيخنا فلم أره في شارح مما بأيدينا ولكن شيخنا رحمه الله تعالى ثقة فلا يمكن ان يفسره بذلك الابتوتى بنقل من سماع مشايخه أو نقل اطلع عليه فلا يقوله من رأيه وفي شرح شب وعب أن المراد بالكثرة في قول المصنف ان كثر الرد بأن يلزم كل يوم ولو مرة وفي ك والكثرة ما يحصل بها المشقة اه ومن المعلوم ان المشقة بالملازمة كل يوم والحاصل أنه يعنى عما أصاب البدن كثر الرد بأن لازم كل يوم مرة وقوله أو ثوب أى أو جسد أى بأن يلزم كل يوم ولو مرة فظهر أن الملازمة كل يوم ولو مرة سواء في السد أو الثوب وعبارة ابن عبد السلام قيد الكثرة راجع لاصابة البلل للبدن بخلاف ما يصيب الثوب فهو مثل ما يصيب من الدمل اه وقد علمت أن بعض الشراح قيد أثر الدمل بما اذا كان يشق بأن لم ينضبط أو لازم كل يوم (أقول) واذا كان الحال ما ذكر فلا يظهر تخصيص الشرط بالبدن من حيث الاتحاد بالملازمة كل يوم في كل على ما قاله شب وعب والاولى ما قاله شيخنا من أن الكثرة أربع مرات

(قوله وكناف) نازح الكنيف (قوله ان اضطرت) راجع لغير الام وأما الام فلا يشترط بالنسبة لها شيء (قوله ان اضطرت) المراد ان احتاجت لانه لا يشترط الاضطراب بل المدار الحاجة (قوله حال كونها أيضا تجتهد) أي في درء البول كما قال الشارح أي بأن تجعل للصغير خرقا تمنع من وصول بوله اليها أو تمنعها عنها حال البول أو تجعل له مكانا يخصه مثلا له وأشار الشارح الى أن قوله تجتهد حال ولذا قال في ك و أعر بوا تجتهد حال من مرضعة وقالوا تجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو بجزئه كما هنا وفيه نظر لان معنى كونه بجزئه أن يصح حذفه ويستغنى عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملا إبراهيم حنيفا وعندى لو أعرب صفة سلم من هذا التكلف ومن إيراد مجيء الحال من النكرة أشار ذلك السهري في شرحه (قوله في درء البول) عبارات أهل المذهب تفيد أن هذا في البول وصرح ابن الامام بعدم العفو عن الغائط قال ولم أر من تعرض له من أصحابنا (١٠٧) اهـ لكن عبارة غيره لان ثوب الموضع لا يخلو

من إصا بة بول أو غيره (قوله لا اتصال سبب عذرهم) الاضافة للبيان (قوله دون درهم) أي ولو كان مختلطا بمائع حيث كان دون الدرهم فلو كان دون الدرهم مختالطا الماء فصار أكثر من درهم فلا يعفى عنه ومعنى دون درهم أي دون مساحة درهم يعني ولا عبرة بالكمية فقد يكون دونه في المساحة وهو قدره أو أكثر في الكمية كنقطة تخينة قاله بعض الشراح (قوله مطلقا) مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لا على الحال لان دم نكرة ومجيء الحال من النكرة من غير مستوعف ضعف أي أطلق مطلقا أي أطلق الحكم فيه إطلاقا دون تقييد ودون منصوب صفة لموصوف محذوف أي وعفى عن نجس دون درهم (قوله اذا لا ترمعفو عنه) الراجح ان الاثر والعين سواء كما نص عليه ابن مرزوق (قوله من الجسد الخ) الاولى أن يقول من جسده أو خارجه اذا الدم لا يكون الامن الجسد (قوله في ثوبه أو ثوب

تجتهد (ش) هو معطوف على المجزور أي وعفى أيضا عن ثوب أو جسد جزا وكناف يجتهد ومرضعة ولدها أو غيرها ان اضطرت أو لم يقبل غيرها حال كونها أيضا تجتهد في درء البول عنها فاذا تحفظت وأصابها من بوله شيء استحب لها غسله ان تفاحش ولا يجب فالعفو في عدم طلب النضح منها مع الشك في الإصابة وفي عدم وجوب الغسل مع التحقق كما عليه المحققون (ص) وندب لها ثوب للصلاة (ش) أي وندب للمرضع ومن ألحق بها ثوب للصلاة من غير وجوب ولم يقولوا ذلك في صاحب السلس والدمل وشبههما لا اتصال سبب عذرهم فلا يمكنهم التصون من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تجديدهم الثوب بخلافها ولم يوجبوا استعداد الثوب لانه أمر يشكر فاشبه حالها حال المستسكح وخلفه أمر ازالة النجاسة (ص) ودون درهم من دم مطلقا (ش) أي وعفى عن دون الدرهم من غير الدم اذا لا ترمعفو عنه ولو فوق الدرهم سواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة أو خنزير من الجسد أو خارجه في ثوبه أو ثوب غيره أو بدنه في الصلاة أو خارجها ومحل العفو المذكور بالنسبة للصلاة كما هو سياق الكلام بالنسبة للطعام فان ما دون الدرهم من الدم اذا وقع في طعام نجسه كما تقدم ومفهومه أن ما كان قدر درهم لا يعفى عنه وهو كذلك وعدم العفو في الدرهم مقيد بما سيأتي من قوله وأثر دمل الخ (ص) وقبح وصيد (ش) أي وعفى عما دون درهم من قبح وصيد وأما ما خرج من نقط الجسد من نار أو حر فلا شك في نجاسته كما تقدم التنبيه عليه لكنه كأثر الدمل يعني عن كثيره وقليله اذا لم يترك وتخصيصه الثلاثة بالذكرة مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول أو غائط أو مني أو مذي وهو المشهور المعروف لا ما نقل عن مالك من اغتفار مثل رؤس الابر من البول نعم ألحق بعضهم بالمعفوات ما يغلب على الظن من بول الطير فأتى ببول فلا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مباولة فيصيبها ما يغلب على الظن مخالطة البول له اذا لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطير يبق الاصل فيه الطهارة وانما اختص العفو بالدم وما معه لان الانسان لا يخلو عنه فالاحتراز عن يسيرها عسر دون سائر النجاسات (ص) وبول فرس لغاز بأرض حرب (ش) أي وعفى عن بول فرس قليلا كان البول أو كثيرا أصاب ثوبه أو بدنه ولا مفهوم لهذه القيود الا بول بل حيث كان السفر مباحا يضطر الى ذلك انظر شرحنا الكبير

غيره) ولولم يحتج له وقال ابن العربي أو ثوب غيره ان احتاج له وارتضى شيخنا الصغير الاول وذلك لان الشأن الاحتياج له (قوله ومحل العفو المذكور بالنسبة للصلاة) أي ولدخول المسجد والمكث فيه لا بالنسبة للطعام لانه نجسه كما سبق (قوله وهو كذلك) المعتمد أنه يعني عن الدرهم (قوله وقبح وصيد) نص عليهما وان كان أصلهما دمالا لم أقدر فربما يشوبهم عدم العفو فيهما (قوله أصاب ثوبه الخ) قال في ك يصيب الثوب الذي عليه لا ثوب باليست عليه (قوله الا بول الخ) الاحسن ان يقول ولا مفهوم لهذه القيود الا بول حيث كانت الملابس مباحة محتاج اليها أو اراد بالاضطرار الاحتياج بل لا مفهوم لبول والحاصل انه لا مفهوم لبول ولا السفر فضلا عن كونه مباحا أو لا بل كل من يلبس الدواب لحاجته يعني عما أصابه من فضلتها ويدل له ما ذكر في القصاب والكناف لكن بشرط الاجتهاد الا أن من وجدت فيه القيود المذكورة في كلام المصنف لا يعتبر فيه الاجتهاد والاحسن ان يبقى كلام المصنف على ظاهره فيقول ولا يعتبر الاجتهاد عند وجود هذه الشروط واذا فقدت فيشترط الاجتهاد حيث كانت الملابس للدواب محتاج اليها

(قوله وأثر ذباب) أي عني عن أثر رجله وفيه وأما أن وقع بجملته في نحو بول فإنه لا يعني عما أصاب منه حيث زاد على أثر رجله وفيه وهذا واضح في الذباب الصغير وأما الذباب الكبير فوقعه على الآدمي نادر كما نمل كذا قاله عجم (قوله وغسل) المراد التمل الصغير الذي لا يمكن التحفظ منه بخلاف كبيره فوافقت عبارة عجم (قوله أو بول الخ) فيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لعذرة وكأن المصنف إنما نص على المتوهم لأنه إذا عني عن العذرة مع إمكان ظهور ما أصاب منها فغيرها مما لا يظهر أثره كالبول أو مما نجاسته مخففة كالدم والقيح أولى **تمت** إذا تحقق وصول أثر نجاسة بثوب أو بدن وشك هل ذلك من ذباب أو من نحو نبات وردان فالظاهر عدم العفو كما أن الظاهر عدمه أيضا في الشك فيما أصاب من الذباب الصغير هل من فيه أو أرجله أو من وقوعه بجملته في القدر احتياطا وسم الذباب في الجناح الأيسر لأنه يتق به ودواء ذلك في الأيمن فليغسله في الأثناء كله كما في الحديث (قوله مسح) هذا إذا كان لا ثرا أكثر من درهم والأفلا يعتبر في العفو المسح ثم محل العفو مع المسح وجوبا والأعاد في الوقت مطلقا ويقال كمن ترك الغسل (قوله لا الشرطات) أي فقط شيخنا ووجدت ما يدل عليه (قوله والأعاد في (١٠٨) الوقت) أي الضروري كافي كوالا حسن الاختيار في العصر

والاختيارى وبعض الضرورى في الظاهر والاختيارى والضرورى في العشاءين والفجر (قوله ليسارة الدم) أي ليسهولة أمر الدم أي لأنه يعني عن قلبه (قوله كتأويل) بكاف في نسخته وهي بمعنى اللام متعلق بالتعليل أي أن ما قاله من أنه بعيد أبدا لا يفيد سهولة الدم إذ لو كان سهلا ما أوجبوا فيه الإعادة حين صلى قبل غسل ما عني عنه وكما رد على التعليل يرد على نفس القول الثاني الحاكم بالأعادة في الوقت مع العمد (قوله وظاهره ولودما) أعلم أن الدم الخارج من قبل الذكرا ومن دبره أو من دبر الأنثى أو من قبلها حيث لم يكن حبضا ولا نفاسا فإنه بمنزلة أثر الدم إذا لم ينك فيه عني عنه وهل يعني عنه ولو خرج معه شيء من الحدث وهو الظاهر أو إنما يعني عنه إذا

(ص) وأثر ذباب من عذرة (ش) يعني أن الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعوض وغل لآفات وردان ونحوه إذا جلس على عذرة أو بول أو نحوهما ثم جلس على ثوب أو جسد فإنه يعني عنه للشقة ولا حاجة إلى تقسيمه بموضع يكثر فيه الذباب لأن المعول عليه قوله وعني عما يعسر والعفو خاص بالصلاة وأما الطعام فلا ويجري على قوله المتقدم وينجس كثير طعام مائع إلى آخره (ص) وموضع حجامه مسح فاذا برئ غسل (ش) أي وعني عن أثر دم موضع حجامه أو فصادة أو قطع عرق حال كون الموضع مسح عنه الدم لما يتضرر به المحتجم من وصول الماء إلى ذلك المحل إلا أنه يوجب رخصة في تأخير الغسل لافي سقوطه مطلقا فهذا قال فاذا برئ غسل أي وجوبه مع الذكر والعذرة أو سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامه ما بين الشرطات لا الشرطات (ص) والأعاد في الوقت وأول بالنسيان وبالاطلاق (ش) أي والأبأن صلى ولم يغسل أعاد الصلاة في الوقت واختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو محمد وابن يونس بالنسيان وإن العامد بعيد أبدا وتأولها أبو عمران بالاطلاق ناسيا أو عامدا ليسارة الدم ومراعاة لمن لا يأمره بغسله واستشكت الإعادة بما تقدم من أن أثر الدم يعني عنه ولو زاد عن درهم مع أن الباقي هنا بعد المسح إنما هو الاثر لا أن يقال أن هذا مبني على ما صدر به ابن حزم من أن الأثر والعين سواء ويرد على التعليل بيسارة الدم كتأويل أبي عمران بالاطلاق ما قاله في صاحب السلس أنه بعيد أبدا إذا صلى بعد زوال عذره قبل غسل ما عني عنه لا جله وظاهره ولودما تأمل (ص) وكطين مطر (ش) أي وعني عن طين مطر ومائه وماء رش فالكاف داخله على المضاف إليه في الحقيقة كما هو عادة المؤلف حيث أدخلها على المضاف أي وعني عما ذكر يصب الرجل أو الثوب أو الخف أو نحو ذلك للشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يخلو من النجاسة إلا أن المشقة منعت من وجوب غسله ولا فرق بين أول المطر وغيره ولا بين ما أصاب حين نزول المطر وبعد انقطاعه مادام طينا طريا في الطريق أو الثياب ولو بعد أيام من نزوله خلافا

استنكه حيث تظن الحدث كذا قال عجم فاذن قوله ولودما إنما يأتي في دم الاستحاضة (ثم أقول) لمن قد علمت أن قوله أترد مل لم ينك يقيد بما إذا لازم كل يوم ولو مرة فلا وجه لقول عجم أو إنما يعني عته الخ (وأقول) أيضا ولا يرد ذلك كله لأن كلامنا في الأثر وما ذكره من أنه لا يعني عنه ولودما في غير الأثر والله أعلم بالصواب (قوله فالكاف داخله على المضاف إليه) لا يخفى أن المفهوم أن هذا التفرع لا يظهر إلا لو قال أي وعني عن طين المطر وطين الرش ولم يقل ذلك بل قوله ومائه يفيد دخولها على المضاف وأما ماء الرش فلا يدخل الاعتبار إدخال الكاف على المضاف بقيد إضافته إلى المطر ماء الرش وخلاصته أنه باعتبار دخولها على خصوص المضاف وحده يدخل ماء المطر وباعتبار دخولها على خصوص المضاف إليه وحده يدخل طين الرش وباعتبار دخولها على المضاف مقيدا بالاضافة دخول ماء الرش (قوله وغيره) أي آخر المطر لا يخفى أن هذا غير قوله وبعد انقطاعه فإن الإصابة بعد الانقطاع بخلاف الأولى فإن الإصابة في آخر النزول فصلت المغايرة في الشق الثاني منهما (قوله والثياب) معطوف على الطريق لا يخفى إذا جفت الطرقات يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارح أنه لو جف من الثياب يجب الغسل وإن العفو

مادام طرياً في الثياب والظاهر أن المدار على كونه طرياً في الطرقات فاذن لو ليس من الثوب وهو طري في الطرقات فالظاهر العفو (قوله وكذا ان جف الخ) اعلم أن هذه الصور الثلاث العفو فيها دائماً جف الطين في الطرق أولاً والتقييد بعدم الجفاف انما هو فيما اذا ظن أو تحقق ان به نجاسة ولم يكن المطر بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة ولا يخفى أن في التعبير بالعفو في الثلاثة المذكورة تسامحاً فلذا كانت الواو في قوله وان اختلفت الحال وجعل الاختلاف على المتيقن والمظنون فاذا علمت ذلك فالمناسب ان يقول بدل قوله وكذا ان جف الخ مانصه وهذا كله اذا كان متحققاً وجود النجاسة أو ظناً ببقائها وأما اذا جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة فانه يكون طاهر الحقيقة ولا محل للعفو حينئذ (قوله أو أصاب بعد تكرار الخ) هذه غير الاولى من الثلاث بحمل الاولى على ما اذا لم يكن المحل يغلب عليه كثرة النجاسة بحيث يصير المطر ولو لم يتكرر يظن منه زوال النجاسة (قوله لكن يجب الغسل هنا) وأما عدم وجوب الغسل مع الجفاف فانه هو عند الشك أو غلبة الظن بالطهارة (قوله ومنقطع) بكسر القاف أي من فضلات النمل أي أو المطر أي وظن وجود النجاسة أو تحققها أو الا فلا محل للعفو (قوله وقد يقال انما بالغ) المناسب ان تكون الواو والحال (قوله لان غلبت عينها) أي بأن كانت النجاسة أكثر من الطين ولكن لم تظهر لها عين قائمة وبقيت مقلنا التمثيل (قوله لما قيد به الشيخ الخ) قال فيها ولا بأس بطين المطر المستفقع في السكك والطرق يصيب الثوب أو الخف أو النعل أو الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة يخوضون ويصلون ولا يغسلونه قال الشيخ ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة ابن بشير يحتمل التقييد والخلاف قال أما (١٠٩) لو كانت كذلك وافترق إلى المشي فيه لم يجب

غسله كثوب المرضعة اه (قوله بقوله) متعلق بقيد (قوله وقبله) أي قبل ذلك التقييد لكن بمعنى ان النجاسة غالبية على الطين أي أكثر من الطين وقوله وفهمه أي وفهم التقييد على ذلك المعنى وهو أن المراد بالغلبة أي غلب على الطين أي أكثر من الطين وقوله من كلام ابن أبي زيد أيضاً أي كما فهمه ابن رشد والباجي لما تقدم انهما قبل القيد المذكور باعتبار ذلك المعنى (قوله مما) أي من معنى جملة أي جل كلام ابن أبي زيد على ذلك المعنى

ان عدم بثلاثة ايام من نزوله وكذا ان جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال نجاستها ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب على الظن أو تحقق وجود النجاسة فيه واليه أشار بقوله (وان اختلفت العذرة بالمصيب) بقينا أو ظناً ولم تظهر عينها لكن يجب غسلها هنا اذا جف الطين عن الطرق كما قيل في صاحب السلس اذا برئ لان الغسل حينئذ مرة واحدة بخلاف ماء الرش ومنقطع الطرقات فالعفو دائماً ولو أبدل العذرة بالنجاسة لكان أشمل وقد يقال انما بالغ على العذرة لشدها فيدخل غيرها من النجاسات بالاولى وأشار بقوله (لان غلبت عينها) على الطين كان يكون طين مرحاض في موضع فيختلط بطين المطر فيجب غسله لما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة وقوله الباجي وابن رشد بقوله ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة وفهمه سند من كلامه أيضاً وهو أولى مما جملة عليه ابن هرون من أن معنى غالباً أي يغلب على الظن وجودها وجعل الصور أربعة تساوي احتمال الوجود وعدمه لا يغسل على ما في المدونة ترجيح الوجود يصلي به على ما فيها لا على ما عند أبي محمد ترجيح الأصل أو الغالب تحقق الوجود ولم تظهر لاختلاطها يصلي به

ابن هرون وقوله من أن الخ بيان للمعنى وهذا التقرير مناسب في حد ذاته لفهم الشارح والتام بعضه ببعض والذي يؤخذ من الخطاب ان الضمير في فهمه عائد على ذلك القيد بهذا المعنى وقوله من كلامه الاولى أن يقول من كلامها أي المدونة وقوله أيضاً أي كان ابن أبي زيد يعني ان سند فهم ذلك القيد من كلام المدونة كما فهم ابن أبي زيد لكن باعتبار المعنى المتقدم وعلى كل حال هو أحسن من فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد ونسوق لك عبارة الخطاب ونصها بعد قول المصنف لان غلبت أي لان كانت النجاسة غالبية على الطين وهذا معنى ما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال يريد ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة وقبله غير واحد كالباجي وابن رشد وقيد به المدونة وقال سند قوله في المدونة وان كان فيه النجاسة يريد وان كان يعلم انها لا تنفك عن النجاسات ولم يرد ان النجاسة عين قائمة فيصيبه من ذلك أو كان طين مرحاض في موضع وقد اختلفت بطين المطر هذا يجب غسله ولا ضرورة في غسل مثل هذا بخلاف غسل ما يكون من الطين اه وهذا أولى مما جعل عليه ابن هرون كلام ابن أبي زيد وكرهه عنه في التوضيح إلى آخر ما ذكر (قوله وجعل الصور أربعة) أي ابن هرون (قوله تساوي احتمال الوجود وعدمه) كذا في نسخة الشارح فقوله احتمال تفسير لقوله تساوي (قوله لا يغسل على ما في المدونة) أي بدون التفات لكلام ابن أبي زيد (قوله لا ما عند أبي محمد) أي بناء على فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد (قوله ترجيح الأصل) وهو الطهارة هو ناظر لقوله يصلي به على ما فيها وقوله أو الغالب أي وهو النجاسة ناظر لقوله لا ما عند أبي محمد

(قوله لا على رأي أبي محمد) أي على فهم ابن هرون لكلام أبي محمد الذي هو الموضوع (قوله لها عين قائمة) هذا القسم الرابع (قوله) ولا نعلم فيها خلافاً وبعد وجوده (قال في ك) لكن انظره - ذامع ان قول ابن رشد يحتمل التقييد والخلاف عقب قول الشيخ ما لم تكن النجاسة متعالية أو عيناً قائمة فيرجع لهما معاً (قوله ونحن في مندوحة عنه) أي عن فهم ابن هرون بفهم القاضي سنداً أي في غيبة عنه (قوله أبقى قولها) أي المدونة أي لم يقيد بها كما قيدها ابن زيد قال الشيخ سالم أشار به أي بقوله وظاهرها إلى قول ابن بشير يحتمل قول أبي محمد الخلاف اهـ (قوله وهذا فيها) أي العذرة وسائر النجاسات (قوله يخوضون في طين المطر ويصلون) قال في ك وخص بعضهم قولها يخوضون في طين المطر ولا يغسلونه بالمسجد المحصب لا المفروش بالحصرات لونها وبه الفتوى بافريقية (قوله وظاهرها العفو) مع غلبتها أيضاً وقوله وظاهرها ضعيف (قوله وذيل امرأة) قال في ك ولا عفوعن غبار النجس في غيرهما (قوله مطال) أي ذراعاً بذراع اليد وهو شبران من عند الأرض وهذا إذا كانت تحتاج في الستار إلى ذلك والأقلا يزید عما يحتاج إليه فيه (قوله التي ليس من زيها لبس الخف) أي بأن كانت من نساء البدو والأفلا عفو (قوله لا بقصد الخلاء) أي أو الزينة فيحرم كالرجل ولا عفو حينئذ (قوله) وعن متعلق الرجل) لافرق بين الواحدة والاثنين (قوله نجاسة محقة جافة) مفاده ان قول المصنف نجس بفتح الجيم (قوله جافة) لا رطوبة فانه يجب غسله إلا أن يكون معفو عنه كالطين (قوله حيث مرا) اسناده للرجل وللذيل مجازاً والحقيقة اسناده للشخص المار (قوله حيث مرا على أرض طاهرة) (١١٠) أي بآية كافي الرواية وعبارة ابن عرفة كالمصنف أعم منها اذ تشمل

الأرض وغيرها لكن لا بد من كونها طاهرة (قوله رفعت الرجل) أي من فوق النجس (قوله أو بعد طول) أي من وقوعها على النجس أي سواء رفعت الرجل من فوق النجاسة فوراً أو بعد طول وخصص الكلام بالرجل لورود الحديث بذلك (فان قلت) إذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك فلا يتعلق به شيء منها فلا محصل للعفو (قلت) قد يتعلق بها غبارها وهو غير معفو عنه في غير هذين قال ابن القاسم وأما غبارها في هذين فعفو عنه تحققت أصابته أو شك فيها خلافاً لقول الباقي

على ظاهرها لا على رأي أبي محمد وهو حسن لتحقيقها لها عين قائمة تغسل ولا نعلم فيها خلافاً وبعد وجوده انتهى ونحن في مندوحة عنه بفهم سند ومفهوم من أبقى قولها وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة يخوضون في طين المطر ويصلون ولا يغسلونه على ظاهرها أي سواء غلبت النجاسة على الطين أم لا واليه أشار بقوله (وظاهرها العفو) وأشار بقوله (ولا ان أصاب عينها) لقول ابن أبي زيد ما لم تكن للنجاسة عين قائمة الخ (ص) وذيل امرأة مطال للستر ورجل بنت عمران نجس بيس يطهران بما بعده (ش) أي ويعني عن متعلق ذيل المرأة اليابس التي ليس من زيها لبس الخف والجوب المطال بقصد الستار لا بقصد الخلاء وعن متعلق الرجل المبلولة إذا أصاب كلام من الذيل والرجل نجاسة محقة جافة حيث مرا على أرض طاهرة بعد رفعت الرجل بالحضرة أو بعد مهلة على تأويل ابن اللباد واقتصر عليه جماعة ويصح في يس فتح الباء على انه مصدر كما في قوله تعالى طريفاً في البحر يساكن بمعنى اسم الفاعل ويصح فيه كسرهما على انه صفة مشبهة ثم إن قوله يطهران مستأنف استئنافاً بيانياً وهو كالعلة لما قبله كأن قائلًا قال لا شيء يعني عنهما فقال لانهما يطهران بما يمران عليه من طاهر بعد دونه وليس حالا وقوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة والأفلا معنى للعفو (ص) وخف ونعل من روث دواب وبولها ان ذلكا (ش) أي وعني عن مصاب الخف والنعل وسائر ما عشي به من أبوال الدواب

لا يعني عما تحققت أصابة الغبار لذيل المرأة ورجل الرجل ثم العفو في مسألة المصنف لا يختص بأرواث الدواب وأبوالها كسئلة الخف (قوله على تأويل ابن اللباد الخ) وغير ابن اللباد يقول ليس هذا الذي أراد مالك وإنما أراد أن الرجل اذا رفعها بالحضرة لم يمنع من تلك النجاسة الا شيء لا قدر له اهـ أي ليست الطهارة من حيث المرور على طاهر بعد انما هو من ذلك المعنى (قوله ويصح في يس) ويصح ان تكون فعلاً ماضياً (قوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة الخ) جواب عما يقال كلام المصنف مشكل تصوراً وحكماً أما الأول فلانه لا محصل للعفو حيث كان الذيل والرجل يطهران بما بعده النجس اليابس من الطاهر اليابس الثاني حكمه هنا بأنهم ما يطهران بطاهر يابس يخالفه ما قدمه من أن الحديث وحكم الخبث يرفعان بالطلق لا بتغيير لونا ولا فرق في المرأة بين الحرية والامة انظر عيب التنبيه في جعل الرجل كالذيل بعد لان الرجل مبلولة والذيل يابس ولم يظهر في توجيه ذلك الا انها رخصة وتخفيف (قوله وعفوا) عطف تفسيري ولا يخفى انه يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه فالأفضل أن المراد بالطهارة الطهارة اللغوية (قوله وخف ونعل) اجتماعاً وانفراداً (قوله من روث الخ) ولورطوبة فلو شك فيما أصاب خفه أو نعله هل هو من أرواث الدواب وأبوالها أو من العذرة فالظاهر تعين الغسل احتياطاً (قوله وبولها) في أكثر النسخ بالواو وعليها أفراد الضمير في قوله لا غيره مع عدم العطف باو شاذ إلا ان يؤول بالمدكور وفي بعضها بأو وهي أولى (قوله ان ذلكا) استشكل الواو غنى ذلك في البول فانه لا يزال عيناً ولا حكماً والصواب إما العفو عنه كقول فرس الغازي وإما النزاع ولذا أسقطها الجلاب ومثل ذلك جفافها بحيث لم يبق شيء يخرج منه المسح (قوله وسائر ما عشي الخ)

أى فلا مفهوم لقول المصنف وخف ونعل الخ (قوله وهو راجع غير الآدمي) تفسير للروث في ذاته لأن المراد بالدواب ما يشمل الكلاب ونحوه لأنه غير الآدمي وخلاصته أن المراد في المصنف بالدواب البغال والخيول والجير فقط (قوله كالاستجمار فيهما) أى في أنه لا بد أن لا يخرج الغسل بعده شيئا ولا يشترط زوال الريح (قوله في المسجد غير المحصر) أى فإن ذلك يقدره ويفسد حصره فيمنع المشي به ما فيه كما قاله ابن الإمام وهو ظاهر قاله ح والظاهر أن المبلط كالمحصر كذا قال عجم وما سيأتي من امتناع مكث بنجس في مسجد في غير المعفو عنه والحاصل أن العفو بالنسبة للصلاة وغيرها كدخوله المسجد به ومكث به وكذا فإنه لا يترد ذلك ثوبا مبلولا أو غيره فلا يضر هذا خلاصة ما ذكرنا ويبحث في ذلك بعد قوله لا يبقى شيء يخرج به الغسل إذا لاشك ولا ريب أن مقتضى ذلك جواز المشي بهما في المسجد ولو محصرا أو مبلطا لأنه سيأتي له أن الذي يخرج به الغسل هو الحكم بل ولا محل للعفو حينئذ فالصواب كلام تت خصوصا وقد نقل الخطاب كلام سند موافقا لما في تت والخطاب ثقة في النقل ومات له آخره يجب عنه بأن قوله يخرج به المسح أى فيما من شأنه أن يزال بالمسح بل يقال أنه إذا كان ما بقي إلا الحكم والعين زالت بالمسح فلا مانع من المشي به - ما في المسجد المحصر والمبلط لأنه

(١١١)

لا يتعلق به ما شيء من عين النجاسة لكونه زال **تنبيه** قيد بعضهم ذلك بأن يكون في موضع يكثر فيه الدواب وسكت عنه المصنف لأنه قدم أن العفو إنما هو عند عسر الاخترازمه وفيمن عجز عن الغسل لقول الطراز أن تيسره الغسل كأن يجذ الماء عند باب المسجد فإنه يغسله (قوله أن لا يبقى شيء يخرج به الغسل) أى من الحكم كما قال الشارح آخره (قوله لا غيره فيخلعه الماسح) أخذ منه تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجدد من الماء إلا ما يكفي لأحدى الطهارتين

وأرواها وهو راجع غير الآدمي أغلبهما على الطرق ولشقة الاخترازمه ما ولا بنجاستهما مختلف فيها لكن بشرط أن يداكهما بتراب أو خرف أو غيرهما وإن كان الأفضل التراب لقوله عليه الصلاة والسلام إذا وطئ أحدكم نعله الأذى فإن التراب له ظهور رواء أبو داود ويذكر كل منهما حتى لا يخرج الغسل بعده شيئا ولا يشترط زوال الريح كالاستجمار فيهما وإذا دلكا كذلك جازت الصلاة بهما والمشى بهما في المسجد غير المحصر قال في الطراز شرط ذلك أن لا يبقى بعده شيء يخرج به الغسل فقوله الثاني يخرج به المسح فيه نظرا لأن النجاسة قد تجف فلا يخرج بها المسح فيقتضى العفو حينئذ وليس كذلك لأن مادام شيء من عينها باقيا لا عفو والذي يخرج به الغسل هو الحكم (ص) لا غيره فيخلعه الماسح لا ماء معه ويتيمم (ش) يعنى أن غير أرواث الدواب وأبوالها إذا أصاب الخف أو النعل لا يعنى عنه ولا بد من غسله كالدم وبول الآدمي وخر الكلاب وما أشبهها وإذا قلنا بعدم العفو وقد كان حكمه المسح على الخف وليس معه من الماء ما يزيل به النجاسة عن الخف ولا يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغيير يزيل به النجاسة فإنه ينتقل للتيمم ويبطل حكم المسح في حقه ولا يكفي ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بدل لها فقوله لا غيره بالجر عطف على دواب والضمير راجع لما تقدم تأويله بالمدكور هنا أو بما ذكر من روث وبول ولا يصح رجوع الضمير للخف والنعل أى فلا يعنى عن غيرهما كالتياب والابدان لأنه وإن كان الحكم كذلك فإنه لا يلائم قوله فيخلعه الماسح الخ وقوله الماسح أى من حكمه المسح فلا يختص بمن كان على طهارة مسح فيها فسد دخل من لم يتقدم له مسح لا الماسح بالفعل لأنه لا يختص به والذي حكمه المسح هو من انتقضت طهارته المائية الكاملة تقدم له مسح أم لا لأنه لما انتقضت طهارته صار حكمه المسح (ص) واختار الحاق رجل الفقير وفي غيره للم تأخرين قولان (ش) يعنى أن اللخمى وابن العربي أيضا اختارا في رجل الفقير العاجز عن نعل أنه يعنى عن أثر ما يصيبهما من أرواث الدواب وأبوالها إذا دلت

وبه جزم ابن رشد وابن العربي وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلى بالنجاسة (قوله وليس معه من الماء الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لا ماء معه يتوضأ به ويزيل النجاسة به وليس المراد لا ماء معه أصلا والذي يظهر لي أن المصنف صادق بصورتين الأولى أن لا يكون معه ماء أصلا إلا أنه متطهر قدم مسح على خفيه وأصابته نجاسة الثانية صورة الشارح بأن يكون انتقض وضوءه وعنده من الماء ما لا يكفي إلا الوضوء والمسح دون إزالة النجاسة ولا يمكنه جمع ماء الوضوء لإزالة النجاسة والحكم فيهما واحد وهو أنه يخلع ويتيمم أما في الأولى فلا أنه الوضوء يبطل بمجرد الخلع وأما الثانية فالأمر فيها ظاهر والحاصل أن الأولى أن يجعل المصنف متحملا لصورتين **تنبيه** قال في كونه قوله لا ماء معه أمالو كان معه ماء فان شاء غسلهما ولو أدى إلى إفسادهما وإن شاء نزعهما وكلام المؤلف مشى على القول بأن إزالة النجاسة واجبة لا على أنها سنة وهذا من فوائد الخلاف فدعوى الخطاب أنه لا ثمرة له ليس كذلك (قوله عطف على دواب) المناسب لما بعد أن يكون معطوفا على روث دواب الخ (قوله العاجز عن نعل) أى أو خف فليس مالا كالأحداهما ولا ما يشتري به ذلك أو يستأجر قال في كونه تقرير وانظر لو قدر الفقير على ما يستأجر به حاملا يحمله هل يلزمه ويخرج عن كونه فقيرا أولا ومثل الفقير غنى لا يقدر على لبس ذلك لرض أولفقه وإذا وجد الفقير من يسلفه هل يخرج عن كونه فقيرا أم لا وهو ظاهر إطلاقهم ويشهد الأول مسألة التيمم

(قوله على ما) أي شخص مارد كرا وأنتي وكذا على جالس أو قائم مستيقظ أو نائم (قوله من قوم مسلمين) أو مشكوك فيهم حاصله أنه يحمل ما وقع منهم على الطهارة في حال الشك ما لم يتيقن النجاسة أي يغلب على الظن كفاي ك (قوله فانه يعني عن لزوم الفحص) جواب عن سؤال وهو أنه اذا كان مشكوكا فيه يحمل على الطهارة فلا محل للعفو وحاصل الجواب أن العفو انما هو عن لزوم الفحص والسؤال (فان قلت) العفو عن لزوم السؤال فرع تعقله (قلت) لما كان الشأن أن الذي ينزل من السقوف النجاسة واشتبه الحال كان من حقه وجوب السؤال لاجل أن يتبين الحال ولك جواب آخر وهو أنه لما كان الشأن أن الذي ينزل من السقوف النجاسة كان من حق ذلك الاجتناب قصح حينئذ تعلق العفو به (قوله ان لم يتيقن نجاسته) أي يغلب على الظن نجاسته (قوله ان أخبر بالطهارة) لا يخفى أن الكلام فيما اذا كان نازلا من سقوف المسلمين أو المشكوك فيهم وقد قلنا يحمل على الطهارة ويعني عن لزوم السؤال فالمناسب أن يقول ان أخبر بالنجاسة أي يصدق المسلم ان أخبر بالنجاسة فيما ذكر أي وكان عدل رواية وبين وجه النجاسة أو اتفاقا مذهبها (قوله لا الكافر) فلا يحمل ما نزل منهم الا على النجاسة الا أن يتيقن الطهارة ومحل كونه يحمل ما نزل منهم على النجاسة ما لم يخبر عدل بالطهارة أي عدل رواية ولا يشترط اتفاق المذهب ولعل الفرق أن الاصل في الماء الطهارة وأما اذا أخبر بما يحمل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة والحاصل أن الصور خمس وعشرون وذلك أن

(١١٣)

لا غيرهما وفي رجل غير الفقير وهو الذي يقدر على شرا عطف أو نعل قولان للمتأخرين بالعفو كالفقير وعدمه ووجوب الغسل (ص) وواقع على ما رواه سأل صدق المسلم (ش) يعني أن ما وقع على المازن سقايف ونحوها من قوم مسلمين فانه يعني عن لزوم الفحص عنه ان لم يتيقن نجاسته برائحة أو غيرها من الامارات فان سأل كما هو المستحب صدق المسلم ان أخبر بالطهارة عدل الرواية لا الكافر بل يحمل ما سقط منهم على النجاسة الا أن يكون عدل من المسلمين فاعدا عندهم ويخبر بالطهارة وليس المراد ما يتبادر من عبارة المؤلف أنه معفو عنه مع تيقن نجاسته فلذلك حولناه عن ذلك الى ما يصرح به ويدفع عنه الاعتراض فقوله صدق المسلم في معنى لا يصدق الا المسلم بشرط أن يكون عدل رواية وهو المسلم البالغ العاقل (ص) وكسيف صقيل لافساده من دم مباح (ش) يعني أنه يعني عما أصاب السيف الصقيل وشبهه من كل ما فيه صلابه كالمدية والمرأة والزجاج وخرج ما لم يكن كذلك ولو كان صقيلا كالثوب والبدن والظفر اذا أصاب ما ذكر دم خاصة مباح كالقصاص والصيد للعيش والذكاة الشرعية لثلا يفسد بالغسل سواء مسح من الدم أم لا فقوله لافساده اشارة الى أن المشهور في تعليل العفو هو الافساد بالغسل لا الانتفاها بالمسح اذ لم يشترط المؤلف المسح وقوله لافساده متعلق بعني ثم لو قال لفساده كفاه مع كونه أخضر ثم انه صرح بالتعليل هنا ما فيه من الخلاف وبعبارة اخرى أي لاجل دفع افساده لغسله من دم مباح لا لتحصيل افساده فاللام داخلة على محذوف ومن دم مباح متعلق بمحذوف ظرف لغو واحترز المؤلف بالدم عن غيره من النجاسات لان

وفي كل اما أن تحق الطهارة أو تحقق النجاسة أو يظن الطهارة أو النجاسة أو يشكها فان تحققت الطهارة أو ظنها فانه يحمل على الطهارة في الصور الخمس وان تحققت النجاسة أو ظنها فانه يحمل على النجاسة في الصور الخمس وان شك فانه يحمل على الطهارة في الساقط من المسلمين بتحقيقا أو ظنا أو شكاً ويحمل على النجاسة في الساقط من الكفار بتحقيقا أو ظنا (قوله وهو المسلم البالغ العاقل) الغير الفاسق (قوله من كل ما فيه صلابه) اشارة الى أن الصفاقة وحدها لا تكفي بل لابد من صلابه قال في المصباح شيء صقيل أملس مصمت لا يتخلل الماء أجزاءه والاولى

لشارح أن يقول وشبهه من كل ما فيه صقالة وصلابة والاولى اسقاط المرأة لان المرأة يعني عما أصابها من دم غير المباح أيضا لتكرار النظر فيها المطلوب دون السيف والمدية وان فعل بهم ما واجب (قوله والزجاج) الاول اسقاط الزجاج قال الخطاب خرج بذلك الزجاج فانه وان شابه السيف في الصقالة والصلابة الا أنه لا يفسده الغسل (قوله ما لم يكن كذلك) أي صلبا ولو كان صقيلا أي وذلك اننا اشترطنا زيادة على الصقالة والصلابة (قوله دم خاصة مباح) فصل بين المضاف والمضاف اليه ويمكن أن يقال ان فيه تلحا الى أن قوله من دم اسم منون لامضاف أي من دم مباح محله وخلاصته أن قوله من دم مباح يجوز فيه التنوين أي من دم مباح محله والاضافة أي من دم محل مباح (قوله سواء مسح أم لا) هذا هو المعتمد وقوله بعد سمع ابن القاسم ضعيف لما فيه من افادة طلب المسح (قوله لا انتفاها) أي النجاسة بالمسح لم يتقدم لها ذكر الا أن مقصوده ذلك قال تت وخرج بالسيف الثوب الصقيل أو الجسد فلا يعني عما يصيبه ما منه على الاصح ومثار الخلاف هل العلة انتفاء النجاسة أو الافساد وتظهر ثمرة الخلاف في الظفر لان النجاسة تنتفي بمسحه والغسل لا يفسده فعلى الاول يكفي المسح دون الثاني (قوله لما فيه من الخلاف) تبين لك من عبارة تت وهو جواب عما يقال شأن المتن أن لا يتعرض للدلالة أي التعليل فأجاب الشارح بأنه انما ذكر لما فيه من الخلاف (قوله متعلق بمحذوف ظرف الخ) ذلك المحذوف هو قوله يغسله فان قيل اذا كان المتعلق محذوفاً يكون الجار والمجرور متحملا للضمير قلت ذلك في المتعلق العام

كالكون لا الخصاص كما هنا **تنبيه** الفرق بين السيف وموضع الجامة ان الدم اذا ليس على السيف ونحوه تطاير بخلاف الجامة (أقول) يصح أن يجعل قوله لا فسادا الى آخره تعليلا من غير تقدير دفع والمعنى انما عني لو جود الفساد بالغسل من دم المباح على تقدير حصوله (قوله سمع ابن القاسم الخ) انظر هذا مع نص الخطاب نقله عن التوضيح قال عيسى في روايته عن ابن القاسم عن مالك مسحه من الدم أو لم يمسه قال عيسى يريد في الجهاد وفي الصيد الذي هو عيشه (أقول) اذا علمت ذلك فالمراد بالباح غير المحرم فيه دخل فيه المكروه المشار له في الباغية بقوله وكره للرجل قتل أبيه وورثه ومثله دم مكروه الا كل الخارج من المذكي والمراد ايضا مباح اصاله فلا يضر حرمة اعارض كقتل مرتد به وزان أحسن بغير اذن امام (فان قلت) كيف يكون سماع ابن القاسم ضعيفا فالجواب أن ذلك السماع ليس في المدونة بل في العتبية (قوله الذي به) أخرج دمل غيره فلا يعنى عما أصابه منه وهو أحد قولين والاخر العفو (قلت) ونسبه هذا الخلاف خلافهم في صاحب السلس هل العفو خاص أو متعمد الى غيره (قوله اذا مصل بنفسه) أى سال بنفسه ومثله ما في حكمه كما اذا انتهى الدمل وكان بحيث لو تركه لا تفجر بنفسه وبجره فانه يعنى عن أثره (قوله وأما ان قشر حال سيلانه) أى قشر حال اجتماع تلك المادة ولولا القشر ما خرجت تلك المادة (قوله وأما اليسير فهو معفو عنه) أى كالدرهم فأقل (قوله وأما اليسير) هو ما دون الدرهم (قوله ولا يضر نكوه قبل سيلانه) أى اذا نكاه قبل ان يجتمع (١١٣) تلك المادة فيه ثم تجمعت وسالت من ذلك الشق فالعفو وعبرة له ولا يضر نكوه قبل سيلان فلو نكح أو شق قبل ان تجتمع المادة فيه ثم تجمعت الى آخر ما ذكرته لك (قوله أو نحوه) أى كالجرح (قوله أما لو كثرت) أى بأن زادت على الواحد بل في أبي الحسن أن الدمل الواحد اذا اضطر الى نكها وشق عليه تركه فانه يعنى عما سأل والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أن يتصل سيلانه ولا ينقطع أو انقطع انقطاعا لا ينضبط كصاحب السلس أو ينضبط ولكن يتكرر كان يأتي في كل يوم مرة أو مرتين بحيث يشق التوقي منه والاحتراز عنه فهذا يعنى عنه في الصلاة وخارجها ولا يقطع لاجله ولا يؤمر

الدم هو الذي يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح عن دم العدوان فانه لا يعنى عنه وقال المواق سمع ابن القاسم يكتفى مسح دم السيف عيسى ان كان في جهاد أو صيد لعيشه ابن رشد قول عيسى تفسير انتهى فانظر قول من قال المراد بالمباح غير المنوع ليشمل المكروه كصيد اللهو مع هذا النص (ص) وأثر دمل لم ينك (ش) يعنى أنه يعنى عن أثر الدمل الذي به والجرب ونحوهما من دم وقبح وصيد وماء سائل من نقط نار يصيب الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا مصل بنفسه وأما ان قشر حال سيلانه فلا يعنى عن أثره لانه أدخله على نفسه حيث كان كثيرا وأما اليسير فهو معفو عنه كما في المدونة ولا يضر نكوه قبل سيلان وكلام المؤلف فيمن به دمل واحد ونحوه أمالو كثرت كالجرب فانه مضطر الى نكها ويعنى عما أصابه منه **فائدة** الدم بدل مهملة وتشديد ميمه وتخفيفه كسكر وصرده سمي بذلك تفاؤلا كنسمة المهلكة مفارقة والاسديغ سليما (ص) ونذب ان تفاحش كدم براغيث (ش) أى ونذب غسل جميع ما سبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان تفاحش بان يستحيا منه في المجالس أو تغير ريحانه صار الى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب الابعذر كاستحباب غسل خراء البراغيث من ثوب تفاحش فيه كان في زمن هيجانهم أم لا وظاهر الرسالة الوجوب لكن جلت على الاستحباب وكذلك جلت المدونة أيضا على الاستحباب وفي ذلك قولان وتفسيرنا الدم بالخمر تبع الجزولي مخرج لدمها الذي من جوفها فحكمه حكم سائر الدماء لا يعنى الا عن دون درهم منه ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلال لان

(١٥ - خشي أول) يغسله الا أن يتفاحش فيؤمر نديا كما يستحب لهدرؤه بخرقة ولا يجب لانه يصلى بها وعلى هذا يحمل كلام المؤلف لا طلاقه العفو الثاني أن لا يتصل خروجه وأمكن التوقي منه بلا مشقة بان لم يلزم كل يوم فهذا لا يعنى عنه ولو وصلت بنفسها فاذا انبعثت في الصلاة قطع ان ربي كفها وغسل الا أن يكون يسيرا فليقتل ويدينى ابن رشد واليسير ما يقتله الراعي انتهى وان لم يرجع كفها تادى (قوله ونذب ان تفاحش) وحل النذب مادام المعفو عنه قائما والاوجب الغسل (قوله بان يستحيا منه في المجالس) هذا لا يتأتى في دون الدرهم وفي شرح المدونة أنه يستحب غسل دون الدرهم وما في حكمه وكلام المصنف لا يشمل ذلك لانه فيد النذب بالتفاحش ودون الدرهم غير متفاحش وأجاب الشارح رحمه الله كما نقله بعض تلامذته بأنه وان لم يشمل ذلك لكن لا ينافي أنه يستحب غسله لانا نقول كلام المصنف فيما يعنى عنه من غير تقييد بحد وأما الدم فان العفو عنه مقيد بحد لا يصل للتفاحش لانه متى زاد عما دون الدرهم على كلام المصنف فانه يجب عليه غسله (قوله ولا يلحق بها البق والقمل) أى بل يستحب مطلقا تفاحش خروها أم لا وذلك لان الكثرة من البق والقمل متعذرة فلا مشقة في الغسل بخلاف خراء البرغوث فانه كثير فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا لحصلت مشقة واعلم أن شارحنا تبع السهوري وقد اعتمد عجز كلام صاحب الحلال وما ذكرته رأيت منقولاً عن الشارح ونقل شيخنا عبد الله أن المعنى ان خرو البق والقمل لا يجب غسله ولا يندب بخلاف دم البراغيث فلا يجب ولا يندب

الاذا كثر فانه يندب انتهى والظاهر الاول (قوله الا في صلاة) لاحاجة لهذا اذا لا يشوههم قطع صلاة لندوب قاله في ك (قوله معفو عنه
 أو غيره) أي فالتلف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها بعد ذلك والنحر جان والسيف الصقيل وموضع الحجامه بعد المسح محكوم
 عليها بالنجاسة ولا يطهر شيء من ذلك الا بغسله وغسل النجاسة من باب التعبد قلنا لا تزال الا بالطلق ولم نحتاج لنية لكونها من باب التروك
 (قوله وفي عبارة الخ) حاصله أنه اذا جعل متعلقا بطهر تكون الباء معني مع والمعنى محل النجس بطهر مع عدم النية خلافا لما يقول
 محل النجس لا يطهر مع عدم النية بل يطهر مع النية وقوله لان الخلاف ليس الخ أي ليس المراد أن بعضهم يقول الطهارة مع النية
 وبعضهم يقول الطهارة مع عدم النية أي وأولى مع النية بل النزاع في الاشتراط وعدمه هذا حاصله (أقول) انه يلزم منه ذلك (قوله
 لانه لا يعلم الخ) لا يخفى انه يعلم منه عدم (١١٤) اشتراط النية غير أنه ليس فيه صريح بحاق الشريطة (قوله بغسله) ولو بغير

ذلك ان لم يتوقف زوال العيب
 عليه (قوله ان عرف) أي جزما
 كما هو مفاد الشارح (قوله فيدخل
 الظن) لعله ما لم يقول على ما قال الشيخ
 سالم فن ظن في جهة النجاسة وتوهمها
 في أخرى فيجب عليه غسل الجميع
 على هذا ولو أعطى الظن حكم
 التحقق لما طلب بغسل الجهة
 المتوهمه وبعضهم يدخل الظن
 تحت المعرفة فاذن لا يدخل تحت
 والا لا صورة فقط وأما على حل
 الشارح فيدخل تحت والا صورتان
 قال محشي نت وقد بحث في غسل
 الموهوم أي الذي ذهب اليه الشيخ
 سالم فان الوهم في الحدث لا تأثير له
 فالتحقيق كذلك أو أولى فالخلق
 ان الظن كالعالم وان الموهوم
 لا يغسل اذا لا تأثير له في الحدث كما
 يأتي عن ابن عرفة توهم جنابته
 دن شك لغو (قوله ولا يجتهد)
 فيغسل أحدهما على المذهب خلافا
 لابن العربي في هذه قياسا لهما على
 الثوبين ومحل الخلاف في الكمين
 اذا اتسع الوقت ووجد من الماء
 ما يكفيهما فان ضاق الوقت
 عن غسلهما معاً ولم يجد من الماء الا ما يكفي أحدهما تحرى أحدهما وغسله اتفاقا فان لم يتسع الوقت
 للتحري صلى بالنجاسة ولو فصل الكمين صاراً كالثوبين اتفاقاً (قوله فانه يتحري) أي يجتهد بفصله صلى به الا ن وكذا بوقت آخر حيث
 لم ينس التحري من المتنجس ليغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة ومحل التحري اذا اتسع الوقت للتحري والا صلى بأي واحد منهما لانه
 كعاجز ولا إعادة عليه فيما صلى به بالتحري لا بوقت ولا بغيره (قوله والفرق على المشهور) والفرق بين الكمين يغسلان والثوبين يتحري
 ان الاصل في كل من الثوبين الطهارة بانفراده فيستند اجتهاده الى الاصل وهذا الاصل قد يطل في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة
 فيه ابن عيمد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لما اتصل صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان
 (قوله بشرط أن يفصل الماء عن المحل طهوراً) أي خالياً من اعراض النجاسة بدليل قوله ولا يضر التغير بالاوساخ

الكثرة هنا متعذرة وار جاع الندب مع التفاحش لجميع المعفوات أتم فائدة ثم استثنى من
 المشبه والمشبه به قوله (الا في صلاة) والمعنى ان استحباب الغسل انما هو اذا اطلع على ما ذكر
 من جميع ما سبق من المعفوات وعلى خراء البراغيث في غير الصلاة وأما اذا اطلع على ما ذكر
 فيها فانه يطلب منه التمسك بعدم الغسل (ص) ويطهر محل النجس بلانية (س) يعني أن محل
 النجاسة معفو عنه أو غيره يطهر من غسله من غير احتياج الى نية فقوله بلانية متعلق بيطهر
 وفي عبارة لا يصح تعلقه بيطهر لان الخلاف ليس في طهارته بنية أو بلانية وانما الخلاف هل
 تشترط النية أو لا فيعرب حالاً من غسل مقدم عليه وفيه شيء لانه لا يعلم منه حينئذ اشتراط
 النية ولا عدم اشتراطها عند حصولها فيقدر مضاف أي بلا اشتراط نية وحينئذ تصح الحاللية
 ويعلم منه الرد على القائل بالاشتراط والباء في بلانية بقاء الملازمة وفي بغسله بقاء الآلة (ص)
 بغسله ان عرف والا في جميع المشكوك فيه (ش) يعني ان محل المتنجس يطهر بغسله ان تعين
 وعرف وان اشتبه مع تحقيق الاصابة فلا يطهر الا بغسل جميع المشكوك فيه من جسد أو ثوب
 أو مكان والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل الظن كما قاله من في شرحه بحثاً بلفظ ينبغي ولا
 فرق في غسل جميع المشكوك فيه بين ان تكون النجاسة حصلت في جهة غير متميزة منه كبذنه
 وهو متفق عليه أو جهتين متميزتين منه ككميه واليه الاشارة بقوله (ككميه) ولا يجتهد
 فيغسل أحدهما على المذهب (ص) بخلاف ثوبيه فيتحرى (ش) يعني أنه اذا تحقق اصابة
 النجاسة لاحد ثوبيه وطهارة الآخر واشتبه الطاهر بالمتنجس فانه يتحرى أي يجتهد بعلمامة
 تميزه الطاهر منهما من النجس فما اذا ما اجتهدا الى أنه طاهر صلى به من غير غسل ولا إعادة
 عليه في وقت ولا غيره على المشهور وصححه ابن العربي وقال ابن المأجشون يصلي بعدد النجس
 وزيادة ثوب كالأواني والفرق على المشهور بين الأواني والثياب خفة النجاسة بالاختلاف فيها
 وعدمه في اشتراط المطلق في رفع الحدث (ص) بطهور منفصل كذلك (ش) هذا متعلق
 بغسله كما أن قوله مع زوال طعمه كذلك فلا يقدمه وقد قدم قوله لا لون وريح عسراً على قوله ولا
 يلزم عصره لكان أحسن والمعنى أن محل النجس يطهر بغسله بالماء الطهور بشرط أن يفصل
 الماء عن المحل طهوراً باقياً على صفته ولا يضر التغير بالاوساخ على المعتمد خلافاً لظاهر
 كلام المؤلف فلو قال المؤلف منفصل طاهر لحسن وبعبارة أخرى قوله كذلك أي طهور ومن

اعراض
 عن غسلهما معاً ولم يجد من الماء الا ما يكفي أحدهما تحرى أحدهما وغسله اتفاقاً فان لم يتسع الوقت
 للتحري صلى بالنجاسة ولو فصل الكمين صاراً كالثوبين اتفاقاً (قوله فانه يتحري) أي يجتهد بفصله صلى به الا ن وكذا بوقت آخر حيث
 لم ينس التحري من المتنجس ليغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة ومحل التحري اذا اتسع الوقت للتحري والا صلى بأي واحد منهما لانه
 كعاجز ولا إعادة عليه فيما صلى به بالتحري لا بوقت ولا بغيره (قوله والفرق على المشهور) والفرق بين الكمين يغسلان والثوبين يتحري
 ان الاصل في كل من الثوبين الطهارة بانفراده فيستند اجتهاده الى الاصل وهذا الاصل قد يطل في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة
 فيه ابن عيمد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لما اتصل صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان
 (قوله بشرط أن يفصل الماء عن المحل طهوراً) أي خالياً من اعراض النجاسة بدليل قوله ولا يضر التغير بالاوساخ

(قوله الأزرق المتنجس) كان تنجسه سابقا على الصبغ أو متأخرا عنه (قوله فلا يشترط خلوه من ذلك) ظاهره لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة وليس كذلك بل اذا كان كذلك يشترط خلوه من اعراض النجاسة لا من اعراض الزرق ونحوها (قوله وكذلك ما صبغ الخ) اشارة لفرع آخر وهو صبغه بشئ نجس فحكمه بخالف الذي قبله من انه لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة لانه يكون من افراد قول المصنف لالون وريح عسرا (قوله ولو كانت أجزاءه الخ) وهو معنى قوله فلا يشترط خلوه وقوله وهو مشكل راجع للثانية وقد علمت أنه لا اشكال وظهر أنهم مامسئلتان حكم أحدهما بخالف الحكم الأخرى (تنبيه) مقتضى قول المصنف بظهور أى لا يغيره مطلقا وعليه فلا يكفي الميع في تطهير الفم وقد استظهر ذلك ابن العربي ثم ان الفرع الأول ظاهر في طروء النجاسة بعد الصبغ فلوان النجاسة طرأت على الثوب الأبيض قبل الصبغ فيظهر في ذلك اننا ان قلنا ان الماء المضاف حكمه حكم الطعام تنجس المصبغة ويكون من افراد قوله وكذلك ما صبغ بشئ نجس فيجوز على حكمه وأما ان قلنا انه كالماء المطلق فلا تنجس المصبغة فيكون حكمه حكم قوله كالثوب الأزرق المتنجس (أقول) بل ويظهر أيضا انه اذا عرض على الثوب المصبوغ نجاسة ووضع في الماء ينقلب مضافا فلا يظهر حينئذ بسبب تلك النجاسة التي في الثوب والحاصل أن ما ذكرناه أولا في معنى كلام (١١٥) الشارح الا لاجل موافقته لما في عب

والا فظاهر الشارح أن المسائل الثلاث حكمها واحد في التنجيس ويكون قوله فلا يشترط خلوه من ذلك أى من اعراض النجاسة ويكون قوله وهو مشكل راجعا للصورتين وهو الذي ينبغي أن يصار اليه (قوله ولا يلزم عصره) جملة استثنائية أى المغسول وكذا الارض فلا يلزم عركها (قوله لالون وريح عسرا) وبصير المحل طاهرا لانجسامة عفو عنه (قوله المزبل لجرمه في رأى العين) أى بالنظر لرؤية العين وانما قال في رأى العين لاجل قوله مع زوال طعمه وذلك لانه لو زال الجرم في رأى العين وفي نفس الامر للزم منه زوال الطعم فلم يشترط مع أنه قد اشترط (قوله متعلق بيطهر) قال في ل

اعراض النجاسة وهي اللون والطعم والريح وأما لو انفصل متغيرا كالثوب الأزرق المتنجس يغسل فلا يشترط خلوه من ذلك وكذلك ما صبغ بشئ نجس ولو كانت أجزاءه لم تنقطع وهو مشكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة (ص) ولا يلزم عصره (ش) يعنى ان محل النجس اذا غسل بالماء الطهور وانفصل الماء عن المحل طهورا فانه لا يلزم عصره لان الفرض ان الماء انفصل طهورا والباقي في المحل كالمنفصل والمنفصل طاهر وقوله (مع زوال طعمه لالون وريح عسرا) متعلق بيطهر والمعنى أنه يظهر محل النجس بغسله المزبل لجرمه في رأى العين بشرط زوال طعمه ولو عصر أولونه وريحه المتبسر ين بقاء شئ من ذلك داليل على بقاء النجاسة في المحل ويتصور الوصول الى معرفة محل النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو غلب على الظن زواله فجازه ذوق المحل استظهارا أو ان وقع ونزل وأما زوال اللون والريح حيث عسرا فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما فاقوله مع زوال طعمه متعلق بيطهر وقوله لالون وريح عسرا معطوف على المعنى أى يشترط زوال طعمه لالون وريح عسرا وبهذا انضح العطف وسقط ما يقال من النظر المبين في شرحنا الكبير (ص) والغسالة المتغيرة نجسة (ش) الغسالة هي الماء الذي غسلت به النجاسة ولا شك في نجاستها اذا كانت متغيرة سواء كان تغيرها بالطعم أو اللون أو الريح ولو المتعسرين وهذا كقوله انبأته به هذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره ولما قدم ان حكم محل الخبث يطهر بالمطلق بين أن عينه زال بكل مائع بقوله (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف أو غيره كخل وبقى بالله فلا في جافا أو جف ولا في مبالوا (لم يتنجس

هذا هو المتعين وأجاز البساطي أن يتعلق بقوله ولا يلزم عصره وهو بعيد انتهى ولا يخفى أنه يخالف لقوله أولا كما أن قوله مع زوال طعمه الخ (قوله استظهارا) أى جازه ذوق الخ لاجل أن يستظهر أى يطلع على حقيقة الحال من أنه لا بقاء لاث النجاسة (قوله أو ان وقع ونزل) أى وارتكب الحرمة زاد أو شك هل زال أم لا وحينئذ يجوز أن يقدم على ذوقها وانما الحرمة مادام متيقنا بوجودها أى أو ظن وجودها فالخالف أن قول الشارح أو غلب الخ لا مفهوم له (قوله وسقط ما يقال الخ) عبارة لـ وسقط ما يقال أن في كلامه نظرا من وجهين أحدهما أن قوله يطهر مع زوال طعمه لا يقتضى الحصر في ذلك ثانيهما ان الذي يفهم من قوله لالون وريح عسرا ان اللون والريح اذا عسرا زوالهما ثم زالا أنه لا يظهر بزوالهما مع أن هذا غير صحيح وغير مراد أشار اليه الشيخ أحمد الزرقاني (قوله وهذا نكتة الخ) بعيد ولا يفهم منه ذلك (قوله لكن هذه المسئلة يستغنى) مراده بالمسئلة قول المصنف والغسالة (قوله ولو زال) مشكل لان الماء المضاف المشهور انه كالطعام بنجس علاقاة النجاسة اللهم الا أن يقال هذا مبني على أن المضاف ليس حكمه حكم الطعام وانما حكمه حكم الماء المطلق فهو مشهور مبني على ضعف الألتك خبير بأن ذلك الجواب لا يأتي في غير المضاف كالحل فالمناسب لذلك الجواب الاقتصار على المضاف ثم جعله كالحل من غير المضاف لا يتأتى في كل حل اذ من الحل ما يكون مضافا فأمس (قوله من مضاف الخ) فيه اشارة الى أن المراد بغير المطلق الطاهر فاذن لو قال المصنف بطاهر بدل بغير المطلق لكان أحسن وأجيب الاختصارية

ظاهرة وأما الأحسنية فلان غير المطلق يصدق بالنجس والمتنجس (قوله والاعراض لا تنتقل) قد يقال ينتقل مماثلها كما تقدم في قوله وان بدهن لاصق (قوله وان شك في اصابتها الثوب الخ) ولا أثر لوهوم المراد الموضع الذي شك فيه منه فان كانت ناحية واحدة رثها فقط وان كانت ناحيتين رثهما معا قاله القاضي عياض والمراد بالناحيتين الظاهر والباطن (قوله أو ظن ظنا غير غالب) أما لو كان الظن غالباً فإنه يجب الغسل (قوله لا مره) لعمل المناسب ولا مره تعليل فان ويجاب بأنه تعليل لقوله فإنه يجب مع علمته التي هي قوله لانه الخ (قوله من طول ما لبث) بالناء أي أقام وهو من باب تعب وفي بعض النسخ بالسین فيكون بالبناء للفعل (قوله من أمر الناس) أي شأن الناس أي من الصحابة والتابعين فهو دليل لما قبله (قوله اذا شك في وصولها) أي أو ظن ظنا غير قوي (قوله كما قيل به في ترك الغسل) وذلك لان عندنا قولان ازالة النجاسة واجبة (١١٦) ولومع النسيان أي فن صلى بالنجاسة ساهياً بعيداً (قوله تشبيهه لتكميل

الحكم) أي فالحكم هنا ثبوت الاعادة والوجوب كما يشير الى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعادة فن حيث الاول ان الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه تكيل ذلك الحكم بأن ذلك أي الوجوب مع الذكر والقدرة ومن حيث قوله أعاد الخ فالحكم ثبوت الاعادة وتكميله بكونها أي الاعادة أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات فان الجاهل ملحق بالعامد في العبادات وغيرها الا في مسائل مستثناة فتدبر (قوله فيكون وجوب النضح) بيان لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعادة فنقول فيها أي الاعادة أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله فيكون مشهوراً) كما أن مقابله وهو الوجوب مشهوراً أيضاً كما قيل في ازالة النجاسة (قوله فالجواب أن يقال) أي والوجوب تعبدى (ثم أقول) هذا يفهم منه أن النضح

ملاقى محلها) أي على مذهب الجمهور اذ لم يبق الا الحكم وهو عرض والاعراض لا تنتقل وقال القاسمي نجس وعليه ما لو دهن الدلو الجديد بالزيت واستنجى منه فبعيد الاستنجاء دون غسل ثيابه على الاول ومع غسلها على الثاني (ص) وان شك في اصابتها الثوب وجب نضجه (ش) أي وان شك على السواء أو ظن ظنا غير غالب في اصابة النجاسة غير نجاسة الطريق لثوب أو خف أو نعل فإنه يجب عليه النضح لقطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بلة أمكن أن تكون من النضح قطعت من نفسه لا مره عليه الصلاة والسلام بنضح الحصير الذي اسود بطول ما لبث لحصول الشك فيه وقول عمر حين شك في ثوبه هل أصابه مني أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر ولعمل الصحابة والتابعين وقال مالك في المدونة وهو من أمر الناس انتهى وقولنا غير نجاسة الطريق احترازاً عن نجاسة الطريق اذا شك في وصولها له أو ظن وقد خفيت عيناها فإنه لا شيء عليه كما نقله ابن عرفة (ص) وان ترك أعاد الصلاة كالغسل (ش) يعني اذا قلنا بوجوب النضح فتركه وصلى فإنه يعيد الصلاة كما يعيدها من ترك غسل النجاسة المحققة فان كان عامداً أو جاهلاً أعاد أبداً وان كان ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت وهو في الظاهرين الا صفرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح للطلوع ونخفة النضح لم يقل فيه أحد باعادة الناسي أبداً كما قيل به في ترك الغسل ولو ترك النضح وغسل فقال بعضهم لا يظنهم يختلفون في الاجزاء كما اختلفوا فمن غسل رأسه أو خفيه وقوله كالغسل تشبيهه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وجعل الشارح الجاهل كالساهي فيه نظر فإنه ملحق بالعامد في باب العبادات الا في مسائل مستثناة ليس هذا منها وبعبارة أخرى قوله كالغسل راجع للوجوب والاعادة أي وجوباً كوجوب الغسل واعادة كاعادة ترك الغسل فيكون وجوب النضح مع الذكر والقدرة فان قيل لم يجز القول بالسنية هنا فيكون مشهوراً فالجواب أن يقال انما وجب لورود الامر من الشارع فيه مع أنه أسهل من ازالة النجاسة (ص) وهو رش باليد بلانية (ش) المشهور أن النضح في الثوب والجسد والارض على القول به فيهما رش باليد مره واحدة وان لم يغمر المحل أو بالقم بعد غسله من البصاق والا كان مضافاً من غير احتياج الى نية فلورث المحل مطركني لان التعبد فيما تقع به ازالة لا يوجب النية فكما لا تلزم في الغسل مع أنه تعبد لقصرهم ازالة على الماء في المشهور فكذا في النضح ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة بان حكم ازالته اغلبة

متفق على وجوبه وليس كذلك اذ في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب النضح واستنجاءه

الماء

وجوب الغسل فن يقول بالوجوب يستدل بامر عليه الصلاة والسلام بنضح الحصير الذي اسود من طول ما لبث وذلك لحصول الشك فيه (قوله وهو رش باليد) لما كان نضح بمعنى رش من باب ضرب وبمعنى رشح كنضح الانعام باب منع كذا في القاموس والصحيح بين المصنفين المراد منهما بقوله وهو رش (قوله المشهور الخ) ومقابله أنه يفترق الى نية لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير للنجاسة على ماسياتي (قوله لان التعبد فيما تقع به ازالة) أي ازالة النجاسة أي وأما التعبد في تحصيل الطهارة كغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء فيحتاج الى نية وأيضاً هذا تعبد في غير النفس وهو لا يحتاج الى نية (قوله في المشهور) أي في القول المشهور أي على القول المشهور (قوله ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة) أي فإنه قد قيل بأنه من باب ازالة النجاسة

(قوله ونيله) أي وصوله (قوله لثلاثتهم) التوهم منصب على قوله بفتقر لها (قوله وقد تقدم جوابه) الانصاف أنه جواب بعد لان الرش المذكور لا يلزم تعميمه للحل بحيث يظن أنه زالت النجاسة (قوله لانه وصف) أي بقوله بالبدلان المعنى رش كائن باليد وفيه أنه يقتضي أن يكون قوله بلانية من حقيقة النضح وليس كذلك فالاحسن أن يكون متعلقا بقوله وجب (قوله على المشهور) ومقابله ما لا ينفع أنه يجب النضح وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله بل هو من باب قوله وان شك الخ) كذا استظهر الخطاب الا قوله لان الاصل بقاؤها فلم يأت به الخطاب بل هو زيادة من عند شارحنا (أقول) قضية كون الاصل بقاءها أنه يجب الغسل ولا يكفي النضح فالاحسن اسقاطها ووجه قول الخطاب بوجوب النضح أنه لما احتمل ازالة النجاسة وعدمها وأصاب المحل رطبا صار مترددا في كونه هل أصاب المحل نجاسة أم لا وخلاصته ان هذا التعليل انما هو ظاهر في وجوب غسل المتنجس الذي شك في ازالة نجاسته لان الاصل بقاؤها وأما الرطب الذي أصابه فانه يجب نضجه لما تقدم (قوله أو يجب غسله) هذا هو المعتمد (قوله فينبغي عدم النضح) أي هذا بالنسبة للقول الاول وهو ان الجسد كالثوب وأما بالنسبة للمعتمد فنقول (١١٧) ينبغي عدم الغسل وكذا يقال في قوله وكذا

لوشك في نجاسة المصيب وفي الاصابة الخ (قوله واذا اشتبه طهور الخ) قيد بثلاثة قيود القيد الاول ذكره الشارح وهو أن يتسع الوقت الذي هو فيه الخ ما قال الشارح الثاني ان لا تكثر الاواني جدا والآخرى واحدا وتوضاها ان أمكنه التحري واتسع الوقت له والائتم كالأريقت كلها أو بقي منها دون عدد المتنجس وزيادة انا القيد الثالث أن لا يجند طهورا محققا غير هذه الاواني والتركها وتوضا تنبيهه على إطلاق المؤلف الاشتباه وأراد الالتباس ففيه تجوز لان الاشتباه معه ليس بالاشتباه لا دليل معه (قوله بمتنجس) كما بين تغيرا أحدهما بتراب طاهر طرح فيه والآخر بتراب نجس وقوله أو نجس أي كالبول المقطوع الرائحة الموافق لوصاف الماء ولانص فيها غير أن القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى ورأى أنه لا فرق (قوله صلى بعدد النجس الخ) ظاهره

الماء عليها ونيله لها والرشي غير ملزوم لذلك لعدم تعميمه المحل لانه نقول كثرة نقط الماء على سطحه مظنة نيله لها ان كانت والظن كاف وبعبارة أخرى وانما أعاد قوله بلانية لثلاثتهم أن النضح أمر تعبدى بفتقر لها لظهور التعبد فيه اذ هو تنكير للنجاسة لا ازالة لها وقد تقدم جوابه وقوله بلانية حال من قوله رش لانه وصف (ص) لان شك في نجاسة المصيب (ش) هو معطوف على قوله وان شك وانما يجب النضح في هذه الحالة على المشهور لان الاصل الطهارة وليس من هذا القليل ما اذا تحققت نجاسة المصيب وشك في ازالته ثم أصاب المحل رطبا غير بل هو من باب قوله وان شك في اصابته الثوب ويجب نضجه لان الاصل بقاؤها كما في (ص) أو فيهما (ش) هذا هو الوجه الثالث وهو أن يشك في الاصابة وفي نجاسة المصيب فالنضح ساقط هنا اتفاقا لان الشك كما ترى من وجهين فضعف ولو أسقط المؤلف هذا القسم لاستغنى عنه بما قبله افهم عدم النضح في هذه بالاولى لكنه ذكره تقييما لاقسام المسئلة (ص) وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف (ش) أي اذا شك في اصابة النجاسة للجسد هل ينضح كالثوب وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن الحاجب أو يجب غسله وهو المذهب عند ابن رشد لان النضح على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب ولو تحققت اصابة الجسد وشك في نجاسة المصيب فينبغي عدم النضح وكذلك لو شك في نجاسة المصيب وفي الاصابة فالخلاف في الجسد راجع للاولى لا الثانية ولا الثالثة لعدم النص فيهما (ص) واذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة انا (ش) يعني انه اذا اشتبه ما طهور بمتنجس أو نجس كبول فانه يصلى بوضوءات بعدد النجس أو المتنجس وزيادة انا ويبنى على الاكثر ان شك فيه فاذا كان عدد الطهور اثنين مثلاً والنجس أو المتنجس اثنان برئت ذمته بثلاث صلوات بثلاث وضوءات أو ثلاث فيارب أو أربع فيخمس وهكذا فاقوله وزيادة انا أي انه يتوضأ ثم يصلى باثر كل وضوء صلاة وكلامه يصدق على ما اذا جاع الا وضوء ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان ينبغي الاحتراز عن ذلك بأن يقول مثلاً عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء ولو

أنه يعلم عدده فان لم يعلم ذلك فله صور الاولى أن لا يعلم عدده ولا عدده مقابله وفي هذه صلى بعدد الثانية كلها الثانية أن يعلم أن أحد النوعين عدده كذا والاخر عدده كذا ولا يعلم هذا من هذا وفي هذه يجب أن يحتاط ويصلى بعدد الاكثر وزيادة انا ويمكن دخول هذه الصورة في قوله بعدد النجس الثالثة أن يكون عددا لا نية عشرة مثلاً ويتحقق نجاسة خمسة وطهارة اثنين وشك في ثلاثة فيصل في هذه بعدد النجس تحقيقاً أو شكاً وزيادة انا ويمكن دخول هذه الصورة في قوله بعدد النجس أي بعدده ولو حكما اذ مقتضى الاحتياط الحكم بعدم طهارة ما عدا واحدا في الصورة الاولى وعدم طهارة الاكثر في الثانية وعدم طهارة ما شك فيه في الثالثة وخلاصته أن الصور الخمسة التي ذكرها الشارح فيما اذا اشتبه طهور بطاهر تأتي هنا لا فارق بينهما الا تعدد الصلوات هنا دون الاولى (قوله بأن يقول كل صلاة بوضوء) ولا يقال هذا يصدق بجميع الاوضياء لانه اذا جاع الا وضوء فلم يكن كل صلاة بوضوء بل بوضوءات

(قوله اذا المتنجس كالنجس) أي فقول المصنف صلى بعدد النجس قاصر لا يشمل المتنجس أي وهذا التصويب يفيد التساوي فيكون أحسن (قوله ومفهوم الخ) ويبقى النظر فيما اذا اشتبه طهور بطاهر متنجس أو نجس فالظاهر أنه كما اذا اشتبه طهور بنجس احتياطاً واذا اشتبه طهور بطاهر واشتبه طهور بمتنجس والظاهر أنه يتوضأ بما اذا اشتبه فيه الطهور بالطاهر بعدد الطاهر وزيادة اثناء ويصلي صلاة واحدة والظاهر أن تقديم ما اشتبه فيه الطهور بالطاهر على ما اشتبه فيه الطهور بالنجس واجب لأن ثم من يقول بصحة الطهارة بالطاهر كافي له (قوله والحكم أنه اذا اتحد عددهما) أي الاناء الذي فيه المطلق واحد وكذا الذي فيه الطاهر (قوله غسل انا ماء) استظهر المؤلف اشتراط الدلك في الغسل لدخوله في حقيقة الغسل وفي كلام ابن العربي ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب بل يكفي صب الماء على الاناء لانه ليس هناك شيء يزال وقوله ويراق أي الماء المولوغ فيه وهو مرفوع ولا يصح نصبه بأن مضمرة عطفاً على المصدر وهو غسل لاقتضائه ان استحباب الغسل مع الارقاة لا مع عدمها كالأستعمال وان الامر بالارقاة مشروط بالغسل وليس كذلك أي يندب كل من (١١٨) الغسل والارقاة من غير تقييد أحدهما بالآخر ويراق ولو كثر لكن

قال محشي نت تقدم تقييد أولوغ فيه كلب بما اذا كان قليلاً أما الكثير فلا يكره استعماله وان كان كذلك فلا وجه لارقاته فان قيل التعبير بالفعل ظاهر في الوجوب فلم كان هنا محسولاً على الاستحباب فالجواب انه انما جعل على ذلك لما تقدم من ان الماء اذا ولغ فيه كلب انه مكروه فالواقع أن يحمل على الندب والانا فاه قاله الناصر (قوله سواء كان الخ) هذا تفسير للاطلاق بناء على أن اللام في الكلب للعموم لا للعهد فيختص بالمنهي عنه والمسرد بالكلب المعروف لانه يطلق عليه لفظ كلب لغة (قوله تعبداً) ومعنى التعبد كما قال في التوضيح الحكم الذي لا يظهر له حكمة بالنسبة الى نامع أبان نجسزم انه لا بد من حكمة وذلك لانا ستقرينا

قال المؤلف واذا اشتبه طهور بغير طاهر صلى بعدده وزيادة اثناء لكان أحسن وأخصراً المتنجس كالنجس وكلام المؤلف فيما اذا اتسع الوقت والاحتجى واحداً فتوضأ به ان أمكنه التحري واتسع الوقت للتحري والاتييم هكذا وقع في مجاس المذاكرة ثم ظهر ان هذا يجري فيه الخلاف في قوله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف اذهما من افراده ويأتي أن المعتمد من الخلاف القول بالاتييم وأنه يعتبر خوف فوات الوقت الذي هو فيه قاله بعض ومفهوم قوله بمتنجس أو نجس أنه اذا اشتبه طاهر بطهور لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا اتحد عددهما أنه يتوضأ بكل منهما ما يصلي صلاة واحدة وان كثر عددهما بحيث تزيد على اثنين فاذا علم عدد الطهور من غيره فيتوضأ بعدد الطاهر وزيادة اثناء ويصلي صلاة واحدة وما شك في كونه من الطاهر أو الطهور فهو من جملة الطاهر وان لم يعلم عدد واحد منهما ما توضأ بالجميع وصلى صلاة واحدة وان علم ان عدد أحد النوعين خمسة وعدد الآخر أربعة مثلاً ولا يدري ما الذي عدده خمسة ولا ما الذي عدده أربعة فانه يتوضأ بعدد أكثرهما وزيادة اثناء ويصلي صلاة واحدة (ص) وندب غسل انا ماء ويراق لا طعام وحوض تعبد اسبعا ولوغ كلب مطلقاً لا غيره (ش) يعني أن الكلب سواء كان منياً عن اتخاذ أو مأذوناً فيه واحداً أو متعدداً اذا ولغ في انا ماء أي شرب منه فانه يستحب أن يراق الماء المولوغ فيه ويستحب أن يغسل الاناء سبع مرات تعبد على المشهور لطهارة الكلب وقيل لقذارته وقيل لنجاسته فلو كان المولوغ فيه طعاماً أو حوض ماء فلا تستحب الارقاة ولا الغسل لان الغسل انما جاء في الاناء فيبقى غيره على الاصل لأن أواني الطعام مصانة في العادة بخلاف أواني الماء تنزل أوانيها غالباً ولان الولوغ يختص بالماء فقوله لا طعام وحوض بالجر عطف على ماء وهو ما مفهوم انا ماء على النشر المعكوس ونصب تعبد على انه مفعول لاجله وسبعا على أنه مفعول

عادة الله فوجدناه جالبا للصالح دارثا للفساد (قوله لطهارة الكلب) أي انما حكمنا بالتعبد لطهارته مطلق فليس تعليلاً للتعبد بل للحكم بالتعبد فلا يرد ما يقال التعبد لا يعمل (قوله وقيل لقذارته) ظاهر العبارة أنه معطوف على قوله لطهارته وليس كذلك بل هو معطوف على تعبد او خلاصته انه اختلف في سبب مطلوبية غسل الاناء من ولوغ الكلب فقيل تعبد وقيل لقذارته وقيل لنجاسته (قوله فلا تستحب الارقاة) أي بل تحرم في الطعام وقيل يراق الماء والطعام قال في التوضيح بناء على التعليل بالنجاسة وفي المقدمات وعلى القول بأنه يغسل سبعا تعبداً يجوز شربه ولا ينبغي الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى أنه للنجاسة لا يجوز شربه انتهى (قوله لان أواني الطعام) الأولى أن يقول ولان بالواو أي فالحديث انما ورد في انا الماء لانه الذي يتدل فان قيل قد ورد الامر بالغسل مطلقاً قلنا القاعدة الاصولية انه اذا ورد مطلق ومقيد في واقعة واحدة فيقيد المطلق (قوله بالجر الخ) لا يخفى أنه يشكل في حوض فلا يصح عطفه على ماء لانه ليس محترزاً انما هو محترز انا ويحجب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في التوضيح الغسل يختص بالاناء فلو ولغ في حوض لا يغسل لانه تعبد (قوله مفعول لاجله) فيه انه لم يتحد الفاعل فالاحسن أنه منصوب على نزع الخافض أي على جهة التعبد

(قوله أي ذا مرات سبع) تفسير لقوله أي ذا سبع إشارة إلى أن المراد سبع من الغسلات لأن المراد سبع من الغرفات وقدر قوله أولاً أي ذا سبع إشارة إلى أنه ليس الغسل هو نفس السبع لأن السبع اسم لعدد فلا يكون نفس الفعل ولا يعد من السبعة الماء الذي ولغ فيه الكلب (قوله لا خنزير الخ) إشارة إلى تفسير غيره أي فالضمير في غيره عائد على الكلب ويصح ترجيح الضمير للولوغ (قوله عند قصد الاستعمال الخ) قال عجم المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاستعمال على ما يظهر من كلامهم لا عند قصد الاستعمال سواء اتصل بالاستعمال أم لا كما يتبادر من كلامه ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الغسل بالاستعمال حيث لم يتصل الغسل بالاستعمال ولا فوراً عند الولوغ ولولم يرد استعماله خلافاً لبعضهم بناء على أن الأمر التراخي الخ (قوله بلانية) لأنه تعبد في الغير كغسل الميت بخلاف ما إذا كان في النفس فيفتقر للنية (قوله بلانية) متعلق بمحذوف أي ويكتفي بلانية كما أشار له الشارح بقوله ويكتفي وتعلقه بنسب أو بغسل غير واضح لاقتضائه استحباب عدم النية مع ان الخلاف في الاشتراط وعدمه والظاهر من نفي الاشتراط عدم استحباب عدمه قاله الشيخ أحمد (قوله لأنه لم يثبت في كل الروايات) في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات وفي لفظ آخر طهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً هن بالتراب وكذا روايات أخرى وتعقب بأن عدم ثبوته في كلها لا يقتضي تركه لأن زيادة (١١٩) العدل مقبولة قال بهرام وفيه نظر لأن محل

مطلق لغسل وهو صفة لمصدر ومحذوف والتقدير يغسل سبعاً أي ذا سبع أي ذا مرات سبع وقوله يولوغ كلب لا خنزيراً وسبع فلا يستحب الغسل ولونشأ ولد من كلب وغيره فالأحوط الغسل ولا يعد تبعيته لإدم لقوله وكل ذات رحم فولدها بمنزلة أولاد الكلب في الأنا من غير ماء لا يستحب غسله (ص) عند قصد الاستعمال بلانية ولا ترتيب ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب (ش) أي أن الأمر بالغسل لا يكون إلا عند قصد استعمال ذلك الإناء على المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثر رواية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بقدر الولوغ ويكتفي بالغسل المذكور بلانية ولا ترتيب لأنه لم يثبت في كل الروايات أولاً ولا اضطراب رواياته ولا يتعد الغسل المذكور بولوغ كلب مرات في الإناء أو جماعة كلاب لأن الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفي بواحد كتعدد فواقض الوضوء ولو قال بولوغ كلب فأكثر لا تستغني عن قوله بعد ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب ولو أدخل يده أو غيرها من الأعضاء أو لسانه من غير تحريك أو سقط لعابه فلا يغسل ولما انتهى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي تحصل به الطهارة وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة وبيان حكم إزالة النجاسة وكيفية إزالتها وما يعنى عنه منها أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء ونواقضه والغسل ونواقضه وما هو بدل عنه وما هو التيمم وعن بعض الأعضاء وهو مسح الخف والجبهة وإنما كانت تلك الفصول الثلاثة وسائل لأن بعرفتها يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والنجس ووسيلة الشيء

قبول زيادته ما لم يكن الذي لم يزد أو ثق منه والذي لم يزد أو ثق كما ينه السيوطي عن الحافظ ابن حجر فيكون خالفه من هو أولى منه فتكون الزيادة شاذة والشاذ مردود (قوله أولاً ولا اضطراب رواياته) لأن في بعضها أحداً من وبعضها أولاً من وبعضها في آخرها من (قوله اكتفي بواحد) أي من الموجبات أو اكتفي بموجب واحد (قوله كتعدد فواقض الوضوء) أي فإن موجبها واحد بفتح الجيم وهو الوضوء (قوله ولا يتعد بولوغ كلب) أي بناء على أن الألف واللام في الكلب في قوله عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب الخ الخ الخ

المتحقق ولو في واحد (قوله وسائل) سيأتي أن جعل هذه وسائل باعتبار معرفتها لأن بعرفتها يتوصل الخ الآنك خبر بأن معرفة تلك الأشياء لا تنفي في معرفة صحة الطهارة لأن النجس لا يعرفه صحة الطهارة من الحدث لتوقفها على شيء آخر من تحصيل فرائض الوضوء والغسل على أنه لا دخل للعفوات في صحة الطهارة من النجس والحدث ويحاجب بأن المعفو في حكم الطاهر فإن قلت وكذا بيان الأشياء الطاهرة والنجسة قلت لأن معرفة الأشياء الطاهرة والنجسة نقيضاً أن ما تغير بها إما طاهر أو نجس فيجتنب الأول في العبادات والثاني فيها وفي العادات ثم لا يخفى أن في عبارته تنافياً لأن قوله على مقاصد الطهارة وهي الوضوء بنفي أن المراد به الطهارة الحدث فقط وهذا يناقض قوله بعد لأن بعرفتها الخ وقوله التي هي بيان الماء أي التي هي الماء المبين الذي يحصل به الطهارة وكذا يقال فيما بعد وقوله وكيفية إزالتها أراد بها ما أشار لها بقوله ويطهر محل النجس الخ وقوله مقاصد الطهارة المقاصد جمع مقصد أي محل يقصد منه الطهارة ويكون سبباً في حصولها إلا أن قوله وهي الوضوء ظاهر في ذلك وقوله ونواقضه بخلاف ذلك وكذا قوله والغسل ونواقضه إلا أن يقال سبب فيها ما من حيث حصولها أو من حيث عدمها (قوله التي هي بيان الماء) أي الماء المبين الذي يحصل بسببه الطهارة أي بواسطة الوضوء لأن الطهارة هي الصفة الحكيمية المعروفة بما تقدم (قوله إلى معرفة صحة الطهارة) أي أو عدمها بفتح شيء وهو أن حكم إزالة النجاسة وسيلة للطهارة أي لتحصيها لا لاحتياجها ويحاجب بمجعله من إضافة الصفة للموصوف

(قوله لتكرره) لا يخفى ان التكرار انما هو لكونه مطلوب بالكل صلاة فلا يكون كل منه ما تعلب المستقلة ولا وظاهره ان كلامهم ما تعلب مستقل ويوجب بأنه في الاول نظر للتكرار من حيث كونه تكرار المتحقق ولو مع الطلب الواجب بخلاف الثاني لم يتطر لذلك بل نظر للطلب الواجب والمندوب **فصل فرائض الوضوء** (قوله فرائض الخ) لا يخفى ان دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة وهو فاسد هذا لانه يكون المعنى كل فرض من فرائض الوضوء غسل ما بين الاذنين وما عطف عليه ولا صحة له ويوجب بأن محصل ذلك ما لم تقم فريضة على ارادة المجموع كما هنا أو أن القاعدة أغلبية (قوله ويترتب العقاب الخ) لم يقل وبالعقاب اشارة ان اللازم للفرض ترتب العقاب على تركه ويطبق الفرض على ما يتوقف صحة العبادة عليه وهو المناسب ارادته هنا الشمول وضوء الصبي والوضوء قبل الوقت (قوله ويقال فيه) أي في الامر الذي يشاب الخ (قوله فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق) الارلى أن يقول لما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (قوله استعمل جمع الكثرة) أي صيغة جمع الكثرة (قوله في القلة) أي في نفس القلة لا في صيغتها (قوله بناء الخ) وهذا الجواب على القول الصحيح من اتفاقهما في المبدأ وانما اختلافهما في الانتهاء (قوله سواء قلنا بمبدؤة العشرة) الاولى ما فوق العشرة (قوله لان فعلا لا يجمع على فعائل) أي قياسا فلا ينافي جمعه عليه شذوذا (قوله وبفتحها الماء) وقيل بالعكس حكاه ت (قوله وحكى الضم الخ) مقابل المعروف فهو شاذ كما أفاده ت وجعله الخطاب (١٢٠) ضعيفا (قوله أو بعد كونه مستعملا في العبادات) المناسب

أن يقول أو بعد كونه مستعملا فيه أي الوضوء الذي هو بالمعنى اللغوي لان هذا متعلق باللغة ثم ظاهر الشارح ان هذه احتمالات لأقوال (قوله وهي النظافة) أي الوضوء الخ الظاهر ان المشتق من الوضوء الوضوء مطلقا بالضم والفتح ليكون كل منهما سببا فيها (قوله والحسن) عطف مسبب (قوله وشرعاً لم يحده ابن عرفة) لاشك ان الوضوء الشرعي هو ما كان بالضم فالتنقل لم يكن في الفتح بل في الضم فيكون المعنى اللغوي المنقول عنه للمعنى الشرعي هو الفعل ثم الظاهر ان المراد بالفعل في اللغة بحسب مذهبنا الصب

ما يوصل اليه وبداء من المقاصد بالوضوء لتكرره ولانه مطلوب لكل صلاة إما وجوباً أو ندباً فقال

فصل فرائض الوضوء

(ش) فرائض جمع فريضة وهو الامر الذي يشاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ويقال فيه أيضاً فرض ويجمع الفرض على فروض فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة يقال استعمل جمع الكثرة في القلة أو بناء على أن مبدء أجمع الكثرة من ثلاثة وأما تعبيره بفرائض الصلاة فصحيح سواء قلنا بمبدؤة العشرة أو بمبدؤة من الثلاثة وقول ت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فعائل بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة والوضوء بضم الواو والفعل وبفتحها الماء على المعروف في اللغة وحكى الضم والفتح فيهما وهل هو اسم للماء المطلق أو له بعد كونه معد للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادات مشتق من الوضوء بالمدوهي النظافة بالطاء المعجمة والحسن وشرعاً لم يحده ابن عرفة لرجوعه للتطهير وهو ازالة النجس أو هو رفع مانع الصلاة ويقال فيه قربة فعلية ذات غسل بوجه ويد ورجل ومسح رأس واعلم ان الناس اختلفوا في عدد فرائض الوضوء وحصل ذلك ان منها فرضا باجماع وهي الاعضاء الاربعة وعلى مشهور المذهب وهو النية والدلك والفور ولا على المذهب وهو الماء المطلق فانه شرط كما في الترتيب والجسد الطاهر لقولهم في باب الغسل اذا غسل مواضع الاذي بنية الجنابة وازالة النجاسة أجزاً على المشهور ولما أراد المؤلف

أوما قام مقامه مع ذلك سواء كان وضوءاً شرعياً أم لا كما في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده (قوله لرجوعه للتطهير) أي من رجوع الخاص للعام أي وقد عرف ابن عرفة التطهير وقد يقال انه بصدد التعاريف المميزة لمعرفة ما فلا يكفي الرجوع لما ذكر (قوله وهو رفع مانع الصلاة) كذا في نسخة لا يخفى ان في غيره من الشراح وموجود في بعض النسخ وهو ازالة النجس أو رفع مانع الصلاة الا ان الطرف الثاني يعني عن الاول ثم بعد ذلك ان هذا الرجوع من رجوع الخاص للعام فيكون تعريفاً بالاعم فيكون غير مانع ويوجب بجواز عند الاقديس (قوله ويقال فيه قربة) لا يخفى انه لا يشمل جميع أجزاء الوضوء الفرض ولا يشمل السنن فهو تعريف ناقص وعبارة غيره وينبغي أن يقال في تعريفه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (قوله وهي الاعضاء الاربعة) أي غسل الاعضاء الاربعة غسل ما عدا الرأس ومسح الرأس **فائدة** خصت الاعضاء الاربعة بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولأن آدم مشى الى الشجرة برجليه وتناول منها بيده وأكل بفيه ومس رأسه ورقها واختص الرأس بالمسح لستره غالباً فكتفي فيه بأدنى طهارة (قوله ولا على المذهب) أي ولا على المعتمد (قوله وهو الماء المطلق) خلافاً لابن رشد فانه عد من فرائضه الماء المطلق وردبانه خارج المأهية وانما هو آله يفعل به الوضوء وشرط فيه (قوله والترتيب) زاده ابن رشد أيضاً وردبانه سنة (قوله والجسد الطاهر) فان بعض أهل المذهب كما أفاده الخطاب قال بأنه من فرائض الوضوء (قوله وازالة النجاسة) لا يخفى ان نية ازالة النجاسة ليست شرطاً وقصده ان وجود النيتين لا يضر خوفاً من توهم تنافيهما ووجه الدلالة انه لو كان طهارة الجسد من فرائض الوضوء

لما صحت التيمم مع إزالة النجاسة لان النية صادفت الجسد غير طاهر مع انهم قالوا بصفة النية مع ازالة النجاسة (قوله المجمع عليها) أي على فعلها غسلا ومسحا أي على الفعل فيها الشامل له (قوله افاضة الماء) أي أو ما يقوم مقام افاضة كغمس العضو في الماء وأنه كان مغموسا ثم أراد الوضوء (قوله على المشهور) راجع لقوله أو تابعا (قوله الاذنان) أي فلا يغسلان قطعا ثم اعلم ان الصدغ كما في الصحاح ما بين العين والاذن فافوق العظم الناتئ منه من الرأس يمسح معها ومن العظم الناتئ الى أسفل يغسل والحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو من العظم الناتئ فصادونه وبعضه من الرأس وهو ما فوقه والجميع يصدق عليه حد الصدغ لانه بين العين والاذن الا انك بعد ان علمت ذلك يرد على المصنف انه شامل للصدغين اذ هما بين الاذنين فيكونان من المغسول مع انهما من الممسوح كما هو المعتمد وأجيب بان في العبارة حذفوا التقدير ما بين وتدي الاذنين وبان كلام المؤلف في تحديد الوجه واما أن بعض الاعضاء يجب غسله تارة ومسهحه أخرى فشيء آخر والحاصل ان ما بين شعري الصدغين من الوجه قطعاً وشعر الصدغين من الرأس قطعاً وما فوق الوتد من البياض كذلك ومن الوتد فأتحت من الوجه فيغسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجهة عينا وشمالا (قوله لاحتمال دخول المبدأ) الاحتمال انما هو في الغاية وأما المبدأ فهو داخل قطعاً (١٢١) (قوله أو المتوضي) معطوف على قوله مريد الصلاة والاولى ان يقول أو مريد

سألوكم طريقة من عدها سبع عباداً بالاعضاء المجمع عليها الناص عليها الكتاب والسنة مرتباً لها على ترتيب الآية بادئاً بالكلام على غسل الوجه بقوله (ص) غسل ما بين الاذنين (ش) ولم يصرح بالوجه اكتفاءً بذكر حده طولاً وعرضاً والغسل افاضة الماء على العضو مع احمرار اليد بالماء صاحباً ومتابعا على المشهور وخرج بقوله ما بين الاذنين الاذنان فهو أولى من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتمال دخول المبدأ والغاية وقوله غسل خبير فرائض ويعتبر العطف سابقاً على الاخبار فلم يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وغسل ما مصدر مضاف لمنعه حذوف فاعله أي غسل مريد الصلاة أو المتوضي ما بين الاذنين ولا يقدر المكلف لانه لا ينطبق على وضوء الصبي ثم ذكر حد الوجه طولاً فقال عطفاً على الاذنين (و) غسل ما بين (منابت شعر الرأس المعتاد) الى منتهى الذقن في نقي الحد الى منتهى اللحية في حق من له لحية وهو مراده بقوله (والذقن وظاهر اللحية) وبعبارة أخرى أي ووجب غسل ما بين الاذنين مع غسل الذقن في حق من لا لحية له وغسل ظاهر اللحية بكسر اللام وفتحها فبين له لحية وهي ما بينت من الشعر على ظاهر اللحية بفتح اللام وحكى كسرهما في المفرد والتثنية وهو فاك الحنك الاسفل والمراد بغسل ظاهرهما احمرار اليد عليهما مع الماء وتحريرهما كما في المدونة لان الشعر ينبو بعضه عن بعض فاذا حرك يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل الا في اذهوايصال الماء الى البشرة (ص) فيغسل انثرته وأسارير جبهته وظاهر شفتيه (ش) الوترة بفتح الواو والمثناة الفوقية وهي الحاجز بين ثقبتي الانف والاسارير جمع اسرة وهي خطوط الجبهة والكف الواحد سرر بوزن غنّب والمعنى انه يجب على المتوضي ان يغسل الوترة

الصلاة والاولى ان يقول أو مريد الوضوء (قوله الى منتهى الذقن الخ) مقصوده ان قوله ومنابت عطف على الاذنين والذقن عطف على منابت والتقدير غسل ما بين منابت والذقن وظاهر اللحية لكن مع تقدير مضاف أي منتهى الذقن ومنتهى ظاهر اللحية فاذن يدخل الذقن وظاهر اللحية فيغسلان والمناسب لتقدير ما بين الخ ان لا يأتي بقوله الى منتهى الذقن والى منتهى اللحية الخ بل يقول ان التقدير ما بين منابت شعر الرأس المعتاد ومنتهى الذقن وأما غسل منابت الشعر فهو من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وأراد عنتهى الانتهاء ثم لا يخفى ان الانتهاء أمر اعتباري فلا يصلح ان يكون

(١٦ - خرشي أول) غاية وان جعلت الانتهاء الجزء الاخير لزم عليه خروج الجزء الاخير فالوجه ان يراد بالانتهاء هنا ما لا يصق الجزء الاخير من الفراغ (تنبية) وصف الشعر بقوله المعتاد ليدخل فيما يجب غسله موضع شعر الاغصم وهو نبات الشعر في الوجه على غير موضعه المعتاد كالجهة يقال رجل أغصم وامرأة غصماء والعرب تدم به دلالة على البلادة والجن والخنزير يخرج موضع الصلع بالصناد المهملة وهو خلو الناصية وهي مقدم الرأس من الشعر وموضع التزع وهو خلو جانب الجبينين منه ويقال له الخلع فالترعتان بفتح الزاي والعين تثنية ترعة بفتحهما وهما بياضان على جنبي الجبينين يكتنفان الناصية ذاهبتان على جنبي الساقين وما بينهما الى الصدغين من الرأس (قوله وظاهر اللحية) وأما باطنها فلا يجب غسله وهو ما حاذى الصدر من أسفل اللحية وما كان من أسفلها الى جهة القفا وقال سيدي زروق رأيت شيخ المالكية نور الدين السهري يغسل ماتحت الذقن فلا أدري لورع أو غيره (قوله وهو فاك الحنك الاسفل) أي عظم الحنك الذي عليه الاسنان وهو من الانسان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل أي الفك الأعلى وأسفل أو الحنك الأعلى وأسفل واطرافه انما هي فكا لان كل واحد من الاعلى والاسفل مفكوك من صاحبه وحرر (قوله وأسارير جبهته) المراد بالجهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبداء الرأس فيشمل الجبينين والجهة الا تية في الصلاة وهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية والمراد بظاهر الشفتين ما يبدو منهما عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً (قوله الواحد سرر) أي فاسارير

جمع الجمع وفي الصحاح جمع أسرار كاعناب فالاسار يرجع الجمع وفي المفرد لغة أخرى وهي سرار وجمعه أسرة كزمام وأزمة قاله الفاكهاني وقال شيخنا الصغير في كون الواحد سررا أن كان مسموعا فظاهرا لكنه يقتصر على ما ورد لانه مخالف للقياس والحاصل ان الظاهر ان يقول أسار يرجع أسرار بوزن أعناب وهو جمع سرر بوزن عنب وكذا أسار يرجع أسرة بوزن أزمة وهو جمع سرار بوزن زمام (قوله لأن الماء الخ) أي ونبه عليها لأن الماء الخ (قوله وما تحت مائه) أي الذي هو الوتر (قوله وهو طرف الانف) تفسير الممارن (قوله ويغسل الخ) معطوف على قوله يغسل الوتر وقوله ويغسل ما غار من ظاهر الخ أشار الى قصور عبارة المصنف (قوله ونبه على ظاهر) وكان الاولى ان يقول أيضا ونبه على أسار بالجبهة لان الماء قد لا يدخلها (قوله شعر) أي من لحمه وشارب وحاجب وعنفقة وهذب (قوله تحته) أي الكائن تحته فالطرف صفة لتعيين المقصود أو حال أي حالة كونها كائنة تحته والالف واللام للجنس ويؤخذ من قوله تظهر الخ لو كان بعضه خفيئا وبعضه كئيفا لكان لكل حكمه (قوله اتصال الماء للبشرة) لا اتصال الماء لظاهر الشعر الذي هو تحريك الكثيفة (قوله وقيل يجب تحليل الكثيفة (١٢٢) أيضا) وهل الخلاف في كثيف المرأة كما هو في الرجل والحاصل ان

المعتمدان المرأة كالرجل في وجوب تحليل الخفيفة دون الكثيفة وعلى وجوب تحليل الكثيفة أو نديه وان كانا ضعيفين فاختلاف في كفيته فقبل لداخل الشعر فقط وقيل بلوغ الماء للبشرة (قوله يقتضي التفصيل الخ) كان تقول ان ظهرت عند الخطاب أو مجلس الخطاب الذي هو توجه الكلام الى حاضر وجب تحليلها وان ظهرت عند غير ذلك بان لم يكن مخاطب ولا مجلس مخاطب بل مجرد مواجهة فلا يجب تحليلها هذا مراده وفيه شيء لانهم افترض انها تظهر عند المواجهة بدون مخاطب ومجلسه تغسل بالاولى لانه يلزم من ظهورها في تلك الحالة ظهورها عند الخطاب أو مجلس الخطاب فالحق ان عبارة البعض المذكور صواب وانه نص على المتوهم (قوله بل بكرة) غاية الامر انه يجب عليه ان

لان الماء ينحدر عنها من أعلى الانف فلا يصيبها قال في الرسالة وما تحت مائه وهو طرف الانف ويغسل ما غار من ظاهر أجفانه وأسار يرجهته وظاهر شفتيه وهذه المواضع وان كانت داخلية في تحديد الوجه الا ان الماء ينبوع عنها فنبه عليها قال الجزولي فيلزم المتوضي ان يحتفظ عليها وان ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضأ فنبه على الوتر لان الماء ينحدر عنها من أعلى الانف فلا يصيبها ونبه على ظاهر الشفتين لئلا يتوهم انه مما من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل الانف والقلم (ص) بتحليل شعر تظهر البشرة تحته (ش) الباء للمعية متعلقة بغسل والتحليل اتصال الماء الى البشرة والمعنى انه يجب غسل ظاهر البحية مع اتصال الماء للبشرة ان كان الشعر خفيفا بحيث تبين البشرة أي الجلد تحته فان لم يصل الماء لقائه فلا يجزئه ويكره تحليل الشعر الكثيف على ظاهر المدونة وجزم به ابن عرفة وقيل يجب تحليل الكثيفة أيضا وهو قول مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وبعبارة أخرى قوله تظهر البشرة تحته عند المواجهة وقول من قال عند الخطاب أو عند مجلس الخطاب يقتضي التفصيل فيما تظهر البشرة تحته وليس كذلك وخرج بقوله تظهر الخ ما ليس كذلك فلا يجب تحليل الحية الكثيفة بل يكره كافي المدونة خلافا لما رجحه ابن رشد (ص) لاجرا برئ أو خلق غائرا (ش) هذا معطوف على الوتر والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذا برئ غائرا وكذا لا يجب على المكلف غسل ما خلق من وجهه غائرا من أجفانه أو غيرها فقوله غائرا حال من نائب فاعل خلق فيقدر مثله لقاعل برئ فهو من باب التنازع في الحال وبعبارة أخرى لاجرا معطوف على ما لان محلها نصب أي أثر جرح والاولى ان بقدره عامل أي لا يغسل جرحا برئ ولا يجعل معطوفا على الوتر لانه يقتضي تقييده بقيدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غائرا راجع لهما وقوله أو خلق غائرا ليس معطوفا على برئ لفساد المعنى فيجعل معطوفا على جرحا والمعطوف محذوف أي محذوف لخلق غائرا

يحرك الشعر ليعلم الماء ظاهره وهذا غير القول الذي في الكثيفة القائل بتحليلها لداخل الشعر (قوله هذا معطوف على وقوله الوتر) سياقي رده (قوله وكذا لا يجب على المكلف) الاولى حذف المكلف لما تقدم (قوله فهو من باب التنازع في الحال) اعلم على طريقة أو من حيث المعنى لا الاصطلاح لما هو مقرر من ان المهمل يعمل في ضمير التنازع فيه فيلزم عليه وقوع الضمير حالا وهو باطل لتعريف الضمير ولزوم تنكير الحال ولعل وجه الجواز على القول به مبني على القول بان ضمير التكررة تكرة أفاده بعض الشيوخ (قوله أي أثر جرح) يقتضي قراءة جرح بفتح الجيم ولو قرئ بالضم لما احتج لذلك (قوله والاولى ان بقدره عامل) أي لكونه أظهر لخفاء الاول من حيث انه عطف باعتبار المحل (قوله وليس كذلك) ولاجل ذلك قال عجم انه يعلم من هذا ان من برئ منه جرح غائر وما خلق كذلك ولم يثبت فيه الشعر ونبت الشعر حوله وطال بحيث ستره فانه يجب مسحه حيث أمكن مسحه ولا يكفي مسح ما حوله من الشعر الا ان يشق ذلك فيترك مسحه انتهى لكن المراد انها تفهم مما هنا لانها من مشمولات كلام المصنف لقوله أي لا يغسل الخ (قوله راجع لهما) أي مرتبط بهما معاني المعنى فلا يشافي انه من باب التنازع أو من باب الحذف من أحدهما لدلالة الاول (قوله لفساد المعنى) لانه يصير المعنى أو جرحا خلق والواقع ليس كذلك اذا جرح انما طسأ ولم يخلق ويمكن ان يقال كما قاله في نقلا عن الزرقاني ان قوله جرحا برئ فيه حذف مضاف وضمير خلق عائده عليه أي لا محل جرح برئ أو خلق المحل من حيث هو فهو من باب عتدى درهم ونصفه (قوله فيجعل معطوفا على جرحا)

الاولى أن يقول فيجعل صفة لموصوف محذوف معطوف على جرح (قوله ولكن لا بد من إيصال الماء إليه) فإن لم يمكن سقط (قوله لا يشترط النقل إليه) فلو نزل مطر على عضو فغسله لكفى (قوله فيشترط النقل إليه) أي إذا أراد المتوضي مسح وأما لو أراد غسله فإنه لا يجب النقل بل يجزى أن لاقي المطر أو ميزاباً أو نحوهما (قوله مقتصر عليه) هذه العبارة تفيد أن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك فقد قيل بعدم اشتراط النقل في المسح أيضاً كما هو مبين في ك (أقول) هذا القول ظاهر وأما الذي مشى عليه الشارح وهو المعتمد فلم يظهر لي وجهه (قوله مرفقيه) ولو تقدير أفعالاً خلقت يده كالعصا (قوله أو الأيدي إن قدر) أي فيكون المصنف اقصر على يديه جرياً على الغالب (قوله تثنية مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه قرئ بهما (قوله المتصل) صفة لا آخر (قوله متكثراً على ذراعه) الاولى أن يقول متكثراً عليه أي على مرفقه (قوله وبقيته معصم ان قطع) أي بعضه بقية بقية (١٢٣) وانما قيدنا بالقطع لاجل قوله بقية لان ما خلق

فيه ناقصاً لا يقال فيه ذلك ولو قال ومعصم وان نقص اشمل ما خلق ناقصاً لكان أحسن والمعصم في الاصل موضع السوار أطلقه المصنف وأراد به الساعد الذي رأسه الزندان ومنتهاه المرفق فهو من التعبير باسم البعض عن الكل فيجب غسل باقيه وأولى لو بقي وقطع الكوع وحاصله ان ظاهر المصنف حيث قال ان قطع أي بعضه أي بعض المعصم ان الرجل كان بلا كف ولم يكن له الامعصم ثم قطع بعضه فيكون صورة مقطوع الكف وحده مفهومة أولى ويصدق بما اذا كان بكف ثم قطع الكف مع بعض المعصم الا انه اعماهو ظاهر من الاولى (قوله ككف بمنكب) فان كان بغير منكب فان كان لها مرفق غسلت اليد مطلقاً لتناول الخطاب لها وان لم يكن لها مرفق فان كانت بالذراع أو في العضد وامتدت الى الذراع غسلت وان قصرت عنه لم تغسل هذا ما ارتضاه شيخنا خلافاً لما في شرح عب من انه اذا نبتت في غير محل الفرض

وقوله لاجر حاي لا يجب غسله أي ذلك بالماء حيث لا يمكنه ذلك ولكن لا بد من إيصال الماء إليه وسكت المؤلف عن نقل الماء الى العضو ولا يخفى لو امكن أن يكون لغسل أو مسح فان كان لغسل فلا يشترط النقل إليه الا أن يكون عدم النقل يقتضي المسح فلا بد من النقل وان كان لمسح فيشترط النقل إليه كما نقله الباجي عن ابن القاسم كافي التوضيح وكما نقله ابن حبيب عن ابن القاسم قاله ابن عرفة مقتصر عليه عند ذكر مسح الرأس (ص) ويديه مرفقيه (ش) يعني أن الفريضة الثانية غسل يديه أو الأيدي ان قدر مع مرفقيه تثنية مرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمي بذلك لان المتكثري ينفق به اذا أخذ براحتيه رأسه متكثراً على ذراعه ودخول المرفقين في الغسل هو المشهور وقيل للاحتياط على قاعدة ما لا ينوصل للواجب الا به وقوله ويديه عطف على ما من قوله غسل ما بين الاذنين (ص) وبقيته معصم ان قطع (ش) هذا بالجر عطف على يديه فالفرض اما غسل اليدين أو غسل بقية المعصم ان سقط بعضه فلا يضر كون كلام المؤلف يدل على انه من الفرائض وأما نصبه عطفاً على الوتره فغير بين لعدم تسبب غسل بقية المعصم عن قوله غسل الى ظاهر اللحية ولا مفهوم لمعصم ولا لقطع بل كل عضو سقط بعضه تعلق الحكم بباقيه غسلها ومسحها (ص) ككف بمنكب (ش) الكف اليد وهي مؤنثة والمنكب مجمع العضد والكف والمعنى ان من خلق له كف في منكمبه ولم يخلق له عضد ولا ساعد فإنه يجب غسل ذلك الكف ومفهوم قوله ككف الخ انه لو خلق له قطعة لحم بمنكمبه فلا يجب غسلها فلو كشط جلد الذراع وتعلق به أو بالمرفق غسل وان جاوز الى العضد فلا نه لا تعد من الذراع اعتباراً بجملها ويكون للذراع جلدة أخرى (ص) بتخليل أصابعه (ش) لما كان في اليد ما قد يغفل عنه كما في الوجه نبيه على بعضه بهذا والباء للعينة كما في جميع النسخ التي رأيناها وهو متعلق بغسل أي الفرض غسل يديه مع مرفقيه مع تخليل أصابعه وكأنه عند البساطي بالواو بالرفع عطف على غسل أو بالنصب على المعية أي مع تخليل أصابعه يريد ومع التحفظ أيضاً على عقد الأصابع من ظاهرها بأن يحني المتوضي أصابعه وعلى باطنها ورؤسها بأن يجمع رؤس الأصابع ويحكها على الكف (ص) لاجالة خاتمه (ش) هو بالجر عطف على تخليل أي وغسل يديه مع تخليل أصابعه لأمع اجاله أي ادارة وتحرريك خاتمه والاضافة فيه للعهد أي الخاتم المأذون في اتخاذه سواء كان

ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قاله شيخنا انه يغسل المحاذي للفرض فقط (قوله أو بالمرفق غسل) أي الجلدة المذكور لانه في المحل الواجب (قوله بتخليل أصابعه) شامل للأصبع الزائدة أحسن بها أم لا ويخلل كل يد بالآخرى والاولى من ظاهرها لانه أمكن لانه من باطنها تشبيك لانه انما يكره في الصلاة وتخليل أصابع الرجلين من أسفل والتخليل في كل غسله من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى أنه يفيد أن تخليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستقل وليس كذلك فالاحسن أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أي وجوباً بانه على ذلك شارح الوغليسية (قوله من ظاهرها) من بمعنى على فيكون هي وما عطف عليها الذي هو قوله وعلى باطنها بدلاً من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيها بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحرير) عطف تفسير

(قوله فيشمل المتعدد) أي في حق النساء وهو مصرح به في بعض النسخ قال في لـ وانظر هل مثل الخاتم الذهب في حق المرأة غيره من أساور وحادات في العضو فلا يجب إزالة ذلك في وضوء أو غسل كان ذلك مباحا لها كالخاتم الذهب أم لا فيجب نزع ذلك وقد سئل بعض شيوخنا عن ذلك فأجاب بأن الخاتم أمره أخف من هذا كما أشار له ز لكن قال في والتنظير لا محل له لأن ذلك مباح فهو كالخاتم وحاصله أن المأذون في اتخاذه لا يجب إزالته كان ضيقا أو واسعا ولكن يجب عليه إذا نزعها وكان ضيقا أن يغسل ما تحتها فإن لم يغسله لم يجزه إلا أن يتيقن وصول الماء تحتها كما أفاده عـ ثم لا يخفى أنه يرد أن يقال كيف يجزى مع أن فيه ترك ذلك فالجواب من وجهين الأول أن ذلك مبني على أن ذلك ليس واجبا فهو مشهور مبني على ضعف الثاني أن ذلك لا يستلزم فيه مباشرة اليد فذلك من باب الدلك بالخرقة التي في اليد كما يأتي عن الشيخ أحمد (قوله وحينئذ فلا يكتفى تحريكه) لأنه قادر على ذلك المحل بيده وعلى ما تقدم من الجواب يقال يكتفى تحريكه لأنه بمثابة ذلك بيد علم آخر (قوله والضمير فيه راجع إلى المعصم) لا يخفى أن ترجيح الضمير للمعصم يقتضي بعطفه على قوله وبقيته معصم لا بعطفه على قوله ككف بمنكب (قوله الضمير فيه راجع للمعصم) هذا الكلام لا يأتي إلا لو فرض عطف قوله ونقص غيره على إجماله وأما (١٣٤) حيث عطفه على قوله ككف بمنكب لا يأتي هذا (قوله ونقص غيره) أي

والعضو الناقص غيره (قوله ولا يتوهم) نقول له لو صح ذلك لما تكلم على مسح الرأس ولا غيرها من غسل الرجلين لأنه لا يتوهم خلاف ذلك (قوله وهو واسم جنس) أي لفظ غيره (قوله فيندرج فيه ما يجعله الرامة) أي ويندرج فيه خاتم الذهب وخاتم الفضة الذي لم يؤذن في اتخاذه وخاتم الحديد الخ كما أشار إلى ذلك بقوله وغير ذلك وحاصله أن المأذون في اتخاذه أي الذي يندب إليه الشارع لا يطلب نزع مطلقا ضيقا أو واسعا وأما ما يكره لبسه أو يباح كخاتم الحديد والرصاص والنحاس والخشب فينزع إن كان ضيقا ويكتفى تحريكه إن كان واسعا لافرق فيه بين الرجل والمرأة وأما المحرم كخاتم الذهب والفضة إذا كان أزيد من درهمين

واسعا أو ضيقا في وضوء أو غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد في حق النساء ولعل من جواز فيه الرفع والنصب راعى نسخة البساطي من رفع تحليل ونصبه أما ما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونقص غيره وحينئذ فلا يكتفى تحريكه وهو ظاهر لأنه قادر على ذلك ذلك المحل بيده (ص) ونقص غيره (ش) هو معطوف على قوله ككف بمنكب والضمير فيه راجع إلى المعصم أي ويجب غسل بقيته المعصم ككف بمنكب ونقص غيره أو مبتدأ خبره محذوف أي ونقص غيره المعصم كذلك أي إن بقي شيء من الفرض وجب غسله والاسقاط فنقص بالصاد الملهمة لكن هذا الضبط لا فائدة فيه لأن العضو المنقوص أي الساقط بتمامه لا يتوهم غلبه حتى يحتاج إلى النص على عدم غسله ولا يتوهم عدم الغسل في الساقط بعضه بل يغسل بقيته إجمالا بل بالصاد المبهمة مبني للفاعل أو النائب وغيره منصوب أو مرفوع والضمير للخاتم وهو واسم جنس أضيف فيعم أي ونقص غير الخاتم من كل حائل من يد أو غيره ما فيندرج فيه ما يجعله الرامة وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحوه فلا بد من نزعها إن كان ضيقا أو إجماله إن كان واسعا يدخل الماء تحتها وغير ذلك (ص) ومسح ما على الجمجمة (ش) هذا عطف على غسل أي ومن فرائض الوضوء مسح ما استقر على الجمجمة من جلد أو شعر على أن على حرف جر أو ما صعد وارتفع على الجمجمة على أنها فعل ماض ويطلب أن يكون مسح الرأس بماء جديدا يكره بغيره ككف به بلبل لحيته لأنه ماء مستعمل في حدث فيكره استعماله في هذا ونحوه وهذا حيث وجد غيره والأفلا يكره وإذا جفت اليد قبل تمام المسح جدد بخلاف لو جفت في الرد فلا (ص) بعظم صدغيه مع المسترخي (ش) الباعية للصاحبة أي مسح رأسه مصاحبا لعظم صدغيه مع المسترخي من الشعر عن حد الرأس من رجل أو امرأة كالدالين على المشهور نظرا لأصله كالحكم لما خرج

مثلا فقال عـ إنه لا بد من نزعها ولو واسعا ومفاد نقل الخطاب والشيخ سالم يكتفى تحريكه إذا كان واسعا ويبحث عن فيه عـ بأن ما تحتها ذلك بغير اليد مع إمكانه بها وأجاب بأن هذا كالدلك باليد مجعولا عليها خرقة (وأقول) وينبغي التعويل على مفاد الخطاب ليكون النقل الذي ذكره مصرحاً فيه وأعلم أن ما قاله الشارح هنا ظاهر فيما قاله الخطاب وهو ينافي ما تقدم له في قوله ولا يكتفى تحريكه الذي هو ظاهر في مقالة عـ (قوله ما على الجمجمة) فهو بالنصب على جعل علا فعلا وبالجزم على جعلها حرفا والجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ وخرج بذلك ما على القفا من الشعر فلا يجب مسحه لأنه تحت الجمجمة انتهى وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكتمى فيه بأدنى طهارة (قوله لأنه ماء مستعمل في حدث الخ) بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (قوله والا فلا يكره الخ) ومحل كراهة استعماله أو جوازه حيث لم يتغير وكان يحصل به تعميم المسح والامنع (قوله بعظم صدغيه) أي مسح نبت عظم ومحل النبت حيث لم يكن كالنبت كما أن الصلح في الرأس كالشعر فيها وإنما قد نبت لاقتضائه بدونه أن يمسح الصدغ كله وليس كذلك قاله عـ والصدغ بالصاد والسين ودال ساكنة وتضم وقال الشيخ سالم ولعل التعبير بالعظم الأعم من الشعر لا يدخل فيه البياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن ومجاذبه من خلفها قال ابن فرحون فن تركه فقد تركه جزءاً من الرأس انتهى نقله في لـ

(قوله ليس بأصل) أى فى المسح (قوله ولا يتنقض ضفره) حيث كان مضفورا بنفسه ولو اشتد وفى الغسل ان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط أو خيطين فان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط كثيرة كثلاثة فما فوق فلا بد من نقضه فيه ما مطلقا اشتد أم لا والضفر قتل الشعر بعضه ببعض والعقص ما ضفر قرونا من كل جانب قاله فى التنبهات أى جمع ما ضفر بإدخال بعضه فى بعض حتى يصير كما يضفر من الخوص وبالعقاص عبر فى المدونة وابن الحاجب والرسالة وهو أحسن من عبارة المصنف لانه ينفعهم منه عدم نقض الضفر بالاولى (قوله نقض مضفورهما) فيه إشارة الى ان المصدر وهو ضفر بمعنى اسم المفعول لان الذى يتصف بالنقض انما هو المضفور وانما لم يجب نقضه لان موضوع المسح التخفيف وفى نقض الشعر عند كل وضوء مشقة (قوله راجع للماسح) فيه إشارة الى ان قول المصنف رجل أو امرأة فاعل مسح وانه مضاف للفعول ويكون فى المعنى متقدما ويكون فاعل يتنقض ضميرا يعود على ذلك الفاعل الذى هو رجل أو امرأة وهذا بعيد بل الظاهر ان رجل أو امرأة فاعل يتنقض الا ان يقال راجع فى المعنى فلا ينافى انه فاعل يتنقض (قوله أو المضفور الخ) (١٣٥) تقدم بيان المضفور والمعقوص (قوله ويخاطب بالسنة بعد ذلك) وتكون

بمرتبتين بدأ وعودا (قوله واستظهر الخ) الظاهر ما قاله ز وبوافقه ظاهر تعبير الشيخ عبد الرحمن وتأويل شارحنا بعيد فى ظاهر اللفظ (قوله وهو أشهر الاقوال) كذا قال ابن عطاء الله والقولان بقية الاقوال عدم الاجزاء والكراهة فصار حاصل الاقوال القول الاول الاجزاء الثانى عدم الاجزاء الثالث الكراهة الا انك خبر بان الكراهة لاتنافى الاجزاء فلا تظهر بالمقابلة الا انه فى كذا فادان القول بالاجزاء الذى مشى عليه المصنف بقول بأنه خلاف الاولى فعليه تظهر بالمقابلة باعتباره فتدبر (قوله تنبيه فصل) أى محل فصل الساق من العقب وقوله والعرقوب جمع مفصل الساق من القدم أى محل جمع فصل الساق من

عن الحرم وأصله فيه بحكم الحرم فلا يعارض بصيد طائر على فرع أصله بالحرم حيث لم يوجبوا فيه جزاء لان وزان ما طال من الشعر طرف الغصن لا الطائر وقيل لا يجب مسح المسترخى نظرا الى ان شعر الرأس ليس بأصل (ص) ولا يتنقض ضفره (ش) أى ولا يجب على رجل ولا امرأة نقض مضفورهما أى شعرهما المضفور بل ولا يستحب وقوله (رجل أو امرأة) راجع الى الماسح يعنى ويستوى فى ذلك أعنى مسح الجميع والصدغين والمسترخى وعدم نقض الضفر الرجل والمرأة (ص) ويدخلان يديهما تحتها فى رد المسح (ش) أى ان الرجل والمرأة اذا مسح كل الشعر المسدول أو المضفور أو المعقوص فانه ما يدخلان يديهما تحتها وجوباً فى رد المسح لاجل ما غاب عنهما فالادخال الذى يحصل به التعميم واجب كفى الشعر الطويل ويخاطب بالسنة بعد ذلك حيث بقى بل من مسح الفرض فقول الشيخ عبد الرحمن ان الرد سنة سواء طال الشعر أو لا يعنى بعد حصول التعميم اذ قبله لا يتأتى الرد واستظهر الزرقانى ان الرد غميا ذكر سنة لان ماتحت الشعر عصابة الباطن والباطن لا يجب مسحه (ص) وغسله مجزئ (ش) أى وغسل ما على الجمجمة فى وضوء الحدث الاصل فخر الواجب مسحه مجزئ عن مسحه لانه مسح وزيادة وهو أشهر الاقوال (ص) وغسل رجله بكعبيه الناتئين بمفصلى الساقين (ش) هذه هى الفريضة الرابعة من الفرائض المجمع عليها وهى غسل رجله مع الكعبين وهما المرتفعان فى مفصلى الساقين تنبيه مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحده مفصل الاعضاء بالعكس اللسان والعرقوب مجمع مفصل الساق من القدم والعقب تحتها وانما كان المراد من الكعبين ما ذكر لاخذهما من التكعب وهو الظهور والارتفاع ومنه الكعبة وامرأة كعب اذا ارتفع ثديها ويراى بعضهم ان عند غسل الرجلين فى الفرائض مع جواز تركه ومسح الخلف فينبغى أن يعد الفرض أحدا الامرين لا الغسل على التعيين مدفوع بأن مسح الخلفين رخصة لا واجب بل الواجب الغسل ووجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والاجماع

القدم أى محل حصول جمع فصل الساق من القدم ولا مانع من تعدد الفاصل كالكعبان وان كانا فاصلين الساق من العقب يلزم من ذلك فصلهما عن القدم كذلك العرقوب فاصل أيضا للساق من القدم (قوله وإيراد) مبتدأ خبره مدفوع وأما خبر قوله ان عند قوله فينبغى والفاعلة وضمن ينبغى معنى يقتضى (قوله ثابت بالكتاب والسنة) أى ولا يكثر ثبوت عن يخرج عن ذلك كالروافض فى وجوب المسح وابن جرير الطبرى بالتخيير بين المسح والغسل وبه قال داود وقراءة النصب فى الآية ظاهرة فيه بانها معطوفة على الوجه واليدين ولا يضر الفصل بينهما مسح الرأس وأما قراءة الجرح فظاهرها يقتضى وجوب المسح لكن لا يمكن جعلها عليه لانه لم يرد من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه الا الغسل فيجاب بانها ليست معطوفة على الرأس وانما هى مخفوضة على الجوار كما ذهب اليه سيويه والاختلاف وجعته من الفقههاء والمفسرين وخالفهم فى ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف لان حرف العطف جازين الاسمين ومبطل للجوارزة ورأوا أن الجمل على ذلك جمل على شاذ ينبغى صرف القرآن عنه وقالوا ان الخفض فى الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقبل الرجل مغسولة لا مسحها فاجابوا بوجوب مسحها أن المسح هنا هو الغسل كما يقال تمسحت

لأصالة و إيراد الغسل و خصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ايقنتصدا في صب الماء عليهما ما لكونهما من منظنة للأسراف
والثاني أن المراد هنا هو المسح على الخفين وقوله النائيين تفسير للكعبين وهو بالهمز والابدال ياء لوقوعها بعد كسرة المرتفعين من تنأ
إذا ارتفع والباء في قوله بفصل الخ للظرفية قاله في ل (قوله والقياس) يقال أي حاجة للقياس مع وجود النص وأيضا قد تساوى غسل
الرجلين مع غسل اليدين والوجه في التنصيص على الغسل فجعل أحدهما مأوكا كما أصلا يقياس عليه تحكم ويمكن الجواب بأن غسل
اليدين والوجه لم يقع فيها خلاف من أحد بخلاف غسل الرجلين فقد وقع فيه خلاف الروايف اذ قد قالوا بوجوب المسح فصيح حيثئذ
أن يقياس الرجلان على اليدين والوجه فتأمل (قوله وندب تحليل الخ) فلورثك التحليل لم يضر إذا وصل الماء الى ما بين الأصابع انتهى
ل (قوله أي وندب على المشهور) ومقابلته أنه يجب وقدر جح وان كان ضعيفا (قوله وهو المسمى بالنحر) أي تحليل أصابع الرجلين
يسمى بالنحر وأما تحليل أصابع اليدين فيسمى بالذبح ولعل وجه ذلك أن موضع الذبح أعلى وموضع النحر أسفل فلذلك وقعت التسمية
على ذلك وأما تحليل أصابع الرجلين في الغسل فقولان بالندب والوجوب وهو الراجح (قوله من قلم) بتخفيف اللام مع الواحد وتشديد
لا كثر منه (قوله وفي حليته قولان) (١٣٦) ومثل اللحية في الخلاف التحذيف الذي يفعله المغاربة في العارضين والشوارب قاله

زروق في شرح القرطبية وانظر
هل العنفة كالشوارب أم لا
أشار إليه الزرقاني (قوله أظفاره)
جمع ظفر بضم الظاء المشالة والفاء
على اللغة الفصحى وفيه سكون
الفاء مع ضم الظاء وكسرها وفيه
أظفور كعصفور (تنبه) محل
عدم وجوب غسل موضع التقليم
مالم يطل طولاً متفاحاً بحيث
يتثنى على الأصبع فإنه إذا قلعه يجب
عليه غسل مانتحته كما يؤخذ من
كلام سنده ويفهم من كلامه أنه
لا يلزمه قلبه ولو طال وفي ابن عرفة
أنه يجب عليه قلبه إذا طال وظاهره
وان لم ينشئ انتهى (قوله على
المذهب) وقيل يعيد (قوله واختلف
إذا حلق الشخص) والراجح من
القولين عدم الاعادة (قوله وذلك
الخ) تعليل للتعميم أي الذي هو قوله

والقياس وقراءة الجرفي الآية محمولة على المسح على الخفين (ص) وندب تحليل أصابعهما
(ش) أي وندب على المشهور تحليل أصابع الرجلين من أسفلهما بخنصره وورد في حديث آخر
بالمسحة بادئا بخنصر اليمنى خاتما بخنصر اليسرى وهو المسمى بالنحر وانما وجب تحليل أصابع
اليدين دون أصابع الرجلين لعدم شدة اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فأشبه ما بينهما
الباطن لشدة الاتصال فيما بينهما (ص) ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه وفي حليته قولان
(ش) يعني ان المتوضئ إذا قلم ظفره أو حلق شعر رأسه لا يعيد غسل موضع الظفر ولا مسح
بشرة الشعر على المذهب لان الفرض قد سقط بغسله أو مسحه فلا يعود بزواله كما إذا مسح
وجهه في التيمم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنفه واختلف إذا حلق الشخص رجلاً أو امرأة لحيته
أو تاربه كالأوبعضا أو سقطت بنفسها هل يجب عليه إعادة غسل موضعها أولاً قولان
وسواء كانت اللحية خفيفة أو كثيفة كما هو ظاهر كلامهم وذلك لان القائل بالوجوب نظر الى
ستر الشعر للمحل وقد زال فيغسل ذلك المحل ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة من حفر على
شوكه بعد الوضوء فإنه لا يجب عليه غسل ذلك المحل على أحد قولين نقلهما شارح الوغليسية
عن بعض شراح الرسالة والفرق بينها وبين زوال الخف والجبيرة ان مسح الخف يدل فسقط
عند حضور مبدله والجبيرة مقصودة المسح فزوالها زوال المقصود ولما فرغ من الفرائض
الجمع عليها أتبعه بالمختلف فيها وبدأ منها بذلك فقال (والدالك) أي والفريضة الخامسة الدالك
وهو واجب لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة بناء على شرطيته في حصول مسمى
الغسل للفرق بينه وبين الانغماس لغة وقيل واجب لنفسه بل لتحقيق اتصال الماء الى
البشرة أو بطول المكث فيه مثلاً وقيل بل يسن أو يستحب والخلاف في الوضوء والغسل سواء

خفيفة أو كثيفة (قوله بدل) عن مسح الرأس ٣ وقوله فسقط أي مسح الرأس عند حضور أي عند
ظهور محل بدله (قوله مقصودة المسح) أي مقصود مسحها أي ان المسح انما يتعلق به الا بالموضع وأما لو كان المسح المتعلق به الوضوء
أنه مسح الموضع فلم يحتج للمسح عند سقوطها (قوله وقول مالك) معطوف على قوله المشهور (قوله بناء على شرطيته في حصول مسمى
الغسل) أي في قوله تعالى فاغسلوا أي فلا يسمى غسلاً الا مع وجوده وهو امرار اليد على العضو والمراد باليد باطن الكف ولا يسقط
أي الدالك بالنسيان ويكون الامرار مقارناً للصب وهو الافضل وغير مقارن قبل ذهاب الماء عن العضو على الصحيح أي قبل ذهاب
رطوبة الماء عنه اذ لا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط خلافاً للقياس في اشتراط المقارنة وهو حرج ومشقة
(تنبه) وعلى هذا القول وهو أن الدالك واجب لنفسه فلا يكفي اذ نغماس أو الصب مجردا بل لابد من امرار اليد مراراً متوسطاً
ولولم تزل الاوساخ الآن تكون متجسدة فتكون حائل كافي ل (قوله أو بطول المكث) لا يصح عطفه على به لفساده وكأنه
معطوف على محذوف وتقديره فتى تحقق اتصال الماء به أو بطول المكث أجزاء (أقول) يريد أن يقال اذا كان داخلاً في مسمى الغسل
فلا حاجة الى عدله فراضاً مستقبلاً

(قوله في المجاورة) أي وهي حقيقة في المجاورة لغة (قوله والاما كن) عطف خاص على عام وأراد به يقع الارض كأن تقول هذه البقعة تلي هذه البقعة وبعدها أن يريد بها الاما كن عند أهل الكلام من أنهم الفراغات المتوهمه (قوله مجاز في الافعال) أي مجازا استعارة كأن تقول هذا الفعل يلي هذا الفعل (قوله ومنه) أي ومن الموالاة أخذت هذه الالفاظ الثلاثة الولاء تقول والي بين الامر بين موالاة وولاء تابع كذا في القاموس وفي المصباح والامه موالاة وولاء من باب قائل تابعه (قوله والتوالي) تقول توالي توالي أي تتابع فالتوالي المتتابع وحاصله أن التوالي فعله لازم وأما الولاء ففعله أني لازما ومتعبدا كما علمت (قوله متصل) أي حقيقة أو حكما فقوله من غير تفريق فاحش أي بدون تفريق أصلا أو مع تفريق غير متفاحش واعلم أن الشيخ سألنا ما ذكره من حاصله أن التفريق ليسير لا يضر ولو عمد اتفاقا بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر فيه كرهه وقيل يمنع وهو ضعيف ولا يحد هذا اليسير هنا بعدم الخفاف كما في حق العاجز بل بأقل من ذلك لعدم ذكره ولا يخفى ما في هذا من عدم البيان ورده عجب بأن الذي يفيد هذه كلام الشيوخ وهو المعتمد أن الطول في حق العامد كالعاجز (قوله لاقتضائها الفورية فيما بين الاعضاء) أي من التعبير بالمفاعلة المقتضى لتوالي أمور بعضها البعض (قوله من غير تعرض للفعل الاول) في كونه يوالي غيره من (١٣٧) أول الوقت أي بخلاف التعبير بقولهم من

فرائض الوضوء الفور فانه يقتضي أن يكون الوضوء بفعل فورا أي من غير تراخ عما قبله أي الذي هو أول الوقت (قوله والا كان ينبغي أيضا) أي مع الطول (قوله ويمكن الخ) أقول لا يخفى أن من صور العجز على ما يأتي ما إذا ظن أن الماء يكفيه فتبين أنه لا يكفيه أو شك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح إذ لا عجز حقيقة نعم من صور العجز الذي فيه التفصيل على أحد القولين ما إذا جزم بأنه يكفيه فاهـ ريق أو أهراقه غيره أو غصبه وليس في ذلك تفريط (قوله وان عجز) بفتح الجيم أفصح من كسرها يقال عجزت بفتح الجيم عجز بكسرها هذه لغة القرآن ويقال بعكسه ثم إن ظاهره أن العاجز يبنى بنية وليس كذلك لأنه انما يبنى مع القرب

(ص) وهل الموالاة واجبة ان ذكر وقدر (ش) الفريضة السادسة الموالاة وهي حقيقة لغة في المجاورة في الاجسام والاما كن مجاز في الافعال ومنه الولاء والاولياء والتوالي وشرا عبارة عن الاتيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فاحش ومنهم من يعبر عنها بالفور والعبارة الاولى أسد لاقتضائها الفورية فيما بين الاعضاء خاصة من غير تعرض للفعل الاول والثانية تعطى وجوب تقديم الوضوء أول الوقت قاله ابن عبيد السلام والمعنى انه اختلف في الموالاة بالسنية وسيأتي وبالوجوب في المغسول والممسوخ البدلي والاصلى توصف قبل الوقت أو بعده ان ذكر وقدر ساقطة مع العجز والنسيان كما شهره ابن ناجي في شرح المدونة ثم ان مقتضى قوله ان ذكر وقدر عدم الوجوب ان لم يكن قادرا مع ان العاجز يبنى ما لم يطل ومقتضى ذلك انها في حقه واجبة والا كان يبنى أيضا ويمكن ان يقال انما لم يبين وان قلنا انها غير واجبة لما عنده من التفريط بخلاف الناسي (ص) وبني بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء برزمن اعتدلا (ش) يعني أن من نسي عضو واحد من أعضائه أو لمعة منها فانه يبنى على وضوئه المتقدم ويغسل ذلك العضو واللعة وجوبا طال أو لم يطل يبدو بعد ذلك العضو أو تلك اللعة من أعضاء وضوئه مفروضة كانت أو مسنونة هذا ان ذكر بالقرب قبل بجفاف أعضائه وان ذكر بعد الطول بجفاف أعضائه لم يعد ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد تلك اللعة واستغنى الموافق عن هذا التفصيل بما سيذكره في الكلام من إعادة المنكس وحده ان بعد بجفاف والافعيده مع تابعه لان حكم المنكس والنسي في الاعادة سواء عند ابن القاسم وحكم اعادة ما بعد المنسي السنية لانه لاجل حصول الترتيب وشرط البناء المذكور أن يكون بنية هذا حكم الناسي وأما العاجز عن اكمال

فالنسبة مستحبة ويمكن الجواب بجعل الواو للاستئناف وجواب الشرط محذوف تقديره يبنى والباء في بجفاف متعلقة بقدرة تقديره ما لم يطل طولا مقدرا بجفاف أعضاء وكذا قوله برزمن أو أن باء بجفاف للابسة وقوله برزمن للطرفية (قوله يعني ان من نسي الخ) تبع في ذلك التقرير الخطاب وفيه نظر لانه يصير فيه تكرار مع ما سيأتي ويفوته الكلام على ترك الموالاة بل صورة ترك الموالاة كن غسل وجهه بنية الوضوء ثم يحصل له نسيان فيترك الغسل فيبنى مطلقا وان كان عامدا أو عاجزا فيبنى ما لم يطل على المعتمد (قوله فانه يبنى) أي يباح له البناء ويجوز له أن يمتدئ الوضوء من أوله وفور بعض الشراح السنية ورده شيخنا الصغيري بأن الحكم الاباحية فلا يسن البناء بل ولا يندب (تبيينه) اختلف هل يعذر بالنسيان ثانيا خلافا والراجح أنه لا يعذروا أن من نسي ثانيا حكمه حكم العامد وهو انه اذا طال تبطل طهارته (قوله مفروضة) الاولى مفروضا أي كان ما بعد ذلك العضو مفروضا أو مسنونا لا يخفى أن ذلك انما هو بحكم التسبع للوضوء والافسأ في أن الترتيب بين الفرائض والسنن مستحب وأنه لا يعيد لذلك وحكمه اعادة ما بعد المنسي أي مرة فقط (قوله وأما العاجز) حاصل ما في الشارح أن الناسي ومثله المذكره على التفريق وانظر بما اذا يكون الاكراه والظاهر أنه كالا كراه على الطلاق بينين مطلقا طال أم لا ومن أعيد من الماء لا يكفيه قطعاً ومثله طائفا لا يبنى طال أم لا ومثلهما من تعمد التفريق وأما العاجز فصورتان

متفق عليهما عند عدم البناء مع الطول ويبنى مع عدم الطول وهو ما اذا ظن أنه يكفيه أو شك في ثبوت أن لا يكفيه وثلاث صور محل خلاف فقيل يبنى مطلقا كالناسي وقيل يبنى ما لم يطل أي لانه كان يمكنه التحرز وشارحنا رجح الثاني إلا أن الراجح الأول وهو البناء مطلقا وهو ظاهر ومثل الصور الثلاث ما اذا جزم بأنه يكفيه فتبين خلافه فهو كالناسي ثم بعد هذا كله اعتمد عجم أن العامد كالعاجز يبنى ما لم يطل والطول مقدر بالحفاف الآتي في تنبيهه ذكر بعض شيوخنا ما حاصله أن تحديد النية انما هو في الناسي فقط لا في غيره من صور البناء مطلقا وهو ظاهر (قوله فليس من صور العجز) وجعل عجم مثل ذلك ما اذا أعد ما ظن أنه لا يكفيه أو شك في الكفاية فلا يبنى مطلقا طال أم لا فان قلت ان العامد قد قلتم انه يبنى ما لم يطل على المعتمد وظاهر هذا انه لا يبنى ولعل وجهه أنه اذا قطع بعدم الكفاية أو ظن أو شك في الكفاية فنيته منزلة بخلاف العامد أي متعمد التفريق فليس عنده تزلزل وقد علمت ن شارحنا ذكر أنه في الشك يبنى مع عدم الطول والظاهر الأول لتزلزل النية كما قلنا والحاصل انه اذا ظن عدم الكفاية أو جزم بذلك أو شك فانه لا يبنى مطلقا وعمازة عجم مضطربة بخلافه لما قلنا ولا تظهر (قوله في الزمن المعتدل) أي والمكان المعتدل (قوله في المزاج) بكسر الميم (قوله لا كون الشخص بين الشبوبة والشيوخة) أي ان اعتدال الاعضاء انما هو باعتبار المزاج لا كونه في السن بين الشيوخة والشبوبة وقوله وانما ذلك أي كونه بين الخ أي كونه في هذا السن متصفا بالحالة المتوسطة أي لا حار ولا بارد انما هو من صور اعتدال المزاج غالبا وأما اذا لم يعتدل المزاج بأن (١٢٨) غلبت الحرارة أو البرودة فلم يكن بتلك الحالة المذكورة وقوله غالبا يقتضي

أن تلك الحالة توجد اذا لم يعتدل المزاج ولعله نادرا وعلى طريق الفرض نعم بقي شيء آخر وهو أعضاء الشاب المعتدلة لا تكون كأعضاء الشيخ المعتدل أو الكهل المعتدل فاعتدال كل شخص بحسبه (قوله فقيام البال) أي في العضو الذي وقف عليه وقوله أثر الوضوء هو الطهارة (قوله في متصل الاخير) بآثر الغسل السابق) أراد بالآخر ما بعد الذي كان وقع بعده الترك حاصله أنه مادام البلل موجودا يغتفر الفصل فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل حفاف اليدين وبعد حفاف الوجه لم يضر (قوله ترك سنة من سننها عمدا) أي وسياق أن من ترك سنة من سنن الصلاة عمدا تبطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من ترك الموالاة عمدا تبطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى العبارة تحقيقا (قوله معنوي) أي لانه ذكر أن الناسي لاشئ عليه على القول بالسنية وقد علمت أنه على القول بالوجوب يبنى والبناء هو عادة فعل ما بعد التفريق المخيل بالموالاة وحده ان حصل التذكر بعد الحفاف وان حصل قبله فهو عادته وعادة ما بعده أيضا وأيضا العامد على القول بالسنية في عادته خلاف من غير ترجيح وأما على القول بالوجوب فبعد أي حيث حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كلامهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأن العامد بتركه فعل الواجب وأما القائل بالسنية فأنما هو لانه يتركها كذا ذكره عجم والظاهر أيضا أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من الاثم على القول بالسنية وتأمل في قوله لاشئ عليه على القول بالسنية فان ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل ولو طال (قوله وبه يعلم الخ) أي فانه قال الخلف لفظي أي انه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فبعضهم عبر عنه بالوجوب بالشرط الذي ذكره المؤلف وبعضهم عبر عنه بالسنية بالشرط المذكور انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أي بالفرائض والسنن والمستحبات إلا أن نية القرينة ترفع الحدث أي منع الصحة وتثبت الصحة ونية غيرها ترفعها أي منع الكمال أي ترفع منع الكمال وتثبت الكمال وهذا كله في وضوء المحدث بجميع أجزائه فوضوء غيره ووضوء التمسيد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع الصحة ومنع الكمال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فوضوء سنة ومنه ويا كان الوضوء فرضا أو مندوبا ولعل الاحسن

وضوئه بأن أعده من الماء ما يكفيه فأهريق عليه أو أهرقه هو غير متعمد أو غصبه أو ظن كفايته أو شك في كفايته قصر به فانه يبنى أيضا على وضوئه المتقدم ما لم يطل وهذا ظاهر المدونة عند الباجي وجماعة واستظهره الفا كهاني وان كان اللخمى حتى الاتفاق وغيره المشهور أن البناء فيما اذا أعده من الماء ما يكفيه فأهريق عليه أو أهرقه هو غير متعمد أو غصبه وان طال كالناسي وفرق الفا كهاني بأن النسيان يتعدى الانفس كانه عنه بخلاف الغصب والاهراق فانه نادر وأما من أعده من الماء ما لا يكفيه قطعاً فليس من صور العجز فلا يبنى طال أم لا والطول المذكور المانع في صور العجز قليل يحد بالعرف وقيل بحفاف الاعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وهو المشهور وهو مذهب المدونة فاعتدال الاعضاء في المزاج لا كون الشخص بين الشبوبة والشيوخة وانما ذلك من صور اعتدال المزاج غالبا واعتدال الزمن بين الحرارة والبرودة فقيام البلل عندهم داليل بقاء أثر الوضوء في متصل الاخير بآثر الغسل السابق وحكمه الا كراه على عدم الموالاة بحكم النسيان وقول المؤلف (أو سنة) خلاف وشهره في المقدمات وعليه ان فرق ناسيا فلاشئ عليه وان فرق عامدا فقولان لابن عبد الحكم لاشئ عليه وابن القاسم بعمد الوضوء والصلاة أيضا أبدا ترك سنة من سننها عمدا لانه كاللاعب المتهاون وهذا يفيد أن الخلاف الواقع في كلام المؤلف معنوي لا لفظي وبهذا يعلم ما في كلام الخطاب (ص) ونية رفع الحدث

عند

أن يراد بالمتنع ما يشمل الحرمة والكراهة وخلاف الأولى والمراد رفع الحدث الأصغر فلو نوى الأكبر من لزومه رفع الحدث الأصغر هل يجزئه لا تدرج الجزء تحت الكل أولاً ونظر وجهه عن سنن الشرع وفساده الأوضاع الشرعية بالقلب والتغير فصار كالعابث من التوضيح والظاهر الثاني وحرر (قوله أو الفرض) معطوف على قوله رفع الحدث على حذف مضاف أي أداء الفرض والمراد بالفرض هنا أحد إطلاقيه وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه أي أصلها وكما لها لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وحينئذ يشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل ووضوء الصبي والمجذوم وأما لو أريد به ما يعاقب على تركه فلا يشمل الأخير قطعاً إلا أن تعم في العقاب بحيث يشمل التأديب في الدنيا باعتبار الصبي وكذا الأولان إلا أن يراد بالعقاب أن لو تلبس بالعبادة بدونه والظاهر أنه لو لم ينو واحدًا معينا لصح ولو قبل دخول الوقت لأن كل مكلف يعلم أن صحة العبادة تتوقف على الوضوء وأما بعد دخول الوقت مع اتساعه فيصح إرادة المعنى الثاني وهو ما يعاقب على تركه من حيث أن الوجوب قد حصل بدخول الوقت وإن كان فيه اتساع أفاد ذلك عجز ربه الله تعالى (قوله أو استباحة ممنوع) أي أو نية (١٣٩) استباحة ممنوع كما لا يشمل الوضوء المجزئاً وصحة

فيشمل الوضوء الأصلي والمعتبر نية التوضي دون من يوضئه كما أفاده في (قوله وإن مع تبرد) وهو واضح إذا توضأ بما يحصل به التبرد لا حار نوى به التبرد أو عكسه لتلاعبه لكن اغتفر ذلك هنا كما هو ظاهر كلامهم كذا في شرح عب ظاهره ولو تلفظ بنية ثم كلامه يشعر بأن المقصود هو التبرد لأن مع تدخل على المتبوع فالوقال المصنف وإن معه كتبرد لكان أحسن (قوله ولكثرة تسبباتها) أي تفرعاتها (قوله وهي فرض اتفاقاً) أي كما قال ابن رشد (قوله أو على المشهور) أي كما قال المازري (قوله أقوله تعالى الخ) أي فاذن يكون معنى مخلصين أي ناوين العبادة لا يخفى أن هذا يفيد أن صلاة المرائي باطلة لأن النية بذلك المعنى لم تكن عنده

عند وجهه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد (ش) هذه هي الفريضة السابعة النية وكان حقها التقديم كما فعل غير المؤلف لكن أطول الكلام عليها ولكثرة تسبباتها آخر الكلام عليها ليتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقاً وعلى المشهور لقوله تعالى وما أمروا إلا بعباد الله مخلصين له الدين وفي كيفية النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوى رفع الحدث الثاني أن ينوى أداء الفرض أي أمثال أمر الله وتدخل السنن والنوافل بالتبعية ثالثها أن ينوى استباحة ممنوع مما لا يستباح إلا بالطهارة ومتى خطر ذلك جميع الثلاثة تلازمت وإن خطر بيالة بعضها أجزأ عن جميعها ما لم يقصد عدم حصول الآخر كأن يقول أرفع الحدث لا أستبج الصلاة أو العكس فتبطل النية وتكون عدم التنافي ولو نوى الوضوء الذي أمر الله به صح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا نوى أحد هذه الأوجه ارتفع حدثه وإن أشركه مع نية تعليم أو تبرد لأن نية ليست مضادة للوضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث ولو أدخل الكاف على تبرد ليشمل التمدد في النظافة لسكان أحسن وإنما يؤثر في نية الوضوء لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد فإذا نواه لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه كما مر وتكون النية المذكورة بأنواعها عند أول فرض وهو غسل وجهه إن بدأ به لا عند غسل يديه إلى الكوعين وإن استظهره في توضيحه لثلاث تعري السنن السابقة للوجه عن نية بل على المشهور ينوى لها نية مفردة كما سيأتي (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن المتوضي إذا نوى أن يصلي بوضوئه الظهر دون العصر أو عس به المصحف دون الصلاة فإنه لا يضر ويباح له فعل المنوى وغيره إذ ليس للكف أن يقطع مسببات الأسباب الشرعية عنها كقوله أتزوج ولا يحل لي الوطء وأولى لو نوى شيئاً ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدثاً لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا ناقى حدثاً منها ناسياً غيره أو ذا كراه

(١٧ - خشي أول) وقد نظر في ذلك الخطاب على الرسالة ثم ظهر الصحة (قوله أي أمثال) أي اطاعة أمر الله لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً بالحقيقة بل التفسير بالحقيقة أي ينوى أداء ما يتوقف صحة العبادة عليه وقوله وتدخل السنن أي سنن الوضوء وقوله والنوافل أي مستحباته ثم لا يخفى أنه على ما فسرته به تكون داخلية قصد الان الله أمر بها (قوله كراخ) المناسب حذف ذكر أي متى خطر الثلاثة وقوله تلازمت أي صار لا ينفك أحدها عن الآخر (قوله ويكون عدماً) قال في كبره عند قوله أو نسي حدثاً لا أخرجه وهذا حيث كان عامداً انتهى (قوله الذي أمر الله) وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه (قوله ولعله لا يخرج الخ) لا يخفى أنه نفس نية الفرض بالمعنى الذي تقدم له جزماً ولعله أنى بالترجي تحرياً بالصدق (قوله ولا مؤثرة) عطف تفسير (قوله لثلاث تعري) علة لاستظهره (قوله بل على المشهور) وهو أنه ينوى عند غسل وجهه وعلى هذا للوضوء نيتان لانية واحدة وحينئذ فيقول عند شروعه نويت سنن الوضوء (قوله لا أخرجه) معطوف على محذوف أي أو نوى حدثاً ولم يخرج به لا أخرجه (قوله يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا بالخ) ظاهر عبارته أنه نوى نفس الخارج وقوله الأفراد أي أفراد الخارج وقوله الماهية أي الماهية الكلية أي ماهية الخارج الشاملة لجميع أفرادها مع أن هذا لا يصح فالأحسن أن يراد بالحدث في المصنف المنع أو الوصف من حيث ترتبه على الخارج الخصوص ويكون المعنى أو نوى منعاً أو وصفاً يترتب على خصوص البول مثلاً وقوله لا أخرجه أي بأن حصل منه بول وغائط مثلاً

ونوى المنع أو الوصف المستترتب على البول وأخرج المنع أو الوصف المستترتب على الغائط ويمكن تصحيح عبارة الشارح بأن يقال نوى حدثاً أى لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من الوصف أو المنع وكذا يقال فيما بعد وقوله موجب وهو واحد وهو الوضوء وقوله وناب موجب الخ تفسير (قوله الافراد) أى أفراد الخارج لا من حيث ذاتها بل من حيث ما يترتب عليها (قوله الماهية) أى ماهية الخارج الكلية أى من حيث ما يترتب وهو المنع أو الوصف الكلى المترتب عليه وقول الشارح فإن المراد به الماهية هذا غير لازم إذ يصح أن يراد به الفرض لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من المنع أو الوصف الجزئيين (قوله نسي حدثاً وذا كر غيره) تبين حصولهما أو شك فيهما أو يتيقن حصول أحدهما أو شك في الآخر وهذا واضح أن حصل الحدثان دفعة أو ترتبا وأخرج الأول وأما ما أخرج الذى حصل ثانياً فوجه البطلان مع أن الإيجاب انما هو بالاول أنه يكون موجبا بتقدير أن لو حصل أولاً (قوله مطلق الطهارة الاعم) صفة لمطلق أى نوى هذا الكلى المتحقق في ذلك الفرد وذلك الفرد فقولنا لا اعم من جملة المنوى وكأنه يقول نوى هذا الكلى المتحقق في أى واحد من (١٣٠) طهارة الحدث أو الخبث وأما قوله أما ان قصد الطهارة الخ فلم يقصد ذلك بل خطر يباله

ولم يخرج منه سواء كان المنوى هو الذى حصل منه أولاً أو آخر أجزاءه لان الاحداث اذا كان موجبا واحدا واجتمعت تداخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر ثم ان المراد بالحدث هنا الافراد لانها هى التى توصف بالخارج بخلافه في قوله ونية رفع الحدث فان المراد به الماهية ولذا أعاده نكرة بعد ذكره معرفة ولو قال المؤلف أو نوى حدثاً غير مخرج سواء كان أحسن لشموله من نوى حدثاً وذا كر غيره ولم يخرج منه وأول كلام المؤلف وآخره متعارضان في هذه الصورة والمعول عليه مفهوم آخر وهو قوله لا أخرجه ولا مفهوم لقوله أو نسي بل لو تذاكره ولم يخرج منه فانه لا يضر (ص) أو نوى مطلق الطهارة (ش) يعنى أن المتوضى اذا نوى بطهره مطلق الطهارة الاعم من الحدث والخبث فلا يجزئه لانه ان أمكن صرف النية للخبث لم يرتفع الحدث أما ان قصد الطهارة لا يقيد الاعمية فالظاهر الاجزاء كما قاله صاحب الطراز لان قرينة فعله تدل على طهارة الحدث ولذا قال فيها من نوصاً ليكون على طهر أجزاءه (ص) أو استباحة ما ندبت له (ش) يعنى أن المتوضى اذا نوى استباحة فعل ما ندبت له الطهارة كقراءة القرآن ظاهراً أو النوم وتعليم العلم فانه لا يرتفع الحدث لان الفعل الذى قصده اليه يصح مع بقاء الحدث فلم يتضمن القصد اليه القصد لرفع الحادث كما تضمنه القصد الى ما تجب الطهارة منه ولا يقال في قول المؤلف استباحة مساححة لانها انما تستعمل فيما كان ممنوعاً عنه بدون الطهارة وما ندبت له ليس ممنوعاً عنه بدونها لاننا نقول هو ممنوع عنه على جهة الندب (ص) أو قال ان كنت أحدثت فله (ش) أى وكذلك لا يجزئ من شك في الحدث الا صغر أو الاكبر ووجب عليه الطهر بنية جازمة لا تردد فيها فتطهر وعلق نيته به ولم يجرمها وقال ان كنت أحدثت فله هذا الطهر فلا يجزئه سواء تبين حدثه أو بقي على شكه وهو قول ابن القاسم وهذا مبنى على استحباب وضوء الشاك وأما على وجوبه وهو المذهب فيجزئ لانه جازم بالنية

خصوص الامر الكلى لا يقيد تحققه في هذا وهذا ومثله ما اذا قصد الامر الكلى ملاحظا تحققه في ضمن الفردين أو الحدث فاذن يكون المضمر هو ملاحظة الماهية على أى وجه كان أو خصوص تحققها في الخبث (قوله لانه ان أمكن صرف النية الخ) لا يخفى أن هذا التعليل جارفي صورة الاجزاء ويجب أن قوله ان أمكن أى امكاناً وقوعياً كما هو ظاهر من التقرير برفق تدبر (قوله كقراءة القرآن ظاهراً) أى بدون المصحف نعم من نوى بغسله قراءة القرآن ظاهراً أجزاء ذلك عن جنباته لانه لا يجوز أن يقرأ الا بعد ارتفاع حدث الجنابة وأولى منه لو نوى قراءة القرآن في المصحف (قوله كما تضمنه) أى تضمن رفع الحدث وقوله الى ما تجب أى الى

استباحة ما تجب الطهارة (قوله على جهة الندب) الاولى أن يقول على جهة الكراهة (قوله ووجب عليه الطهر بنية فهذا جازمة) أى على ما هو المعتمد لان المعتمد أنه يجب على الشاك الوضوء فالحدث بمعنى الوصف أو المنع قام به تحقيقاً فلذلك قلنا ووجب عليه الطهر بنية جازمة وقوله وهذا مبنى أى ما تقدم من كون هذا الطهر لا يجزئه مطلقاً مبنى على استحباب وضوء الشاك فلم يقم به المنع ولا الوصف وقوله وأما على وجوبه الخ أى لما قلنا من أن المنع أو الوصف يقوم بالشاك تحقيقاً وأما اذا قلنا الشاك يستحب له الوضوء الذى هو قول ضعيف فلم يقم به المنع ولا الوصف والحاصل أن حكمنا بعدم الاجزاء لم يكن مبنياً على المعتمد بل مبنى على قول ضعيف مرعى لانه معمر له (قوله لانه جازم بالنية) لا يسلم أنه جازم بالنية لان فرض المسئلة انه قال أى اعتقد أنه ان كان أحدث فله هذا الوضوء والا فلا فحكم بعدم الاجزاء للتردد الحاصل في النية وانما يجزئ وضوء الشاك اذا اعتقد أن وضوءه قد بطل بالشك وانه صار محدثاً يجب عليه الوضوء فينوى حينئذ رفع الحدث جزماً فهذا يجزئه وضوءه تبين حدثه أم لا فقول الشارح فيجزئ لا يسلم وخلاصته انه لا يجزئ ولو قلنا ان الشاك يجب عليه الوضوء فكلام المصنف آت على القولين استحباب وضوء الشاك وجوب وضوءه هذا ملخص ما قرره الخطاب الآن عجب لم يرتضه فقال والحاصل أن الشاك ان قال ان كنت أحدثت فله فان كان حين نيته مستحضراً أن

الشك في الحدث ناقض كتحققه كانت نيته جازمة لا ترد فيها وان كان لفظه دال على التردد وأما ان كان غير مستحضر ذلك فإنه يكون مترددا فيها فان قلت قد يقال انه وان كان جازما بالنية فالخلل انما جاءه من عدم وجود المعلق عليه ذلك لانه علق طهارته على حصول الحدث ولم يحصل وانما حصل الشك فيه قلت لان سلم ذلك بل المعلق عليه حاصل قطعا لان الحدث ان كان المراد به الناقض مطلقا وهو الظاهر فالامر واضح وان كان المراد به الحدث المقابل للسبب فهو مع بعد ارادته الشك فيه كتحققه كما يفيد ما ذكره ابن غازي عن ابن رشد انتهى (أقول) أو يراد بالحدث الوصف أو المنع المترتب على الشك وهو حاصل قطعا فقد علق هذا الوضوء عليه فلا ترد في النية وان كان تعليقا ظاهريا ولا ضرر فيه والحاصل أن عبارة الشارح ظاهرة كما قلنا وما قاله عجم وما قلناه أحسن مما قاله الخطاب فليتأمل (قوله فهو مشهور) أي قول المصنف أو ان كنت أحدثت فله مشهور مبني على ضعف وهو استحباب وضوء الشاك (قوله فالوضوء الثاني لم يصادف محلا) وفائدته انه اذا تبين أنه محدث فيبطل الوضوء وجوبا (١٣١) (قوله فالمشهور أنه لا يجوزته) ومقابله أنه يجوزته لان نيته أن يكون على

فهذا مشهور مبني على ضعف أو يحمل كلام المؤلف على من توهم أنه أحدث ومعه ظن الطهارة فالوضوء الثاني لم يصادف محلا انظر ابن غازي (ص) أو جدد فتبين حدثه (ش) يعني أن من اعتقد أنه على وضوء فتوضأ بنية التجديد ثم تبين أنه محدث فالمشهور أنه لا يجوزته لكونه لم يقصد بوضوئه رفع الحدث وانما قصده الفضيلة فقوله فتبين حدثه خاص بهذه المسئلة وأما الاولى فلا يجوزته سواء تبين حدثه أو بقي على شك لتردد نيته (ص) أو ترك لمعة فانغسلت بنية الفضل (ش) يعني أن من ترك لمعة من مغسول الوضوء في الغسلة الاولى فانغسلت في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضل فلا يجوزته لان غير الواجب لا يجوز عنه ولا بد من غسلها بنية الفرض فان أخر جرى على الموالاة وهذا اذا أحدث نية الفضل والافيجزئ فالمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند فعل الفضيلة لانية الفضل المندرجة في نية الوضوء ولا مفهوم لقوله فانغسلت ولا لقوله الفضل اذ من ترك لمعة من مسح رأسه فانسحبت بنية السنية كذلك (ص) أو فرق النية على الاعضاء والاطهر في الاخير الصحة (ش) يعني أن المتوضئ اذا فرق النية على الاعضاء بأن خص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده فإنه لا يجوزته ذلك والاطهر عند ابن رشد قول ابن القاسم في هذا الفرع الاخير الصحة فصورته تفرق النية أن يغسل وجهه بنية رفع الحدث ولا نية له في اتمام الوضوء ثم يبدؤه فيغسل يديه وهكذا الى آخر الوضوء وليس صورته أنه جعل ربع نيته مثلا لوجهه وربعها ليديه وهكذا فان هذه تجزئته لان النية لا تنجزأ (ص) وعزوبها بعده ورفضها مغتفر (ش) ذكر مسثلين الاولى منها عزوب النية وهو انقطاعها والذهول عنها والضمير في قوله بعده عائدا الى الوجه في قوله عند وجهه والمعنى أن الذهول عن النية بعد الايمان بها في محلها عند غسل الوجه مغتفر لمسقة استحبابها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية رفض النية وهو لغة الترك والمراد به هنا تقدر ما وجد من العبادات والنية كالعهد وذكروا المؤلف أنه مغتفر أيضا بعد كمال الوضوء أو في أثناءه اذ رجع وكله بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور لان لم يكن له أو كله بنية التبرؤ أو بعد طول والحج كالوضوء عكس الصلاة والصوم فان رفض النية فيهما غير مغتفر والفرق

بنية فالحكم كذلك (قوله ولا نية له في اتمام الوضوء) أي بان نوى عدم الاتمام أو لانية له أو ما لو نوى اتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه ويكمل وضوءه الا بالجميع فليس من هذا أي بل هذا من باب التأكيده فلا يضر فعله وظاهر من ذلك التقرير أن المراد بالنية الجنس المتحقق في متعدد * (تبينه) * الخلاف الذي ذكره المصنف مبني على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بانفراده أو لا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الاجزاء مبني على الثاني والقول بالاجزاء مبني على الاول (قوله لان النية لا تنجزأ الخ) أشار لذلك بت استظهار من عنده قال عجم وقد بحث فيه بأنه من باب اخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمسقة استحبابها) قال في ك وتسمى حينئذ نية حكيمه ما لم يحصل مضادها من نية الفضيلة كما تقدم فيما اذا أتى بالغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكالها وقد ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للصورتين وهما اذا كان الرفض في الاثناء أو بعد الفراغ كما أفاده الخطاب (قوله والحج كالوضوء الخ) راجع أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الاثناء لا بعد وأما الحج والعمره فلا يرتفعان مطلقا وقع الرفض في أثناءهما أو بعدهما (قوله فان رفض النية فيهما غير مغتفر) أي في أثناءهما

وأما بعد الفراغ فقولان مرجحان واستظهر بعض الشيوخ أن التيمم والاعتكاف مثل الوضوء في تفضيل في الاثناء لا بعد الفراغ * (تنبيه) * يجوز رفض الوضوء كما يجوز الاقدام على المس وخراج الریح من غير ضرورة وفي الحج نظر وأما الصلاة والصوم فلا كلام في الحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل والذي أقوله ان الظاهر ان المراد بالاعمال المقاصد لا الوسائل (قوله ان الوضوء معقول المعنى) أى فالوضوء للنظافة (قوله والحج محتو الخ) عطف على قوله الوضوء وقوله ودفع المشقة في الحج معطوف على قوله وان الحج محتو على عمل مالي الخ وكأنه قال والفرق أن الحج والفرق دفع المشقة في الحج وقوله على تقدير رفضه متعلق بقوله المشقة ويصح أن يكون معطوفاً على محذوف والتقدير فلم تنأ كدفيهما النية لما ذكر ولا دفع المشقة في الحج (قوله اذا تقدمت قبل محلها يسير) أى ودل عند الشروع في الوضوء بحيث لو شئ عند الشروع أى شئ تقع له يقول لا أدري ولا شك أن هذا مما يبعد وقوعه (قوله على قولين) أى مشهورين والقول بالاجزاء هو الاصح في النظر (قوله لشرفه بالحواس) أى حاسة السمع والذوق والشم والبصر (قوله أعمال الطاعات) أى أعمال هي الطاعات (قوله لما فيها من القوى المدركة) أى التي زعمها الحكماء وهي القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فهي المدركة للكليات والقوة الوهمية هي المدركة للمعاني الجزئية (١٣٢) الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كدراية

أن الوضوء معقول المعنى ولذا قيل بعدم ايجاب النية فيه والحج محتو على عمل مالي وبدني فلم تنأ كدفيهما النية ودفع المشقة في الحج على تقدير رفضه ولا استواء صحبه مع فاسده في التماضى فيه ورجعنا ضمير بعده للوجه تبعاً لبعضهم ورجعنا لاجهوري في شرحه للوضوء وأن الرفض في الاثناء مضر ورجحه هـ (ص) وفي تقدمها يسير خلاف (ش) يعنى أنه اختلف في النية اذا تقدمت قبل محلها يسير على قولين وأما ان تقدمت بكثير فلا خلاف في عدم الاجزاء وكذا ان تأخرت عن محلها الخ والمفعول عن النية الاعلى ما روى من عدم اشتراط النية في الوضوء كما مر وحد السير أن يخرج الرجل من بيته الى الحمام والمراد بالحمام حمام مثل المدينة المنورة فالمراد حمام القرية الصغيرة كالمدينة المنورة * ولما قدم الكلام على الفرائض وبدأ منها بالجمع عليه وبدأ من ذلك بالوجه لشرفه بالحواس والنطق ثم اليدين لكثرة مزاوله أعمال الطاعات بهما ثم الرأس لما فيها من القوى المدركة والحكمة ثم الرجلين وأكمل الكلام عليها ذكر الاختلاف فيه منها شرع في سننه وعدها ثانياً بقوله (ص) وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبداً (ش) يعنى أن من ستن الوضوء غسل يديه الطاهرتين ولو جنباً أو مجسداً أو وضاً من نهر أو اناء أو حوض أو منتهى من نوم ليل أو نهار ويكره تركه على المشهور ويكون الغسل لليدين قبل أن يدخلهما في الماء ولو على نحر وظاهر كلام أئمتنا أن قوله أولاً لا يقيد في سنينة غسل اليدين ثلاثاً للوضوء وبعبارة أخرى قوله أولاً من جملة ما تتوقف عليه السنينة لكن لا مطلقاً بل في بعض الحالات اذا لا يعتبر في تحقها ذلك حيث كان الماء كثيراً أو جارياً مطلقاً فان كان الماء كالمهراس ونحوه أو قدراً آتية

الشاة معنى في الذئب وقسوة الحس المشترك هي القوة التي يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة والمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وأهل السنة يجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى الى آخر ما ذكرنا (قوله والحكمة) أى بناء على أن العقل في الرأس والراجع أنه في القلب (قوله غسل يديه) أى المتوضي أى

الشارع في الوضوء والذي يريد الوضوء (قوله توضأ من نهر) لا يخفى أن غسلهما قبل الادخال في النهر لا

يكون الا بالتحيل ولذا قرر عج خلافة وهو ما في العبارة الثانية وتبعه من تبعه (قوله على المشهور) راجع لقوله من ستن أى غسل اليدين سنة على القول المشهور ومقابله ما قيل انه يستحب و زاد بعضهم ثالثاً وهو ان كان عهداً بالماء قريياً فاستحب وان كان بعيداً فسنة أو راجع لقوله وكره أى وكره على المشهور ومقابله ما لا شهب القائل ليس ذلك عليه (قوله ويكون الغسل لليدين الخ) يجوز أن يكون حل اعراب فهو اشارة الى أن قوله أولاً لا خبر لكان محذوف أى ويكون الغسل المحكوم عليه بالسنينة أولاً أى لا تحصل السنينة الا بالغسل قبل الادخال في الاناء وتفسيره أولاً لا يقبل الادخال اندفع ما يقال كيف يجعل أولاً مما تتوقف عليه السنينة مع جعل ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض مستحباً فاذا انضمض أولاً ثم غسل يديه فغاية ما حصل منه التنكيس وهو خلاف المستحب وحاصل الجواب أن مراده بأولاً قبل ادخاله في الاناء وليس المراد به جعله أول ما يغسل يديه وحينئذ فلا منافاة بين المحلين فن غسل يديه قبل ادخاله في الاناء ثلاثاً بطلت ونية فقد أتى بالسنينة سواء جعل ذلك أول فعله أو قدم عليه المضمضة لكن اذا قدم المضمضة على غسل يديه فقد أتى بالسنينة وترك فضيلة الترتيب (قوله أو جارياً مطلقاً) أى كثيراً أو قليلاً (قوله كالمهراس) هو الحوض الصغير ولا بد من حذف في العبارة أى فان كان ظرف الماء (قوله ونحوه) أى بكثرة فيها ماء قليل

(قوله ولم يمكن الا فراغ منه) فان كان يمكن الا فراغ منه فلا تحصل السنة الا اذا غسلهما خارجيه (قوله فانه يدخل يديه) أي ويغسلهما فيه كما صرح به بعض الشراح (قوله فان أمكنه أن يتوصل) أي بان يتجمل بفيه أو بثوب (قوله فانه يدخلهما فيه) أي وهل ولو أمكنه التحيل على الماء بفيه أو كه وهو ظاهر الباجي أو مع عدم إمكان التحيل والا قدمه وهو ظاهر ابن رشد و يمكن حمل ما للباجي عليه فان قلت اذا حمل كلام الباجي على ظاهره يلزم أن يكون الماء مكرها اذا كان قدراً نية الغسل قلنا انما يكون مكرها مع وجود غيره ذكره عجم (قوله وظاهر قوله ثلاثا الخ) وقال عجم وظاهر كلام المصنف أنه يتوقف تحقق السنة على تليث غسلهما وهو ظاهر كلام غيره أيضا (قوله تعبد) مفعول لاجله استشكل بان الغسل معلق بقوله عليه الصلاة والسلام فانه لا يدرى أين باتت يده والتعبد هو الذي لم تعرف علتاه وحلت حالة غير النوم على حالة النوم وانظر لمجلوا الغسل في الحديث على السنة دون الوجوب فان ظاهر قوله لا يدرى أين باتت يده يدل على أنه شك هل أصابها شيء أم لا فكان الواجب الغسل أو النضح كما قال المؤلف وهل الجسد داخا الآن يقال سنة الغسل مراعى فيها القول بالتعبد (فائدة) ظاهر كلام ابن رشد أن التعبدات الاحكام التي لا علتها بحال وهو قول الفقهاء وأما على قول أكثر الأصوليين فهي الاحكام التي لم يقم على ادراك علتها دليل لا التي لا علتها في نفس الامر بل كل حكم له علت في نفس الامر ارتباطا بها شرعا تفضلا لا عقلا ولا وجوبا (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله أو أحدث) معطوف على كان المحذوفة مع اسمها بعدلوه

فليس فيه عطف فعمل على اسم لا يشبه الفعل وهو نظيفتين (قوله فيهما) أي في مسألة نظيفتين ومسألة أو أحدث في أثنا أي فيقول اذا كانتا نظيفتين لا يغسل وكذلك اذا أحدث في أثنا كما أفاده تت إلا أنه يبحث على قول أشهب وذلك أنه لم لا يجوز أن يسن لتظيف اليد الغسل ولو كانت نظيفة كما في غسل الجمعة فانه شرع أو لا للتظافة مع أنا نأمر به تظيف الجسم فانظر ما الفرق (قوله ومن شأن التعبد) أي وأما ان قلنا للتظافة فيغسلهما مجتمعين لانه أبلغ في النظافة وصفة التفريق أن يأخذ الماء فيفرغه على يده اليمنى ويغسلها بيده اليسرى

الوضوء أو الغسل ولم يمكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه ان كانتا طاهرتين أو مشكوكا فيهما وان كانتا نجستين فان كان الماء يتنجس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل الى الماء بغير ادخالهما فيه فعمل وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويتميم كعدم الماء وان كان لا يتنجس فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا أن السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرّة الواحدة وما زاد عليها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وتليثه انظر أبا الحسن على الرسالة وقوله تعبد مفعول لاجله راجع للغسل (ص) بمطلق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أثنا مفرقتين (ش) هذا مما يتفرع على كون الغسل تعبدا والمعنى أن غسل المسدين لا بد أن يكون بماء مطلق مع نية الوضوء ولو كانتا نظيفتين عند مالك واختاره ابن القاسم أو أحدث في أثناء الوضوء فيغسلهما أيضا بمطلق ونية خلافا لأشهب فيهما ومن شأن التعبد أيضا أن يغسلهما مفرقتين خلافا لابن القاسم (ص) ومضمضة واستنشاق (ش) يعني أن من السنن المضمضة وهي لغة التحريك وشرعا قال القاضي عياض هي ادخال الماء فاه فيخضعه ويحبه ثلاثا قال شارحه لفظ الادخال يقتضي أنه لا بد من سبب في ادخاله وان دخل من غير سبب فاعل فلا يعبد مضمضة وكذلك لا بد من المجر والخضضة وان عدم واحد فلم تقرر السنة في المضمضة انتهى ومن السنن الاستنشاق من التفتيق وهو لغة الشم وشرعا جذب الماء الى الانف بالنفث والنشوق الدواء الذي يصب في الانف ولا بد في المضمضة والاستنشاق من النية بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلا يفتقران اليها ونية الفرض تتضمن

ثم يفرغ ثابثا ثم بالثاني اليسرى كذلك ويغسلها باليمنى ثلاثا (تنبيه) قول المصنف مفرقتين ليس من تمام السنة بل مستحب الا أن هذا الاستحباب تعبد لا معلق (قوله خلافا لابن القاسم) قال المازري و يخرج على القولين صفة غسلهما فعلى التعبد يغسل كل يد على حدة لانه صفة التعبد في غسل الاعضاء وعلى التنظيف يغسلهما مجتمعين لانه أبلغ في النظافة اذا تقرر ذلك فابن القاسم يقول بان الغسل تعبد وهو نص الخطاب فالمناسب أن يقول شارح خلافا لأشهب ثم بعد ذلك وجدت ما يفيد صحة قول شارح وان ابن القاسم خالف أصله (قوله قال عياض) اعلم أن هذا التعريف لابن عرفة لانه قال القاضي ادخال الماء فاه واختلف العلماء في مراد ابن عرفة بالقاضي فالذي عليه الاكثر أن المراد به القاضي عبد الوهاب والذي عليه الاقل أن المراد به القاضي عياض فشارحنا ذهب لطريقة الاقل (قوله قال شارحه) أي شارح التعريف وهو الرصاع شارح تعاريف ابن عرفة وضمير فاه يعود على المتوضي لدلالة السياق (قوله وكذلك لا بد من المجر) فلا بد من المجر أي بالسنن على الراجح من القولين وكذا الوقح فاه حتى تزل الماء من غير مج ولا فرق في المضمضة بين أن تكون بقوة الفم أو بالاصبع لكن استحباب بعضهم اذا كانت بالاصبع أن تكون اليمنى لا الشمال لانها مست الاذى وقال الخطاب بعد كلام تقدم له فتحصل من هذا أن الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط الخضضة كما قال الفاكهاني وليس ثم ما يعارضه الا ما نقله النووي وليس فيه تصريح بنسبة ذلك الى مذهبنا (قوله وهو الشم) تقول استنشقت الشيء اذا شممته (قوله وشرعا جذب الماء الخ) ظاهره أنه لا يشترط ادخال الماء في الانف وأنه لو دخل الماء في الانف ثم جذبته أن ذلك يكفي (قوله ونية الفرض)

والاول لتعليل ثم لا يخفى أن نية الفرض مباينة لنية السنة والمستحب فكيف يصح هذا ويمكن الجواب بأنه لما كانت تلك السنن أو المستحبات في خلال الفرائض صارت النية المتعلقة بالفرائض متعلقة بهم ما على أنه لا حاجة لذلك لأنه فسر نية الفرض بنية امتثال أمر الله وهو يشمل السنن والمستحبات (قوله باقى السنن) لم يبق من السنن بعد ذلك الا التجديد والترتيب (قوله وان كلاما من الثانية الخ) معطوف على قوله وهل تذكره الخ بناء على قول أبي الحسن (قوله يعنى أنه يستحب) أفاد أن قوله وبالغ مفطري الامرين معاتبهما بهرام والذى في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق ومثل هذين لا يعدل عنهما فيكون ذلك هو الراجح (قوله أى إدارة الماء) أى جعل الماء دائرا فى أقاصى الخلق جعل أقصى الخلق متعددافه ومقول بالتشكيك ثم اذا علمت ذلك فالصواب أن يقول إدارة الماء فى أقاصى القم قال ابن فرحون المبالغة فى المضمضة إدارة الماء فى أقاصى القم وقال الشيخ زروق فى شرح القرطبية يستحب للموضىء المبالغة بر الماء الى الغلصة الا أن يكون صائما فيكره له ذلك خوفا مما يصل الى حالته فان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفر اه الا أن يقدر مضاف فى عبارة الشارح (١٣٤) أى فى أقاصى مجاور الخلق وهو الفم وقوله بعد فدخل جوفه أى فدخل مجاور

جوفه وهو حلقه (قوله والاستنشاق) الاولى تأخير بعد قوله جذبه ويكون التقدير وجذبه فى الاستنشاق ويكون جذبه معطوفا على إدارة (قوله بان يتمضمض الخ) أى أو يتمضمض بغرفة ثم يستنشق باخرى وهكذا قال بعضهم لم أقف على ذكرهم للثانية والذي يظهر من كلامهم الاولى وقال اللقاني كلامهم يصدق بصورتين احدهما فاضلة وأخرى مفضولة وكلامه بوجه أنهم ما فاضلتان اه وصادق بازيد كما يعلم من شرح شب (تنبيه) ذكر الخطاب أن الذى جزم به ابن رشد على ظاهر كلامه أنه متفق عليه أن الافضل فعلهما بثلاث غرفات يفعلهما بكل غرفة منها وان فعلهما بست من الصور الجائزة (قوله وجاز الخ) المراد بالجواز خلاف الاولى لاجل قوله والافضل

نيتهم كنية باقى السنن والفضائل ثم ان المضمضة والاستنشاق كاليدين يجرى فيهما ولو أحدث فى أثناؤه باقى فيهما وفى اليدين وهل تذكره الرابعة أو تمنع خلاف وان كلاما من الثانية والثالثة مستحبة (ص) وبالغ مفطر (ش) أى أنه يستحب المبالغة وهى إدارة الماء فى أقاصى الخلق فى المضمضة وفى الاستنشاق جذبه لافصى الانف وتكره المبالغة للصائم خيفة أن يغلبه الماء فيدخل جوفه فان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفر (ص) وفعلهما بست أفضل (ش) يعنى أن فعل المضمضة والاستنشاق على فور بينهما وبست غرفات أفضل بان يتمضمض بثلاث على الولا ثم يستنشق كذلك (ص) وجزا أو احدهما بغرفة (ش) أى وجزا أن يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا على الولا ثم يستنشق كذلك أو يتمضمض واحدة ويستنشق أخرى وهكذا أو يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بغرفة ثلاثا وبقي صفة أخرى الظاهر جوازها قال بعضهم لم أقف على من ذكرها وهى تضمض من غرفة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم اثنتين من ثالثة ثم أنه أثبت فى قوله أو احدهما رعيما الى السنتين وانما لم يقل جازا لانه راعى فى ذلك كونهما عضوين والغرفة بضم الغين المجمة وفتحها وقيل بالفتح مصدر وبالضم اسم للغروف (ص) واستنثار (ش) أى ومن السنن الاستنثار وهو نثر الماء أى طرحه من أنفه بنفسه بالسبابة والابهام من اليد اليسرى ماسكاه من أعلاه يمر بهما عليه لا آخره ويكره دون اليد كفعل الجار مأخوذ من تحريك النثرة وهى طرف الانف وان لم يجعل أصبعيه على أنفه ولا خرج بريح الانف وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استنشاقا بناء على أن وضع الأصبعين من تمام السنة وهو مقتضى أخذه فى تعريضه وبه صرح الشاذلى فى شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب (ص) ومسح وجهى كل أذن (ش) أى ومن السنن مسح ظاهر كل أذن وباطنها وهو مراده بقوله وجهى كل أذن فقيه تغليب الوجه على الباطن وذكر كل لثلاث

فان الجواز متى قوبل بالافضل فالمراد به خلاف الاولى وعبارة عب غير حسنة (قوله كونهما عضوين) أى متعلق يتوالى عضوين والاولى أن يقول فعلين (قوله وبالضم اسم للغروف) وهو المراد هنا (قوله بالسبابة) أى مسنعة بنا على ذلك بالسبابة أو أن الباء بمعنى مع أو حذف العاطف وعبارة تت بان ينثر الماء بنفسه وأصبعيه (قوله وهى طرف الانف) ويقال لها أرنبة واستحب بعضهم أن يدخل أصبعه المذكور فى الانف ليزيل ما به من المخاط والوسخ (قوله ولا يخرج بريح الانف) الاولى أن يقول ولو خرج بريح الانف (قوله وقيل ان ذلك مستحب) وعليه بعض الاشياخ متمسكا بعبارته تدل على أن من ترك وضع أصبعيه أى فى الاستنشاق ترك مستحبا وكون الموضوع أصابع اليسرى مستحب وكذا كونه بالسبابة والابهام فيما يظهر وكذا كونه من أعلاه (قوله ومسح وجهى كل أذن) ولم يذكر مسح الصماخين مع أنه سنة اتفاقا الا أن الذى يفيد كلام التوضيح أن مسح الصماخين من جملة مسح الاذنين لأنه سنة مستقلة كما هو ظاهر كلام اللخمي ومن وافقه وصفه مسح الاذنين أن يجعل باطن الابهامين على ظاهرا الشحمتين وآخر السبابتين فى الصماخين وهما ثقب الاذن ووسطهما ملاقيا الباطن دائرين مع الابهامين للآخر وكذا تتبع عضونهما (قوله مسح ظاهرا الخ) أى فالمراد بالوجه ما كان ظاهرا واختلف فقيل الظاهر ما يلى الرأس وهو الراجح وقيل ما يواجهه ومتشاكل الخلف النظر الى ابتداء الخلق وهى أنها كالوردة فانفتحت والى الحال اذا الظاهر الآن كان باطنا وباطنا ظاهرا

(قوله وتجديدهما) أي فلا يكفي مسحهما ببقية من بلل بعد مسح رأسه لأنهما عضوان مستقلان لهما الرأس ولهما الجسد كما أفاده تن (قوله مائهما) أي ماء لهما فهو على حذف الجار (قوله ورد مسح الرأس) ومحل كون الرد سنة حيث بقي بيده بلل من المسح الواجب واللام يسر والظاهر أنه إذا بقي بيده بلل يكفي بعض الرد أنه يسر بقدر البلل فقط لحديث إذا أمرتك بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله من حيث) أي من مقابل جهة البدء وان من بمعنى إلى قال الخطاب رد اليدين في مسح الرأس إلى المحل الذي بدأ منه (قوله الفودين) ثنية فود جانب الرأس (قوله فالمسوح ثانيا غيره أولا) هذه العلة ضعيفة لأنها تنتج وجوب الرد وقد يقال تعليله بهم ذامع الحكم بسنية الرد يؤذن بان المسح مبني على التخفيف وان الفرض انما (١٣٥) هو الاولي وان كان الذي مسح في الرد غير الذي مسح في البدء

وحينئذ فالاولى أن يبقى كلام الشيخ عبد الرحمن على إطلاقه فلا يؤول كما أوله عجم وتبعه الشارح (قوله) أن ردوه هذا مراد الشيخ عبد الرحمن (الرجن) الظاهر أن ذلك غير مراده ويدل عليه قوله قبل ولم يكن الرد فضيلة الخ (قوله لان الله) تعليل لعدم الوجوب الذي هو من لوازم السنة الا انه لا ينتج خصوص السنة لاحتمال الاستحباب فان قلت بل يحتمل الجواز قلت الترتيب اللفظي لا يخرج عن حكمة وأقل ما هناك الاستحباب وقد يقال السند في السنة فعل النبي المداوم عليه غير أن ذلك ليس مستقادا من العبارة (قوله فيعيد المنكس) أي الفرض المنكس هو المقدم على موضعه المشروع له عادة فيعيده مع البعد مرة على جهة السنية أي إذا كان ناسيا وأما إذا كان عامدا أو جاهلا فسيأتي (قوله والامع) أي وان لم يحصل بعد بل بالقرب فيعيد المنكس ثلاثا استثناء مع تابعه بامرة مرة لیسارة ذلك ولا فرق في هذه الحالة بين الناسي وغيره هكذا قرره عجم وتبعه تلامذته والذي في الشيخ سالم والطنجي يعاد المنكس مرة مرة

يتوالى ثنيتان لوقال وجهي أذنين (ص) وتجديدهما (ش) أي ومن السنن تجديدها الماء للأذنين فإذا مسحهما من غير تجديد أي بسنة المسح وترك الأخرى وهو التجديد (ص) ورد مسح رأسه (ش) أي ومن السنن رد مسح رأسه من حيث بدأ من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد الفودين ويكره تكرير الماء للرد وهذا لونه حتى أخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسلة الثانية لان للشعر وجهين فالمسوح ثانيا غيره أولا غالباً ومن لا شعر له تبع لمن له انتهى وهذا الكلام يدل على أن الرد سنة حتى في المسترخى وبعبارة ورد مسح رأسه سنة ولو طال الشعر بعد تعميمه بالمسح فن طال شعره بحيث لا يعم مسحها الا بادخل يديه تحتها في رد المسح يسر في حقه اذا عم المسح أن ردوه هذا مراد الشيخ عبد الرحمن بان الرد سنة ولو في الشعر الطويل أي بعد التعميم اذا لم يسر أحد من يقول بوجوب مسح جميع الرأس أن يقول ان الرد قبل التعميم سنة (ص) وترتيب فرائضه (ش) أي ومن السنن ترتيب فرائض الوضوء من غسل وجهه قبل يديه ثم مسح رأسه قبل رجليه لان الله تعالى عدل عن حرفي الترتيب إلى الواو التي لم تطلق الجمع ولقول على رضى الله عنه لا بألى اذا أتممت وضوئي بأى أعضائي بدأت (ص) فيعيد المنكس وحده ان بعد بجفاف والامع تابعه (ش) هذا مفرع على قوله وترتيب فرائضه والمعنى أن من نكس وضوءه وقد طال بعد انتهاء الوضوء بان جفت الأجزاء فانه يعيد المنكس وحده بدون تابعه ان كان التفريق ساهيا وان كان عامدا أو جاهلا فانه يستحب له إعادة الوضوء فان لم يحصل طول بل ذكر ذلك بحضرة الماء أعاد المنكس وما بعده شرعا لافعالا فإبدأ بذراعيه ثم بوجهه ثم برأسه ثم برجليه وبعد الامر أعاد ذراعيه فقط ليقعا بعد غسل وجهه فان لم يعيد الامر أعاد ذراعيه مع ما بعده ما شرعا وهو مسح الرأس وغسل الرجلين فقوله المنكس أي الفرض المنكس لا السنة وقوله ان بعد أي بعد زمن تركه من زمن تذكره أي ان طال ما بين تركه وتذكره وقوله بجفاف تفسيره أي ان بعد بعدا مقدرا بجفاف أعضاء من اعتمد لا أي مع اعتمد المكان كما هو تقدم في المواوأة أن التفريق يعمد الا يحيد بالجفاف بل بدونه فينبغي هنا ذلك أي بالجفاف هنا في حق من نكس ناسيا وحكم إعادة المنكس السنية وانما صرح بقوله والامع تابعه وان كان مفهوم شرط لانه لا يعتبر مفهوم الشرط الا اذا كان معينا معلوما وهذا ليس كذلك فلذا صرح به (ص) ومن ترك فرضا أتى به وبالصلاة أو سنة فعلها لما يستقبل (ش) لما كان حكم المنسى عند

واعتمده محشى تن (قوله يستحب له إعادة الوضوء) أي لا الصلاة وهو قول ابن القاسم في المدونة وفي المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وقيل يعيد الوضوء والصلاة أبدا أي ندب في الوقت وغيره واقتصر الشارح على الاول لقبول ابن عرفة له ووجه التفرقة أن إعادة الوضوء مرغوب فيها بدليل الامر بالتجديد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا في يوم مرتين وان نص ابن حجر على ضعفه (قوله وتقدم الخ) لم يتقدم وقوله بل بدونه صاحب ذلك القول لم يعين ذلك الدون ولكن تقدم أن المعتمد أن التفريق في العامد والعاجز واحد وهو الحد بالجفاف فتدبر (قوله وهنا ليس كذلك) فيه أنه متعين لانه لما قال وحده عند الجفاف يعلم أنه عند عدم الجفاف يعيد مع تابعه وكونه يتوهم عدم اعادته أصلا لا يصح الا أن يقال انه محتمل أنه يعيد مع تابعه ومع بعض تابعه فأفاد أنه يعيد مع تابعه أي مع كل تابعه (قوله أتى به) وجوباً بنية كمال الوضوء ان تركه ناسيا مطلقا كعامدا أو جاهلا أو عاجزا لم يطل بغير نية فيهما فان طال ابتدأ

الوضوء كما إذا طال تذكره بعد نسيانه ونذبه أتياه بما بعده في الأحوال المتقدمة أن كان عن قرب فإن بعد أتى به وحده في النسيان وبطل فيما سواه وبأني به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وما بعده مرة مرة أن كان قد فعله أولا ومرة ثانيا أو ثلاثا أو ألبا بكل الثلاث ولا يقال إذا كان فعل ما بعده ثلاثا ففعله الآن مرة يدخل في وهل تذكره الرابعة أو تمنع لأننا نقول محل الخلاف حيث لا يطلب بها الجعل الترتيب وهذا مطلب بها الجعل **تنبيه** حكم إعادة ما بعد مع القرب الذنب ذكره الفقا كهاني (قوله غير النية) أما النية فإن تركها أو شك في تركها أعاد الوضوء مطلقا (قوله أو شكك غير مستنكح) فابل الشك باليقين فيدخل فيه التردد على حد سواء والظن خلافا لما في عب (قوله أتى به ثلاثا) سواء قرب أو بعد لأنه لم يغسل أصلا بخلاف المنكس فإنه قد فعل (قوله وفي استئنافه الوضوء في العمد) أي إذا طال بحيث حفت الأعضاء وقوله وبنائه في السهو وطال أم لا وقوله وأتيانه بنية أي في السهو وأما العمد والعجز عند البناء فلا نية لأن النية الأولى منسحبة (قوله وما فعل بعده) ما تقدم من تأخير والتقدير وفعل ما بعده واعلم أنه لا بد من تقديم وتأخير وتقدير في العبارة حتى يتضح معناها والتقدير وبأني هنا ما تقدم من حكم الموالاة والتنكيس سواء بسواء من استئنافه الوضوء في العمد الخ فتقوله وفي بمعنى من بيان قدم على مبيته الذي هو قوله من حكم الموالاة (قوله يقينا أو شكك) بقيد الشك بغير المستنكح (قوله والترتيب) سنة الترتيب قدمها المصنف مع ما يتعلق (١٣٦) بأعادة ما بعده فلا يدخل في كلامه هنا خلافا لابن خزيمة وإياه تبع الشارح وسنة

ابن القاسم حكم المنكس على ما تقدم أتبعه به والمعنى أن من ترك فرضا من فروض الوضوء أو الغسل غير النية يقينا أو شكك غير مستنكح مغسولا أو تمسحوا عضوا أو لمعة عمدا أو سهوا أتى به ثلاثا أن كان مغسولا وبأني بالصلاة التي كان صلاها بذلك الوضوء كن لم يصلاها وفي استئنافه الوضوء في العمد وبنائه في السهو وابتناؤه بنية وما فعل بعده بالقرب ما تقدم من حكم الموالاة والتنكيس سواء بسواء ولهذا لم يتعرض المؤلف لذلك وأما من ترك سنة يقينا أو شكك من سنن الوضوء أو الغسل ولم يعوض محلها ولا يوقع الاتيان به في مكروه وهي المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين والترتيب وتجديد ما تهما في الوضوء ومسح صماخهما في الغسل عمدا أو سهوا فإنه يفعلها إن أراد الصلاة دون ما بعده ولو فر بها لما يستقبل من الصلوات ولا يعيد ما صلى في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو وعلى المعروف في العمد اضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكونها مقصدا وأما ما عوض عنه كغسل اليدين إلى الكوعين أو وقع أعادته في مكروه كرد مسح الرأس بعد أخذ الماء لرجليه والاستنشاق إذا لم ينسج الاستنشاق فلا يفعل شيئا منها فهذا ما يفعل من السنن وما لا يفعل على ما لابن بشير خلافا لطريقة ابن الحاجب القائل بالاتيان بالسنة أتى محلها بعوض أم لا ثم ليس في كلام المؤلف قرينة تحمل الترك على السهو بل هو عام فهو خلاف لما في المدونة لأن فيها أن ترك الفرض عمدا أعاد الوضوء ويمكن أن يقال قوله أتى به أي بالفرض وحده أو مع شيء آخر وإذا تركه عمدا أو أتى بالوضوء فقد صدق أنه أتى به أي بالفرض مع شيء آخر وهو بقية الأعضاء **تنبيه**

تجديد الماء للاذنين مما يوقع الاتيان به في مكروه فلا ينبغي ذكرها أيضا ولكنه تابع في ذكرها لابن خزيمة أيضا وهو خلاف ما عند الخطاب (قوله فإنه يفعلها إن أراد الصلاة) أي بذلك الوضوء ولا حاجة لقوله بعد لما يستقبل وهذا الفعل قبل سنة وقيل ندبا والظاهر الأول والظاهر أن غيرها مما يتوقف على الطهارة كالطواف ونحوه كذلك وأما لو لم يرد الصلاة بل أراد البقاء على طهارة ولو أراد قراءة القرآن ظاهرا وأولى إذا أراد النقض فإنه لا يطالب بالأعادة وهذا كله مع الطول بان لم يكن بحضرة الماء وأما إذا كان مع القرب أي بحضرة الماء فإنه يفعلها إذا أدر البقاء على

الطهارة أراد الصلاة أم لا لأن أراد النقض وما يفهم من عب من أن الطول هو تمام الوضوء وعدمه عدم تمام الوضوء فغير ظاهر كما يعلم مما كتبناه عليه فليتأمل وأما إذا كان ترك الترتيب فقد ذكرنا أنه يعاد المنكس ولكن الظاهر أنه يقيد بما إذا أراد بقاء الطهارة سواء أراد أن يفعل بها قرينة أو البقاء عليه وأما إذا أراد نقضها عقب فعله فلا يؤمر بعود ما ذكر ذكره عجم (قوله ولو قريبا) أي بان كان بحضرة الماء انتقل لها أو أعاد من الموضوع لأن الموضوع مع عدم القرب بقرينة قوله إن أراد الصلاة (قوله لما يستقبل من الصلوات) أي يفعلها لما يستقبل أن كان يريد الصلاة (قوله وعلى المعروف في العمد) وقيل يعيد في العمد في الوقت ورجح (قوله بعد أخذ الماء لرجليه) الانسب لأن نية أي لأنه يؤدي إلى الرجاء جديد مع أن الرد لا يكون بقاء جديد ولعله إنما عدل لذلك لكونه اللازم لأن مسح الأذنين سنة ثم من المعلوم أن رد مسح الرأس عما عوض عنه غيره فإن قلت ما هو المكروه قلت التجديد للرد وقوله لا بد من سبق الخ أي فيؤدي لتكرار الاستنشاق وهو مكروه (قوله فهو خلاف لما في المدونة) وجهه أن المدونة حكمت بأنه في الفرض يعيد الوضوء والمصنف حكم بأنه يعيد الفرض المتروك فقط وقوله ويمكن بحواب عن ذلك الاشكال (قوله أتى به) أي بالفرض وحده كلامه في الاتيان الواجب لا في الاتيان المستحب فلا ينافي أنه في الصور الثلاث يأتي بما بعد المتروك مع القرب والصور الثلاث هي صورة النسيان والعمد والعجز مع القرب (قوله وإذا تركه عمدا أو أتى بالوضوء) الأولى أن

يقول واذا أتى بالفرض مع شيء آخر فقد أتى بالوضوء * (تنبيهه) * اذا غسل وجهه وقد ترك المضمضة مثلان كان ناسيا قبل يتمادي في فعلها بعد تمام وضوئه وقيل يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه وأما لو كان عامدا فإنه يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه (قوله مع القرب) أي بأن كان بحضرة الماء كما يستفاد من ح (قوله جما الخ) من رده حمة وزان رطبة ما أحرق من خشب وشحوه (قوله التي تثاب على فعلها) هذا التعريف غير مانع لشمولة السنة فهو تعريف بالاعم وهو جازع عند الاقدمين وأما لو عرف تعريفا مساويا لقال وهي ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكده وأما السنة فهي ما كدأ أمره وأعظم قدره (قوله موضع طاهر الخ) أي ابقاعه في موضع طاهر أي طاهر بالنسبة لعل وشأنه الطهارة فيخرج محل الخلاء فيكره الوضوء فيه ولو طاهرا (قوله وقلة) أي وتقليل (قوله الجلوس المتمكن) كذا في نسخة ووصف الجلوس بالتمكن مجاز لان المتمكن من صفات الشخص (قوله بلاحد بسلان) أي عن العضو وأما السيلان عليه فلا بد منه لانه لا بد من ايعاب الماء للبشرة والا كان مسحا ويساح للموسوس زيادة على عادة أمثاله وليس الناس في التقليل سواء لاختلاف عاداتهم اذ منهم عظيم الجسم الكثير الشعر (١٣٧) اليابس البشرة ومنهم على العكس من ذلك فالذي يكفي الثاني لا يكفي الاول وقوله أو تقطير عطف مغاير لان التقطير أن ينزل عن العضو قطرة قطرة وأما السيلان عنه فهو أن ينزل عن العضو كالخيط وأتى بذلك ردا على من يقول لا بد أن يسيل الماء أو يقطر عن العضو ذكره شب (قوله ومنها أن لا يتكلم فيه) أي بخير ذكر الله والظاهر أن الغسل كذلك (قوله واناء ان فتح) لا مفهوم لانه مع قيد الانفتاح اذ البحر كذلك (قوله وشفع غسله) ولابد من تخليل في الثانية والثالثة والام يكن آتيا بالمستحب وينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئا معينا ويصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وصحة القراني وأقول وهو الظاهر (قوله دون الاذن) أي فالتنوين في أعضاء

ولا يعيد ما بعد السنة المستركة مع القرب لان الترتيب بين السنن أو بينها وبين الفرائض مستحب والزيادة في المغسولات تكراه وقيل تحرم وقول المؤلف فعلها أحسن من قول غيره أعادها وان أحسب بان العود ليس له ابتداء ولا سبق لخديث الجهميين عادوا جما ولم يكونوا قبل ذلك ولما فرغ من الكلام على السنن أتبعه بالكلام على الفضائل جمع فضيلة وهي ما في فعله أجز ولا ثم في تركه فقال (ص) وفضائله موضع طاهر وقلة ما بلاحد كالغسل (ش) يعني أن فضائل الوضوء أي خصاله وأحواله الفاضلة التي تثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها كثيرة منها موضع طاهر فلا يوقع في موضع الخلاء أو غيره من المواضع النجسة خوف الوسوسة ومنها استقبال القبلة ومنها استشعار النية في جميعه ومنها الجلوس المتمكن ومنها الارتفاع عن الارض لئلا يتطاير عليه ما ينزل على الارض ومنها قلة الماء المستعمل مع الاحكام والتعميم بلاحد بسلان أو تقطير عن العضو لا الماء المعد للوضوء والا كان تاركا للفضيلة اذا تواضأ من بحر مثلا وهذا لا يقوله أحد والغسل كالوضوء في استحباب كونه في موضع طاهر وتقليل الماء المستعمل ومنها أن لا يتكلم فيه نقله ابن عرفة عن بعض متأخري القرويين ونقله بعض الشيوخ (ص) وتبين أعضاء واناء ان فتح وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثليثه (ش) أي ومن فضائل الوضوء البدء بيمين أعضائه من اليدين والرجلين والجنبين في الغسل دون الاذنين والخصفين والصدغين والفودين بفتح الفاء وسكون الواو ثمانية فود جانب الرأس لاستواء ما ذكر في المنافع فلم تقدم اليمين من ذلك على يساره ومن الفضائل أن يكون الاناء على عيني المتوضي أن كان مفتوحا بحيث يتسع بادخال اليد فيه كالطشت لفعله عليه الصلاة والسلام ولانه أمكن وأما ما كان كالأبريق فيجعل على اليسار ليصب الماء يساره على عينه ومن الفضائل أن يبدأ المتوضي في مسح رأسه بمقدمه ولا خصوصية للرأس بهذا الحكم بل جميع أعضائه فلو بدأ بمؤخره أو الذقن أو المرفقين أو الكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالما وعلم الجاهل ولو قال وبدء بأول أعضائه كان أشمل والمراد بالاول الاول عرفا فالاول اليدين عرفا

(١٨ - خشي أول) للتعظيم على حد قوله تعالى فاذا هي حية تسعى أي الأعضاء العظيمة المحتاج لها في التصرف من اليدين والرجلين لما في اليد اليمنى من الحرارة الغريزية ووفور الخلق والصلاحية للاعمال ما ليس في اليسار وذلك أن الخاتم يضيق فيها ويتسع في اليسار (قوله فود) بلاهمز (قوله لاستواء ما ذكر) مفاده أن الجنبين ليسا متساويين فيما ذكر أي فيحمل على الجنب الايمن ما لا يحمله على الايسر (قوله ان كان مفتوحا) بحيث يتسع أي ان المراد بالمفتوح الواسع فكأنه قال واناء ان وسع والا فالأبريق مفتوح وفي تفسير الشارح المذکور إشارة الى ان قوله فتح المعنى على الماضي لا المستقبل المشعر به ان وهذا في المعتاد أو الاضبط أما الاعسر فيضعه على يساره (قوله بمقدم رأسه) ومؤخره بفتح ثابته وتشديد الدال والخاء هذا هو المعروف وفيه لغة أخرى مقدم ومؤخر مخفف والثالث مكسور نقله الشيخ أبو الحسن (قوله ولا خصوصية للرأس) قال في ك انما خص المصنف الرأس لانه ربما يخفى مقدمها أو لاجل الخلاف ففي المذهب قول بأنه يبدأ من مؤخر رأسه (قوله وقبح عليه) أي ايم عليه (قوله والمراد بالاول عرفا) أي لا لغة (قوله فالاول اليدين عرفا) الظاهر أن أهل اللغة يوافقون على ذلك

(قوله ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة) فيه إشارة إلى أن المحكوم عليه بالاستنجاب كل من الغسلة الثانية والثالثة لا المجموع من الأولى والثانية أو الأولى والثالثة كما يوهمه وفي بعض الشراح وشفع غسلة أي الوضوء وفهم من إضافة شفيع للغسل أن تكرار الممسوح كالأذنين ليس بفضيلة وهو كذلك لأن موضوع المسح التخفيف والتكرار يخرج عنه موضوعه ويكره تتبع عضونات الأذنين (قوله فرضية الثانية) أي وسنية الثالثة (قوله وهل الرجلان كذلك) وهو الصحيح فالواجب الافتصار عليه ويؤخذ اعتماد الأول من قول الشارح فيه وهو المشهور وفي قوله في الثاني وشهره بعض مشايخ ابن راشد (قوله أو المطالب الانقاء) أي من القاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وصول الماء (١٣٨) للبشرة فهي مما يجب إزالتها (قوله والاقذار) عطف مرادف (قوله وحكي المازري عليه

الاجماع) قال في ك وقيل الاجماع طريقة اه أي فلا يرد أن يقال ينبغي أن يكون هذا هو الرابع (قوله وهل تكره الرابعة الخ) هذا الخلاف جار في الوضوء المجدد قبل فعل شيء بالأول مما يتوقف على الطهارة كالصلاة إلا أن يكون حصل بالمجدد تمام تثليث الأول فلا يمنع ولا كراهة (قوله ناحية السرف) الإضافة للبيان وإذا حقت النظر تجدد القول بالكره هو المعتمد وأما القول بالمنع فلا وجه له لأن الوضوء وسيلة على أنه يمكن حل المنع على الكراهة (قوله بعد صلاة نقل الخ) كذا في نسخة والمناصب قبل ما سيأتي في قوله وتجدد وضوءه ان صلى به قال الشارح ولولا قوله (قوله بقصد التعبد) والظاهر أن عدم القصد رأسا كقصد التعبد (قوله أما لو قصد إزالة الأوساخ) ومثل قصد إزالة الأوساخ قصد التبريد أو التبريد (قوله وهو على الاستئثار) الظاهر أن الاستنجاب هنا غير ممكن لأنه لا يعقل استئثار قبل استنشاق (قوله وترتيب سننه) فلو حصل منه تنكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم تطلب إعادة للترتيب

رؤس الأصابع ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة على المشهور وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزناني عن أشهب فرضية الثانية (ص) وهل الرجلان كذلك أو المطالب الانقاء (ش) يعني أنه اختلف في الرجلين غير النقيتين هل هما كبقية الأعضاء المغسولة في أنه يستحب فيهما الشفع والتثليث بعد أحكام الأولى كما في الجلاب والرسالة وهو المشهور أو المطالب فيهما الانقاء لكونهما محل الأوساخ غالباً والاقذار ولو زاد على الثلاث وشهره بعض مشايخ ابن راشد وحكي المازري عليه الاجماع أما إذا كانتا نقيتين فكسائر الأعضاء اتفاقاً وهذا يفهم من تعبير المؤلف بالانقاء (ص) وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (ش) يعني أنه اختلف هل تكره الغسلة الرابعة بعد الثلاث الموعبة لأنها من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد أو تمنع وهو نقل اللخمي وغيره عن المذهب خلاف فقوله خلاف راجع إلهما حذف من المسئلة الأولى دلالة هذا عليه والانسب لو عبر في الثانية بتدليل كل واحد من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره على أنه المذهب ولم يحك خلافاً وشهر منه أحد القولين فتأمل ولو قال الزيادة عوض الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان أحسن لشموله لما زاد على الرابعة أيضاً مع أنه مثله في الاختصار وما سيأتي من أن التجديد بعد صلاة نفل به ممنوع مبني على أحد القولين ومحل الخلاف إذا زاد على الثلاث بقصد التعبد أم لا لو قصد إزالة الأوساخ لجاز (ص) وترتيب سننه أو مع فرائضه (ش) أي ومن الفضائل ترتيب سنن الوضوء بعضها على بعض بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين على المضمضة وهي على الاستنشاق وهو على الاستئثار وهو على مسح الأذنين ومن الفضائل ترتيب سننه مع فرائضه بأن يقدم السنن الأول على الوجه والفرائض الثلاث على الأذنين فلو ذكر المضمضة والاستنشاق بعد شروعه في غسل الوجه فهو كترك الجلاوس الوسط حتى يفارق الأرض بيديه وركبته ويتمادى ويفعله ما بعد فراغه وأما ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها فقد مر أنه سنة فقوله أو مع فرائضه عطف على مقدم حذفه للعلم به أي مع أنفسها أو مع فرائضه وقول من قال لو قال المؤلف ومع فرائضه بأسقاط همزة أو كان أحسن فيه نظراً لأنه قد يقتضي أن ترتيب السنن في أنفسها والترتيب بينها وبين الفرائض مستحب واحد وليس كذلك إذ كل منهما مستحب بانفراده كما هو مستفاد من العطف باو (ص) وسواله (ش) أي ومن الفضائل السوال وهو استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة عنها ويستأكل بالبنى ويكون قبل

الوضوء

عدا أو سهوا (قوله فلو ذكر المضمضة) صريح في الناسي وتقدم الكلام على العامد (قوله فيه نظر)

الظاهر أن كلام ذلك القائل صحيح وذلك أن التعبير باو يفيد أن المستحب أحدهما لا بعينه مع أن كلا منهما مستحب فالتصويب ظاهر وذلك أن الكلام في مستحبات قصد بيانها معطوفاً بعضها على بعض بالواو فقوله وترتيب سننه أي مع بعضها إشارة لصورة وعطف عليها الثانية وهي ترتيب السنن مع الفرائض بقوله أو مع فرائضه (قوله وهو استعمال عود أو نحوه) فيه إشارة إلى أن السوال يطلق ويراد به المصدر أي ويطلق ويراد به الآلة كما أفاد صاحب المصباح فأراد به هنا المصدر لأن التكليف اغايتي يتعلق بالأفعال وهو ما أخسونه من سالك أي ذلك أو تعاقب من قولهم جاءت الأبل تسالوك أي تتمايل في المشي من ضيعفها (قوله أو نحوه)

كقطعة جبة (قوله ويتضمن) الواو والتعليل (قوله والاراك) بفتح الهمزة الواحدة أراك (قوله والاخضر) كأنه يقول وأفضل السوالك الراك أخضر أو يابساً ولكن الأخضر الذي يحمله طبعاً أفضل للفطر لكونه أبلغ في الانقاء كما في شرح شب لا الصائم فيكره وعند الشافعية الأولى الراك ثم يرد النخل ثم الزيتون ثم غيره مما له ريح طيب ثم غير العبدان إلى آخر ما فالواو الظاهر أن مذهبننا لا يخالف في ذلك (قوله وكرهه ابن حبيب الخ) سوقهم كلام ابن حبيب يفيد أنه يعقل عليه وكان مراده أنه ما تعرض لهذا الحكم إلا ابن حبيب فليتبّع (قوله يعود مجهول) أي خوف من أن يكون من المحذر منه (قوله يورث الأكلة) بضم الهمزة وسكون الكاف داء في العضو بأنكل منه أي يتحت منه العضو (قوله عرضا في الأسنان) أي سلامة اللثة من التقطع والادماء ولأن الشيطان يستاك فيها طولاً وكذا من لاسن له يطلب منه الاستيالك (قوله وان باصبع) أي مع المضمضة ليكون ذلك كالدلك قال في له وظاهر كلام المؤلف سواء كانت الأصبع أمانة أو خشنة وينبغي بالأصبع السبابة وفي بعض نسخ الرسالة الأصبعين ويعني بذلك السبابة والأبهام (قوله فلا يدخلها الأناء) أي لغسلها (قوله هذا يدل) أي قوله فلا يدخلها الأناء (١٣٩) وذلك أن النهي عن الدخول فرع عن صحة

الدخول ووقوعه وذلك إنما يكون باليمنى (قوله على أنه) أي الاستيالك باليمنى أي باصبع من أصابع اليمنى (قوله وكرهه بعضهم بالشمال) أي باصبع من أصابع الشمال كما نذب مسك السوالك باليمين لانه من باب العبادات لا بالشمال لانها مست الأذى (قوله وفي كلام تت نظر) أي حيث يفيد أنه أراد بالسوالك الآلة يمكن الجواب عنه بأن التقدير وفعل سوالك وان كان ذلك الفعل باصبع (قوله كاستجابته لصلاة بعدت منه) أي سواء كان متطهراً بما أو تراب أو غير متطهر يمكن لا يجسد ماء ولا تراباً أي بناء على أنه يصلى (قوله وتسمية) وهل يزيد الرحمن الرحيم قولاً (قوله وروى الانكار) أي فليست بمشروعة والظاهر أنها حينئذ تكون مكروهة (قوله والاباحة) استشكل بعضهم تصوراً لابياحة مع رجحان

الوضوء ويتضمن بعده والاراك أفضل وهو شجر معروف والاخضر للفطر ويحصل بكل عود وأفضله المتوسط بين الشدة والرخوة وكرهه ابن حبيب يعود الرمان والريحان لخيريهما عرق الجذام ولا يستاك يعود مجهول ولا بالخلفاء وقصب الشعير لأن ذلك يورث الأكلة والبرص وينبغي أن يبدأ بالسوالك من الجانب الأيمن عرضا في الأسنان وطولاً في اللسان ثم المراد بقول المؤلف وسوالك الفعل وهو الاستيالك بدليل قوله وان باصبع أي حيث لم يجسد غيرها قال الأبي وفي العتبية ومن لم يجسدوا كافاً صبعه تجزئه فان استاك بها فلا يدخلها الأناء خوف إضافة الماء وهذا يدل على أنه باليمين وكرهه بعضهم بالشمال لانها مست الأذى انتهى ولو كان المراد به الآلة لقال وان أصبعاً أي وان كانت الآلة أصبعاً وفي كلام التتائي نظر (ص) كصلاة بعدت منه (ش) أي كاستجابته لصلاة بعدت من السوالك بمعنى الاستيالك لأن الوضوء لانه قد يكون بغير سوالك (ص) وتسمية (ش) المشهور أنهم من الفضائل وروى الانكار والاباحة ومن الفضائل الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع رأسه إلى السماء أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وما يقال عند فعل كل عضو حديث ضعيف جداً ولا يعمل به وقول الأقفهسي انه يستحب فيه نظر (ص) وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضد منزل ومسجد ولبس وغلق باب واطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتيميم ميت وحده (ش) أي وكما تشرع التسمية ندباً في الوضوء تشرع ندباً أيضاً في غسل وتيمم وأكل وشرب ويزيد وبارك لنا فيما رزقنا وان كان لبناً قال وزدنا منه ويجهز به باليد كرك الغافل ويعلم الجاهل وان نسيها في أوله قال في الاثناء بسم الله في أوله وآخره فان لم يتذكر حتى فرغ قرأ سورة الاخلاص فان الشيطان يتقايأ ما أكله وتشرع وجوباً مع الذكرك في ذكاة بأنواعها

الذكر واجب بان المباح وقوع الذكر الخاص في أول العبادات الخاصة أما نفس الذكر فراجع الفعل فحل الاباحة غير محل النذب قال بعضهم وكذا رواية الانكار لا توجه له ذلك بل لاعتقاده رجائه في هذا المحل الخاص (قوله اللهم اجعلني من التوابين) الذي يذنب ثم يتوب والمتطهر من لم يذنب فيه يكون المعنى اللهم اجعلني من هؤلاء أو هؤلاء ولا تخرجني عنهم (قوله حديث ضعيف جداً) أي وإذا كان ضعيفاً جداً فلا يعمل به لان العمل إنما يكون بالضعيف اذا لم يشد ضعفه (قوله وتشرع في غسل) أي في ابتداء غسل ولو من حرام (قوله في أكل وشرب) هي سنة على الراجح في الشرب والاكل والراجح انها سنة عين في الاكل وقيل سنة كفاية وأما في الشرب فهي عين اتفاقاً وهذا هو السر في قول المصنف تشرع لانها في بعض ما ذكر واجبة كعند الذبح وسنة كالتسمية عند الاكل والشرب وبعضها مستحب كالباقي (قوله وابس) لنوب ازار أو عمامة أو رداء (قوله ولحده) أي الحادة في قبره أي ارقأه (قوله ويزيد وبارك) الأفضل أن يقول ويزيد اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خيراً منه وان كان لبناً قال وزدنا منه أي ولا يقول خيراً منه ظاهراً أنه لا خير من اللبن مع أن الوارد عن ابن عباس أن أفضل الأطعمة اللحم ولبه اللبن ولبه الزيت ولعل السر في ذلك مع ما ورد أنه يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه (قوله قال بسم الله في أوله) لعل الفائدة في ذلك لحوق بركته لا كل فيما تقدم له في الأكل (قوله يتقايأ ما أكله) أي

خارج الاناء وفيه اشارة الى أن الشيطان بأكل حقيقة (قوله وعند غلق باب) وسر هادف وسوسة من يريد فتحه من السراق (قوله وهو الذي اقتصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح) وهو المذهب كما قال بعض الشراح (قوله وابتداء صلاة نافلة) أي جائزة في صلاة النافلة كما سيأتي في قوله وجازت كعمودين بل الخ أي فالمراد بالمشروع ما يشمل الجائز (قوله ودخول وضده) أي فالدخول لا كنيه من حيث قضاء الحاجة أمر ذو بال فطابت (١٤٠) التسمية ومن حيث ذاته غير ذي بال فلاجل ذلك قدم الدخول باليسرى فيه قال الشيخ

اجدقة قولها عند ارادة دخول الخلاع وبعد الخروج منه (قوله ولا تشرع في حج) ظاهره انها مكروهة في هذه الامور وهو الظاهر أي مكروهة عند الاحرام بالحج وعند الاحرام بالعمرة وعند الاذان وعند الذكر وعند صلاة الفرض وعند الدعاء (قوله وصلاة) أي فرض لانها تكروه فيها (قوله الزيادة في المغسول على محل الفرض) هذا لا يتصور الا في اليدين والرجلين اذ اليد من الاصابع للنكس والرجل منها الى الفخذ ولا يتصور في مثل الوجه والرأس لانهما محدودان هذا ما قرر ونقول لا يلزم من حدهما عدم كون الغرة تزيد على حدهما فهم ما وان كانا محدودين تفعل الزيادة خارجة عنهما (قوله فعمول على أنه لم يبلغ الامام) أي ولو بلغه لم يعمل به فيرد أن يقال كيف يرجع قول الامام على قول النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مشكل الغاية فالمناسب اسقاط هذا الجواب (قوله أو المراد بالغرة) أي باطالة الغرة فهو على حذف مضاف وحاصله أن الغرة هي الوضوء واطاها عليه ادامته على الوضوء ولم يعلم عين الحكم وفي ابن مرزوق أنه مكروه (قوله ومسح الرقبة) مكروه (قوله أو كراهتهم) أي فلهم قولان والحاصل أن القول الاول يستحب ترك ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون فعله مكروهاً والجواز كونه خلاف

الاربعة وهي النحر والذبح والعقر وما عوت به كقطع جناح لنحو جراد كما يأتي وتشرع ندبا في ركوب دابة وتشرع أيضا ندبا في ركوب سفينة وعند دخول وخروج لمنزل وتشرع أيضا ندبا في دخول مسجد وخروج منه وعند لبس وعند التزع وعند غلق باب وعند اطفاء مصباح وفتح الباب ووقيد المصباح كذلك كما استظهره الزرقاني وتشرع أيضا ندبا في وطء مباح وأما الوطء الحرام والمكروه فثلاثة أقوال فقل تكروه فيهما وهو الذي اقتصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح وقيل يحرم وقيل تكروه في المكروه وتحرم في المحرم ومن أمثلة الوطء المكروه وطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤدى الى انتقاله الى التيمم على ما يأتي في قول المؤلف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض وجماع مغتسل الاطول وتشرع أيضا ندبا عند صعود خطيب منبر أو تعريض ميت ولحده وتشرع أيضا ندبا عند تلاوة القرآن وعند النوم وابتداء صلاة نافلة وطواف ودخول وضده لخلاء وعند السواك ولا تشرع في حج وعمرة وأذان وذكر صلاة ودعاء وتكروه في المحرم والمكروه والقرا في تحريم فيهما وانما قال وتشرع أي وتطلب شرعا ولم يقل وتندب ليشمل الواجب والمسنون والمستحب وبعضهم رجع سنية التسمية في الاكل والشرب عينا وقيل ككفاية في الاكل (ص) ولا تندب اطالة الغرة (ش) المراد باطالة الغرة الزيادة في المغسول على محل الفرض أي ولا تندب الزيادة على غسل محل الفرض ولا يقال قد ثبت في حديث أبي هريرة في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام أنه زاد في مغسول الوضوء لا نأقول هذا مما انفرد به أبو هريرة ولم يذكره أحد ممن وصف وضوء الرسول غيره وما ورد في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام قال من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل فعمول على أنه لم يبلغ الامام أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة على خلافه والعمل عندنا من أصول الفقه أو المراد بالغرة في الحديث ادامة الوضوء أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فليفعل (ص) ومسح الرقبة وترك مسح الاعضاء (ش) أي ولا يندب أيضا مسح الرقبة بالماء خلافا لابي حنيفة لعدم ورود ذلك في وضوئه عليه الصلاة والسلام ولا يندب ترك مسح الاعضاء أي تشييقها بخرقه مثايل يباح خلافا للشافعية في استحبابهم ترك ذلك أو كراهتهم له (ص) وان شك في ثلثة ففي كراهتها قولان (ش) أي وان شك مریدا الاثنيان بغسلة في كونها ثلثة أو رابعة ففي كراهة الاثنيان به اترجى بالسلامة من الوقوع في المنهي عنه على تحصيل الفضيلة قال في الشامل وهو الظاهر واستحباب الاثنيان به باعتبار ابا الصل كركعات الصلاة اذا تحقق اثنتان قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في السنن والفرائض لان كلامنا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (ص) قال كشك في صوم يوم عرفة هل هو العيد (ش) يعني أن المازري خرج قواين في هذه المسئلة من المسئلة السابقة وحيث ذالك كاف داخلة على المشبه كما هو قاعدة

الفقهاء الاول والقول الثاني يقول بذكره المسح (قوله في كراهة) قال ابن ناجي وهو الحق (قوله قال كشك في صوم يوم عرفة) قال ق انما ذكر الصوم وان كان الشك انما هو في اليوم لانه لا فائدة في الشك في اليوم الا باعتبار الصوم فيه وعدمه وفي بعض النسخ اسقاط صوم (قوله قال كشك) هو هنا مجرد الحكاية لا الترجيح أي فيكون في المسئلة قولان الكراهة والتندب والمرجح عند المازري أن صومه مندوب فيكون المرجح عنده في السابقة التندب (قوله يوم عرفة) احتمالا (قوله هل هو العيد) بدل من شك أو عطف بيان عليه

(أوله فيكره صومه) رتبة على كون صبيحتها العيد فنقول ان مقتضى كون صبيحتها العيد حرمة الصوم لا كراهته فالأحسن أن يقال انه قد ترد في كون الغد العيد فتقبل بكرة لاحتمال أن يكون الغد العيد وقيل بعدمها الاستصحاب الحال فالمرجح للكرامة احتمال كون الغد العيد لا كونه العيد لان كونه العيد وجب التحريم (قوله في فعلها في العبارة حذف والتقدير في فعلها أي في نذب فعلها او كراهته فقوله بناء الخ راجع لقوله في فعلها وقوله وترجيح راجع للحذف أي الذي هو كراهة الفعل (قوله وخرج) بالبناء للفاعل أي خرج المازري هذا من كلام ابن عرفة (فصل آداب قاضي الحاجة) (قوله آداب الخ) جمع أدب وهو ما يستحسن التحلي به اما فعل وجوب كقوله ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه ونظا كالا اعتماد على الرجل اليسرى وجوازا كقوله وجاز بمنزل وطء الخ واما تركه فبحرمان كقوله لا في القضاء وقوله ومما معه أي وآداب مما معه من الاستبراء وقوله وغيره وهو الاستجمار على ما تقدم واذنا ملت تحدا الاستبراء ومما معه داخلا في قضاء الحاجة لقول المصنف نذب لقاضي الخ فانه أدخل فيه الاستبراء بيده اليسرى (قوله وهو) أي الاستبراء ومثله الاستجمار أو ما ذكره وقوله فلا يعد من فروع مفرع على قوله عبادة منفردة وقوله أو المكان عطف ملزوم على لازم لانه يلزم من التفرقة في المكان التفرقة في الزمان (قوله وانما المقصود منه الخ) كأنه يقول فلا يعد في السنن الخ أي بحيث يكون المقصود منه رفع المنع صحة وكما لا وانما المقصود منه انقاء المحل وفيه أن الاستبراء هو نفس انقاء المحل (قوله (١٤١) لقاضي الحاجة) فيه مجاز أي لم يرد قضاء الحاجة

فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لم يرد البول (قوله رخو طاهرا) كرمل أو تراب طاهر (قوله ويجوز له القيام) أي أنه خلاف الأولى (قوله منع الجلوس) أي كره (قوله وتعين القيام) أي نذب نذبا مؤكدا (قوله فانه لا يجوز له القيام) أي يكره له القيام ومثله بول المرأة والخصى والخثث حيث بال من الفرج إلا أن ابن ناجي فهم أن المراد بعدم الجواز في كلام التوضيح الحرمة لانها المتبادرة فقال صرح بعدم الجواز أي في الغائط خليل والاقرب أنه مكروه اه وبما قرره من حمل عدم الجواز على الكراهة يحصل وفاق وهو

الفقهاء خلافا لآلة النجاسة أن ما بعد الكاف مشبهة به والمعنى أن من شك في صبيحة يوم ليلة هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه لغير الحاج فينذب أن يبدي صومه بناء على استحباب الحال أو صبيحتها العيد فيكره صومه مخافة الوقوع في المحذور قولان ونص المازري في المسئلتين عند ابن عرفة ولو شك في الثالثة في فعلها نقل المازري عن الشيوخ بناء على اعتبار أصل العدم كركات الصلاة وترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة وخرج عليه ما صوم يوم الشك في كونه عاشرا اه

(فصل) يذكر فيه آداب قاضي الحاجة ومما معه من الاستبراء وغيره * وهو عبادة منفردة يجوز تفرقه عن الوضوء في الزمان والمكان فلا يعد في سنته ولا في فرائضه ولا في مستحباته وانما المقصود منه انقاء المحل من النجاسة خاصة لكن يستحب تقديمه على الوضوء وعن الشافعي يجب تقديمه (ص) نذب لقاضي الحاجة جلوس ومنع برخو نجس (ش) والمعنى أنه ينذب لم يرد البول اذا كان المكان رخو طاهرا الجلوس لانه أقرب للستر ويجوز له القيام اذا أمن الاطلاع وان كان رخو نجسا منع الجلوس لثلاثين نجس ثوبه وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل وسيأتي الكلام على الصلب النجس والطاهر وقولنا لم يرد البول احترازا من مر يد الغائط فانه لا يجوز له القيام كما في التوضيح وغيره (ص) واعتماد على رجله اليسرى وان يستحب يديه اليسرى (ش) يعني أن من الآداب أن يعتمد عند قضاء الحاجة على رجله اليسرى وان يستحب يديه اليسرى وانما تنبئ اليسرى لاجل ذلك لانه أعون على خروج الحدث وظاهره بول أو غائط

المتعين والحاصل كما في شرح شب أن المراد بالمنع في هذا المقام الكراهة وبالتعين أو اللزوم النذب المتأكد اه لفظه (قوله واعتماد على رجل) وهو أن يجعل معظم قوته على رجله اليسرى ويرفع عرقوب رجله اليمنى على صدرها والاستصحاب مصابه يسريين (قوله واستبراء) المراد به إزالة ما في المحل بقاء أو حرق فانه يطلق عليهم ما وان كان المتبادر الإزالة بالماء (قوله يسريين) نعت ليد ورجل ويتعين قطعه باضممار فعل لاختلاف العامل ولا يقال نعت النكرة اذا كان واحدا لا يقطع لانا نقول حيث لا يكون لها نعت مقدر قامت عليه قرينة كما هنا إذ التقدير يسد منه ورجل منه أو أنه على القول بان نعتها يقطع وان انحدا (قوله لاجل ذلك) أي لاجل رجوعه للسدد والرجل وذلك لان الاعتماد على الرجل اليسرى أهون في خروج الحدث وحكمة ذلك أن المعدة في الشق الأيمن فاذا اعتمد على ذلك صار المحل كالزلق لخروج الحدث فهي شبه الاناء الملاّن الذي أقعد على جنبه للتفريغ منه بخلاف ما اذا أقعد معتدلا ومن المندوب أيضا أن يكون الموضع المعدل الحاجة جهته اليمنى أعلى من الجهة اليسرى شيئا يسيرا لان ذلك فيه اعانة على خروج الحدث أيضا واستحب الاستبراء باليد اليسرى تكريما لليمنى فان فعل بها كرمه الا لقطع أو شلل كالتخاط وغسل باطن القدمين (قوله وظاهره بول أو غائط) جالسا وقائما عند اللقائي ومفاد عجم أن ذلك في البول والغائط اذا كان جالسا أو ما اذا بال قائما فيخرج بين نخذه ويعتد بهما معا وشكت عن الغائط قائما وكلام اللقائي ظاهر فيه لما تقدم من العلة

(قوله بعد الاستنجاء) أي إذا استجمر به البتداء ثم استنجى أو استنجى بدون استجمار سواء كان بعد بلها أم لا وأما إذا استجمر ابتداء
 بجمر ونحوه ثم استنجى فلا يطلب بذلك (قوله إلى محل خروج الأذى) أي فالضمير في محله في المصنف راجع لخروج الأذى لا لقاضي
 الحاجة فيكون ظاهره أو الأولى أن يقال إلى محل ما يليق فيه الأذى وذلك لأن محل خروج الأذى الدبر والمقصود ظاهره والاحسن من
 ذلك كله أن يراد بمحله دفنوه من الأرض والخمير عائد على قاضي الحاجة (قوله فيديه الخ) لا يخفى أن المقصود ظاهره وهو أن يديه إلى
 دفنوه من الأرض إلا أن هذا لا يتفرع على ما قبله لأنه إذا كان واقفا على الحفرة صدق عليه أنه ستر إلى محل لقي الأذى (قوله إذا لم يخش
 عليه) وظاهره ولو في الكنيف الذي عليه باب والظاهر أن محل ذلك في غير الكنيف أو فيها إلا أن الباب لها أو ما يقوم مقامه ولم يبين
 حكم الأسباب عند القيام قال الخطاب ولم أقف فيه على نص للمالكية ورأيت عن الماوردي أي من الشافعية أنه يستحب إسبال
 الثوب إذا فرغ قبل انتمائه قال وهذا كله إذا لم يخف تجسس ثوبه فإن خافه رفع قدر حاجته اهـ (قوله لأنه ربما انتشر الخارج) أي
 لأنه إذا لم يعد وتحرك التحصيل المزبل ربما انتشر الخارج فلا يكفيه إلا الماء وكان في غيبة عن ذلك أي على تقدير أن لو أعيد جرا وأما
 قوله أو تعدت فهي ظاهرة (قوله من (١٤٣) ثلاث الخ) أي فقوله أو وتره أي أعداد المزبل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الجامد

خلاف قول بعضهم في الغائط (ص) وبلها قبل لقي الأذى وغسلها بكترب بعده (ش) يعني
 أنه يندب بل باطن اليد اليسرى قبل ملاقاته النجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما تعلق بها
 من الرائحة لأنهم إذا لاقوا النجاسة وهي جافة تعلق الرائحة باليد وتكون منها ويندب أيضا
 غسل اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رميل أو نحو ذلك مما يرفع الرائحة وإنما قال وبلها ولم
 يقل كان الحاحب ويغسل اليسرى لأنه لا فائدة في الغسل بل بالبل كاف لحصول الغرض به
 (ص) وستر إلى محله وأعداد من يله ووتره وتقديم قبله وتفريق بين خذيه واسترخاؤه وتغطية رأسه
 وعدم التفاته (ش) يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيديه إلى دفنوه
 من الأرض إذا لم يخش على ثيابه ولا رفع قبله ما لم يره أحد والواجب الستر ومن الآداب
 أعداد المزبل من مائع أو جامد لأنه ربما انتشر الخارج فلا يجزئه إلا الماء أو تعدت إلى ثوبه
 أو جسده ومن الآداب كون المزبل الجامد وترا من ثلاث إلى سبع ثم لا يطلب إلا الانتقاء
 ويحصل فضل الإيتار بحجر له شعب ثلاث خلافا لابن شعبة وابن أبي الفرج ومن الآداب
 تقديم انقاء القبيل استنجاء واستجمار على دبره خوف التلوث لو عكس إلا أن كان بوله يقطر
 عند ملاقاته الماء لبره فإنه يغسله أولا ثم القبيل ومن الآداب تفريق خذيه عند البول
 والاستنجاء والاسهال لئلا يتطاير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به ومن الآداب استرخاؤه
 قليلا كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلا ضد الانقباض والتكس ومن الآداب تغطية رأسه
 ولو بكفه خوفا من علوق الرائحة بالشعر ولأنه أسرع لخروج الحدث ومن الآداب عدم
 التفاته بعد قعوده وعدم نظره إلى السماء والعبث بيده وأما قبل قعوده فيندب التفاته عينا
 وشمالا خوفا من شيء يؤذيه وإنما هي عن الالتفات بعد قعوده لئلا يرى ما يؤذيه فيقوم ويقطع

ففيه استخدام لاشبهه الاستخدام
 كما في عب لان شبهه الاستخدام
 أن تذكر الشيء بمعنى ثم تذكر الاسم
 الظاهر بمعنى آخر كأن تقول
 عندى عين فانفقت العين حيث
 تريد بالعين الأولى الجارية وتريد
 بالثانية الذهب ومحل ندب الوتر
 حيث أنقى بالشفع فان أنقى بالوتر
 تعين فلم يأت الندب وأفاد الشارح
 أنه ليس الواحد داخل في الوتر
 فالإنسان أفضل من الواحد وإنما
 كان الوتر أفضل لأن الله وتر (قوله
 والاسهال) أي انطلاق البطن
 وهو معلوم (قوله استرخاؤه قليلا)
 أي ليكون أقرب لإزالة النجاسة
 التي في غضون المحل وذلك لأن
 المحل ذو غضون تنقبض عند حس
 الماء على ما تعلق به من النجاسة فإذا
 استرخى تمكن من الانقاء ويكون

ذلك عند الاستجمار والاستنجاء ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لأننا نقول حصول ما ذكر
 أمر محتمل أفاده عجم (قوله كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلا الخ) قال عجم والظاهر أنها كالقطة في الغسل بل هذا أولى لأن
 الظاهر الذي يجب غسله في النجاسة في الجسد أشد من الظاهر الذي يجب غسله في الجنابة ونحوها ألا ترى أنه يجب غسل النجاسة التي
 بداخل القدم وبداخل الأنف ولا يجب غسل شيء من هذا في الجنابة ونحوها (قوله تغطية رأسه) أي حالة قضاء الحاجة وتعلقها كحال
 الاستنجاء ونحوه للخطاب بل قضاء الحاجة شامل لحال الاستنجاء (قوله ولو بكفه) أي فالمراد أن لا يكون مكشوف الرأس كما يفهم من
 كلام الأبي وغيره فيذكره أن يذهب للخلاء حاسرا أو مائلا على بكر فاعلم أن على سبيل المبالغة بالستر حيث قال وهو يخطب أي الناس
 استحيوا من الله إذا خلوا ثم اتى لاذهب إلى حاجتي في الخلاء متقنعا بربدائي حياء من ربي اهـ ومن المعلوم أن أبا بكر كان رأسه مستورا
 (قوله خوفا من علوق الرائحة بالشعر) أي فنصره (أقول) قضية ذلك أن يستر لحيته أيضا مع أن المصنف قال وتغطية رأسه (قوله
 ولأنه أسرع لخروج الحدث) وذلك لأنه إن لم يغط رأسه أصابه مرض يقال له اللوى يمنع الخارج (قوله لئلا يرى ما يؤذيه) أي غير قادم
 عليه يؤذيه ومن الآداب عدم النظر إلى الفضلة وأن لا يشتغل بغير ما هو فيه قبل من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلى بصفيرة الوجه

(قوله غفرانك) بالنصب أى أسألك أو اغفر غفرانك والوجه في سؤال المغفرة أنه جرى منه عليه الصلاة والسلام على عادته إذ كان من دأبه الاستغفار في حر كاته وسكناته وتقلباته حتى أنه ليعدله في المجلس الواحد مائة مرة وأنه لما كان خروج الأخبثين بسبب خطيئة آدم ومخافة الأمر حيث جعل مكنته في الأرض وماتل ذريته فيها عظة للعباد وتذكراً لما تؤول إليه المعاصي فقد روى أنه حين وجد من نفسه ريح انغاث قال أى رب ما هذا فقال تعالى هذا ريح خطيئتك فكان يبين صلى الله عليه وسلم يقول حين خروجه من الخلاء غفرانك التفاتاً إلى هذا الأصل وتذكيراً لامتته بهذه العظة وقوله أو الحمد لله الخ والاولى الجمع بين هذه الروايات (قوله سوغنيه طيباً) أى أدخله في جوفى طيباً (قوله وأخرجه عنى خبيثاً) الحمد لله على مجموع الأمرين خروجه وكونه خبيثاً لأن كلامه من عدم خروجه ومن خروجه غير خبيث حالة مضرة (قوله وأذهب عنى مشقته) أى المشقة الحاصلة بسبب مكنته (قوله قوته) أى الخاصة التي تقوم بالبدن ولا يكون الخارج من الإنسان إلا النفس الذي لا منفعة فيه وقد علمت أنها روايات ثلاث فالأحسن الجمع بينها (قوله إذا دخل الخلاء) أى إذا أراد أن يدخل الخلاء بدليل الرواية الأخرى والخلاء بفتح الخاء والمكان الذي لا أحد فيه نقل لموضع قضاء الحاجة وبالقصر الرطب من الحشيش والخلاء بكسر الخاء والمدى النوق كالحرن في الخيل (قوله اللهم انى أعوذ بك من الخبيث) بضم الموحدة وروى بسكونها كما نقله القاراني والفارسي وغيرهما ولا يصح انكار الخطابى له جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ذكر أن الشياطين وأناثم وقيل الخبيث الكفر والخبائث الشياطين وقيل الخبيث الشر والخبائث المعاصي وفي المدخل زيادة (١٤٣)

الرجس النجس الشيطان الرجيم ونحوه في الارشاد ويقرأ النجس بكسر النون وسكون الجيم موافقة للرجس زاد في الزاوى بعد قوله الرجس النجس الضال المضل (قوله ويجمع مع التعوذ الخ) قال عجم بعد كلام فاستفيد من جعل التسمية مستحبة بانفرادها أن لا تأتي بها وبالذكر أولاً آت بمستحبين وكذا ثانياً ثم فيه أن الوارد انما يتعوذ في الدخول فقط وأما في الخروج فيقتصر على بسم الله وياتى بما تقدم من نحو

قوله فينجس ثوبه (ص) وذ كرورد بعده وقبله (ش) أى ومن الآداب أن يأتى بالذ كر الوارد بعد الفراغ من قضاء حاجته كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم غفرانك أو الحمد لله الذى سوغنيه طيباً وأخرجه عنى خبيثاً وفي رواية الذى رزقني لذته وأذهب عنى مشقته وأبقى فى جسمي قوته ومن الآداب أن يأتى بالذ كر الوارد قبله كما في الصحيحين وغيرهما من قوله عليه الصلاة والسلام إذا دخل الخلاء قال وفي رواية إذا أراد أن يدخل الخلاء وفي أخرى الكنيف اللهم انى أعوذ بك من الخبيث والخبائث ويجمع مع التعوذ دخولا وخروجا التسمية كما من وحكمة تقديم هذا الذ كر ما روى الترمذى أنه عليه الصلاة والسلام قال سترأى بكسر السين ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لانه خلاء وللشيطان فيه تسلط وقدرة ليس له في الملا وإذا قال عليه الصلاة والسلام أراك شيطان والركبان شيطانان والثلاثة ركب ولانه موضع قد ريزه عنه ذ كر الله فيغتنم الشيطان عدم ذكره فامر بالاستعاذة عصمة بينه وبينه حتى يخرج وأخر الموافق قوله وقبله ليرتب عليه قوله (ص) فان فات ففيه ان لم يعد (ش) أى فان فات الذ كر القبل فانه يذ كر في المحل نفسه ان لم يكن معداً لقضاء الحاجة ولم يجلس للحديث فان أعذ كالكنيف أو جلس في غيره

غفرانك الخ قال ح ويبدأ بالتسمية كما صرح به في الارشاد وقال انه في حال تقدمته للرجل اليسرى وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقدم التعوذ قبل ان يدخل رجلاه ويوافق قوله الذخيرة بقوله ذلك قبل دخوله الى موضع الحدث أو بعد وصوله ان كان الموضع غير معد للحدث اه * (تنبيه) * قال عجم وظاهر كلام المصنف فيما سبق أن التسمية لا تندب في دخول الخلاء ولا في الخروج منه وهو ظاهر كلام الشارح والموافق ذكره عند قوله السابق وتشرع في غسل ما يوافق كلام الشارح وذ كر هنا انها تندب في الدخول فقط والخطاب بقوله يقال عند الدخول والخروج وهو الذى مشى عليه شارحنا (قوله ستر) خبر مقدم وقوله أن يقول مبتدأ مؤخر وقوله ما بين ما زائدة (قوله أن يقول بسم الله الخ) أى والذ كر (قوله الملا) أى الجماعة (قوله أراك شيطان) أى ذو شيطان أى ذو وسوسة الشيطان لانه يوسوس له أو كالشيطان لانه ربما تحدثه نفسه بسوء وليس معه ما يبرحه والركبان شيطانان أى ذو شيطانين أى ذو وسوسة شيطانين لأن كل واحد منهما يوسوس له شيطانه أو كالشيطانين لانه ربما يحدث كل واحد نفسه بفعل سوء في الآخر بخلاف الثلاثة إذا أراد أحدهم أو بأصحابه ربما زجره الثالث فقوله ركب أى جماعة مأمونة وقال المناوى مانصه يعنى أن الانفراد والذهاب في الأرض على سبيل الوحدة من فعل الشيطان أى فعل يحمل عليه الشيطان وكذا الرا كبان وهو حدث على اجتماع الرفقة في السفر ذكره ابن الاثير (قوله ففيه ان لم يعد) أى فيذ كر فيه جواز اقاله تت وظاهر المصنف الندب وهو الظاهر وبعد كتي هذا رأيت أن اللخمى صرح بالاستحباب فلا يعدل عنه ويمكن انه مراد تت بان يكون أراد بالجواز الاذن فلا ينافى انه مندوب (قوله أو جلس في غيره) كذا قال الخطاب ونصه وأما حال الجلوس فلا لان الصمت حينئذ مشروع في حقه اه (أقول) ظاهره وان لم يكشف عورته

فيكون حاصله انه يقول في حالة قيامه في ذلك المحل لافي حالة جلوسه وان لم يكشف (وأقول) الظاهر انه يقول ما لم يكشف عورته والذي يفيد اللخمى انه يقول ما لم يخرج منه الحدث (أقول) ظاهره ولو كشف وما قلناه كالمجمع بين القولين (قوله والظاهر الاول) وهو قوله فهل هو كذلك (قوله فيجوز ان تعوذ) كذا في نسخة الشارح باللام ولعله أشار الى الكاف فلم يتم أو ان المعنى فيجوز ان تسلك ما لا جمل تعوذ أى تحصين أى عند الارتجاع (قوله كتحذير من حرق) أو خوف تلف مال وقيد البساطى بكونه له بال قال تت وهو خلاف ظاهر اطلاق المصنف وذ كر اللقائى ان المال لا يكون مهما الا اذا كان له بال لان المال اذا أطلق انصرف الى ماله بال فالقيد ما خوذ من كلامه (قوله أو أعمى) أى كتحذير أعمى (قوله وبالفضاء الخ) معطوف على مقدر عام أى نذب لقاضى الحاجة كذا وكذا بكل مكان ونذب له مع ذلك بالفضاء الخ (قوله ان يستتر عن أعين الناس بكشجرة) بحيث لا ترى جثته (قوله حتى لا يسمع له صوت) فينظر فيه لحاله فان خرج عن الحد بان كان له ربح قوى لرض ونحوه فيبعد بحسابه (قوله ولا يرى له عورة) ان قلت ان ذلك واجب قلت انه امر محتمل فالمراد يبعد بحيث يحزم بانه لا ترى عورته فلو انه جلس فيما يحتمل ان ترى عورته فلا يتعلق به حرمة الا اذا رؤيت عورته بالفعل فظهر ما قاله رحمه الله (قوله الشق مستدير الخ)

١٤٤

فيقال له سرب قال الخطاب حجر يضم الجيم وسكون الحاء وهو الثقب المستدير ويلحق به المستطيل ويسمى السرب بفتح وقال فى لئ وانما اقتصر على الخسر وان كان السرب كذلك جريا على الغالب قال الشيخ زروق ولبعض الشافعية ينبغي أن يعتد ما يبول فيه ليلافان لم يكن فلا يبول في مرحاض ونحوه حتى يضرب برجله مرتين أو ثلاثا لتنفير الهوام مخافة ان تؤذيه أو تنجسه (قوله خوفا من الخ) أى انه اختلف في علة النهى فقليل لانها مسا كن الجن وقيل لانه ربما كان بعض الهوام فيشوش عليه (فان قلت) ان الشياطين يحبون النجاسات (قلت) نعم الا انهم لا يحبون التلطيح بها فانت تحب العسل هل تحب أن تتلطخ به (قوله اتقاء مهاب الريح)

اتقاء

عام في البول والغائط الرقيق قال فى لئ وما قاله الشارح جواب عما يقال ظاهر كلام المصنف انه انما يطلب باتقاء الريح وانها لو كانت ساكنة لم يطلب منها اتقاء مهابها مع أن الذى في المدخل اتقاء مهابها (قوله ولا حاجة الى ما وقع الخ) ظاهر العبارة ان الشط وان لم يعتد للورود ولا جرت العادة به يجنبه والظاهر خلافه خصوصا اذا لم يكن بقرب عماره وبعد كتيه هذرايت تت قال مانصه وألحق به شاطئ النهر حيث يقصده الناس اه (أقول) اذا كان يقصده الناس صار من جملة المورد (قوله ولعله استغنى به عن الشط) أى ان قلنا المراد مكان الورد (قوله اذهو أخرى من النهر) في حديث مسلم لا يقول أحدكم في الماء الدائم قال القاضى عياض هو نهى كراهة وارشاد وهو في القليل أشد لانه يقصده وقيل النهى للتحريم لان الماء قد يفسد لتكرار البائلين ويظن الماراه تغير من قراره ويلحق بالبول فيه التغوط فيه وصب النجاسة اه وقال ابن ناجي في شرح المدونة الجارى على أصل المذهب ان الكراهة على التحريم في القليل اذ قد يتغير منه فيظن انه من قراره وعزام عياض لبعضهم وأما الكثير فعلى بابها قال بعض الشافعية ولو قيل بالتحريم لم يكن بعيدا عن الخطأ وقوله الكراهة على بابها أى ما لم يكسر جسدا كالسبحر كافي التلقين وصرحوا بجوازها في الجارى ذكره فى لئ

(قوله اتقاء طريق) هو أعم مما قبله لأن المورد طريق النهر وطريق العين وطريق البئر ولكنه ذكره تبركا بالحديث وينبغي أن يكون الغائط أشد من البول وبعد أن علمت هذا فنقول إن قول عياض ينافي قول الشارح ومن الآداب الخ وينافي قول النوادر ويكره أن يتغوط بقارعة الطريق قال عجم وظاهر الحديث التحريم وينبغي الرجوع إليه إذ فاعل المكروه لا يلعبن وقد قال صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والبراز استصوب النووي كسر موحدته الغائط والملاعن جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلعبن فاعلها كأنها مظنة اللعن ومحمل له من باب تسمية المكان بما يقع فيه لأن الناس يأتون إليها فيجدون العذرة فيلعنون فاعلها وظاهر كلام أهل المذهب عموم البول والغائط وفي الحديث تخصيصه بالغائط قال سميدي زروق ومثل الظل الشمس أيام الشتاء أي ونحوها كالقمر (قوله أي نخل ملتف) قال الخطاب كأنه لا تنفاهه يحوش بعضه إلى بعض (قوله خوف فعلهم بمسجدنا) أي لاحتمال وأما لتحقيق ذلك أو غلب على الظن ذلك فيجب التردد (قوله ويكره البول في مخازن الغلة) أي التي فيها الغلة بالفعل أو بصدد الوضع فيها وقوله والاولى النفيسة أي كالصيني وقوله يحرم في النقدين إما لاهانة ما أعزاه الله أو لأنه استعمال لهما وهو حرام وهذا أظهر (قوله اتقاء الموضع الصلب النجس) أي جلوسا وقيا ما قال ابن بشران كان صليبا نجسا فينبغي أن يتركه ويقصد غيره لأنه إن قام خاف أن يتطير عليه وإن جلس خاف أن يتلطح بنجاسة الموضع اه ثم لا يخفى أنه إذا كان صليبا نجسا لا يخشى التلطح بنجاسة الموضع إنما يخشى من رشاش البول (قوله وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه) أي يندب ندبا كيدا قال ابن بشران لأنه يأمن من التلطح بالنجاسة إن جلس ولا يأمن إن قام كما أفاده الخطاب (قوله بضم الصاد) مفاده أنه ليس فيه فتح الصاد وسكون اللام وهو ما يفيد الصراح والقاموس ولكن المحفوظ كما قال بعض الشيوخ فتح الصاد وسكون اللام وبين (١٤٥) في الصباح أن الصلب الموضع الغليظ الشديد (قوله وبكنيف الخ) حمله الشارح على ورقة أو درهم أو خاتم فيه ذكر الله وسكت عن نفس الله كقراءة القرآن كتباً وقراءة بعضا وكلا وحاصل ذلك أنه يجب تحمية القرآن ويندب تحمية غيره من اللوحين نطقا بأن يسكت حرمة نطقه فيه بقرآن

اتقاء طريق وظل يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا عياض وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة فقد قضاهما عليه الصلاة والسلام تحت حاش أي نخل ملتف ومعلوم أن له ظلا ومن الآداب تجنب بيع اليهود وكنائس النصارى خوف فعلهم ذلك بمساجدنا وبكره البول في مخازن الغلة وفي الاولانى النفيسة ويحرم في النقدين ومن الآداب اتقاء الموضع الصلب النجس وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه كما هرت الإشارة له والصلب بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة وبفتحهما الموضع الشديد (ص) وبكنيف نحى ذكر الله تعالى وتقديم يسراه دخولا وغيما خروجا عكس مسجد والمنازل غيما بهما (ش) يعني أنه يستحب عند ارادة قضاء الحاجة أن ينحى أي يبعد ذكر الله الكائن معه بورقة أو درهم أو خاتم إن أمكن وظاهره ولو مستورا وقد ذلك القرطبي بغير المستور ويأتي عند قوله وحرز بسائر ما وافقه ومن الآداب تقديم يسراه عند الدخول للكنيف وغيما عند الخروج تكريرا لهما

(١٩ - خشي أول) وكرهته بذكر وكتبا وجوبا فيجب تحمية كامل مصحف ولو مستورا كان ما ذكر من القراءة والكتب حال نزول خبث واستبرام وبعدهما وقبلهما ومن المحرم أيضا ما إذا أخذت بموضع ليس معدا لقضاء الحاجة فلما تم حاجته أراد القراءة وهذا الم تدع ضرورة من ارتياح أو خوف ضياع فيجوز ويكره الدخول في محل الخلاء بشئ فيه قرآن أو ذكر غير مستور ما لم تدع إلى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور خلافا لعب ويجوز التحرز ببعض قرآن مستورا لا بجميعه فيما يظهر وفي شرح شب وانظر لو جعل المصحف كاملا حرزا هلا يجوز دخول الخلاء لعله بالساتر أم لا ورجح الخطاب الكراهة باستجابه يد فيها خاتم فيه اسم الله من أقوال ثلاثة الجواز وأنكر والتحريم والكراهة (فان قلت) سيما في أنه يحرم الاستجمار بالمكتوب وهو يرجع القول بمحرمة الاستجمار بالخاتم المكتوب (قلت) يفرق بأن الامتثال في الاستجمار بالمكتوب أشد من الامتثال بالاستجمار به وقد علمت أن الدخول ببعض قرآن ليس كالدخول بذكره الظاهر حمل ذلك على نحو صحيحة فيها آيات لا مثل جزء فانه يعطى حكمه كما فيما يظهر ^{وتنبيه} نقل الخطاب عن ابن الجوزي أن الذي ذكر في حالة قضاء الحاجة والجماع لا يكره بالقلب بالاجماع (قوله وتقديم يسراه) ويدلها في حق الاقطع قال بعض الشافعية ويلحق بها العصا عند قطعها وعن أبي هريرة أن تقديم اليمنى يورث الفقر وقوله دخولا وخروجا منصوبان على التمييز أي بتقديم دخول يسراه وإما على نزع الخافض أي في الدخول والمراد في حالة الدخول وإما على المصدرية لمقدر أي خارج خروجا ودخولا أو على الحالية مؤولين باسم الفاعل أي حالة كونه داخلا وخارجا وعرابه تميزا فاسد لان الدخول والخروج ليس منسوب باليسرى واليمنى وإنما هو منسوب للشخص (قوله عكس مسجد) منصوب بفعل محذوف أي ويفعل ذلك عكس فعل مسجد أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي وذلك عكس فعل مسجد والمنازل مبتدأ والخبر محذوف والباء معني في أي والمنازل يقدم له غيما في الدخول والخروج (قوله ما يوافقه) أي ما يوافق كلام القرطبي (قوله عند الدخول للكنيف) قال الخطاب ظاهر كلام أهل المذهب أن هذا الأدب خاص بالكنيف

بل صرح به البساطي وغيره وقال الدميري من الشافعية وهذا الادب لا يختص بالبنيان عند الاكثر بل يقدم اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه من الصحراء فاذا فرغ قدم اليمنى (قوله وأما المنزل فيقدم الخ) هذا ما لم يكن منزله بالمسجد فيقدم يسراه دخولا ويغناه خروجا مراعاة لحرمة المسجد ويظهر أن علة تقديم اليمنى في الخروج والدخول تكرمتها بتقديمها (قوله وبالأطلاق) لم يقل وأول بالساتر أيضا إشارة لقوة هذا التأويل (قوله ويسترقولان) الستر بكسر السين ما يستتر به ويفتحها الفعل (قوله من المدائن) أفاد أنه ليس القصد بقول المصنف منزل المنزل المعروف بل ما قابل الفضاء فسكانه يحوم على قول المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها البول أو غائط أو جماعة إلا في الفلوات وأما في المدائن والقرى والمراحض التي على السطوح فلا بأس به فليست من في كلام الشارح للتبعيض بل بيانية أفاد ذلك محشى نت رحمه الله تعالى (قوله سواء ألبى إلى ذلك) بأن لا يتأني له قضاء الحاجة فيه إلا مستقبلا أو مستدبرا ويعسر عليه التحول عن جهة القبلة (قوله والنضلة) فيه إشارة إلى أنه كان الأولى أن يقول المصنف بدل بول وفضله لشمولها للغائط لأنه يتوهم من المصنف عدم شموله لكونه أشد (١٤٦) من البول (قوله كفضاء المدن ومراحض السطوح) بل كذلك السطوح فان

ومثل الكنيف المكان الذيء كالحمام وموضع الظلم بخلاف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج إلا أنه يضع يسراه على ظاهر رجليه ليلبس اليمنى قبلها وفي الدخول يتخلع يسراه قبل غناؤه ويضعها على ظاهره رنعه له لتستمتع غناؤه باللبس ثم يتخلع غناؤه ويدخلها في الدخول وأما المنزل فيقدم غناؤه دخولا وخروجا إذا أذى ولا عبادة (ص) وجاز بمنزل وطء وبول مستقبلا قبله ومستدبرا بها وان لم يلجأ وأول بالساتر وبالأطلاق لا في القضاء ويسترقولان تحتملها والمختار الترك (ش) يعني أنه يحل في المنازل من المدائن والقرى والوطء والفضلة مستقبلا قبله ومستدبرا سواء اضطر إلى ذلك كمراحض المدن التي يعسر التحول فيها أو أمكن التحول كفضاء المدن ومراحض السطوح وأولت المدونة حال عدم الإلحاح وأمكن التحول بالساتر كما هو رأي أبي الحسن وجلها عبد الحق على ظاهرها من الاطلاق قائلا لا معنى للتقييد عندي ولا فرق بين سطح مستور وغيره ومثله لابي عمران وأما الاستقبال والاستدبار بما ذكر من الوطء والفضلة بغير ساتر في الفضاء فحرام وجلت الكراهة في المدونة على التحريم كما عليه ابن عرفة وهل العلة طلب السترة من الملائكة المصلين وصالحى الجن وعليها لو كان هناك ساتر لجاز لوجود السترة أو تعظيما لجهة القبلة وعليها فالمنع مطلق لوجود القبلة وهذا القولان تحتملها المدونة والمختار منهما عند اللخمي مع الساتر الترك حتى في فضاء المنازل تعظيما للقبلة وهذا لا يفهم من كلام المؤلف إذ ما يفهم منه إلا أن اختيار اللخمي يختص بفضاء الصحارى وبعبارة أخرى واعتراض على قوله والمختار منهما الساتر بوجهين الأول أن ظاهره أن اختيار اللخمي جار في الوطء وليس كذلك فإن اللخمي اختار في الوطء الجواز مع الساتر في الفضاء وغيره الثاني ظاهره أيضا أن اختيار اللخمي خاص بالفضاء مع الساتر وليس كذلك بل هو جار فيه وفي غيره ما عدا المراحض فانه مع الساتر يجوز اتفاقا ومع غيره فيه طريقان وليس لللخمي فيه اختيار وتخصيص ما في الخطاب أن الصور كلها جائزة إما اتفاقا أو على الراجح الا صورة واحدة وهي

ظاهر الخطاب جريانه في فعل ما ذكر بسطح كان فيه مرحاض أم لا (قوله وأولت المدونة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وأول بالساتر راجع للبالغة التي هي قوله وان لم يلجأ (قوله طلب السترة من الملائكة المصلين وصالحى الجن) أى المصلين قال اللخمي واختلف في تعليل الحديث فقبل أن ذلك في حق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم لئلا ينكشف اليهم أه أقول قضية هذا التعليل أنه يحرم قضاء الحاجة في الفضاء لاى جهة كانت لوجود ذلك فيها مع أن الحرمة إنما

الاستقبال

هي في خصوص استقبال القبلة والاستدبار فاذن لا يظهر ذلك التعليل (قوله أو تعظيما لجهة القبلة)

أقول فضيتها المنع ولو في فضاء المدن فكلام اللخمي له وجه (قوله فإن اللخمي اختار الخ) انظره مع أن العلة التي ارتضاها وهي تعظيم القبلة تقتضى عدم جواز ذلك أيضا (قوله خاص بالفضاء) أى الصحراء (قوله وفي غيره) وهو فضاء المدن ورد ذلك محشى نت بأن القولين إنما هما في المدائن والقرى فقط لا في الصحراء وذكر ما يدل له فراجع (قوله ومع غيره فيه طريقان) الأولى للمازرى في المعلم يجوز ذلك اتفاقا قال وقوله عياض في الأكمال والثانية لعبد الحق في التهذيب أنه يجوز قال وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لها بعيد (قوله إما اتفاقا) فطعا وهي صورة ما إذا كان يمر حاض ومعه ساتر أو لا قطعاً كالصورة الأولى من الصور الأربع (قوله أو على الراجح) في صور أربع الأولى ما إذا كان يمر حاض ولا ساتر فالجواز ما متفق عليه حكمه المازرى في المعلم أو على الراجح كما قاله عبد الحق الثانية إذا كان يعمل به ساتر وهو غير مر حاض كالمدينة والقرى أى شوارعها وداخل المنزل أو سطحه الثالثة في تلك الحالة بدون ساتر الرابعة في الفضاء مع الساتر وخلاصة ذلك أن قوله إما اتفاقا إما قطعاً في صورة ما إذا كان يمر حاض وساتر أو لا قطعاً في صورة المر حاض بدون ساتر وقوله أو على الراجح إما قطعاً في ثلاثة صور الأخيرة من الأربع أو لا قطعاً في الصورة الأولى منها ويظهر من ذلك ترجيح التعليل الأول وهو طلب السترة من الملائكة أو صالحى الجن المصلين لكن قد علمت ما يرد عليها والله أعلم والمراد بالجواز خلاف الأولى وذلك لأنه

ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقا الا ضرورة لما في مسند الزار انه صلى الله عليه وسلم قال من جلس يقول قبالة القبلة قد كفر فحرف عنها اجاز لالهالم بقم من محله حتى يغفر الله له (تمة) ابن ناجي لم أفق عندنا على مقدار قدر الاستقرة والنوى هي ثلاث ذراع وبينه وبينها ثلاثة أذرع فسادونها فان زاد ما بينه وبينها على ذلك حرم قال الابي عنهم وأظهر القولين انه اذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفى (قوله والمراد انه يجوز) أي خلاف الاولى كما يقيد به ابن المعلي والخزولي (قوله بيت المقدس) المراد بيت المقدس الصخرة لانها التي كانت قبلة أفاده تت (قوله لان لا يعطف بهما بعد التقي) لا يخفى انه بتقديره الذي قدره سابقا يعلم منه ان المعطوف عليه مقدور وهو القبلة فيجوز حينئذ تقدير لا يجوز كما يجوز تقدير يحرم (فائدة) ذكر السنوسي في شرح عقيدة الجزائرية ان جرم الشمس وحدها قدر الارض مائة مرة وستا وستين مرة وثلاث مائة مرة وفي طبقات الشيخ عبد الوهاب الشعراني في ترجمة مولى ابن عباس انه كان يقول سعة الشمس سعة الارض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الارض وما ذكره كل منهما مما يخالف لما ذكره التتائي هنا فانه قال والشمس كوكب ذو اشراق يعقب الاصباح وهي في السماء الرابعة تظهرها ليلى سماء الدنيا هي قدر الدنيا مائة وعشرين مرة والقمر كوكب يهتدي به في تمييز الاشهر وهو في السماء الدنيا وهو (١٤٧) قدر الدنيا مائة وعشرين مرة (قوله وللخفة)

فيه نظر بل شمس أخف لسكون مجيها (قوله أو ما قام مقامه) أي من الثقبه (قوله ويجب ذلك مع سلت الخ) اشارة الى ان السلت والنتر واجبان قال الخطاب وهو الذي يقتضيه كلام غير واحد من أهل المذهب (تنبيه) ما ذكر من السلت والنتر في حق الرجل وأما المرأة فانها تضع يدها على عانتها ويقوم لها ذلك مقام النتر قاله الدميري وأما الخنفي المشكل فيفعل ما تفعله المرأة والرجل احتياطا اه وهل اليد اليسرى أو يولو اليمنى وبعبارة أخرى وفهم من قوله مع سلت ذكر ان هذا خاص بالبول وأما الغائط فيمكن أن يحس من نفسه انه لم يبق شيء فيه مما هو بصدد

الاستقبال والاستدبار في الفضاء ولا سائر فمجموعة قطعاً ولو قال وجاز في غير فضاء استقبال واستدبار بوطء وفضلة كبه بسائر والامنع لوفى بهذا واستغنى عن قوله عنزل الى قوله الترك (ص) لا القمرين وبيت المقدس (ش) هذا عطف على مقدراً أي لافي الفضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا القمرين فلا يحرم والمراد انه يجوز والافنى الحرمه لا يدل على نفي الكراهة وما ذكرناه من أن المقدس يحرم ولم نجعله لا يجوز لان لا يعطف بهما بعد التقي ومثل القمرين بيت المقدس لانه ليس قبله فلا يكره استقباله ولا استدباره بوطء أو فضلة وفي قوله القمرين تغليب للاشرف لان القمر مذ كرو للخنفة (ص) ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر وتترخفا (ش) أي ووجب على قاضي الحاجة استبراء باستفراغ أخبثيه أي استخراج البول والغائط من المخرج المعتاد أو ما قام مقامه ويجب ذلك مع سلت ذكر أي مده وسجبه بأن يجعله بين سبابه واهام يسراه ويمرهما من أصله الى الكمره وتترأى جاذب وهو بالنقاء المثناة فوق الساككنة والراء ويكون كل من السلت والنتر خفيفا فلا يسلته بقوة لانه كالضرع كما سلت أعطى الندوة فيتسبب عدم التنظيف ولا يتره بقوة فيرخى المثانة أي مستقر البول يفعل ذلك ثلاثا أو يزيدان احتياج أو ينقص الى حصول الظن بالنقاء حسب عادته ومن اجبه وما كله وزمنه فليس أكل البطيخ كأكل الخبز ولا الشاب كالشيخ ولا الحر كالبرد والباء في قوله باستفراغ بقاء الاستعانة كما قاله التتائي وفيه نظر بل هي بقاء التصوير على ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سؤال مقدرك أن قائله قال له ما صورة الاستبراء فقال صورته استفراغ أخبثيه البول والغائط أو مصور باستفراغ أخبثيه أو بقاء التجريد كأنه جرد من

الخروج وليس له غسل ما بطن من الخروج بل يحرم عليه لشبهه بالواط (فائدة) انما وجب الاستبراء اتفاقا لان به يحصل الخلو من الحدث المنافي للطهارة منه التي هي شرط من غير قيد اتفاقا وأما النجاسة فانها منافية لطهارة الخبث وفي وجوبها المقتد بالاذكروا القدرة خلاف (قوله بان يجعله بين السبابه والاهام) فقد روى ابن المنذر انه عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليترد ذكره ثلاثا ويجعله بين أصبعيه السبابه والاهام قال بعض الشراح أي أو غيرهما من أصابع يسراه وكأنه يشير الى أن ما في الحديث ليس متعينا انما هو ليكونه الاسهل (قوله ويمرهما) بضم الياء وكسر الميم (قوله ويكون كل الخ) يوهم أن النتر يوصف بكونه خفيفا وغير خفيف وليس كذلك بل وصف النتر بالخفة من باب الوصف بالصفة الكاشفة فقد قال الجوهرى النتر بالمثناة الفوقية هو جذب بخفة (قوله المثانة) (١) بضم الميم وبعدها ثمانية ثم ألف ثم نون مخففة ثم هاء (قوله يفعل ذلك الى حصول الظن الخ) فيه اشارة الى أن المقصود حصول الظن بالنقاء فان لا يشترط التنشف فلم تكن مدة بحيث تحقق انه لم يبق شيء يخرج السلت ان ذلك يكفي وان لم يسلت أو يتر (قوله على ما قال بعض المتأخرين) أي استعد ث بعض المتأخرين لانه عربي (قوله أو مصورا الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله أو بقاء التجريد) فيه أن بقاء التجريد هي الداخلة على الجرد منه كما في قولك (٢) مررت بزيد أسدا أي جردت من زيدا أسدا فالمناسب أن يقول جرد من استفراغ الأخبثين شيئا وسماه الاستبراء

(١) بضم الميم هكذا في الاصل ولعله سبق قلم من الفتح الى الضم كتبه مصححه

(٢) مررت بزيد أسدا هكذا في الاصل والمناسب رأيت بزيد أسدا ونحوه كما لا يخفى كتبه مصححه

(قوله ولا يصح أن تكون لآلة الخ) أراد بالآلة هنا ما يكون حصول الفعل به وهو آلة وأراد بالسبب هنا ما يكون سببا في حصول الفعل من غير أن يكون آلة (قوله كما لا يصح أن تكون للاستعانة) مفاد كلامهم أن بقاء الآلة من جملة بقاء الاستعانة (قوله ولو عذبا) أفاد به الرد على من يقول يكوه الماء العذب لأنه من المطعوم بل قال بعض لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لأنه طعام كالأترال النجاسة بالطعام (قوله لا زالتهما العين والائر) أي الحكم فيه أنهما يزولا بالماء فلا داعي إلى الحجر (قوله ان الله يحب التوابين الخ) أي من الذنوب والتواب الذي كلما أذنب جدد توبه (قوله ويحب المتطهرين) أي الذين يجمعون بين الماء والحجر على ما قاله الشارح وقيل المتطهرين من الشر و قيل هم الذين لم يصيبوا الذنوب (قوله وقال تعالى) أي في حق أهل قبا (قوله فان اقتصر على الحجر أجزاءه) أي مع وجود الماء فلو عرق المحل وأصاب الثوب فلا يضر (قوله فانها تجزئ عنه) أثبت باعتبار كون الحجر آلة (قوله كاف في الاستنجاب) فيه نظرا لأنه يقتضي التساوي بل المراتب خمس (١٤٨) الجمع بين الماء والحجر ثم الماء والجاء مدغيره ثم الماء ثم الحجر ثم غيره واعتمد

الاستبراء شيئا وسماه باستقراغ الاخيشين على حد قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اذهي دار الخلد فجرد منها دارا وسماها بذلك ولا يصح أن تكون لآلة ولا للسببية كما لا يصح أن تكون للاستعانة لان المستعان به غير المستعان عليه والآلة غير الفعل والسبب غير المسبب وهنا استنفراغ الاخيشين هو الاستبراء (ص) ونذب جمع ماء وحجر ثم ماء (ش) يعني أنه يندب للاستنجاب الجمع بين الماء ولو عذبا والحجر لآلتهما العين والائر ولان أهل قبا كانوا يجمعون بينهما فذهبهم الله بقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وقال تعالى رجال يحبون أن يتطهروا واذا أراد أن يقتصر على أحدهما فالماء أفضل من الاقتصار على الحجر فان اقتصر على الحجر أجزاءه وخالف الأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فانها تجزئ عنه وقال ابن حبيب لا تجزئ مع القدرة على الماء وخصص ما ورد بالسفر وعدم ماء وقوله ونذب الخ راجع لقوله واعداد من يله ولا مفهوم للحجر وانما اقتصر عليه لكونه الاصل والافالجمع بين الماء وكل يابس طاهر إلى آخر ما يأتي كاف في الاستنجاب (ص) وتعين في منى وحيض ونفاس (ش) يعني أن هذه الاشياء لا يكفي فيها الحجر بل يتعين فيها الماء أما في المنى والحيض والنفاس فذلك في حق من فرضه التيمم لعدم ما يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة والافغسل البدن كله واجب من ذلك وبعبارة أخرى وتعين الماء ذون الحجر في منى من غير صاحب السلس لمن فرضه التيمم لمرض أو عدم ما يكفي غسله أو خرج بلائذ أو غير معتادة أو جامع فاعتسل ثم أمنى كما يأتي ويصور بالا وابن قوله ودم حيض ونفاس وأما صحيح وجب غسل جميع بدنه ووجد الماء الكافي فيغسل الجميع ولو مرة يرفع الحدث والنجس ومنى صاحب السلس يكفيه الحجر كالبول والخصي والدود ولو بيلة ظاهرة وأما غيرها فلا استنجاء كالريح ويعني عن خفيف البلة كآثر الاستجمار (ص) وبول امرأة (ش) يعني ومما يتعين فيه الماء بول المرأة بكرا كانت أو ثيبا والخصي لتعديبه منها مخرجها إلى جهة المقعدة ثم ان قوله وبول امرأة مفيد بما اذا لم يخرج على وجه السلس والافينبغي أن يقال ان لم ينقض الوضوء فيكفي فيه الاستجمار والاتعين الماء (ص) ومنتشر عن مخرج كثيرا (ش) أي وتعين الماء في حدث منتشر عن مخرج كثيرا من بول

شيئا ما ذكرنا من أن المراتب خمس (قوله في منى) ثم حيث تعين الماء في المنى كما قال المصنف فلا يجب غسل الذكر كله لان غسله كله إما تعبد أو مغلل بقطع أصل المنى وكلاهما منتهى في المنى خلافا لما ذكره الشيخ بركات الخطاب عن والده من وجوب غسله كله بنية (قوله أما في المنى والحيض) أي وأما في بقية المسائل الآتية من البول وغيره فلا يقال فيه ما ذكر (قوله أو خرج) أي أو من خرج منه معطوف على من فرضه التيمم ولا شك ان من خرج منه بلائذ أو غير معتادة فرضه الوضوء (قوله ومنى صاحب السلس يكفيه الحجر) أي ان لم ينقض الوضوء والاتعين الماء وبعبارة سند أما منى صاحب السلس فان لم يوجب الوضوء فكالبول يكفي فيه الحجر وان أوجب تعين فيه الماء كما قاله الخطاب على سبيل البحث فيه نظرا بل لا يحتاج لغسل أيضا حيث

لازم كل يوم نقض الوضوء أم لا وكذا يقال في قوله الآتي والافينبغي أن يقال ان لم ينقض الوضوء الخ (قوله ويعني) أو عن خفيف البلة) أي فلا يحتاج لاستجمار (قوله كآثر الاستجمار) أي فيعني عما أصاب الثوب من عرقه كما تقدم (قوله وبول امرأة الخ) ومثل بول المرأة من الرجل اذا خرج من فرجها بعد غسلها لانه كبولها فلا يكفي فيه الاستجمار وانما ظاهر ان مثله البول الخارج من النقبه ان انسدا مخرجها لانه ينتشر فيتعين فيه الماء ولا يكفي فيه الحجر وأفهم قول المصنف بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها والبرك ما دون العذرة كالحيض ولا تدخل المرأة يديها بين شفرها كفعل اللائي لادين لهن وهو من فعل شرارهن وكذا يحرم ادخال اصبع يد برجل أو امرأة ولا يقال الحقنة مكروهة فافرق لانا نقول الحقنة شأنها أن تفعل للتداوي (قوله وخصي) أراد به مقطوع الذكر قطع أنثياه أولا (قوله ومنتشر عن مخرج كثيرا) يغسل الكل ولا يقتصر على غسل ما جاوز المعتاد لانهم قد يغتفرون اليسيرة مردادونه مجتمعا هذا ظاهر كلامهم كما أفاده عجب

(قوله وهذا يغني الخ) وجه الاغناء أن من أفراد المنتشر عن المخرج كثير بول المرأة والظاهر عدم الاغناء لأن ما ذكر من الحكم ثابت وجد فيه انتشاراً لم لا ولو قلنا بالاغناء لا يقتضي أن بول المرأة يكفي فيه الحجر إذا قد رفيه عدم الانتشار (قوله بالانعاظ) أي بسبب الانعاظ مع اللذة وقوله عند الملاعبة متعلق بالانعاظ فافهم والانعاظ ليس شرطاً بل المدار على خروجه بلذته معتادة وإن لم يحصل معها انعاظ (قوله كاه) يتبادر من العبارة أنه عائد على فرج المرأة وليس كذلك بل عائد على غسل الذكر لأن المرأة تغسل محل الأذى فقط (قوله أما ما خرج بغيرها) فيه ما تقدم من البحث وخلاصته أنه متى جاء كل يوم فلا يطلب حجر ولا ماء (قوله فهو كغسل النجاسات فلا يفتقر لها) حاصله أن القائلين بغسله كله اختلفوا فمنهم من قال تعبد فيحتاج لنية ومنهم من قال لقطع مادة الأذى فلا يتوقف على النية هذا حاصله وفيه نظر لأن غسله كله لا يقطع مادة الأذى الذي في قصبة الذكر فالمناسب أن الذي ذهب إلى غسله كله ذهب إلى أنه تعبد كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وكلام الشارح هو ما في (١٤٩) نص الذخيرة ونصها فعلى الأول أي القول

الأول بوجوب غسل الذكر كله تجب النية في الغسل لأنه عبادة لتعبدية الغسل محل الأذى وقيل لا تجب لأنه من باب إزالة النجاسة وتعبدية محله مغلل بقطع أصل المذي أه وهو مشكل كما علمت (قوله ففي النية قولان) أي ففي وجوب النية وعدم وجوبها والصحيح الوجوب فكان الأولى للمصنف الاقتصار عليه (قوله وبطلان صلاة تاركها) الراجح عدم البطلان (قوله أولاً) أي لا تبطل وإن كانت واجبة مراعاة لعدم وجوبها (قوله وكذا لو ترك) هاتان صورتان غسل بعضه بنية غسل بعضه بنية غسل بعضه بنية قولان في كل منهما على حد سواء (قوله واقتصر على محل الأذى) لأن العبارة ظاهرة في سلب العموم لافي عموم السلب (قوله مراعاة للعراقيين) فيه إشارة إلى أن القائلين بغسله كله وجوباً

أو غائط من ذكر أو أنثى أو خنثى وهذا يغني عن قوله وبول امرأة لكن مقصوده التنصيص على أعيان المسائل وقوله كثيراً أي انتشاراً كثيراً ومن حد اليسير وهو ما حول المخرج وما قاربها مما لا بد منه كما قاله القاضي عبد الوهاب يعلم حد الكثير أي ومتجاوز عن مخرج تجاوزاً كثيراً أي جاوز المخرج وما قرب منه مما لا بد منه بأن وصل إلى الألتين مثلاً (ص) ومذي يغسل ذكره كله (ش) أي ويتعين الماء أيضاً في مذي بالمعجزة وهو ماء أبيض يخرج عند اللذة بالانعاظ عند الملاعبة أو التذكار مع غسل ذكره وفرج المرأة كله عند الاكثرو يستحب اتصال الغسل بوضوئه لأنه لما كان تعبداً أشبه ببعض أعضاء الوضوء ثم إن كلام المؤلف في المذي الخارج بلذته معتادة أما ما خرج بغيرها فينبغي أن يجري على حكم المني الخارج بلالذته معتادة فإن لم يوجب الوضوء كفي فيه الحجر وإن أوجب تعين الماء فيه وما اختلف في أن استيعاب الذكر بالغسل هل هو تعبد فيفتقر لنية أو مغلل بقطع مادة المذي فهو كغسل النجاسات لا يفتقر إليها أشار إلى الخلاف في ذلك فقال (ص) ففي النية وبطلان صلاة تاركها أو تاركها قولان (ش) يعني أنه اختلف هل تجب النية في غسل الذكر من المذي أولاً ولا تجب فيه وعلى القول بالوجوب لو تركها وغسله كله فهل تبطل الصلاة لترك واجب أولاً وكذا لو ترك غسل ذكره كله واقصر على محل الأذى سواء غسله بنية أم لا فقل تبطل وقيل لا تبطل مراعاة للعراقيين القائلين بالاكْتفاء بغسل محل الأذى وعليه في كل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات قولان الأول للابن أبي شبة في الفروع الثلاثة ومخالفه في الأول ابن أبي زيد وفي الثاني والثالث يحيى بن عمرو وإنما خص الذكر بالذكر هنا وإن كانت المرأة تشارك الرجل في ذلك لأنه يغسل منه جميع الذكر والمرأة تغسل محل الأذى فقط ابن حبيب المرأة لها مذي وودي ومذبيها لانه تعلم فرجها تخرج عند اللذة والظاهر افتقار غسل محل الأذى بالنسبة إلى مذي المرأة لنية (ص) ولا يستحب من ريج (ش) هو نفي ومعناه النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من آمن استنجى من ريج أي ليس على سنتنا وانظر هل النهي على سبيل الكراهة وهو الظاهر أو المنع والريج طاهر كما صرح به الباخي (ص) وجازي بابس طاهر متق غير مؤذ ولا محترم (ش) أي وجاز الاستجمار

اختلفوا في الصحة والبطلان لو اقتصر على البعض والذين قالوا بالصحة راعوا من يقول بغسل البعض وفي التوضيح وأجراه بعض المتأخرين على أن غسل الجميع واجب أو مستحب (تبيينه) ظاهر كلام المصنف أن القولين جاريان فيمن ترك النية وفيمن غسل بعضه سواء كان تركه عمداً أو سهواً وهو ظاهر لأن ذلك مبني على التعبد وقال اللقاني قوله كله علم منه أنه تعبد وكل ما كان تعبد في النفس لا بد فيه من نية وهما كذلك فلا يصح تفريع قوله ففي النية قولان بعد قوله كله وكان ينبغي له القول بوجوب النية لأنه الجاري على قوله كله أه (قوله وعليه في كل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات) وهل يعيد صلاته في الوقت أولاً لإعادة عليه قولان فإن لم يغسله لما يستقبل وصلى أيضاً ففيه قولان كما في (قوله والظاهر الخ) الظاهر كما قال عجب خلافاً لما تقدم أنها تغسل محل الأذى فقط فليس فيه شائبة تعبد (قوله ليس على سنتنا) فإن قلت إذا كان الأمر كذلك فما النكته في التعبير بهذا اللفظ الموهوم قلنا النكته هي التفسير عن التلبس بتلك الحالة فيكأنه يلتفت إلى أنه ليس على السنة أصلاً (قوله أي وجاز الاستجمار) أو أن الضمير عائد على الاستجماء لأن الاستجماء يطلق على إزالة ما في المحل بالماء أو بالأحجار فأعاد عليه الضمير باعتبار المعنى الثاني

(قوله وهي تم) فيه أن الرخصة يقتصر فيها على ما ورد ويمكن الجواب بأن المراد رخصة في الفعل لا في المفعول به وحيث كانت رخصة في الفعل فتم وحاصله أن أصبح يخص الاستجمار بالأجسام كما يظهر قوله عليه الصلاة والسلام أو لا يجبد أحدكم ثلاثة أبحار فقصر الاستجمار على ما كان من جنس الأرض لأنه رخصة لا يتعدى بها ما ورد وقاس المشهور غيرها من كل جامد على الصفة الآتية لأن الرخصة في الفعل لا في المفعول به أي فقول الشارح وهي نعم أي الرخصة حيث كانت في الفعل لا في المفعول به فهي نعم حيث تدبر أي وقوله الاستجمار مفهومه مفهوم لقب وانما ذكر الأجسام لكونها أكثر وجودا (قوله ضرورة) أي تستعمل عند الضرورة أي فهي خلاف الأصل فلا يعدل عما وردت فيه وظاهر الشارح أن التيمم ليس رخصة بل عزيمته والمعتدات التيمم رخصة وحيث تدبر فلا يتحصل أن الاستجمار وإن كان رخصة إلا أنه ليس ضرورة فلذلك توسع فيه بكل شيء بخلاف التيمم فإنه وإن كان رخصة إلا أنه ضرورة فلم يتوسع فيه (قوله وجنس الأرض مطهر) أي لا غيره (فإن قلت) قوله صلى الله عليه وسلم الأرض في قوله جعلت لي الأرض لقب ومفهومة لا يعتبر (قلت) يحمل ذلك على ما إذا لم يكن ذلك أتى على خلاف الأصل كما هنا لكن يقال إن الاستجمار أيضا على خلاف الأصل فتأمل (قوله لزوما) أفاد أنه قد يعتبر (١٥٠) مفهوم غير الشرط لكن لا لزوما (قوله من الجواز المستوي الطرفين) فيه

المفهوم من قوله ويندب جمع ماء وحجر بما ذكر والمراد باليابس هنا الجفاف لا ما فيه صلابة والفرق بين الاستجمار والتيمم في اختصاصه بما هو من جنس الأرض دون غيره أن الاستجمار رخصة وهي نعم والتيمم طهارة ضرورة فلا تتم وأيضا المقصود من الاستجمار إزالة العين وهي تزال بكل جامد بخلاف التيمم فإنه طهارة وهي لا تحصل إلا بطهور وجنس الأرض مطهر أقوله عليه الصلاة والسلام جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ولم أبعث المثل في مفهوم غير الشرط لزوما أخرج مفاهيم الأوصاف من الجواز المستوي الطرفين فيصدق حكم المخرج بالحرم والكراهة وبينه إفا ونشر امر تباق قال (ص) لا مبتل ونجس وأمسح ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة وجدار وروث وعظم (ش) أي لا يستجمر بالمبتل لنشره النجاسة وأخرى المائع وإن استجمره فلا يجزئه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء أو أن صلى عامدا قبل غسله أعاد أبدأ وما قبل في المبتل يقال في النجس وكذا لا يستجمر بالأمس كالزجاج الذي ليس بحرفي وأما المحرف منه ومن القصب فيدخل في المحدود وكذا لا يستجمر بالمحترم إما الطعمة أو لشرفه أو لحق الغيرة فالأول كالطعوم ولومن الأدوية والعقاقير وغير الخالص من النخالة والمخ والورق المنشي والثاني كالكتابة لحرمته الحروف ولو باطلا كالسحر ولو توراة وانجيل لا مبدل لما فيه من أسماء الله تعالى وأسماء ولا تبدل إنما الباطل ما في التوراة والانجيل من تحريف وكذا لا يستجمر بذهب وفضة وجوهر للسرف وكذا لا يستجمر في جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره ويكره عليه لاهانة المسجد والتصرف في ملك الغير ويكره أن يستجمر في حائط عليه لأنه قد ينزل المطر عليه أو يصيبه بليل فيلتصق هو أو غيره بجداره بعد نزول المطر عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من إذابة عقرب به وكذلك يكره أو يمنع الاستجمار بروث وعظم طاهرين لتعلق حق الغير لأن الأول علف دواب الحق والثاني طعامهم

شيء لأنه لا يخلو إما أن يكون مراده الجمع بين الماء وغيره من الاستجمار فيكون مندوبا أو مراده الاقتصار فيكون خلاف الأولى (قوله والعقاقير) جمع عقار بفتح العين وتشديد القاف وهو عطف مغار أن أريد بالأدوية المركبة من تلك العقاقير ومن غيرها أو منها فقط (قوله لحرمته الحروف) قال اللقاني إذا كانت مكتوبة بالعربي والإفلا حرمته لها إلا أن تكون من أسماء الله وقال عجم سواء كان المكتوب بالخط العربي أو غيره كما فيه من كلام الخطاب وفتوى الناصر اللقاني والشيخ تقي الدين ومقتضى ما ذكره الدماميني في حاشية البخاري اختصاص الحرمته بما فيه اسم من أسماء الله تعالى وفي كلام صاحب المدخل وابن العربي

ما يفيد أن ما فيه اسم نبي كذلك إذا علمت ذلك فقول الشارح لما فيه من أسماء الله يقتضي أن الحرمته إنما هي لأسماء الله أما فيما في ذلك قوله لحرمته الحروف وخلاصته أن آخر العبارة ميل لكلام الدماميني وهو منافق لقوله لحرمته الحروف نعم لو قال ولما فيه ما لتناسب الكلام (قوله وأسماءه لا تبدل) أي إن شأنهم لا يبدلون أسماء الله (قوله إنما الباطل ما في التوراة والانجيل من تحريف) أي إن ما يحكم عليه بالبطل ما حرقوه مما يتعلق بشأن النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) * اختلف علماء لسان في الورق الذي يجعله السفارون في الجلود هل يجوز لأنه صيانة له أو لأنه صار كالألثة فهو امتنان انتهى (أقول) والثاني هو الظاهر (قوله للسرف) بالسيف (قوله في جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره) كان من داخل أو من خارج (قوله ويكره عليه) ظاهره من داخل أو خارج وهو ظاهر النقل وبعض الأشياخ قصره على ما إذا كان من داخل والأحرى (وأقول) ينبغي التفصيل وهو أنه إذا غلب على ظنه التصاق الناس به فحرمه والا كره فتدبر (قوله والتصرف في ملك الغير) قال الشيخ عبد الكافي محل الحرمته في ملك الغير إذا كان بغير إذنه وأما بآذنه فيكره فقط (قوله وكذلك يكره أو يمنع) أو لحكاية الخلاف لا لتردد أي يكره على ما رجحه الخطاب أو يمنع على ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لأن الأول علف دواب الجن) فيصير الروث شعيرا أو تبنيا أو علفا (قوله والثاني طعامهم) لأنه يعادى أو فرما كان أي يعادى أعظم ما كان من اللحم ثم من

المعلوم أن الروث يكون طاهرا كروث مباح الاكل ونجسا كروث غيره وهل الذي به ادبتنا أو غيره خصوص روث المباح أو ما هو أعم (قوله والمراد الاول في الجميع) لا يؤخذ على إطلاقه بل المناسب التفصيل فيقال أما بالنسبة للمحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة يحرم عليه سواء أراد الاقتصار عليه أم لا ولكن إذا أنقى يجزئ وأما بالنسبة للمحدد فإنه إذا آذاه أذابه شديدة وخرج منه دم يحرم عليه ولا يجزئه إذا اقتصر عليه وإذا لم يؤذ فإنه يجوز إذا أنقى أو لم يتق وأتبعه بالماء والاحرم وأما الالمس فإنه إذا اقتصر عليه يحرم والا فيجوز وأما النجس فإنه إذا كان المراد به عين النجاسة ولم يتحلل منه شيء وأنقى فإنه لا يجوز استعماله وأجزأه وان تحلل منه فإذا اقتصر عليه يزيد الحرمة والأفلا يتعلق به الا حرمة الاستعمال وأما المتنجس فإنه إذا أتبعه بالماء جاز ولا يتعلق به الحرمة لا ابتداء ولا دواما والا فالحرمة من حيث الاقتصار وأما المبتل فإنه إذا اقتصر عليه حرم من جهة الاقتصار ولا فيجوز هذا ما قررته شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله وإنما كرر المؤلف الخ) لتكرار كما هو ظاهر (قوله كاليد) أي الاصبع الوسطى من اليسرى ويكره باليمن ويؤمر بغسل النجاسة من يده بعد ذلك لا قبله لئلا تنتشر النجاسة بالرطوبة إلا أن يريد اتباعها بالماء من ك (قوله كاليد) إذا أنقث أي على الأصح أي خلا فلما في الا كمال عن بعض شيوخه (قوله ودون) أي فالجرح الواحد يكفي إذا أنقى وكذا الاثنان (١٥١) إذا حصل انقاع وأوجب أبو الفرج

الثلاث

(فصل نواقض الوضوء) * (قوله وتسمى موجبات) لأنه يلزم من كونه ناقضا أن يكون موجبا ولا يلزم من كونه موجبا أن يكون ناقضا (قوله بخلاف الموجب فإنه قد يسبق) أي كافي البلوغ وكلامنا فيما كان متأخرا إلا ما كان متقدما (قوله وكان الخ) كأنه يقول لأرضي بقول التوضيح والذي أرضي به خلافاً فاقول وكأنه لما ذكرها بعد الوضوء ناسب أي فالعلة الموجبة لذكر النقص ذكرها متأخرة

أما النجس منه ما داخل فيما هو وبعبارة أخرى لا يجوز الاستجمار بواحد من هذه المخرجات وهو صادق بجرمته وكرامته والمراد الاول في الجميع الا الروث والعظم الطاهرين وجدار نفسه فإنه يكره الاستجمار به وإنما كرر المؤلف قوله ومحترم ليرتب عليه بيانه (ص) فان أنقث أجزاء كاليد ودون الثلاث (ش) أي فان استجمر بمنى عنه أجزاء فيما يحصل به الانقاء كالأوتق باليد ودون الثلاث من الاجار وقولنا فيما يحصل به الانقاء احترازاً من المبتل والنجس اذهما لا يتأتى منهما الانقاء بل ينشران النجاسة وكذا الالمس ومحل عدم الاجزاء في النجس حيث تحلل منه شيء والأجزاء حيث أنقى (فصل) ذكر فيه نواقض الوضوء فقال (ص) نقض الوضوء (ش) وتسمى موجبات الوضوء أيضاً قال في التوضيح وتعبير ابن الحاجب بالنواقض أولى من تعبير غيره بما يوجب الوضوء لأن الناقض لا يكون الا متأخراً عن الوضوء بخلاف الموجب فإنه قد يسبق اه وكان المؤلف لما ذكر هذه بعد الكلام على الوضوء ناسب أن يعبر عنها بالنواقض والا فالتعبير بالموجب أولى فيما يظهر لأنه يصدق على السابق وعلى المتأخر وأيضاً فالتعبير بالنقض قد يتوهم منه بطلان الطهارة السابقة وإذا بطلت بطل ما فعل بها من العبادة ولهذا قال سنداً نقول ان الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتهى حكمها كما ينتهي حكم النكاح بالموت ولهذا اذا توضحاً انما يتوضأ للحدث الثاني لا للحدث الاول واعلم أن نواقض الوضوء أحداث وأسباب فأشار الى الاول بقوله (ص) بحدث وهو الخارج المعتاد في الصحة لاحصى ودود ولو بيلة (ش) تقدم أن الحدث على أربعة معان أحدها هو المراد هنا وهو الخارج خرج به الداخل من حقنة ومغيب حشفة لا يجابه ما هو أعم

ولو لذلك لكان التعبير بالموجبات أولى الخ (قوله والا فالتعبير بالموجب أولى) لا يسلم أنه أولى لان الموجب وان صدق بالمتقدم والمتأخر الآن القصد ببيان ما كان متأخراً فلم تكن تلك العلة نامة (قوله قد يتوهم منه الخ) لا يخفى أن النقص قد تعورف في الانتهاء فلا توهم بعد هذا التعارف (قوله ولهذا) أي ولو كونها اذا بطلت بطل ما فعل لها الخ (قوله انتهى حكمها) حكمها هو اباحة القدوم على العبادة وصحتها (قوله حكم النكاح) أي من الاستمتاع بالزوجة ولزوم الانفاق وغير ذلك مما هو من لوازم الزوجة (قوله لا للحدث الاول) أي الذي فعل بعده الطهارة التي انتقضت (قوله أحداث وأسباب) أي ولا أحداث ولا أسباب كالشك في الحدث والردة على أنه يقال ان الشك في الحدث داخل في الأحداث والشك في السبب داخل في الأسباب بأن يقال ان الحدث ناقض اما من حيث تحققه أو الشك فيه (قوله على أربعة معان) أي بطريق الاشتراك اللفظي (قوله خرج به الداخل) الاولى أن يقوله خرج عنه لان القاعدة أن الجنس يقال خرج عنه لا خرج به (قوله من حقنة) هو الدواء الذي يصب في الدبر بالآلة المعروفة قال في ك وانظر قولهم ان الحقنة لا تنقض الوضوء مع أن الآلة التي تدخل في الدبر تخرج منه وربما صح بها الاذي الآن يقال انه خارج غير معتاد (قوله ومغيب حشفة) مصدر غابت الحشفة أي وغيبة حشفة أي وحشفة غائبة في الفرج أو ان مغيب بمعنى غائب والاضافة للبيان (قوله لا يجابه ما هو أعم) لا يخفى أنه لا يصح أن يكون تعليلاً لما قبله لان الحشفة خرجت بالخارج سواء أوجبت ما هو أعم أو لم توجب شيئاً بل هو تعليل لمخدوف والتقدير

وانما ادعى اخراجها من الحدث لا يجابها ما هو أعم وفيه أن يجابها ما هو أعم لا ينافي دخولها في الحدث لان الطهارة الكبرى لا تنافي
الصغرى (قوله والفرقة) معطوف على قوله الداخل وكأنه يقول خرج به ما ليس بخارج من حقنة ومغيب حشفة وهم اذا خلان وما
ليس بخارج ولا داخل كالفرقة والحقن الشديدين فلا يتقضان الوضوء اذا تم معهما الا كان على ما يأتي وقد يقال أراد بالخارج حقيقة
أو حكما كالفرقة والحقن ويحمل على ما اذا منع الا كان أو كان يحصل به ما مشقة بحيث يصير يضم الوركين لعدم صحة الصلاة حينئذ
(قوله والحقن) حبس البول ويقال للدافع الغائط الخاقب (قوله من بول وودي) واعلم أن ودي المرأة يخرج أيضا باثر البول الا أنه حينئذ
لا حكم له نعم يكون ناقضا فيما اذا خرج باثر سلس بول أو خرج عند حمل شيء ثقيل (قوله ويريج) أي ودم حيض ونفاس ومنى خارج
بلذة معتادة وما خرج بالخارج المعتاد المني بلالذة أو غير معتادة نص عليه في باب الغسل واستثناء التثاني دم الحيض والنفاس واستظهار
الشارح في المني في باب الغسل انه ليس من موجبات الوضوء مبني على أن الطهارة الكبرى تنافي الطهارة الصغرى وليس كذلك والاما
صح ادراجها فيها لان المتنافيين لا يدرج أحدهما في الآخر (قوله ولو كان عليه ما أذى) أي فالمراد بقول المصنف ولو بيلا أي مع بلة
الأذى وهو البول في محله والعذرة في محلها أي ولو كانت أكثر منها ما يعني عما خرج معها حيث كان مستسكبا بأن يحصل كل يوم مرة
أو أكثر والا فلا بد من ازالته عما أو جرح حيث كثروا لا عني عنه أي بحسب محله لا بحسب اصابته للثوب والمراد بالخصى المتخلق في
البطن وأما الواجب حصة ونزلت (١٥٣) كما هي فتعقض كما شر به ونزل بصفته ومثل الخصى والدود الدم والقحان كاتا

خالصين من أذى والانقضا
والترق أن حصول الفضلة
مع الخصى والدود يغلب
أي شأنه ذلك بخلاف
حصولها مع دم وقح
(قوله انوع من الحدث)
هذا يقتضي أن الحدث
كله وتلك الامور الاربعة
جزئيات والظاهر أنه
مشارك بين الاربعة وكأن
المصنف قال نقض الوضوء
بنوع من الحدث وهو الخ

والفرقة والحقن الشديدان وأخرج بقوله المعتاد من بول وودي ويريج ما ليس معتادا كالخصى والدود
ولو كان عليه ما أذى واليريج من قبل ولو قبل امرأته لانه كالجشاء خلافا للشافعية والهادي كما يأتي آخر
باب النفاس فقوله وهو الخارج تعريف لنوع من الحدث وقوله الخارج لا المنع المترتب أو الصفة وينقض
بالخروج أيضا وله انما اقتصر على الخارج لان الخروج صفة الخارج فقي وجد النقض بالخارج وجد
النقض بالخروج وشمل قوله المعتاد خروج منى الرجل من فرج المرأة اذا دخل فيه بوطئه لان خروج
في هذه الحالة معتاد أي غالبا وأما الدخول فرجها بلاوط ثم خرج فلا يكون ناقضا كما يفيد كلام ابن عرفة
وسياق مفهوم الصحة وهو المرض في أقسام السلس وقوله لا خصى معطوف على المعتاد لانه محترزه أي
لان كان الخارج خصى لا على حدث لانه ليس محترزه وجرت عادة المؤلف بعطف بعض الاحكام على
محترزاتها كقوله في باب البيع وعدم نهى لا ككاتب صيد (ص) وبسلس فارق أكثر (ش) لما كان في
مفهوم قوله في الصحة وهو السلس تفصيل على طريقة المغاربة وهي المشهورة من المذهب لا على طريقة
العراقيين من عدم النقض بالسلس مطلقا واستحباب الوضوء بين المشهور بقوله وبسلس أي ونقض الوضوء

(قوله وينقض بالخروج الخ) لا يخفى أن النقض بالخارج انما هو من حيث خروجه لا من حيث ذاته وقوله فقي بسلس
وجد النقض بالخارج يوهم أنه من حيث ذاته وليس كذلك (قوله اذا دخل فيه بوطئه) وكانت اغتسلت بعده أو توضأت وفوت رفع
الاصغر بل ولولم تنور رفع الاصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الا كبر فقط أو تقتصر على ما عدا أعضاء الوضوء فينقض الاصغر
بالمنى الذى خرج في هذه الحالة (قوله أي غالبا) أي عند عدم الحل ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد (قوله في أقسام
السلس) لانه سيأتى ان أقسامه أربعة وعدم النقض في ثلاثة من تلك الاربعة (قوله لانه ليس محترزه) وذلك لان الحدث هو المعترف
والاحترازات انما تكون لاجزاء التعريف لان بها الادخال والاخراج لا المعرف لانه ليس به ادخال ولا اخراج وقد يقال بل المناسب
عطفه على حدث وذلك لان المراد بالحدث نوع منه وهو ما عترف بهذا التعريف ولا يخفى أن الخصى والدود محترزه قطعاً فسد بر (قوله
الاحكام) جمع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشرط للعقود عليه عدم نهى الخ فانه في قوة من الشروط في صحة البيع عدم نهى
أي لا وجوده كنهى كلب صيد أي كالتنهى المتعلق بكلب الصيد من حيث بيعه أو نقول كنهى بيع كلب صيد وان شئت قلت أو
المحكوم به بأن تقدر المشروط في صحة البيع عدم نهى وكذا وكذا وظهر أن الحكم المعطوف مقدر (قوله على محترزاتها) أي مخالفتها
تأمل (قوله وبسلس) بفتح اللام الخارج وهو المراد هنا وبكسر ها الشخص الذى قام به السلس وظاهر المصنف أنه ليس بحدث لعطفه
عليه وهذا ليس كذلك والجواب انه عطف خاص على عام في الجملة لان السلس فيه تفصيل فان قيل المعطوف مقيد بالمفارقة فهو خاص
دائماً فالجواب أن هذا القيد خارج عن المعطوف ونكتة العطف ذكر القيد (قوله واستحباب الوضوء) ظاهر العبارة في جميع الاحوال
وليس كذلك والظاهر أنه في غير مسألة الدوام

(قوله وتستفاد الخ) فيه نظرا لانه يستفاد منه انه لو لازم نصف الزمان ينقض وليس كذلك (قوله اذا كان به سلس مدي) لا مفهوم له ولو حذفه المصنف لكان أخصر وأشمل اذ كل سلس من مدي أو ودي أو بول أو غائط أو ريح له هذا الحكم لكن يستثنى من ذلك المني الخارج على وجه السلس فلا يوجب غسلا ولو قدر على رفعه لان شرط ايجاب الغسل منه خروجه بلذمة معتادة وما في تنب على الرسالة خلاف المشهور والحاصل أن المذي بغير لذة ناقض لكن لا يجب غسل جميع الذك بنية الا اذا خرج بلذمة معتادة وأما غيرها فلا يجب ذلك ولكن يتعين الماء (قوله أو تسرا أو تداو) ويغفر له زمن التداوي وزمن شرائه سرية يتداوى بها واستبرأؤها على العادة فانه فيهما بمنزلة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا من طلب التكاح فان وجدها من تقيض كل خمس سنين مرة فانظر هل يغفر له أيضا أو يلزم بشرائها غيرها (قوله انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أمذي) هذا غير ظاهر فالمناسب حله (١٥٣) على ما اذا استبرأ به نزول المذي كل

الزمن أو جله أو نصفه وكان يقدر على رفع ذلك فينقض وضوءه فان لم يقدر على رفعه فلا ينقض وأما ما صوره فينقض وضوءه ولو لم يقدر على رفعه (قوله وأولى مع التساوي) بل أكد (قوله فلا يعارض) العبارة توهم أن للعارض وجهان في الجملة وهو كذلك وبيانه ان قوله ونذب ان لازم أكثر يقتضي انه اذا لازم النصف لا ندب مع وجود الطلب واذا انتفى الندب وقد وجد الطلب فيكون الوجوب ومرا دنا بنذب ما يشمل السنة على طريقة العراقيين فيناقى مفهوم قوله ان فارق أكثر من أنه لا يجب عند التساوي وحاصل الجواب أن يقال ان مفهومه أولى بقرينة ما سبق لا واجب والا لوجد

بسلس فارق أكثر الزمان على المشهور لان لازم جميعه أو أكثره أو نصفه على ما شهده ابن راشد خلاف استظهار ابن هرون بالنقض في المساوي وينبغي للؤلؤ أن يقول ولا بسلس لانه محذور الصحة ويقول لازم أكثر بدل فارق أكثر وتستفاد منه الاقسام الاربعة وقوله فارق مفهومه ثلاث صور لانقض فيها (ص) كسلس مذي قدر على رفعه (ش) تشبيهه في النقض لافي التفصيل والمعنى أن الشخص اذا كان به سلس مذي وهو قادر على رفعه بتزويج أو تسرا أو تداو أو وضوء فانه ينقض وضوءه ومفهوم قدر على رفعه انه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر كان كغيره من الاسلاس في التفصيل المتقدم فتجربى فيه الاقسام الاربعة والمراد بسلس المذي انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر أمذي وليس المراد انه مستمر دائما (ص) ونذب ان لازم أكثر لان شق (ش) لمادل مفهوم الصفة وهو قوله فارق أكثر على عدم النقض فيما عداها بين ما يستحب فيه الموضوع من ذلك أي ونذب الموضوع ان لازم أكثر الزمان وأولى مع التساوي فهو مفهوم موافقة يجب العمل به فلا يعارض مفهوم الصفة السابقة ومحل الاستحباب اذا لم يشق فان شق يرد وضوءه فلا يندب وكذا ان دام اذا فائدة في وضوءه وتخصيص الندب بالوضوء دون غسل الذك من المذي يشعر بنفيه وهو قول سحنون قال لان النجاسة أخف من الحدث واستحبه في الطراز (ص) وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد (ش) أي وفي قصر اعتبار الملازمة من قلة أو كثرة أو توسط على الموجود من السلس في وقت الصلاة من اليوم واليلة فقط ويلقى من طلوع الشمس الى زوالها عن الاعتبار فلا ينظر الى ما فيه وهو قول ابن جماعة ومختار ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوفي قائلان لا ينبغي أن تؤخذ هذه المسئلة على عمومها بل ينبغي أن تقيدها اذا كان الاتيان والانقطاع مختلفا غير منضبط فيقدر بذنه أي بما أكثر فيعمل عليه ولو انضبط الاتيان بأول الوقت آخرها أو بآخره قدمها أو اعتبر جميع نهاره وليله مطلقا من غير قصر على أوقات الصلوات وهو قول البرزلي ومختار ابن عبد السلام (ص) من مخرجيه (ش) هذا متعلق بالخارج والضمير له وبما يساوي قوله هم الخارج المعتاد من المخرج المعتاد لا للشخص ولا للمتوضي لانه يقتضي انه كلما خرج من مخرجيه شيء تنقض وليس كذلك والضمير آخر وضوءه فامة دراو كانه قال من

(٣٠ - خشي أول) التناقى والاصل عدمه وانما ندب مخافة أن يخالط ما كان من مرض ما ليس فيه من أجزاء الفضلات النافضة (قوله ومحل الاستحباب) في الأكثر والمتوسط (قوله يشعر بنفيه) أي نقي الندب في غسل الذك (قوله واستحبه) أي غسل الذك في الطراز (قوله وفي قصر الخ) الظاهر من القولين أولهما كما عند ابن عرفة وهذا التردد لعدم نص المتقدمين وعبارة ابن عرفة وفي كون الاعتبار في لزوم وقت الصلاة أو اليوم قولاً لا شخياً شيوخنا ابن جماعة والبودري والظاهر عدد صلواته وتظهر فائدة فيما اذا فرضنا أن أوقات الصلوات مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فأنه فيها وفي مائة من أوقات الصلوات فعلى الاول ينقض لمفارقته أكثر الزمان لا على الثاني الملازمة أكثر قاله عجب في كبره والاحسن ما قررره شيخنا من أن القائلين ان الاعتبار أوقات الصلاة اختلفوا على فرقتين الاولى تقول ينسب ما جاء في وقت الصلاة وغيرها الى وقت الصلاة فقط الى أوقات الصلاة فقط وقول المصنف أو مطلقا المعنى المعتبر الا في وقت الصلاة أو غيرها ينسب الى أوقات الصلوات وغيرها (قوله على أن تؤخذ هذه المسئلة) أي على القول الاول بل وعلى الثاني (قوله وليس كذلك) أي لانه يقتضي نقضه بخروج ريح من ذكر مع أنه لا ينقض (قوله والضمير آخر الخ) تعليل لقوله يساوي الخ

(قوله ولما أوهم الخ) أي أول الكلام (قوله فاذا كانت الخ) لا يخفى أنه ساكت عما إذا كانت في المعدة وجعله بعض الشراح حكماً ما إذا كانت فوق المعدة وهو في عهدته ومقادير حنا أن المعدة نفس السرة وهو قول النووي قال وحكم المنفتح في السرة وما إذا كان حكماً ما فوقها وجعل شارحنا محل الخلاف ثلاث صور وهي ما إذا كانت فوق المعدة وانسداً أو لم ينسداً وهي فوق أو تحت وسكت عما إذا انسداً أحدهم ما فوق المعدة أو تحت ولم يتزلزله كما قال الشيخ سالم وجعله عجب من محل الخلاف قال محشي نت وهو في عهدته والظاهر أن المعدة ما فوق السرة إلى منخسف الصدر فالسرة تحت المعدة وتعبيراً بالظاهر أحسن من تعبير من عبر بالمعتمد لأن المسئلة ليست منصوصة للمالكية لأن الدميري قال بعد كلام النووي والمعروف أنها المكان المنخسف تحت الصدر إلى السرة كذا ذكره الفقهاء والاطباء واللغويون اه قال الخطاب (١٥٤) ولم أقف للمالكية في ذلك على شيء والظاهر أنه لا يختلف في ذلك وعبرة

مخرجيه المعتادين أو غير المعتادين أن انسداً ولما أوهم أن خروج خارج الثقب لا يتقضى مطلقاً مع أن فيه تفصيلاً ذكره بقوله (ص) أو ثقبه تحت المعدة أن انسداً أو لا فقولان (ش) أي وكذا لا يتقضى الخارج من ثقبه أي خرقاً إذا كانت تحت المعدة وانسداً لم يخرج جان فان كانت فوق المعدة مع انسداً لم يخرج جان أو لم ينسداً وهي فوقها أو تحتها فقولان بالنقض وعدمه والمراد بما تحت المعدة ما تحت السرة وبما فوقها ما فوق السرة وقوله والاراجع لانسداً ولتحت المعدة أي والابان لم ينسداً أو كانت فوق المعدة انسداً أم لا (ص) وبسببه وهو زوال عقل وان بنوم ثقل ولو قصر لا خف ونذب ان طال (ش) لما كان ما يتقضى الوضوء أحدائناً وتقدم الكلام عليها وأسباباً لتلك الأحداث مؤدية إليها وليست ناقضة بنفسها كالنوم المؤدى لخروج الريح واللاهس والمس المؤتبان للمدى أعقب الكلام على الأسباب والمعنى أن من الأسباب الناقضة للوضوء استتار العقل وان كان استتاره بنوم ثقل ولو كان قصيراً على المشهور وعلامة النوم الثقيل سقوط شيء من يده أو انحلال جبوته أو سيلان ريقه أو بعده عن الأصوات المتصلة به لا ان خف النوم فلا يتقضى لانتفاء مظنة الحدث ولو طال لكن ينسب الوضوء مع الطول ومقتضى قوله وان بنوم ثقل أن غير النوم من الجنون والاغماء والسكر لا يشترط فيه الاستثقال وهو كذلك وقوله ثقل صفة لنوم وقوله خف صفة لموصوف محذوف هو المعطوف وليس المعطوف خف أي لا بنوم خف فلا اعتراض وبعبارة أخرى حذف الموصول وأبقى صلته فلم تعطف إلا المفرد أي لا ما خف أي النوم الذي خف فاندفع الاعتراض أن لا لا تعطف إلا المفردات وبعبارة أخرى قوله لا خف يحتمل عطفه على ثقل وهو الظاهر لأنه مقابلة ويحتمل عطفه على قصر ولا يقال لا لا تعطف الجمل لانا نقول لا لا تعطف التي لا محل لها من الأعراب أما التي لها محل من الأعراب فتعطفها فحينئذ اندفع الاعتراض وحقيقة النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الانحسار المتصاعدة بحيث تقف المشاعر عن الإحساس رأساً وقيل ريح تأتي الإنسان إذا شمه أذهب حواسه كما تذهب الحجرة بعقل شاربها وقيل انعكاس الحواس الظاهرة إلى الباطنة حتى يصح أن يرى الرؤيا والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمة ذكر النوم بعد السنة في الآية

عج والمراد بالمعدة ما فوق السرة حتى منخسف الصدر والسرة مما تحتها هذا هو المعتمد والراجح من الخلاف عدم النقض لأنه محمول على ما إذا انسداً في بعض الاوقات لادائماً والافينقض نظير ما إذا خرج من الحلق بصفة من صفاته وهو انه انقطع خروجه من محل المعتاد أصلاً نقض وأما لو تساوى في الخروج أو كان أحدهما أكثر فلا نقض بما خرج من الفم في ذلك وحينئذ فالفارق بين ما فوق المعدة وما تحت أنها إذا كانت تحت المعدة وانسداً لم يخرج جان فينقض كان ذلك في بعض الاوقات أودائماً وأما إذا كانت فوق المعدة أو فيها فلا نقض إلا إذا انسداً دائماً وقرر شيخنا أنهم متى قالوا فوق المعدة فرادهم نفس المعدة فلا تظهر التفرقة المتقدمة **تنبيه** المعدة بفتح الميم وكسر العين ويقال أيضاً معدة بكسر الميم وسكون العين قاله في الصحاح (قوله استتار الخ) إشارة إلى أنه

ليس المراد زواله حقيقة إذ لو زال لما رجع (قوله سقوط شيء من يده) أي ولم يشعر وكذا يقال فيما بعد (قوله لدفع جبوته) أي ولم يشعر طال أم لا ثقل عن مالك أن الحبة بضم الحاء والمراد احتجب بيده بأن يجلس قائماً الر كبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشبكاً أصابعه أو ماسكاً يديه وأما لو احتجب بجمل أو ثوب أو ما أشبه ذلك من غير أن يسكه بيديه فهذا حكم المستند الخ (قوله أو سيلان ريقه) أي ولم يشعر (قوله أو بعده) أي عدم سماعه (قوله صفة لموصوف محذوف) أي ويكون معطوفاً على بنوم (أقول) يلزم عليه حذف النكرة الموصوفة مع عدم الشرط وهو أن يكون بعض اسم مجرور بن كقوله مناظعن ومنا أقام (قوله فلا اعتراض) أي بأن لا لا تعطف الجمل (قوله حذف الموصول) أي أو الموصوف (قوله ويحتمل عطفه على قصر) غير ظاهر لأنه يصير المعنى ولو قصر الثقيل لا ان كان الثقيل خفيفاً وهذا تناف (قوله ولا يقال) مرتبط بالامر بن عطفه على ثقل أو عطفه على قصر كما هو ظاهر (قوله أما التي لها محل) ضعيف (قوله المشاعر) أي الحواس (قوله وقيل ريح الخ) ويصح أن يكون الموصوف بالثقل أثراً وهو نفسه (قوله إلى الباطنة)

ظاهرة الى الخواص الباطنة أى الى أحدها وهو الحس المشترك أو خزائنه أو الى الباطن فليجبر (قوله ادفع) اللام زائدة أى دفع وهذا جواب عما يقال اذا كانت السنة لا تأخذ لانها تنقص في حقه فأولى النوم فلا حاجة لذكره وحاصل الجواب تسليم ما ذكر ولكن ذكرنا كنه أخرى هي أنه أتى به دفعا لتوهم أن النوم يأخذه لثقله (قوله عادة) ودخل في المعتاد الامر كما صرح به الشيخ سالم (قوله أو علم حقيقة) كان يلمسه نعيم هل هو جسد آدمي أو غيره أو عظم أو لحم (قوله فيشمل اللامس والملموس) الاولى قصره على اللامس وأما الملموس فيفصل فيه ان وجد نقض والا فلا فان قصد صار لا مسافئدير (قوله ولو كظفر الخ) أى متصلين لا منفصلين ولو التمس هل يجوز النظر الى شئ من محاسن المرأة في حال انفصاله أم لا والاحتياط أن لا ينظر كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شئ من محاسنها مما هو عورة لها فانها ظاهر لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو غمزق **﴿فائدة﴾** لا يجوز النظر للصوب ولا للخوزق ونحوهما (قوله وفي بعضها بالباء) أى ولو كان ملتبسا بظفر **﴿تنبيه﴾** (١٥٥) لا يشترط في اللامس كونه بعضاً أصلي بل ولو كان

زائداً لا احساس له حيث انضم له قصد لذة أو وجدان وهذا بخلاف مس الذكر وهذا ظاهر أفاده عجم والفرق أنه انما يشترط في اللامس كون العضو أصلياً أو زائداً له احساس لما انضم له من قصد اللذة أو الوجدان بخلاف مس الذكر لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان لا بد أن يكون بعضاً أصلياً أو زائداً له احساس (قوله وأول بالخفيف الخ) استظهره الخطاب (قوله يجوز) فيه شئ بل حقيقة بحسب اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله والانقض اتفاقاً) أى مع القصد والوجدان (قوله ان قصد لذة) وأما ان قصد اللامس فان وجدته نقض والا فلا (قوله أو وجدها) أى حين اللامس فان وجدها بعد كانت من الفكر الذي لا ينقض (قوله لا انتفيا) أى لا ان انتفيا فندف بعض المعطوف لدلالة الاول (قوله مع قصدها) أى مع انتفاء قصدها (قوله من لامس الخ) الاولى الاقتصار على لامس * واعلم

لادفع أن النوم أقوى من السنة فيأخذه تعالى الله عن ذلك (ص) وليس يلتزم صاحبه به عادة (ش) هذا هو السبب الثاني وهو رفوع عطف على زوال والمعنى أن من أسباب نواقض الوضوء اللامس وهو ملاقاته جسم لا آخر لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة والممس تلاقيهما على أى وجه كان ولذا عبر به في الذكر لما يشترط في نقض الوضوء به قصدا والمراد بصاحبه من تعلق به اللامس فيشمل اللامس والملموس واحترز بقوله عادة من المحرم فلا نقض من الجهتين وانما كان اللامس من الاسباب لانه قد يؤدي الى الحدث وهو خروج المذى وحينئذ فليس المراهق غير ناقض لوضوئه ووطؤه من جملة اللامس واستحباب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب أولى (ص) ولو كظفر أو شعر (ش) لما كان المنصوص أنه لا يفرق بين الجسم وما اتصل به قال ولو كان الملموس كظفر أو شعر أى متصلين لا منفصلين لعدم الالتذاذ بهما عادة وفي بعض النسخ باللام أى ولو كان مس اللامس انظر وفي بعضها بالباء أو شعر أو سن من غير ملاقاته جسم (ص) أو حائل وأول بالخفيف وبالاطلاق (ش) أى أو كان اللامس فوق حائل فانه ينقض وأطلقه ابن القاسم في المدونة وروى على ان كان خفيفاً وان الكثيف لا ينقض اللامس من فوقه وأول كلام ابن القاسم عند ابن رشد بالخفيف بحمل رواية على تفسيره وحمل ابن الحاجب رواية على على الخلاف وأول قول ابن القاسم بالاطلاق كما هو ظاهره في اطلاق التأويل عليه تجوز وحمل التأويلين ما لم يحصل مع اللامس ضم أو قبض والانقض اتفاقاً (ص) ان قصد لذة أو وجدها لا انتفيا (ش) يعني ان النقض باللامس مقيد بما اذا قصد اللذة ووجدها اتفاقاً ولم يجدها على المنصوص أو وجدها فقط من غير قصد ابن رشد اتفاقاً أما ان انتفت اللذة مع قصد لذة اتفاقاً فقوله ان قصد أى صاحبه السابق من لامس وملموس وقوله أو وجدها أى من غير قصد وانما كان وجدان اللذة هنا ناقضاً لعدم القصد لانه هو المقصود من الطلب وكانت أولى منه بالحكم (ص) الا القبلة بفهم وان بكره أو استغفال لالوداع أو رجعة (ش) هذا مستثنى من قوله لا انتفيا أى لا ينقض الوضوء مع انتفاء القصد واللذة اتفاقاً الا القبلة على فم ولو من محرم فتشقق

أن اللذة بفروج الدواب من المعتاد لا باجسادها أى غير آدمية الماء فيما يظهر بل يجري في تقبيل ففهاما في تقبيل فم الانسان (قوله الا القبلة بفم) أى قبلة من يلتذ به عادة فلا تنقض قبلة صغيرة ولو قصد وجد ولا بد أن يكون المقبل بالغاً (قوله لالوداع) المعطوف محذوف أى لا القبلة لوداع أو ان المعطوف عليه محذوف أى لا القبلة لغير ووداع لالوداع الخ **﴿فائدة﴾** قال الجلال السيوطي في كتابه الوشاح مانعه وفي كتاب الانقباض للشرارزي بسنده عن أحمد بن زيد قال حدثني أبي قال قلت لابي راهيم النظام اذا لمس العضو العضو لم يكن فيه من اللذة ما اذا قبل الفم الفم قال لان الفم طبق القلب والقلب مسكن الحب فاذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من لذة الحب (قوله على فم) فيه اشارة الى أن الباع في بفم معنى على ولا يظهر بقاؤها على باب الامرين * الاول أنه يلزم أن يكون وصفاً كاشفاً والاصل في الوصف أن يكون مخصصاً * الثاني أنه يلزم عليه أنه لو قبله على يده ينقض مطلقاً وليس كذلك بل هو جار على الملامسة **﴿تنبيه﴾** لا ينقض في تقبيل شيخ أو شاب أو شيخ وكذا تقبيل ذي حية لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشيخة فينقض ولم يجز

الخطاب نصافي تبديل المرأة مثلها واستظهر النقص قال الشيخ أحمد الزرقاني وفي استثناء القبلة في الفهم دون القبلة في الفرج تنبيه
بالاخذ على الاشد ويشهد له ما سياتي من أن اللذة بفرج الصغيرة ناقض إلا أن ما تقدم عن السيوطي يفيد عدم الاشدية وسيأتي
الكلام في لذة فرج الصغيرة (قوله أي شدة) تفسير لرجة أي بان كانت امرأته مريضة والاولى أن يقول أي شفقة بشدة فتفسرها
بالشدة نفسير الشيء بسببه (قوله أو نحوها) أي نحو الشدة أي كشدته اشتياق لغيبته (قوله ما لم يلتذ) هذا في غيبة عنه لان الفرض
انتفاؤه ما أي القصد والوجدان أي ولا يصح أن تقول ما لم يقصد اللذة لان الفرض أنه قاصد الوداع فلا يكون قاصداً للذة (فان قلت)
قد يقصدهما (قلت) الظاهر أن هذا لا يقع (١٥٦) عادة أو غالباً (قوله والجلاب في غير الفاسق) كذا في نسخة ومعنى كلامه أي

وهذا أي كون الناقض هو الوجدان وحده في غير الفاسق أي وأما
الفاسق فالقصد فيه وحده ناقض
وهذا يفيد أن الفاسق من سبق
منه فسق سابقاً وسيأتي تنبيهه
ونسخة الشيخ النفر اوى والخلاف
في غير الفاسق وهو تصلح موافق
لما في كبره ولفظه وعليه اقتصر
في الارشاد والخلاف في غير الفاسق
(قوله والمراد بالفاسق من مثله
الخ) لا يخفى أن هذا يفيد حيث
علق القصد بأن وقع من فاسق أن
الفسق سابق على القصد وهذا
ظاهر كلام الشيخ عبد الرحمن
وعند عج المراد بالفاسق من
يتصف بالفسق لقصدها ولذلك
قال بعض وسواء كان هذا الفاسق
سبق له الفسق أو قصد ابتداء اللذة
بجمره ولم يسبق له فسق قبل ذلك
لأنه صار فاسقاً حينئذ أي حين
قصده الآن ومفاده أنه إذا كان
يشرب الخمر ولم يكن مثله يلتذ
بجمره لا يعد فاسقاً في ذلك الباب
والمتعين كلام الشيخ عبد الرحمن
من أن الفاسق من ثبت له فسق
قبل ذلك القصد (قوله والمراد

وضوءه ما لان اللذة لا تنفذ عنها ولا يشترط في النقض بالقبلة طوع ولا علم فن قبلته زوجته
كارها انتقض وضوءه ووضوءها وكذلك لو قبلها مكرهة قال في المجموعة وإذا قبلها في الفهم مكرهة
أو طائفة فليتوضأ جميعاً ومحل نقض الوضوء من القبلة في الفهم ان كانت لغير وداع أو رجعة أما ان
كانت لقصد وداع أو رجعة أي شدة أو نحوها فلا نقض ما لم يلتذ وجعل المؤلف ذلك في حيز القسم
الرابع وهو قوله لا انتفاء دليل على هذا القيد (ص) ولأنه ينظر كأنه عاظ أوله بمحرم على الأصح
(ش) لا يصح عطف هذا على قوله لا لوداع كما فعل الشارح لأنه من متعلقات القبلة بالفهم وما هنا
ليس من متعلقاتها فهو معمول بقدر أي ولا ينقض الوضوء لذة ينظر على الأصح ولو تكرروا نعت
انعاطاً كاملاً ولو كان من عادته الامذاء عقبه ما لم ينكسر عن مذى ولا ينتقض أيضاً بل من جسد
صغيرة لا تشتهي ولو قصد اللذة أو وجدها أوله بمحرم على الأصح وهو ظاهر كلام ابن الحاجب
وابن الجلاب خلاف ما نص عليه ابن رشد وعبد الوهاب والمازري من أنه مع اللذة لا فرق بين
الزوجة والأجنبية وذوات المحرم قال بعضهم وهو المذهب والحق وعليه اقتصر في الارشاد
والخلاف في غير الفاسق وبعبارة أخرى وما مشى عليه المؤلف من عدم النقض بلذة المحرم
خلاف المشهور والمشهور أنه لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيرها ومع القصد فقط من
غير الفاسق لا أثر له في المحرم ولذا قال ابن رشد قصدهما من الفاسق في المحرم ناقض اهـ والمراد
بالفاسق من مثله يلتذ بجمره والمراد بالمحرم باعتبار ما عند اللاس فلو قصد لاسها لظنه أنها
أجنبية فظهر أنها محرم انتقض وضوءه وانما يقل المؤلف ومحرم بإسقاط لذة ثلاثيته وهم
أن الأصح راجع له ولغيره (ص) ومطلق مس ذكره المتصل ولو خشي مشكلاً يظن أو جنب
لكف أو أصبح وإن زائد أحس (ش) يعني أن من الأسباب الناقضة للوضوء مس ذكر
نفسه المتصل من غير حائل عمداً وسهواً قصد اللذة أم لا ولو عني لا يأتي النساء مسه من
الكمرة أو العيب أو خشي مشكلاً يخبر بما على من يقن الطهارة وشك في الحدث والنقض
مس الذكر مشروط بأن يكون بباطن كفه أو جنبه أو بباطن أو جنب أو رأس أصبع وإن كان
الأصبع زائداً أحس وتصرف كاخوته وإن نقص عنها فلا ينتقض مسه وضوءه وإن شك في
الاحساس وعدمه نقض مسه الوضوء من يقن الطهارة وشك في الحدث على المشهور فقوله
ومطلق معطوف على زوال أي ينتقض الوضوء بحدث وسببه وهو زوال عقل ولس ومطلق مس

بالمحرم باعتبار ما عند اللاس) أي اثباتاً ونفيًا فصح التمثيل وهذا انما يظهر في القصد فقط اذا كان من غير ذكره
فاسق (قوله وانما يقل المؤلف الخ) هذا خلاف ما يفيد حله الاول من رجوع الأصح حتى لا يرد وكان فيها تقريرين فجمع بينهما
(قوله ومطلق مس ذكره) أي من غير حائل أو حائل كالعدم (قوله ذكره) أي جنس ذكره فيصدق بما اذا تعدد ذكره كما في ك (قوله)
كاخوته) أي أحس كاخوته وتصرف كاخوته أي تحقيقاً أو شكاً فالشك في المساواة ينتقض قال في الشامل والمختار إن ساوت غيرها في
الاحساس والتصرف بالنقض لا إن لم تساو ونقل عن الشيخ أبي الحسن أنه لا بد من الاحساس في الأصابع الأصلية وعليه فيرجع قوله
حسن الزائد وغيره (قوله وإن شك في الاحساس) أي في مساواته وكذا إن شك في الاحساس والمساواة أو ما لو شك في الاحساس وجازم
بأنه على فرض وجوده لا مساواة فلا نقض

(قوله برتبة الجنبية) هذا غير ناهض فالظاهر أن هذا يرجع لما تقتضيه العادة كاللذة بفروج الدواب فتدبر (قوله وبردة) ولو من صبي فيما يظهر كما ذكره في ك (قوله على الصحيح) كذا قال ابن العربي في شرح الترمذي وكذا قال بعض الشيوخ أنها تبطل الغسل وهو قول عبد الحق وابن شعبان خلافا لابن جماعة الذي ذهب إليه عجم وخلاصة ما رأيت أن الراجح بطلان الغسل أيضا وكذا كتب شيخنا عبد الله فلا حاجة إلى الإطالة بحلب الكلام (قوله يعني أن من شك في طريان الحدث) أراد به ما يشمل السبب وأما الشك في الردة فلا يبطل الوضوء (قوله بأن شك في كل وضوء) قضيته أن الشك في الوضوء يضمن للشك في الصلاة وليس كذلك بل الشك في الوسائل لا يضمن للشك في المقاصد فالشك في الوضوء يضمن للشك في الغسل ولا يضمن للشك في الصلاة (قوله أو يطرأ له كل يوم) ويتصور علمه ذلك بمحصل ذلك لموافق له في مزاجه واستمر عليه إلى أن مات ورد ذلك بعدم انضباط المزاج غالبا (أقول) والذي يظهر أنه متى علم أن ذلك عادة له فيعول عليه والذي ينبغي كما في شرح عب أن يجري في الشك هنا ما جرى في السلس فان زاد زمن اتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى فاستنكح وان قل فلا وليس المراد بزمن اتيان الوقت الذي يحصل فيه (١٥٧) بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه يوما وانقطع يوما كان مغتفرا بمنزلة اتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوما بعد يومين فلا (قوله خاطريه) المحفوظ على اللسان ضبط خاطريه بفتح الراء كما قال البدري فاعلوا ما وقع بفكر الإنسان أولا خاطرا أول وسهوا ما وقع بعده هذا الخاطر الأول خاطرا ثانيا باعتبار ما قبله والافليس المستنكح من وقع له خاطران اثنان بل هي خواطر كثيرة تقوم عنده ويجوز أن يقرأ خاطريه بكسر الراء لكنه جمعه جمع مذ كرسالم لكونه قائما بالعاقل قال تعالى إني

ذكره ومعنى الاطلاق سوا عساه من الكمرة أو العسب كان مسهله عمدا أو نسيانا واحتراز بذكره من ذكر غيره فان مسه يجرى على حكم الملازمة المازري وذ كر البهيمه كذا كر الغير ابن عرفة برتبة الجنبية الجنسية واحتراز بقوله المتصل مما لو مسه بعد ان انفصل عنه فانه لا ينقض وضوءه ولو التذبه (ص) و بردة (ش) لما انتهى الكلام على الاحداث والاسباب تكلم على ما ليس منهم ما عيدا للعامل وهو شيئا أن هذا وما بعده فقوله و بردة معطوف على يحدث فهو ليس يحدث لان العطف يقتضي المغايرة ولا سبب لاعادة العامل أي ونقض الوضوء والغسل أيضا على الصحيح بردة إذا توضأ واغتسل ثم ارتد وعاد إلى الاسلام قبل حصول موجب ما التقديره كافر أصليا لم يتقدم منه اسلام وكان وضوءه وغسله السابقين منه كإنا حال الكفر فيعيدهم بعد الاسلام لانهم ما عمل حبط بالردة وذ كر الاجهوري في شرحه ان المذهب أن الغسل لا يبطل بالردة (ص) وبشك في حدث بعد طهر علم الاستنكح (ش) يعني أن من شك في طريان الحدث له بعد علمه بطهر سابق فان وضوءه ينتقض إلا أن يكون مستنكحا بان يشك في كل وضوء أو صلاة أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر فلا أثر لشكه الطاري بعد علم الطهر ولا يبنى على أول خاطريه على ما اختاره ابن عبد السلام لان من هذه صفته لا ينضبط له الخاطر الأول من غيره والوجود يشهد لذلك وان كان ابن عرفة اقتصر على بناءه على ذلك وكلام المؤلف فيمن حصل له الشك في طروا الحدث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شك في طروا الحدث في الصلاة أو بعدها فلا يخرج منها ولا يعيدها الا بيقين لانه شك طرأ بعد تيقن سلامة العبادة وقوله وبشك أي وأولى لترجح احتمال الحدث وهو الظن ومع رجحان بقاء الطهارة لا يجب الوضوء بل يستحب وأما عكس فرض المسئلة وهو الشك في الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شك في رفعه أو اعتقد عدم غسل عضو ثم شك في غسله فلا يفترق فيه

رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين انتهى (قوله وكلام الخ) حاصله أنه يقول ان قول المصنف وبشك في حدث بعد ناقضا إذا كان قبل الدخول وأما إذا كان في الاثناء أو بعد الفراغ فلا يعتد ناقضا لانه شك طرأ بعد سلامة العبادة فلا يخرج منها إذا كان فيها أي وهو على صلاة صحيحة ولو استمر على شكه ولا يعيدها إذا كان بعدها لما تقدم ويوافق الطرف الثاني قول المصنف فيما يأتي وأعاد من آخر نومة لكن الكلام في الطرف الأول وهو ما إذا كان في الاثناء في قول المصنف فيما يأتي ولو شك في صلته إلا أنه قول ضعيف وما يأتي هو المعتمد ويعلم هذا القول الضعيف من محشئ نت وهناك قول ثالث يبطلان الصلاة ولا يتبادى حكاك الشارح فيما يأتي فإذا علمت ذلك فهذا الحل من الشارح بوجوب المناقاة لما يأتي في قوله ولو شك الخ فالمناسب أن يحمل قوله هنا وبشك على ما إذا كان قبل الدخول أو في الاثناء لا بعد الفراغ لقول المصنف وأعاد من آخر نومة ويكون حاصله أنه إذا حصل الشك قبل الدخول أو في الاثناء فالوضوء ينتقض إلا أننا أوجبنا عليه التبادي في الثانية لترجح جانب العبادة بالدخول فيها وبذلك على أن النقص موجود أنه لو استمر على شكه يطالب بالاعادة ولذلك الخطاب جل المتن على ما عدا بعد الفراغ الشامل لقبول الدخول وفي الاثناء هذا هو التحقيق وقوله فلا يخرج منها راجع لقوله في الصلاة وقوله ولا يعيدها راجع لقوله أو بعدها وقوله لانه شك طرأ بعد الخ ظاهر باعتبار الثانية وكذا باعتبار الاولى ويراد بسلامة العبادة إما كلها بالنظر للثانية أو أولها بالنظر الاولى والحاصل أنه متى شك بعد الفراغ فلا يطالب

بالاعادة الاذا تيقن الحدث لان بقي على شكه أو تيقن الطهارة (قوله وبلغى شكه) تفسير بقوله يطالب باليقين وقوله ويغسله أى ويغسل المتروك اما العضو أو كل أعضاء الوضوء فانطبق على الصورتين المشار لهما بقوله ثم شك في رفعه أو اعتقد (قوله وبشك في سابقهما) المراد به التردد على حد سواء أو مطلق التردد على ما يفهم من كلام المواق كذا ادعى عب الا أن شيخنا قال بل ظاهر في الاول وهو التحقيق فينبغي أن يقتصر عليه فن ظن تأخر الطهارة عن الحدث وتوهم تأخر الحدث عنها فهو على طهارته على الاحتمال الاول دون الثاني ومن ظن تأخر الحدث عن الطهارة وتوهم تأخر الطهارة عنه فان طهارته تنقض على الاحتمالين ثم يقيده هذا بغير المستكح ف حذف المصنف الا المستكح من هنالك دلالة الاول هذا ما ارتضاه عب وارتضى محشي تت خلافة وهو عدم التقييد بقوله الا المستكح قائلا وتأخير المصنف قوله وبشك عن قوله الا المستكح دليلا على عدم تقييده بهذا القيد مستدلا على ذلك بكلام عبد الحق قال في نكته ان لم يتقدم له يقين قبل هذا الشك فلا بد أن يتوضأ كان مستكحا أم لا وان تيقن الوضوء ثم طرأ له الشك فان كان مستكحا فلا شيء عليه (قوله منها مس الدبر) وكذا نقبة عند انسداد الخرجين وجوب النقض بالخارج منها (قوله أصل الفخذ) الاضافة للبيان وعبارة تت مس أعلى الفخذ (قوله الشرح) (١٥٨) بفتح الشين والراء والجيم تشبيها بشرح السفارة وهو مجتمعها والجمع اشراج مثل

مستكح من غيره بل يطالب باليقين وبلغى شكه اتفاقا ويغسله اتفاقا قاله التونسي وعبد الحق وغيره (ص) وبشك في سابقهما (ش) أى ونقض الوضوء بالشك في السابق من الطهر والحدث مع تيقنهما وسواء كان الطهر والحدث المشكوك في السابق منهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والاخر مشكوكا فيه فهذه أربع صور (ص) لابس دبرا أو اثنتين أو فرج صغيرة وقيء (ش) لما فرغ من النواقض أتبعها بما ليس منها على المذهب فقال عاطفا على يحدث لابس الخ والمعنى ان هذه الاشياء لا تنقض الوضوء منها مس الدبر ومنها مس الرفع بضم الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهو أعلى أصل الفخذ مما يلي الجوف وقيل العصب الذي بين الشرح والذكر ومنها مس الاثنتين ولا بوس أليتيه أو العانة ولو التذني الجميع ومنها مس فرج صغيرة أو صغير مالم يلبث ذأ ويقصد اللذة وأما غير الفرج فلا ينقض ولو التذلان هذا لا يلبث ذأ صاحبه عادة ومنها خروج في عوقلس خلا فالابي خفيفة (ص) وأكل جزور ورجح وحجامة وفقهه بصلاة ومس امرأة فرجها وأوت أيضا بعدم اللطاف (ش) أى ومما لا ينقض الوضوء أكل لحم جزور رأى ابل خلا فالاحد ومنها ذبح ومس وثن وقلع سن أو ضرر من وانشاد شعر خلا فالقوم ومنها حجامة من حاجم ومحتجم وفصادة وخروج دم ومنها فقهه بصلاة خلا فالابي خفيفة وبغيرها اتفاقا ومنها مس امرأة فرجها أى قبلها قبضت عليه أو لا أظفت أم لا وعليه تؤولت المدونة لان فرجها ليس بذكر فيتناوله الحديث وروى عن مالك أن عليها الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ وروى عنه التفرقة بين أن تلتطف فيجب الوضوء أولا فلا يجب والالطاف أن تدخل يديها بين

سبب واسباب كما أفاده في المصباح والشرح حلقة الدبر (قوله مالم يلبث ذأ) ولو كانت عادته عدم اللذة (قوله أو يقصد اللذة) كذا في شب ولكن الذى ارتضاه بعض الاشياخ وهو المفهوم من عجب ان القصد لا يضر هنا والمضراغما هو وجود اللذة بل قال بعض ولو التذلا يضر وهو ظاهر الخطاب فقد قال ولا بوس فرج صغيرة وكذا فرج صغير خلا فالشافعي اه ولم يقيد بشئ وهو ظاهر لان الفرض فرج صغيرة

لا تشتهى والقاعدة أن الملموس لا بد أن يكون مما يلبث ذأ به عادة وتبين أن التقييد بعدم الالتذاذ لجد عجب وان ظاهر كلام المصنف وبهرام والقرا في عدم النقض ولو كان بلذة كذا قال البدر (أقول) والذي ينبغي التعويل عليه عدم التقييد وتسمية الفرج بالكس ليس عرييا في الاصح (قوله ولو التذ) ولو القم ولو كانت عادته اللذة (قوله مس وثن) هو الصنم (قوله وانشاد شعر) أى شعر مخصوص لا مطلق شعر وقوله خلا فالقوم أى خارج المذهب (قوله وبغيرها اتفاقا) الاولى وبغيرها اجاعا لان الاتفاق اتفاق المذهب والاجاع اجاع الامة (قوله فيتناوله) بالنصب لانه مرتب على المنفى (قوله الحديث) الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره لامن أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ لان هذا يشملها والمشهور يقول ان المراد بالفرج الذ ذكر بدليل الرواية الثانية (قوله ان تدخل يديها الخ) كذا قال بهرام في كبريه بالتنبيه وفي المواق يدها بالافراد وفي تت وسأل مالك أى ابن أبى أويس فقال أن تدخل الاصبع بين الشفرين والقط بهرام روى عن مالك التفرقة بين أن تلتطف فيجب الوضوء والا فلا وسأل ابن أبى أويس مالك عن الاطاف فقال أن تدخل يديها اه اذا علمت ذلك فاعلم أن ابن أبى أويس الناقل عن مالك تفسير الاطاف بما ذكره نقل عنه أنها ان أظفت ومثله ما اذا قبضت بيدها عليه ينتقض (أقول) وحيث كان الامر كذلك فالاحسن رواية الاصبع وذلك لانه اذا كان يقول بالنقض في الاصبع فأولى اليد واليدان والحاصل أن ذكر الاصبع في رواية النقض أولى وذلك أنه اذا كان الوضوء ينتقض با دخال اصبع فأولى اليد واليدان وذكر يديها في رواية عدم النقض أولى وذلك لانه اذا كان لا ينتقض با دخال اليدين فأولى الاصبع ولا ترجيح لرواية يدها بوجه فتدبر

شفرها

(قوله واختلف المتأخرون) خلاصته أن الروايات ثلاثة ظاهر المدونة والروايتان الاخيرتان فبعضهم يبق الروايات على ظاهرها وهو التأويل الاول الذي يبق المدونة على إطلاقها وهو المعتمد وبعضهم يؤول المدونة بعدم اللطاف وترجع الروايات الثلاثة لقول واحد وهو الذي أشار له المصنف بقوله وأولت أيضا وهو ضعيف (قوله غسل فم) الغسل وضع الماء مع التدليك والمضمضة مجرد وضع الماء في الفم ويخصخصه وإن لم يدل ذلك فقول المصنف وندب غسل فم أي ظاهر الفم لادخله وإليه أشار الشارح بقوله غسل يدوفم أي من خارج وذكّر هذه المسئلة هنا لما كان محلها عند إرادة الطهارة ناسب ذكرها هنا (قوله نحو لحم) ومثله اللبن (قوله ومس إبط) معطوف على فم أي يستحب غسل اليد من مس إبط ونتفه كما هو سر مج الخطاب (قوله كبيض) أي كرائحة بيض (قوله ومضمضة) تقدم أنهم اوضع الماء في الفم وإن لم يتدل ذلك (قوله من نحو ابن) ودخل تحته اللحم وخلاصته أن ما كان من خارج المطلوب الغسل وما كان داخلا فالمضمضة تكفي (قوله وقد غضمض) كاللذيل على ما قبله (قوله السويق) (١٥٩) شيء يعمل من الخنطة والشعر وهو

معلوم (قوله فيما لادسم له) أي شيء لادسم له وقوله ولاودك أي في شيء ليس ودكا وعطفه على ما قبله من عطف الموصوف على الصفة لأن الدسومة صفة الودك وفي بعض الشراح ما يدل على أنه من عطف المرادف والحاصل أنه لا يندب غسل فم ولا يدسم لادسم فيه ولاودك كالتمر والشئ الجاف إلا أن عمر الخ (قوله إن صلى به) أي إن كان صلى به في الماضي (قوله لصلاة فريضة) أي ومثله النافلة خلافا للشارح (قوله لا مس معصم) وخلاصته أنه متى فعل به فعلا يتوقف على طهارة ولو مس معصم يندب له التجديد إذا أراد الصلاة فقط فرضا أو نفلا وهذا هو المعتمد والمعول عليه لأنه قول الأكثر خلاف ما في العبارة الثانية (قوله أنه أن يجدد الخ) فيه أن هذا التجديد يؤدي إلى إعادة مسح الرأس بما جدد وهو مكروه وأجيب بأنه يمكن أنه أراد بالجواز عدم المنع أي أنه لا يجزى فيه

شفرها واختلف المتأخرون في إبقاء هذه الروايات على ظاهرها أو جعل التفصيل تفسير القولين وإن من قال بالنقض فمحمول على ما إذا ألطفت ومن قال بعدمه فمحمول على ما إذا لم تلطف والمذهب عدم النقض مطلقا (ص) وندب غسل فم من لحم ولبن (ش) أي وندب لكل أحد ويتأكد لمريد الصلاة غسل يدوفم من غير نحو لحم ومس إبط ونتفه وغسل ثوب من روائح مستكرهة كبيض ومضمضة من نحو لبن مطلقا وقيد يوسف بن عمر بالحليب وقد غضمض النبي صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أيسر من اللحم واللبن ومسح عمر يده بباطن قدمه فيما لادسم له ولاودك كالتمر والشئ الجاف الذي يذهب به أدنى المسح والغمر بفتح الغين والميم الودك ما فيه دسومة وإن سكنت الميم فتح الغين الماء الكثير ومع ضمها الرجل البليد ومع كسرهما الحقد قاله المؤلف في شرح المدونة (ص) وتجديد وضوء إن صلى به (ش) أي وندب لتوضي تجديد وضوء الصلاة فريضة إن صلى به أو لا ولو نافلة أو طاف أو فعل به فعلا يفتقر إلى الطهارة وبعبارة أخرى إن صلى به حقيقة أو حكما كالطواف لا كس المصنف فلا بد أن يفعل به عبادة يطلق عليها في الشرع صلاة ومفهوم أن صلى به أنه إن لم يصل به لا يجدد وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلاف إلا أن يكون توضأ أولا واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين أي فله أن يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف وانظر لو تيمم هل يمنع من إعادته قبل أن يفعل به ما نواه قياسا على الوضوء أولا لأن السرف مستف منه أوفيه وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالمجدد إذا تبين حديثه أنه ينوي به الفضيلة (ص) ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد (ش) يعني إن من دخل الصلاة بيقين ثم شك فيها هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وتمادى فيها وبعد خروجه عنها أوفيه بان له الطهر لم يعد ما عند مالك وابن القاسم إن لم يكن نواها نافلة قال مالك لبقاء الطهارة في نفس الأمر خلافا لأشهب وسحنون فقوله ولو شك في صلاته أي هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وأما لو شك في وضوئه فإنه يقطع ويستخلف إن كان إماما وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطلوب بالتمادي مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفسير يبين من شك في الصلاة ومن

القول بالمنع وإن كان يكره من تلك الحيثية وقد أجاب ابن المنير عن ذلك بأن إعادة مسح الرأس من إعادة للترتيب كالونسي عضوا ثم ذكره فغسله وما بعده للترتيب (قوله منه أوفيه) تنويع والمعنى واحد (قوله لم يعد) وأما إن لم يتبين له الطهر فانه يعيد وجوبا وصلاة المأمومين صحيحة لكونه لم يصل بهم متمم الحدث (قوله بيقين) المراد به اعتقاد الطهارة جزمًا أو ظنا (قوله ثم شك فيها) أي تردد على حد سواء أو ظن الحدث (قوله هل أحدث بعد وضوئه) أي في الصلاة أو قبل الدخول فيها (قوله بعد وضوئه المحقق) أي بالمعنى الذي قلناه (قوله بان له الطهر) أي بأن جزم بالوضوء أو ترجع عنده الوضوء (قوله لبقاء الطهارة في نفس الأمر) أي لم يعد ما لكونه طاهرا في نفس الأمر (قوله خلافا لأشهب وسحنون) أي القائلين بأن الصلاة تبطل كما أفاده ت (قوله في وضوئه) أي هل توضحأ أم لا (قوله مع أنه المراد) أي مطلوب بالتمادي وجوبا (قوله في التفریق الخ) فقد قال ابن رشد في بيانه ليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيقن بالوضوء وشك في الحدث انتقض وضوءه لأن الشك طرأ عليه في هذه بعد دخوله في الصلاة فوجب أن لا ينصرف عنها إلا بيقين

خبر ان الشيطان يفسو بين ألقى أحدكم اذا كان يصلي فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد رجلاً ومسألة المدونة طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها إلا بطهارة متيقنة وهو فرق بين (أقول) اذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول في التفريق بين المصنف والمدونة انتهى (أقول) بحمد الله الأولى أن يقول ان النقص حاصل ولو بعد الدخول ولكن انما أمرناه بالاستمرار لترجع جانب العبادة بدخولها متيقن الطهارة ومقتضى فرق ابن رشد المذكور أنه كان لا يجب عليه الاعادة ولو استمر على الشك لأنه لم ينتقض كما هو قضية جل المدونة على ما قبل الدخول مع أنه اذا استمر على الشك يجب عليه الوضوء والصلاة وما يجب الوضوء إلا بالنقصه فتأمل ذلك فانك تجد ما شاء الله بينا (قوله الظن) أي ظن الحدث وأما الوطن الطهارة بعد شكك المستوي فقد بان له الطهر (قوله فالمراد الخ) لا يخفى شموله بصورة وهم الحدث مع أنه لا تنقض فيها (قوله اختلاف أحكامها) أي أوصافها (قوله لا يجزى الخ) كذا في ك أي لا يجزى ما ذكر (قوله والمراد الخ) المناسب أن يحمل الحدث هنا على الوصف لان المنع هو التحريم في قول المعنى ومنع المنع ولا صحة له الا على المجاز العقلي (قوله وخص تت (١٦٠) الحدث الخ) يقال اذا كان التثاني خص لهذه العلة فما العدول عن قوله الى التعميم

شك خارجها ثم المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ولو قويا فن ظن النقص في صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على السواء فالمراد بالشك ما قابل الجزم (ص) ومنع حدث صلاة وطوافا (ش) يعني أن الطواف ولو نفلا والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن لا يجزى الا بوضوء وأن الحدث مانع من ذلك والمراد بالحدث هنا وفيما تقدم في قوله يرفع الحدث المنع المترتب على الأعضاء سواء كان ناشئا عن حدث أو سبب أو غيرها وسواء كان الحدث أصغراً أو كبيراً وخص تت الحدث بالأصغر ثلاثاً يتكرر مع قوله وتنع الجناية موانع الأصغر ومن هذا يعلم أن قول الزرقاني واقتصر المؤلف على الحدث لكونه الاصل والا فغيره كذلك ليس على ما ينبغي (ص) ومس مصحف (ش) أي ومنع الحدث مس مصحف مكتوب بالعربي غير منسوخ لفظه فآية الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما وآية الرضاع ليس لهما حكم المصحف ولولا على الحكم الشرعي كالأخبار الالهية من الأحاديث وأما ما نسخ حكمه فقط فغيره إجماعاً وبلده حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر وسواء مسه يسد أو بغيرها من الأعضاء ولو لف خرقة على عضوه وشمل المصحف الكامل والجزء والورقة فيها بعض سورة ومثله اللوح والكتف وكتبه كسه الآية في الكتاب والبسملة وشيأ من القرآن والمواظ في الصحيفة وما يتعلق على الصبي والحائض والحامل اذا أحرز عليه أو في شمع لادون سائر وخوف غرقه أو حرقه أو يد كافر يبيع مسه (ص) وان بقضيب وجهه وان بعلاقة أو وسادة أو بأمته قصدت وان على كافر (ش) أي وكما يمنع الحدث مس المصحف منع ما في حكمه كسه بعوداً وتقليباً أو راقبه وكذا يمنع من حمله بعلاقة أو وسادة مثلثة الواو وهي المتكأة لكن اذا منع مسه بقضيب فأولى حمله بعلاقة أو وسادة وانما نص عليه ما ليستثنى قوله الا بأمته قصدت وحدها فيجوز حينئذ حملها للحدث وان حلت على كافر لان المقصود ما فيه المصحف

(قوله ومس مصحف) ولولا نسخ (قوله مكتوب بالعربي) ومنه الخط الكوفي لا مكتوب بغير عربي فيجوز ولو جنب كتوراة وانجيل وزبور لمحدث (قوله غير منسوخ لفظه) وأما المنسوخ لفظه فلا يحرم مسه ولو فرض أن الحكم باق (قوله فآية الشيخ) أي فآية هي الشيخ والشيخة والمراد المحسن والمحسنة (قوله وآية الرضاع) عشر رضعات يحرم من فسخ بخمس معلومات (وأقول) وخص معلومات منسوخة عندنا أيضاً فذكرها هنا لا يناسب والحاصل أن آية الرضاع منسوخة لفظاً وحكماً عندنا (قوله) وأما ما نسخ حكمه فقط (كآية) والذين ينسوفون منكم ويندرون أزواجاً وصية لازواجهم (قوله) وبلده حكمه هذا ظاهر قبل الانفصال فلما انفصل الجلد منه

لا

هل يجوز مسه حينئذ ولا نظراً لما قبل الانفصال والظاهر الاول وحرر (قوله وأخرى طرف المكتوب)

الخالي عن كتابة **فائدة** ذكرها التثاني في الشرح الصغير البصاق طاهر ولكنه مستقذر ولذا اشد تنكير ابن العربي على ملطخ صفحات أوراق المصحف به وكذا كل كتاب ليسهل قلبها فائلاً إن الله على غلبة الجهل المؤدى للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منهم من ذلك (قوله والكتف) عبارة تت الكتف المكتوبة أي التمام والخروز اه وهذا معنى مراد والافه في الاصل العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا جف كتبوا عليه كما ذكره السيوطي في الاتقان (قوله الا الآية في الكتاب) أي المكتوب رسالة وهذه مسألة وقوله والبسملة وشيأ الخ مسألة أخرى والبسملة ليست من القرآن عندنا فجواز المس الحدث عنه باعتبار ما فيها من القرآن (قوله وما يتعلق على الصبي الخ) هذا هو الا في قول المصنف وحرز بسائر (قوله) يبيع مسه أي بدون وضوء (قوله وان بعلاقة) ان لم يجعل حرزاً ولا جاز على أحد قولين والآخر المنع ويؤيده تعليل الجواز بأنه خرج عن هيئة المصحف وضرف بلهة أخرى فان هذه العلة لا تنتهض في الكامل وظاهر الخطاب استواء القولين (قوله وهي المتكأة) وقال السوداني المراد بالوسادة العبدان التي يجعل عليها المصحف وهذا أصح (قوله إلا بأمته قصدت وحدها) والدليل على أن المصنف أراد ذلك أنه مستثنى من عموم الأحوال

(قوله أما لو قصد الخ) المراد بقصد فقط أن يكون جل الامتعة لاجل حله فقط ولولا حله ما حلها (قوله على المرتضى) ومقابله ما لا ينحى من الجواز حيث قصد ما جعل محل المنع اذا كان هذا هو المقصود (قوله هذا مخرج من أصل المسئلة) لا ينحى أن هذا يقتضى قراءته بالنصب والرسم عنه فالاحسن أنه معطوف على مصحف (قوله ان لم يقصد الاى) المعتمد ولو قصد الاى وهذا الشرط متعلق بالمبالغة التى هى قوله ولو كنفسير ابن عطية (قوله ولو ح الخ) المراد جنس اللوح بالنسبة للمعلم والواحد بالنسبة للمتعلم ومثل المتعلم المعلم (قوله وان حائضا) قال فى كـ وتخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لان رفع حدثه بيده ولا يشق كالوضوء وقال عجم أى ولو كان حائضا وجنبا كما هو ظاهر اطلاقهم انتهى (أقول) والظاهر كلام الشارح فى كـ وقال أيضا فى كـ ومثل المتعلم المحتاج الى الكشف عن آية توقف فيها (قوله وما يتعلق به) كحال الذهاب به الى وضعه فى محله (قوله وان بلغ) وان حائضا (قوله ما قابل الكامل) لما كان يتوهم منه أنه يشمل ولو تسعة أعشاره مثلا وهذا لا يجوز فأدرك أن المراد جزؤه بالعرفا كأن يكون خمسة أجزاب مثلا والحاصل أنه لو لم يقبل ما قابل الكامل لتوهم أن المراد به أحد أجزائه ثلاثين وليس مرادافا لما قابل الكامل ولما كان يتوهم شموله لتسعة أعشاره مثلا قال لكن جزؤه بال فى العرف فلا يشمل ما اذا (١٦١) كان تسعة أعشاره هذا لمخص كلام

الشيخ ابراهيم اللقاني وهذا كله مرعاة لقول المصنف جزء والا فالمتدأ أنه يجوز مس الكامل (قوله ثم ان المعتمد الخ) وأفاد ابن مرزوق أن المعلم كالتعلم فى جواز ابن القاسم عن مالك (قوله لان مس الكامل على ما رواه ابن بشر) أى فأقل مراتبه أن يكون هو الراجح (قوله أو كافر الخ) نقله عجم واعتضه بقوله وفيه نظر اذ ليس فى النص جواز تعليقه على الكافر بل على البيهية والجنب والحائض وهو واضح لان تعليقه على الكافر يؤدى الى امتنائه لاسيما اذا كان من القرآن وهذا واضح اذا كان الحرز فيه شئ من القرآن وغيره وأما اذا كان مافيه من القرآن فقط فانه يجوز اذا كان مافيه من القرآن بحيث يجوز للجنب

لا المصحف أما لو قصد المصحف فقط بالجل أو مع الامتعة فيمنع حله حينئذ على المرتضى (ص) لادهم وتفسير (ش) هذا مخرج من أصل المسئلة أى ومنع حدث كذا وكذا لادهم ونحوه مكتوب فيه أسماء الله فيجوز مسه ولو لكافر وكذا يجوز للحدث مس التفسير ولو كنفسير ابن عطية ان لم يقصد الاى كما قاله ابن عرفة انه ظاهر الروايات (ص) ولوح لمعلم ومتعلم وان حائضا (ش) أى ولا يمنع مس لوح لمعلم يصلحه ومتعلم صبي أو رجل على غير وضوء وان امرأة حائضا من معلم ومتعلم والمراد بالمعلم من يريد اصلاح اللوح كان جالساً للتعليم أم لا وقوله لمعلم ومتعلم أى حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب (ص) وجزءه تعلم وان بلغ (ش) أى وجاز مس جزءه تعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالجزء ما قابل الكامل لكن جزؤه بال ثم ان المعتمد أن للتعليم مس الكامل لان ابن بشر يحكى الاتفاق على جواز مس الكامل (ص) وحرز بسائر وان لحائض (ش) يعنى أن الحرز يجوز تعليقه على الشخص ولو بالغامس لها أو كافر أصحها أو مريضاً حاملاً أو حائضاً أو نفساء أو جنبا وكذا على البيهية لعين حصلت لها أو لخوف حصولها بشرط أن يكون الحرز بسائر يكنه ويقبه من أن يصل اليه أذى قال السنهورى ولا ينبغي من غير سائر

(فصل) لما أنهى الكلام على الطهارة الصغرى أتبعه بالكلام على موجبات الكبرى أى أسبابها التى توجبها وأوجبها أى فرائضها وسننها ومنذوباتها وما يتعلق بها وهى الغسل بالضم للفعل وبالفتح للماء على الأشهر وبالكسر لما يغتسل به من أشنن ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة وعرفه بعضهم بقوله إيصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك وعرف ابن عرفة موجب الغسل بقوله خروج المني بلذة ومغيب حشفة غير خنى أو مثلها من مقطوعها

(٢١ - خرشي أول) قراءته للتعوذ كذا قال بعض المعاصرين وفيه نظر بل يجوز أكثر من ذلك انتهى (قوله ولا ينبغي) أى لا يجوز (قوله الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة الصغرى ما تنشأ عنه وهو الوضوء لما تقدم أن الطهارة صفة حكيمه وكذا قوله على موجبات الكبرى أى ما تنشأ عنه الكبرى أو بناء على أن الطهارة تطلق ويراد بها التطهير (قوله على الأشهر) مقابل الأشهر قولان العكس والفتح فيهما (قوله أشنن) بضم الهمزة والكسر لغة (قوله ولم يعرفه ابن عرفة) أى شرعا وأما تعريفه لغة فهو سيلان الماء على الشئ مطلقا كذا أفاده بعض الشراح (قوله إيصال الخ) هذا يقتضى أنه لا بد من معاناة فى الوصول فيقتضى أنه لو كان جالسا ونزل عليه مطر كثير وتلك لا يكتفى وليس كذلك ولعله نظر للغالب أو أنه أراد بالإيصال الوصول الا أنه مجاز يحتاج لقريضة وقوله مع ذلك يفيد أنه واجب لنفسه لا للإيصال وهو المعتمد (قوله بنية استباحة الصلاة) أى مثلاً لانه يصح أن ينوى فرض الغسل (قوله وعرف ابن عرفة موجب الغسل) قصور لانه لا يشمل الحيض والنفس (قوله خروج المني الخ) فالمرأة لا بد من بروزه الى خارج فرجها والمراد به وصوله الى محل ما تغسله عند الاستنجاء وهو ما يبدو منها عند الجلوس لقضاء الحاجة قاله الخطاب (قوله بلذة) أى بسبب لذة أى معتادة (قوله ومغيب) أى وغيبوبة (قوله أو مثلها) معطوف على حشفة

(قوله في دير) بالتشوين أي دير كان (قوله ولو الخ) ولو كان الدير أو القبل من بهيمة ماتت أي هذا إذا لم يكن من بهيمة بل ولو كان من بهيمة هذا إذا كانت حية بل ولو ماتت وقوله غير خنثى سيأتي أن المعتمد وجوب الغسل بدخول الذكر في فرج الخنثى (قوله على من هي الخ) متعلق بمحذوف وتقديره وهو موجب أي المغيب موجب ولا يصح أن يكون خبرا عن مغيب لأنه يصير تصديقا والتعريف تصور ويظهر من ذلك أنه خارج عن التعريف أو نسلم أنه منه ولكن نقول تصديق لم يقصد لذاته بل قصد منه التصور (قوله على من هي الخ) أي على إنسان الحشفة منه (قوله أو غابت فيه) معطوف على هي منه (قوله ولو مكرها) أي ولو كان ما ذكر من الذي هي منه أو غابت فيه مكرها أو ذاهبا عنه (قوله من اغابتها) أي الحشفة لا بقيد كونها حشفة الخنثى لقوله أو فيه تأمل (قوله جميع ظاهرا الخ) واستغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالالف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالالف واللام يفيد العموم فشمع أصابع الرجلين على الأرجح كأصابع اليدين فيجب عليه تحليل ذلك كله ولم يأخذ العموم من أل في الجسد لأن الأصل أن أل للجنس لا الاستغراق ومعنى العهد غير مراد (١٦٣) وليس من الظاهر داخل الفم والأنف والعين وأما في باب إزالة النجاسة فنه وأما

في دير أو قبل غير خنثى ولو من بهيمة ماتت على من هي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو ذاهبا عنه انتهى قوله غير خنثى قيد في القبل لا في الدير فلا يراعى فيه ذلك ثم إن استثناء ابن عرفة للخنثى المشكل خلاف ما قاله المازري وابن العربي من أن تخثر يحجمها حشفته وفرجه على الشك في الحدث فيجب الغسل من اغابتها منه أو فيه حينئذ على المشهور (ص) يجب غسل ظاهر الجسد يعني (ش) أي يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج أي انفصال منى بلذته معنادة ولو لم تقارنه على ما سيأتي من رجل أو امرأة وقيل يجب على المرأة الغسل بالاحساس وليست كالرجل لأن عادته ينعكس إلى داخل الرحم ليتخلق منه الولد كما قاله سند وهو ظاهر وبعبارة أخرى الباء السببية لآلة ولا بقاء المصاحبة ولا بقاء الملابس لفساد المعنى وما قاله سند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم أي بسبب خروج منى والمراد بخروجه انفصاله عن مقره إلى المحل الذي يعد بوضوئه إليه خارجا وذلك بانفصاله عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بانفصاله إلى داخل ومحل الخلاف في منى المرأة إذا التذت في البقطة أما إذا التذت في النوم فلا غسل عليها حتى يبرز بلا خلاف وعليه يحمل عليه الصلاة والسلام إنما الماء من الماء ثم ينبغى للمؤلف أن يأتي بقوله الآتي والمضى تدفق ورائحة طلع أو عجين هنالك كون العلامة والية لصاحبها ألا أنه أراد أن يذكر الموجبات على حدة من غير فصل ثم يتخلص منها إلى غيرها (ص) وإن بنوم (ش) يعني أنه يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج منى بلذته معنادة ولو كان خروجه في حالة النوم فإن حصلت اللذة في النوم وخروج المنى معها فلا خلاف في وجوب الغسل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وإن حصلت اللذة في النوم ثم استيقظ فلم يجد إلا فلا غسل عليه فإن خرج المنى بعد ذلك ففي وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم ففي وجوب الغسل قولان كما نقاهما

التكاميش التي في الدير فإنها من الظاهر هنا فيجب على المغتسل أن يسترنى (قوله انفصالة) أي انفصالة عن محله وإن ربط بقصة الذكرا أو تعسر بكحصى وأما إن وصل للقصة ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بان انقطع بنفسه فلا جنابة قاله الخطاب (قوله بلذته معنادة) ويدل على ذلك قول المصنف لا بالآلة أو غير معنادة (قوله لأن عادته الخ) وكونه تحمل أو لا تحمل شيء آخر (قوله لا بقاء الآلة) ظاهر (قوله ولا بقاء الملابس الخ) المصاحبة تفيد الاقتران بأن يكون خروج المنى مقارنا للغسل بخلاف الملابس فهي أعم من المصاحبة لتحقيقها ولو بعد الغسل (قوله لفساد المعنى) لأن المنى ليس آلة ولا مصاحبة للغسل ولا ملابس (قوله وما قاله سند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم)

أي فإن ظاهر أقوالهم أن المراد بخروج المنى بوزنه إلى خارج الفرج ولا يكفي في وجوب الغسل الاحساس فإن قلت كيف ابن هذا مع قوله سابقا وهو ظاهر أي كلام سند ظاهر نقول معناه ظاهر في نفسه فلا ينافي أنه خلاف ظاهر المذهب أي ظاهر من حيث علمه إلا أنه يلزم عليه أن القول المشهور لا وجه له حيث كان يسلم على سندوا الظاهر أنه لا يسلم على سند فقوله وهو ظاهر لا وجه له (قوله والمراد بخروجه الخ) هذا أت على كلام سند وقد علمت ضعفه لكن سيأتي في قوله لا يعني وصل للفرج أنها إذا جلت وجب عليها الغسل لأنها لا تحمل إلا وقد انفصل منها عن محله وحينئذ فاما أن يقال هذا على قول سند ومن وافقه فهو مشهور ومبنى على ضعف أو أن هذا في حكم ما خرج لتخلق الولد منه أو أن هذا لما كان محتمل أن يظهر في الخارج لولا الخل فوجب الغسل لأن الشك في موجب الغسل كتحققه (قوله إنما الماء الخ) أي إنما الغسل بالماء من أجل الماء أي المنى (قوله فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم) فحينئذ من رأى أنه خرج منه منى في نوم بلذته عقرب أو حكة لطرب ووزل المنى فإنه يجب لانه لا يشترط في النوم وجود لذته معنادة انتهى والحاصل أنه إن رأى في نومه أنه لدغ أو حكة لطرب أو ضرب فامني يجب عليه الغسل خلافا للخطاب والتتائي وكذلك إن رأى منيا ولم يتذكر شيئا رآه يجب عليه وأما إن لدغ وهو نائم أو ضرب فلم ينتبه من نومه وإنما شعر بذلك كالحلم وخرج منيه من ذلك فإنه لا شيء عليه لأن خروج المنى من الضربة واللذغة (قوله في وجوب الغسل قولان) المعتمد منهما الوجوب

(قوله عند خروج المني) المناسب الاطلاق (قوله بلاذة) بل سلسا فلا يجب منه غسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزويج او تسر أو بصوم لا يشق وهو ظاهر ابن عرفة وغير واحد ونقل الشيخ أجدعن أت بشرح الرسالة أنه اذا قدر على رفعه وجب الغسل على المشهور وأما الوضوء ففيه التفصيل المتقدم (أقول) من حفظ حجة فالظاهر المسير الى ما قاله أت (قوله الصفة المقدرة) التي هي بلذة معتادة والموصوف هو المني (قوله كن حاك لجرب الخ) ومثل ذلك لو هزته دابة فأمنى فإنه لا غسل عليه ويقيم هذه الدابة بما اذا لم يحس بمبادي اللذة ويستديم والا فيجب الغسل قال الشيخ سالم وينبغي أن يقاس عليه من نزل في ماء حار أو حاك لجرب فان أحس بها واستدام فوجب الغسل عليه ولم يسلم له عجب قياسه (قوله أفلا أقل) أي (١٦٣) أين تنقي الأقل من التأثير في الكبرى وهو التأثير في الصغرى أي لا ينتفي فيظهر أن

المعنى على حذف الهمزة وحذف المقضل عليه وقوله من الصغرى بيان للأقل والاستفهام للانكار (قوله يتوضأ) أي في صورتين حيث قدر على رفعه أو فارق أكثر الزمن (قوله وبعبارة المؤثف تشملها) فيه نظر بل لا تشملها لان المرأة لا تعد بخروج مني الرجل متصفة بخروج منها قال التلمساني وليس على المرأة أن تنظر بالغسل خروج المني من فرجها لان الجناية قد تم حكمها فغسلت ولو جومت خارجة ودخل ماؤه فيها ثم خرج لا يجب عليها وضوء ولو ساحت أخرى ثم دخل ماء احدها في الأخرى وغتسلت لا وجوبه عليها بخروجه بلذة معتادة لهما ثم خرج ماء احدها من الأخرى هل يجب عليها الوضوء قياسا على جماعها بفرجها أو لا قياسا على جماعها دونه (قوله وبغيب) أي حيث كان المغيب في محل الاقتضاض أو البول أما لو غيبا بين الشفرين ولم يدخل في واحد منهما أو غيبا في هوا الفرج فلا يجب الغسل (قوله حشفة) فلا كان ذكره

ابن راشد في شرح ابن الحاجب ونقل القرافي الاجماع على وجوب الغسل فيه نظر مع هذا وانما بالغ المؤثف على حالة النوم لدفع ما يتوهم من أن النائم لما كان غير مكاف لا يجب عليه الغسل في تلك الحالة في خروج المني فيها (ص) أو بعد ذهاب لذة بل اجماع ولم يغتسل (ش) معطوف على بنوم أي يجب الغسل بخروج مني وان كان خروجه غير مقارن للذة بل حصل بعد ذهاب الكن ان كانت اللذة ناشئة عن غير جماع بل بلا علة فيجب الغسل عند خروج المني سواء اغتسل قبل خروجه أم لا لان غسله لم يصادف محلا وان كانت اللذة ناشئة عن جماع بان أغاب الحشفة ولم ينزل ثم أنزل فإنه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا وجوب الغسل فقول المؤلف ولم يغتسل لا مفهوم له بل يجب عليه الغسل عند خروج المني ولو اغتسل أولا قبل الخروج ومفهوم بل اجماع أنه لو حصلت اللذة بجماع فيجب عليه الغسل عند خروج المني ما لم يكن أولا اغتسل (ص) لا بلاذة أو غير معتادة ويتوضأ (ش) هذا عطف على الصفة المقدرة بعد قوله مني أي يجب الغسل بسبب خروج مني بلذة معتادة لا ان خرج بلاذة كن لدغته عقرب فأمنى أو بلذة غير معتادة كن حاك لجرب أو نزل في ماء حار فأمنى فإنه لا يجب عليه الغسل على المشهور خلافا للسحنون واذا لم يجب الغسل لخروج المني يتوضأ لان ذلك الخارج تأثيرا في الكبرى فلا أقل من الصغرى (قوله فائدة) اللدغة من العقرب بالبدال المهملة والغين المعجمة وعكسه من النار والمجتمين والمهملتين متروك (ص) كن جامع فاغتسل ثم أمنى (ش) مشبه في عدم وجوب الغسل ووجوب الوضوء والمعنى أن من أغاب حشفته فاغتسل لحصول سببه ثم أمنى فلا غسل عليه لان الجناية لا تكرر غسلها ولكن يتوضأ ومثل الرجل المرأة في أنه اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد الغسل يجب عليها الوضوء وبعبارة المؤلف تشملها (ص) ولا يعيد الصلاة (ش) يعني لو صلى المتلذب لاجماع أو به بعد غسله وقبل خروج منيه كله أو بعضه بال أو لا ثم خرج أو بقيته وقلنا يغتسل الاول ويتوضأ الثاني فقط لا يعيد الصلاة السابقة واحدا منهما (ص) وبغيب حشفة بالغ (ش) الموجب الثاني للغسل مغيب الحشفة وهو معطوف على قوله مني أي ويجب الغسل بسبب مغيب حشفة بالغ على الفاعل والمفعول عياض الحشفة بفتح الشين الكسرة وهي رأس الذكرو كذلك يجب على المرأة الغسل بذكر البهيمية وبعبارة أخرى ويجب الغسل على المكلف من فاعل أو مفعول بمغيب جميع حشفة انسي حتى بالغ بغير حائل كثيف لا صغير ولو راهق ولا على موطوءة الا أن ينزل لابعضها ولو الثلثين ولا بلفافة كثيفة ولا ان رأت انسية

كله بصفة الحشفة فهل لابد من تغييبها كلها أو براى قدرها من المعتاد وهو الظاهر (قوله بالغ) الظاهر أنه لا يعتبر بالوغي في دخول ذكر بهيمة كخمار في فرج امرأة ولا فرق بين أن يكون بانتشار أم لا طائعا أو مكرها عامدا أم لا وشمل أيضا الوجوب على المفعول البالغ فإذا أخذت المرأة البالغة ذكر نائم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها وعليه الغسل (قوله الكسرة) بفتح الميم (قوله بمغيب جميع) لا بعرضها ولو الثلثين والمبالغة على الثلثين تقتضي أنه اذا غيب أكثر يجب وليس كذلك (قوله انسي) التقييد به لما يأتي من أن المرأة اذا رأت بقطة جنيا يطؤها لا يجب عليها الغسل (قوله ولو بلفافة كثيفة) أي فيجب مع الخفيفة والظاهر أنها ما حصل معها اللذة وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الخرقعة الكثيفة فيجب معها الغسل لانه يحصل به اللذة عظيمة بخلاف الخرقعة (قوله ولا ان رأت) قال في ك وهو مشكل لانه انما يأتي على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم حقيقتهم وانما هم تخيلات لا على مذهب

أهل الآسـلام من أن أهم حقيقة لآتهم أجسام نارية لها قوة التشكل ولا على مذهب مالك في باب النكاح من جواز نكاح الجن لكن النص لا يغسل عليهم ما والذى ارتضاه عجم موافقاً للبدر أن الرجل والمرأة يجب عليهما الغسل وهو التحقيق وأما لو كان زوجة للنسي فإلغسل من غير توقف ولا خلاف وحاصل ما فيه أن المسئلة لم يكن فيها نص من المتقدمين إلا أن بعض الحنفية صرح بأنه لا يغسل عليها فاستظهره ابن ناجي وزاد الخطاب بأن الظاهر أن الرجل كذلك واعترض البدر على ابن ناجي بأن قواعدنا لا توافق مذهب الحنفية لأن عندنا الشك في الحدث بوجوب الغسل فلانساوى الحنفية وارتضى أن الظاهر وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وقوله في كـ لكن النص لا يغسل عليهم أى نص ابن ناجي الذى قاله استظهره إلا أنه نص قديم (قوله فلا يجب عليه الغسل) زاد في كـ ونفى الوجوب لا ينافى النذب (قوله وان من بهيمة) أى وان كان الفرج المغيب فيه من بهيمة مطبقة (قوله في فرج) متعلق بغييب ولولحنثي مشكل حيث غيب حشفته في فرج غيره وأما في فرج نفسه فلا يغسل عليه لأنه كخرج ما لم ينزل (قوله من قبل) أى بشرط الطاقة وكذا البدر فان لم تكن الطاقة فلا يغسل ما لم ينزل (قوله أودبر) معطوف على قبل ولودبر نفسه ويعزروا لحد (قوله أو في بهيمة الخ) الأولى أن يقول كطبق المصنف وان من بهيمة (قوله لعدم التكليف) فان قلت هو غير مكلف حين غسله أو لا قلت لأنه تعبد (قوله وأما المغيب) فإذا كان بهيمة لوجب الغسل على (١٦٤) موطوأنه وأما لو كان ميتاً أى بأن أدخلت امرأته كرميت في فرجها فلا يجب

عليها غسل إلا أن تنزل وخلصته أن المصنف كلامه في المغيب فيه (قوله ويستثنى منه الجن) هذا على ما تقدم له وأما على كلام البدر وعجم فلا استثناء ذلك أن تجعل قوله وان مبالغة في حشفة وفي فرج بالنسبة للبهيمة وقوله ميت مبالغة في فرج ويكون قول الشارح أو ما استعملته المرأة إشارة له إلا أنه ينافى قوله آخر يحمل كلامه على المغيب فيه (قوله ونذب المراهق) أى أو ما مور بالصلاة وطئ كبيرة بالغة أو مراهقة أو ما مور بالصلاة أو وطئه غيره (قوله كصغيرة) تؤمر بالصلاة كما قاله الشارح وقال في كـ وجد عندى مانصه قوله

من جنى ما تراهم من انسى من الوطء والسدة والظاهر أن الرجل كذلك ثم ان حشفة البالغ توجب الغسل ولومن خنثي مشكل وقوله في فرج ولومن خنثي كما تقدم عن المازري وابن العربي (ص) المراهق (ش) أى فلا يجب عليه الغسل ولا على موطوأنه كما هو (ص) أو قدرها (ش) أى وكذا يجب الغسل بغييب قدر الحشفة من مقطوعها أو من لم يخلق له حشفة أو من خلقت له ولم تقطع وثني ذكره وأدخل منه قدرها وهل يعتبر فيما إذا أدخل بعضه مثني أطولها أو انفراداً أو طولها مثني أو استظهر الأول (ص) في فرج وان من بهيمة وميت (ش) يعنى أن مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو ما استعملته المرأة من ذكر بهيمة في فرج من قبل ولولحنثي مشكل أودبر أو في بهيمة أو ميتة بوجوب الغسل ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فقوله في فرج الخ هو المغيب فيه وأما المغيب فن بهيمة لا من ميت فيحمل كلامه على المغيب فيه وأما المغيب ففيه تفصيل وقوله في فرج متعلق بغييب نفيها وإثباتها ويستثنى منه الجن (ص) ونذب المراهق كصغيرة وطئها بالغ (ش) اللام للتعليل وهو على حذف مضاف أى لاجل وطء مراهق فيشمل الفاعل والمفعول لأن الوطء لا يكون إلا بين اثنين وبعبارة أخرى أى ونذب الغسل لكل من الفاعل والمفعول بها لاجل وطء مراهق كسببه لصغيرة تؤمر بالصلاة وطئها بالغ على الأصح لأشهب وابن سحنون قالوا وان صلت بغير غسل أعادت وعن سحنون تعيد بالقرب والصور أربع بالغان بالغ وصغيرة صغيرة وكبيرة صغيران وشمل الأولين قوله وبغييب حشفة بالغ وأفاد

الثالث

كصغيرة أى مطبقة فيجب على البالغ ويستحب لها ان كانت تطيق والافلاشى على البالغ ولكن يجب

عليه ما شأنها عند الأزواج فلو ظهر من وطئها المراهق حمل فتؤمر بالغسل من يوم الوطء وتعيد الصلاة فيما بينها وبين الله لا بحسب الظاهر لاحتمال حملها من غيره انتهى (قوله وطئها بالغ) على الأصح وهو قول أشهب ومقابل الأصح لا يغسل عليها لأنها انما أمرت بالوضوء ليسر به بخلاف الغسل (قوله أعادت) ظاهره أبداً ولكن يحمل على ما قاله سحنون في الاعادة بالقرب كما يستفاد من نقل الخطاب (قوله وعن سحنون تعيد بالقرب) ظاهره ولو خرج الوقت أى ما لم يطل كالسوم كافي محشى تت (قوله والصور أربع الخ) قال الخطاب الصور العقلية أربع الأول أن يكون بالغين فلا إشكال في وجوب الغسل الثاني عكسه أن يكونا غير بالغين ولا فرق بين الصغير والمراهق على المشهور قال ابن بشير لا يغسل وقد يؤمر ان به على جهة النذب الثالث أن يكون الواطئ غير بالغ فلا يغسل عليها إلا أن تنزل الرابع أن تكون الموطوءة غير بالغة وهى بمن تؤمر بالصلاة قال ابن شاس لا يغسل عليها لأنها انما أمرت بالوضوء ليسر به بخلاف الغسل وقال أشهب عليها اهـ أى وهو الراجح لا يخفى أن كلام الخطاب في القسم الثالث يخالف كلام شارحنا حيث قال لاجل وطء مراهق فيشمل الفاعل والمفعول واعتمد عجم كلام الخطاب وهو الحق وعليه فيفرق بين الصغيرة المأمورة بالصلاة ينذب لها الغسل من وطء البالغ دون الكبيرة من وطء المراهق لعله طلب تمييز الصغيرة على الغسل لانها زوجة أو أمة هكذا يفهم من أطراف عجم (قوله وبغييب حشفة بالغ) فانه شامل لما اذا غيب حشفة بالغ في بالغة أو في صغيرة مع أن الثانية هى عين قول المصنف كصغيرة وطئها

بالغ إلا أنك خير بان الحكم بالنسبة للبالغ يفهم مما تقدم وبالنسبة للوطوءة انما ينهم من قوله كصغيرة (قوله ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب) قال اللقاني كلام ابن بشير غير منقول والحاصل على ما يفهمه عجم أن الصغيرة الذي يؤمر بالصلاة مراعاة أم لا اذا وطئ مراعاة أو بالغة أو صغيرة تؤمر بالصلاة فيندب له ولا يندب لها خلافا لقول شارحنا لاجل مراعاة وقوله في آخر العبارة فلا غسل على مقتضى المذهب أى على الاثنى عشر معافلا ينافى انه يندب له لالهافا لتضعيف المتعلق بكلام ابن بشير بالنسبة للصغيرة فقط (قوله لا يعنى وصل للفرج) أى من وطئ خارج الفرج ما لم تنزل أو تحمى - ل وتعيد الصلاة من يوم وصوله لأنها لا تحمل الا بعد انفصال منيها وأما لو جلست على منى رجل في حمام مثلاً فشر به فرجها فحملت فإنه لا يجب عليها الغسل لانها لا تدين غير معتادة (قوله وبغيره) معطوف على محذوف والتقدير واستحسن القول بوجوب الغسل بنفاس بدم وبغيره أى فالرجحان متعلق بوجوب الغسل مطلقاً (قوله وعليه اقتصر اللخمي) ضعيف بل يجب الغسل (١٦٥) (قوله لم يجزها) أى اذا قلنا بعدم وجوب الغسل عند

خروج الولد جافاً فيكون ماشياً على القول بان الموجب الانقطاع ذكره في ل (قوله وان النفاس) الواو يعنى أو وحاصله أن الغسل واجب مطلقاً ويراد بالنفاس اما الدم وتعطى الصورة النادرة حكم غالبها أو أن المراد بالنفاس تنفس الرحم بالولد (قوله لكن يستحب عند انقطاعه) وندب اتصاله بالصلاة ان جل على انقطاع يعود بعده (قوله في تنفق الخ) ويمكن أن يفقد هنا مضاف والتقدير وبانقطاع حيض ونفاس فينذر يكون ماشياً على القول بان الموجب الانقطاع (قوله والصواب في تعليل نذب الخ) هذا ظاهر على جعل اللام بمعنى عند وأما على جعل اللام للتعليل فيكون ما ذكره تعاملاً للعلية ولعل مقابل الصواب ما أشار إليه بت بقوله لانه دم خارج من القبل والغسل لا يزيد لها الاخيراً (قوله ويجب غسل كافر) ولم يقل وغسل كافر عطفاً على قوله غسل ظاهر الجسد خوفاً من توهم عطفه على نائب فاعل نذب لانه أقرب

الثالث بقوله لا امرأهق ومن قيد البالغ يفهم الرابع وهو لو وطئها صغيرة مثلها فلا غسل على مقتضى المذهب ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب (ص) لا يعنى وصل للفرج ولو التذت (ش) يعنى أنه لا يجب الغسل ولا الوضوء يعنى وصل للفرج المرأة ولو التذت الا أن تنزل فيجب عليها حينئذ الغسل وانما لم يوجب الوضوء لانه ليس يحدث ولا سبب ولا غيرهما مما ينقضه (ص) وبحيض ونفاس بدم واستحسن وبغيره لا باستحاضة وندب لانقطاعه (ش) الموجب الثالث والرابع الحيض والنفاس وهما معطوفان على عني ومراعاة أن الحيض وهو دم خرج من قبل معتاد جليها والنفاس وأراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيد بقوله بدم معه أو قبله لاجله أو بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يحسج الى التقييد بما ذكره فلو خرج الولد جافاً لم يجب الغسل وعليه اقتصر اللخمي قال لان اغتسالها بالدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يجزها وروى عن مالك بالوجوب واستظهرها ابن عبد السلام والمؤلف في التوضيح ولذا قال هنا واستحسن عند ابن عند السلام والمؤلف من روايتين عن مالك بالوجوب والنذب وحكماهما ابن بشير قولين وجوب الغسل في حال خروج الولد بالدم أصلاً بناء على اعطاء الصورة النادرة حكم غالبها وان النفاس تنفس الرحم وقد وجد وعلى القول بعدم الغسل هل ينتقض الوضوء أم لا قولان كما مر وليس من موجبات الغسل دم الاستحاضة خلافاً لظاهر الرسالة لكن يستحب عند انقطاعه وبما قررنا علم أن الحيض والنفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمهما فهو شرط في صحته كما يأتي في باب الحيض فيتنفق كلامه هنا مع ما سيأتي وقوله لا باستحاضة مفهوم حيض صرح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط واللام في لانقطاعه للتعليل أو بمعنى عند والصواب في تعليل نذب الغسل عند انقطاع دم الاستحاضة أن يقال لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيض وهي لا تشعر (ص) ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكره وصح قبلها وقد أجمع على الاسلام لا الاسلام الالهجزي (ش) يعنى أن الشخص الكافر ذكر أو أنثى اذا أسلم وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل اذا تقدم له سبب يقتضى وجوب الغسل من جماع أو انزال أو حيض أو نفاس للمرأة فان لم يتقدم له شيء من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور أى ويستحب فقوله بما ذكره أى بسبب حصول ما ذكره سابقاً من الموجبات فلو عزم على الاسلام ولم يتلفظ بالشهادتين واغتسل من موجب تقدم

مذكور ولا ينافيه قوله بما ذكره لانه قد قيل فيه بالاستحباب في هذه الحالة مع انه ضعيف (قوله بما ذكره) أى بسبب ما ذكره (قوله وصح قبلها) أى الشهادة بمعنى الشهادتين لانها صارت علماً عليهما (قوله لا الاسلام) معطوف على الضمير في صح أى لا يصح الاسلام قبل النطق بالشهادتين الالهجزي (قوله على المشهور) مقابله يجب وان لم يتقدم سبب (قوله فلو عزم) تفسير لقول المصنف أجمع المقادير النقول المذكورة في ذلك الموضع أن المراد انه صدق بقلبه الا انه عازم على النطق بالشهادتين لانه عازم على التصديق وناو له بل مصدق بالفعل خلافاً لما يستفاد من عبارة عجم أن المراد العزم على التصديق ولم يكن حاصله بالفعل أى فلو عزم على النطق بالشهادتين فقوله بالشهادتين اظهر في موضع الضمير

(قوله سواء نوى الجنابة) أي نوى رفع الجنابة (قوله أو نوى به الاسلام) لانه نوى أن يكون وكأنه يقول نويت الاسلام الكامل فويت أن أكون على طهارة أي نزاهة من كل قدر كنت فيه كان قدر كفر أو جنابة وقوله وهو يستلزم أي ما ذكر من نية الخ يستلزم نية ارتفاع الوصف وهو الجنابة المانع من قر بان الصلاة أي من استلزام الكل لحزته لان الوصف قدر من الاقدار (قوله واعتقاد الاسلام) أي واعتقاده وعزمه على أنه ينطق بالشهادتين الا انه لم ينطق (قوله القربة به) أي التقرب به أي بذلك الغسل المنوي والا فالقربة نفس الغسل (قوله ولو نوى التنظيف وزوال الاوساخ) مع نية الاسلام (قوله فانه نظرا الخ) المراد بالبعض الخطاب ونصه الثاني قال اللخمي لو اغتسل للاسلام ولم ينو جنابة وانما يعتد بالتنظيف وزوال الاوساخ لم يجزه عن غسل الجنابة اه وانظره مع قول ابن رشد في سماع موسى بن معاوية اذا اغتسل نوى الجنابة فان لم ينو الجنابة ونوى به الاسلام أجزأه لانه أراد الطهر من كل ما كان فيه اه والحاصل ان كلام ابن رشد في السماع يقتضي الاجزاء حيث نوى الاسلام يغسله ولو نوى معه التنظيف والحاصل انه نوى الاسلام والتنظيف (قوله وأما الاسلام فلا يحكم له بعزمه عليه) في العبارة استخدام فقوله وأما الاسلام بمعنى الوصف القائم به المقتضى لدخول الجنة وهو الانقياد الظاهري والباطني فلا يحكم له بمجرد عزمه على الاسلام لابل المعنى المتقدم بل بمعنى النطق بالشهادتين (قوله ويصدق) في دعواه الخوف (١٦٦) وقوله وغيره أي جماعة المسلمين وجدت قرينة تصدق دعواه الخوف أم لا وقوله وعند

القاضي ان قامت بذلك قرينة للقاضي أو الشهود الذين يشهدون انه كان حائفا بان يدعى ارثا من أبيه المسلم الذي مات قبل تلفظه وخلاصة ذلك أنه يجوز للقاضي أو الشهود الاعتماد على القرائن ويحكم بآرائه هذا حاصله (قوله لانا نقول الخ) هذا الجواب مبني على أنه لا يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبي بل ولا بالنطق مع انه لم يسمعه الغير وهذا كله ضعيف والمعتمد أنه يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبي وأما النطق فهو شرط في اجراء الاحكام الدنيوية فالناسب الجواب الثاني وهو أن المراد بالاسلام جريان الاحكام

له أجزأه الغسل سواء نوى به الجنابة أو الاسلام لانه نوى أن يكون على طهر من كل ما كان منه وهو يستلزم رفع المانع واعتقاد الاسلام يصح القربة به وتيممه للاسلام كغسله ومقتضى كلام بعضهم الاجزاء ولو نوى التنظيف وزوال الاوساخ فانه نظري في قول اللخمي بعدم الاجزاء في ذلك بكلام ابن رشد وأما الاسلام فلا يحكم له بعزمه عليه دون تلفظ الا أن يكون عاجزا عن النطق بالشهادتين لخوف أو خرس فيصح اسلامه ويصدق عند المفتي وغيره ان ادعاه بعد زوال عذره وعند القاضي ان قامت بذلك قرينة لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جعله عذرا لانا نقول جعل الخوف من العذر مبني على من يرى أن حركة اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف في الاسلام الذي يستترتب عليه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون الا باسماع الغير وكلام المؤلف في قوله بما ذكره واقتصره على ما ذكر من موجبات الغسل يقتضي أن الردة لا تبطله وهو المعتمد كما ذكره الخطاب في فصل الوضوء (ص) وان شك أمذى أم منى اغتسل (ش) أي وان شك أحد رجل أو امرأة في التقاء الختانين أو خروج المنى اغتسل ما لم يستنكح أو في شيء رآه في ثوبه أمذى مثلا أم منى ولم يشك في ثالث فان لم يكن ينام فيه أو ينام فيه هو وغيره ممن يحتمل فلا غسل عليه لكن يستحب في الثانية فان كان ينام فيه دون غيره اغتسل وجوبا واستغنى به عن الوضوء على المشهور ويجزم بنيته فلو نوى أن كان أجنب فله لم يجزه لعدم جزمها قاله اللخمي

وسواء

الظاهرة فالمعنى حيثئذ فلا يصح الاسلام أي اجراء الاحكام الظاهرة به الا لجزم عن النطق فتجزي

عليه الاحكام الظاهرة وخلاصته على ذلك الجواب أن غسله وقع في حال ايمانه الذي ينبغي عند الله لا في حال اسلامه المقتضى لاجراء الاحكام الدنيوية عليه وأما على التقرير الاول فوقع في حال كفره لانه لم ينطق والنطق عليه لا بد منه في صحة الاسلام الا ان هذا القول وهو انه لا بد في صحة الاسلام المتجني من نطق واسماع الغير لم تزه في كتب الكلام فالظاهر من النقل أن كلام المصنف يقرر بالوجه الاول وهو أن التصديق القلبي لا يكفي في الخلاص عند الله ولا بد من النطق بالشهادتين (والقول) ويحمل الجزم على خصوص الحرص لاجل أن يندفع البحث المذكور (قوله كما ذكره الخطاب) لا يخفى أن الخطاب ذكر القولين الا انه صدر به ذكر القول بان الردة لا تبطل الغسل وتصديره وان كان قد يتبادر منه أرجحيته الا انه محتمل (قوله وان شك) أي أن من وجد في ثوبه الذي ينام فيه وحده بلا وشك في كونه منيا أو مذبا أي تردد على حد سواء فانه يجب عليه الغسل وأولى لو ترجح جانب كونه منيا أو مالا ترجح كونه مذبا فانه يغسل ذكره بنية وكذا يجب على كل من شخصين لبسا ثوبا ونام كل منهما فيه ولم يحتمل لبس غيرهما لذلك الثوب فانه يجب على كل منهما الغسل (قوله في التقاء الختانين) هذه صورة خارجة عن المصنف حكمها حكم مسألة المصنف وكذا قوله أو خروج الخ (قوله ولكن يستحب في الثانية) أي لكل من الشخصين ان احتمل أن غيره يلبسه والاوجب على كل كما قدمنا (قوله على المشهور) متعلق بالطرفين قوله اغتسل وجوبا وقوله واستغنى ومقابل الاول قوله وعن ابن زياد ولم يذكر مقابل الثاني

(قوله وسواء ذكر احتلاما) أى اغتسل وجوبا وسواء ذكر أتى بذلك دفعا لما يتوهم أن ما ذكر إذا كان ذا كرا احتلاما (قوله سواء كان ينزعه) أى فى مدة اللبس السابقة أم لا وقوله وقيل بالفرق أى بين أن يستمر لابساً فيعيد من أول نومة وبين أن ينزعه فن آخر نومة وإذا تأملت فى ذلك تجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه فن آخر لبسة لا من آخر نومة فى تلك اللبسة فتدبر (قوله على ما تقدم) أى من آخر نومة مطلقاً أى كان ينزعه أيام لبسه أولاً (قوله والصوم من أول يوم صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أن يقال إن كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة عنها والافتقار صحتها والصوم فى ذمة الحائض قضاؤه اهـ (أقول) إذا علمت ما قاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة هذا انما يتم إذا كان ما قبل قدراً أيام عاداتها ورأت دماً يتحقق أن يكون فيها أو أما إذا كان أزيد من عاداتها ورأت دماً قليلاً لا يمكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فالصلاة ساقطة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه ظاهره أيام عاداتها وغير عاداتها فلو اطلعت على ذلك أنشاء الشهر مثلاً وكانت عاداتها خمسة أيام فإن مفادها أنها تعيد خمسة عشر يوماً مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا انما يتم إذا كان هذا الدم الذى رآه يجزى يانه يستغرق أيام عاداتها أو أما إذا كان نقطة وانقطعت مكاتها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لأعادة ما عد ذلك اليوم الذى نزلت فيه نقطة الدم لأنها صائغة فالمناسب ما تقضى الا يوماً واحداً حيث كانت نيت كل ليلة ويجاب بحمل كلام الشيخ على ما إذا نوت نية واحدة أى فيكون صومها فى يوم الحيض باطلاً لوجود الحيض وفيما بعد باطلاً لفقد النية (قوله وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد) أى لأن الدم انقطع مكانه ولو دام لم يحف وصارت كالجنب وقيل هو أقدس واعترض على ابن حبيب بأن الحيض (١٦٧) يقطع التتابع ورفع النية فقد صامت بلانية فوجب

إعادة الجميع وقد يجاب بأنهم المالم تعلم به فانها على النية الاولى لم ترفعها فلا تبطل التتابع هذا محصل ما يتعلق بقوله وشكها فى وقت حيض رأتها الخ وهو تابع للشيخ سالم نفعنا الله به وفيما قاله نظر فقد قال ابن القاسم فممن رأت بثوب احيضاً لا تدرى وقت اصابتها ان كانت لا تتركه وبلى جسدها أعادت الصلاة مدة لبسه وان نزعت فدة آخره وتعيد صوم ما تعيد صلاته مالم تجاوز عاداتها اهـ قال عجب ظاهر قوله فيما إذا لم تنزعه أنها تعيد الصلاة

وسواء ذكر احتلاماً أم لا وعن ابن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكروا خرج بالشك التجويز المرجوح فلا غسل ولو اغتسل له تم تبيين جنباته لم يجزه ولو شك فى ثالث بان لم يدرك أمذى أم ماء أم منى فلا شئ عليه ولو تردد بين أمرين ليس أحدهما مائياً كما لو شك أمذى أم ماء مثلاً فانه يجب عليه غسل ذكره بنية (ص) وأعاد من آخر نومة (ش) أى وأعاد من الصلاة الواجبة ما صلى فى الثوب من آخر نومة نامها فيه ان صلى بعد تلك النومة شيئاً سواء كان ينزعه أم لا وقيل من أول نومة فيها وقيل بالفرق وشكها فى وقت حيض رأتها فى ثوبها كشكها فى الجنابة فتغتسل وتعيد الصلاة على ما تقدم والصوم من أول يوم صامت فيه وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد وانظر شرحنا الكبير (ص) كتحقيقه (ش) الضمير عائدة على المنى الاقرب منذ كور والتشبيه فى الأعادة من آخر نومة وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور والغسل هنا اتفاقاً * ولما فرغ من ذكر موجباته شرع فى واجباته فقال (ص) وواجبه نية وموالة كل وضوء (ش) أى وواجب الغسل أربع اثنان متفق عليهما أحدهما تعيم الجسد وتقدم هذا أول الباب فى قوله يجب غسل ظاهر الجسد وبقي له تمة تأتى وثانيهما نية وخرج فيها الخلاف من

مدة لبسه وفيما إذا نزعت أنها تعيد صلاتها مدة آخر لبسة شمول ذلك لا أيام عادة حيضها وفيه نظر إذا لا يلزمها صلاة ما فيه حيضها وقد ذكر صاحب الذخيرة أنها لا تعيد صلاة أيام عاداتها (فان قلت) لعل وجه أعادتها صلاة أيام عاداتها فى الحيض كما هو ظاهر كلام ابن عرفة احتمال أن الدم جاء دفعة واحدة وانقطع (قلت) فينبذ يقال لم يلزمها قضاء صوم أيام عاداتها وقد يجاب بأنه احتياط فى البابين * وهذا أمور الاول محل قضاء صوم أيام عاداتها من الحيض دون غيرها حيث كانت نيت الصوم كل ليلة ونحو ذلك مما يحصل به صوم غير أيام عاداتها بنية صحيحة فان لم تصمها كذلك وجب عليها قضاء ما صامته لبطان النية بانقطاع التتابع بالحيض * الثانى انما كانت هذه تعيد الصلاة من يوم لبسه حيث لم تنزعه ومن وجد منى فى ثوبه الذى لا ينزعه يعيد من آخر نومة لان الحيض ربما يحصل مما لا تشعر به بخلاف المنى * الثالث محل قضاء صوم أيام عاداتها إذا كان الدم يمكن حصوله فى أيام عاداتها أو أمان كان يسيراً بحيث لا يحصل الا فى يوم واحد فانها تقضى يوماً واحداً وكذا يقال فى سقوط صلاة أيام عاداتها اهـ كلام عجب وقد يقال ان قوله حيث نيت ليس يلزم التبييت لان النية منسجمة حكماً وقوله وكذا يقال الخ لا يظهر لاحتمال أن يقع ذلك فى جزء من يوم بحيث لا يسقط عنها شئ أبداً كما هو ظاهر وقد برحق التدبر (قوله وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور) ومقابل المشهور أنه ان كان يابساً فى أول نومة (قوله والغسل هنا اتفاقاً) ويجزى عن الوضوء اتفاقاً فينبذ كان الاولى للأولف أن يسقطه لانه اذا وجب الغسل ووجب عليه إعادة الصلاة مع الشك فى التحقيق أولى وقد يقال انما أتى بهذه لئلا يتوهم انه مع التحقيق يعيد الصلاة من أول نومة (قوله وبقي له تمة تأتى) هى قوله وتخليل شعراً فاده بعض الشراح (قوله وخرج فيها الخ) أى انه تقدم أن النية فى الوضوء فيها خلاف وبعض العلماء أجرى الخلاف المذكور فى الغسل أى أن يكون

في النية في الغسل الخلاف كالتخلاف الذي في النية في الوضوء (قوله وقرق الخ) أي أنه لا يصح هذا التخرج مجبلا نقول إن الغسل يجب فيه النية اتفاقا بخلاف الوضوء لظهور التعبد هنا دون الوضوء (قوله لكن رجوعه لا قول باعتبار الصفة) فقط أي لوجوب النية قطعاً لأنه متفق عليه (قوله عند أول واجب) ولم يمسح رأسه لعله وقوله وكون المنوى الخ ويجري أيضاً وفي تقديمها يسير خلاف (قوله أو ما يغسل له الخ) معطوف على قوله الجنابة والتقدير رفع ما يغسل لاجله كل الجسد كالحدث الأكبر (قوله كل موانعها) أي الممنوعات من مس المصحف ونحوه (قوله من سنة ووجوب) بيان للحكم وقوله والبناء الخ راجع للصفة (قوله أو نوى الجنابة والجمعة) ولا يضر تقدم نية هذه الأمور أي من الجمعة والعيد وكل غسل غير واجب على نية الجنابة وانظر لم عدل عن صحاح إلى أن يقال إن الصحة لا تستلزم الثواب بخلاف ما قال وأما عدوله عن بطلان إلى انتفاء المقابلة بمحصوله كره في ك وقال الثاني أي حصل ثوابها ويخص هذا التقرير بقوله أو نوى الجنابة والجمعة (١٦٨) الخ فتأمل ومثل نية الجنابة في هذا الحيض والنفاس (تنبه) يخرج

من ذلك صحة نية فضل يوم عاشوراء مثلاً مع نية صومه قضاء ومال إليه ابن عرفة كما في ابن مرزوق ويقوم من ذلك أن من كبر تكبيرة واحدة أو بابها الأحرام والر كوع فإنه يجزئته وإن سلم تسليمة واحدة أو باب ذلك الفرض والرد فإنه يجزئته قاله ابن رشد (قوله تقدم الحيض أو تأخر) مقاد عبارته أن المانع من حصول المرأة فإن حصل منها أحدهما فقط وفوت من الآخر نسياناً فهل يجزئ غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء ورعايته له قوله وواجبه نية أم لا قاله عجم وأما عدا فتلاعبة فلا يجزئ قطعاً كذا ينبغي وما ذكره المصنف هنا غير ضروري الذي ذكره مع قوله كالوضوء فهو واضح (قوله لكثرة موانع ما فوت) لأن الحيض يمنع من الصوم والوطء بخلاف الجنابة فإن فوات الجنابة تمنع من القراءة بخلاف الحيض قلت لما كان رفع

الوضوء وقرق بظهور التعبد هنا لعل الغسل بجميع البدن والنظافة هناك لتعلقه بأعضاء الأوساخ والمختلف فيهما أحدهما الموالاة والثاني الدالك الآتي وقوله كالوضوء يرجع للنية والموالاة لكن رجوعه الأول باعتبار الصفة من كونها عند أول واجب وكون المنوى رفع الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوباً أو ندباً أو استحباباً كل موانعها ولا يضر إخراج بعض المستباح أو نسيان بعض الأحداث ويضر إخراج ما يجزئ في تقديمها وتأخرها ما مر عنه ولا يكفي مطلق الطهارة إلى غير ذلك مما مر فيه وللتأني باعتبار الصفة والحكم من سنة ووجوب مع الذكر والقدرة والبناء مع النسيان مطلقاً أو العجز بشرط عدم الطول فوجه الشبه فيهما مختلف (ص) وأن فوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية لا آخر أو نوى الجنابة والجمعة أو نيابة عن الجمعة حصلاً (ش) يعني أن المرأة الحائض الجنب تقدم الحيض أو تأخر إذا فوته ما عند غسلها حصل ما لا إشكال أو فوت أحدهما أما الحيض ناسية لا آخر أو الجنابة ناسية لا آخر حصلاً أي ضاف الأولى على المنصوص لابن القاسم لكثرة موانع ما فوت والقاعدة تجعل ما قل تبعاً لا أكثر وفي الثانية على مذهب المدونة خلافاً لمحتوم ولا مفهوم لقوله ناسية بل الذكر لا يضر إذا لا يضر إلا الإخراج على ما مر أو نوى الشخص الجنابة والجمعة وخطهما في نية واحدة حصل لأن مبنى الطهارة على التداخل أو نوى الواجب منهما وقصد نيابته عن الجمعة حصلاً وان نوى الجمعة ونسي الجنابة أو ذكرها ولم ينو هالكن قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتقياً أي ما فواه وما نسيه والنائب والمنوب وإلى هذا أشار بقوله (وان نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتقياً) ولا مفهوم للجمعة بل كل غسل غير واجب (ص) وتحليل شعر وضغث مضفور له لا تنقضه (ش) يعني أنه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج منى مع تحليل شعر وضغثه حيث كان مضفورا أي ضممه وجعه وتحريره ولا يكلف مر يد الغسل رجلاً أو امرأة بنقض الشعر المضفور حيث كان من خوايدخل الماء وسطه والا فلا بد من حله وتقدم أن التحليل إيصال الماء إلى البشرة بخلاف التحريك فإنه جسه على ظاهر الشعر ونكره ليشمل شعر الرأس وغيره من حاجب وهذب وابط وعانة كفيف أو خفيف

الجنابة ممكنة له فتمكنه القراءة كأن الجنابة لم تكن مانعة (قوله وخطهما في نية واحدة) أي بان قال في قلبه على نويت الجنابة والجمعة واقتصر على هذه لتكون محل الخلاف والافالحكم كذلك لو أفرد كل نية ولا خلاف فيه (قوله أو قصد الجنابة منهما) أي الكائنة من الأمرين اللذين هما الجنابة والجمعة (قوله أو قصد نيابته عن الجمعة) أي جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى وهي نية الجنابة عنها (قوله والنائب والمنوب) عين ما قبله لكن اختلف باعتبار الوصف العنواني (قوله ولا مفهوم للجمعة) والظاهر أن نية الغسل المسنون والمندوب معا أو نيابة مسنون عن مندوب يحصلان انظر الشراح (قوله مع تحليل شعر) فيه إشارة إلى أن الواو بمعنى مع فهي واو المعية لا واو العطف لئلا يتوهم أن تحليل الشعر ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك (قوله وجعه) عطف تفسير (قوله حيث كان من خوا) حاصله أنه إذا كان بخيوط كثيرة ثلاثة فما فوق ينقض مطلقاً أقوى الشد أو ما إذا كان ينقصه أو بخيوط أو خيطين فإن لم يبق الشد فلا ينقض والانتقض

(قوله على الأشهر) أي أن تحليل ما ذكر واجب على الأشهر ومقابل ذلك قولان التدب والاباحة كما يعلم من التوضيح (قوله ما لم يشق) مقدم من تأخير وأصل العبارة وأخرى الشقوق وما غار من البدن فيعجمه بالماء ويدلكه ما لم يشق فيفعل المتيسر من تعميم بدون ذلك أن أمكن التعميم (قوله فلا يلزمه تحريكه كالوضوء) ولو فرض أن الماء لم ينزل تحتته (قوله بل يكفى الخ) أفاد بذلك أن قوله ولو بعد مبالغة في مقدر والتقدير يكفى ولو بعد صب الماء واحتاج لذلك لأن ظاهر المصنف غير مستقيم وذلك لأن معناه ذلك واجب هذا إذا كان مقارنا للصب بل ولو بعد الصب خلافا لمن يقول أنه بعد الصب ليس بواجب ونفى الوجوب يجمع الأجزاء مع أن المردود عليه بل وقائل بعدم الأجزاء (قوله وانفصاله) عطف تفسير عبارة تت أحسن ونصه ولو بعد صب الماء وانفصاله عند ابن أبي زيد فالمعية عنده غير مشترطة اه ويدل على ذلك ما ذكره من أنه يكفى الدلك ولو بعد أن انغمس في الحوض وخرج منه والحاصل أن مفاد شارحنا أنه إذا انغمس في الحوض ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن الجسد إلا أنه مبتل فانه لا يكفى مع أنه يكفى كما يفيد به عبارة تت وما ذكره (قوله ولا يكفى غلبة الظن) هذا نقله الخطاب (١٦٩) عن سيدي أحمد زروق وانتظره فانه إذا كان

يكفى غلبة الظن من وصول الماء الذي هو فرض إجماعا فأولى الدلك الذي وقع فيه الخلاف بالاستحباب والسنة فالأظهر أن غلبة الظن تكفى وقوله بل اليقين أراد به الاعتقاد الجازم لا العلم الذي هو الجزم المطابق للواقع عن دليل الذي هو المعرفة (قوله الاستسكح) أي أن المستسكح يكفيه غلبة الظن لا يخفى أن المستسكح متخير فشأنه التردد على السواء فالظاهر أن المستسكح لا يعمل على شكه ولو كان على حشد سواء خلاف ما يستفاد من قوله الاستسكح فانه يفيد أنه يعمل على شكه المذكور ويطلب بالتدليل والحاصل أن الظاهر أنه يكفى في التدليل غلبة الظن لما قلنا وأنه إذا كان مستسكحا لا يعمل على التردد على السواء بل بلغيه (قوله

على الأشهر وأخرى الشقوق وما غار من البدن ما لم يشق فيعجمه بالماء ويدلكه وأما الخاتم فلا يلزمه تحريكه كالوضوء كما نص عليه ابن الموارخ خلافا لابن رشد (ص) وذلك ولو بعد الماء (ش) هذا معطوف على نية يعني أنه يجب على من أراد أن يغتسل شيء مما مر أن يدلك جسده ولا يشترط مقارنته للماء بل يكفى ولو بعد صب الماء عند ابن أبي زيد قبل سيلانه وانفصاله عن البدن خلافا للقباسي في اشتراطه المعية وفيه حرج وهو واجب لنفسه ويعيد تاركه أبدا ولو تحقق وصول الماء إلى البشرة لطول مكث وهو داخل في مفهوم الغسل فيغنى عنه وذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري ولا بد من تحقق الدلك ولا يكفى فيه غلبة الظن بل اليقين الاستسكح وانما لم يأت بالمبالغة المشار إليها بقوله ولو بعد الماء في الوضوء لأن الغالب فيه المصاحبة (ص) أو بخرقه أو استنابة (ش) هذا معطوف على الظرف أي ولو كان الدلك بخرقه أو استنابة فانه واجب والمعنى أن الدلك إذا أمكن باليد أو بالخرقة أو بالاستنابة فانه يتعين ولا يسقط وبهذا التفريق يظهر أنه ليس في كلام المؤلف ما يستفاد منه التخيير بين هذه الأشياء بل هو ساكت عن ذلك والحكم فيما إذا استناب مع القدرة بالبدن عدم الأجزاء على المشهور ولا تجزئ الاستنابة مع القدرة بالخرقة ويكفى الدلك بالخرقة مع القدرة على الدلك باليد على الصحيح وتنظير الزرقاني في ذلك فيه نظر ومعنى الدلك بالخرقة أن يجعل شيئا بين يديه ويدلك به كفوطه يجعل طرفها بيده اليمنى والآخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها وأما لو جعل شيئا بيده ودلك به فكيف يدخله في يده ويدلك به فان الدلك حينئذ انما هو باليد (ص) وان تعذر سقط (ش) أي وان تعذر الدلك بكل وجه سقط ويكثر صب الماء عليه وليس من التعذر إمكانه بجائز يملكه المغتسل حيث لم يتضرر بالدلك بها ولم يكن حائط حمام فان كانت بغير ملكه أو ملكه ويتضرر بدلكه به أو حائط حمام ولم يمكنه بدلكه بغيره فهو من التعذر (ص)

(٢٢ - خشي أول) ولو كان الدلك بخرقه أي هذا إذا كان الدلك بيد بل ولو كان الدلك بخرقه (قوله على المشهور) ومقابله لا يجوز ابتداء ويجزئ (قوله على الصحيح) واعتمده شيخنا الصغير ومقابله لا يجوز وقد نقله بهرام عن سحنون واعتمده عب ورد شيخنا المذكور ذلك الاعتماد (قوله وتنظير في ذلك قصور) ونصه وانظر ما الحكم إذا كان قادرا على الدلك باليد ودلك بالخرقة هل يكفى ذلك أم لا (قوله فان الدلك انما هو باليد) وقيدته عجم بما إذا كان خفيفا (أقول) لا حاجة لذلك القيد بل ولو كثيفا لان المعاناة على كل حال باليد فتدبر (قوله فان كانت بغير ملكه) أي ان تضرر بدلكه به لان لم يتضرر لما ذكره من أنه ليس للشخص منع غيره من نفعه بما لا يضر كالاستئطال بجداره واستصباح أو انتفاع بنور مصباحه كذا في عب وفيه نظر بل لا يجوز مطلقا كما قررره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وذلك لانه مظنة الضرر (تنبيه) ما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد هو ما ذهب إليه سحنون واستظهره في التوضيح وأشار الشارح إلى ضعف استظهاره بقوله قيل وهو الظاهر والذي ذهب إليه ابن حبيب أنه لا يجب قال ابن رشد هو الصواب مراعاة للخلاف والاشبهه بيسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون حيث قال يسقط كما يسقط فرض القراءة عن الأخرس ولانه لم ينقل عن الصحابة اتخذ خرقه ونحوها ولو كان واجبا لاشاع من فعلهم اه

(قوله وسننه) أي الغسل ولو مندوبا (قوله غسل يديه أولا) قال في لـ وانظر هل يطلب بتخليل يديه في غسلهما أولا اهـ (أقول) الظاهر انه يطلب وقوله ودهماخ أذنيه مرفوع عطفا على غسل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي مسح صماخ أذنيه والقرينة على هذا المحذوف أب هذا الثقب لا يمكن غسله فهو من الباطن هنا لأنه معطوف على يديه والحاصل أن السنة في الغسل مسح الصماخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وانما ليس مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهم ما يغسلان هنا دون الوضوء اهـ (قوله قبل ادخالهما في الاناء) أي أن المراد بالاولية قبل الادخال في الاناء على ما تقدم في فرائض الوضوء من التفصيل (قوله وهذا مصب السنة الخ) هذا يفيد انه ينوي رفع حدث الجنابة عند غسل يديه أولا بحيث يقع غسلهما فرضا وليس كذلك بل النية بعد نظير ما تقدم في باب الوضوء من أن نية الوضوء بعد فعل السنن وان نية السنة سابقة على نية الفرض قال محشي نت لطباق أهل المذهب على أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء سنة من سنن الغسل ولو كان كما قال أي نت من أن مصب السنة على الاولية لقالوا تقدم غسلهما سنة وذكر النص بعد ذلك (قوله مسح صماخ الاذنين) المراد به جميع الثقب الذي في مقعر الاذنين وهو ما يدخل فيه طرف الاصبع هذا هو الذي يسن مسحه لا غسله ولا صب الماء فيه لما في ذلك من الضرر وأما ما عساه رأس الاصبع خارجا عن الثقب المذكور فن الظاهر الذي يجب غسله قاله سند (قوله مرة مرة) أي يتمضمض مرة ويستنشق مرة (قوله وهو سنة مستقلة) أي والحال انه سنة مستقلة (قوله لاستلزام الاستنشاق له) غير مناسب لان الاستنشاق لا يستلزم الاستنثار الا أن يقال أراد الاستلزام عادة أي ان العادة جرت بأن من يستنشق يستنثر وعلى فرض تسليم الاستلزام له نقول يفيد أن الملزوم واللازم سنة واحدة مع أن المقصود أن كل واحدة سنة على حدة (قوله أو أن الخ) أي (١٧٠) أو يقال انما سكت عن الاستنثار والحال انه سنة مستقلة لان المؤلف

وسننه غسل يديه أولا وصماخ أذنيه ومضمضة واشتشفاق (ش) أي وسنن الغسل أربع غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء وهذا مصب السنة وأما الغسل في نفسه فواجب والثانية مسح صماخ الاذنين وهو الثقب الداخل بالصاد والسنن والثالثة والرابعة المضمضة والاستنشاق مرة مرة كما يأتي وسكت عن الاستنثار وهو سنة مستقلة كما مر في الوضوء لاستلزام الاستنشاق له أو ان المؤلف أطلق الاستنشاق على ما يشمل السنن كما هو مذهب بعض الشيوخ وان لم يشأ عليه في الوضوء وقوله أولا أي قبل ازالة الاذى وعلى هذا فالابتداء هنا حقيقي وفي قوله ونبد يديه بازالة الاذى اضافي وهكذا حل السنوري وفي كلام غيره ما يدل عليه وحينئذ يفيد أن يغسل يديه ثم يزيل الاذى ثم يتوضأ بنية الجنابة وضوا كاملا كما أشار إلى ذلك بقوله ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة مرة وبهذا التقدير ظهر أن اليدين يغسلان أولا وثانيا وان المضمضة والاستنشاق

أطلق الخ نقول له أيضا وهذا الاطلاق يفيد أن المجموع سنة واحدة مع أن المدعى أن كل واحد سنة مستقلة (قوله أولا) أي قبل ازالة الاذى هذا حل آخر مغاير للحل الاول المصدر به والتحقيق الاول وهو أن المراد بالاولية قبل الادخال في الاناء وان كان قابلا للبحث من حيثية كونه ادعى أن غسلهما واجب

انما

المفيد تقدم النية عند غسلهما (قوله وعلى هذا) أي على أن المراد بالاولية قبل ازالة الاذى

وهذا جواب عما يقال قولك معنى أولا قبل ازالة الاذى يعارض ما سيأتي من انه ينسب البدء بازالة الاذى وخاصة الجواب ان المراد بالاولية هنا اولية حقيقية وما سيأتي اولية اضافية فلا تعارض (قوله وفي كلام غيره ما يدل عليه) أي ما يدل على أن المراد بالاولية قبل ازالة الاذى وقد تقدم أن التحقيق خلافه لانه مخالف للحديث في الصحيحين وغيرهما عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أدنيت لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَغَسَلَ كَفَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي الْأَنْاءِ الْخِ وَخَالَفَ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَضُوءِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُولَوِيَّةِ قَبْلَ الْادْخَالِ فِي الْأَنْاءِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ أَيْ وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَكَوْنُنَا نَقُولُ مَعْنَاهُ أَيْ قَبْلَ اِزَالَةِ الْأَذَى أَيْ وَقَبْلَ الْادْخَالِ فِي الْأَنْاءِ بَعِيدٌ مِنَ اللَّفْظِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ (قوله ثم يتوضأ بنية الجنابة) أي ثم يأخذ في مقدمات الوضوء أي ما تقدم على الوضوء من غسل الذكـر بنية الجنابة ثم يتوضأ في الحقيقة بنية الجنابة سابقة على ذلك الوضوء لكن هذا في وضوء لاقتصر عليه أصبحت الصلاة وأما على تقدير أنه لم ينو على ذكره وشرع في أعضاء الوضوء وغسلها بنية الجنابة بل أو بنية رفع الاصغر واقتصر عليها فالغسل صحيح لكنه لا يصلي به لرجوعه ثانيا للغسل ذكره فينتقض وضوءه نعم ان مسه بجائل كيف يصلي به (قوله وبهذا التقدير) أي وهو قولنا وضوا كاملا مرة (قوله يغسلان أولا) أي ثلاثا وثانيا أي مرة لقوله وضوا كاملا مرة قبل وبفـيـد أنه مسح رأسه وأذنيه فقد قال في لـ في القولة الثانية ثم ان مصب التدب التكميل غسلهما ومسحا تكرعاً لهما أي لأعضاء الوضوء في مسح رأسه وأذنيه وان كان يغسلهما بعد ذلك ويقدم الرجلين على المشهور وعلى تأخيرهما في ترك مسح الرأس روايتان ووجه القول باتركه انه لا فائدة للمسح لانه يغسل حينئذ ووجه مقابله أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فبقى ما عداهما على الاصل وقيد بعضهم الخلاف في الرجلين بالغسل الواجب وأما غسل الجمعة مثلاً فيقيد مهما قطعاً

لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا مخرجا للقور وقطع بذلك يوسف بن عمرو وقال الشيخ زروق فيه بحث اه ولعل وجه البحث ان هذا فصل خفيف لا اخلال فيه بالموالاة الواجبة وقال عجم واعلم ان السنة في الغسل مسح صمماخ الاذنين وفي الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما ومسحهما في غير وضوء الجنابة وأما فيه فهل السنة مسح صمماخ الاذنين الذي هو سنة الغسل لو بدأ به أو السنة فيه مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما ومسحهما في غير وضوء الجنابة وهو ظاهر قول المؤلف ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة وقد قدمنا الإشارة لذلك وعليه فاذا توضأ وأتى بسنن الوضوء اندرج فيها سنن الغسل اه المراد منه نقلنا ذلك لاجل أن نقف على ما قبل في ذلك الموضع الصعب ثم ترجع لقول الشارح يغسلان أولا وثانيا رده محشى بت بقوله وظاهر كلام الأئمة المتقدم انه لا يعيد غسل اليدين في وضوء الجنابة لجعلهم السنة غسلهما ما قبل ادخالهما الاناء فلما معنى لاعادته بعد حصول السنة ويحمل قوله في الحديث ثم توضأ وضوء الصلاة على غير غسل اليدين لتقدمه ولا ينقض غسلهما مس فرجه وعلى هذا يحمل قول الجلاب وصفة غسل الجنابة أن يبدأ بغسل يديه ثم يزبل الاذى ان كان عليه ثم يتوضأ وضوءه كاملا وقول ابن الحاجب تبعه لابن شاس والا كمل أن يغسل يديه ثم يزبل الاذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ وقال الزرقاني وقوله وسننه غسل يديه أولا أى قبل ازالة الاذى ويغسل يديه ثانيا للوضوء ولا مساعد له الا ما يؤخذ من قولهم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة) ولا يعيد فعلهما بعد (قوله والا كمل الخ) تحته صفة كاملة لا كمل يبدأ بغسل يديه للكوعين ثلاثا ويزبل الاذى ويغسل الذي ذكر ثم يتمضمض ويستنشق ويمسح الصمماخين ويصب الماء على رأسه ثلاثا وهكذا وأما الصنعة النافعة فكثيرة (قوله أن يغسل يديه) أى ثلاثا (قوله ثم يغسل ذكره) أى بنية رفع الجنابة (قوله فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلاق ونية) أى نية غسل اليدين المحكوم (١٧١) عليه بأنه سنة لا يحنى أن هذا مما يؤيد ما قلناه

من أن قوله سابقا وهذا مصب السنة الخ غير مناسب (قوله وكونه ثلاثا) ولا يعارض سنة التثليث هنا قوله في توضيحه ليس شئ في الغسل يندب فيه التكرار غير الرأس اه أى لانه في المندوب كما هو صريحه والتثليث هنا من تمام السنة اه (قوله كانت هذه الاشياء الخ) لا يحنى أن من جملة تلك الاشياء مسح الصمماخ فيفيد

انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة قال ابن الحاجب والا كمل أن يغسل يديه أولا ثم يزبل الاذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ اه وحاصل ما يفيد كلام الشارح هنا وفي شامله وكذا ابن مرزوق ان سنة غسل اليدين كسنة غسلهما في الوضوء فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلاق ونية وكونه ثلاثا وكونه أولا كما هو في الوضوء واعلم أن جعل كل من المضمضة والاستنشاق ومسح صمماخ الاذنين من سنن الغسل انما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الزرقاني (ص) وندب بدء ازالة الاذى ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة وأعلامه وميامنه وتثليث رأسه وقلة الماء بالاحد (ش) هذا شروع في مندوبات الغسل وهى كثيرة على ما ذكره غيره منها البداءة قبل هذه السنن يغسل يديه قبل ادخالهما الاناء ثم ازالة الاذى عن محل هو فيه ليقع الغسل على أعضاء طاهرة

أنه لا يمسح أذنيه بل يقتصر على مسح الصمماخ وقد تقدم تردد عجم في ذلك وجزم الشارح بمسح الاذنين وقد يقال لا يحنى أن هذا الوضوء قطعة من الغسل فهو صورة وضوء فكونها من سنن الوضوء لا ينافي كونها من سنن الغسل باعتبار الحقيقة فتدبر وبعد كتبى هذا رأيت شارح التلخيص قال مانعه وقوله ثم يتوضأ وضوءه هذا أيضا انما هو بعض غسل الجنابة فهو واجب والفضيلة انما هى في البداءة به هذه الاعضاء لشرفها اه (قوله بدء ازالة الاذى) أى النجاسة عن جسده فرجه أو غيره ان لم يغير الماء والاوجب البدء به والا كان الغسل باطلا كذا فى عب ويبحث فيه بعدم تسليم الوجوب بل يقال يطلب بصب الماء ثانيا وثالثا ورابعا حتى لا يتغير الماء (قوله ثم أعضاء وضوئه) بالجر عطف على ازالة ففي الكلام حذف أى ندب بدء ازالة الاذى ثم يغسل أعضاء وضوئه وقد رغب تغليبا على المسح لان محله أكثر وقد قدر طهارة فلا تغليب * (تنبيه) لا يحنى أن ظاهر تقرير الشارح وغيره أن هذا وضوء صورة لانه لم يكن بنية الاصغر (قوله مرة مرة) مفعول مطلق مبين للعسداءى ويمر مرة وقوله وأعلامه هو بالجر عطف على ازالة أى يندب البدء بذلك قاله فيما كتبه على نسخة لـ (قوله على ما ذكره غيره) أى بناء على ما ذكره غير المصنف أى فالاصنف لم يستغرق المندوبات (قوله منها) أى المندوبات التى لم يذكرها الخ ولا يحنى أنه يندب فيه التسمية ولم يذكرها هنا والظاهر أنه يأتى هنا ما تقدم في الوضوء من الموضع الطاهر وغيره مما يمكن جريانه هنا ولعل الشارح أشار بالكثير لذلك (قوله هذه السنن) أى المشار لها بقوله سابقا وسننه غسل يديه أولا الخ وفي العبارة حذف مضاف أى قبل بقية السنن لان غسل اليدين سنة أى أن البدء بغسل اليدين قبل الادخال فى الاناء مندوب وحاصله أن غسل اليدين فى حد ذاته سنة وأما تنديعه على المضمضة والاستنشاق فتدوب فلو أخذ الماء أولا بفيه فتمضمض ثم غسل يديه قبل ادخالهما فى الاناء صدق عليه أنه أى سنة الا أنه أدخل مندوب وهو البداءة فلا اعتراض عليها (قوله هو) أى الاذى فيه

(قوله ليأمن الخ) هذه العلة ظاهرة فيما إذا كان ذلك المحل فرجا لا غيره فلا تنطبق العلة على الأمرين أي وأما لو لم يغسله بنية الجنابة وتوضأ
 لاحتاج إلى أن يغسل ذكره فينقض وضوءه لأن هذا ظاهر إذا باشر ذكره بيده بدون حائل والافلا نقض (قوله على مذهب المدونة)
 ومقابله عدم الاجزاء كما ذكره الخطاب (قوله ثم بعد إزالة الأذى الخ) الأولى أن يقول ثم بعد غسل ذلك المحل فرجا أو غيره يأتي بالسنة
 المتقدمة التي هي غسل اليدين مرة على ما قال والمضمضة والاستنشاق (قوله بنية رفع الجنابة) لاحتاج لذلك بعد فرض أنه نوى الجنابة
 عند غسل ذكره فيحمل كلامه هذا على ما إذا لم ينو الجنابة عند غسل ذكره لكن يأتي على ما تقدم من التفصيل (قوله أعلاه بميامنه
 ومياسره) أي يقدم أعلاه الملتبس بميامنه ومياسره أي الأعلى الذي في الميامن والمياسر يقدم على الأسفل فيهما بمعنى أن أعلى
 الشق الأيمن يقدم على أسفل الأيمن وأعلى الشق الأيسر يقدم على أسفل الأيسر (قوله وفي أعلاه بجانب المغتسل) لا للمغتسل حاصله
 أن الضمير في أعلاه بجانب المغتسل وفي ميامنه للمغتسل ففاده أنه يقدم شقه الأيمن بتمامه على الأيسر بتمامه ثم يليه على ما قاله
 بعض الشراح الظاهر ثم بعده البطن والصدر اه والظاهر أن يقول وما بعده الصدر ثم البطن فالصدر مقدم على البطن ولورجع
 الضمير للمغتسل وقد رُمِضَ أي جانبه لكان (١٧٣) أحسن ليكون الضمائر على وتيرة واحدة وصرح شب بأن الأعلى ينتهي إلى

الركبتين ولورجع الضمير في أعلاه
 للمغتسل كالضمير في ميامنه لافاد
 أن الأعلى أيسر وأيمن يقدم على
 الأسفل أيمن وأيسر وحينئذ يغسل
 أولا الشق الأيمن إلى الركبتين على
 ما قرره شيخنا رحمه الله تعالى ثم ينتقل
 للشق الأيسر إلى الركبة ثم ينتقل
 للشق الأيمن فيغسل من الركبة
 للأسفل ثم ينتقل للشق الأيسر
 فيغسل من الركبة للرجل
 والتقير الثاني من ترجيع الضمير
 للشخص رجحه شيخنا الصغير قال
 رحمه الله تعالى وعليه فيغسل
 الأيمن بطنًا وظهرا إلى الركبتين
 ثم ينتقل إلى الأيسر كذلك ثم يغسل
 من الركبة اليمنى للأسفل ثم من
 الركبة اليسرى للأسفل اه (قوله
 بأن يعمها بكل واحدة) هذا ظاهر

ثم يغسل ذلك المحل فرجا أو غيره بنية غسل الجنابة ليأمن من نقض الوضوء بمس ذكره بعد ذلك
 وإن لم ينو رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانيا ليعم جسده وكثير من الناس
 لا يتفطن لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم لا يمسح حفظا للوضوء فيؤدي لبطلان الغسل لعمرو
 غسل الفرج عن نية قاله المؤلف في شرحه على المدونة الخمى وإن نوى رفع الجنابة في حين
 إزالة النجاسة عنه وغسل غسل واحد أجزأ على مذهب المدونة ثم بعد إزالة الأذى يأتي
 بالسنة المتقدمة ويستحب أن يكمل المرور على أعضاء وضوئه مرة مرة بنية رفع الجنابة عنها
 ولو نوى رفع الأصغر أجزأ ولو ذكر الأكرام لم يخرج منه فنية الجنابة عليه غير متعينة كما هو منه
 كلام التتائي ومنها تقديم أعلاه بميامنه ومياسره وتقديم ميامنه من أعلاه وأسفله على
 مياسره منها والضمير في ميامنه للمغتسل وفي أعلاه بجانب المغتسل ومنها تثليث غسل رأسه
 بأن يعمها بكل واحدة ومنها قوله الماء بلاحد بصاع خلافا لابن شعبان ويغفر السرف
 للموسوس ما لا يغفر لغيره لا بتلأته وبكفيه غلبة الظن بخلاف غيره وليس هذا تكرار مع
 قوله في باب الوضوء وقوله ماء بلاحد كالغسل لأنه انما ذكره هناك ليشبه به وهذا باب (ص) كغسل
 فرج جنب لعوده لجماع (ش) هذا تشبيه في الاستحباب يعني أن الشخص إذا أراد أن يعود إلى
 وطء زوجته أو أخته فإنه يستحب له أن يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة
 والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ وفي الغسل فوائد تقوية العضو واتمام
 اللذة وإزالة النجاسة وكذلك يستحب للأنثى غسل فرجها كذا ذكره فقوله كغسل فرج جنب أي
 ذكر أو أنثى (ص) ووضوئه لنوم لا تيمم (ش) أي ومن المستحب وضوء الجنب ولو أنثى للنوم

كلامهم وبه الفتوى فتكون الثانية والثالثة مستحبا واحدا ومقابل ذلك أن تكون غرقتان لشق الرأس والثالثة ولو
 لأعلاه فعلى الأول معنى المصنف غسله ثلاثا وعلى الثاني جعلها ثلاثا (قوله قلته ماء) أي تقليل ماء أي لأنه لا تكليف الإيفاع (قوله
 خلافا لابن شعبان) يقول لا يكفي أقل من صاع (قوله ما لا يغفر لغيره) أي سرفا لا يغفر لغيره وهي حال بحسب المعنى أي حالة كون
 السرف سرفا لا يغفر لغيره وأراد به المستسكح وقوله ويكفيه أي الموسوس غلبة الظن هذا عين ما تقدم في المستسكح ولذا قلنا
 أراد به المستسكح وقوله بخلاف غيره أي فلا بد من الاعتقاد الجازم تقدم ما فيه (قوله يشبه به الخ) هذا كلام غير مناسب لأنه لا وجه
 لكون الغسل مشهبا للوضوء مشبه لأنه لم يتقدم للغسل ذكر (فان قلت) حاله معلوم من غير هذا الكتاب (قلت) وحال الوضوء
 معلوم من غير هذا الكتاب بل المناسب أن يقال أتى بالغسل فيما تقدم لغرض أنه كالوضوء ثم أراد أن يذكره في باب لكونه الباب
 المفهوم منه ذلك المعنى (قوله واتمام اللذة) ثمرة تقوية العضو وظاهره التدب عاد للموطوءة الأولى أو غيرها وخصه بعضهم بالأولى
 وأما لغيرها فيجب غسل فرجه وأعلى وجهه لئلا يدخل فيه النجاسة الغير قاله عب وهذه علة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه تلطخ الغير
 بالنجاسة وهو مكره ولو بالنسبة للغير إذ رضى بذلك (قوله وكذلك يستحب للأنثى) تبع فيه الزرقاني وفيه نظر فقد قصره على الذكر
 كما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ

(قوله من نام على طهارة) أي سواء كان جنباً أو غير جنب فإذن إذا مات مات طاهرة وهذه طهارة شرعية أمر بها الشرع غير الطهارة المعروفة بما تقدم فيجيب بان التعريف المتقدم للطهارة تعريف لنوع منها (قوله لينام على طهارة) وعليه فيطلب منه الوضوء حيث وجد ماء يكتفي وضوءه وجد ماء للغسل أولاً (قوله وقيل للنشاط) أي الغسل إلا أن مراده يغتسل ولو آخر الليل وعلى ذلك لو وجد من الماء ما لا يكفي لغسله فإنه لا يطلب منه الوضوء والتعليل الثاني وهو النشاط أرجح لأن الأول لا يناسبه إخراج الحائض لأنها عليه داخلة فالخلاف مبني على الخلاف في العلة كما أشار لذلك البدر عن ابن الحاجب فينشد في الجمع بين التعليل بالنوم على طهارة وإخراج الحائض شيء (قوله ويمكن غشيته على الثاني) فيه نظر لأنه إذا جعلت اللام بمعنى عند لا يفهم منه قصده الأعلى ملاحظة عدوله عن جعلها للتعليل (قوله لا مطهر) فإن قلت تعريفه بأنه طهارة ترابية يقتضي أنه مطهر قلت قد تقدم أن الطهارة تطلق بمعنى أعم (قوله ولم يبطل الإجماع) مفاده أنه لا يبطل بخروج المني بلذة معتادة ولا يظهر والظاهر أن مرادهم بالجماع حقيقة أو حكماً بخروج المني بلذة معتادة (قوله أي ولم يبطل الخ) ظاهر تلك العبارة أن أجزاها لا يبطل أصلاً بالجماع الثاني والظاهر أنه لم يبطل بل يطالب بوضوء آخر يترتب الثواب عليه والوضوء على تركه فعلى تقدير إذا لم يأت (١٧٣) بالوضوء الثاني ثواب الأول باق وما أفاده المصنف من بطلان الوضوء

مراده طلب وضوء آخر والحاصل أن الأولى أن الضمير عائد على الوضوء ولا حذف وأن يقال معنى بطلانه انتهاء حكمه بمعنى أنه يطالب بوضوء آخر (قوله حتى يقال بطل حكمه) لا مانع من ذلك والحكم في كل شيء بحسبه (قوله لا لاجر للوضوء) لا يخفى أن الاجر لم يتقدم له ذكر بل يتعين أن يكون الضمير عائداً على الوضوء لكن على حذف مضاف أي أجر الوضوء (قوله فيبطله كل ما يبطل غيره) أي من كل ناقض (قوله وانظر مع الخ) لا يخفى أن مفاده أن قول عباس يفيد أنه لا ينتقض بكل ناقض مع أنه يفيد أنه ينتقض بكل ناقض فالخالفه بينهما انما هي من جهة

ولونها أو مثله الحائض بعد انقطاع دمها وكذا غير جنب من كل مرید النوم لقوله عليه الصلاة والسلام من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش ولا يتم جنب إذا لم يجد ماء أو وجد ماء لا يكفي للوضوء واختلف في علة استحباب الوضوء للجنب ف قيل لينام على طهارة وقيل للنشاط أي لعله يحصل له نشاط للغسل وظاهر كلام المؤلف الأول لأن ظاهره أن اللام في النوم للتعليل أي ووضوئه لأجل نوم أي لأجل أن ينام على طهارة ويمكن غشيته على الثاني يجعل اللام بمعنى عند أي عند نوم وكون العلة النوم على الطهارة أو النشاط شيء آخر وقوله لا يتم مفرع على العلتين جميعاً خلافاً لمن فرعه على الثانية لأن التيمم مبيح لا مطهر (ص) ولم يبطل الإجماع (ش) يعني أن وضوء الجنب للنوم لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الجماع لأنه لم يشرع لرفع حدث وانما هو عبادة فلا ينفقها إلا ما فعلت لاجله وبعبارة أخرى أي ولم يبطل أجر وضوء الجنب إلا الجماع دون غيره من مبطلات وضوء غيره لأن هذا الوضوء لم يرفع حدثاً حتى يقال بطل حكمه فالضمير في قوله ولم يبطل للاجر لا للوضوء وأما وضوء النوم لغير جنب فيبطله كل ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمر وانظره مع قول عباس في شرح الحديث السابق قلت وهذا الوضوء ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اهـ (ص) وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة الآتية لتعوز وتحنوه (ش) يعني أن الجنابة تمنع كل ما يمنع الأصغر من صلاة وطواف ومس مصحف وتريد أشياء منها القراءة بجر كة اللسان لرجل أو امرأة إلا الحائض كما يأتي وحل منع القراءة في غير الآتية والآتين ونحوهما على وجه التعوذ عند روع أو نوم

أن مفاد الأول أنه ينتقض بكل ناقض في أي وقت ومفاد عباس أنه لا ينتقض بكل ناقض في أي وقت بل ينتقض بكل ناقض فيما قبل الاضطجاع لا بعده (قوله ينتقض الحدث) أراد به مطلق الناقض أو خصوص الخارج المعتاد لأنه الغالب حينئذ فلا ينافي أن غيره مثله وما قاله عباس ذهب إليه بعض الشراح لأنه قال وأما وضوء غير جنب للنوم ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا ينتقضه الحدث الواقع بعد الاضطجاع (قوله لا الواقع بعده) أي بالنسبة للنوم على طهارة لا بالنسبة للصلاة ونحوها ولكن المعتمد كما نقله شيخنا الشيخ عبد الله عن ابن عباس أنه ينتقض بالحدث السابق على الاضطجاع واللاحق له (قوله موانع الأصغر) أي ممنوعات الأصغر (قوله بجر كة لسان) وأولى إذا كان يسمع نفسه فالمصنف نص على التوهم فالحذر زعنه القلب أي فلا يمنع من القراءة بقلبه (قوله وحل منع القراءة الخ) محل مبتدأ وقوله من غير الخ خبر أي كائن الخ (قوله ونحوهما) أي وهو الآتية الواحدة فالحاصل أن المراد بكالاته الثلاث فينشد أدخلت الكاف الآتين (قوله على وجه التعوذ) ولا يجوز له قصد التلاوة أي حالة كون الآتية والآتين على وجه التعوذ أي أن الآتية والآتين ونحوهما إذا كان على وجه التعوذ فلا تحرم قراءته هذا مفاده (أقول) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه في حال التعوذ بعد قارئه أنه لا يعد قارئاً وذلك ذكر في أن الاستثناء في المصنف منقطع لقوله في توضيحه لا يساح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعوذ والاستدلال ونحوه للشقة (قوله عند روع) أي خوف (قوله أو نوم الخ) أو مانعة خلو تجوز الجمع

(قوله أو على وجه الرقي الخ) قال عجم والظاهر أن من الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنه المشقة الجل لان ما يحصل به من جلة ما يقصد بالرقية اه وقوله والاستدلال كانه الدين لمن احتاج الى الكلام في الدين وهي من يأثم الى علم (قوله المشقة المنع) أي محل المنع في كذا وكذا المشقة المنع على الاطلاق (قوله ولا يعد قارئاً) ويرتب على كونه لا يعد قارئاً أنه لا يطلب منه أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لاجل القراءة (قوله ولا له ثواب القراءة) علل عجم كونه ليس له ثواب القراءة بأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً ليرد عليه أن التعوذ مأثور به فيحصل بقصد الامتثال بقراءته للتعوذ فلو قال لانه ليس قارئاً لما تقدم له كان أحسن فاذن يكون له ثواب عند قصد التعوذ اذا تعوذ امتثالاً وأما اذا تعوذ مطلقاً فهل له ثوابه من حيث أتى بالمأثور به وهو الظاهر وكذا يفتح على امام وقف في فاتحة وجوباً فيما يظهر وهل كذا يفتح في سورة سنة أو لا وهو الظاهر (قوله وفي كلام المؤلف بحث) لا يخفى أن البحث انما يتوجه عليه اذا كان مبتكراً لذلك المعنى وأما اذا كان تابعاً لغيره من الدواوين فلا الا أن يقال توجه البحث عليه من حيث ارتضاؤه (قوله قراءة المعوذتين) بكسر الواو أي المحصنيتين أي اللذين هما أحد عشر حرفاً (قوله تعوذاً) أي يقرأ لأجل التعوذ (قوله بل ربما يشمل كلامه قراءة قل أوحى) بأن يراد اليسارة النسبية ولما كانت اليسارة تنصرف لليسارة في النفس أتى بلفظ ربما والظاهر عدم الشمول (تنبيهه) قال عجم ولا بد فيما يقرأ للتعوذ أن يكون مما يتعوذ به لا محوآية الدين وكذا يجري نحوه فيما رقي به أو يستدل (قوله الا يسير الكنعوذ الخ) يدخل (١٧٤) تحت الكاف أيضاً التبرك فقد قال البابي تعوذاً أو تبركاً وله أن يكرر عند تكرار الروع والخوف أو الرقي أو

أوعلى وجه الرقي والاستدلال لمشقة المنع على الاطلاق ولا يعد قارئاً ولا له ثواب القراءة وفي كلام المؤلف بحث اذ يجب وزلل جنب قراءة المعوذتين بل ظاهر كلام البابي أن له أن يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً لقوله يقرأ اليسير ولا حذف فيه تعوذاً بل ربما يشمل كلامه قراءة قل أوحى فلو قال المؤلف الا يسير الكنعوذ لكان أخصر وأحسن (ص) ودخول مسجد ولو اجتازا (ش) أي وكذا يمنع الجنب من دخول المسجد ولو لمسجد بيته أو مستأجراً يرجع بعد مدة الاجارة حائزاً ولو عابراً على المشهور وعابر السبيل في الآية المسافر أي لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل فبالتميم وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة لا المجتازين وهو وجه القول بالجواز (ص) ككافر وان أذن مسلم (ش) هذا تشبيه في منع دخول المسجد والمعنى أنه يحرم على الكافر أن يدخل أي مسجد كان وان أذن له المسلم فيه خلافاً للشافعية لحق الله تعالى فلا يسقطه اذنه ما لم تدع ضرورة كبناء واستحب أن يدخل الكافر للعمارة من جهة عملهم (ص) ولأنه تدفق ورائحة طلع أو عجين (ش) هذا شروع منه في ذكر علامات المنى المميزة له عن غيره واعلم أن المنى اذا كان رطباً من صحيح المزاج فرائحته كرائحة الطلع بالعين المهملة وفيه لغسة بالحاء المهملة

التبرك (قوله لكان أخصر وأحسن) الاخصرية ظاهرة لكونه يحذف ونحوه والاحسنية من حيث شموله لقراءة قل أوحى فتدبر (قوله ولو لمسجد بيته) أي وهو المعتمد أي ولو مغصوباً للصحة الجمعة فيه على الراجح (قوله أو مستأجراً) أي لانه لا يشترط في الوقف أن يكون على جهة التأييد (قوله ولو عابراً) أي ولو اجتازاً مقابله ما أشار له بقوله وقيل المراد الخ (قوله وعابر السبيل الخ) جواب عما يقال الآية تنافي ما ذكر من أن العابر

يجوز له بدون الغسل (قوله ولا جنباً الخ) منصوب على الحال أي ولا تقربوا الصلاة في حال كونكم جنباً بايلاج وهو أو ائزال يقال رجل جنب وامرأة جنب ورجال ونساء جنب لانه يجري مجرى المصدر لا أنه مصدر بل هو اسم مصدر لانه لم يستوف حروف الفعل لان فعله أجنب فصدره اجنباً بالاجنباء وأصل الجنابة البعد وسمى جنباً لانه يجنب موضع الصلاة أو يجنبه الناس وبعده عنهم حتى يغتسل (قوله الا عابري سبيل فبالتميم) أي أن المسافر اذا كان جنباً يسوغ له أن يقبل بالصلاة لكن مع التيمم فالسبيل الطريق والمسافر عابرها أي مجتاز فيها وفي هذا دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث لانه غياه بقوله حتى تغتسلوا (قوله وقيل المراد الخ) وبه قال الشافعي رضي الله عنه ووافقه من أئمتنا ابن مسلق (تنبيهه) ليس للصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل الا أن لا يجد الماء الا في جوفه أو يلجئ الى المبيت به أو يكون بيته داخله وأما المريض والمسافر فلم يدخوله بالتيمم (قوله والمعنى أنه يحرم على الكافر الخ) أي لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ويحرم على المسلم أن يأذن له في ذلك (قوله كبناء) بان لم يوجد غير الكافر والظاهر أن من ذلك ما اذا كان الكافر هو الذي يحسن البناء دون المسلم وهل من ذلك اذا كان يأخذ أجرة أقل والظاهر أنه اذا كانت قلة خفيفة لا يباح لان كثرت والظاهر أن الكثرة تعتبر في نفسها (قوله واستحب مالك) هكذا نسخة الشارح استحب بالتاء والحاء أي نذب أي فليس الدخول من جهة عملهم بواجب (قوله تدفق) قرر شيخنا أن التدفق فيهما وفي بعض الشروح أن منى المراد تسبيل ولا يتدفق (قوله أو عجين) قال المواق ويقرب من رائحة الطلع والعجين فأوفي كلام المصنف معنى الواو ولا بد فيهما من تقديره قاله عجم أي قريب رائحة طلع الخ وعيارة أخرى قوله أو عجين أي في حال رطوبته واذا ليس كان كرائحة البيض (قوله من صحيح المزاج) بكسر الميم أي

الطبيعة (قوله وهو أول حل النخل) اعلم أنهم قالوا راتحة مني الرجل كراتحة طلع الذكروا لاني كالاني ولكن الغبار انما يسقط عن طلع الذكروا عن طلع الانثى وخلاصته أن طلع الذكروا ينشأ عنه غبار أي شيء كالدقيق وذلك الغبار هو الذي يطرح على الانثى حتى يصح غيرها (قوله أشبهه شيء) أي أشبهه بفصوص البيض من أي شيء وأن المعنى أشبهه شيء مبينا ذلك الشيء بفصوص البيض أي من فصوص البيض ومن بانية أو أن الباء للتصوير أي أنه إذا طار أو أزيل عند يسبه يشبهه فصوص البيض أي القطعة من البياض لانها تشبهه فصوص الخاتم (قوله لانه الموجود في بلادهم) كأنه يقول وانما يشبهه تبعال غيره بذلك لانه الموجود في بلادهم أي المدينة أي أكثر وجودا ثم أقول هذا ظاهر أن لواقنصر المصنف عليه مع أنه قال تدفق وراتحة طلع أو عجين (قوله فائدة) مني المرأة ماء أصفر رقيق ومن الرجل أبيض نخين وماء الرجل مرمو ماء المرأة مالخ (قوله وقيل غير ذلك) لانه قد قيل ان الانسان يشبه الثمرة لان لها سبع درجات طلع واغريض وبلخ وزهو وبسر ورطب وتمروا الانسان كذلك قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين الآية (قوله ويجزئ) وان كان خلاف الاولى كما يشعر به قوله ويجزئ ففي هذه المسئلة كما يستفاد من الشارح أجزاء نية الاكبر عن نية الاصغر عكس الآية ودل قوله تبين أنه معتقد بتلبسه بالاكبر فنواه وهو كذلك فان تحقق عدم الاكبر ونواه بدلا عن نية الاصغر الذي لزمه فالظاهر أنه لا يجزئه لخروج وجهه عن سنن الشرع وافساده الاوضاع الشرعية (قوله على الغسل دون الوضوء) أي الوضوء المتقدم كأن يغسل يديه أو لا قبل ادخالهما في الماء ثم يزيل الاذى ثم يغسل ذكره بنية ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستنثر ثم يمسح صمغ اذنيه ثم يفيض الماء الخ ولم يمس ذكره بعد أن شرع في أعضاء الوضوء ولا في آخر غسله فهذا يجزئه عن الوضوء فلواتم قض بعد فراغ غسله اطلب بالوضوء قطع بانية فلواتم قض في أثناء (١٧٥) وضوئه أو بعد تمام وضوئه وقبل فراغ غسله

فاتفق القاسبي وابن أبي زيد على أنه لا يصلي به الا بعد أن يمر على أعضاء الوضوء بالماء الا أن بينهما فرقا من جهة أخرى وهي أن ابن أبي زيد يقول لا بد من نية الوضوء وهو المعتمد بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده والقاسبي يقول لا يحتاج لنية بناء على أن الحدث لا يرتفع الا بعد تمام الوضوء (قوله وانما لم يقل الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالوضوء الذي وصف

وهو أول حل النخل ويسقط عنه غباره وتقييدنا برطبنا احتراز من اليأس فانه أشبه شيء بفصوص البيض وبصحيح المزاج احتراز عما إذا كان مريضاً فانه يتغير منية وتختلف راتحته وفائدة ذلك لوانتبه فوجد بدلا كراتحة الطلع علم أنه مني وانما يشبهه بذلك وان كان يشبهه غيره لانه الموجود في بلادهم وقيل غير ذلك (ص) ويجزئ عن الوضوء وان تبين عدم جنباته (ش) أي ويجزئ نية الغسل الاكبر من جنباته أو حيز أو نفاس عن نية الاصغر ان كان جنباً في نفس الامر بل وان تبين بعد اغتساله عدم جنباته قال في الرسالة فان اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء أجزأه وهذا في الغسل الواجب أما غيره فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة وانما لم يقل المؤلف ويغني عن الوضوء الاشارة الى أن الفضل الوضوء وتقدم هذا في قوله ثم أعضاء وضوئه كاملة (ص) وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسيا جنباته (ش) أي ويجزئ الغسل بنية الوضوء عن الغسل بنية الجنابة ومعنى ذلك أنه اذا غسل

الغسل بكونه يغني عنه الوضوء المتقدم على الغسل لأنه بعد أن اغتسل الغسل الذي يصلي به يطلب أن يأتي بعد ذلك بوضوء اذا علمت بذلك أن تقول لا يخفى أن صورة وضوء حدث بعد نية الجنابة وتقدم أنه ليس له نية مخصوصة هي نية الحدث الاصغر فهو اذن قطعة من الغسل فلا يظهر معنى لقول المصنف ويجزئ عن الوضوء المتقدم فالظاهر أن معنى قول المصنف ويجزئ عن الوضوء أن الانسان اذا اغتسل لا يطلب بعد بالوضوء بل يصلي به دفع المايته وهم أنه ما رفع الا الجنابة فقط أعم من أن يكون توضأ قبل ذلك أو لا نعم ما كان يتم ذلك الا لو فرض أنه وضوء حقيقة بنية مخصوصة لا بد منها وليس الامر كذلك فتدبر (قوله وغسل الوضوء) أي وغسل محل الوضوء الخ في الاصغر أي بنية عن غسل محله في الاكبر أي الغسل الاصل احترازاً عن غسل الرأس في الوضوء فلا يجزئ عن غسل الرأس في الغسل لان غسله في الوضوء ليس بواجب بل اما حرام أو مكروه أو خلاف الاولى فلم ينب واجب عن واجب (قوله ولو ناسيا جنباته) أي اذا كان عالماً بجنباته بل وان كان ومبالغة على النسيان تفيد أنه عند العلم اولى وذلك لانه في حالة العلم بحدث الجنابة كأنه ناولها معنى وان لم يكن ناولها حقيقة بخلاف صورة النسيان فانه ليس قاصداً فيها غسل أعضائه للجنبات (قوله ومعنى ذلك الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف وغسل الوضوء السابق على الغسل ويكون حينئذ ساكناً عن الوضوء المتأخر عن الغسل مع كونه يكفي أيضاً فالاولى أن يراد به ما هو أعم وحينئذ فيستغنى عن قوله كلمة منها وان عن جبهة فان قلت ما المحوج لمعلمه عاماً مع الاستغناء عن قوله كلمة الخ قلت لو قصر المصنف على ما قاله الشارح رحمه الله لا وهم قوله كلمة من حيث اقتضاه عليه أنه لا يجزئ الوضوء المتأخر مع أنه يجزئ لكن لا يخفى أنك خبير بأن المبالغة صالحة للصورتين وأما ما قبل المبالغة لا يظهر الا في الوضوء المتقدم ولا يظهر في المتأخر لانه في حالة التأخر كان قد سبق له نية رفع الجنابة فكيف يعقل هذا اذا كان متعدياً لجنباته

(قوله بخلاف تيمم الخ) هذا أحد محترقات المصنف اذ بقي من محترزاته ثلاث صور بحسب القسمة العقلية لا بحسب القسمة الشرعية اذ هو صورتان فقط الاولى مسح الوضوء عن مسح محله كمن به نزع في رأسه ولا يقدّر على غسله في الغسل فانه يمسحه فان مسح في الوضوء فيجزئ ذلك عن مسح محله في الغسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه قلت وكلامه هو الظاهر الثانية مسح الوضوء عن غسل محله فلا يجزئ قطعا كمن يوضأ ومسح رأسه فلا يجزئ عن غسل الرأس في الغسل وهاتان ممكنتان شرعا الثالثة العقلية فقط غسل الوضوء عن مسح محله أي بان يكون المسح متأصلا في الغسل دون الوضوء هذه لا وجود لها في الشرع (قوله وان عن جبيرة) المناسب أن يقول كلمة وان في صحيح لانه لا شك أن المبالغ عليه هو المتوهم ولا شك أن نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح بنوهم فيه عدم ذلك أكثر مما ينوهم (١٧٦) عدم ذلك في عضو مريض فتدبر (قوله لان الفعل فيهما واحد) وهو الغسل الخ

أعضاء الوضوء بنية الوضوء ثم أراد أن يقتصر على ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة فان ذلك يجزئه لان نيابة الوضوء تجزئ عن الغسل قاله اللخمي بخلاف تيمم الوضوء لا يجزئ عن تيمم الغسل والفرق أن الغسل فيه نيابة أصل عن أصل والتيمم فيه نيابة بدل عن بدل واطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لا شك فيه اذ هو صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الا كبروا نظروا شرحنا الكبير (ص) كلمة منها وان عن جبيرة (ش) يعني أن من ترك لمعة من الجنابة في أعضاء الوضوء ثم غسلت في الوضوء بنيتها فان ذلك يجزئه ولو كانت المعة التي في أعضاء الوضوء عن جبيرة مسح عليها في غسله ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنيتها وانما أجزأ غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفعل فيهما واحد وهما فرضان فأجزأ أحدهما عن الآخر بخلاف من تيمم للوضوء ناسيا الجنابة فانه لا يجزئه لان التيمم للوضوء نائب عن غسل أعضاء الوضوء وتيمم الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يجزئ ما ناب عن غسل بعض الجسد عما ينوب عن جميعه * ولما فرغ من الكلام على الطهارة الاصلية صغرى وكبرى شرع في الكلام على نائب الصغرى وهو خاص ببعض الأعضاء وهو مسح الخف ولم يجد ابن عرفة قال شارح الحدود ويؤخذ من كلامه أن حدثه امرأرا ليد المبالغة في الوضوء على خفين ملبوسين على طهر وضوء بدلا عن غسل الرجلين قال وانما قيدنا بطهر الوضوء مع أن طهر الغسل يصح المسح احترازا عما لو اغتسل للجنابة ثم أحدث الحدث الاصغر فانه لا يصح له المسح مع أن هذه الصورة تدخل لو أسقط لفظ وضوء اذ يصدق على المحدث حدثا أصغر أنه لبس ما على طهر وهو الطهر الا كبر فخرجت هذه الصورة بقولي على طهر وضوء انتهى وفيه نظر لانه اذا قصد اخراج هذه خرجت صورة أخرى وهي من طهر لا كبر ولم يحدث فلبسهما مع صحة المسح فيها أي فتخرج أيضا ان قيدنا بالوضوء مع أنه يصح فيه المسح كما ذكرنا فجعله الحدث مانعا يصير غير جامع فلو قال ملبوسين على غير حدث كان جامعاً مانعاً

(فصل) ص رخص (ش) هذا بيان لحكم المسح فعني رخص أبيج وجوز فالرخصة هنا مباحة فالمسح مباح والغسل أفضل منه عند الجمهور فان قيل كيف يكون مباحا مع أن ابن ناجي صرح بانه ينوي به الفرض بلا خلاف وذلك يقتضي الوجوب وهل يكون الشيء واجبا

أي مع كونها فرضين أصليين فالمجموع علة واحدة بخلاف ما اذا لم يتحد الفعل أو يتحد ولم يكونا فرضين بان كان أحدهما فرضا والآخر سنة أو مستحباً ثم ان ذلك يقتضي أن هذا لم يكن موجودا في التيمم مع أنه موجود في التيمم فلذلك أعرض عن ذلك والتفت لقوله لان التيمم الخ فلم يكن عجز العبارة على نسق صدرها ولا يخفى ان التعليل المتقدم أحسن (قوله ويؤخذ من كلامه) أي من المسح على الخفين في كتابه الفقهي (قوله وفيه نظر) أقول لا يخفى أن النظر متوجه عليه حيث أتى بقوله وانما قيدنا الخ أي أن المراد بطهر الوضوء الطهر الناشئ عن وضوء لا عن غسل والافلو قال ومرادى بطهر الوضوء الطهر الذي يصح الصلاة سواء كان عن وضوء أو غسل لما ورد في

فصل المسح على الخفين (قوله رخص الخ) الرخصة في اللغة التيسير والسهولة وشرعاً حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم

الاصل بالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة النزاع واللبس مباحا والسبب للحكم الاصل كون المحل قابلاً للغسل وممكنه احترازا عما اذا سقط (قوله أبيج) أي لا واجب ولا غيره وذلك لان الرخصة تارة تكون وجوباً كوجوب كل الميتة للضطر وتارة تكون ندباً كندب القصر في السفر وتارة تكون خلاف الاولى كخلاف أولوية فطر مسافر في رمضان وتارة تكون اباحة كإباحة السلم والرخصة هنا من ذلك القبيل (قوله فالرخصة هنا مباحة) لا يخفى أن المخبر عنه بالرخصة نفس المسح وليس هنا الرخصة بالمعنى المعروف لانها باعتبارها الحكم فالاولى أن يقول فالرخصة هنا اباحة ويحجب بان العبارة على حذف مضاف أي فتعلق الرخصة (قوله والغسل أفضل الخ) لا يخفى أن الإباحة اذا ذكرت في شأن الرخصة فالمراد بها استواء الطرفين مع أن قوله أفضل يؤذن بان المسح خلاف الاولى كفطر المسافر فالأفضل أن يقول فالمسح خلاف الاولى (قوله عند الجمهور) ومقابل المسح أفضل (قوله ينوي به الفرض) أي ينوي الواجب أي أداء الواجب (قوله وذلك يقتضي)

أى لانه اذا كان ينوى به أداء الواجب عليه يلزم أن يكون واجبا عليه الا انك خبر بانه يقتضى أنه لو مسح الخفين ولم يبق صدق
 الاجر والمسح ان ذلك لا يكفي والظاهر أنه يكفي ولا يشترط أن يقصد نية الفرضية (قوله كفى الوضوء الخ) فنقول هنا المسح مباح
 من حيث ان له فعلا وله تركه والغسل واجب من حيث انه أدبت به عبادة كفى الوضوء قبل الوقت (قوله وما يقل الخ) جواب عما
 يقال لا حاجة لذلك لان محل الاباحة غير محل الوجوب وحاصل الجواب أن ذلك لا يصح لان الذى يتصف بالاباحة وغيره من الاحكام
 انما هو المفعول هكذا قاله شارحنا نفعنا الله بالشيخ أحمد الزرقاني ثم ان الاشياء قد يعارضون تلك العبارة ويقولون الصواب أن يقول
 انما هو الفعل لقول ابن السبكي لا تكليف إلا بفعل أى والانتقال ليس بفعل المكلف (وأقول) نقرر عندهم أن الفعل تارة
 يطلق بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الحاصل بالمصدر ومرجع الاول الى تعلق القدرة بالحادث بالمتدور وان شئت قلت الى مقارنة
 القدرة بالحادث بالمقدور كالحركة ومرجع الثانى الى الحركة فالحركة هى الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر هى المكلف به على ما قرر فى
 محله وهذا ليس بعمل تحقيق لذلك والفعل بذلك المعنى مفعول العبد حقيقة لانه متعلق قدرته وادارته وكل ما كان كذلك فهو مفعول
 فصدق الشارح رحمه الله فى قوله انما هو المفعول ولا ينافى ما قاله ابن السبكي لما قلنا سابقهم فالتعبير بتلك العبارة يدل على دقة الشارح
 ودقة من تبعه (قوله أسبابه) أى من الحر والبرد ونحوهما أى (١٧٧) يضطر الى أسباب وفى عبارة تبيين الاسباب بقوله

من شغل وخوف فوات رفقة (قوله
 نص هنا على التعميم) أى لدفع ذلك
 التوهم وتوطئة فقوله وتوطئة
 معطوف على ذلك المحذوف (قوله
 فيشمل المكلف وغيره) لا يخفى
 ان الشمول للمكلف ظاهر وأما غيره
 فبناء على ان الامر بالامر بالشئ
 أمر بذلك الشئ (قوله ملازمة الدم)
 مبتدأ وقوله أكثر خبر والجملة حالية
 (قوله لا يتوهم) علة للعلل وهو
 التنصيص على التعميم مع علة
 وهى الترطئة أى علة المعطوفة
 (قوله لانها طاهرة) علة للجمع الخ
 توضيحه ان المستحاضة فى ثلاث
 الاحوال الثلاثة لا يكون دم
 الاستحاضة ناقضا لوضوئها فهى
 طاهرة بذلك الاعتبار من ذلك الدم

مباحا فالجواب ان المسح هنا مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذا شئ الواحد قد يكون له جهتان
 يتصف بالاباحة من جهة وبالوجوب من جهة كفى الوضوء قبل الوقت فانه يتصف بالاباحة
 لفعله قبل الوجوب وبالوجوب لكونه تؤدي به العبادة المخصوصة فقد وقع واجبا وما يقال من
 ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذى يتصف بالاباحة وغيره انما هو المفعول كما
 قررناه ولما كان يتوهم قصر رخصة المسح على الرجل لانه الذى يضطر الى أسبابه غالبان
 هنا على التعميم فقال (ص) لرجل وامرأة (ش) أى لا ذكر وأنثى فيشمل المكلف وغيره وتوطئة
 لقوله (وان مستحاضة) ملازمة الدم لها أكثر أو مستوية أو دائمة لا يتوهم عدم الجمع بين
 الرخصتين لانها طاهرة حكما والمعروف جواز المسح بحضور أو سفر كما أشار اليه بقوله (بحضر أو
 سفر) وقيل بالسفر خاصة وانما قدم المؤلف الحضر على السفر المتفق عليه اهتماما بأمره لانه
 اختلف فيه قول مالك دون السفر وكأنه اقتضى بقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين
 فقد علم الله تعالى الوصية على الدين وان كان آكد منها اهتماما بأمورها لانهم لم تكن معهودة فى
 الشرع بخلاف الدين لانه معلوم عند كل أحد وههنا لم يختلف قول مالك فى السفر كالدين المعلوم
 عند كل أحد وقوله بحضور الخ متعلق برخص أو مسح وهذا أولى (ص) مسح جورب جلد طاهره
 وباطنه (ش) هذا نائب فاعل رخص بتضمينه أبيض أو أبيض والأفرخص انما يتعدى اليه بنى
 وبعبارة أخرى لان المرخص فيه يتعدى اليه بنى والمرخص له يتعدى باللام كقوله رخصت
 زيدنى كذا أى رخص فى مسح جورب وهو ما كان على شكل الخف من قطن أو نحوه

(٢٣ - خرى أول) الا ان طاهرة غير حقيقية بل حكمية فاذن تكون صلاتهم بالدم رخصة ولو كانت طاهرة حقيقة لانتفت
 الرخصة فلو أوجبنا المسح الخفين وهو رخصة لا يمنع لها الرخصتان فيتوهم عدم الجمع فبالجمع لدفع ذلك التوهم وانه يسوغ لها الجمع هذا
 والمعتمد ان طاهرة حقيقة فاعلم والرخصة متحققة عليه كاهو ظاهر لمن تأمل قال الشيخ فيما كتبه على لى وأما لو كان ملازمة لها أقل
 فينقض الوضوء ولا رخصة وتكون غيرها لم يجتمع فيها رخصتان انتهى (أقول) بحمد الله ويعتدل وجود الرخصتين باعتبار طلب
 الصلاة منها مع وجود الدم الذى من شأنه لو كان حياضا أن يمنع الصلاة وغيرها (قوله لانهم لم تكن معهودة فى الشرع) لم يرد بالشرع
 شرع نبينا صلى الله عليه وسلم بل أراد به مطلق الشرع وكأنه يقول لم تكن معهودة فى الشرائع المتقدمة لانها من خصائص هذه الامة
 أى فلم تكن بهذا الاعتبار معلومة عند كل أحد أى من الامم بخلاف الدين فانه معهود فى الشرائع المتقدمة فهو معلوم عند كل أحد
 فظهر ان فى العبارة احتيا كافتدبر (قوله وهذا أولى) انما كان أولى لان الترخيص الصادر منه صلى الله عليه وسلم أى تجوز ذلك لم يكن
 فى الامرين معايل كان فى أحدهما فالظاهر الحصر فان قلت قضية ذلك أن يكون ذلك متعينا لأولى قلت يصح تعلقه برخص باعتبار ما هو
 المقصود منه وذلك لان المقصود ان الشارع سهل للانسان سواء كان فى الحضر أو فى السفر أن يمسح (قوله وبعبارة أخرى الخ) لما كانت
 العبارة الثانية أتم فائدة من الاولى ذكرها

(قوله وهو الجرموق) أي ان الجرموق هو الجورب بقيد كونه جلد ظاهره وباطنه فاذن كان الافضل للمصنف أن يذكره لكونه أخصر (قوله لاساقين لهما) قال شب مثل المسمى عند الناس بالجرمة وهذا القول ضعيف انتهى وتأمله (قوله فيه تجوز) أي تسمع (قوله المتم الفائدة) أي ونائب الفاعل من أفراد (قوله أو بما ذكره البياض) خلاصته أن أراد بالخبر الاصطلاح فيكون رخص مبتدأ باعتبار ارادة الحدث منه ولا يتوقف على وجود سابق وكأنه قال الترخيص الآنك خبر بأنه لا يصح الاخبار اذن لأن الترخيص ليس هو المسح فيجاء بأنه بعد ذلك يؤول بجعله بمعنى اسم المفعول والظاهر أن يقال مبتدأ في محل رفع لانه وان كان اسما فهذا الاعتبار الا أنه مشابه للبي صورة فتدبر (قوله والاخيرتان) حاصل ما فيه أن الصور ثمان صور رتان فرادى وهي الخف فقط والجورب فقط وست جمعاً وهي ما أشار به بقوله بل ولوا الخ جورب على جورب أو خف أو جورب أو لفائف وخف وقوله والاخيرتان وهي خف على خف أو جورب على خف (أقول) لا يخفى أن قوله والاخيرتان يشعر بأن بقية الست ليس فيها خلاف وقوله بل ولوا الخ يقتضي تساوي الست في الخلاف وبقية الست أن الجورب وحده متفق عليه وليس كذلك فقد قال في كذا لما اختلف قول مالك في جواز المسح على الجورب وكان المذهب الذي رجع عنه مالك واختاره ابن (١٧٨) القاسم جوازها متى قدمه وعطف عليه بالجورب قوله

وخف ولا يخفى أنه حينئذ يكون الجورب باقسامه الثلاثة فيه الخلاف لانه اذا كان وحده فيه الخلاف فأولى اذا انضم غيره له مع أنه يمكن ان يجعل الاربع من هذه الست داخله فيما قبل المبالغة فيكون ما قبل المبالغة ست صور (فائدة) المسح على الخفين والمسح على الجبيرة كل منهما لا يرفع الحدث على المذهب كما قاله عجم (قوله بلا حائل) أي على الخف وأما الحائل الذي على الرجل تحت الخف من طين أو غيره فلا يضر لان المقصود المسح على الخف بطريق المباشرة وذلك حاصل (قوله كطين) مثل به لانه محتمل توهم المساحة فيه وهل يدخل تحت الكاف شعر الجلد وظاهر قوله بشرط جلد الخ يشمل ما به شعر

جلد ظاهره وهو ما يلي السماء وباطنه وهو ما يلي الارض وهو الجرموق على نفسه مالاً من رواية ابن القاسم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق نعلان غليظان لاساقين لهما والجرموق بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وقوله مسح الخ نائب فاعل رخص وقول الشارح خبر عن رخص فيه تجوز ويجاب عن الشارح بأنه أراد بالخبر المتم الفائدة لا الخبر الاصطلاح أو بما ذكره البياض في أول سورة البقرة أن الفعل اذا أريد به الحدث صح وقوعه خبراً ومبتدأ ومفعولاً (ص) وخف ولو على خف (ش) يعني أنه يرخص في المسح على الخف ان كان منفرداً بل ولو كان جورباً على جورب أو خفاً على جورب أو جورباً على لفائف أو خفاً أو جورباً على خف في الرجلين أو أحدهما في الجميع والاخيرتان في المدونة وفيها الخلاف المشار اليه بل وشرط مسحه على الاعليين أن يكون لبسهما وهو على الطهر الذي ليس بعده الاسفلين أو بعد أن أحدث ومسح على الاسفلين أما لو لبس الاسفلين على طهر ثم أحدث ثم لبس الاعليين قبل أن يتوضأ ويمسح على الاسفلين لم يمسح على الاعليين (ص) بلا حائل كطين الا المهماز (ش) هذا حال من قوله خف أي حالة كونه الخف كائناً بلا حائل عليه في أسفله أو أعلاه كطين وزفت ونحوه الا أن يكون الحائل مهمازاً فلا يطلب بترعه كان بحضر أو سفر أي للراكب وبعبارة أخرى وقوله بلا حائل متعلق بمسح والباعباء المصاحبة أي أن يمسح مسحاً مصاحباً لعدم الحائل لاحت (ص) ولاحد (ش) أي ولاحد واجب لمقدار زمن مسح الخف بحيث لا يجوز أن يتعدى ونفي الحد الواجب لا يستلزم نفي الحد مطلقاً فلا ينافي ما يأتي من التحديد المندوب المشار اليه بقوله ونذب ترعه كل جمعة (ص) بشرط جلد ظاهر خرز وستر محتمل

وغيره وإن كانه بعد فيما كثر شعره كالغتم والمعر فإن مسح فوق الطين فكن ترك مسح أسفله ان كان الطين أسفل وأعلى الفرض ان كان الطين أعلى (قوله حال من خف) فيه ان خف نكرة (فائدة) الخف يقال للفردتين فهو مشني في المعنى مفرد في اللفظ ولا يقال خفان الا باعتبار الفردتين (قوله الا المهماز) هذا في مهماله اتساع بحيث يكون سائر البعض الخف لا شوكة فلا أثر لها ولا بد أن يكون مأذوناً في اتخاذها لذهب أو فضة أو مغشى بها أو وقع في بعض التقايد أنه لا بد أن يكون محتاجاً له وهو ظاهر وفي شرح عب ثم من كان زمن ركوبه غالباً يمسح عليه ركب بالفعل أو لا ومن زمن ركوبه نادراً يمسح عليه ان ركب لا ان لم يركب ويبقى ما اذا استوى الامر ان فلم يتعرضوا له والحاصل أن الشروط أربعة السفر وكونه مباحاً وراكباً ومحتاجاً له (قوله كان بحضر) فيه نظر بل هو قاصر على السفر (قوله أن يمسح مسحاً مصاحباً) لا يخفى أن في عبارته تنافياً وذلك لانه قال أولاً متعلق بمسح ثم قال بعد أي ان يمسح مسحاً مصاحباً فيقتضي أن الباعب مع وعاءه فيكون متعلقاً بكائن وعند التأمل تجد الثاني هو التحقيق (قوله لا حال) أي كافي هو في الحل الاول لكونه يلزم على الاول اتيان الحال من النكرة (فائدة) عن مالك لا بأس بنخس الدابة حتى يدميها أي لاجل سرعة السير ونقل ابن فرحون في التنبصرة ان من استأجر دابة لا بأس ان ينخسها ان حرنت عند السير ولو لم يستأذن ربه (قوله بشرط الخ) الباعب مع أي مع شرط الشارع جلداً ويصح أن تكون الاضافة للبيان وشرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني مشروط (قوله طاهر) اعترضه

محتى تحت بما حاصـ له أن مفاد النقل انه لا ينبغي عـ ذلك شرط الا انه لا يعد شرطاً الا ما كان خاصاً بالباب وذلك لان الطهارة شرط في كل لبوس مع ان ذكره القدرة في ما يجري على ذلك في ايضه الاشتراط من أن المسح على غير الظاهر باطل وتزعم النسيان لا يعول عليه (قوله ولودبغ) أي الا الكيفية تحت على القول بطهارته (قوله ولا متنجساً) يستثنى منه ما كان معفو عنه كما تقدم في قوله وخف ونعل الخ (قوله للسنة) ذكر تلك العلة عند ادون بقية الشروط لظهور العلة في تلك الشروط ولم تظهر العلة في ذلك لجواز أن يقال أي مانع من لصق الخف برسراس ونحوه فقال للسنة (أقول) ان العلة قد يقال إنها ظاهرة لان اللصق برسراس بصدد الزوال قطه ور الرجل من قب فبنزل ذلك الخف حينئذ ينزله العدم (قوله لا مانع عنه) أي لا مانع من بذاته فيدخل ما ينزل عن محل الفرض لثقل خياطته برسروال ويمكن تنابع المشي به مع ستره اصاله لخله في رفعه حال المسح عليه ويصح أفتى به عجم (قوله بحيث لا يتمكن من لبسه) أي الابعشة شديدة نقل في ك ما ملخصه أن الشرط انما هو عدم وسعه وأما انتفاء ضيقه فليس بشرط فتى أمكن لبسه مسح والافلا وارتضاء شيخنا رحمه الله (تنبية) المراد بتتابع المشي به عادة بالنسبة (١٧٩) لذوى المروآت فان لم يمكن تنابع المشي به عادة لذوى

المروآت فلا يصح عليه ذو المروءة ولا غيره (قوله متعلق برخص) عليه نقول ان شرط معناه اشتراط أي رخص ترخيصاً صاحباً لاشتراط الخ (قوله وفي محضر للطرفية) فلا يلزم عليه تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد أي بناء على انه متعلق برخص (قوله حال من قوله جلد الخ) أي حال من مضمون قوله جلد ظاهره وباطنه أي حالة كون التجليد المذكور لطهارة ماء الخ (قوله حال ايضاً) أي من هذه الامور ولا يخفى أنه ليس الا واحد وهو التجليد والاحسن ان يقول حال من قوله بشرط جلد الخ ثم الاولى للمصنف ان يقول وطهارة ماء معطوف على ما تقدم لان شرط في المسح لان المصنف لم يقل الارخص مسح الخ فلا يقال

الفرض وأمكن تنابع المشي به (ش) يعني أنه يشترط في الخف الذي يسمح عليه خمسة شروط منها أن يكون جلد الا ما صنع على هيئة الخف من قطن ونحوه ومنها أن يكون طاهر الانجس كجلد ميتة ولودبغ على المشهور ولا متنجساً ومنها أن يكون خراً لا مالصق على هيئته بنحو رسراس للسنة ومنها أن يكون ساتراً محل الفرض وهو الكعبان لا مانع عنه لانه ان اقتصر عليه في المسح نقص البذل عن مبدله والاصل المساواة وان جمع معه الغسل جمع بين البذل والمبذل منه وهو لا يجوز ومنها أن يتمكن من المشي به بحيث لا يكون واسعاً ولا ضيقاً جداً بحيث لا يتمكن من لبسه فلا يصح حينئذ ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للعبية وفي محضر للطرفية وقوله بطهارة حال من قوله جلد ظاهره وباطنه أي حال كون هذه الامور مصاحبة لطهارة ماء كلب وقوله بلا ترفه حال ايضاً (ص) بطهارة ماء كلب بلا ترفه وعصيان بلبسه أو سفره (ش) لما قدم شروط المسح أخذتكم على شروط المسح وهي خمسة أيضاً منها أن يلبسه على طهارة فلا يصح لبسه على حدث ومنها أن تكون طهارة مائية ولو غسلاً فلا يصح لبسه على طهارة ترابية ومنها ان يكون لبسه بعد كمال الطهارة حساباً أن تم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازاً عما اذا غسل رجله فلبسهما ثم كل أو رجلاً فادخلها كما يأتي ومعنى بان كان يستباح بها الصلاة احترازاً عما لو قصد دخول السوق ونحوه ومنها أن يكون لبسه لا يقصد ترفه ويأتي مفهومه ومنها أن يكون لبسه خالياً عن عصيان اما إن وجد العصيان فلا يصح سواء كان العصيان بلبسه كرجل محرم أو سفره كما بقى حتى يتوب ثم ان قوله بطهارة ماء متعلق برخص ان علق بشرط جلد الخ به والباء بمعنى مع أو بمسح ان علق بشرط جلد الخ به والباء للسببية ولا يصح تعلقها برخص أو بمسح مع اتحاد معنى الباء

انما غار لان ما تقدم شروط المسح وهذا شرط المسح (قوله قصد دخول السوق الخ) أي لان دخول السوق بمنزلة أن يصاب بشئ من الحوادث المضرة بالوضوء يحصل صون من ذلك وقوله ونحوه أي كدخول على سلطان أو ارادة القراءة ظاهراً أو زيارة صالح أو دخول مسجد (قوله أو سفره) الصحيح أن العاصي بسفره يصح على خفه واقتصر عليه المواق وصاحب الذخيرة لان هذه الرخصة لا تنقيد بالسفر بل تكون في الحضر وخلاصته أن العصيان بالسفر والمراد به السفر الذي هو معصية انما يؤثر في رخصة تختص بالسفر كقصر الصلاة وأما الرخصة التي تكون فيه وفي الحضر ككل الميتة للضرر والمسح على الخفين فلا أثر للعصيان بالسفر فيها وأما المعصية بغير السفر كالس خف لحرم قمتع رخصته التي تكون في السفر والحضر كما ذكره غيره (قوله والباء بمعنى مع) أي الباء في قوله بشرط لانه السابق وان صح أن المراد الباء في طهارة ويوافق ما سبق له من قوله سابق ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للعبية الا انك اذا علق الباء بشرط برخص مع كون الباء بمعنى مع تووّل شرط باشتراط أي رخص مع اشتراط جلد أي والباء في قوله بطهارة سببية ولا يصح أن تكون الباء في بشرط للسببية مع تأويل شرط باشتراط وصحة الباء في بطهارة للسببية ظاهرة وأما اذا جعلت شرطاً بمعنى مشروط وتكون الاضافة للبيان فيصح العكس (قوله أو بمسح ان علق الخ) أي والباء في باشتراط للسببية لانها سابقة كما تقدم أي والباء في بطهارة للعبية أي رخص المسح بسبب شرط أي مشروط هو طهارة وهذا أقرب ما يقال الا أنك خير بانه

على تقدير تعلقه بما يصح يصح العكس يجعل البلاء في بشرط اللعبة وفي بطهارة للبيبة والمدار على التغاير ﴿ تنبيه ﴾ هذا مخالف لما تقدم له من ان بطهارة حال من قوله جلد ظاهرا الخ (قوله فلا يصح واسع) أي لا يستقر جميع القدم أو جلها في محل من الخلف قاله عجم (قوله ومخرق قدر ثلث القدم) المراد ثلث محل المسح فافوق الكعبين من الخرق لا يمنع المسح ولو كثر (قوله كثيرا) كذا في كذا بالكاف والثاء والباء قدر ثلث القدم المناسب لقوله قدر ثلث القدم أن يقول كبيرا لأن مرجعه للكيفية والكثرة ترجع للكيفية ﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره المصنف من قوله قدر ثلث القدم نحوه (١٨٠) لابن بشير وهو مخالف لما في المدونة وابن الحاجب وابن عسكرو وغيرهم من

أن الكثير هو ما يظهر منه جل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص (قوله كان من أعلاه أو أسفله) ولا يجزى على قوله وبطلت ان ترك أعلاه أو أسفله لانه جعل من شروط المسح ستر محل الفرض وما فيه الخرق الكثير قد انتفى فيه هذا الشرط والشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وان بشك الخ) قال عجم وانظر هل المراد بالشك هنا مطلق التردد لانه شك في محل الرخصة أو أن الوهم بلغى ولو في محل الرخصة على أن هذا شك في المانع وهو لا يؤثر مطلقا واستظهر بعض الشراح انه التردد على حد سواء فيلغى الوهم قال في ك وجد عندى مانعه لا يقال قد تقدم في فواقض الوضوء أن الشك في المانع لا يؤثر فاغياؤه هنا في قوله وان بشك مناف لما تقدم لانا نقول لما كان المسح رخصة ضعيفة يقتصر فيها على ما ورد سابقا لها الشك ولو تعدد الخرق في الخلف لق (قوله ان التصق الخ) أي بعضه ببعض عند المشي به وعدمه فلو علم أنه لا ينفخ واتفق انفتاحه بعد ما مسح عليه ثم التصق فكما لجيرة اذا دارت لا يبطل مسحه (قوله

لانه لا يصح تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (ص) فلا يصح واسع (ش) لما أكمل الشروط ترك الكلام على مفهوم الواضح منها وتكلم على ما سواه قد ذكر أن بسبب اشتراط تتابع المشي لا يصح خف واسع لعدم امكانه فيه بسهولة غالبا وكان الاولى أن يذكر المحترقات على الترتيب السابق لكن عطفها من غير ترتيب اتكالا على ذهن السامع اللبيب (ص) ومخرق قدر ثلث القدم (ش) أي وبسبب اشتراط ستره محل الفرض لا يصح مخرق كثيرا قدر ثلث القدم لانه لا يمنع المسح بقوله (وان بشك) هل بلغ الثلث أم لا لان الغسل أصل والشك في الرخصة يبطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان بشك ان التصق وفي بعضها بل دونه ان التصق أي الثلث وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي بعضها لا أقل ان التصق ومعنى الاربعة واحد وعلى كل فهو وراجع للمفهوم أي مفهوم قوله قدر ثلث القدم أي انه يصح على الخرق الذي يكون أقل من الثلث ان كان ملتصقا بعضه ببعض كالشك وقوله (كمنفخ صغر) يحتمل أن يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق فيكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه الشارح ويحمل الصغر على ما اذا كان لا يصل بلل اليد في المسح اليه و يحتمل أن يكون مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق أي فان لم يلتصق فلا يصح كمنفتح فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البساطي وعليه يحمل ما اذا كان يصل بلل اليد في المسح اليه وما حل عليه الشارح مثله في كلام ابن رشد (ص) أو غسل رجليه فلبسهما ثم كمل أو رجلا فأدخلها حتى يخلع الملبوس قبل الكمال (ش) أفاده مفهوم قوله سابقا كملت بهاتين الصورتين والمعنى أن من نكس وضوءه فغسل رجليه أولا ولبسهما ثم كمل وضوءه أولم ينكس إلا أنه لما غسل رجلا من رجليه أدخل فيها الخلف قبل غسله الأخرى فلا يصح اذا أحدث لانه صدق عليه أنه ليس الخفين قبل طهارة ماء غير كاملة ومثلها ما اذا لبس الخفين بعد كمال الطهارة ثم ذكر لمة فأتى بها فلو لم يحدث وخلع الملبوس قبل الكمال وهو الرجلان أو احدهما ثم لبس ما خلعه فان له حينئذ اذا أحدث أن يصح على خفيه لانه صدق عليه أنه لبسهما بعد الكمال فقوله أو غسل الخ صفة لمحدوف فاعل المحذوف وهذه الجملة معطوفة على جملة فلا يصح واسع أي ولا يصح من غسل رجليه فلبسهما الخ ثم ان لبس بكسر الموحدة من لبس يلبس لبسا وعكسه من لبس الامر اذا اخلط مثل قوله تعالى واللبسنا عليهم ما يلبسون (ص) ولا يحرم لم يضطر (ش) أفاده مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمعنى أن الرجل المحرم اذا لبس خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه اعصيانه بلبسه فان لبسه لضرورة

وعلى كل الخ) وذلك لان قوله وان بشك ان التصق أصله لا دونه ان التصق ومسحه بل دونه أي بل يصح دونه ان التصق فانه فقوله فهو أي الشرط واصل بل أولى لان العطف بلا بعد النفي يمنع إلا أن يجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ويحمل الصغر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه أنه يصح على المنفتح ان صغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضم بعضه لبعض لكان ثلثا انتهى لكن قد علمت ما تقدم في ك (قوله فلبسهما) فني باعتبار فردتي الخف ولو أفرد لكان أخصرا لان الخلف اسم للفردتين معا (قوله حتى يخلع الملبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجلا واحدة لا يقال في الأخيرة فاته فضيلة البدء باليمين في اللبس اذا كانت هي المدخلة قبل الكمال لانه قد حصل أولا البدء بها والترغ للضرورة فأشبهه نزع اليمنى لاجل عود في خفه ونحوه (قوله قبل الكمال)

متعلق بالملبوس لا بخلق افساد المعنى (قوله وفي خف غصب تردد) أى تردد في الحكم لعدم نص المتقدمين (قوله فهل يجوز مسحها أو يمنع) وهو الظاهر وعلى القول بالمنع لوصلي بعدم مسح عليه هل تنحصر صلاته أولا استظهر بعض الشراح الصحة لأن حل ثوب وشي
جزائه وعدمه وعلى هذا الحل فالظاهر أيضا الاول وهو انجزاء قياسا على الماء المغصوب فان قلت ما الظاهر من الحلين قلت حل
شارحنا ووجه الاجزاء على حل ثوب أن الغاصب مأذون في المسح في الجملة والمنع عارض أدركه من جهة الغصب فأشبهه غاصب ماء
الوضوء ومدينة الذبح وكلب الصيد فيأثمون ويصح فعلهم وحينئذ فلا يقاس على المحرم لانه لم يشرع له المسح البتة كما شارحه القرافي في
قواعده وورده ابن عرفة بما حاصله أن المسح رخصة ضعيفة لا تنبثق مع المعصية وتلك المسائل عزم تجامع المعصية ووجه الثاني
القياس على المحرم وورده ابن عرفة أيضا بأن حق الله آكد وجوده عندى على قوله بأن حق الله آكد ما نصه فيه نظرا لان الغصب فيه
حق لله ولا دعى أيضا فهو أولى فالقياس صحيح قاله في ك قال البدر (تنبيه) أنظر الخف المسروق هل يجري فيه الخلاف أو يتفق
على عدم الاجزاء لكون الغاصب له شبهة في الجملة بالنسبة للسارق من حيث إن الغاصب ملك المغصوب بالقيمة في الجملة انضممائه
بالاستيلاء كذا في بعض الحواشي (قوله أو لخوف عقارب) فيه نظرا لانه يمسح لانه أولى من الحر والبرد (قوله أولينام) ظاهر العبارة
انه مغاير لقوله لجرد المسح وليس كذلك وذلك انه ان لبسه لينام فيه واذا قام نزع (١٨١) وغسل رجله فهذا ليس الكلام فيه وان

كان لبسه لينام فيه خوفا من شئ
يؤذيه فهذا هو الذي يباح له المسح
المحدث عنه في الباب واذا كان
لبسه واذا قام مسح فلهذا ليس
لجرد المسح أقاده في ك وأجيب بأنه
معطوف على محذوف أى لحذاء
أولينام أو تقول من عطف الخاص
على العام مع أنه لا ضرورة تدعو
الى ذلك قال ابن عرفة لا لبسه للمسح
كلما رآه للحناء والرجل لينام والذي
يظهر أن قول المصنف لجرد المسح
أى خوفا من مشقة الغسل وقوله
أولينام أى لبسه لينام أى لاجل
تحصيل النوم خوفا من كل
براغبت فالعطف مغاير لقوله وحمل
ابن رشد الكراهة الخ وظاهر
المصنف اعتماد الاول (قوله على

فانه يمسح عليه كلما رآه وان لم تضطر لان احرامها في وجهها وكفيها فقط (ص) وفي خف غصب
تردد (ش) يعنى أن الشخص اذا غصب خفا ولبسه فهل يجوز مسح عليه أو يمنع الاول للقرافي
والثاني لابن عطاء الله ثم ان التردد في جواز المسح وعدمه لا ينافي الاتفاق على منع لبسه وحمل
التردد حيث وقع المسح على الخف المغصوب أمان وقع على خف أعلى مما لو كان للمسح فيجوز
حينئذ قول واحد (ص) ولا لبس لجرد المسح أولينام وفيها يكره (ش) أفادهم هذا منهوم قوله
سابقا وترفه والمعنى أن من لبس خفا لجرد المسح كراهة مشقة الغسل فقط أو لحناء في رجله
أو لخوف عقارب أو لبسه لينام فانه لا يمسح عليه لوجود الترفه فان فعل لم يجزه على المشهور
وبعيد أبدا وحمل ابن رشد المدونة على ظاهرها على الكراهة في صورتين وفهم من قوله
لجرد المسح أنه لو لبسه لدفع ضرورة حر أو برد وقارنه قصد المسح وغيره لا يضر وانظر الاسئلة
والاجوبة فيما يتعلق بكلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) وكره غسله (ش) هذا شروع
في الكلام على مكروهات المسح على الخفين ومبطلاته بعد أن أنهى الكلام على شروطه
وبعض مفاهيمها والمعنى أنه يكره للابس الخف غسله لثلاثة سببها ولان المسح أول مراتب
الغسل فيقع المأمور به تبعها والاصل كونه مقصودا ويجزى به ان غسله بنية الوضوء ويستحب
له المسح لما يستقبل لآئى بالاصل مقصودا بخلاف لو غسله أو مسح لطين به أو بامسحه في الوضوء
ففسى وصلى فانه لا يجزئه ويمسحه ويعيد ولو نوى بغسله ازالة النجاسة أو الطين ورفع الحدث
جميعا أجزاء (ص) وتكراره وتبعية غصونه (ش) أى ومما يكره للابس الخف تكرار المسح

ظاهرها) لانها قالت لا يجزى بقول الشارح على الكراهة بدل من قوله على ظاهرها فقول المصنف وفيها يكره أى على ما هو المتبادر
من اللفظ (قوله وقارنه قصد المسح) أفاد بذلك أن قول المصنف ولا لبس لجرد المسح معناه ولا لبس للمسح المجرد فهو من اضافة الصفة
للموصوف والصفة مخصصة احتريزه عن لبسه ضرورة بأن لبسه لدفع ضرورة الحر والبرد وقارنه قصد المسح (تنبيه) يمسح أيضا
من اعتاد لبسه أو لبسه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانظر الاسئلة الخ) قد تقدم ما يتعلق بشئ مما ذكر (قوله فيقع المأمور
تبعها) كأنه يقول ولان المسح أول جزء يقع من الغسل أى في حيث كونه جزءا من الغسل فقد وقع المأمور به تبعها أى في القصد لاني الوجود
فلا ينافي أن المسح سابق في الوجود (قوله ويجزى به ان غسله بنية الوضوء) أى أو بنية رفع الحدث أو قصد بغسله مسح وأما ان غسله
لا شئ أصلا فظاهر كلام المواق أنه لا يجوز به هكذا قاله بعض الشراح ولا نسلم له أنه ظاهر كلام المواق والظاهر انه اذا غسله واقتصر عليه
فهو ناول للمسح ضمنا وأما ان مسح فانه بنية الوضوء أو بنية رفع الحدث أجزاء سواء انضم لذلك بنية ازالة النجاسة أم لا واذا مسح
بنية ازالة الطين فقط أو النجاسة التي يعنى عنها اذا ذكرت لم يجز واذا مسح ببلانية أصلا فظاهر كلامهم أنه يجزى به لانه الاصل (قوله
تكرار المسح) وهو بكسر التاء أى فالضمير عائد على المسح لا على الخف لاني في قوله وخف ولو على خف في وقت واحد لا في أوقات
لئلا يعارض وندب نزع كل جمعة وبطل بغسل وجب وهو ظاهر

(قوله بما جدد) وأما بدونه فلا فلو جفت يد الماسح أثناء المسح لم يجدد وكل العضو الذي حصل فيه الجفاف سواء كان الأول أو الثاني ثم إن كان الثاني فظاهر وإن كان الأول بلها الثاني والفرق بين التجديد في مسح الرأس الفرض إذا جفت في عيده وبين عدم التجديد هنا الرجل الواحدة أن المطهر الرجل والخف ليس المطهر أصالة ولا يشترط نقل الماء إليه (قوله ولكن ليس هذا حقيقة البطلان) يجب أن يصار حقيقة عرفية في ذلك (قوله ولو أتى بالي) الأفضل أن يأتي بفاء التفريع أي فلو أتى ويحذف قوله وبطل (قوله وبطل بموجب الخ) ثمرة ذلك تطهر في وضوء الجنب انوم (قوله وتقدم حده) وهو الثالث ومثل ذلك ما في حكمه كالأقل منه المنفتح الذي لم يصغر جدا فان خيط الخف ورد الرجل (١٨٣) مكانه افورا أعاد المسح (قوله لمحل ساق الخف) الاضافة للبيان أي للمحل هو

بما جدد الخلف السنة وما يكرهه أيضا أن يتبع غصون خفيه بالمسح أي بتجديده
لما فاته الخفيف فالضمير في تكراره للمسح وكلام المؤلف يؤيدهم عوده للغسل فكان ينبغي
تقديمه على قوله وغسله ليكون الضمير عائدا على المسح (ص) وبطل بغسل وجب (ش) أي
انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو أتى بالي ليكون غاية للمسح كان
أحسن أي غاية للمسح إلى غسل واجب وظاهر كلامه أن المسح لا يبطله إلا الغسل بالفعل
وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وبطل بموجب غسل أي سواء اغتسل أم لا (ص) وبخرقه
كثيرا (ش) يعني أنه إذا طرأ على الخف خرق كثير وتقدم حده فإنه ينزع خفيه معا ويغسل
رجليه ولا يعيد الوضوء وإن كان في صلاة قطعها فلا يقال يغني عن هذا ما سبق في قوله وبخرق
قدرا ثالث لأن ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (ص) وبنزع أكثر رجل لساق خفه لا العقب
(ش) أي وبطل المسح بنزع أكثر قدم رجلاه كما في الجلاب لمحل ساق خفه بأن صار ساق الخف
تحت القدم وأخرى كلها كما في المدونة وكلام الجلاب تفسير لها لأن شرط المسح كون الرجل
في الخف وأما نزع العقب والقدم كما هي في الخف فلا يضر لأن الأقل تبع للاحق سواء نزع
العقب بقصد أن ينزع الخف ثم بدله فرده أو من حركة المشي وقوله وينزع وأولى انتزاع وحكم
نزع النصف من القدم بحكم العقب اعتبارا بمفهوم قوله أكثر رجل ثم أنه أطلق الرجل هنا
على القدم وقوله لا العقب معطوف على أكثر على رجل لأنه فاسد (ص) وإذا نزعهما أو
أعليه أو أحدهما بادر الأسفل كالمولاة (ش) يعني أن اللابس الخفين إذا مسح عليهما
منفردين ثم نزعهما أو على مزدوجين ثم نزع أعليه جميعا أو نزع أحدهما منفردا أو أحدهما
المزدوجين وأبقى الآخر وجب عليه في المسائل الأربع المبادرة إلى غسل الرجلين في الأولى
والثالثة ويجب نزع الفردة الأخرى عند ابن القاسم لئلا يجمع بين الغسل والمسح وإلى مسح
الأسفلين في الثانية أو أحدهما فقط في الرابعة ولا يجب فيها نزع الأعلى الآخر خلافا لابن
حبيب وسحنون والفرق بينهما ما بين الثالثة بقاء البدلية هنا وبطلانها هناك ولو أعاد لبس
الأعلى بعد المسح على الأسفل جازله إذا أحدث أن يمسح عليه ومفهوم قوله بادر لو أخر الغسل
أو المسح بنى أو استأنف كالتفصيل السابق في المولاة من نسيان وعجز وعدم تحديد بجفاف
وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا الممسوح مغسولا (ص) وإن نزع رجلا وعسرت الأخرى
وضاق الوقت ففي تيممه أو مسحه عليه أو أن كثرت قيمته والامزق أقوال (ش) يعني أن

ساق الخف (قوله تحت القدم)
المناسب تحت أكثر القدم (قوله
وكلام الجلاب تفسير) أي مبين
للفصود أي بأن تقول ومثل
الكل إلا أكثر ثم أنت خير بأن
هذا مبني على ما شهره صاحب
الاعتماد لأن الاعتماد أن مفهوم
المدونة مقدم على تشهير صاحب
الاعتماد (قوله وأولى انتزاع)
غير مناسب بل هما متساويان
في القصد قال في الصحاح نزعت
قلعته وحولته وانتزعت مثله
على أنه لو لم يتطرا لكلام الصحاح
لكان الذي يفهم أن الانتزاع
مطالع نزع فلا تظهر تلك
الأولية الأعلى فرض أن
المصنف يعبر بانتزاع فيقال
وأولى نزع (قوله لأنه فاسد) لأنه
يصير التقدير وينزع أكثر رجل
لساق خفه لا أكثر العقب فيقتضي
أنه إذا خرج العقب فإنه يبطل
وليس كذلك الآن في جعله فاسدا
تسمح لأننا نقول لأنه محتمل لأن
يكون مفهوم موافقة (قوله وإن
نزعهما) أي الخفين المنفردين
ولو قال نزع بالافراد أي الخف

كناه (قوله أو أعليه) أي أعلى الشخص أو أعلى جنس الخف (قوله عند ابن القاسم) وعند غيره لا ينزع الأخرى اللابس
وهو خلاف المشهور (قوله والفرق بينهما) كذا في بعض النسخ والمناسب بينهما بالافراد أي الرابعة (قوله وإن نزع رجلا) أي جميعا
أو الجبل (قوله وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعها بنفسه أو بغيره ولا بد من هذا (قوله أو مسحه عليه) ثم إذا قلنا به واحتاج الطهارة
أخرى أي قبل نقض الطهارة الأخرى هل يلبس المنزوعة ويمسح عليها أو ينزع التي عسرت وظاهر كلام ابن القاسم الأول قاله اللخمي
(قوله أو أن كثرت قيمته) راجع للقول الثاني ولكنه خلاف قاعدة فقهاء ابن الحاجب وابن عرفة ومن وافقهم من أن الثالث هو
الأول بزيادة قيد ولو جرى على القاعدة المذكورة لقال ففي مسحه عليه أو تيممه أو أن كثرت واستظهره المصنف في توضيحه وهي
قاعدة أغلبية والافسسياتي في اختلاف المتبايعين أن المصنف يقول وألا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (قوله مزق)

ولو كان غيره وغرم قيمته (قوله خروج الوقت المختار) المعتمد أن نقول الذي هو فيه اختياراً بأرضه وروياً (قوله إذا التقدير ثلاثة أقوال) فان قلت أن ظاهر المصنف أن كل واحد من هذه الأمور فيه ثلاثة أقوال لكونه عطف بأو وليس الأمر كذلك فالجواب أن أوجه معنى الراوي (قوله وينبغي) هذا كلام الشيخ سالم والذي ارتضاه عجم أن القلة والكثرة بالنظر لحال الخلف (قوله لأجل غسلها) يطالب به من يطلب بالجمعة ولو ندباً كما قاله الحيزي ثم ظاهر التعليل قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقاً فلا أقل من أن يكون الوضوء عرياناً من الرخصة قاله زروق (فان قلت) لم يسن نزع كل جمعة (١٨٣) لمن يسن له غسلها إلا الوسيلة تعطى حكم

مقصدها (قلت) سنية الغسل لمن لم يكن لا بساخفاً ولا لندب لكن هذا يتوقف على نقل (قوله ويستحب نزع كل أسبوع) أي ولو لم يكن يوم الجمعة أي على فرض أنه لم يكن نزع يوم الجمعة وأما نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام الأسبوع من لبسه (قوله ووضع عناء الخ) أشعر ندب ما ذكرنا أجزاء المسح بأصبع واحدة إن عم رأسه (قوله ويمرهما) من أمر فهو يضم الياء وكسر الميم (قوله وهل اليسرى كذلك) هذا تأويل ابن شبلون وقوله أو اليسرى فوقها قاله ابن أبي زيد وغیره قال الشيخ القيشي واختار سند تأويل ابن أبي زيد ورجحه بأنه مروى عن مالك ورواه ابن شبلون في تأويله فعلم أن التأويل الثاني أرجح (قوله من العقب) أي من جهة العقب (قوله ومسح أعلاه وأسفله) والظاهر أن أجناب الرجلين كالأعلى لأن الأبواب التي يختلف فيها الظاهر وهو المعبر عنه هذا بالأعلى يلحق فيها الأجناب بالأعلى كأجناب اللحية وكأجناب الأصابع من ذلك أن ما قارب الأسفل يعطى حكمه وما عداه يعطى حكم الأعلى ولا فرق في

اللبس للخفين إذا نزع أحدهما من رجله من فردة الخلف وعسر نزع الأخرى وخشى خروج الوقت المختار فهل يتم إعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الخلف وتعد بر بعض الأعضاء كتعد بر جميعها نقله عبد الحق عن بعض البغداديين أو يغسل التي خرج منها الخلف ويمسح الأخرى قياساً على الجبيرة بجامع تعدر ما تحت الحائل من غير غزير بقى حفظاً للمالية قلت قيمته أو كثرت أو يمزقه احتياطاً للعبادة ان قلت قيمته ويمسح عليه ان كثرت ثلاثة أقوال فالضمير المجرور به على راجع إلى الخلف الذي تعدر خلعه من إحدى الرجلين ولا اشكال في غسل المنزوعة ولذلك سكت عنها فقوله أقوال هو مفسر لقوله في كذا وحذف المضاف وهو ثلاثة دلالة السياق إذا التقدير ثلاثة أقوال ومفهوم ضاق الوقت أنه إذا اتسع فلا بد من النزع كما مر وينبغي أن قلة القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحديدها بما يلزمه شراء الماء به في التيمم وقيل القلة والكثرة بالنظر لحال الخلف (ص) وندب نزع كل جمعة (ش) أي وندب لللبس الخلف نزع كل يوم جمعة لأجل غسلها ويستحب نزع كل أسبوع أيضاً مراعاة لأجله كان يوم جمعة أم لا (ص) ووضع عناءه على أطراف أصابعه ويسراه تحتها ويمرهما الكعبين (ش) أي وندب أيضاً وضع عناءه على طرف أصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أصابعه من باطن خفيه فيمرهما إلى حسد الوضوء واختلف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت أصابعها أو فوقها لأنه أمكن وإلى ذلك أشار بقوله (ص) وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان (ش) وقيل يبدأ في الرجلين من الكعبين وقيل اليد اليمنى من الأصابع واليسرى من العقب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما الخلاف في وضع اليسرى فعلى إنيانه يتحصل ست صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته بعد زوال طينته ست الكافي وكيفما مسح أجزاء (ص) ومسح أعلاه وأسفله (ش) أي وندب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع بينهما مندوب كما في الجلاب والتلقين والمعونة قال الشيباني وهو المشهور وجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله وبطلت إن ترك أعلاه وأسفله في الوقت أي وبطلت صلاة المسح إن اقتصر على مسح أسفل خفه وصلى لأن اقتصر على مسح أعلاه وترك مسح أسفله فلا تبطل صلاته ولكنه يستحب أعادتها ما دام الوقت المختار ويستحب أن يعيد الوضوء والصلاة وترك بعض الأعلى أو الأسفل كتركه كله وانما استحب إعادة الصلاة لقوة الخلاف في مسح الأسفل بالوجوب وعدمه وانما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد وضوءه صلى به وبعضهم علل إعادة الوضوء بأنه لما ترك مسح الأسفل جاهلاً حتى طال كان فيه خرم الموالاة المسترطة وهو مشكل ولما ذكر الطهارة المائية بقسميها صغير وكبير وما ينوب عن بعض الأعضاء في

البطلان أي عند ترك مسح الأعلى تركه عداً أو سهواً أو جهلاً أو عجزاً نعم له البناء في النسيان مطلقاً وفي العمد والعجز والجهل إذا لم يطل وأما إذا طال فيبتدئ الوضوء من أوله (قوله أن يعيد الوضوء) أي حيث ترك مسح الأسفل جهلاً أو عداً أو عجزاً أو طال فإن لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا إن كان الترتيب سهواً أو طلاً أم لا (قوله والصلاة) أي ما دام الوقت (قوله وانما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد الخ) لا يخفى أن التجديد لا يختص بذلك الباب فذكره غير ضروري الذكر (قوله وهو مشكل) وجهه أن الموالاة المسترطة وجوباً إنما تكون في فرائض ومسح الأسفل ليس بفرض وقد يقال أراد بالمسروط ما يتوقف صحة العبادة عليه فلا يتقيد بالواجب أو أن مراده كان فيه خرم الموالاة المسترطة أي مراعى فيه القول بالوجوب

(قوله ومسح الجبائر) معطوف على التيمم وأراد بالجميع الكل أو لاكثر فالكل بالنظر للتيمم والاكثر بالنسبة للجبائر لقول المصنف فيما يأتي ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله وقولنا الاكثر بالنظر للجبائر أي باعتبار بعض الصور وعطفه على ما ينوب بعيد لان الحديث في النائب **فصل التيمم** (قوله لما كان جليالاً أحده) ان أراد الهيئة المشاهدة فسلم وان أراد الحقيقة فلا (قوله وقال في توضيحه) أي المصنف قال في توضيحه كما يستفاد من الخطاب (قوله طهارة) لم يرد بالطهارة الصفة الحكيم بل أراد بها الهيئة المحتوية على مسح ونية وهو من قبيل اشتغال الكل على بعض أجزائه وهذا اطلاق مجازي يفيد به بعض حواشي التحرير (قوله زاد ابن ناجي الخ) اعلم أن ابن ناجي لم يعرف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف في التوضيح بل قال في تعريفه طهارة تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقوله ما ترابية الخ فقوله اه أي كلام ابن ناجي فاذا علمت كلام ابن ناجي ظهرت لك هذه العبارة فضمير شيخنا الان ناجي لان الشيباني شيخ ابن ناجي والضمير في قولنا أي معشر أهل المذهب لان التعريف سبوق به ابن ناجي والحاصل ان قوله زاد الثاني فعل ماض مفعوله لفظتين ترابية وضرورة وقوله ولا حاجة لقوله ما أي التادلي والشيباني (١٨٤) وكذا قوله بعد ولا يحتاج لقوله ما الخ ويتبادر من الشارح أن المزيد عليه

كلام التوضيح مع أنه ليس كذلك بل المزيد عليه التعريف القديم وهو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأما زاد الاول فالزيد عليه لفظ طهارة فقط وهو ليس التعريف القديم بل هو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة فالاولى أن يقول وقال ابن ناجي عن المتقدمين طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعمال الماء (قوله والمراد بالتراب جنس الارض) شروع في جواب الاعتراض الاول (قوله على هذه الهيئة) هذا يقتضي أن لهم صلاة على الجنائز لكن لا على هذه الهيئة وكلام غير واحد كالتوضيح يتأفیه فقد قال وهو أي التيمم من خصائص

الصغرى شرع في الكلام على ما ينوب عن جميعها فهم ما هو التيمم ومسح الجبائر فقال **فصل في متعلقات التيمم** من أَعذارنا قوله اليه ومتيمم عليه وغير ذلك وهو لغة القصد ولم يحده ابن عرفة شرعاً ونقل بعض تلامذته عنه أنه قال لما كان جليالاً أحده اه وقال في توضيحه طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقوله ما ترابية لان المشهور انه يتيمم على الخبز وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقوله ما كان بشيراً وابن حجر ضرورة لان ما بعده يغني عنه اه وقوله على الخبز يريد قبل طبعه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الارض وذلك أعم لخصوص التراب فلا اعتراض عليهم ما والتيمم من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز على هذه الهيئة وقسم الغنائم والوصية بالثلث والوضوء على مامر والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام هذا سواك وسواك الانبياء من قبلي والسمحور وتجييل الفطر والاكل والشرب والوطء ايلا الى طلوع الفجر وكان بحرم ذلك على من كان قبلنا بعد النوم وكذا في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وبدأ المؤلف بأرباب الاعذار المبيحة للتيمم معبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال (ص) يتيمم ذو مرض وسفر أربع لفرس ونفل (ش) والمعنى أنه يباح التيمم للريض والمسافر وسفراً جائزاً ولو قصر للفريضة والنافلة استقلالاً وتبعاً ويتيمم ما تد الجمر الذي لا يمسك نفسه للوضوء ولا يجسد من يوضئه وكذا من نحشى المرض من صحيح مقيم وكذا من عظمت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجسد

هذه الامة كالغرة والتجييل في الوضوء وكذا الغسل والصلاة على الميت والغنائم وفي كونه من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز وقسم الخ فهذا يتأفیه فالظاهر اسقاط قوله على هذه الهيئة لايها ما وان كان يمكن تصحيحها بانصاب القاعدة على المقيّد بغيره لا على القيد فقط كما هو الغالب (قوله وقسم الغنائم) قد كانت الغنائم لا يحل لمن قبلنا تناولها ولا الانتفاع بها بل ان قبلت نزلت ناراً فاحرقتها والابقيت الى أن تذهب وتبلى (قوله والوصية بالثلث لما فيه من استدرالك الطاعة) قوله والوضوء على مامر أي من الخلاف فان الشارح رحمه الله ذكر الخلاف في باب الوضوء وفي شرحه الكبير فائلاً والصحيح اختصاص هذه الامة بالغرة والتجييل لا بالوضوء الى آخر ما قال في ك (قوله وسواك الانبياء) أي لأئمتهم (قوله والسمحور الخ) أي ونذب السحور وتجييل الفطر (قوله والاكل) أي وجواز لا كل ومن خصائص هذه الامة الغسل فانه كان للانبياء السابقين لالامها (قوله والمعنى أنه يباح) أي يجب وجوباً عزمياً أو وجوباً بترخيصاً بالتيمم واجب والخلاف هل هو واجب وجوب العزم أو وجوب الرخص اه والراجح أنه يجب وجوباً بترخيصاً هذا ما اقتضاه قول الشارح معبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب والحق ان مراده بالاباحة الاذن الشامل للوجوب وغيره كما يتبين من الشارح فيما سيأتي (قوله ولو قصر) أي ولو كان السفر قصيراً لم تقصر فيه الصلاة (قوله وكذا من نحشى المرض الخ) يمكن دخول هذه في قول المصنف فقد قال بعض وعادل المؤلف عن مريض الاخصر الى قوله ذو مرض ليشمل

مانص عليه ابن فرحون من جواز تيمم الحاضر الواجد للماء الصحيح الخائف المرض للقرض والتفيل فقوله ذو مرض حاصل أو يتوقع
والإضافة تأتي لادنى ملابسة والحاصل أن مائد البحر ومن عظمت بطنه ومن خشى المرض داخله في قوله ذو مرض (قوله ويخرج
المحرم الخ) أي من السفر وأما المرض فيتميم له ولو كان غير مباح باعتبار تشاغله وأعل الفرق بينهما تعسر زال المرض دون السفر (قوله
ويستتاب الخ) ظاهره أن الاستتابة لا تكون إلا إذا بقي مقدار ركعة ولا يستتاب قبل ذلك ولا ظهور له والاحسن ما ذكره الشيخ أحمد
بقوله فيؤمر بالتوبة فإن لم يتب فالظاهر أنه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من الضرورة ويقتل حينئذ اهـ (قوله على المشهور) هذا
ضعيف والراجح تيممه كما نص عليه سند والقرطبي وابن مرزوق (قوله كراهة التيمم) لا يخفى أنه إذا كان العاصي يتيمم كما قلنا فالولى
المكروه (قوله بمعنى أن الله لا يشيبه) أي لا بمعنى أن تيممه مكروه بل بمعنى أن الله لا يشيبهه وإن كان التيمم واجبا عليه لعدم الماء
الآنك خير بأنه إذا كان المراد إفادة الحكم بالوجوب أو الإذن على ما تقدم فالاولى أن يراد بالإباحة ما قابل التحريم فيصدق بالمكروه
وبعد كتب هذا معتمدا على بعض النقول رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالإباحة هنا الجواز

ليدخل المكروه والمطاب أيضا
(قوله وخاف فوات الوقت الخ) الواو
بمعنى أو (قوله وحاضر صرح بجنائز
الخ) كلام المؤلف مبني على القول
بأن الصلاة على الجنائز فرض
كفاية أما على القول بأنها سنة
كفاية فلا يتيمم لها عند عدم غيره
لأنها تصير سنة عين أصالة وهو قد
قال لاسنة وتدفن بغير صلاة فإن
وجد الماء صلى على القبر (قوله
يقدر على استعمال الماء) أما إذا
كان يخاف من استعماله الضرر
فانه بمنزلة المريض يتيمم لها (قوله
فوات وقت) بأن خشى الاسفار
أو الاصفرار (قوله بأن لا يوجد
متوضي الخ) الصواب ما في الشارح
وتت بأن لا يوجد مصل غيره وقد
تبع في ذلك الخطاب وفيه تطهير
لاقتضائه أنه إذا وجد حاضر صحيح
فاقد للماء ومريض أو مسافر فليتيمم
لها الحاضر الصحيح وليس كذلك

موضئا والمراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل فيه المباح كسفر التجر لما هو مستغن
عن تحصيله والواجب كالسفر للحج الفريضة ويخرج المحرم كالسفر لعصية والمكروه كسفر
اللهو والحكم في العاصي بالسفر أنه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من الضرورة ويستتاب فإن
تاب والاقبل فإن تيمم قبل التوبة وصلى فيعيد صلاته أبدا على المشهور وفي السفر المكروه
كراهة التيمم بمعنى أن الله لا يشيبهه على هذا التيمم فإن قيل الحاضر الصحيح مثلا إذا عدم الماء
وخاف فوات الوقت يباح له التيمم ولو كان عاقلا والديه فلم يبع للمساقر في هذه الحالة فالجواب
أن السفر لما كان له دخل في عدم الماء أو خوف الفوات وهو عاص به لم يبع له التيمم لذلك
ومر إذا المؤلف بالنفل ما لم يكن فرضا فيشمل السنة وشمل الفرض الجمعة فيتميم لها المريض
والمسافر إذا حضرها (ص) وحاضر صرح بجنائز أن تعينت (ش) يعني أن الحاضر الذي ليس
بمسافر وهو صحيح يقدر على استعمال الماء وعدم الماء أو خشى بتشاغله فوات وقت يتيمم
للجنائز أن تعينت بأن لا يوجد متوضي يصلى عليها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يعصى
إليه (ص) وفرض غير جمعة (ش) يعني أن الحاضر الصحيح انما يتيمم للجنائز المتعينة كما مر
وللفرائض الخمس غير الجمعة أما هي فلا يتيمم لها إذا خشى فواتها على ظاهر المذهب وإن
فعل لم يجزه بناء على بدليتها عن الظهر وهي لا تقوت بفواتها وقيل يتيمم لها بناء على أنها فرض
يومها وهو نقل ابن القصار عن بعض الأصحاب وهو القياس (ص) ولا يعيد (ش) أي إذا تيمم
الحاضر الصحيح وصلى ثم وجد الماء لا يعيد وإن تبين خلاف ظنه على المشهور وبعبارة أخرى
أي يحرم على الصحيح إعادة ما صلاه بالتيمم عماله أن يصلي به (ص) لاسنة (ش) معطوف على
جنائز وصرح بمفهوم الصفة لانه لا يعتبر مفهومها والمعنى أن الحاضر الصحيح لا يتيمم لاسنة
عينية كالوتر والعبدان أو كفاية كالصلاة على الجنائز على القول بسنيتها وأراد بالسنة ما
ما يشمل الفضيلة كالرواتب وما يشمل الرغبة كالفجر (ص) أن عدم ماء كافيا (ش) الضمير

(٢٤ - خشي أول) وانتصر محشى نت لما في الشارح بأنه الذي في عبارة سند وعبد الحق وغيرهما (قوله وفرض
غير جمعة) ويفعل بدلها بالتيمم ولو في أول الوقت لأن فرضه حينئذ الظهر (قوله يعني أن الحاضر الصحيح) أي الذي عدم الماء أما إذا كان
يخاف من استعماله المرض فانه بمنزلة المريض يتيمم للجمعة والسنة (قوله على ظاهر المذهب) وهو المشهور (قوله وهو نقل) يعني
وأما هو فقوله كما يقول المشهور على نقله فيعيد الظهر (قوله وهو القياس) وأما الاول وإن كان مشهورا إلا أنه خلاف القياس لأن
مقتضى البدلية أن يتيمم لها كما يتيمم للظهر والحاصل أن قوله وهو القياس أي بالنظر للاول أي قياسا على ما هي بدل عنه وأما على أنها
فرض يومها فلا يقال قياس (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله ابن عبد الحكم يعيد أبدا ابن حبيب واليبرجع مالك (قوله
إعادة ما صلاه) أي بوقت أو غيره (قوله مفهوم الصفة) التي هي فرض لأن قوله فرض في معنى صلاة مفروضة (قوله أن عدم ماء) من
أفراد عدم الماء الحقيقي ما إذا وجد ماء غير مطلق أو معلق كالغبار أو مسبلا للشرب خاصة ومثله ما إذا التمس المسبب للشرب بغيره
وتنبه (قوله أن عدم ماء) عجم جزما أو ظنا أو شكاً أو وهما كما يفيد كلام المصنف الآتي اهـ المراد منه والصواب أن المراد

ان عدم مواجزة اوطنا **تتم** المراد بالكفاية ما يكفيه الفروض القرآنية ولا نظر للسنة فاذا وجد ما يكفيه الفرائض القرآنية وجب عليه أن يتوضأ ولا يتيمم واذا وجد ما يكفي الوجه واذا جعه كفى اليدين والرأس والرجلين وجب ذلك (قوله من نزلة) بفتح النون كما هو مضبوط في نسخة صحيحة من اللغة (قوله أو خبر صادق بالطب) وظاهره ولو كافرا أو يوافق قول المصنف وقبله للتعذر غير عدول وان مشركين والظاهر أنه اذا فقد ذلك كهذه الا زمنة يعول على غلبة ظنه (قوله ففي حق المريض الخ) لا يخفى أنه اذا حمل على ذلك يكون مكررا مع قوله أو خاف زيادته أو تأخر برء وذلك لان عدم القدرة على الاستعمال ترجع لذلك وان حمل على أنه عادم الماء وله قدرة على استعمال الماء فهذا بمثابة الصحيح (قوله أو عطش) اعتقد اوطن العطش والمتعلق اماموت أو مرض ينشأ عنه أذى شديد أو خفيف ففي الاولين يجب وفي الاخير يجوز فالاقسام (١٨٦) ستة وأما اذا كان لا ينشأ عن العطش المتيقن أو المظنون واحدا من الثلاثة فلا

يجوز التيمم وأما اذا شك في العطش أو توهم فلا يجوز التيمم في واحد من الاقسام والحاصل أن الاقسام ستة عشر وذلك لان ادراكه اما جزم أو ظن أو شك أو توهم ومتعلقه اما هلاك أو مرض معه أذى شديد أو خفيف أو مجرد مشقة خفيفة بدون مرض وأما اذا كان متلبسا بالعطش بالفعل فالحوف المتعلق به مطلق التردد وان متعلقه المرض أو التلف أفاده عجم حاصله اثنا عشر وذلك أن ادراكه اما جزم أو ظن أو شك أو توهم والمتعلق إما هلاك أو شديد أذى أو مرض خفيف فهي اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر وأما اذا لم يترتب واحد من الثلاثة فلا يتيمم فهذه أربعة تضم فالجمله ستة عشر **تنبيه** اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج الى أن يستند في خوفه الى قول حكيم أو نجربة بخلافه اذا لم يتلبس فلا بد من ذلك عجم (قوله الكلب غير المأذون) ومثله الخنزير اذا كان يقدر على قتلها والترك

في عدم مواعائد الى المسافر والمريض والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كل مسألة الى ما يليق به ويعني أن شرط جواز التيمم لهم أمور الاول منها عدم الماء الكافي لمسايجب تطهيره بأن لم يجده أصلا أو وجد المحدث حدثا أصغرا لا يكفي أعضاء وضوئه الواجبة أو أكبر ما لا يكفي جميع بدنه ولو كفى وضوؤه ولا يجب استعمال دون الكافي مع التيمم وفاقا لابي حنيفة وخلافا للشافعي (ص) أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برء (ش) يعني أن الحاضر الصحيح أو المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضا من نزلة أو جحر واستند في خوفه الى سبب كثر به في نفسه أو غيره من مقارب له في المزاج أو خبر صادق بالطب يتيمم للفرض والنفل وكذا يتيمم المريض اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرض أو تأخر برئه وودوام علته والحاصل أن الضمير في عدم مواعائد على الثلاثة لكن لعدم مختلف في حق المريض عدم القدرة على استعمال الماء وفي خافوا على المسافر والحاضر الصحيح وجعه باعتبار الافراد وقوله أو زيادته مفعول لفعل محذوف وبقدر مفردا والجمله معطوفة على الجمله وليس معطوفا على مرضا أي أو خاف المريض زيادته أو تأخر برء فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد والمراد بالخوف هنا العلم والظن ولا عبرة بالشك والوهم خلافا لما حمله عليه بعض الشراح (ص) أو عطش محترم معه (ش) يعني أن من قدر على استعمال الماء اذا خاف باستعماله عطش نفسه أو حيوان محترم معه في رفقة من آدمي أو بهيمة ملكه أو ملك غيره بحيث يهلك الخوف عليه أو يتضرر رضر راي شبه الموت يجب عليه التيمم أو يخشى مرضه فيجوز وعطش خفيف لا يخشى عاقبته لغو وخرج بالمحترم الكلب غير المأذون في اقتضائه وأما القرد والذب فلا يخرج وان كان في القرد قول بحرمة أكله (ص) أو بطلبه تلف مال (ش) أي ومما ينقل للتيمم أن يخاف القادر على استعماله للماء بطلبه تلف مال أو نفس والمال كثير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء وهذا اذا تحقق وجوده أو غلب عن ظنه أما ان شك فانه يتيمم سواء كان المال قليلا أو كثيرا (ص) أو خروج وقت (ش) معطوف على قوله تلف مال يعني أنه اذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختياريا أو ضروريا أن تشاغل بطلب الماء فانه يباح له التيمم وهذا ليس خاصا بذلك بل كل من أبيح له التيمم فلا بد وان يخشى فوات الوقت قبل صحتة

ان

الماء لهما ولا يعذبان بالعطش والحاصل أن غير المحترم يقدم عليه استعمال الماء في الوضوء إلا أن

يكون في الوضوء بالماء تعذيب له بالعطش آدميا أو غيره حيث تعذر قتلها عاجلا إما لمانع شرعي كالافتيات على الامام في نحو المرتد والرائي المحصن ويقوم مقام الامام نائبه وجماعة المسلمين يقومون مقامهم معا عند عدمهم أو عادي كعدم القدرة على قتل الكلب والخنزير (قوله وان كان في القرد قول) بالغ على ذلك دفعا لما يتوهم من أنه لا يعد محترما باعتبار ذلك القول لانه صار حينئذ لا انتفاع به رأسا أو ما على القول بكراهة أكله ففيه منفعة من حيث أكله لانه لا حرمة فيه (قوله ان يخاف القادر على استعماله للماء تلف مال) والخوف الاعتقاد والظن فيما يظهر كما تقدم (قوله وجوده) أي الماء (قوله أما ان شك) سكت عن الظن الغير القوي وحكمه كالغالب فيما يظهر ولا فرق في ذلك بين أن يكون المال له أو لغيره مما يجب حفظه (قوله وهذا ليس الخ) سيأتي نسبة هذا الخطاب في العمارة الثانية ويرد (قوله ليس خاصا بذلك) أي الذي تشاغل بطلب الماء الخ لا يخفى أنه قصد بذلك دفع ما يتبادر من ظاهر المصنف من أن

خوف فوات الوقت أنما هو في الذي يتشاغل بطلب الماء وما قبله وما بعده مما يطلب فيه التيمم لا يشترط فيه خوف فوات الوقت فأفاد أن خوف فوات الوقت لا بد منه في كل متيمم ومن ذلك من لا يقدر على استعماله بارد الماء وخاف من تسخينه خروج الوقت (قوله أو آلة) أي عدم آلة ويشمل ما لو عدمت حقيقة وهو واضح أو حكما كما إذا كانت من ذهب أو فضة أو كانت للغير وعلم منه عدم رضاه باستعمالها والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله لضيقه) أي خاف فوات الوقت لأجل ضيق الوقت وقوله أو لتأخر المجيء به أي أولم يكن خوف الفوات لضيقه بل لتأخر المجيء به وهكذا ثم لا يخفى أن خوف فوات الوقت لتأخر المجيء بالخ ليس للتشاغل بالاستعمال بل للاستغلال بالانتظار فيقدر معطوف وكأنه قال متى خاف بالاستعمال بالماء أو بانتظار الماء فوات الوقت وقوله لضيقه ناظر للآول وقوله أو لتأخر المجيء به ناظر لما بعده (قوله والرشاء) أي الجبل (قوله واعلم أن عدم الماء الخ) شروع في تصحيح ظاهر المصنف ودفع ما عترض به الخطاب كما تقدم (أقول) لا يخفى أن هذا مناسب لنسخة الكاف في قوله كعدم تناول أو آلة وأما على نسخة لعدم فلا يظهر ذلك من المصنف بل لا يظهر منه إلا كون عدم تناول أو الآلة أنما يتيمم إذا خاف فوات الوقت (قوله وإن لم يخف خروج الوقت) لا يخفى أن ذلك إذا تطرت لهذا اللفظ الذي تقدم له الذي هو كلام الخطاب الذي ردهم بذنبه صوابا وذلك لأن كل متيمم هو في نفس الأمر أنما يقدم على التيمم لكونه يخاف خروج الوقت أي قبل قدرته على الماء (١٨٧) ألا ترى أن الآيس يتيمم أوله ويصدق عليه أنه ما سأل له التيمم أوله إلا لكونه يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء والحاصل أن الذي يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء ينقسم إلى آيس وغيره ولفظ الخطاب قوله كعدم تناول أو آلة أي وكذا يباح التيمم مع وجود الماء لمن يحجز عن تناوله ولم يجد من يتناوله أياما ولم يجد آلة يتناول بها وخاف فوات الوقت أن اشتغل برفعه من البئر كما تقدم عن المدونة وهو داخل في قول المصنف أولا وبطلبه خروج وقت وقوله أو لتأخر المجيء به وإن لم تبعد المسافة وقوله أو لبعده المسافة الذي يلزم منه تأخر المجيء به (قوله وهل ان خاف فواته) أي ظن فواته أو اعتقد

أن كان مريضا وقبل وجود الماء أن كان صحيحا والمراد بخروج الوقت أن لا يدرك فيه من الصلاة ركعة (ص) كعدم تناول أو آلة (ش) قال في الرسالة وقد يجب التيمم مع وجود الماء إذا لم يجد من يتناوله أباه اه وقال في التلقيب يجوز التيمم إذا خاف متى تشاغل باستعمال الماء فوات الوقت لضيقه أو لتأخر المجيء به أو لبعده المسافة في الوصول إليه أو لعدم الآلة التي توصله إليه كاللولو والرشاء واعلم أن عدم الآلة أو تناول يتيمم وإن لم يخف خروج الوقت بمنزلة عدم الماء فيفصل فيه فالراجح يتيمم آخره والآيس أوله والمتردد وسطه وما في الخطاب من أنه فيما إذا خاف خروج الوقت يتيمم خلاف النقل (ص) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف (ش) أي وهل يتيمم المحدث ولو أكبر الواحد للماء بين يديه القادر على استعماله إذا خاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله وإن تيمم أدركه وهو الذي رواه الأبي حري واختاره التونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة أو يتوضأ ولو فاته الوقت وحكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا فلذا قال خلاف (ص) و جاز جنازة وسنة وممس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه يتيمم فرض أو نفل إن تأخرت (ش) يعني أن الشخص إذا تيمم لفرض أو نفل وأخرى لسنة جاز أن يستبج به صلاة الجنازة غير المتعينة ولو تعددت السنة كالوتر ونحوه وأخرى غير السنة وممس المصحف وقراءة القرآن والطواف غير الواجب وركعتيه ويشترط في صحة الفرض التيمم له أن تتأخر هذه الأشياء عنه فلو تقدم منها شيء عليه صح في نفسه وأعاد تيممه للفرض ولو كان المقدم

(قوله الوقت الذي هو فيه) أي سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله وهو الذي رواه الخ) وهو الراجح والخلاف جار في المحدث حدثا أكبر (تنبيه) إذا تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد أن شرع في الصلاة ولو لم يعقد ركعة فله لا يقطع ويتم الصلاة ولا إعادة عليه لدخوله بوجه جائز وأولى إذا تبين بعد الفراغ أو لم يتبين شيء وأما ما تبين قبل الدخول في الصلاة فيتوضأ قطعاً (قوله فلا أقل) أي أفلا أقل والاستفهام للاستفهام لا لنكار أي ينبغي الأقل من الاتفاق وذلك الأقل هو كونه مشهورا فتبين أن المفضل عليه محذوف وأن من في كلامه بيان للآول من المتفق عليه (قوله وأخرى لسنة) قديقال مقابلة النقل بالفرض تؤذن بأنه أراد بالنفل ما عدا الفرض فيصدق بالسنة (قوله غير المتعينة) فيه تنبيه على القول بأنها سنة يصليها سواء كانت متعينة أم لا وعلى القول بأنها فرض فلا سواء كانت متعينة أم لا (قوله قراءة القرآن) أي فيما يتوقف على طهارة كقراءة جنب (تنبيه) قال عجم والحاصل أنه إذا تيمم لواحد من مس المصحف أو الجنازة أو القراءة أو الطواف هل يفعل به باقيها والنفل أم لا والظاهر الأول وأما تيممه لركعتي الطواف فهو مما يشمله قول المصنف بتيمم فرض أو نفل وانظر إذا تيمم للفرض وصلى به النفل فهل يفعل باقيها والنفل أم لا والظاهر الأول اه وانظر إذا تيمم لواحد منها وأخرج غيره هل يجري فيه أو أخرج بعض المستباح أم لا اه والظاهر الجريان (قوله فلو تقدم الخ) ظاهره ولو كان الفاضل مس مصحف أو قراءة جنب ولو كآية وانظر ما حكم إقدامه على فعلها قبل الفرض بتيممه هل يكره أو يجوز والظاهر أنه خلاف

الاولى والله أعلم (قوله فهنا قيدان) أى مقيدان أى حكمان مقيدان الا أنك خبير بأن المقيدان هما الصحة فقط ولو عير بحكمكان كان أحسن (قوله الذى استلزمه الجواز) فيه أن هذا ظاهر لو اتحد المحل وأما هنا فلم يتحد المحل لان الجواز محله النفل والصحة محلها الفرض كما هو ظاهر (قوله ومفهومه بالنسبة للنفل فهو مفهوم موافقة) لا يخفى أن هذا لا يتم الا لو كان تقدير المصنف وصح الفرض والنفل ان تأخرت ولم يكن ذلك (قوله الاتصال) على المراد أن تكون متتابعة بعضها ببعض أو ولو حصل تفرق يسير وهو الظاهر أو المراد بالاتصال اتصالها بالفرض ولا مانع من أن يكون مراده الامرين معا والحاصل انه اذا فصله بطول أو خرج من مسجد أعاد تيممه وبسبب الفصل مغتفر ومنه آية الكرسي والمعقبات (قوله ولزم موالاته) أى بالنظر لاولنا أى مع ما فعله (قوله وهذا الشرط) أى شرط نية النافلة عند الفريضة (قوله فالعذر للخطاب) (الخ) حاصله أن الخطاب ذكر عن ابن غازى أنه قال ان

ابن رشد نص على المسئلة فقال ما حاصله انى سبرت كتب ابن رشد فلم أجده ذكر القيد مع أنه فى الواقع ذكره فأجاب الشارح عن الخطاب بأن مقصوده فتشت فى مظنة ذلك فلم أجده وهو قد صدق بهذا الاعتبار لان ابن رشد ادعا ذكره فى المسح على الخفين والخطاب لم يقل فى مظنة ذلك بل المراد ان هذا مراده وكأنه قال والعذر للخطاب فى قوله أى باعتبار المظنة (قوله وبطل الثانى) ذكره باعتبار كونه فرضا وقال مشتركة نظرا لكونها صلاة وهو بكسر الراء لان الصلاتين اشتركت فى الوقت وأراد الثانى فى الفعل فى الفوائت وفى المشروعية فى الحاضرة الا أن يكون صلى الثانية ناسيا للاولى وقد تيمم بقصد هما وهوناس للاولى عند فعل الثانية ثم فعل الاول بعد الثانية فبطل الثانية فى الفعل وهى الظهر والمغرب أما لو تيمم بقصد صلاة فتذكر أن عليه ما قبلها فانه يعيد التيمم قال فى

ركعتي الفجر فلا بد من اعادته للصبح وتقييد الطواف والجنابة بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض آخر ولا يشترط تأخر النفل عن النفل المنوى بخصوصه ويصلى السنة بتيمم النفل وعكسه من غير ترتيب قال فى المجموعة من تيمم للوتر بعد الفجر فله أن يركع به ركعتي الفجر وان تيمم لنافلة فله أن يوتر به فقوله ان تأخرت أى وجازت هذه الامور بتيمم فرض وصح الفرض ان تأخرت فى الفعل لان تقدمت فلا يصح الفرض وصحت فى نفسه هاهنا قيدان أحدهما مصرح به وهو الجواز والاخر ضمنى وهو صحة الفرض الذى استلزمه الجواز لانه يستلزم الصحة فقوله ان تأخرت شرط فى القيد الضمنى فهو منه بالنسبة لتيمم الفرض مفهوم مخالفة أى بالنسبة للفرض فى نفسه فهو شرط فى صحة ايقاع الفرض بتيممه ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم موافقة وأما شرط نية النافلة عند تيمم الفريضة فضعيف وفى شرط الاتصال قولان والمأخوذ من قول المؤلف ولزم موالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور فى كلام ابن رشد فى البيان والتحصيل مثل ما هو مذكور فى ابن غازى والتوضيح لكنه لم يذكره فى باب التيمم وانما ذكره فى باب المسح على الخفين فالعذر للخطاب فى قوله فى مظنة ذلك لان مظنته التيمم وأما شرط أن لا يكثر جدا فيؤخذ من قولهم جسا أن يحجر رد الكثرة لا تضر والكثرة بالعرف وما حمله الشافعية الكثرة بأن لا يدخل وقت الفريضة الثانية لا يجزى على مذهبنا (ص) لا فرض آخر وان قصد او بطل الثانى ولو مشتركة (ش) يعنى أنه لا يجوز فرضان بتيمم واحد وان قصدا معا عند التيمم واذا وقع بطل الثانى ولو لم يرض لا يقدر على مس الماء أو أحدهما من مذورة أو فائتة أو مشتركة مع الاخرى فى الوقت كظهيرين وعشاءين وأعادها أبدأ على المشهور وقال أصبغ يعيد فى الوقت ثانية المشتركة كتين وغيرها أبدأ وصح الاول (ص) لا بتيمم لمستحب (ش) هذا معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مفحمة أى لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض ولا يفعل شئ مما تقدم أو غيره بتيمم مستحب كالتييمم لقراءة القرآن أو لنوم الجنب على القول الضعيف بأنه يتيمم أو نحو ذلك ولنا أن نجعل اللام أصلية ونريد بالمستحب ما لا يتوقف صحته على الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا وبالنفل السابق فى قوله بتيمم فرض أو نفل ما يتوقف صحته على الطهارة فلا منافاة (ص) ولزم موالاته (ش) أى ما فعل له ويستلزم الموالاتين أفعاله

فلاجل

المقدمات ولا يصح صلاة بتيمم نواه لغيرها اه (قوله أو مشتركة مع الاخرى) هذا يفيد قراءة

المصنف مشتركة بكسر الراء ويصح الفتح لان كل واحدة شاركت الاخرى (قوله هذا معطوف على فرض) أى على معنى فرض أى لان معناه لا يفعل فرض آخر (قوله فلا منافاة) حاصله انه يتوهم المنافاة على الحل الثانى وببانه أن المستحب على الحل الثانى نفس النافلة مع انه تقدم أن الجنابة والسنة ومن المصحف وغير ذلك تفعل بتيمم النافلة والحل الاول أولى من الثانى وذلك لان الاول يدخل فيه تيمم الجنب (قوله ولزم موالاته) لم يقل واجبه كفى الغسل ولا فراقضه كالوضوء لا دخاله هنا ما ليس بداخل فى ماهيته كأخذه بثمن اعتيد (قوله ويستلزم الموالاتين أفعاله) أى ان الموالاتين بينهما وبين ما فعل له تستلزم الموالاتين أفعاله بخلاف العكس وذلك لانه لو لم يوال بين أفعاله لم تكن الموالاتين التيمم وما فعل له بل الموالاتين الجزء الاخير مثلا وما فعل له فتدبر ويجوز أن تكون تلك الصورة داخلة فى المصنف أيضا

(قوله فلاجل ذلك) أي فلاجل لزوم موالاته مع ما فعل له (قوله ولا بعده) أي بعد دخول الوقت وقوله متراخيا أي بين أجزائه أي أوبئة وبين ما فعل له فالتفريع صحيح (قوله ولما كان اتصاله بما فعل له شرطا) أي اتصاله بما فعل له واتصال أجزائه ببعضها ببعض وقوله شرطا كان ذا كذا قادرا أم لا (قوله فلذلك لم يشبهه بالوضوء) أجيب بأن التشبيه بالنظر لحالة العامد والعاجز لا النسي (قوله مالم يتحقق المنة) أي يجزم بها كذا ذكره الخطاب عن المقرئ والظاهر أن مثل ذلك الظن لأن الظن في تلك الأبواب يعطى حكم التحقيق أي مالم يظن المنة أو يجزم بها بقربة قامت عنده كأن يكون مثلاً (١٨٩) جعل له قيمة وحرق (قوله أما راجع للماء) لا يخفى أنه إذا رجع للماء يكون صورة

مفهومة بالاولى من قوله هبة ماء لان القرض لامة فيه كالهبة وبعد كتي هذا رأيت الخطاب ذكر ما نصه لانه اذا لم يزمه قبوله أي الماء على وجه الهبة فأحرى على وجه القرض ولا يقال ان فيه تعمير الذمة لأن هذا امر قريب انتهى (قوله لم يحتج له) انظر ما المراد بالاحتياج هل ما يحتاج لقيام بنينه أو لنفقة المعتادة غير سرف ولو كانت أكثر مما يقوم بنينه لشمول النفقة الكسوة أو ما يحتاج له ولو كان سرفا والظاهر الوسط وقول الشارح لنفقة سفره تبع فيه بهرام وهي مطلقة ثم ظاهر ما أن النفقة تعتبر حالاً أي في حالة السفر أي لا بعد ولو كان محتاجاً (قوله بأن زاد على ثلث الثمن) لا يخفى أن مراده بالثمن ما اعتبد أن تباع القربة به كما هو ظاهر وبعد فلا يظهر كون هذا تفسير الغير للمعتاد لان غير المعتاد يصدق ولو بدرهم واحد والمأخوذ من كلام أشهب أنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه ولو بدرهم واحد وهو المعتاد وشارحنا تبع الجلاب وعبد الحق

فلاجل ذلك اشترط اتصال النافلة بالقرية وفعله في الوقت لا قبله ولا بعده متراخيا ولما كان اتصاله بما فعل له شرطا كان تفريعه ولو ناسيا مبطلا لا من جهة الموالاتة كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال المختص به التيمم كما قاله في توضيحه فلذلك لم يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما (ص) وقبول هبة ماء لثمن (ش) أي ولزم أيضا فاقد الماء قبول هبة الماء بخلاف عن الماء فلا يلزم قبوله لقوة المنة هنادون الاول ولو عبرا المؤلف باتهاب فقال ولزم موالاته واتهاب ماء كان أحسن ويكون قبول الهبة من باب أولى لان الاتهاب طلب الهبة وهذا مالم يتحقق المنة والا فلا يلزمه قبوله وان لم يكن بمن به وهذا اذا كانت المنة يظهر لها أثر وأما التافه فيلزمه قبوله (ص) أو قرضه (ش) الضمير في قرضه أما راجع للماء أو الثمن وفي كل أمام فروع عطفا على قبول أو حرجور عطفا على هبة ويصح عطفه على ثمن أي لا يلزمه قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح حيث لم يكن ملأ يبلده والارزقه قرضه وقبول قرضه ولا يخفى أن هذا فيما إذا رجع ضمير قرضه للثمن اذ رجوعه للماء لا يصح لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور (ص) وأخذه بثمن اعتيد لم يحتج له (ش) معطوف على موالاته أي ولزم من فقد الماء ووجده يباع أخذه ان يبيع بثمن اعتيد في موضعه وما قارب به حيث لم يحتج للثمن لنفقة سفره ونحوه ولما جرت العادة بانقسام البيع الى مجمل ومؤجل فلا معنى لانه في أحدهما قال (وان بذمته) لانه مع القدرة على الوفاء أشبه واجدا لثمن وهو أخرى من لزوم القرض لما فيه من المشاحة وفي القرض من المنة فلو بيع بغير المعتاد بأن زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثرت دراهمه كما وضحه في شرحنا الكبير وبعبارة أخرى واستشكل كون قوله وان بذمته مبالغة في قوله لم يحتج له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته غير موجود وأجيب بأن قوله وان بذمته مبالغة في قوله اعتيد أي وأخذه بثمن اعتيد وان بذمته لم يحتج له حيث كان معه وانما لم يقدم قوله وان بذمته على لم يحتج له لانه صفة لثمن (ص) وطلبه لكل صلاة وان توهمه لا تحقق عدمه (ش) هذا معطوف على قوله ولزم موالاته أي ولزم مريد التيمم طلب الماء لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه أو عن يستأجره بأجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرايه وان توهم وجود الماء وأولى اذا ظنه أو شك في الوجود لانه اذا لم يزمه الطلب مع التوهم الذي هو أضعف المراتب الثلاث فلا يلزمه الطلب في غيره من باب أولى أما مع تحقق عدمه فلا يلزمه الطلب اذا فائدة في الطلب (ص) طلبا لا يشق به (ش) هو مفعول مطلق عام المصداق أي طلبه طلبا لا يشق به فليس الرجل والضعيف كالمرأة والقوى ولا يدخل في كلام المؤلف اذا كان على ميلين فإنه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة

والحاصل أن المصنف موافق للمدونة وأنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه فقال الشارح ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا وكذا يلزمه شراء التراب بثمن اعتيد **مسألة** الماء اذا كان ملك عبده استظهر بعضهم أنه لا يجب اقتراعه ويتيمم قياسا على الزكاة (قوله لان عدم الاحتياج فرع الوجود) لا يظهر لانه يكون الشخص ليس عنده الشيء ولا يحتاج له كما هو معلوم عادة (قوله وان توهمه) هذا اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية وأما لو تحقق وطلب ثم توهم بعد ذلك فالظاهر أنه لا يطلب (قوله لا يحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقيق في نفس الامر (قوله بعد دخول الوقت) لكن محل الطلب حيث كان بموضع غير الاول أو فيه وحدث ما يقتضي الطلب (قوله وان توهم وجود الماء) هذا على خلاف ما عليه ابن رشد فذكر أن المتوهم لا يلزمه الطلب قال ابن مروق

وهو الصواب وينبغي أن يختلف حكم الطلب فطلب التبان ليس كطلب الشاك والمتوهم وكذلك طلب الشاك ليس كطلب المتوهم (قوله وقالوا في الميلى كثير) خلاصته أنه إذا كان على مسافة ميلى لا يلزمه ركبا أو راجلا شق أم لا وأما إذا كان على أقل من ميلى لا يلزمه حيث شق را كبا أو راجلا ويلزمه حيث لا يشق را كبا أو راجلا فتدبر (قوله كرفة) مثلث الرأ (قوله أو حوله من كثرة) أى أو حوله من وفقة كثيرة كالاربعة بحيث يكون من حوله منها كالقليلة كذا في بعض التقارير شب (قوله وشبههما) أى كالثلثة وحاصله أنهم إذا كانوا ثلاثة فأقل وترك السؤال فليعد أبدأ وإذا كانوا أربعة فأكثر والفرض أنهم قليلون فإنه يعيد في الوقت ولا يخفى أن كون الأربعة مما يضعف الرجاء في الطلب منهم دون الثلاثة فلذلك افترق الحكم بعيد وقوله فقد أساء أى حرم عليه ولا إعادة لأن كثرة الرفقة مظنة الاحتياج إلى ما عنده من الماء وبعد فهم هذا التفصيل الذى ذكره الشارح ضعيف والمعتمد أنه إذا ترك الطلب في الرفقة القليلة أو الرفقة الكثيرة فإن اعتقد الاعطاء أو طمأنينة فليعد أبدأ وإن شك أعاد في الوقت وإن توهم فلا إعادة أصلا وهذا كله إذا تبين وجود الماء ولم يتبين شئ فإن تبين عدم وجوده فلا إعادة أصلا (قوله كالاربعة) لا يخفى أن بين الأربعة ونحو الخمسة عدد كثير فلم يعلم حكمه هل يعد من الرفقة القليلة أو الرفقة الكثيرة والظاهر أن ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة من الكثيرة فتلحق بالاربعة وقال عجم ولوقيل بالخاق الخمسة عشر الأربعة وما زاد عليها بالاربعة ما بعد (قوله أو يشك) أى أو يتوهم كما أفاده (١٩٠) وأيضا هو مفهوم قول المصنف أما أن علم الخ وهذا على طريقة المصنف فيما

المشقة كما جزم به في المقدمات وفي البيان فقل في المقدت ويلزمه العدول إلى الماء عن طريقه إن كان مسافرا على قدر ما يمكنه من غير مشقة تلحقه مع الأمن على نفسه ولا أحد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقالوا في الميلى كثير وفي الميل ونصف مع الأمن أنه يسير وذلك للركب وللراجل القوى القادر انتهى (ص) كرفة قليلة أو حوله من كثرة (ش) أى كما يلزمه طلبه من رفقة قليلة كالاربعة والخمسة كانت حوله أم لا فإن لم يطلب أبدأ في الوقت إلا أن يكون الرجلان وشبههما فليعد أبدأ الكثيرة الرجاء وكذلك يلزمه أن يطلب من رفقة حوله كثيرة كالاربعة فإن لم يفعل فقد أساء ولا يعيد ومحمل لزوم الطلب من ذكر أن يعلم الاعطاء أو يظن أو يشك فيه واليه أشار بقوله إن جهل بخلافه فيشمل ما ذكره أما أن علم بخلافه فلا (ص) ونية استباحة الصلاة ونية كبران كان ولو تكررت (ش) أى ولزم التيمم نية استباحة الصلاة أو فرضها إن كان محدثا أو مع نية الحدث إلا كبران كان جنبا ولا بد في تيمم الحدث إلا كبر من نيته ولو تكررت الصلاة لأن بفراغ كل صلاة يعود جنبا وبعبارة أخرى ولزمه عند الضرورة الأولى نية استباحة الصلاة ومثلها فرض التيمم ويستحب نية الصلاة التي يريد فعلها بعينها من فرض أو نفل أوهما على العموم لاستباحة مطلق الصلاة

تقدم وأما على طريقة ابن رشد فلا عبرة بالتوهم فظاهر شارحنا حيث لم يذ كر صورة التوهم الميلى لابن رشد (قوله ونية استباحة الصلاة) أى أو مس المصحف أو غيره مما الطهارة شرط فيه قاله البدر (قوله أو فرضها) معطوف على الصلاة أى استباحة فرض الصلاة أى مفروض هو الصلاة فالإضافة للبيان ولا يلزم أن ينوى استباحة الصلاة من الحدث الأصغر فلو لم يتعرض له أو نسي لم يضر نعم يستحب له نية استباحة الصلاة من الحدث الأصغر (قوله

أو مع نية الحدث الأكبر) فلو تركها فتممه باطل كان الترك عاما أو ناسيا فإن نوى الأكبر ثم تبين أنه ليس عليه الصلحة وإنما عليه الأصغر فإنه يجوز به تيممه وأما لو تعمد ذلك فلا يجوز به فلو نوى رفع الحدث فتممه باطل لأنه لا يرفع الحدث كما يأتي وظاهر ما قالوه ولو نوى رفعه فمقيدا بنية تيممه هذا كله ما لم ينو فرض التيمم فيجزيه ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله ولو تكررت الصلاة) بعيد والاقرب ترجيح الضمير للطهارة الترابية أو أنه عائد على النية أى ولو تكررت نية التيمم (قوله عند الضرورة الأولى) هذا ظاهر كلام صاحب المع وقال زورق محمل النية الوجه بلا خلاف أى والضرورة الأولى بمنزلة تقبل الماء للعضو كما أن الصعيد الطاهر بمنزلة الماء في الوضوء واستظهره البدر بقوله وهذا هو الظاهر لأن التيمم يدل عن الوضوء والوضوء كذلك ولا يصح تقديم النية في التيمم بسبب ضعفه عن الوضوء والغسل الجائز ذلك فيهما كما قاله شارح المع (قوله من فرض أو نفل) أى كأن يقصد به صلاة الظهر مثلا أو صلاة الوتر مثلا فالتعين شخصي لأنه نوعي كأن ينوى مطلق صلاة فرض أو مطلق صلاة نفل فإنه وإن كان اللفظ محتملا له إلا أن التعيين إذا أطلق ينصرف للشخصي وأيضا فإن عباراتهم تدل عليه (قوله أوهما على العموم) أى الشمول أى أن ينوى الظهر والنوافل التابعة له مثلا فنوى به استباحة صلاة بعينها من الفرائض لم يصل به غيرها من الفرائض وأما لو نوى استباحة صلاة الفرض من غير تعيين له بكونه ظهرا مثلا صلى به ما عليه من ظهر أو عصر ولا يصلى به ما خرج وقته (قوله لا استباحة مطلق الصلاة) غير عطلق إشارة إلى أنه لو نوى استباحة الصلاة بدون أن يلاحظ مطلق فإنه يصلى به الفرض قاله الشيخ أحمد فان قيل الصلاة تشمل الفريضة والنافلة فكان الظاهر أن هذه النية لا تنكفي مع الإطلاق فالجواب أن الفريضة أقوى من النافلة مع أنها المتبادرة فلذلك انصرفت النية إليها

(قوله لان الفرض يحتاج لنية تخصه) اراد بالخصوص الاضافى أى ما عندانية الصلاة ملاحظة العموم البدلى فلا ينافى أنه يصح
 الفرض عندنية الصلاة بدون ملاحظة المطابق المتحقق فى الفرض والنفل فخلاصته أن المنفى ملاحظة العموم البدلى لا غير (قوله
 وعليه الخ) اقتصر الشارح فى العبارة والاحسن ما ذكره الخطاب فقال وفائدة رفع الحدث عند الاصحاب أربعة أحكام : طء
 الخائض اذا ظهرت به وبلس الخفين به وعدم وجوب الوضوء اذا وجد الماء بعده وامامة التيمم للتوضئين من غير كراهة زاد ابن شاس
 والتيمم قبل الوقت فتكون خمسة (قوله فيهما) تبين لاجمال لا (قوله قال القرافي) شروع فى الجمع بين القولين (قوله ونحوه للمازرى)
 لا يخفى أن ما تقدم من قوله وقيل يرفعه الخ مبنى على أن الخلاف حقيقى ولذلك رتب عليه الثمرة واقصاه هنا على المازرى ولم يذكر
 ابن العربى اشارة الى أن ابن العربى لا يقول بذلك بل يقول ان الخلاف حقيقى وهو كذلك كما يعلم من نت واعلم أن هذا فى أهل
 المذهب على ما قاله القرافي والحاصل أن من الشيوخ من قال الخلاف فيها لفظى ومنهم من قال حقيقى وهو الأقرب لأنهم أجروا على
 ذلك مسائل انتهى ذلك كله البدر وكذلك ذكر شيخنا عبد الله عن شيخه (١٩١) ابن عبا أن التحقيق أن الخلاف معنوى وحينئذ

فالجواب اللائق أن يقال فلا منافاة
 بين وجود المانع والاباحة لان
 التيمم رخصة كما صحت الصلاة
 لمن استجمر بالجارية مع المانع
 وهو وجود حكم النجاسة لاجل
 الرخصة انتهى (أقول) بحمد الله
 التحقيق أن المناقاة موجودة لان
 الحدث بمعنى المنع وهو الحرمة
 وهي تنافى الاباحة (قوله فالجواب
 ان عليا) فى العبارة حذف
 والتقدير لا يلزم من كونه يرفعه
 أن يصلى به أكثر من فرض
 لان مولانا عليا كان يرى الخ لا
 أنك خبر بأن قضية كونه يرفعه
 رفعا مطلقا عند ابن العربى أن
 يصلى به أكثر من فرض (قوله
 وتيمم وجهه) لم يقيده المصنف
 بتيمم وجهه بمسحه يديه جميعا
 فلو مسح يده واحدة أجزأه بل
 ولو باصبع قاله سند ثم ذكر أن
 من ربطت يده ولم يجده من يمينه

الصالحه الفرض والنفل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه فيكون كمن نوى النفل فلا يصلى
 بذلك التيمم الفرض قاله ابن فرحون ويفهم منه أن تيممه صحيح ويفعل بذلك التيمم غير الفرض
 (ص) ولا يرفع الحدث (ش) يعنى أن التيمم لا يرفع الحدث بل يبيح العبادة وقيل يرفعه وعليه
 عدم كراهة امامة التيمم للتوضئين وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا فيه واختر ابن العربى
 والمازرى والقرافى أنه رافع للحدث قال القرافي وقولهم لا يرفع الحدث أى لا يرفعه مطلقا بل
 الى غاية لا يجتمع النقيضان اذا حدث المنع والاباحة حاصلة متحقة اجاعا فان خلف لفظى
 ونحوه للمازرى فان قيل لو كان يرفعه لكان يصلى به أكثر من فرض فالجواب أن عليا رضى
 الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع الحدث اجاعا (ص) وتيمم وجهه وكفيه لكونه
 (ش) أى ولزم التيمم تعميم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع غصون الوجه ويراعى الوتره وحجاج
 العين والعنفقة ما لم يكن عليها شعرو غير يديه على شعر لحيته الطويلة و يبلغ به ما حيث ما يبلغ
 به ما فى غسل الوجه وما لا يجزى به فى الوضوء لا يجزى به فى التيمم (ص) وترع خاتمه (ش) أى ولزم
 التيمم ترع خاتمه ولو أذونا فى لبسه أو متسعاً لالتراب لا يدخل تحته فان لم ينزعه فلا يجزى به
 تيممه (ص) وصعيد طهر كتراب (ش) أى ومن لوازم التيمم الصعيد وهو ما صعد على وجه
 الارض من أجزاءها وقد اختلف فى الطيب من قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فقل المراد به
 المنبت وهو التراب لا ما لا ينبت نباتا كالرمل والسباح وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح فتيمم
 بكل ما يذ كره المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافا لابن شعبان فى تخصيص التراب كالشافعى
 وابن حبيب فى اشتراط عدم التراب وان كان ظاهرا المدونة وشمل التراب تراب ثود وهو الذى
 صحه القرطبي فى تفسير سورة الحجر واستثناها ابن العربى من قوله عليه الصلاة والسلام
 جعلت لى الارض مسجدا وطهورا وتبعه ابن فرحون فى الغاية انتهى وسمى البساطى
 هذه الكاف بالمستقصية لاستقصائها جميع أنواع الصعيد من حجر ورمل ونحوهما

يكفيه تريع وجهه وذراعيه وان لم يستوعب محل الفرض (قوله وكفيه) الافضل أن يقول يديه (قوله ويراعى الوتره) مثبت كما هو
 صريح كلام البدر فهو معطوف على لا يتبع غصون (قوله وحجاج العين) بفتح الحاء وكسر هاء العضو المستدير بالعين مصباح (قوله
 وما لا يجزى به) أى من جهة التعميم لامن حيث تحليل اللحية ولا من حيث تتبع الاسار براذلا يلبان فى التيمم بخلاف الوضوء لا بد منها
 فيه أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله فان التراب لا يدخل تحته) هذه العلة ضعيفة فيرد عليه أن الماء لا يدخل تحت الخاتم الضيق
 مع أن الوضوء يصح (قوله فان لم ينزعه) أراد بالتزاع ما يشمل ما لو نقله عن موضعه ومسح ما تحته ثم رده ومسح غيره (قوله واستثناها ابن
 العربى الخ) كلامه يتبين ضعف كلام ابن العربى فانه قال ويدخل فى كلامه تراب ديار ثود وان كان ابن العربى قال لا تيمم عليه
 واستثناها من الخبر السابق كما حكاه عنه القرطبي فى سورة الحجر وصحح خلافه وينبغى تقييد كلام ابن العربى بما اذا لم يخف خروج الوقت
 وكان لا يجده غيره قال الخطاب وانظر التيمم على تراب المسجد هل يجوز أم لا لم أر نصا صريحا وأجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين
 اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائزا (قوله لاستقصائها جميع أنواع الصعيد) هذا خلاف ما هو المتعارف ان الكاف الاستقصائية

لا تدخل شياً وقد أدخلت هنا غير التراب من الحجر ويجاب بأنه لاحظ الاستقصاء لغة ولم ينظر لاصطلاحهم (قوله لانه حجر) أي غاية الامر أنه حجر ثم ما قاله غير مسلم بل ليس بحجر لانه لو وضع في الماء لذاب (قوله لانه طعام) فيه نظر لان الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي أو شربه والماء ليس بطعام لانه يكون غير الأدمي وقوله وتربان بكسر التاء وسكون الراء على ما رأيت مضبوطاً بالقلم من نسخة يظن بها الصحة من القاموس (قوله وخضخاض) هو الطين اللين جداً قاله ت (قوله أوجبل) هو الحجر كما في محشي ت (قوله وهو ظاهر المدونة) فقد قال فيها اذا وجد الطين وعدم التراب وضع يديه عليه وخفف ما استطاع وتيمم به (قوله مبني على أن ما ذكر ليس من أجزاء الارض) يقال عليه اذا لم يكن من أجزاء الارض كيف (١٩٣) يصح التيمم عليه الا أن هذه العلة انما تظهر في الثلج ولا تظهر في الخضخاض لانه من أجزاء الارض قطعاً فاذن يقال ما وجه كون الذي من أجزاء الارض لا يتيمم عليه الا اذا فقد غيره وهو الخضخاض والذي ليس من أجزاء الارض يتيمم عليه قطعاً ثم بعد ذلك وجدت شيخنا أفاد أن الثلج يشابه التراب بمجموده بخلاف الخضخاض وبعبارة أخرى ولا يقال هو ليس من أجزاء الارض لانا نقول لما جدد عليها التحق بأجزائها (قوله روى بجيم وخاء) الظاهر أن كلا منسوب ولذلك قال عب وعلى رواية الخاء لا بد من التجفيف بالجيم وكان الفصل بعده لا تبطل الموالاة للضرورة انتهى وقوله روى بالجيم انظر كيف يصح ذلك ويجاب بأن قوله وضع يديه من اضافة الصفة للموصوف أي يخفف يديه الموضوعتين (قوله وجص) بكسر الجيم وفتحها والكسر أكثر واطلاق الجص عليه قبل الشيء مجاز الاول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أحمد والجص هي الحجارة التي اذا شويت صارت جبراً انتهى وعلى كلامه أن اطلاق الجص عليه بعد الشيء مجاز فهو يخالف ما قبله وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحمد

وشمل قوله وصعد طهر ما احتفر من باطن الارض كالطفل الذي تأكله النساء على المشهور لانه حجر لم يشد تعلقه وليس هو شيئاً مدفوناً بالارض وقيل لا يتيمم عليه لانه طعام قال النووي التراب اسم جنس لا يثنى ولا يجمع على الصحيح وقال الجوهرى جمعه أترربة وتربان وتوآرب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة ومنه أرغم الله أنفه بالرغام ولما أثبت للتراب حكم الجواز أثبت له حكماً آخر وهو كونه أفضل مع وجود غيره لا متعين كما تقدم بقوله (وهو الأفضل) ثم بالغ على الحكم الاول وهو الجواز بقوله (ولو نقل) دون الثاني وهو كونه أفضل من غيره اذ لا قائل به اذ مع النقل يكون غيره من أجزاء الارض أفضل منه ومثل التراب في النقل السباح والرمل والحجر والمغرة والمراد بالنقل هنا أن يجعل حائلاً بينه وبين الارض لا بأن يتقل من موضع لاخر لان هذا ليس بنقل هنا وسيأتي معنى النقل في الشب ونحوه وأشار بالمبالغة لدق قول ابن بكير القائل بعدم جواز التيمم عليه حيث نقل كما نقله في التوضيح (ص) وثلج وخضخاض (ش) أي وجاز التيمم على ثلج ولو وجد غيره وكذلك يتيمم على طين خضخاض ونحوه مما ليس بماء اذا لم يجد غيره من تراب أو جبل قاله في الشامل وهو ظاهر المدونة وقول ابن الحاجب وقيل وان وجد التراب أنكره ابن راشد وقال ابن عرفة لا أعرفه وتقديرنا العامل مبني على ان ما ذكر ليس من أجزاء الارض وليس من أفراد الصعيد (ص) وفيها جفف يديه روى بجيم وخاء (ش) قال مالك فيها يتيمم على الخضخاض مما ليس بماء ويخفف وضع يديه روى بخاء وروى بالجيم وفي مختصر ابن عبد الحكم الكبير يخفف وضع يديه ويجففهما قليلاً فجمع بينهما (ص) وجص لم يطبخ (ش) يعني أن التيمم جائز على حجارة الجبر ونحوه حيث لم يشووا الا فلا اذ بالشئ يخرج عن ماهية الصعيد وظاهره ولو لم يجد غيره وضاق الوقت وهو ما يفيد كلام المازري فراد المؤلف بالطبخ الشئ لان الجص لا يطبخ وانما يشوى (ص) ومعدن (ش) عطف على تراب وفي بعض النسخ يباع حجارة فهي متعلقة بمعدن أي وجاز التيمم بمعدن أي أو ولزم التيمم به ثم يحتمل أن تكون الجملة مستأنفة وان تكون معطوفة على قوله ولزم موالاة أي ولزم موالاة وجاز التيمم بمعدن أو معطوفة على تراب عطف الجمل أيضاً فكانه قال يتيمم بالتراب وبالمعدن ثم وصف المؤلف المعدن بصفات ثلاث سلبية دل على الاول بقوله (غير نقد) كتبرذهب ونقارضة فيمنع به التيمم وعلى الثاني بقوله (وجوهر) أي وغير جوهر مما لا يقع به تواضع كياقوت ونحوه وعلى الثالث بقوله (ومنقول) أي وغير منقول أما ما نقل وأبين عن موضعه وبقى في أيدي الناس كالعقاقير فلا يتيمم عليها لانها معدة لمنافع

لانه من أجزاء الارض قطعاً فاذن يقال ما وجه كون الذي من أجزاء الارض لا يتيمم عليه الا اذا فقد غيره وهو الخضخاض والذي ليس من أجزاء الارض يتيمم عليه قطعاً ثم بعد ذلك وجدت شيخنا أفاد أن الثلج يشابه التراب بمجموده بخلاف الخضخاض وبعبارة أخرى ولا يقال هو ليس من أجزاء الارض لانا نقول لما جدد عليها التحق بأجزائها (قوله روى بجيم وخاء) الظاهر أن كلا منسوب ولذلك قال عب وعلى رواية الخاء لا بد من التجفيف بالجيم وكان الفصل بعده لا تبطل الموالاة للضرورة انتهى وقوله روى بالجيم انظر كيف يصح ذلك ويجاب بأن قوله وضع يديه من اضافة الصفة للموصوف أي يخفف يديه الموضوعتين (قوله وجص) بكسر الجيم وفتحها والكسر أكثر واطلاق الجص عليه قبل الشيء مجاز الاول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أحمد والجص هي الحجارة التي اذا شويت صارت جبراً انتهى وعلى كلامه أن اطلاق الجص عليه بعد الشيء مجاز فهو يخالف ما قبله وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحمد

(قوله ونحوه) قال الشيخ أحمد وانما أفراد الجص بالذكر عن غيره من أنواع الحجارة لانه الذي يخرج به الطبخ عن ماهية الصعيد انتهى (قوله وان تكون معطوفة) الأصل العطف (قوله أو معطوفة على تراب عطف الجمل أيضاً) فيه شئ وذلك أن تقديره المذكور يظهر أنه ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات (قوله بأوصاف ثلاث) لا يخفى أنها صفة واحدة لان غير مسلطة على الثلاثة فهي صفة واحدة وحاصل الجواب أن الشارح لاحظ تسلط غير على كل واحدة فحصل تعدد في الصفة (قوله مما لا يقع) الاولى أن يقول وغير جوهر ونحوه مما لا يقع به تواضع وجه ذلك التفصيل ان الذي لم يتصف بتلك الاوصاف لم يباين أجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما اتصف بتلك الصفات باين أجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله لانها معدة لمنافع الناس) أي

نخرج بذلك عن كونها من أجزاء الأرض والذهب والجواهر خراجا بسبب كونها في غاية الشرف (قوله ليحقق به ما مشابها) لا يمتنع
أنه لم يذكر إلا ما شابه الأول فقط وهو الذي لم يخرج عن جنس الأرض وهو الشب وقد ذكر الشارح ما شابه بقوله ونحو ما شابه أي وأما
الثاني وهو الملح فلم يذكر له مشابه ومثل الملح النطرون فلا وجه للتوقف فيه لأنه كالمخ والشب فليتم عليه في محله شيئا (قوله على ألف
والنشر) أي المرتب أي في كلام المصنف مع كلام الشارح فقوله كشب مثال لما لم يخرج عن جنس الأرض وقوله ومثل مثال لما خرج
(قوله ومصنوع) أي من غير حلقاء بل من تراب أو ماء وجد كذا في عب وهو استظهار من عند نفسه وهو بعيد فالأولى إبقاء اللفظ على
عمومه وذلك لأن ابن عرفة ذكر أقوالا أربعة أشار لها بقوله في الملح نائها المعدني ورابعها أن يكون بارضا وضاق الوقت عن غيره
انتهى إذا علمت ذلك فقول الشارح وهو ظاهر نقل ابن عرفة أي على أحد الأقوال وهو القول الأول منها والقول بالترقية بين المعدني
والمصنوع ظاهر (قوله وجهه كالجواهر) أي نخرج بذلك عن كونه من أجزاء الأرض وصوبه بعض أي وأما الأول فلم يجعله كالجواهر
النفسية (قوله بفصل بين مادخلته صنعة الخ) أي كالنشر والصقل أي لا الطبخ ورجح ذلك القول لاتفاق قولين على المنع في المصنوع
واتفاق قولين على الجواز فيه كذا ذكرنا ولم يظهر لي وجه المنع في المصنوع لأنها صنعة لم تخرج من كونه من أجزاء الأرض كالطبخ
ولذلك قال الشارح في تعليقه لاتفاق قولين على المنع ولم يقل ليكون الصنعة أخرجه (١٩٣) عن أجزاء الأرض لأن الصنعة التي في

الرخام ليست الطبخ **وتبسيه**
ظاهر المصنف أنه لا يتم على معدن
النقد والؤلؤ والجواهر ولو ضاق
الوقت ولم يجد سواها وهو ما يفيد
كلام ابن يونس والمأزري وذكر
الخمى وسند أنه يتم عليها بعدد
إذا ضاق الوقت ولم يجد غيرها وقال
ابن عرفة يتم على النقد والجواهر
حيث لم يجد غيره وضاق الوقت ولم
يقيد ذلك بكونه معدنه (قوله
ولم يض حائط لبن أو حجر) خلاصة
كلام شب أنه إذا خلط بتبن فيض
إذا كان أغلب لأن كان مساويا
أو أقل وأما أن خلط بنجس فيض
كان كثيرا ولم يبين حد الكثرة
والظاهر أنه الثلث فأكثر وبعبارة

الناس ثم مثل المؤلف بما لم يخرج عن جنس الأرض وبما خرج عنها إلى الطعية ليحقق به ما
ما شابههما فقال على ألف والنشر (كشب) ونحو ما شابه وحديد ورصاص وزئبق وكبريت وكل
(وملح) معدني ومصنوع وجد غيره أم لا وهو ظاهر نقل ابن عرفة وأما الرخام فيجوز التيمم
عليه مطلقا وقال ابن يونس يمنع مطلقا وجهه كالجواهر النفسية وبعضهم يفصل بين مادخلته
صنعة وغير مادخلته صنعة والمراد بنقل الشب والملح ونحوهما أن تبين عن الأرض وتصير في
أيدى الناس كالعقاقير فيجوز التيمم على ما ذكرنا حيث لم ينقل ولو مع وجود غيرها وأما إذا انقلبت
فلا يجوز التيمم عليها (ص) ولم يض حائط لبن أو حجر (ش) يعني أن المريض وكذلك الصحيح إذا
فقد الماء أن يتم على حائط لبن أو حجر لم يغيره الحرق فيصير جيرا أو جبسا أو آجرا أو يكون به
حائل يمنع من مباشرته فتقديم الجار والمجرور للاهتمام بالاختصاص (ص) لا يحصر وخشب
(ش) أي يجوز التيمم بما ذكرنا لا يحصر وأبسط الآن أكثر ما عليه من التراب فيتناول
الصعيد وخشب وحشيش على المشهور أم يمكن قلعه أم لا وجد غيره أم لا بعيدا
(ص) وفعله في الوقت (ش) أي ولم فعله في الوقت ومنه يفهم اتصاله بما فعل له وقت الفاتنة
ذكرها وصلاة الجنائز الفراغ من غسله أو تيممه فلا يتم لها قبل ذلك (ص) فلا يس أول
المختار والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه والراجح آخره (ش) يعني أن الوقت يختلف
 باختلاف التيممين فالأيسر من وجود الماء أو لحوقه أو زوال مانع استعماله ولو بغلبة الظن

(٣٥ - خروفي أول) عب ولم يخلط بنجس أو طاهر كتب والام يتم عليه انتهى وبعبارة عج تفيد النجس بالكثير
(قوله فتقديم الجار والمجرور الخ) مرتب على قوله وكذلك الصحيح أي فتقديم الجار والمجرور على حائط وذلك لأن الأصل وحائط لبن أو حجر
لمريض فقدم والتقديم لا بد له من نكتة فيتموه أن التقديم للعصر فلا يصح ذلك للصحيح فاجاب بقوله التقديم للاهتمام بالحصر (قوله
على المشهور أم لا) ومقابلته أنه يجوز التيمم عليه إذا لم يمكن قلعه ولم يجد غيره وضاق الوقت والحاصل أن عب جعل
المشهور عدم التيمم مطلقا كشارحنا وإن كلام المقابل ضعيف ولكن الذي اعتمدته عج التيمم إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره (قوله
ومنه يفهم اتصاله بما فعل له) وجه ذلك أن اشتراط ذلك إنما هو بملاحظة عدم الفصل بينه وبين ما فعل له فينتقل منه إلى أنه إذا فعل بعد
الوقت لا يفصل عما فعل له (قوله فلا يتم لها قبل ذلك) أي ويكون القصود الصلاة في الحال وهذا كاسه في الفرائض وأما النواقل
فتميم لها ولو قبل وقتها لأنه يصلي الفجر والوتر يتمم الوتر قبل الفجر قال شيخنا وأعله إذا طلع الفجر عقب سلامه من الوتر ثم إن ما تقدم
ذكره عج وفي الشيخ سالم عند قوله وجازت جنازة أن محل ذلك إذا صلى الوتر بعد الفجر وذكره عن نص فانظر سند عج فيما قاله ونص
الشيخ سالم هناك قال في المجموع من تيمم الوتر بعد الفجر أنه أن يركع ركعتي الفجر (قوله ولو بغلبة الظن) هذا يفيد أن الأيسر صورتان
من يجزم بعدم الوجود أو يظن ظنا قويا أو يفسر الراجح بأنه الذي يجزم بالوجود أو يغلب على ظنه الوجود فيكون أيضا صوته بين الجزم
بالوجود أو يظن ظنا قويا بالوجود فيكون المتردد على هذا من تردد في الوجود وعدمه على حد سواء ومن يظن الوجود ظنا غير قوي أو
يظن عدمه ظنا غير قوي فتكون صورته ثلاثا في جملة الصور سبعة في الوجود وقيل مثلها في اللحق والظاهر أن الظن وإن لم يقو يعطى

حكم القوى فتكون جملة الصور أربعة عشر ويكون المتردد من تردد بين الحقوق وعدمه أو الوجود وعدمه على حد سواء فصوره اثنان
 وصور الآيس ستة بانهما جازم بعدم الوجود أو بالحقوق غالب على ظنه ذلك مع الغلبة غالب على ظنه ذلك بدون غلبة وقل مثلها في
 الراجي وبعد كني هذا رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال قوله والراجي الخ عبارة التهذيب وان كان على يقين قال المصنف في شرحه عليها
 عبر باليقين وكذلك اختصرها اللخمي واختصرها جديس وهو يطمع وفي المبسوط فان كان يقين ابن حجر ز وهو أصوب مما في المدونة
 للأعادة في الوقت فان مع العلم بعيداً بدأ انتهى فله الحد (قوله الخائف الخ) ظاهر العبارة أن ما ذكره هو الخائف من لصوص والمريض
 الذي لا يجب دالخ بتممان وسطه ولومع اليأس قال شيخنا الصغيران كان الفقه هكذا قسمه والافلاظ يظهر الجريان بين اليأس وغيره
 وحاصل مراد الشارح أن المتردد من الحق به يتيمان وسط الوقت أي ندباً فاذا قدموا عن وسطه أعادوا في الوقت (قوله أن التأخير
 مستحب) أي تأخير المتردد لوسط الوقت مستحب (قوله في الراجي الآتي) أي المشار له بقول المصنف والراجي آخره وكان آتياً باعتبار
 ما قبلها في لفظ المصنف أي فيندب له أن يتمم آخره فان صلى قبله أعاد في الوقت ان وجد ما عند ابن القاسم ولا فرق بين مسافر وحاضر
 (قوله وهو خلاف ما ذكره المؤلف الخ) نقول له (١٩٤) لا يخالف ما يأتي لأن هناك مسائل وجدنا الاعادة في الوقت فيها مع مخالفة

الندب (قوله كالتنقض) قال
 كالتنقض ولم يقل تنقض كما تقدم لما
 سيأتي للشارح أن هذا مبني على
 ضعيف وهو أن وقت المغرب المختار
 ممتد لمغيب الشفق وخلاصته أن
 الأول مبني على ما يأتي للمصنف
 وما هنا مبني على خلافه فهو تنقض
 بحسب الظاهر وهو كالتنقض في
 الحقيقة (قوله وهذه المسئلة) تعليل
 لمخذوف والتقدير وهذا كالتنقض
 أي وليس بنقض لأن هذه المسئلة
 مبينة الخ وعبارة شب بعد لفظ
 المصنف وهو وان كان خلاف
 المشهور إلا أن له قوة في باب التيمم
 وكذا في الجمع الصوري وقوله وفيها
 ضعيف (قوله وسن ترتيبه) فان نكس
 أعاد المنكس وحده مع القرب ولا
 يتصور هنا بعد لأنه مبني على
 التخفيف وتقدم أن عدم الموالاة
 مبطله ثم محل اعادته ان لم يكن صلى به والآخره وأعادته استحباً بانتمائه لما يستقبل من النوافل (قوله
 والى المرفقين) هو نائب الفاعل لأنه على حذف باعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الزائد على الكوعين الى المرفقين (قوله وتجديد
 ضربة ليديه) جنباً أم لا تيمم على تراب أو حجر كان التراب كثيراً وقليل (قوله فسقط اعتراض البساطي) أي بقولنا صرح في المقدمات
 بكذا الخ حاصله أن البساطي تعقب كلام المصنف في اقتضائه على الكوعين بأن مشهور المذهب وجوب المسح للمرفقين وانما الخلاف
 اذا اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور بعيد في الوقت وحاصل الجواب أن ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ اذا علمت ذلك
 فقول الشارح بترجيح القول بسنتين ما أي سنة المسح للكوعين والضربة الثانية غير ظاهر لان قضيته أن اعتراض البساطي متوجه في
 الاخيرين وليس كذلك بل انما هو متوجه في واحدة وهي مسئلة المسح الى الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا
 نكتة تعبير الشارح بقوله وذ كرمها (قوله صح تيممه) أي ولو كان المسح قوياً فيما يظهر وكذا هو ظاهر إطلاقهم ويستأنس له بصحة
 المسح على الخريف في عب من أنه ما لم يكن المسح قوياً فيبطل تيممه كما في الفيشي على العزبة ضعيف (قوله فالمراد بقوله نقل ترك) تفسير
 باللازم وذلك لان تفسيره المطابق رفعه الى الوجه ويلزم من نقله الى الوجه عدم مسحه اذ لو مسحه لم ينقله الى الوجه

يتمم استحباً بأول المختار ليجوز فضيلة أوله اذا فاتته فضيلة الماء والمتردد في الوقت مع تيقن
 وجوده أو في وجوده للجهل به ووسطه بحيث يقعان الصلاة في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت
 لتلايفوتهم ما الفضيلتان ومثلها ما الخائف من لصوص ونحوها والمريض الذي لا يجرد منا ولا
 والمسجون وظاهر كلام المازري أن التأخير مستحب ونص عليه صاحب الكافي في الراجي
 الآتي قال بعضهم وهو خلاف ما ذكره المؤلف من اعادة المخالف في الوقت فان ظاهره
 الوجوب (ص) وفيها تأخير المغرب للشفق (ش) أي وفي المدونة تأخير الراجي المغرب للشفق
 وذكر مسألة المدونة لان ظاهرها كالتنقض لما تقدم من أن التأخير انما يكون الى آخر الوقت
 المختار لا الضروري ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل شروطها وما بعد ذلك
 ضروري فتأخير الصلاة اليه لاجل ادراك الماء بوجوب أن يؤخر الظاهر والعصر مثلاً الى
 الغروب وهذه المسئلة مبنية على أن الوقت الاختياري ممتد الى مغيب الشفق وهو الظاهر
 وستأتي في بابها وهذا التفصيل بين الآيس وغيره انما هو في الوقت المختار أما لو ذكر ذلك في
 الوقت الضروري تيمم حينئذ من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر (ص) وسن ترتيبه
 والى المرفقين وتجديد ضربة ليديه (ش) لما فرغ من واجبات التيمم شرع في سننه وذكر كرمها
 ثلثاً للترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين كالوضوء وكونه الى المرفقين وتجديد الضربة الثانية
 ليديه وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنتين ما واقصر عليه القاضي عياض في قواعده
 وغيره فسقط اعتراض البساطي وبقي على المؤلف سنة رابعة وهي نقل ما تعلق به مامن الغبار فان
 مسح به ما على شيء قبل أن يمسح به ما على وجهه ويديه صح تيممه على الاظهر قاله في توضيحه
 أي ولم يأت بالسنة فالمراد بقوله نقل ما تعلق به مامن الغبار ترك مسح ما تعلق به مامن الغبار

مبطله ثم محل اعادته ان لم يكن صلى به والآخره وأعادته استحباً بانتمائه لما يستقبل من النوافل (قوله
 والى المرفقين) هو نائب الفاعل لأنه على حذف باعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الزائد على الكوعين الى المرفقين (قوله وتجديد
 ضربة ليديه) جنباً أم لا تيمم على تراب أو حجر كان التراب كثيراً وقليل (قوله فسقط اعتراض البساطي) أي بقولنا صرح في المقدمات
 بكذا الخ حاصله أن البساطي تعقب كلام المصنف في اقتضائه على الكوعين بأن مشهور المذهب وجوب المسح للمرفقين وانما الخلاف
 اذا اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور بعيد في الوقت وحاصل الجواب أن ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ اذا علمت ذلك
 فقول الشارح بترجيح القول بسنتين ما أي سنة المسح للكوعين والضربة الثانية غير ظاهر لان قضيته أن اعتراض البساطي متوجه في
 الاخيرين وليس كذلك بل انما هو متوجه في واحدة وهي مسئلة المسح الى الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا
 نكتة تعبير الشارح بقوله وذ كرمها (قوله صح تيممه) أي ولو كان المسح قوياً فيما يظهر وكذا هو ظاهر إطلاقهم ويستأنس له بصحة
 المسح على الخريف في عب من أنه ما لم يكن المسح قوياً فيبطل تيممه كما في الفيشي على العزبة ضعيف (قوله فالمراد بقوله نقل ترك) تفسير
 باللازم وذلك لان تفسيره المطابق رفعه الى الوجه ويلزم من نقله الى الوجه عدم مسحه اذ لو مسحه لم ينقله الى الوجه

(قوله نفذه) أي ندبا (قوله والمراد بالضرب الوضع) وهو مجاز من اطلاق اسم المزموم على اللازم وهل لابد منه ولا يكفي القاء الرمح فيهما ترابا سترهما ناويا التيمم أو يكفي ذلك والظاهر الاول والحاصل أن الذي استظهره عجب أنه لابد من وضع اليدين على الأرض (قوله وندب تسمية) لما تقدم أنهم غير مبينة الحكم في باب الوضوء فلذا أعادها هنا ويجري فيها الخلاف فيه من الاقتصار على بسم الله وعدمه (قوله فتحت له أبواب الجنة الخ) في حاشية أبي الحسن ما يتعلق بذلك فراجع (قوله نوجب الموااة الخ) أي الاما استثنى من المعقبات بين الفرض والتفصل فلو وقع ذكره فالظاهر الصحة (قوله وبدء) أي يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده على باطن الذراع يمسح بباطن الكف كذا في خط بعض شيوخنا وانظره (قوله الى المرفق) أي منتهيا الى المرفق (قوله ثم مسح الباطن) معطوف على قوله بدء أو معطوف على بظاهر والبدء باعتبار ما زاد أو معطوف على المرفقين لكن الاول فيه شيء لأنه يلزم عليه أن يكون ذلك مستحبا مستقلا مع أن الاستحباب منصب على المجموع والحاصل أن المحفوظ فيه الجرك كما قاله البدر (قوله والباء الثانية باء الآلة) ويكون التقدير حينئذ وبدء بظاهر يمينه باسمها اليسراه (١٩٥) فيجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر

أصابع يده اليمنى ويمرهما منتهيا الى المرفق ويجوز كون الاولى للاصاف (قوله بالقدم) بالقاف المفتوحة والبدال المضمومة المخففة (قوله فلا اعتراض) أي بأن فيه تعلق حرفي جرم تحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد الذي هو بدء أي حيث قلنا ان الباء الاولى بمعنى من والباء الثانية لآلة (قوله وكون المندوب الهيئة الاجتماعية الخ) لا يخفى أن الهيئة الاجتماعية ما تركب من أفراده هي أجزاء تلك الماهية الاجتماعية ولو عبر بالاجزاء بدل الافراد لكان أظهر لان الافراد الكلي لا لكل وقوله فروض أي بعضها فروض وبعضها سنة وبعضها مستحب اذا مسح للمرفقين سنة والى الكوعين فرض وتقدير ظاهر اليمنى على الباطن مندوب فالاستحباب قد توجه لتلك

فلا ينافي قول صاحب الرسالة وان تعلق به ما شئ نفذه نفذا خفيفا والمراد بالضرب الوضع وقال ليده رداعلى القائل بأنه يمسح بالثانية الوجه أيضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يمسح الواجب بما هو سنة لا نأقول أثر الواجب باق من الضربة الاولى مضافا اليه الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالاولى أجزاء (ص) وندب تسمية (ش) زاد في المدخل في فضائله السواك والصمت وذكر الله تعالى والاستقبال للقبلة ولا يأتي ما تقدم من أنه يرفع المتوضى رأسه الى السماء بعد الفراغ من الوضوء فيقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء لوجب الموااة بينه وبين ما يفعل به دون الوضوء ولا يستحب أن يكون في موضع طاهر لفقد العلة المتقدمة في الوضوء وهي التطاير (ص) وبدء بظاهر يمينه يسراه الى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الاصابع ثم يسراه كذلك (ش) الباء الاولى بمعنى من التي لا تبداء الغاية على حد قوله تعالى عينا يشرب بها أي منها وفي الكلام مضاف مقدر أي وندب بدء من مقدم ظاهر يمينه والباء الثانية باء الآلة كقوله كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وقطعت بالسكين لان اليسرى آلة المسح وينعكس معنى الباء في قوله ثم يسراه كذلك فتصير باء اليمنى باء الآلة وباء اليسرى بمعنى من التي لا تبداء الغاية فلا اعتراض وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الافراد فروضا (ص) وبطل بمطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها الاناسية (ش) يعني أن التيمم يبطل ما يبطل الوضوء السابق في نواقضه وسواء كان ذلك التيمم للحدث الاصغر أو للحدث الأكبر ويعود جنبا على المشهور ويبطل التيمم أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة اذا اتسع الوقت المختار لأدراك ركعة بعد استعماله على ما يدل عليه الآثار من خفة وضوئه عليه الصلاة

الهيئة الاجتماعية مع أن بعضها فرض كما تقدم فقوله والافراد فروض أي بعض الافراد فروض وأنت خير بأنه لم ينصب الندب على الهيئة الاجتماعية المذكورة فالتعلق بالترتيب من كونه يبدأ من مقدم ظاهر اليمنى منتهيا الى المرفق ثم من المرفق منتهيا الى الاصابع وكذا في اليسرى فلم يتعلق الندب بذات المسح بل ذات المسح تقدم حكمها من وجوب وسنة فافهم * (تبسيه) * لغل المؤلف ترك التعرض للزوم التخليص لانه لا يرى ذلك ولذلك تبرأ منه ابن الحاجب بقوله قالوا ويخلل أصابعه (قوله الاناسية) غير منصوب لان الاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والاصل لا عالم فيها الاناسية (قوله ويعود جنبا على المشهور) وعمرته أنه ينوى التيمم بعد ذلك من الحدث الا كبر ولو قلنا انه لا يعود جنبا ينوى التيمم من الحدث الأصغر ويترتب على ذلك أيضا أنه اذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهرا وان قلنا لا يعود يقرأه ظاهرا (قوله اتسع الوقت المختار) كذا قال الخطاب وعليه لا يبطل تيممه في الضرورى مع وجود الماء قبل الصلاة ويستفاد منه أن من انتبه في الوقت الضرورى وكان متسعا لا يجوز تأخيرها بل يجب عليه المبادرة بفعلها (قوله من خفة الخ) أي أن خفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مرغوبة في الاعتماد عليها من حيث مراعاة ترك الوسوسة لأنه يعتبر زمنا قليلا بعدا مشاهيما كان النبي صلى الله عليه وسلم تضافيه

(قوله تغليب الماضي الخ) هذا اذا شرع آيسا من الماء فان تيمم وهو يرجوه فلا يبعد أن يقال يقطع لان صلاته بنيت على تخمين تبين فسادة قاله سند جميل الايس في كلام سند على ما عدا الرجاء فيمثل الشك الذي هو التردد على حد سواء والظاهر وابقاء النقل على ظاهره ولودخل راجيا فلا يقطع لتلبسه بالمعصية يعلم ذلك مما تقدم من أن الرأى يندب له التأخير ولا يجب (قوله كما هو ظاهر اطلاقهم) وينبغي الجزم بهذا القول (قوله فلا تبطله الردة) أي ومن المعلوم أنها تبطل الوضوء فاذن يحتاج لتيمم يصلي به ويكتفي فيه بنية الحدث الاصغر ويسوغ أن يقرأ القرآن ظاهرا أو أمّا على الاول فلا والحاصل انه لا يصلي بهذا التيمم قطعاً ولو على القول بعدم البطلان لانه اذا اغتسل ثم ارتد فوضوءه يبطل وغسله لا (قوله ومثل وجود الماء الخ) ومثله أيضاً وجود رفقة معهم ماء قال الشيخ سالم ولو تيمم فقطع عليه ركب قبل شروعه في الصلاة ظن معهم الماء فساألهم فان لم يجد معهم أعاد تيممه لان الطاب للماء واجب كان منبطلا للتيمم ولا شترط اتصاله بالصلاة فمن فرق بينهم ما تفرق بقاءه فاحشالم يحجزه (قوله ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى مانعا الخ) كذا في نسخة الشارح وليس فيها فقصدته وهي ملحقة في بعض النسخ وموجودة (١٩٦) في الخطاب فقد قال وكذا لو رأى ماء فقصدته فحال دونه مانع نقله سند عن

الشافعي قال وهو موافق لمذهب مالك فان الطلب اذا وجب كان شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علمته أن المقصد ليس شرطاً (قوله ويعيد المقصر في الوقت) أي المقصر عن الطلب المأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يشق به (قوله ان لم يعد) سهواً كعادتهما يظهر (قوله يعيد أبداً) أي وجوباً (قوله انه صار كالمخالف) (أقول) ويكون العامد أولوا (أقول) مفاده أن ابن حبيب يحكم بالصحة على تقدير إعادة الوقت فان لم يعد فبطل بالاعادة وجوباً ولزم من ذلك بطلان الاولى ولا يخفى بعده غاية وبعد كتب هذا وجدت الطنجي ذكر أن التوضيح قال في قول ابن حبيب نظر اذا فرض أن الصلاة مستوفاة الشروط والاركان وانما الخلل في بعض كالمخالف

والسلام لا على ما يكون من تراخ ووسوسة وان ضاق صلى به وأما لو وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فان ذلك لا يبطل تيممه ولو اتسع الوقت كما صرح به اللخمي وغير واحد ويحرم عليه القطع تغليباً لماضي منها ولو قل وحكمه حكم من وجد الماء بعدها لا يستحب له الاعادة الا أن يكون الماء في رحله فيتم ويدخل في الصلاة ثم يذكره فيها فانه يقطع ان اتسع الوقت بمنزلة وجوده قبل الدخول فيها ثم ان قوله يبطل الوضوء شامل للشك في الحدث ويجري فيه ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد وانظر لو تيمم بنية الا كبره ل يبطل بالردة كما هو ظاهر اطلاقهم من أنه يبطل بطل الوضوء أو يعطى حكمه ما ناب عنه فلا تبطله الردة كما أنها لا تبطل الغسل ووجود رفقة معهم الماء كوجود الماء ومثل وجود الماء القدرة على استعماله بعد التيمم للعاجز عنه ولو وجد الماء بعد تيممه فقصدته فرأى مانعاً من سبع ونحوه يبطل تيممه ولو كان المانع قبل رؤيته للماء فلا يبطل تيممه (ص) ويعيد المقصر في الوقت (ش) هذه ترجمة وكأنه قال باب اعادة المقصر في الوقت وأل في المقصر للاستغراق أي كل متصرف وقوله (وصحت ان لم يعد) أي ولو عاد تصريح بما علم التزاماً لان من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد ولورد صريحاً على ابن حبيب القائل بان ناسي الاعادة في الوقت يعيد أبداً انتهى ولعل وجهه انه صار كالمخالف لما أمر به فعوقب بطلب الاعادة أبداً ولم ير النسيان عذراً يسقط عنه التفريط والمراد بالوقت المتقدم في قوله فالأيس أول المختار فلذلك عرفه ما عدا المعيد لتيممه على مصاب بول والتيمم لاعادة الحاضرة المتقدمة على يسير النسيات ولو عدا ومن قدم إحدى الحاضرتين على الأخرى ناسياً والمعيد لصلاته لنجاسة فان الوقت في حق هؤلاء الضروري وكل من أمر بالاعادة فانه يعيد بالوضوء الا المقتصر على كونه أو على مصاب بول فانه يعيد ولو تيمم وفي مسائل أخرى انظرها في شرحنا الكبير (ص) كواجده بقربه أو رحله (ش) هذا تمثيل للمقصر لا تشبيه والمعنى أن من تيمم فصلى بعد أن طلب الماء طلباً لا يشق به فلم يجده ثم وجدته

باستدراكها في الوقت فلو أمر بالاعادة أبداً لزم انقلاب النقل فرضاً وكأنه براه

بقربه

لما أمر بالاعادة وترك صار كالمخالف لما أمر به انتهى (أقول) بحمد الله الاشكال قوى (قوله والتيمم لاعادة الخ) الظاهر اسقاط قوله والتيمم بل ولو كان متوضئاً (قوله المقدمة على يسير النسيات) أي ولو عدا (قوله إحدى الحاضرتين) أي سهواً (قوله والمعيد لصلاته) أي سهواً (قوله وفي مسائل أخرى) تلك المسائل الأخرى هي بقية الأربعة المتقدمة واثنتان أخريان من يعيد في جماعة ومن نكس تيممه فالخاصل أنها مسائل سبعة (قوله أو رحله الخ) قال عجب شامل لمن نسيه ولمن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وقد جعل الشارح كلامه هذا شاملاً لها وأشار إلى أنهم في المدونة (وأقول) وليس هذا بتكرار مع قوله وناس ذكر بعدها بالنسبة بصورة النسيان لان هذا فيمن طلب وقصر في الطلب فلم يقف على عين الموضع الذي وضع فيه وما سيأتي لم يحصل منه الطلب أبداً انما تذكر بعد الفراغ (قوله بعد أن طلب الماء) فان لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً والحاصل أن في كل من مسئلة قربه ورحله ثلاث صور وهي ان لم يطلب المأمور بطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً وان طلبه ولم يجده ثم وجدته أعاد في الوقت فان وجد غيره فلا إعادة وقول الشارح طلباً لا يشق

به يقتضي أنه قيد فيفيد أنه إذا طلبه طالباً يشق فلا إعادة رأساً فالصور أربع غير أن عجب قد قال والمراد بوجوده بقربه أن يجده بالمثل الذي يطلبه فيه بلا مشقة على ما تقدم في قوله وطلبه لكل صلاة طلباً لا يشق به انتهى ففاده أنه موضوع المسئلة فلا يكون قيداً فلا تكون الصور أربعاً والذي يظهر أن لها مفهوماً فتكون أربعاً بل يتعين ويفسر قوله لا يشق به أن طلبه طلباً ما وهو أقل من الطلب المطلوب منه المشار به بقول المصنف طلباً لا يشق به لأن كلامنا في أفراد المقصر (قوله وبهذا لا تتكرر) لا يخفى أنه لم يتكلم فيما حل على أنه معتمد فاذن لا يظهر قوله لأن النسبان لا يتكرر مع العمد وجوابه أنه يؤخذ من قوله وجد الماء الذي طلبه أنه عالم به نعم هو ظاهر على ما قررره اللقاني فقد قال كواجده بقربه أي وهو عالم به وقد طلبه فلم يجده ثم وجده بعد الصلاة فلا تتكرر مسألة النسبان إلا تيمم مع هذه لأن النسبان لا يتكرر مع العمد (قوله يعني أن من يتيقن الماء الخ) أي وجوداً أو لحوقاً هذا قيد وقوله كخائف تساح أي جزماً أو غلبة ظن وينبغي أن يكون الظن مثله كما تقدم قيد ثان وقوله ووجد الماء الذي كان الخ قيد ثالث (قوله بان زال المانع) الأفضل أن يقول وتبين عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلو لم يتيقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله ووجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين ونيسه فنقول ومفهوم قوله وتبين

عدم المانع وأما ذاتين وجود المانع أو لم يتبين شيء فلا إعادة أصلاً أو كان خوفه شكاً أو وهماً فيعيد أبداً ولا يخفى أن قوله فلو لم يتيقن صادق بغلبة الظن أو بالظن وبالشك ومفاده أن غلبة الظن هنا لا تعطى هنا حكم اليقين والظاهر أنها تعطى حكم اليقين والمراد به الاعتقاد الجازم واستشكل كون الخائف مما ذكر مقصراً مع أنه لا يجوز التغيرير بنفسه وأجيب بأنه لما تبين عدم ما خافه وكان خوفه كلاً خوف فعنده تقصير في عدم تيقنه وإن شك هل كان تيممه لخوف أص أو سبع أول تقصيره ككسب أعاد أبداً كما قال ابن فرحون (قوله يريد) أي بقوله وكذلك المريض أي مالك أو ابن القاسم (قوله والخائف الذي يعرف الماء) معطوف على المريض

بقربه أي وجد الماء الذي طلبه فإنه يعيد في الوقت فلو وجد غيره لم يعد والمراد بوجوده بقربه أن يجده بالمثل الذي يطلبه فيه بلا مشقة وبهذا التقرير لا تتكرر مسألة النسبان إلا تيمم مع هذه لأن النسبان لا يتكرر مع العمد (ص) لأن ذهب رحله (ش) يعني أن من ضل رحله في الرحال وبالع في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا إعادة عليه في وقت ولا غيره لعدم تقصيره (ص) وخائف أص أو سبع (ش) يعني أن من يتيقن الماء الممنوع من الوصول إليه كخائف تساح أن يدخل النهر وخائف أص أو سبع إذا تيمم وصلى ووجد الماء الذي كان ممنوعاً منه بان زال المانع فإنه يعيد في الوقت استحباباً فلو لم يتيقن الماء أو وجد غير الماء الممنوع منه فلا إعادة عليه (ص) ومريض عدم مناولة (ش) فيها الخائف من لصوص أو سباع على الماء يتيمم في وسطه لكل صلاة وكذلك المريض ابن يونس يريد الذي يجدد الماء ولا يجدد من يناوله إياه والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه ثم أن وجدوا يعني هؤلاء الثلاثة الماء في الوقت أعادوا ابن يونس والاصوب أنه الوقت المختار وكلام المؤلف مقيد بمريض لا يتكرر عليه الداخلون عدم في وقت الصلاة مناولة أو لا تكرره عليه الداخل فليس بمقصر (ص) وراج قدم ومتردد في خوفه (ش) يعني أن الراجي للماء إذا تيمم أول المختار ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فيه فإنه يعيد استحباباً وأما لو وجد غيره فلا إعادة عليه وأما المتردد في خوفه مع القطع بوجوده وتيمم في الوقت المقدر له وهو الوسط ثم وجد الماء فيعيد في الوقت وأحرى إذا قدم عن وقته المقدر له بخلاف المتردد في وجوده فلا إعادة عليه مطلقاً أي سواء تيمم في وقته أو قدم لأنه استند إلى الأصل وهو عدم (ص) وناس ذكر بعدها (ش) تقدم أن الناسي للماء إذا علم به في الصلاة قطع فإن علم به بعدها أعاد في الوقت ومثل ناسيه لو طلبه من رفقة فنسوه فتيمم وصلى ثم تذكره ووطن أنهم لو علموه لم يمنعوه ولو ظن أنهم لو علموه منعوه لم يعد ومثل الناسي الجاهل لكونه في ملكه كالأول جعلته زوجته أو رفيقه

لفظ المدونة وتيمم المريض الذي يجدد الماء ولا يجدد من يناوله إياه والخائف الذي يعلم موضعه ويخاف أن لا يبلغه وكذلك الخائف من سباع أو أصوص في وسط كل صلاة ثم أن وجد الماء في الوقت أعاد اه نقول أراد بالخائف الذي يعلم موضع الماء المتردد في الحقوق وقوله ويخاف أن لا يبلغه بيان لجهة الخوف (قوله ثم أن وجد) هذا لفظ الشارح في شرحه فاذن الأفضل أن يقول يعني ما ذكر من هذه الثلاثة (قوله وكلام المؤلف مقيد بالخ) ولا حاجة لبيان أنه لأن كلام المصنف في المقصر (قوله وراج قدم) فيه أنه ترك مندوباً ولا إعادة فيه وأجيب بان الإعادة مراعاة لمن يقول بوجوب تأخر الراجي (قوله بخلاف المتردد في وجوده) والفرق بين المتردد في الحقوق وبين المتردد في الوجود أن ذلك عنده نوع تقصير فلذا طلب بالاعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالتأخير فيه بخلاف المتردد في الوجود فإنه استند إلى الأصل وهو عدم وفي عب أن المتردد في الوجود إذا قدم يعيد وما قاله الشارح من كون المتردد في الوجود لا إعادة عليه مطلقاً تبع فيه التوضيح والشامل وارتضى كلامهما الخطاب وما قاله عب تبع فيه ابن فرحون ورأيت تضعيف كلام ابن فرحون (قوله ومثل الناسي الجاهل) قديقال هو معذور وقد يجاب بان وضع زوجته كوضع من جهة أن شأن المرأة أن تقوم بشأنه (قوله لكونه في ملكه)

أى لم يعلم بكونه فى ملكه والواقع أنه فى ملكه وقد صرح فى المدونة بالمستثنين واقتصر المصنف على الناسى لا يقتضى أن الجاهل كذلك لان الناسى عنده نوع تقصير بخلاف الجاهل المذكور (قوله على كوعيه) أى على مسح كوعيه (قوله مصاب بول) اسم مكان أى على موضع أصابه بول قاله اللقاني (قوله ببول أو غيره) أى فلامفهوم لقوله بول ولم يقل لارض متنجسة للاختصار وانما خص البول بالذكر لاستهلاك عينه (قوله الى اثنين منها الخ) مفاده أن هناك غير هذين التأويلين وهو كذلك فقد اعتذر بان المتوضئ ينتقل لما هو طاهر حقيقة لانه يدرك معرفته بالمشاهدة والتيمم انما ينتقل لثراب آخر انما يعرف بالاجتهاد ظنا فنجس الماء ينتقل منه لظهور بقينا والاصح بعد ينتقل منه لطاهر ظنا قاله أبو بكر القفال وبان الارض تسقى عليها الرياح التراب فيختلط الطاهر بالنجس وغير ذلك (قوله بالمشكوك فى اصابته) أى والاصل عدم لا يخفى أن هذا بعيد غاية البعد (قوله لا عاد أبدا كالوضوء) لا يخفى أن نجس الماء فى الوضوء ليس لمجرد الاصابة كما هو ظاهر اللفظ (قوله وأولها عياض بحقق الاصابة) أى فلا إعادة مع الشك كما فى الشيخ أحمد الزرقاني (قوله وهو الحسن) أى البصرى وقوله محمد بن الحنفية هو ابن سيدنا على وأمه من سبي بنى حنيفة فلذا قيل محمد بن الحنفية وهما مجتهدان ووافقهما محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة وقد أخذ عن مالك الموطأ وأقام عنده ثلاث سنين وكان فى اليوم الذى يقرأ فيه حديث مالك تزدحم الناس عليه دون غيره قال ت ت وقد يقال فى هذه المسئلة اشكال وذلك أن القائلين بطهارة الارض بالجفاف اختلفوا فمنهم من قال يجوز التيمم عليها (١٩٨) كالصلاة ومنهم من قال يجوز الصلاة عليها دون التيمم لان طهارتها ثابتة بطريق ظنى وطهارة التراب التيمم عليه ثبتت بطريق قطعى ومثبت بطريق ظنى لا يقوم مقام ما ثبت بدليل قطعى والجواب أن كلام المصنف مبنى على أحد القولين ولذلك قال للقائل (قوله ومعناه أنه حصل الخ) أقول لوجه لذلك لان اليقين الحاصل بعد التيمم وقبل الدخول بمثابة الذى قبل التيمم فالصواب ما ذهب اليه غير الشارح من أنه فيمن يتقن الاصابة ولو قبل الدخول وفى كلام عجم ما يقبده ولذا قال ابن عطاء الله ظاهر الكتاب جواز الاقدام على ذلك وشارحنا تبع الطخينى وضعف

فى رحله (ص) كقتصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى أن من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أعاد ما دام فى الوقت لقوة القائل بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضربة واحدة عمم به وجهه ويديه الى مرفقيه فلا إعادة عليه لافى وقت ولا غيره لضعف القول بوجوب الثانية (ص) وكه تيمم على مصاب بول وأول بالمشكوك وبالحقق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالجفاف (ش) يعنى أن من تيمم على صعيد متنجس ببول أو غيره وصلى فانه يعيد فى الوقت واستشكل بتفسير الطيب بالطاهر وبان من توضأ بماء نجس يعيد أبدا واعتذر واعضه بامور أشار المؤلف الى اثنين منها بان ابن حبيب وأصبغ أولا فوالها من تيمم على موضع نجس فليعد ما كان فى الوقت بالمشكوك فى اصابته ولو تحققها لا عاد أبدا كالوضوء وأولها عياض بحقق الاصابة كما هو ظاهرها وانما فرق بين التيمم والوضوء واقتصر فى التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة للقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجفاف قال بعضهم ومعنى ذلك أن اليقين حصل له بعد التيمم أما لو تيمم متيقن الاصابة لا عاد أبدا اه (ص) ومنع مع عدم ماء تغيب متوض وجاع مغتسل الاطول (ش) يعنى أنه يمنع الرجل المتوضئ أن يتقبل زوجته وتنع المرأة أن تقبل زوجها وهى متوضئة وكذا غير

تنبية) محل كلام المصنف ان وجد طاهر غيره واتسع الوقت فان لم يجد غيره وضاق الوقت وجب تيممه به ولا إعادة عليه فيه (تنبية) ما قاله الشارح من أن التأويل الاول لا يصح وابن حبيب ليس كذلك فليس له ما تأويل انما لها طريقة خارجة عن التأويلين فقد قال فى اختصار الواضحة ومن تيمم بصعيد نجس عالم بالنجاسة أعاد أبدا وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم أنه نجس فان علم فى الوقت أعاد وان لم يعلم حتى خرج الوقت فلا إعادة عليه وانما التأويل الاول لابي الفرج فقد قال ان المدونة محمولة على أن النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالماء المتغير بنجاسة تعاد منه أبدا وأما عياض فيجعل مقابل أبى الفرج ما اذا كانت النجاسة ظاهرة فتخلص أنه ليس لابن حبيب وأصبغ تأويل وانما له ما قول مقابل لما فيها وأن التأويل الاول والثانى متفقان على تحقق الاصابة غير أن الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثانى يقول انها ظاهرة فالواجب يقول علمت بنجاستها لكنهم لم تظهر فتكون كالماء الواقع فيه نجاسة ولم تغيره وقد عروا عن الماء المذكور بانه مشكوك فكذلك التراب قال محشى ت حين أفاد ما قلنا فان قلت هل يقيده قوله بالعادة فى الوقت بما اذا كان غير عالم بالنجاسة حال التيمم كما قال بعضهم أم لا قلت بل يبقى على اطلاقه كما أطلقه عياض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبغ مخالفا للكتاب (قوله وجاع مغتسل) المراد من هو بحال المغتسل اغتسل بالفعل أم لا كصبي بلغ ولم يلزمه غسل (قوله الاطول) راجع لقوله وجاع مغتسل لا لما قبله لانه لا يتضرر بتركه التقييل وأيضا الجماع يحصل به انكسار شهوته ويسكن ما عنده بخلاف التقييل ونحوه فانه يزدهججانه وتضرر بترك شهوته ولو عبر بتضرر بدل طول فقال لا يتضرر كان أولى

التقييل وجب تيممه به ولا إعادة عليه فيه (تنبية) ما قاله الشارح من أن التأويل الاول لا يصح وابن حبيب ليس كذلك فليس له ما تأويل انما لها طريقة خارجة عن التأويلين فقد قال فى اختصار الواضحة ومن تيمم بصعيد نجس عالم بالنجاسة أعاد أبدا وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم أنه نجس فان علم فى الوقت أعاد وان لم يعلم حتى خرج الوقت فلا إعادة عليه وانما التأويل الاول لابي الفرج فقد قال ان المدونة محمولة على أن النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالماء المتغير بنجاسة تعاد منه أبدا وأما عياض فيجعل مقابل أبى الفرج ما اذا كانت النجاسة ظاهرة فتخلص أنه ليس لابن حبيب وأصبغ تأويل وانما له ما قول مقابل لما فيها وأن التأويل الاول والثانى متفقان على تحقق الاصابة غير أن الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثانى يقول انها ظاهرة فالواجب يقول علمت بنجاستها لكنهم لم تظهر فتكون كالماء الواقع فيه نجاسة ولم تغيره وقد عروا عن الماء المذكور بانه مشكوك فكذلك التراب قال محشى ت حين أفاد ما قلنا فان قلت هل يقيده قوله بالعادة فى الوقت بما اذا كان غير عالم بالنجاسة حال التيمم كما قال بعضهم أم لا قلت بل يبقى على اطلاقه كما أطلقه عياض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبغ مخالفا للكتاب (قوله وجاع مغتسل) المراد من هو بحال المغتسل اغتسل بالفعل أم لا كصبي بلغ ولم يلزمه غسل (قوله الاطول) راجع لقوله وجاع مغتسل لا لما قبله لانه لا يتضرر بتركه التقييل وأيضا الجماع يحصل به انكسار شهوته ويسكن ما عنده بخلاف التقييل ونحوه فانه يزدهججانه وتضرر بترك شهوته ولو عبر بتضرر بدل طول فقال لا يتضرر كان أولى

(قوله لا تفسد الصلاة بها) أي بأن لم يلزم عليها الاختلال ركن من أركان الصلاة حقيقة أو حكماً وأما لو لم يخف بأن لم يلزم عليها عدم تكميل أركان الصلاة أو تكميلها مع منسقة كان صار يضيق وركبه ونحو ذلك فإنه يجب عليه إخراج الحدث (قوله فهو عاص) هذا على أن المنع على التحريم والمعتمد أن المنع على الكراهة (قوله أو يخشى العنت) ولو بدون طول ولذا قلنا لو قال لا تنضر ركن أولى (قوله أي يمنع الرجل الخ) هذا بيان لضافته إلى الفاعل وكأن المصنف يقول ومنع تقبيل شخص متوض غير مذكراً كان أو أنثى ولم يبين إضافته إلى المفعول وبينها فنقول ومنع تقبيل إنسان غير متوض متوضاً فيحرم على المقبل بكسر الباء وإن لم يكن متوضاً والمقبل أن مكنته من التقبيل (قوله لأنه صار للأكبر) فإن قلت الصفة واحدة قلت نعم لأن التيمم للصغير ناب عن البعض والتيمم للأكبر ناب عن الكل ففيه زيادة طهارة (قوله والباجي) معطوف على أبو عمر والباجي هو الإمام صاحب التصانيف أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب أصله من مدينة بطلوس وانتقل جده إلى مدينة باجة التي بقرب أشيلية (١٩٩) ونسب إليها قيل هو من باجة القيروان التي

ينسب إليها أبو محمد الباجي الحافظ مات سنة أربع وسبعين وأربع مائة ذكره الشمني في حاشية الشفاء (قوله ترك مقدور عليه قبل حصوله) وهو الطهارة المائية في المستقبل التي كان يمكنه أن يحصلها أي بسفره في طريق فيها الماء أو بعدم سفره رأساً وقوله والمنع منه بعدم أي بعد الحصول وهي الطهارة القائمة بالشخص التي منعه من وطء زوجته والحاصل أن في كل خلوة عن طهارة إلا أنه يسامح في الخلوة عنها قبل حصولها كسئلة السفر ولا يسامح في الخلوة عنها بعد حصولها كسئلتنا التي نحن بصدد هاولة نظير كمن ترك السبب المحصل للدرهم فلا يلام بخلاف من تعاطى السبب وحصله ورماه في البحر فيلام فأنخلو عن الدرهم موجود في الأمرين إلا أنه في الأول خلوة قبل الحصول فلا يلام وفي الثاني خلوة بعد الحصول فيلام (قوله المنع على الذنب) الأفضل أن يقول على الكراهة وهذا القول أعنى

التقبيل بماله قدرة على تركه كالبول إن خفت حقيقته خفة لا تفسد الصلاة بها ولا خلاف أنه إن فعل ذلك تيمم وكذلك إذا كان معه ماء فدخل الوقت وأهراقه فهو عاص ويجوز له التيمم وكذلك يمنع كل من الزوجين مع عدم الماء إذا كان طاهر من الجماع فلا يجوز للزوج ذلك ولا يجوز للمرأة أن تمسك من نفسها إلا طول يضرب به في بدنه أو يخشى العنت فيجوز حينئذ أن يطأها ولو أنها أن تمسكه وينتقلان للتيمم لا بمجرد شهوة النفس وقوله تقبيل متوض مصدر مضاف لفاعله أو لمفعوله أي يمنع الرجل المتوض أن يقبل زوجته بجنبه وتنع هي أن تقبل زوجها وهي متوضئة وكذا قوله وجاع مغتسل وظاهره ولو كان يصلي في الأصل بالتيمم لأنه صار للأكبر بعد أن كان للصغير ولا منافاة بين منع ما ذكر وجواز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلباً للمال ورعى المواشي كما قال أبو عمر والباجي لو جود الفرق بين تجويز ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده ثم إن المنع على الذنب وقيل على التحريم (ص) وإن نسي إحدى الخمس تيمم خمسا (ش) يعني أنه إذا نسي صلاة من الخمس لا يدري ما هي فإنه يصلي خمس صلوات يتيمم لهن خمس مرات بكل صلاة تيمم (ص) وقدم ذوماء مات ومعه جنب الانخوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته (ش) يعني إذا مات صاحب الماء ومعه شخص حتى يحدث جنب أو غيره فإن الميت يقدم على المحدث الحي لحقيقة الملك إلا أن يخاف على الحي العطش فإنه يكون حينئذ أحق من صاحبه ويقيم الميت حفظاً للنفس ويضمن قيمته للورثة أما لو كان الماء مشتركاً بين الميت والحي يقدم الحي ولو لم يخف عطشاً ترجح جانبه بالشركة ويضمن قيمة نصيب الميت فقوله وقدم أي في مائه ولا مفهوم لقوله ومعه جنب فلو قال وقدم ذوماء مات ومعه ذومائع لكان أخصر وأشمل وقوله ككونه لهما تشبيهه في تقديم الحي لأبيه وخوف العطش وقوله وضمن قيمته راجع لهما أي وضمن المتقدم في الأولى بقيمة قيمة كل الماء وفي الثانية قيمة نصيب الميت لورثته مراعى فيها الزمان والمكان والحال من كثرة النفقة وقلتها وكثرة الطلاب وانما ضمن قيمة الماء وإن كان من المثليات التي يراعى فيها ضمان المثل لئلا نالوا ضماناً مثله لضمنه

كون التقبيل ونحوه مكرهاً والمعتد والثاني ضعيف فتدبره (قوله وإن نسي إحدى الخمس) أي وإن نسي إحدى النيات صلى ثلاثاً وإن نسي إحدى الأليات صلى اثنتين وذكر هذا وإن استفيد من قوله لا فرض آخر لأنه يتوهم أن المراد الفرض بذاته لا بالاحتياط (قوله ذوماء مات) أي في مائه لا في مائه وغيره بقريضة قوله ككونه لهما (قوله الانخوف عطش) استثناء منقطع وينبغي أن يكون مطلق الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش (قوله وضمن قيمته) ولا يرد على هذا قول المصنف في مسألة المضطر وله الثمن إن وجد لان ذلك مضطر وهذا أخف منه (قوله إلا أن يخاف على الحي العطش) أي آدمي أو غيره محترم فيقدم من خيف عليه العطش (قوله لكان أخصر وأشمل) أي أشموله الحائض والنفساء والمحدث حدثاً أصغر وبما إذا كان المانع واحداً أو أكثر وسواء اتحد المانع أو تعدد بهما أو بأحدهما وأما لا أخصر به فلم تظهر ويمكن الجواب بأن المعنى لكان أخصر أي على فرض أن لو قال ومعه جنب أو غيره (قوله والحال من كثرة النفقة) لا يخفى أننا إذا نظرنا إلى القيمة في ذلك المكان لا بلغت إلى كثرة النفقة ولا إلى قلتها ويلزم من ذلك مراعاة كثرة الطلاب وقلتها (قوله لئلا نالوا ضماناً الخ) حاصله أنه يقول انما ضمنناه القيمة ولم نضمنه المثل الذي هو الأصل لأنه لو ضمن المثل لكان

في محله وذلك مشقة عليه بإيصاله الى ذلك المحل وأما في موضع التحاكم أي عند القدوم لبلد فيها قاض يحكم وذلك غبن على الورثة لانه قد لا يكون له قيمة هناك هذا مراده والافاضل ليس في موضع التحاكم بل في الموضوع الذي أخذ فيه ولكن محل غرم القيمة ان طلب بها بعد الرجوع أو في المحل المذكور ونغير الحال وأما لو لم يتغير في غرم المثل ومحل غرم القيمة أيضا اذا كان له في محل الأخذ قيمة والاغرم المثل اذا تقرر ذلك فالأولى حذف قوله وأيضا لانه يشعر بانهم ما فرقوا مع أنه فرق واحد (قوله أو فوق شجرة الخ) قال محشي نت تعقب بان المعتمد التيمم على الحشيش أو الخشب عند عدم غيره كذا كروه في قوله لا يصير وخشب حتى قيد بعضهم الشجرة بعدم امكان التيمم عليها اهـ (قوله وكذا بعدم القدرة) يمكن دخولها في كلام المصنف بأن يقال قول المصنف بعدم ماء وصعيد أي حقيقة أو حكما بأن كان عاجزا عن استعماله (قوله وظاهره) رد على ما نقل عن القابسي قولاً خامساً وهو أن المربوط يئى التيمم للأرض بوجهه ويديه كما يئى اليها للسجود (قوله لان الطهارة شرط) تعليل لقوله وسقط عنه أيضا قضاؤها ثم اذا علمت ما قاله مالك فنقول قال ابن القاسم يؤدي ويقضى احتياطاً وهو مذهب الشافعي وقال أشهب يؤدي ولا يقضى وأصبع يقضى ولا يؤدي وتظم بعضهم الاربعة الاقوال فقال ومن لم يجد ماء ولا متيمماً فأربعة الاقوال يحكي مذهبها (٣٠٠) يصلى ويقضى عكس ما قال مالك وأصبع يقضى والاداء لا شها

موضع التحاكم وقد لا يكون له قيمة هناك أو قيمة قليلة فيكون ذلك غبناً للورثة الميت وأيضا لو أخذ منه المثل لكان في موضع السلف وذلك غاية الحرج والمشقة لان الاحتياج الى الماء انما يكون في موضع يتعذر الوصول اليه غالباً في كل وقت (ص) وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (ش) يعني أن من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصابوب لا يصل الى الماء أو فوق شجرة تحتها مانع من الماء أو مريض لا يجدها ولا فان الصلاة تسقط عنه في الوقت ويسقط عنه أيضا قضاؤها بعدم ماء لا وكذا بعدم القدرة على استعمالها وظاهره أمكنه أن يئى الى الأرض أم لا لان الطهارة شرط أداء وقد عدم وشرط القضاء تعلق الاداء بالقاضى ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع الى ما ينوب عن الكل وهو التيمم وعن البعض وهو مسح الخف والجائر وفرغ من الكلام على الاولين ختم بالثالث وفصله عن الخف مع اشتراكهما فيما ذكر بالتيمم ليجمعه معه في العذر المبيح لهما وهو قوله فيما يأتي ان خيف غسل جرح كالتيمم فيصير حواله على معلوم بخلاف لو قدمه على التيمم فيصير حواله على مجهول وجعه ابن الحاجب مع الخف تنظر الى الاشتراك المذكور فقال

﴿فصل﴾ (ص) وان خيف غسل جرح كالتيمم مسح ثم جبيرة ثم عصابتة (ش) يعني أن من كان في أعضاء وضوئه ان كان محدثاً ناعداً أصغر أو في جسده ان كان محدثاً ناعداً كبير موضع ما لوم من جرح وغيره فان قدر على غسل ذلك الموضع من غير ضرر وجب غسله في الوضوء والغسل وان خاف من غسله بالماء خوفاً كالخوف المتقيد مذكروه في التيمم في قوله ان خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر برءه أن يسمح على ذلك الموضع المألوم مباشرة فان خاف من وصول البلل اليه في المسح ضرراً كما مر فانه يجعل عليه جبيرة ثم يسمح عليها

وذيل التتائي هذا الخامس بقوله وللقابسي ذوالربط يئى لأرضه بأيدى وجهه للتيمم مطلباً وما ذهب اليه مالك هو المعتمد ﴿تنبه﴾ اختلف أهل الأصول هل من شرط القضاء تعلق الاداء بالقاضى أو تعلقه في الجملة والمشهور مبني على الاول وقول أصبغ على الثاني وقول ابن القاسم على الاحتياط في جانب الاداء وقول البساطي أضعفها قول أشهب فيه نظراً لانه الذي عليه الأكثر ولعل وجهه قول أشهب ان الأمور به يفعل الممكن منه والمكلف مأمور بالصلاة والطهارة وتعمد ذرت الطهارة في فعل الصلاة وعلى كلام أشهب لا تبطل بسبق الحدث ونسيانه (قوله ولما كانت النظائر التي لا ترفع الخ) أي أن كل واحدة

ويستوعبها

منها نظيرة الاخرى وغرة عدم رفع الحدث انها لو أزيلت لطلب الشخص بطهارة ما تحته كما هو بين (قوله

وجعه ابن الحاجب مع الخف) ولم يقدم الخف بل أخر الخف عن التيمم وذكر بعد الخف الجائر ولم يقع منه احالة كالمصنف لك أن تقول لو قدم المصنف التيمم على الخف ثم ذكر بعد الخف الجائر لصحت الاحالة مع الجمع ﴿فصل الجبيرة﴾ (قوله جرح) بالضم الاسم وبالفتح المصدر والمراد هنا الاول لان المصدر لا يسمح (قوله ثم عصابتة) بفتح العين كما ضبطه محشي نت ووجهه بما يعلم بالوقوف عليه (قوله من جرح أو غيره) كالشجة والحاصل أن التفريق الحاصل في البدن ان كان في الرأس قيل شجة وفي الجسد خدش أي وجحش وفيه وفي اللحم جرح والقريب العهد لم يقع خراج بوزن غراب وما قيل قرح وفي العظم كسر وفي العصب عرضا بقر وطولاً شق وما يتعدد كثيراً شدخ وفي الاوردة والشرابين أي العروق الضارب انفجار (قوله كالخوف الذي في التيمم) المشقة هنا لا تكفي ولا يكفي مجرد الخوف بل لابد من اخبار طبيب حاذق أو تجربة ان سبقت له بنفسه أو اخبار من هو قريب به في المزاج (قوله فله أن يسمح) أي فعلية أنه يسمح وجوباً بان خاف هلاً كأوشديد أذى وندياً بان خاف أذى غير شديد (قوله يسمح) أي مرة واحدة وان كان في محل يغسل ثلاثاً ولا بد أن يعمره والام يجوز بخلاف الخف (قوله فانه يجعل عليه جبيرة) قال اللقائي الجبيرة ما يطيب به الجرح كان ذروراً أو أعواداً أو غير ذلك

(قوله أو خاف من حل العصابة) المناسب أن يقول فان خاف من المسح على الجبيرة مسح على العصابة فان خاف من حل العصابة مسح على عصابة أخرى الخ (قوله ما يسمى في العرف جرحا) الاولى أن يقول على ما يسمى في العرف فصد أي أن الفصد يشبه الجرح في المسح بقيوده المتقدمة والظاهر أنه تشبيه لان المتبادر من الجرح عادة غير الفصادة (قوله لان فصد مصدر الخ) يراد عليه أن المحل الذي للفصد ذات الفاعل فالمناسب أن يقول أثر فصد (قوله ومرارة) وعبارة غيره ومرارة من مباح ومكره كبحرهم وتعذر قاعها وانما نص على المرارة وان كانت داخله تحت الجبيرة لانه يتوهم أنه لا يمسح عليها لان بعض الأئمة يرى أنهم من المباح نجسة (قوله وقرطاس) بضم القاف وكسر ها (قوله عمامة خفيف بنزعها الخ) الظاهر أن الخوف هنا كالتيهم أي من خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء وحاصله انه اذا قدر على مسح بعض الرأس مسح ويكفيه فان تعذر مسح على (٣٠١) العرقبة والافعل المزوجة والافعل العمامة

كذا ينبغي فرتبة العمامة متأخرة هذا ان لم يشق عليه نقض العمامة وعودها لما كانت عليه فان شق وكان ايسر لها على هذه الحالة لاضرر فهل له المسح عليها وهو ما لا يعزى أم لا وهو ما لا يخبره وهذا حيث لا يتضرر بنقضها وعودها والامسح قطعاً (قوله هذا معطوف على جبيرة) لا يخفى انه يفيد أن المرارة ليست من الجبيرة مع أنها منها (قوله ظاهره ولو من غير مباح) ظاهره وان وجد المباح (قوله ولا يستحب له المسح على العمامة) أي ولا يستحب له التكبير على نقل الطنجني عن الطراز (قوله ونقل بعض الاستحباب) أي استحباب التكبير على العمامة وهو اصحاب الطراز على نقل الشاذلي ونقل الطنجني عنه أي عن الطراز عدم الاستحباب واعتراض عليه بانه قيد عكس النقل وقال بعض ينبغي أن يقال ان معنى كلام الطنجني لا يمسح على عمامته لا يمسح على موضع عمامته المقابل

ويستوعبها بالمسح واللام يجره فان خاف من المسح على الجبيرة ما مر أو خاف من حل العصابة المربوطة على الجبيرة افساد الدواء وتعذر حلها فله أن يمسح على العصابة المربوطة على الجبيرة وهكذا لو كثرت العصابات فانه يمسح عليها اذا لم يمكن المسح على ما تحتها عبدالحق من كثرت عصابته وأمكنه مسح أسفلها لم يجره على ما فوقه (ص) كفصد (ش) يحتمل انه تمثيل ويحتمل انه تشبيه أي وكذلك يمسح على ما يسمى في العرف جرحا أي يشبهه في المسح بقيوده السابق والمراد محل الفصد لان فصد مصدر وهو لا يمسح (ص) ومرارة وقرطاس صدغ وعمامة خفيف بنزعها (ش) هذا معطوف على جبيرة أي ويصح على المرارة تجعل على الظفر وظاهره ولو من غير مباح لانه محل ضرر وكذا يمسح على القرطاس يلمص على الصدغ لصداع وكذلك يمسح على عمامته اذا خاف بنزعها ضرر او يدخل في عصابته الارمدي مسح على عينيه فان لم يقدر فعل القطنه أو على العصابة ولا يتيمم فلو أمكنه مسح بعض رأسه فعل ولا يستحب له المسح على العمامة ونقل بعض الاستحباب (ص) وان يغسل أو بلا طهر وانتشرت (ش) يريد أن المسح وترتيبه السابق جار يغسل وجب من حلال أو حرام لان المعصية قد انقطعت فوق الغسل المرخص فيه وهو غير متلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا يقياس على مسئلة العاصي بسفوره فلا يقصر ولا يفطر وكذلك يجوز المسح وان وضعت الجبائر بلا طهر وان انتشرت العصابات وجاوزت محل الالم لان ذلك من ضرورات الشد بخلاف الخف المشروط لبسه على طهارة لا يضطراره لشدّها بخلاف الخف (ص) ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله والا ففرضه التيمم كأن قل جدا كيد (ش) أشار به هذا الى أن ما مر من جواز المسح على المألوم وغسل ماسواه مشروط بأن يكون جل جسده صحيحا والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء والمعتبر من الاعضاء الفرض أو يكون أقل الجسد صحيحا أي وهو أكثر من يد أو رجل بدليل ما بعده والحال أن غسل الصحيح في الصورتين لا يضر الجرح أم لو عمت الجراح وتعذر الغسل أو ضرر غسل الصحيح الجرح ففرضه التيمم أي الفرض له لا الفرض عليه بدليل قوله وان غسل أجزأ كما انه يتيمم اذا قل الصحيح جدا كيد أو رجل ولو لم يضر غسله الجرح وترك المؤلف الوسطة وهو ما لم يكن جلا ولا أقل كالنصف وينبغي أن يكون حكمه حكم ما اذا صح

(٣٦ - خشي أول)

لما مسح من رأسه وأما بقية العمامة فينبغي مسحه وفي كلام القرطبي ما يفيد أن التكبير على العمامة واجب فالاقوال ثلاثة وكلام القرطبي موافق للقواعد فهو التحقيق (قوله فوق الغسل المرخص فيه) أي من حيث احتوائه على المسح (قوله وجاوزت) معطوف على ما قبله تفسير (قوله لا يضطراره لشدّها) أي بلا طهارة ولو تأخر لتحصيها لحصل ضرر قال بعض الشراح وظاهره ولو لم يكن في حلها مشقة لكن بشرط أن يحصل له بفكها الضرر (قوله كيد) أي بالنظر للغالب فلو خلق لشخص وجهه ورأسه ويد واحدة وكانت هي الصحيحة لكان حكمه التيمم قاله الشيخ أحمد والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الغسل فانظر هل من طرف الاصابع الى الابطأ الى المرفقين والظاهر الاول وكذا انظر ما المراد بالرجل هل ما يجب غسله في الوضوء وهو الظاهر هذا في الوضوء وهل الغسل كذلك أو الى الركبتين وهو الظاهر (قوله وينبغي الخ) هذا الاحتياج اليه الاعلى جعل القيد راجعا للثانية فقط كما قاله البعض كبرام ويكون الحكم مختلفا أو ما على جعله قيداً فيهم ما غير محتاج اليه والمعتمد أنه قيد فيهم ما هذا مفاد

ماذ كروا (وأقول) لعل كلام بهرام أن الشأن أن الضرر وعدمه انما ينظر له فيما اذا كان الاقل صحيحا وما اذا كان الاكثر صحيحا فالشأن عدم الضرر فكلامه بالنظر للشأن فقط لالافادة أن الحكم مختلف ^{تنبية} محل كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر (قوله وان غسل أجزاء) أى في غير القليل جدا وأما لو خالف فرضه في القليل جدا بان غسل القليل جدا ومسح الجريح فانه لا يجزئه لانه لم يأت بالأصل ولا بالبديل كما في الارشاد وأما لو غسل الجميع في هذه فانه يجزئه كما أفاده الشارح (قوله تركها وتوضأ) أى ان أمكن الوضوء وأما ان لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتى بتيمم ناقص قال ابن فرحون يأتى بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة (قوله اذا لم يستطع الخ) أى أو استطاع بمسقة (قوله ليعم ما فرضه الغسل) أى كالرجلين وما فرضه المسح كالرأس (قوله والمرفقان) تبع فيه الخطاب وضعفه عجم واعتمد أنه لا يسقط عن تيمم بعض الشارحين مستدلا على ذلك بانه ذكر أن المبيع للتيمم عدم الماء الكافي للفرائض ولا يعتبر السنن فان (٣٠٣) وجد كافيا للفرائض فلا يتيمم وكذا ينبغي في المسح هنا انتهى (أقول) وفيه شيء

بل المتعين كلام الخطاب وذلك لان سنن الوضوء متفق على سنيتها وأما المسح للمرفقين في التيمم فالقول بانه فرض قوى كما تقدم (قوله ومفهوم تعذر) انظر لم جزئها هنا بانه اذا أمكن مسحها بالتراب يتيمم وعملوه بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكوا فيما اذا لم تكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة أقوال وكان القياس أن يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كاملة أولى من مائية ناقصة (قوله بناء على أن الاقل تبع للاكثر) فيه إشارة الى أن المراد بكثرة الجرح أن يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوي ومقتضى ابن عرفة أن حكمه حكم ما اذا كان الجرح أكثر ويمكن أن يكون هذا مراد المصنف بأن

جل جسده لانه لما قابل الجلى بالاقل علم أن النصف داخل فيه (ص) وان غسل أجزاء (ش) أى وان تكاف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الاولين أو التيمم فيما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره أجزاء لانيانه بالأصل كصلاة من أبيع له الجلوس قائما (ص) وان تعذر مسحها وهي بأعضاء تيممه تركها وتوضأ (ش) الضمير في مسحها عائدا على الجراح يعنى أن الجراح اذا لم يستطع أن يمسحها بوجهه وهي بأعضاء تيممه كالوجه واليدين فانه يتركها بلا غسل ولا مسح كعضو قطع وغسل ما سواها لانه لو تيمم تركها أيضا ولا شك أن الوضوء الناقص أولى من التيمم الناقص ولو قال وغسل ما سواها كان الحاجب لشميل الطهرين الاصغر والا كبر وقد يقال انما عدل عن كلام ابن الحاجب ليعم ما فرضه الغسل وما فرضه المسح وأما مسألة الغسل فتعلم بالمقايسة ومن قوله وان يغسل والمراد بأعضاء التيمم الوجه والمرفقان لانه المطلوب ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقين بعيد في الوقت كما قاله الجيزي ومفهوم تعذر أنه لو أمكن مسحها بالتراب فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل (ص) والافئالة التيمم ان كثروا بابعها يجمعهم (ش) أى وان كان الجراح المتعذر مسحها في غير أعضاء التيمم بان كانت بأعضاء الوضوء فأقوال أربعة الاول يتيمم كثرت الجراح أو قلت ليأتى بطهارة كاملة والثاني يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء وعدم القدرة على استعماله والثالث يتيمم ان كثرت الجراح بناء على أن الاقل تابع للاكثر وان قل غسل ما عداه والرابع يجمع بين الماء والتيمم بأن يغسل الصحيح ويتيمم للجرح وهو أحوط وعزا ابن عرفة الاول لعبد الوهاب والثاني لغيره والثالث لنقل ابن بشير والرابع لبعض شيوخ عبد الحو ومفهوم ان كثرته ان قل غسل ما عداه وهو القول الثاني فصدر الثالث هو الاول ومفهوم عجزه هو الثاني (ص) وان نزعها الدواء أو سقطت وان بصلاة قطع وردّها ومسح (ش) يعنى أن من نزع الامور الحائلة بعد المسح عليها في وضوء أو غسل من جبيرة ومهارة وقسطاس وعمامة اختيارا أو لدواء أو سقطت بنفسها وردّها ومسح

يكون أراد كثيرا في نفسه وتفسر بالنصف فأكثر (قوله للجرح) أى لاجل الجرح وتقدم المائية على الترابية وان لئلا يلزم الفصل بين الترابية وبين ما يفعل بها وانظر على القول الرابع لو كان يخشى من الوضوء المرض ونحوه هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد ويتكفى بالتيمم ويجزئ هذا في القول الثاني لكن في ابن فرحون ما يفيد أن هذا يتيمم ويصلى قطعاً وانظر أيضا على هذا القول هل يجمعهم الكل صلاة أو للصلاة الأولى فقط فاذا أراد أن يصلى أخرى تيمم فقط حيث كان الوضوء باقيا والظاهر الاول لان الطهارة عنده مجموعهما فكل واحد منهما جاز لها قاله عجم (قوله فصدر الثالث) أى الذى هو قوله تيمم في ذاته بقطع النظر عن القيد ولا شك انه الاول لان الاول التيمم مطلقا (قوله ومفهوم عجزه هو الثاني) لان مفهوم ان كثرته اذا كان أقل فالواجب الغسل بخذ الغسل بقطع النظر عن قيده فصدر الثاني (قوله وان نزعها الدواء) شرط جوابه محذور تقدير ردّها ومسح وأما قوله قطع الخ فجواب ان في قوله وان بصلاة ويحتمل أن يكون قوله قطع جواب ان الاولى باعتبار قوله وان بصلاة يجعلها للبالغ وقوله وردّها ومسح جواب له باعتبار ما قبل المبالغة وما بعدها ^{تنبية} يفهم من المصنف أن الجبيرة لو دارت لا يكون حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته قاله عجم

(قوله وان صغ غسل) وكذا ينبغي أن يقال ان صار يستطيع المسح على نفس الجرح مباشرة بعد أن كان يمسح على الجبيرة يجب أن ينتقل لمسح نفس الجرح أو كان يمسح على عصا أو صار يستطيع المسح على الجبيرة بنقل (قوله كما اذا كان عن جنبه) تمثيل لقوله رأسا (قوله ومسح الرأس) أي كما اذا كان اغتسل ومسح على العرقية ثم قدر على مسح الرأس دون الغسل فإنه يمسح الرأس فهذه صورة لم يكن المسح متوضئا بل مغتسلا نعم هذا ليس بظاهر قول المصنف وان صح لان المتبادر من كلام المصنف أنه صح صحة نامة ويراد الاصل ولو نسبيا (قوله الذي لا يقدر على غسلها) الصواب غسله لان الرأس مذكر لا غير الا أن يقال أنت باعتبار الهامة أو البضعة (قوله من مدة) لا يخفى أنه لم يذكّر الاستحاضة مدة ولم يذكّر النفاس والاستحاضة علامة في الانتهاء انما ذكر العلامة في الانتهاء في الحيض (قوله علامة وجودا) لا يخفى أنه لم يذكّر العلامة من حيث الوجود (٣٠٤) نعم ذكر العلامة من حيث الانتهاء (قوله وغير ذلك) ما قيل انه مأخوذ من الاجتماع لان الحيض والحيض مجتمع الدم

(فصل الحيض) (قوله طهر فاصل) أي بينها وبين حيض فلو فرض أن المرأة حاضت مثلا في عمريها ثلاث حيضات فكل منها يقال له حيض وأما حيضة فلا يقال الا للوسط (قوله والطبيعة) عطف مرادف (قوله كصفرة أو كدرة الخ) وبقي الترية بتشديد الفوقية وكسر الراء وتشديد الختية وهي الماء المتغير دون الصفرة والظاهر أنه ما سكنت عن الترية مع أن مذهب ابن القاسم أنها حيض الادخولها في قوله كصفرة أو كدرة لان الترية دم فيه غبرة تشبه لون التراب فان اصفر دخل في قوله كصفرة وان لم يصفر وتكدّر دخل في قوله أو كدرة (قوله قال ابن القاسم الخ) هو المشهور ومقابل قوله لان قيل انهما لغو وقيل ان كانت في أيام الحيض فيض والا فهي استحاضة والمراد بايام الحيض زمن اتيان الحيض

وان كان السقوط في صلاة بطلت وردّها ومسح وان أخر المسح جرى على الموالاة المتقدمة في الوضوء من قوله وبني بنيسة ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء على تقدير أن لو كان مغسولا وانما بطلت الصلاة لان بسقوطها تعلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط الصلاة بالنسبة لما بقي منها وانما عبر بقطع تبعال الرواية والافتعبي به بالبطلان ألبقى ولا مفهوم لقوله وان نزعها الدواب لو نزعها عمدا كذلك فإنه يردّها ويمسح (ص) وان صح غسل ومسح متوض رأسه (ش) يعني أن من أبيح له المسح اذا صح جرحه غسله اذا كان في الاصل مغسولا رأسا كان أو غيره كما اذا كان عن جنبه أو مسحه اذا كان في الاصل مسحوا رأسا أو غيره كالاذنين كما اذا كان عن وضوء وانما اقتصر على ذكر الرأس لكونه فرضا ولو قال وان صح فعل الاصل لكان أخصر وشمل الاذنين ومسح الرأس للغسل الذي لا يفدر على غسله ولو صح في الصلاة قطع ومسح ولما انتهى الكلام على الطهارة الكبرى والصغرى ونائبهما كلا وبعضا وتقدم له أن الحيض والنفاس من موجبات الكبرى دون الاستحاضة شرع في الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة وجود وانتهاء وغير ذلك وبدأ بالحيض لكثرة تكرر ردّه دون الاخيرين فقال

(فصل * الحيض دم (ش) الحيض أعم من الحيضة لانها انما تطلق على ما اذا تقدمها طهر فاصل وتأخرها طهر فاصل وهو لغة السيلان من قولهم حاض الوادي اذا سال وغبر ذلك مما هو مذكور في المطولات ثم ان ألب في الحيض للحقيقة والطبيعة أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى أنها حيض كالكلام قال ابن القاسم واذا رأت صفرة أو كدرة في أيام حيضها أو في غيرها فهو حيض وان لم تر معه دم قال امام الحرمين الصفرة شيء كالصديد تعلموه صفرة وليس على شيء من ألوان الدماء القوية والضعيفة والكدرة بضم الكاف شيء كدري ليس على ألوان الدماء لا يقال كان الاولى للؤلؤف أن يقول الحيض صفرة أو كدرة كدم فيشبهه المختلف فيه بالمتفق عليه لانا نقول انه سلك مسلك المبالغة في التشبيه للرد على من يقول ان الصفرة والكدرة ليسا حيضا (ص) خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة (ش) يعني أن من شرط الدم وماءه أن يخرج بنفسه لا بسبب ولادة ولا علاج وأن

المعتاد والمراد بغير أيامه زمن انقطاع الحيض المعتاد فاذا لو كانت عادت أربعة أيام من أول الشهر ثم جاءت الصفرة أو الكدرة في تلك الايام الاربعة بدل الحيض فهو حيض فلو أتت بعد الاربعة من أول الشهر فهو حيض أيضا وعرته أنها تستظهر بثلاثة أيام وما بعد يكون استحاضة وكذا لو أتت الصفرة أو الكدرة بعد نصف شهر من الايام الاربعة فهي حيض مع أنها في غير زمن حيضها (قوله شيء قدر الخ) ليس بابيض خالص ولا أسود خالص (قوله لانا نقول سلك الخ) لاحاجة لذلك لان الكاف عند الفقهاء داخل على المشبه (قوله خرج بنفسه) الباء اما للتعدية أو متعاقبة مجذوف أي خرجا ملتبسا بنفسه أي من غير سبب خرج دم النفاس والاستحاضة لان النفاس سببه الولادة والاستحاضة سببها انقطاع عرق هنالك (قوله ولا علاج) أي قبل أو انه وأما لو استعملت دواء لا تيان به في زمانه أو استعملت دواء لياقي بعد أن تأخر فالخارج فيه ما حيض وأما الاولى وهي ما اذا كان قبل أو انه سنئل عنها المنوفى فقد سنئل عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو انه هل تبرا من العدة أم لا فاجاب بان الظاهر أنها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم قال المصنف

والظاهر على بحسبه أنها لا تترك الصلاة والصوم قال الحطاب قلت لا يلزم من الغائبة في باب العدة الغائبة في باب العبادات والفرق بين البابين أن المقصود في العدة نراءة الرحم وإذا جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال أنه لم يأت إلا بالدواء وأما في باب العبادات فيحتمل أن لا يبلغى لأن استعجاله لا يخرج عنه كونه دم حيض كسها البطن ويحتمل أن يبلغى لأنه لم يخرج بنسبه وقال عجم والظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضا وتقصيهما لاحتمال عدمه واستظهر أن الطلاق اذن ليس كالطلاق في الحيض وما قلناه عن المنوفى صحيح لا غبار عليه خلافا لعجم وتليذه عجب فانهم ما قدر داء على المنوفى وجعلوا المسئلة منصوصة وان توقف المنوفى في قصور وأنا أقول الحق مع المنوفى والنص الذي رداه على المنوفى انما هو في موضوع آخر وهو ما اذا فعلت دواء لرفعته فانها تصير طاهرا فالرد به على المنوفى في هذا المقام وهو ما اذا فعلت دواء ليلبسه لا يظهر وبقي ما اذا استعملت ما يرفعه بالكلية أو يقله والحكم الكراهة ان لم يستلزم قطع النسل أو قلته والاحرم (قوله أو ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان ولعل الفرق بينه وبين الحدث امكان عدم الحيض رأسا بخلاف الحدث خروجه كثير (قوله لا صغيرة الخ) الذي يتلخص أن دم بنت أقل من تسع ليس بحيض قطعاً وأما من كانت بنت تسع ان جزم النساء به (٣٠٤) حيض أو شكك في فهو حيض والا فليس بحيض وهل العبرة باول التسع أو وسطها أو

آخرها أقوال وكذا بنت سبعين ليس بحيض وبنت خمسين يثل النساء فان جزم بأنه حيض أو شكك فهو حيض والا فلا والمراهقة وما بعدها للخمسين يجزم بأنه حيض ولا سؤال والمرجع في ذلك العرف والعادة وأن فصول المصنف من تحمل عادة والحمل عادة يختلف باختلاف البلدان فلذا قال الشافعي أعجل النساء حيضاً نساء تهامة فأنهن يحضن لتسع سنين هكذا سمعت ورأيت حدة لها إحدى وعشرون سنة فالواجب أن يرجع في ذلك إلى معرفة النساء فهن على الفروج مؤتمنات فان شكك أخذ بالاحوط انتهى (قوله لاحد لأقل الحيض بالزمان) ولا كثره

يكون من قبل لا من دبر أو ثقبه وأن يكون خروجه من تحمل عادة لا صغيرة ولا آيسة كسبعين سنة ويسئل النساء في خمسين (ص) وان دفعة (ش) لما كان المذهب لاحد لأقل الحيض بالزمان بين أقله بالمقدار وهي دفعة بضم الدال وهي من المطر وغيره والدفعة بفتح الدال المرة وكلاهما هنا صحيح فهي حيض تحرم به الصلاة وبقية العبادات ويجب باتقطاعها الغسل وليست حيضة يحسب بها في العدة والاستبراء وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام والشافعي يوم وإيلة (ص) وأكثره لمبتدأة نصف شهر (ش) لما كانت النساء مستويات في أقله مفترقات في أكثره من مبتدأة وحامل بين الكل واحدة فبدأ بالمبتدأة وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك فاذا تمادى بها الدم فالشهور أنهما تكث خمسة عشر يوماً وهو مراده بنصف شهر أخذ بالاحوط وكلام المؤلف حيث لم تكن حاملاً لا دليل ما بعده وليس المراد بتماديه استغراقه النهار ولا بل لو رأت من الدم في يوم أو ليلة فطره حسب ذلك اليوم أو صبيحة تلك الليلة يوم دم (ص) كأقل الطهر (ش) يريد أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل خمسة أيام وتظهر فائدة التحديد لأقل الطهر فيما لو حاضت بمبتدأة وانقطع عنها دون خمسة عشر يوماً ثم عاودها قبل تمام طهر تام فتضم هذا الثاني للاول لتمام منه خمسة عشر يوماً بما عاودها ما إذا لم ينقطع ثم هو دم علة وان عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتنف (ص) ولعمدة ثلاثة استظهرنا على أكثر عاداتها ما لم تجاوزه ثم هي طاهر (ش)

حد باعتبار الزمان فان قلت الدفعة تستلزم زماناً قريباً أقل زمن الحيض والجواب أنهم لم يلتفتوا لذلك للاستغناء عنه بالدفعة التي هي أقل باعتبار المقدار واعلم أن الدفعة بمعنى المرأة تصدق بالاستمرار فقوله وكلاهما هنا صحيح لا يظهر ويجب أن الأصل عدم أي الأصل عدم الاستمرار (قوله بين أقله بالمقدار) ولا حداً أكثره باعتبارها وأما الطهر فله أقل وهو خمسة عشر يوماً ولا حد له باعتبار أكثره لجواز أن لا تحيض في عمرها (قوله وبفتح الدال) أي من المطر وغيره المرة (قوله وأكثره لمبتدأة) لفظ لمبتدأة حال امان المبتدأة على مذهب سيبويه أو من الخبر على مذهب الجمهور (قوله فالشهور الخ) حاصل ذلك أن المبتدأة اذا انقطع دمها العادة لداها وهن أترابها وذوات أسنانها أو دون ذلك طهرت وان تمادى بها فالشهور أنهما تكث خمسة عشر يوماً ومقابله قولان قيل تغتسل مكانها وقيل تستظهر بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً (قوله حسب الخ) أي وان كانت الصلاة لم تنقطع عنها رأساً فاذا كان يأتيها كل يوم نقطة دم في وقت الطهر مثلاً وانقطع الدم رأساً فاتها تطهر وتصلي الظهر وغيره من بقية الصلوات وتحسب بذلك اليوم يوم حيض وغمرته أن ما زاد على خمسة عشر يوماً يكون دم علة وفساد ومثل ذلك ما لو نزل عليها قطرة دم قبل طلوع الفجر فتحسب صبيحة ذلك يوم حيض وان صامتة (قوله فيما لو حاضت بمبتدأة) أي مثلاً فقد قال الشيخ سالم من فوائد تحديد أقل الطهر في العادة لغو الدم العائد قبله من بلغت أكثر حيضها من مبتدأة وغيرها وحكم بطهرها فلا تترك له العبادات واعتباره بعد مفترة كهو في العدة والاستبراء عدم الاعتداد بدونه طهرها فلا تحل لزوجه ولا لمشتري عاودها عند قبل مضى أقله من طهرها عند البائع لاضاقته الثاني للاول فالجميع حيضة واحدة وكذا يجبر على الرجعة مطلقاً بخلافه ما طلقه (قوله ولعمدة) معطوف على وليتدأة وثلاثة معطوف

على نصف فففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين فاعل المصنف ما شغل على القول بالجواز مطلقا واستظهارا تتميز غير محمول على حد امتلاء الاناء ماء أو حال عند من يجوز زججى الحال من التكرار من غير مسوغ إلا أن يجاب بأن بقدر مبتدأ تقديره وأكثرت المعتادة (قوله ثلاثة استظهارا) ولو علمت عقب حيزها أنه دم استحاضة بان ميزت بخلاف المستحاضة (قوله على أكثر عاداتها) فإذا كان لها عادة واحدة استظهرت عليها وصار الاستظهار عادة لها ومحل الاستظهار على ألا أكثر ما لم يبطل ذلك إلا أكثر (قوله ما لم تجاوز) أي مدة استظهار نصف شهر فيسقط الزائد وكذا إذا زاد جميع مدة الاستظهار (قوله ثم هي طاهر) (٣٠٥) أي المعتادة التي استظهرت فيما بين الاستظهار وعام الخمسة العشر

أي وأكثرت المعتادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلثة استظهارا على أكثر عاداتها أما لا وقوعا فان اختلفت بان كانت تارة ثلاثا وتارة أربعة وتارة خمسة والثلثة والأربعة أكثر وقوعا استظهرت على الخمسة لأنها أكثرها أياما ومحل الاستظهار ما لم تجاوز نصف شهر فان تجاوزته طهرت حينئذ فتستظهر بثلاثة أيام إذا كانت عاداتها اثني عشر يوما ويومين إذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما ويوم إن كانت عاداتها أربعة عشر يوما فان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما طاهرا فتصوم وتطوف فيما بينهن ما وصل وتوطأ ولا يجبر مطلقا على الرجعة وتبتدئ العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد الخمسة عشر يوما ولا قضاء الصوم بل يستحبان وقياسه أنه يستحب لزوجهما عدم اتيانها (ص) والحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي سنة فاكثر عشرين يوما ونحوها وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان (ش) لما كانت الحامل عندنا تحيض خلافا للحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية اكتفى بها الشارع رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره ولذلك كثرت الدماء بكرة ثمرة أشهر الحمل لأنه كلما عظم الحمل كثرت الدم والمعنى أن الحامل في ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة تمكث عشرين يوما وفي سبعة أشهر إلى غاية حملها تمكث ثلاثين يوما ثم هي مستحاضة واختلفت أذات الدم في شهر أو شهرين من حملها وتعدى به اهل تمكث النصف ونحوه كما إذا كانت حاملا في ثلاثة إلى ستة وهو قول الأبياني أو كغير الحامل لعدم ظهور الحمل في الشهر والشهرين فتتمكث المعتادة عاداتها ولا استظهار والمبتدأة التي جلت من غير تقدم حيض نصف شهر فقط وهو اختيار ابن يونس فان قيل إذا كان الحمل لا يظهر إلا في ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول الأول أنها تمكث خمسة عشر يوما ونحوها مع أنه غير ظاهر فالجواب أن فائدة هذا تظهر فيما إذا صامت بعد الخمسة عشر يوما حيث كانت مبتدأة أو قبل ذلك حيث مكثت عاداتها واستظهرت فإنه إذا ظهر الحمل تقضى الصوم لأنه وقع في أيام الحيض فهو كالعدم أو القول الأول مبني على أنه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينة كالوحم المعلوم عند النساء لظهور الحمل والثاني مبني على أنه انما يلزمها ما يلزم الحامل إذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في الثالث وما بعده وعلى هذا الجواب فبني القولين مختلف (ص) وان تقطع طهر لفتت أيام الدم فقط على تفصيلها (ش) يعني أن المرأة إذا أتتها الحيض في وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة وأتتها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها تلتحق أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق فان كانت معتادة فتلتحق عاداتها واستظهارها وان كانت مبتدأة لفتت نصف شهر وان كانت

أي وأكثرت المعتادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلثة استظهارا على أكثر عاداتها أما لا وقوعا فان اختلفت بان كانت تارة ثلاثا وتارة أربعة وتارة خمسة والثلثة والأربعة أكثر وقوعا استظهرت على الخمسة لأنها أكثرها أياما ومحل الاستظهار ما لم تجاوز نصف شهر فان تجاوزته طهرت حينئذ فتستظهر بثلاثة أيام إذا كانت عاداتها اثني عشر يوما ويومين إذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما فان كانت عاداتها أربعة عشر يوما فان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما طاهرا فتصوم وتطوف فيما بينهن ما وصل وتوطأ ولا يجبر مطلقا على الرجعة وتبتدئ العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد الخمسة عشر يوما ولا قضاء الصوم بل يستحبان وقياسه أنه يستحب لزوجهما عدم اتيانها (ص) والحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي سنة فاكثر عشرين يوما ونحوها وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان (ش) لما كانت الحامل عندنا تحيض خلافا للحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية اكتفى بها الشارع رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره ولذلك كثرت الدماء بكرة ثمرة أشهر الحمل لأنه كلما عظم الحمل كثرت الدم والمعنى أن الحامل في ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة تمكث عشرين يوما وفي سبعة أشهر إلى غاية حملها تمكث ثلاثين يوما ثم هي مستحاضة واختلفت أذات الدم في شهر أو شهرين من حملها وتعدى به اهل تمكث النصف ونحوه كما إذا كانت حاملا في ثلاثة إلى ستة وهو قول الأبياني أو كغير الحامل لعدم ظهور الحمل في الشهر والشهرين فتتمكث المعتادة عاداتها ولا استظهار والمبتدأة التي جلت من غير تقدم حيض نصف شهر فقط وهو اختيار ابن يونس فان قيل إذا كان الحمل لا يظهر إلا في ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول الأول أنها تمكث خمسة عشر يوما ونحوها مع أنه غير ظاهر فالجواب أن فائدة هذا تظهر فيما إذا صامت بعد الخمسة عشر يوما حيث كانت مبتدأة أو قبل ذلك حيث مكثت عاداتها واستظهرت فإنه إذا ظهر الحمل تقضى الصوم لأنه وقع في أيام الحيض فهو كالعدم أو القول الأول مبني على أنه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينة كالوحم المعلوم عند النساء لظهور الحمل والثاني مبني على أنه انما يلزمها ما يلزم الحامل إذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في الثالث وما بعده وعلى هذا الجواب فبني القولين مختلف (ص) وان تقطع طهر لفتت أيام الدم فقط على تفصيلها (ش) يعني أن المرأة إذا أتتها الحيض في وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة وأتتها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها تلتحق أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق فان كانت معتادة فتلتحق عاداتها واستظهارها وان كانت مبتدأة لفتت نصف شهر وان كانت

ورجع إلى ما عليه جماعة شيوخ أفرقية أن الستة كما بعدها لأن الحامل إذا بلغت ستة أشهر صارت في أحكامها كالمریضة وقوى محشى تت ذلك واعترض على عج (قوله تمكث ثلاثين يوما) أي فنحو العشرين الثلاثون وقيل الخمسة والعشرون (قوله والاستظهار) هذا نص ابن يونس الذي ذهب للقول الثاني فامشى عليه عج وتبعه عب وردا على تت غير مرضى بل المعتمد ما قاله شارحنا كما أفاده محشى تت (قوله أو القول الأول) لا يخفى أن الجواب الأول انما هو على القول الأول وورع ما توهم العبارة أنه لم يكن على القول الأول فالأولى أن يقول أو يقل الخ (قوله مبني القولين مختلف) أي من أول الأمر فلا يعترض أن مبني القولين مختلف حتى على الأول فتدبر (تنبيه) العادة تثبت عندنا برة كالشافعي وراجع عب (قوله فان كانت معتادة الخ) فلو كانت لها عادة واستمرت بها مدة عاداتها قلت أو كثرت ثم انقطع وعادها هل تكون مستحاضة كالمبتدأة إذا تعدى بها الحيض نصف شهر ثم

انقطع ثم أنها قبل طهر تام أو يقال تحتاج لاستظهار بمثابة ما إذا لم ينقطع والظاهر الثاني وحرر (قوله على المشهور) ومقابلته أن أيام الطهر إذا سوت أو كانت أكثر تكون حائضا يوم الحيض وطاهر يوم الطهر حقيقة ولو أقامت على ذلك بقية عمرها (قوله قلت لاشك الخ) هذيانة كد على قوله حسن إضافة التقطيع الخ (قوله وتغتسل كلما انقطع) أي في أيام التلغيق (قوله ونبرا) أي من الصوم كافي الشيخ سالم (قوله على المعروف) أي خلافا لصاحب الارشاد القائل بأنها لا توطأ (قوله ولو علمت أن الدم يعود إليها) مفادها أنها إذا جازمت بعدم اتيانه أو ظنت أو شككت عدم اتيانها فأتصلت وتوصوم وتؤمر بالاغتسال وقوله لم تؤمر بالاغتسال حاصله أن كانت في الاختيارى وعلمت أي أو ظنت أنه يعود فيه (٣٠٩) لا تطالب وكذا أن كانت في الضرورى وعلمت أنه يعود فيه لا تطالب وإن كانت

في الوقت الاختيارى وعلمت أنه يعود في الضرورى فتطالب فإن اغتسلت في هذه الحالة أي حالة العلم بالعود جها لا أو عدا وصلت ولم يأتها في وقت الصلاة فهل تعتد به هذه الصلاة لكشف الغيب أنها وصلت وهي مطلوبة بها أم لا نظرا إلى أنها وصلت وهي لم تكن مطالبة بها باعتبار الظاهر وهذا إذا جازمت بالنسبة فإن ترددت لم يعتد بها (قوله في وقت الصلاة) بيان للقرب (قوله ثم) لا حاجة له الآن يقال أتى به دفعا لما يتوهم أن المراد الطهر اللغوى (قوله فالمميز من الدم) احتراز بذلك من المميز من الصفرة والكدر فلا تخرج بهما عن كونها مستحاضة إذا أثر لهما كما قال الشيخ أحمد وظاهره ولو ميزت أنها حيض أي فقول المصنف والمميز من غناه والدم المميز كما ينبى عليه الشارح (قوله وفي العدة على المشهور) ومقابلته

حاصل في ثلاثة أشهر فأكثر لفت نصف شهر ونحوه وبعد ستة أشهر لفت عشرين يوما ونحوها وفي الشهر الأول والثاني لفت ما يلزمها على الخلاف المتقدم وألغت في الجميع أيام الطهر إن نقصت عن أيام الدم اتفاقا فلا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلا وكذا أن سوت أو زادت على المشهور وقد علمت مما مر أن المراد بآيام الدم ما حصل فيه الدم أو في ليله ولو قطرة لا استيعاب جميعه ولما كان الحيض لا حذ لا قله ولا أقل الطهر حذ حسن إضافة التقطيع إليه دون الدم فإن قيل ماذا كره هنا من نسبة التقطيع للطهر فينا في قوله فيما يأتي وتقطعه ومنعه كالحيض فإنه يفيد نسبة التقطيع للحيض قلت لاشك أن كلام من الطهر والحيض تقطع بالآخر فأشار المؤلف إلى ذلك (ص) ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتوصل وتوطأ (ش) أي ثم إن حصل من ضم أيام الدم بعضها إلى بعض ما يحكم بأنه أكثر الحيض على ما مر تفصيله صارت بعد ذلك مستحاضة وتغتسل كلما انقطع لأنها لا تدري هل يعاودها دم أم لا وتصوم وتبرا وتوصل وتوطأ على المعروف ولو علمت أن الدم يعود إليها لم تؤمر بالاغتسال حيث يعود إليها بالقرب في وقت الصلاة فلو قال المؤلف عقب قوله كلما انقطع إلا أن تعلم اتيانه قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي به لا فاذ ذلك (ص) والمميز بعد طهر ثم حيض (ش) المستحاضة إن لم تميز بين الدمين فلا اشكال أنهما على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعد عدة المراتبة وإن كانت تميزه فالمميز من الدم أما أن يكون قبل طهر تام ولا حكم له وأما بعد طهر تام من يوم حكم لها بالاستحاضة فالميز حيض في العبادة اتفاقا وفي العدة على المشهور فقوله والمميز بفتح الياء صفة لموصوف محذوف أي والدم المميز براءة أولون أو رقة أو ثخن لا بكثرة أو قلة لأنهما تابعان للأكل والشرب والحرارة والبرودة ومفهوم قوله مميز لولم يميز فهو واستحاضة ومفهوم بعد طهر أن المميز قبل طهر ثم استحاضة (ص) ولا تستظهر على الأصح (ش) أي إذا ثبت أن الدم المميز بعد طهر ثم حيض واستمر بها فأنها تملك أكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا تحتاج لاستظهار لأنه قد ثبت لها حكم الاستحاضة وهو قول ابن القاسم ومالك وكلام المؤلف مقيد بما إذا دام ميزته بعد أيام عاداتها لا بصفة الحيض أما إن دام بصفة الحيض المميز فأنها تستظهر بعدم مضى عاداتها على المعتمد كما في المواضع (ص) والطهر بجحوف أو قصة (ش) هذا شروع من المؤلف في الكلام على علامة انتهاء الحيض بعد أن فرغ من الكلام على ابتدائه والمعنى أن الطهر من الحيض الذي أوله دم ثم صفرة ثم تربة ثم كدرة

غلب على الظن استمراره ومقابلته لابن الماجشون (قوله لا بصفة الحيض الخ) أي بل تغير يعرف بعد أيام عاداتها والحاصل أنه إن دام بصفة واحدة من يوم ميزته فأنها تستظهر وأما لو تغير الذي ميزته بعد تمام عاداتها فأنها لا تستظهر والحاصل أن المستحاضة لا تستظهر حيث تغير ملفقة أم لا معتادة أم لا وغير المستحاضة تستظهر ملفقة أم لا كان بصفة الحيض أم لا والفرق بين المستحاضة وغيرها أن المستحاضة لما تقدم لها دم الاستحاضة ثم بعد ما ميزت أنه حيض عاودها بعد تمام عاداتها دم يشبه الأول تقوى جانب الاستحاضة بخلاف غيرها (فائدة) يستحب الحائض ونفساء تطيب فرجها ثلاثا فليل هو تعبد أو معقول المعنى لنتن الفرج بالدم أو لرخاوة الفرج بالدم أقوال بان تأخذ قطعة صوف أو قطن ممسكة وتضعه في فرجها (قوله ثم صفرة ثم تربة الخ) لعن ذلك باعتبار بعض النساء والافقد تقدم أن هذه أنواع الحيض (قوله تربة) بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء التحتية شيء يشبه غسالة

الجم (قوله من القص) أى مشتقة اشتقاقاً كبير (قوله قال بعضهم) وهوهرون (قوله وأسنانهن) الواو بمعنى أو وكذا فيما بعد (قوله إلا أن الذي يذ كراه) هذا كلام الفقيه سند (قوله عند ابن القاسم) ومقابله قولان الأول أن الجفوف أبلغ وعولاً بن عبد الحكم الثاني هما سواء لا ودى وثمرة الخلاف انتظار الأقوى انظرت (قوله فتنظر القصة الخ) أى ندباً (قوله إذا انتظر المذكور) هذا يقتضى أن الاعتراض على المصنف من جهة أنه ترك معتادة الجفوف (٢٠٧) فقط لافيه ولا في معتادته مما عايناه فيه صدر

العبارة فانه يقتضى أن الاعتراض متوجه من جهة أنه يفيد قصر الابلغة على معتادة القصة فقط لا في معتادة الجفوف ولا في معتادتهما معا (قوله وفي المبتدأة تردد) والراجع أنهما على حد سواء إلا أن القول بأنهما لا تطهران إلا بالجفوف مشكل مع كون القصة أبلغ مطلقاً على المعتد (قوله عند النوم) لتعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرارها كان عليه عند النوم (قوله أو بعده) أى بحيث يبقى من الوقت ما لا يسع الصبح فلا يجب عليها صلاة الصبح هكذا أولوا العبارة وهوتاويل بعداذ كيف يعقل انها تنك في طهرها قبل الفجر أو بعده في آخره وهذا التأويل ما أوجبته الاقوال السارح الصبح والأقوال نص ليس فيه الصبح فالمعنى عليه تسقط عنها صلاة الليل (قوله وهو الطهر مشكوك فيه) يقتضى أن الحيض مشكوك فيه فينبغي أن قوله وهو حاصل فيجاب بأنه حاصل استحباباً وهو يجامع الشك (قوله وأما الصوم فأنما تمنع) فيه نظر لانه يقال والذي حاصل بالاستصحاب فلا يطلب منه امسالك وقوله وقضاؤه مبتدأ وقوله بالسنة خبر وقوله لعدم تكرره عليه لقوله وقضاؤه دون الصلاة والأولى أن يقدمه على الخبر (قوله بأمر جديد) بدل من قوله بالسنة الخ وهو

يعرف بأحدى علامتين الجفوف أو القصة ومعنى الأولى أن يخرج الخرقه جافاً من الدم وما معه ولا يضر بالهنا غير ذلك من رطوبات الفرج إذا لم يخلو عنها غالباً ومعنى الثانية أن يخرج من فرج المرأة ماء كالخبر فالقصة من القص وهو الخبر لأنها ما يشبهه وقيل يشبه العجين وقيل شئ كالخيط الأبيض وروى ابن القاسم كالبول وعلى كالمشي قال بعضهم يحتمل اختلافها باعتبار النساء وأسنانهن والفصول والبلدان إلا أن الذي يذكركه بعض النساء يشبه المني (ص) وهى أبلغ لمعتادتهما فتنتظرها لا آخر المختار (ش) يعنى أن القصة أبلغ أى أقطع للشك وأحصل لليقين في الطهر من الجفوف لانه لا يوجد بعدهم والجفوف قد يوجد بعدهم وأبلغية القصة لا تنقيد عند ابن القاسم بمعتادتها فقط بل هى أبلغ من الجفوف لمعتادتها وللمعتادة الجفوف فقط لكن إذا رأت معتادة القصة فقط أو مع الجفوف الجفوف فتنتظر القصة لا آخر الوقت المختار والغاية خارجة فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بقية منه بحيث يطابق فراغها لا آخره ومعنى أبلغية القصة لمعتادة الجفوف فقط أنها تظهر برؤيتها قبله ولا تنتظره لا أنها تنتظر القصة إذا رأتها من اعتادت احداها فانتظت إذا رأت عادت طهرت اتفاقاً ولا تنتظر شيئاً فلا مفهوم لتقييد المؤلف الابلغة للقصة بمعتادتها لكن انما قيد بذلك ليرتب عليه ثمرته من قوله فتنظرها أى استحباباً لا آخر المختار إذا انتظر المذكور انما يتأتى في معتادتها فقط أو مع الجفوف كما قررنا لا في معتادة الجفوف فقط لا لا حترار عن معتادتهما أو معتادة الجفوف فقط بل الابلغة مطلقة كما مر (ص) وفي المبتدأة تردد (ش) أى وفي علامة طهر المبتدأة تردد قبل لا تظهر إلا بالجفوف وقيل هما سواء لا في الابلغة علامة طهر المبتدأة تردد فان الباجى نقل عن ابن القاسم أنها لا تظهر إلا بالجفوف ونقل عنه المازرى أنها إذا رأت الجفوف أو القصة طهرت فعلى نقل الباجى لا تطهر إلا بالجفوف وعلى نقل المازرى الجفوف والقصة سواء (ص) وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم والصبح (ش) أى وليس على الحائض في أيام عادت أو ما بعدها انظر طهرها قبل الفجر لا وجوباً ولا ندباً بل بكره ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تغتسل وتصلى فيجب وجوباً مضيقاً ثم إذا شك هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها الصبح ووجب عليها في الصوم الامسالك والقضاء كما يأتي في قول المؤلف في باب الصوم ومع القضاء ان شككت والفرق أن الحيض مائع من أداء الصلاة وقضائهما وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر مشكوك فيه وأما الصوم فأنما تمنع من أدائه لامن قضائه (ص) ومنع صحة صلاة وصوم وجوبهما (ش) الضمير في منع عائد على الحيض أى ومنع الحيض صحة صلاة وصوم فرضاً أو نفلاً أداء وقضاء ومنع أيضاً وجوب الصلاة اتفاقاً ووجوب الصوم على المشهور وقضاؤه دون الصلاة بالسنة لعدم تكرره وخفة مشقة بأمر جديد (ص) وطلاقاً (ش) معطوف على صحة فهو صحيح ان وقع وان لم يجز

جواب عما يقال إذا كان الحيض يسقط وجوب الصوم فما وجبه وجوب القضاء وحاصله أننا إذا قلنا ان الحيض يمنع من وجوب الصوم فالقضاء بأمر جديد وهو أمر السارح بالقضاء لان الوجوب الأول المكلف به سقط بالحيض وان قلنا الوجوب مستمر عليها لم يسقط إلا أنه لم يصح منها الفعل بالقضاء به لانه لم يزل متوجهاً عليها اه محشى نت (قوله معطوف على صحة) أى وحينئذ فيكون استعمال المصنف المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازاً وهو جائز عند مالك والشافعي

أى رفع صحة صلاة وصوم وحرم طلاقا (قوله ولو لمعاد الدم لما يضاف فيه الاول) أى فى زمن يضاف الدم فيه للدم الاول أى أن من تقطع طهرها وقلنا تلفق ثم طلقها فى يوم الطهر فانه عذرا لان أيام التلفيق تعد أيام حيض ولو باعتبار يوم الطهر وأما المتوفى عنها وهى حائض فتحسب الاربعه أشهر وعشرا من يوم الوفاء (قوله لان الاقراء هى الاطهار) علة لقوله يكون مبدؤها من الطهر الذى بعد الخ (أقول) لا يخفى أنه اذا كان الاقراء عندنا هى الاطهار فتعلم قطعاً من ذلك أنها لا تبدئ العدة من يوم الطلاق فأى فائدة لقول المصنف ومنع الحيض ابتداء عدة (قوله لمسلمة) أى كان الوطء فى مسلمة أو كتابية (قوله ويجبرهن) أى المسلمة والكتابية أى فاذا امتنعت المسلمة والكتابية والمجنونة يجبرهن ولو بالقائهن فى الماء فهرأ عليهن ويسوغ له الوطء بذلك (قوله لانه للعامة الخ) حاصله انه استشكل جبرها على الغسل بأنه لا يصح الابنية وهى لا تصح منها وحاصل الجواب أن الغسل من الحيض فيه خطابان خطاب وضع من جهة أنه شرط فى اباحه الوطء وخطاب تكليف من حيث انه عبادة وعدم النية يفسد فى الثانى دون الاول وهو ظاهر وهذا الجواب للقرافى وقال ابن رشد لانه تعبد فى الغير لا يحتاج ليه (٣٠٨) ولذلك لا تصلى بذلك الغسل المسلمة ولا الكتابية اذا أسلمت ولا المجنونة اذا أفاق

ابتداء ولذلك لم يجبره عطا على صلاة ثلاثا يقتضى عدم الصحة ان وقع وليس كذلك والمعنى ان الطلاق فى الحيض بعد الدخول وهى غير حامل حرام لتطويل العدة على المرأة لعدم اعتدادها بهذا الحيض بل بالطهر بعده وقيل للتعبد ويقع الطلاق ويجزى على الرجعة ان كان رجعا ولو لمعاد الدم لما يضاف فيه الاول كما يأتى بسطه فى طلاق السنة (ص) وبدء عدة (ش) أى ومنع الحيض بدء أى ابتداء عدة فمن تعبد بالاقراء فلا تحسب بايام الحيض منها بل يكون مبدؤها من الطهر الذى بعد الحيض كما يأتى لان الاقراء هى الاطهار (ص) ووطء فرج (ش) أى وكذا يمنع الحيض الوطء اجماعا وتجب منه التوبة لمسلمة أو كتابية أو مجنونة ويجبرهن الزوج على الغسل لحلية الوطء ويحلى وطؤها بذلك الغسل ولو لم تنو له لحلية الوطء من باب خطاب الوضع وللصلاة من باب خطاب التكليف (ص) أو نحت ازار ولو بعد نقاء وتيمم (ش) المعطوف محذوف أى ما نحت ازار أى ومنع الاستمتاع بما نحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويجوز بما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشدا زارها وشأنه باعلاها قال ابن القاسم شأنه باعلاها أى يجامعها فى أعلاها وبطنها أو ما شاء مما هو أعلاها اهـ ويؤخذ من هذا جواز استمنائه فى يدها ولا شك فيه ويستمر المنع لما ذكر ولو حصل النقاء من الحيض أو التيمم المحل للصلاة لانه وان حصلت به الصلاة لا يرفع الحدث على المشهور وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أى يرين الطهر فاذا تطهرن أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو جنباً (ش) يريد أن الحائض اذا تطهرت فى حال حيضها لرفع حدثها فانه لا يرتفع اما حدث الحيض أو الاصغر فلا خلاف فى عدم الرفع وأما حدث الجنابة سواء تقدمت على الحيض أو تأخرت فكذلك على المشهور لان حدث الحيض جنباً

حتى يغتسلان لرفع حدث الحيض بنية وبقي الزوج على استحباحه الوطء بذلك الغسل ولا يجبر المسلم الكتابية على غسل الجنابة لجواز وطئها كذلك ابن رشد ويجبرها على الغسل اذا كان فى جسدها نجاسة اهـ ووافق ذلك ما فى الطراز فقد قال فاذا أسلمت بقى زوجها على استحباحه وطئها بذلك الغسل ولا تستبج به غيره بقى شئ آخر وهو أن الغسل من باب خطاب الوضع والتكليف أما الاول فن حيث ان صحة الصلاة متوقفة على ذلك وأما الثانى فن حيث انه يجب على المكلف فعله ويحرم عليه تركه (قوله أو نحت ازار) أى يحرم التمتع بما نحت ازار أى ما بين السرة والركبة والحاصل أن ما نحت ازار ما بين السرة والركبة فلا

يجوز التمتع به فوق الازار وتحت بوطء وبغيره فهذه أربعة وبياح التمتع بما فوق الازار أى ما زاد عن السرة والركبة بدليل مما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بمحائل أو غيره فالصورثمان أى وأما النظر فقط لما نحت الازار فلا يحرم (قوله أعلاها) جمع عكنة الطية فى البطن من السمن والجمع عكن كغرفة وغرف وبعنا قيل أعكان أفاده فى المصباح (قوله أو ما شاء) أى سواء كان عكنة أم لا (قوله ولو حصل النقاء من الحيض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة (قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم اذا كان يتيمم لعذر وهذا كله ما لم يحصل طول يضر به والا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحباباً (قوله أما حدث الحيض) أى الذى هو الموضوع وكذا قوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فالجنابة اسم للوصف الذى يترتب عليه عدم القراءة والطواف وغير ذلك فتدبر (قوله فكذلك على المشهور الخ) كذا قال بهرام فقاده أن المسئلة ذات خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة لثلايتهم خروجها ومرة الخلاف منع القراءة ان قلنا لا ترتفع والا فلا هكذا قال تمت لكن الذى صدر به ابن رشد فى مقدمته وصوبه أنها تقرأ وان لم تغتسل قائلان لان حكم الجنابة يرتفع مع الحيض وهو الصواب قاله محشى نت (قوله لان حدث الحيض جنباً) أى حدث هو جنباً بمعنى الوصف (قوله بدليل الخ) أى ان الدليل على أن حدث الحيض جنباً انه الوطء طهرت منه فديقال مقتضاه انها تمتع من القراءة ولو لم يقطع لانه قد حكم بأنه جنباً فلما أبجنا لها القراءة لعذر وهو خوف النسيان مع عدم

القدرة على الرفع وإذا انقطع صارت قادرة على الرفع وخلاصته أن الحيض والجنابة يرجعان لشيء واحد ولا يصح نية رفع أحدهما مع وجود الثاني للتنافي (قوله بدليل لو ظهرت منه منعت من القراءة) ارتضى ذلك الخطاب وعليه اقتصر ابن فرحون وغير واحد أي وأبجها حالة الحيض خوف النسيان وارتضى عجم قول الباغي أنها تقرأ (قوله وإذا كان حدثه جنابة) أي بمعنى الوصف المانع من القراءة وقوله أذهما أي الجنابة وحدث الحيض كالبول والغائط أي كالحديث الناشئ عن البول والغائط وقوله فأحدهما أي فوجود أحدهما يمنع رفع الآخر أي فوجود الوصف من أحدهما مع استمرار ذلك الآخر يمنع رفع الآخر أي رفع الوصف المترتب على الآخر وقوله ونية واحدة أي نية متعلقة بالوصف من أحدهما عند عدم استمراره تكفي عن نية متعلقة بالوصفين معا المترتبين عليهما (قوله ويندرج فيه الاعتكاف) أي ويندرج في الدخول للمسجد الدخول للاعتكاف والطواف أو يندرج في المكث المكث للاعتكاف والطواف وقوله فلا تعتكف ولا تطوف أي فلا تدخل للاعتكاف (٣٠٩) أو طواف وقوله لأنهما أي الدخول للاعتكاف والطواف (قوله

كالمسبب) المناسب أن يقول لأنهما أي النهي عن الدخول لهما من جزئيات ما قبله بدليل قوله يندرج (قوله إذا لا يوقعان إلا في المسجد) أي وإذا كان كذلك فالنهي عن دخول المسجد نهى عن الدخول لهما من أي النهي عن الدخول لهما من جزئيات النهي عن الدخول للمسجد ولو قال الشارح بدل ذلك كله وإذا نهي عن دخول المسجد فيلزم من ذلك أنها لا تعتكف ولا تطوف لأن من لوازمها دخول المسجد وإذا انتفى اللازم ينتفى الم لازم فيظهر كون النهي عن الاعتكاف والطواف مسببا عن النهي عن دخول المسجد (قوله وانما نية على هذا) انما يتم لو قال المصنف ولا تعتكف وبعد أن فرع لا يأتي هذا بل يفيد ضد هذا (قوله منعت من القراءة) اعتمد عجم خلاف هذا وهو أن الحائض تقرأ في حال السيلان

بدليل لو ظهرت منه منعت من القراءة وإذا كان حدثه جنابة فلا ترتفع الجنابة مع قيامه أذهما كالبول والغائط فأحدهما يمنع الآخر ونية واحدة تجزئ عنهما (ص) ودخول مسجد (ش) أي وينع الحيض دخولها للمسجد لمكث أو مرور ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولذلك قال (فلا تعتكف ولا تطوف) لأنهما كالمسبب عاقبه إذا لا يوقعان إلا في المسجد وانما نية عليهما ولم يكتف عنهما بمنع دخول المسجد لأنه قد يخصص لهما في دخول المسجد لعذر كخوف سباع فر بما يتوهم أنها تعتكف وتطوف مدة أقامتها (ص) ومن مصنف لقراءة (ش) أي أن الحيض يمنع مس المصحف ولا يمنع من القراءة طاهر أو في المصحف دون مس خافت النسيان أم لا لعدم تمكنها من الغسل ولذا تمنع من الوضوء للنوم فلو ظهرت منه منعت من القراءة ولا تنام حتى تتوضأ كالجنب (ص) والنفاس دم خرج للولادة (ش) لما نهي الكلام على الحيض أتبعه بالكلام على النفاس لاشتراكهما في أكثر الأحكام وهو لغة ولادة المرأة لأنفس الدم ولذا يقال دم النفاس والشيء لا يضاف لنفسه وشرعاً دم أو ما في حكمه كالصفرة والكدره خرج للولادة بعدها اتفاقاً ومعها على قول الأكثر وقبلها لاجلها على أحد قولين للشيوخ حكاهما عن عياض في توضيحه فان قيل ما فائدة الخلاف في الدم الخارج عند الولادة لاجلها أو الخارج معها فالجواب أن فائدته تظهر في ابتداء زمن النفاس فعلى قول الأكثر أنه نفاس يكون أوله من ابتداء خروجه بحسب سنتين يوماً من ذلك اليوم وعلى القول الآخر بأنه حيض لا يكون ابتداء النفاس إلا بعد خروج الولد (ص) ولو بين توأمين (ش) التوأمين هما الولدان في بطن واحد أو اللذان بين وضعهما أقل من ستة أشهر والمعنى أن الدم الذي بين التوأمين نفاس وقيل حيض والقولان في المدونة وعلى الأول فتجلس أقصى أمد النفاس وعلى أنه حيض فتجلس كما تجلس الحامل في آخر حملها عشرين يوماً ونحوها على ما صرح به يصير الجميع نفاساً واحداً وإليه ذهب أبو محمد والبرادعي وبعبارة أخرى وما ذهب إليه أبو محمد والبرادعي موافق لمفهوم قول المؤلف فإن تخالفاً أي إلا أكثر نفاسان

(٢٧ - خرشي أول) مطلقاً خافت النسيان أم لا كانت جنباً أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً إلا أن تكون جنباً فلا تقرأ والنفساء كالحائض واعتمده بعض الشيوخ (قوله والشيء لا يضاف لنفسه) أي لأن الشيء لا يضاف الخ هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظ وهو المعتمد كما قرره شيخنا الصغير (قوله وقبلها لاجلها) الراجع أنه حيض (قوله أو اللذان) هذا تنويع في التعبير والمآل واحد (قوله ويصير الجميع نفاساً واحداً) مرتبط بالقول الأول أن الذي بين التوأمين نفاس فإذا علمت ذلك فنقول إذا وضعت الثاني بعد أن جلست الأول أقصى أمد النفاس فلا خلاف أنها تستأنف للنفس نفاساً مستقلاً وأما إذا وضعت قبل ذلك كمال وضعته بعد أربعين من الأول مثلاً فوقع خلاف بين الذين يقولون أنه نفاس فذهب أبو محمد والبرادعي إلى أنها تضم الدم الذي يأتي بعد الولد الثاني للدم الذي بينهما فاعتد كمال سنتين من وضع الأول تحل وهذا ما لم يأت طهر تام بعد الدم الأول وقبل وضع الثاني والا كان الثاني نفاساً مستقلاً وذهب أبو محمد إلى أنها تستأنف للنفس نفاساً قال في التنبهات وهو لا يظهر فاذن يكون هو الأقوى خلاف ما يتبادر من عبارة الشارح

(قوله فاعتبر الخ) أي ففاده إذا لم يكن ستون فالجميع نفاس واحد ولا استئناف (قوله ولا أحد لاقله) أي باعتبار الزمان بدليل قوله خلافاً لابي يوسف وقوله وان دفعة معناه هذا ان لم يكن دفعة بل وان دفعة (قوله على المشهور) ومقابله قبل أر بعون وقيل يستل النساء (قوله خلافاً لما في الارشاد) أي يقول تعول على عاداتها (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) قال في لـ ينبغي أن حكم الوضع قبل عام الستين من ولادة الاول بأربعة أيام فأقل حكمهم ولادتها بعد عام الستين فتستأنف للثاني نفاساً **﴿تنبيه﴾** إذا كان بين الولدين ستة أشهر فأكثر فهما جلان فتنقضى العدة بوضع الاول وان كان أقل من ذلك فهو حمل واحد فلا تنقضى العدة الا بوضع الثاني وفائدة انقضاء العدة بوضع الاول مع أن العقد عليها (٣١٠) مع شغل بطنها حرام عدم لحوق الثاني بمن لحق به الاول (قوله فتلفق) محل التلفيق

فاعتبر في الاستئناف أن يكون بينهما ستون يوماً لا أقل (ص) وأكثره ستون يوماً (ش) لا أحد لاقل النفاس كالحيض وان دفعة عندنا وعند أكثر الفقهاء خلافاً لابي يوسف وأما أكثر زمنه إذا تمادى متصلاً أو منقطعاً ستون يوماً على المشهور ثم هي مستحاضة ولا تستظهر على الستين كبلوغ الحيض خمسة عشر وظاهره أنها لا تعول على عاداتها خلافاً لما في الارشاد (ص) فإن تخللها فنفاसान (ش) الفاعل المستتر للستين والمفعول البارز للتوأمين أي فإن تخلل الستون التوأمين فنفاसान فتستأنف للثاني نفاساً مستقلاً كما لو ولدت ولداً وبقي في بطنها آخر فلم تضعه الا بعد شهرين فللولد الثاني نفاس آخر أما ان تخللها ما أقل من الستين يوماً فنفاساس واحد فتبني بعد وضع الثاني على ما مضى من الاول وظاهره ولو وضعت الثاني قبل الستين ييسير ثم ان هذا ظاهر حيث لم يحصل لها انقضاء خمسة عشر يوماً فان حصل لها انقضاء خمسة عشر يوماً ثم أنت بولدها فأن تستأنف له نفاساً لا انقطاع حكم النفاس بغير المدة المذكورة (ص) وتقطعه ومنعه كالحيض (ش) يعني ان تقطع أيام دم النفاس قبل طهر تام كقطع أيام دم الحيض فتلفق من أيام الدم ستين يوماً وتلفق أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ ويمنع صحة صلاة وصوم إلى آخر ما سبق لا قراءة وقول ابن الحاجب ولا تقرأتبع فيه ابن جماعة التونسي في كتابه فرض العين وهو خلاف المعروف (ص) ووجب وضوء بهاد (ش) يعني أن الهادي ينقض الوضوء وهو ماء أبيض يخرج من الحامل يجمع في وعاء عند وضع الولد أو السقط كذا قال الشارح وقال البساطي هو الوعاء الذي يكون فيه الولد وسواء كان أول الحمل أو وسطه أو آخره لا يهرى لانه بمنزلة البول اه المراد منه وقيل لا ينقض الوضوء لانه لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس وعن مالك في مواضع أخر ليس هو بشيء وأرى أن تصلي به ابن رشد وهو الاحسن لكونه غير معتاد واليه أشار بقوله والظاهر نفيه أي نفي الوضوء عنه وعلى كل من القولين فهو نجس فان لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به

﴿باب﴾

لما أكمل الكلام على كتاب الطهارة الذي أوقع الباب موقعه اذهى أكد شروط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها ومنه وباتها ومبطلاتها وترجم عن هذه الاحكام بياب مكان ترجمة غيره عنها بكتاب وحذف المترجم له المضاف اليه الباب فلم يقل باب الصلاة كقول غيره كتاب الصلاة اختصاراً والصلاة لغة الدعاء ومعنى البركة والاستغفار

ما لم يجرد الدم بعد طهر تام فانه حينئذ يكون حيضاً (قوله التونسي) يدل من ابن جماعة (قوله وهو خلاف) أي فالعقدانها تقرأ (فان قلت) ما الفرق بين الحائض والنفساء على القول الضعيف (قلت) تكرار الحيض ونزول النفاس (قوله ووجب وضوء بهاد) وهو المنة دلالة رواية ابن القاسم وأشهب عن مالك وصنيع المصنف يقتضي ذلك (قوله هو الوعاء) أي الوعاء الذي في البطن (قوله سواء كان أول الحمل) كأنه يريد عند صيرورته علقه فما بعده الا أنك خير بأن الذي في الاولية أو الوسط لا يكون الاسقاط ولا منافاة بين كلام البساطي وكلام بهرام (قوله وقيل لا ينقض الوضوء الخ) كذا ذكر صاحب الطراز (قوله في حكم السلس) لا يخفى أن السلس مشروط بان لا يلزم أقل الزمن وكأنه أشار لذلك بقوله في حكم السلس أي انه في حكمه في الجملة ولم يقل فهو من السلس لانه غير معتاد أي خارج غير معتاد أي لم تجز به العادة المستمرة المتكررة كل وقت

كالبول ونحوه فلا ينافي انه معتاد للحوامل (قوله فان لازم المرأة) أي ساعة نزوله (قوله لما أكمل الكلام على كتاب الخ) فيه إشارة إلى أن أصل التعبير بكتاب اما لانه طريقة الاوائل فتتبع ولما لانه لما كان كل باب يقصد بالذات بحيث يصح أن يفرد على حدة ناسب التعبير عنه بكتاب (قوله اذهى أكد شروط الصلاة) علة لقوله أكمل بلا حظة في البداية الاولى وكأنه يقول لما أكمل الكلام عليها أولاً (قوله وأركانها) معطوف على بقية (قوله عن هذه الاحكام) أي عن دال هذه الاحكام وهي القضايا لان مسمى التراجم الالفاظ (قوله والصلاة لغة الدعاء) أي ومعنى البركة وان شئت قلت أو الرجة اذا صدرت من الله تعالى هذا الإشارة إلى ما قال بعضهم وتستعمل الصلاة بمعنى الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم فانه فسر في الرواية الأخرى فقال أمرت لاستغفارهم قال وتستعمل بمعنى البركة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى

أي أبي أو في نفسه فالزائدة بمعنى الدعاء كما في قوله وصل عليهم أي ادع لهم وقوله أو سجود يجوز أن يكون مر فوعا عطا فعلى ذات وان يكون مخفوضا عطا فعلى أحرام والاول أظهر وقوله فقط كلمة تذكير لانتهاء عن الزيادة وهي اسم فعل أي انته عن الزيادة على لفظ السجود واقتصر عليه ودخول الفاء عليها ما لانها جواب شرط مقدر وما زائدة واما عاطفة (فان قلت) لم يقل وحده (قلت) كلمة فقط أخصر (قوله فدخل سجود التلاوة) أي في قوله أو سجود فقط وقوله وصلاة الجنازة في قوله ذات أحرام وسلام ثم لا يخفى ان أوليست للشك الممتنع كونه في الحدود بل هي للتوزيع وقوله ذات أحرام الخ لا ينافي انها ذات شيء آخر كالدعاء فلا يقال انه ليس بشامل لان صلاة الجنازة ذات دعاء أيضا ثم نقول أراد بعدم الاحرام في سجود التلاوة انه ليس له تكبيرة زائدة مقترنة بنيتها غير تكبيرة الهوى والافالنية لا بد منها كما نص عليه اللقاني على نقل الفيشي وتكبيرة الهوى لا بد منها بمعنى أنها مطلوبة (فان قلت) من لا قدرة له على الصلاة الابنية أو العاجز عن النطق فعلهما وقر بينهما صلاة ولم توجد خاصية المحدود (قلت) الصواب ان يراد أو ما يقوم مقامهما واعتراض أيضا بأنه غير مانع لصدقه على من أحرم بالحج لاشتماله على ركعتي الطواف وأجيب بأن التعريف بالخواص اللازمة والسلام في الصلاة لازم وفي الحج غير لازم وبأن الركعتين ليستا من حقيقة (قوله وهو انطاهر) وعبر غيره بالصحيح أي لصدق حد السبب عليه أي سبب في الوجوب وشرط في الصحة والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (فائدة) الصلاة قال النووي الأشهر الاظهر أنها من الصلوات بفتح الصاد واللام (٣١١) وهما عرفان في الردف عن عيب الذنب وشماله

ينحنيان في الركوع والسجود ولذلك كتبت في المحصف بالواو وقيل انهما مأخوذة من قولهم صليت العود اذا قومته لان الصلاة تحمل على الاستقامة وترد عن المعصية قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقيل انها مأخوذة من الصلة لانها متصل بين العبد وخالقه بمعنى انها تدنيه من ربه وتقربه منها (قوله حتى يتحقق) أي يجزم بدخوله أي فن قال فرض عين معناه لا يدخل في الصلاة الا اذا جزم بدخوله ولو من اخبار الغير الا أنك خبر بأن المعتمد أن الظن الغالب يكفي في معرفة الوقت وبأن هذا الكلام (قوله الوقت الشرعي) أي

وشرعا قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات أحرام وسلام أو سجود فقط فدخل سجود التلاوة وصلاة الجنازة اه وافتتح المؤلف كتاب الصلاة بوقتها لانه ما شرط في صحتها وجوبها كما قال بعضهم أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها كما قاله القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف لنا خيره الشروط عنه لانه ذكره ثم ذكر أن الأذان سنة ثم ذكر الشروط بعد ذلك فقال شرط لصلاة طهارة حدث ونجس ومع الأمن استقبال عين الكعبة هل ستر عورته الخ ولو كان عنده شرط الصرح بشرطيته كما صرح به في البواقي ومعرفة فرض كفاية عند القرافي يجوز التقايد فيه وفرض عين عند صاحب المدخل ووفق بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت (ص) الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لا آخر القامة (ش) بدأ المؤلف ببيان الوقت الشرعي وبدأ منه باختياره وبدأ من الصلاة بالظهر لانها أول صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء والمعنى أن أول وقت الظهر من ميل قرص الشمس عن وسط السماء الى جهة المغرب بأن يقام عود مستقيم فان تنامي الظل في النقصان وشرع في الزيادة فذلك وقت الزوال وينتهي آخر وقت الظهر المختار لا آخر القامة وقامة الانسان سبعة أقدام بقدوم نفسه أو أربعة أذرع بذراعه (ص) بغير ظل

المقدر للعبادات لا المقدر لغيرها من أكل أو شرب أو مطالعة فانها وقت عادي واعلم أن الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد وهو أخف من الزمان فكل وقت زمان وليس كل زمن وقتا والزمان لغة المدة من ليل أو نهار واصطلاحا مقارنة متحد موهوم لم نجد معلوم ازالة لالهام وقال المازري اذا اقترن خفي بجلي سمي الجلي زمانا نحو جائز يد طلع الشمس وقيل الزمان مقدار حركة الفلك وأما اليوم فهو القدر الذي يقع بين طلوع الشمس وغروبها وأما الليل فهو القدر الذي يقع بين غروب الشمس وطلوعها (قوله لانها أول صلاة صلاها جبريل الخ) وبعبارة أخرى لانها أول صلاة ظهرت قال بعض المحققين يمكن أن يكون من حكمة الاولوية احتياجه عليه السلام الى تعليم جبريل لكيفيةها والتعليم في أظهر الاوقات أظهر وأبلغ اه (قوله بان يقام عود الخ) كأنه يقول ويصور ذلك (قوله وشرع في الزيادة) ولا بد أن تكون الزيادة بينة وحاصلة انه كلما ارتفعت الشمس نقص الظل فاذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وقد لا تبقى وذلك عمدة وزيد مرتين في يومين أحدهما أطول أيام السنة والاخر قبله بسنة وعشرين يوما وبالمدينة الشريفة يوم في السنة وهو أطول يوم فيها فاذا زالت الشمس بجانب المغرب حدثت النقص من جانب المشرق ان لم يكن وزاد ان كان وتحول لجهة المشرق فبدونه أو زيادته هو الزوال وقوله بغير ظل الزوال سالية تصدق بنقي الموضوع فيدخل الاقليم الذي لا ظل فيه الزوال كالأقليم الذي في خط الاستواء (قوله المختار) أي الذي أوقع الصلاة فيه الى خيرة المكلف أي ان المكلف مخير في ايقاع الصلاة في أي جزء منه مع التوسعة من غير تحجير عليه (قوله سبعة أقدام) هذا هو الأجود وقيل ستة أقدام وثلاثون وقيل ستة

اقدام ونصف (قوله مفردا عن الزيادة) الاوضح أن يقول مفردا عما زالت عليه الشمس (قوله حال من الضمير في الخبر) ناظر له بعد حذف المتعلق وتحمل الجار والمجرور الضمير وأما قوله حال من ضمير متعلق الخبر فناظر له قبل حذف المتعلق لأن المتعلق قد حذف فما يكون الا كونه حالا من الضمير في الخبر لا غير ثم ظاهر قول الشارح متعلق بما يتعلق به الخبر يؤذن باتحاد متعلق من زوال ولا آخر القامة وعند البيان تبين منه أن ما يتعلق به لا آخر القامة غير ما يتعلق به من زوال الشمس لأنه قال كائن من زوال الشمس ثم قال كائن لا آخر القامة وكأنه لما اتحد اللفظان صارا عبارة لفظ واحد يتعلق به المجروران والحاصل أن الخبر مجموع الكائنين لأنه الذي تنتم به الفائدة وهناك حل أسهل وهو أن الظاهر متعلق بالوقت أو المختار وهو أولى وقوله من زوال الشمس متعلق بمحذوف أي ابتداءه من زوال الشمس وتكرهه لا قامة قبل الفراغ من الأذان وقوله لا آخر القامة متعلق بمحذوف أي وانتهائه من زوال الشمس وهو على حذف مضاف أي لا آخر ظل القامة فاللام بمعنى إلى لأن من التي لا ابتداء الغاية يقابلها إلى التي لا انتهاء الغاية والداخلية وأل في القامة للجنس أي لا آخر جنس كل قامة تفرض (قوله كما يسمى فيا الخ) معنى الظل الستر ومنه قوله أنا في ظلك ومنه ظل الجنة وانما سمى ما بعد الزوال فيا لأنه ظل فام من جانب إلى جانب أي رجع (٣٩٢) والفيء الرجوع ومقابلته ما ارتضاه النورى انهما متغايران فما كان قبل الزوال

فهو ظل وما بعده فهو فيء فقط (قوله) يعني ان آخر القامة لا يخفى أن هذا يدل على ان العصر داخله على الظهر فيكون فيه ايماء إلى ترجيح ذلك القول ولذلك أفاد بعض شيوخنا فقال هو الاربع كما يفهم من اقتصار المصنف عليه أولا ومن عبارة المواق وغيره ثم حكى الخلاف بعد ذلك ولم يعلم من ذلك وقت الاشتراك فلذا بينه بعد بقوله واشتركا (قوله واشتركا بقدر الخ) أي بقدر فعل احدهما ان سفرتين فسفرتين وان حضرتين فحضرتين (قوله لكن اختلف الخ) لا يخفى أن هذا اللفظ يدل على أن ما قبله يحتمل القولين مع أن قوله وإذا كان آخر القامة نص في أحدهما وهو دخول العصر على

الزوال (ش) يعني ان الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداد به في القامة بل يعتبر ظل القامة مفردا عن الزيادة فقوله للظهر حال من الضمير في الخبر ولا آخر متعلق بما يتعلق به الخبر وبغير حال من ضمير متعلق الخبر أي الوقت المختار كائن من زوال الشمس حال كونه كائنا للظهر كائن لا آخر القامة حال كونه كائنا بغير ظل الزوال وأفهم قول المؤلف بغير ظل الزوال ان ما بعد الزوال يسمى ظلا وهو مرتضى النورى وغيره كما يسمى فيا وما قبله ظل فقط (ص) وهو أول وقت العصر للاصفرار (ش) يعني ان آخر القامة بعينه أول وقت العصر المختار إلى الاصفرار في الارض والجدر وهو وقت التطفيل أي ميل الشمس للغروب ومنه طفل الليل بالتشديد أي أقبل ظلامه لا في عين الشمس اذ لا تزال نقيه حتى تغرب (ص) واشتركا بقدر احدهما وهل في آخر القامة الاولى أو أول الثانية خلاف (ش) أي وإذا كان آخر القامة هو أول وقت العصر لزم قطع حصول الاشتراك بينهما لكن اختلف بعد ذلك في المشاركة لمن هي منهما هل للعصر في آخر القامة الاولى بقدرها واختاره ابن رشد وابن عطاء الله وابن راشد أول الظهر في أول القامة الثانية بقدرها وشهره سنده وهو مقتضى كلام ابن الحاجب خلاف وفائده تظهر في الاثم وعدمه فيما وقع الظهر في أول القامة الثانية وفي الصحة وعدمها فيما وقع العصر في آخر القامة الاولى ثم في قوله واشتركا بقدر احدهما اشعار بأن الوقت المختار انما يدرك بايقاع جميع الصلاة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد السلام وتبعهما الشارح كما يفيد ماد كره عند قوله وأثم الالعذر وبأنى عند قوله وللغروب غروب الشمس ما يوافق ومختار المؤلف أنه يدرك بركعة كالضروري (ص) وللغروب غروب الشمس بقدر بفعلها بعد

الظهر (قوله في المشاركة) بفتح الراء أي الاشتراك أي لكن اختلف بعد ذلك في المشاركة أي لمن هي منهما وقوله هل للعصر بدل من قوله لمن هي منهما (قوله هل للعصر في آخر القامة الاولى) وعلى هذا فهذا الوقت ضروري للعصر مقدم على اختيارهما وهل ثمة كونه ضروري بأنه يحرم ايقاع الصلاة فيه والظاهر لا وانظر على هذا ما ثمة كونه ضروريا (قوله أولا للظهر الخ) وعلى ذلك يكون أول القامة الثانية اختياريا للظهر وإلى ما قلنا يشير الشارح إلى ذلك بقوله وفائده تظهر إلى الخ (قوله اشعار الخ) لم تبين ذلك الاشعار لان غايته ان آخر القامة الاولى أو أول الثانية وقت لكل منهما ما وادق بأن توقع فيه كلها أو بعضها أمرا آخر (قوله ما ذكره) أي الشارح فقد قال مانصه يعني ان من أوقع الصلاة في الوقت الضروري أو شيئا منها فإنه يكون آثما (قوله أنه) الاختيار يدرك بركعة (تنبه) هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب للشفق وهو بأربع ركعات قبل الشفق ان قلنا ان العشاء تدخل على المغرب وأما إذا قلنا ان المغرب تدخل على العشاء فيكون بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء (قوله وللغروب) معطوف على قوله للظهر وقوله غروب معطوف على قوله من زوال والمعنى الوقت المختار للغروب من غروب قرص الشمس إلى انتهاء وقت يحصلها وشروطها وقوله بقدر حال إشارة إلى انتهاء الوقت اذ غروب الشمس صادق بهما وبأنه يدينه

(قوله عن في رؤس الجبال) أي بحيث أن من في رؤس الجبال لا يراها (قوله في العين الجثة) متعلق بغروب أي غروب جميع القرص في العين الجثة أي ذات الجثة وهي الطين الأسود أي في رأي العين والافهسي أعظم من الأرض فهسي قدرها مائة مرة وستة وستين مرة وثلاث (قوله ولا عبرة بمغيبها) أي لا يعزل ولا يعتمد من في الأرض على مغيبها خلف الجبال بل لا يعتمد على إقبال الظلمة من جهة المشرق (قوله من ههنا) وأشار إلى جهة المشرق (قوله وأدبر النهار من ههنا) وأشار إلى جهة المغرب (قوله فقد أظفر الصائم) أي فقد حل فطره (قوله حدث كبرى وصغرى) وكذا التصريح بصغرى وكبرى في كلام الخطاب وعج فاذن الواو بمعنى أو أي أو صغرى فإذا كانت الكبرى قائمة به بقدره بحسبها وكذلك الصغرى وإذا كان من أهل التراب بقدره بحسب التراب إلا أنه إذا كان متوضعا مغتسلا بقدره بقدر الكبري فلو كان مغتسلا غير متوضي بقدره بمقدار الصغرى كما قررنا (فان قلت) بقدره بمقدار الكبري بل هو أن تكون عليه (قلنا) لو قدرنا له مقدار الكبري لاستغنى عن مقدار الصغرى لأن دراجها فيه كيف وقد سرح بقوله صغرى وكبرى فأفاد أن المراد صغرى أو كبرى (فان قلت) بل يقدرهما مع الاتساع الزمن (قلنا) لا وجه لذلك مع كون الكبرى تغنى عن الصغرى فاذن الوقت يختلف باختلاف المصلين هذا ما يقتضيه النظر في هذه العبارة ومخلص ما يقيد به لفظ ابن عرفة والابن اعتبار الطهارة الكبرى مطلقا كان محدثا أو أصغرا أو أكبرا كان فرضه الرضوء (٣١٣) أو الغسل أو التيمم فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين ولفظ ابن عرفة وفي كون

شروطها (ش) يعني أن ابتداء المختار للمغرب غروب جميع قرص الشمس عن في رؤس الجبال في العين الجثة ويقبل السواد من المشرق ولا عبرة بمغيبها عن في الأرض خلف الجبال بل المعتمد دليل على غيبها إقبال الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أظفر الصائم ولا يضر أثر الحجرة ولا بقاء شعاعها في الجدران وينتهي مختار المغرب بقدر ما يسع ثلاث ركعات ويسع شروطها من طهارتي خبت وحدث كبرى وصغرى مائة وتراية وسترو عورة واستقبال قبله ويزاد على شروطها الأذان والاقامة ويجوز لحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها لو كان غير محصل لها ولو قال والمغرب قدر ما يسع فعلها وشروطها وأذانها واقامة بعد الغروب لكان أظهر في إفادة أن المحصل للشروط له التأخير بقدر تحصيلها لو لم يكن محصلا لها وأنه يعتبر قدر الأذان والاقامة (ص) وللغروب من غروب حجرة الشفق للثلث الأول (ش) يعني أن أول الوقت المختار للعشاء من غروب الحجرة الباقية من بقايا شعاع الشمس تمتد إلى ثلث الليل الأول على المشهور وقيل إلى النصف ولا ينظر إلى البياض الباقي في ناحية الغروب خلافا لابي حنيفة القائل بأن الشفق هو البياض وهو يتأخر عن غروب حجرة الشفق ابن ناجي ونقل ابن هارون عن ابن القاسم نحو ما لا يحنيفة لا أعرفه (ص) وللصبح من الفجر الصادق للأسفار الأعلى (ش) يعني أن أول الوقت المختار للصبح من حين طلوع الفجر الصادق تمتد إلى الأسفار الأعلى وهو الذي تراءى فيه الوجوه

يخرج الوقت فان كان لا يقدر على الاتيان بأركان الصلاة أو بعضها مع الحقن فإنه يجب عليه أن يقول ويستبرئ وإن كان يقدر على الاتيان بالصلاة مع مدافعتها الحدث ولكن لا يأتي مع ذلك بغير فرائضها فإنه لا يعتبر قدر الاستبراء مع حرمة بوله حينئذ اه وفاد عج حيث قال احتج له ان الوقت يختلف باختلاف المكافين والظاهر اسقاطها وأنه معتبر ولو لم يحتج له كان الطهارة معتبرة ولو لم يحتج لها تنبيهات * الاول قول المصنف غروب الشمس الخ انما هو بالنسبة للقيمين وأما المسافر ون فلا بأس أن يمسدوا الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة * الثاني ما ذكر من وقتها انما هو وقت افتتاحها القول سنداً ما وقت امتدادها فانفقوا على جواز امتدادها إلى مغيب الشفق ولا يجوز تطويل القراءة لما بعد الشفق اجماعا ويجوز ما دام الشفق اجماعا ومقتضاه أنه لا يجوز التطويل في قراءة غيرها من الصلوات حتى يخرج الوقت المختار * الثالث يندب تقديم شروط المغرب على وقتها * فائدة * انما سميت المغرب مغربا لابقاعها عند الغروب (قوله والعشاء الخ) اشتقاقها من العشى وهو ضعف البصر لوجود ذلك حينئذ (قوله حجرة الشفق) قال في الطراز لا يختلف أن مبدأ وقت العشاء الاختياري لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الحجرة اه فأفاد أن إضافة حجرة لما بعده للبيان وفي شب من إضافة الصفة للموصوف (قوله للثالث) أي لانتهاه (قوله وللصبح) سميت بذلك من الصباح وهو أول النهار أو من الحجرة التي فيه كصباحة الوجه لحجرة فيه (قوله للأسفار) أي لدخول الأسفار الأعلى والغاية خارجة (قوله وهو الذي تراءى فيه الوجوه) والظاهر أنه يعتبر في ذلك البصر المتوسط في محال السقف فيه ولا غطاء كما قال عج

(قوله والاسفار الظهور) لا يخفى أنه يكون معنى قول المصنف للأسفار الأعلى للظهور البين الواضح أي للظهور الظاهر ولا صحة له
 فالاحسن أن يقول والاسفار الضوء فيكون المعنى للضوء البين الواضح أي الذي لا يخفى (قوله لتغريه) تعليل لقوله الكاذب (قوله كبد)
 أي وسط (قوله كهيشة الطيلسان) أي في الطول (قوله الذئب والاسد) أي فيكون السرحان مشتركين الذئب والاسد (قوله اظلمة لونه)
 أي الفجر الكاذب ظاهر عبارته أنه جرم مظلم ممتد وله ذنب وظاهره أسود وباطنه أبيض وان ذنب السرحان أسود وآخراً باطنه أبيض
 وان الاسود والذئب كلها على تلك الحالة أو غالبها والظاهر ليس كذلك وانه نفس البياض الممتد في ظلمة الليل الذي ليس له اتساع
 (قوله وتسميه العرب المحلف) أي لانه يبعث الناس على الخلف (قوله الوسطى الخ) تعليل لقوله وهو المشهور (قوله والافضل) عطف
 تفسير فيكون قوله الوسطى بمعنى الفضلى (قوله وقد تفضل) أي ولا غرابة لانه قد تفضل (قوله وليس المراد) الاول فليس المراد (قوله
 أو بمعنى) معطوف على قوله بمعنى المختار وكأنه قال حافظوا على المتوسطة أي لاجل فضلها ونسخة الشارح أو بمعنى التوسط والمناسب
 أن يقول المتوسط بالميم (قوله وهو صحيح من جهة الاحاديث) وقال ابن حبيب من أصحابنا به وهو مذهب الشافعي بحسب ما أسس من
 القواعد فقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي (٣١٤) وقد صح الحديث انها العصر فصارت مذهبهم انهم العصر فذهبوا الذي نص عليه

والاسفار الظهور والاعلى البين الواضح واحترز بالصادق وهو المستطير بالراء أي المنتشر من
 الفجر الكاذب لتغريه من لا يعرفه وهو المستطيل باللام لصعوده في كبد السماء كهيشة
 الطيلسان ويشبه ذنب السرحان بكسر السين الذئب والاسد اظلمة لونه وبياض باطن ذنبه
 وتسميه العرب المحلف كأن خالفاً يحلف لطلع الفجر وآخراً يحلف انه لم يطلع (ص) وهي الوسطى
 (ش) يعني ان الصلاة الوسطى في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي
 الصبح خصت بالتأكيده لتضيق الناس لها بنومهم عنها وتعجزهم عن القيام بها وهو المشهور
 لان الوسطى تأنيث الاوسط بمعنى المختار والافضل كما في قوله تعالى أمة وسطا وقال تعالى قال
 أوسطهم ومعلوم فضل الصبح وقد تفضل مصالحة الاقل على الاكثر كالتقصير على الاتمام والوتر
 على الفجر والله يفضل ما يشاء على ما يشاء وليس المراد انها وسط الصلوات أو بمعنى التوسط بين
 شيئين وهي أولى بذلك لانها بين نهار يتسعين مشتركتين بجمعان وليليتين كذلك وهي مستقلة
 بنفسها لا يشار كها فيه غيرها من الصلوات وقيل هي العصر وهو صحيح من جهة الاحاديث
 وما من صلاة الا قبل انهما الوسطى (ص) وان مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص الا أن يظن
 الموت (ش) يعني ان المكلف اذا دخل عليه وقت الصلاة الاختياري ومات من غير أدائها
 فانه لا يكون آثماً سواء ظن الصحة أم لا الا اذا ظن الموت ومات فانه يأثم لان الوقت الموسع صار
 في حقه مضيقاً فكان يجب عليه المبادرة الى العمل قاله السنهوري ويفهم منه انه اذا ظن
 الموت ولم يمت وأوقعها في وقتها الاختياري أنه لا يكون آثماً والنقل أنه آثم لخالفته مقتضى
 ظنه لكنها أدعاء عند الجمهور وعملهم في نفس الامر لا قضاء عملاً بما في ظنه اذ لا عبرة بالظن البين
 خطؤه فالمراد بالوسط الاثناء ويجوز فيه تحريك سينه وتسكينها على ما صاحب القاموس

انها الصبح الا انك خير بأنه اذا صح
 الحديث بأنها العصر كيف هذا
 مع قوله ومعلوم فضل الصبح فان
 مفاده ان فضل الصبح الذي تميزت
 به عن غيرها الاشك فيه ولا ينكره
 ومقتضى صحة الحديث بأنها العصر
 انه ليس معلوماً بتلك المثابة بل العصر
 أفضل وأعظم وعلى أن العصر
 هي الوسطى فان قلنا بمعنى الفضلى
 فالامر ظاهر وان قلنا المتوسطة
 فلا تخالفنا توسطت بين نهاريتين وليليتين
 (قوله وما من صلاة) أي فرض
 أو نفل أو غيرها كالصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيل
 انها الظهر وقيل المغرب وقيل العشاء
 وقيل الصلوات الخمس وقيل مبهمه
 وقيل الصبح والعصر وقيل الجمعة
 وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة
 الجماعة في جميع الصلاة وقيل صلاة
 الخوف وقيل صلاة عبد الاضحية

وقيل صلاة عيد الفطر وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل غير ذلك
 (قوله وان مات وسط الوقت الخ) ولا يشترط العزم على الأداء على الرابع (قوله الا أن يظن الموت) يقتضي أن الظن وان لم يغلب بوجوب
 الاثم وهو كذلك كما في المواقيت خلافاً للخطاب قاله عجم (قوله فانه يأثم) أي اثم كبرية لكونه ترك صلاة من الفرائض (قوله قاله
 السنهوري) أي الشيخ على أي الذي هو شيخ أبي الحسن شارح الرسالة وشيخ تات وأما الشيخ سالم فيشير اليه بس (قوله ويفهم منه
 الخ) أي لان المصنف قال واذا مات فجعل الموضوع الموت (قوله لكنها أدعاء عند الجمهور) ويترب على كونها أدعاء أنه يصح أن يكون
 اما ما لغيره فبين شارك في تلك الصلاة ومقابل الجمهور القاضي فانه قال قضاء نظر الماقتضى الضيق (قوله فالمراد بالوسط الاثناء)
 تفريع على قوله اذا دخل عليه وقت الصلاة ومات أي وليس المراد بالوسط حقيقة والاثناء شامل لان المراد به الخلال والظاهر أنه
 يتوهم في الاثناء التوسط فاعل التعيين بالخلال أولى (قوله على ما صاحب القاموس) أفهم أن غيره خالفه وهو كذلك اذ يتعين التحريك
 على ما في الصحاح على ما أفاده عجم وفيه نظر لان صاحب الصحاح نص على الامر بالسكون والفتح وحاصل ما في ذلك المقام أن وسط
 بالسكون ظرف وبالتحريك اسم ومعنى الاول انه ظرف لازم للظرفية لا يتصرف ومعنى الثاني انه ظرف متصرف ويفترقان من

جهة أن الأول وهو الظرف يقال في منفصل الاجزاء بجلست بين القوم وأما المنحرك فيكون في متصل الاجزاء كالدار والوقت فاذن يقرأ المتن بالتحرريك لا غير كما أفاده محشى نت (قوله وظاهر الخ) استظهر عجم ان ظن باقي الموانع التي طرأ على سقوط كالحيض كذلك ولا يخالف ما يأتي من أن من علمت بمجيء الحيض وأخرت الصلاة عامة فأتاها الحيض بحيث تسقط بها الصلاة أنها لا تقضى لان عدم القضاء لا ينافي الاثم والمذهب ما قاله شارحنا من ان ظن باقي الموانع ليس كظن الموت كما ذكره بعض الاشياخ عن بعض شيوخه وهو الذي كان ظهري (قوله التي لا تنتظر الخ) وأما التي تنتظر غير هاهنا فمما أشار له المصنف بقوله بعد وللجماعة تقديم الخ وعلى هذا التقرير فقول المصنف تقديمها بمعنى التقديم الحقيقي لا النسبي وقوله ثم ظاهر كلام المصنف هذا ينافي حله الأول وذلك لان هذا الحل قاض بأن معنى قول المصنف تقديمها أي تقديمها نسبياً فلا ينافي أنه يطالب من المنفرد وغيره بالتنفل قبل الصلاة وبعد الاذان فالأفضل للشارح أن يأتي به على أنه وجه آخر يفيد المغايرة بين هذا وما قبله والحاصل أن عجم ارتضى أن قول المصنف والأفضل لفدتها تقديمها معناه تقديمها تقديماً حقيقياً فلا يتنفل أصلاً قبل الظهر والعصر وما ورد في الحديث من تأكد التنفل قبل الظهر والعصر محمول على من ينتظر الجماعة سواء كان اماماً أم لا والخطاب ارتضى أنه تقديم نسبي فلا ينافي ندب تقديم النفل على الظهر والعصر (قوله من غير مبادرة جداوله من فعل الخوارج) أي الذين يعتقدون أن

(٢١٥)

كما أفاده الخطاب (قوله أمر نسبي) أي مع تخصيصه بالظاهر والعصر لانهم ما اللتان يتنفل قبلهما دون المغرب لكرهية التنفل قبل صلاته ودون الصبح لانه لا يصلى قبلها الا الفجر والورد بشرطه والشفع والوزودون العشاء لانه لم يرد شيء بخصوصية النفل قبلها وقد تقدم أن هذا مرضى الخطاب (قوله كما نقله) المناسب كما أفاده أبو الحسن على الرسالة فانه لم ينقله (قوله وعلى جماعة آخرة) استشكل بأن التحفظ على الجماعة مطلوب ألا ترى أن الجمع شرع لفصل الجماعة في جمع العشاء للظرفاها

وظاهر كلام أهل مذهبنا أن ظن باقي الموانع من حيض وجنون ونفاس ليس كظن الموت والفرق أن غير الموت قد يزول في الوقت بحيث يدرك وقت الصلاة فيجوز التأخير ولو مع ظنه ولا ينافي ذلك مع الموت (ص) والأفضل لفدتها تقديمها مطلقاً (ش) يعني أن تقديمها لموات صبحاً أو ظهراً أو غيرهما في صيف أو شتاء في أول الاوقات بعد تحقق دخوله وعدمه أفضل في حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعات التي لا تنتظر غيرها كأهل الربط من غير مبادرة جداوله لانه من فعل الخوارج لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومن المحافظة عليهم بالاتباع بها أول وقتها ثم إن ظاهر كلام المؤلف أن الأفضل تقديم الصلاة أول وقتها لفدتها ولو على التنفل المطلوب وهو خلاف ظاهر الاحاديث الدالة على المبادرة على أربع قبل الظهر وأربع قبل العصر وفعل هذه الصلوات قبل الفرض لا يخرج عن أول الوقت اذا بادر بفعله من غير أن فالمراد بأول الوقت في حديث أفضل الاعمال الصلاة أول وقتها أمر نسبي لا حقيقي هذا ما ظهري كما نقله أبو الحسن على الرسالة (ص) وعلى جماعة آخرة (ش) معطوف على مقدر أشعر به الكلام السابق أي والأفضل لفدتها تقديمها على تأخيرها منفرداً وعلى تأخيرها جماعة يرجوها آخرة وفي نسخة وعلى جمعه بلفظ المصدر مضاف الى ضمير الفذ ولا مانع من أنه اذا وجد جماعة آخر الوقت أن يعيدها معها لانه بالتقديم حصل له فضله وبقي عليه تحصيل فضل الجماعة خلافاً للبساطي في مغنيه انظر نصه في الشرح الكبير (ص) وللجماعة تقديم

كان يصلى ما لم يدخل وقته لفصل الجماعة فلا تن يؤخر ما لم يخرج وقته المختار لفصلها أولى وأخرى أيضاً الصلاة أول الوقت فضيلة وفي الجماعة سنة ولذلك قال ابن العربي لو اتفق أهل حصن على ترك الصلاة أول الوقت لم يقاهاوا ولو اتفقوا على ترك الجماعة قوتوا ولذلك قيل إن كلام المصنف خاص بالصبح وهو أن صلاة الصبح قبل الاسفار للمنفرد أفضل من صلاتها جماعة بعده كما في المواق (أقول) لا يخفى أن معنى قوله بعده أي بعد الاسفار أي بعد دخوله مع ان الاسفار وقت ضروري للصبح والصلاة فيه حرام فكيف يصح قوله أفضل بل تكون صلاتها قبل الاسفار واجبة والجواب أن يقال هذا مشهور مبني على ضعف وهو أن وقتها الاختيارى يستدل بطوع ولذا قال محشى نت أطلق المؤلف والرواية انما هي في صلاة الصبح كما في ابن عرفة وغيره وقد اعترض ابن مرزوق كلام المؤلف ورده وعلى تسليم كلام المصنف في تقديمها اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة البيضاء أو موجه كذى نجاسة يرجو ما ينيلها به عن يده وثوبه ومن به مانع القيام يرجو زواله في الوقت قاله الشيخ سالم (قوله ولا مانع من انه الخ) أي فصلاته الاولى صحيحة ولا مانع أي فيكون محصلاً للفضيلة بلين بخلاف ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلاً للفضيلة واحدة ثم ان هذا يقيد بما اذا صلى الاولى جازماً بأنها فرضه والا فلا تصح (قوله خلافاً للبساطي في مغنيه) أي حيث قال ويتولد من هذا أنه اذا صلى وحده لا يعيد في جماعة اه (قوله وللجماعة) معطوف على الفذ والعامل فيه الأفضل وتقديم معطوف على تقديم والعامل فيه المبتدأ ففيه العطف على معمول عاملين مختلفين بناء على أن التغير بالاعتبار ينزل منزلة التغير بالذات

(قوله ربيع القامة) قال الشيخ أحمد والذي ينبغي أن يعتبر قامة الوسط من الناس (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع شدة الحر (قوله تقديم العصر الخ) لا يخفى أن تقديم المغرب والعشاء والصبح ليس المراد تقديمها على النفل لأنه لا نفل قبلها مما تقدم بل المراد أن المبادرة بها أول الوقت أفضل من تأخيرها عن أوله وأما تقديم العصر فيه هذا المعنى ويعنى عدم تقديم النفل عليها بناء على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة كما أفاده عج هذا كله على غير مفاد أبي الحسن والخطاب وأما على ما أفاده فيراد بالتقديم بالنسبة للعصر لكونه يتنفل قبلها التقديم النسبي أي بعد النفل المطلوب وهو الأول والحاصل أن التقديم في الفذ الذي مثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها بمعنى الحقيقي على ما أفاده عج بناء على الثاني على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحث على النفل فيحمل على منفرد انتظر جماعة بالنسبة لقوله والافضل لفذ وعلى من يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهر ويعنى النسبي على ما أفاده الخطاب وأبو الحسن وإن هذا كله في العصر مطلقا وفي الظهر بالنسبة للفذ وأما بالنظر للجماعة التي تطلب غيرها فمقتضى قبله قطعاً لا تخفى ثم لا يخفى أن وقت المغرب مضيق فعنى أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطها على الغروب لتقع في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح شب تقديم غير الظهر مغر باتفاقاً وعشاء أو جمعة أو غيرها شتاء أو صيفاً برضاً أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لابن فرحون يندب تأخير العشاء الأخيرة في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٣١٩) لا غيره توسعة على الناس في الفطور (قوله لا براد) أي إلى غاية وهي البراد

غير الظهر وتأخيرها لربع القامة ويزاد لشدة الحر (ش) يعنى أن الافضل للجماعة المنتظرة غيرها تقديم العصر والمغرب والعشاء والصبح والجمعة كالمنفرد وتأخير الظهر إلى ربيع القامة يريد بعد ظل الزوال لاجتماع الناس صيفاً وشتاء وذراع الانسان ربيع قامته ويزاد على ذلك لا براد لشدة الحر لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم ومعنى البراد بها اي قاعها في وقت البرد والمراد بفتح جهنم نفسها وأما حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة فظاهره عدم البراد وكذا حديث خباب شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي لم يزل يشكوا فإنا فقال النورى حديث التجميع منسوخ بحديث البراد وقيل انه محمول على أنهم طلبوا تأخيراً إذا دعا على قدر البراد (ص) وفيها نذب تأخير العشاء قليلاً (ش) أي وفي المدونة ما يخالف ما سبق من أن الجماعة لا يؤخرون غير الظهر وهو انه يندب لاهل القبائل تأخير العشاء بعد الشفق قليلاً لاجتماع الناس وأجيب بحمل ما مر على غير مساجد القبائل والحرس وما هنا على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها والقبائل هي الارياض والحرس بضم الحاء والراء هم المرابطون وأصحاب المحارس (ص) وإن شك في دخول

أي دخول البراد وقوله لشدة الحر أي ان تلك الزيادة انما هي لأجل شدة الحر أي لما فيه من ترك الخشوع كذا عمل اللقاني على نقل الفيشي وأقول زيادة ولما فيه من المشقة الحاصلة بالذهاب للمسجد وظاهر المصنف أن شدة البرد ليست كذلك مع أن فيها ترك الخشوع وكأنه لأن البرد اذا كان موجوداً اذ ذلك لا يزول (قوله ويزاد لشدة الحر) الباجي فهو الذراعين ابن حبيب فوقهما ما يسير ابن عبد الحكم أن لا يخرجها عن وقتها وأفاد الخطاب أن الأولى تأخيرها إلى ما أخر إليه

النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسط الوقت ولا ينبغي العدول عنه (قوله الدخول في وقت البرد) أي كآتهم وأنجدوا أصبح الوقت وأمسى اذا دخل تهامة وتجدوا في الصباح والمساء فحصل للظهر تأخيران أحدهما لأجل الجماعة والآخر لا براد كذا في تنبيه قال في له وهذا خاص بالجماعة لان العلة وهي اذهاب الخشوع منتفية في الفذ لانه قد يصلى في بيته ولا يصيبه الحر فلا يذهب خشوعه خلافاً للشارح في ادراجه اياه في عبارة المؤلف وهو مخالف لقوله والافضل لفذ تقديمها مطلقاً وموجود في الجماعة لانهم ربما يؤتون المسجد في الحر فيذهب خشوعهم انتهى لا يخفى أن ظاهره كانت الجماعة تنتظر غيرها أم لا وعليه قرر شيخنا الصغير ولكن الظاهر بل المتعين حمله على الجماعة المنتظرة غيرها لان الجماعة التي لم تنتظر غيرها بمثابة الفذ كما قد تقدم التنبيه عليه (قوله الرضاء) الرضاء هي الحجرة الحامية من حر الشمس كما أفاده المصباح (قوله فلم يشكنا) بضم الكاف وفتح المثناة من تحت وقيل انهم طلبوا تأخيراً اذا دعا على قدر البراد (قوله قليلاً) أي تأخيراً قليلاً أو زمناً قليلاً (قوله لاجتماع الناس) هذا التعليل يؤذن بأن العلة بقدر اجتماع الناس ولذلك قال عج والظاهر أنه بقدر ما يجتمع الناس فيه غالباً بحسب العادة (قوله وأجيب أيضاً بأن التأخير قليلاً بالنسبة للعشاء في حكم التقديم فليس المراد بالتقديم بالنسبة للعشاء حقيقة (قوله هي الارياض) أي الاماكن التي حول البلد خلف السور وقوله والمحارس جمع محرس يفيد ما يأتي في الأذان عند قوله وتعدده بمعنى محل الحراسة وهو عطف تفسير على ما قبله غير أن هذا يناقض قوله سابقاً أن أهل الربط ملحقون بالمنفرد في عدم التأخير إلا أن يحمل ما تقدم على ربط ليس أهلها شأنهم التفرق لأجل الحراسة وههنا على أهل ربط شأنهم التفرق لأجل ذلك وبعد فقول المصنف وفيها ضعيف كما قاله اللقاني (قوله بضم الحاء الخ)

والاشهر أنه بفتح الحاء والراء فذهب اليه خلاف الاشهر وان روى بكل (قوله كوجوبها) أي كاهو شرط في وجوبها الا ان المعتمد
انه سبب كما تقدم وقوله بأن الصلاة أي بحكمه بأن الصلاة (قوله وعدم تيقن براءة الذمة) بمعنى ما قبله (قوله مع حرمة ذلك) متعلق
بقوله لا تجزئ (قوله فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت) كافي قوله وان شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد كافي السوداني
هذه بقية كلامه في ك (أقول) وحيث قال كذلك فاعلم منه أنه اذا شك بعد اخر وج من الصلاة حكمه اذا شك فيها من أنه اذا تبين
وقوع الاحرام منه بعد دخول الوقت فلا يضر وقال عجب ما حاصله أنه اذا شك قبل أو في الاثناء يضر مطلقا بأقسام الشك الثلاثة
الظن والشك والوهم تبين الفعل خارج الوقت أو داخله أو لم يتبين شيء فهذه ثمان عشرة صورة وأما اذا شك بعد اخر وج من الصلاة
بأقسامه الثلاثة فان تبين انه فعل في الوقت فلا ضرر وان لم يتبين شيء أو تبين خلافه فيضرب هذه تسعة والحاصل أن شارحنا وعج
يتفقان فيما اذا حصل الشك قبل الدخول أو بعد تمام الصلاة ويتفرقان فيما اذا حصل الشك في أثناء الصلاة وقد تبين لنا الحكم وشارحنا
تبع السوداني واعترضه عجب قائلا وليس هذا كمن شك في الوضوء في أثناءه الا ان الشك في الشرط ليس كالشك في السبب الا ترى أن
المراد بالشك فيه مطلق التردد وانما كان السبب مخالف للشرط لقوته على الشرط اذ يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم والشرط
انما يلزم من عدمه العدم فن توهم عدم دخوله وظن دخوله لا يصلح بخلاف الشرط فان من توهم عدم الوضوء وظن الوضوء يصلح
وأبضا الشك في الوضوء لا يؤثر عند جهو ر العلماء بخلاف السبب ثم قال واذا علمت هذا فقياس الشك في الوقت في أثناءها على مسألة الشك
في الشرط في أثناءها المشار اليها بقول المؤلف ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد كما فعل السوداني شارحه فيه نظر انتهى المراد
منه واذا علمت هذا كله من كلام عجب وشارحننا فقد رده محشى نت وأن العبرة بالظن الغالب بل كلام البساطي يفيد انه يكفي مطلق
الظن ونص محشى نت وما قاله البساطي هو الظاهر الموافق لكلامهم في (٣١٧) الجواهر من اشتبه عليه الوقت فيجتهد ويعمل بما

غلب على ظنه دخوله وان خشي
علمه ضوء الشمس فليستدل بالاوراد
وأعمال أرباب الصنائع وشبهه
ذلك ويحتاط انتهى وتبعه في
الشامل قال ومن شك في دخول
الوقت لم تجز ولو وقعت فيه واستدل
بما يغلب على ظنه من الاوراد
وعمل الصنائع وقال في الارشاد
من شك في دخول الوقت لم تجزه

الوقت لم يجز ولو وقعت فيه (ش) لما كان دخول الوقت شرطا في صحة الصلاة كوجوبها أشار
الى هذا المؤلف بأن الصلاة لا تجزئ من صلاها وهو شك في دخول الوقت ولو تبين انها وقعت
فيه لتردد النية وعدم تيقن براءة الذمة مع حرمة ذلك ابن فرحون مراد الفقهاء بالشك حيث
أطلقوه مطلق التردد انتهى فيشمل الظن والوهم على المذهب ولا بد من دخول الوقت بالتحقيق
ولا يكفي غلبة الظن خلافا لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول على ما اذا شك في الوقت عند
تسكيرة الاحرام أما لو طرأ له الشك في دخوله وعدم دخوله بعد الاحرام بنية جازمة فلا يضر اذا
تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (ص) والضروري بعد المختار لطلوع في الصبح والغروب
في الظهرين والفجرين في العشاءين (ش) المراد بالبعدية هنا التلو والعقب وفي الكلام حذف

(٣٨ - خشي أول) ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه دخوله فان تبين الوقوع قبله أعاد قاله شارحه زروق وما ذكره من
العمل على غلبة الظن لم تقف عليه لغيره لكن مسائلهم على اعتبار الظن الذي في معنى القطع وفي الجواهر ما يدل عليه انتهى المراد
من كلام محشى نت ولم يكمل كلام زروق وبقية كلامه بعد قوله وفي الجواهر ما يدل عليه ثم مع التحقيق وما في معناه فان كشف
الغيب على خلافه بطلت كما اذا صلى شا كولو صادف انتهى وأفيدك أن النقول اعتمدت على الاكتفاء بالظن الغالب وكلام
البساطي يقتضي كما يعلم من شرحه ان مطلق الظن يكفي كما تقدم فقوله محشى نت وما قاله البساطي هو الظاهر الخ ليس بمستقيم وانما
ذكرنا لك العبارة بطولها وان كان يمكن الاختصار بشي قليل لاجل أن تطلع على النصوص فيحصل لك طمأنينة (تتبعه) قد علمت
ما اذا شك في دخول الوقت وأما اذا شك في خروجه فينوي الاداء كافي عجب لان الاصل البقاء وقال الاقناني عصره لا ينوي أداء
ولا قضاء لانه غير مطلوب مع المبادرة الى الفعل حرصا على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا كما
صرح به ابن عطاء الله والظاهر أن عكسه مثله (قوله والضروري) مبتدأ وقوله بعد المختار خير والمراد بالضرورة هنا الحاجة وان لم
تصل الى الاضطرار (قوله لاطلوع) أي أول جزء منه في الافق (قوله للغروب) لا يريد ما يعطيه ظاهره من امتداد وقت الظهر للغروب
لانه خلاف المعروف اذا المعروف اختصاص الوقت بالاخيرة اذا ضاق عن ادراكهما لك ويجري مثله في العشاءين والحاصل أن
المسألة ذات خلاف فقيل العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه تختص
ذكره ابن رشد ويجري ذلك في قوله وللغروب في العشاءين قاله الشيخ سالم وقد علمت المعروف منهما (قوله المراد بالبعدية هنا التلو الخ) لما
كانت بعد ظرفا متسعا فاذا قلت آتيك بعد العصر فالمعنى آتيك بعد العصر لكن جعله فان أردت القرب قلت بعيدا بالتصغير كما أفاد ذلك
المصباح فاذا علمت ذلك فقول المصنف بعد المختار يوهم أن بين الضروري والاختياري مدة متسعة مع أنه ملاصق له وحاصل جوابه أنها

هناك تستعمل في معناها الحقيقي بل في معنى مجازي وهو التأخر والعقب (قوله أي ابتداء الضر وري) فقوله للطلوع ليس متعلقا بابتداء المحذوف بل هو حال من الضر وري أي حالة كون الضر وري ممتدا للطلوع أي إلى أول جزء منه كما تقدم (قوله تلوا المختار) أي في حق كل واحد غير معذور ومسافر يجمع جمع تقديم فهو قبل مختار الثانية لهما وبعد دخول مختار الأولى لا قبله أيضا فالعذر وهو ما أشار له المصنف بقوله وقدم خائف الأغماء والمسافر هو ما أشار له المصنف بقوله ورخص الخ (قوله من دخول مختار العصر الخ) هذا بناء على أن العصر داخله على الظهر (قوله أو بعد مضي) معطوف على قوله دخول الخ والمعنى من دخول مختار العصر أو من بعده مضي الخ أي على أن الظهر داخله على العصر ولو حذف بعد كان أوضح ويكون المعنى ويمتد ضر وري الظهر من دخول المختار العصر أو من مضي أربع ركعات الاشتراك أي مضي زمن أربع ركعات وقوله منها أي من القائمة الثانية وهو متعلق بمضي (قوله إلى الاصفرار) متعلق بمتدأ أي إلى دخول الاصفرار والغاية خارجة وقوله ثم يحصل منه أي من دخول الاصفرار (قوله كذلك) أي امتدادا مشابها لامتداد ضر وري الظهر أفرادا واجتماعا وقوله من مضي متعلق بمتدأ (قوله إلى مضي الثالث الأول) أي إلى فراغه وفراغه بفراغ الجزء الأخير وانقضائه فتكون الغاية خارجة (قوله ثم يحصل منه) أي من المضي (قوله بركعة) أي بسجدة تها مع قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع طمأنينة بركوع ورفع منه وسجود بين سجدتين (٣١٨) ومع اعتدال على القول بوجوبه لا على سنيته كالفاتحة بناء على أنها لا تجب

إلا في الجبل وينبغي على هذا أن تؤخر القراءة لأن ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب وأما الصورة فيجب تركها على من تحقق أو غلب على ظنه خروج الوقت بقراءتها في ركعة انظر عب (قوله عند ابن القاسم) أي وأما أشهب فيقول تدرك بالركوع وحده وسيأتي (قوله وكذا يدرك الاختياري الخ) قال عبيد بن ربيعة أن يكون هو الراجح لدلالة القول بأنه يدرك بالأحرام عليه لا اتفاق قولين عليه بخلاف القول بأنه لا يدرك إلا بفعل جميع الصلاة فيه وعليه فضم فيه الوقت لا بقيد كونه ضروريا على أنه إذا كان يدرك الضر وري بركعة مع أن ما عداها فاعله في غير الوقت

مضاف أي وابتداء الضر وري تلوا المختار سمي بذلك لاختصاص جواز التأخير إليه بأرباب الضر ورات وأثم غيرهم وإن كان الجميع مؤدبين فيمتد الضر وري من الاسفار الأعلى للطلوع في الصبح ويمتد ضر وري الظهر الخاص ضر وريته بهما من دخول مختار العصر وهو أول القائمة الثانية أو بعد مضي أربع ركعات الاشتراك منها إلى الاصفرار منتهى مختار العصر ثم يحصل منه الاشتراك في الضر وري للغروب في الظهرين ويمتد ضر وري المغرب كذلك من مضي مقدار ما يسعها بعد تحصيل شروطها إلى مضي الثالث الأول منتهى مختار العشاء ثم يحصل منه الاشتراك في الضر وري للفجر في العشاءين (ص) وتذكر في الصبح بركعة لأقل (ش) يعني أن الوقت الضر وري يدرك بركعة في آخره بسجدة تها عند ابن القاسم بعد الظهر كما يأتي وفائدته أن المدرك في الوقت وخارجته أداء لقضاء كما يأتي وكذلك يدرك الوقت الاختياري بركعة على ما استظهره المصنف وغيره لكن لا يأتي في الاختياري بفضل ركعة عن الأولى كما يأتي في الضر وري لأنهم لا يشتركون في الاختياري وعلى ادراك الاختياري بركعة كالضر وري قن أدرك ركعة فيه وباقيها في الضر وري بغير عذر لا يأثم وانما صرح المؤلف بقوله لأقل للبالة في الرد على المخالف وهو أشهب القائل بأدراك الصبح للوقت بالركوع فقط وللتنبية على ما يتوهم ولائنه لا يعتبر مفهوم غير الشرط وانما خص الصبح بالركوع لأن غيرها يؤخذ مما يأتي من قوله بفضل ركعة عن الأولى أن كانت متعددة والأفبركة (ص) والكل أداء

قولي الاختياري إذ فعل ما عدا الركعة فيه واقع في وقت الصلاة وإن كان ضروريا (قوله لأنهم لا يشتركون) (ش) في الاختياري) أي لا يشتركون في الوقت الاختياري بحيث يسعهما أو يسع واحدة وركعة من الأخرى فلا يرد أنهما يشتركان في الاختياري بناء على أن الظهر داخله على العصر إذ لا شك ولا ريب أن وقت الاشتراك المذكور اختياري لهما معا لأنه لا يسع كما قلنا (قوله للبالة) أي وأما أصل الرد فقد حصل بقوله بركعة (قوله وللتنبية على ما يتوهم) أي من أن المراد بالركعة الركوع كما أطلق ذلك في كلامهم كذا ذكر شب (أقول) إذا كان تطلق الركعة على الركوع عندهم فلا تنبيه على ما يتوهم لأنه لا يدعي أن المعنى لأقل أي من الركوع (قوله ولأنه لا يعتبر الخ) لا يخفى أن المعنى حينئذ وانما صرح بذلك لأنه لا يعتبر الخ ولا ظهور له لأن عدم الاعتبار لا يصح أن يكون علة للتصريح فيجيب بأن المعنى وانما صرح التصريح فيكون استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بناء على مذهب مالك والشافعي (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال لا مفهوم لقول المصنف وتذكر الصبح بركعة لأن غيره مثله في كلام المصنف قصور وحاصل الجواب انما خص الصبح لأن غيرها الخ (قوله أن كانت متعددة والأفبركة) لا يخفى أن المصنف ليس فيه تصريح بذلك إذ غاية ما قال بفضل ركعة عن الأولى وقوله أن كانت متعددة والأفبركة لا يفهم أن الجائر أن يقال إذا كانت متعددة الحكم ما قال وأما إذا لم تكن متعددة فيجوز أن يقال بها كالأخصوص مع قصر الركعة على الصبح هنا تنبيه كونه الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت ممتد للطلوع والغروب والفجر لأن وقت الصلاة أمر مغاير لادراكها فلا يلزم من وجوده وجوده (قوله والكل أداء)

أى مؤدى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وهى قضاء فعلا) الاولى حقيقة لا يخفى أنه على هذا القول لو حاضرت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها يجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خاف قضاء حقيقة فان قلت ما مرة كون الاداء حكما قلت رفع الاثم فقط وورد على كلام ابن قدامح اشكال وعوانية الامام مخالفة لنية المأموم الذى دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام ناوالاداء والمأموم ناوالقضاء وأجيب بأن نية القضاء تنوب عن نية الاداء وعكسه على ما قال البرزلى إنه المذهب وظاهره فعلى ذلك عدم امتلا عبا أو سهو الاعلى ما يأتى في قوله أو الاداء أو ضده مما يفيد خلافه ثم على كلام ابن قدامح يجوز له الدخول ولو شك هل هو في الركعة الاولى أو الثانية وعلى كلام غيره لا يجوز له الدخول حالة الشك وكذا اذا تحقق أنم الثانية والحاصل أن الشارح ذكر الطريقة بين فالطريقة الاولى تحكم بان الكل أداء حقيقة وهى ظاهر كلام الفقهاء وبنى الشارح عليها ما تقدم له من كونها اذا حاضرت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها سقط ومن أنه لا يصح أن يقتدى به فيها (٣١٩) لان الامام مؤد حقيقته والمأموم لكونه دخل معه بعد الوقت فاعنى حقيقة

والطريقة الثانية طريقة ابن قدامح ومن وافقه أنه أن الكل أداء حكما لاحقيقة فيصح الاقتداء به في الركعة الثانية لانه قضاء خلف قضاء حقيقة وينبى عليه أيضا قضاء الركعة الثانية لمن حاضرت أو أغنى عليه فيها وهى طريقة بعض الاصوليين فاذا علمت ذلك فقول الشارح وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما يقتضى أنه وفاق وأنه طريقة فقهية يرد به على الاول الذى يقول بعدم صحة الاقتداء وسقوط القضاء وليس كذلك فاذا كان يكون الراجح هو الاول لان الفقهية مقدمة على الاصولية فان قلت ما ذكرت من القولين في قضاء الحائض هل للقدماء فيه نص أولا قلت نعم فقد روى ابن سحنون عن أبيه وجوب القضاء وقال أصبح لا قضاء قال فى المنتقى والاول اظهر وروى كقولين فى مسائل ابن قدامح وقال الطاهر

(ش) يعنى أنه اذا صلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقي بعد خروج الوقت فان الكل أداء وعلى هذا لو حاضرت امرأة في الركعة الثانية مثل اسقطت عنها تلك الصلاة لانها حاضرت في وقتها وكذلك لو أغنى على شخص فيها وكذلك لو اقتدى شخص به في الركعة التى بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لانا شرط الموافقة فى الاداء والقضاء فصلاة الامام كلها أداء عكس المأموم وجرم ابن فرحون فى ألعازة بصحة دخول المأموم معه بنية القضاء ونحوه لابي على بن قدامح وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما وهى قضاء فعلا (ص) والظهران والعشا أن بفضل ركعة عن الاولى لا الاخيرة (ش) أى وتدرك المشتركة وهما الظهران والعشا أن فى الوقت الضرورى بفضل ركعة عن الصلاة الاولى عند مالك وابن القاسم وأصيح لانه لما وجب تقديمها على الاخرى فعلا وجب التقدير بها وعند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون انه يقدر بالثانية ويفضل عنها الاولى ركعة لانهما كان الوقت اذا ضاق وجبت عليه الاخيرة اتفاقا وجب التقدير بها وتظهر فائدة الخلاف فى شخص حائض حاضر سافر فظهر ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب الاول تدرك الاخيرة وعلى الثانى تدركها بفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولا ريب أو اثنتين حصل الوفاق وقادم ظهر أيضا الاربع قبل الفجر فعلى الاول تدركها بفضل ركعة عن المغرب للعشاء وعلى الثانى تدرك العشاء فقط وتسقط المغرب اذ لم يفضل لها فى التقدير شئ ويخمس أدركتها ولثلاث سقطت الاولى اتفاقا فيها ولو حاضرت كل منهما شئ من ذلك سقط مدركه كما يأتى فتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله (كحاضر سافر وقادم) مشكل اذ لا يظهر فيه للتقدير بالاولى أو بالثانية فائدة اذ المسافر لا ريب قبل الفجر يصلى العشاء سفر به على كلا القولين وكذا الاقل لاختصاص الوقت بالاخيرة والقادم لا ريب قبله يصلى العشاء حضرية على كلا القولين وكذا الاقل كما مر هذا فى الصلاة الليلية وأما النهارية فلا يظهر للتقدير بالاولى أو بالثانية فائدة لتساوى الصلاتين لانه اذا سافر قبل الغروب ولو بر كعة قصر العصر باتفاق أو قدم قبل الغروب ولو ركعة أعما كذلك فكان المناسب التمثيل بما نصه كمن طهرت أو حاضرت كما قاله الزرقانى

تقضى انتهى (أقول) كلام أصبح جار على طريقة الفقهاء وكلام سحنون جار على طريقة بعض الاصوليين ومفاد كلام المنتقى ترجيح ما جاء على طريقة الاصوليين وقد اعتمد الشارح (قوله والظهران) معطوف على الصبح (قوله فى شخص حائض حاضر سافر) هذا جواب عن الاشكال الذى أشار له الشارح بقوله فتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله كحاضر سافر الخ مشكل والحاصل الجواب أن قول المصنف كحاضر الخ يحتمل على انسان حائض سافر وقادم طهرت من ذلك الحيض الا أنك خبير بأن المصنف على الطهر والحيض لا على السفر والقصدوم فقول الشارح مشكل أى بدون ذلك الجواب (قوله هذا فى الصلاة الليلية) والحاصل أنه لا تظهر غمرة فى النهاريتين حضرا وسفرا كان عذرا أم لا فهذه أربع وكذا الليلية ان اذ لم يكن عذرا سفرا أو حضرا فهذه صورتان وأما اذا كان عذرا كحيض فتظهر فيه الغمرة حضرا وسفرا فان صورتان ستة لا تظهر لها غمرة واثنتان تظهر لها غمرة (قوله أو حاضرت) الاولى اسقاطه لانه ساقط فى قوله وأسقط عذرا حصل غير نوم الخ ويمكن الجواب بأن المعنى يقول كذا ويحذف قوله وأسقط عذرا حصل الخ

(قوله وأثم الاعدز) قال الشيخ سالم والمختار عند الباجي وغيره جواز التأخير عن أوله لا بشرط العزم خلافا لعبد الوهاب (قوله لاعدز) أي الأجل عذر (قوله بكفر) أي بسبب كفر سواء قلنا بخطابهم بالفروع أم لا لأن الإسلام يجب ما قبله خلافا لحوالو في تخصيص ذلك بخطابهم بها (قوله وصبا) فإذا بلغ في الضرورى ولو بادر الكعبة صلاها ولا اثم عليه ويجب عليه ولو كان صلاها قبل على المشهور ولو نوى حين صلاها صبا الفرض بحسب زعمه خلافا للشيخ عبد الكافي إذ لا ينوب تطوع عن واجب في مثل هذا فإذا بلغ في أثناءها بكنائبات وإن كان بعيدا كلها نافله ثم صلاها فرضا إن اتسع الوقت والاقطع وأبداها ولا يعيد الوضوء قطعاً حيث لم ينتقض لأن البلوغ بكنائبات ليس من فواقضه (قوله ونوم) قال عجب يجوز للإنسان أن ينام بالليل وإن جاوز أي اعتقد أن وطن أن نومه يبقى حتى يخرج وقت صلاة الصبح إذا لم يترك أمراً جائزاً لشيء لم يجب عليه كما نقله الباجي عن الأصحاب وأما النوم بعد دخول الوقت فإن علم أن وطن أنه يبقى حتى يخرج الوقت فإنه لا يجوز أن ينام في أي المالم يترك من يوقظه ممن يشق به ومفاده أنه لو شك في الخروج فإنه يجوز له وهل يجب إيقاظ النائم لا نص صريح في المذهب إلا أن القرطبي قد قال لا يبعد أن يقال إنه واجب ومنسوب في المنسوب لأن النائم وإن لم يكن مكافاً لكن مانعه سريع الزوال (٣٣٠) فهو كالغافل وتنبه الغافل واجب انتهى (قوله لاسكر) ومثله ما يشبهه من

(ص) وأثم الاعدز بكفر وإن برده وصبا وانغماء وجنون ونوم وغفلة كحيض لاسكر (ش) يعني أن من أوقع الصلاة كلها أو شيئاً منها في وقت الضرورة من غير عذر من الأعذار التي بيانها فإنه يكون آثماً وإن كان مؤدياً فمن الأعذار الكفر الأصلي أو الطاريء برده ومنها الصبا ومنها الانغماء والجنون والنوم والغفلة أي النسيان ومنها الحيض والنفاس فإذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق المغمى أو المجنون أو استيقظ النائم أو الناسى أو طهرت الحائض أو انفساء في الوقت الضرورى أدوا الصلاة فيه من غير آثم لعدم تسبب المكاف في غالبها وهو ما عدا الكفر وكذا لا يعذر بما هو من سببه كالسكران فإنه إذا أفاق في الوقت الضرورى يؤدي الصلاة فيه مع الآثم أما الداخل عليه السكر غلبة كغير العالم فكالمجنون وانغماء عذر الشارع الكافر ترغيباً في الإسلام فسق الحقيقة المانع من الآثم ليس الكفر بل الإسلام الذي عقبه لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ص) والمعذور غير كافر بقدره الطهر (ش) يعني أن ما يقع به الإدراك في حق أرباب الأعذار بقدر بعد حصول الطهارة إلا في حق الكافر لا تنفاه عذره بترك الإسلام مع تمكنه منه فيلزمه ما أدرك وقته من حين يسلم ومابه الإدراك تقدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركة لأقل والظهران والعشا أن بفضل ركعة عن الأولى فكانه قال والركعة التي بها الإدراك تعتبر سعة الوقت لها مع تقدير الطهر لذى عذر غير كافر وأما الكفر فلا يقدر فيه طهر وفائدة التقدير السقوط وعدمه والإدراك وعدمه (ص) وإن ظن أدراكهما فركع فخرج الوقت قضى الأخيرة (ش) يعني أن صاحب العذر المسقط عذره إذا زال عذره وظن أدراك صلاتي الظهر والعصر مثلاً بأن

كل من يزل للعقل (قوله ومنها الصبا) بفتح الصاد والمدو بكسر هاء والقصر قاله في الصحاح (قوله أي النسيان) أراد به ما يشمل السهو بل في اللغة غفل عنه أي سهوا والنسيان زوال الشيء من المذاكرة والحفاظة والسهو زوال الشيء من المذاكرة لا من الحفاظة (قوله أو انفساء) وسكت المصنف عنه آثماً خيه مع الحيض في الأحكام لأن الكاف مدخلة له لأنها تشبيهية (قوله فكالمجنون) كما في البيع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت الذي استغرقه بنومه (قوله في الحقيقة المانع الخ) أي به إشارة إلى أن قول المصنف الاعدز بكفر المفيد أن العلة في الإسقاط الكفر لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لأن العلة

قدر

في الإسقاط في الحقيقة انما هي الترغيب في الإسلام (قوله بقدره الطهر) أي بالماء حيث لم يكن

من أهل التيمم والأقدره الطهر بالتراب سواء تطهر أم لا أي طهر شخص وسط وانما قدرنا الطهر بالماء مع أنه إذا خشى شخص باستعمال المخرج الوقت تيمم لأن هذا لم يتحقق هل يخاطب بشئ من الصلاة أم لا ولذا إذا تحقق له ذلك بأن قدر أنه ان تطهر بالماء لم يدرك الصلاة وإن تيمم أدركها فإنه تيمم قاله عجب (قوله يقدر بعد حصول الطهارة) أي من الحدث الأصغر والكبير لا من الخبث عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأنها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا يقدر له ستر عورة ولا استقبال ولا استبراء واجب أن لو كان يحتاج له كذا قاله عجب (قوله والإدراك) ناظر لقوله وعدمه أي عدم السقوط أي وإذا كان لا يسقط فيطالب بالإدراك وقوله وعدمه ناظر لقوله والسقوط أي وإذا كان يسقط فلا يطلب بالإدراك إلا أن المطالبة ليست عين عدم السقوط فالأتيان فيها بإلقاء ظاهر بخلاف السقوط فهو عين عدم المطالبة فإذا كان يكون قولنا فلا يطلب المقصود منه التفسير لا التفريع بخلاف الأول (قوله وإن ظن أدراكهما) مفهومه لو ظن أدراك الثانية وشك في أدراك الأولى أو شك في أدراكهما معاً أنه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والظاهر أنه في الأولى يخاطب بالثانية فإذا فعلها وبأن أنه يخاطب بالأولى أي بها ولا اثم عليه حيث أتى بها بعد خروج الوقت لأنه معذور وإنه في الثانية لا يخاطب بشئ بل يصير حتى يتبين له شيء ولو بعد خروج الوقت فيعمل عليه ولا اثم عليه إن تبين بعد خروجه أنه يلزمه شيء لأنه معذور فأفاده عجب

(قوله وكذا يخرج الوقت الخ) أي فالمدار على ظن ادراكهما فبان أن المدرك الثانية فيقتضيها فقط فهو مفهوم منه بالاولى لانه اذا قضى الاخيرة بمجرد ركعة من الاولى فأولى مع صلاحها بتمامها أو قدرها ولو علم قبل خروج الوقت أنه ان أكمل ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وتكون نافلة) فان قلت التتميل بأربع مكروه في المذهب قلت اذا كان مدخولا عليه وما هنا ليس مدخولا عليه (قوله أو عمدا) الاولى اسقاطه لان المسئلة ذات خلاف كما يفيد آخر العبارة ومحل الخلاف حيث كان غلبة أو نسيانا وأما اذا كان عمدا فبإتفاق يلزمه القضاء (قوله بأن تبين كونه مضافا أو نجسا) أراد بان نجس ما يشمل المتنجس ونجس العين كالقول اذ عدم الظهور به صادق بكل ذلك وبقي ثالث يفصل وهو أنه اذا تبين أنه مضاف (٣٣) فالقضاء واذا تبين أنه نجس أو غير ما كان فانه بقدره الطهر والفرق أن النجس

وكذا نحو اللين لم يقل أحد بجواز التطهير بهما بخلاف ما يسلب الظهور به عندنا كما ورد قطهر من النقل أن هناك قولين بالتقصير (قوله وظن فيه ما انتساع الوقت) فيه شيء وهو أن العبرة بنية تدوير الطهارة لا باعتبار حصولها بالفعل (قوله وفاقا لابن القاسم في الطرفين) فمقابل له في الاول ما حكاه المازري قولا بسقوط القضاء ومقابل له في الطرف الثاني لا قضاء عليه (قوله أسقطه) أي أسقط الوقت المدرك هذا معناه جعل مصدوق المدرك الوقت والاحسن أن يراد به الفرض أي أسقط عذر حصل غير قوم ونسيان الفرض المدرك أي المدرك وقته قال عجم والمذهب أنه بقدر الطهر في جانب الاسقاط والصواب أنه لا بقدر لانه استحسان من الخمي انفرد به عن الائمة راجع محشى ات (قوله بها) أي بصلاة الفرض سيأتي أن سجود التلاوة لا يطلب الامن البالغ والظاهر أن صلاة الجنابة والنافلة كذلك قاله في ك (أقول) الذي سيأتي أن الصبي لا يطلب بسجود التلاوة

فدر خمس ركعات قبل الغروب فصلي ركعة بسجدة تهما من الظهر تغرب الشمس فانه بقضى العصر ويضيف الى هذه الركعة أخرى وتكون نافلة وكذا يخرج الوقت بعد أن صلى ثلاث ركعات فانه يأتي برابعة وتكون نافلة لانه قد تبين أنه انما يجب عليه الثانية دون الاولى (ص) وان تطهر فأحدث أو تبين عدم طهورة الماء أو ذكر ما رتب بالقضاء (ش) لما قدم أن المذنب بقدره الطهر كان مظنة سؤال وهو هل يقدر ولو تكرر فأجاب أنه لا مصورا ذلك بصورتين من زال عذره وظن ادراك الصلاتين أو احدهما وتطهر فأحدث غلبة أو نسيانا أو عمدا قبل فعل ما ظنه أو تبين له عدم طهورة الماء بأن تبين كونه مضافا أو نجسا ظن فيه ما انتساع الوقت للصلاة بطهارة ثانية مائة أو ثمانية فلم يتم له ظنه فخرج الوقت بالقضاء واجب عليه على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من طهارة ثانية وجمع معهما صورة ثالثة تشاركهما في الحكم وهي ما اذا ذكر من الفوائت ما يجب تقديمه على الحاضرة فأتى به فخرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه القضاء أيضا على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الفوائت وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلافه ووفقا لاسحق بن عيسى بن الحاجب في الوسطى والمقابل لما صححه ابن الحاجب يقول يعيد الطهارة ويتطهر لما بقي من الوقت ويعمل عليه وذكر القولين في الشامل بغير ترجيح (ص) وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك (ش) يعني أن العذر المسقط اذا طرأ في الوقت المدرك لمن زال عذره أسقطه فكما تدرك الحائض مثلا الظهرين والعشاءين بطهرهما نجس والثانية فقط لطهرها دون ذلك كذلك يسقطان اذا حصل الحيض نجس قبل الغروب أو تسقط الثانية فقط وتختلف الاولى عليها ان حاضت لدون ذلك ولو أخرت الصلاة فامدة كما يقصر الصلاة المسافر ولو أخرها عمدا ونحوه لابن عرفة عن ابن بشير ومثل الحيض الانغماء والجنون وأما الصبي فلابتأني لانه لا يطرأ وأخرج الثائم والناسي فلا يسقطان المدرك لكن يسقطان الاثم كما هو ولما أتت في الكلام على الاوقات وعلى اثم المؤخر عن الاختيارى غير عذر الى الضرورى وأولى عنهما ما وكان الاثم فرع التكليف كان مظنة سؤال سائل هـ هذا حكم المكلف فاحكم غيره فأجاب بقوله (ص) وأمر صبي به بالسبع وضرب لعشر (ش) يعني أن الصبي ذكر أو أنثى يؤمر ندبا كالولي على الصحيح بالصلاة اذا دخل في سبع سنين وهو سن الاثغار أي نزع الاسنان لانباتها مع أنه يقال أثغر الصبي اذا سقطت أسنانه واذا نبتت والمراد هنا الاول واذا دخل في عشر سنين ولم يتمثل بالقول ضرب ضرر باخفها مؤثما حيث علم افادته والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان

سنة فلا يتأني أنه يتنبيه عليه فاذا نبطا بالنافلة ندبا ويدل عليه ما سيأتي قريباً من أنه يخاطب بالندوب والمكروه (قوله لسبع) أي للدخول فيها كما قاله الشارح (قوله لعشر) أي للدخول فيها وان كانت العبارة محتملة لغير ذلك (قوله على الصحيح) راجع لقوله يؤمر ندبا (قوله اذا دخل في سبع سنين) أي لا آخرها ولا وسطها (قوله مع أنه الخ) تعليل لانباتها أي انما احتجبت لقولي لانباتها لانه يطلق بالمعنيين فلو لم ينف هـ ذالربما توهم صحت لانه يقال بالمعنيين (قوله خفيا) أي غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشم لحم ولا يشين جراحة (قوله حيث علم افادته) قيد في الضرب قال عجم واذا علم أن الضرب لا يفيد فانه لا يفعله اذا الوسيلة اذا لم يترتب عليها مقصدها لا تشرع اهـ (أقول) مقتضاه أن الامر اذا علم عدم افادته لا يشرع (قوله والصواب اعتبار الضرب) أي لا ما قاله

الجزولي من كونه يضرب على الظهر من فوق الثوب أو تحت القدم عرياناً ثلاثاً أي ثلاثاً أسواط فإن زاد عليها كان قصاصاً فإن نشأ
 عن ذلك شين بوجه جائز فلا شيء عليه والالزيمه (قوله لخبر أبي داود الخ) هذا بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ وهذا قول
 ابن رشد والقرافي وخلافه أنه الصبي مأثور من الشارع ومقابلته أن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ فيكون الصبي
 مأثوراً من وإيه لا من الشارع (قوله مأثوران) لازم لقوله مندوبان (قوله وإنما أمره بالعبادة) أي وإنما أمره بالعبادة لأجل
 الإصلاح فإضافة سبيل لما بعده للبيان (قوله كرياضة الدابة) أي تذليلها وخلاصة ما هنالك أن المعنى الحقيقي لرياضة تذليلها أي
 جعلها سهلة الانقياد وهو عين الإصلاح فلا يظهر أن يقال كرياضة الدابة لأجل صلاحها كما هو ظاهر اللفظ وإنما الذي يظهر كضرب
 الدابة لأجل صلاحها الذي هو تذليلها أي كونها سهلة الانقياد (قوله الحديث رفع الخ) تعليل لقوله وقيل المأمور الولي فقط وفيه أن
 الحديث إنما يدل على رفع الائم لا على عدم الثواب الذي هو مقتضى الأمر إلا أن يجاب بأن الأصل تساويهما في الكتب وعدمه (قوله
 وعليه) أي وعلى أن المأمور الولي فقط (قوله فقبل ثوابه) الأولى حذف قيل ويقول وعليه فتؤا به لو الولي قيل الخ (قوله والصحيح الخ)
 رجوع للمعتمد المشار له بقوله والصواب الخ (٣٣٣) فعدم كتب السيات متفق عليه والتزاع في كتب الحسنات فصب الصحة

قوله وتكتب له الحسنات قال
 في ك وثواب الصبي على المندوبات
 وعلى ترك المكر وهات ورفع القلم
 عن الصبي في الواجب والحرام
 والمراد بالولي ما يشمل الأب والوصي
 والحاضن والحاضنة (قوله الأعلى
 الخ) استثناء منقطع ويفهم ما قبل
 الاستثناء أنه يكفي بثوب واحد وهو
 قول في المذهب فإذا كان أحدهم
 لا بسا ثوباً كفي ويفهم ما بعده أنه
 لا بد لكل واحد من ثوب وهو قول
 آخر وقوله وعند اللخمى هذا قول
 ثالث وفي المواقيت يقتضى اعتماده
 كما أفاده عجم وانظره (قوله يفرش
 لكل واحد فراش) قال عجم يقتضى
 أن يكون لكل واحد غطاء والاحسن
 أن الأقوال بحسب حال ولي الطفل
 من غنى وفقر فإذا كان متسعاً فقول
 اللخمى والافقول غيره بحسب

والأمر للصبي بالفعل ولو إيه بالأمر بهما من الشارع لخبر أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم
 أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع والصواب أن الصبي
 والولي مندوبان مأثوران وقيل المأثور الولي فقط ولأثواب للصبي على فعله وإنما أمره
 بالعبادة على سبيل الإصلاح كرياضة الدابة الحديث رفع القلم عن ثلاث وعليه فقبل ثوابه
 لو الولي قيل على السواء وقيل ثلثه اللام والصحيح أن الصغير لا تكتب عليه السيات وتكتب
 له الحسنات والصواب رواية ابن وهب أن التفرقة في المضاجع لعشر لا عند الاثغار خلافاً لابن
 القاسم ومعنى التفرقة عند ابن حبيب أنه لا يتجرد أحدهم مع أبيه ولا مع غيرههم الأعلى كل
 واحد منهم ثوب حائل وعند اللخمى يفرش لكل واحد فراش على حدة سواء كانوا ذكراً
 أو أنثى أو مختلفين وقد علمت أن حكم التفرقة الاستحباب فإذا لم تحصل التفرقة وتلاصقا
 بعورتين مما من غير حائل بينهما فإنه مكروه والمخاطب بذلك الولي وظاهره ولو مع قصد اللذة
 ووجودها وأما ملاصقة البالغين لعورتين مما من غير حائل بينهما فحرام وأما بغيرهما من
 جسد مافكره فإن تلاصق البالغان بعورتين مما من غير حائل بينهما فمفكره أي ولم يحصل
 قصد اللذة أو وجودها والاحرم وإن تلاصق بالغ وغيره بعورتين مما من غير حائل أو بمحائل فإنه
 يجري الحكم في البالغ على ما مر ولا حرمة على غيره وإنما يكره ذلك إن كان ممن يؤمر بالتفرقة
 والمرأتان كالرجلين فيما مر (ص) ومنع نفل عند طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة (ش)
 لما كان كل ما قدمه من أول الأوقات إلى هنا خاصاً بالفريضة الوقتية وكان يجوز إيقاعها في كل
 وقت كما يأتي في باب قضائها أخذ الآن يتكلم على الوقت بالنسبة إلى النافلة المقابلة للفرائض
 الخمسة ليسهل الجنائز وقضاء النفل المفسد والنفل المندور رعيلاً أصلاً وذكراً أنه يحرم إيقاع

الحال (قوله وتلاصقا بعورتين) هذا يرجح الأول وهو الأسعد بسهولة الشرع خصوصاً والفقراء أكثر
 الناس (قوله والمخاطب بذلك الولي) بل وهم أيضاً على ما تقدم (قوله وأما ملاصقة الخ) يؤخذ منه اجتماع رجلين تحت كساء حيث
 لا يحصل تماس ولا رؤية (قوله فمفكره) أي لا قصد لذة أو وجدان والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن الصور ست عشرة ثلاث عشرة
 متنوعة وصورتان مكرهتان وصورتان جائزتان وبيان ذلك متى كان مع قصد لذة أو وجدان أو هما مع حرم كان تلاصقهما بعورتين مما
 أو غيرهما بمحائل وبغيره ثلاثة في أربعة باثني عشر وإذا عدم ما ذكر فإن تلاصقاً بعورتين مما بلا حائل حرم وبمحائل كره وإن تلاصقاً
 بغيرهما إن كان بلا حائل كره وإن كان بمحائل جاز (قوله على ما مر) أي الحرمة في عورة البالغ عند عدم الحائل وكذا مع وجود الحائل
 عند قصد لذة أو وجدانها ومع فقدهما الكراهة هذا كله في العورة وغيرهما مع قصد اللذة يحرم مطلقاً وبغيره يكره مع عدم الحائل
 ويجوز مع الحائل (قوله وإنما يكره ذلك الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه يكره للولي أن يمكن البالغ من أن يلصق ذكراً بغيره الغير
 البالغ الذي تشبهه النفس والظاهر أنه يحرم على الولي أن يمكن البالغ أن يفعل هذا بمن في حجره (قوله الوقتية) أي التي لها وقت
 محدد معين احترازاً عن فريضة غير وقتية كصلاة الجنائز على القول بأنها فرض كفاية (قوله رعيلاً أصلاً) راجع لقوله وقضاء النفل

المفسد والنقل المنذور (قوله النقل المدخول عليه) احتراز بذلك عما إذا كان غير مدخول عليه كن ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاها فإنه يشفعها لأنه لم يتعد نفلا بعده (قوله لا تتحروا) بفتح الراء (قوله بقرني شيطان الخ) الباء بمعنى على (قوله وقيل معنى القرن القوة) فتكون التثنية للدلالة على قوة تلك القوة كأنها قوتان واستعمال القرن في القوة من استعمال اسم السبب في المسبب لأنه يتسبب عن القرن القوة والراجع الأول لأن الأصل إبقاء اللفظ على ظاهره الادعاء ولا داعي هنا (قوله لها) أى عندها (قوله خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب) أى عن استماعها الواجب وأراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع ما قال الإمام فلا يأنم راجع باب الجمعة واحتراز بخطبة الجمعة عن خطبة غيرها فالصلاة وقتها مكروهة كما استظهره عجم (قوله بل وقت جلوسه) وكذلك عند صعوده أى المعتاد، فلو جاء في غير الوقت المعتاد بأن يادر فيعتبر الوقت المعتاد فيما ينظر (قوله في جمع النظائر) ظاهره أنه لا يجمع الانظار تركون متوافقة على الاتفاق على الحكم فيها ولا يسلم أى فسكوته عن وقت الجلوس والصعود من المختلف فيه مع أن السيوري يقول الركوع للداخل وقت خطبة الجمعة أولى (قوله لعدم اختصاص النقل به) (٢٣٣) أى بالحرمة والباعد اذلة على المقصور أى إن

الحرمة ليست مقصورة على النفل بل الفرض كذلك وذكر لكونها بمعنى المنع أى كما يحرم النفل يحرم غيره (قوله) وعدم اختصاصه بوقت) أى أن تحريم النفل وقت الإقامة ليس معيناً فى زمان مخصوص ككونه عقب الزوال مثلاً بحيث يكون تحريمه لذات الوقت وذلك لأن الإقامة ليس لها زمن مخصوص (قوله) وإنما هو لوجوب الاشتغال بالإقامة) أى بذات الإقامة أو أراد بالإقامة المقامة أى الصلاة المقامة ثم بعد ذلك وجدت فى الشيخ سالم المقامة (قوله) وإنما هو) أى التحريم (قوله) يطعن) بضم العين (قوله) ولا يقال النفل) أى حرمة النفل (قوله) لأنها لما كانت منضبطة بوقت) أى وهو بعد الزوال وتكرر فى كل أسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت أى شابه وقتها الوقت

النفل المدخول عليه عند ثلاثة أوقات اجتماعاً أحدها عند طلوع الشمس أى ظهور حاجبها من الأفق جراً إلى بياضها بارتفاع جميعها وثانيها عند غروبها أى استتار طرفها الموالى للأفق إلى ذهاب جميعها الخبر لا تنحصر بإصلا تكتم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بقرنى شيطان أو على قرنى شيطان فقل قرناه جانباً رأسه وقيل معنى القرن القوة أى تطاع حين قوة الشيطان والراجح كونه على ظاهره وهو أن المراد جانباً رأسه ومعناه أنه يدنى رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليصير الساجد لها كالساجد له وثالثها عند خطبة الجمعة خوفاً من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء الداخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند خطبة الجمعة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده للنبر وإنما اقتصر على المتفق عليه جرياً على عادته في جمع النظائر وانكالا على ما يحرمه في باب الجمعة ولم يذكر المؤلف حرمة النفل حين إقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل به ولعدم اختصاصه بوقت وإنما هو لوجوب الاشتغال بالمقامة ولئلا يطعن في الامام فهو لا امر آخر كنفل من خشى خروج وقت الفريضة ومن عليه فوائت ولا يقال النفل عند الخطبة أيضاً ليس لخصوص الوقت بل لا امر آخر هو السماع لانها لما كانت منضبطة بوقت وتكرر في كل أسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت الوقت المحدود المختص بذلك (ص) وكره بعد فجر وفرض عصر إلى أن ترتفع قيد رخ وتصل إلى المغرب (ش) يعنى أنه يكره صلاة النفل المقابل للصلاة الخمس بعد طلوع الفجر الصادق وبعد أداء فرض العصر وظاهره ولو قدمت على الوقت كما في جميع التقديم ولا بأس به بعد العصر لمن لم يصلاه وقد صلاه غيره لان النهي ليس لذات الوقت بل امامجاية التطرق إلى الصلاة وقت الطلوع والغروب أو حقاً للفرضين ليكون ما بعده ما مشغولاً بما يتبعهما من دعاء ونحوه على قولين حكاهما المازرى وابن رشد وسمع ابن القاسم يشفع من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاها لانه لم يتمد نفلاً بعد العصر وهذا محتمل زعميدنا أولاً والنفل بالمدخول عليه ويعتد كراهة النفل بعد الفجر

المحدود المختص بذلك أى بتحريم النفل فكان التحريم لذات الوقت ولا ينافى أن يكون لامر آخر هو السماع (قوله بالنفل) أى دون
الفرض فالخصر اضافى فلا يرد أنه يحرم غير النفل والباء اداخلة على المقصور عليه (قوله وكره بعد فجر) ولولا دخل مسجد وقوله وفرض
عصر لا بعد أذانه وقبل صلاته وهذا حكمة قوله وفرض عصر دون وعصر (قوله فيد ربح) أى قدر ربح ومما اده من أرباح العرب وقدره
اثنا عشر شبرا أى بالشبر المتوسط (قوله أو حقا للفرضين الخ) فيه أمران الاول أنه كما يتبعهما دعاء وغيره من تسبيح وتحميد وتكبير
يتبع غيرهما الثانى أن النفل بعد الفرض حكمته كونه جابرا للفرض وان كان المصلى لا يقدّمه فهذه تبعية تؤكّد طلبه أعظم من
الدعاء وغيره الآن يقال ان تأكد الدعاء وغيره بعدهما أكّد وأزيد من نفسه بعده غيرهما (قوله على قولين الخ) أى فى العلة وظاهره
ان كلام المازرى وابن رشد ذكر هذين القولين غير أن الابى كفى الخطاب ذكر عن ابن رشد التعليل الاول فقط (قوله من ذكر بعد
ركعة) ولو ذكر قبل ركوعه قال ابن رشد الاظهر قطعه ولو ذكر بعد احرامه فيما يجوز النفل بعده جرى على قول ابن القاسم وأشهب
فى وجوب اتمام من أصبح صائما القضاء فذكر أنه لا شئ عليه

(قوله القنا) جمع قناة وهي الرمح فإضافة الأرمح للقنا إضافة للبيان (قوله فتعود الكراهة إلخ) استشكل بأن وقت المغرب مضيق لانه بقدر بفعله بعد شروطها وأوجب بأنه يتصور فمن كان محصلا لشروطها أنه يجوز له التأخير بقدر تحصيل الشروط (قوله فلنأتم عنه خاصة) هذا شرط أول وكان من عادته شرط ثان وأن لا يخاف فوات جماعة وهذا يؤخذ من الشارح بعد وأن لا يخاف دخول أسفار (قوله الناعس) هو غير النائم أي من قام به سنة النوم أي بعد النوم (قوله لم يصله على المشهور) أي خلافا للجلاب في الحاقه بالنائم (قوله قبل أسفار واصفرار) كلام الشارح (٣٢٤) يقتضى رجوع ذلك للجنائز وسجود التلاوة فقط ولكن المعتبر رجوعه للورد

أيضاً لانه لا يفعل بعد الأسفار وقال في ك وجد عندى مانصه وجنازة وسجود تلاوة قبل أسفار واصفرار أي بعد العصر قبل الاصفرار كما في نت ومنهومه لولم يصل العصر يصل على الجنائز ما لم يخش خروج الاصفرار أي وما لم يخش التغير (قوله ما لم تدفن) أي ما لم توضع في القبر ولم يسو التراب أو بشرط تسوية التراب ولولم تكمل أو بشرط الكمال والظاهر الوسط (قوله وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن) كأنه قال لا تعاد دفنت أو لا وابن القاسم يفصل فهذه أربع صور عند عدم الخوف عليها من التغير وحاصلها أنها لا تعاد في وقت الكراهة دفنت أم لا وأما وقت المنع فتعاد ما لم تدفن واقتصر في الطراز على قول أشهب قائلانه أي من قول ابن القاسم (قوله وهما مع عدم الخوف عليها) أي محل المنع والكراهة ما لم يخف عليها والا فيصلى عليها ولا إعادة دفنت أم لا كأن الوقت وقت منع أو كراهة فظهر أن الصور ثمان قال في ك وما ذكره المؤلف من عدم الصلاة على الجنائز بعد الاصفرار أو الأسفار مبني على القول بسنية الصلاة لأنه على ذلك أقول

إلى أن يطلع حاجب الشمس فيحرم إلى أن يتكامل جميع قرصها فتعود الكراهة إلى أن ترتفع عن الأفق قيد رمح طويل من أرمح القنا والقيد بكسر القاف القدر وطول الرمح اثنا عشر شبراً من الأشبار المتوسطة وتعد كراهة النفل بعد أداء العصر إلى غروب طرف الشمس فيحرم إلى استئثار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصل إلى المغرب وبما قررناه اندفع الاعتراض بدخول وقتي المنع في عموم وقتي الكراهة ولم ينبه المؤلف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يغفل عنه فقوله إلى أن ترتفع قيد رمح راجع لمسئلة الفجر وقوله وتصل إلى المغرب راجع لقوله وفرض عصر من باب الف والنشر وظاهر قوله وتصل إلى المغرب ولو في الرجوع من عرفة للزلفة (ص) الأركعتي الفجر والورد قبل الفرض لنأتم عنه (ش) هذا مستثنى من قوله بعد فجر أي الأركعتي الفجر والورد اليللي فلا بأس بإيقاعهما بعد الفجر قبل صلاة الفرض فإن صلى الفرض فات الورد وأخر الفجر إلى حل النافلة ومثل الفجر الشفع والوتر من غير شرط وأما جواز الورد فلنأتم عنه خاصة وكان من عادته الانتباه آخر الليل فغلبته عيانه ومثله الناعس والساهي فلو أخره عما إلى طلوع الفجر لم يصله على المشهور وكذا لو خشى تشاغله به فوات فضل الجماعة وظاهره البداءة به للمنفرد على الفرض ولو أدى إلى تأخيرها عن أول وقتها المختار خلافاً لصاحب الارشاد في أنه يبادر لفرضه ولا يفتعله إلا من أصبح ينتظر جماعة ولم يستثن الشفع والوتر لذكره لهما في باب النفل ولا صلاة الخسوف لكونها لا تصلى بعد الفجر (ص) وجنازة وسجود تلاوة قبل أسفار واصفرار (ش) هذا مستثنى من وقتي الكراهة أي أن الجنائز التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة يفعل كل منهما قبل الأسفار بعد الفجر وقبل الاصفرار بعد العصر ومنه فهم قوله قبل أن فعلهما في الأسفار والاصفرار غير جائز أي جواز المستوى الطرفين إذ فعلهما حينئذ مكرره لا ممنوع خلافاً لما في الشامل وانما يمنع فعلهما عند الطلوع والغروب لأن حكمهما فيما ذكر حكم النفل فلو صليت في وقت المنع أعيدت ما لم تدفن قاله ابن القاسم وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن وهما مع عدم الخوف عليها وأما لو صليت في وقت الكراهة فالظاهر أنها لا تعاد بحال (ص) وقطع محرم بوقت نهى (ش) يعني أن من دخل في حرمة صلاة نافلة في وقت من الاوقات المنهى عن الصلاة فيها قطع وجوباً في وقت المنع ونهياً في وقت الكراهة إذ لا يتقرب إلى الله بمنهى عنه ولا قضاء عليه لانه مغلوب على القطع وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة وهو الجارى على تعليلهم السابق وأما بعد تمام الركعتين فلا ينبغي شموله لخفة الامر بالسلام والامر بالقطع مشعر بأنه عقاده لان النهى عن الصلاة في الاوقات المذكورة لالذات الوقت ولا معنى في ذات العبادة يمنع من انعقاده بل لمعنى خارج عن الذات فلا يمنع الانعقاد كالصلاة في الارض المغصوبة ولذلك قال وقطع ولم يقل بطلت بخلاف لو كان النهى

كان ينبغي أن لا تصلى وقت المنع ولو خيف التغير واصل ذلك مراعاة للقول بالفرض (قوله وقطع لمعنى محرم بوقت نهى) أحرم عما أوسهوا أو جهلاً بالامن دخل والامام يخطب يوم الجمعة وأحرم سهواً أو جهلاً فإنه لا يقطع لقوة الخلاف في أمر الداخل والامام يخطب بالنفل بخلاف غير الجمعة (قوله وهو الجارى على تعليلهم السابق) وهو أنه لا يتقرب إلى الله بمنهى عنه أقول لا يخفى أن هذا مناف لما تقدم له من قوله وسمع ابن القاسم الخ فان قلت ما تقدم دخل ابتداء فاصداً فرفضاً وما هنا فاصداً فثقلت آل الامر إلى أنه نفل وأي فرق بين من أحرم بفرض ثم تبين أنه لم يكن عليه ومن يحرم بنفل ساهياً (قوله يشعر بانعقاده) والشيخ يحيى الشاوى يحكم بالبطلان وهو الظاهر المتعين (قوله بل لمعنى خارج) هو الاشتغال عن سماع الخطبة في الجمعة ولدنو الشيطان قرينه

من الشمس (قوله كالنهي عن صوم زمن الحيض) راجع للنهي عن ذات العبادة وقوله والليل راجع للنهي لذات الوقت وقوله وكذا صوم يوم العيد راجع للنهي لذات اليوم وإن كان من جملة أفراد الوقت ثم رجع لقوله لمعنى في ذات العبادة فنقول من ظرفية العام في الخاص مراد ذلك الخاص وإضافة ذات لما بعده للبيان وكأنه قال بخلاف ما لو كان النهي للعبادة وبعد كتي هذا رأت شرح جمع الجوامع يفيد ما قلنا من أن النهي لذات العبادة (قوله وهو الاعراض) فيه شيء لأن الاعراض أمر لازم لذات الصوم في اليوم فلم يكن النهي لذات اليوم ويمكن الجواب بأن المعنى أو كان النهي للآزم ذات اليوم وهو الاعراض فهو لازم لذات اليوم أي لصيام ذات اليوم لكن أي فرق بينه وبين النهي عن الصلاة وقت الطلوع والغروب فإن النهي عنها لازم لها وهو وقتها والظاهر أنه لا فرق وبعد كتي هذا رأت كتابة قديمة أن المراد بالقطع البطلان بالنسبة للنهي التحريم ورأت المحلى سوى بين صوم النحر والاقوات فقال بعد الحكم على النهي بأنه يقتضي الفساد سوا رجع النهي فيما ذكر إلى نفسه كصلاة الحائض وصومها أم لازمه كصوم النحر للاعراض به عن ضيافة الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الاوقات المذكورة لفساد الاوقات اللازمة لها بفعلها فيها ولهذا فارق صحة الصلاة في المكان المنهي عنه لأنه ليس بلازم لها بفعلها فيه لجواز ارتفاع النهي عنه قبل فعلها فيه كأن جعل الحمام مسجدا ولا يضرب زوال الاسم لأن المكان باق بحاله مع ان الوقت المطلق لازم لصحة الصلاة في الجملة لأن الشارع أفتها به بخلاف المكان شيخ الإسلام (قوله في حرمت الخ) جمع حرمة بمعنى محترمة أي دخل في الصلاة المحترمة أي الموقرة المعظمة بعدم التلبس بخلافها (قوله يقال لكل ذي حافر) أي لموضع برك كل ذي حافر والسباع أي والغنم (قوله ودليله في الثاني) أي الذي هو الغنم (٢٣٥) لأن المصنف قال وجازت بربض بقر أو غنم (قوله شرعا ولغة) فيه أن كلام

المعنى في ذات العبادة أو لذات الوقت أو اليوم كالنهي عن صوم زمن الحيض والليل وكذا صوم يوم العيد فيمنع من انعقادها فإن النهي عن صوم يوم العيد لذات اليوم وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وقلنا قوله محرم على أن المراد من دخل في حرمت الصلاة لا من كبر تكبيرة الاحرام ليشمل سجود التلاوة في وقت نهى (ص) وجازت بربض بقر أو غنم (ش) بمعنى أن الصلاة بربض البقر والغنم جائزة من غير كراهة والمر بربض اسم مكان الربوض بمعنى البروك بوزن مفعول كقوله ودفعه أرباض ومر بربض يقال لكل ذي حافر والسباع وربض البطن ما يلي الأرض من البقر والشاة ودليله في الثاني شرعا ولغة حديث الصحاحين كان عليه الصلاة والسلام يصلي في مرائب الغنم فقول بعضهم المستعمل للغنم المراح مردود (ص) ككعبرة ولو لم يشرك ومنزلة ومجزرة ومحجة أن أمنت من النجس والافلا إعادة على الاحسن ان لم تحقق (ش) هذا تشبيه في الجواز والمعنى أن الصلاة تجوز في المقبرة عامرة أو دارسة تيقن نبشها أو شك فيه جعل بينه وبينها حائل أم لا كانت مسلم أو مشرك ولو كان القبرين يديه على المشهور في الجميع لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بنبش مقبرتهم

(٢٩ - خرشي اول) مما مضى على يفعل مكسور العين بوزن مجلس وفي تت ما يخالف ذلك فانه قال استعمل لهما أي البقر والغنم مرائب كقعد ومجلس ابن دريد ويقال ذلك لكل حافر والسباع اه (قوله مقبرة) بثلاث الموعدة المحل الذي دفن فيه بالفعل وأما المحل المعدل دفن ولم يدفن فيه فليس من محل الخلاف (قوله منزلة) بفتح الميم وتضم باؤها وتفتح موضع طرح الزبل (قوله ومجزرة) بفتح الميم وكسر الزاي موضع الجزر قاله الشاذلي وفي تت أنها (١) بكسر الميم وتفتح زايها وتكسر (قوله أن أمنت) كوضع بها عال لا يصل له نجاسة أي تحققت طهارتها كما في شب ومثله فيما يظهر الظن والمراد البقعة التي صلى فيها لاجتماع المواضع (قوله والافلا إعادة) أي أبدية هذا في غير محجة الطريق إذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها حينئذ جائزة ولا إعادة ذكره في ك (قوله تجوز في المقبرة) كيف هذا مع أن القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي الآن يقال الكلام هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشي أو كان القبر غير مسنم والطريق دونه قاله في ك (قوله ولو كان القبرين يديه) قال المازري مشهور المذهب جوازها ولو كان القبرين يديه أي خلافا لمن يقول يجوز إذا كان على يمينه أو يساره لأن كان بين يديه فلا يجوز وكأنه لما فيه من الشبهة عن يعبد غير الله وكأن القبر معبوده فعلى هذا تجوز الصلاة على القبر عند صاحب هذا القول وحرره (قوله على المشهور في الجميع) أي ومقابل المشهور في التعميم الاول ما قاله ابن حبيب ان صلى في مقابر الكفار فان كانت عامرة أعاد أبداً وأدارسة فلا إعادة وفي مقابر المسلمين لا إعادة مطلقا ومقابل التعميم الثاني ما قاله عبد الوهاب تكره في الجديدين مقابر المسلمين وفي القديمة ان كانت منبوشة ما لم يجعل بينه وبينها حصيرا وتكره في مقابر المشركين ومقابل التعميم الثالث قول عبد الوهاب حيث قال يجعل بينه وبينها حصيرا ومقابل التعميم الرابع

(١) بكسر الميم قال البناني قال الرماضي لعنه سبق قلم انما هو بفتح الميم ولا وجه لكسرها اه كتيه مصححه

ما قاله الخطاب ونصه وقيل تجوز بمقابر المسلمين وتكرمه بمقابر المشركين اه فاذا كان كذلك فلو قال كان القبرين يديه أو لا كان أحسن لاجل أن يكون النظام واحدا (قوله ترجيح الاصل) هو الطهارة وقوله على الغالب الذي هو النجاسة لا يخفى أن هذا لا يناسب ذكره هنا بما يناسب قوله والا فلا إعادة لان فرض المصنف هنا في محقق الطهر أي وأما عند الشك فلا إعادة أبدية ترجيح الاصل على الغالب وأما لو نظرنا للغالب فيعيد أبدا والحاصل أنه عند الشك يعيد في الوقت على المشهور ومقابله قول ابن حبيب يعيد العامد والجاهل أبدا والاول راعى الاصل وابن حبيب راعى الغالب (قوله وان تحققت) أي أو ظنت (قوله خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد) لا يخفى أن الذي يظهر من كلام ابن رشد مخالف للقواعد إذ كيف تعقل الكراهة مع وجود الضرورة (قوله فيحمل كلامه على الدارسة مطلقا) خلاصته أن الدارسة تكره الصلاة (٣٣٦) فيها ولا إعادة للصورة التي فيها (قوله فذكر أنه ظاهر المذهب) لأنه قال ان علمنا

بالصور لم يؤثر بالاعادة وهو ظاهر المذهب وان علمنا بالنجاسة قال سحنون يعيد في الوقت وعلى قول ابن حبيب يعيد أبدا في العمدة والجهل اه والتعليل بالنجاسة أظهر اه ولا جمل ذلك لم يعتمد الشارح ظاهر المذهب (قوله أي موضع مباركها عند الماء) لتشرب عللا وهو الشرب الثاني بعد نهل وهو الشرب الاول اه قاله نت وظاهر الخطاب اعتماده خلاف تقييد ابن الكاتب فانه قال انما نهى عن المعاطن التي من عادة الابل تغدو وتروح اليها وأما لو باتت في بعض المناهل لجازت الصلاة لانه صلى الله عليه وسلم صلى الي بعيره في السفر اه وقوله وأما لو باتت الخ يشمل ما لو باتت ليلة أو أكثر وعليه فلا يكره في محل النزول في العقبة ونحوها ثم ان تقييد ابن الكاتب جار في تفسير المعطن بحمل بروكهام مطلقا سواء كان بين شربها عللا ونهلا أو غير ذلك قاله عجم (قوله ولولم يجد غيره) انظره مع أن صلواته في تلك الحالة

وجعل مسجده موضعها وبناء مالك على ترجيح الاصل على الغالب وجعل مالك حديث لا تجلسوا على القبور على جملوس قضاء الحاجة وتجاوز الصلاة في المزبلة موضع طرح الزبل وتجاوز أيضا في المجزرة موضع الجزر وهو الذبح والنحر أي المحل بتمامه أي المحل المعد للذبح فيعدل عن محل الذبح ويصلي والمؤلف قال ان أمنت من النجس والمحل بتمامه قد يؤمن من النجس يتنحى عن محل الدم ويصلي لا محل تعليق اللحم كما قال بعضهم لانه لا نجاسة فيه لانه انما فيه دم غير مسفوح وتجاوز أيضا الصلاة في محجة الطريق وهي وسط الطريق وقارعة الطريق أعلاه أي جانبه والحكم فيهما واحد وانما نص على المتوهم ومحل الجواز ان أمنت البقاع الاربع من النجس وان شك في النجاسة أعاد في الوقت وان تحققت أعاد العامد والجاهل أبدا والناسي في الوقت فقوله والأى بان لم تؤمن نجاستها بأن شك فيها فلا إعادة أي أبدية فلا ينافي الاعادة في الوقت (ص) وكرهت بكنيسة ولم تعد (ش) أي وكرهت الصلاة بكنيسة أو غيرهما هو متعمد الكفرة سواء كانت عامرة أو دارسة وهذا حيث لم يضطر للنزول بها كبرد ونحوه فان اضطر لذلك فلا كراهة في الدارسة وكذلك في العامرة على ما يفهم من المدونة خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد من أن الكراهة في العامرة ولو اضطر للنزول بها ثم ان حمل قول المؤلف ولم تعد على نفي الاعادة مطلقا فيحمل كلامه على الدارسة مطلقا وعلى العامرة حيث اضطر للنزول بها أو نزلها اختيارا وصلى على فراش طاهر وان حمل على نفي الاعادة الأبدية فقط فلا ينافي الاعادة في الوقت ويحمل كلامه على من نزل بالعامرة اختيارا وصلى بأرضها أو على فراشها الغير الطاهر وما قررناه به كلام المؤلف هو المستفاد من كلام المواق والزقاني وابن غازي ويظهر من كلامهم انه المعتمد وهو خلاف ما ذكره سنده من عدم الاعادة مطلقا وكرهه ظاهر المذهب (ص) ويعطن ابل ولو آمن وفي الاعادة قولان (ش) أي تكره الصلاة يعطن الابل أي موضع مباركها عند الماء قاله المازري ولو بسط عليه شيئا طاهرا ولو لم يجد غيره ولو آمن من نجاسته ويفهم منه ان موضع مبيتها ليس يعطن ولا تكره الصلاة فيه وهل الكراهة تعبده وهو المختار أو أشد نفارها فلا يخرج عليها البقر نعم خرج عليها المازري الجواز بعد انصرفها واذا وقع ونزل وصلى في معاطن الابل فهل يعيد في الوقت سواء كان عامدا أو جاهلا أو ناسيا أو الاعادة في الوقت خاصة بالناسي وأما العامد والجاهل بالحكم فيعيد أبدا

واجبة فضلا عن أن تكون مكروهة ولم توجد في غيره (قوله ويفهم منه أن موضع الخ) هكذا قال الخطاب واقتصر فيفيد قولان اعتماده وفي شب ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل مبيتها وقتها وحينئذ فالمراد به محل بروكهام مطلقا فاعتمد كلام ابن الكاتب (قوله فلا يخرج) أي اذا قلنا بأنه معطل بشدة النفر فلا يخرج فلذلك قال نت وخرج عن التعليل بنفارها البقر (أقول) وأولى الخروج عن التعبد وقيل في العلة غير ذلك فقيل العلة كثرة نزائهم أو قيل وسخها لانهم اتقصد السهول فتجمع النجاسة فيها وقيل سوء رائحتها وقيل غير ذلك (قوله فهل يعيد في الوقت) استظهر بعض الشيوخ أن المراد بالوقت الضرورى ان علمنا بالنجاسة وان قلنا انهم ماوى الشياطين أو لسوء رائحتها وتعبدها فانظر ما المراد بالوقت (قوله فيعيد أبدا) مقتضى قوله بناء الخ أن الاعادة الأبدية وجوب بالأنه لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط الخ فالمناسب لما تقدم أن يحمل الأبدية على وجه الاستصحاب كما جعلها عليه بعضهم

(قوله بناء على تعارض الأصل) وهو الطهارة وقوله والغالب وهو النجاسة لأنه لا يخفى أن هذا لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط عليهم أشياء طاهرا (قوله في حد الأعادة) أي فيما تحديه الأعادة وتضييق به الأعادة وهو يرجع للكيفية (قوله أو كيفيتها) أي صفتها (قوله أو منتهاتها) أي انتهائها أي الحالة التي يرجع إليها وتنصف بها وهو راجع للكيفية (قوله هل تحدد) أي تضبط وتعين (قوله ومن ترك فرضا) أي من الخمس وطلب بفعله بسعة وقته ولو ضرر باطلب بامتداد تكرارها فإن لم يطلب بسعته وانما طلب بضيقه لم يقتل وسكت المصنف عما لو ترك فرضين وقد أشار له ابن عرفة في حاصله ولو ترك فرضين مشتركين الوقت فيقتل بهما بخمسة ركعات في النهار يتين والليلتين أما النهار يتان فواضح لأنه لم يبق لأدراك الظهر إلا ركعة فلو أخر بقائه أقل من ذلك لزم أن لا يقتل بالظهر لأنها صارت فائتة لا يكون الوقت إذا ضاق اختص بالآخيرة والفائتة لا يقتل بها وأما العشاء أن فلانه إذا ضاق الوقت اختص بالآخيرة فلعشاء أربع ولامغرب ركعة لأنه إذا ضاق الوقت اختص بالآخيرة والفائتة لا يقتل بها وقد صرح ابن بشير بذلك وأنه المشهور ويستفاد منه أنه يقدر بالثانية دون الأولى عكس ما تقدم (قوله آخر) أي آخر وجوب أي أخره الامام أو نائبه أو جماعة المسلمين إذا كانوا في سفر فانهم يقومون مقام الامام أو نائبه ثم إن ظاهر قوله أخر بقائه ركعة أنه لا يقدر له الطهارة وهو المناسب لحرمه الدماء ويحتمل أن يقدر له الطهارة إذا الصلاة لا تكون بدونها وعلى هذا فهل يقدر له الطهارة الترابية وهو المناسب لحرمه الدماء أو المائية لأنها الأصل وعليه فإذا قدرت الطهارة المائية وخاف باستعمالها فوات الركعة فينبغي أن يجري فيها الخلاف السابق في قوله (٢٢٧) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف والراجح

القول بالتيمم انتهى وفي تقرير بعض الاشياخ ترجيح الاول وهو أنه لا يلتفت لتقدير الطهارة أصلا الذي هو ظاهر المصنف وهو الظاهر (قوله وقتل بالسيف) أي ان كان ماء أو وصعد أو افلألانه لا يطالب بها حيثئذ (قوله وأقر بمشروعيتها) إشارة الى اضمار في المصنف وهو أن قوله فرضا أي أقر بمشروعيتها بدليل قوله بعد والجاحد كافر (قوله بل بسدد) أي بالقتل (قوله ولا طمأنينة) أي ولا اعتدال (قوله يضرب عنقه) لأنه ينحس خلافا لبعض أصحابنا في أنه ينحس بالسيف حتى يصلي

قولان بناء على تعارض الأصل والغالب فقوله وفي الأعادة أي وفي حد الأعادة أو كيفيتها أو منتهاتها قولان هل تحدد بالوقت مطلقا أو تحدد بالوقت في الناسى لافى غيره (ص) ومن ترك فرضا أخر بقائه ركعة بسجدة تيمم من الضرورى وقتل بالسيف حدا ولو قال أنا أفعل (ش) يعنى أن من امتنع من أداء صلاة فرض وأقر بمشروعيتها فإنه لا يقرر على ذلك بل يمهد ويضرب ولم نزل معه كذلك الى أن يبقى من الوقت الضرورى مقدار ركعة كاملة بسجدة تيمم من غير اعتبار قراءة فاتحة ولا طمأنينة للخلاف فان قام للفعل لم يقتل ولا قتل بالسيف في الحال يضرب عنقه حدا لا كقرا عند مالك خلافا لابن حبيب ولو قال أنا أفعل مع عماديه على الترك ولم يشرع لأنه يتهم على التأخير حتى تصير فائتة فلا يقتل بها إذا فرق على المذهب بين أن يتمتع قولاً وفعلاً أو يتمتع فعلاً كالأو وعده لم يفعلها لان عدم امتناعه بالقول لا أثر له وانما يقتل لأجل الترك والترك محقق منه فيلحق بمأقولة وقال ابن حبيب إذا قال أنا أفعل لا يقتل ويبالغ في أدبه (ص) وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره (ش) يعنى أنه مما يترتب على قتله حدا لا كفر الصلاة عليه وعدم اخفاء قبره بل يسمن كغيره من قبور المسلمين فعلى المذهب أنه يصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح وترثه ورثته وتوكل ذبيحته ويدفن في مقابر المسلمين من غير اخفاء قبره وعلى مقابله عدم الجميع (ص) لافائتة على الأصح (ش) يصح جرحه عطفاً على

أو يموت (قوله حدا) برد أنه لو كان حدا سقط بتوبته قبل إقامة الحد عليه كبعض الحدود ويمكن الجواب بأن عصيانه انما جاء من ترك الفعل فتوبته انما تكون بالشروع في الفعل لا من مجرد قوله تبت وهو لم يشرع في الفعل (قوله خلافا لابن حبيب) فإنه يقول يقتل كقرا (قوله لأنه يتهم على التأخير الخ) هذا يقتضى أنه إذا وجب قتله فحصل لو أن حتى خرج الوقت أنه لا يقتل وهو ضعيف بل المنصوص أنه يقتل ولا يقال لا يقتل لأنها فائتة لان الفائتة التي لا يقتل بها فائتة لم يحصل بها طلب في وقتها (قوله وصلى عليه غير فاضل) أي يكره للفاضل أن يصلى عليه زجراً لأمثاله (قوله ولا يطمس قبره) أي يكره فيما يظهر (قوله فعلى المذهب) أي فينبغي على المذهب أي المعتمد من كونه مسلماً غير كافر (قوله لافائتة) أي فائتة لم يطلب بها في الوقت والأدى الى أن لا يقتل أحد لأنه يؤخر الى أن يبقى مقدار ركعة ثم يتطهر فيموت الوقت فنقول لاقتل بالفائتة هكذا قرر بعض الشيوخ وهو ظاهر موافق لظاهر قول المصنف أخر بقائه ركعة بسجدة تيمم من أنه لا يعتبر تقدير الطهر صوتاً للدماء فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول عجم ان الركعة الاولى يأتي بها المصلى خالياً من فاتحة وطمأنينة ونحو ذلك لأنه يدرك بها الوقت وخلاصته أنه لما كان لا يعتبر له الطهر ومن المعلوم أنه لا بد من الطهر فإذا تطهر بالماء لكونه فرضه مثلاً فأتى الوقت وحيث فات الوقت فما يصح إلا أن تصلى الصلاة كلها بطمأنينة واعتدال ونحو ذلك (قوله على الأصح) لو قال على المقول بدل على الأصح لكان أولى لان ترجيح هذا القول انما هو لما زرى إلا أن يقال المؤلف انما التزم حيث أشار بالقول لما زرى وبالترجيح لأن يونس وبالظهور لأن يرشدوا بالاختيار للخمى ولم يلتزم أنه متى وجد قولاً لهؤلاء أن يشير له بمادة من هذه المواد كما هنالك (قوله يصح جرحه عطفاً الخ) التقدير عليه وقتل في الفرض لافى الفائتة ولا يخفى ما فيه فان الفائتة من أفراد الفرض فلا ينظر العطف

الآثرى الى قوله في وجه النصب عطفًا على فرض الخ (قوله ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه) أى انه معطوف على فرض باعتبار تقييده
 بكونه حاضرًا والاحسن أن يقول معطوف على صفة فرض أى فرضًا حاضرًا (قوله ورفع عطفًا على المعنى) أى عطف جل وفيه
 أن لا تعطف الجمل بل المفردات (قوله حديث عهد بالاسلام) أى حديث علم بالاتصاف بالاسلام أو بالسلامة (قوله كالمترد)
 أى ثلاثة أيام وقوله كالمترد أى غير فلا ينافى أنه من أفسر المترد (قوله على أرجح الروايات) أى عن الامام ثم يجوز أن يكون على
 حذف العاطف أى وعلى أرجح الروايات ويجوز أن يكون حالاً أى حالة كون ذلك آتياً على أرجح الروايات ﴿فصل الاذان﴾ الاذان
 اسم مصدر أذن يقال أذن المؤذن للصلاة أى علم بها والفعل بالفتح يأتى اسم من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا وسلم سلاما وكلم كلاما
 وزوج زواجا وجه زجها زاقاله في المصباح ﴿فائدة﴾ الاذان شرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل بقوله تعالى اذا
 نودى للصلاة الآية وعليه مشروعيته بالقرآن وقيل في مكة ليلة الاسراء ﴿فائدة أخرى﴾ لا يقال أذن العصر بل أذن بالعصر قاله
 البدر (قوله وما يتبعه) أى من الإقامة (قوله الاعلام الخ) أى فيكون اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله بأى شئ كان) وأما اصطلاحا
 فهو الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص ﴿فائدة﴾ حاصل ما ارتضاه عجم أن الامامة أفضل من
 الاذان والاقامة وبلى الامامة الاذان ثم الاقامة ولا بد فيه من نية أى نية الفعل ولا يشترط فيه نية التقرب فلا بد أبداً كراهه تعالى ثم بداله
 أن يؤذن ابتداء التكبير ولا يبنى على التكبير (٢٣٨) الاول وقوعه بلانية كذا كره الطخينى (قوله مشتق) أراد به الاشتقاق

الضمير المقدر مع جازيه بعد قوله وقتل أى فيه لفائدة ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه
 أى فرضًا حاضرًا لفائدة والدليل على تقدير حاضر قوله آخر لبقاء ركعة الخ ورفع عطفًا على
 المعنى أى الفرض الحاضر يقتل تاركه لفائدة فلا يقتل تاركها (ص) والجاحد كافر (ش) أى
 والتارك الجاحد لمشرعية الفرض أو مشروعية ركوع أو نحوه أو وضوء وليس حديث عهد
 بالاسلام ككفرانها قابل اجتماعا ويستتاب كالمترد عند الأكثر على أرجح الروايات ولما تكلم
 على الوقت شرع يتكلم على ما يعلم به دخوله فقال
 ﴿فصل﴾ فى الاذان وما يتبعه * وهو لغة الاعلام بأى شئ كان مشتق من الاذن بفحوتين
 وهو الاستماع أو من الاذن بالضم كانه أودع ما علمه أذن صاحبه وأذن بالفتح والتشديد أعلم
 وأذن بفتح وكسر أباح واستمع ومنه حديث ما أذن الله لشئ كأذنه لنبى يتغنى بالقرآن وفى
 الاذان لغة ثانية الاذن (ص) سن الاذان للجماعة طلبت غيرها فى فرض ووقت (ش) يعنى
 أن الاذان فى المصر وفى كل مسجد سنة على المشهور للجماعة لا للفرد التى تطلب غيرها فى فرض
 لا غيره ووقت أدانى اختيارى ولو حكما لا يخشى خروجه نخرج بقيد الاداء الفاتية فيكره
 الاذان لها الا بالوقت اذ هو وقتى لقوله عليه الصلاة والسلام لا وقت لها الا ذلك وبالاختيارى
 الضرورى فلا يؤذن فيه وكذا لو خشى به خروج الوقت ودخل بقولنا ولو حكما الصلاة المجموعة

الا كبر (قوله كأنه أودع) توجيه
 لا خذه من الاذن ولما كان توجيه
 أخذه من الاستماع ظاهر الم
 يتكلم عليه (قوله وأذن بالفتح
 والتشديد) أى الذى هو فعل
 الاذان (قوله وأذن بفتح وكسر)
 قصد استيفاء تصرف تلك المادة
 (قوله أباح) هذا معنى على حديثه
 وقوله واستمع معنى آخر على حديثه
 ويأتى أبضا معنى علم ومنه فأذنوا
 بحرب من الله ورسوله (قوله ومنه)
 أى ومن كونه بمعنى استمع (قوله
 ما أذن الله) بكسر الذا لى شئ أى
 ما استمع قال الهروى معناه ما استمع
 والله لا يشغله سمع عن سمع أراد به

لازمه من القبول والرضا (قوله كأذنه) بفتح الذا لى (قوله يتغنى بالقرآن) قال الازهرى أخبرنى عبد الملك
 عن الربيع عن الشافعى أن معناه تحرير القراءة وترقيتها وتحقيق ذلك فى الحديث الآخر زينو القرآن بأصواتكم وهذا بناء على أن
 القراءة بالالحن جائزة وهو مذهب الشافعى وأما عندنا فيكره فعلى مذهبا فيفسر يتغنى يستغنى لانه قد جاء تفسير التغنى بالاستغناء وقوله
 فى الحديث زينو القرآن بأصواتكم مقولوب أى زينو أصواتكم بالقرآن (قوله الاذن) بفتح الهمزة وكسر الذا لى (قوله وفى كل
 مسجد) تلاصق المسجدان أو تقاربا أو أحدهما فوق الآخر ومثل ذلك المسجد الذى قسمه أهله ولا يجوز لهم ذلك القسم ابتداء لان
 ملكهم قد ارتفع عنهم بالتحييس (قوله سنة على المشهور) راجع للأمريين خلافا لمن يقول انه فرض كفاية فى البلد وفى كل مسجد
 والراجع أنه سنة باعتبار كل مسجد أى باعتبار المساجد وأما فى المصر فواجب على الكفاية يقاتلون لتركه (قوله لا الفذ) فيكره (قوله
 التى تطلب غيرها) فى حضر أو سفر وأما التى لا تطلب غيرها فيكره لها الاذان (قوله فى فرض) احتريزه من السنن والنوافل فالاذان
 لهما مكره (قوله ووقتى) خرجت الجنابة فيكره الاذان لها قال عجم والنظار أن الاذان فى الضرورى كالاذان للفوائت لكن
 يرد عليه الاذان فى الجمع كان جمع تقديم أو تأخير فإنه أذان فى غير اختيارى مع أنه مشروع على سبيل السنة وسيأتى الجواب بأنه
 اختيارى حكما (قوله اذ هو وقتى) أى اذا الفرض الفاتى وقتى أى ذو وقت وهو وقت نكورها (قوله فلا يؤذن) أى يكره (قوله
 وكذا لو خشى خروج الوقت) بأن ظن خروج الوقت به فيحرم بى ما إذا شك والظاهر أنه يكره وفى مسائل الشيخ ابن هلال من المتأخرين

لابأس بالاذان ما لم يخرج الوقت المستحب وأول الوقت أولى اه (قوله كما استظهر) راجع للشبهة أي قوله أي يكره أي يكره على الظاهر (قوله أن المشهور أن الاذان سنة الخ) مقابله ما قال ابن عبد الحكم من وجوب الاذان الثاني فعلا وان كان الاول مشروعية فظاهر العبارة من أن الخلاف في الاذانين معا غير مسلم (قوله يعني أن الاذان) أي لا بالمعنى المتقدم اذ المراد به أولا الفعل وترجيح الضمير عليه باعتبار الكلمات (قوله باعتبار رجله) أي وأما باعتبار كلماته فهي ثمان وستون كلمة في غير الصبح وست وستون في اذان الصبح هذا هو الصواب خلافاً لـ قال وكلماته اثنتان وستون (قوله لا يقتضي الخ) فيه نظر لان الضمير راجع لكل كلمته وكل واحد منها قد ذكر مرتين فهو وزان قولك جاء الرجال مثني أي اثنين اثنين وانما يقتضي الترتيب لو عاد الضمير على التكبير فقط وليس كذلك (تنبيه) لو أوتر الاذان أو شفع الإقامة ولو غلط لم يجزه والظاهر أن وترأ كثره كوتر جميعه وانظر لو أوتر نصفه هل يكون كذلك وهو الظاهر أو يغتفر كوتر أقله ويجري مثل هذا التفصيل في شفع الإقامة (قوله صادر منه صلى الله عليه وسلم) أي حيث قاله بلال فأمره يجعلها في نداء الصبح لا من عمر (قوله وقول عمر بن الخطاب) جواب عما (٣٣٩) يقال ان المشروعية من عمر (قوله انكار على المؤذن) أي لا تشريع لها يجعلها في نداء الصبح بحيث يكون هو المنع (قوله مرجع الخ) ينتج الجيم خبر ثان أي وهو مرجع ويصح أن يكون منصوباً باسم فاعل على أنه حال من فاعل الاذان المستغاد من قول سن الاذان أي حالة كون المؤذن مرجع الشهادتين أي الفاعل اللغوي لكن في جعله حالاً شيء وذلك لان الحال قيد في عاملها فيقتضي أن السنة مقيدة بالترجيح وليس كذلك قاله بعض الفضلاء قال بعض ثم ان كلام المصنف ظاهر في أن الترجيع انما يكون بعد الايتان بالشهادتين ولا يرجع الا في اول قبل ايتائه الثانية ثم يرجع الثانية بعد الايتان بها (قوله بارفع الخ) صريح في أنه يرفع أولاً وهو كذلك لكنه دون رفعه بالتكبير ومعنى ارفع أعلى من الارتفاع وهو العلو

تقديم وتأخير فيؤذن لها ولا يؤذن له عرض الكفاية أي يكره كالاذان للسنة كما استظهر وأشار بقوله (ولو جمعة) الى أن المشهور أن الاذان سنة فيها كغيرها من الصلوات (ص) وهو مثني (ش) يعني أن الاذان باعتبار رجله السبع عشرة أو التسع عشرة في الصبح مثني بضم ففتح فتشديد من التثنية ما عد الجمله الاخيرة فانه مفردة لا يفتح فسكون فتخفيف المعدول عن اثنين اثنين لا يقتضي الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه لجميع الكلمات قول المؤلف (ولو الصلاة خير من النوم) المشروعة في نداء الصبح خاصة فيثنيها على مذهب المدونة وهو المشهور خلافاً لابن وهب في افرادها واقتصر في التوضيح على أن مشروعية نداء الصبح صادر منه صلى الله عليه وسلم كما ذكره صاحب الاسماء تذكر وغيره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجعلها في نداء الصبح حين جاء يؤذنه بالصلاة فوجدته نائماً فقال الصلاة خير من النوم انكار على المؤذن أن يستعمل شيئاً من ألفاظ الاذان في غير محله كما كره مالك التلبية في غير الحج اه واتكل المؤلف على شهرة اختصاصها بنداء الصبح فلم يبق عليه فقوله ولو الصلاة خير مبتدأ وخبر والجمله محكية في محل نصب خبر كان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي يثني هذا اللفظ (ص) مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولاً (ش) يعني أنه ليس للمؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولاً ويكون صوته في الترجيع مساوياً لصوته في التكبير هذا هو المعتمد ويحتمل أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته في التكبير فقوله أولاً لا يحتمل للشهادتين ويحتمل للتكبير وعلى هذا القول يكون صوته في التكبير مساوياً لصوته في الشهادتين قبل الترجيع ثم لا بد من اسماع الناس لهما اسماعا يحصل به الاعلام واللام يكن آتياً بالسنة وانما طلب الترجيع لعل أهل المدينة ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأب محذورة وحكمة ذلك اغاظة الكفار أولاً وأب محذورة أخفى صوته بهم ما حياء من قومه لما كان عليه من شدة

لا من الرفعة وهي الرقة لانه يقتضي خفض صوته وليس كذلك (قوله يعني أنه ليس الخ) أي فلا يبطل الاذان بتركه فقوله الا بى مقتضى مذهبنا كونه ركناً يبطل الاذان بتركه غير ظاهر (قوله أن يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولو من المؤذن المنفرد وظاهره أن الترجيع اسم للعود الى الشهادتين وهو صريح ابن الحاجب وكلام الاصحاب ظاهر فيه ويحتمل أنه اسم لما يأتي به أو للجموع وهو ظاهر قاله الخطاب (قوله ويكون صوته الخ) أي أو أعلى أي يرفع أولاً صوته بالتكبير لينتهي ثم يخفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير أو أعلى كافي لـ (قوله ويحتمل أن يرجع الخ) ظاهره أنه مجرد احتمال لا قول وقوله هذا هو المعتمد يقتضي أنه قول وهو الحق بل هو ما قولاً لا يحتملها المصنف ولكن الاول هو المشهور (قوله ثم لا بد من اسماع الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل به الاعلام) المناسب أن يقول يحصل به العلم واللام يكن آتياً بالسنة أي لان الترجيع يكون من جملة حقيقة الاذان فينبوب عن الذي أخفاه أولاً فلا يكون آتياً بسنة الترجيع وفيه أنه كيف يكفي مع أنه ملاحظ أنه ليس من أصل الاذان بل من كماله وكأنه يقول ان تلك النية لا تصرف في كونه جزءاً من حقيقة الاذان وانما نية الشارح على ذلك اقول المازري ورعا غلط بعض العوام من المؤذنين فيخفي صوته حتى لا يسمع وهذا غلط اه (قوله اغاظة الكفار) أي باظهار توحيد الله

وانفراده بالعبودية ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ساكنها) تفسير بقوله موقوف الجمل (قوله وعليه سكت) من عطف
اللازم لان الوقف يقتضي السكوت (قوله اختار شيوخ الخ) قضية ذلك أن الخلاف في جميع جملة وخص ابن رشد والخلاف بالتكبيرتين
الاولين قال وأما غيرهما من ألساظه فلم ينقل عن أحد من السلف والخلف أنه نطق به الاموقوفا اه (قوله والجاء جاز) أي وكل من
الاعراب وعدمه جائز أي لا يختل بتركه الاذان فلا ينافي ما تقدم من أن الاولى تكون الجمل في الاذان ساكنة (قوله الواجبة)
أي التي يختل الاذان بتركها (قوله مثل الصفات السابقة) أي جنس الصفات لانه لم يتقدم الاصفة واحدة وهي قوله مثني وقوله
واللاحقة كتوله بالفصل الخ على ما بين (٣٣٠) (قوله أي يكره ذلك) ظاهرة ولوطال الفصل وبطل الاذان أي

بغضه للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاء عليه الصلاة والسلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع ولا
ينتفي هذا بانتفاء سببه كالرمي في الحج (ص) مجزوم (ش) أي موقوف الجمل ساكنها قال
الجاهلي جزم الحرف أسكنه وعليه سكت المازري اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ
القرويين اعرابه والجميع جائز اه فليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة
واللاحقة كما هو منه كلام المؤلف وانما جعل الاذان مبنيا لامتداد الصوت فيه وأعربت
الاقامة لانها لا تحتاج لرفع صوت للاجتماع عندها والسلامة من اللحن في الاذان مستحب
(ص) بلا فصل ولو بإشارة لك سلام (ش) يعني أن الفصل بين كلمته يخرج عن نظامه فلا
يفصل بينها بسلام ولا زولا بإشارة لرد سلام أو غيره ولا بغير ذلك أي بكره ذلك ولم يأت المؤلف
بهذا الوصف صريحا بأن يقول مثل امتصلا على وتيرة الاوصاف قبله لمناسبة قوله ولو بإشارة
لك سلام أو حاجة أي ويرتبعه فراغه كما يرد المسبوق على الامام اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن
الامام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث أبيع له الرداشارة في الصلاة دون الاذان هو
أن الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس فلا واجب فيه الرداشارة لتطرق الى الكلام لفظا
والصلاة لغظمها في النفوس لا يتطرق فيها من الاشارة الى الكلام والملي ملحق بالمؤذن
(ص) وبني ان لم يطل (ش) أي وان حصل شيء مما سبق أو غيره عمدا أو سهواً بني ان لم يطل
فان طال ابتداء الاذان لاخلاله بنظام الاذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير اذان
ولا يعلم من كلام المؤلف عين الحكم في فصل كلمات الاذان من كراهة أو حرمة قال سنده
أما كلامه في كراهة لا يختلف فيه وانظر الحكم في غير الكلام من أكل أو شرب والظاهر أنه
كذلك وقوله في العمدة وينع الاكل والشرب والكلام ورد السلام ينبغي أن يكون مراده
بالمنع الكراهة (ص) غير مقدم على الوقت الا الصبح فبسدس الليل (ش) يعني أنه يشترط في
الاذان أن لا يكون مقدما على الوقت اجماعا لفوات فائدته وهو الاعلام بدخوله في عبادته
ليعلم من قد صلى من أهل الدور أن الاذان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تقديم اذانها
بسدس الليل الاخير كما قاله الجزولي وقيل ان الاذان المقدم هو السنة وهو ما يفيد كلام
سنده وأما تقديمه فستحب ومقتضى كلام سنده أنه لا يؤذن لها اذان ثان عند طلوع الفجر وهو
مقتضى كلام المؤلف وكلام صاحب المدخل يفيد أنه يطلب لها اذان ثان عند طلوع الفجر
بل يفيد أنه مساو للاول في المشروعية وانما خرجت الصبح عن أصل المشروعية للاذان

فليس الاذان كالصلاة النافلة في
حرمة قطعها (قوله أي ويرتبعه
فراغه) وجوبا وان لم يكن المسلم
حاضرا وأسمعه ان حضر ولا يكتفي
بإشارة في حالة الاذان والملي كالمؤذن
في جميع ما ذكر كما يقول الشارح
وبحث فيه بأن الفصل في الاذان
اذا طال يبطل بخلاف التلبية
وأيا التلبية استمرارها بعد
الاثبات به ليس بواجب بخلاف
رد السلام فانه واجب اه وتأمل
ولارد على قاضي حاجة أو مجامع
ولو بقي المسلم لانهما وان شارك
الملي والمؤذن في كراهة السلام
عليهما لم يجب عليهما الرد بعد
الفراغ لانهم ما في حالة تنافي الذكر
(قوله حيث أبيع الرد) أي أذن
فلا ينافي أنه مطلوب (قوله ليس
لها وقع في النفس) أي تأنيدي
النفس لا يكون قطعه ليس بحرام
(قوله والصلاة الخ) كانت فرضا
أو نفلا (قوله لا اعتقاده أنه غير
اذان) يعلم منه أن الطول ما يحصل
به السامع اعتقاد أنه غير اذان
وأما الوما في تندي غيره ولا يني

على اذان الاول ولوقرب والاقامة مثل الاذان أفاد ذلك كله عجم (قوله والظاهر أنه كذلك) بدليل
أي يكره فحاصله أن الفصل بكل من الكلام أو الاكل أو الشرب يكره ولا حرمة ما لم يخلف على صبي أو أعمى أو دابة أن يقسم في بئر
وشبهه أو خشى تلف ماله أو لغيره فليست كالمؤذن ان قرب ويتندي ان بعد (قوله غير مقدم الخ) خبر لم يتدأ محذوف أو حال (قوله
الا صبح) يجوز رفعه على البداية من الضمير المستتر وهو المختار والنصب لانه مستثنى من منفي (قوله يعني أنه يشترط في الاذان
الخ) أي ففعله قبل الوقت حرام كما صرح به عجم (قوله كما قاله الجزولي) حاصل ذلك أنه ليس لها الا اذان واحدة قدم على موضعه
(قوله وأما تقديمه فستحب) في العبارة مضاربة وذلك لان قوله المتقدم يفيد أن سنده يقول بأن لها اذانين الاول هو السنة
والثاني مستحب وقوله وأما تقديمه يؤذن بأنه اذان واحد الا أن تقديمه مستحب (قوله أنه مساو للاول في المشروعية) المناسب أن

يقول في السنة لان المشروعية تحقق بجعل الاول سنة والثاني مستحب بل أقول كلام صاحب المدخل يفيد تعدد الاذان في سُدس الليل
الاخيرة قال والسنة المتقدمة في الاذان أن يؤذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوقاتها تمتد فيؤذن في الظهر من العشرة الى خمسة
عشر وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة وفي العشاء كذلك والصبح يؤذن لها على المشهور من سُدس الليل الاخير الى طلوع الفجر وفي كل
ذلك يؤذن واحد بعد واحد ثم ذكر أن المؤذن الاخير يؤذن عند طلوع الفجر اه فقول الشارح يطلب لها اذان ثان لا مفهوم له كما
علمت وقال عجب الذي ينبغي ان كل واحد من الاذان سنة كما في اذان الجمعة وينبغي أن الثاني آكد من الاول (أقول) وهو يرجع
الكلام صاحب المدخل وان خالفه في زيادة ينبغي الخ وقيل ان الاول مستحب والثاني هو السنة والذي يفيد النقل كما أفاده محشى نت
أن الاول هو السنة فقط وأما الثاني فهو مستحب لاسنة وذلك لانه لو كان كل منهما سنة لكان اذان الصبح حاصل في وقتها كما أن الاول
حاصل في وقته ولم يقولوا اذان الصبح يقدم على وقتها مع أنهم قد قالوا ذلك ولو كانوا ينهوا على ذلك أي على أن كلا منهما سنة فاذن المقالات
أربعة ليس لها الاذان واحد يقدم لها اذانان كل منهما سنة الاول سنة والثاني مستحب وعكسه وقد علمت ما ارتضاه محشى نت من
كون الاول سنة والثاني مستحب وقد عزم بعضهم اسند ويؤخذ من كلام الخطاب قوله وشارحناء عزاله خلافه حيث قال ومقتضى كلام
سند الخ تبعاً للقائي واعتمده (وأقول) وهو المتبادر من لفظ سند خلاف لما أفاده الخطاب بل في شارحناء الاشارة الى الامرين فقوله أن
الاذان المتقدم الخ المفيد ان لها اذاناً ثانياً يأتي على فهم الخطاب وقوله ومقتضى الخ يأتي على المتبادر من لفظه وقد تقدم أنه فهم الاقائي
وورد ما يفيد مشروعية الاذانين فاذا علمت هذا كله فالنفس أميل بما قاله (٣٣١) محشى نت فتدبر (قوله بدليل)

وهو قوله صلى الله عليه وسلم
إن بلا لا ينادى بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادى ابن أم
مكتوم (قوله ولأنه اندرك
الخ) معطوف على قوله
بدليل (قوله الناهب)
أي الاستعداد (قوله
وفضيلة التغليس) أي
الظلمة أي الصلاة في الظلمة
(قوله على صفة الاذان الخ)
أقول هلا أدرج ما تقدم
في شروطه بأن يقول وصحته

بدليل فبقي ما عداها على الاصل ولأنه اندرك الناس وهم نيام فيحتاجون الى التاهب وادراك فضيلة
الجماعة وفضيلة التغليس بخلاف غيرها من الصلوات فانهم اندركهم متصرفين في أشغالهم فلا يحتاجون
الى أكثر من الاعلام بدخول الوقت ولما فرغ من الكلام على صفة الاذان التي يحل عدمها بالصحة وقد
لا يحل شرع في شروطه التي يلزم من عدمها العدم بقوله (ص) وصحته باسلام وعقل وذكورة
وبلوغ (ش) أي وشروط صحة الاذان أن يكون فاعله مسلماً مستمراً عاقلاً ذكراً حجة بالغاً لا يصح
من كافر اذ لا يفتدي بخبره وتشهده لغو لا يكون به مسلماً وقال ابن عطاء الله يكون مسلماً وارتضاه
بعضهم وعلى أنه يكون مسلماً الورج عن الاسلام يكون مرتداً ان وقف على الدعائم والافلا ولا يصح
الاذان من مجنون وسكران وصبي لا يميزهم ولا يصح من امرأة ولا خفي مشكل وعدم صحته من الصبي
المميز ولولم يوجد غيره وهو مذهب المدونة وقيل يصح مطلقاً وقيل ان كان مع نساء وفي موضع
لا يوجد غيره فيه وقيل ان كان ضابطاً وأذن تبعاً بالغ وهذا الاخير عزاه ابن عرفة للخمى قال الخطاب
قلت لا ينبغي أن يختلف فيه اه ويجرى مثله في الإقامة فإنه يشترط فيها ما يشترط في الاذان

بعدم تقدم على الوقت وكذا وكذا خصوصاً وقد قال الشارح فيما تقدم يعني أنه يشترط الخ (قوله مستمراً الخ) فلما ارتد بعد الاذان فإنه يعاد
حيث كان الوقت باقياً وان خرج الوقت فلا إعادة نعم بطل ثوابه كذا قال عجب (أقول) لا يخفى ان ثمرته حصلت وهي الاعلام ومقابل ذلك
مانقله الخطاب عن النوادر من أنهم ان أعادوا الاذان فحسن وان اجتزوا بذلك أجزأهم اه ووجهه ظاهر وان كان نقل عجب يفيد ضعفه
(قوله وقال ابن عطاء الله) هو الراجح ومقتضى عجب قائلاً فلما أذن الكافر كان بأذنه مسلماً عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح
يقتضي أن فيه خلافاً وليس كذلك (قوله ان وقف على الدعائم) أي عترف أركان الاسلام من وجوب صلاة وصوم وزكاة (قوله والافلا)
أي وان لم يوقف على الدعائم لا يكون مرتداً نعم ان ادعى عذراً وقام عليه دليل قبل منه والافلا (قوله وهو مذهب) الظاهر حذف الواو
ويكون خبر عدم (قوله وقيل يصح مطلقاً) أي وجد غيره أم لا سواء كان مع نساء وفي موضع لا يوجد غيره أم لا كان ضابطاً أم لا أذن تبعاً
لبالغ أم لا (فان قلت) كيف يصح أذانه مع عدم الضبط ومع عدم تبعيته لاذن غيره كما هو قضية الاطلاق في ذلك القول (قلت) لعل الصحة
لكونه وان لم يكن ضابطاً وافق ما في نفس الامر (أقول) لا يخفى بعد هذا القول ولفظ ابن عرفة وفي صحته من الصبي المميز نالها ان لم
يوجد غيره وكان ضابطاً تبعاً بالغ (قوله وقيل ان كان ضابطاً) أي للاوقات كما في الخطاب (أقول) اتفقوا على تلك العبارة وظاهرها أنه
لا بد من الامرين كونه ضابطاً للاوقات ويؤذن تبعاً لاذن بالغ (أقول) هو مشكل لانه اذا أذن تبعاً لغيره وعلم منه ذلك فالظاهر الاكتفاء
حيث لم يحل بشئ من أركان الاذان الا أن يقال الواو بمعنى أو أي أو أذن تبعاً لغيره أي تبعاً لاذن بالغ غيره أو تابعاً لغيره (فان قلت)
الحكم ظاهر في الطرف الثاني وهو من كان تابعاً بالغ وأما الطرف الاول أعني كونه ضابطاً فكيف يصح تقليده مع كونه غير بالغ (قلت)

الفرض أنه ضابط وعلم بالصدق فلا مانع حينئذ من تقليده هكذا ظهر والله أعلم وهو الموفق للصواب (قوله حيث لم يتحقق حصول الاذان) أي تحقق دخول الوقت (قوله وان لم يعتمد الخ) أي بحيث يعرف الوقت بأقامته ثم هذا مشكل وهو أن إقامة الصبي مستحبة وإقامة البالغين سنة فكيف يجزى المستحب عن السنة (قوله ولم يكن ضابطا) أي وان لم يكن ضابطا حيث لم يأت فيها بخل (قوله متطهر) أي تطهيره متطهر وفيه مجازا لاول (قوله فيكون كالعالم الخ) تفريع على قوله متطهر من الحدث الا الصغير الخ (قوله انتفع الناس بعلمه) أي فان تطهر من الحدثين وأذن تبادر الناس الى الصلاة (قوله بخلاف الاذان) فلا يكره بل ارتكب خلاف الاولى (قوله في ثياب من شعر) الاولى في ثياب من شعر لانه الذي في الخطاب والتبائن بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فتطيق كون للفلاحين مختار (قوله أوسراويل) معطوف على ثياب وهو من عطف العام على الخاص بأو (قوله لا ثواب فيه) أي في فعله وقوله ولا عقاب فيه أي في فعله (قوله قلت لعل فائدته) ترجى نحاشيا من الجزم وشدة تورع والاولو جزم بذلك ماضره (قوله لما تقرر) كذا في نسخة فاللام زائدة أي ما تقرر (قوله أي حسن الصوت (٣٣٣) الخ) جعل الشارح صيما مفسرا بأمرين الحسن والارتفاع وقصره الخطاب على

وهذا حيث لم يتحقق حصول الاذان والافاقامته صحيحة وان لم يعتمد على اقامة من تعتبر اقامته ولم يكن ضابطا (ص) ونذب متطهر صيت مرتفع قائم الالعذر مستقبلا للاسماع (ش) أي ويندب أن يؤذن متطهر من الحدث الا كبير والصغير لانه داع الى الصلاة فيبادر اليها فيكون كالعالم العامل اذا تكلم انتفع الناس بعلمه بخلاف غير المتطهر واستحباب ذلك للمقيم أشد ويستحب للأذن والمقيم حسن الهيئة فلا يكره أذان الجنب في غير المسجد والكرهية للمقيم أشد ويستحب للأذن والمقيم حسن الهيئة فلا يفع إعلان في ثياب من شعر كافي الخطاب أوسراويل وانظر ما فائدة شدة الكراهية في الإقامة مع ما تقرر أن المكره لا ثواب فيه ولا عقاب قلت لعل فائدته لما تقرر أن ما اشتدت كراهته يكون الثواب في تركه أكثر من الثواب في تركه ما لم تشتد كراهية فعله أو أن المعانة على ما اشتدت كراهته أكثر من المعانة على ما دونه ويندب أن يكون صيما أي حسن الصوت مرتفعه لكن بغير تطريب فانه مكروه لما فانه المشعور والوقار ابن راشد كان ذان مصر والكرهية على بابها ما لم يتفاحش فيحرم التثاني وانظر ما حد التفاحش والظاهر أنه يرجع فيه لاهل المعرفة والتطريب هو تطبيع الصوت وترعيده أصله خفة تصيب المرء من شدة الفرح والحزن من الاضطراب أو الطربة كما قال سند ويستحب أن لا يكون لحانا وكونه يقوم بأمور المسجد ويرأى الغريب ولا يغضب على من أذن موضعه أو جلس فيه صادق القول حافظا لحلقه من ابتلاع الحرام محتسبا أذانه ويندب أن يكون مرتفعاً على محل ان أمكن ويستحب أن يكون قريبا من البيوت ويندب أن يكون قائما الالعذر من مرض ونحوه وانما يطلب القيام لما عليه السلف لانه أقرب الى التواضع وأبلغ في السماع وأجاز في المدونة أذان الراكب لانه في معنى القائم بل أبلغ في السماع وقال الزرقاني وقوله الالعذر أي فيؤذن لنفسه لا لغيره يدل عليه ما في المدونة وصرح به اللخمي فقال قال مالك ~~بكره~~ أذان القاعد إلا أن يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس اه ويندب أن يكون مستقبلا للقبلة فلا يلتفت للاسماع الناس فيبدور

الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام المصنف ~~فرع~~ ويجوز الكلام والمؤذن يؤذن وقد كانت الصحابة تفعله نقله البدر (قوله انه يرجع فيه لاهل المعرفة) احالة على جهالة (قوله تطبيع الصوت) أي تعديده وتطعيته وقال بعضهم التطريب مد المقصور وقصر غيره (قوله وترعيده) أي بأن يحصل فيه اضطراب (قوله أصله) أي أصل التطريب خفة أي نشا من خفة أو أن المعنى الأصلي له خفة قال في المصباح طرب طربا فهو طرب من باب تعب وطروب مبالغة وهو خفة تصيبه لشدة حزن أو سرور والعامية تخصه بالسرور وطرب في

صوته رجهه ومده (قوله من الاضطراب) أي أن التطريب مأخوذ أي مشتق الاشتقاق الا كبير من الاضطراب الذي هو ويعود بمعنى التطريب (قوله أو الطربة) أي أو مأخوذ من الطربة كأنه مصدر اطرب مبنيا على التاء لأنه واحدة الاطراب (قوله ويستحب أن لا يكون لحانا) اللحن الخطأ في الاعراب ويقال فلان لحان أي يخطئ قاله في المختار فيظهر منه أن المعنى يستحب أن لا يلحن فليست المبالغة مقصودة حتى يفيد أن النذب منصب على عدم المبالغة فيه فقط (قوله ويرأى الغريب) أصل العبارة ليوسف بن عمر ونقلها الخطاب وهي ويؤانس الغريب من المؤانسة (قوله محتسبا أذانه) أي قاصدا أجره على الله والظاهر ان مثل ذلك أخذ أجره من وقف المسجد أو من بيت المال لكن بشرط أن يكون على تقدير أن لو لم يعط من بيت المال أو الوقف لا يترك الاذان فيكون المحترز منه أخذ أجره من المصلين أو من الوقف أو بيت المال وكان اذا لم يعط من ذلك يترك الاذان (قوله ويندب أن يكون قائما) فأذانه جالسا لغير عذر مكروه (قوله في السماع) كذا في نسخة فأراد الاسماع (قوله أذان الراكب) هذا يكون في السفر (قوله الاسماع الناس فيبدور) أي جوازا وظاهرا كلام ابن بشير استحبابه لقوله ان قصده المبالغة في الاسماع فهو مشروع وقد يقال المشروع عينة تستعمل فيما هو

أعم من المطلوب كالبيع والجاراة نقله بعض الشراح الذي أقول أنه إذا كان بلغت الاسماع يكون مندوبا ولا يحتاج للتردد (قوله جواز الدوران) المراد به الاذن لما تقدم (قوله وهو كذلك) فيه إشارة الى ترجيح هذا القول وان الذي يأتي بعد ضعف (قوله وجاز أن يتدنى الخ) الظاهر أنه أراد به أنه ليس بمكروه فلا ينافي أنه خلاف الأولى فقص بذلك أنه يجوز الاذان لغير القبلة محتز قول المصنف مستقبلا فيكون قصداً أن خلاف ذلك المستحب خلاف الأولى لمكروه (قوله اسامعه) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن سمع الحياكي للاذان ويفهم منه أن غير السامع لا يندب له الحكاية وان أخبر بالاذان أو رأى المؤذن وعلم أنه مؤذن ولم يكن عدم سماعه لعارض كصمم وإذا تعدد المؤذنون فإنه يحكي الأول ان ترتب الاذان والاحكي اذان واحد ويندب للحاكي متابعة المؤذن فان لم يتابعه أي يستحب وهو الحكاية وترك آخر وقوله اسامعه يفيد أنه لا يحكي اذان نفسه ويحتمل أنه يحكيه لانه سمع نفسه وهل يحكي المؤذن مؤذنا آخر سمعه أو لا قولان وعلى الأول فيحكيه بعد فراغه (قوله فقوله ما يقول) ظاهر في حكاية كل الاذان وأجيب بأن المثلية تصدق بالشيئين عند العرب بالمثلية في الكل وفي البعض فالمثل المذكور في الاذان ان جل على أعلى

(٣٣٣)

الاذان أو على أدنى الرتب

كفي التشهد خاصة وهو مشهور مذهب مالك أفاده

البدر (قوله الكتب الستة)

البخاري ومسلم والترمذي

والنسائي وأبو داود وابن

ماجه (قوله والتهيل

والتشهد) أي المشارة

بقوله أشهد الخ فهو تهليل

بالنظر لقوله لا اله الا الله

وتشهد بالنظر لقوله أشهد

(قوله لانه تعظيم

ناظر لقوله الله أكبر (قوله

وتوحيد) أي افراد الاله

تعالى بالوحدانية ناظر

لقوله أشهد أن لا اله الا الله

(قوله دعاء الى الصلاة) أي في

قوله حي على الصلاة والأولى

أن يزيد والفلاح أي ودعاء

ويؤذن كيف يسرع عليه وظاهرها كالمؤلف جواز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل بعد الفراغ للكلمة وثالثها ان كان لم ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورابعها لا يدور الا عند الجملة قال التونسي وجاز أن يتدنى الاذان لغير القبلة (ص) وحكاية لسماعه لمتنهي الشهادتين (ش) أي ويندب حكاية الاذان لسماعه بأن يقول مثل ما يقول المؤذن لخبر اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول خرجه أصحاب الكتب الستة وظاهر الامر الوجوب ونقله ابن بشير وابن زرقون عندنا لكن القرينة الصارفة عنه تبعية قول الحاصي للقول المحكي الذي هو الاذان قاله ابن عبد البر ويتابعه على المشهور لمتنهي لفظ الشهادتين لان التكبير والتهليل والتشهد لفظ هو في عينه قرينة لانه تعجيد وتوحيد والجملة دعاء الى الصلاة والسماع ليس بداع اليها ومقابل المشهور طلب حكاية الاذان جميعه وروى عن مالك واختاره المازري واستظهره في توضيحه لوزوده في صحيح البخاري وغيره وعليه فيبطل عن الجملة بين الحوقلة أي يعوض حتى على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة الا بالله زاد في توضيحه العلي العظيم ويكرر الحوقلة أربعاً على عدد الجملة ويحكي ما بعد ذلك والحكمة في الابدال أن غير الجملة من ألفاظه ذكر يفيد حكاية الثواب كالمؤذن والجملة دعاء الى الصلاة والفلاح لا يحصل الاجز فيه الا بالاسماع وذلك للمؤذن دون الحياكي فأمر الحياكي بتعويضها بالحوقلة التي يؤجر قائلها أعلنها أو أخفاها ولمناسبة دعاء المؤذن فان معناها التبري من الحول والقوة على اتيان الصلاة والفلاح لا يحول الله وقوته وهي كما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام انها كنز من كنوز الجنة أي أجرها مدخر لقائلها كما يدخر الكنز وفي خبر اذا قالها العبد قال الله أسلم عبدي واستسلم والحوقلة مؤلفة منها فالحاء والواو من الحول والقوة واللام من اسم الله تعالى (ص) مثني (ش) أي حال كون لفظ

(٣٠ - خشي أول) الى الفلاح أي الفوز بالمطالب فكان الدعاء الى الصلاة دعاء الى الفوز بجميع المطالب وفعلا على وجهها

سبب في الفوز بجميع المآرب (تنبيه) أقول على هذا القول هل ترك الحكاية في بقية أولى أو جائزة كفي لم ما يفيد الأول (قوله

ومقابل المشهور) قال بعضهم لم أقف لاهل المذهب على ما يقوله الحياكي عند قول المؤذن في صلاة الصبح الصلاة خير من النوم على مقابل

المشهور وحكي النووي فيه قولين فقال يقول صدقت وبررت بكسر الراء الأولى وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصلاة خير من النوم (قوله زاد في توضيحه العلي العظيم) قال الخطاب قلت ولم أر زيادة قوله العلي العظيم في كلام أحد وظاهر كلامهم

انه يحق أن أربع مرات وهو ظاهر وصرح بذلك النووي (قوله الحول والقوة) عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم

فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما تفسيرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة

الله الا بعون الله ثم ضرب بيديه على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام وقيل معنى الحول الحركة أي لا حركة ولا استطاعة

الاعيشة الله وكذا قال ثعلب وآخرون وكلام شارحنا يمكن اتيانه على الوجهين (قوله كنز من كنوز الجنة) قال الخطاب وفي قوله صلى الله

عليه وسلم كنز من كنوز الجنة إشارة الى عظم الثواب الذي يحصل بها ونفاسه والجميع الثواب مدخر في الآخرة (قلت) وقول

الشارح أي أجرها مدخر لقائلها كما يدخر الكنز فيه إشارة الى عظم ذلك الإجر (قوله أسلم عبدي) أي انقاد عبدي وسلم لي الامر وقوله

واستسلم فسرهم في المختار بانقاد فيكون معنى ما قبله الا أن الاولى أن يفسره بما هو أخص لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في الجملة
 أولان الفائدة فيه أتم أي باعتبار المقام بأن يقال وزاد في الانقياد لا مري (قوله لحصول المثلية) فيه أن المثلية انما هي ظاهرة في حكاية
 الترجيع أيضا (قوله لا مفترضا) معطوف على متنفلا فهو داخل تحت المبالغة اذا خلافا جار في القسمين فقوله الشارح خلافا لخ الاولى
 أن يزيد فيقول وخلافا لمن يقول يحكي في الفرض (فان قلت) جعل لا مفترضا دخلا في المبالغة يورث ركة ظاهرة كما يظهر (قلت) يغتفر
 في التابع ما لا يغتفر في المنبوع (قوله ولا يتجاوزا الشهادتين) أي وان قلنا ان الحكاية في غير الصلاة الى آخر الاذان قاله الخطاب وذكر
 نقولا تتعلق بذلك وقال في ك وجد عندي مانعه ولو همل أو كبر أو جحد أو شكر في صلاته لا تبطل وهو جائز ولو قال ثبت الى الله فلا شيء
 عليه ولو قال ولا حول ولا قوة الا بالله فلا تبطل صلاته وقيل تبطل اه قال في الطراز وهل يحكيه بعد فراغه من الصلاة أي الفريضة
 الظاهر أن يحكيه كما يراد المؤذن السلام (٢٣٤) بعد فراغه اه وجزم به في الذخيرة ناسبا للطراز (قوله السفر

الشهادتين مثني أي لا مرجع فلا يحكي الترجيع فيه صير بذلك مرجعا لحصول المثلية في قوله عليه الصلاة
 والسلام مثل ما يقول بالتشهد الاول ولان الترجيع انما هو للاسماع والحاكي غير مسمع والظاهر ان من
 لم يسمع التشهد الاول يحكي في الترجيع وفي كلام النخعي ما يدل عليه قاله بعضهم (ص) ولو متنفلا
 لا مفترضا (ش) يريد أن الحكاية مستحبة لمن يصلي النافلة وتكره لمن يصلي الفريضة على المشهور خلافا
 لمن يقول ان المصلي فرضا أو نفلا لا يحكيه ولا يتجاوزا الشهادتين فان تجاوزهما فلا بد أن يبدل الحيعتين
 بالحقولتين والابطال صلاته ان فعل ذلك عدا أو جهلا لا سموا لانه تكلم فيها بمالم يشرع خارجها
 فأحرى أن لا يشرع فيها وشمل قوله لا مفترضا الفرض الاصل والمنذور ويحكيه بعد فراغه كرد السلام
 ومراده بالتفيل ما قابل الفرض (ص) وأذان فذان سافر (ش) هذا مختار قوله لجماعة طلبت غيرها
 والمعنى أنه يندب الاذان للسافر عن الحاضرة أي ان كان بفلاة من الارض فليس المراد بالسفر
 السفر الشرعي بل اللغو لخبر الموطا عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن
 يمينه ملك وعن شماله ملك فاذا أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال ولا مفهوم للفرد وكذا
 الجماعة التي لم تطلب غيرها فيندب لهم الاذان في السفر وأما ان طلبت غيرها فيسن في حقهم الاذان
 (ص) لاجتماع لم تطلب غيرها على المختار (ش) يعني ان الجماعة الحاضرين التي لم تطلب غيرها كأهل
 الربط والزوايا لا يندب في حقهم أذان وكذلك الفرد الحاضر على المختار عند النخعي لقوله في قول مالك
 لأحب الاذان للفرد الحاضر والجماعة المنفردة هو الصواب ومقابله الاستحباب لقول مالك مرة أخرى
 ان أذنوا فحسن واختاره ابن بشير قال لانه ذكر ولا ينهي عن الذكر من أراد به ويحمل قوله الاول على
 معنى لا يؤمرون به كما تؤثر به الأئمة في مساجد الجماعات اه وأما ان كانت الجماعة مسافرة فانه
 يستحب لها الاذان كما استحباب للفرد كما مر (ص) وجازأعنى (ش) هذا شروع منه فيما استوى طرفاه بين
 الصحة والكمال بعد ان فرغ من شروط الصحة والكمال والمعنى انه يجوز أذان الرجل الاعمى كما يجوز امامته
 اذا كان ثقة مأمونا ويكون تابعا لغيره أو لمعرفة ثقة وفضله أشهب في الاذان والامامة على

الشرعي) أي الذي هو
 مسافة أربعة برد الذي
 تقصر فيه الصلاة (قوله
 بأرض فلاة) بوزن حصة
 لأماء فيها والجمع فلا يخصى
 وجمع الجمع أفلا مثل
 سبب وأسباب (قوله صلى
 عن يمينه ملك الخ) يحتمل
 أنهما الحافظان وان ذلك
 مكانهما من المكلف في
 الصلاة وغيرها ويحتمل أن
 هذا حكم مختص بالملائكة
 وحكم الأدميين مخالف
 لذلك فانه لو صلى معه
 رجلان قاما وراءه ويحتمل
 أن المراد بقوله صلى عن
 يمينه ملك الخ أن الملكين
 وراءه الا أن أحدهما مائل
 بلهة اليمين والاخر بلهة
 اليسار وفي السيوطي هذا
 الحديث مرسل له حكم

الرفع وقد ورد موصولا ومرقوعا فأخرج النسائي من طريق داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال العبد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان فاذا أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يراه
 طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطا (قوله لاجتماع لم تطلب غيرها) قال الخطاب هل
 مكروه أو مباح ظاهر كلامهم ان الاولى تركه (قوله وكذا الفرد الحاضر الخ) فكلام النخعي جار في الصورتين كما أفاده الخطاب خلافا لظاهر
 المصنف (قوله ويحمل الخ) أي حتى لا يحصل تعارض بين كلامي الامام الموجب للتوقف (قوله لا يؤمرون الخ) أي على طريق السنة
 (قوله وجازأعنى) وظاهره أنه لا يرجع أذان البصير على الاعمى (قوله بين الصحة والكمال) أي حال كونه آتيا بين الصحة والكمال أي
 متوسطا بين الصحة والكمال وذلك أن الصحة تتحقق ولو مع عدم الجواز فبالاعتبار المذكور الجائر المستوى الطرفين مرتبة فوق الصحة
 وتحت الكمال أي فوق الصحة لا مطلقا بل الصحة المجامعة للكرهية والحرمية وخلاف الاولى (قوله اذا كان ثقة) أي أن يكون من أهل
 العدالة والضبط بحيث اذا سمع الاذان من انسان أو أخبره أحد بالوقت يضبطه أي يتيقنه في صدره ولا يتشكك (قوله ويكون تابعا لغيره)
 بأن يسمع أذان غيره (قوله أو لمعرفة ثقة) أي بالوقت بأن يخبره انسان بأن الوقت دخل قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد أن ذكر قول

شارحنا ويكون تابعاً لخاصة مناصبه كان شيخنا يحكي أنه كان بجامع القديروان صاحب الوقت أعمر وكان لا يخطئ ويذكر أنه كان يشتم اطلوع
 الفجر رائحة اه (أقول) لا يخطئ انه ان كان ذلك له عادة فانه يكتب بذلك (قوله العبد الرضى) أى ذوالاخلاق المرضية قوله ثم هو على ولد
 الزنا) أى ان الاعرابي يقدم على ولد الزنا أى اذا كان الاعرابي راضياً كما هو مقيم في كدام أشهب (قوله ويدخل في كلامه تعدده الخ) لا يدخل
 قال بعضهم وانظروا كان المسجد واسعاً وأذن في بعض جهاته وانظروا جدراناً في جهة أخرى (قوله أى وجاز تعدد الاذان) فيه شئ لان
 الاذان في كل مسجد سنة (قوله وهو أفضل الخ) فيه أنه حينئذ يكون مندوباً مع ان كلامه في الجائز لا في المندوب بل ظاهر المصنف ان
 الترتيب والجمع مستويان (قوله من الخمسة الى العشرة) قصر العدد على ذلك المقدار (٣٣٥) في هذه الاوقات نظر الكونه

لا يخل بكونه يؤدى للخروج
 عن الوقت الافضل وهو
 أول الوقت (قوله لا
 المغرب فلا يؤذن لها إلا
 واحد) أى ولا يجوز
 ترتبهم ان أدى لخروج وقتها
 الاختياري ومثل المغرب
 غيرها اذا خاف خروج
 وقتها المختار وأما اذا لم يؤد
 الترتيب الى خروج وقت
 المغرب الوقت المختار فانه
 يكره وكذلك يكره ترتب
 الاذان في غيرها اذا أدى
 الى تأخير الصلاة عن وقتها
 المستحب قاله الخطاب
 والظاهر ان المراد بأول
 الوقت هو المشار له في
 الحديث أول الوقت رضوان
 الله وانظر ما قدره من الوقت
 قاله عجم (تنبه) اذا
 اختلفوا في الاذان في
 المغرب أو غيرهما قدم
 الاورع ثم حسن الصوت
 فان استورا اقترعوا ذكره
 في حاشية الفيشي (قوله
 وهل كذلك اذا كره) أقول

العبد ثم العبد الرضى على الاعرابي ثم هو على ولد الزنا (ص) وتعدده (ش) يعنى انه يجوز تعدد المؤذن
 في المكان الواحد مسجداً أو مكرماً أو محراباً أو براساً أو حضراً فان قيل المسجد لا يتأتى في السفر
 ولا في البحر وأجيب بأن المراد به ما بعد الصلاة الجماعة فيأتى فيما ذكر ويدخل في كلامه تعدده من
 مؤذن واحد مرات في المسجد قاله بعضهم لكن نص سند على كراهته ويحتمل عود ضمير تعدده للاذان
 أى وجاز تعدد الاذان في البلد بعد مساجده المتباعدة أو المتقاربة والمتراكبة بالملء والسفل ويرج
 الحمل الاقول قوله (وترتبهم) أى وان تعدد المؤذنون في موضع واحد جاز ترتبهم فيه واحد بعد واحد وهو
 أفضل من جمعهم الآتى ويكون على حسب سعة الوقت من الخمسة الى العشرة في الصبح والظهر والعشاء
 وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة (الا المغرب) فلا يؤذن لها إلا واحداً وجاعة ولو على امتداد وقتها
 احتياطاً قاله ابن فرحون في شرح المدونة وكذا لو خيف بالترتيب خروج وقت غيرها الفاضل قاله في
 التوضيح ويستحب في المغرب وصل الإقامة بالاذان وتأخيرها عنه في غيرها لا انتظار الناس ومن بركة
 الترتيب وحكمته في غير المغرب إدرالك حكاية المؤذن الثاني مثلاً ان فاتته الاول لعذر أو غفلة أو نحوهما
 فيحصل له مثل أجر المؤذن كافي الحديث إذ لو كان واحداً أو جماعة دفعة فاته ذلك (ص) وجمعهم كل
 على أذانه (ش) أى يجوز ان يجتمعوا في الاذان دفعة واحدة في المغرب وغيره لكن كل واحد على
 أذان نفسه والا كره ذلك وهذا إذا لم يؤد الى تقطيع اسم الله أو اسم نبيه والامنع وحينئذ لا يحكى ولا يكره
 للجالس عنده التنفل وهل كذلك إذا كره أم لا وفي المدخل ما يقع من المؤذنين الآن لا يكون على سبيل
 السنة ولا يحكى أذانهم من سمعه ويرى بما يمتنع فانه قال والسنة المتقدمة في الاذان أن يؤذنوا واحداً بعد
 واحد ثم قال وأذانهم جماعة على صوت واحد من البدع المكرهة والاتباع في الاذان وغيره منعين وفي
 الاذان أكثر لانه من أكبر أعلام الدين وفي الاذان جماعة مفاسد مخالفة السنة ومن كان منهم صبي
 حسن الصوت وهو المطلوب في الاذان نفي أمره فلا يسمع ولا يفهم السامع ما يقولون والغالب على
 بعضهم أنه لا يأتى بالاذان كله لانه لا بد أن يتنفس فيجد غيره قد سبقه فيحتاج الى أن يبنى على صوت من
 تقدمه فيترك ما فاته وأول من أحدث الأذان جماعة هشام بن عبد الملك اه (ص) وإقامة غير
 من أذن (ش) أى يجوز لكن المطلوب أن يكون المؤذن هو الذى يقيم (ص) وحكاية قبله
 (ش) أى يجوز لسامع الاذان إذا سمع المؤذن ابتداء أن يحكى قبله أن ينطق بيباقى كلامه
 وسواء كان ذلك حاجة أم لا لان المقصود منه الذكروا التحميد وهو حاصل بسبقه
 والعمل بقويه فقوله قبله أى قبل الاذان أى قبل النطق بما بعد التكبير أو قبل المؤذن أى

وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا رأيت عب قال مانصه وحكاية أى الاذان الواجب أو السنة أو المندوب لا المكره والحرام فلا يحكى
 وانظر ما حكم النهى (قوله وفي المدخل الخ) لا يخطئ أن ظاهر المصنف التخيير بين الترتيب والجمع وهو ظاهر النواذر عن ابن حبيب وظاهر
 كلام صاحب المدخل المخالفة لما ذكره وأن الجمع مكره (قوله ولا يحكى أذانهم من سمعه) لم يقلها صاحب المدخل (قوله ويرى بما يمتنع) أى
 الاذان (قوله والاتباع) أى اتباع السلف الصالح (قوله مخالفة السنة) هذه مفسدة أولى (قوله ومن كان الخ) مفسدة ثانية (قوله ولا
 يفهم السامع ما يقولون) مفسدة ثالثة (قوله والغالب على بعضهم) مفسدة رابعة (قوله لكن المطلوب) أى فالمراد بالجواز بالنسبة له خلاف
 الاولى (قوله وحكاية قبله) أى يجوز لسامع الاذان حكاية بمعنى خلاف الاولى اذا المتابعة مستحبة هذا ما ظهر لي مما تقدم (قوله كان ذلك
 الحاجة أم لا) كان المؤذن بطياً في أذانه أم لا (قوله والعمل بقويه) أى الجواز أى عمل أهل المدينة فيما يظهر

(قوله فلا بد من نطق المؤذن به الخ) والالم يكن آتيا عند دويتهما فيما يظهر كما في عب (تنبيهه) لا تفوت الحكاية بفراغ المؤذن فيحكي ولو انتهى المؤذن (قوله من باب إطلاق ما للجزء) أي أو من باب مجاز الأول (قوله أو على الإقامة وحدها) أي أو عليها ما معافاته جائز (قوله أو على أحدهما مع الصلاة) أي أوهما مع الصلاة أي وكان الاجراء ما وقع على الاذان والإقامة والقيام بالمسجد لا على الصلاة قاله في المدونة (قوله وهو في المكتوبة أشد كراهية) ووجهه ابن رشد بأن الفريضة وإن كانت تلزمه لافي مسجد بعينه فيلزمه من مراعاة أوقاتها وحدها ما يخشى أن يكون لولا الاجرة لقصر في بعضها والنافلة لا تلزمه أصلا وكانت الاجرة عليها أخف لان الاجرة على فعل (٢٣٦) ما لا يلزم الاجير جائزة وإن كان في ذلك قربة (قوله ومنعها ابن حبيب)

أي منع الاجرة على الصلاة كالاذان قال الخطاب وظاهر كلام ابن حبيب أن المنع على التحريم انتهى (قوله يريد أنه يكره السلام على الملبى) أي أن قول المصنف كملب معناه أنه يكره السلام على الملبى ويصح أن يكون المعنى أي كما يكره سلام ملب فالملبي يكره السلام منه وعليه (قوله ذريعة الى رده) أي في الاذان وقوله بخلاف السلام على المصلي فلا يكره ومثله المتطهر والمتوضئ (قوله وعقل دابته الخ) تعليل بالمنظة فلا يرد من كان عنده خادم (قوله سواء أذن لها أم لا) أي وقع أذان لها منه أو من غيره أولا والاولى أن يزيد فيقول وسواء أراد أعادتها أم لا أي خلافا لظاهر المصنف ويكون هو محط الفائدة ويحجب بأن مراد المصنف

قبل نطق المؤذن بباقيه فلا بد من نطق المؤذن به على كلا الاحتمالين وإطلاق الحكاية على ما لم يأت من باب إطلاق ما للجزء للكل وذلك لان الجزء محكي (ص) وأجرة عليه أو مع صلاة (ش) أي يجوز أخذ الاجرة على الاذان وحده أو على الإقامة وحدها أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة وسواء كانت الاجرة من بيت المال كما فعل عمر أو من آحاد الناس على المشهور ومنعها ابن حبيب من آحاد الناس على الاذان (ص) وكرهها (ش) يعني أنه يكره أخذ الاجرة على الصلاة أي إمامتها مفردة فريضة أو نافلة على مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة أشد كراهية وإن وقعت صحت وحكم بها كالأجارة على الحج وأجازها ابن عبد الحكم ومنعها ابن حبيب كالاذان وتجاوز الصلاة خلف من يأخذ الاجرة من غير كراهية قاله في سماع أشهب ومحل الكراهية إذا كانت الاجرة تؤخذ من المصلين وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهية لانه من باب الاعانة لامن باب الاجارة كما قاله ابن عرفة (ص) وسلام عليه كلب (ش) يريد أنه يكره السلام على الملبى والمؤذن لان ذلك ذريعة الى رده بخلاف السلام على المصلي فلا يكره كما مر (ص) وإقامة راكب (ش) قال في المدونة ويؤذن راكبا ولا يقيم إلا نازلا وانما كرهه لنزوله بعدها وعقل دابته وهو طول والسنة اتصال الإقامة بالصلاة فان فعل وأحرم من غير كبير شغل أجزاء (ص) أو بعيدا لانه كآذانه (ش) يعني أنه يكره إقامة المعيد للصلاة وكذلك آذانه والمراد أن من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يقيم لها أو يؤذن لها سواء أذن لها أو لا أو ما لو تبين بطلانها فإنه يستأنف لها الإقامة ولو قرب على ظاهرها ويجوز آذانه وكذلك أذن لها ولم يصلها (ص) وتسبب إقامة مفردة وثني تكبيرها لفرض وإن قضاء (ش) يعني أن الإقامة للفرض ولو قضاء سنة للجماعة والمنفردة تكون مفردة إلا التكبير الاول والاخير فيثنى لكن للجماعة سنة على وجه الكناية وللنفرد على وجه العينية فلو شفعها غلط لم تجز على المشهور ويستحب للامام تأخير الاحرام قليلا بعد الإقامة بقدر تسوية الصفوف وهي إحدى المسائل التي يعرف بها فقه الامام والثانية خطفه الاحرام والسلام أي إسرعه بهما الثلاثا يشركه المأموم فيهما أو في إحداهما والثالثة تقصير الجلوس الوسطى (ص) وصحت ولو تركت عمدا (ش) أي وصحت صلاة من ترك الإقامة ولو عمدا ولا إعادة عليه في الوقت ولا غيره على المشهور ولانها سنة منفصلة لا تفسد الصلاة بفسادها فكذلك يتركها ولا يلزم ما لا يلزم من سببها وسجودا لا يلزم من سببها إعادة ومقابلها بعيدا بدا وقيل في الوقت ولما قوى القول ببطلان صلاة تارك الإقامة اعتنى المؤلف برده ولو لم يفعل مثله في الاذان لان القول بالبطلان لتركه غير معروف في المذهب وإن كان مرويا عن مالك (ص) وإن أقامت المرأة سرا فحسن (ش) أي وإن أقامت المرأة سرا حال انفرادها

بالمعيد من يطلب بالاعادة والحاصل أن كل من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يؤذن لها أو يقيم سواء أراد لحادتها أم لا (قوله ويجوز آذانه) أي في مسجد آخر لان هذا المسجد أذن لها فيه وقوله وكذلك أذن لها أي فيؤذن بموضع آخر (قوله لفرض) أي عيني لا كفائي ولا السنة ولو رتبة كالوتر والعيد (قوله وللنفرد) أي المنفرد عن جماعة الرجال فيصدق بالمصلي وحده ومن يؤم النساء فقط ولو كانوا ذكورا وانا بالسنة في حق الرجال (قوله ولو تركت عمدا) أي هذا إذا تركت سهوا اتفاقا قبل ولو تركت عمدا (قوله ولا إعادة عليه) أي ولكن يستغفر الله العاقد كما قال في المدونة لان العبد يحرم التقرب بالطاعات عقوبة له على ذنوب سلفت منه ويعان عليه بطاعته (قوله ولا نه سنة) الاولى حذف الواو حسن

(قوله راجع للمقيد بغيره) فالإقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وفي أبي الحسن على الرسالة ما يفيد أن كلام من الإقامة والسرية مستحب على حدة هذا كله إذا ضلّت وحدّثا رَأَى ما إذا ضلّت مع جماعة فتسكتن في إقامة ثم (قوله لأن صوتهم باعورة) ضعيف والمعتمد أن صوتهم ليس بعورة في المعاملات وغيرهما لم يعرض. وجب التحريم شيئا والحاصل أن بعضهم يقول أن صوتهم باعورة وجاز شراؤها والاخذ منها الضمير وروى وقال بعضهم أن المعنى على صوتها (٢٣٧) عورة وقد علمت ما قاله شيخنا (قوله بل

المستحب لكل منفرد)

فأذا كر المنفرد إذا أقام

سرا أتى بسنة ومستحب

وأما المرأة فتأتي بمسحب

أو باثنين كما تقدم (قوله

وحضور) عطف على الإعلام

(قوله فليقيم) أي ندبا (قوله

بقدر الطافة) قصد بذلك

التنبه على مخالفة أي

حنيفة فإنه يقول يقوم عند

حي على الفلاح وقول سعيد

يقوم عند قوله أوها الله

أكبر (قوله الظاهر عود

الضمير في معها لقوله قد

قامت الصلاة) نقول لم

يتقدم لفظ قد قامت الصلاة

(قوله وما به الإعلام) وهو

الاذان وأراد بالإعلام

العلم والأفلاذان هو

الإعلام المخصوص

(قوله بل عذب بعضهم الوقت

شرطا) فناسب ذكر الشرط

بعد الوقت لأن قوله شرع

يناسب ما قبل الاضرب

فصل شرط لصلاة

(قوله طهارة حدث وخبت)

الإضافة على معنى اللام

حسن أي يستحب لها الإقامة عند ابن القاسم وكره لها أشهب الإقامة فالحسن راجع إلى المقيد بغيره لا إلى قيده فقط وهو السرية إذ لا يعلم منه حينئذ حكم المقيد في نفسه وليس مراده أن الجهر أحسن بل قبح مكروه أو خلاف الأولى وقيدنا حسن أقامتها بحال انفرادها إذ لا يجوز أن تكون مقيدة للجماعة ولا تحصل السنة بأقامتها لهم كالإذان لأن صوتهم باعورة وتقييده الأسرار بالمرأة غير معتبر بل المستحب لكل منفرد ولو رجا الأسرار وانما لم تطلب المرأة ترك الإقامة كالإذان لأن مشروعيته للإعلام بدخول الوقت وحضور الجماعة ومشروعيته للإعلام بالنفس بالنأهب للصلاة فطابت من الجميع ولو صبها قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة وإذا صلى الصبي لنفسه فليقيم (ص) وليقيم معها أو بعدها بقدر الطاقة (ش) يعني أنه لا تحديد في وقت قيام المصلين للصلاة حال الإقامة كما يقول غيرنا ولكن على قدر طاقة الناس فمنهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي الظاهر عود الضمير في معها لقوله قد قامت الصلاة بدليل قوله أو بعدها بعيد والقريب قوله ويصح أن يرجع للإقامة الخ * ولما أنهى الكلام على أوقات الصلاة وما به الإعلام وكان الدخول فيها كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها بل عذب بعضهم الوقت شرطا شرع في الكلام عليه والفرق بينه وبين الفرض المعبر عنه بالركن خروجه عن المأهبة ودخول الفرض فيها فقال

فصل في شرط لصلاة طهارة حدث وخبت (ش) اللام بمعنى في وهو على حذف مضاف أي في صلاة أي في صحة صلاة ويحتمل أن اللام للتعليل أي لأجل صلاة لكن لا يعلم منه المشروط ولأن العلة تغاير المعلول فتجعل اللام بمعنى في أي شرط في صحة صلاة فرض أو نقل حاضرة أو فائتة ذات ركوع وسجود أم لا اتفاق طهارة حدث أصغر أو أكبر بماء أو بدله من تيميم ومسح ابتداء ودواما في كل حال من الذكروا القدرة وعدمه ما فلو صلى محدثا أو طرا أحدثه فيها ولو مسح أو غلبه بطلت بخلاف طهارة الخبث فليست شرطا في الصحة إلا في حال الذكروا القدرة على المشهور ابتداء ودواما فمسح قوطها في صلاة مبطل كذا فيها فإطلاقه هنا في طهارة الخبث الشرطية مقيد بما سبق في الطهارة من الذكروا القدرة والوجوب المذكور في الطهارة مقيد بالشرطية المذكورة هنا فليساقولان كما قيل والفرق بين الواجب الشرط والواجب غير الشرط أن الواجب الشرط يلزم من عدمه العدم بخلاف الواجب غير الشرط * ولما ذكر أن من شروط الصلاة طهارة الخبث وكان الرعاف منافي لذلك وله أحكام تخصه تتعاقب بالصلاة شرع بينها في هذا الفصل فقال (ص) وإن رعف قبلها ودام آخر لا خرا الاختيارى وصلى (ش) قال في التنبهات يقال رعف رعف بفتح الماضي وضم المستقبل وهي اللغة الفصحى وقيل بالضم فيها وأصل اشتقاقه من السبق لسبق الدم إلى أنفه ومنه رعف فلان الخيل إذا تقدمها ويقال من الظهور اه فلم يذ كر إلا لغتين رعف رعف

أي طهارة منسوبة لحدث وخبت كقولك غلام زيد أي غلام منسوب لزيد وأما كونه على أي جهة منسوبة له فشيء آخر (قوله لكن لا يعلم منه المشروط) أي المشروط له فقد حذف المتعلق أو أنه من باب الحذف والإيصال فأنك تقول أكرمت لأجل زيد ويجوز أن يكون المكرم إنسانا آخر غير زيد فقوله هنا شرط لأجل صلاة طهارة حدث وخبت محتمل لأن يكون طهارة الحدث والخبث شرطا في شيء آخر غير الصلاة والعلة في الشرطية الصلاة لأن الظاهر والتبادر أن المشروط له الصلاة لا شيء آخر فتدبر (قوله ولأن العلة تغاير المعلول) مفاده أنها إذا جعلت للتعليل لا تكون العلة مغايرة للمعلول وليس كذلك بل العلة مغايرة للمعلول بل لا ريب (قوله على المشهور) وقيل واجبة مطلقا كذهب الشافعي (قوله مبين بالشرطية) نقول أنه قد تبين كونه واجبا شرطا بقوله وسقوطها في صلاة مبطل الخ (قوله وأصل اشتقاقه) الضمير عائد على المفهوم معنى وهو الرعاف (قوله من السبق) أي من الرعف بمعنى السبق (قوله ويقال من الظهور) أي من الرعف بمعنى الظهور

(قوله بضم الراء الخ) هو وان كان مبنيا للفعول لفظا لكنه مبني للفاعل حقيقة والى ذلك يشير الشارح بقوله بمعنى أى وذلك أى ماذكر من اللغات بمعنى (قوله ودام بالفعل) أى لأن المراد ظن الدوام (قوله ان رجاء انقطاعه) أى اعتقاد أو ظن أنه ينقطع وقول المصنف آخر لا اختيارى معناه أخره وجوبا (قوله آخر لا اختيارى) ظاهره ولو جمعة كفى له (قوله وان لم ينقطع الخ) كأنه يقول فان انقطع فى آخر الوقت فالامر ظاهر وان لم ينقطع وخشى خروجه الخ (قوله بحيث يبقى) تصوير لخشية الخروج (قوله صلى على حالته) أى فى آخر الوقت فقول المصنف لا آخر الاختيارى أى المقارب أخره بحيث يدرك فيه ركعة فالمراد الآخر ولو حكما (قوله اذالم يرج انقطاعه) بان اعتقد عدم الانقطاع أو ظن عدم الانقطاع أو شك فيه كذا ابن بشير وذكر بعض المشايخ نقلا عن ابن بشير ان السائل يؤخر كمن رجاء انقطاعه (قوله من غير تأخير) أى عن أول الوقت بل يصلى أول الوقت والحاصل انه ان رجع قبلها ودام فصوره خمس عشرة صورة وذلك أنه ما أن يعتقد انقطاعه أو يظنه أو يشك فيه أو يعتقد عدم انقطاعه أو يظنه والدم فى كل اماسائل أو فاطر أو راسخ فان اعتقد أو ظن انقطاعه آخر الوقت أخره وجوبا وبعد ذلك ان انقطع آخر الوقت فالامر ظاهر وان لم ينقطع آخر الوقت صلى على حالته وان اعتقد عدم الانقطاع (٤٣٨) أو ظنه أو شك فانه يصلى من غير تأخير أصلا (قوله وحيث صلى على حالته) إما فى آخر الوقت ان كان رجاء الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع وإما فى أوله اذالم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشية تلطخ) أى تلطخ ثوبه الذى يفسده الغسل لأجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطخ جسده فيصلى بركوع وسجود واذا كان يخشى تلطخ المسجد فانه يقطع ولو ضاق الوقت ولو بأقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا انما يأتى فيما اذا كان اعتقد أو ظن عدم الانقطاع أول الوقت أو شك فيه وقتنا يصلى فى أول الوقت

كنصر ينصرف ويرفع يعرف ككرم يكرم وذ كرى الصحاح اللغات الثلاث التى ذكرها النجاشي وهى فتح العين فى الماضى وضمها وفتحها فى المستقبل والشاذ ضمها فمما وذ كرها فى القاموس أيضا وزاد عرف يعرف كسمع يسمع ورف عرف بضم الراء وكسر العين بمعنى ثم ان المؤلف قسمه الى قسمين مشير الى الاول بقوله وان رجع الخ والمعنى ان مریدا الصلاة اذا رجع قبل الدخول فيها ودام بالفعل فان رجاء انقطاعه أخره وجوبا لا آخر الاختيارى فان لم ينقطع وخشى خروجه بحيث يبقى منه ما يسع ركعة منها أو كلها على الخلاف المتقدم من أن الوقت الاختيارى يدرك بركعة أو بالجميع على ما تقدم ويعتبر له مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلى على حالته اذالم يرج انقطاعه من غير تأخير اذ لا فائدة فيه وحيث صلى على حالته ولم يقدر على الركوع أو السجود لضربه أو خشية تلطخ أو ما ثم ان انقطع دمه فى بقية من الوقت لم تجب الاعادة (ص) أو فيها وان عيدا وحنافة وظن دوامه له أتمها ان لم يلطخ فرش مسجد (ش) هذا هو القسم الثانى وهو قسم قوله قبلها بمعنى انه اذا حصل الرعاف فى الصلاة فلا يتخلوا ما أن يظن دوامه لا آخر الوقت الاختيارى أو لا يظن ذلك فان لم يظن الدوام له فسيأتى وان ظن دوامه له فى فرض العين وخوف فوات غيره من عيدا وحنافة أتم الصلاة على حالته التى هو عليها لان المحافظة على الاختيارى ولو مع النجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعده وصلاة العيد والحنافة مع الرعاف أولى من تركهما بخلاف عدم الماء فلا يتيم لهما لعدم مشروعيته لهما فى الحضر وكذا لو رأى نجاسة فى ثوبه وخاف فواتها بانصرافه لغسله أتمها بل ويبتدئها كذلك ومحل الانعام المذكور أن يكون فى بيته أو معه ما يفرشه على فراش المسجد المحصب

الوقت ان كان رجاء الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع وإما فى أوله اذالم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشية تلطخ) أى تلطخ ثوبه الذى يفسده الغسل لأجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطخ جسده فيصلى بركوع وسجود واذا كان يخشى تلطخ المسجد فانه يقطع ولو ضاق الوقت ولو بأقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا انما يأتى فيما اذا كان اعتقد أو ظن عدم الانقطاع أول الوقت أو شك فيه وقتنا يصلى فى أول الوقت

تنبه قول المصنف لا آخر الاختيارى يفيد أنه ان رجع قبل دخوله لصلاة عيدا وحنافة فانه يتركها وهو كذا عند ابن الموارزخ فواتهما أم لا ويدل على اعتماده عدم ذكر المصنف لهما فى هذا القسم وقال أشهب يدخل ان خاف فواتهما (قوله لم تجب الاعادة الخ) ونفيها لا ينفى استحبابها ولكن الظاهر عدمه (قوله أو فيها) محصله ست صور وذلك أن الدم اماسائل أو فاطر أو راسخ وهو فى كل اما أن يعتقد الدوام أو يظنه وسيأتى مقابل ذلك (قوله ان لم يلطخ فرش مسجد) ولو بدون درهم فان خشى تلطخه بذلك قطع وخرج منه ميانة لالان الطهارة شرط حتى يتقيد بالزيادة عن الدرهم ولو خشى خروج الوقت اذ لا يباح تلطخه بضيقه وكفرشه بلا طه أو أنه فرش حكما (قوله وخوف فوات غيره من عيدا وحنافة) قال عجم ونص ما فى بعض التقارير الظاهر أن المراد بخوف فواتهما مع الامام خوف أن لا يدرك معه ركعة من العيد وأن لا يدرك معه تكبيرة غير الاولى من الجنابة فن أدرك معه ركعة من العيد خرج لغسل الدم وكذا من أدرك معه التكبيرة الثانية من الجنابة وأما من لم يدرك ما ذكره وخاف ان يخرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجنابة فانه لا يخرج لغسل الدم ويتأدى مع الامام والحاصل أنه يخرج لغسل الدم ان حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرتين على الجنابة وكذا ان حصل له الرعاف قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد وتكبيرة من الجنابة غير الاولى اه (قوله بل ويبتدئها كذلك) أى فيدخل فيها ان خاف الفوات هذا على قول أشهب وأما على كلام ابن الموارزخ فلا يدخل خاف الفوات أم لا (قوله أن يكون فى بيته) أو فى مسجد غير مفروش بأن كان محصبا أو متربا ومثلها ما فى

الدم عن فرش المسجد بكخرقة (قوله فان كان في مسجد مفروش) ويدخل في الفرش البلاط (قوله وظن في العيد الخ) أي ويقال في العيد وظن الخ لان كلام المصنف انما هو في الفرض والحاصل انه تارة يحصل له الرعا ف قبل الدخول في العيد والجنابة وتارة يحصل له الرعا ف فيه ما فاذا حصل له الرعا ف قبل الدخول فيه ما فعند ابن المواز لا يدخل فيه ما على حالته من التلبس بالرعا ف خاف الفوات أم لا وأما عند أشهب فيدخل فيه ما على حالته ان خاف النوات لان لم يخف ذلك فلا يدخل على حالته وانما يدخل بعد غسل الدم وأما من حصل له الرعا ف فيه ما فانه عند ابن المواز يخرج لغسل الدم خاف النوات أم لا وعند أشهب الاولى له أن يخرج لغسل الدم ان لم يخف الفوات فان خاف الفوات فالاولى له أن لا يخرج ويصلي على حالته (قوله يعني ان الراعي الخ) والفرض أنه ظن دوام الدم لا آخر الاختياري وقوله لا جسده أي فيصلي بالدم ركوع وسجود لان الجسد لا يفسده الغسل ولزاد على درهم خلافا لعب وشب تبعما لعج (قوله أو ما ألهما) الا أن الائمة واجب مع ظن أو جزم أذى شديد وأولى هلا كما ومن دواب مع شكوك وكذا جزم أو ظن أو شك أذى غير شديد فيما يظهر وكر بعض الشيوخ استظهارا أنه يجب عليه الائمة في حالة الشك محافظة على صون النفس وقال في شرح شب والظاهر أن المعتبر هنا مطلق الخوف وان لم يستند لتجربة من نفسه أولي يتاربه أو لقول عارف وأما مع توهمه فيحتمل الجواز وعدمه ولا اعاده عليه بوقت حيث أو ما ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة (٢٣٩) (قوله أو ما ألهما) يناسب الاولى وكذا قوله لكن

للكوع الخ وقوله وان قدر عني الركوع الخ ناظر لقوله أو أحدهما (قوله قتله بأنامل يسراه) ان كان يذهب به القتل قل أو كثر وظاهره ان القتل واجب فلا يجوز له قطع الصلاة فان قطع أفسد عليه وعليهم (قوله فان زاد عن درهم) جعل الدرهم هنا من حيز اليسير وفي المعفوات من حيز الكثير والراجع في الباين ان الدرهم من حيز اليسير كما في شب (قوله أي بطلت) رده محشى نت فقال قوله قطع هكذا عبر ابن الحاجب وابن شاس وابن رشد قال في المقدمات فليقطع ويتبدى لانه صار بذلك حاملا نجاسة وكذا الباجي والخمى

أو المترتب فان كان في مسجد مفروش يخشى تلوثه قطع ولا يتبها الائمة كما قيل فقوله دوامه راجع لما قبل المبالغة وظن في العيد والجنابة دوامه للفراغ منهما وقوله ان لم يبلطخ قيد في الائمة وكلام الشارح في الوسط غير ظاهر فانه قال واحتراز بقوله ان لم يبلطخ فرش مسجد عما اذا خشي ذلك فانه يومئ للركوع والسجود الخ والصواب ما قاله في الصغيرين أنه يخرج حينئذ ولا يتبها وكلامه في الكبير حسن (ص) وأما الخوف تأذيه أو تلطخ ثوبه لا جسده (ش) يعني أن الراعي في الصلاة ان خشي ضررا بجسده بالركوع والسجود أو بأحدهما أو ما ألهما لكن للركوع من قيام والسجود من جلوس وان قدر على الركوع أو ما للسجود من جلوس وان قدر على السجود أو ما للركوع من قيام وكذا يومئ على ما ذكرنا ان خشي به ما أو بأحدهما ما تلطخ ثيابه التي يفسدها الغسل وان خشي تلطخ جسده بالدم لم يوم حيث لم يخف ضررا (ص) وان لم يظن ورشح قتله بأنامل يسراه (ش) هذا قسم قوله وظن دوامه فيما تقدم يعني ان الراعي في الصلاة ان لم يظن دوام الدم لا آخر المختار فلا يخرج لو اما أن يكون الدم راشحا أي يزول بالقتل أو لا يزول به بأن يكون قاطرا أو سائلا فان كان راشحا فلا يقطع وليقتله بأنامل يده الخس والاولى أن يكون بأنامل يده اليسرى فان تجاوز الانامل الاول وحصل في الانامل الوسطى أزيد من درهم بطلت الصلاة ولا يعتبر ما في الانامل الاول ولو زاد ما فيه عن درهم فقوله (فان زاد عن درهم قطع) أي فان زاد ما في الانامل الوسطى عن درهم قطع أي بطلت وانما عبر بالقطع لاجل ما بعده لانه مع خوف التلطيح لا تبطل (ص) كأن لطخه

بل جميع أهل المذهب يعبرون بالقطع اذا تلطخ بغير المعفو عنه وهو الدرهم أو دونه بعد انتقاله للانامل الوسطى وكذلك السائل والقاطر وتعبيرهم بالقطع إشارة لصحتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانما الصحيحة وان المدونة وغيرها عبروا في ذلك بالقطع وتقدم هل تحمل على وجوب القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل انما من باب أولى للضرورة وتقدم أن تعبیر المؤلف بالبطلان مستدرك وأما هنا فصواب وما ذكرناه من أن ما هنا مبني على حكم العلم بالنجاسة في الصلاة بل أولى هو المتعين وهو الذي يفهم من كلام نصوص أهل المذهب وهو واضح الى آخر ما قال (قوله كأن لطخه) حله شارحنا على ما اذا خشي تلطخه بما لا يعنى عنه أي وكان الوقت متسعا وبعض الشراح حله على ما اذا تلطخ بالنعل بما زاد عن درهم ولم يضق الوقت وهذا في السائل والقاطر عند عدم ظن الدوام حينئذ يكون القطع مستعملا في البطلان بالنسبة لهذه حقيقة بالنسبة لقوله أو خشي تلوث مسجد فقوله شارحنا وان لم يرشح ظاهره ان قوله كأن لطخه ليس في السائل والقاطر مع انه فيه ما كما أفاده بعض الشراح فالمناسب ان يقول أي وان لم يبلطخ بالفعل ولم يخش تلوث المسجد فله القطع الخ والحاصل أنه اذا لم يظن الدوام وكان فيها فلا يخلو اما أن يكون معتقدا لا تقطاع أو يظنه أو يشك وفي كل امارا شيخ أو سائل أو قاطر فهذه تسعة فالراشع بأقسامه هو قول المصنف ورشح والسائل والقاطر بأقسامها الستة هو ما أشار به بقوله كأن لطخه الخ والراشع هو الذي ينبع من الانف مثل العرق والسائل هو الذي ينزل منه مثل الخيط والقاطر هو

الذي يقطر قطرة بعد قطرة مثل ماء المطر ولا مفهوم لقوله رشح اذا القاطر اذا كان تخيما كذلك لانه يتأني فيه القتل وأما السائل فلا يتأني فيه ذلك لانه المسترسل وكذا القاطر الرقيق والراشح اذا كثر بحيث لا يذهب به القتل فلو قال بدل قوله ورشح وأمكنه فتهله لكان أولى (قوله أو خشى تلوث مسجد) أي ولو خشى خروج الوقت وكان ذلك المسجد غير محصب ولا مترب وأما المحصب أو المترب غير المفروش فيقتل حتى ينزل المفتول في خلال الحصباء (قوله وهو القطع) أي ندب القطع والحاصل أن ابن القاسم ومالك الكافة على جواز القطع غير أن مالك يقول يندب البناء وابن القاسم يندب القطع فتدبر (قوله يرجبه النظر) أي الفكر وقوله والقياس الظاهر انه ليس المراد به حمل مجهول على معلوم في حكمه لعدم وجوده في المقيس بل مراده القاعدة في حيث يكون عطف القياس على النظر نفسيرا وبين ذلك نت بقوله لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخللها بشغل ولا انصراف عن القبلة لكن انظر كيف يعدل ابن القاسم عن عمل الصحابة والتابعين (قوله ممسك أنفه) ليس مسكه شرطا في البناء انما هو ارشاد لما يعينه على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء ومن عده شرطا لا يريد به بخصوصه بل الشرط عنده التحفظ من النجاسة ولو لم يمسه (قوله لئلا يحبس الدم) أي فلا يخرج أصلا أي لانه لو مسكه من أسفل لانه يحبس الدم (٢٤٠) (قوله لصدقه الخ) حاصل هذه المسئلة على التحقيق بعد مراجعة النصوص المفيدة

أو خشى تلوث مسجد (ش) تشبيهه في القطع يعني ان الراغب في الصلاة اذا خشى بتمادي به تلطخه بما لا يعنى عنه من الدم أو خشى تلوث المسجد ولو بما يعنى عنه فانه يقطع صلاته ولا يجوز له التماذي (ص) والافله القطع وندب البناء (ش) أي وان لم يرشح بل سال أو قطر ولم يتلطح به فله أن يقطع صلاته ويغسل ولكن يندب له البناء لان عليه عمل الصحابة والتابعين وجهور أصحاب مالك وأخذ ابن القاسم بقوله الآخر وهو القطع ورجح لانه الذي يرجبه النظر والقياس (ص) فيخرج ممسك أنفه ليغسل ان لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب ويستدبر قبله بلا عذر ويطأ نجسا ويتكلم ولو سهوا (ش) يعني انه اذا فعل ما هو المندوب وهو البناء فيخرج ممسك أنفه من أسفله أو من اعلاه وهو الاول لئلا يحبس الدم ليغسل الدم ويبتنى على ما تقدم له من صلاته بشروط أربعة الاول أن لا يجرد الماء في موضع فيمتجاوزه لانه متى جاوزه مع الامكان بطلت صلاته وأتى بأقرب مع قرب لصدقه على قرب غيره أقرب منه وعلى بعيد وغيره أقرب منه واحترز بقوله ممكن من غير الممكن فان مجاوزته لا تضر في البناء الشرط الثاني أن لا يستدبر القبلة من غير عذر فان استدبرها من غير عذر بطلت واذا استدبرها اطلب الماء لم تبطل الشرط الثالث أن لا يطأ نجاسة فان وطئ نجسا رطباً أو يبسا بطلت أي حيث علم بها فيها لا بعدد ما كان بعيد في الوقت لكن يستثنى أرواث الدواب وأبوالها ولورطبة اذا لم يكن له مندوحة وانما سكت عنه لتقدمه في المعفوات الرابع أن لا يتكلم جاهلا أو عامدا فان تكلم بطلت اتفاقا فانه في المقدمات واختلفوا اذا تكلم ناسيا فهل تبطل أيضا أم لا والمشهور البطلان ولا فرق بين أن يكون الكلام في ذهابه أو عوده (ص) ان كان بجماعة واستخلف الامام وفي بناء الفسوخ خلاف (ش) يعني ان البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة اماما كان أو

لوقوف على الحق أن ابن الحاجب يبر بأقرب فاعترض عليه لشموله صورتين احدهما مرادة والثانية غير مرادة وذلك ان أقرب بحسب العرق يصدق بمكانين بعيدين وأحدهما ما أقرب من الآخر ويصدق بمكانين قريبين وأحدهما أقرب من الآخر في الوجه الاول لا يصح البناء لانه لا بد من وجود القرب في نفسه فاحتاج المصنف لقرب اشارة الى أنه يشترط مع الاقربية القرب فاذا وجد البعد ولو كان معه اقربية فانه يضر وقتنا بحسب العرف وأما بحسب اللغة فيقتضي المشاركة في القرب في نفسه فقول الشارح لصدقه أي صدق أقرب والا وضع أن يقول الشارح وأتى بقرب مع أقرب لان أقرب يصدق بصورتين

احدهما مرادة والثانية غير مرادة فلذا أتى بقرب ليكون نصا في المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ماموما علم بها فيها فاذا كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فتبطل مطلقا كان له مندوحة أولا وأما ان كانت أرواث الدواب أو أبوالها فتبطل ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فيعيد في الوقت وظاهره مطلقا فقله لكن يستثنى الخ راجع لما اذا علم بها فيها قال عجم ما حاصله أنه ان وطئ نجاسة فلا يخلو حاله تارة يكون عالما مختارا وتارة يكون عالما غير مختار وتارة يكون ناسيا فاما الاول فتبطل مطلقا أرواث دواب أو غيرها من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب يابسة وان كان الثاني لعمومه وانتشاره في الطريق فان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث دواب أو أبوالها ولورطبا ولا إعادة عليه بحال وان كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فلا تبطل أيضا وينبغي أن يعيد في الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة عاجزا وانما فارق روث الدواب وبولها النجس من غيرها لانهم ما كانا عما يعنى عنهما في مثل هذا كاتا في حكم الطاهر فان وطئ ناسيا فان كان من أرواث الدواب وأبوالها فلا إعادة عليه مطلقا وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان تذكر فيها وقد تعلق به شيء منها بطلت صلاته وان لم يتعلق به شيء جرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فبين رأي بعد رفعه من السجود وهو في الصلاة يخل سجوده نجاسة فقد قال ابن عرفة تبطل صلاته وقال غيره لا تبطل (قوله يعني ان البناء الخ)

فيه اشارة الى أنه شرط في البناء من أصله لا في ندب البناء (قوله لكن ان كان اماما يستخلف استحبابا) الا أنه انما يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت عليه دونهم ان كان سهوا وعليه وعليهم في العمد والجهل كما في التوضيح (قوله والا استخلفوا ان شأوا) أي ندبا (قوله والاوجب الاستخلاف عليهم) أي لا على الامام (قوله قد تمت بسجديتها) لا يخفى أن الكمال لا يكون بالسجدةتين فقط بل تمام الركعة بالجلوس ان كان يقوم منه للجلوس ويكون بالقيام ان كان يقوم منه للقيام فلو ركع وسجد السجدةتين ثم قبل الجلوس أو القيام رعى فلا يعتد بتلك الركعة (قوله ولكن يبنى على الاحرام) هذا قاصر على الركعة الاولى وأما قدرانه كان شارعا في الركعة الثانية ففعل بعضها فنقول يبنى على الركعة الاولى وهكذا (قوله وأتم مكانه) أي وجوبا (قوله ان ظن فراغ امامه) وأولى اذا اعتقد فراغ امامه أو أراد به ما يشمل الاعتقاد وذلك ما بتقدير واجتهاد أو باخبار عدل (قوله والابطلت) أي وان لم يتم مكانه أو في الاقرب اليه (قوله ورجع ان ظن) أي يرجع الى أقرب موضع يصح فيه الاقتداء امامه الخ فان تعدى الموضع الذي يصح الاقتداء به بأن يسمع أقوال المبلغين أو يرى أفعال المأمومين بطلت صلاته وأولى لو اعتقد (٢٤١) (قوله ولو بتشهد) متعلق ببقاء أي ولو كان باقيا يتشهد بل ولو لم يحصل معه التشهد وظن أنه يحصل معه السلام فقط فانه يرجع أيضا (قوله أتم في مكان غسل الدم) جل قول المصنف مكانه على مكان غسل الدم ومثل ذلك لو رجع لظن بقاءه فعلم في أثناء المسافة أنه فرغ فانه يتم في مكان علمه فان تعداه مع الامكان بطلت (قوله ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام) اعترض بأنه قد سلم قبل امامه وأجيب بأن هذا مبني على أن الراعي يخرج عن حكم الامام بخروجه للراف حتى يرجع اليه واذا علم المأموم أن الامام باق ولكنه يفرغ من الصلاة قبل وصول المأموم اليه فانه يتم ولو سبق الامام بالفعل والسلام (قوله مطلقا) أي سواء ظن بقاء الامام أو ظن فراغه في الاحوال كلها (قوله لاول الجامع) أي لاول جزء من أجزاء الجامع الذي ابتداءه فيه فالالف واللام فيه للعهد أي

مأموم ولكن ان كان اماما يستخلف استحبابا والا استخلفوا ان شأوا وان شأوا صلوا اذ اذا في غير الجمعة والاوجب الاستخلاف عليهم وأما الفذفهله البناء وهو قول مالك وظاهر المسدونة عند جماعة أوليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي خلاف من شؤه هل رخصة البناء لحرمه الصلاة للنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الاول دون الثاني (ص) واذا بنى لم يعتد بالركعة تكلمت (ش) يعني أنه اذا بنى لم يعتد بالركعة قد تمت بسجديتها فيعتديها ويتدنى من أول التي تليها فيشرع في القراءة ولا يرجع لمحل السجود واذا لم يتم ركعة بسجديتها فلا يعتد باجزاء الركعة ولكن يبنى على الاحرام ويتدنى القراءة (ص) وأتم مكانه ان ظن فراغ امامه وأمكن والا فالأقرب اليه والابطلت ورجع ان ظن بقاءه أو شك ولو بتشهد (ش) يعني أن الراعي اذا خرج لغسل الدم في غير الجمعة له حالتان احدهما أن يظن فراغ امامه والاخرى أن يظن بقاءه أو يشك فان ظن فراغه أتم في مكان غسل الدم ان أمكن وان لم يمكن فأقرب المواضع الممكنة اليه يريد توضيح صلاته ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام لانه فعل ما هو مطالب به ولا يكلف بغيره وان ظن بقاء الامام أو شك فيه رجع ولو كان ظنه أو شكه أنه في تشهد على المشهور وقال ابن شعبان ان لم يرج ادراك ركعة أتم مكانه وانما لزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتهم للامام فلا يخرج عنه الا بعلم أو ظن وهذا التقسيم بالنسبة الى المأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما يلزمه من الرجوع ما يلزم المأموم وأما الفذفهله مكانه (ص) وفي الجمعة مطلقا الاول الجامع والابطلت وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتداء ظهر باحرام (ش) ما تقدم من اعتبار فراغ الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة وأما هي اذا رعى بعد أن صلى ركعة مع الامام فيلزم بالرجوع الى الجامع الاول ولو ظن فراغه ليصلي ما بقي عليه لانه شرط في صحتها فان أتم مكانه في غير الجمعة مع ظنه بقاء الامام أو شكه أو في الجمعة ولو مع ظن الفراغ بطلت فالضمير في بطلت ارجع الى مسألة الجمعة ومسألة ما اذا ظن بقاء الامام أو شك في غير الجمعة هذا كله اذا حصل له الراف بعد كمال ركعة من الجمعة كما

(٣١ - خرشي اول) ويتعين عليه الصلاة في أول جزء أمكنه الصلاة فيه ولا ينتقل لداخل الا اذا عجز عن الصلاة خارجا ولا يكفي رجوعه لحياته وطرقه المتصلة به ولو ابتداءها به الضيق حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل أنه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال منه وبين الجامع حائل أضاف ركعة الى امامه وابتداء ظهر باحرام (قوله وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعتها الثانية أو ظن ادراكها وتختلف ظنه قطع وابتداء ولا يبنى على احرامه على المشهور ولو بنى على احرامه وصلى أربعاً قال الخطاب الظاهر الصحة ولم أره منصوصا (قوله ابتداء ظهر باحرام) أي في أي مكان بناء على أن نية الجمعة لا تنوب عن نية الظهر (قوله الى الجامع الاول) يفيد أن قول المصنف لاول الجامع من اضافة الصفة الى الموصوف أي الجامع الاول أي الذي صلى فيه الجمعة احترازا عن الذي لم يصل فيه غير أنه يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع أنه لا يصح فالاولي أن تجعل الاضافة حقيقية والمعنى كما قلنا (قوله هذا كله اذا حصل الخ) أي أو يظن أنه يدركه معه ركعة بعد رجوعه والا فلا يرجع ويقطع ويتدنى ظهر

باحرام والحاصل أنه لا يرجع في الجمعة للجامع الا اذا كان حصل مع الامام ركعة أو بظن ادراك ركعة (قوله وسلم وانصرف) أي نطفة سلامه بالنجاسة على خروجه والاستخفاف فيما ذكر يدل على أن الخروج لغسل الدم هو الاصل وعلى هذا فقوله وسلم ليس على جهة الطلب فان قلت ما فائدة قوله وانصرف قلت الرد على ابن حبيب القائل بأنه يسلم ويذهب لغسل الدم ثم يعود في تشهد ويسلم ثم ينصرف (قوله فيجلس ويتشهد الخ) أي بعيدا تشهد ولو كان فعله قبل ذلك ووجه اعادته ان حقه أن يتصل بالسلام وقد حصل فصل كثير بينهما فأمر باعادته ثانيا ليتصل بالسلام (قوله قبل انصرافه) انظر ما المراد بالانصراف هل هو التحول عن محل جلوسه وتوجهه لغير القبلة أو مجرد قيامه أو ما يحصل منه فعل يبطل الصلاة كاستدبار أو مشي كثير وقضية ذلك أنه لو سلم بعد انصرافه لا يسلم إلا أن السوداني يقول لو انصرف لغسله وجاوز الصفيين والثلاثة فسمع الامام سلم فانه يسلم ويذهب (قوله وجهه الشيوخ الخ) أي ان الشيوخ جلوا كلام ابن يونس على التقييد لكلام ابن القاسم أي لا على الخلاف (قوله بقدر السنة من التشهد فانه يسلم) ولومع الدم فانه أخف من المشي لغسل الدم ثم نقول هذا اللفظ يقتضي أن السنة (٣٤٣) تحصل ببعضه وان هذا البعض له حد محدود مع أنه يخالفه ما فيك عند قول

المصنف وهل لفظ التشهد سنة حيث قال وظاهر كلامه عدم حصول السنة ببعض التشهد خلافا لابن ناجي في كفاية بعضه قياسا على السورة اه (أقول) الآن الذي يكفي من السورة أقله آية لا بعضها الآن يكون له بال بعض آية الدين فالظاهر أن يقال هنا أن يأتي ببعض له بال على ما قال ابن ناجي قياسا على السورة (قوله ويصير حكمه حكم المأموم) ويأتي فيه قول المصنف ورجع ان ظن بقاء أو شك الخ وفيه أن القياس أن لا يستخاف الامام ولو رجع قبل أن يأتي بقدر السنة من التشهد نطفة سلامه بالنجاسة على خروجه لغسل الدم لكثرة المنافي لكن روعي القول ببطلان الصلاة بتعمد ترك السنن قاله بعض الفضلاء قال عجم قلت قد علمت أن التشهد كما هو سنة في حق الامام والفقه هو سنة في حق المأموم وقد دل ما تقدم

وان لم يتم مع الامام ركعة بسجدة في الجمعة ابتداء ظهر باحرام جديد بأي مكان شاء (ص) وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه (ش) قال فيها وان سلم الامام ثم رجع المأموم سلم وأجزأته صلاته وأشار بقوله لا قبله الى ما رواه ابن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد قبل سلام الامام انصرف فغسل الدم ثم رجع بغير تكبير فيجلس ويتشهد ويسلم اه وهذا ما لم يسلم الامام عقب رعا فانه قبل انصرافه والاسلم من غير انصراف كن رجع بعد سلام امامه قاله ابن يونس وغيره وجهه الشيوخ على التفسير **وتتبعه** قال الخطاب وهذا حكم المأموم وانظر ما الحكم لو رجع الامام قبل سلامه أو الفذ فيخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم (ص) ولا يبنى بغيره (ش) يعني أن من حصل له شيء مما ينافي الصلاة من سبق حدث أو تذكرة أو سقوط نجاسة أو تذكرة أو غير ذلك مما يبطل الصلاة فانه لا يبنى على ما مضى من صلاته بل يقطعها ويستأنفها خلافا لابن حنيفة في البناء مع الحدث الغالب ولا شبه في بناء من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابه ذلك في الصلاة ومما دلت عليه النصوص المنافية فلا يرد عليه المرحوم والناعس حتى سلم الامام فانهم ما يبنون على ما مضى من صلاتهما (ص) كظنه فخرج فظهر نفيه (ش) يعني أنه اذا ظن أنه رجع ثم تبين عدم الرعا فغسله مالك لا يبنى لانه مفرط وتبطل صلاته وعند سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له والضمائر الثلاثة راجعة الى الرعا وفاعل خرج هو المصلي فقوله كظنه مصدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أي كظن المصلي الرعا فخرج فظهر نفيه فان صلاته تبطل ولو كان اماما وتبطل صلاة المأمومين أيضا على الراجح من أقوال الثلاثة (ص) ومن ذرعه في لم تبطل صلاته (ش) ذرعه بذال معجمة أي غلبه والمعنى ان من ذرعه في أو قلس أو بلغم يسير طاهر ولم يزد منه شيئا بعد انفصاله

في قوله وسلم وانصرف الخ أنه يسلم ويترك التشهد فالفذ والامام كذلك قال بعض الشيوخ وقد يفرق بين الامام والفذ والمأموم بأن المأموم يحمل عنه الامام التشهد بخلاف الامام والفذ (قوله فانهم ما يبنون الخ) أي لانهم لم يحصل منهما منافي من حدث ونحوه أي وأما النعاس والازدحام فغير منافي لان النعاس خفيف لا ينقض الوضوء والاولى أن يقول الشارح والمراد بالغير ما كان منافيا فلا يرد الخ (قوله والضمائر الثلاثة) ضمير بغيره وضمير ظنه وضمير نفيه (قوله من أقوال الثلاثة الخ) قد عرفت قولنا والقولان الباقيان القول بأنها لا تبطل عليهم مطلقا والقول بالتفصيل ان كان معذورا بأن كان في ليل لم تبطل عليهم والابطال (قوله يسير طاهر) هذان القيذان ظاهران في القيلس فصار حاصله أن عدم البطلان مقيد بقيود ثلاثة القلة والغلبة والطهارة وانه متى فقد واحد من هذه الثلاثة بطلت الصلاة وليس بظاهر ين في البلغم لان البلغم لا يكون الا طاهرا والطاهر أن كثرته بحيث لا يتعمد اخراجه لاتضر (قوله ولم يزد) أي ولم يجمع منه شيئا بعد ما كان طاهرا في القيلس وأما البلغم

فقد علمت من باب الصوم أنه لا يضر ابتلاعه على المعتد ولو أمكن طرحه والظاهر أن الصلاة كذلك (قوله وهو المشهور) أي لقول ابن رشد المشهور أن من ذرعه الشيء أو القلس فلم يرد فلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه اهـ ومقابلته ما في المدونة وفيها ومن تقيأ في الصلاة عامدا أو غير عامدا ابتداء الصلاة (قوله قول ابن القاسم) إلا أن القولين على حد سواء في الغلبة وأما في النسيان فالراجح الصحة هذا في الصلاة وأما الصوم فالراجح من القولين القول بالقضاء فيه - ما لقول المصنف في باب الصوم وقضى في الفرض مطلقا (قوله إلا أنه يتمادي) المستثنى منه محذوف تقديره لم يستثن قول إلا أن يتمادي (قوله إلا إذا شبه أحد أوصاف العذرة) أي والراجح خلافه وأنه ينحس بجرد التغير وإن لم يشبه أحد أوصاف العذرة أفاده بعض الشيوخ إلا أنك خير بأن قوله والقلس كالتقيء أي في التفصيل المتقدم من أنه إذا غلبه شيء منه وكان يسيرا طاهرا فإن صلاته لا تبطل وإن كان كثيرا (٣٤٣) أو نجسا بطلت وكون النجاسة بصفة معينة

أمر آخر فيمكن جريانه على قول ابن رشد وغيره فاذن لا يظهر قوله وقوله الخ فإنه ينبغي بحسب ظاهره أن الأول جار على كلام غيره وقد علمت ما قلنا (قوله عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الامام) لا يخفى أن هذا لا يشمل ما إذا أدرك حاضر ثانية صلاة مسافر فالتعريف الشامل أن يقال البناء ما ابتنى على المسدرك والقضاء ما ابتنى عليه المدرك ويجاب بأن المعنى لم يجامع فعله فعل الامام (قوله فالبناء الباء) أي فالكلمة التي فيها البناء وهي البناء أي الكلمة التي فيها البناء وهي الفوات بعد الدخول (قوله والقاف للقاف) أي والكلمة التي فيها القاف وهي القضاء للكلمة التي فيها القاف وهي أن يفوته قبل الدخول (قوله وإن المشهور تقديم البناء) ووجه تقديم البناء على القضاء انسحاب حكم المأمومية عليه فيكون أولى بالتقديم منه (قوله وقال سحنون يقدم القضاء)

إلى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته عند ابن القاسم وهو المشهور فإن تعدد التقيء أو القلس أو رده بعد انفصاله طائعا بطلت صلاته وصيامه ولم يحك ابن رشد فيه خلافا وفي فساد صلاته وصيامه لا ابتلاعه سهوا أو غلبة قول ابن القاسم ولم يحك ابن بونس في النسيان إلا أنه يتمادي ويسجد بعد السلام ولو كثرا بطل ولو كان طاهرا والقلس كالتقيء وقول ابن رشد القلس ماء حامض طاهر تقذفه المعدة ولا يفسد الصلاة مبني على مذهبه في القلس من أنه لا يكون نجسا إلا إذا شبه أحد أوصاف العذرة (ص) وإذا اجتمع بناء وقضاء لعف أدرك الوسطيين أو أحدهما أو لحاضر أدرك ثانية صلاة مسافرا وخوف بحضور قدم البناء وجلس في آخره الامام ولوم تكن ثانيته (ش) اعلم أن البناء كما قاله الأشياخ عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الامام بعد الدخول معه والقضاء عبارة عما يأتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام فالبناء البناء والقاف لقاف وزكر المؤلف لاجتماع البناء والقضاء خمس صور وإن المشهور تقديم البناء وهو مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء الأولى أن يدرك الثانية والثالثة معا وهو مراده بالوسطيين ويعني به أن الامام سبج المأموم بركعة من الرباعية وأدرك معه الوسطيين ورعف في الرابعة فلما خرج لغسل الدم فأنته الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن سرا ويجلس على المشهور قبل النهوض ليجأ كيها فاعمل الامام لانها رابعة وان كانت بالنسبة إلى المأموم ثالثة ولأن القضاء سنته أن يكون عقب جلوس ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة يجهران كانت جهرية وتلقب بأم الجناحين ثقل طرفها بأم القرآن وسورة وعند سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة من غير جلوس ثم بركعة البناء بأم القرآن فقط الثانية أن تفوته الأولى والثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة بالرعا فحينئذ ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس اتفاقا ثم بركعة القضاء بأم القرآن وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط وتسمى الحبل على هذا لثقل وسطها بالقراءة الثالثة أن تفوته الأولى ويدرك الثانية وتفوته الثالثة والرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته تغليباً لحكم نفسه ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور لانها آخره امامه

لان القضاء فعل أول ركعات الصلاة فهو أولى بالتقديم حاصله ان تقديم البناء هو أن يفعل أولا مثل ما فعل الامام من قراءة وجلوس فيجأ كي الامام وتقديم القضاء أن يفعل أولا ما فات قبل الدخول على صفة ما فعل الامام فما كان من سورة مع الفاتحة أتى به كذلك وما جلس فيه الامام يجلس فيه ولو لم يكن محل جلوس له وما لم يجلس فيه الامام لا يجلس فيه المأموم إلا أن يكون محل جلوس له كأن تكون ثانية فإنه يجلس ولو لم يكن امامه جلس فيها ترجيحاً لجنب نفسه (قوله ولأن القضاء) أي الركعة التي فاتته قبل الدخول (قوله ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس) المناسب أن يقول ولا يجلس (قوله ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور) فيه ما تقدم (قوله ويجلس على المشهور) لا يخفى أنه يقتضي أنه وقع الخلاف على قول ابن القاسم وفيه المشهور وغيره وهو كذلك قال ابن الخياط وعلى تقديم البناء ففي جلوسه في آخره امامه قولان فأشار المصنف بقوله ولو لم تكن ثانيته لرد قول ابن حبيب بعدم الجلوس إذا لم تكن ثانيته

(قوله ثم ركعتين بأم القرآن فقط) ظاهره أنه لا يجلس بينهما **تنبية** ذكر ثلث هنا صوراً تختلف فيها بالبناء والقضاء من جعلتها أن يدرك الأولى ويركع في الثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة فلا اشكال أن الرابعة بناء واختلاف في الثالثة في كونها بناء أو قضاء (قوله ثم ركعتين بأم القرآن فقط وهاتان صورتان الخ) ظاهره أنه لم يقل بالجلوس بينهما وانظر هل هو كذلك شيخنا عبد الله والظاهر كذلك (قوله الرابعة أن يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الخ) وأما لو أدرك الأولى فليس معه إلا بناء فقط وأما لو أدرك الثانية صلاة حاضر فهو قوله أو أحدهما ويصدق عليه تفسير (٣٤٤) البناء بأنه ما فات المأموم بعد الدخول سواء كان مفعولاً للامام أم لا لا تفسيره

بما فسره الشارح كما تقدم

فصل ستر العورة (قوله في الثغر)

الثغر الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو (قوله وغيره) معطوف على الثغر كالتلخل في الدار (قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد) عطف عام على خاص كالمرأة عورة (قوله ومنه عور المكان) أي ومن الذي يتوقع منه ضرر وفساد قولهم عور المكان من باب تعب إذا صار يتوقع منه ضرر وفساد (قوله والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها) ظاهره أن ذلك من جملة الأصل وان قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد ولو شرع عا فسر بأن يقال إذا كان ذلك من الأصل فأين خلاف الأصل فأقول الظاهر أن خلاف الأصل ما بين السرة والركبة بالخصوص حيث يراد بهما ما يشمل المخفية والمغلطة والسوأتان حيث يراد بالمغلطة (قوله لامن العور) معطوف على محذوف وكأنه يقول والمرأة عورة من العور بمعنى توقع الفساد من رؤيتها الخ (قوله وقد يقال الخ) فيه أن هذا الأخذ من منظور فيه اللغة لا للشرع (قوله هل ستر عورته) وحكم ستر بعض العورة بحكم سترها كلها

ثم ركعة بأم القرآن وسورة وعند سجنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لأنها ثابته ثم ركعتين بأم القرآن فقط وهاتان صورتان داخلتان تحت قوله أو أحدهما الرابعة أن يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الثانية وتفوته الأولى قبل دخوله معه وهذه الصورة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وسجنون لأن الأولى التي فاتته أو ألقضاه والاخيرتين بناء لأن الحاضر إذا صلى خلف المسافر لا يقصر وكذلك حكم الصورة الخامسة وهي أن الامام إذا صلى صلاة الخوف فإنه يقسم القوم طائفتين فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين ثم ينصرفون تجاه العدو ثم يصلي بالثانية الركعتين الباقيتين كما يأتي في باب صلاة الخوف فإذا أدرك مع الأولى الركعة الثانية فإنه ينصرف معهم فقد فاتته ركعة قبل الدخول وركعتان بعد الدخول مع الامام فالركعة الأولى قضاء لفواتها قبل الدخول والاخيرتان بناء لفواتهما بعد الدخول قوله لراعف وكذا الناعس ومن حوم فلو قال لكراعف لكان أشمل ولما أنهى الكلام على ما قصده من الشرطين المدكورين شرع في الكلام على الثالث فقال

فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر * وهي في الأصل الخلخل في الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ومنه عور المكان وقوله تعالى ان بيوتنا عورة أي خالية يتوقع فيها الفساد والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها لامن العور بمعنى القبح لعدم تحققه في الجملة من النساء ليل النفوس اليها الخ وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وان ميل اليه طبعاً (ص) هل ستر عورته بكثيف (ش) افتتح المؤلف بالاستفهام على لسان سائل وجوابه قوله خلاف أي في ذلك خلاف وستر مبتدأ وخبره قوله شرط وقوله للصلاة متعلق بستر أي هل ستر عورة المكلف للصلاة شرط أو ليس بشرط وانما هو واجب فقط فلا خلاف في الوجوب وانما الخلاف في الشرطية وعدمها وستأتي فائدته والمراد بالكثيف ما لا يشف البدن أي ما لا يظهر منه لون الجسد فالشاف كالعدم قال في توضيحه كالبندي الرفيع وتبع المؤلف ابن الحاجب التابع لابن بشير في أن الشاف كالعدم وفرق بينه وبين الواصف الآتي في قوله وكره محمد لا يرجح مع أن ابن رشد عزا لابن القاسم التسوية بينهما في الاعادة في الوقت للاصفرار ومثله للباجي عن مالك ونقله في توضيحه عن النوادر ولذا قال ابن عرفة قول ابن بشير وتابعيه ما يشف كالعدم وما يصف لرقته يكره وهم لمخالفته رواية الباجي التسوية بينهما أي في الاعادة في الوقت ووفق بعضهم بينهما بقوله الكثيف الصفيق أي بساتر كثيف أي صفيق واحترزه عن الشاف الذي تبد منه العورة من غير تأمل وعليه يحمل قول من قال ان الشاف كالعدم وأما الشاف الذي لا تبد منه العورة لا يتأمل وهو محمل قول من

(قوله المكلف) أي لان الصبي إذا صلى عرياناً بعيد في الوقت فإن صلى بلا وضوء فلا شبهة بعد أي ندباً قال ولسجنون بعيداً بالقرب لا بعد يومين وثلاثة (قوله والمراد بالكثيف الخ) لا يخفى أن هذا تفسير من ادوا الا بالظاهر المناسب للمقام الصفيق ولو غير كثيف (قوله وتابعيه) بصيغة التثنية والتابع لابن بشير ابن شاس وابن الحاجب قاله ابن عاب (قوله ووفق الخ) فيه نظر لانه يقتضي أنه قول ثالث مع أنه ليس في المذهب الا قولان الأول على ما زعمه المصنف وتبع فيه ابن الحاجب والقول الثاني لابن القاسم أنه لا اعادة عليه مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلاً عن المتأمل ولو وصلت المرأة في ثوب مشمسي فصلاتها جميعاً وهو المعتقد قاله ابن عاب على ما نقله شيخنا عبد الله

(قوله لقلة المائية الخ) أفاد ذلك أنه يلزمه قبوله ولو تحقق النسبة والفرق بينهما وبين ما مر في التيمم أن الماء بدل وأنه يتقبل بالاستعمال ويصير مستعملا وتغافه النفوس بخلاف الثوب (قوله وطلبه) معطوف على قبوله لأنه لم يتقدم ما يفرع هذا عليه فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله كما في التيمم) أفاد أنه يشترط بثمن معتاد لم يحتج له وإن بذمته وأنه بطلبه لكل صلاة ومن رفقة قلبه أو حوله من كثرة والظاهر أنه لا يلزمه قبول هبة الذات لو جرد المائية الغوية في ذلك (قوله وإن باعارة) أي وإن كان المستر من باب باعارة من غير طلب أفاد بذلك دفع ما ردد عن المصنف من أن فيه عطف العام على الخاص بأو وحاصل جوابه أنه من عطف المغاير (قوله حتى يعطف عليه) كما هو المتبادر (قوله محققا في النجس) من تحقق العام في الخاص والمنظورة ذلك الخاص بدليل قوله وإن كان الخ (قوله على ظاهر المذهب) فيه إشارة إلى أن ظاهر المذهب جواز الاستر بالثوب النجس إلى آخر الذات لكن انظر نص نت قال في الذخيرة لو وجد جلد كلب أو خنزير أو ميتة فظاهر المذهب السترة في غير الصلاة أما نقله نت عن الذخيرة فاذ علمت ذلك فليس ظاهر المذهب فيما يتعلق بالصلاة (قوله أو حشيشا أو طينا) معطوف على قوله نجسا أي وإن كان الكثيف حشيشا أو طينا أي الآن في الطين قولين أحدهما ما ذكره السارح والآخر لا يستتر به لأنه مظنة بيه وتطاييره فيكشف وهما إذا لم يجد غيره ~~كما يفيد السارح~~ وفي عبارة شب وأما الاستتار بالماء فن فرضه الأعيان كوعا وسجودا فالظاهر أنه كالطين أي وأما لو لم يكن فرضه الأعيان أن كان قادرا على الركوع والسجود فإنه يصلي عريانا فأما كما ساجدا قوله والمتنجس أولى) أي إذا كان (٢٤٥) يصلي بالنجس فأولى المتنجس وأما إذا

اجتمع ما يقدم المتنجس فقد قال بعض الشراح وحل يقدم المتنجس على النجس وهو الظاهر لأن تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان أو هما سواء ونظير ذلك ما قالوا قمين أكره على الزنا بحرمة أو بأجنبية من تقديم الأجنبية لأن حرمتها عارضة تزول بعقد صحيح بخلاف الحرم لا صالة حرمة بناء على تعليق الأكره بالزنا (قوله وكذا إن لم يجد الاثوب الخ) أي فيكون تشبيها في الجواز والصحة فهو تشبيه في المقيد بغيره وكلامه الآتي في قوله وعصى وصحت في الصحة فقط فيكون

قال إن الشافى تصح فيه الصلاة وبه يجمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب (ص) وإن باعارة أو طلب (ش) يعني أن المستر مطلوب وإن كان ما يستتر به لغيره وأعاره من غير طلب فيجب عليه قبوله كهبة الماء للوضوء لقلة المائية وطلبه باستعارة ممن جهل بخلافه أو شراء كما في التيمم فقوله وإن باعارة أي من غير طلب والافهم ما بعده (ص) أو نجس وحده (ش) هذا ليس مغاير الكثيف حتى يعطف عليه وإنما هو مباغلة فيه أي وإن كان الكثيف بنجس أي وإن كان الكثيف محققا في النجس أي وإن كان الكثيف نجسا في ذاته كلب أو خنزير على ظاهر المذهب إن لم يجد غيره ولا يصلي عريانا أو حشيشا أو طينا والمتنجس أولى (ص) تكرير وهو مقدم (ش) يعني وكذا إن لم يجد الاثوب باحرف فانه يصلي به وهو المشهور وإذا اجتمع مع النجس أو المتنجس قدم الحرير على المشهور وهو قول ابن القاسم لأنه لا منافاة بين الحرير والصلاة بخلاف النجاسة ولأن لبسه يجوز للضرورة وقال أصبغ يقدم النجس لأن الحرير يمنع بلبسه مطلقا والنجس إنما يمنع في الصلاة والمنوع في حالة أولى من المنوع مطلقا (ص) شرط إن ذكر وقدر وإن بخلاوة للصلاة خلاف (ش) هذا خبر المبتدأ وهو ستر يعني أنه اختلف في ستر العورة للصلاة بخلاوة أو بجلاوة في ضوء أو ظلام هل هو شرط في صحتها إن ذكر وقدر وهو المعروف من المذهب لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الاربعة

تشبيها في المقيد بدون قبده وأما الجواز وعدمه فمما يأتي (قوله وهو المشهور) ومقابله ما في سماع ابن القاسم أنه يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير (قوله لأنه لا منافاة بين الحرير والصلاة) أي لأن الحرير طاهر وشأن الطاهر أن يصلي به دون النجس (قوله ولأن لبسه يجوز للضرورة) يعارض ذلك أن النجس يلبس في غير أوقات الصلاة من غير حرمة (قوله وقال أصبغ يقدم النجس) ضعيف اعلم أن حاصل ما قيل إن الثوب النجس يصلي به اتفاقا وفي الحرير الخلاف وذلك لأن الثوب النجس جائز لبسه في جميع الأوقات إلا في حالة الصلاة بخلاف الحرير إلا أنه إذا اجتمع يقدم الحرير بمقتضى ما ذكره العكس والجواب أنه إذا صلى بالنجس مع وجود غيره تبطل وأما الحرير فلا بطلان (قوله إن ذكر وقدر) وقال محشي نت ثم ما ذكره المؤلف من قيد الذكر والقدرة تبع فيه ابن عطاء الله كما ذكره عنه في توضيحه من أنه شرط في الصلاة مع الذكر والقدرة ولم يقيد غيره بالذكر وهو الظاهر فيعيد الناسي أبدا على القول بالشرطية كما صرح به الجزولي فإن السترة فرض من فرائض الصلاة فمن صلى عريانا بغير ثوب ولا مترز وهو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو متعمدا أعادها أه وهو الجاري على قواعد المذهب ولم يعدوا هذه المسائل التي تسقط بالنسيان وذلك يدل على عدم اعتباره والله أعلم اه (قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد) لا يخفى أن هذا الدليل إنما يدل على الوجوب فقط دون الشرطية الذي هو المدعى الآن يقال الأصل في كل واجب أن يحصل الاختلال بتركه ومعنى الآية على هذا ستر العورة واجب عند كل صلاة (قوله وقيل المراد بالزينة الاربعة) فعليه يكون الامتناع

(قوله والمساجد الصلوات) من قبيل استم المجل على الحال راجع للقولين وأما قوله أو الصلاة في المساجد فلا يصح إلا الثاني فقط وعلى هذا فلا يندب الرءاء إلا لمن يصلي في المساجد فقط بخلافه على الذي قبله فيعيد الاطلاق (قوله وقيل نزلت ردالمنا كانوا يفعلونه من الطواف عراة) أقول وعلى هذا فقوله عند كل مسجد أي عند كل طواف (قوله أو واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وإن الاعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد أبدأ مع الذكر والقدرة لا مع عدمهما ففي الوقت (قوله السوأتان) سميئتا بالسوأتين لأن كشفهما يسي بصاحبهما ويدخل عليه كذا وحزنا (قوله ومن الدبر) أي المؤخر (قوله ما بين الاليتين) أي الذي هو فم الدبر (قوله لا يعيد لكشف الفخذ) أي ولو تعمد لا في الوقت ولا في غيره ولا يعيد لكشف إحدى البتية أو بعضهما أوهما أو كشف عانة وما فوقها السرة أبدأ فيما يظهر بل في الوقت كذا قرر وفيه بحث قال عج ولم يبين ذلك البحث وحاصل ذلك التقرير أن من العانة وما حاذى ذلك من المؤخر إلى ما قابل السرة من الخلف يعيد فيه الرجل في الوقت والسرة وما حاذاه من الخلف خارجا وقد علمت أن في السوأتين الاعادة أبدأ ولا اعادة في الفخذ ولعل وجه البحث الذي أشار له عج أن ما فوق العانة ينبغي أن يلحق بالفخذ فلا اعادة فيه (قوله وأما الامة الخ) حاصله أن المغلظة من مؤخر الامة الاليتان ومن مقدمها فخرجها وما والاها كذا ينبغي وعلى ما تقدم من التقرير في الرجل أن تقول

(٢٤٦)

والمساجد الصلوات أو الصلاة في المساجد وقيل نزلت ردالمنا كانوا يفعلونه من الطواف عراة أو واجب غير شرط وشهر وهذا مطوى في كلام المؤلف ولا يصح أن يراد به القول بالسنية أو الندب لأنه لم يشهر وينبغي عليه ما وصلي مكشوف العورة فعلى الشرطية يعيد أبدأ وعلى نفيها يعيد في الوقت أي مع العصيان ﴿تنبيه﴾ الخلاف المذكور في العورة المغلظة وقوله يعيده من رجل وأمة ما بين سرور كبة في العورة الشاملة للمغلظة والمخففة ثم إن العورة المغلظة من الرجل هي السوأتان وهما كما قال البرزلي عن ابن عرفة من المقدم الذكر والائتيان ومن الدبر ما بين الاليتين وهذا في حق الرجل وسياق أن لا يعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تعمد وأما الامة فذكر المؤلف أنها تعيد في الوقت لكشف الفخذ وينبغي أن تعيد لكشف الفخذ كذلك في الوقت وإن تعيد أبدأ في كشف بعض الاليتين وبأى ما يعيد الرجل فيه في الوقت وأما الحرة فسيأتى أنها تعيد في الوقت في كشف صدرها أو بعضه أو أطرافها أو بعضها أو في مجموع ذلك في الوقت وإنها تعيد في كشف ما هو فوق المنحر في الوقت كما يفيد قوله ككبرة أن ترك القناع وإنها تعيد فيما عدا ذلك أبدأ كما يفيد كلام المؤلف فيما يأتي ونحوه للثاني (ص) وهي من رجل وأمة وإن بشائبة وحرة مع امرأة ما بين سرور كبة (ش) يعني أن عورة الرجل مع مثله أو مع أمة ولو بشائبة من أمومة ولد فادونها مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة مع حرة أو أمة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان وبعبارة أخرى وهي أى العورة الشاملة

أو بعضه) ومثل ذلك ما حاذاه من الظهر (قوله وإنها تعيد فيما عدا ذلك أبدأ) قال عجب والمغلظة لحرة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها كما يفيد قول ابن عرفة أن بدا صدرها أو شعرها أو قدمها أعادت في الوقت والأبدأ اه ومثل الصدر الظهر في الاعادة بوقت فيما يظهر للالتهذابه اه قلبت نظر عج في الساق والظاهر أنه لا يزيد على الصدر وما حاذاه من الظهر مع أن الحكم فيها ما الاعادة في الوقت وكلام ابن عرفة لا يؤخذ على عمومه فقد قال عج الظاهر أنها إذا صلت بأدية الكف وغيره مما يقابل الصدر تعيد في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام

للمغلظة

ابن عرفة بل نقل الشيخ عن أشهب أنه إن بدا بعض رأسها أو ذراعها أو بطنها أو

نخذيها أعادت في الوقت إلا أنه خلاف ما في تت أنها لكشف البطن أبدأ ﴿تنبيه﴾ النظر للعورة مستورة جائز وجسها من فوق ساتر لا يجوز قاله عج وقوله لا يجوز أي مادامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية كما أشار له الشيخ سالم (قوله عورة الرجل الخ) أي الشخص الذي كرف على هذا فالجن عورته ما بين السرة والركبة وأما الملائكة فلا تصح أراحتهم هنا لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة بل ولا علم لنا بحقيقتهم قاله اللقاني (قوله بالنسبة للرؤية وللصلاة) الاحسن قصره على الرؤية لأن الصلاة الحاله فيها واحدة فلا يقال فيها مع مثله ولا يقال فيها مع رجل الخ (قوله ما بين السرة والركبة الخ) أي عورة الرجل مع مثله ما بين السرة والركبة وهو موافق لما قاله ابن القطان من حرمة النظر لفخذ الرجل وشهر في المدخل الكراهة والظاهر أن النظر لفخذ الامة حرام بلا نزاع شب وأما مع المرأة فساعد الوجه والاطراف فاختلف عورة الرجل مع مثله ومع المرأة هذا بالنسبة للرؤية وأما بالنسبة للصلاة فما بين السرة والركبة وعورة الامة بالنسبة للصلاة كذلك وانما قلنا الأولى قصره على الرؤية وإن كان الحكم كذلك في الصلاة لأن المعية مما تظهره في الرؤية (قوله ولو كافرة) أي وإن حرم على حرة مسلمة كشف شيء من بدنها الأوجهها وأطرافها بين يدي حرة كافرة إذ لا يلزم من حرمة الكشف كون ذلك عورة

(قوله مع غير أجنبية) أي مع غير امرأة أجنبية كانت الأجنبية حرة وأمة وهذا أحسن من قوله أول العبارة مع رجل فإنه قاصر والحاصل أن عورة الرجل مع مثله أو مع امرأة محرم ما بين سرور كبة وأمام مع الأجنبية فاعدا الوجه والاطراف فالأجنبية ولو أمة لا ترى منه إلا ما يراه الرجل مع محرمه وهو ينظر منها ما عدا ما بين السرور والكبة والفرق قوة داعيته للرجل وضعف داعيته إليها والحاصل أن عورة الحرة المسلمة مع الكافرة غير أمتها جميع جسدها إلا وجهها وكفيها وأما عورتها مع أمتها الكافرة فكعورتها مع امرأة مسلمة جميع ما بين سرورها وكبتها كذا أفاده بعض الشيوخ ولكن الأحسن أن يقال إن عورتها مع الكافرة كعورتها مع المسلمة غير أنه يحرم عليها أن تكشفها أو يزيد من الوجه والكفين لأنه لا يلزم من حرمة الكشف كونه عورة (قوله فإن قلت الخ) هذا سؤال وارد على قوله وإنما قلنا الخ كأنه يقول لا حاجة لهذا كله لأن الكلام في الرؤية بالنسبة للصلاة (قوله قلت رده الخ) أي ويصح ما قلنا من أنه بالنسبة للرؤية والصلاة ههنا فإدراك كلامه الآن قوله في العورة التي لا ترى بقصره على الرؤية (قوله وانظر الاعتراض الخ) ونصه واعتراض على قول المؤلف بين سرور كبة من وجهين أحدهما أنه لا يصح عربية لأن بين لا تقع خبرا لأنها لا تتصرف لأنهما من الظروف اللازمة والآخر أن كلامه لا يصدق إلا بالقبل (٣٤٧) والبرهان حقيقة البنية الوسط تقول دار

زيد بن دار عمرو يعني وسطها ويمكن الجواب عن الأول بأن بين فيها لغة أنها متصرفة وعليها جاء قوله تعالى لقد قطع بينكم بالرفع غايته أنه اللغة قليلة وعن الثاني بأن هذه صفة أو صلاة لموصول أو موصوف محذوف والتقدير ما بين سرور ولو زاد الغظة ما اندفع الاعتراضان فتجعل خبرا ويشمل ما لم يشمل بين لأن ما من صيغ العموم وعلى حذفها وما للاختصار يجوز أن يقدر قال ابن مالك

* وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه والقرينة هنا موجودة وهو أن المراد جميع ما بين السرور والكبة اه ورد ذلك محشى تب بأن ابن مالك صرح في تسهيله بأن بين من الظروف المنصرفه

للغظة والمخفة من رجل مع غير أجنبية ما بين سرور كبة وإنما قلنا مع غير أجنبية لما يأتي أن الأجنبية إنما ترى من الأجنبي الوجه والاطراف فإن قلت هذا بيان للعورة التي يجب سترها في الصلاة لالهة والعورة التي لا ترى قلت رده قوله وحرمة مع امرأة فإنه في العورة التي لا ترى إذ عورة الحرة في الصلاة جميع جسدها ما عدا وجهها وكفيها كما يأتي وانظر الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة العربية وغيرها في شرحنا الكبير (ص) ومع أجنبي غير الوجه والكفين (ش) معطوف على امرأة والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنها حتى دلائلها وقصبتها ما عدا الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما فيجوز النظر لهما بلا لذة ولا خشية فتنة من غير عذر ولو شابه وقال مالك تأكل المرأة مع غير ذي محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره ممن يؤاكله ابن القطن فيه إباحة إبداء المرأة وجهها وبديها للأجنبي إذا لا يتصور الاكل إلا هكذا اه ولعل هذا لا يعارض منع كل الزوج مع مطلقة الرجعية لاحتمال كون المنع خاصا بالمطلق لعدم احترامه لها لما بينهما من المودة والالفة سابقا فسد عليه ما لم يشدد على الأجنبي (ص) وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت (ش) لما كانت عورة الحرة تنقسم كانهقسام عورة الرجل إلى مغلظة كالبدن والظهر ومخفة وهو ما أشار إليها مع حكمها بقوله وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت يعني أن الحرة إذا صلبت بادية الصدر فقط أو الاطراف فقط أو هما فأنها تعيد تلك الصلاة في الوقت الآتي بيانه وممثل الحرة أم الولد في أنها تعيد لصدرها وأطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسواء حصل منهما كشف ذلك عمدا أو جهلا أو نسيانا والمراد بأطرافها ظهرها وسورها وكوعيا وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كاهها وفي الأبي

ومثل شراحه لذلك بقوله تعالى لقد قطع بينكم بالرفع وقوله تعالى هذا فراق بيني وبينك بالخفض ولم يذكر خلافا في ذلك ولا جعلوه لغة قليلة على أنه إنما يحتاج للجواب الأول إذا أعرب بين بالرفع وهو غير لازم لاحتمال أن يعرب بالنصب على الظرفية على جهة التحيز بالظرف وهو الموجود في النسخ (أقول) برد أن جعل بين صلة محذوف لا يرفع لأنه بفيد العموم في أجزاء الوسط فتدبر (قوله والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي) كان حرا أو عبدا مسلمانا أو كافرا ولا يلزم من حرمة كشفها للكافر أن تكون عورة خلافا لعب والحاصل أنه لا يجوز للحرة المسلمة أن تبدى شيئا من جسدها ولو وجهها أو يد الكافر وإن لم يكن عورة فالأولى التعميم كما قلنا كما قررره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله حتى دلائلها) قال بعض الشراح والظاهر أن المراعى في كون ما ذكره عورة شرط اتصاله لا كما يقول الشافعية من أنه عورة ولو انفصل من شرح شب وينبغي أن يكون عورة المسلمة مع عبدها الكافر كعورتها مع الأجنبي (قوله ولا خشية فتنة) فسر المصباح الفتنة بالمحنة والابتلاء والمراد هنا ابتلاء خاص وهو الابتلاء باللذة (قوله وأعادت لصدرها وأطرافها) الصدر ليس من الاطراف بديل تغاير المصنف بينهما (قوله بوقت) هو في الظهريين لا في الصغرى وفي العشاءين الليل كله والصبح للطلوع (قوله ظهور قدميها) يستفاد منه أن بطون قدميها لا تعيدها وإن كان من عورتها (قوله وكوعيا) الأولى وكوعها بالرفع عطف على ظهورها وكذا تعيد في الوقت إذا صلبت بادية الكشف وغيره مما يقابل الصدر في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة

(قوله اذ كفاها الكوعين) يفيد ذلك أن الكوعين ليسا من عورة المرأة (قوله ككشف أمة) ظاهره ان كشفه من حرة تعيد أبدأ والام يكن لتخصيصه باعادة الامة في الوقت معنى (قوله فلا اعاده عليه على المشهور) ومقابلته يعيد في الوقت (قوله والقدمان) عطف على ما فوق المنخر أي ظهر او بطن الخالف الاطراف هنا الاطراف المتقدمة (قوله والذراعان) من المنكب الى طرف الاصبع الوسطى يخالفه ما قاله في جامع الكافي ونصه ولا بأس أن يتطرق الى وجه أم امرأته وشعرها وكفها وكذا زوجة أبيه وزوجة ابنه ولا يتطرق منهن الى معصم ولا ساق ولا جسد (تنبيه) لا يجوز تردد النظر وادامته الى امرأة شابة من محارمه أو غيرها من الاعند الحاجة اليه والضرورة في الشهادة ونحوها وعليه فيقيد كلام المصنف بغير تردد النظر وادامته ومفهوم الشابة أنه يجوز ذلك في المتجالة ذكره الخطاب (قوله ومن المحرم) ظاهره انه شامل للنسب والرضاع والصهر وظاهره ولو كافر اقاله في (قوله قوة داعيتها) أي غير أن الجلاء يمنع من التسلط على ذلك الفعل فالذكر أكثر تسلطاً منها وان لم يكن مثلها في الداعية لانه ليس عنده حياة مثلها (قوله غير أم الولد) أنت خير بأن أم الولد الآتي ذكرها (٣٤٨) انما هو بالنسبة لخصوص الصلاة فينبغي أن يكون قوله ولا تطلب أمة مقصور على

ذراعيها بدل كوعها وهو الظاهر اذ كفاها الكوعين ليسا من عورتها (ص) ككشف أمة فخذ الأرجل (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت والمعنى أن الامة ولو بشائبة اذا صلت بادية الفخذ فانما تعيد في الوقت استحباباً بخلاف الرجل فلا اعادة عليه على المشهور لانه منها أغلظ وسواء كان الكشف فيهما عداً أو جهلاً أو نسياناً والظاهر أن الفخذين كالفخذ فيهما (ص) ومع محرم غير الوجه والاطراف (ش) يعني ان عورة الحرة مع الرجل المحرم من نسب أو رضاع أو صهر جميع بدنهما الا الوجه والاطراف وهي ما فوق المنخر وهو شامل لشعر الرأس والقدمان والذراعان فليس له أن يرى ثديها وصدورها وساقها والعبد الوغد مع سيده كالمحرم يرى منها الوجه والاطراف المتقدمة وترى منه ما تراه من محرمها كما سيأتي (ص) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مع مثله (ش) يعني ان الحرة يحجب وزلها أن تنظر من الاجنبي الوجه والاطراف المتقدمة التي يراها المحرم من محرمه اذ ما ذكر ليس بعورة بالنسبة اليه وترى من محرمها ما يراه الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا ما بين السرة أو الركبة ثم ان قوله وترى من الاجنبي أي وترى المرأة ولو أمة كما هو ظاهر نقل الخطاب والمواق خلافاً لما في تت من قصره على الحرة وعلى ما قاله المواق والخطاب فالامة ترى من الاجنبي الوجه والاطراف ولا ترى منه غير ذلك ويرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس العكس قوة داعيتها للرجل وضعف داعيتها لها (ص) ولا تطلب أمة بتغطية رأس (ش) لما قدم فحدد عورة الامة الواجب سترها وأشار لحكم ما عداها والمعنى أن الامة ومن فيها بقية رق من مكاتبة ومبعضة غير أم الولد بدليل ما يأتي لا تطلب لا وجوباً ولا ندباً بتغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فطوبى لها (ص) وندب سترها بخلاف (ش) يعني أنه يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة لغير الصلاة عن الملائكة ويكره التجرد لغير حاجة

خصوص الصلاة ولذلك قال تت ولا تطلب أمة بتغطية رأس في صلاتها نداء فيجوز لها أن لا تغطيه كالرجل واذا صلت بغيره لم تعد الخ (قوله فطوبى لها) أي ندباً فيما عدا ما بين السرة والركبة وحاصل ما في المقام أن أم الولد وغيرها اشتركا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندب ما زاد على ذلك الا الرأس واختلاف في الرأس فأم الولد يندب لها وغيرها أقوال ثلاثة بالجواز وندب التغطية وندب عدمها (قوله عجب رجه الله والحاصل أن المتعمد ما قلنا كما أفاده شيخنا قال عياض الصواب ندب تغطيتها في الصلاة لانها أولى من الرجال ولا ينبغي اليوم الكشف مطلقاً للعموم الفساد في أكثر الناس فلون خرجت جارية مكشوفة الرأس في الاسواق والازقة لوجب على الامام أن

يمنع من ذلك ويلزم الامام عيشة تميزه من الخرائر وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاماً فقال ولا تطلب أمة لا وجوباً ولا ندباً بل تندب بعدم التغطية كما صرح به ابن ناجي وقد كان عمر رضي الله عنه يضرب من تغطي رأسها من الاماء لا يشتبهن بالخرائير وصوصب سند الجواز كما نقله أبو سعيد لان غايتها أن تكون كالرجل فاذا لم يستحب له كشف رأسه بل يجوز في الامة أولى (قوله المغلظة) قال عجب الذي عليه معظم أشياخي أن المراد بها هنا العورة المغلظة وهي ما عدا الصلاة لكشفه أبدأ على تفصيلها المتقدمة ولم أر فيه مستنداً وفسرها اللخمي بالسواطين خاصة وظاهره شموله للحرة وغيرها وفي ابن عبد السلام العورة في هذا الفرع والله أعلم السواطين وما والاها خاصة ولا يدخل في ذلك الفخذ من الرجل اه فزاد ابن عبد السلام على ما عند اللخمي ما والى السواطين وهو ظاهر ثم ان كلام اللخمي يدل على أن الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا الحكم بخلاف ابن عبد السلام ولعله لم يقصد الحصر فيما ذكره من الفخذ للرجل أفاده الشيخ أحمد الزرقاني قال عجب وقد اقتصر أبو الحسن على كلام اللخمي ولم يزد عليه شيئاً (قلت) مقتضى قوله ولا يدخل أن ذلك من الامة يدخل وعلى هذا فالعورة هنا ليس المراد بها العورة المغلظة فقط ولا ما يشملها ويشمل الخففة وانما المراد بها عورة خاصة انتهى فالملالات أربع والذي روي شيخنا الصغير كلام ابن عبد السلام

أن المراد به السواآتان وما فار بهما في مطلق شخص (قوله وصغيرة ستر واجب) ومثل الصغيرة الصغيرة في أنه يندب له الستر والواجب على الرجل (قوله وان لم تراها في الخ) حاصل المصنف على هذا أن الصغيرة التي تؤمر بالصلاة يستحب لها الستر والواجب على المرأة وان لم تراها وأما الاعادة عند ترك القناع فشرطه أن تكون مراعاة عند انقضاء ما اقتضاه كلامه إلا أنه فيه شيء وذلك لأن أشهب يقول بأن من تؤمر بالصلاة تعيد فلا وجه للتقييد بالمراعاة قال أشهب وإذا صلت الصبية التي لم تبلغ الحيض بغير قناع وهي ممن تؤمر بالصلاة فتعيد في الوقت وأما المدونة فلم تذكر الاعادة وانما قالت والحرمة المراهقة ومن تؤمر منهن بالصلاة في الستر كالبالغة انتهى فان أخذ الاعادة من التشبيه بالبالغة فلا فرق بين المراهقة وغيرها وفي ابن يونس قال ابن القاسم في الجارية التي لم تبلغ الحيض ومثلها قد أمرت بالصلاة وقد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى (٩ و ١٠) عشرة سنة تؤمر بأن تستمرن نفسها في الصلاة

ما استره الحرة البالغة فلم يذكر أيضا الاعادة إلا ما يؤخذ من التشبيه فان كان هذا معتمدا كما يظهر من توضيحه فيقيد أيضا قوله وصغيرة بالمراهقة فيكون مخالفا للمدونة ويكون جزمه بالاعادة لا دليل فيه إلا ما يؤخذ من التشبيه والظاهر من توضيحه أنه اعتمد قول أشهب إلا أنه لم ينقله على وجهه بل نقله على أنه في المراهقة فجرى على ذلك في مختصره وليس كذلك كما علمت وقد نقله الشارح والموافق مقلدين له وقد علمت وجهه وبالله التوفيق قاله محشي تن رجه الله (قوله يستتر ظهور القدمين) هذا يخالف ما تقدم له من أن عورتها ما عدا الوجه والكفين فيدخل بطون القدمين فالعبارة التي بعدها تخالفها وهي الموافقة لما تقدم إلا أن في عب نسبة العبارة الأولى هنا المدونة فانه قال كذا في المدونة غير أن شيخنا السيد أفاد أن بطون القدمين من الواجب ستره غير أنه لاعادة فيه ونقله عن بعض العلماء وهو الموافق لما تقدم (قوله فستر عورتها) أي عورة الحرة الصغيرة

(ص) ولام ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة (ش) هذا عطف على سترها أي وندب حرة صغيرة تؤمر بالصلاة وان لم تراها في وقت ولان ولد دون غيرها ممن فيه شائبة حرة الستر واجب على الحرة البالغة من قناع ودرع يستتر ظهور القدمين وبعبارة أخرى أي ستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافترع عورتها ما واجب وقوله الواجب على الحرة أي في الصلاة وهو جميع بدنها (ص) وأعادت ان تراها في الاصفراء ككبيرة ان تراها في القناع (ش) يعني أن الصغيرة إذا تراها في كبت إحدى عشرة سنة والكبيرة الحرة وأم الولد إذا ترك كل القناع وصلت بأدب الشعر فلتعبد كلام من العشاءين للفجر والصبح للشمس والظهرين للاصفراء اللخمي وان كانت الحرة بنت ثمان كان أمرها أخف وتقدم توجيه ابن رشد وابن يونس لاعادة الظهرين للاصفراء لا للعروب بأن الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلى نافلة عند الاصفراء ولو قال كام ولد لكان أنسب للاختصار ولانه نص المدونة لانه قدم حكم الكبيرة انما تعيد لصدرها وأطرافها بوقت (ص) كصل بحرير وان انفرد (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت يعني أن من صلى بحرير أو بذهب لا يسالك فانه يعيد في الوقت وان انفرد باللبس مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل باعادته أبدا ويحتمل وان انفرد في الوجود أي لم يوجد غيره حين صلى به خلافا لاصبح القائل بعدم الاعادة وأما من صلى حامل له في كفة أو في جيبه أو في فمه فلا اعادة عليه ولا اثم عليه (ص) أو بنجس بغير (ش) أي وكذلك يعيد إلى الاصفراء إذا صلى بثوب نجس ذاتا أو عارضاله لا بساله أو حاملا ويعيد في شيء طاهر غير حرير أو زلفاء في الاعادة بشي نجس أو حرير وكذلك لا يعيد في الآخر إذا صلى بأحدهما والباء في بحرير وبنجس وبغير لانظر في حذف المضاف مع غير اختصار وذلك جائز أي يعيد في غير النجس وفي غير الحرير وقوله بغير متعلق بأعاد المدلول عليه بما تقدم (ص) أو بوجود مطهر (ش) أي وكذلك يعيد في الوقت حيث وجد ما يطهر به الثوب الذي صلى فيه فقوله بغير راجع للحرير والنجس وقوله أو بوجود مطهر راجع للنجس أو للنجس (ص) وان ظن عدم صلاته وصلى بطاهر (ش) يريد أن من صلى بثوب نجس أو حرير ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر ثم ذكر أنه صلى بثوب نجس أو حرير فانه يعيدها ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارة للأولى فيأتي بثالثة للحيض فقط وله وان ظن الخ مبالغة في الاعادة في الوقت

(- ٣٣ خشي اول) وعورة أم الولد التي هي بين السرة والركبة والوجوب بالنسبة للصغيرة باعتبار ولها (قوله ان تراها في القناع) ذكر باعتبار كونها شخصين (قوله والكبيرة الحرة وأم الولد) إلا أن الأولى أن يحمل المصنف على أم الولد لان الحرية الكبيرة تقدم الكلام عليها (قوله للاختصار) لا اختصار ان كان يذ كر الشرط (قوله ولانه نص المدونة) أي ان المدونة صرحت بأم الولد (قوله ويعيد في شيء طاهر) إلا أن في الحرير مطلقا وفي النجس اذا كان عاجزا أو ناسيا وهذا كلام مستأنف متعلق بالطرفين (قوله والباء الخ) أي وأما الباء في قوله أو بوجود مطهر فهي للسببية (قوله فصلى بثوب طاهر ثم ذكر أنه صلى بثوب نجس أو حرير) أشار إلى أن في المصنف حذفا والتقدير وصلى بطاهر أو غير حرير لاجل أن يرجع للسائلين أو أشار إلى أن مثل مسألة النجس مسألة الحرير غير أن الأولى أن يقول الشارح ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر أو غير حرير

(قوله وهو الجارى الخ) وهو المذهب وعلى عدم الاعادة فيقال في الفرق بينه وبين من صلى بثوب نجس أو حرير أنه يعيد في الوقت أن المصلي مكلف معهم بالاستتر في الجلاء بخلافه مع التعري فليس مكلفاً به (قوله أو حرير) لا تتقيد الصلاة في الحرير بالنسيان خلافاً لما يظهر من ظاهر السياق (قوله وكره محدد) أي ليس محدد (قوله أي يصف جرمها) أي لرقته أو احاطته بها (قوله كالخزام) أي على ثوب رقيق وأما الخزام على القفطان فلا تحدد بالعود أو أي المغلظة فلا كراهة ويحتمل أن مراده بالعودة ما يشمل المغلظة والخففة كالألبتين فيكون الخزام على القفطان مكرهاً (قوله لا يريح) أي يضرب به (قوله لأنه ليس من زى العرب والسلف) لا يخفى أن السلف يقتدى بهم وأما العرب فلا يقتدى بهم (٢٥٠) وكان ذلك لكون السلف وافقت العرب (قوله وأما الوصلى بمنزلة الخ) خلاصته أن

(ص) لا عاجز صلى عرباً (ش) بالرفع عطف على الضمير المستتر في وأعادت أصدرها وبالجر عطف على مصل والمعنى أن العاجز عن الستر بكل شيء إذا صلى عرباً ثم وجد ما يستتر به في الوقت فلا إعادة عليه ولم يحكم ابن رشد خلافه وجعل المازري المذهب الاعادة في الوقت قال بعضهم وهو الجارى على تقديم النجس والحرير على التعري لأنه إذا لزمت الاعادة من صلى فيها مع تقديمها على التعري فلتلزم مع التعري الأضعف منهما أخرى وأما على تقديم التعري عليها فلا إشكال (ص) كفاية (ش) تشبيهه في عدم الاعادة يعني أن من صلى فائتة ثم تبين له أنه صلاها بنجس أو حرير فلا يعيدها عند وجود غيره لا نقضاء وقتها بغيرها (ص) وكره محدد (ش) أي وكره ما يحسد العورة أي يصف جرمها كالخزام والسراويل والثوب الرقيق الصفيق ما لم يكن الوصف بسبب ريح فإن كان بسببه فلا كراهة كما أشار إلى ذلك بقوله (لا يريح) ومثله البطل ثم إن كراهة ما يحسد في غير المتزر كما في الجلاب وابن الحاجب أي لأنه من زى السلف بخلاف السراويل لأنه ليس من زى العرب والسلف والمراد بالمتزر المحففة أي ما يلتحف به ويستتر جميع جسده وإن كان محسداً وأما الوصلى بمنزلة الخ على أكتافه شيء مع القدرة على الثياب فيكره وظاهر قوله وكره محدد ولو خارج الصلاة وهو واضح كما في الخطاب (ص) وانتقاب امرأة ككف كم وشعر الصلاة وتلثم (ش) يعني وكذلك يكره للمرأة وأولى الرجل الانتقاب في الصلاة وهو تغطية الوجه بالثياب والانتقاب والانتقاب الشفة السفلى لأنه من الغلو في الدين ولا إعادة على فاعله وفي النهاية اللشم سد الفم بالثياب والانتقاب ما يصل إلى العيون انتهى وقال بعضهم الانتقاب تغطية الأنف وكذلك يكره للمصلي تشمير يركبه وضمه لأن في ذلك ضرباً من ترك الخشوع وأولى ذيله عن الساق ومثله إذا صلى محتزماً أو جمع شعره وهذا إذا فعله لأجل الصلاة أما لو كان ذلك لباساً أو كان لأجل شغل فحضرت الصلاة فصلى به فلا كراهة فيه قاله ابن بونس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعراً ولا ثوباً فأخبر أن النهي عن ذلك إنما هو إذا قصد به الصلاة والكفت معناه الضم وروى إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة (ص) ككشف مشترطاً أو ساقاً (ش) هذا تشبيهه لفائدة الحكم وهو الكراهة والمعنى أنه يكره لمريد شراء أمية أن يكشف صدرها أو ساقها أو معصمها نص عليه في الواضحة عن مالك وزاد في البيان عن ابن القاسم بل ينظر الوجه والكف ونحوهما كزواج الحرة فإن قلت النظر لهما في بلا شهوة جائز فلم كره كشفهما قلت لما كان

التحديد بهذا المنزلاً كراهة فيه بالتحديد بل الكراهة إنما تحققت باعتبار كشف الكف فينتدبني أن يراد بالمتزرها هو أعم فتدبر (قوله صلاة) راجع للثلاثة لا للمحدد أيضاً خلافاً لما في الشيخ أحمد الزرقاني ولو أخر قوله لصلاة عن قوله وتلثم ليرجع له أيضاً كان أولى ليخرج من عادته ذلك كالمرايطين ومن عمله لشغل (قوله تغطية الوجه) ظاهره كراهة فيكون مخالفاً للقولين الاتيين ويمكن أن يقال أنه على حذف مضاف أي بعض الوجه فيأتي على القولين الاتيين فتكون المسئلة ذات قولين لا ذات أقوال أو نقول تغطية متعلقة بالوجه (قوله والانتقاب تغطية) الأولى أن يقول وكذا يكره التام وهو تغطية الشفة السفلى بالثياب (قوله لأنه من الغلو) أي الزيادة في الدين الذي لم ترد به السنة السمحاء أي لأن ما ذكر من الأمرين (قوله الانتقاب تغطية) أي ذو تغطية (قوله وضمه) عطف تفسير (قوله وأولى ذيله) أي تشمير ذيله في حال نزوله للسجود مكره كما يفعله بعض (قوله

أما لو كان ذلك لباساً أي ما ذكر من الانتقاب وما بعده (قوله فلا كراهة فيه) أي سواء عاد لما كان الكشف له من الشغل أم لا لكن الأفضل إرشاله وظاهر كلام المواق كراهة الانتقاب في الصلاة وإن لم يفعله لها (قوله ولا أكفت) بكسر الفاء من باب ضرب (قوله إنما هو إذا قصد به الصلاة) لأن ذكر الكفت مقتضى السجود يؤذن بأن ذلك لأجل الصلاة (قوله وروى الخ) أي به لبيان حكمة النهي عما تقدم لكنه لا يفيد الكراهة إذ يحتمل خلاف الأولى (قوله والمعنى أنه يكره لمريد شراء) أي رجل وأما المرأة فلا لأن تشتري عبداً فيحرم عليها أن ترى صدره (قوله لمريد شراء) أي وأما من اشتري بالفعل فلا كراهة (قوله أن يكشف الخ) أما لو كانت مكشوفة من أول الأمر فلا كراهة وأما جسده باليد فخرام (قوله ونحوهما) أي كظهور القدمين ولا يراد بالنحو بقية الأطراف لأنه ينكده عليه قوله أو معصمها وهو الأقرب لظاهر اللفظ (قوله كزواج الحرة) ليس التشبيه تاماً لأن زواج الحرة يقتصر على الوجه

كشفهما

والكفين (قوله والغالب انما يقصد ههنا التاذ) أي بحسب المظنة والافه وحرام (فان قلت) شو عين ما بعده على هذا (قلت) الذي بعده لم تراع فيه غلبة ثم قد يقال ان الغالب معرفة الاطلاع على الحالة لا الذمة (قوله في حال سدل رداءه) أي انه انصف بكشف الصدر والساق في حال سدل الرداء مع انك خير بأن الكشف المذكور مكره وان لم يسدل الرداء (قوله ككشف مستر صدر الخ) أي ان الانسان اذا كان مستترا بشيء على جسده الشامل لصدرة وساقه يكره أن يكشف صدره أو ساقه إلا أنه يرد أنه لم يسمع مسترا أيضا فيما يظهر (قوله وصماء) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم وبالمد قوله الكرماني وابن حجر وقال شمس الدين تلميذ البساطي إنه صر قوع بضم ص ومقدرة (قوله ستر) يحتمل قراءته بكسر السين وضمها وفتحها القول المصباح السستر بالكسر وانضم ما يستتر به بالفتح المصدر كقيل أي فعل الساتر (قوله ان كانت مع ستر تحتها من متر أو ثوب) أي فالثوب الذي اشتمل به اشتمال الصماء محتو على البدن فوق المنزرو والثوب وقوله في معنى المربوط أي لانه لسالف الثوب الذي فيه طول على جميع أكتافه وجعله محيطا به صار كالمربوط (قوله أولانه لا يباشر الارض الخ) أي بيديه معا فيكون الثوب محيطا به من الجانبين وتكون يداه متورتين تحت الثوب المحيط به وقوله انكشف عورته فيه نظر اذا انكشف مع وجود الساتر وقوله فان عدم الساتر يتبادر من العبارة أن الثوب المحتجب به على الاعلى فقط وأما الاسافل فالازار ساتر فعلى تقدير لو عدم الازار تكون العورة مكشوفة بالفعل فيرد أن يقال فلا (٣٥١) تكون الحرمه من جهة الصماء بل من حصول

الكشف ابتداء لأنه يقال وان كان بعيدا في فرض الكلام في ساتر لجميع البدن محيط بالبدن وليس هناك ساتر ومنع لانه لو باشر كما هو مطلوب لحصل الكشف وخلاصته أنه اذا لم يكن هناك ساتر يحصل الانكشاف عند حصول مباشرة الارض الذي هو المطلوب فلذلك منع حينئذ يكون المنع عند حصول الامر المطلوب لا مطلقا (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تخالف الاولى وذلك لان الاولى تفيد أن الثوب محيط به من كل جانب ساتر ليديه معا وهذه العبارة صريحة في عدم اشتمال الثوب على السدين معا بل على احدهما فعلى تقدير اذا عدم الساتر

كشفهما فعلا له وأفعال العقلاء تصان عن العيب والغالب انما يقصد ههنا التلذذ جل الكشف على قصد ذلك أو ان الكشف مظنة الذمة بخلاف النظر لهما من غير كشف وأما جسده بالبدن فحرام ويقع في بعض النسخ كما قال ابن غازي ككشف مسدل بدل مشتر وصوابه سادل من سدل ثلاثيا لانه لم يسمع أسدل أي كراهة صلاة شخص كشف صدره أو ساقه في حال سدل رداءه وفي بعض النسخ ككشف مستر بضم الميم وسكون المهملة وكسر التاء أي يكره لمن كان مستترا أن يكشف في الصلاة صدره أو ساقا (ص) وصماء بستر والامنع (ش) أي وكره في الصلاة الاشتغال بالصماء ان كانت مع ستر تحتها من متر أو ثوب لانه في معنى المربوط فلا يتمكن من اتمام الركوع والسجود أولانه لا يباشر الارض بيديه وان باشر به ما انكشف عورته فان عدم الساتر منعت حصول الكشف حينئذ وبعبارة أخرى أي وكره في الصلاة اشتمال الصماء وهي عند الفقهاء أن يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا يده اليسرى من تحته أو مخرجا إحدى يديه من تحته وهذا الثاني ظاهر الرسالة وانما كره لانه يبدو معه جنبه فهو كن صلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء لان كشف البعض ككشف الكل والاول هو ما ذكره الشارح عن ابن يونس وفسر أول كلامه الصماء بالاضطباع فانه قال في قوله وصماء بستر أي ويكره اشتمال الصماء اذا كانت مع ساتر غيرها ومعنى ذلك أن يرتدى الرجل فيبدي كتفه الايمن ويسدل الطرف الايسر وفي البخاري النهي عن ذلك وانما كان مكره هالانه في معنى المربوط

يكون مكشوفاً تحقيقاً (قوله عند الفقهاء) أي وأما في اللغة ففسرها في الصحاح والقاموس بأن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم رده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطي ما معانته (أقول) هذا التفسير مفاد العبارة الاولى (قوله يلقيه الخ) لا يخفى أنه على هذين الوجهين لا يكون الرداء محيطا به من الجانبين بل من جانب اليمنى فقط على الاول أو من أحد الجانبين على الثاني بخلاف الاول فالرداء محيط به من الجانبين ويمكن حمل العبارة الاولى على هذه ويكون معنى قوله لا يباشر الارض بيديه أي معا فلا يباشر بواحدة فتدبر (قوله وانما كره الخ) أي عند الساتر وقوله لانه يبدو الخ وهذا اذا كان الساتر متزرا أو سروالا وأما لو كان ثوبا فلا تتم تلك العلة نعم تأتي العلة المقتضية وهو أنه في معنى المربوط ثم يأتي ما تقدم من أنه اذا لم يكن بساتر فالحرمة ظاهرة (قوله لان كشف البعض) وهو الجنب ككشف الكل هذا يقتضي أن الجنب من الكتف وليس كذلك فالاولى أن يقول ان كشف الجنب ككشف الكتف (قوله فسر أول كلامه الصماء بالاضطباع) أي فلم يصب في أول كلامه لانه فسر الشيء بتفسير حقيقة (قوله ويسدل الطرف) أي على الطرف الايسر حاصل الاضطباع على ما أفاده في أن يرتدى براء أي صغير ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء أي لان الصماء اشتمال في جميع بدنه بخلاف الاضطباع كالقوطة مثلا (قوله لانه في معنى المربوط) يفرض هذا فيما اذا كان غطي الشق الايسر بطرف الرداء الصغير ثم غرزه تحت الرداء بحيث صار الطرف مشدودا على الايسر بل والكراهة من حيث بدو الكتف الايمن وهذا ظاهر اذا كان الساتر متزرا أو سروالا وأما لو كان

ثوباً فلا بد ولا كتف الا عين ويحمل ذلك على ما اذا كان المضطبع به في الاعلى فقط وأما لو كان على جميع البدن كرداء كبير يستر العورة فلا حرمه عند عدم الساتر تحته ثم نقول ان الكراهة حاصلة بدون الانقاعات لذلك لان كتفه الا عين مكشوف (قوله ثم قال قال ابن يونس الخ) هذا هو التفسير بالحقيقة (قوله أن يشتمل بالثوب على منكبيه) أي بحيث يكون محيط طابعه من كل جانب (قوله وليس عليه منزر) لا يخفى أنه حينئذ عورته وهي ما بين السرة والركبة مكشوفة فالمنع لا يخفى وقوله منزر أي ولا ثوب ولا لباس (قوله ثم كرهه) أي فهو المعتمد فلذا ذهب اليه المصنف (قوله قال ابن القاسم) مراده بالاحبة الوجوب (قوله وليس بضيق) أي ليس بحرام وعدم الحرمة صادق بالجواز والكراهة فيما أتى على قول مالك الاول والثاني أو ليس بمنهي عنه أصلاً فيكون موافقاً لقول مالك الاول (قوله أن يرتدي) أي برداء صغير كافي لك (قوله انكشف جنبه) لا يخفى عليك أنه لم يعمل هنا بالربط كما عمل به سابقا وان الكراهة انما جاءت من كشف الجنب (قوله فهو جائز) أي لان كلا من الكتفين مستور والجنب مستور (قوله جاز كالتوشع) ظاهر عبارته مستوي الطرفين وفي قت أنه محتمل للجواز والكراهة (قوله ادارة الجالس) من اضافة المصدر للفاعل وقوله ثوبه مفعول به أي يجعل الجالس ثوبه محيطاً بظهره وقوله وركبته مبدءاً (٣٥٣) وقوله الى صدره خبر أي والحال أن ركبته مضمومتان لصدره وهذا لا يكون في

ولا يتمكن من الركوع والسجود المندوب ثم قال قال ابن يونس قال في العتبية واشتمال الصماء المنهي عنه أن يشتمل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه منزر وأجاز مالك ان كان معه ساتر ثم كرهه قال ابن القاسم وتركه أحب الى الحديث وليس بضيق اذا كان مؤتزراً قال مالك والاضبطاع أن يرتدي ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء انتهى أي لانه اذا أخرجه يده المستتر بالازار انكشف جنبه وأما التوشع وهو أخذ أحد طرفيه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر من تحت اليسرى ليضعه على كتفه اليمنى فهو جائز (ص) كاحتباء لاستمرعه (ش) جواز الشارح أن التشبيه فيما بعد والاول هو المنع حيث لاستمرعه والاجاز كالتوشع كما مر والاحتباء كما قال ابن عرفة هو ادارة الجالس بظهره وركبته الى صدره ثوبه معتمداً عليه وأجاز البساطي وجهاً آخر وهو أنه راجع الى ما قبل والاول يكون المعنى ان الاحتباء الذي لاستمرعه مكره اذا كان الثوب المحتبى به ساتراً للعورة خوف سقوط حيوته فيؤدي الى انكشاف فرجه وظاهره أنه لا كراهة مع وجود السترو والفرق على هذا بينهما ظاهر (ص) وعصى وصحت ان لبس حريراً (ش) يعني أن المصلي الذكرا اذا لبس حريراً خالصاً مع وجود غيره فان صلاته تصح مع عصيانه لاجماع أهل العلم كما قال ابن رشد على حرمة لبس خالصه على الرجال انتهى والمشهور بالمنع لحكمة أو جهاد خلافاً لابن الماجشون وكذا افتراشه والارتفاق به خلافاً له وأجاز ابن القاسم وابن حبيب تعليقه ستراً كالشحنات حيث لا يستند اليها الرجال لانها انما هي لباس للاستتر به من الحيطان قال ابن رشد واعتزضت حكاية صاحب المدخل منع ذلك ابن عرفة أجاز الكل خط العلم

ثوب مسلول في العنق بل في مثل ملحفه مثلاً وحاصل تقرير بهرام أنه اذا كان هناك ساتر تحت ذلك كلباس جاز والامنع لعدم الساتر للعورة (أقول) فالحرمة اذن لا يتوهم خلافها والبساطي يقول لا حرمة بل الكراهة أي حيث لم يكن بساتر كلباس أي ويجعل الحبوطة ساترة بنفسها وهذا أقرب فان قلت هـ لاجعلت كلام بهرام حرمة وجوازاً فيما اذا كانت الحبوطة ساترة وتكون الحرمة عند عدم الساتر لخوف سقوط الحبوطة قلت منع من ذلك ظاهر تقريرت تنبيهه هذا الاحتباء يكره في غير الصلاة أي بحضور جماعة وفي صلاة في بعض أفعالها كالتشهد والظاهر تقرير البساطي قال بعض

السراح وكون الاحتباء بالثوب هو الغالب والافيداء كالثوب (قوله بينهما) أي بين الصماء والحبوطة وقد يقال ان الفرق بينهما ما ظاهر حتى على الاول الذي هو كلام بهرام لان مع الساتر في الحبوطة على الاول الجواز لا الكراهة كما في يده قوله كالتوشع (قوله والمشهور بالمنع لحكمة) ما لم يتعين طريقاً للدواء والاجاز (قوله خلافاً لابن الماجشون) معللاًه بأن فيه المباهاة والارهاب في الحرب وبأنه يبقى عنه القتال من النبل (قوله والارتفاق) أي كاستناد اليه (قوله كالشحنات) بضم الباء الشحنات هي الناموسية في عرف مصر وقول الشارح لانها انما هي ستر لما يستر به من الحيطان لا يظهر (قوله قال ابن رشد) الاول أن يقول قاله ابن رشد بالضمير العائد على ما تقدم لان الاعتراض من الخطاب واعتزضت مبني للفعول (قوله خط العلم) الاضافة للبيان أي خط هو العلم قال ابن حبيب ولا بأس بالعلم الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وقيل أربعة أصابع وقيل ثلاثة وقيل اصبعين وقيل اصبع وأما السجاف فيجوز القليل والمراد بالقليل ما دون الثلث والكثير الثلث فأكثر لان الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل تقرير شيخ بعض شيوخنا الزرقاني والفرق بينهما أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على خط العلم فلذلك جزم الشيخ أحمد النفرأوى بحرمة ما زاد على أربعة أصابع وتطر بعض الاشياخ في خيط السجوة ورأيت تقريراً بجوازه وأما الذهب فلم يجوز وأما ما يجعل في أرياف مصر من جعل الحرير ونحوه على الجمال خصوصاً الجناح هل يجوز أم لا

الظاهر المنع كذا قرر وانظره ويصور خط العلم في الشبكة التي تجعل في الغوطة مشلا (قوله والخياطة به) أي بالحرير (قوله والراية) أي راية الحرب وأما التي للشايخ فلا يجوز لأنهم بقصدون به الفخر كذا نقل عن بعض الشيوخ (قوله واللبنة) بكسر اللام وسكون الباء وفتح النون في القاموس لبنة التيمص وعني المعروفة الآن بالنمق (قوله وأما الخبز الخ) قال في له وأما ما لم يحرر وسداه وبر ونحوه فحرام وقرره شيخنا الصغير وفي بعض شراح الرسالة الكراشنة (قوله أظهر الاقوال) اعلم أن الخبز عبارة عما كان سداه من الحرير واللحمة من الورق فقط وأما إذا لم يغيره من قطن أو كتان فلا يقال فيه خبز وفي الجميع أربعة أقوال أولها لبسها جائز من قبيل المباح من لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها لم يؤجر على تركها الثاني أن لبسها غير جائز فمن لبسها أثم ومن تركها لم ينجأ الثالث أن لبسها مكروه من لبسها لم يأثم ومن تركها أجر وهذا هو أظهر الاقوال وأولها بالصواب الرابع الفرق بين ثياب الخبز وسائر الثياب فيجوز لباس الخبز ولا يجوز لباس سواه والله ذهب ابن حبيب وهو أضعف الاقوال كذا في المقدمات بحذف بعض إذا علمت ذلك فقول الشارح وما في معناه أي وما في معنى الخبز أي فالخز قاصر على نوع مخصوص وعموما كان (٣٥٣) سداه من حرير ولحمته من وبر (قوله كساء ابريسم)

يجوز فتح السين وشمها الا بريسم ما كان سداه من حرير ولحمته من قطن ^(فائدة) ذكره وأنه ينبغي للانسان أن يلبس أحسن الملابس خصوصاً في حال صلاته وأفضله البياض غير الخلق فيكره كما كره مالك لبس الصوف خوفاً للشبهة لأن في غيره من القطن ونحوه ما يغني عنه وقالوا ينبغي للعالم أن يلبس ما يميزه عن غيره وأجاز مالك والشافعي لبس الأحمر والمعنف والمزعفر قاله البرزلي وقال النووي في شرح مسلم مذهب مالك جواز لبس المعصفر والاولى تركه (قوله مالم تحزه الغصاب بيناء الخ) حاصله ان الارض المغصوبة الخالية من البناء تجوز الصلاة فيها مالم بينها الغاصب فإذا بناها حرمت الصلاة فيها ثم يؤخذ منه أن الصلاة في الدور المغصوبة لا تجوز وهو كذلك وان وقع وزل صحت قال بعضهم

والخياطة به ابن رشد والراية وبعض أصحاب المازري والطوق واللينة ومنع ابن حبيب الجيب والزر قال ابن عرفة لا أعرف اباحة تبعية الزوج الزوجته وجزم تليـ هذه ابن ناجي بالمنع عدا حكم خالصه وأما الخبز وهو ما سداه حرير ولحمته وبر وما في معناه من الثياب التي طعمتها قطن أو كتان فقال ابن رشد أظهر الاقوال وأولها بالصواب أن لبسها مكروه يؤجر على تركه ولا يأثم في فعله لأنه من المشتبهات المتكافئة أدلة حلها وحرمتها التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتقاه فقد استبرأ لدينه وعرضه وعليه بأني ما حكى عن لباس مالك كساء ابريسم ~~كساء~~ اياه هرون الرشيد انتهى وأول لبس المسلمين الحرير في زمن علي وأول من لبس الخبز عبد الله بن عامر بن كريز (ص) أو ذهباً أو سرق أو نظر محرماً فيها (ش) يعني أن المصلي إذا لبس ذهباً خاتماً أو غيره أو سرق في صلاته أو نظر فيها إلى محرم فلا تبطل صلاته وإن كان عاصياً وتنازع الأفعال الثلاثة قوله فيها ويعيد في الحرير والذهب في الوقت كما مر والمعروف خلاف قول من قال يعيد من صلى بثوب مغصوب أو في دار مغصوبة قاله المازري وقال أبو بكر بن عبد الرحمن الصلاة في أراضى المسلمين بغير إذنهم جائزة بخلاف مالم تحزه الغصاب بيناء أو حوزاً انتهى ويستثنى من قوله نظر محرماً فيها من نظر عورة نفسه أو عورة أمه فإن صلاته تبطل وإن نظر عورة غيره لم تبطل مالم يشغله ذلك أو يتلذذ به ذكره ابن عرفة وغيره ولعل المراد بالاستغلال الذي يتضمن خلا بركن من أركان الصلاة لكن محل بطلان صلاة من نظر عورة نفسه أو عورة أمه حيث كان النظر عمداً وإن نسي كونه في صلاة بالنظر لعورة أمه وأما بالنظر لعورة نفسه فلا بد من العمد مع علمه أنه في صلاة (ص) وإن لم يجد الاسترا لا حد فرجيه فثالثها يخبر (ش) يعني أنه إذا وجد العريان ستره لا يكفي إلا أحد الفرجين القبيل أو الدبر فهل يستتر القبيل لشدة فحشه أو الدبر لأنه أشد عورة خصوصاً عند الركوع والسجود أو يورى أي يمشى ولما لم يكن في ذلك مشهور ولا قول مرجح

ومنه يؤخذ منع البيع والشراء في الأسواق المغصوبة بل ولا يجوز الدخول في الدور المغصوبة (قوله من نظر عورة نفسه) فإن قلت أي فرق بين هذين وغيرهما من المحرمات المتعلقة بذات الصلاة بطلها كما ذكرنا مثله في قصص الكبر بالعراق أو بالامامة (قوله أو يتلذذ) قال في له وهل يقيد البطلان بتعمد النظر وهو الظاهر أو ولو كان ناسياً (قوله حيث كان النظر عمداً وإن نسي كونه في صلاة الخ) فإن قلت أي فرق بين النظر لعورة أمه والنظر لعورته هو قلت الفرق أن نظر لعورة غيره لا يجوز بخلاف عورة نفسه مع ملاحظة شدة ارتباطه بصلاة أمه وأورد على الفرق ما لو كان الزوج أمماً الزوجته فتبطل صلاتها إن تعمدت نظر عورته مع أنه لا يحرم عليها نظر عورة زوجها وأجيب بأنه لما كان نظرها لعورته مظنة تلذذها واستغالتها نزل منزلة أمم غير زوج وأما النظر لعورة نفسه خارج الصلاة فليس من المروءة ونقل عن الترمذي الحكيم رضي الله عنه أن من داوم عليه ابتلى بالزنا (قوله لشدة فحشه) لا يخفى أن المعنى على التفضيل أي لكونه أشد فحشا (قوله لأنه أشد عورة) أي أشد فحشا فكان القائل بكل منهما لا يسلم لصاحبه علمته (قوله خصوصاً الخ) قد يقال في غير الحالتين مستور باللبتين فلعن الاظهر القول يستتر القبيل لأن الدبر أعلا يظهر في الحالتين فقط (قوله أو يورى أي يمشى) كأنه استوى عنده الأمران ^(تنبيه) محل الاقوال إذا سوى كشف كل كشف الآخر

وأما ولم ينسأ وكشفهما كالموصل إلى حائط ستر لا بد وأخلفه حائط ستر لقبيل (قوله أو على شرطيته) أي مع الذكر والقدرة (قوله فلا يشك الخ) أي لأنه يقال أي فرق كما أن الطهارة شرط كذلك ستر العورة شرط وقد قالوا تسقط الصلاة عند دفع الطهارة ولم يقولوا هنا تسقط مع فقد الساتر بل قالوا بل يجب أن يكون هذا الفرع مبنى على أن الستر غير شرط أصلاً بل سنة أو مستحب وعما أقول أن أو شرط في الصحة وأما الطهارة فشرط في الوجوب أي والصحة أي فروع طرف الوجوب (قوله فإن اجتمعوا بظلام الخ) أي ويجب عليهم تحصيله بطفء السراج (قوله صلوأقياماً) أي بركوع وسجود كما قاله الشارح (قوله غاضين) أي وجوباً أي مغضين أبصارهم قال ابن عبد السلام وكراهة غرض البصر في غير هذا انتهى (قوله امامهم وسطهم) بسكون السين لأنه مما يصح فيه بين كوسط القوم (قوله ثم النساء) أي فرادى أي قائمات راكعات ساجدات (قوله ومثله لو تركوا غرض البصر) أي على الظاهر (قوله لأن ذلك مع الستر ٣٥٤) وهذا مع فقده أي فجعل الغرض بمثابة ساتر أي فإذا تركوا الغرض صاروا بمثابة

عنده أطلق الأقوال (ص) ومن عجز صلى عرياناً (ش) يعني أن من عجز عن كل ما تقدم من وجوب الستر به فإنه يصلي عرياناً قائماً ويركع ويسجد وهذا بناء على عدم شرطية الستر أو على شرطيته للصحة لا للوجوب فلا يشك بعدم الماء والصعيد لأن الطهارة شرط في الوجوب على ما مشى عليه المؤلف في قوله وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (ص) فإن اجتمعوا بظلام فكالمستورين والافتراق وإن لم يمكن صلوأقياماً غاضين امامهم وسطهم (ش) يعني أن المرأة إذا اجتمعت في ظلام الليل أو لظلمة مكان فإنهم يصلون الصلاة على هيئة من قيام وركوع وسجود وبما تقدمهم امامهم فإن كان الاجتماع في ضوء كمنار أو ليل مقمر فإنهم يتفرون إن أمكن ويصلون أفذاذاً فإن لم يمكن تفرقهم يخوف على مال أو نفس من عدو أو سبع أو ضيق مكان صلوأقياماً غاضين أبصارهم وركعوا وسجدوا وامامهم وسطهم فإن كان معهم في هذه الحالة نساء ينبغي أن يصلي الرجال ثم النساء وتصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ولو تركوا التفرق مع القدرة عليه فالظاهر أنه بمنزلة من صلى عرياناً مع القدرة على الستر فيعيد أبداً ومثله لو تركوا غرض البصر ولا يقال هذا بمنزلة من نظر عورة امامه أو غيره فيجزي فيه ما تقدم لأن ذلك مع الستر وهذا مع فقده كما في شرح الإجهوري (ص) وإن علمت في صلاة بعثت مكشوفة رأس أو وجه عرياناً أو باستتران قرب والأعاد بوقت (ش) يعني أن الأمة إذا أحرمت بصلاة فرض مكشوفة الرأس أو الساق أو نحوه مما يجوز لها كشفه فعند ذلك أخبرتها أنها أعتقت سواء كان العتق متقدماً على إحرامها أو متأخراً فإنها تستتر إن وجدت عندها شيئاً فرياً تستتر به بحيث لا يكون في تناوله فعل كثير كالصفيين ولا تبطل ما سبق لها فإن لم تجد شيئاً أو وجدت شيئاً بعيداً فإنها تكمل صلاتها على ما هي عليه وتعيد ما دام الوقت ومثل الأمة من صلى عرياناً لعدم ما يستتر به ثم وجد ما يستتر به وهو في الصلاة فإن كان فرياً منه أخذه واستتر به وكمل صلاته وأكملها وأعادها ما دام الوقت وأما إن لم يجد ما يستتر به إلا بعد فراغه من الصلاة فلا إعادة عليه كما مر في قوله لا عاجز صلى عرياناً فقوله مكشوفة رأس الخ فاعلمت وقوله استتر أجواب الشرط وأتى به منذ كرات غلباً وبعبارة أخرى قوله والأي بأن لم يستتر

الذي لم يستتر مع القدرة على الستر والظاهر أن الغرض والتفريق إنما هو لعدم الرؤية المترتب عليها الحرمة فيجزي على ما تقدم لا لكون ذلك بمنزلة الساتر وعبارة شب وتبيل الظاهر الاعادة في الوقت ويدل لذلك قوله لأن ذلك مع ستر العورة وهما مع فقده انتهى وتأمل (قوله مكشوفة رأس) أي مثلاً كما نبه عليه الشارح (قوله أو وجد عرياناً) سواء كان ما وجدته قد نسبه أو لا بخلاف المتمم بسجد الماء في الصلاة (قوله استتر) أي وجوباً (قوله والأعاد) أي ندباً ولا منافاة بين كون الاستتار واجباً ابتداءً وبعد ذلك تنديب الاعادة فقط لأن استحباب الاعادة لا يتضمن نفى وجوب الفعل ابتداءً كما في ترتيب النوايات فإنه واجب ابتداءً وكما في مسئلة كشف صدرها الخ (قوله فعند ذلك أخبرتها أنها أعتقت) أي أعلمت أنها أعتقت (قوله كالصفيين) ولا تحسب الذي

خرج منه ولا الذي أخذ الساتر منه (قوله فإن لم تجد شيئاً الخ) حاصل تقر بر الشارح أن مفهوم قول المصنف أن قرب صادق بصورتين أن يكون الساتر بعيداً أو لم يجد ساتراً أصلاً ويصدق على صورتين قول المصنف والالان المعنى وإن لم يكن الساتر قريباً بأن لم يكن موجوداً أصلاً أو موجوداً مع البعد لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع هذا بالنسبة للأمة وأما بالنسبة للعريان فجعل الشارح مفهومه صورة واحدة وهو ما إذا كان بعيداً وأما إذا لم يجد ساتراً أصلاً فلا إعادة ففرق بين المسئلتين وشارحنا تبع الخطاب (قوله وبعبارة أخرى قوله والالان) هذا الحل مخالف لمفاد الحل الأول وذلك لأن ظاهره أن الاعادة إنما هي في القرب ولم تأخذ الساتر فقط ونص ابن القاسم بوافقه فقد قال في الأمة تعتق بعد ركعة من الفريضة ورأسها منكشف فإن لم تجد من ينالها خجراً ولا وصلت إليه لم تعد وإن قدرت على أخذه ولم تأخذه أعادت في الوقت وكذلك العريان يجد ثوباً بن بونس وجهه قول ابن القاسم أنها دخلت في الصلاة بما يجوز لها فلم يجب عليها إعادة فإن وصلت إلى الخمار فلم تستتر به أعادت لأنهم أقدروا على استتار

من غير بطلان ما تقدم له الخالف واجد الماء في هذا ثم بعد كتي هذا رأيت محشى تت قوى كلام ابن القاسم فاذن يكون المعول عليه العبارة الثانية دون الاولى والخطاب اعتماد الحل الاول وهو الاعادة مع البعد والحاصل أن مفاد العبارة الثانية أنه لا إعادة الا اذا كان الساتر قريبا ولم تستتر به وأما اذا كان بعيدا أو لم يكن ساترا أصلا فلا تطالب بالاعادة أى في الوقت (قوله ورجحه بعض) وهو عجم وانظروا وجد مصل بنحس أو متنجس لفقد طاهر أو باطاهر في صلاة ويظهر أنه ان اتسع الوقت بطلت كذا كرجاسة فيها أو سقوطها فيها والاتحادى اه من عب وفيه شئ فأى فرق بينه وبين المصلى عريانا المذكر التوب (قوله فالظاهر القرعة) ظاهره وان لم يحصل تنازع (قوله كالتنازع) أى بدون ضيق (قوله وانظر اذا ضاق الخ) الظاهر أن يقال انه عند عدم التشاح لا ينظر كما يؤخذ من عبارة الطراز إذ يؤخذ منه أنه يجوز التسليم لغيره وان كان يصلى (٣٥٥) عريانا لأنه على كل حال لا بد من صلاة بدون ستر

وعنده يترون كون ويصلون لأنه بمثابة فقد كذا تقدم قبل (قوله) اذ لا يجب كشف عورته لغيره (انظر) لو انتفت علت عدم الوجوب كما اذا كان مع زوجته هل يجب الاعادة حينئذ أم لا وهو الظاهر لان العال لا يلزم اطراده وهو الظاهر ويلزم المعار القبول لقلة المانية في ذلك (قوله صلى من لم يصل اليه) أى بضرب القرعة ولم تأت له هذا على الظاهر المتقدم أو لكون التوب تناوله غيره بالاختيار على عدم النظر للظاهر المذكور (قوله فلو أعاره لجماعة الخ) هذا عند عدم التنازع والا فالقرعة (قوله وأعاد اذا وصل اليه) أى بأن كان اعتقد الضيق وصلى ثم تبين عدم الضيق (قوله أما لو كان فيه فضل) بأن كان حراما ذافقتين أو حراما طويلا يمكن أن يستر عورته ببعضه ويعطيه البعض الآخر يستتر به وهو ساتر لعورته (قوله ففي جبره على اعارة الفضل) وهو الراجح وهو قول ابن رشد وقوله واستحبابه وهو قول

مع القرب أعاد الوقت لوجوب الستر عليه ما حينئذ ولم يعيد أبدأ الدخول ما بوجه جائز وظاهر كلام التتائي ان نسخته أعاد بألف التثنية ومقتضى كلام الشارح أنه بالافراد كما أن قوله استترا كذلك ومفهوم ان قرب أنه ان بعد تعادى ويعيد وعليه اقتصر الخطاب ورجحه بعض وقيل يقطع وهما قولان حكاهما في التوضيح والمراد بالوقت المدة تقدم في قوله وأعادت ان راهقت للاصفرار ومفهوم قوله في صلاة لو علمت قبل الدخول فيها يجرى فيها ما تقدم من قوله وأعادت لصدرها الخ والباء في بوقت للظرفية وهذا بخلاف واجد الماء بعد دخوله ونجمه فانه يتمادى ولا إعادة عليه والفسر ق أنه لا يمكنه تحصيل الشروط الا باطال ما هو فيه بخلافه هنا (ص) وان كان لعراة توب صلوأ فذا (ش) يعنى أنه اذا كان لعراة توب يملك كون ذاته أو منفعة أو بعض يملك ذاته وبعض يملك منفعته وليس عندهم ما يوارى العورة غيره فانهم يصلون أفذا اذا واحد بعد واحد ان اتسع الوقت لانهم قادرون على الستر ولا يجوز للقادر أن يصلى عريانا فان ضاق الوقت فالظاهر القرعة كالتنازع أو في التقدم وانظر لوضاق الوقت عن القرعة في هذا أو في غيره مما تطلب فيه (ص) أولا حدهم نذب له اعارتهم (ش) يعنى أن التوب اذا كان لاحد العراة ولم يكن فيه فضل عن ستر عورته فانه يتدب له بعد صلاته أن يعيره لغيره تعاونا على البر ولا يجب اذ لا يجب كشف عورته لغيره زاد في الطراز فلو أعاره لجماعة وضاق الوقت صلى من لم يصل اليه عريانا أو أعاد اذا وصل اليه في الوقت الموسع أما لو كان فيه فضل عن ستر عورته ففي جبره على اعارة الفضل واستحبابه قول ابن رشد والخمى * ولما تم الكلام على الشروط الثلاثة على ما أراد شرع في الرابع فقال

فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به * والاصل فيه قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء الى قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام أى جهته نزلت بعد وقعة بدر شهرين أو ثلاثة وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمه المدينة الى بيت المقدس سنة عشر أو سبعة عشر شهرا فكانت ناسخة لذلك وحولت الى بيت الله الحرام في الركعة الثالثة من الظهر فجمع فيها بين القبلتين ولا ينافى هذا قولهم ان أول صلاة صليت الى بيت الله العصر لان المراد أول صلاة تامة ووقع في البخارى فحولت في ركوع العصر وصليت القبلة قبلة لان المصلى

الخمى فصل في الكلام على الاستقبال عرف بعض الاشياخ الاستقبال بأنه اي قاع الشخص صلاته الى جهة مخصوصة مع الامن والاختيار وعرف القبلة بأنها جهة مخصوصة يقع مرئيد الصلاة اليها دون غيرها مع الامن والاختيار فدخل في الجهة المخصوصة صوب السفر لراكب الدابة في صلاة النقل وبقولنا مع الامن خرجت صلاة الالتحام وقولنا والاختيار خرجت صلاة العاجز عن الاستقبال **فائدة** قال بعض الشيوخ الجلوس مستقبل القبلة فيه فائدتان طيبة وشرعية فالاولى أن الجلوس للقبلة ينور البصر ومن جهة الشرع فلقوله خيرا لجلال ما استقبلتم به القبلة (قوله نزلت بعد وقعة بدر) أى الاولى الصواب أن التحويل انما وقع في رجب وبدر بعده في رمضان هذا ما عليه أهل السير وفي الموطأ حولت القبلة قبل بدر شهرين (قوله بشهرين أو ثلاثة) انظر هل هذا شأن أو حكاية بخلاف وكذا قوله بعد ستة عشر أو سبعة عشر (قوله فكانت ناسخة لذلك) هذا نسخ فعل بقول وكان قبل صلاته الى بيت المقدس يصلى الى الكعبة (قوله ووقع في البخارى الخ) فضية كلامه ترجيح الاول

(قوله الوحي) أي الإجماع أي القبلة الحاصلة بسبب إجماع الله جبريل أي فيكون المولى قال جبريل قل لمحمد صلى الله عليه وسلم ضعها في ذلك الموضع وسيأتى ما في ذلك (قوله لاجماع الصحابة) فقد وقف على جامع عمرو وثمانون من الصحابة (قوله من غاب عن البيت) أي والغرض أنه في مكة أو المدينة (قوله وقبلة عيان الخ) لا يخفى أن قبلة العيان بالمعنى الذي فسرناه به تشمل قبلة الاستتار وبقية عليه قبلة التقليد وهي المشار إليها بقوله وقوله غيره (قوله ومع الأمن) يصح أن تكون الواو للعطف أي وشرط مع الأمن استقبال عين الكعبة الجمة معطوفة على جملة شرط لصلاة طهارة حدث وخبت وأن تكون للاستئناف وهو أولى لما قاله ابن هشام من أن الواو الداخلة في أول القصائد وفصول المصنفين الأولى أن تكون للاستئناف قاله اللغاني (قوله ومع الأمن) أي والقدرة كما زاده الشارح خرج بالأمن المسافة حال الاتهام وكذا الخائف من سبع وخرج بقوله والقدرة المريض الذي لا يمكنه التحويل ولا التحول والمربوط ومن تحت الهدم فلا يشترط في حق هؤلاء الاستقبال (٣٥٦) (قوله استقبال عين الخ) وفهم من قوله عين أنه لا يصلى في سرب أو مطمر تحتها

بقابلها وتقبلها وهي أقسام قبلة تحقيق وهي قبلة الوحي كقبلة عليه الصلاة والسلام وقبلة اجماع وهي قبلة جامع عمرو بن العاص لاجماع الصحابة عليها وقبلة استتار وهي قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام وقبلة اجتهد وهي قبلة من لم يكن في الحرمين وقبلة بدل وهي الآتية في قوله ووصوب سفر قصر الخ وقبلة تخيير وهي الآتية في قوله فان لم يجد أو تخيير مجتهد تخيير وقبلة عيان وهو ما أشار إليه الآن بقوله عاطفا له على طهارة حدث بقوله (ص) ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن عكة فان شق في الاجتهاد نظر (ش) أي وشرط لفرض ونفل مع الأمن من عدو ونحوه ومع القدرة مسامة بناء ذات الكعبة نيقنا بجميع بدنه لمن هو عكة اتفاقا ولا يكتفى الاجتهاد ولا جهتها لان القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد المعرض للخطا فلو صف صف مع حائطها فصلاة الخارج عنها ولو ببعض بدنه باطلة فيصلون دائرة أو قوسا والعاجز عن ذلك لمرض ونحوه كعدم الماء فيصلى الآيس أول المختار والراجح آخره ولكن بعيد كل منهما في الوقت كصحح ليس بمكة أخطأ ولو صلى إلى غيرهما مع قدرته على التحول أو التحويل أعاد أبا قاله ابن يونس أي ويصلى المتردد وسطه كما يفيد التشبيه فان لم يقدر على المسامة بوجهه استدلل بالمطالع والمغرب كن بغيرها وان أمكنه ولكن شق عليه تحصيلها لكونه مريضا أو شيخا يحتاج لصعود سطح ونحوه مما فيه حرج ففي جواز الاجتهاد له بالمطالع ونحوها كن بغيرها الانتفاء الحرج من الدين ومنعه منه نظر إلى القدرة ابن راشد وهو الصواب نظر أي تردد كما قاله ابن شاس تردد المتأخرون في ذلك (ص) والافلا يظهر جهتها اجتهدا (ش) أي وان لم يكن بمكة ولا بالمدينة ولم يكن مسافرا فان الواجب عليه استقبال الجهة لا سمت خلافا لابن القصار وينبني عليه ما لواجتهاد فخطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت استحبابا وعلى مقابلة أبدا كما هو مذهب الشافعي ووجه ابن رشد في قواعد الكبرى الأول بأنه مبني على تقدير محذوف في قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهة شطره دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا

وهو كذلك قاله في الطراز (قوله لمن بمكة) أي ومن كان بجوارها لمن يمكنه المسامة يقينا (قوله ففي الاجتهاد نظر) أرجح القولين أنه لا بد من المسامة يقينا (قوله ونحوه) أي كسباع (قوله نيقنا) بالمشاهدة لمن كان بالمسجد الحرام والمراد بالمشاهدة الاحساس فيشمل الاعشى (قوله بجميع بدنه) فلو خرج منه عضو عن الكعبة بطلت صلاته نقله الخطاب عن ابن المعلى (قوله أو قوسا) نصف الدائرة (قوله والعاجز عن ذلك لمرض) أي والحال أنه في مكة (قوله ولكن بعيد كل منهما في الوقت) اذا صلى في وقته المقدرة فلو صلى المتردد قبل الوسط فالظاهر كذلك ندب الاعادة وقوله والراجح آخره هذا لا يأتي فيمن كان آخره آخر الوقت بحيث وافق فراغه منها دخول الوقت الثاني (قوله ولو صلى إلى غيرهما) أي صلى المريض والخاصل أن الأول

مريض عاجز لا يقدر على التحول ولا التحويل وهذا مريض يقدر على أحدهما فتدبر (قوله على التحول) أي تحوله بنفسه وقوله والتحويل أي كون الغير يحوله (قوله فان لم يقدر على المسامة) والصورة أنه في مكة أي تعذر عليه ذلك لكونه لا يمكنه أن يطلع على سطح أو نحو ذلك (قوله استدلل بالمطالع) أي بالكواكب الطالعة والغاربة على سمت الكعبة (قوله كن بغيرها) أي يستدل على الجهة فلم يكن التشبيه تاما (قوله ولكن يشق عليه) أي فلم يتعد ذرا الاستقبال والمراد المشقة الشديدة وليست هي خوف المرض ولا زيادته (قوله ففي جواز الاجتهاد له) أي على العين لا على الجهة والمعمد أنه لا بد من المسامة يقينا (فان قلت) سيأتي ان وجوب القيام يسقط بالمسامة مع أنه ركن قلنا قد يفوق الشرط الركن في القوة كما هنا وكالا استقبال فانه شرط في الفريضة والنافلة والقيام انما يجب في الفريضة (تنبيه) كان حقه أن يقول تردد (قوله كن بغيرها) التشبيه ليس بتمام لان الذي فيه اجتهد على العين والذي بغيرها اجتهد على الجهة لا على العين (قوله اجتهدا) تميز تحول عن الفاعل أي ويحصل ذلك الاجتهاد أو تحول عن الخبر أي فالأظهر الاجتهاد في الجهة أو منصوب بنزع الخافض أي بالاجتهاد

(قوله ولم يكن مسافرا) احتراز به مما إذا كان مسافرا فإنه يصلي بجهة سفره أي في النافلة (قوله وليس المراد أنهم الخ) فإن ذلك من تكليف ما لا يطاق حاصل كلامه أنه يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وان لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين (أقول) قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المساماة بل يقول يكفي أن القبلة في تلك الجهة وان فرض على تقدير جمع الارض لا يكون مسامتا ولذا قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاده أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه وللم يندثر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جدا فإنه يستحيل أن كل واحد مقابله إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعدت حصل له مساماة الجملة الكثيرة وزايد من ألف (قوله طوله خمسة وعشرون) المعتمد أن طوله خمسة وعشرون والمراد طولها من الارض الى السماء (قوله فإنه يستدل بحجابه) أن لا يجوز الاجتهاد بقول بل وكذا في قبلة مصر لا يجوز الاجتهاد نعم الفرق يظهر في الانحراف اليسير والصلاة ناسيا (قوله ما لا نه باجتهاد) هذا الترداد ينافي ما تقدم الا انك خير بان هذا يقتضي أنه صلى الله عليه وسلم يخطئ الا أنه لا يقرر عليه والتحقيق (٣٥٧) أنه لا يقع في اجتهاده خطأ مفضلا عن وقوعه ولا يقرر عليه شيخنا سيد (قوله هذا

استظهار) أي استعلاء من ابن رشد أي ذواستعلاء أي دليل يفيد استعلاء وقوة على من يقول لا بد من مساماة العين (قوله ولهذا قال س في شرحه الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكاف داخلة على المشبه ويوجب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس القصد الافادة بضمونه وانما القصد اللاحق به وهذا بعيد (قوله وأما ان بقى منها شيء الخ) هذا يدل على أنه إذا كان في مكة عند النقص يجتهد في الجهة ولذلك كتب شيخنا على قوله فإنه يصلي الى جهتها اجتهادا أي من كان بمكة وأولى غيرها الا أنه يخالفه ما في شرح عب من أنه إذا كان بمكة يستقبل السميت باجتهاد وإذا كان خارجا عنها يستقبل الجهة اجتهادا في الخارج عن مكة الذي قبلته اجتهاد (قوله التي أدى اجتهاده اليها) أشار الى أن كلام

توجه نحو البيت اه ولا يحتاج الى هذا التقدير اذا فسر الشطر بالجهة كما مر والمراد بسمت عنها عند ابن القصار أن يقدر أنهم أي لهم لو كانت بحيث ترى وان الراي يتوهم المقابلة والمحاذة وان لم يكن كذلك في الحقيقة وليس المراد أنهم وان كثروا فكلمهم بحاذي بناء الكعبة فان ذلك تكليف ما لا يطاق وأيضاً فإنه يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها خمسة وعشرون ذراعا وعرضها عشرون ذراعا والاجاع على خلافه وقولنا ولا بالمدينة احتراز عن في المدينة فإنه يستدل بحجابه عليه الصلاة والسلام لأنه قطعي أي ثبت بالتواتر أن هذا محرابه الذي كان يصلي اليه وهو مسامت قطعاً ما لا نه باجتهاده وهو لا يقرر على خطأ لأنه يوجب أو باقامة جبريل (ص) كأن نقضت (ش) هذا استظهار من ابن رشد على من قال الواجب تبين استقبال العين أي كما يجب استقبال الجهة اذا نقضت اتساقا فهذه المسئلة دليل على قبلها ولهذا قال س في شرحه ثم شبه بمقتضى عليه فقال كأن نقضت الكعبة والعباد بالله ولم يبق لها أثر فإنه يصلي الى جهتها اجتهادا وأما ان بقى منها شيء أو عرف البقعة بامارة فإنه يستقبلها أي على وجه المساماة (ص) وبطلت ان خالفها (ش) يريد أن من انحراف عن الجهة التي أدام اجتهاده اليها وصل الى غير هاتمتعدا فان صلاته تبطل (وان صادف) القبلة في الجهة المخالف اليها ويعيد أبدأ أم لا وصل الى جهة اجتهاده ثم تبين خطؤه فان كان تحريره مع ظهور العلامات أعاد في الوقت ان استدبر أي أو شرف أو غرب وان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة قاله الباجي وما ذكرناه من جل كلام المؤلف على العمد نحوه للتأني والزرقاني وزاد وأما لو خالفها نسيانا وصادفها فانظر هل هو كذلك أم لا وما يأتي في النسيان حيث أخطأ اه أي فلا يقال أنه يجري فيه ما جرى في الناسي من الخلاف (ص) وصوب سفر قصر لرا كب دابة فقط وان يحمل بدل في نفل وان وترا (ش) يعني أن جهة السفر للمسافر عوض له عن توجهه الى الكعبة في النوافل وان وترا لفعاله عليه الصلاة والسلام ذلك وأخرى ركعتا الفجر وسجود التلاوة بشرط أن يكون سفره سفر قصر وأن يكون لرا كب دابة

(٣٣ - خرشي أول) المصنف في قبلة الاجتهاد لا في قبلة القطع ولا الاجاع والافيق قطع من غير تفصيل ويعيد أبدأ (قوله أي أو شرف أو غرب) هذا يفيد أن التوجه للشرق والغرب من الانحراف الكثير وهو ما في المدونة واقتصرت عليه وفي بعض الشروح ما يفيد أنه من الانحراف اليسير الا أنك قد علمت أنه مخالف للمدونة فلعله ضعيف (قوله وان كان مع عدم ظهورها الخ) أي وهو المتخير (قوله حيث أخطأ) أي وهذا ناسي وصادف والظاهر الاجزاء للصادفة (قوله وصوب) ويعمل في صلاته عليها ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وضرب بسوط وتحريك رجل ولا يتكلم ولا يلتفت (قوله دابة) عرفار كوابمعتاد اخرج بقولنا عرفا لا دابة لكن مقتضى جعلهم السفينة والمناشي محترزا لدابة شمول دابة للجمل والآدمي وهو الظاهر لان العلة كما تستفاد من قوله لا سفينة عدم تسهيل الركوع والسجود وخرج الركوب مقابلاً أو يجنب (قوله يعني أن) فيه إشارة الى أن صوب مبتدأ وقوله بدل يعني عوض خبر عن صوب وقدم متعلقه عليه وهو قوله لرا كب ليجمع القيود بعضها مع بعض (قوله وان وترا) ولكن الافضل أن يصلي وتره بالارض ولو كانت نيتسه أن يتنفل على دابته قاله في المدونة (قوله بشرط أن يكون سفره الخ) وهل يعتبر ذلك من محل ابتداء القصر أو من حين خروجه من منزله

وينبغي على ذلك صلاة النافلة فيما بين خروجه من منزله وابتدائه محل القصر حيثما توجهت به الدابة هل يجوز ولا انطرق ذلك (قوله والمحمل كالدابة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه وسكون المهملة فكذا قال نت واعترضه محشيته فقال فظاهره أن العكس جائز في المحمل الذي يركب عليه وليس كذلك بل العكس خاص بعلاقة السيف كما في القاموس (قوله ونحوه) كشقة أو موهية أو مقتب وهل يدخل فيه المحفة أو هي كالسفينة والظاهر الاول لان المحمل ما يحمل ولو كان على أكثر من دابة إلا أن بعض الاشياخ قرأ أنها تكون كالسفينة اذا قدر على الصلاة فيها بجميع فروضها من غير نقص (تنبيه) قول المصنف و صوب الخ أي والفرض أنه يومئ ولا يسجد على الدابة ويومئ أي لناحية الارض واذا قلنا (٢٥٨) يومئ لناحية الارض في السجود فلا يشترط أن تكون الارض ظاهرة لانجاسة فيها لانه لا يشترط طهارة البقعة

الا اذا كانت الاعضاء تماسها وما قلنا من كون الائمة للارض هو الصواب ولو صلى على الدابة قائما ورا كعا وساجدا من غير نقص أجزاءه على المذهب قاله صاحب الطراز وقال محققون لا يجوز له دخوله على الغرر وقول صاحب الطراز هو الرابع (قوله وان سهل الابتداء لها) أي بعد الوقوع والتزول فلا ينافي أنه يستحب التوجه للقبلة ابتداء (قوله راعيا وساجدا) أي ومستقبلا (قوله للصحيح) أي الحاضر (قوله ليسارته) أصل العبارة لانه عازم على السير وهو التعليل المشار له بقوله وبه يشعر التعليل (أقول) التعليل المذكور لا يشعر بما قال بل يشعر بان المراد بالاقامة اقامة تقطع حكم السفر وذلك لان الذي قوى اقامة تقطع حكم السفر يجب عليه الجمعة ويعطى حكم المقيمين ولا يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر لان الذي يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر أن ينزل مثلا زمنا قليلا ويشرع في السير

فلا يرخص في ذلك في حضر ولا في بادون مسافة القصر أو سفر غير مباح ولو إلى القبلة ولا الماش ولا راكب سفينة والمحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذ وغيره واذا استوفى هذه الشروط فله أن يبتدئ تنقله إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يبتدئ إلى جهة القبلة (وان سهل الابتداء لها) بان كانت الدابة مطورة أو واقفة خلافا لابن حبيب في إيجابه الابتداء مستقبل حينئذ ولو انحرف بعد إراحته إلى غير جهة سفره عامدا الغرض ضرورة بطلت الآن بكونه إلى القبلة فلا شيء عليه لانها الأصل وان كان لضرورة كظنه أنها طار بقره أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولو وصل منزل إقامة وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض را كعا وساجدا الأعلى من يجوز الائمة في النفل للصحيح فيتم عليها وان لم يكن منزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها ليسارته وهل المراد بمنزل الإقامة ما يقيم به إقامة تقطع حكم السفر أو محل سكنه وبه يشعر التعليل (ص) لاسفينة في بدور معها ان أمكن (ش) هذا تصريح بعفهوم القيد الرابع لما فيه من الخلاف أي ان راكب السفينة يمنع من تنقله صوب سفره كالقصر لتيسر استقباله بدورانه لجهة القبلة اذا دارت عنهما مع امكانه والأصل فيهما حيث توجهت كالدابة بجامع المشقة لكن لا يصلي إيماء والفرض والنفل في هذا سواء والضمير في معها للقبلة كما قال البساطي ولا اشكال أول السفينة كما قال الشارح أي بدور مع دورانها أي يصاحب دورانه دورانها الآن السفينة تدور لغير القبلة وهو لا يدور إلا إلى القبلة وفيه تكافؤ فالاولى عود الضمير على القبلة أي في بدور لجهة القبلة اذا دارت عنها على نسخة اسقاط معها (ص) وهل ان أوما أو مطلقا أو بلان (ش) أي وهل يمنع النفل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له ان كان يصلي إيماء لعذر اقتضى صلاته إيماء لمرض ونحوه وأما ان كان يركع ويسجد فيصلي حيث توجهت به ولو أمكنه الدوران أو منع النفل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له مطلقا تأويلان في فهم سبب منع النفل في السفينة حيث توجهت به مع امكان الدوران هل كونه يصلي إيماء أو كونه يصلي حيث توجهت به ولا يريد المؤلف أن الائمة عاجز في السفينة لغير مرض أو عذر يبيحه كما قد يتبادر من كلامه وقرره عليه بعضهم ولا قائل به (ص) ولا يقلد مجتهد غيره ولا محرابا للمصر (ش) يعني أن المجتهد وهو من يعرف الأدلة لا يسوغ له أن يقلد غيره مع اتساع الوقت وظهور الأدلة لان قدرته على الاجتهاد مانعة من تقليده اذا التقليد فرع عن

(قوله أي في بدور) هكذا في نسخة الشارح والمناسب أو في بدور (قوله هل كونه يصلي إيماء) أي لما فيه من زيادة الرخصة (تنبيه) قد علمت حال النفل وأما الفرض فيصلي به بالسفينة ويدوران أمكن مطلقا أي أوما لعذر أو لم يوفى فان لم يمكن صلاحا حيث توجهت به وان اتسع الوقت كما هو ظاهر المدونة وقيدت بالضيقة ولعله للتدب (قوله ان الائمة عاجز) المناسب أن يقول ولا يريد المؤلف بقوله وهل الخ أن محل المنع ان أوما لغير مرض أو عذر أي بل يحمل على أن المراد وهل محل المنع ان أوما لعذر هذا حاصله والصواب مع ذلك القائل قاله محشي نت فانه أفاد أن كلام المصنف في الصحيح الذي يقدر على الركوع والسجود وان التأويل الاول يقول علة المنع حيث توجهت به الائمة فاذا كان يركع ويسجد فتجوز له الصلاة فيهما حيث توجهت به والثاني يقول علة المنع كونه لغير القبلة فلو كان يصلي للقبلة إيماء فيجوز ولو كان صحيحا والثاني لابن أبي زيد والاول لابن التبان (قوله اذا التقليد الخ) علة لقوله مانعة الخ أي ولا يعدل للفرع الا اذا لم يمكن الأصل وانما كان التقليد فرعاً عن الاجتهاد لانه لا يوجد الا اذا كان هذا المجتهد

الاجتهاد

فالمجتهد أصل والمقلد فرع (قوله إن كان في كل وقت مجتهد) أي متباعد لا أن كان قريبا فلا يلزم منه اختلاف الأدلة (قوله وإن خفيت عليه الأدلة سأل غيره من المجتهدين) أي عن كيفية الاجتهاد (فإن قلت) إذا خفيت عليه الأدلة بان كان غيبا مثله لا فتحير وسيأتي أن المجتهد إذا فتحير يتخير ولا يقلد وأجيب بحمل ما سيأتي على ما إذا لم يجد مجتهدا وهنا وجد وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله يريد إذا كان البلد الذي فيه خرابا) أي مع جهل ناصب محرابه وأولى إذا علم خلوه وأما لو كان الناصب له أمام المسلمين أو اجتمع أهل البلد على نصبه وتكررت فيه الصلاة فهو كالعمامة والحاصل أن العمارة والخاربة الحكم فيهما مستو كما علمت ما لم يقطع بخطا كل فلا يقلد ولا فرق في البلدين أن تكون مصر أو لا فقول الشارح أما لو كان البلد عامرا الخ إشارة إلى أنه المراد من قوله إلا مصر كما قاله الشارح وأنه ليس المراد خصوص مصر كدليل على ذلك النص وكلام الأئمة ونص ذلك ما نقل عن ابن القصار وهو يجوز تقليد محراب البلد التي تكررت صلواتها ونصبها الأئمة اه فهو كما ترى مطلق صادق بكون البلد عامرة أو خاربة مصر أو غيرها (قوله يتكرر فيه الصلاة) وأما إذا لم يتكرر فيها الصلاة فلا تقلد لأن عدم التكرير يؤذن باختلال فيها (٣٥٩) (قوله أمام المسلمين) أي الذي شأنه الاعتناء بالدين (قوله أو اجتمع أهل البلد) أي الذين يظن بهم المعرفة وانهم لا يضعون قبلة إلا عن معرفة (قوله وهو معنى قوله إلا مصر) أي فليس المراد خصوص مصر وبالله التوفيق (قوله وهو العاجز عنه بالفعل والقوة) لو اقتصر على القوة لكفاه لأنه يلزم من كونه عاجزا بالقوة أن يكون عاجزا بالفعل ولا العكس كالأعمى الذي خفيت عليه الأدلة فإنه عاجز بالفعل لا بالقوة فإذا لم يكن جاهلا بالقوة فلا يقلد قال في الجواهر البصير الجاهل بالأدلة فإن كان بحيث لو اطلع على وجه الاجتهاد لا يهتدى لزمه السؤال ولا يقلد وإن لم يكن بحيث يهتدى لزمه التقليد اه (قوله وإن لم يكن من محراب مصر) قال البساطي وظاهر

الاجتهاد ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة إن كان الوقتان مختلفين فيه ما الأدلة بان كان في كل وقت مجتهدا والأفلا فان ظهرت له الأدلة وضاق الوقت عن الاستدلال به أقلد مجتهدا غيره وإن خفيت عليه الأدلة سأل غيره من المجتهدين فإن بان له صواب اجتهاده اتبعه والا انتظر ظهور الأدلة ما لم يخف خروج الوقت فإنه يقلده ولا يقلد أيضا محرابا يريد أن كان البلد الذي هو فيه خرابا أما لو كان البلد عامرا يتكرر فيه الصلاة ويعلم أن أمام المسلمين قد نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فإنه يجب أن يقلده وهو معنى قوله إلا مصر ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ (ص) وإن أعمى وسأل عن الأدلة (ش) يعني أن المجتهد لا يقلد غيره وإن كان أعمى ولكن يسأل المكلف العارف العدل الرواية عن الأدلة كسؤاله عن القطب في أي جهة أو عن الكوكب الفلاني (ص) وقلد غيره مكلفا عارفا ومحرابا (ش) يعني أن غير المتأهل للاجتهاد وهو العاجز عنه بالفعل والقوة بصيرا أو أعمى يقلد محرابا وإن لم يكن من محراب مصر أو مكلفا بالغاعاق لا عارفا بطريق القبلة لا جاهلا زاد ابن الحاجب مسلما قال في توضيحه وينبغي أن يراد عدلا اه أي عدل رواية فكان على المؤلف أن يعبر بدل مكلفا بعدل رواية لأن العدالة تستلزم التكليف وتستلزم الاسلام أيضا ولا تستلزم الحرية وأوفي أو محرابا مانعة خلا لا مانعة جمع فلو اجتمع ما ضر وقوله مكلفا معمول لقوله قلد وحذف مثله من قوله وسأل عن الأدلة دلالة هـ هذا عليه على ما عليه في توضيحه ولم يرتض قول ابن عبد السلام بالتعميم (ص) فإن لم يجد أد أو فتحير مجتهد يتخير (ش) يعني أن العاجز إذا لم يجد من يسأله ولم يجد من يقلده ولا محرابا فإنه يتخير له جهة من الجهات الأربع ويصلي إليها مرة واحدة قاله ابن عبد الحكم وعزاه سند الكافة ومثله إذا فتحير المجتهد بان خفيت عليه الأدلة لسجن أو ظلة أو حجاب منعه

المصنف التخيير والتظاهر أنه يقدم المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب مصر على المجتهد اه (قوله زاد ابن الحاجب مسلما) يجعل كلام المصنف موصوفه مسلما (قوله ينبغي أن يراد عدلا) اعترضه اللقاني عما حاصله أنه لا حاجة لتلك الزيادة لأن من المعلوم أنه لا يقبل إلا عدل الرواية (قوله بالتعميم) أي فإن ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب وسأل عن الأدلة قال ولا يحتاج هنا أن يسأل مكلفا (قوله يعني أن العاجز إذا لم يجد من يسأله) هو الأعمى المتقدم في قوله وإن أعمى وقوله ولم يجد من يقلده هو البصير الذي لم يجد مقلده ولا محرابا أي الذي لم يكن مجتهدا ولذا قال بهرام يريد فإن لم يجد الأعمى العاجز والبصير الجاهل من يقلده أو التمس الامارة على المجتهد فتحير فإنه يختار جهة ويصلي إليها فإذا علمت ذلك فالأولى للشارح أن يقول أو البصير الجاهل الذي لم يجد (قوله فإنه يتخير له جهة الخ) ويندب تأخير لا آخر الوقت رجاء والمانع وظاهر المصنف أنه يصلي لأي جهة شاء من غير ركون نفسه لجهة وفي الذخيرة يتحرى جهة تركز إليها نفسه ويصلي إليها واحدة (قوله وعزاه سند الكافة) وهو المعتمد (قوله إن خفيت عليه الأدلة) جل البساطي كلام المصنف على من التمس عليه الأدلة مع ظهورها وقال قبله ولا يؤخذ من كلام المصنف حكم المجتهد تخفى عنه الأدلة ونقل في توضيحه عن ابن القصار أنه يقلد أي محراب كان بل تقدم للشارح أن من خفيت عليه الأدلة يقلد غيره من المجتهدين والحاصل أن كلام الشارح هنا يقيد أن من خفيت عليه الأدلة يتخير ولا يقلد لأنه جعل القول بالتقليد مقابلا

وهو مناف لما تقدم له من أنه يسأل غيره من المجتهدين فإن بان له صواب اجتهاده الخ وجعل ما هناء على ما إذا لم يجد مجتهدا آخر يعانده مقابلته للقول بالتحخير بقوله وقيل بقلد الخ (قوله أو لجهله باعياها الخ) أي ويعلم كيفية الاستدلال حتى يتصف بكونه مجتهدا وأما لو كان يعلم عن الأدلة ويجهل كيفية الاستدلال فهو مقلد كما يفيد ما يأتي (قوله ولو صلى أربع الخ) أي المتخير بالخاء المعجمة الشامل للمقلد الذي لم يجد من يتلوه والمجتهد المتخير بالخاء المهملة قاله عجمي فقوله الشارح وقيل يصلي أربع الخ يوهم أنه راجع للمجتهد المتخير فقط وليس كذلك بل راجع له وللمقلد الذي لم يجد محررا بالاعمال الخ الذي لم يجد من يسأله (قوله والمعنى أن المقلد الخ) وسكت عن المجتهد المتخير والمقلد الذي لم يجد من يتلوه ولا محررا بالحكم أنه إذا تبين الخطأ بعد الفراغ فلا إعادة وأما في الإثناء فهل كالأعمى فلا يقطع ولو انحرف كثيرا أو كالبصير كذا نظر الشيخ سالم وجعل غيب كلام المصنف شاملا لهاتين الصورتين أيضا فيكون حاصله أنه إذا تبين الخطأ في أثناء الصلاة ففي (٣٦٠) الصور الأربع يقطع غير الأعمى والمنحرف يسيرا وأما إذا تبين بعد الفراغ فلا

يعيد المنحرف كثيرا في الوقت الألفي قبله الاجتهاد والتقليد وأما الذي في قبله التحخير بقسميها فلا إعادة عليه أصلا كذا قال عجمي تبع الشيخ سالم واعترضه محشي نت بان الحكم فيهما كذا أي إعادة في الوقت (قوله) فانهما يستقبلان القبلة) فان لم يحصل استقبال منهما فالصلاة صحيحة في الأعمى مطلقا وفي البصير المنحرف يسيرا كذا في غيب والمناسب في الانحراف اليسير فيهما لان الانحراف الكثير يبطل مع الأعمى بعد العلم وحكم الاقدام على الانحراف اليسير الحرمة فلا نظر (قوله مادام الوقت) فالعشاآن للفجر والصبح للطوع والظهران للأصفرار خلافا لظاهر المصنف (قوله كظهور الخطأ في الدليل) هذا يظهر في المجتهد القاضى يحكم بشئ بمقتضى ما ظهر له من الأدلة ثم

من النظر أو لجهله باعياها أو نسيانها لا عيانها وقيل بقلد كالعاجز الجاهل قاله في توضيحه وهو أظهر وقيل يصلي أربع الخ هو قول ابن مسleme واليه أشار بقوله (ولو صلى أربعاً) لكل جهة صلاة احتياطاً (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي وهذا إذا شك في الجهات الأربع وأما ان شك في جهتين صلى صلاتين أو ثلاثة صلى ثلاث صلوات (ص) فان تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا فيستقبلانها وبعدها أعاد في الوقت المختار (ش) لما فرغ من الكلام على مطلوبية الاستقبال ابتداءً شرع فيه دواما والمعنى أن المقلد أو المجتهد إذا تبين له الخطأ بقينا أو ظنا في استقباله في قبله الاجتهاد والتقليد وهو في الصلاة فان كان أعمى ولو كثيرا انحرفه أو بصيرا منحرفا يسيرا فانما يستقبلان القبلة ويبنيان على صلاتهما أما البصير المنحرف كثيرا فانه يقطع على المشهور ويتدبى بأقامة كافي المدونة وأما ان تبين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فان كان غير أعمى أو منحرف يسيرا بان كان بصيرا منحرفا كثيرا فانه يعيد استحبابا مادام الوقت وأما الأعمى والبصير المنحرف يسيرا فلا يعيدان الصلاة المتبين لهما بعدها خطأ وهما فاقوله وبعدها أعاد في الوقت أي وان تبين الخطأ بعدها أعاد في الوقت من يومه بالقطع حيث تبين له الخطأ فيها وهو البصير المنحرف كثيرا وانما وجب القطع فيها ولم تجب إعادة بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبلت الحكم وبعدها كظهوره فيه بعدت الحكم وفهم من قوله تبين أنه لو شك بعد إحرامه ولم يتبين له جهة لتماذى لانه دخل باجتهاد لم يتبين خطؤه ولو رجع للأعمى بصره في الصلاة فشك تحرى وبني كالتشاك في عدد الركعات قاله سند وقولنا في قبله الاجتهاد والتقليد احترازا عن بكمة والمدنية وجامع عمرو ابن العاص بمصر فان كلاما من هؤلاء الثلاثة يقطع سواء كان الانحراف فيها يسيرا أو كثيرا أعمى أو غيره (ص) وهل يعيد الناسي أبدا خلاف (ش) يعني أن من نسي مطلوبية الاستقبال أو نسي أن يستقبل جهة القبلة هل يعيد الصلاة أبدا ابن يونس وهو الراجح فيه وشهره ابن رشد قال لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف أو في الوقت

تبين الخطأ بعد الحكم فقد انقضى الامر وأما إذا تبين الخطأ قبل الحكم فلا يحكم وبأني ذلك في المقلد الذي أعطى ملكة الترجيح ﴿تبيينه﴾ نذكر لك نص المدونة اعلم منه أن من شرق أو غرب فقد انحرف كثيرا ونصها من استدبر أو شرق أو غرب ويظن أنها القبلة وعلم في الصلاة قطع وانبدأ الصلاة بأقامة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد في الوقت وعبارة بهرام قال في المدونة من علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وان علم في الصلاة أنه انحرف يسيرا فليتحرف للقبلة ويبنى اه (قوله وهل يعيد الناسي أبدا) أي الناسي الذي تبين بعد الفراغ من الصلاة أنه أخطأ خطأ الوثنين فيها لا بطلانها وهو الانحراف الكثير (قوله نسي مطلوبية الاستقبال) أي سها بأن زال من مدرسته وكان باقيا في حافظته لأنه زال من الحافظة والا كان جاهلا بحكم الاستقبال فبطل ومثله يقال في قوله أو نسي وخلاصته أنه عالم بالحكم وسها عليه إلا أنه غفل فاعتقد أنه ليس بواجب وصلى لغير القبلة هذا هو المراد خلافا لما يشوههم منها انه صلى للقبلة وليس كذلك (قوله لا يشترط فيها علم المكلف) أي أن الشأن فيها ذلك ألا ترى أن الوضوء شرط في صحة الصلاة فالصلاة بدونه فاسدة مع النسيان وظاهر أن هذا في شروط لم يشترط فيها العلم والقدرة كإزالة النجاسة

(قوله ابن رشد وهو المشهور في المذهب) لا يخفى أنه اغماشهر هذا القول ولم يشهر الاول فجعله مشهرا الاول والثاني غير مناسب (قوله من غير تعين) كذا في نسخة تعين بالتاء والعين والصواب يقين بياء وقاف أي أنه أداه اجتهاده الى أن هذه الجهة جهة القبلة فليس ذلك يقينا بل غلبة ظن (قوله ومجمله في صلاة الفرض) ومجمله أيضا اذا تبين ذلك بعد النزاع وأما لو تبين له ذلك فيها فأنها تبطل ويعيد أبدأ كما في شب وانظره مع قول المصنف قطع غير أعني الخ (قوله وفي قبلة الاجتهاد والتحخير) كذا في نسخة وشرح شب والماسب أن يقول والتقليد لانه تقدم للشارح أنه حل قوله قطع غير أعني على قبلة الاجتهاد والتقليد أي وأما قبلة التحخير فلا إعادة بعدها وأما شب فقد تقدم له في حل قول المصنف قطع غير أعني أنه قال وأما لو تبين له الخطأ بعد ما في قبلة التحخير فانه لا إعادة لانه دخل مجوزا لذلك اه (قوله ومثل الناسي الجاهل) لا يخفى أنك قد علمت أن الناسي على قسمين وبقي قسمان منه الاول ناسي عين الادلة ويعلم كيفية الاستدلال فان قدر على معرفتها بسؤال أو غيره وتركه بطلت لانه مجتهد صلى غير القبلة متعمدا وان لم يقدر فمجتهد تحخير وتقدم انه لا إعادة عليه بعدها الثاني عالم بالادلة الا أنه ناس لكيفية الاستدلال فهو مقلد وتقدم التفصيل فيه بين أن يظهر في الصلاة فيقطع أو بعدها فيعيد في الوقت (قوله أي جهتها) لا يخفى أنه يقال اذا كان مع وجود من يقلده أو محررا بافقد تركه (٣٦١) الواجب عليه فهو بمثابة من صلى لغير القبلة

متعمدا فالقياس البطلان جزما
نظير المجتهد وان لم يكن مع وجود
من يقلده فهو متحيز يتخير وتقدم انه
لا إعادة بعدها أو إعادة في الوقت
لان الخلاف المذكور وان كان جاهلا
مقلدا فيعيد في الوقت حيث تبين له
الخطأ بعدها وأما الجاهل بالحكم
فقد علمت من كلامه أنه يعيد أبدأ
الا أن يحمل على الاول وتجعل هذه
المسئلة مما اختلف فيها حكم الجاهل
والعالم وبقي من أقسام الجاهل
قسمان الاول جاهل عين الادلة
ويعلم كيفية الاستدلال الثاني
عكسه والحكم فيها كما في الناسي
وقد تقدم وان شاء الله تبين الكلام
في هذه الاقسام في حاشية عب
(قوله اعلم أن المشهور منع النفل
الخ) المتبادر من المنع الحرمة
وبدل عليه كلامه في ل وقد
ذكر بعض الشراح قولين بالحرمة

ابن رشد وهو المشهور في المذهب من أجل أنه يرجع الى اجتهاد من غير تعين خلاف في التشهير
ومجمله في صلاة الفرض وأما النفل فلا إعادة وفي قبلة الاجتهاد والتحخير ومثل الناسي الجاهل
للقبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدأ قولاً واحداً (ص) وجازت سنة فيها
وفي الجبل لا يجهة لافرض فيعادي الوقت وأول بالنسيان وبالاطلاق (ش) اعلم ان المشهور
منع النفل المؤكد فيها ابتداء واذا وقع صح كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب والسنن وما
عدا ذلك من النفل غير المؤكد فلا بأس به فيها بل يندب اصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين
العمودين المائتين وكان النفل غير المؤكد في الجواز فيها ركوع الطواف غير الواجب نص عليه
في المدونة وأجاز جميع ذلك أشهب وابن عبد الحكم ويجوز لمن صلى في الكعبة أن يصلي لاي جهة
ولو لجهة بابها مفتوحا وأما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز ابقاؤها فيها ولا في الجبل
وتعادي الوقت سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها على الإقامة هناك فقول المؤلف وجازت سنة
فيها ما أن يحمل على حقيقة السنة وأخرى غيرها ويكون ما شيا على ما لا شهب وابن عبد
الحكم لكنه خلاف المشهور وأما أن يريد بالجواز الصحة بعد الوقوع والنزول ولو عبر به السلم من
الاعتراض فان قلت لو عبر به لم يصح قوله لافرض فيعادي الوقت وبيانه انه عطف على فاعل
صحت المقضى لعدم الصحة في قوله لافرض وهو مناف لقوله فيعادي الوقت قلت لان سلم
المنافاة وذلك لان المراد بالصحة المدلول عليها بصحت الصحة التامة التي لا إعادة معها وفي الصحة
المذكورة صادق بعدم الصحة بالكلية وبالصحة التي معها الإعادة وهذا الثاني هو المراد بدليل
قوله فيعادي الوقت وأما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفذت وقوله لاي جهة راجع للكعبة
دون الجبل لانه لو رجع له أيضا لا وهم جواز الصلاة فيه ولو استدبر الكعبة أو شرق أو غرب

والكراهة وان المذهب الكراهة فاذا كان المذهب الكراهة في الفرض فالنفل المؤكد من باب أولى في عدم الحرمة فليكن الحكم
الكراهة أيضا (قوله بل يندب لصلاته الخ) قد يقال ان صلاته صلى الله عليه وسلم النافلة غير المؤكد كعدة اذن في مطلق صلاة لانه لما
صلى فيها علم أن استقبال حائط منها يكفي لاجلته واذا كفي استقبال حائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك (قوله وأجاز جميع
ذلك أشهب) قلت وهو ظاهر (قوله وأما صلاة الفرض فلا يجوز ابقاؤها الخ) المتبادر بالحرمة وقد تقدم أن فيها القولين والراجح
الكراهة فيعيد في الوقت مطلقا أي في الصلاة التي هي فرض عين وأما الكفائي كالخنزة فعلى الفرضية يعاد وعلى السنية لا يعاد
وعلى كل حال لا يجوز فعله فيهما (قوله وأما أن يريد بالجواز الصحة) أي من باب اطلاق الملزوم واردة اللازم (قوله والنزول) عطف تفسير
(قوله ولو عبر به السلم من الاعتراض) أي قبل الجواب بانه أراد بالجواز الصحة وأما بعد الجواب فلا اعتراض أي بانه ما ش على الضعيف
وهذا بناء على أن المراد يدفع اليراد (قوله التي لا إعادة معها) تفسير لقوله التامة أي أن المراد بالتمام أنه لا إعادة معها فلا ينافي أن ذلك
مكروه أو حرام (قوله وأما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفذت) عطف على قوله وأما أن يراد بالجواز الصحة لا يخفى أنه يرجع للصحة
(قوله أو شرق أو غرب) ظاهر عبارته انه اذا شرق أو غرب أي استقبال الشرق أو الغرب لا يكون مستدبرا للكعبة بل اما على جهة عينيه

أويساره وهو كذلك (قوله قال ح ولم أره منصوصاً الخ) رده محشي نت بقوله وقد يقال لأوجه لعدم ظهوره وعدم صحته وجوازه لنص المالكية كان عمر وغيره على أن حكم الصلاة فيه كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولو لم يابيه مفتوحاً وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئاً فكذلك يقال في الجرح على ما يقتضيه التشبيه اه (قوله أدين الله) أي أدين به أي أتعبه الله وقوله وأعتقه عطف تفسير قال الخطاب رد على بعض المالكية في زمنه صلى مستقبل الجرح مستدبر البيت كما أفاده البساطي من أن قوله لا يوجهه متعلق بالجرح (قوله أو يسقبل الشرق أو الغرب) ظاهر عبارته أنه في حالة استقباله الشرق أو الغرب لا يكون مستدبر الكعبة ولا عن يمينه ولا عن شماله كما هو مقتضى العطف مع أن الذي عن يمينه أو شماله لا يخرج عن كونه مستقبل الشرق أو الغرب فاعل أو بمعنى الواو وهي لعطف التفسير (قوله على المشهور الخ) ومقابله ما نقله ابن الحاجب وابن شاس في تنبيه ما أن قطعة من سطحها بخوفها ثم إن ابن عرفة رد ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس بأن ذلك انما هو عن أبي حنيفة (قوله في اعتبار الهواء الخ) هذا يشعر بالمنافاة فإن القول باعتبار الهواء مطلق ولو لم يكن هناك قطعة من سطحها والقول بأنه يكفي قطعة من سطحها لا يلتفت للهواء وكان عبارة الشارح ملفقة من قولين فإن بعض الشراح نقل عن أبي حنيفة أنه يقول بالكفاية بقطعة من سطحها وظاهر ذلك أن مجرد الهواء لا يكفيهم وبعضهم ينقل أن أبا حنيفة يقول بالكفاية (٣٦٣) بالهواء أي فلا يلتفت لقطعة من سطحها (قوله صحة ما عداه) أي بناء على اعتبار الهواء أو كفتائه بقطعة

عنه قال الخطاب ولم أر ذلك منصوصاً والظاهر أنه لا يصح ولا يجوز والذي أدين الله به وأعتقه أنه لا يجوز لأحد أن يستدبر الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن يمينه أو شماله أو يستقبل الشرق أو الغرب ويحرم عليه ذلك ويتهى عنه من فعله فإن عاد أدب (ص) وبطل فرض على ظهرها (ش) يعني أن من صلى فرضاً على ظهرها فإنه يبطل ويعيده أبدأ على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من سطحها ابتداء على ما مر من أن الأمور به جملة البناء لا بعضه ولا الهواء خلافاً لأبي حنيفة في اعتبار الهواء أو كفتائه بقطعة من سطحها ومن لازم البطلان على ظهرها المنع ويفهم من تخصيص الفرض بالبطلان صحة ما عداه وهو كذلك وفقاً للجلاب قائلاً لا بأس بتقله عليها اه لكن نص القاضي تقي الدين القاسي في تاريخه شفاء الغرام على عدم صحة السنن والمنافاة المتو كدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب على سطح الكعبة قائلاً على المشهور اه فانتظر هل هو مقابل لاطلاق الجلاب أو مخصص له وأما الصلاة تحت الكعبة كالحفر حفرة تحتها فإنها تبطل ولو انفلا كما هو مقتضى كلام سند (ص) كالراكب (ش) يعني أن الموقع للفرض على الدابة بعيداً بحيث كان صحيحاً آمناً لدليل قوله (ص) إلا لالتحام أو خوف من كسبوع وإن لغيرها (ش) أي إلا لاجل الالتحام في قتال عدو وكفر وغيره من كل قتال جائز الذب به عن نفس أو مال أو حريم أو هزيمة جائزة أو لاجل خوف من افتراس سبع أو لصوص أن نزل عن الدابة فيصليان عليها إيماء للقبلة أن قد راوا أن تعذر التوجه إليها صلياً لغيرها واحتراز بقوله إلا لالتحام من صلاة التسمية فإن الاستقبال فيها شرط (ص) وإن أمن أعاد الخائف بوقت

من سطحها (قوله وفقاً للجلاب الخ) قد يقال المتبادر من قوله لا بأس الخ أن المراد به ما كان غير مؤكداً والظاهر القول بصحة ما عدا الفرض مؤكداً وغيره لأن الفرض قوة ليست لغيره فتدبر (قوله لكن نص الخ) لكن ربما يتوهم أن مقابل ذلك ضعيف لأن الفتاة له بوجه فأفاد أنه قول قوي بقوله على المشهور (قوله هل هو مقابل لاطلاق الجلاب) وهو الظاهر وبعد كتبني هذا وجدت في شرح عب وحاصله أن المعتمد منع ما عدا الفرض لأنه الذي اقتصر عليه في توضيحه وصدر به ابن عرفة فقال والفرض على ظهرها ممنوع

ابن حبيب والنفل الجلاب لا بأس بفعله عليه (قوله أو مخصص له) بأن نقول ما أفاده إطلاق الجلاب من الصحة فيما (ش) عدا الفرض يخرج منه السنن والنوافل المؤكدة فيبقى النوافل الغير المؤكدة فهي التي تصح فقط (قوله وأما الصلاة الخ) لما فرغ من الكلام على الصلاة في الكعبة وعلى الكعبة وإلى جهة الكعبة طفق يتكلم على الصلاة تحت الكعبة وأفاد أنها باطلة ولا تصح بحال فحجز للجنب أن يدخل تحت الكعبة والحاصل أن المسجد يعطى أعلاه حكمه في التشريف والتعظيم وأما ما كان من تحت فلا يعطى حكمه بحال (قوله كالراكب الخ) أي أن الفرض على الدابة باطل إذا كان يؤدي إلى الصلاة بالإيماء أو بركوع وسجود جالس أو ما إذا كان يؤدي الصلاة على الدابة كاملة بسجودتيها فهي صحيحة على ما أفاده سند وهو الراجح فقول الشارح بعيداً أي بالقيء المذكور (قوله حيث كان صحيحاً) أي لقوله فيما يأتي والارض لا يطبق النزول به وقوله آمناً لقوله إلا لالتحام فقول الشارح بدليل قوله إلا لالتحام أي في آخر العبارة (قوله من كل قتال) بيان للغير (قوله جائز الذب) بالذال المهملة يقال ذب عن حريمه ذباً من باب قتل حتى ودفع (قوله أو هزيمة جائزة) معطوف على قوله كل قتال أو من هزيمة جائزة كما إذا كانت لتخريف لقتال أو تحييز إلى فئة أي فيصلي على الدابة إيماء في حال تحرفه وتحيزه (قوله فيصليان عليها إيماء) أي إلى الارض أي إيماء إلى الارض لا إلى قبريوسها (قوله فإن الاستقبال فيها شرط) كذا في نت وظاهره أنه لو أمكنهم القسم بدون الاستقبال أنهم لا يقسمون

(قوله فانه يندب له الاعادة مادام الخ) ظاهره سواء تبين عدم ماخافه أو لا وليس كذلك بل محل الاعادة اذ تبين عدم ماخافه فان تبين ماخافه أو لم تبين شيئا فلا شيء عليه (قوله على ما مر الخ) وقد تقدم أن ظاهر اللفظ ليس بمراد لانه يعيد في الظهرين لا في الصفرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح لا في الطلوع (قوله وقته للغروب) أي ينتهي لغروب فالغروب خارج فالمعنى أنه يفعل في لا في الصفرار خلاف القول الذي قبله فانه لا يفعل عليه في الاصفار (قوله لقوله تعالى فان خفتم الخ) قال المفسرون فان خفتم من العدو أو غيره فرجالا أي صلوا راجلين جمع راجل وقوله أو ركبانا أو حداثا بآيائه فاذا أمنتم زال خوفكم فاذا ذكر والله صلوا صلاة الا من حاصل الاستدلال بذلك أنه لما ورد النص المصريح بالامر بالصلاة على تلك الحالة ولم يذكر معه اعادة دل على أنه لا اعادة بخلاف ما لم يرد فيه النص وعوا الخائف من سبع أولس فلم يرد نص صريح بصلاتهم ما على الدابة أي إلى أن الامام أذاه اجتهد بالصلاة فيها ما أضاء فاحتيط بالاعادة على تقدير الامن لاحتمال أن يكون الثابت في نفس الامر عدم طلب الصلاة فيها في تلك الحالة (قوله ولو استويا) أي الخوف في العدو والخوف فيما عداه (قوله لان العدو مراده الخ) على عدم الاعادة في الخوف دون غيره (٣٦٣) ولو استويا (قوله ومراد النص الخ) زاد بعض الشراح والسباع ر بما تفرقت

وشهدت عنه وربما قدر على الانحراف عن موضعها ولا تتبعه والعدو ليس كذلك غالبا فكان حكمه أشد (قوله والاختصاص) هو الطين المختلط بما لا يغره من الماء ومثل الاختصاص الماء وحده في النزول وعدمه لـ (قوله وخاف خروج الوقت المختار) هذا فيما كان في آخر الوقت وأما لو كان في أوله لجري عليه حكم الآيس والتردد والراجح المتقدم في التيمم وكذلك الخائف من سبع أو لصوص كما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله يوحى للسجود أخفض من الركوع) أي اذا كان لا يقدر على الركوع والاربع ولذلك قال بهرام عن ابن حبيب يركع من قيام ويوحى للسجود انتهى (قوله انظر النص في شرحنا الكبير) أي النص المصريح بكون الخوف من الغرق ونصه وعدم القدرة على النزول لكونه يخاف الغرق كما فسر به ابن عمر قول الرسالة وان لم يقدر أن ينزل فيه أي الاختصاص صلى على دابته إيماء إلى القبلة وقد فسر الناصر اللقاني قول المؤلف لا يطبق النزول به بما فسر به ابن عمر انتهى (ثم أقول) لا يخفى أن الذي قاله الخطاب نقله عن ابن ناجي وادعى فيه أنه المشهور ونصه قال ابن ناجي في شرح قول الرسالة والمسافر يأخذ الوقت المختار كان انما يخشى على ثيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجد وان تلطخت ثيابه انتهى فكيف يعدل عما قاله الخطاب انه المشهور فالصواب ما قاله الخطاب وبين لك أن الصواب معه أنه في المسئلة الثانية استوى الإيماء بالارض مع الإيماء على الدابة جواز الإيماء على الدابة فأى فرق وعلى ذلك هل تقييد الثياب بفسادها بالغسل أولا الثاني نقله ابن عرفة نصا والاول نقله تخريجا وهو يفيد ضعفه انتهى عـج (قوله ويؤديه عليها كالارض) التشبيه مقابوب والاصل ويؤديه على الارض كعليها أي وهو يؤديه (قوله فلها) أي القبلة راجع لصورتى الاختصاص والمريض لـ (قوله اذا كانت حالته مستوية) ليس بشرط بل ولو كان يقدر على الركوع والسجود على الدابة قائما أو جالسا فإنه يجوز له أن يصلي إيماء على الدابة حيث كان اذا نزل على الارض لا يصلي الإيماء انظر عـب ونحقق ذلك في حاشية عـب ان شاء الله تعالى

(ش) يعني أن الخائف من السبع أو اللص اذا حصل له الامن بعد أن صلى فإنه يندب له الاعادة مادام الوقت المختار على ما مر في قوله وبعدها أعاد في الوقت المختار ونقل عبد الحق في التذيب وقته للغروب لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسائل التيمم نقله أبو الحسن وأما الخائف من العدو فلا اعادة عليه بدليل ما يأتي في صلاة الخوف وبعدها لا اعادة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا وما وقع فيه النص أقوى من غيره وظاهره كظاهرها ولو استويا في تبين الخوف أو ظنه لان العدو مراده النفس ومراد اللص المال غالباً فيهما وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فامر العدو أشد (ص) والاختصاص لا يطبق النزول به (ش) يعني أن الحاضر والمسافر اذا أخذوا الوقت في طين خضخاض ولا يجداً ين يصلي وخاف خروج الوقت المختار فلم ينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً يوحى للسجود أخفض من الركوع وان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إيماء إلى القبلة وعدم القدرة على النزول بكونه يخاف الغرق وأما خشية تلوث الثياب فلا تجب صحة الصلاة على الدابة وانما هي مبيحة للصلاة إيماء في الارض وفي كلام الخطاب والشيخ سالم في شرحه تـطرح حيث جعل أن خشية تلوث الثياب مبيحة للصلاة على الدابة وانظر العـص في شرحنا الكبير وفرض الرسالة المسئلة في المسافر خرج مخرج الغالب فلا يقيده كما أشرنا له في التقرير (ص) أو لمرض ويؤديه عليها كالارض فلها (ش) يعني أن المريض الذي يطبق النزول عن الدابة يجوز له أن يصلي على الدابة إلى جهة القبلة بعد أن توقف له اذا كانت حالته مستوية بان كان اذا نزل للارض يوحى كما اذا صلى على الدابة و يوحى للارض بالسجود لا إلى كـو والراحلة ومفهوم النسوية منعها على الدابة ان كانت بالارض أتم وهو كذلك وأما لو كان لا يطبق النزول به فإنه يصلها عليها ولا يتعين في هذه الحالة كونه يؤديه عليها كالارض بل لا يتصور فيها ذلك عادة ويكون حكمه حكم ما قبله من مسئلة

الغرق ونصه وعدم القدرة على النزول لكونه يخاف الغرق كما فسر به ابن عمر قول الرسالة وان لم يقدر أن ينزل فيه أي الاختصاص صلى على دابته إيماء إلى القبلة وقد فسر الناصر اللقاني قول المؤلف لا يطبق النزول به بما فسر به ابن عمر انتهى (ثم أقول) لا يخفى أن الذي قاله الخطاب نقله عن ابن ناجي وادعى فيه أنه المشهور ونصه قال ابن ناجي في شرح قول الرسالة والمسافر يأخذ الوقت المختار كان انما يخشى على ثيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجد وان تلطخت ثيابه انتهى فكيف يعدل عما قاله الخطاب انه المشهور فالصواب ما قاله الخطاب وبين لك أن الصواب معه أنه في المسئلة الثانية استوى الإيماء بالارض مع الإيماء على الدابة جواز الإيماء على الدابة فأى فرق وعلى ذلك هل تقييد الثياب بفسادها بالغسل أولا الثاني نقله ابن عرفة نصا والاول نقله تخريجا وهو يفيد ضعفه انتهى عـج (قوله ويؤديه عليها كالارض) التشبيه مقابوب والاصل ويؤديه على الارض كعليها أي وهو يؤديه (قوله فلها) أي القبلة راجع لصورتى الاختصاص والمريض لـ (قوله اذا كانت حالته مستوية) ليس بشرط بل ولو كان يقدر على الركوع والسجود على الدابة قائما أو جالسا فإنه يجوز له أن يصلي إيماء على الدابة حيث كان اذا نزل على الارض لا يصلي الإيماء انظر عـب ونحقق ذلك في حاشية عـب ان شاء الله تعالى

(قوله وانظر الاعتراض على المؤلف) لفظ المدونة والشديد المرض الذي لا يقدر أن يجلس لا يجبني أن يصلي المكتوبة في المحل لكن في الارض فحملها اللغوي والمأزري على الكراهة كما صنع المؤلف وابن رشد والتونسي على المنع وتأولها ابن يونس على من صلى على الدابة حيثما توجهت ولو استقبل القبلة جاز وعزاه لابن أبي زيد فالتحلاف في حال انتهى فبرد على المؤلف أن لفظ المدونة لا يجبني واختلف في حملها على الكراهة والمنع ولم يرجح واحد منهم ما بل مقتضى عزو المنع لابن رشد والتونسي قوته على تأويل الكراهة فلو قال المؤلف وفيها في الاخير لا يجبني لسلم من ذلك انتهى له (فصل فرائض الصلاة) (قوله تكبيرة الاحرام) (فرع) من صلى وحده ثم شك في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبتدئ واذن ذلك كبر بعد شكه أنه كان أحرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال سحنون يعضى في صلاته واذن سلم سألهم فان قالوا أحرمت (٣٦٤) رجع الى قولهم وان شكوا أعاد جميعهم ذكره الاقاني انتهى (قوله وفاقا) أي

كـ تكبيرة الاحرام وقوله وخلافاً أي كاطه أئينة والاعتدال (قوله والمراد بالصلاة ولو نفلاً) ويصرف كل فرض الى ما يليق به فالقيام للفاتحة وتكبيرة الاحرام واجب في الفرض غير واجب في النفل (قوله وفرائض جمع فريضة) والمراد بالفريضة ما تنوقف صحة العبادة عليه لاجل أن يشمل صلاة الصبي لاما يشاب على فعله ويعاقب على تركه والا لخرجت صلاة الصبي (قوله ان قلنا ان الاحرام الخ) جعله زروق هو التحقيق (قوله والاستقبال) في عهده الاستقبال بحث اذا الاستقبال شرط من شروط الصلاة (قوله لانه عبارة الخ) هذا لا ينتج الدعوى لانه انما ينتج توقف الاحرام عليها لانه عبارة عن الدخول في الحرمات أي التلبس بالحرمات أي الدخول في ذي الحرمات التي هي الصلاة والحرمات جمع حرمة ومن المعلوم

الخصائص فقول التثاني تبعاً للشارح أو المرض لا يطبق النزول به غير ظاهر (ص) وفيها كراهة الاخير (ش) يعني في المدونة كراهة صلاة المريض على الدابة وهو المراد بالاخير أي من الفروع الاربعة المذكورة هنا وانظر الاعتراض على المؤلف في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من شروط الصلاة الخارجة عن ماهيتها شرع في الكلام على فرائضها المعبر عنها بالاركان الداخلة في ماهيتها متبعاً لذلك بذكر سننها ومندوباتها وما يتعلق بذلك فقال (فصل) (ص) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام (ش) يعني أن فرائض الصلاة وفاقا وخلافاً خمسة عشر أولها تكبيرة الاحرام متفق عليها لكل مصل ولو مأموماً فلا يحملها عنه امامه كما يحمل الفاتحة والمراد بالصلاة ولو نفلاً وأماماً يختص بالفرض فسيأتي في قوله يجب بفرض قيام وفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مفروضات الصلاة لاجمع فرض لان جمع فعل على فعائل غير مسموع وازدافه فرائض للصلاة من اضافة البعض للكل لان الفرائض بعض الصلاة وازدافه التكبير للاحرام من اضافة الجزء للكل كيـ يزيد ان قلنا ان الاحرام مركب من التكبير والنية والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحرمات ولا يحصل الدخول في الحرمات الا بالثلاثة أو من اضافة المصاحب للمصاحب مثل طيلسان البرد ان قلنا ان الاحرام النية والتوجه الى الصلاة وليست ببيانة خلافاً لبعضهم (ص) وقيام لها (ش) ثانياً القيام لتكبيرة الاحرام في الفرض للقادر غير المسبوق فلا يجزئ ايقاعها حالاً أو متخماً اتباعاً للعمل وقيدنا بالفرض بدليل قوله يجب بفرض قيام وبغير المسبوق بدليل قوله (ص) الا المسبوق فتأويلان (ش) يعني أن القيام لتكبيرة الاحرام هل هو واجب مطلقاً أو واجب في حق غير المسبوق وأما القيام في حقه فلا يجب عليه فاذا فعل بعض تكبيرة الاحرام في حال قيامه وأتمه في حال انقطاعه أو بعده من غير فصل بين أجزائه فهل يعتمد بتلك الركعة بناء على القول الثاني أو لا يعتمد بناء على القول الاول وصلاته صحيحة على كل حال والتأويلان جاربان فيمن نوى بتكبيره العقد أو فواء والركوع أو لم ينوهما

(ص)

أن الصلاة ذات حرمة لانها يحرم فيها التكلم ونحوه (قوله طيلسان البرد) لان الطيلسان

يصاحب البرد أي لبسه والطيلسان اسم للشال الذي يغطي به الرأس (قوله والتوجه) عطف مرادف (قوله وليست ببيانة) أي البيان خلافاً لبعضهم وانما قلنا للبيان لان الاضافة البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم حديد (قوله من غير فصل) وأمامه فتبطل (قوله العقد) أي عقد الصلاة أي الدخول فيها (قوله أو فواء والركوع) أي قصد بتكبيره الامرين معا (قوله أو لم ينوهما) أي لانه اذا لم ينوهما ينصرف للاصل وهو العقد وترك ثلاث صور الصلاة صحيحة في اثنتين وباطلة في واحدة وهي أي الثلاث اذا كبر في حال الانقطاع وأتمه في حال الانقطاع أو بعده بلا فصل أو مع فصل أي طويل فهي صحيحة في الاولين باطلة في الثالثة فتلخص أن الصور ست باطلة في اثنتين وصحيحة في اثنتين مع القطع بعدم اجزاء الركعة وصحيحة في اثنتين مع الخلاف في الاعتماد بتلك الركعة وعدمه (فان قلت) كيف تصح الصلاة دون الركعة اما اتفاقاً أو على أحد القولين مع أن عدم الاعتماد فيها انما هو للخلل الواقع في الاحرام وكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها وترك القيام فالجواب أنه لما حصل القيام في الركعة

الثالثة لهذه الركعة فكان الاحرام حصل فيه فيكون أول صلاته لا يكون مأموماً ولا يقدح فيه بما إذا كان دخول المسبوق مع الامام في الركعة الاخيرة لانه لا بد من حصول قيام تكبير بعد سلام الامام ان أدركه التشميع حيث ألغيت تلك الركعة (قوله وانما يجزئ الله أكبر) بشروط اثني عشر الاول أن يكون بالعربية لانه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يرو أنه صلى الله عليه وسلم افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بغير العربية مع معرفته بجميع اللغات كما ذكره شيخنا عن ابن عب واية أشار الشارح بقوله ان المصلي لا يجزئه الخ الا أن هذا الشرط انما يكون في حق القادر عليه الثاني أن يكون مستقبلاً الثالث أن يكون قائماً الرابع تقديم الجزمة الخامس مدهامداً طبيعياً السادس عدم مدين الهمزة وبين لام الله لا يهاجم الاستفهام السابع عدم مدباء أكبر الثامن عدم تشديد رائها التاسع عدم واول قبل الجلالة العاشر عدم وقفة طويلة بين كلمتيه فلا تضر بسيرة الحادي عشر دخول وقت الفرض في الفرائض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء وغير الثاني عشر تأخيرها عن تكبيرة امام في حق مأموماً فهذه اثنا عشر شرطاً ان اختلف واحد منها لم تنعقد صلاته ولا يضر عدم جزم الراي من أكبر كذا في شرح عب بزيادة فولي العاشر الثامن الخ (قوله للعمل) أي عمل أهل المدينة وقوله والمحل الخ وجه ثان ومعنى توقيف تعليم (قوله خلافاً لابي (٣٦٥) حنيفة والشافعي) اعلم أن الخلاف بينهما ليس واحداً فالشافعي لا بد من لفظ

التكبير الا أنه يجوز الله الا أكبر وأبو حنيفة يجوز الله العظيم (قوله كخداي أكبر) هذا من لغة (قوله له مدخل) أي له دخول في الجواز (قوله لجواز قلب الخ) قد يمنع بأنه لا يلزم من جواز الشيء في اللغة جوازه في الشرع لجواز وجه في العربية لم يقرأه أحد فانه لا يجوز ارتكابه في القراءة على أن قوله له مدخل في الجواز اخبار عن ثبوت المدخلة ولا يلزم منه جواز الارتكاب لان معناه وجه ولا يلزم من ثبوت الوجه ثبوته (قوله جزى) بتشديد الزاي (قوله كبار بالمسلم يجزه) قال في الطراز فان كبار جمع كبر والكبر الطبل الكبير قال شيخنا الصغير وسمعت من الاشياخ انه

(ص) وانما يجزئ الله أكبر (ش) لما كان معنى التكبير التعظيم فيتوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار الجزئ منه والمعنى أن المصلي لا يجزئه من كل لفظ يدل على التعظيم لا لفظ الله أكبر لا غيره من الله أجل أو أعظم أو التكبير أو الا كبر للعمل والمحل محل توقيف خلافاً لابي حنيفة والشافعي ولو أسقط حرفاً أو أشبع الباء أو أتى بمرادف ذلك من لغة أو اغنين كخداي أكبر لم يجزه قال في الذخيرة وقول العامة الله وكبر له مدخل في الجواز لجواز قلب الهمزة واوا اذا وليت ضمة انتهى ونقل ابن جزي في قوانينه لا بقاء العامة فقال من قال الله أكبر بالمسلم يجزه وان قال الله وكبر بابدال الهمزة واوا جاز انتهى وكذلك لا تبطل لوجع بين الهمزة والواو فقال الله وأ أكبر (ص) فان عجز سقط (ش) يعني أن المصلي اذا عجز عن النطق بالتكبير كاملة تلحس أو عجمة ولو قدر على بعضها أو مرادفها من غير العربية فانه يسقط عنه النطق ويكتفي منه بالنية ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ولا ببعض القادر عليه كقطوع اللسان المستطيع النطق بالباء كما في شرح الشيخ سالم وفي كلام غيره انه يسقط عنه النطق ولا يلزمه الاتيان بما قدر عليه حيث كانت قدرته على نحو الباء من الحروف المفردة فان قدر على النطق بأكثر من حرف فان كان ما يقدر على الاتيان به بعد تكبيره عند العرب لزمه النطق به وان كان ليس كذلك فهل يلزمه أن ينطق به ان دل على معنى لا يبطل الصلاة كأن يدل على ذات الله وصفته لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أم لا وان دل على معنى يبطل الصلاة لم ينطق به (ص) ونية الصلاة المعينة (ش) نالها نية الصلاة المعينة بكونها ظهراً أو عصراً أو وتراً أو جُزْراً أو كسوفاً فلا يكتفي فيه مطلق

(٣٦ - خرشي أول) اذا قال الله أكبر فالصلاة صحيحة وقال أيضاً الظاهر أنه لا يضر التشديد لانه سمع الوقف مع التضعيف في لغة العرب (قوله بين الهمزة والواو الخ) كذا قال الفيشي على العشماوية لانه قال لوجع بين الهمزة والواو فصلاته صحيحة ونظر بعض الاشياخ في ذلك بأنه لم يرو تعليمهم يقتضي البطلان فالظاهر أنه بحث له ولم نره في شرح المختصر ويقال أيضاً أي فرق بينه وبين كبار بالمسلم أن كبار كالمسلم أنه جمع كبر نقول وأ أكبر يوهـم أن للمولى شريكاً عطف عليه والخبر محذوف تقديره مثلاً موجودان وأيضاً قد تقدم عدم صحة الاتيان بواو قبل الجلالة مع أنه لا يخل بالمعنى فأولى في عدم الصحة زيادة الواو متوسطة (قوله فان عجز سقط) وسقط القيام له على ما استظهره ابن ناجي وفي شرح الشيخ عبد الباقي فان عجز سقط طلبه ودخل بالنية لا بمرادفه عربية ولا بمرادفه من لغة فان أتى بمرادفه من لغة بطلت صلاته انتهى قال بعض شيوخنا رحمه الله والذي يظهر عدم البطلان قياساً على الدعاء بجمجمة وكذا قال شيخنا بعض شيوخنا ثم لا يخفى أن قول الشارح ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ما قد يقتضي الصحة والافكان يقول ويبطل الاتيان بالمرادف (قوله وفي كلام غيره) وهو الذي ينبغي اعتباره (قوله يعد تكبيراً عند العزب) أي كما اذا أسقط الراء (قوله فهل يلزمه أن ينطق به) أي وهو الظاهر والمتعين للحديث (قوله على ذات الله وصفته) أي أكبر (قوله وان دل على معنى يبطل الصلاة) أي ككبر مثلاً (قوله بكونها ظهراً أو عصراً الخ) أشار الى أن قول المصنف ونية الصلاة المعينة خاص بالفرائض

والنوافل المتقدمة بأسبابها فقله أو كسوف أي مثلاً ليدخل الاستسقاء أو أزمانها كالوتر والفجر أي مثلاً ليدخل العيد فن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد رد هال هؤلاء لم تجز وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكفي نية الصلاة المطلقة فإذا صلى مثلاً قبل الظهر مثلاً أو بعد حل النافلة أو بعد العشاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والضحي وقيام الليل وتحية المسجد ولو لم ينو شيئاً ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب نعم نية الفعل بقصد الامتثال تتضمن الثواب (قوله ويستثنى من ذلك نية الجمعة) أي عند الالتباس لا عند التعمد فلا تجزى لقول ابن الحاجب ومن دخل الخ كما أفاده بعض الشيوخ وكان المطلوب حقاً (٢) الدخول على ما أحرم به الإمام وتكون صلاته صحيحة اتفاقاً (قوله وعكسها) المناسب وعكسه أي عكس الظن (قوله ونية الاخص) أي ما شرطه أخص وقوله ونية الاعم أي ما شرطه أعم (قوله هذا من اضافة المصدر) أي فالمراد باللفظ التلفظ أي تلفظ الناي أو المصلي أي أن الضمير يصح رجوعه للناي أو المصلي الأخو من نية والمصلي الأخو من الصلاة والباعث على كونه أراد باللفظ التلفظ لأن الأحكام من جواز وغيره انما هي أوصاف للفعل (قوله واسع) أي جائز وأنت خير بأن الجائز يطلق بمعنى المستوي الطرفين وبمعنى ما قابل المكر وفيصدق بخلاف الأولى فاذن كان الأولى أن يقول قوله فواسع أي جائز بمعنى أنه ليس بمكروه فلا ينافي أنه بخلاف الأولى إلا أن يكون موسوساً وهذا التقرير (٢٦٦) الذي قرره الشارح هو المرضي وخلاف ذلك تقرير أولهما أن

معنى واسع غير ضيق فيما يعبر به كان يقول أصلي فرض الظهر أصلي الظهر أو نويت أصلي الظهر أو نحو ذلك ثانياً ما التلفظ وعدمه على حد سواء (قوله فالفعل) أي فالعبرة بما عقده أي نواه يدل على ذلك قول الشارح فالعبرة بالنية الخ (قوله للخلاف في الشبهة) كذا في نسخته من الاشتباه والأولى أن يقول للخلاف والشبهة كذا في زروق على الإرشاد أي أن بعضهم حكم بعدم الصحة مع التسيان أيضاً (قوله وهذا التعليل يقتضي الخ) لا يخفى أن هذا التعليل لا يقتضي هذا التفصيل (قوله وإعادة النية الخ) ظاهر مع اعتداده بمفعول من الركعات وربما يدل عليه قول

الفرض ويستثنى من ذلك نية الجمعة عن الظهر فتجزى على المشهور بخلاف العكس ابن الحاجب وفيمن ظن الظهر بجمعة وعكسها ثلاثة أقوال مشهورها تجزى في الأولى قال المؤلف وجه المشهور أن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف الاعم (ص) ولفظه واسع (ش) هذا من اضافة المصدر إلى فاعله أي لفظ الناي أو المصلي واسع فينبغي أن لا يتلفظ بقصده بان يقول قد نويت فرض الوقت مثلاً لأن النية محلها القلب فلا مدخل للسان فيها فان تلفظ فواسع وقد خالف الأولى (ص) وان تخالفاً فالفعل (ش) أي وان خالفت نيته لفظه فالعبرة بالنية دون اللفظ كناية عن ظهر تلفظ بعصر مثلاً وهذا اذا تخالفوا وهو وأما أن فعله متعمد فهو متلاعب قال في الإرشاد والاحوط إعادة أي فيما اذا فعل ذلك سهواً قال الشيخ زروق في شرحه للخلاف في الشبهة اذ يحتمل تعلق النية بما سبق إليه لسانه انتهى وهذا التعليل يقتضي أن مراده بالاعادة إعادة الصلاة أن تذكر ذلك بعد ما فرغ منها وإعادة النية أن تذكر ذلك قبل الفراغ منها انتهى (ص) والرفض مبطل (ش) يعني أن الرفض للصلاة يبطلها كالصوم بخلاف الوضوء والحج لأن فيه ما ضياع مال وظاهر كلامه هنا أن الرفض مبطل لها كان في أثنائها أو بعد الفراغ منها وظاهر كلامه في باب الصوم أنه اذا رفضه بعد الفطر لا يرتفع لأنه قال هناك أرفع نية من باراً والحاصل أن الصوم والصلاة اذا رفضا قبل تمامهما يبطلان وأما بعد تمامهما فقولان وهو ظاهر كلام الشارح هنا وفي الشامل أنه ما اذا رفضا بعد تمامهما فلا يرتفعان وهو الذي رجحه سند وابن جماعة وابن راشد

واللحمى

المصنف فالفعل ويحتمل إعادة النية مع عدم اعتداده بمفعول من الركعات قيل وهو الظاهر بل

المتعين في كلام الإرشاد لأنه كالأضرب عن قول المصنف فالفعل يجعله هو الاحوط ولعل المراد إعادة اللفظ موافقاً للنية والافترض أن نيته موافقة لما عليه والمخالفة في اللفظ فقط كذا في عب (أقول) لا يخفى أن ناقده بناءً عن ذلك فالأحسن أن المراد إعادة النية خالية عن مخالفة فتصدق بالنية وحدها بدون تلفظ وحاصله أن معنى الاحتمال الثاني أنه يتبدى الصلاة من أولها (فان قلت) أنه اذا ابتدأ الصلاة من أولها فقد أعاد الصلاة فلا تصح مقابلة لقوله أعاد الصلاة الخ (قلت) لأن التعبير بقوله أعاد الصلاة يفيد أن الصلاة قد عتت وأما في مسئلتنا فلم تتم فلذلك قال إعادة النية كناية عن كونه يتبدى الصلاة (قلت) وسكت عن الجاهل لأنه انما تكلم على المتعمد والناسي والظاهر أنه ملحق بالعامد وان لم يلحق به في بعض المسائل والأحسن لما سيأتي في ترك الغائبة أن المراد يتم الصلاة ويبعدها بعد وانتهى الأول معناه انتهى كلام زروق وانتهى الثاني انتهى كلام من تكلم على كلام زروق وأظنه عجم (قوله وهو الذي رجحه سند) وهو المعتمد قال بعض شيوخنا حاصله أن الوضوء يرتفع في الاثناء على الرابع ومثله الغسل والاعتكاف والتميم وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان في الاثناء ولا بعد الفراغ وأما الصلاة والصوم فيرتفعان في الاثناء وبعد الفراغ قولان مرجحان ٢ (قول المحشى وكان المطلوب حقاً له حينئذ كذا في هامش نسخة)

(قوله كسلام) أي تحقق السلام بدليل قوله أو ظنه أي كتحقق سلام مع سهوه عن عدم اكمال صلاته فهو سلام غير سلامه أي سلامه عن عدم اكمال الصلاة غير سلامه باعتبار صدور السلام فقوله الشارح سلم ساهيا أي عن الانعام فلا ينافي أنه متحقق السلام (قوله فأنتم بنفل) ينبغي تقييده بما إذا كان يتنفل قبل الفريضة التي بطلت فإن لم يتنفل قبلها لم يغرب لم يتم كما إذا كان يصلي العصر بعد دخول وقت المغرب ولا مفهوم لقوله بنفل بل وكذا لو أتم بفرض (قوله بأن خرج من الفاتحة) أي فرغ منها فيه وافق قول اللقاني والطول بنام الفاتحة وجعل عجز قراءة الفاتحة ليست بطول ولذا قال تلميذه (٣٦٧) عجب ان طالت قراءته فيما شرع فيه مما زاد على

الفاتحة اذهى ليست طولا كما يفهم من أبي الحسن ويحتمل خرج منها الى غيرها فخالف كلام اللقاني وعج والظن أنه لا يخالفهما الا أن كلامه قريب لمراد اللقاني والظاهر أن المدار على الدخول في غيرها (قوله ولا يقال الركوع يستلزم الطول) أي فلا حاجة لقول المصنف ان طالت (قوله أتم النفل الخ) لا يخفى أنه يتم النفل في ثلاث صور ويشفع في الفرض في واحدة والفرق بين الفرض والنفل أن الفرض يقضي والنافلة لا تقضي (قوله بناء على أن الخ) وهو الراجح كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أو عزبت) معطوف على لم يظنه الخ أي وكأن عزبت (قوله أولم ينو الركعات) أي لم ينص على ذلك والافقد نوى ما ذكر ضمنا في قوله ونية الصلاة المعينة لكن الاكمل نية ذلك (قوله ويجز به ما فعل في هذه نية النافلة) هذا على أحد القولين فترجع عند الشارح هذا القول وتطير ذلك من ظن أنه في العصر فأنتم ذلك ثم تبين أنه في الظهر فقال أشهب تجز به صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجز به نقله اللخمي (قوله أداء وقضاء) لف ونشر ولكن الافضل تعين الاداء والقضاء

واللخمي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول بتأثيره (ص) كسلام أو ظنه فأنتم بنفل ان طالت أو ركع والافلا (ش) هذا تشبيه في البطلان والمعنى أن من سلم ساهيا من اثنين من رباعية مثلا طانا الاتمام ولا اتمام في نفس الامر أو ظن السلام اظنه الاتمام ولم يكن منهما شيء في نفس الامر ثم قام كل منهما الى نافلة أحرم بها أو فرض فان صلاته التي خرج منها يقينا أو طنا تبطل عند ابن القاسم ان طالت قراءته في الصلاة المشروعة فيها بأن خرج من الفاتحة أو ركع فيها بالانحناء ولو لم يطل ولا يقال الركوع يستلزم الطول لا نأقول لان سلم ذلك ان قد تكون القراءة ساقطة عنه ليجز عنها وانما يندب الفصل بين تكبيره وركوعه واذ احكم بطلان الصلاة التي خرج منها أتم النفل الذي هو فيه وقطع غيره وهو الفرض وندب الاشفاق ان عقد ركعة كما يأتي في قوله في باب السهو فن فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره الخ ثم ان اتمام النفل مقيد بما إذا اتسع الوقت أو عقد ركعة بسجدة فيها وان ضاق الوقت وقوله فيما يأتي وأتم النفل الخ مقيد بما إذا اتسع الوقت فان ضاق قطعها وهذا لم يعقد ركعة فان عقدها أتمه وان ضاق الوقت وأما الفرض فإنه لا يشفعه ان عقد ركعة الا اذا اتسع الوقت وقوله فيما يأتي وندب الاشفاق الخ خاص بالفرض وان لم يحصل طول ولا انحناء فلا بطلان لما خرج منه ولكن يلغى ما عمله بنية النافلة ويرجع للحالة التي فارق الصلاة فيها فيجلس ثم يقوم بناء على أن الحركة للركن مقصودة كما مر وهو ظاهر اطلاقهم هنا ويسجد بعد السلام وقوله فأنتم بنفل أي شرع في نفل لكن لما كان احرامه بالنافلة وشروعه فيها اتماما لصلاته في الصورة عبر عنه بالاتمام ولو عبر بشرع لكان أظهر (ص) كأن لم يظنه أو عزبت أولم ينو الركعات أو الاداء أو ضده (ش) هذا تشبيه في عدم البطلان والمعنى أن من لم يظن السلام بل ظن أنه في نافلة وتحولت نيته اليها فان صلاته صحيحة كافي التي قبلها ويجز به في هذه ما فعل بنية النافلة والفرق بين هذه والمستلتيين قبلها أنه فيهما قصد الخروج من الفرض حين علم السلام أو ظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد ذلك وكذلك تصح صلاة من عزبت نيته بان غفل عنها بعد الاتيان بها في محلها اذ في استصحابها مشقة وسواء كان الشاغل عنها دنيوياً أو آخرى با متقدما على الصلاة أو طارئاً مع كراهة التفكير بدنيوى وكذا تصح صلاة من لم ينو عدد الركعات اتفاقاً عند ابن رشد وعلى الاصح عند غيره لان كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها وعلى هذا يفرع قوله فيما بعد وجاز له دخول على ما أحرم به الامام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة أو الفاتحة أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الاداء وعدمه القضاء لكن لا تنوب نية القضاء عن الاداء ولا عكسه لقوله هم في الصوم لو بقي الاسير سنين يتحرى في صوم رمضان شهراً أو بصوم ثم تبين له أنه صام قبله لم يجزه ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان

كذا رأيت بخط بعض الفضلاء (قوله لكن لا ينوب الخ) ومثله للخمي فيمن بقي يصلي الظهر قبل الزوال بأما فاته بعد ظهر جميع الايام ولا يحتسب بظهر اليوم الثاني عن الاول انتهى لانه فعلها في وقتها بحسب اعتقاده ولم يكن هو في الواقع نعم لو نوى القضاء اظنه خروج الوقت فظهر أنه فيه فصحيح وكذا عكسه بخلاف لو نوى أحدهما عمداً أو جهلاً وهو في غيره فلا يصح وتبطل صلاته (فان قلت) أي فرق بين المستلتيين (قلت) ان مسئلتى الاجزاء اتحد الموصوف بالاداء والقضاء فالصلاة التي تعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء عندهم بالعكس بخلاف مسئلتى عدم الاجزاء فليست الصلاة التي اعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء بل هي غيرها

(قوله بالنسبة للاقتداء) أي تبعية المأموم لإمامه في جزء من صلواته في شرح عب بعد قوله وهذا جلي من كلامهم وفيه شيء ناقلا عنه
تت ثم قال ولعل وجه الشيء أن الجهة والحيثية واحدة ذهنية الاقتداء والشيء الواحد إنما يختلف الاعتبار فيه باعتبار الجهة
ولا اختلاف هنا مع مراعاة المضاف والمضاف إليه انتهى كلام عب واعترضه بعض شيوخنا بأن ما هنا كذلك فإنها ركن بالنسبة للصلاة
فلا تصح دونها وشرط بالنظر للاقتداء فلا يصح أيضا دونها انتهى (وأقول) إذا تأملت لا تجد للسؤال ورودا لأنه قال وشرط الاقتداء
بفعله شرط في الاقتداء في الصلاة وأجيب بجواب آخر بأنه أشار إلى قولين بالركنية والشرطية (قوله خصه بهذا) التخصيص
ليس بظاهر في الأولى لأن المأموم داخل على الصلاة المعينة من ظهر أو عصر والمجهول له انما هو صفة الصلاة التي تلبس بها الإمام
(قوله ولا يدري أهو مسافر أو مقيم) أي ولا يدري جواب أهو لا يخفى حاله أنه داخل هنا على أنها صلاة الظهر أو العصر غير أنه لا يدري
أنها حضر به أو سفر به فهو ناو الصلاة المعينة بكونها ظهرا أو عصر فكيف يكون ذلك مستثنى (قوله وكذلك الخ) أي مما يحل به
المصنف (قوله ويجزى كلا الخ) الأجزاء ظاهر بالنسبة للمأموم المسافر إذا تبين كونها حضرية أو سفرية وكذلك بالنسبة للمقيم إذا
تبين أنها حضرية وأما باعتبار تبين أنها (٣٦٨) سفرية فن حيث الاعتداد بما فعل مع إمامه (قوله على أنها أحداها بعينها) أي

دخل على أنها جمعة فتبين أنها ظهري
(قوله في الوجهين) أراد بهما ما إذا
ظن أنها جمعة وعكسه لأن كلام
أشهب في ذلك لا ما يتبادر من العبارة
أن الوجهين أنها مسألة ما إذا ظن
الظهر جمعة وعكسه ومسألة
ما إذا ظن أن الإمام مسافر وعكسه
وتبين خلاف ما ظن في المسئلتين
(قوله لكن تقدم) استدراك على
قوله فلا تجز به عند أشهب في
الوجهين بأنه قد تقدم أن المتمد
أنه إذا ظن الظهر جمعة ونوى
الجمعة فإنها تصح لأن شروط الجمعة
أخص من شروط الظهر (قوله
وبأني في كلام المؤلف) معطوف
على قوله تقدم فهو من جملة
الاستدراك لأن المستدرك عليه
باعتبار هذا المعطوف لم يتقدم فلو
قال فيما تقدم فلا تجز به في الأولى
وكذا الثانية في الوجهين عند أشهب

قبله على المشهور وكلا يلزم نية أداء ولا قضاء لا يلزم نية الإتمام اتفاقا وسيأتي في قضاء الفوائت
عند قوله أي المؤلف وان علمها دون يومها صلاها ناولا به ما يتخرج منه خلاف في ذلك (ص)
ونية اقتداء المأموم (ش) رابعها نية اقتداء المأموم بصلاة إمامه فإن لم ينو ذلك بطلت صلواته
قاله في الجواهر وأما الإمام فلا يجب عليه أن ينوي الإمامة إلا في مسائل تأتي وقال الثاني
قال بعض مشايخي قد استشكل على بعض مشايخنا الجمع بين هذا وذلك أي قوله الآتي وشرط
الاقتداء نية لما قبله كيف نجعلون نية الاقتداء تارة ركنًا وتارة شرطا والركن داخل
الماهية والشرط خارجها وأجاب بأنه لا إشكال لاختلاف الجهة وذلك لأن ركنيتها مأخوذة
بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهذا جلي من كلامهم انتهى (ص) وجازله دخول
على ما أحرم به الإمام (ش) لما كان قوله ونية الصلاة المعينة عاما خصه بهذا والمعنى أن
المأموم المسافر أو المقيم إذا وجد إماما ولا يدري أهو مسافر أو مقيم فإنه يجوز له أن يدخل معه
ويحرم على ما أحرم به ويجز به ما صاف من ذلك من حضرية أو سفرية وكذلك من دخل جامعاً
ووجد إمامه محرماً ولا يدري أحرم بجمعة أو بظهر يوم الخميس فإنه يجوز له أن يدخل على ما أحرم
به الإمام ويجز به ما صاف من ظهر أو جمعة ويجزى كلام من المسافر والمقيم ما تبين من سفرية
أو حضرية وإن خالف حاله حال الإمام لكن يتم المقيم بعد الإمام المسافر ويتم المسافر مع
الإمام المقيم انتهى بخلاف لو دخل على أنها أحداها بعينها فصادف الأخرى فلا تجز به عند
أشهب في الوجهين قاله في النوازل لكن تقدم ما لا ينحسب فيمن ظن الظهر جمعة وعكسها
وبأني في كلام المؤلف من ظن القوم سفرًا فظهر خلافه وعكسه والفرق بين من نوى ما أحرم
به الإمام ومن عين شيئاً فظهر خلافه أن الأول غير مخالف لإمامه في نية بخلاف الثاني
وجعلنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المسئلتين تبعاً للنقول خلافاً لنعم (ص) وبطلت

لكن أحسن فالأولى هي ما أشار لها الشارح بقوله والمعنى أن المأموم المسافر أو المقيم الخ والثانية هي المشار لها
بقوله وكذلك من دخل جامعاً الخ والشاهد في مفهوم قوله أن كان مسافراً وذلك أن المصنف قال وإن ظنهم سفرًا فظهر خلافه أعاد أبا
أن كان مسافراً كعكسه إذ مفهوم مسافراً لو كان حاضراً لا تبطل فالشاهد في هذا المفهوم (قوله خلافاً لنعم) وهو عجب فزاد ثالثة
وهي أن شك هل هو في الظهر أو في العصر فإن تبين أن الذي كان يصلي فيه هو الذي على المأموم من ظهر أو عصر فظاهر وإن تبين
مخالفته لفصل المأموم نافله أن كان قد صلى الظهر مفرداً أو جمعاً حيث الإمام في الظهر ولو صلاها بعد أذان العصر ولا يتوهم
سقوط العصر عن المأموم حينئذ لما يأتي من اشتراط مساواة المأموم للإمام في الصلاة وما هنا كله على جواز الإقدام على الدخول وأما
الأجزاء وعدمه فقد رآه فإن كان الإمام يصلي العصر ولم يصل المأموم الظهر فاحرم بما أحرم به الإمام فإذا هو في العصر فصلاة المأموم
صححة ولو تبين له ذلك في أثناءها تعادى عليها ويعيد في الوقت فقط بعد صلاة الظهر التي عليه ويستثنى ههنا من كون ترتيب الحاضرين
المشتركي الوقت واجباً بشرط ابتداء ودواما فليست باطله بخلاف من صلى العصر وتذكر وهو فيها أن عليه الظهر فإن العصر تبطل

ولو كان خلف الامام (قوله بسبقها) يجوز أن يكون قول المصنف بسبقها من اضافة المصدر لفاعل محذوف والضمير عائذ على النية أي بسبقها ياها أي سبق النية الصلاة وأن يكون من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف والضمير عائذ على الصلاة أي سبق الصلاة النية وكلاهما فصيح شائع هذا اذا ذكر أحدهما دون الآخر وأما أن ذكرهما معاً فالتصريح اضافته الى الفاعل وأما أن أضفته الى المفعول ثم حثت بالفاعل فضعيف عند أهل اللسان وقال بعضهم انه ضرورة (قوله والاختلاف) والراجع الآخر كما يفيد بهرام في وسطه (قوله وكذا ان تأخرت) أي بكثير أو قليل خلاصته أن النية أحوال المقارنة والتقدم يسيراً أو بكثير والتأخر كذلك فتبطل في ثلاثة اتفاقا وهي التأخر سواء كان يسيراً أو كثيراً والسبق اذا كان بكثير والمصنف تكلم عليها منطوقاً ومفهوماً والمقارنة فهي حال الصحة والكمال اتفاقا قال في توضيحه والذي يظهر لي أن قول المتأخرين تشترط المقارنة معناه أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون مصاحبة له (قوله ثم تذهب عنه) (٣٩٩) النية حين تلبسه بالتكبير) أي فقط أي وتأتي

بعد التلبس وقوله أو بعد ذلك أي أو يستمر الذهاب والزوال بعد التلبس الصادق استمراره بعد الفراغ (قوله وفاتحة بحركة لسان) بجميع حروفها وشداتها وحركاتها قال في المدخل فالواجب قراءة أم القرآن على كل متصل بجميع حروفها وشداتها لان من لم يحكم ذلك فصلاته باطلة الآن يكون مأموماً (قوله ولو بحركة لسانه) ظاهر عبارته أن قول المصنف بحركة لسان في محل المبالغة وان قصد به الرد على الغير وهذا ظاهر في أن المراد بحركة لسان بدون سماع الغير فيغنى عن قوله وان لم يسمع نفسه فالمناسب أن يجعل قوله بحركة لسان احترازاً عن القراءة بقلبه فيصدق بسماع نفسه وحينئذ فيحتاج لقوله وان لم يسمع نفسه (قوله وسواء السرية والجهرية) أي خلافاً لابن العربي في لزومها

بسبقها ان كثر والاختلاف (ش) يعني أن النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقاً وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام مطابقة فان لم يبعده سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها يسيراً فاختلاف البطلان لابن الحاجب وتليذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لابن رشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام يسيراً جائز كالوضوء والغسل عندنا والصوم عند الجميع (تنبيه) السير أن ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق بعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عز وجل بعد قصد المسجد لها ما لم يصرفها لغيره (ص) وفاتحة بحركة لسان على امام وفذوان لم يسمع نفسه (ش) خامساً قراءة أم القرآن ولو بحركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمفرد في الفرض والنفل لا على المأموم لخبر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والجهرية كان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع نفسه على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أذنيه خروجاً من الخلاف فقوله وفاتحة أي وقراءة فاتحة بدليل قوله بحركة لسان لان فاتحة جامدة فلا يتعلق به الجار والمجرور وهل يجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذ هي حينئذ بمنزلة ما لا يلحن فيها وعلى مقابله لا يقرؤها وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا يلحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متوالياً ولا فيظهر أنه يترك الكل كما في شرح الاجهوري (ص) وقيامها (ش) سادساً القيام لقراءة الفاتحة لا لنفسه في حق الامام والنفذ فان عجز عنها سقط القيام ولو قدر في أثناءها وجب القيام وقيل القيام واجب مستقل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز واله ترك القراءة خلف الامام جازله ترك القيام اه أي جازله ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاة من حيث المخالفة لامامه وقوله وقيام لها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا ائتم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

له في السرية (قوله كان الامام يسكت الخ) أي خلافاً لرواية ابن نافع يقرأها ان كان من يسكت (قوله على الشافعية) هذا يقتضي أن الخلاف ليس مذهبياً مع أن الخلاف فيها مذهبي أيضاً فكان الاولى الاتيان بلو (قوله بدليل الخ) فيه أنه يمكن أن يجعل متعلقاً بمحذوف أي كائناً بحركة لسان فلاحسن أن يقال انه انما يقدر قراءة لان الحكم انما يتعلق بالافعال (قوله فلو قدر في أثناءها الخ) فان عجز عن القيام لبعضها فهل يسقط عنه القيام بما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه قائماً ويجلس في غيره قولان المشهور منهما الثاني كما نبه عليه الخطاب فيما سياتي (قوله من حيث عدم وجوب القراءة) ظاهر عبارته أنه لا يظهر لذلك ثمة خارجية وليس كذلك بل يظهر ثمرته في صورة وهي ما اذا استند في حال قراءته الى عمود بحيث لو أزيل البناء لسقط فان صلاة المأموم لو استند ذلك الاستناد صحيحة لا باطلة كما يتوهم من الشارح (قوله فيجب تعلمها) ولو باجرة وانظر ما قد راجع من الواجب منها وسأني للشارح ان يقول ولم يتعرض الخ (فائدة) لا يجب من العالم التعليم الا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً

لطرطوشي ومن وافقه زروق (قوله ان اتسع الوقت الخ) قصده بيان امكان التعليم فهو يقتضي أن العاجز تلرس ونحوه لا يجب عليه أن يأتي وهو كذلك وذلك لان امكان شيء ونفيه انما يكونان قيمياً قبل ذلك وأما الاخرس فلا يقبل ذلك فاذن لا يكون الاثتمام في حقه واجباً (قوله والا فواجب موسع) الاولى أن يقول والا فواجب موسع أو كفاً في الف وتشر مرتب (قوله الاب) أي الا بالاثتمام فان قراءة الفاتحة اما باعتبار الصدور عن قيامه بقدر ما تيسر من الذكر أي مع وجوب الذكر لا كما يعطيه ظاهر العبارة (قوله ويتمها) أي بقراءة (قوله عبد الرحمن بن قاسم) أي المالكي (قوله وندب فصل الخ) لتلايل تنس تكبير القيام بتكبير الركوع قاله في لفائدة ~~الاجمعي~~ لا يقرأ بالاجمية والظاهر بطلان الصلاة قاله الجزبي نقله عن البدر القرافي (قوله ولكن ينبغي حمله على التسبيح) الاولى أن يقول وينبغي أن يسبح ليفيد أن الفصل مستحب والتسبيح مستحب وعبارته تفيد أنهم مستحب واحد (قوله حكى ابن الحاجب فيها ثلاثة) وهي الوجوب في الكل والوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وقول الشارح منها يقتضي أن هناك شيئاً غير ذلك وهو كذلك ففصلانها تجب في النصف وعلى القول بانها تجب في الجمل ~~تكون~~ في الزائد سنة كما ذكره الشارح (قوله أي غير تمام) أي فهي فاسدة وكرره لتأكيده الفساد دفعاً لتوهم ارادة عدم الكمال مع الصحة (قوله لانه الظاهر من السياق) أي من ظاهر سياق الحديث وقوله اذ حمل القراءة الخ لا يخفى أن مقتضى هذه العلة أن يقول لانه الظاهر من

بسبب وجوبها يعلمها ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم ووجد من يعلمه فان فرط في التعلم قضى من الصلوات ما صلى فذا بعد مضى قدر ما يتعلم فيه قاله اللخمي قال بعض ولم يتعرض لوجوب التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعلم أم لا اه وينبغي أن ينصل فان ضاق الوقت ولم يجد غيره وجب أن يعلمه والا فواجب موسع فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم ائتم من يحسنه ان وجد وجوبه بالان قراءتها واجبة ولا يتوصل للواجب حينئذ الا به فان صلى فذا بطلت (ص) فان لم يمكنها فاختار سقوطهما (ش) يعني أنه اذا لم يمكن التعلم بما تقدم ولم يمكن الاثتمام لعدم مقتضى به فاختار اللخمي قول عبد الوهاب بسقوط القيام وبطل الفاتحة من ذكر ونحوه ومقابل قول سحنون يجب قيامه بقدر ما تيسر من الذكر ولو طرأ على الامي قارئ أو طرأ عليه العلم بهافي الصلاة بان سمع من قرأها فعلقته بحفظه من مجرد السماع لم يقطع ويتمها كعاجز عن القيام قدر عليه في اثنائها فالضمير المثنى في قوله فان لم يمكنه التعلم والاثتمام ولو أسقط ضمير التثنية لم يكن به بأس بل قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الصواب التعبير بالافراد وذلك لان الضمير المستتر حينئذ يكون عائداً على الاثتمام المترتب على عدم امكان التعلم فقد استفيد عدم امكان الشئين ورجعنا ضمير سقوطهما للقيام وبطل الفاتحة لا الفاتحة لان مقابل القول المختار لا يقول بعدم سقوطهما اذ لا قائل به لان الموضوع أنه لم يمكن تعلمها (ص) وندب فصل بين تكبيره وركوعه (ش) أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الفاتحة على من لا يمكنه الاثتمام بها يندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف ما أو ما على القول بوجوب بدلها فالفصل موجود قطعاً فلا يتصور نديه وقوله فصل صادق بالسكوت والتسبيح ولكن ينبغي حمله على التسبيح ولما وقع الخلاف في المذهب في وجوب الفاتحة وعدمه ففصل لا تجب في شيء من الركعات لجل الامام لها وهو لا يحتمل فرضاً قاله ابن شبلون وروى الواقدي عن مالك نحوه فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا اعاده عليه وعلى وجوبها فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال حكى ابن الحاجب منها ثلاثة أشار المؤلف الى المشهور منها بقوله (ص) وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجمل خلاف (ش) الاول للمالك في المدونة وشهره ابن شاس وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر وغيرهم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج خداج أي غير تمام بناء على أن المراد بالصلاة كل ركعة لانه الظاهر من السياق اذ حمل القراءة من الصلاة كل قيام فهو كما قيل كل صلاة لم يركع فيها أو لم يسجد وقيل تجب في الجمل وتسب في الاقل واليه رجع مالك وشهره صاحب الارشاد وهو ابن عسكر القرافي وهو ظاهر المذهب وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه وقيل يكتفي بها في ركعة وهو قول المغيرة لا يقال كيف يقول المؤلف خلاف مع أنه ضعف القول الثاني لانا نقول هو متقيد بالتشهير الموجد ولا هل المذهب ولا يعول على ما يظهره وعلى القولين ان تركها سهواً ولم يمكن تلافيها

المعنى (قوله اذ حمل القراءة من الصلاة كل قيام) أي فالمنظور له كل قيام وهو الركعة (قوله فهو كما قيل بطلت كل صلاة) فيه إشارة الى كون المراد بالصلاة الركعة أمر متفق عليه للاتفاق على أن المراد بكل صلاة كل ركعة (قوله وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه) ونصه وهو ضعيف أي من جهة الدليل لان قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج يحتمل أن المراد بها كل ركعة ويحتمل كما هو ظاهر اللفظ الصلاة بتمامها فيكتفي بها في ركعة كقول المغيرة والقول بالوجوب في الاكثر لم يأخذ بأحد الاحتمالين ووجهه على ضعفه أن الحكم لا كثر في الغالب (قوله وعلى القولين) أي وعلى أحد

القولين وهو انها واجبة في الكل (قوله والتفصيل) صدق الشارح فلا حاجة الى الالتفات اليه وذكركه (قوله وان تركها سهوا وسجد قبل السلام) لا يخفى أن هذا مما يعين تقدير أحدهما فيما تقدم وقيل على القول بوجوبها في الجمل يسجد في العدة تركها كلها في ركعة أو بعضها أو ما على القول بوجوبها في الكل فتبطل الصلاة بترك بعضها (قوله على أنه) أي لكنه لانها تأتي لهذا المعنى (قوله وثانيهما) أنه يلغى تحريم القول بالسجود عند من يقول بالغناء ما سقطت فيه الفاتحة من الركعات انه اذا تركها من أول الركعة وبأنيتها يسجد قبل السلام لانقلاب الركعات في حقها وان تركها في الثالثة والرابعة منهما أو من أحدهما يسجد بعد السلام وهذا القولان مفرعان على قول المغيرة كما يفهم من عجم (قوله لكن الذي في التوضيح) استدراك على كلام نت لبيان انه ناقص (قوله وان ترك آية) أي أو بعض آية ويصدق المؤلف بما اذا تركها في أكثر من ركعة ولعل وجهه مراعاة القول بوجوبها في كل ركعة بل قال عجم ولو قال المؤلف وان ترك بعضها أو كلها ولو في جمل صلاته لطابق ما في التوضيح من أن من تركها في نصف صلاته يسجد وما رجه الفاكهاني من أن المشهور أن من تركها في جمل صلاته يسجد ورجح ابن راشد البطلان فيما شهر فيه التوضيح السجود والحاصل ان الصورة أربع ترك بعضها ترك كلها عمدا أو سهوا فالترك (٣٧١) سهوا فيه السجود قبل السلام مطلقة وترك بعضها

أو كلها في ركعة أو ركعتين في الركعة كما شهره في التوضيح أو ثلاث كما في الفاكهاني وهاتان صورتان الثالثة تركها كلها عمدا في ركعة على القول بوجوبها في الجمل هل تبطل وعليه اقتصر بعض شراح الرسالة أولا وهو الموافق لما مر ويسجد قبل السلام ونقله اللخمي وعلى القول بوجوبها في كل ركعة تبطل قطعاً الرابعة ترك بعضها عمدا فالقولان على الجمل والبطلان على الكل هكذا ينبغي فتحصل من هذا أن ترك بعضها عمدا كتركها عمدا يجري فيه القولان على الجمل ويتفق البطلان على الوجوب في الكل أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى فاذا علمت هذا كله فنفيدك أن عجم فهم أن المراد بالعادة احتياطاً استحباب الاعادة في الوقت فرد عليه محشى

بطلت تلك الركعة وان أمكن تلافيتها وتلافها صحت وان لم يتلافها أو تركت عمدا بطلت الصلاة كلها والتفصيل الذي ذكره المؤلف في التوضيح عن ابن رشد مع طوله ضعيف والمعول عليه قوله بترك ركن وطال وبنى ان لم يسلم ولم يعقد ركوعاً ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفظاً وامام الخ وقوله أو الجمل أي وتسني في الأقل لكن لا يحكم السنن فان تركها عمدا بطلت صلاته باتفاق كل من القولين لان هذه سنة شهرت فرضيتها وان تركها سهوا يسجد قبل السلام فان لم يسجد بطلت صلاته وان لم يكن عن ثلاث سنن لان هذه سنة شهرت فرضيتها وقال التتائي وفهم من قوله الجمل أن المتروك منها القراءة ثلاثية أو رباعية وانه لو تركها في ركعة من ثنائية أو في اثنتين من رباعية لم يكن الحكم كذلك على أنه حكى في توضيحه في ذلك قولين ابن عطاء الله أشهرهما يتمادي ويسجد قبل السلام ويعيد وهو مذهب المدونة وثانيهما لا يصح وابن عبيد الحكم يلغى ما ترك منه قراءة الفاتحة ويسجد بعد السلام اه لكن الذي في التوضيح انه يتمادي ويسجد قبل السلام ويعيد احتياطاً اه (ص) وان ترك آية منها يسجد (ش) يحتمل انه مفرع على قوله أو الجمل والظاهر انه مفرع على القولين السابقين أي وان ترك من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن التلافي بأن ركع يسجد قبل السلام فان أمكنه تلافيا تلافى وأما ان تركها عمدا بطلت صلاته على القولين لانها وان كانت سنة في الأقل على القول بوجوبها في الجمل لكنها سنة شهرت فرضيتها وجزء السنة سنة (ص) وركوع تقرب راحته فيه من ركبته (ش) سابعها الركوع وهو لغة انحناء الظهر وأما شرعاً فإله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به كما قال ابن شعبان انحناء مع وضع يديه على آخر فخذه بحيث تقرب بطنه كفيه من ركبته فلو قصر تالم يزد على تسوية ظهره ولو قطعت احدهما وضع الأخرى على ركبتها قاله في الطراز وقوله راحته

نت بأنه غير صحيح بل المراد أنه يكمل صلاته ويعيد أداً وجوباً فأمر بالسجود قبل السلام لاحتمال انها وجبت في الصلاة في الجملة لافي كل ركعة ويعيد لاحتمال انها وجبت في كل ركعة ويبقى النظر فيما اذا ترك الآيات المذكورة في كل ركعات الصلاة فالظاهر أنه يجري على مسألة من ترك ركناً سهوا وهذا كله في ترك الفاتحة سهوا كما أفاده الشارح (قوله مفرع على القولين) أي مراعاة للقول بأنها واجبة في ركعة وذهب الى ذلك الاحتمال نت (قوله فأقله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به الخ) هذا يفيد أن وضع اليدين واجب وانه لو سدلها من غير وضع لبطلت وهو قول أبي يوسف الزنبي وذكر البرزلي وابن ناجي استحباب وضع اليدين فلو سدلها لم يضر كما قاله ابن فرحون وأبو الحسن وهو الراجح كما أفاده شيخنا عبد الله وكلام المصنف ظاهر في الاول ويمكن حله على الثاني بأن يراد بقوله تقرب أي أن لو وضعنا (قوله بحيث تقرب الخ) انظر هل مقدار التقرب أن يكون أطراف الأصابع على الركبتين أم لا وههنا مسألة وهي ما اذا أحرمت المسبوق خلف الامام ولم ينحن الا بعد رفع الامام فعلاوم أن المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن ينحسرها ولا يرفع فان رفع مع الامام فان صلاته لا تبطل ولا يقال هو قاض في صلب الامام لاننا نقول انما يعتد قاضيا اذا كان ما يفعله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك كذا أفاده ك (قوله تسوية ظهره) نظراً لما هو الاكمل وهو التسوية قال أشهب لا يرفع رأسه ولا ينكسه وأحسنه اعتدال ظهره

(قوله والجمع) أي جمع المفرد وهو راحة لاجتماع المثنى كما قد يتوشم (قوله محمولة على الكمال) أي فقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع وطأ ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من ماء لم يهرق منه شيء تأمل (قوله معتمدتين) حال من المضاف إليه في قوله استواءهما مؤكدة (قوله فلا يبرزهما) أعلم أن ابن فرحون قد قال يقيمهما معتمدتين أي بدون إبراز وقال البساطي يبرزهما قليلا مستويتين يمكن وضع كفيه عليهما وضعف كلام البساطي فإذا علمت ذلك فلا يناسب تفريع أحد القولين على الآخر (قوله والذبح) المناسب للتدبير في المختار ذبح الرجل تدبيرا إذا بسط ظهره وطأ رأسه فيكون رأسه أشد انخفاضا من أليتيه اه فيقرأ بالبدال المهملة لا غير فانظر كلام الشارح مع هذا (قوله تنكيس الرأس ورفع العجزة) أي فجموع الأمرين هو الذبح (قوله بزال معجزة أو مهملة) الصواب أن قراءته بالمهملة لا غير (قوله أعاد صلاته) أي حيث كان عمدا أو بالأغنى تلك الركعة قاله في ك (قوله من سطوح غرفة الخ) والمراد بسطوح الغرفة الجواهر الفردة (٢٧٣) المضمومة بعضها بلصق ببعض وقوله أو سرير أي سطوح سرير ثم أقول ومفاده أن يكون

ما تماسه الجبهة من سطح محل المصلي الخ فهو بمعنى قول ابن عرفة مس الأرض أو ما اتصل به من سطح محل المصلي كالسرير بالجبهة فاذن لا يصح السجود على كرمي أو حجر حفرة في الأرض حفرة ووضعه فيها بحيث صار مساويا للأرض وأولى لو كان مرتفعا ولا على مفتاح ونحو ذلك والترم بعضهم ذلك كما قاله شارح تعاريف ابن عرفة الآن ذلك الشارح قال وفي ذلك بحث وذكر عب في شرحه أن تعريف ابن عرفة يجعل تعريفه للماهية الكاملة وذكر شب أنه لو حذف سطح لكان أولى فساد ذلك أنه يصح السجود على ما ذكر وحاصله أن تعريف شارحنا حيث قال فيه وأقله الواجب يقتضي بطلان الصلاة فيما ذكر وتعريف ابن عرفة كذلك أن لم يجعل تعريفه للماهية الكاملة فاذ جعل تعريفه

والجمع راح بلا تاء فيه فإن لم تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعا وانما هو إيماء وهذه الكيفية خلاف الأولى وأكمله تنكيسهما منهما وبينهما كيفية فوق الأولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه وكيفية ركوعه عليه الصلاة والسلام محمولة عندنا على الكمال ورفع العجزة سنة (ص) ونصب ركبتيه منهما ونصبهما (ش) أي ونصب عنكبن راحتيه من ركبتيه ونصب ركبتيه أي استواءهما معتمدتين فلا يبرزهما الا قدر ما يمكن وضع كفيه عليهما ولا يذبح برأسه ولا يرفعه والذبح بزال معجزة أو مهملة تنكيس الرأس ورفع العجزة بل يجعل الظهر مستويا (ص) ورفع منه (ش) ثامنا الزفع من الركوع على المشهور ابن عرفة فتبطل بتعمد تركه ويرجع محدودا في السهو ويسجد بعد السلام الا المأموم فيجعله الامام فان لم يرجع محدودا ويرجع قائما أعاد صلاته قاله ابن المواز (ص) وسجد على جبهته (ش) تاسعا السجود وهو لغة الانخفاض الى الأرض سجدت النخلة مالت وأما شرعا فاقوله الواجب لصوق بالأرض أو ما اتصل به من سطوح غرفة أو سرير خشب أو شريط للريض العاجز عن النزول الى الأرض كائن ذلك للصوق على أدنى جزء جبهته وهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية ويستحب الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكره مالك شد الجبهة بالأرض وأنكره أبو سعيد الخدري على من ظهر أثره فيها (ص) وأعاد لترك أنفه بوقت (ش) يعني أن المصلي لو ترك السجود على الأنف واقتصر على الجبهة فإنه يستحب له الاعادة مادام الوقت الضروري لان السجود على الأنف واجب خفيف فان قلت لا شيء لم يطلب من بجبهته قروح بالسجود على الأنف بل طلب بالاعمال وجرى في صلاته نزاع حيث سجد على الأنف كما يأتي مع أن السجود عليه واجب قلت لان السجود على الأنف انما هو مطلوب بطريق التبعية للجبهة لا بطريق الاستقلال كما يدل على ذلك مسألة الأعيان ورجح بعضهم أن السجود على الأنف مستحب أو الاعادة مراعاة لمن يقول بوجوبه لان المستحب لا يتطلب الاعادة لتركه وظاهر كلام المؤلف أن عليه الاعادة ولو ترك السجود عليه في سجدة واحدة من رباعية (ص) وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه

للماهية الكاملة كما ذكرنا في قيد الصحة خصوصا وقد قال شب لو حذف سطح الخ (قوله أو شريط للريض) أي لا للصحيح كما (ش) يفيد ما نقله الخطاب أي ويحمل على أن ذلك المريض لا يقدر أن ينزل على الأرض وحينئذ تكون صلاة الصحيح أو المريض الذي يقدر أن ينزل على الأرض على الشريط باطلة وانظر هل ذلك مسلم وحرر (قوله على أدنى جزء جبهته) أي فلا يشترط تمكن جميعها فبعضها يمكن (قوله مستدير ما بين الحاجبين) فلا يسجد على ما فوق الحاجب فلا يكفي (قوله الى الناصية) هي شعرة قدم الرأس (قوله وأعاد لترك أنفه بوقت) ظاهره عمدا أو سهوا وهو واضح في الثاني وأما الاول فقد جرى خلاف في تارك السنة عمدا فلا أقل أن يكون تارك السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا يدفع الانتقال أي وظاهر النقل أن فيه السجود مطلقا (قوله ورجح بعض) وهو عج أي وان المراد بالوقت الاختياري (وأقول) الظاهر أن المراد به الاختياري في العصر والى الاصفرار في الظهر والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح (قوله وسن على أطراف قدميه) انظر هل ما ذكره المصنف سنة في جميع الصلاة أو في كل ركعة أو في كل سجدة كذا انظر عج وقال الشيخ أجد ينبغي أن يكون كل ما ذكر سنة في كل ركعة وأن يكون من السنن غير الخفيفة وينبغي في تركه أحد أطراف القدمين أو إحدى

الركبتين أو اليدين عدم السجود لان المتروك بعض سنة (قوله وأشار بقوله على الاصح في الاولين الخ) سريح في رجوع على الاصح
لثلاث مسائل الا أنه خلاف فاعده رحمه الله تعالى فالاحسن رجوعه لما بعد الكاف كما هو القاعدة (قوله لقول ابن القصار) لا
يخفى أن كلام ابن القصار يدل على أن مجموع السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة لا كل واحد سنة وهو خلاف ما يقع في
الذهن من أن كل واحد سنة ويمكن حمل كلام ابن القصار عليه ويكون قوله سنة أي كل واحد سنة على أنه إذا كان سند المصنف قول
ابن القصار فيعرض على المتن بأن ابن القصار عراقي وعندهم السنة والمستحب شيء واحد والمغاربة يفرقون بين السنة والمستحب
والمصنف قد سلك طريقهم (قوله أي لان الاصل الخ) حاصله أنه يقول ان السجود على اليدين ليس بفرض مطلقا وقد حكم بأن في ترك
السجود عليه الاعادة أي في الوقت ولا اعادة في المستحب فليكن السجود على ذلك سنة على الاصح فاذا علمت ذلك فنقول ان عبارة سند
الاصح عدم الاعادة أي فلا تكون الاعادة واجبة بل سنة لان الاقرب للفرض السنة (ثم أقول) سيأتي أن من ترك سنة من سنن
الصلاة عمدا أو جهلا ففيل تبطل صلاته وقيل تصح ويستغفر الله تعالى ولم يقولوا بالاعادة أصلا فذكر الاعادة في ذلك المقام مشكلا (قوله
ورفع منه) قال عب وفي اجزاء صلاة من لم يرفع يديه بين (٣٧٣) السجدين مع الرفع الفرض قولان المشهور الاجزاء

اه أي ان المسئلة ذات قولين
والمشهور الاجزاء الا أن شيخنا رحمه
الله رد ذلك وقال المشهور عدم
الاجزاء (قوله وما قبله سنة الخ)
هذا بناء على أنه سلم عقب التشهد
أو عقب الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ان قلنا بأنها سنة وأما
لو قدر أنه سلم بعد أن صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ودعا فاقبل
السلام من الجالس مندوب لان
الطرف تابع للظروف (قوله ولا بد
من السلام عليكم) فلا
يجزى ما نون سواء مع التعريف أو
بدونه وبعضهم يحكم بالصحة وعلى
الفاكهة اني البطلان بلخنة قال انت
وينبغي اجراؤه على اللجان اه
ومثل آل أم في لغة حير ولو قدم
عليكم لم يجزه كما اذا أسقط الميم من
أحد اللفظين (قوله ولا تكفي النية

(ش) يعني انه ليس السجود على أطراف القدمين بأن يباشر بأصابعه الارض ويجعل
كعبيه أعلى واحترز به من السجود على ظهوره ما وعلى الركبتين كما يسن السجود على اليدين
على الارض وأشار بقوله (على الاصح) في الاولين لقول ابن القصار الذي يقوى في نفسه أن
السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة اه وفي الثالث لقول سند الاصح اعادة من
ترك السجود على يديه اه أي لان الاصل فيما بعد لتركه من غير الفرائض انما هو السنن كما يأتي
في قوله وعن سنة يعيد في الوقت (ص) ورفع منه (ش) عاشرها الرفع من السجود لان السجدة
وان طالت لا تتصور سجدتين فلا بد من فصل السجدين حتى يكونا اثنتين ولم يذ كر المؤلف
فرضية الجلوس بين السجدين ولعل المؤلف رأى ان الجلوس بينهما هو الاعتدال من رفع
السجود فاستغنى المؤلف عنه بذكر الاعتدال في جميع الاركان (ص) وجلوس لسلام (ش)
حادي عشرها الجلوس لاجل ايقاع السلام فالجزء الاخير من الجلوس الذي يوقع فيه السلام
فرض وما قبله سنة فلا يلزم ايقاع فرض في سنة بل في فرض فلورفع رأسه من السجود واعتدل
جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم تشهد كان آتيا بالفرض
والسنة (ص) وسلام عزف بآل (ش) ثاني عشرها السلام المعترف بآل لا بالاضافة كسلامي
أو سلام الله ولا بد من قول السلام عليكم ولا تكفي النية للقادر ولا يقوم مقامه شيء من الاضداد
وسواء كان المصلي اماما أو مأوفا أو مذلا لا يخلو من مصحوب أقلهم الحفظة ولا يضر
زيادة ورجة الله وبركانه لانها خارجة من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب انها ليست بسنة
وان ثبت بها الحديث لانه لم يصحها عمل أهل المدينة كالتسليم الثانية للامام والفذل ولا بد في
السلام ان يكون بالعربية فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا يأتي به وان قدر على الاتيان

(٣٥ - خرشي اول) للقادر أي بخلاف العاجز فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً فيما يظهر ولا يجزى فيه الخلاف الا أني للمصنف
لانه قيده بقوله به (قوله ولا يقوم مقامه شيء من الاضداد) أي خلافاً لما حكى البايجي عن ابن القاسم أن من سبقه الحدث في آخر صلاته
أجزأته صلاته وأنكر نسبتها لابن القاسم على هذا الوجه انظر بهرام (قوله اذ لا يخلو من مصحوب) توجيهه للاتيان بالجمع في قوله عليكم
وأراد جنس المصحوب المتحقق في اثنين أو أكثر بناء على ان أقل الجمع اثنان والمراد مصحوب من الملائكة كما أفصح به تحت حيث قال اذ
لا يخلو الانسان من مصحوب من الملائكة أقلهم الحفظة الذين لا يفارقونه وبعبارة أخرى ويدخل في خطابه الملائكة أي الحفظة ومن
صلى معه كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا أذن وأقام صلى معه من الملائكة أمثال الجبال (ثم أقول) الظاهر أن النية المسترطة انما هي من
حيث الخروج من الصلاة فقط لا من حيث السلام على الملائكة ولا على المؤمنين وحكي الزنا في قوله لانه يحسب المسلم عليه من افراد
وثنية وجمع وتذكرنا نيت (قوله ولا يضر الخ) وانظر هل هو مكروه أو خلاف الاولى والظاهر أنه خلاف الاولى (١) (قوله لم تضره) أي لم
تضره صلاته ولم يحرم وبعده هو محتمل للكرامة وخلاف الاولى كما أفاده بعض الشراح (قوله فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا يأتي به)

(١) قوله لم تضره لا وجود له في نسخ الشرح التي بأيدينا اه مصححه

فلو أتى به بالعجة فذكر عجب في تقريره البطالان وتقدم عنه نظيره في تكبيرة الاحرام والذي ظهر لبعض شيوخ شيوخنا الصحة قياسا على الدعاء بالجمعة للقادر على العربية (قوله وكان له معنى ليس بأجنبي الخ) كالسلام أو سلام (قوله عن نفسه) أي عن غيره من أفراد جنسه كالسلام الواقع تحية (قوله لانسحاب النية الاولى) فيه أن النية الاولى نية مدخله ولا يناسب السلام الذي به الخروج الانية مخرجة (قوله المشهور عدم الاشتراط) أي بل يستحب فقط (قوله والملائكة) الحفظة وغيرهم ممن صلى معه منهم (قوله والسلام على الملائكة) ظاهره ولو كانوا على يساره أو خلفه ولم يقل وعلى المؤمنين الذين على يمينه مع أن ذلك مطلوب كما يظهر من كلامه فيما يأتي (قوله وبالنية الرد) أي على الامام (٣٧٤) أي وبالثالثة الرد على من على يساره (أقول) الظاهر أن نية السلام على الملائكة

والمؤمنين لا يتقيد بالقول بالاشتراط كما هو قضية اللفظ والظاهر أيضا أن ذلك على سبيل الاستحباب (قوله يعني ان الاولى الخ) أخذه من تعبير المصنف بأجزأ (قوله على الاصح عند ابن الحاجب) مقابله قولان قيل سنة وقيل فضيلة (قوله وترتيب أداء) أي مؤدى ويلزم منه ترتيب الاداء (قوله لا تبطل صلاته غاية الامر الخ) ثم هو محتمل للاجزاء وعدمه (قوله أعاد) أي السورة (قوله ولوفات محل التلافي) أي بأن انحنى (قوله على القول بلزوم الترتيب) أي لا تصح سنة السورة الا اذا كانت بعد الفاتحة راجع لقوله لا عادم ما بعده (قوله في فصل الاركان) أي الفصل بين الاركان كما يدل عليه فت فهي فاصلة مثلا بين الركوع والسجود (قوله قائما أو ساجدا) المناسب جالسا بدل قوله ساجدا (قوله والاكثر على نفيه) هو الراجح كما يستفاد من الخطاب الآن في شرح شب انه ضعيف وهو ظاهر صنيع المصنف (قوله سورة) لا اثنين أو سورة وبعض أخرى فانه مكروه والسنة حصلت بالاولى والتكرار تعلق بالثانية وجوزها الباجي والمازري

بعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الاحرام (ص) وفي اشتراط نية الخروج به خلاف (ش) أي وهل يشترط تجديد نية الخروج من الصلاة بالسلام لتمييزه عن جنسه كافتقار تكبيرة الاحرام اليها لتمييزها عن غيرها قال سندوه هو ظاهر المذهب فلو سلم بغيرية لم يجزه وعدم اشتراط ذلك لانسحاب النية الاولى قال ابن الفاكهاني المشهور عدم الاشتراط وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد وعلى الاشتراط ينوي الامام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على المؤمنين والملائكة والمؤمنين ينوي به الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة وبالثانية الرد والفذي ينوي به التحليل والملائكة وعلى عدم الاشتراط ما الفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام فانه لا بد معهما من نية الصلاة بلا نزاع قيل الفرق بينهما ان التكبير لما وجد في الصلاة بغير الاحرام لم يكن بذاته كافيا بخلاف السلام فانه لما لم يوجد في الصلاة الا في هذا المحل صار ذا الابدان على التحلل (ص) وأجزأ في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام (ش) يعني ان الاولى أن تكون تسليمة غير التحليل كالتحليل فلو وقعت تسليمة الرد على الامام أو على من باليسار بقوله سلام عليكم أو عليك أو عليكم السلام فتجزى (ص) وطما نية (ش) ثالث عشرتها الطمانينة في جميع الاركان على الاصح عند ابن الحاجب وهي استقرار الاعضاء من آثار زيادة على ما يحصل به الواجب من اعتدال وانحناء وأما الاعتدال فبأن لا يكون منحنيافينهما عموم وخصوص من وجه (ص) وترتيب أداء (ش) رابع عشرتها ترتيب الاداء لا قولها وأفعالها بأن يقدم الاحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهو على السجود والمراد ترتيب الفرائض في أنفسها أو ما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لانه لو قدم السورة على الفاتحة لا تبطل صلاته غاية أنه مكروه وقال الزرقاني فرغ في لزوم ترتيب الفاتحة مع السورة قولان فلو قرأ السورة قبل الفاتحة أعاد ولوفات محل التلافي فكاسقاطهما على القول بلزوم الترتيب اه من شرح الوغليسية (ص) واعتدال على الاصح والاكثر على نفيه (ش) خامس عشرتها الاعتدال في فصل الاركان وقال ابن رشد الاكثر على نفي فرضية الاعتدال وهو سنة ودل عليه قول ابن القاسم من رفع رأسه من الركوع أو السجود فلم يعتدل قائما أو ساجدا حتى سجدا استغفر الله ولا يعيد ولم يجمع الاعتدال مع الطمانينة ليرجع الاصح لهما خشية رجوع قوله والاكثر على نفيه لهما أيضا وعلى انه سنة فان سها عنه سجد سهوا نظر أبا الحسن (ص) وسنها سورة بعد الفاتحة في الاولى والثانية (ش) لما انقضى كلامه على الفرائض وكان منها ما يعم الفرض وغيره وما يخصه دون غيره كالقيام وكانت السنن كذلك شرع فيها الآن والمعنى أن قراءة شيء مما ولواية بعد أم القرآن في كل ركعة من الاولى والثانية في صلاة الفرض الوقتي المتسع وقته سنة واكمال السورة مستحب بدليل أنه لا سجود عليه اذا

في النافلة خاصة من غير كراهة وكرهه مالك تكرر بقل هو الله أحد في ركعة انظر ع (قوله بعد الفاتحة) قرأ أي ان كان يحفظ الفاتحة والاقراءها بدون فاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة (قوله ولواية) أي ولو قصيرة كدهامتان وأفاد أن ما كان أقل من آية لا يكفي الآن تكون الآية طويلة كآية الدين فيكفي بعضها الذي له بال ولواعاد الفاتحة فلا تحصل السنة وكران عرفة كراهة تكرر السورة في الركعة الثانية وقيل خلاف الاولى ويجزى وانظر هل يجزى مثل ذلك في النافلة أم لا (قوله واكمال السورة مستحب) أي وترتلا اكمالها مكروه (قوله بدليل الخ) فيه شيء وذلك لانه يقال انما يسجد لتركة لانه سنة

خفيفة وكره قراءة السورة في ثلاثة ثلاثية وأخيرة رباعية (قوله فلا سورة فيه) أي فلا يجوز قراءة سورة فيه ولا يكره تخصيص صلاته بسورة فيما يظهر وفي كلام بعض ما يفيد (توله إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة) يجب أن عنه بان المراد أنه لا يجوز أن يجلس في قراءتها لأنه لو فعل ذلك بطلت صلاته لأنه فعل كثير فيها وقوله فلا واستند تفريع على كلام ابن عرفة لأنه منه (قوله أفلا أن يسمع نفسه) وظاهر المصنف أن الجهر جميعه في محله سنة واحدة وبذلك السرو عليه حل الموافق ومن وافقه لأن كل واحد منهما في كل ركعة سنة ولا يرد على الأول أنه يسجد ترك الجهر أو السر في ركعة مع أنه لا يسجد ترك بعض سنة وأجيب بأن ترك البعض الذي له بال ترك الكل (قوله أقله حركة لسان) هذا اصطلاح الفقهاء والاف التحقيق أن أعلى السر هو أقواه (٣٧٥) أي غايته وهو أن يبلغ فيه جذا واداء عدم

المبالغة فيه (قوله فان لم يحرك لسانه) أي بان قرأ بقلبه (قوله أي مع سر الرجل) حاصله إفادة التسوية بين أمرين الأول سرها أي أعلى سرها وجهرها الثاني سر الرجل إذا أعلاه فقوله مع سر الرجل معناه إذا أعلاه بدليل التعليل وانظر ما الحامل على هذا فكان يكتفي بملاحظة المساواة بين أعلى سرها وجهرها فتدبر (قوله لان صوتها عورة) المعتمد كما أفاده الناصر اللقاني في فتاويه وشيخنا الصغير أنه ليس بعورة ونص الناصر رفع صوت المرأة التي يخشى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذه الخيشية لافي الجنازة ولا في الاعراس سواء كان زغاريت أم لا ورؤية من يخشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرم سماع أصواتهن وأما مصافحة المرأة الغير المحرم فلا يجوز والله أعلم (قوله فحمله على قول ابن القاسم متعين) قال المؤلف في شرح المدونة والذي نقطع به أن مذهب المدونة أن كل تكبيرة سنة وإذا أمر بالسجود في الاثنيتين ولو كان مجموع التكبير هو السنة

قرأ ولو آية وخرج بالفرض ما عداه فان قراءة ما زاد على أم القرآن مستحب وبالوقت ما لا وقت له كالجنازة فلا فائحة فيها فضلا عن السورة وبالتسبع وقته ما لا يتسع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت فقوله سورة فيه تجوز لما علمت أن السنة ما زاد على الفائحة ولو آية (ص) وقام لها (ش) يعني أن القيام للسورة في كل ركعة سنة لأنه لا لنفسه لأنه وسيله لقراءة السورة وهي سنة فهو كذلك فيركع من عجز عن السورة أثر الفائحة ولا يقوم قدرها وبعبارة أخرى وفائدة كون القيام للسورة سنة أنه لو استند في حال قراءتها بحيث لو أزيل العماد لسقط صحت صلاته على كلام المؤلف وظاهر كلام ابن عرفة أن القيام لها واجب فلو استند في حال قراءتها بطلت صلاته إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة في هذا (ص) وجهر أقله أن يسمع نفسه ومن يليه وسر بعلمهما (ش) يعني أن من سن الصلاة الجهر فيما يجهر فيه كأولئك المغرب والعشاء والصبح والسر فيما يسر فيه كالظهر والعصر وأخير في العشاء * واعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة فان لم يحرك لسانه لم يجزه لأنه لا يعد قراءة بدليل جوازها للجنب وأعلاه أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه لا حد له والمرأة دون الرجل في الجهر بان تسمع نفسه فقط فيكون أعلى جهرها وأدناه واحد وعلى هذا يستوى في حقها السر والجهر أي مع سر الرجل إذا أعلاه كما مر أن يسمع نفسه فقط لان صوتها عورة وربما كان فتنة ولذلك لا تؤذن اتفاقا ومجمل مطلوبية الجهر أن كان وحده أما لو كان قريبا منه مصل آخر فحكمه في جهره حكم المرأة وهذا في حق غير الامام وأما هو فيبالغ في رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه (ص) وكل تكبيرة الا الاحرام (ش) يعني أن كل تكبيرة من تكبير الصلاة سنة سوى تكبيرة الاحرام فانها فرض كما مر ثم يحتمل أن المراد الكل الجعبي أي كل فرد من أفراد التكبير فيكون ما شيا على قول ابن القاسم ويحتمل أن المراد الكل الجموع فيكون ما شيا على قول الأبهري واختاره الشارح إلا أنه يرد على الكل الجموع قوله الا الاحرام لان الاستثناء إنما يكون من الجميع لامن المجموع فحمله على قول ابن القاسم متعين (ص) وسمع الله لمن حمده لا مام وفذ (ش) أي وكل لفظ سمع الله لمن حمده عند رفع الركوع لا مام ويقتصر عليها وفذ يزيد استحبابا باربنا ولا الجدل أن المراد بها الحث على التحميد بخواب الامام مأمومه ولا محاب للفظ بخواب نفسه وأما قول المأموم ربنا ولا الحمد فستحب كما يأتي والاصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه لم تفته صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فجاء يوما

لم نأمره بالسجود وقوله متعين قد يقال كلام المصنف على الاستثناء المنقطع (قوله وكل سمع الله من حمده) فيه إشارة إلى أن سمع الله من حمده معطوف على تكبيرة فهو ما ش على أن كل تسمية سنة مستقلة ويمكن حمله على المقابل وهو أن المجموع سنة (قوله لان المراد بها الحث على التحميد) أي أن المراد به الترغيب في التحميد والحث عليه وكأنه يحض نفسه على الحمد كان منفردا أو ومن خلفه من المأمومين أن كان اماما واليه مال الخذاق كذا نقل عن بعض الاشياخ إذا علمت ذلك فأقول إن حقيقة اللفظ سمع الله من حمده فتكون اللام زائدة وهذا المعنى ليس بمراد قطعاً فليكن المراد من السماع الاستجابة من استعمل اسم السبب في المسبب أي أن الله استجاب دعاء من حمده لان الحامد طالب بحمده المزي من ربه ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مقصودا الاخبار به فتكون الجملة خبرية لفظاً ومعنى ويحتمل أن يكون المقصود طلب التحميد لأنه يتسبب عن استجابة الدعاء فهو مجاز على مجازي يحتمل أن المعنى اللهم اسمع لمن

جاءك أي استحب له (قوله وهو رول) أي بلا خيب (قوله مكبر في الركوع) وانظر هل أدرك ركوع الأولى أو غيرها فان قلت الرفع بالتكبير ذكر أيضا قلت لانها ذكر وحث على التمجيد وشكره يقتضي الزيادة كذا في عب أي بخلاف الله أكبر فانها ذكر وليس فيها حث على التمجيد وقوله وشكر الخ لا يخفى أن كل ذكر شكر فتكون منية التسميع بكونه حثا على التمجيد فقط (قوله وكل تشهد سنة) قال في ك وجد عندى مانصه ويكره الجهر بالشهادة ويدخل في قوله وكل تشهد سجود السهو ك (قوله على مشهده ابن بزيمة) ومقابله وجوب الاخير ذكر الخمى قولاً بوجوب الاول ولا فرق بين كون المصلي فذا أو اماماً أو مأموماً الا أنه قد يسقط طلبه في حق المأموم في بعض الاحوال كنسيانه حتى قام الامام (٣٧٦) فليقم ولا يشهد وكنسيانه حتى سلم الامام وانفصل عن محله بخلاف ما اذا لم ينفصل عنه ولو تحول فيه يسيراً (قوله والجلوس الاول) سنة تاسعة والزائد سنة عاشر (قوله أن الجلوس جميعه) أي كل واحد من الجلوس الاخير وغيره سنة وهو من أوله الى آخره سنة فاستعمل اللفظ في الامرين معا والاستثناء ناظر للثاني غير أنه لا يخفى أنه شامل للجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللدعاء قبل سلام الامام وبعده وللدعاء على الامام وعلى من على يساره مع أنه قال في التوضيح ان حكم الظرف حكم المظروف وهو يفيد ان الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه بالسنة والفضيلة والجلوس للدعاء قبل سلام الامام مستحب وله بعده مكروه وللدعاء على الامام وعلى من على يساره سنة اعطاء للظرف حكم المظروف (قوله من الاخير) فيه اشارة الى أنه أراد بالثاني الاخير فيشمل ما فيه تشهدان وأكثر (قوله وليس محله الا الجلوس) أي بحسب ما ثبت في الشرع (قوله وما لا يتم الفرض المطلق الخ) احترازه عن الفرض المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يخاطب

وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فنزل جبريل والنبي في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقالها عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت سنة من ذلك الوقت بركة أبي بكر (ص) وكل تشهد (ش) يعني ان كل تشهد سنة على مشهده ابن بزيمة وسواء كان بهذه الالفاظ التي وردت عن عمر أم بغيرها دليل ما يأتي في قوله وهل لفظ التشهد سنة أو فضيلة خلاف وسواء التشهد الاول والثاني والثالث والرابع كما يتصور في مسائل اجتماع القضاء والبناء فهو أتم فائدة من قول غيره والتشهد الاول والثاني لقصوره (ص) والجلوس الاول والزائد على قدر السلام من الثاني (ش) والمعنى أن الجلوس جميعه سنة الا قدر ما يقع فيه السلام من الاخير فانه فرض اذا السلام فرض لا بد له من محمل وليس محله الا الجلوس اجماعاً وما لا يتم الفرض المطلق الا به من مقدار المكلف فهو واجب (ص) وعلى الطمأنينة (ش) أي والزائد على مقدار الطمأنينة سنة وانظر ما قدره هذا الزائد في حق الفز والمأموم والامام وهل هو مستوفى بما يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كـ الرفع عن الركوع ومن السجدة الاولى وكلام المؤلف يقتضي استواءه في جميع ما ذكر (ص) ورد مقتضى على امامه ثم يساره وبه أحد (ش) يعني ان رد المأموم بعد تسليم التحليل على امامه الذي أدرك معه ركعة فأكثر يخصه به ما شربها اليه بقلبه لا برأسه ولو كان امامه ثم من على يساره ان كان به أحد سنة وفهم من تقييدنا بـ أدرك ركعة عدم رده من أدرك دون ما على أحد من امام ولا غيره بل يسلم سلام الفذ قاله سجنون لان من لم يدرك معه ركعة ليس بامام له ولذا لا يسجد بسهوه وانما يسمى تسليم المقتدى على امامه ردا لان الامام يقصد بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة ومن معه من المأمومين فسلامهم عليه رد لسلامه عليهم والفذ يقصد الخروج والملائكة وانما يمكن الرد على الامام فرضاً كالرد في غير الصلاة لان المقصود من سلام المصلي الخروج من الصلاة والتحية تبع ولذا يطلب الرد من المأمومين على امامهم وعلى من على يسارهم ولو لم يقصد واحد منهما السلام عليهم وقوله على امامه سواء بقي في مكانه أو انصرف منه عند قيام المأموم المسبوق لقضاء ما عليه وقوله ثم يساره فيه مساححة لان اليسار لا يسلم عليه أي ثم رده على من في يساره أو على من على يساره والواو في قوله وبه أحد واو الحال أي والحال كونه به أي في يساره أحد من المأمومين في الجزء الذي أدركه هذا المأموم مع الامام ولو لم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواء بقي ذلك

بمحصوله (قوله كالرفع) تمثيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو طال فيه جدا وأفرط بحيث يعتقدا الناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كما قال ابن عمر لكن ما قاله في الامام والفذ أو المأموم فهو في حقه محد وبيان لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفيد ما يأتي عند قوله لكن سبقه ممنوع والظاهر البطلان كذا في عجم (قوله ورد مقتضى امامه) سنة (قوله ثم يساره الخ) أي ثم رده على من على يساره كما اشار به الشارح (قوله والحال كونه به) أي في يساره أحد من المأمومين وظاهره مسامحته لا تنقصه أو تأخره عنه وظاهره أيضاً قرب منه أو بعد وظاهره أيضاً حال بينهما حائل كرجل يصلي أو كرسى أولاً (قوله في الجزء الذي الخ) محترزه ما اذا أدرك مع الامام في الرابعة الركعة الثانية في صلاة الخوف فهل يسلم على من على يساره نظر الاشتراكهما

الاحد
بمحصوله (قوله كالرفع) تمثيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو طال فيه جدا وأفرط بحيث يعتقدا الناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كما قال ابن عمر لكن ما قاله في الامام والفذ أو المأموم فهو في حقه محد وبيان لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفيد ما يأتي عند قوله لكن سبقه ممنوع والظاهر البطلان كذا في عجم (قوله ورد مقتضى امامه) سنة (قوله ثم يساره الخ) أي ثم رده على من على يساره كما اشار به الشارح (قوله والحال كونه به) أي في يساره أحد من المأمومين وظاهره مسامحته لا تنقصه أو تأخره عنه وظاهره أيضاً قرب منه أو بعد وظاهره أيضاً حال بينهما حائل كرجل يصلي أو كرسى أولاً (قوله في الجزء الذي الخ) محترزه ما اذا أدرك مع الامام في الرابعة الركعة الثانية في صلاة الخوف فهل يسلم على من على يساره نظر الاشتراكهما

في الصلاة ولا نظر الى أن كل طائفة بمنزلة من صلى بإمام مستقل أو يقال ان المسلم من الطائفة الثانية اذا سلم وعلى يساره أحد من الطائفة الاولى سلم عليه بخلاف من سلم من الطائفة الاولى فانه لا يسلم على من كان من الطائفة الثانية لان السهو المترتب مع الاولى يترتب على الثانية بخلاف العكس كذا تردد عجي (أقول) بل قول الشارح المذكور يقتضي أنه لو أدرك الإمام في الركعة الأخيرة من الظهر مثلاً وكانت تلك الركعة فاتت انسانا لرفع مثلاً أنه لا يسلم عليه (قوله ان ينتظر بتسليمه رده) هكذا في نسخة باضافة تسليم الى الضمير وقوله رده مفعول ينتظر الا انك خير بأن المناسب حذف في ورده ويقول ان ينتظر بتسليمه سلامه الا أن يقال ان الشارح تساهل بعدم كتب النقطة فتكون تسليمة مضافة لرده وقوله في سلامه لفظ في زائد وسلامه مفعول ينتظر (قوله فليس المراد الخ) مفرع على قوله والحال كونه به أي في يساره أحد من المؤمنين (قوله وليس المراد) عطف على قوله فليس الخ والمعطوف على المفرع مفرع فاما المعطوف عليه فتد علمت فيه المفرع عليه وأما هذا المعطوف فالمفرع عليه قوله ولا يطلب من على يمينه (قوله التأكد والاهتمام) لان تسليمة الرد ليست بواجبة بل سنة (قوله بتسليمة التحليل) وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب وأما غيرهما من التكبير فيندب للإمام دون المأموم فالأفضل له السر والقد مثله كما (٢٧٧) يشعر به كلام زروق ولعل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث ندب الجهر وتسليمة التحليل حيث سن الجهر ان الاولى صاحبة النية الواجبة جزماً بخلاف الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وأيضاً انضم الى تكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول في الصلاة (قوله ليعلم الخ) ظاهر في الامام وقوله ولانه يستدعي بها الرد ظاهر في الامام والمأموم (قوله فلا يسن الجهر به) والافضل اسراره (قوله فاني لم أراه منقولا) أقول الظاهر انه كالامام لانه قابل لأن يقتدى به آخر فالله الاولى ظاهرة فيه (قوله في حق الرجل الذي لم يحصل بجهره التخليط عليه) هذا بتصوري في حق الرجل يكون مسبوقاً فيقوم ليقتضى ما عليه (قوله

الاحد أو انصرف كان مسبوقاً أو الراد أو لا سبق على واحد منهم ما وسوا سبق من على اليسار بالسلام أو تأخر اذ لا بد من سلامه ولا يطلب من على يمينه ان ينتظر بتسليمه رده في سلامه فليس المراد من قوله وبه أحد مطلق أحد على يساره ولو لم يكن مأموماً وليس المراد من كونه به بقائه الى حين الرد عليه كما هو المرجوع عنه بل لو كان مسبوقاً وقام لقضاء ما عليه فلم يفرغ منه حتى ذهب من على يساره فانه يرد عليه على ما رجع اليه مالم يختاره ابن القاسم قال اللخمي لان السلام يتضمن دعاء وهو تحية تقدمت منهم يجب ردها انتهى ومراعاة بالوجوب التأكد والاهتمام (ص) وجهر بتسليمة التحليل فقط (ش) أي ومن السنن جهر المصلي اماماً كان أو مأموماً بتسليمة التحليل ليعلم بخروجه من الصلاة لئلا يقتدى به ولانه يستدعي بها الرد بخلاف السلام الثاني لانه رد فلا يستدعيه فلا يسن الجهر به وانظر ما حكمه الفند قال الخطاب فاني لم أراه الا أن منقولا فاحترز بقوله فقط عن الجهر في تسليم غيرها وانما يتصور ذلك في المأموم ثم ما ذكره المؤلف في حق الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه وأما المرأة فجهرها أن تسمع نفسها فقول التثاني ظاهره تسوية الرجال والنساء انتهى أي في العود أي عود السلام لا في الجهرية (ص) وان سلم على اليسار ثم تكلم لم تبطل (ش) يعني أن من سلم من امام أو فند على اليسار عمدًا قصد التحليل ثم تكلم لم تبطل صلاته لانه انما ترك التسليم وهو فضيلة وكذا لو سها المأموم عن الاولى وهو يعتقد الخروج بالثانية وأما ان سلم المأموم عن اليسار للفضل عامداً ونيته العود للاولى أو سهاها يظن انه سلم الاولى وهو مع ذلك يرى أن تسليمة اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده لتسليمة التحليل بطلت قاله اللخمي ومقتضى

أي عود السلام) أي الاسرار في عود السلام هذا هو الذي يقتضيه كلام تـت وخلاصته ان التسوية في كون الرد يكون سرا لا في نفس العود (قوله ثم تكلم لم تبطل صلاته) لا يخفى انه اذا قصد التحليل فقد خرج من الصلاة فسواء تكلم أولا فلا يتوهم بطلان حتى ينص عليه قال عب وأولى ان لم يتكلم لم تبطل والاولية لا تظهر لها هنا (قوله وهو يعتقد الخروج) الاولى أن يقول وهو ناو الخروج بالثانية لان الاعتقاد هو العلم باصطلاح الفقهاء وليس مراداً (قوله ونيته العود للاولى) فان لم ينو العود بطلت صلاته بمجرد السلام (قوله يظن أنه سلم) أي يعتقد أنه سلم وقوله وهو مع ذلك يرى أي يعتقد وأما لو ظن أنه سلم الاولى أي اعتقد انه سلم الاولى وكان يرى أن تسليمة اليسار واجبة تخرج من الصلاة فان صلاته صحيحة وأن لم يرجع للاولى وحاصل ما في ذلك المقام ان المصنف قال وان سلم الخ قصد به الرد على ابن شعبان القائل بالبطلان وفصل اللخمي ذلك التفصيل فقال ابن بشير انه جمع بين القولين أي من قال بعدم البطلان فحمل على وجه ومن قال بالبطلان فحمل على وجه وقد ارتضى كلام اللخمي التوضيح والشارح والتثاني وحمل الخطاب كلام المصنف بوجه آخر فقال وان سلم على اليسار الخ يريد انه سلم قاصداً التحليل وأما ان قصد به الفضيلة فتبطل كما صرح به ابن عرفة اه أي ولم يرتض ابن عرفة كلام اللخمي (قوله فطال الامر) فان لم يظل الامر بأن قرب لم تبطل وليس التسليم الثاني للفضيلة على اليسار كالإسلام الاجنبي قبل تسليمة التحليل لانه لما فعله مع قصد الاتيان بتسليمة التحليل عقبه صار كمن قدم فضيلة على فرض وان كان قد بحث

عج بأن القواعد تقتضي بطلان صلاته بقصد به الفضيلة (قوله ثم ان تفصيل اللخمى الخ) لا يخفى ان هذا لا يظهر فيما ذكره من
 الصورتين الاخيرتين نعم لا يأتي الا اذا كان خالي الذهن في حال سلامه على يساره ويمكن ان يجاب بأن قوله وهو يرى الخ أى يعتقد في نفس
 الامر وهو الآن خالي الذهن قال عج وان لم يقصد بسلامه تحميلا ولا ردا فان قلنا باشتراط نية الخروج به فانه يصير بمنزلة من سلم
 للفضيلة فيجرب فيه ما جرى فيه على ما قدمناه وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فهو بمنزلة من سلم للتحليل (قوله أى الاستتار) انما أول
 السترة بالاستتار لانه لا تكليف الابداع واشارة الى أن قوله بطاهر متعلق به لانه متعلق بمحذوف أى كائنه لانه يأتي على كون سترة
 بمعنى الذات المستتر بها (قوله ولو في النفل) أى أوفى بحجود سهو أو تلاوة لان كلا صلاة (قوله تسن للامام والند) هذا ضعيف والمعتمد
 ان السترة مستحبة وفائدها قبض الخواطر عن الانتشار وكف النفس عن الاسترسال حتى يكون العبد محتجما بالمناجاة ربه (قوله ان
 خشى كل المرور) أى ظنا أو شكالا وهما فلا يطلب كما أنها لا تطلب حيث لم يخش كل المرور بأن كان بصحراء لا يمر بها أحد أو بمكان
 مرتفع والمرور في أسفله تت (قوله لان) (٣٧٨) الامام سترة لمن خلفه كما قاله مالك وهذا القول هو الراجح (قوله بين الصف

الذى خلفه) أى خلف الامام (قوله
 وبين ما قبله) المناسب أن يقول
 وبين ما بعده لان الصفوف يعتبر
 مبدءا لها من الصف الذى يلي الامام
 (فان قلت) المشى بين الصف
 الثانى مثلا وبين سترته سواء قلنا
 انها الامام أو سترة الامام مشى بين
 المصلى وسترته وقد قلتم بجوازه
 فالجواب أن السترة لمن يليه سترة له
 حسا وحكما ولن يبينه وبينها حاجز
 سترة حكم الاحسا والذى يمنع فيه
 المرور هو الاول دون الثانى وفي
 الخطاب ما يفيد هذا (قوله هذا
 متعلق بستره) أى لما تقدم ان
 سترة بمعنى الاستتار (قوله في غلط
 ربح الخ) أى ان أقل ما تكون ان
 تكون في غلط ربح الخ وأولى اذا
 كان أغلظ فان كان أدنى من غلط
 ربح فلا يحصل به المطلوب وقوله
 وطول ذراع وأولى أطول من
 ذلك فان كان أدنى من ذلك فلا

كلام التوضيح والشارح والتتائى اعتماد كلام اللخمى ثم ان تفصيل اللخمى خاص بالأموم
 الذى على يساره غيره كما قاله الخطاب وهو ظاهر لانه اذا لم يكن على يساره أحد فالصلاة صحيحة لان
 الغالب أنه لا يقصد به الا الخروج من الصلاة (ص) وسترة الامام وفذان خشيا مرورا (ش)
 والمعنى ان السترة أى الاستتار ولو في النفل تسن للامام والفذان خشى كل المرور بين أيديهما
 وان لم يخشيا فلا يطلبان بالستره ومفهوم لامام وفذان الأموم لا يطلب بالستره لأن الامام سترة
 لمن خلفه كما قاله مالك في المدونة أولان سترة الامام سترة لمن خلفه كما قاله عبد الوهاب واختلف
 هل معناه ما واحد ففي كلام مالك حذف مضاف والتقدير ان سترة الامام سترة لمن خلفه أو
 مختلف فيبقى كلام مالك على ظاهره وعليه فيمنع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف
 الذى خلفه كما يمنع المرور بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلى وبين سترته فيهما ويجوز المرور
 بين الصف الذى خلفه وبين ما قبله لانه ليس بمرور بين السترة والمصلى وان كانت السترة
 سترة للصفوف كلهم لانه قد حال بينهم ما حائل وأما على قول عبد الوهاب من ان سترة الامام
 سترة لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان سترة الصف الاول انما هي سترة
 الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وبين سترته الامام (ص) بطاهر ثابت
 غير مشغل (ش) هذا متعلق بستره وأشار به الى صفته وأشار الى قدرها بقوله (في غلط ربح
 وطول ذراع) واحترز بطاهر من النجس كقناة البول ونحوها ومثله ما أشار اليه المؤلف
 بقوله (لادابة) بناء على ان المراد بها البغل ونحوه مما يوله نجس ويحتمل أنه محترز ثابت
 ويحتمل أنه محترزهما معا ويكره الاستتار بالجرا الواحدان وجد غيره لانه يشبه عبدة الاوثان
 واليه أشار بقوله (وجروا واحد) وأما الاجازة فإثر فان لم يجد غير الجرا الواحد جعله عن يمينه
 أو عن يساره ولا يصمد صمدا وكذا كل سترة كما في الارشاد واحترز بثابت من السوط الجلد
 ونحوه فانه يسقط على الارض كالخط في الارض طولاً أو عرضاً واليه أشار بقوله (وخط)

ومثله

يحصل الندب (قوله كقناة البول) أى جعل سترته قناة بول مرتفعة قدر طول

ذراع فسر عياض بأنه ما بين طرف المرفق الى طرف الأصبع الوسطى اه وانظر هذا مع ما تقدم في فصل قضاء الحاجة من أن السترة قدر
 مؤخرة الرجل وهي ثلثا ذراع (قوله ونحوه) وهو الفرس والحمار خلاصته انه أراد بالدابة الدابة عرفا وهي الفرس والبغل والحمار واللغة
 لما سيأتى انه يجوز الاستتار بظهر الرجل ويلحق بالدابة عرفا كل ما ربيعه نجس كالكلب ونحوه وفي العتبية لا يستتر بالبغل والبغال
 والحمار لان أبو الهنا نجسة بخلاف الابل والغنم الى آخر ما قال (قوله ويحتمل أنه محترز ثابت) هذا على فرض ان لا تربط الدابة (قوله لانه أشبه
 بعبدة الاوثان) أى لان المستتر به يشبه عبدة الاوثان أى لانهم انما كانوا يجعلون وثنهم حجرا واحدا واليه أشار بقوله وجروا الخ الا انك
 خبير بأن الذى جعل محترزا دابة مذكور فقتضاه أن يكون ما بعده مثله ولم يتقدم ما يكون الجرا الواحد محترزا الا أن يجعل من افراد
 المشغل من حيث كونه أشبه بعبدة الاوثان أى ان المستتر به أشبه بعبدة الاوثان (قوله ولا يصمد) من باب نصرأى ولا يجعله
 يتجاهه وقوله ونحوه أى كخرقة (قوله كالخط في الارض طولاً أو عرضاً) كأنه أراد بطولاً ما اذا جعله من القبلة الى دبرها وأراد

بالعرض ما كان من المشرق للغرب وعبارته في ك وخط بأن يخط الانسان من المشرق للغرب أو من القبلة الى دبر القبلة وهو مختار ثابت (قوله ومثله) أي في عدم الاستتار لا في عدم الثبات وأحقها به مع ان لها ثباتا فانظر المشابهة للخط من حيث انها لا ارتفاع لها (قوله الوادي) الموضع المنخفض من الارض كالبركة (قوله كذا ثم) أي فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلي أو كشف عورته كما نقل عن الامام (قوله وحلق المحدثين) قال في المختار الحلقة بالتسكين حاققة الباب وحلقة القوم والجمع الحلق بفتح الحاء على غير قياس قال الاصمعي حلقة كبدرة وبدر وقصة وقصع اه المراد منه أي حلق المحدثين في فقه وغيره لاشتغال باله مفهوما ولو كانوا كمن يستتر بهم ولذا ذكر المصطفى أنه يجوز الاستتار بالخلق اذا كان أصلها سكونا أي اذا لم يكن وجوه بعضهم اليه والافه مشغل وقال ابن شعبان ولا بأس بالستر بالمتحدثين ما لم يكونوا متحلقين (قوله وما يؤن) أي في دبره كافي تث أي يفعل به في دبره ومثله الكافر (قوله وكذا زوجه وأمه) يدل على انه أراد بالاجنبية ما عدا الزوجة والامة وقوله وأراد به الخ ينافيه الا أن تجعل الواو بمعنى أو (قوله والصبي الذي يثبت مثله) أي اذا لم يكن جبهة ولا افه وأشد من المرأة لما ورد أن مع المرأة شيطان واحد ومع الجمل شيطانان (قوله وان كان لا يتحفظ من الوضوء) كذا في ك والاحسن ما قاله عجم ونصه (٣٧٩)

والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من التمسك أي وان كان شأنه عدم التحفظ أي فيثبت لا يشترط الحزم أو الظن بطهارة بدنه فلو تحققت نجاسة بدنه أو غلبت على الظن فهل يغتفر ذلك وعلى هذا فقول المصنف بطاهر أي حقيقة أو حكما أو لا يغتفر وحرر وخفف مالك الصلاة الى الطائفتين ورأهم في معنى المصلين وانظر هل صلاة الجنابة تفقر الى ستره والظاهر انها لا تفقر والميت ولو كان بالارض هو الستر لان سر وضع السترة موجود فيه فيمتنع المرور بين الامام وبينه نقله عجم عن الابي ثم قال أما اذا كان الميت على سرير فالامر واضح وأما اذا كان بالارض فلم يجعله كالخط لان هذا أقوى منه ولا بأبالي بكون الميت صار نجسا بالموت أي على

ومثله الوادي والحفرة والماء والنار ولا يصلي لمشغل كذا ثم وحلق المحدثين وما يؤن ولا الى من يواجهه ولا الى ظهر امرأة أجنبية وكذا زوجه وأمه واليه أشار بقوله (وأجنبية) وأراد بها ما عدا المحرم ولا بأس بالاستتار بظهر الرجل اذا رضى أن يثبت له والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من الوضوء واختار أبو مهدي ان الرداء الذي جرت العادة بكونه يعمل ستر للباب يكفي في السترة وكذلك الزرع ان كان بعضه مترا كما على بعض وقيدنا عدم الاستتار بالاجنبية بالظهر لان الاستتار بالوجه لا خصوصية لها به بل الرجل لا يستتر بوجهه لانه من المشغل واختلف هل يجوز الاستتار بظهر المحرم أو يكره قولان واليه أشار بقوله (وفي المحرم قولان) أي بالجواز والكراهية وأما بوجهها فلا خصوصية لها في منع الاستتار به وأيضاهو قد دخل في المشغل وظاهره يشمل المحرم ينسب أو صهرا أو رضاع (ص) وأثم مار له مندوحة ومصل تعرض (ش) يعني أن المار اذا كان له سعة في ترك المرور بين يدي المصلي ومرفاهه بأن كان بين يدي المصلي ستره أم لا تعرض المصلي أم لا فان كان لا مندوحة له والمصلي هو الذي تعرض للمرور بأن صلى لغير ستره بمحل يخشى به المرور وهو قادر عليها أو على الانحياز الى شيء فلا اثم على المار وبأن صلى المصلي فقط حيث حصل المرور له في المحل المذكور كالأثم على واحد منهم بالمرور من لا مندوحة له ولا تعرض فالصور أربع بأثمان وعكسه بأثم المار لا المصلي وعكسه ولا منافاة بين كون السترة مندوبة وبين الاثم بتركها اذا الندب متعلق بفعلها والاثم بالمرور وهو ما متغايران قوله وأثم ما رأى غير مصل وطائفتان مرور الطائفتين وحركة مصل آخر ومروره لا تضرب بين يدي المصلي والحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلي لستره ولغيرها ان كان المار مصليا ولو كان له مندوحة ويكره ان كان المار طائفا وله مندوحة وأما ان كان المار غير مصل ولا طائفا

أحد القولين ولا يكون طولها ذراعا لا خلافا في ذلك وعليه فيقيده عموم قوله بطاهر وقوله وطول ذراع قاله شيخنا اه عجم (قوله وكذلك الزرع الخ) هذا كله من كلام أبي مهدي قال ابن ناجي وما قاله في الزرع ظاهر وأما الرداء وشبهه فظاهر كلامهم خلافا لرقته اه (قوله اذا كان مترا كما) باليم كافي نسخة الخطاب (قوله وفي المحرم) أي الانثى خاصة وأما المحرم من الرجال فيستتر به ان كان بظهره وكذا يقال في المرأة هل تستتر بمحرمها كأبيها وأخيها وابنها أي بظهره (أقول) والظاهر من القولين الجواز والظاهر انها لا تستتر بالاجنبى كما أن الاجنبى لا يستتر بها وانظره (قوله وأثم ما را الخ) وكذا ما ناول آخر شيئا ومكلم آخر بين يدي مصل (قوله صلى لستره) أي بأن كان بموضع يظن فيه المرور وصلى لستره وقوله أولا أي أول مصل لستره أي بأن كان لم يطالب بها أو قصر فيها (قوله تعرض المصلى الخ) بأن صلى بموضع يخشى فيه المرور بدون ستره وقوله أم لا أي لم يتعرض أي بأن صلى بموضع لا يخشى فيه المرور أو بموضع يخشى فيه المرور وصلى لستره ولا يخفى ان أحد التعميمين يكفي فلو يقتصر على أحدهما الكفاية بل ربما أوهم أن التعرض يتحقق ولو مع السترة فينافي ما بعده من قوله صلى لغير ستره تفسيرا للتعرض (قوله وبين الاثم بتركها) أي مع تركها فليست الباء السببية لان الترتل ليس سببا في الاثم بل السبب في الاثم المرور مصاحبا لتركها (قوله أنه يجوز المرور بين يدي المصلى الخ) هذه صورة أربع (قوله ويكره ان كان المار طائفا)

أي والحال ان المصلي صلى لستره أي وأما بغير ستره فيجوز ولو كان للطائف مندوحة ولا حرمة على ذلك المصلي وصوره أربع وحاصلها انه اذا لم تكن له مندوحة فيجوز مطلقا صلى لستره أم لا وأما اذا كان له مندوحة فيكره اذا صلى لستره وأما اذا صلى لغير ستره فيجوز (قوله لم يحرم المرور) بل يجوز المرور وذلك لانه لا يلزم من نفي الحرمة الجواز مع أنه المقصود ولا يجوز ذلك للمصلي لانه صلى لغير ستره وخلاصته ان المصلي اذا صلى لغير ستره في المسجد الحرام فلا يحرم المرور بين يديه بل يجوز كان المار طائفا أو غيره وليس للمصلي الدرع فلم يحرم على المصلي ان كان المار غير طائف لان كان طائفا وهذا كله حيث كان لغير ستره والفرق بين الطائفين وغيرهم من المارين بين يديه في اجازة الصلاة اليهم ان الطائفين مصلون لان الطواف بالبيت صلاة وان جاز فيه الكلام ألا ترى أنه لا يكون الا على طهارة وأما اذا صلى لستره أي في المسجد الحرام فيحرم على غير الطائفين وعلى غير المصلين المرور ويكره للطائفين ان كان له مندوحة ويجوز للمصلي فان قلت في صورة كراهة مرور الطائفين للمصلي أن يدرأه أولا قلت المفهوم من كلام ابن رشد انه يدرؤه والحاصل أن الصورة اثنا عشر أربعة في المار الطائف وأربعة في المار المصلي وأربعة في المار غير المصلي والطائفين وأنه متى كان لا مندوحة له فيجوز مطلقا وكذلك مندوحة وكان في المسجد الحرام وصلى لغير

(٢٨٠)

فيحرم مرورهم ان كان له مندوحة بين يدي المصلي بغير المسجد الحرام مطلقا وبه ان صلى لستره فان صلى لغير ستره لم يحرم المرور بين يديه وان كان للمار مندوحة فقول المؤلف وأثم ما رآه أي ما رآه مصل ولا طائف وهذا ما لم يمكن المرور بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان للمار مندوحة (ص) وانصت مقتد (ش) يريد أن الانصات للامام فيما يجهر فيه سنة في الفاتحة وغيرها ويكره قراءته سماع قراءة الامام أم لا على المشهور من وجوب انصات من لا يسمع الخطبة قاله البرزلي واليه أشار بقوله (ولو سكنت امامه) بين التكبير والفتحة أو بعدهما لقول سنده المعروف اذا سكنت امامه لا يقرأ أو قيل يقرأ (ص) ونبت أن أسر (ش) أي ونبت القراءة من الفاتحة أو السورة في محلها المفهومة من قوله وانصات مقتد ان أسر الامام أي ان كانت صلاته سرية ولو قال ونبت في السر كان أقعس دلالة قد يجهر في السرية عمدا أو نسيانا مثلا (ص) كرفع يديه مع احرامه حين شروعه (ش) تشبيه في الندب والمعنى أنه يندب للمصلي رفع يديه عند احرامه حين يشرع في التكبير يحاذي بهما منكبيه قائمتين رؤس أصابعهما مماليي السماء على صورة النابذ لشيء لا على صورة الراهب بأن يجعل ظهورهما مماليي السماء و بطونهما مماليي الارض ولا الراغب بأن تكون اليدين قائمتين يحاذي كفاء منكبيه وأصابعه أذنيه وجعل هـ في شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو المذهب وانما كان الرفع حين الشروع في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده لثلاثة تفوت فائدة الرفع وحكمته وهو ان التكبير شرع في الصلاة مقرونا بحركات أركانها ولما لم يكن مع تكبيرة الاحرام ركوع شرع معها حركة اليدين وقيل لان المنافقين كانت تحمل الاضنام تحت آباطها فأمر المصلي بالرفع لليدين فهو مما زال سببه وبقي حكمه كالرمل في طواف القدوم

اذا كان بالمسجد الحرام وصلى لستره (قوله وهذا) الاحسن أن يقول فقول المصنف وأثم ما رآه أي مقيدها اذا يكن المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام وأما اذا كان المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام والحال أنه صلى لغير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه كان المار مصلدا أو طائفا أو لا فتدبر **تنبيه** يندب الدفوف من الستره قيل شعر وقيل ذراع وقيل قدر ممر الشاة وفي كون حريم المصلي بغيرها قدر رمية حجر أو سهم أو رمح أو قذو مضاربة السيف أو قدر ركوعه وسجوده وهو الاوفق ببسر الدين أقوال ويدفع المصلي المار دفعا خفيفا لا يشغله فان كثرا بطل ولودفعه فسقط منه دينار أو انخرق ثوبه ضمن ولودفعه ما أذونافيه قاله

ابن عرفة ولومات كانت ديبته على العاقلة عند أهل المذهب قاله الاقفهسي وذلك لانه لما كان مأذونا فافيه في الجملة كان كل خطأ لذلك لم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة (قوله انصات مقتد) ليس المراد بالانصات السكوت مع الاستماع لان في المبالغة حيث نذشأ اذا استماع مع سكوت الامام بل المراد به السكوت وحيث نذشأ بالمبالغة ظاهرة ويندرج من لم يسمع قاله الشيخ أحمد (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور من وجوب انصات الخ أي وأما على مقابله فيقرأ فقد قال ابن فرحون في الغارزة يقرأ اذا كان في موضع لا يسمع الامام (قوله القراءة من الفاتحة) أي القراءة للفاتحة أو ان من بيانية المحذوف والتقدير القراءة لشيء من الفاتحة (قوله يحاذي بهما منكبيه قائمتين) أي بحيث يكون بطونهما خلف و ظهورهما الأمام كذا في رشيخنا الصغير رحمه الله تعالى أي وهو المناسب لقضية العقل لان الشخص اذا نذشأ شأنه أن يكون هكذا (قوله يحاذي كفاء) المتبادر بطون كفيه فيرجع لصورة النابذ المتقدمة وان كانت العبارة تختم للبطن والظهر كما هو ظاهر والاحسن ما في عبارة شب ونصه وقيل يرفعهما مبدسوطتين و بطونهما مماليي السماء وظهورهما مماليي الارض وهذه صفة الراغب وقد فسر بهما قوله تعالى يدعو تارغباء ورهباء ومثله في تعب (قوله وحكمته) عطف تفسير (قوله مع تكبيرة الاحرام ركوع) المناسب أن يقول حركة ركن (قوله كالرمل في الحج) فان حكمته قول المشركين ان المؤمنين قد وهنتهم حتى يثرب فأمر وبالرمل تكديبا لهم

(قوله للإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا) هذا يكون على صورة التابذ (قوله وتطويل قراءة صبح الخ) فإن ابتداء سورة قصيرة قطعها وشرع في طولها الاضطرورية سفر أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله قيل من الجرات) وهو الراجح (قوله إلى عبس) الغاية خارجة (قوله لكثرة فصل سورة) أي أن الفصل بين السور كثير بكثرة السور (قوله أول قوله منسوخه) أي لقوله المنسوخ فيه وظاهره أن فيه منسوخا إلا أنه قيل ولعل المراد بالقلة العدم وقوله والظاهر تليها أي فيقرأ في الصبح من طوال الفصل وفي الظاهر من قصار طواله اد شب (قوله إذا طلبت منه الجماعة التطويل) أي وكذا محصورين وعلم قدرتهم فإن علم عذرهم أو جهله أو كانوا غير معينين بالتخفيف أحسن كذا مضاف عب والظاهر أنك تقول إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهمه منهم وكذا محصورين ولم يعلم عذرهم فهم عند الجهل مع الطلب أو الفهم يحملون على القدرة خلافا لمضاف عب (قوله في المغرب والعصر) لا يعلم منه (٢٨١) أن المغرب أطول أو العصر أطول أوهما سواء والمشهور كما قال

أولاً إشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا وما فيها وأقبل على الله عز وجل (ص) وتطويل قراءة صبح والظاهر تليها (ش) يعني أنه يستحب للفذان يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال الفصل والظاهر تليها في الطول عند مالك وعند أشهب مثلها وطوال الفصل قيل من الجرات وقيل من شوري إلى عبس وسمى بالفصل لكثرة فصل سورة أول قوله منسوخه ومثل الفذان استحباب تطويل ما ذكره الامام إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهم منهم ذلك والا فالملطوب منه التقصير (ص) وتقصيرها بمغرب وعصر كمتوسط بعشاء (ش) أي وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر وأولها من الضحى إلى الآخر كما يستحب أن يقرأ في العشاء بما بين الطول والقصر وأوله من عبس إلى الضحى وهذا مع الاختيار وأما مع الضرورة كسفر أو اضطرار فالتخفيف على حسب المكان انتهى (ص) وثانية عن أولى (ش) معطوف على الضمير المجزور بالمضاف وهو الهاء من تقصيرها من غير إعادة الجار كما عند ابن مالك حيث قال وليس عندى لازماً أي ونذب في الفرض تقصير قراءة ركعة ثانية عن أولى وتكره المبالغة في تقصيرها عنها فالأقلية بنقص الربع أو أقل منه قاله الفقيه راشد ويكره كون الثانية أطول من الأولى قاله يوسف ابن عمرو وانظر المساواة قاله الأقفهسي وله أن يطول قراءة الثانية في النافلة إذا وجد الحلاوة (ص) وجالس أول (ش) أي ويندب تقصير الجالس الأول عن الثاني فهو عطف على ثانية والمراد بالاول ما عدا الجالس الأخير (ص) وقول مقتدوف ذربنا ولك الحمد (ش) أي ويندب في الصلاة قول الفذان والمأموم ربنا ولك الحمد وتقدم أن المؤلف قال في سنن الصلاة وسمع الله من جده لا مام وفذان فذكر الفذان وهما وهما يعلم منه أنه مخاطب بقوله سمع الله من جده على سبيل السنية ومخاطب بقوله ربنا ولك الحمد على سبيل الاستحباب فخفه أن يقولهما معاً أي بالسنة والندوب وانظر حكم الترتيب والظاهر أنه مستحب فقول بعضهم أنه لا يعلم من كلام المؤلف أن الفذان يجمع بينهما في نظر الأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لأن الكلام بدونها جملتان جلة النداء لأن المنادى مفعول به لفعل محذوف وجلة ذلك الحمد مع الواو ثلاث جمل جلة النداء وجلة ذلك الحمد وجلة محذوفة هي جواب النداء والواو منهية عليها أي ربنا استحب ذلك الحمد وانظر الألف تراص على الشارح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتسبيح ركوع وسجود (ش) أي ويندب تسبيح ركوع ونحو سبحان رب العظميم

سواء والمشهور كما قال زروق إنهما سواء وهو قول مالك وقيل العصر أطول من المغرب وهو ظاهر في نفسه وقيل العصر دون المغرب (قوله انتهى) كذا في أي انتهى ما نقلته من بعض الشروح ولم يعين قائله لكونه ظاهراً لا يتوهم في قبوله (قوله تقصير قراءة ركعة) أفاد أن المراد بقوله وتقصيرها أي تقصير نفس القراءة لا تقصير الزمن فعلى ما قرر به الشارح لو قرأ في الثانية قراءة أكثر من الأولى ولكنه تدبر في قراءة الركعة الأولى فأطال القيام الأول أكثر من الثانية لم يكن آتياً بالمستحب وفي التوضيح أن المراد تقصير الثانية عن الأولى في الزمن أي وإن كانت القراءة في

(٣٦ - خشي أول) الثانية أكثر من القراءة في الأولى بأن رتل في الأولى وهو الظاهر وكلام المصنف هنا يمكن جملة عليه كما في عب (قوله وانظر المساواة) أي انظر هل هي مكروهة أو خلاف الأولى هذا معناه تحقيقاً (قوله وجالس أول) وأما تقصير السجدة الثانية عن الأولى فقال الأقفهسي نقلاً عن الجزولي لا أعرف فيه نصاً (قوله جلة جواب النداء) لأن قوله ربنا في قوة أقبل ربنا استحب وقوله والواو منهية عليها أي لكون الواو عاطفة فتؤذن بأن هنالك شيئاً معطوفاً عليه والحاصل أن الروايات مختلفة في إثبات الواو وحذفها أو أكثر الروايات على إثباتها وعليه فتكون جلة سمع الله من جده ما خبر به أو دعناها الحث على التعميد (قوله وانظر الخ) ونصه وجد عندى مانصه وقول الشارح وإثبات الواو أولى لأن الكلام عليه جملتان فيه نظير بل الكلام مع الواو ثلاث جمل وهي المنادى وجوابه المحذوف الذي دلت عليه الواو والمبتدأ وخبره الذي هو قولك ولك الحمد ويمكن التماس وجه لكلام الشارح وهو أن تجعل في الكلام تقدير أو يصير قوله جملتان أي ملفوظ بهما والآخر محذوف دل عليه الواو (قوله وتسبيح ركوع الخ) وظاهر كلامه أنه غير محدود بواحدة أو ثلاث ولا بخصوص بلفظ معين خلافاً لمن يقول أقله ثلاث

(قوله وبجمله) خبر بابتدأ محذوف وتقديره وذلك بحمد ما أي بسبب توفيقه وإعانتة على التسبيح من إطلاق اسم المسبب على السبب وقيل الباء بمعنى الالف واللام وتقدير الكلام سبحان ربى العظيم والجدله وهو قول لا نظيره كما ذكره شب (قوله فاغفرلى) هذا دعاء ولا ضرر فيه لانه يندب في السجود والحاصل أن الدعاء في السجود مستحب فاقتصاره على أحده ما يفوت المندوب الآخر (قوله ولادعاء مخصوصا) عطف خاص على عام وذلك لأن قوله حـدا شامل للتسبيح والدعاء (فان قلت) كلامنا في التسبيح فلا وجه لقوله ولادعاء (قلت) المقول في السجود كما تبين لك ضمن التسبيح والدعاء (قوله وأنكره) هنا تم الكلام أي ان الامام أنكر ذلك وقوله ابن رشد كلام مستأنف وخلاصته أن ابن رشد قال معنى انكار الامام ذلك انكار تعينه وانه قدر لا يتعدى فلا ينافى ان الاول ذلك أي فالأفضل أن يقول في السجود سبحان ربى الاعلى وفي الركوع سبحان ربى العظيم ووجه ذلك أن السجود أشرف من الركوع وسبحان ربى الاعلى أشرف من سبحان ربى العظيم فأعطى الاشرف للاشرف وغيره لغيره (قوله لانه من السنن) أراد بها الطريقة لان ذلك مستحب (قوله يندب على المذهب) (٢٨٣) مقابلة انه سنة (قوله فلا يندب للامام) أي بل بكره وهو لابن القاسم

أو يجوز وهو لعبد الملك أو بخير وهو لابن بكير (قوله فان لم يسمعه فلا على الاظهر) أي فلا يؤمن على الاظهر فيه إشارة الى أن قول المصنف على الاظهر ليس راجعا للناطق لانه اذا سمعه يؤمن بالتأمين اتفاقا كما قاله ابن يونس فيتعين رجوعه للفهوم أي لان لم يسمعه على الاظهر لكن فيه نظر من جهة أخرى وذلك لان ظاهره أنه اذا لم يسمعه لا يؤمن بالتأمين مع انه مأمور بعبادته كما أفاده الشيخ أحدوا الظاهر استحبابا وأنه يكره التأمين (قوله ورجعنا صاف آية عذاب) أي متعلقة بالمؤمنين أي أو بالكافرين من حيث ترجى إيمانهم (قوله أي ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة) أي الذي هو ولا الضالين ويصح رجوعه للامام أي ان سمع الامام في آخر الفاتحة قال عب ولعل الفرق

وبجمله وسجود نحو سبحانك ربى ظلمت نفسى وعلمت سوا فاغفرلى ولم يحمد مالك في ذلك حـدا ولادعاء مخصوصا وهذا معنى قوله في المدونة لا أعرف قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى وأنكره ابن رشد أي أنكروا وجوبه وتعينه لأن تركه أحسن من فعله لانه من السنن التي يستحب العمل بها عند الجميع (ص) وتأمين فذم مطلقا وامام بسر ومأموم بسر وأجهر ان سمعه على الاظهر واسرارهم به (ش) أي انه يندب على المذهب تأمين الفذ أي قوله أمين عقب ولا الضالين في قراءته سواء كانت قراءة الصلاة سرا أو جهرًا كما يندب للامام التأمين على قراءته في السرية وكذا مأمومه وأما في الجهرية فلا يندب للامام ويندب للمأموم ان سمع قراءة الامام لانه مؤمن حينئذ على دعائه فان لم يسمعه فلا على الاظهر عند ابن رشد لانه ليس معه دعاء يؤمن عليه لان نفسه لانه لا يقرأ أو لا امامه لعدم سماعه والتأمين اجابة وهي فرع السماع فلو تحرى كما قاله ابن عبدوس لربما أوقعه في غير موضعه ورجعنا صاف آية عذاب وكل من طلب منه التأمين اماما كان أو غيره يستحب له الاسرار به لانه دعاء والاصل فيه الاخفاء فالضمير في ان سمعه للجهر أي ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة ولا يصح عود الضمير على التأمين لان الامام لا يؤمن (ص) وقنوت سرا يصح فقط وقبل الركوع (ش) هو أيضا معطوف على المجرور أي وندب القنوت على المشهور وهو لغة الطاعة والعبادة ان ابراهيم كان أمة قانتا لله والسكوت وقوموا لله قانتين والقيام في الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء بخير وهو المراد هنا ويندب أيضا ان يكون سرا ويندب أيضا ان يكون في الصبح لافي وتر ولا في سائر الصلوات عند الحاجة له خلافا لما ذهب الى ذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة قاله سندو الظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهة ويندب أيضا ان يكون قبل الركوع لما فيه من الرفق بالمسبوق وعدم الفصل بين ركني الصلاة ولونسى القنوت حتى انحنى

بينه وبين قوله في تكبير العيد وتحرامه مؤتم لم يسمع لسنته فان سمع تأمين مأموم فهل لا يؤمن وقوفامع ظاهر الخبر لم ولعل ابن عرفة التحرى مقابلا أو يؤمن لانهم نواب الامام قولان (قوله وقنوت) هو مجرور ومعطوف على المجرور السابق (قوله على المشهور) وقيل سنة (قوله لغة الطاعة والعبادة) هما معنى وهو الانقياد والخضوع أي وأما اصطلاحا فقال بعضهم ان العبادة أخص وذلك لان الطاعة امتثال الامر مطلقا والعبادة ما توقف على النية ومعرفة المعبود فتنفرد الطاعة في النظر الموصول لمعرفة الله تعالى وظاهر كلامه أنه ليس له معان لغوية الا ما ذكر وليس كذلك اذ من معانيه اللغوية الاقرار بالعبودية والصمت والخشوع (قوله والسكوت وقوموا لله قانتين) الحديث زيد بن أرقم كانتكم في الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه الشيخان (قوله والدعاء بخير) فيه شيء وذلك لانه يقال للدعاء بخيرا وشريفا قال قننت له وعليه الآن المراد هنا الدعاء بخير (قوله بين ركني الصلاة الخ) أفاد بعض شيوخنا ان المراد بهما الركوع والسجود ولم ينظر للرفع لانه ليس جمعا على ركنيته (قوله حتى انحنى) أي شرع في الانحناء أو انحنى ولم يطمئن ففي الصورتين البطلان وأما الواحني واطمان فيكون من باب الاتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ان لم

بركع ثانياً فإن ركع بطلت صلاته (قوله فلور جمع له بطلت) حاصله أنه إذا نسي القنوت قبل الركوع فإنه يقنت له بعده ولا يرجع له من الركوع إذا تذكره فإن رجع فسدت صلاته لأنه رجع من فرض مستحب (قوله بطلت صلاته) أي لأنه يلزم من ترك الجاوس ترك ثلاث سنن ومن ترك السجود المترتب على ثلاث سنن بطلت (قوله حذر من الرياء) لا يخفى أنه إذا طلب من كل مصل في تلك الصلاة بعد خوف الرياء لأن الرياء إنما يظهر عند الانفراد بشئ تشاركه فيه كل الناس (قوله صفة ذاتية) فيه شئ فإن كونه سراً صفة اعتبارية وكذا كونه قبل الركوع وكذا كونه بصح وجعل سراً صفة وجودية يؤدي لقيام المعنى بالمعنى (قوله وأقام الخالية الخ) في الخالية شئ لأن الخال قيداً لها مملها وصفها صاحبها فيفيد أن القنوت بقيد كونه سراً مندوب أو أن التذنب منصب على السرية فلا يعلم حكم القنوت في حد ذاته مع أنه مندوب مطلقاً (قوله لا يندوب) أي من حيث أنه أتى بطلق قنوت في ضمن الفرد الذي أتى به فلا ينافي أنه يأتي بأكثر بالنظر لصفاته سراً مثلاً (قوله هذا هو المستحب الرابع) بل المستحب الخامس لأن القنوت في ذاته مستحب وكونه سراً مستحب ثان وكونه بصح مستحب ثالث وكونه قبل الركوع مستحب رابع وكونه بهذا اللفظ مستحب خامس ولعل صاحب هذه العبارة يرى أن مجموع القنوت وكونه سراً مستحب واحد وهو غير مناسب (قوله رواه مالك) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحب والتابعين وظاهره أنه لم يرو غيره وهو بعيد ولعل الأولى أن يقال إنما اختاره (٣٨٣) لما قاله بعضهم أن أصله سورتان في مصحف ابن

مسعود رضي الله تعالى عنه فن قوله اللهم انا نستعينك إلى قوله وتترك من يكفرك سورة وباقيه سورة راجع لك (قوله مبني على ضمة مقدرة على الميم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإدغام وكانت فتحة للتخفيف ووجه تقديرها على الميم أن الميم لما زيدت كأنهم اللفظ من لفظ الجلالة ولما كان حرف النداء في صورة حرفين عوض عنه حرف مشدد بحرفين (قوله نطلب منك العون) اسم مصدر لا عان أي نطلب منك الإعانة وفيه إشارة إلى أن السين والتاء للطلب (قوله وترك مؤاخذتك الخ) عطف تفسير على قوله ستر أي أن المراد بالستر ترك المؤاخذة وإن كانت موجودة في المحف وفيه

لم يرجع له ويقنت بعده رفعه فلور جمع له بطلت لا يقال بعدم البطلان قياساً على الراجع للجاوس لأن الجاوس أشد منه ألا ترى أنه لو ترك السجود للجاوس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله سراً أي ونذبت كونه سراً لأنه دعاء وهو يندب الأسرار به حذر من الرياء وقوله وقبل الركوع لما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يعطفه بالواو وأقام الخالية مقامه ولما كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له عطفه بالواو (ص) ولفظه اللهم انا نستعينك إلى آخره (ش) أي ومن المندوب كون القنوت بهذا اللفظ فلو دعا غيره مثل اللهم اهدنا إلى آخره لا يندوب وأحل بآخر وبعبارة أخرى هذا هو المستحب الرابع ولفظه الوارد فيه الذي رواه مالك تقدیراً لرواية صاحب المذهب ووثوقاً به وإن لم يكن هناك دليل على خصوصه لأن القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قدم ما رواه مالك لما مر وأصل اللهم يا الله حذف الباء وعوض عنها الميم وهو مبني على ضمة مقدرة على الميم انا نستعينك أي نطلب منك العون وحذف متعلقه ليعلم ولما كان مشهوراً شهرة تغني عن ذكره قال المؤلف إلى آخره ونستغفرك أي نطلب مغفرتك أي سترتك على معاصينا وترك مؤاخذتك والمتعلق محذوف للتعميم ونؤمن بك أي نصدق بما ظهر من آياتك وتوكل عليك أي نفوض أمورنا إليك ونخضع أي نخضع ونذل لك ونخلع أي الاديان كلها الواحدة دينك وتترك من يكفرك أي تترك مؤالاة من يجهل نعمتك اللهم اياك نعبد أي لا نعبد إلا اياك فقدم المفعول للتخصيص وكذا في قوله ولك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد أي لا نصلي ولا نسجد ولا نسعي أي نبادر في طاعتك وعبادتك إلا لك

أظهار فضل الله تعالى والاحسن أن يراد به المحو (قوله والمتعلق محذوف) لا يخفى أن الستراً ما هو متعلق بالمعصية وفدينه الشارح سوا محذوف أو ذكره فهو غير متفاوت والجواب أنه لو ذكر وقال على معاصينا الوقع في الوهم أن المراد معاص معهودة وعند الحذف فلا يأتي ذلك فياتقر عندهم من احتمال العهد وغيره إنما هو عند الذكروا ما عند الحذف فلا احتمال كما نص عليه الأكار (قوله نصدق بما ظهر من آياتك) يجوز أن المراد بها الآيات القرآنية والمعنى علمنا ظاهرو من البيان ويجوز أن يراد بها العلامات الدالة على وجوده وصفاته ويحتاج لتقدير مضاف أي نصدق بمذلول ما ظهراً والمراد نصدق بهما من حيث أنها دالة على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله نفوض أمورنا إليك) أي ومن شأن الكريم القوي إذا فوض الأمور إليه أن تأتي على أحسن وجه (قوله ونذل) عطف تفسيراً على ذلك (قوله ونخلع) أي نخلعها من أعناقنا فقد شبه الاديان بحبل لازم للعنق استعارة بالكناية (قوله لوحدانيتك) أي لكونك واحداً في الألوهية لا مشاركة لك فيها (قوله من يجهل نعمتك) أي لا يشكرها ولو مؤمناً عاصياً فليس المراد بالكفر حقيقة بل بجهل النعمة بالمعنى المذكور أو أراد النعمة العظمى وهي بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فأنها النعمة العظمى فالجحد على حقيقة لقوله تعالى لا تعبدوا ما يؤمنون بالله الآية ولا يرد جواز تكاح الكتابية مع أن في تكاحها ميلاً لها لأن التكاح من باب المعاملات والمراد إنما هو بغض الدين (قوله وعبادتك) عطف مرادف (قوله إلا لك) أي فلسنا قاصدين بطاعتك وعبادتك رياء وسعة

(قوله وخص السجود) أقول أى وخص الصلاة وان دخلت في العبادة لشرفها (قوله اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أى اذا قرب أحوال العبد من ربه كائن في حال كونه ساجدا (فان قلت) ان أقرب الاحوال هو السجود واللفظ يقضى بخلافه (قلت) لا وذلك ان المراد بحال السجود زمن السجود والخاص في زمن السجود هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه سجوده والسفر في العدول عن ذلك الى ما ذكرته من انفس كل مذهب ممكن حتى تقع على ذلك المعنى فيمكن في النفس شدة تمكن (قوله فخدم ونبادر) عطف المبادرة عطف تفسير أى ان المراد بالخدمة المبادرة لطاعتك وظهور من الشارح ان عطف تحفد على نسيى مرادف (قوله ولشأرتهم على الخدمة) أى لداومتهم على الخدمة وهو من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله نرجو رجعتك) أى احسانك الذى ليس في مقابلة عمل (قوله نعمتك) أى انعامك (قوله ملجأ) أى محل يلجأ اليه (قوله فنحن بين الرجاء والخوف) أى مترددون بينهم أى تارة نرجو وتارة نخاف فنتقل من هذا الى هذا وبالعكس فلان لازم واحد منهما وفيه اشارة لما قال بعضهم انه ينبغي أن يكون المكلف مترددا بينهما على السواء وقال بعضهم ينبغي تقديم الخوف في حال الصحة والاخر في حال المرض وهو الاولى (قوله على المشهور) وقيل بالكسر والفتح وعبر بعضهم بقوله والكسر أشهر اه فلعل مراد الشارح بقوله على المشهور انه أشهر فلا ينافي صحة الفتح (قوله ضد الهزل) فيكون معنى الحق المتحقق أى الثابت في الواقع ونفس الامر فقول الشارح أو الثابت هو بعينه (قوله أى لاحق بهم) فيكون ملحق من الحق بمعنى الحق اللازم أى ان (٢٨٤) العقاب يطلب الكفار بنفسه لا بواسطة توصله اليهم فهو مباغاة في ارتباط

ونخص السجود وان كان داخلا في عموم الصلاة لشرفه اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومعنى تحفد بكسر الفاء وفتحها أى فخدم ونبادر الى طاعتك وعبادتك ومنه سمي الخدم حفدة لسارعتهم ولشأرتهم على الخدمة نرجو رجعتك لان أعمالنا لا تبقى بشكر نعمتك فإلنا ملجأ الرجاء رجعتك ونخاف عذابك أى نخذرعقابك فنحن بين الرجاء والخوف لان شأن القادر أن يرجح فضله ويخاف عذابه الجذب كسر الجيم على المشهور الحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم ان عذابك بالكافرين ملحق بكسر الحاء أى لاحق بهم أو ملحق بهم الهوان وفتحها اسم مفعول والفاعل هو الله أو الملائكة وزاد في التلقين بعد تحفد اللهم اهدنا فمين هديت وعافنا فمين عافيت وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت (ص) وتكبيره في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلاستقلاله (ش) لما أمر أن كل تكبيرة وتحميدة سنة بين محل التكبير الاولى به وقيس عليه التحميد والمعنى انه يستحب لكل مصل أن يكون تكبيره وتحميده واقعا في حال الشروع في الاركان من ركوع وسجود وقيام مع ربه الركن من أوله لا آخره الا أن يكون قيامه لثلاثة اماما أو غيره فيستحب أن لا يكبر حتى يستقل قائما للعمل أولا نه كفتح صلاة ولذا قيل بفرض الصلاة ركعتين

العذاب بهم وقوله أو ملحق بهم الهوان فيكون من الحق المتعدى وكذا جعل له اسم مفعول (قوله وزاد في التلقين) كتاب في الفقه صغير لعبد الوهاب بعد تحفد ظاهره انه لا يقول نرجو رجعتك الخ (قوله اهدنا الخ) أى وصلنا للطلوب مع من هديت ففى معنى مع وكذا ما بعد وأثر التعيين بى اشارة الى قوة ارتباط هدايته بهدايتهم التى تقيده الظرفية أو ان المراد اهدنا حالة كوننا داخلين في جملة من هديت وهو أبلغ وكذا يقال فى قوله وعافنا وحاصل ذلك طلب

العافية في الآخرة وفي الدنيا وقدم الاول لانه أهم (قوله وقنا شر ما قضيت) معناه ان الله بقدر المسكروه بعدم دعاء العبيد المستجاب فاذا استجاب دعاءهم لم يقع القضاء لفوات شرطه وليس هو رد القضاء المبرم أو رادبه ما يشمل القضاء المبرم والمقصود من الدعاء التخفيف فيه ومنه صلة الرحم تزيد في العمر والرزق وفي قول المصنف الخ اشارة الى أن بعضه غير كاف في الخروج عن الطلب كما ذكره فى لـ (قوله انك تقضى الخ) الظاهر ان التعليل ليس مقصودا بل القصد وصف المولى تبارك وتعالى بذلك على طريق التأكيد والتحقيق لاجل أن ينقطع العبد عما سواه ويلتجئ اليه التجاء غير مشوب بغيره (قوله تقضى) أى تحكم على من تريده من عبادك بما تريده (قوله ولا يقضى عليك) أى غيرك لا يمكن أن يقضى عليك بأمر لانه عاجز والعجز لازم له (قوله لا يذل من واليت) أى لا يهان من قت بأمره وتديبره (قوله ولا يعز) أى لا يحصل له العز أى القوة والغلبة (قوله عاديت) أى لم تقم بأمره وتديبره (قوله من عاديت) أى بخذلانك (قوله تباركت) أى تعاضمت بالصفات الثبوتية والسلبية (قوله وتعاليت) أى تنزهت عن كل ما لا يليق بك فهو من عطف الخاص على العام (تمة) لوصلى مالكى خلف شافعى بجهر بالقنوت قنت معه سرا في نفسه (قوله فلاستقلاله) فلو كبر قبل استقلاله ففي اعادته بعده قولان والافضل للمأموم تأخير قيامه الى انتصاب امامه وقوله من اثنتين ولو بالنسبة للإمام فيشمل ما لو حصل المأموم الركعة الثانية (تنبيه) لو كان الامام شافعا يكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم لتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله وتحميده) أى مع الله ان حمده (قوله ليعمر به الركن) لان أصل الصلاة كعظام والذكر كركنها ولا عبرة بعظم ليس فيه مخ (قوله اماما أو غيره) فيه نظر لانه يصدق بما اذا أدرك مأموم الركعة الثانية فيقتضى انه اذا قام لثالثة يكبر بعد ان يستقل وليس كذلك فالمراد لثالثة بالنسبة للإمام كانت للمأموم ثانية أو ثالثة فتأمل وقد أشرفنا اليه (قوله لاهل) أى عمل أهل المدينة

(قوله وجل قيام الثلاثية على الرباعية) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله أولانه كفتح صلا مع أنه لا يظهر في المغرب مع أن الحكم فيها كذلك واعلم أن المأموم إذا أدرك ركعتين فإنه يؤخر إلى أن يستقل (قوله والجلوس كله) معطوف على نائب فاعل ندب وقوله وهيئة إشارة إلى أن في العبارة حذفاً وعلى هذا فالباء في قول المصنف بإفشاء المصو يرى مصورة تلك الهيئة بكذا وكذا ويحتمل أن لا يقدروا تكون الباء بمعنى مع أي حال كون الجلوس متساوياً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارناً حصل السعة وذات الاستصحاب وانما طلب منه هذه الهيئة حتى يكون مستقبلاً لجميع أعضائه للقبلة ومن هنا يكره إزالة رداءه أو ثيابه في حال الصلاة حتى تكون محمية فيحصل لها بركة الصلاة (قوله وفي التشهدين) أي خلافاً لابن العربي في اختياره في تشهد غير الأخير كون أليته على رجله اليسرى (قوله ورك الرجل اليسرى) فيه إشارة إلى حذف في العبارة (قوله وأليته) أي إحدى أليته وهذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف ذكره هذه الألف قوله بإفشاء اليسرى للأرض يحتمل وأليته عليها وعلى الأرض والثاني هو المراد كذا في عب ويبحث فيه لأنه متى كان ساق اليمنى فوق قدم اليسرى لا تكون أليته الأعلى الأرض (قوله جانب) (٣٨٥) الأولى حذف جانب وقدم ويقول ويجعل

ساق اليمنى عليها وفيه إشارة إلى أن قوله واليمين من معول لفعل محذوف وليس ذلك بال لازم إذ يحتمل عطفه على إقضاء والتقدير ويجعل اليمنى عليها ويجوز أن تكون للحال (قوله عليها) أي على الرجل اليسرى بدون تقدير ورك والمراد جعل ساق اليمنى على قدم اليسرى فيكون قدم اليسرى تحت ساقه الأيمن وهو ما نقله الأقفهسي عن عبد الوهاب وقيل يجعله تحت فخذه الأيمن وقيل بين فخذه (أقول) والأول أقرب واعلم أن التفرش وهو كون أليته على رجله اليسرى خلاف الأولى وقوله وبفضي هذا يفيد أن قوله وإيهامها معطوف على اليسرى أي وبفضي بايهامها إلى الأرض لكن فيه شيء من حيث الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه على حل الشارح والحاصل

وجعل قيام الثلاثية على قيام الرباعية (ص) والجلوس كله بإفشاء اليسرى للأرض واليمين عليها وإيهامها للأرض (ش) هذا إشارة لبيان ما يستحب في صفة الجلوس إذ قدم بيان حكمه أي وهيئة الجلوس كله بين السجدين وفي التشهدين بأن ينضى أي يوصل ورك الرجل اليسرى وأليته للأرض وينصب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الأيمن مرتفعاً عن الأرض وينضى بإيهام اليمنى وبعض أصابعها للأرض فتصير رجلاً إلى الجانب الأيمن وقعوده على طرف الورك الأيسر (ص) ووضع يديه على ركبتيه بركوعه (ش) أي وندب وضع يديه على ركبتيه بركوعه محافياً لضبعيه عن جنبيه ولا يضمهما ولا يفتش ذراعيه وهذا تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما وفي بعض النسخ إسقاط لفظ ركوع وجر لفظ وضع عطفاً على قوله بإفشاء اليسرى فهو من اتمام صفة الجلوس كما أشار إليه ابن غازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه على ركبتيه بركوعه تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما لأن ذلك مستحب آخر أعلى من هذا والحاصل أن الكيفيات ثلاثة واحدة خلاف الأولى وهي قوله تقرب راحته فيه من ركبتيه واثنتان مستحبتان وهما قوله وندب تمكينهما منهما وقوله ووضع يديه الخ لكن الأولى أعلى من الثانية وقوله على ركبتيه أي فوق ركبتيه أي على العضو الذي فوق ركبتيه والعضو الذي فوق ركبتيه هما رأسا فخذه فعلى هنا بمعنى فوق فلا يلزم أن المؤاف يقول أعلى ركبتيه (ص) ووضعهما حذو أذنيه أو قريبهما بسجود (ش) فيها مالك يتوجه بيديه إلى القبلة ولم يحدد أين يضعهما الرسالة تجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك اه وظاهر كلام المؤاف كالرسالة تساوي الحالتين ولم يعلم من كلامهم ما مقداره القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في الندب فإنه يحتمل أن يكون بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لهما ويحتمل غير ذلك (ص) ومحاذاة رجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبتيه (ش) يريد أن الرجل يستحب له أن

أن العبارة فيها ثلاثة إضافات مقدرة وهي هيئة وورك وباطن وموصوف وهو الرجل ومعطوف وهو أليته ويقدر معطوف آخر وهو تفرج فخذه وتقدير عامل على مقتضى كلامه وانظر ما قدر التفرج (قوله محافياً) هذا مستحب آخر وقوله ولا يضمهما بيان لما قبله (قوله ولا يفتش ذراعيه) لا يخفى أن هذا انما يناسب حال الجلوس (قوله وهذا تكرار) سيأتي الجواب عنه بعد (قوله عطفاً على قوله بإفشاء) أي على إقضاء من قوله بإفشاء (قوله فهو من اتمام) أي فذكره من اتمام الخ (قوله وقوله ووضع يديه الخ) هذا متعلق بما في بعض النسخ (قوله فلا يلزم الخ) حاصله أنه حيث كان ذلك جارياً على بعض النسخ من إسقاط قوله بركوعه فيلزم المصنف أن يقول أعلى ركبتيه أي يضع يديه في أعلى الركبتين أي في المكان المرتفع على ركبتيه هذا مراده لأن اللفظ لا يؤديه لأن أعلى الركبتين هو الجزء الأعلى منهما الذي ليس فوقه جزء أعلى منه ألا ترى أن أعلى الدار هو الجزء الأعلى الذي ليس فوقه جزء أعلى الركبتين من الركبتين والقصد خلاف ذلك كما تبين (ثم أقول) وهذا التأويل بعيد عن اللفظ (قوله تساوي الحالتين) أي فتكون أول التخيير وفي ك وشب أن أو تنويعاً إشارة لقول آخر (قوله ويحتمل غير ذلك) بأن تكون أطراف الأصابع أنزل منهما (قوله ومرفقيه ركبتيه) مرفقيه معطوف على بطنه وركبتيه معطوف على فخذه وهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والمجازاة بالماعدة

(قوله بفرق بين بطنه ونخذه) هذا معنى قول المصنف ومجافاة رجل فيه بطنه (قوله وبين مرفقيه وجنبه) صورة خارجية وكذا بين ركبتيه إلا أن المجافاة بين المرفقين والجنبين تؤخذ لرومان مجافاة المرفقين للركبتين إذا جعل المرفقين في حال المجافاة للركبتين محاذيين للركبتين فتدبر والصورة الثانية من المصنف هي ما أشار له بقوله ومجافاة مرفقيه الخ فالأولى أن بينهما كما فعل في الأولى ثم يقول ومجافاة كذا تستلزم كذا (قوله تنيد) كذا في كذا وهذا إذا كانت المبادعة بينهما بحيث يكون المرفقان محاذيين للركبتين (قوله وبطنه بالجر بدل) هذا الأعراب البساطي جعله اللقائي فاسداً لأن بطنه يصير فاعلاً مع أنه مفعول ونخذه تنية نخذه بال معجمة ما بين الركبة والورك وهي مؤنثة وفيها أربع لغات (٢٨٦) فتح الفاء وكسر الفاء مع سكون الخاء وفتح الفاء وكسر الخاء والفاء (قوله يجعل

بطنه الخ) ففيه حذف عامدين (أقول) ويصح أن يكون بطنه معمولاً بمجافاة وقوله نخذه على نزع الخافض أي يحاذي الرجل بطنه عن نخذه وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا يضعهما) أي المرفقين الخ هذا لازم لمجافاة المرفقين للركبتين حيث تكون المجافاة المذكورة مع المسامحة (قوله في حق كل مصل) أي إلا المسافر (قوله آكدها) أي أكثرها ثوباً (قوله قاله ابن رشد الخ) سكت عن صلاة المأموم في صلاة الجماعة والقبائل وفي الدار والفناء والظاهر أنه فوق الفذ ودون الإمام ويحتمل أن يقال أنه كالقذ قاله عجم (قوله وأفاد فيما سياتي الخ) لا يخفى أن ما سياتي قاصر على الإمام فيعلم منه أنه خلاف الأولى في حق غيره (قوله هو الثوب أو البرد الخ) قال في المختار البرد من الثياب جمعه برود وأبراد كساء أسود مربع اه فعليه يكون من عطف الخاص على العام بأو (قوله عاتقه) يقال لما بين المنكب والعنق عاتق وهو موضع الرداء والمنكب كالمجلس مجمع عظم العضد والكف فعلى هذا فقوله وبين

بشرقي بطنه ونخذه وبين مرفقيه وجنبه وبين ركبتيه ومجافاة مرفقيه لركبتيه تنيد مجافاة ذراعيه لفخذه ثم أن هذا في الفريضة والنافلة التي لم يطول فيها وله أن يضع ذراعيه على نخذه لطول السجود في النوافل وبطنه بالجر بدل من رجل أي مجافاة بطن رجل ونخذه مفعول مجافاة وبالنصب مفعول المحذوف كأنه لما قال مجافاة رجل فيه قيل له ما معنى مجافاته فقال يجعل بطنه مجافياً فخذه فنصب نخذه بمجافاة المقدرا المدلول عليه بمجافاة والوجهان في قوله ومرفقيه ركبتيه أي ويندب أيضاً مجافاة مرفقيه ركبتيه ولا يضعهما ولا ذراعيه على نخذه واحترز بذلك الرجل عن المرأة فانها تكون في صلاتها منضمة منزوية وقيل هي كالرجل في ذلك (ص) والرداء (ش) أي يستحب الرداء في حق كل مصل كما هو ظاهر كلامه كغيره وظاهره نافلة أو فريضة قال أبو الحسن الاستحباب في الرداء على مراتب أربعة آكدها صلاة الأئمة في مساجد الجماعات بالأردية أو ما في معناها من الغفائر والبرانس ولبها في الاستحباب صلاة المنفرد في مساجد الجماعات ومساجد القبائل بالرداء أو ما في معناه وبلى ذلك في الاستحباب صلاة الإمام في داره أو فوائده بالرداء أو ما في معناه وبلى ذلك صلاة المنفرد في داره أو فوائده بالرداء أو ما يقوم مقامه وهو أدنى مرتبة الاستحباب قاله ابن رشد اه وقد أفاد المؤلف هنا طلبه ابتداءً وأفاد فيما سياتي من قوله وإمامة بمسجد بالرداء حكم ما إذا ترك الرداء في النهاية في غريب الحديث هو الثوب أو البرد يضعه على عاتقيه وبين كتفيه فوق ثيابه ونحوه في المدخل وزاد وهو أربعة أذرع ونصف ونحوها دون أن يغطي به رأسه فان غطاها به ورد طرفه على أحد كتفيه صار قناعاً وهو مكروه للرجل لأنه من سنة النساء إلا من ضرورة حر أو برد (ص) وسدل يديه (ش) أي يندب لكل مصل على المشهور سدل أي إرسال يديه إلى جنبه من حين يكبر للأحرام ظاهره في الفرض والنفل ويكره القبض في الفرض (ص) وهل يجوز القبض في النفل أو أن طول وهل كراهته في الفرض للاعتقاد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو اظهار خشوع أو بيلات (ش) يعني أنه وقع خلاف هل يجوز القبض لكون عيده اليسرى بيده اليمنى واضعاًهما تحت الصدر وفوق السرة في النفل من غير قيد طول كما هو مذهب المدونة عند غير ابن رشد لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة أو أن طول فيه ويكره أن قصر كما عند ابن رشد وهما تأويلان وأما سبب كراهة القبض بأي صفة كانت في الفرض ففيه ثلاث تأويلات قيل للاعتقاد أنه شبيه بالمستند وهو للقاضي عبد الوهاب فلو فعله لالذات بل تسنأ لم يكره وأخذ منه جوازه في النفل لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة

كتفيه الأولى أن يقول وعلى كتفيه وتبين مما ذكره أن العاتق والكف واحد (قوله وهو أربعة أذرع) ان ونصف) أي طوله الآن المنقول عن أئمتنا أن طوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة أذرع هكذا قال عجم أي في كلام صاحب المدخل ليس هو المنقول عن أئمتنا (قوله وهو مكروه للرجل) أي في الصلاة (قوله ظاهره في الفرض والنفل) أي وهو كذلك كما أفاده البساطي (قوله ويكره القبض في الفرض) وأما النفل فلا يكره بل هو خلاف الأولى (قوله وهل يجوز القبض) عجم في خلاف الأولى (قوله بل تسنأ لم يكره الخ) هذا يفيد أن له أصلاً في السنة ونفي الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل في السنة فهو مستحب بقي إذا لم يقصد شيئاً لا اعتماداً ولا تسناً والظاهر جله على التسنن لأنه حيث ورد في السنة فيحمل على الذهن عليه فالأحوال ثلاثة قصد الاعتماد

مكرو وقد قصد التسنن ا ولم يقصد شيأ مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلان بعده خلافه (قوله بتمفرقه) أى الامام وقوله فيها أى فى المدونة بين الفرض والنقل فجوز فى النقل (قوله مع تأديته الى كراهة كل الخ) لان خيفة اعتقاد الوجوب تمكن فى جميع المندوبات فهو ضعيف من وجهين (قوله خيفة الخ) أى وهو من قبيل النفاق وهذا التعليل ضعيف لانه اذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيعالج الشخص نفسه فى الترك (قوله وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض) بل النقل كذلك مع أنه يجوز القبض فى النقل أى فهذا التعليل ضعيف فظهر من ذلك التقرير كانه ان التعليل الاول هو الرابع (قوله وعليه) أى وعلى قول بعض الشراح (قوله لا يكره) بل يندب على ما تقدم (قوله فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب) أى مظنة اعتقاد الفاعل الوجوب أو مظنة غير فممن يعرف الحكم أى فى فاعل يعرف الحكم أى محل للاعتقاد ففيه تجريد (قوله أو مظنة خوف الخ) أى مظنة لكون الناس يخافون أى يظنون ان الفاعل يعتقد الوجوب فيتبعونه على ذلك أو يذمونه وكلاهما لا يصح أو مظنة لكون الفاعل يظن من أجل فعله ان الناس يعتقدون الوجوب فيتبعونه والحاصل اننا اذا قلنا مظنة الاعتقاد أى فيكون المترقب نفس الاعتقاد اما من الفاعل أو من غيره وأما على انه مظنة الخوف فالمترقب الخوف لا الاعتقاد والخوف اما من الفاعل على (٣٨٧) غيره أى يخاف على غيره الاعتقاد والخوف من الغير على الفاعل أن يكون الفاعل معتقدا للوجوب فالعنى مختلف وكلاهما صحيح والحاصل ان المعنى محل لخوف الاعتقاد أى محل لظن الاعتقاد فتفسر المظنة بموضع الظن غاية الامر أنه عبر عن الظن بالخوف لكون الخوف أعم من الظن لانه يشمل الشك وليس فى العبارة على هذا تجريد (قوله أى اذا هوى له) أى لان قوله فى سجوده محتمل لان يكون فى رفعه من سجوده (قوله وتأخيرهما عند القيام) عكس ركبتى البعير فى نزوله وقيامه أى عكس ركبتى البعير اللتين فى يديه فانه يقوم عليهما ولكن يقدم زخرفته عن زخريه عند القيام قبل أن يعديه للقيام فرسكبتاه مؤخرتان فى القيام والانسان ركبتاه مقدمتان وفى

أن يعتقد وجوبه الجهال وهو الباجى وابن رشد وضعف هذا التأويل بتمفرقه فيها بين الفرض والنقل مع تأديته الى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع ليس فى الباطن وقد تعود النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو ليعاض وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض قاله بعض الشراح ونحوه فى التتاق وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلاً بالمظنة فاذا انتفى الاعتماد عند القائل به لا يكره وأما التعليل الثالث فالمظنة أى أنه مظنة اظهار الخشوع وأما التعليل الثانى فيحتمل أن يكون بالمظنة ويحتمل أن يكون كالاول وعلى أنه تعليل بالمظنة فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب أو مظنة خوف اعتقاد الوجوب وفهم مما قررنا ان القبض فى الفرض مكروه بأى صفة كانت وان الذى فيه الخلاف فى النقل القبض بصفة خاصة كما مر وأما على غير ذلك فيحكمه الجواز مطلقا وليس فيه الخلاف المتقدم (ص) وتقدير يديه فى سجوده (ش) يعنى أنه يستحب فى الصلاة تقديم اليدين فى السجود أى اذا هوى له يدل عليه قوله (وتأخيرهما عند القيام) أى ويندب تأخيرهما عند القيام (ص) وعقده يمينه فى تشهديه الثلاث ماذا السبابة والابهام (ش) أى ويندب للصلى أن يعقد فى تشهديه واحداً أو أكثر الوسطى والبنصر والخنصر من اليد اليمنى ماذا السبابة والابهام تحت السبابة ولا يقبض شيئاً من أصابع اليسرى ولو قطعت اليمنى ثم فيه اجمال بعد ذلك لان مد السبابة والابهام هو صورة عشرين ثم يحتمل أن يقبض الثلاث صفة تسعة وهو جعلها على طرف الكف فيصير تسعة وعشرين كما قال ابن الحاجب ويحتمل جعلها وسط الكف وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل جعلها وسط الكف مع وضع الابهام على أعلة الوسطى وهى صفة ثلاث وخمسين وبعبارة أخرى ليس فى كلام المؤلف كيفية وضع الثلاث ولا كيفية حال الابهام مع السبابة وقول الاكثر انه على هيئة عدد التسع

حالة النزول ركبتا الانسان مؤخرتان وركبتا البعير مقدمة وهذا أحسن مما فى عب ونصه عكس البعير فى نزوله وقيامه قاله غير واحد أما نزوله فظاهر وأما قيامه فعنائه عكس ركبتى البعير فى يديه لقيامه بهما وان كان بعد تحريك رجله (قوله الثلاث) يدل بعض من يمينه مقدرفيه الضمير بربط البعض بكه أى أصابعه الثلاث والاولى جعله بدل كل من كل أى عقده بعض يمينه الثلاث فالثلاث بدل من بعض وبدل الكل من الكل لا يشترط فيه ضمير (قوله ماذا السبابة) سميت بذلك لان العرب كانت تشير بها للسبب (قوله والابهام تحت السبابة) أى الى جانبها ولا شك أنه منخفص عن السبابة كذا قال الخطاب رحمه الله تعالى ولا يخفى انه اذا كان كذلك فتكون ممدودة على الوسطى فيوافق العبارة الثانية لان مد السبابة والابهام أى بالمعنى المتقدم (قوله وهو صفة ثلاث) الافضل وهو صفة ثلاث فتكون ثلاثة وعشرين (قوله وهى صفة ثلاث وخمسين) لا يخفى أن وضع الثلاثة الاصابع بثلاثة ويكون وضع الابهام على أعلة الوسطى مع مد السبابة بخمسين هذا مفاده الا أنه مناف لما تقدمه العبارة الثانية التى جعلناها موافقة للاولى لان مفاد العبارة الثانية ان ذلك للعشرين لا الخمسين والجواب ان قوله مع وضع الابهام أى رأس الابهام على أعلة الوسطى بحيث تكون الابهام مخفية هذا حاصل ما ذكره العلماء العارفون وحينئذ فقوله ماذا السبابة والابهام صفة عشرين أى بدون الخفاء

(قوله والموافق لما ذكره في علته تحريكها) العلة أنها تذكر أحوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو وانما اختصت بالإشارة دون غيرها لأن عروقها متصلة بنيات القلب وإذا حركت انزعج القلب فيتنبه لذلك والحاصل أن الراجح أنه يحركها إلى السلام جهة اليمنى واليسار لأفوق وتحت كما قيل به أفاده بعض شيوخنا (قوله ولو طال التشهد) المناسب ولو طال الجالس (قوله ولكن الأول الخ) لأحاجة لذلك (قوله وظاهر المدونة) هذا هو المعتمد (قوله ودعاء بتشهد ثان) يراد به تشهد السلام وإن كان ثانياً أو رابعاً ويدخل في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لما في عب (قوله يعني أن التشهد) الموافق للنقل كما أفاده محشي تب ان اختلافهم بالسنية والفضيلة انما هو في أصل التشهد وأما كونه باللفظ الوارد فهو مستحب لا غرور ذكر النقل المؤيد لذلك راجعه (قوله والجهر به بدعة) أي فهو مكروه (قوله ولكن الأفضل ما في الخبر كما يأتي) (٣٨٨) وعنده ولم يذكره وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم أنك جيد جيد كذا في عب تبعاً للشيخ سالم قال ابن عب وفيه نظر بل في البخاري ذكر الآل في المحلين في بعض الروايات وفي بعضها ساقطة قال ابن حجر هذا نقص من الرواة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بالآل في المحلين لأنه لما نزلت الآية قالت له صلى الله عليه وسلم الصحابة نحن أمرنا الله بالصلاة والسلام أما السلام فقد عرفناه وما الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك جيد جيد اه (قوله يتم بذلك أي بكونه في التشهد الأخير) قوله الالفاظ الدالة على الملك كقوله له ملك السموات والارض (قوله مستحقة) بالبناء للفعول أي يستحق المولى أن يتصف بملوكها (قوله وهي الأعمال الصالحات) أي نام ثوابها (قوله لله) أي لا ينبغي أن لا تكون الآله (قوله وما والاها) ناسبه كأمر معروف ونهي عن منكر (قوله وقيل كل الصلوات) علينا فرضاً ونفلاً (قوله وقيل العبادات كلها) فيدخل الزكاة والصوم فيكون من إطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليك) متعلق بحفيظ وراض أما تعلقه براض فظاهر لأن على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر * إذا رضيت على بنو قشير * وأما تعلقه بحفيظ فلا يظهر إلا بجعل على بمعنى اللام وحفيظ مبالغة حائظ أي حافظ لك من الشيطان ووسوسته أو من المضاررة الحسية والمعنوية (قوله أيها النبي) بلا حظ كأنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فإذا نلاحظ الروضة الشريفة (قوله نفحات احسانه) قال في المصباح النفحة العطية وقال في المختار يقال نفحت الريح هبت وكأن النفحة اسم للعطية التي بها ارتياح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة وإضافة نفحات للإحسان من إضافة المتعلق بفتح اللام للمعلق بكسر اللام (قوله المتزايدة) أي الإثنية في الزيادة في كل وقت ويظهر

والعشرين فيكون الخنصر والبصير والوسطى اطرافهن على اللحمة التي تحت الابهام ويبسط المسحة ويجعل جنبها إلى السماء ويعد الابهام بجانبها على الوسطى (ص) وتحريكها دائماً (ش) أي وتندب تحريك السبابة يميناً وشمالاً ناصباً حرفها إلى وجهه كالمدينة دائماً أي من أول التشهد لآخره وهو أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله والموافق لما ذكره في علته تحريكها أن ينتهي إلى السلام ولو طال التشهد (ص) وتيامن بالسلام (ش) أي ومما يستحب في الصلاة التيامن بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبلاته متيامناً قليلاً عياض وتأول بعضهم أن المأموم كذلك وظاهر المدونة أنه يسلم عن يمينه وقاله الباجي وعبد الحق اه وحاصله أن الفذ والامام يسلم قبلاته متيامناً قليلاً وأما المأموم فقل كذلك وقيل بداعته بالسلام عن يمينه قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم (ص) ودعاء بتشهد ثان (ش) يعني أن الدعاء يستحب في التشهد الثاني ومجمله بعد التشهد ويلزم منه طول الجالس الثاني على الأول إذ لا يزيد فيه على التشهد (ص) وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام سنة أو فضيلة خلاف (ش) يعني أن التشهد بأي لفظ كان سنة كما مر ذكرهنا الخلاف في أن التشهد باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه الآتي بيانه الذي علمه الناس على المنبر بحضور الصحابة سنة فيصير الآتي به آتياً بسنتين أو فضيلة والسنة مطلق لفظ تيسر وعلى كل يستحب أسرارها والجهر به بدعة وجهل بلا خلاف واختلاف أبيضاهل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بأي لفظ سنة في التشهد الأخير ولكن الأفضل ما في الخبر كما يأتي أو فضيلة كما شهر ما بن عطاء الله خلاف ومجمله بعد التشهد وقبل الدعاء ويدل على أن الصلاة على النبي انما هي في التشهد الأخير ما يأتي التصريح به من كراهة الدعاء في التشهد الأول والصلاة على النبي دعاء به يعلم أن كلام المؤلف غير محتاج لأن يتم بذلك ولفظ التشهد المختار لما لك هو التحيات أي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى الزاكيات الناميات وهي الأعمال الصالحة لله الطيبات أي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها الصلوات الخمس لله وقيل كل الصلوات وقيل الادعية وقيل العبادات كلها السلام اسم من أسمائه تعالى أي الله عليك حفيظ وراض أيها النبي ورجة الله المراد بها ما تجدد من نفحات احسانه وزاد في بعض روايات الموطأ وبركانه أي خيراته المتزايدة السلام أي الله شهيد

علينا (قوله وقيل كل الصلوات) فرضاً ونفلاً (قوله وقيل العبادات كلها) فيدخل الزكاة والصوم فيكون من إطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليك) متعلق بحفيظ وراض أما تعلقه براض فظاهر لأن على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر * إذا رضيت على بنو قشير * وأما تعلقه بحفيظ فلا يظهر إلا بجعل على بمعنى اللام وحفيظ مبالغة حائظ أي حافظ لك من الشيطان ووسوسته أو من المضاررة الحسية والمعنوية (قوله أيها النبي) بلا حظ كأنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فإذا نلاحظ الروضة الشريفة (قوله نفحات احسانه) قال في المصباح النفحة العطية وقال في المختار يقال نفحت الريح هبت وكأن النفحة اسم للعطية التي بها ارتياح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة وإضافة نفحات للإحسان من إضافة المتعلق بفتح اللام للمعلق بكسر اللام (قوله المتزايدة) أي الإثنية في الزيادة في كل وقت ويظهر

أن يكون عطف وبركانه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله علينا الخ) يراد أن المولى إذا شهد بالآيمان فهي شهادة لنا لا علينا لأن الشهادة علينا مضره والجواب أن وجهه الاتيان بعلى الإشارة إلى أن الله قريب علينا في جميع الأحوال (قوله أى أمان الله علينا) أى تأمينه مسبل علينا فلا يتطرق اليها اختلال حال (قوله المراد بهم هنا المؤمنون الخ) احترازاً عن الصالحين من غير هذا المحل فليس شاملاً للأئمة كقوله تعالى ولقد أصطفينا في الدنيا وأنه في الآخرة لمن الصالحين فإن المفسر أى الذين لهم الدرجات (قوله من الأنس والجن) من التبعية بالنسبة للأنس والجن والبيان بالنسبة للأئمة (قوله معبود بحق) تفسيره لأنه لا اله إلا الله الخبر محذوف أى موجود والتقدير لا معبود بحق موجود إلا الله (قوله فى أفعاله) ليست من جهة القول بل من التفسير أى فى أفعاله وتفسير الشهادة بالتحقق قصور فانه لا يكون إلا بالقلب فالأفضل أن يقول أى أقرب إلى ما وأتقنى بقلبي الخ (قوله لا مطلقاً) أى فى الفرض والنفل أى لأنها تجوز فى النفل وحينئذ فالمعنى أنه تكبره البسملة فى الفرض فهو عين قوله وكرها بفرض (قوله ورجعه البساطى للصلاة المعهودة) أى المعهودة خارجاً كراهية قوله فرائض الصلاة الخ وقد تقدم أن المراد بها ما يشمل الفرض والنفل وحينئذ فقوله فالنفي الخ ظاهر وذلك لأن نفي هذا يجمع الجواز الذى فى النفل والكراهة التى فى الفرض ثم بعد كنى هذا وجدت البساطى بفسده فنه الجد والمثله جعل الله ذلك خالصاً لوجهه الكريم وفوزاً ليه بجنت النعيم (٣٨٩) (قوله وعلى هذا) أى وأما على فيه العائد على التشهد

فليس المعنى هكذا بل المراد بكره فظهر اختلاف المعنى على النسختين فتدبر حق التدبر (قوله وجازت) أى البسملة جوازاً مستوى الطرفين فى الفاتحة وغيرها (قوله وهو ظاهر المدونة) أى أن هذا التعميم فى الجهر ظاهر المدونة ومقابله ما فى العتبية من كراهة الجهر به أى بالتعويذ ومفاد شب ترجيحه (قوله فى الفاتحة وغيرها) كذا فى الشيخ أحمد قائل قال زروق المشهور أن السورة كالفاتحة فى الكراهة اه (قوله وتحصيل مذهبه) معطوف على المشهور أى وهو تحصيل مذهبه أى ذو تحصيل مذهبه أو أراد بالتحصيل أثره وكأنه قال حاصل مذهبه (قوله يسرها) أى مع كونه يسمع نفسه فانه إذا لم يسمع نفسه لا يكتفى عند

علينا أنا قد آمننا بك واتبعناك وقيل المراد به هنا الأمان أى أمان الله علينا وعلى عباده الله الصالحين والمراد بهم هنا المؤمنون من الأنس والجن والأئمة أى أى أتقنى أرباب الله معبود بحق إلا الله وزاد فى بعض الروايات وحده لا شريك له فى أفعاله وأشهد أى أتقنى أن محمد عبده ورسوله (ص) ولا بسملة فيه (ش) أى ولا بسملة فى التشهد أى بكره ولو تشهد بنفل وأما حكم البسملة فى الصلاة فهو ما ذكره بعد بقوله وجازت كتعويذ بنفل وكرها بفرض ويوجد فى بعض النسخ ولا بسملة فيها بضمير المؤنث العائد على الفاتحة كما قرر به الشارح أى فى صلاة الفرض لا مطلقاً ورجعه البساطى للصلاة المعهودة قال وعلى هذا فالنفي للجوب والسنة والاستحباب اه ويشمل الفاتحة والسورة التى بعدها كما فى الرسالة على كلام البساطى وهو حسن (ص) وجازت كتعويذ بنفل (ش) أى وجازت البسملة فى النفل كما يجوز فيه التعويذ وظاهرة قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة جهرًا أو سرًا وهو ظاهر المدونة (ص) وكرها بفرض (ش) أى وكرهت البسملة والتعويذ فى الفرض للإمام وغيره سرًا وجهرًا فى الفاتحة وغيرها ابن عبد البر وهو المشهور عند مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه وقيل بالإباحة والندب والوجوب لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسملة أول الفاتحة ويسرها ويكره الجهر بها ولا يقال قولهم يكره الاتيان بها فى الفريضة ينافى قولهم يستحب الاتيان بها للخروج من الخلاف لأننا نقول متعلق الكراهة الاتيان بها على وجه أنها فرض أو على أن صحة الصلاة تتوقف عليها ومتعلق الاستحباب الاتيان بها دون نية الفريضة والتفدية فلا تنافى بينهما (ص) كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وركوع وقبل تشهد

(٣٧ - نخرى اول) الشافعى قال الخطاب هذه المسئلة تتعلق بثلاثة أطراف الاول أن البسملة ليست عندنا من الجدول من سائر القرآن الا من سورة النمل الثانى أن قراءتها فى الصلاة غير مستحبة والاولى أن يستفتح بالحمد الثالث أنه إذا قرأ أهل الميصر بها فان جهر بها فذلك مكروه اه (قوله الاتيان بها على أنها فرض) أى سواء قصد الخروج من الخلاف أو لا (قوله أو على أن صحة الخ) يرجع للذى قبله فى المعنى (قوله ومتعلق الاستحباب الاتيان بها الخ) أى ملاحظا نية الخروج من الخلاف وخلاصته أن نية الخروج من الخلاف التى ليست معها كراهة أن يأتى بها ولا يقصد فرضية ولا غيرها لأنه لو قصد الفرضية لكان آتيا بكمروه ولو قصد النفلية لم يصح عند الشافعى فلا يقال له أنه مراعى للخروج من الخلاف والظاهر أن الكراهة حاصلة بنية النفلية فلا مضمحل لقوله على أنها فرض أو على أن الصلاة الخ وكذا يكره فيما يظهر إذا لم ينو فرضاً ولا نفلاً ولم يقصد الخروج من الخلاف (قوله وبعد فاتحة) هكذا نقل المصنف الكراهة فى ذلك عن بعضهم وعلى ذلك بأنه يشغل عن قراءة السورة وهى سنة بما ليس بسنة ويخالفه ما فى الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة ان أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون اه قال الخطاب وهو الظاهر ووافق ما فى الطراز ما ذكره التمساني فى شرح الجلاب فانه ذكر أن الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح وليس بكمروه وكذلك فى أثناء السورة فى النافلة وكذا بعد السورة

وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع ولعله أخذه من كلام صاحب الطراز (قوله وبعد سلام امام) ولو بقي في مكانه بخلاف التشهد لانه بفعله بعد سلام امامه ان بقي في مكانه أو تحول وتحول لا يسيرا (قوله فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع) أي وقول المصنف وبعد فاتحة أي وقبل سورة بدليل ما هنا وقد علمت ما فيه (قوله وفي الرفع من السجدة الثانية) لم تكن موجودة في الخطاب ولعل عدم ذكرها لكون المحل مشغولا بالتكبير مع التشهد اذا كان يعقب السجدة الثانية تشهد والتكبير اذا كان يعقبها قيام مع ربه الركعة من أوله الى آخره الا أن كلام الخطاب ربما يفيد أنه قال ولا بأس بالدعاء في أركان الصلاة كلها سوى الركوع فإنه يكره الدعاء فيه (قوله لكن منه ما هو جائز) وهو ما قبل الركوع ومنه ما هو مندوب بخلاف كالأرفع من الركوع فإنه خاص بربنا ولك الحمد أي لان الحمد له به طالب منه المزيد وبأي شيء كان كالسجود وبين السجدة كذا في عب (أقول) كون الدعاء جائزا لمستوى الطرفين بعيد وذلك لان الدعاء مع العبادة فالظاهر أن ما وقع في كلامهم من كونه مباحا أو جائزا إنما قصد أنه مأذون فيه فلا ينافي النسيب لانه مستوي الطرفين كما هو ظاهر الشارح أو يقال أن الاجابة من (٣٩٠) حيث كونه في هذا الموضع فلا ينافي أنه في ذاته مندوب وقول عب مندوب بخلاف

و بعد سلام امام وتشهد أول (ش) يعني أنه يكره في هذه المواضع الدعاء كما تكرر بالسملة والتعوذ في الفرض لكن قوله وأثناءها وأثناء سورة هو في الفرض وأما في النفل فجائز نص عليه سند وفيه كلام التوضيح والتيسار في شرح الجلال قاله الخطاب وما عدا هذه المواضع الثمانية لا يكره الدعاء فيه فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع ولا بعد الرفع منه وقبل السجود ولا في السجود ولا بين السجدة (ص) لا بين سجدة (ش) أي فلا يكره الدعاء بين سجدة واحدة والحكم أنه مستحب كاستحبابه بعد التشهد الأخير ولو قال المؤلف لا يغيرها ليشمل الدعاء بين السجدة وبعد القراءة وقبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع وفي السجود وفي الرفع من السجدة الثانية. كان أحسن أي ان الدعاء لا يكره في واحد مما ذكرنا من ما هو جائز ومنه ما هو مستحب (ص) ودعا بما أحب وان الدنيا (ش) أي وحيث جاز الدعاء دعا الشخص المصلي بما أحب مما هو ممكن من أمر آخر أو دنياه كتوسعة رزق وزوجه حسنة وقولنا مما هو ممكن احتراز من الممتنع شرعا أو عادة فإنه يحرم الدعاء بذلك (ص) وسمى من أحب (ش) أي وللمصلي أن يسمي من أحب الدعاء له أو عليه فقد دعا عليه الصلاة والسلام للوايين المغيرة وسماه وقال بعد رفعه من الركوع غفر الله لها وأسلم سألها الله ودعا على آخرين فقال وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بني لحيان والعن رعا لان وذكوان ثم سجد كما في صحيح مسلم (ص) ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل (ش) هذا اذا قاله لغائب أو حاضر لم يقصد مكالمته والابطال صلاته كما في شرح الشيخ سالم (ص) وكره سجود على ثوب لا حصر وتركه أحسن (ش) أي وكره اغير حر أو برد أو خشونة أرض لصل ولواحدة السجود بالجهة والكفان تبع لها على ثوب منفصل عنه من قطن ونحوه من كل ما فيه رفاهية مما تنبت في الأرض كحصر السامان ونحوه بخلاف السجود على الحصر الخلفاء والأديم ونحوه

أي وهو ربناء لك الحمد كذا في عجب ذا كراما يفيد وفي شارح الجلاب ما ظاهره العموم (قوله مما هو ممكن) أي عادة شرعا بدليل ما بعد (قوله فإنه يحرم الدعاء بذلك) أي بالمتنع شرعا أو عادة الأولى فيما اذا كان ممتنعا عادة وفي عب وانظر هل تبطل الصلاة به مطلقا أو بالمتنع شرعا لعادة اه (أقول) والظاهر صحة الصلاة مطلقا سواء كان ممتنعا عقلا كالجمع بين الضدين أو عادة أو شرعا (قوله غفار) قبيلة وكذا أسلم وقوله سألها الله المسألة المشاركة أي لم يلحق الله بها مكرها (قوله عصية) بضم العين قبيلة (قوله لحيان) بفتح اللام قبيلة (قوله رعلان) بكسر الراء والسواب وعلان بفتح النون وفي رواية ذكرها مسلم عن أنس بن مالك قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحا يدعو على رعل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله ففي ذلك الروايتين فلا تصرح بدعائه على عصية وعبارة الشارح ليس فيما تصرح بدعائه على عصية الا أنه قد يقال ان الاخبار عنها بالعصيان يتضمن الدعاء عليها وفيه بعد (تنبية) يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالما له أو غيره والاولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فان عم فالاولى الدعاء وينتهي عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لان ارادة المعصية معصية أو بمؤامرات تحصل له فوق ما يستحقه وفي جواز الدعاء بغيره الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلافه لا يرد (قوله وتركه أحسن) أي ان الأولى خلافه أي لما في تركه من التواضع ومن هنا يعلم أن المسألة كية بفرقون بين المكره وخلاف الأولى (قوله والكفان تبع لها) أفرد لانه مصدر فلا يقال ان الأولى تابعان لها ومقتضى التبعية أنه لا يتعلق باليدن كراهة استقلاله لا يقتضاه لو سجد على الأرض بجهته دون يديه لا كراهة وظاهر لنقل الكراهة رأيا اذا كان متمسكا بغيره أي في قوله وطرف كم (قوله مما تنبت في الأرض) قصور بل كل ما فيه رفاهية أي تنعم من كتان أو صوف أو نحو ذلك كذلك (قوله كحصر السامان) كذا في نسخة أي السمر المعروف (قوله أو الأديم) كذا في نسخة بمعنى الجلد والذي في شب الدوم وفيه شيئا عبيد الله فقال لعلمها أرى لان الأديم أولى في الكراهة من غيره وتأمله (قوله ونحوه)

أى كسبساط لم يعد لفرش مسجد في صف أول والالم بكره كان من الزايف أو من ربيع وقفه أو من أجنبي وقفه ليفرش بصف أول للزوم وقفه ان جاز أو كره لان التزاحم على الصف الأول مطلوب و يفهم منه ان ما فرش في غير الصف الأول يكره السجود عليه وأشهر قوله سجوداً أنه لو وقف وجلس عليه وسجد على غيره فلا كراهة (قوله ورفع أو نصب الخ) لا يخفى أن الرفع ليس فيه اتصال بالأرض بخلاف النصب ففيه اتصال بحيث كان فيه اتصال فيكون سجوداً حقيقة فلا يرجع حينئذ قوله وهو هذا إذا نوى الخ له بل لا يرجع الا اذا رفع حجراً بدون اتصال خلافاً لما في عب ولا يشترط في السجود ارتفاع أساقفه على أعاليه خلافاً لما في شافعية ثم يقال أيضاً انه اذا كان رفعه بقصد السجود فلا يظهر قوله وهذا إذا نوى بآيائه الأرض ولفظ المدونة وان رفع شيئاً بقصد السجود كما هو سياق كلامها وجهه بل فلا إعادة عليه وهذا التقييد انما هو للخمى وقد ظهر عدم التثامه (قوله لجزءه عن السجود) أو كان عامداً أو جاهلاً والذي حكاه الشيخ أحمد عن بعض شيوخه الكراهة مع الصحة ولم يفصل بين جاهل وغيره والذي ارتضاه الشيخ سالم وغيره ونسبناه للمدونة صحة صلاته ان كان عامداً أو جاهلاً والذي ارتضاه عجم بطلان صلاته الصحيح بفعل ذلك مطلقاً جاهلاً كان ذلك أو عامداً (قوله أى طاقات عمامة) القصد الجنس بدليل قوله بعد وهذا اذا كان قدرا الخ والطاقة التعصبة المجتمعة من طبقات كما هو معروف (قوله وان كان) أى الكور كشيء لم يتل وان كان كثيراً المطابق لقوله قدرا الطاقين أشهوله (٣٩١) اذا كان الطاقان كشيئين ففيه إعادة ثم ظاهراً لا إعادة أبداً وليس كذلك

بل المراد الاعادة في الوقت والفرص أنهم مشدودة على الجهة والافتبطل في ابن يونس وغيره الاعادة في الوقت وصرح بذلك في كبره وقال ابن عرفة ابن حبيب وابن عبد الحكم اذا كان قدرا الطاقين وان كان كشيء أعاد في الوقت ان مس أنفه الأرض والحاصل ان ذلك فيما شد على الجهة وأما ما برز عنها حتى منع لصوقها بالأرض فلا يجزئ قطعاً وقوله تفسيراً ان كلام ابن حبيب تقيد للمدونة لا خلاف (قوله وكذا يكره السجود على طرف كم الخ) أى الا لضرورة أو برد في كتاب ابن بشير وبكره ستر السيدين بالكين في السجود الا ان

فلا يكره لكن ترك السجود على ذلك أحسن (ص) ورفع موم يسجد عليه (ش) هذا معطوف على سجود أى وكره سجود على ثوب ورفع أو نصب مصل موم لجزءه عن السجود شيئاً إلى جهته يسجد عليه فان فعل لم يعد وهذا إذا نوى بآيائه الأرض فان نوى به ما رفعه دون الأرض لم يجزه كما قاله اللخمي (ص) وسجد على كور عمامة أو طرف كم ونقل حصباء من ظل له يسجد وقراءة ركوع أو سجود (ش) أى وكره لغير حر أو برد أيضاً السجود على كور أى طاقات عمامة ولا إعادة عليه ابن حبيب هذا اذا كان قدرا الطاقين وان كان كشيء أعاد التوسى هو تفسير وكذا يكره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فالمراد بالكم شيء متصل بالمصلى وكذا يكره المصلى في المسجد أن يتقل حصباء أو تراباً من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه في موضع شمس لتحفيره واذابة الماشى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا ذكره القراءة في الركوع أو التشهد أو السجود لخبر ثبت أن أقرأ القرآن ركعاً أو ساجداً فأما الركوع فعظم موافقه الرب وأما السجود فاجتهد ووافقه بالدعاء فممن أن يستجاب لكم لانهم ما حالنا ذل فخصنا بالذكرك فذكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد فالضمير في له راجع للسجود أى وكره نقل الحصباء من موضع الظل لاجل السجود فاللام للتعليل لكن ما أدى للتحفير مكره وسواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يؤهم الخصوص الا أن يقال أن كراهة نقله لغير الصلاة مفهوم من كلامه بالأولى (ص) ودعاء خاص (ش) أى وكره أن يدعو المصلى بدعاء لا يدعو غيره في ركوع أو سجود لان أسماء تعالى كثيرة ومسمماها واحد مسمى

تدعو الى ذلك ضرورة حر أو برد اه (قوله لتحفيره) أى ان الكراهة للتحفير فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة (قوله فأما الركوع فعظم موافقه الرب) أى بالتسبيح نحو سبحان ربى العظيم وأما السجود فظاهر الحديث أنه لا يسجد في السجود مع أنه يندب التسبيح فيه أيضاً والحاصل أنه يندب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فممن) أى خفيق (قوله لانهم) تعليل لمخدوف أى وانما طلب التعظيم والدعاء لانهم ما حالنا ذل وقوله فخصنا بالذكرك أى والدعاء في العبارة حذف الواو وماعطف (قوله فخصنا بالذكرك) تفريع على قوله حالنا ذل أى والقرآن ينبغى ترفعه حسا ومعنى وليس في الركوع والسجود ترفع له حسا والباعد اذ حله على المقصور عليه أى انهما خاستان بالذكرك لا يتجاوزانه الى القرآن لانهم ما حالنا ذل والقرآن ينبغى ترفعه والحاصل ان الذكرك يناسب الذل بانخفاض الحال والقرآن بالعكس (قوله فكره) أى وحيث خصنا بالذكرك حكم بكرهه الجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكأنه قال تكره قراءة القرآن نصا لما هو المطلوب الا أنك خبير بأن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بعلمية مأخذ الاشتقاق وكأنه قال حكم بكرهه الجمع بين كلام الخالق والمخلوق الخالقية والمخلوقية وهو يخالف ما قاله من أن العلة كون الركوع والسجود حالنا ذل وكان الشارح لم يلتفت لذلك لانه خفي في الجملة (قوله لكن ما أدى للتحفير مكره) فان لم يؤدى للتحفير فلا كراهة كما هو موضح به (قوله لغير الصلاة) الاحسن أن يقول لغير السجود (قوله المصلى) بل ويكره لغير المصلى (قوله في ركوع أو سجود) الاولى حذف ركوع لانه ليس محل دعاء (قوله لان أسماء كثيرة ومسمماها واحد) حاصله أنه يكره أن يدعو بشيء

خاص أي كرزاق فيما يتعلق بالرزق وعالم فيما يتعلق بعلم وهكذا (أقول) ان كان المسمى شيئا واحدا فقد ضاق مجال الداعين لان الانساع انما يكون اذا تعدد مسميها أو أضاف في الواقع أن مسميها مختلف لان عالم ذات ثبت لها العلم ووهاب ذات ثبت لها كثرة الهبة وهكذا والجواب ان المعنى أن مبرج مسميها الى ذات واحدة تنصف بصفات متعددة فالانساع من حيث الصفات المتعددة فتدبر (قوله ليتسع) علته لكونه سمي نفسه بتلك الاسماء الكثيرة (قوله مجال الداعين) أي محل جولانهم أي محل دعائهم أي ما يدعون به من أسمائه تعالى (قوله كالابواب) أي فهي للداعين كالابواب والطرق الموصلة للمقصود أي الابواب الحسية (قوله اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض) علته لعلية أي انما سمي نفسه بتلك الاسماء الكثيرة لاجل الانساع اذ قد يكون الخ فلو لم تكن كثيرة لادى للنسب والاطهر أن يقول وقد يكون بعضها أقرب الخ (قوله جاد في خاصيته) وان لم يكن يحسن بذلك أو يعلمه أحد بذلك وخلصته أن خصوص المدعوه بخصوص الاسم المتعلق بذلك المعنى والمنظورة له خصوص ذلك المعنى في حينئذ يدخل في المكروه ما لو كان يدعو بشي معين ولو بالاسم الجامع للصفات كلفظة الجلالة فلو لم يقف على الدعاء بشي معين فلا كراهة ولو بالاسم الجامع كأن دعا فقال يا الله ارزقني يا الله نور قلبي يا علم وهكذا وحاصله أنه لا كراهة بدعوات متعددة باسم الجلالة فقط أو بأسماء مناسبة وان لم يكن لعامة الناس نعم النعميم أفضل كما أفاده عب قائلوا لعل كراهة الخاص الذي لا يدعو بغيره مالم يكن متعلقه عاما كسعادة الدارين مع كفاية همها فلا كراهة في ملازمة ذلك كما شاهدت عجم يدعو به اه (قوله لفاتر في شأنه) أي شأن ذلك الاسم أي حاله أي خاصيته وقوله ضعيف في أحواله أي ذلك الاسم والمراد به خواصه فهو بمعنى ما قبله (قوله ويحتمل أن يكون المعنى الخ) وتأت كد كراهته في حق الامام أي يكره للامام أن يخص نفسه وقد ورد في الحديث أن (٢٩٣) ذلك خيانة للمؤمنين قاله في المدخل ويحتمل الصورتين معا (قوله دعا في

بها نفسه ليتسع مجال الداعين بها وتنفتح لهم أبواب الخيرات كالابواب اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض لاختلافها باختلاف أحوال الداعين فربما صلح الدعاء ببعضها الشخص دون آخر لكونه جادا في خاصيته لا يصلح الدعاء به لفاتر في شأنه ضعيف في أحواله ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكره أن يخص نفسه دون عموم المسلمين فان الدعاء كلما عم نفع (ص) أو بجممية لقادر (ش) أي وكره كما في المدونة دعاء في الصلاة واحرام وحلف بجممية لقادر على العربية ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة ومفهومه الجواز للعاجز (ص) والتفات (ش) أي وكره للصلي التفات بلا حاجة لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما في الحديث (ص) وتشبيك أصابع وفرقتها (ش) أي وكره في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشبيك أصابع ولا بأس به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشبيك الفرقة للأصابع ووقع في الخطاب ما يفيد أن مالكا وابن القاسم

الصلاة الخ) مفهومه الجواز خارجا وهو كذلك (قوله واحرام) ظاهره احرام الصلاة مع أنه تقدم أنه يشترط أن تكون تكبيرة الاحرام بالعربية وانما تبطل بالجممية فلعل المسئلة ذات قولين فها هنا على قول وماتقدم على قول ولذلك قال بعض الشراح وانظر هذا أي قول المصنف أو بجممية لقادر مع ما في الذخيرة

اتفقا

عن الطراز من بطلان صلاة من دعا أو سجد أو كبر بالجممية ولو غير قادر ولم يحك فيه خلافا اه ذكره

الخطاب فهذا مما يفيد وجود الخلاف وجل احرام في عبارة المدونة على الحج وان أمكن بعيد (قوله وحلف بجممية) رأيت في بعض التقايد أنه لا ينعقد اليمين اذا لم يكن بالعربية (أقول) وهو ظاهر ما في باب اليمين والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في تكبيرة الاحرام بجممية أنه متفق عليها بالصيغة العربية الواردة من عب (قوله ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة) ظاهره ولو في المساجد وليس كذلك فليقيد بغير المساجد فيكره الكلام أيضا بالجممية في المساجد لمن كان قادرا على العربية لنهي عر عن رطانة الاعاجم وقال انها خب أي مكروخديعة ابن يونس نهي عمر انما هو في المساجد وقيل انما هو بحضرة من لا يفهم لانه من تناجي اثنين دون ثالث قال القرافي ونكره مخالطتهم لانها وسيلة الى ذلك اه (قوله التفات) ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه الى القبلة بلا حاجة كما قال الشارح وأما التصفح عينا وشمالا بخده في الجلاب لا بأس به وكذا ظاهر كلام صاحب الطراز الا أن الخطاب قال والظاهر أن ذلك انما هو للضرورة وأما بغير ضرورة فهو من الالتفات الخ واذا كان من الالتفات فهو بالخمد أخف من لي العنق ولي العنق أخف من الصدر والصدر أخف من لي البدن كله (قوله لانه اختلاس) أي استلاب كما في المختار أي ان الالتفات سلب قوى فالسين والتاء لالتا كيدولا بد من تقدير مضاف أي ذوا استلاب (قوله من صلاة العبد) أي خشوعا أو كالا أو ثوبا من صلاة العبد والضمير في قوله لانه واقع موقع المصدر والتقدير لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كالا أو خشوعا ذلك الاختلاس فهو مصدر مؤكد (قوله ولا بأس به في غيرها) الظاهر انه أراد به أنه ليس بكمكروه بل هو خلاف الاولى لما رأيت مما يفيد ذلك لما فيه من التفاؤل باشتباك الامور لانه صح في حديث ذي اليمين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد كما ذكره ابن رشد الا أن يقال ان هذا بيان للجواز فلا ينافي أنه خلاف الاولى (قوله وكذلك الفرقة) التشبيه تام أي في الكراهة في الصلاة وخلاف الاولى في غيرها (قوله ووقع في الخطاب ما يفيد)

ونصفه وأما فرقة الأصابع فتذكره عند مالك رحمه الله تعالى في المسجد وغيره وخض ابن القاسم الكراهة بالمسجد ونقله ابن عرفة وصاحب التوضيح وغيرهما والله أعلم اهـ (قوله ولا يعول عليه) حاصله أنه لا كراهة في الفرقة والنسب في غير الصلاة ولو في المسجد (قوله ولا يعول عليه) انظر كيف هذا مع نقل ابن عرفة وغيره مما ذكر (قوله وهو أن يرجع على صدور قدميه) قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بالصبر ما والى أصابع الرجلين من فوق بمقدار خمس قرار بط فبقى الأصابع والية الأرض ويفضي باليتبه على عقيبته (قوله الخاصة) أراد بها وسط الانسان (قوله لأن هيئته تنافي هيئة الصلاة) وقيل للتشبيه باليهود لأنهم يفعلونه في صلاتهم (قوله ومن ذلك) أي ومن الذي يشوشه خوف والاولى حذف خوف ولا شك أن نظره إلى ما يحرم يشوشه أي يضره أخرى والحاصل أن المراد بالتشويش الضرر دنيوي أو آخروي (قوله وكذلك يكره رفعه إلى السماء) لأنه اعراض عن الجهة التي أمر بها (قوله فائدة) يجوز ألا يرفع البصر إلى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح وجه الاول أن السماء قبلة الدعاء ووجه الثاني إيهام الجهة (قوله ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط) خلافاً لمن يقول يضع بصره موضع سجوده فقط قال مالك ينتظر امامه فإنه إذا أحس رأسه ذهب بعض القيام المفروض عليه في الرأس وهو أشرف الأعضاء وإن أقام رأسه وتكاثف النظر ببعض بصره إلى الأرض فتلك مشقة عظيمة وخرج وإنما أمرنا أن نستقبل جهة الكعبة وخالف في ذلك ابن العربي فقال قال (٣٩٤) العلماء أن المصلي يجعل بصره إلى موضع سجوده وبه

قال الشافعي والشافعية بأسرهم فانه أحضر للقلب وأجمع للفكر اهـ (قوله إنما المعنى) أي الكراهة (قوله لأن البصر اسم للرؤية) أي الرؤية بالعين أي فإطلاق اسم الحال على المحل مجازاً (قوله ورفعه رجلاً) لا ووضع قدم على الأخرى أي الاطول قياماً أو شياً به فلا يكره (قوله وهو الصفة) بالدال المهملة لا بالنون وهو بفتح الصاد وسكون الفاء المنهى عنه (أقول) عبارة الخطاب وكره مالك في المدونة أن يقرن رجله بغيره عليه ما وهو الصفة المنهى عنه اهـ المراد منه فالشارح أسقط يعتمد عليهم مع أن المعنى لا يتم إلا به (قوله هو)

اتفقوا على كراهة فرقة الأصابع في المسجد في غير الصلاة ولا يعول عليه (ص) واقعاء (ش) أي وكره واقعاء في التشهد وبين السجدين ولن صلى جالساً وهو أن يرجع على صدور قدميه (ص) وتخصر وتغميض بصره ورفع رجلاه ووضع قدم على أخرى وإقرانهما (ش) يعني أن التخصر وهو وضع اليد على الخاصة في القيام مكره لأن هيئته تنافي هيئة الصلاة وكذلك يكره تغميض البصر خوفاً اعتقاد وجوبه إلا أن يكون فحشه يشوشه ومن ذلك خوف نظره إلى ما يحرم وكذلك يكره رفعه إلى السماء وتقدم أنه يضع بصره أمامه ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط قال الأبي وكان الشيخ يقول إنما المعنى إذا رفع بصره لغير الاعتبار فاما الاعتبار فلا بأس به ثم الأولى أن يقول وتغميض عينيه لأن البصر اسم للرؤية وكذلك يكره رفعه رجلاً ويعتمد على الأخرى وكذلك وضع قدم على الأخرى لأنه من العيب وكذلك إقران رجله وهو الصفة المنهى عنه عياض هو ضم القدمين كالملكيل أبو محمد بأن يجعل حظهما من القيام سواء رتباً دائماً يرى أنه لا بد من ذلك في جميع الصلاة ولو كان متى شاء روح واحدة وقام على الأخرى لجاز أنظر المواق وهو يفيد أنه يعتبر في الكراهة أنه يرى أنه لا بد من ذلك في جميعها ابن يونس إنما كره ذلك لئلا يشتغل به عن الصلاة (ص) وتفكر بدنيوي (ش) يعني أنه يكره التفكير بدنيوي لأنه يؤدي إلى عدم الضبط وقلة الخشوع وما كان مشغولاً بحيث لا يدري ما صلى فظاهر المذهب أنه بعيداً أبداً كره الخطاب وأما تفكره بأخروي غير متعلق بالصلاة

أي الاقران كما هو السياق أو الصفة والحاصل على ما يفيد عيب وشب أن الكراهة مقيدة بثلاثة قيود ضمهما كالمكبل والاعتماد عليهما دائماً واعتقاد أنه لا بد من ذلك في الصلاة أي اعتقاد أنه السنة كما صرح بذلك اللقاني وإنما كره لئلا يشتغل بذلك فإن لم يعتد ذلك لم يكره كما إذا روح بأن اعتماد على واحدة تارة وعلى أخرى أخرى أو عليهما الأداة فيجوز وقال عيج ثم إن الظاهر أن توسيعهما على خلاف المعتاد كإقرانهما فيكره (قوله كالمكبل) أي المقيد لا يفتي أن كلام عياض عن الذي قبله إلا أنك بعد أن علمت الاسقاط يكون هذا أعم من الذي قبله (قوله أبو محمد) كلام أبي محمد هذا تفسير للاعتماد المحذوف في كلام الشارح (قوله دائماً) تفسير لرتباً (قوله يرى الخ) يشير إلى أنه لو اتفق ذلك ولم يعتد به لا يكره (قوله وتفكر بدنيوي) أي بسبب دنيوي أو في دنيوي (قوله بحيث لا يدري ما صلى) ثلاثاً أم أربعاً أم أقل أم أكثر فلا يبي على النية لأن تفكره كذلك عنزلة الأفعال الكثيرة وأما شغله به زائداً على المعتاد ويدري ما صلى فتندب له الإعادة في الوقت وأما أن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فقط فإنه يبي على الأقل ويأتي بما شك فيه (قوله) وأما تفكره بأخروي غير متعلق بالصلاة أي بدليل ما في أثر أن عمر جهر بحشاو ينبغي أن يجري فيه في التفكير بدنيوي الذي فيه الإعادة وأما التفكير المتعلق بالصلاة فلا يكره أيضاً ولا يجري فيه القيسد فيبي على النية في الصورة المتقدمة المحكوم فيها بالبطالان والحاصل كما ظهر لي أن التفكير في الأخرى لا يكره سواء كان متعلقاً بالصلاة أم لا غير أنه إذا كان متعلقاً بالصلاة بحيث صار لا يدري أصلي واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فإنه يبي على واحدة فإن تردد في واحدة أو أقل يبي على الأجرام وإن التفكير بالدنيوي مكره

فالم يظن أنه يجره الى أنه لا يدري فانه يحرم عليه وان كان يعتقد أنه لا يجره لذلك لكن وقع ونزل وجره فالبطلان ولا حرمة والظاهر أيضا أنه يحرم عليه اذا ظن أن الاخرى مطلقا يجره الى أنه صار لا يدري كم صلى في فالتعلق بغير الصلاة كأن يفكر في تجهيز جندش والمتعلق بالصلاة كأن يفكر في أركانها مشلا هذا كله ظهري والله أعلم (قوله وكه محشوش بخبر أو غيره) أي والفرض أنه لا ينعنه ركنا من أركان الصلاة (قوله كره مالك أن يصلي وفيه درهم) أي حيث لا ينعنه اخراج حروف قراءة (قوله من ينعنه) أي جزما (قوله ومنهم من لا ينعنه) أي تحقق عدم المنع فن خشى تجنبه أي شك تجنبه أي ندبا وكره له فعليه وأما لو ظن فيجب (قوله في جملة المدونة) أي الحاشية بالكرهية (قوله على من يشوش عليه) أي بحيث يشك في ذلك وأما لو كان ينعنه تحقيقا لما كره بل يحرم هذا هو المطابق لسياق الكلام والا فيمكن أن يفسر التشويش بحيث يمنع الكمال (٣٩٤) (قوله بغير النجس) أقول بل وبالنجس لما تقدم أن النار تطهر (قوله موضع الفاء) أي قرب موضع الفاء وهو ما كان

قظاهر كلام المؤلف أنه غير مكروه (ص) وحل شيء بكم أو فم (ش) الباء للظرفية أي ويكره أن يجعل في فم شيئا وهو في صلاته فيها كره مالك أن يصلي وفيه درهم أو دينارا أو شيء من الأشياء ابن القاسم قال فعل فلا إعادة قال سندهم من الناس من ينعنه الدرهم مخارج الحروف ومنهم من لا ينعنه فن خشى تجنبه ومثله للشيباني في جملة المدونة على من يشوش عليه دون غيره اهـ ويحمل قول المدونة في المنع على المنع بغير نجس وأصل أشياء عشيئاء على وزن فعلاء كمرء كرهوا اجتماعهم من بين ألف فقلبوا اللام وهي الهزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء على وزن لفعاء فهو غير منصرف لالف التأنيث وان كان اسم جمع لا جمع الشيء (ص) وتزويق قبله (ش) أي ومما يكره تزويق قبله المصلي لثلاثين شغله وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم (ص) وتعمد مصحف فيه يصلي له (ش) الضمير في فيه راجع للحراب أو للمسجد المفهوم من السياق والضمير في له راجع للمصحف واللام بمعنى الى أي وكره جعل المصلي في المحراب مصحفا يصلي اليه أي الى جهته وان كان ذلك موضعه فلا بأس به وأما حكم القراءة في المصحف في الصلاة فهو ما أشار له المؤلف في فصل ندب نفل بقوله ونظر بمصحف في فرض أو أثناء نفل لأوله (ص) وعبت بليته أو غيرها (ش) أي يكره ذلك وليس من العبت تحويل خاتمه من إصبع لا آخر عدد الر كعات خوف السهولان فعل ذلك لا صلاح الصلاة (ص) كبناء مسجد غير مربع (ش) أي كما يكره بناء مسجد غير مربع لعدم تسوية الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه بالكرهية والحوار ولذا قال وفي كره الصلاة به قولان ومثله غير المربع ما اذا كان مربع الكيفية في بعض زواياه فلو قال كبناء مسجد لم تستوف فيه الصفوف لكان أشمل ولما قدم أن بعض فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاصا بصلاة الفرض دون غيرها وكان لذلك القيام مراتب وله بدل لم يعلم مما سبق عقد لذلك ترجمة فقال

فصل في بيان حكم القيام وبدله ومرتباتهما (ص) يجب بفرض قيام المشقة أو لخوفه فيها أو قبل ضررا كالتميم (ش) يعني أنه يجب القيام للفرض كالفاتحة وقيام الهوى للركوع ولو للأوموم وتكبيره الاحرام لغير المسبوق في صلاة الفرض المشقة

أي قرب موضع الفاء وهو ما كان قبل الفاء بلصق الفاء (قوله وتزويق قبله) بذهب أو غيره وكذا كتابة بالقول وتزويق المسجد بذهب أو غيره لا تحسب بين يديه وتخصيصه فلا يكره بل يستحبان (قوله اذا ساء الخ) ساء لفظ موضوع للذم ولا ذم في المكروه بل لوم فكأنه نجس وزبه عن اللوم الشديد (قوله عدد الر كعات) أي ليعلم كم صلى ومن ذلك القليل عدد تكبير صلاة الجنابة بأصابعه كأن يعقد اصبعه عند تكبيرة الاحرام ثم يعقد غيره عند التكبيرة الثانية لاجل معرفة العدد وهكذا (قوله زواياه) أي أركانه **فائدة** الصلاة في المساجد المبنية بالمساحل الحرام مكروهة وكذلك الحوانيت المبنية بالحرام مكروهة قاله في الذخيرة وقوله قولان أي بغير ترجيح (قوله لم يعلم مما سبق) المتبادر لم يعلم بالبدل مما سبق والمناسب أن يقول ولم يعلم ذلك أي الذي هو الخصوص بصلاة الفرض وكونه القيام له مراتب وكونه له بدل وأطلق الجمع وأراد به ما فوق الواحد كما يتبين ذلك مما يأتي (قوله ترجمة) أي فصلا **فصل** يجب بفرض **فائدة** المراد به ما تنوقف صحة

العبادة عليه فيدخل في ذلك صلاة الصبي والباء السميكية (قوله قيام) أي مستقل بدليل ما يأتي والنعته اذا علم يجوز حذفه ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال لان القيام فرض مستقل ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال فإن عجز عنهما وقد رعب عليه وجب عليه أن يأتي به وان قدر عليهم ما وجب أن يأتي بهما (قوله وقيام الهوى للركوع) فيه إشارة الى أن الفرض في كلام المصنف أعم مما سبق لانه فيما سبق خاص بفرضين وهما القيام لتكبيره الاحرام والقيام للفاتحة وهذا أعم منهما فيشملهما ويشمل القيام لغيرهما كالركوع فلا تسكرار سلناه فنقول ذلك موطئة لقوله المشقة بقي أن الاولى حذف قيام وهوى لان الهوى الانحدار الى أسفل وهو الركوع لانه الانحناء (قوله في صلاة الفرض) إشارة الى أن قول المصنف يجب بفرض ليس المراد به في أي صلاة كانت فرضا أو نقلا بل المراد به يجب بفرض في صلاة فرض وهذا اذا حلت الفرض في كلام المصنف على الاجزاء الفرضية أي التي تنوقف عليها صحة العبادة كالفاتحة

ولو كانت الصلاة نافلة كما هو المستفاد من شرح شب وهو الذي أراده الشارح كما تبين ويحتمل أن يكون المصنف أراد بقوله بفرض العبادة المفروضة كالصلوات الخمس والفرض المذكور أن نذر فيه القيام والكشائي كالجنازة على القول بفرضيتها الأعلى سنيها فيندب القيام ولكن يحتاج للتقييد بقولنا في الفرض أي كالفاتحة لا السورة وهو الذي ذهب إليه عب (قوله فادحة) كذا فيسدها ابن فرحون لكن محله إذا كان مريضاً أو أما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح وهي غير خوف المرض أو زيادته لذكركه بعد وليس حصول الدوخة أو السقوط أو الانغماء من المشقة الفادحة بل من المرض (قوله أو كراه الخ) انظر إلا كراههنا يكون بماذا والظاهر أنه بخوف القتل قاله عب والذي أقول الظاهر أنه بخوف القتل أو الضرب المؤلم فإنه مثل المرض (قوله فلو عبر بالقدرة) أي بأن يقول يجب بفرض قيام مع القدرة (قوله كما مر في التيمم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف كأنهم معناه كالضرر الموجب للتيمم وهو خوف المرض أو زيادته أو آخر البرء إليه ذهب تت وقال عجب يرجع لقوله أو خوفه وقوله ضرراً فلا بد أن يكون الخوف مستنداً لاخبار عارف إلى آخر ما تقدم (قوله بما ذكر) الأولى أن يقول لما ذكر باللام التي لتقوية أي سواء حصل الخوف للمرض أو زيادته أو الانغماء على أن الانغماء من أفراد المرض وظاهر الشارح (٣٩٥) خلافه وقوله بسبب القيام إشارة إلى

أن الباء في قول المصنف به السببية وقوله في الصلاة متعلق بقوله حصل الخ (قوله بتجربة العادة) أي في نفسه أو في مقارب له في المزاج ومثل ذلك اخبار الطبيب العارف وقد يقال اعتبار الخوف على هذا الوجه يشق في الصلاة فيعتبر مطلق الخوف الخاص كذا في عب (قوله والعلم به) اللام زائدة وهو معطوف على تقدم وقوله فيقيد الخ أي يقيد قوله بفرض أي بصلاة فرض أي ما عدا السورة (قوله يرجع قائماً) أي ليأتي بالركوع من قيام (قوله في كل العبادة) فرضاً أو نفلاً (قوله في الجملة) أي كالقيام لأنه انما يكون واجباً في صلاة الفرض (قوله وبهذا) أي بقولنا

فادحة أو كراههنا فيسقط حينئذ فلو عبر بالقدرة لكان أشمل وكذا يسقط القيام لو خاف المصلي بالقيام ضرراً كالانغماء أو مرض أو زيادته أو تأخر برء كما مر في التيمم سواء بسواء وسواء حصل الخوف بما ذكر بسبب القيام في الصلاة أو قبل دخوله فيها بتجربة العادة وقلنا الفرض في كلامه على الفاتحة وما معها أي في صلاة الفرض ولم نعمله على صلاة الفرض لئلا يشمل غير المراد فان القيام لصلاة الفرض يشمل القيام للسورة مع أن القيام لها سنة وقد يقال يمنع الشمول بتقديم الحكم بالسنية لقيام السورة وللعلم به من قوله فان عجز عن فاتحة قائماً جلس فيقيد ما هنا به وحينئذ فيفيد كلامه وجوب القيام للركوع الذي لم يعلم حكمه في فرائض الصلاة وبديل على وجوبه قولهم من ترك الركوع يرجع قائماً (ص) كخروج ريج (ش) هو راجع إلى المستثنى والمعنى أنه يجب بفرض قيام المشقة أو خوف ضرر أو خروج ريج بالقيام والامن من ذلك بالعود فيصلي قاعداً قاله ابن عبد الحكم إذا المحافظة على الشرط الواجب في كل العبادة أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة وبهذا يسقط قول سند لم لا يصلي قائماً ويغتفر له خروج الزيج ويصير كالسلس فلا يترك الركن لأجله كالعريان يصلي قائماً بادي العورة (ص) ثم استناداً للجنب وحائض ولهما أعاد بوقت (ش) هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام مستنداً عند العجز عن قيامه مستقلاً محافظة على صورة الأصل ما أمكن ويستند لكل شيء من جماد وحيوان لا لزوجة وأمة وأجنبية ولا جنب من محرم أو رجل أو حائض وإذا خالف واستند لهما أعاد الصلاة في الوقت ان وجد من يستند عليه غيرهما والأفلا إعادة لان الاستناد

إذا المحافظة الخ (قوله لم لا يصلي قائماً) ظاهر العبارة أنه مجرد بحث من سند وفي ك وشب وذهب سند إلى أنه لا يجلس تقديم الركن على الشرط (قوله لا يترك الركن لأجله) نقول له أنه بمثابة سلس يقدر على رفعه وسند أن يقول أنه لا يقدر على رفعه لأنه لا يقدر على رفعه إلا بالجلوس وهو ممنوع منه شرعاً والممنوع شرعاً كالعدوم حساً (قوله كالعريان) الأولى أن يجعل تنظيراً ثانياً فيقول ولأنه كالعريان يجامع المحافظة على الركن وترك الشرط والجواب الفرق بين الشرطين فستر العورة قبل غير شرط والطهارة شرط قطعاً (قوله استناد) عطف على قيام مع مراعاة محذوف ومضاف دل عليهم ما الكلام أي قيام مستقل وهذا هو المحذوف ثم ذواستناد وهذا هو المضاف (قوله لكل شيء الخ) يشير إلى أن المعطوف عامه وهو كل شيء أي يستند لكل شيء من جماد والجنب الخ وفيه أن المعطوف عليه بلا يجب أن يكون مخالفاً لما قبله لا دخلا فيه ويجب بأنه يقدر صفة أي ويستند لكل شيء يجوز الاستناد إليه ولا يقدر لا يصح فينا فيه قوله ولهما أعاد بوقت (قوله لا لزوجة وأمة الخ) هذا إذا تحقق حصول اللذة أو الاشتغال الذي تفسد به الصلاة سواء وجد غيرها أم لا وإن لم يتحقق ذلك بل تحقق خلافه أو تردد في ذلك فإنه يستند اليهن ويصلي ولا إعادة عليه وجد غيرها أم لا والسرية مثل الزوجة فإذا علمت ذلك فالأولى حذف ذكر الزوجة والأمة وبذلك كره على حديثه بتفصيله المذكور (قوله أو حائض) أي محرم أعلم أن كلام الشارح قاصر على ما إذا كان المصلي رجلاً أو أما إذا كان المصلي امرأة فنقول للجنب من ذكر من محارمها أو امرأة مطلقاً أي من محارمها أم لا أو حائض كذلك (قوله أعاد الخ) أي لبعدهما عن الصلاة أي مع الكراهة

(قوله بوقت) هو في العشاءين للفجر والطلوع في الصبح ولا يصفرار في الظهرين (قوله وتربع) الواو الاستئناف وسمى المتربع متربعا لانه جعل نفسه ارباعا الفخذان والساقان أي جعل نفسه ارباعا على الارض (قوله نحت ركبته اليسرى) أي أو نحت وركه اليسرى أو نحت ساقه أو بين ساقه ووركه وكذا يقال في الطرف الآخر كذا في بعض الشراح وما ذكره الشارح هو الاصل (قوله لان حكمه يعلم الخ) يقال وكذا حكم المتربع يعلم من خارج فالاحسن أن الكاف داخلة على المشبهة كما هو قاعدة الفقهاء (قوله ويرفع كذلك) أي متربعا (قوله بكسر الجيم) لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون بفتح الجيم (قوله استحبابا) فيه نظر لان التغيير في حال السجود سنة لقول المصنف وسن على أطراف قدميه (٢٩٦) (قوله بأن يثنى رجلاه) تفسير ليغير إلا أن هذا انما هو فيما بين السجدين لا في حال

السجود (قوله في سجوده) متعلق بيثنى لانه تفسير ليغير اذا أراد أن يسجد (قوله وبين سجديته) معطوف على قوله اذا أراد أن يسجد (قوله وفي الرفع منها الخ) لم يتقدم ما يتعلق بالرفع من السجدة حتى يقول كذلك (قوله لخصوصية لما بين السجدين الخ) أي بل يغير في حال التشهد وفي حال السجود والحاصل أنه يغير جلسته بين سجديته وفي حال سجوده وتشهده ليكن الاستحباب في جلوسه بين السجدين والتشهد والسنية في حال السجود (قوله وانما اقتصر الخ) يقال عليه انه قد علم حكم الجلوس بين السجدين والتشهد من قوله والجلوس كله فتدبر (قوله لجواز الاعتماد) أراد به خلاف الاولى (قوله في الوقت الضروري الخ) لا يؤخذ على اطلاقه بل الضروري في العشاءين والفجر وبعض الضروري في الظهرين والاختيارى فقط في العصر لانه يعيد في الظهرين ولا يصفرار (قوله ثم ندب على أيمن) قال اللقاني كان ينبغي أن يقول كذلك أي مستقلا ثم مستندا لجنب وحائض ولهما

عليهما حينئذ واجب (ص) ثم جلوس كذلك (ش) أي ثم بعد العجز عن الاستناد يجب جلوس كذلك أي كالقيام بحالتيه وبقية أحكامه مستقلا ثم مستندا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف كابن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا والذي ذكره غيره أن ترتيبهما مستحب كما ذكره ابن ناجي والشيخ زروق وهو الراجح انظر المواق (ص) وتربع كالمتمفل وغير جلسته بين سجديته (ش) أي حيث قلنا يصلي الفرض حاله على أي حال فيستحب التربع بجلوس المتمفل فيحاذي بين رجله فيجعل رجلاه اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تعبيره بالفعل يوهم وجوب التربع قال كالمتمفل لان المتمفل لا يجب عليه التربع لان حكمه يعلم من المذهب والا فالمؤلف لم يذكره فيقرأ متربعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك ثم يغير جلسته بكسر الجيم استحبابا أي هيئته اذا أراد أن يسجد بأن يثنى رجلاه اليسرى في سجوده وبين سجديته ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متربعا للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للتشهد بجلوس القادر فاذا كمل تشهدده رجع متربعا قبل التكبير الذي ينوي به القيام للثالثة كما أنه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك أنه لخصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلوسة وانما اقتصر على التغيير بين السجدين لئلا يتوهم أنه يجلس بينهما متربعا أو أما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه وهو سنية السجود على أطراف قدميه (ص) ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت والاكره (ش) يعني أن القادر على القيام أو الجلوس مستقلا اذا استند الى شيء عمدا أو جهلا بحيث لو أزيل ما استند اليه سقط فان صلاته تبطل ويجب عليه اعادتها ومن باب أولى لو سقط بالفعل وان استند سموا فان تلك الركعة تبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفاتحة وأما قيام السورة فلا شيء عليه لان قيامها سنة لا شيء عليه في تركه كما قاله ابن ناجي ولو كان المفعول فيه الاستناد فإلّا فلا شيء عليه لجواز الاعتماد فيها من غير عذر ولو كان الاستناد خفيفا بحيث لو أزيل المستند اليه لا يسقط صاحبه لم تبطل صلاته لكن يكره له ذلك ويعيد في الوقت الضروري (ص) ثم ندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (ش) هذا عطف على قوله جلوس من قوله ثم جلوس أي ان من عجز عن السمالات الاربع وقدر على حالات الاستلقاء الثلاث ينسحب له البدأة بالصلاة على شقه الايمن ووجهه الى القبلة كما يفعل به في الحسد ثم على شقه الايسر فان لم يفعل المندوبين المذكورين جازله الصلاة على ظهره ورجلاه الى القبلة وانظر الكلام على عطف

أعاد بوقت والندب منصب على التقديم والافأحدا للحالات الثلاث واجب لا بعينه (قوله عطف على قوله جلوس) فيه مسامحة بل المعطوف محذوف مع عاطف محذوف والتقدير ثم اضطجاع وندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (قوله ثم على شقه الايسر) أي ووجهه للقبلة والابطالت (قوله جازله الصلاة على ظهره) لان الترتيب بين البطن وحالات الاضطجاع الثلاث واجب فظهر أن قول المصنف ثم ظهر من عطف الجمل أي ثم جازله الصلاة على ظهره أو ثم صلى على ظهره ولو جعل من عطف المفردات لاقتضى أن تقديم الظهر على البطن مندوب مع أنه واجب واذا صلى على البطن فإنه يصلي ورأسه للقبلة كالساجد عكس الظهر اذا عجز عن صلاته على ظهره والابطالت تنبيه قال عجز والحاصل أن صور الترتيب بين هذه الامور عشر صور فصور الترتيب بين

القيام مستقلا وبين كل واحد من الأربعة بعده أربعة والترتيب بين القيام مستندا وبين كل واحد من الثلاثة بعده صورة ثلاث
والترتيب بين الجلوس مستقلا والاثنين بعده صورة اثنان والترتيب بين الجلوس مستندا وبين الاضطجاع صورة واحدة وكلها ماعدا
الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا واجب وأما بينهما فمستحب (قوله الاعن القيام) أي استقلا واستنادا (قوله أو ما
للسجود) أي وجوبه فان لم يفعل بطلت صلاته (قوله ويؤتى للسجود) أي السجدين وهل يشترط نية ان هذا الاعماء للسجود أو للركوع
مثلا أولا يشترط ذلك بل نية الصلاة المعينة أولا كافية عكذا انظر عجم خلافا لما في عب وسكت عن حال السجدين هل يؤتى بهما
للارض اذا كان لا يقدر على الوضع الارض ويضعهما على الارض اذا كان يقدر مع أنه مطلوب منه ذلك على أحد القوانين الا قيسين
وهو الموافق لما تقدم في حالة الاعماء للركوع (قوله معطوف على لفظ وحده) أي مع كون الواو بمعنى أو والمعطوف محذوف لان
التقدير أو هو مع الجلوس (قوله مسلط على المعطوف) فيكون المعنى والعاجز (٣٩٧) عن كل شيء الاعن القيام مع الجلوس يؤتى
للسجود مع جلوس وهذا بالنسبة

للمعطوف (قوله انتفى) أي الاشكال
(قوله ايها انه يؤتى من قيام مطلقا)
أو سواء عجز عن كل شيء الاعن
القيام أو عجز عن كل شيء الاعن
القيام والجلوس ثم انظر كيف يصح
ذلك مع قوله للسجود منه وتسلط
أوما الاول عليه ويكون المعنى
والعاجز عن كل شيء الاعن القيام
وحده أي القيام استقلا لا واستنادا
أو هو مع الجلوس يؤتى لكن الاول
يؤتى من قيام مطلقا والثاني يؤتى
للكوع من قيام ولللسجود من
جلوس (قوله وحل الشارح غير
معقول) أي لانه قال يريدان العاجز
يباح له الاعماء في كل حال الا عند
العجز عن القيام فقط فانه لا يباح له
ذلك بل يصلي الصلاة جالسا
بركوعها وسجودها اه (قوله
ويجزئ) أي بناء على الوفاق أي
أولا يجزئ بناء على الخلاف اعتبارا
بكلام ابن القاسم طارحا لكلام
أشهب وجعله بعضهم المعتمد (قوله

قوله ثم ظهر في الشرح الكبير (ص) وأوما عاجزا الاعن القيام ومع الجلوس أو ما للسجود منه
(ش) يعني ان العاجز عن جميع الأركان الاعن القيام فقاد ر عليه يفعل صلاته كلها من قيام
ويؤتى لسجوده أنخفض من الركوع فان قدر على القيام مع الجلوس أيضا أو ما للركوع من
قيام ويؤتى به لركبته في ايمائه ويجلس ويؤتى للسجدة الاولى والثانية من جلوس ثم ان
الاستثناء من متعلق عاجزا المعنى وأوما عاجزا عن كل شيء الاعن القيام وحده فليس عاجزا عنه
وقوله ومع الجلوس معطوف على لفظ وحده المقدر لكن يلزم على هذا الاستثناء عن قوله
وأوما الثاني لان أو ما الاول مسلط على المعطوف وان قدر شرط انتفى أي وان قدر عليه مع
الجلوس أو ما للسجود منه وأجاب بعض شيوخنا عن الاشكال المذكور بأن نكتة النص
بقوله أو ما ثانيا لرفع ايها انه يؤتى من قيام مطلقا كما أشار له الزرقاني وحل الشارح غير معقول
(ص) وهل يجب فيه الوسع ويجزئ ان يسجد على أنفه تأويلان (ش) ذكر المؤلف
مسئلتين في كل منهما تأويلان الاول هل يجب على من صلى ايماء من قيام أو جلوس أن يأتي
منه بوسعه بحيث لا يطيق زائدا عليه حتى لو قصر عن طاقته فسدت صلاته وهو ظاهر ما في
رواية ابن شعبان في مختصره واستظهر لانه أقرب للاصل أو يكفي ما يسمى ايماء مع القدرة على
أكثر منه ولا يشترط أن يأتي بنهاية وسعه وأخذ اللخمى والمازري من المدونة المسئلة الثانية
من يجيئه قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على أنفه وانما يؤتى كما قاله ابن القاسم في المدونة
فان وقع ونزل وسجد على أنفه فقال أشهب يجزئه لانه زائد على الاعماء واختلف المتأخرون في
مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قاله أشهب أم لا فقال بعضهم وحكام عن ابن القصار
وهو خلاف قول أشهب وقال غيره من الاشياخ هو موافق لأشهب لان الاعماء لا يختص بمحد
ينتهي اليه ولو قارب المومي الارض أجزاء اتفاقا فزيادة أساس الارض بالانف لا تؤثر مع ان
الاعماء رخصة وتخفيف ومن ترك الرخصة وركب المشقة فانه يعتد بما فعل كتيمم أبيج له التيمم
لعذر فحمل المشقة واعتسل بالماء فانه يجزئه وإلى هذا الخلاف وما قبله أشار بالنأو يلين
(ص) وهل يؤتى بيديه أو يضعهما على الارض وهو المختار كسر عمامته بسجود تأويلان

(٣٨ - خرشي اول) بحيث لا يطيق زائدا أي ولا يبالى بمساواة الاعماء للركوع للايماء في السجود وعدم تمييز أحدهما عن
الآخر حتى لو قصر عنه بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا لا سهوا هكذا ينبغي كما أفاده بعض الفضلاء (قوله أو يكفي ما يسمى ايماء)
ولا يجب أن يبذل وسعه وعليه فلا بد من تمييز الركوع عن السجود أي يبقى في وسعه ما يحصل به تمييز أحدهما عن الآخر (قوله وسعه)
أي طاقته (قوله كما قاله ابن القاسم) فمن يجيئه قروح تمنعه السجود عليها فانه مأمور بالاعماء ولا يسجد على الانف (قوله ومن ترك
الرخصة وركب المشقة) أي تركها ولو في الجلة تدخل تلك الصورة لانه هنالم يسجد يجيئه الى الارض واءم ان المصنف لو قال ولا يسجد
على أنفه عند ابن القاسم وقال أشهب بالاجزاء وهل وفاق تأويلان لكان أظهر (قوله وهل يؤتى بيديه الخ) لا يخفى كما أفاده الشارح ان
ذلك انما هو في حالة الاعماء للسجود وأما لو أوال للركوع من قيام أو جلوس فانه في حالة الانحناء يشير بيديه لركبته وفي حالة الجلوس يضعهما
على ركبتيه وهل ذلك واجب قال عجم وفي كلام الشارح إشارة (قوله أو يضعهما) المناسب الواو (قوله كسر عمامته الخ) يشترط

الحسرة ولم يشترط طهارة البقعة التي يوحى اليها الان السجود فرض قطعاً وطهارة البقعة قبل سنة وقيل واجبة على ما تقدم (قوله كما يفعل الساجد غير الموحى) أفاد المماثلة في الفعل ولم ينزل الحكم وقد أشار لذلك عجم بقوله وقوله أو يضعهما على الأرض وحكمه حكم وضعهما في السجود لمن بقدر عليه كذا في بعض التقارير وفيه نظر فان المستفاد من كلام تفت والشارح لزوم ذلك (قوله الا أن يكون خفيفاً) أي الذي على جهة المفهوم من سياق الكلام (قوله أو لا يوحى بهما في حال قيامه) أي بل يرسلهما الى جانبه كما رأيت به بخط الشيوخ العارفين على عجم (قوله بل يضعهما على ركبتيه) انظره هل هو واجب عند ذلك القائل كما هو ظاهر اللفظ وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله العوامل الثلاث) أي (٢٩٨) التي هي يوحى ويضعهما وحسرو قول الشارح للسجود متعلق بقوله يوحى (قوله

(ش) ما ذكره المؤلف بيان لحد التأويلين فيمن يوحى للسجود وهو أن الموحى للسجود اذا أومأ له من قيام أو ما بيديه وان أومأ له من جلوس وضعهما على الأرض كما يفعل الساجد غير الموحى وهذا هو المختار عند اللخمي وبعض القرويين كما يجب عليه أن يرفع عما منته عن جهته اتفاقاً كما يفعل الساجد غير الموحى والابطال صلاته الا أن يكون خفيفاً كالطاقة والطاقتين فيكره فقط والتأويل الثاني مطوى تقديره أو لا يوحى بهما في حال قيامه ولا يضعهما على الأرض في حال جلوسه بل يضعهما على ركبتيه حيث أومأ للسجود من جلوس لانهم ما تابعان للجهة في السجود وهي لم تسجدوه هذا قول ابن نافع وتأويل أبي عمران مع بعض القرويين والى ما ذكره وطواه أشار بقوله تأويلان اذا تقرر هذا علم ان محل التأويلين مسئلة الائمة للسجود فقوله بسجود يتنازع العوامل الثلاث أي وهل يوحى مع ايمائه بظهره ورأسه للسجود بيديه أيضاً اذا صلى قائماً أو يضعهما ان صلى جالساً على الأرض في ايماء السجود ان قدر كما يحسر عما منته عن جهته في ايمائه أي أو لا يفعل باليدين شيئاً مما ذكر من ايماء قائماً أو وضع لهما جالساً بل يجعلهما على ركبتيه وقوله تأويلان راجع لما قبل التشبيه (ص) وان قدر على الكل وان سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس (ش) يعني ان المصلي اذا كان بقدر على جميع أركان الصلاة من قيام وقراءة وركوع وسجود والرفع منها والجلوس الا أنه اذا جلس لا يقدر على النهوض للقيام فانه يصلي الاولى قائماً بكمالها ويتم بقية صلاته جالساً واليه مال اللخمي والتونسي وابن يونس وقيل يصلي جملة صلاته قائماً ايماء الا اخيرة فانه يركع ويسجد فيها (ص) وان خفف معذرة وانتقل للاعلى (ش) أي وان خفف في الصلاة معذرة عن حاله عجز من اضطجاع أو جلوس أو ايماء انتقل وجوباً عن حاله تلك للاعلى منها من جلوس وقيام واتمام ولا يجزئه اتمامها على الحالة الاولى وقيل بنا بقولنا في الصلاة ليخرج من خف بعدها فلا يعيد كما في سماع عيسى (ص) وان عجز عن فاتحة قائماً جلس (ش) يعني اذا عجز المصلي عن قراءة الفاتحة كلاً أو بعضاً في حال القيام ولا يعجز عن ذلك جالساً فانه يجلس ويقرأ الفاتحة بعد قيامه لكثرة الاحرام وقدر ما يطيق من الفاتحة ويأتي بما عجز عنه منها جالساً على القول بوجوبها في كل ركعة وعلى القول الشاذ القائل بوجوبها في ركعة يقوم بقدر ما يمكنه ويسقط عنه معجزاته الا في الاخيرة فيجلس ويأتي بأمر القرآن أو بعضها واحترز بقوله فاتحة عما عجز عن السورة وحدها فانه يتركها ويصلي قائماً ويركع اثر قراءة الفاتحة

أولا يفعل باليدين شيئاً) حاصله ان التأويل الثاني محذوف وأما قوله وهل يوحى بيديه فانه اذا أومأ للسجود من قيام وقوله أو يضعهما فيما اذا أومأ من جلوس وظهر من ذلك أن أو في قوله أو يضعهما بمعنى الواو لانه لا معنى لآو في ذلك الموضع ورد ذلك محشى تحت بأن التأويلين مفروضان فيمن يصلي جالساً أحدهما مذكور وهو أنه ان كان بقدر أن يسجد عليهم ما سجد والا أومأ والثاني تأويل محذوف وهو أنه لا يفعل بهما شيئاً وكلامه ظاهر كما يعلم من النقل (قوله وان سجد) أي وان جلس وسجد لا ينهض (قوله ثم جلس) أي استمر جالساً (قوله الا أنه اذا جلس) زاد شب وسجد فهو يشير الى أن في العبارة ضمارة والتقدير وان جلس وسجد لا ينهض واقتصر شارحنا على ذكر وجلس ولم يذكر وسجد كما فعل شب ولعل السرفي تفسير سجد بجلوس ان ظاهر المصنف من كونه اذا سجد لا ينهض من السجود بل يستمر ساجداً غير مراد بل المراد بالسجود

الجلوس الشامل له ولغيره من أحوال الجلوس (قوله انتقل وجوباً الخ) أي أو نداء فيما الترتيب فيه مندوب فالناسب للشارح أن يزيد (قوله من جلوس) أي اذا كان يصلي مضطجعا وقوله أو قيام اذا كان يصلي من جلوس وقوله أو اتمام أي اذا كان يصلي قائماً بالايماء ثم قدر على الركوع والسجود فيأتي بهما هذه معنى الاتمام (قوله وان عجز عن فاتحة قائماً جلس) وأما تكبيرة الاحرام فن قيام أي عجزاً و نحوه أو غيرها سواء قدر على القيام من غير قراءة أو لم يقدر عليه أيضاً ومثل المصنف من عجز عنها جالساً وقدر عليها مضطجعا فانه يضطجع ويدخل في كلام المصنف من لم يكن حافظاً لها ويقدر على قراءتها في مصحف جالساً (قوله ويأتي بأمر القرآن أو بعضها الخ) المناسب لقوله يقوم بقدر ما يمكنه أن يقول فيجلس ويأتي ببعضها وذلك لان الايمان بالكل لا يكون الا اذا لم يقدر على شيء منها وهو قائم

(قوله بطرف) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا وجمعاً قال الله تعالى لا يرثها لهم طرفهم قوله في المختار (قوله أو غيرهما) أي كرجل أو رأس (أقول) في هذا التعميم نظراً لهذا المسمى محل توقف وذلك لأن المسئلة الثانية انما هي لما زرى وقد قصرها على الطرف والحاجب ونصه في شرح التلخيص اذا لم يستقطع المريض أن يومئ برأسه للركوع والسجود فقتضى المذهب فيما يشهر لي أنه يومئ بطرفه وحاجبه ويكون مصلياً مع النية اهـ (قوله وذلك) أي قوله وهو أحوط يتضمن أن الخ لا نسلم أن قوله وهو أحوط يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب بل سيأتي أن ابن بشير أقرب بالعجز عن دليل يقتضيه وحيث أقرب بذلك فلا مقتضى في المذهب له (قوله وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي) أي قاطعاً بالحكم بهم في المذهب موافقاً للشافعي (قوله وبه يسقط الخ) حاصله أنه يقول إن المازري تكلم على الذي يقدر على الأيماء بطرف أو حاجب مع النية ولم يصرح بنفي وجوده في المذهب بجمله بل مقتضى المذهب الوجوب وابن بشير صرح بأن القادر على الأيماء بطرف أو حاجب أو غيره لا خلاف أي في المذهب أنه يصلي ويومئ وانما في النص عن العاجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب بل أقرب بالعجز عن (٣٩٩) دليل يقتضيه ذلك حيث كان كل منهما تكلم على مسئلة وجوابهما مختلف

على مسئلة وجوابهما مختلف فكيف ينسب كلاما من المسئلتين لكل من الشيخين هذا ما اعترض به ابن غازي والجواب عنه من وجهين الاول انساني ان كلام المازري وابن بشير قال لانص ومقتضى المذهب الوجوب ونعم في القول فنقول هو أعم من الصراحة والضمنية واعتراضك يا ابن غازي ناظر الى القول صراحة الثاني ان في الكلام لفا ونشرا مشوشا الا أن الجواب الاول أولى من الجواب الثاني لما فيه من زيادة الفائدة فاذا علمت ذلك فقوله وبه أي بما ذكر من الجوابين (قوله بالنظر للقائل والمقول) القائل هو المازري وغيره والمقول الذي هو لانص الخ فلا نص راجع لقوله وغيره ومقتضى المذهب الوجوب راجع لقوله فقال (قوله ومترتباً) أي ومترتباً بالنظر للتصوير

وأخرى ما لو عجز عن طوال السورة (ص) وان لم يقدر على نية أو مع ايماء بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب (ش) يعني ان المصلي اذا لم يقدر على شيء من الاقوال والافعال الاعلى نية أو قدر عليهم في الصلاة مع الأيماء بطرف أو بدأ وغيرهم لمن سائر الاعضاء فقال ابن بشير في الاولى لانص وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط وذلك يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب عنده وقال المازري في الثانية مقتضى المذهب الوجوب وذلك يتضمن لانص وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي كما عدم الخلاف فيه ولما زرى أن لا يسلم له ذلك فقوله فقال وغيره لانص راجع للمسئلتين أي فقال كل واحد منهما في مسئلته لانص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في مسئلته لانص صريحاً ومقتضى المذهب الوجوب ضمناً والمازري قال في مسئلته لانص ضمناً ومقتضى المذهب الوجوب صريحاً وهذا أولى من جعله لفافاً ونشراً مشوشاً وبه يسقط اعتراض ابن غازي وغيره على المؤلف أي لفافاً ونشراً مشوشاً بالنظر للقائل والمقول ومترتباً بالنظر للتصوير والمقول والمراد بغيره هو ابن بشير (ص) وجاز قدح عين أدى لجلوس الاستلقاء فيعيد أبدأ (ش) يريد ان اخراج الماء من العين لوجع صداع ونحوه علم انه يؤدي الى الجلوس جائز بلا خلاف وفي جوازه لعود البصيرة فقط وصلاته كذلك ومنعه وجوب قيامه وان ذهبت عيناه روايتا ابن وهب وابن القاسم وأما ان علم انه يؤدي الى الاستلقاء امتنع وان فعل وصلى أعاد أبدأ وظاهره طال زمنه أو قل وعلة بعضهم بتردد النجس وأجيب بأن المشاهدة حصوله وجوزه أشهب التونسي وهو الاشبه بكواز التداوى فيجوز الانتقال الى الاضطجاع كما يجوز بالفصد الانتقال من الغسل الى مسح موضع الفرض وما يليه مما لا بد من رباطه ابن ناجي وبه الفتوى باقرية وصححه ابن الحاجب واليه أشار بقوله (وصحح عذره أيضاً) كعذر الجالس وفرق في رواية ابن حبيب بين اضطجاعه يوماً ونحوه فيجوز أو أربعين يوماً ونحوها فلا (ص) ولمريض

الذي هو قوله وان لم يقدر على نية أو مع ايماء بطرف وقد عرفت المقول (قوله وجاز قدح عين) أي اخراج ماء من العين لعود البصر ولا خصوصية للعين بل مداواة سائر الجسد كذلك (قوله وفي جوازه لعود البصر) الاولى حمل المصنف على هذه الصورة وهي القدح لا البصر لان القدح اذهب الوجع جائز بلا خلاف ولو أدى للاستلقاء هذا ما يفيد الخطاب رحمه الله تعالى والبساطي والبرزلي (قوله وصلاته كذلك) أي جالساً (قوله روايتا ابن وهب الخ) لف ونشر مرتب فابن وهب راجع لقوله وفي جوازه وابن القاسم راجع لقوله ومنعه (قوله بتردد النجس) أي النفع أي لم يقطع بحصول النفع (قوله وأجيب) جواب بالمنع (قوله كعذر الجالس) في العبارة حذف لفظة أي والتقدير أي كعذر الجالس فهو بيان لمعنى أيضاً (قوله وفرق الخ) كالمجمع بين القولين (قوله ونحوها) لا يخفى انه اذا كان المراد بالنحو الزائد فلا فائدة فيه وان أراد بهما كان أقل فتظهر له فائدة ولا يخفى ما في الاتساع بين اليوم ونحوه والثلاثين فلم يعلم حكمه ويمكن أن يقال أراد بنحو اليوم الاثنى عشر فأقل وأراد بنحو الاربعين ما زاد على ذلك وحرر (قوله ولمريض) متعلق بمحذوف دل عليه ما تقدم والتقدير ويجوز لمريض ولا لمصلي لام العلة لكن يشترط في المفروض على النجس أن لا يكون قطعة من ثوب المصلي وأن

يكون كشيءا لكن تقدم في قوله أو كانت أسفل نعل خلعها ما يقتضي الصحة فيما إذا كان المفروش قطعة من ثوب المصلي وقدم مال إليه شيخ بعض شيوخنا في شرح الرسالة (قوله كالصحيح على الأرجح) أي لأنه مكروه لأن المطلوب من الصحيح تنظيف ثيابه ومباعدتها عن النجاسة وبدنه ومكانه ومقابل الأرجح أنه لا يجوز للصحيح لأنه يصير محررا كالنكاح النجاسة (قوله على فراش نجس) أي أو أرض متنجسة (قوله لأنه أشد حرمة الخ) هذا إذا وجد مكانا يصلي فيه غير المفروش بالحريز وأما إن لم يجد سواه صار محل ضرورة فيجوز بالستر عند القدرة عليه ومن غير الستر عند العجز عنه (قوله أي يجوز للتنفل) المراد خلاف الأولى والأفضل القيام إلا في السنة فإن الجلوس فيها مكروه كذا في عجم وظاهره لافرق بين الوتر وغيره ويوافق ما نقل عن ابن عبد السلام (قوله مع قدرته على القيام) أي والاستناد أخرى وقوله والتنفل جلوس وأولى عكسه لأنه انتقال للأعلى وظاهر كلامهم أنه يجوز في النافلة تكرار القيام والجلوس وهـل يقيم بعد ما إذا لم يكن من الأفعال الكثيرة أم لا لأن هذا مشروع فيها واستظهره بعض وقال بعض شيوخنا ينبغي ما لم يخرج إلى حد اللعب (قوله بأن نذر ذلك باللفظ) بأن قال نذر على صلاة ركعتين من قيام فإنه يجب عليه القيام وأما إن قال نذر على صلاة ركعتين من غير أن يتلفظ بقيام فإنه لا يجب القيام وتبرأ ذمته بفعله جالس مع عدم الأثم والأفضل الفعل من قيام لما ورد من أن صلاة الجالس في النفل على النصف من صلاة القائم (قوله وأمانة ذلك) أي نية النفل قائما فلا تكفي في وجوب القيام إلا إذا نذر بالخصوص كقوله على صلاة ركعتين من قيام (قوله ولا يجوز أن يتنفل (٣٠٠) مضطجعا) بل لا تصح في هذه الحالة كذا قرر به بعض الشيوخ رحمه الله تعالى

ستر نجس بطاهر يصلي كالصحيح على الأرجح (ش) يعني أنه يجوز للريض وكذا الصحيح أن يصلي على فراش نجس إذا بسط عليه ثوبا طاهرا كتيفا وأما الحرير فلا يجوز الجلوس عليه ولو ستر بكتان أو قطن لأنه أشد حرمة من النجس لكن هذا مخالف لما مر من أن الحرير مقدم على النجس وقد يقال ما هناك في حال الضرورة وما هنا في حال عدمها (ص) ولتنفل جلوس ولو في أثناء ما لم يدخل على الاتمام لا اضطجاع وان أولا (ش) أي ويجوز للتنفل الجلوس مع القدرة على القيام ولو في أثناء الصلاة كما لو صلى ركعة قائما وأراد أن يجلس في الثانية أن لم يدخل أولا لم يترتب القيام بأن نذر ذلك باللفظ وأمانة ذلك فلا تكفي كما هو المرتضى وإن خالف وأتم جالس بعد أن التزم الاتمام قائما ثم ولا تبطل صلاته كذا ينبغي ولا يجوز له أن يتنفل مضطجعا مع القدرة على ما فوقه وإن دخل على ذلك أولا وابتدأ النافلة به ويجوز للريض * ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وما يتعلق بها شرع قصدا في الكلام على حكم قضاء الصلاة الفائتة وترتيبها في نفسها ومع غيرها وبيان كيفية ما يفعل عند الشك في الاتيان بها أو في عينها أو في ترتيبها وانجز به الكلام إلى بيان حكم ترتيب الحاضرين فقال مشير الحكم العام بقوله

﴿فصل وجب قضاء فائتة مطلقا﴾ (ش) يعني أن الصلاة الفائتة يجب على المكلف قضاؤها فوراً سواء تركها عمدا أو سهواً وسواء تركها في بلاد الإسلام أو الحرب والمؤلف

(قوله وما يتعلق بها) أي بفرائض الصلاة أي من سنن ومستحبات وغير ذلك (قوله شرع قصدا الخ) فيه إشارة إلى أن هناك شيئا شرع فيه غير مقصود وهو ما أشار له بقوله بعد وانجز به الكلام الخ (قوله عند الشك في الاتيان بها الخ) لا يخفى أن المصنف والشارح لم يتكلموا على ذلك ونحن نبينه فنقول إن الشخص إذا تحقق في أوطن صلاة عليه فيجب عليه أن يأتي بها ولو في وقت النهي وأما عند الشك فيتوقى أوقات النهي وجوب باقي المحرم ونذبا في المكروه ويفعله فيما عداهما لكن يشترط أن يستدل علامة لا مجرد

الوهم (قوله أو في ترتيبها الخ) لا يخفى أن الذي شك في ترتيبها أن كانت معينة فقد تكلم عليها المصنف وإن لم تكن معينة فلم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح ونبينها إن شاء الله تعالى (قوله به) أي بسببه أي بسبب الكلام على قضاء الصلاة الفائتة الكلام الخ (أقول) وما المانع من أن يكون هذا مقصودا ابتداء ولا ينافي ذلك كون المصنف صدر الباب ببيان حكم الفوائت لكون الكلام فيها أكثر ثم بعد ذلك وجدت ابن الحاجب انما عده هذا الفصل للفوائت ولم يذكر مسألة الحاضرين نعم ذكرها المصنف في شرحه عليه فكان الشارح لاحظ مقصود ابن الحاجب فجعل الباب مقصودا له دون الحاضرين بقي أن يقال ولم يقصد ابن الحاجب الأمرين معا (قوله الحكم العام) هو المشار له بقوله وجب الخ لأن ظاهره سواء كانت كثيرة أو قليلة علم ترتيبها من الأخرى أم لا كان معها حاضرة أم لا إلى غير ذلك ﴿فصل قضاء الفوائت﴾ (قوله فائتة) أي محقة الفوات أو مظنونته أو مشكوكته وأما الوهم والتجوير العقلي فلا كما إذا بلغ الصبي وتوهم أو جوز أن عليه صلاة كما ذكرها الخطاب (قوله فورا) أي ولا يجوز له أن يؤخر الإبقاء دار ما يحتاج إليه من معاشه قال أبو الحسن انظر هل درس العلم من ذلك أم لا و مراده بالعلم غير العيني وأما العيني فيقدم مطلقا وكذا التريض واشراف القريب ونحوه فيما ينظر أبو محمد صالح أن قضى في كل يوم يومين لم يكن مفراطا اليوم فلا الامتن لا يقدر إلا عليه ومن ذلك من يصلي مع كل صلاة صلاة والظاهر أن مرادهم بقوله لم يكن مفراطا أي مع

الاشغال الحاجية أى انه مع الاشغال الحاجية أقل ما يقضى كل يوم يومان وأما عند عدمها فيجب قضاء الممكن وحرر ولا تجوز تأجيله إن عليه الفوائت الأفعر يومه والشفع والوتر لا غيره كالترابح فان فعل أجز من حيث كونه طاعة وان من حيث التأخير (قوله سواء تركها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف مطاوعاً راجع لقوله فائتة ويصح رجوعه أيضاً لقضاء أى قضاء غير مقيد بوقت لكن يستثنى المشكوك (قوله ومع ذلك) أى وقدره ولا يأتى العجز إلا بالاكراه ولا يأتى في النهار يتنبل في البيتين فان زال الاكراه قبل خروج الوقت أعاد استحباباً مادام الوقت فان خرج الوقت فلا إعادة وان زال في الصلاة بطأت لانزال الاكراه كذا كر (قوله شرطاً) صفة لموصوف محذوف أى وجوباً شرطياً وأعر به بهرام حالاً من ترتيب ولا يخفى أنه يشمل ما إذا ضاق الوقت عن فعله ما بحيث صار ما يسع منه فعل الأولى فقط وينبغي أن يقال الترتيب واجب غير شرط (٣٠١) (قوله على المعروف) راجع لقوله أوفى الانشاء

لا الأول فقد اتفق على وجوب ترتيب الحاضرين وان كان خالف أعاد الثانية بخلاف ومقابل المعروف ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني انه لو ذكر الظهر في عصر يومه فان فيه التخصيص الا في فيما لو ذكر يسير الفوائت في حاضرة (قوله ووجب مع ذلك لا شرطاً) لا يخفى ان هذا من تعارض وقتين وقت الفائتة الذي هو زمن تذكرها ووقت الحاضرة فلما تعارض الوقتان قدم وقت المتقدمة على وقت الحاضرة (قوله أعاد الحاضرة استحباباً بعد انبائه الخ) ولو مغرباً أو عشاء بعد وتران الاعادة المذكورة ليست افضل الجماعة (قوله بناء على أن كل خلل الخ) وقد حصل الخلل في صلاة الامام فليكن في صلاة المأموم (قوله وهنا لا خلل في صلاة المأموم) أصل العبارة للبساطى ونصه وانما ذلك بالنظر إلى الخلل في الصلاة نفسها وهنا الصلاة نفسها لا خلل فيها اهـ فزاد الشارح ما ترى وهو

تكلم على أربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحواضر والفوائت في أنفسها وترتيب الفوائت مع الحواضر فأشار إلى الأخير بقوله ويسيرها مع حاضرة وإلى ما قبله بقوله والفوائت في أنفسها وإلى ما قبله بقوله ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطاً وإلى ما قبله بقوله فائتة راجع لقوله (ص) ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطاً (ش) أى ووجب مع ذلك ابتداء وفى الانشاء على المعروف ترتيب الحاضرتين كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء فيقدم الظهر على العصر والمغرب على العشاء ولو بدأ بالأخيرة ناسياً الأولى أعاد الأخيرة مادام الوقت بعد أن يصلى الأولى فلو بدأ بالأخيرة وهو متذكر الأولى أو جازل للحكم أعاد الأخيرة أبداً بعد أن يصلى الأولى (ص) والفوائت في أنفسها (ش) عطف على حاضرتين فقيدهم ذلك كرمسطة عليه أى ووجب مع ذلك ترتيب الفوائت كثر أو قلت متمثلة أو مختلفة في أنفسها لكن ليس بشرط فلا يلزم من عدمه العدم فلا يعيدها أصلاً لو خالف ونكس ولو عادها إذا الفراغ منها خرج وقتها (ص) ويسيرها مع حاضرة وان خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف (ش) هو أيضاً مجرور وعطفاً على ما عطف عليه ما قبله أى ووجب مع ذلك لا شرطاً أيضاً ترتيب يسير الفوائت أصلاً أو بقاء اذا اجتمع مع الحاضرة فيقدم عليها وان خرج وقتها على مذهب المدونة واختلف في أكثر اليسير هل أربع صلوات وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة أو خمس صلوات وهو قول مالك وقدمه ابن الحاجب وشهره جماعة منهم المازرى وتندب البداءة بالحاضرة مع الفوائت الكثيرة ان لم يخف فوات الوقت والا ووجب (ص) فان خالف ولو عدا أعاد بوقت الضرورة وفى إعادة مأموه خلاف (ش) هذا راجع لقوله ويسيرها مع حاضرة الخ أى فان خالف ولو عدا وقدم الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة استحباباً بعد انبائه بيسير الفوائت بالوقت الضرورى المدرك فيه ركعة بسجدة تها فأكثروا وهو الغروب في الظهرين والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح كالمخالف ناسياً في الحاضرتين وهل يعيد مأموه الامام المعبد وشهره ابن بركة بناء على أن كل خلل في صلاة الامام خلل في صلاة المأموم أو لا إعادة على مأموه وهو الذى رجع اليه مالك وقاله ابن القاسم واختاره النخعي وطائفة بناء على أن الاعادة للخلل في الصلاة نفسها وهنا لا خلل في صلاة المأموم وانما هو في صلاة الامام لانه هو الذى عليه اليسير المقدم عليه الحاضرة والراجع منهما الاعادة (ص) وان ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ

مضر وحاصل كلام البساطى ان الاعادة للخلل في الصلاة نفسها أى لكونه اختل منها شرط وهنا لم يختل منها شئ لانها مستوفية الشروط والاركان فقول الشارح وانما هو في صلاة الامام لا يصح (قوله والراجع منهما الاعادة) ضعيف بل الراجع كما قرره الاشباح واعتمده عدم الاعادة (تنبيه) انما جرى خلاف في إعادة المأموم وجزموا باعادة مأموه المصلى بالنجاسة حيث يعيد لان الخلل الذى يحصل بالصلاة بالنجاسة أشد من الخلل الحاصل بترك الترتيب (قوله في صلاة) أى فرض أو نفل ما عدا الجنابة فانه يتمها ولا يلحق بها عيب ولا كسوف ولا استسقاء كما هو ظاهر كلامهم (قوله ولو جمعة) كان الأولى حذفها لان الفضل لا يتصور منه جمعة أو يأتى بها بعد قوله وامام ومأموه والأول أولى للاستغناء عنها بذكرها ثانياً (قوله قطع فذ) وجوباً وهو ظاهر المذهب قاله في التوضيح وذكراً أن القول بالاستحباب مشكل

(قوله وشفع ان ركع) أي استحباً كما يفيد أبو الحسن أو وجوباً كما هو مقتضى كلام بعض الشراح وهذا الحكم عام في الصبح والجمعة وصلاة العصر كالمغرب على قول ضعيف ومقابله قولان الاتمام ورجمه ابن عرفة والقطع وهو ما اعتمدته الشيخ عبد الرحمن (تنبه) محل كونه يشفع ان ركع مقيد بما اذا لم يخش خروج وقت المذكورة فيجزم الشفع ويتعين القطع كان الوقت ضرورياً كما اذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة أو اختيارياً ويتصور في جمع التقديم كما اذا حصل العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكر الظهر فانه يقطع العصر ويصلي الظهر خشية خروج (٣٠٢) الوقت (قوله لا مؤتم) أي فلا يقطع الا أنه يعيدها ظهر اماماً دام الوقت (قوله

ولو جمعة) قال بهرام يدا أنه يتمادى مع امامه ويعيدها ظهرًا وهو المذهب وقال أشهب ان علم أنه اذا قطع وصلى المنسية أدرك ركعة من الجمعة قطع والاتمادى ولا يعيدها ظهرًا وفي شب خلافه ونصه وان لم يوقن ذلك يتمادى مع الامام وأعاد ظهرًا أربعاً على ما نقله ابن يونس عنه أي عن أشهب ومفاد هذا كله أن قوله ولو جمعة راجع للمأموم وفي بعض الشراح أنه مبالغة في جميع ما تقدم من قطع الامام ومأمومه وتمادى المأموم (قوله ولا يستخلف الامام على المشهور) ومقابله أنه يستخلف وهو رواية أشهب (وقوله وأما المأموم فيتمادى) وهو مسلم فقد ذكر المواق أنه يتمادى أيضاً اذا ذكر حاضرة في حاضرة وان كان يعيدها بعد ذلك أبداً (قوله فانه لو وكل أربعاً الخ) كذا في نسخة والمناسب لو كل اثنتين وبعد ذلك ففيه وقفة مع ما يأتي في قول المصنف في سجود السهو وأتم النقل وقطع غيره (قوله ولو أراد ذلك) أي الموافقة التي شرح بها كلام المصنف (قوله وعليه حل حلو) أي على المخالفة وهو نص ابن فرحون وهو ضعيف

وشفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة (ش) يعني أن المصلي فذا أو اماماً أو مأموماً اذا ذكر صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو تذكر خسباً أو أربعاً على الخلاف الى واحدة وهو في صلاة فان كلاً من الفذ والامام يؤتم بقطع ما هو فيه ان لم يركع فان ركع ركعة بسجدة تهاشعها أي كملها ركعتين نافلة وسلم وسواء ذكر فيها ما خرج وقته أم لا كما لو ذكر ظهر يومه في عصره لكن ان يتمادى بعد ذلك رخصت في غير مشتر كتي الوقت لما تقدم من أن الترتيب ليس شرطاً في غير المشتركين وعلى رواية ابن الماجشون من الشرطية تبطل فانه في توضيحه واذا قلنا يقطع الامام ولو جمعة فتبطل صلاة المأمومين ولا يستخلف الامام على المشهور وأما المأموم فيتمادى مع امامه ويعيدها غير المشاركة في الوقت استحباً بعد ان ياتيه بما ذكره من الصلوات اليسيرة وأداني المشاركة بعد ان ياتيه بمشاركتها الشرطية ترتيباً مامع الذكرونا قال ابن عبد السلام ان يتمادى مشكل اذ فيه مراعاة حق الامام بالتمادى على صلاة فاسدة يجب على المأموم اعادتها ولا حق للامام في ذلك ولا فرق في يتمادى المأموم واعادة ما هو به في الوقت بين الجمعة وغيرها ويعيدها جمعة ان أمكنه والاظهر اذ هي بدلها فيرجع اليه عند تعذر الاصل ومقتضى قوله وشفع ان ركع في الفرض وأما النفل فيقطع ركعاً أم لا فيظهر تأثيراً في فانه لو كمله أربعاً لم يظهر للذكر تأثير فيه بخلاف الفرض فانه يظهر فيه الاثر وهو شفعه نقله بعضهم ثم ظاهر كلامه مخالفة الامام والمأموم للفذ في التفصيل السابق ولو أراد ذلك لآخر قوله وشفع ان ركع الخ عن قوله وامام ومأمومه وعليه حل حلو وهو نص ابن فرحون والذي يظهر من كلام التهذيب ان الامام ومأمومه كالفذ في التفصيل وعليه فيكون في كلامه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه أو يأتي بالكاف فيقول كامام ومأمومه ليؤذن بالتفصيل (ص) وكل فذ بعد شفع من المغرب (ش) يعني أن الفذ اذا ذكر اليسير من الفوائت بعدما أتم من المغرب ركعتين فانه يكملها بنية الفرض ولا يخرج عن نفل لئلا يلزم النفل قبلها ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه وهذا هو العلم في قوله (كثلاث من غيرها) أي كما يكمل غير المغرب اذا ذكر اليسير بعدما كمل ثلاث ركعات وهو ظاهر كلام أهل المذهب ولو في مشتركى الوقت ثم بعد التكميل بفعل ما تقدم من الاعادة الواجبة والمستحبة وعلى هذا التعميم درج الشيخ سالم في شرحه وتطريفيه الاجهوى في شرحه بقوله وفيه نظر لما تقدم من أن من ذكر حاضرة في حاضرة ان صلاته تبطل بمجرد الذكر وأيضاً لا معنى لوجوب تكميل صلاة تجب اعادتها أبداً وليس من مساجين الامام وأيضاً كلام المؤلف في التكميل بنية الفريضة وهذا لا يتأتى فيمن تذكر حاضرة في حاضرة (ص) وان جهل عين منسية مطلقاً صلى خمساً وان علمها دون يومها صلاها نواً به (ش) يعني أن من تذكر فائتة من الصلوات الخمس سواء فائتة ناسياً أو عامداً

لا

(قوله وكل فذ بعد شفع) ويعيد كما يدل عليه قوله فان خالف ولو عمداً الخ والامام أولى

من الفذ بهذا الحكم (قوله ركعتين) أي نامتين (قوله ثلاث من غيرها) أي أتم ثلاث ركعات بسجدة تها أي لفعله المعظم فان ذكره قبل عقد الثالثة رجع وتشهد وسلم (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أي من التكميل بعد الثلاث من غير المغرب وبعد ركعتين من المغرب الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكل الخ (قوله الاعادة الواجبة) أي باعتبار مشتركى الوقت (قوله سواء فائتة ناسياً أو عامداً) إشارة الى تفسير الاطلاق فقول المصنف منسية أي طرأ لها النسيان فلا يتأتى انها تركت في الاول عمداً أو سهواً ويجوز أن يرجع قوله

هذا اذا كان الجهل الخ إشارة الى أن قوله مطلقا راجع لقوله وان جهل ويصح أن يرجع لقوله منسبة أي جهل جهلا مطلقا ونسي نسيانا مطلقا يحترز به عن النسيان أو الجهل المقيد بذلك وان شئت قلت في تفسيره علم يومها وجهله في يومين أو ثلاثة أو في الأسبوع (قوله لا يدري ماهي) تفسير للجهل أي ان المراد بالجهل عدم العلم بالشئ انشامل (٣٠٣) للشك وانظر والوعم (قوله فانه يصلي الصلوات

الخمس) الا انه يبدأ بالليلتين اذا علم أن المقدم في تلك الحالة أن يصل وتقدم النهاريات اذا علم تقدمها وان شك خير (قوله اذ لا يطلب منه) الاولى التفريع والا كان مصادرة (قوله فاذا نوى به يومها) أي على جهة الكمال لان المذهب لا يشترط تعيين اليوم (قوله أم لا) أي أم لا تعرف مرتبة احدها من الاخرى هذه لم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح وحاصلها انه اذا ترك صلاتين لا يدري ماهما ولا يدري نسبة احدهما من الاخرى فلا يخلو من ان يعلم انهما من يوم واحد والليلة التي تليه أو التي تليها أو من يومين أو لا يعلم ذلك فان كان يعلم انهما من يوم واحد لكن لا يعلم أهما صبح وظهر أو صبح وعصر أو صبح ومغرب أو صبح وعشاء أو ظهر وعصر أو ظهر ومغرب أو ظهر وعشاء أو عصر ومغرب أو عصر وعشاء أو مغرب وعشاء أو مغرب وعشاء أو صبح وعشاء فانه يصلي خسا يبدأ بالصبح ويختم بالعشاء هذا فيما اذا كان الليل متأخرا وأما اذا كان متقدما كما اذا كان لا يدري هل هي المغرب والعشاء أو المغرب والصبح أو المغرب والظهر أو المغرب والعصر أو الظهر والعشاء أو الظهر والصبح أو الظهر والعصر فانه يصلي ستا يبدأ بالمغرب وان كان يعلم انهما

لا يدري ماهي فانه يصلي الصلوات الخمس اذ لا تبرأ ذمته الا بها اذ هو مطلوب ببراءة الذمة لان كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي المنسية أو المتروكة فصار عدد حالات الشك خسا فوجب استيفائها ويجزئ النية في كل واحدة من الخمس بأنها هي فلا يقال النية مترددة هذا اذا كان الجهل للغة ثمة غير مقيد بليل ولا نهار وعومعني الاطلاق فلو علم انها نهارية يصلي ثلاثا أو ليلية يصلي اثنتين فان علم الفائتة بكونها ظهرا مثلا الا انه جهل يومها فلم يعلم أهو السبت أو الاحد أو غيره فانه يصلي الصلاة المعينة ولا عبرة بكون يومها مجهولا اذ لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدد أيام الأسبوع اذ لا يختلف الصلاة المعينة باختلاف الأيام فاذا نوى به يومها الذي تركت فيه فقد برئت ذمته اذ لو كررها لا يحيل في نيته الاعلى يوم مجهول فاذا كان لا بد من الاحالة على مجهول فلا فائدة في التكرار وهذا معنى قوله صلاتها ناوله أي صلاتها ناولها اليوم الذي يعلم الله أنها له والافاليوم المجهول لا ينوي (ص) وان نسي صلاة وثانيتها يصلي ستا وندب تقديم ظهر (ش) هذا شروع فيما اذا كانت المنسية أكثر من واحدة وليعلم ان المنسي اذا زاد على الواحدة فلا يخلو اما أن يكون صلاتين أو أكثر والصلاتان امام معنيتان أو لا وغیر المعنيتين اما أن تعرف مرتبة احدهما من الاخرى أم لا فان عرفت مرتبتهما فاما من يوم أو أكثر فان كانا من يوم فهي اما ثانيتها أو ثالثتها أو رابعتها أو خامستها وان لم يكونا من يوم فالثانية امام ثالثتها وهي سادستها وحادية عشرتها وسادسة عشرتها وحادية عشرتها وبنها وحادية ثلاثينها والافهي سمية أي مماثلة لثانيتها أو ثالثتها أو رابعتها أو خامستها فافشار المؤلف لما اذا كانا من يوم وعرف مرتبة الثانية من الاولى بقوله وان نسي الخ والمعنى ان من نسي صلاة وثانيتها من خمس صلوات منها اثنتان ليلتين ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري أهما من صلاة النهار أو هما من صلاة الليل أو احدهما من صلاة النهار والاخرى من صلاة الليل ولا يدري هل الليل سابق النهار أو النهار سابق الليل فيحتمل كونهما ظهرا وعصر أو عصر ومغرب أو مغرب وعشاء أو عشاء وصبحا أو صبحا وظهرا فانه يصلي ست صلوات متوالية يختم بعبادة لا حتمال كونه المستروك مع ما قبله فيأتي بأعداد تحيط بحالات الشك وكذا يستحب له في جميع مسائل الباب كلها أن يبدأ بالظهر ويختم بها لانها أول صلاة صلاها جبريل بالانبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ان من نكس الفوائت عمدا أو جهلا لا إعادة عليه اذ بالفراغ منها خرج وقتها وترتيب المفعولات انما هو مع بقاء الوقت فبراءة ذمته يحصل بخمس صلوات فصلاته السادسة انما هي لحصول الترتيب وقد علمت سقوط طلبه حينئذ على الراجح وأما على مقابله من ان من ترك الترتيب في الفوائت يعيد أبدأ فلا إشكال فهو مشهور مبني على ضعيف وهذا لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما يأتي ومنه قوله وأعادا لابتداء الخ (ص) وفي ثالثتها أو رابعتها أو خامستها كذلك يثنى بالمنسي (ش) يريد انه اذا نسي صلاة وثالثتها ولا يدري ماهما أو صلاة ورابعتها أو خامستها فانه يصلي ست صلوات كما اذا نسي صلاة وثانيتها الا أن صفة القضاء مختلفة ففي الاولى يبدأ بالظهر ويثنى بثالثتها وهي المغرب ويثلاث بثالثتها وهي الصبح ويربع بثالثتها

من يومين أو لا يعلم هل هما من يوم واحد أو من يومين فانه يصلي الخمس مرتين (قوله والافهي سمية) أي وان لم تكن مماثلتها الخ (قوله في جميع مسائل الباب كلها) هذه الكلمة غير مسلمة الا أن براد الكل المجموع لما يثبت لك (قوله وقد علمت سقوط طلبه على الراجح) أي فيكون مشكلا (قوله فهو مشهور) هذا هو الجواب أي فالحكم بكونه يصلي ستا مشهور مبني على ضعيف وهو ان الترتيب شرط

الضرورة أن الترتيب هنا لا يتصور حصوله بكل وجه إلا بإعادة المفعول فكان مما لا يتصل إلى الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الأول هذا ما ظهر لي في الجواب اهـ (قوله لا يدري السابقة من الصلاة) هكذا في نسخة بالافراد والمناسب من الصلاتين الآن يراد الجنس المتحقق في أكثر من واحد (قوله بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر) أي بأن عرف بأن الظهر السبت والعصر ثلاثا ولا يعلم السابق منهما على الآخر وقوله أو يعلمه أي يعلم السابق أي بأن عرف أن السبت سابق على الأحد لكن لا يدري الظهر السبت أو الأحد (قلت) وخلاصة هذا أن اليومين معينان فتبقى ثلاثة اليومين غير معينين كأن يعلم أن عليه الظهر والعصر وأنهما من يومين لكن لا يدري أي اليومين فقوله ان لم يتعين اليومان اتفاقا لا يظهر ذلك الشرط الا اذا كان ما قبله يدخل فيه تلك الصورة وقد علمت مما قررنا عدم الدخول (قوله كسبت وأحد ولم يعلم السابق منهما) أي وعرف ما لكل يوم ولا يخفى أن تعيينه ليس قاصرا على تلك الصورة كما هو ظاهر بل هو شامل لصورة أخرى وهي ما إذا علم السابق منهما ولا يدري أي الصلاتين له ثم لا يخفى أن كلامه هذا يشعر بأن موضوع الخلاف ما ذكره وليس كذلك بل موضوع الخلاف الصورة الثانية التي ذكرناها (قوله وقيل ان عرف اليومين الخ) قصره على صورة وهو ما إذا عرف أنهما السبت والأحد ولا يدري أي الصلاة لهذا أو لهذا (٣٠٥) ولوعلم أن السبت سابق على الأحد وأما لو عرف

أن السبت الظهر والأحد العصر ولا يدري ما هو السابق فلا يأتي فيه ما ذكره من كونه يصلي لكل منهما ظهرا وعصرا (قوله وبهذا يدفع اعتراض المواق) حاصل اعتراضه أنه يقول ان ابن يونس صوب أنه يصلي ظهرا بين عصرين أو عصرين بين ظهريين لافرق بين كون اليومين معينين أو غير معينين ومقابله انه اذا كان اليومان معينين يصلي لكل يوم صلاتين فالمصنف حيث قيد بقوله معينين قد جاء على غير مختار ابن يونس فيكون ذاهبا للقول الضعيف وحاصل الجواب ان قوله معينين ليس صفة ليومين حتى يأتي الاعتراض بل صفة لصلاتين بمعنى فرضين (وأقول) حامدا لله تعالى انه لا اعتراض على جعله صفة ليومين

(ش) أي وفي نسبان صلاتين معينتين كظهر وعصر مثلا من يومين لا يدري السابقة من الصلاة بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر أو يعلمه ولا يدري أي الصلاتين له صلاهما أو أعاد المبتدأة حتى يصير ظهرا بين عصرين أو عصرين بين ظهريين ان لم يتعين اليومان اتفاقا وكذا ان تعينا كسبت وأحد ولم يعلم السابق منهما فعينتين بالتاء صفة لصلاتين حقهما ان يتصل بوصوفه لا مذكرو صفة ليومين اذ لافرق بين كون اليومين معينين كسبت وأحد أو غير معينين على المشهور وقيل ان عرف اليومين كسبت وأحد فيصلي ظهرا وعصرا السبت وظهرا وعصرا الأحد ويصح أن يكون معينين بالتذكير صفة لصلاتين أيضا وذكر الصفة باعتبار أن الصلاتين بمعنى الفرضين ويفهم الاطلاق في اليومين صريحا على هذا الضبط أيضا وبهذا يدفع اعتراض المواق (ص) ومع الشك في القصر أعاد أثر كل حضرة سفرية (ش) يعني فان شك مع ما تقدم في القصر أي نسي ظهرا وعصرا معينتين من يومين لا يدري السابقة منهما وشك مع ذلك هل كان الترتيلهما في السفر أو في الحضر فالصحيح أنه يصلي ظهرا حضرة ثم هي سفرية ثم عصرا حضرة ثم هي سفرية ثم ظهرا حضرة ثم هي سفرية وليست البدأة بالحضرة متعينة كما يشعر به كلام المؤلف كان الحاجب بل يصح العكس لكن البدأة بالحضرة أولى لانها مجزئة سواء كان ترتيلها في الذمة حضرة أو سفرية بخلاف العكس ولا مفهوم لقوله أثر بل المراد بعدلان حقيقة الأثر ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو أبدل أثر بعبء كان أولى لانه لا يتقيد بالفورية والبعدية تصدق بالتراخي والمأخوذ من المتن انه لا يعيد المغرب والصبح لانهما لا يقصران خلافا لمن يقول باعادتهما كما هو قول حكاة ابن عرفة ولا فائدة فيه (ص) وثلاثا كذلك سبعا وأربعا ثلاث عشرة وخمسا إحدى وعشرين (ش) هذا

(٣٩ - خرشي أول) لانه اذا كان الحكم ما ذكره المصنف في اليومين المعينين الذي هو محل الخلاف فأولى محل الاتفاق فتدبر (قوله فالصحيح) ومقابل الصحيح يصلي ظهرا وعصرا تامتين ثم مقصورتين ثم تامتين وهذا القول منقول عن ابن القاسم (قوله بخلاف العكس) بل وإعادة الحضرة سفرية ليس بواجب بل مستحب كما قال في لـ لان القصر سنة لا يقال قياس ذلك أن تكون الاعادة سنة كالقصر لانا نقول لا بدع من أن يكون ذلك الفعل أو السنة أو الاعادة مستحبة ألا ترى أنه اذا اشتغل في صلاة عن فعل سنة يعيد في الوقت وحيث حكموا بالاعادة في الوقت فهي مستحبة وهو واضح بل تكون الاعادة في الوقت ناشئة عن ترك واجب كما قالوا اذا ترك مسح أسفل الخف بناء على ان مسح الأسفل واجب قال في التوضيح وفي الاعادة لها سفرية اشكال لان اعادة من أتم في السفر مستحبة في الوقت ولا وقت هنا فالذي يأتي هنا على أصل المذهب ان يصلي حضرات ليس الا وانظر هل يقال المسئلة التي أمر بالاعادة فيها في الوقت واذا خرج الوقت لا اعادة انما هي اذا أمر فيها بالقصر في ألف وأتمها وهذه انما أمر باتمامها بناء على أنها عليه كذلك وأمر بالانتيان بها سفرية لاحتمال أن تكون كذلك فيكون قد حصل له سنة القصر فلا يراعى في ذلك بقاء الوقت (قوله وثلاثا كذلك الخ) معمول لمقدر أي وان ذكر ثلاثا حالة كونها كذلك أي معينات ولا يدري السابقة صلي سبعا وقوله أربعا فيه حذف أي كذلك أي وان ذكر أربعا في حال

كونها كذلك صلى ثلاثة عشر وهكذا يقال فيما بعد (تبيينه) كان حقه أن يؤخر قوله ومع الشك في القصر عن قوله وخمسائهما
 فيذكرها آخر الباب بخبر يانها في جميع مسائل الباب قاله ع (قوله لانها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به الخ) حاصله
 ان كلام من الصلوات الثلاث فيه ست احتمالات اثنان مع التقدم واثنان مع التأخر واثنان مع المتوسط وذلك لانه على تقدير تقدم
 الصبح فيحتمل أن يكون الذي بعده الظهر ثم العصر ويحتمل العكس أي أن يكون بعدها العصر ثم الظهر وعلى تقدير توسطها فيحتمل
 أن يكون الذي قبلها الظهر والذي بعدها العصر ويحتمل العكس وعلى تقدير تأخرها فيحتمل أن يكون الاول الظهر ثم العصر ويحتمل
 العكس وكذا يقال في كل من الظهر والعصر فهي احتمالات ثمانية عشر ولا يجمع تلك الاحتمالات الا اذا صلاها سبعا فبينه فنقول
 انه اذا صلاها سبعا صلاها أولا مرتبة ثم صلاها ثانيا كذلك ثم صلى الصبح فقد حصل للصبح في الترتيب الاول التقدم على الظهر
 ثم العصر وعند حصول الترتيب الثاني حصل لها التقدم على العصر الكائن في الترتيب الاول ولا ينظر للمتوسط ثم الظهر الحاصل في
 الترتيب الثاني وحصل لها المتوسط بين الظهر الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها المتوسط بين العصر
 الكائن في الترتيب الاول والظهر الكائن في الترتيب الثاني فقد حصل لها المتوسطان وحصل لها باعتبار كونها أول الترتيب الثاني
 التأخر عن الظهر ثم العصر أي فالذي قبلها بالصق العصر وقبل العصر الظهر وحصل لها باعتبار كونها آخر التأخر عن العصر الكائن في
 الترتيب الاول ثم الظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل للظهر باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على الصبح الكائن في أول
 الترتيب الثاني ثم العصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على العصر (٣٠٦)

من تمة قوله وفي صلاتين من يومين معينتين الخ أي أن من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح
 وظهر وعصر من ثلاثة أيام ولا يدري السابقة منها فانه يصلي سبعا الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيد
 المبتدأة ثالثة ليجب بحالات الشكوك لانها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به ويحتمل
 أن الصبح آخرها أو أولها الظهر وأوسطها العصر فيعيد الصبح ويحتمل أن الظهر آخرها فيعيد الصبح
 ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر بعد الظهر ويحتمل أن الصبح
 متوسطة بعد الظهر وقبل العصر فيعيد الصبح ثلاثة وان نسي أربع صلوات معينات كصبح
 وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام صلى ثلاث عشرة صلاة الاربعه مرتبة ويعيدها
 ويعيدها ثم يعيدها ابتداء ليجب بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات معينات كظهر
 وعصر ومغرب وعشاء وصبح من خمسة أيام صلى احدى وعشرين صلاة الخمسة مرتبة
 ويعيدها ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها ابتداء ليجب بحالات الشكوك فعنى قوله كذلك أي
 معينات كانت الايام معينة أم غير معينة مع الشك في التقدم والتأخر فقول التتائي في قوله
 كذلك أي معينات من ثلاثة أيام معينة غير ظاهر (ص) وصلى في ثلاث مرتبة من يوم

الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح
 الكائن في أول الترتيب الثاني هذان
 التقدمان للظهر وحصل لها أي
 للظهر المتوسط بين الصبح والعصر
 في الترتيب الاول والمتوسط باعتبار
 كونها في الترتيب الثاني بين العصر
 الكائن في الترتيب الاول والصبح
 الاخيرة وحصل لها أي للظهر
 باعتبار كونها في الترتيب
 الثاني التأخر عن العصر الكائن في
 الترتيب الاول ثم الصبح الكائن في
 أول الترتيب الثاني وحصل لها في
 حال كونها في الترتيب الثاني التأخر

عن الصبح الكائن في أول الترتيب الاول ثم العصر كذلك أي الكائن في الترتيب الاول وقس على ذلك حال العصر
 وقد أعطينا الضابط (قوله ويحتمل ان الصبح آخرها) هذا أحد التأخيرين الذين قد علمنا كنههما (قوله ويحتمل أن الظهر آخرها)
 وقبلها بلصقها الصبح وقبلها أي الصبح بلصقها العصر فهذا أحد التأخيرين والتأخر الثاني هو التأخر عن العصر وقبل العصر الصبح أي
 الصبح الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الاول (قوله ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح) لا يخفى ان هذا
 المتوسط الذي للعصر محقق بالصبح التي فعلت في أول الترتيب الثاني فالمناسب اسقاطه (قوله ويحتمل ان الصبح متوسطة بعد الظهر
 وقبل العصر الخ) لا يخفى ان هذا المتوسط قد تحقق لها بفعل العصر في الدور الثاني لانها صارت متوسطة بين الظهر الكائن في الترتيب
 الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني والضابط على ما مشى عليه أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها واحد وتر يد عليها واحدا أو
 تضربها في مثلها ثم تنقص عدد المنسيات الا واحدا أو تضرب عددها الا واحدا في مثله وتر يد على المجموع عددها أو تضرب عدد
 المنسيات في أقل منها باثنين وتر يد على الخارج عدد المنسيات واحدا وهذه الضوابط تأتي فيما لانهاية له من الصلوات كما اذا تركت
 صلوات معينات من ستة أيام ولا يدري السابقة أو ترك سبعا كذلك وهكذا وهذا لا يفهم من قول المؤلف (قوله وصلى في ثلاث الخ) مؤخر
 من تقديم وحقه ان يصليه بقوله وان نسي صلاة وثانيتها لانه من تمة ولعل ناسخ المبيضة خرجته في غير موضعه ويمكن الجواب انه انما
 ارتكب ذلك لاجل أن يشبه في قوله صلى ستا قوله فيما تقدم وفي ثالثها وأربعها أو خامستها كذلك طلبا للاختصار

(قوله وأربعاً ثمانية الخ) قال بهرام أربعاً وخمسة ممول لقوله نسي والتقدير وان نسي أربعاً أي حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الأولى صلى ثمانية وان نسي خمساً أي في حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الأولى صلى تسعاً ويحتمل أن يكون أربعاً وخمسة منصوبين على اسقاط الخافض أي وفي أربع يصلي ثمانية وفي خمس يصلي تسعاً قال المرادى وشذصرف ثمان تشبيهاً بهجوار والمعروف عدم الصرف وقيل هما الغتان (قوله من يوم وليلة) فيه إشارة إلى حذف عاطف ومعتوف على قوله من يوم فيكون أراد باليوم النهار فقط وليس ههنا متعين كما أفاده في لـ إذ قد يطلق اليوم ويراد به الشرد الكامل منه وهو النهار مع الليل وعذرة الفلك ليلا ونهاراً (قوله وهذا) أي الخروج من العهدة بما ذكر (قوله فانه يبرأ) (٣٠٧) بأربع صلوات) فإذا علم تقدم النهار بدأ بالظهر ويختتم بالعشاء وأما إذا علم تقدم

الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالظهر (قوله وأما إذا كان لا يدري هل كلها الخ) أي والفرض انه علم تقدم أحد هما بعينه فإذا علم تقدم النهار فيبدأ بالصبح ويختتم بالعشاء وإذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالعصر (قوله ثم انه يصليها الخ) لما كان قوله يصلي خمساً صادفاً بالبداية بالظهر الذي عهد في الباب انه يقتضيه بين ان ذلك ليس مراداً بل المراد هنا انه يصليها مرتبة فيبدأ بالصبح فيما إذا علم تقدم النهار ويبدأ بالمغرب إذا علم تقدم الليل (قوله وهو الصحيح) لعل مقابل الصحيح انه يبدأ بالظهر ويختتم بالصبح وحرر

فصل سجود السهو (قوله حكم السهو) أي سجود السهو وأن الإضافة تأتي لادنى ملائمة (قوله وأما النسيان الخ) أي فينتقرر بينهما العموم والخصوص المطلق وهذا مخالف لما قررر وأما النسيان زوال المعلومات عن المدركة فقط والنسيان زوال المعلومات عن المدركة والحفاظة معا (قوله عما لا يكون)

لا يعلم الأولى سبعا وأربعاً ثمانية وخمسة (ش) لما قدم ان من جهل عين منسية يصلي خمساً ومنسية وثانيتها يصلي ستاً وكان الضابط لذلك انه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة فإذا نسي ثلاث صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي سبع صلوات مرتبة لان للواحدة المجهولة من الثلاث خمساً فيبدأ بالظهر ويختتم بالعصر وإذا نسي أربع صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي ثمان صلوات مرتبة لان للواحدة المجهولة من الأربع خمساً وإذا نسي خمس صلوات متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي تسع صلوات لان للواحدة المجهولة من الخمس خمساً فقوله ههنا من يوم أي وليلة ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا يعلم أعيان الصلوات وبعبارة أخرى وما ذكرناه في تقرير وصل في ثلاث مرتبة الخ من أنه لا يدري هل الثلاث من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل ولا يدري هل الليل سابق أو النهار إشارة إلى أنه لو علم أن بعض ههنا من النهار وبعضها من الليل لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك إذ تحصل البراءة حينئذ نسبت صلوات فيبدأ بالظهر ويختتم به لاحتمال أن تكون واحدة من النهار واثنان من الليل وعكسه فيخرج من عهدة هذه الصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا على احتمال كون النهار سابقاً على الليل وأما على احتمال تأخره فلا بد من صلاة الصبح والظهر بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لم يعلم تقدم الليل على النهار ولا عكسه وأما ان علم تقدم أحد هما بعينه على الآخر فانه يبرأ بأربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما إذا علم أن بعض ههنا من النهار وبعضها من الليل وأما ان كان لا يدري هل كلها من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل فانه يصلي خمساً فقط اه ثم انه يصليها مرتبة وهو الصحيح * ولما فرغ من الكلام على ما قصد من أحكام السهو عن الصلاة كلها شرع في الكلام على السهو عن بعضها فقال

فصل في كرفيه حكم السهو وما يتعلق به والسهو الذهول عن الشيء تقدمه ذكر أولاً وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه ذكر والفرق بين السهو والغفلة ان الغفلة تكون عما لا يكون والسهو يكون عما يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون وفرق آخر وهو ان الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن

الأولى حذف لا (قوله والسهو يكون عما يكون) الأولى اثباتها بدليل ما بعده (قوله تقول غفلت الخ) من باب دخل فهو بفتح الفاء (قوله عن هذا الشيء) أي عن فساد أمر حتى كان أي حتى حصل فلم أت به لعدم حصوله أي فالغفلة في الحقيقة عن سبب عدم ذلك الشيء (قوله لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن) أي لأنك إذا سهوت عن أمر لم يتقرر خارجاً يحمل هذا على فعل اختياري سهواً عن فعله لانه لا شك ولا ريب أنه إذا سهوا عن فعل اختياري له لا يكون أي بوصف كونه فعلاً اختياريّاً فلا ينافي أنه يكون لا بهذا الاعتبار (قوله وهو ان الغفلة تكون عن فعل الغير) أي والسهو عن فعل النفس بذلك يعلم ان هذا الفرق ملازم للفرق الأول بل هو موضح له كما بين من تقريرنا ويظهر بذلك التباين بين الغفلة والسهو وأما بين النسيان والغفلة فلم يتعرض له ويظهر أن يكون بينهما التباين لأن النسيان يكون عن فعل النفس تقول نسيت أن أفعل نسيت أن أكل ونحو ذلك ويظهر أيضاً ان هذا التعريف للغفلة لا يظهر به ما ذكر

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغفل عن ذكره الغافلون وفي القاموس ما يفيد ترادف الغفلة والسهو فانه قال غفل عنه سهوا (قوله سهوا عن الشيء) أي الذي هو من فعله (قوله مطلقا) أي سواء كان عن ثلاث سنن أو أقل (قوله لا امام ومنفرد الخ) اعلم أي أصالة والا فالأمام موم يخاطب بالسجود مع الامام (قوله الكبير) وهو الشيخ أحمد الفيشي احتراز عن الشيخ محمد الفيشي شارح العزية ودأبهم ان شهاب الدين لقب لمن اسمه أحمد وشمس الدين لقب لمن اسمه محمد (قوله أشار الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول وهل أشار فأجاب بقوله أشار أو معطوف على جواب لما هو آخر وحذف العاطف (قوله بمعنى موجب السجود الخ) أي ففي العبارة استخدام ثم لا يخفى ما فيه وذلك لانه يكون حيث ينفذ فيه تناف وذلك لانه أولا يفيد أن علة السجود السهو حيث قال السهو وقوله وان تكرر يفيد ان العلة ما هو أعم فالاحسن أن يرجع الضمير للسهو ويكون في المفهوم تفصيل أي وأما اذا لم يكن سهو فتارة يسجد كما اذا طول الخ ويمكن أن يقال ان قوله بمعنى (٣٠٨) موجب السجود تفسير لسهو أي المشار له بقوله سن لسهو (قوله من نوع واحد)

أي نقص أو زيادة (قوله اجماعا) هكذا حكى البساطي الاجماع على عدم التعدد (قوله أو أكثر كنعقص وزيادة) أي فجمهور العلماء على أنه لا يتكرر ومقابله ما قاله ابن أبي حازم وعبد العزيز من انه يتعدد بأن يسجد قبل وبعد (قوله فانه يسجد له) أي لكن بشرط أن يستلزم ترك سنة كالطول بعد الرفع من الركوع لان استلزام ترك مستحب كتطوير الجلسة الوسطى (قوله كما اذا سجد الخ) لا يخفى أنه لا حاجة لذلك بناء على ما تقدم له من قوله لا امام ومنفرد فتأمل (قوله أو تكلم المصلي الخ) لا يخفى ان السبب مقدم على المسبب والمصنف جعل السهو المتكرر سببا في سجدتين فقط فتكون السجدتان بعد السهو المتكرر فاذا طرأ سهو آخر بعد السجود فله حكم آخر فلا يقال حينئذ ان المصنف يفيد بكذا لان التقيد بكذا انما يكون لو كان المصنف محتملا لغير التقيد ومثل

فعل الغير وقد سهوا عن الشيء فهو ساه ولما وقع في المذهب اختلاف في حكمه قبلها أو بعدها بالوجوب والسنية ووجوب القبلي عن ثلاث سنن وسنيته عمادونها وكان الراجح سنيته بعديا أو قبلها مطلقا عينه بقوله (ص) سن لسهو الخ (ش) أي سن لسهو لا امام ومنفرد سجدتان والمراد بالمتفرد ولو حكى ليشمل المسبوق اذا قام للقضاء بعد سلام امامه وكلام المؤلف في غير المستنكح بدليل قوله فيما يأتي لان استنكحه السهو وفي غيرنا شيء عن شك مستنكح والا فالسجود له مستحب كما يأتي عند قوله أو استنكحه الشك وقول الشارح وأما السجود البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه الخ فيه نظره فانه تبع في هذه العبارة التوضيح لكنه معترض فان شهاب الدين الفيشي الكبير نقل عن الطراز وأجوبة ابن رشد الوجوب في السجود البعدي ولما كان السهو قد يتكرر من المصلي آخر الشارع سجوده الى تمام الصلاة وان كان الاصل أن يؤتى بالجبار عند سجوده لكن لو أتى لكل سهو بسجوده عنده لربما تكرر سهوه وشق عليه تخفف عنه لطفابه أشار الى ذلك بقوله وان تكرر أي السهو بمعنى موجب السجود من نوع واحد اجماعا أو أكثر كنعقص وزيادة وقتنا بمعنى موجب السجود ليشمل الطول بالحل الذي لم يسرع الطول به فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد على ما يأتي وهذا اذا كان التكرار قبل السجود للسهو أما ان كان بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد المسبوق مع امامه القبلي ثم سها في قضاؤه بنقص أو زيادة فانه يسجد للسهو ولا يجزى بسجوده السابق مع الامام أو تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا كما في النوادر عن ابن حبيب واللام في قوله لسهو للتعليل مع ملاحظة سجدتان لانه في نية التقديم أي سن الا نيان بسجدتين أو طلب على وجه السنية الا نيان بسجدتين لاجل جبراً ودفع خلل سهو أو جبر أو دفع خلل شك فتغلب هنا في السهو فجعله شاملا للشك بقريته قوله كنتم لشك فقوله وان تكرر مبالغة في سجدتان الآتي في كلامه لا في سن لان السهو المكرر لا يتوهم في أصل السجود له حتى يبالغ عليه وانما المتوهم السهو المنفرد لانه ربما يتوهم انه لا يسجد له لانه خفيف فكان يقول وان انفرد لكن لما كان قوله سجدتان في نية التقديم بالغ عليه (ص) بنقص سنة

ذلك من سجد لنقص قبل سلامه ثم تذكر أنه بقي عليه منها فاتمه وسها فيه فانه يسجد ثانيا (قوله للتعليل) أي التعليل مؤكدة لقوله سن (قوله مع ملاحظة) أي فالعلل ليس السنية فقط بل سن السجدتين (قوله أو طلب) هذا في المعنى تفسير لما قبله فالأفضل أن يقول أي طلب الخ (قوله وجه السنية) الاضافة للبيان وفائدتها الاجمال ثم التفصيل لانه أوقع في النفس (قوله أو دفع) لا يخفى ان دفع خلل السهو جبر فهو تنويع في التعبير والمراد واحد (قوله فتغلب الخ) لا يخفى أن المفرع عليه لا ينتج ذلك انما ينتج أن في المصنف حذف العاطف والمعطوف ثم أقول لا يخفى أنه لا حاجة لذلك بل الاولى ان يبقى المتن على ظاهره وقوله كنتم لشك تشبيه فيما تقدم من الحكم وغيره (قوله في أصل السجود له) أي من حيث عدمه وكأنه يقول لا يتوهم عدم السجود له والاحسن أن يقال يحتمل قول المصنف وان تكرر الخ من نوعين ويكون فيه إشارة الى الخلاف خارج المذهب من أنه يتكرر بأن يسجد قبل وبعد كما هو عادته (قوله بنقص سنة) أي سهو متبليس بنقص سنة وتبليس بنقص السنة لكونه سبباً له وهو سبب عنه كما أفاده اللقائي واطافة بنقص الى سنة من اضافة المصنف

للفعل أي نقص المصلي سنة أو إضافة المصدر للفاعل لأنه يأتي لازماً ومتعبداً (قوله سجدتان) فلا تجزئ الواحدة فلو سجد واحدة وتذكري قبل السلام أضاف إليها أخرى فإن كان سلم سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا سجود عليه - ونعني الزيادة على اثنين ولو سجد ثلاثاً زاد سجود عليه قبلها أو بعده وخالف اللخمي في القبلي فقال إن سجد ثلاثاً سجد بعد السلام (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهد ودعائه والظاهر أنه لو سجد قبل التشهد يكفي ويكفيه له وللصلاة تشهد واحد (قوله مؤكدة) يدخل في السنة المؤكدة الفاتحة في الأقل إذا سها عنها في أقل الصلاة وأتى بها في جلها فإنه يسجد لها وإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله ولو خفيفة) على هذا يكون قول المصنف أومع زيادة معطوفاً على مؤكدة أي أوسنة منلقامع زيادة (قوله قبل سلامه) هذا حيث لم يصل خلف من يرى السجود بعد السلام والأفلا مخالفة فإن الخلاف شر اهـ (قوله تغليباً الجانب النقص على المشهور) مقابله ما نقل عن علي بن بركان من تغليب الزيادة وأنه يسجد بعد السلام (قوله أو متردداً بينه) أي أو النقص مترددين بنفسه وبين الزيادة هذا معناه ولا يظهر له وجه فليرجع الضمير للنقص لا بمعناه الحقيقي بل بمعنى الخلل (٣٠٩) والمعنى أو تردد الخلل بين كونه نقصاً أو زيادة أي يتقن حصول خلل وشك في كونه نقصاً أو زيادة (قوله كما لو شك هل صلى ثلاثاً وأربعاً) أي والنرض أنه لم يتحقق سلامة الركعتين الأولتين فالأمر إلى أنه شك هل زاد أم لا وهل نقص أم لا فقول الشارح لأنه شك في الزيادة والنقص أي شك في كل من الزيادة والنقص أي بالمعنى الذي قلنا أي هل زاد أم لا وهل نقص أم لا وقوله فليست زائدة أي بل هي داخلية في قول المصنف بنقص سنة أومع زيادة لأن المصنف شامل لما إذا كان ذلك متيقناً أو مشكوكاً فيه إلا أنك خبير بأن هذا التمثيل لا يطابق الممثل له لأن الممثل لا يتقن موجب السجود أي يتقن حصول خلل ولم يذكر كيفية ذلك الخلل هل هو نقص أو زيادة ولا شك أن ذلك غير التصور المذكور

مؤكدة أومع زيادة سجدتان قبل سلامه (ش) يعني إن المصلي إذا نقص سنة مؤكدة داخلية الصلاة سهواً كالزائد على أم القرآن أو نقص سنة ولو خفيفة كتكبيرة مع زيادة كقيامه مع ذلك الخامسة فإنه يسجد قبل سلامه سجدتين تغليباً الجانب النقص على الزيادة على المشهور ولا فرق بين كون النقص محققاً أو مشكوكاً فيه أو متردداً بينه وبين الزيادة كما قال القرافي في الذخيرة إذا تيقن موجب السجود وتردد فيه هل هو قبلي أو بعدى كما لو شك هل صلى أربعاً أو ثلاثاً انتهى لأنه شك في الزيادة والنقص فيغلب جانب النقص فليست زائدة على كلام المؤلف خلافاً للثاني ومن تبعه ولا فرق بين كون النقص مع الزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً فيه ففي صور الشك يسجد قبل السلام وإن تحققت الزيادة أو شك فيها فبعده كما يأتي فالصور تسع بصورة القرافي يسجد بعد السلام في صورتين الأخيرتين منها واحترز بالسنة من الفرض وبالمؤكدة من الخفيفة كتكبيرة وتسمية وبدخلة الصلاة مما هو خارجها كالآذان والاقامة وبالسهو عما إذا كان الترك عمداً فلا سجود لشيء من ذلك بل لا بد من الاتيان بالفرض المتروك إن أمكن التدارك بأن لم يعقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص كما يأتي في قوله وتداركه إن لم يسلم ولم يعقد ركوعاً ويأتي أن الصلاة تبطل إذا سجد لسنة خفيفة أو مستحب ومثله ما لو سجد ترك ما هو خارج عنها وعلم مما قررنا أن النقص مع الزيادة لا يتقيد بكونه عن نقص سنة مؤكدة على المشهور (ص) وبالجامع في الجمعة (ش) أي ويسجد السجود القبلي في الجامع الأول إذا ترتب عن نقص في الجمعة كالأدرك مع الإمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلاً ولا يسجد في غيره ومقتضى سياق هذا هنا أن السجود قبلي وهذا مبني على أن الخروج من الجامع لا يعتد طولاً وانما الطول بالعرف كما هو مذهب ابن القاسم وأما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في أي جامع كان

فتأمل (قوله في صور الشك) أي الشك في النقص أو هو مع الزيادة (قوله عما إذا كان الترك عمداً) سيأتي إن فيه الخلاف (قوله ويأتي أن الصلاة تبطل إذا سجد الخ) أي إذا سجد قبل السلام متعبداً لا بعد (قوله على المشهور) مقابله يتقيد بكونه عن سنة مؤكدة (قوله وبالجامع الخ) معطوف على مقدراً أي في الجامع وغيره في غير الجمعة وبالجامع وحده في الجمعة (قوله إذا ترتب عن نقص في الجمعة) أي وأما إذا لم يكن في الجمعة فيسجد عند طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة لأنه داخل الصلاة قبل ولو أخره وكذلك البعدي إن ترتب عن صلاة فرض واختلف إن ترتب عن نفل فقبل كذلك وهو ظاهر المدونة وقيل لا واختلف في كونه تفسيراً للمدونة (قوله ولا يسجد في غيره) أي غير الجامع الأول والمراد بكونه أولاً أنه صلى فيه الجمعة وقضيته أنه لا يصح السجود في الرحبة ولا في الطرق المتصلة إلا أنه قد ذكر عجب أنه على القول بصحة الجمعة في رحاب المسجد والطرق المتصلة به وإن لم يكن ثم ضيق ولا اتصال صفوف كما هو المعتمد يصح السجود فيها لأنه إذا صححت الجمعة فيها فأولى بالسجود (تنبيهه) قال عجب لو سجد سجوداً في غير الجامع فيكون بمنزلة تاركه في فصل فيه إذا طال بين أن يكون عن ثلاث أم لا (قوله في أي جامع كان) فقد نص الشيخ أبو الحسن بقوله فلا بد من المسجد الجامع وإن لم يكن الذي صلى فيه اهـ وحينئذ فلا يكفي فعله في الزوايا التي تقام فيها الصلوات الخمس دون الجمعة

(قوله أي وأعاد على المشهور) ومقابله عدم إعادة التشهد وهو لما كأيضا واختاره عبد الملك (قوله أي والصلاة والدعاء) لما يمكن ذلك مفهوم من المصنف زاده (قوله ومن قوله أعاد تشهده الخ) يوههم أنه غير كلام المؤلف وليس كذلك لأنه عينه (قوله ولا يطيله) بمعنى الذي قبله (قوله ومن أقيمت الخ) أي وكذا من أقيمت الخ الذي هو بقية المواضع (قوله ولا يخفاء أن التشهد الخ) الأولى أن يقدمه عند قوله ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوفيه ولا يطيله فتدبر إلا أن في شرح شب خلاف ما قاله الشارح التابع فيه للحطاب ونص شرح شب فيه بحث لأنه إن أراد به المعنى العلمي الجنسي الفقهي فهو علم عند الفقهاء على الجميع وإن أراد به لفظ أشهد أن لا إله إلا الله خرج التحيات اه والظاهر عدم صحة ذلك لقول المصنف وهل التشهد والصلاة إلى آخر ما تقدم (قوله حتى انحنى) ظاهره وإن لم يضع يديه على ركبتيه وهو الموافق لقول المصنف فيما سياتي الالترك ركوع فبالاخذاء كسر الخ (قوله وأبدله بأقل السر) أي بحركة لسان (قوله بأعلى السر) وهو سماع نبيه فإنه لا يسجد لقرب أعلى السر من الجهر أو لأن من أتى بأعلى السر تكون قراءته جهر إلا أن الغالب أن من أسمع نفسه بسمع غيره أو لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه وقرره بعض الشيوخ واشتهر البحث في ذلك بأن أعلى الشيء هو الوجه إلا أكمل منه فأعلى السر حركة اللسان لاسماع النفس (٣١٠) غير أن ذلك مصطلح لهم ولا مشاحة فيه (قوله كما سياتي الخ) لا يخفى أن ذلك لا يأتي لأن

الذي يأتي له أن يسير الجهر والسر حالة وسطى كما بين (قوله أي وأتى بأعلى الجهر) وهو أن يسمع نفسه ويريد على سماع من يليه أي وأما وأبدله بأدنى الجهر فإنه لا شيء عليه أي كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر (قوله وسورة بفرض الخ) الأولى أن يقول وظاهر قوله ترك جهر أو سورة بفرض ولو من ركعة لأجل إفادة أن ترك الجهر من ركعة موجب للسجود فإنه وإن لم يترك سنة مؤكدة إلا أنه ترك بعض سنة مؤكدة بال فيطلب بالسجود له وذلك لما تقدم أن الجهر جميعه في الصلاة سنة مؤكدة قال عجم فالحق أن السجود لبعض السنة أي تركه قد يكون مطلوبا كترك الجهر في الفاتحة من الفريضة وقد يكون مبطلا كالسجود لترك

(ص) وأعاد تشهده (ش) أي وأعاد على المشهور الساجد للسهو قبل السلام تشهده استحبابا باليقع سلامه عقب تشهد وفهم من كلام المؤلف أن السجود القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوفيه ولا يطيله قاله ابن حبيب وهذا أحد مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن أقيمت عليه الصلاة أخرج عليه الخطيب وهو في تشهدها نافلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام وما ذكرناه من أن إعادة التشهد للسجود القبلي مستحب تبعا فيه الشيخ سالم في شرحه ولكن الذي يظهر من كلام المؤلف ومن صنيع حاولوا أن أعادته على سبيل السنة فإنه جعل قول ابن وهب بالاستحباب مقابلا وأما الثاني فقد قرر كلام المؤلف بالاستحباب قال واختاره ابن رشد فانظر فيه ويكبر لكل خفض ورفع فهي أربع تكبيرات ولا يخفاء في أن التشهد اسم للتحيات لله أي قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (ص) ترك جهر وسورة بفرض وتشهدين (ش) هذا مثال لنقص السنة الموجبة للسجود والمعنى أن من ترك الجهر فيما يجهر فيه في صلاة الفرض من الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأدنى السر أو ترك السورة في صلاة الفرض ولم يذكر ما ترك حتى انحنى أو ترك لفظ التشهدين ولو في نفل فإنه يسجد فيما ذكر قبل السلام وقولنا من الفاتحة أو مع السورة احتراز عما لو ترك الجهر وأبدله بأقل السر في السورة فقط فإنه لا يسجد عليه لأنه سنة واحدة غير مؤكدة اللهم إلا أن يترك ذلك في ركعتين وقولنا وأبدله بأقل السر احتراز عما إذا أتى بأعلى السر فإنه لا يسجد كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر الخ وقوله بعد أو ترك سر أي وأتى بأعلى الجهر وظاهر قوله وسورة بفرض ولو من ركعة كذا ذكره في المدونة وظاهر قوله وتشهدين أي وأتى بالجلوس يشمل النفل لانيانه به بعد القيد (ص) والافعه (ش) أي

تكبيرة وانظر ما الفرق ويمكن الفرق بأن الشيء يعظم ويتأ كدنيا كدجلة فالجهر في الفاتحة في ركعة فقط كان بعض سنة مؤكدة لأنه شرف بشرف الفاتحة فتقوى على تكبيرة واحدة فتدبر وحاصل ما يقال أنه لو أبدل السر بأعلى الجهر فإنه يسجد بعد السلام لأنه زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة ولو من ركعة أو في السورة لكن من ركعتين وكذا عكسه لو أمر في محل الجهر فإنه يسجد قبل السلام وأما لو كان ما وقعت فيه المخالفة كالآية والآيتين من الفاتحة أو من السورة فقط من ركعة فلا يسجد ذكره في شرح الرسالة (قوله وتشهدين) يتصور ذلك حيث يجلس ثلاثا في مسائل اجتماع البناء والقضاء كمن أدرك الثانية وفاته الثالثة والرابعة فإنه يأتي بركعة ويجلس للتشهد ثم بركعة ويجلس للتشهد أيضا ثم الثالثة ويجلس للتشهد فإذا نسي تشهدين من هذه سجدة يصور أيضا بما يأتي في النقل وظاهر قوله وتشهدين أن التشهد الواحد لا يسجد له والمعتمد السجود له (قوله أي وأتى بالجلوس) وأولى أن ترك الجلوس (قوله يشمل النفل) لا يخفى أنه لا يعقل في النفل ترك تشهدين بحيث يطالب بالسجود لأن غاية ما يصل إلى النفل أربع عند من يزيده على اثنتين فإنه وإن سن في حقه مؤكدا تشهد به بعد اثنتين إلا أن التشهد الأخير يتضمن ذكره قبل فوات محله فيفعل وأجيب بأنه أطلق الترك على الترك حقيقة والترك حكما وذلك إذا أخر الثاني عن أول جلوسه وقد تركه الأول حقيقة نعم رأيت

ما يفيد أن هناك من يقول بأنه يكون ستماء ويكون ثمانية قال عجم وأشار به بعض حذاق أشياخي بقوله إن تأخير الثاني عن محله ينزل منزلة تركه وهو مشكل فإن السجود في الحقيقة انما هو للتعص والزيادة وهي تأخير عن محله وأجيب بأنه لم يترك حتى سلم وقد قال في المدونة إذا ذكر ذلك بقرب السلام رجع وتشهد وسلم وسجد بناء على أن السلام ليس بمنع من الاستدراك كما قال وروى عنه أن السلام يقوت بناء على أنه مانع فإصله أنه سلم عقب رفعه من السجدة الأخيرة من الصلاة ثم أتى بالشهادة عقب السلام أو بقربه ولا بد في هذا الجواب من دعوى أن ما أتى به من التشهد منزل منزلة العدم حتى يكون السجود تركاً تشهدين والأقبح أن يكون السجود تركاً التشهد الأول وزيادة السلام والتشهد بعده (قوله بل تحضت الزيادة الخ) لا يخفى أن هذا التفسير بحسب المعنى المراد ولا فالصنف صادق على ما إذا كان السهو بنقص سنة غير مؤكدة أو فرض قدبر (قوله فيما كل وبشرب) أي جمع بينهما أي فتي جمع بينهما سهواً بطلت صلاته ولا ينفعه سجوده وأما لو فعل أحدهما تاسياً فيجبر (٣١١) بالسجود وسأني ما يتعلق بقوله وفيه أن أكل أو شرب الخ (قوله فإنه لا يسجد عليه على المشهور) ومقابله يسجد خلاصته أن الزيادة القولية إذا وقعت سهواً لا توجب سجوداً على المعتمد (قوله كتم لشك) هذا إذا شك قبل السلام وأما إذا شك بعد أن سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل بيني على يقينه الأول ولا يؤثر طرطو والشك بعد السلام وقيل يؤثر وهو الرابع (قوله من ترك قراءتهما) فصور

أن سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل بيني على يقينه الأول ولا يؤثر طرطو والشك بعد السلام وقيل يؤثر وهو الرابع (قوله من ترك قراءتهما) فصور لأن المراد يتيقن سلامتهما من ترك قراءة ومن ترك ركوع أو سجود وأما لو يتيقن السلامة كما إذا شك في كونه سهواً عن سجود الأول مثلاً أولاً فإن الثانية ترجع أولى والثالثة ترجع ثانية وأما لو يتيقن سلامتهما من ترك الفرض إلا أنه شك في ترك السورة فإنه مخاطب بالسجود قبل السلام إلا أنه لا انقلاب (قوله لا انقلاب الركعات) ظهر مما قررنا وجه الانقلاب نعم الأولى أن يحذف الجلوس لأنه

وان انتفى النقص بجميع صورته من يقين أو شك أو انفراداً أو اجتماعاً بل تحضت الزيادة اليسيرة ونحقت أو شك فيها فيسجد بعد السلام الواجب أو السني فيشمل تسليم الرد على الإمام والمأموم وانما قيدنا الزيادة باليسيرة احترازاً من الكثيرة فإنها مبطلة سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالسلام نسياناً أو بطول أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل أن ينسى أنه في صلاة فياً كل ويشرب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثيرة منه في الرابعة والثلاثية أربع ركعات وقولنا في الزيادة الكثيرة من غير أقوال الصلاة احترازاً عما إذا كانت من أقوالها كالسورة مع أم القرآن في الأخيرتين والسورة مع السورة التي مع أم القرآن في الأولين فإنه لا يسجد عليه على المشهور (ص) كتم لشك (ش) هذا تمثيل للزيادة المشكوكة فأحرى الحقيقة يعني أن الشخص المصلي إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً لم يكن موسوساً فإنه يني على الأقل المحقق ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة المأتي به وسأني ما إذا كان مستنكحاً وموضع كلام المؤلف أنه قد تحقق سلامة الركعتين الأوليين من ترك قراءتهما والجلوس بعدهما والسجود قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقصان أي تنص السورة لانقلاب الركعات وعلى هذا يحمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام خلافاً لابن لبابة ثم المراد بالشك مطلق التردد وكذا يقال في قوله ومقتصر على شفع شك أهويه أو بوتر فيشمل الوهم فإنه يوجب ذلك لأن الوهم معتبر في الفرائض دون غيرها فإذا ظن أنه صلى ثلاثاً وتوهم أنه صلى ركعتين عمل على الوهم وإذا توهم أنه ترك تكبيرتين لم يسجد فقول المؤلف لشك ليس ظرفاً لغواً متعلقاً بعملاً لأنه يقتضي أنه يتم شكه أي يزيد فيه وليس كذلك فاللام للتعليل وهي متعلقة بعملاً أو بمحذوف أي وإتمامه لأجل دفع شك أو يؤول شك بمشكوك أي كتم لفعل مشكوك فيه على نظريه كما قال البساطي ووجه تنظيره أن المشكوك فيه انما هو الركعة التي حصل فيها الشك والائتمام انما هو واقع في الصلاة وعلى أنه ظرف لغو متعلق بعملاً تكون اللام صلة متعدياً لعملاً والاولى أن اللام بمعنى مع وما يدخل تحت الكاف في قوله كتم لشك من قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها بعد قراءة الفاتحة كما هو المطلوب

لانقلاب مع ترك الجلوس (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أي وأما السجود بعد السلام فلا يكون الا عند تحقق الزيادة هذا معناه (قوله خلافاً لابن لبابة) أي فلا يقول بذلك الجليل وحاصله أن ابن لبابة يقول يسجد للزيادة بعد السلام إلا إذا صلى وشك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فإنه يسجد قبل السلام لخبر الموطأ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك ثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام اه أي والفرض أنه تحقق سلامة الركعتين الأوليتين عنده فيكون الأمر بالسجود قبل السلام مع هذه الحالة تحض تعبد (قوله في الفرائض) أي في الأجزاء الفرائض (قوله أي يزيد فيه) أي وليس المراد بإتمامه أن له حداً مخصوصاً وقد كان نقص عنه فيطالب بإتمامه (قوله أو بمحذوف) أي المشار به بقوله وإتمامه وتقدير دفع لا بد منه علقته بعملاً أو بإتمام (قوله وعلى أنه ظرف لغو الخ) أي المحكوم بصحته بتأويل شك بمشكوك فيه (قوله والاولى أن اللام بمعنى مع) أي أن الاعتراض وإن دفع بالتأويل يندفع بكون اللام بمعنى مع ولعل وجه الاولوية ما ذكره من البحث على أنه يمكن صحة التعليل بدون حذف المضاف أي أن وجود الشك وتحققه موجب للإتمام وهو ظاهر

(قوله فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام) هذه العبارة التي قالها الشارح هي عبارة الشيخ أحمد بالحرف الى قوله انظر بأحسن بادخال الغاية (أقول) انظر كيف يأتي هذا وقد تقدم لشارحن ان الزيادة القولية لا توجب سجوداً أي الزيادة القولية في السنن لانه سيأتي أن تكرير الفاتحة سهواً وواجب السجود على انه لا فرق بينه وبين ما بعده من قوله وأما من قرأ السورة الخ بل قد يقال ان السجود عند الشك في الفاتحة أولى لأن الفاتحة تكررت احتمالاً هذا هو الظاهر وان كان بعض الاشياخ علة بعدم السجود فقال لاحتمال عدم نسيان الفاتحة فتكون قراءة السورة في محله بخلاف الصورة الاولى فانه قد قدم السورة على الفاتحة ناسياً للفاتحة الخ والشيخ سالم سوى بين المسئلتين في عدم السجود فقال ولو قدم السورة على أم القرآن ثم رجع لأم القرآن وأعاد السورة أو شك في قراءة أم القرآن بعد قراءة السورة فقرأها وأعاد السورة فلا يسجد له وذكر عب الحكم عند تقديم السورة بالسجود كما قال الشارح مستشكلاً على كون الزيادة القولية لا يسجد فيها فاعلم مذهب المدونة الذي هو الحكم بالسجود ضعيف وان اعتمده عب (قوله أشعر في الوتر) أي جواب أشعر في الوتر الخ هذا فصر على ما اذا كان شك في حال القيام مع ان الحكم عام في حال قيامه أو جلوسه أو سجوده فتدبر (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما نقل عن مالك من رواية على أنه يسجد قبل لاحتمال أن يكون في وتره فيشفعه بسجدةتين للهي الوارد لاوتران في ليلة (قوله

(١١٣)

فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام وأما من قرأ السورة ثم شك في الفاتحة فانه يقرأها ويعيد السورة ولا يسجد عليه انظر بأحسن (ص) ومقتصر على شفع شك أهوبه أو وتر (ش) يريد أن من لم يدر أشعر في الوتر أهوبه في ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير أن يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثاً هذا هو المشهور فقوله ومقتصر على شفع بيان للحكم والسجود جميعاً وقوله شك أهوبه الخ تفسير لمضاف مقدر قبل مقتصر تقديره وكشك مقتصر على شفع وصورة شك أهوبه أو وتر وقوله ومقتصر الخ بغنى عنه قوله كتم لشك اذ فهم منه أن الشاك يبنى على الأقل والنافلة في ذلك كالفريضة ولما كان هذا يقتصر على الركعتين المتيقنتين فيسلم منهما على أنه ما شفعه وما قبله لا يقتصر على المتيقن بل يأتي بما شك فيه عبر في كل منهما بما يناسب حكمه فحصل التقابل بين اللفظين بأوجز عبارة (ص) أو ترك سر بفرض (ش) يعني انه اذا ترك السر في الفرض والمفروض وهو الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأعلى الجهر فانه يسجد بعد السلام أما لو أبدله بأدنى الجهر فلا يسجد وانما عدل عن أن يقول أوجهر فيما يسرفه بفرض قصد الاختصار (ص) أو استنكحه الشك ولهي عنه (ش) يعني وكذا يسجد بعد السلام لكن استحباباً اذا استنكحه الشك أي داخله وكثر منه بأن يطرأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين

على الشفع أي يجعل تلك الركعة التي هو فيها ثانية الشفع وقوله والسجود جميعاً أي من حيث عطفه على قوله متم لشك الذي قد جعل تمليلاً ما يسجد به بعد تدبر (قوله تفسير لمضاف مقدر) الظاهر لاحاجة لهذا المضاف المقدر وذلك لان المعنى ان المتم لشك يسجد بعد السلام كذلك هنا أي المقتصر فيؤول بالتقدير المذكور للتناسب بين المتعاطفين (قوله والنافلة) أي المشار لها بقوله ومقتصر الخ أي والخال ان النافلة كالفريضة (قوله ولما كان هذا يقتصر الخ) يمكن ان يجعل هذا جواباً عن قوله ان قوله كتم لشك يغني عن

وأضرب

قوله مقتصر الخ (قوله عبر في كل منهما بما يناسب) أي بلفظ يناسب حكمه فعبّر

في الثاني بلفظ مقتصر المناسب لحكمه وهو كونه يقتصر من مناسبة اللفظ لعنايه وعبر في الاول بلفظ متم المناسب لحكمه وهو كونه يتم على الوجه المذكور (قوله بأوجز عبارة) أراد الجنس اذ هنا عبارتان متم لشك ومقتصر على شفع أو المعنى أو جز عبارة في كل وهذا أوضح فتدبر (قوله وأما لو أبدله بأدنى الجهر) بأن يسمع نفسه ومن يليه هذا ما حل به بعض الشراح الا أنه لا يناسب ما سيأتي للشارح من انه أبدله بحالة وسطى (قوله ولهي عنه) أي عن مقتضاه (قوله لكن استحباباً) كذا قال القاضي عبد الوهاب قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف إلا أن البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (قوله بأن يطرأ عليه في كل وضوء الخ) لا يخفى ان هذا يفيد انضمام الشك في الوسائل للشك في المقاصد وليس كذلك (قوله أو في اليوم مرة أو مرتين) لم يتم كلام عبد الوهاب وعلمه فان لم يطرأ له الا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس يستنكح من ابن عرفة قال عجب فقوله في كل وضوء أي سواء اختلفت صفة إتيانه فيه كأن يأتيه مرة في نيته ومرة في مسح رأسه ونحو ذلك أم لا وكذا يقال في قوله أو صلاة وقوله فان لم يطرأ له الا بعد يوم أو يومين يفيد أن ما أتاه في اليوم التالي يوم انقطاعه أو يوم انقطاعه غير مستنكح وأما ما أتاه في اليوم التالي ليوم إتيانه فهو مستنكح كما ثبتت له في اليوم الذي قبله أو انما يكون مستنكحاً في اليوم التالي ليوم إتيانه أو غير ذلك يحرق قلت والذي يظهر أن يقال انه اذا أتاه في يومين متواليين فانه يكون في اليوم الثاني منهما

مستنكحان علم من عادته انه يأتي في اليوم الثالث أيضا وأوطن ذلك وأما لو علم أوطن أو شك انه لا يأتيه في اليوم الثالث فانه يكون في اليوم الثاني غير مستنكح والظاهر انه في اليوم الاول غير مستنكح ولو علم أنه يستمر اتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال هو في هذه الحالة مستنكح كالיום الثاني فقام له ثم ظهر لي ان الذي ينبغي أن يجزى في مسألة الشك ما جرى في مسألة السلس فإذا زاد من اتيانه على زمن عدم اتيانه أو تساوى فهو مستنكح وان قل زمن اتيانه فليس بمستنكح وليس المراد بزمن اتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته يعتد به فيوم انقطاعه هو الذي لا يحصل شيء من ذلك بجزء من أجرائه فإذا أتاه يوما أو أتاه يومين ولم يأت يوما فهو مستنكح فإذا أتاه يوما وانقطع عنه يومين فليس بمستنكح بل الذي تقتضيه الحنفية السجدة ان المراد بالمستنكح ما يشق معه الوضوء في الشك في الوضوء وفي الصلاة ما تشق معه الصلاة (قوله وأضرب) تفسيره لا شيء بكسر الهمزة وفتح الـاء عند الفقه جميع العرب ما عدا طيها فأنها بالفتح (قوله وجوبا) فالو خالف وعمل بمقتضاه ولو عدا أوجه لالم تبطل الصلاة ذكره الخطاب (قوله ترغيم الشيطان) جواب عما يقال السجود مشكل لبنائه على الاكثر فلا موجب (٣١٣) للسجود وحاصل الجواب ان السجود دائما

هو لترغيم الشيطان (قوله لان الاشتغال به) تعليل لقوله أضرب (قوله مخصوص بهذه) أي بسبب هذه أي قصر على ما عدا هذه بسبب اخراج هذه (قوله كثيرا) أي اتيانا كثيرا (قوله هل زاد أو نقص) مسئلتان أي هل زاد أو لا أو هل نقص أو لا (قوله كطويل) أي عدا لان ابن رشد دائما استظهر ذلك في العمدة وهذا هو الذي يصح حل كلام المصنف عليه وأما سموا فهو على التساعدة أي انه يسجد أي اذا طول سموا والاختلاف فيه بين ابن رشد وغيره حتى يستظهره ومراد المصنف أنه طول طول لا زائدا على طمأنينة واجبة وسنة ومحل السجود في كلامه حيث ترتب على الطول ترك سنة كما تقدم في الرفع من الركوع فانه يسن تركه بعد الرفع من الركوع وبين السجدين

وأضرب عنه وجوبا أي لا يصلح ويبنى على الاكثر فاذا شك فيما صلاه هل اثنان أم ثلاث أو ثلاث أم أربع بنى على ثلاث وأتى بركعة وسلم وعلى أربعة وسلم وسجد بعد السلام فيهما ترغيم الشيطان لان الاشتغال به يؤدي الى الشك في الايمان والعبادة بالله واستنكاح الوضوء كالصلاة سواء ابن ناجي وقول أهل المذهب الشك في النقصان كتحققه مخصوص بهذه انتهى فقوله ولهي عنه مستأنف والحاصل أن الشك مستنكح وغير مستنكح والسو كذلك فالشك المستنكح هو أن يعتري المصلي كثيرا بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئا يبنى عليه وحكمه أنه يلغو عنه ولا اصلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استجابة كما في عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار بقوله أو استنكحه الشك ولهي عنه والشك غير المستنكح كمن شك أصلي ثلاثا أم أربعاً وحكمه واضح واليه أشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع الخ والسو والمستنكح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهو أن يسهو ويتيقن انه سها وحكمه أنه يصلح ولا يسجد عليه واليه أشار بقوله لان استنكحه السهو ويصلح والسو وغير المستنكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيرا وحكمه أنه يصلح ويسجد حسب ما سها من زيادة أو نقص واليه أشار بقوله سن لسهو والفرق بين السهو والشك أن الاول يضبط ما تركه بخلاف الثاني (ص) كطول يجعل لم يشرع به على الاظهر (ش) أي اذا طول متفكرا لشك جعل عنده فيما يتعلق بصلاته فانه ان طول يجعل لم يشرع فيه التطويل كالرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ومن استوفى للقيام على يديه وركبته فانه يسجد بعد السلام وان طول يجعل يشرع فيه التطويل أي يكون التطويل فيه قربة كالقيام والركوع والسجود والجلوس فلا يسجد عليه الا أن يخرج عن حده فليسجد ومقتضى كلام المؤلف أنه اذا طول في الجلسة الوسطى لما ذكر أنه يسجد لان التطويل فيها غير مشروع بل يكره مع ان ابن رشد قال الصواب لا يسجد على من فعل ذلك وهو قول ابن القاسم

(٤٠ - خشي اول) فان ترتب عليه ترك مستحب فقط كطويل بجلسة وسطى فتركه مستحب فان قلت

حينئذ كان يسجد قبل السلام وقد يقال ان مناطه الطول يجعل لم يشرع به بشرط أن يتضمن ترك سنة فتضمن ترك سنة شرط في كون الطول في المحل الذي لم يشرع به مقتضيا للسجود أفاده عب (قوله اذا طول) فلو لم يطول فلا يسجد عليه يوضح ذلك قول المنتقى من شك في صلاته لزمه أن يتهل ليتدكر أي ما سها عنه فان تذكر والعمل على ما سبق من أن المستنكح يبنى على الكمال وغيره يبنى على اليقين ما لم يطل فان طال فابن القاسم لا يرى عليه السجود مطلقا وسحنون يرى عليه السجود مطلقا وقرئ أنه يرى عليه السجود حيث طول يجعل لا يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول يجعل شرع فيه التطويل ابن رشد وقوله أصح الاقوال (قوله فيما يتعلق بصلاته) أي فتدكر فيما ينزله وأما لو طول فيه عبثا أو لئذ كرفي شيء من غير صلاته فانظر ما حكمه ومن العبث التدكير في ذلك المحل بقصد التقرب الى الله تعالى والظاهر لا بطلان بل السجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد وحرر (قوله والجلوس) أي الثاني (قوله الآن يخرج عن حده) قال عج وانظر ما حده والمراد أنه طول يجعل شرع به للتقرب الى الله تعالى فلو طول فيه عبثا أو لئذ كرفي غير صلاته فانظر ما الحكم أفاده عج (قلت) والظاهر أيضا لا بطلان بل يسجد وحرر (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله قول سحنون يسجد

والحاصل أن ترك التطويل في الرفع من الركوع سنة وكذا بين السجدين وهذا لا يفيد كلامه في سنن الصلاة وهذا أمران الأول
تقدم أن الزائد على الطمأنينة سنة فتكون السنة ترك التطويل الزائد على ما هو سنة ولم يبين واحد الزائد على الطمأنينة ولا حد التطويل
عليه الذي يوجب السجود وفي بعض التقارير أن هذا قدر التشهد * ثانيهما أن ترك التطويل الذي هو سنة هل هو سنة مؤكدة أو سنة
خفيفة لم أرف في ذلك نصا ولا يعلم ذلك من كون السجود له ولا التطويل لأن النقص المنضم للزيادة جرى خلاف في أنه هل يشترط أن يكون
في مؤكدة أم لا كما قال عجي (وأقول) النقص هنا لم يؤخذ جزأ بل أخذ شرطاً بل قد يقال التطويل في ذاته هو ترك السنة (قوله
وان بعد شهر) انظر ما حكم تأخير مدة قاع الصلاة هل هو مكروه أم لا والحاصل أنه يفعل متى ما ذكره إلا في صلاة ولو ترتب في صلاة
جمعة قال مالك في المدونة ومن ذكر سجوداً بعد ما من صلاة قدم مضت وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة منها ما قال ابن القاسم فإذا فرغ
منها هو فيه سجده (قوله وهو كناية) المناسب أن يقول إلا أن يقال هو كناية الخ (قوله ولو عبر به) أي بالطول وقوله لكان أحسن أي
لما فيه من التصريح بالطول (قوله لأن النافلة صارت فرضاً الخ) مفاده أنه يأتي به متى ما ذكره ولو وقت نهي ولو مرتباً عن نافلة وهو
كذلك عند صاحب الطراز وظاهر (٣١٤) كلام ابن عبد السلام أنه لا يسجد هما في وقت نهي ولو كان مرتباً

عن فريضة ونقله ابن ناجي عنه وعن غير واحد فانظره في شرحه للرسالة وقال عبد الحق عن بعض شيوخه ان ترتب عن فرض أتى به حيثما ذكر وعن نقل في الوقت المباح (قوله لأنه لترغيم) وكونه فيه ترغيم الشيطان لا ينافي كونه حاراً والحاصل ان في البعدى شيئين كونه جارياً ومرغماً للشيطان فراعى أهل المذهب الأمرين (قوله والقبلي جابر) والجابر يكون متصلاً بالمجبور أو متاخراً عنه (قوله بخلاف الجابر) أي المحض الذي ليس فيه ترغيم وهو القبلي فلا يرد ما يقال أول الكلام يقتضي أن الجابر يصح ولو مع البعد والآخر يقتضي أنه لا يصح إلا مع القرب (قوله ولذا) أي ولا يكونها أكد (قوله قبل بعدم السجود في بعض أفراد) أي القبلي يعارض هذا بأن الصلاة تبطل ببعض صور ترك القبلي وهو ما إذا كان عن ثلاث سنن وطال فذلك يقتضي أن القبلي أكد (قوله وتشهد) أي تشهد الجلوس الأول فقط (قوله بمعنى الخ) لا يخفى أن هذا التفسير للأحرام لا مناسبة له إذ لا معنى لكون المراد بالأحرام أن ينوي تكبيرة الهوى الأحرام فلا يحتاج إلى نية أحرام لأنه في الصلاة ثم إن السلام في السجود البعدى واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه وأخرى أن لا تبطل بترك الأحرام بمعنى التكبير وأما النية فلا بد منها في الطراز لا خلاف أن التشهد لهما ليس شرطاً أي فلا تبطل بتركه فلو ترك الثلاث وهى الأحرام أي التكبير والتشهد والسلام وأتى بنية

الذي ليس فيه ترغيم وهو القبلي فلا يرد ما يقال أول الكلام يقتضي أن الجابر يصح ولو مع البعد والآخر يقتضي أنه لا يصح إلا مع القرب (قوله ولذا) أي ولا يكونها أكد (قوله قبل بعدم السجود في بعض أفراد) أي القبلي يعارض هذا بأن الصلاة تبطل ببعض صور ترك القبلي وهو ما إذا كان عن ثلاث سنن وطال فذلك يقتضي أن القبلي أكد (قوله وتشهد) أي تشهد الجلوس الأول فقط (قوله بمعنى الخ) لا يخفى أن هذا التفسير للأحرام لا مناسبة له إذ لا معنى لكون المراد بالأحرام أن ينوي تكبيرة الهوى الأحرام فلا يحتاج إلى نية أحرام لأنه في الصلاة ثم إن السلام في السجود البعدى واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه وأخرى أن لا تبطل بترك الأحرام بمعنى التكبير وأما النية فلا بد منها في الطراز لا خلاف أن التشهد لهما ليس شرطاً أي فلا تبطل بتركه فلو ترك الثلاث وهى الأحرام أي التكبير والتشهد والسلام وأتى بنية

(قوله وصح سجود السهو وان قدم بعده) ولو كان المقدم له المأمور دون امامة والفرض انه مأمور لا مسبوق (قوله أو آخر قبله) ولو المأمور بأن يسجد الامام القبلي في محله وأخره المأمور وصحت صلاته ولو أخر الامام القبلي قيل بل يقدم المأمور وقيل يؤخر (قوله لان فعل الساهي لا يتصف بصحة الخ) ظاهر ذلك انه لا يكتبه ما وقع من سجود سهو وبطال باعاده (أقول) لا يخفى انه ساه عن كونه مقدما أو مؤخرا مع كونه قاصدا فاعله وحيث ان الامر كذلك فالظاهر الصحة لان السهو يتعاقب بتقديمه لا بذاته لانه تصود بحسبها (قوله لان استنكحه السهو الخ) سيأتي بين الشارح وجه عطفه ويجوز وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على معنى ما تقدم أي ويسجد قبل السلام أو بعده ان حصل ما تقدم لان استنكحه السهو فلا يسجد عليه وأما عطفه على قوله لان استنكحه الشك ففيه شيء وذلك لان اخر اوجه منافية السجود بعد السلام لا يدل على انتفاء السجود بالكيفية الذي هو المراد لاحتمال السجود قبل السلام وان كان هذا بعدا اذ لا تنقص هنا والحاصل انه لا يسجد عليه لما حصل من نقص أو زيادة أو نقص وزيادة عند انقلاب الركعات للعرج اللاحق (قوله مثل أن يكون عادته أبدا السهو عن الجلوس الاول الخ) الظاهر أن ذلك يكتب منه في كل يوم ولو مرة من صلاة (قوله ثم شك في ترك ذلك) كذا في الشيخ أحد والظاهر بل المتعين حذفه لان هذا المستنكح يضبط ما فعله (قوله فانه يصلح صلاته) أما اصلاح الاول فانه يأتي به اذ لم يفارق أو يفارق على ما يأتي من الخلاف وأما اصلاح الثاني بأن يتذكر ترك السجود قبل أن يعقد الركعة الثانية فانه يرجع ويسجد (قوله ولا يسجد عليه) وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه أو الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعدها كذا في بعض الشراح قال عج فلو سجد السهو في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا أو واجاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسه أم لا لان هنالك من يقول بسجوده وهذا (٣١٥) واضح اذا أصلح ما سها عنه وأما ان لم يصلح فانه

يكون عترة انترك له وهو لو كان لم يستنكحه السهو فيجزي عليه حكمه اه أي وهو السجود فقولهم الساهي المستنكح لا يسجد عليه مقيد بحالة الاصلاح هذا ما يفهم من كلام عج لكن كلامه بعد في التنبيه الرابع يفيد أنه لا يسجد عليه حيث تعذر الاصلاح وهو المناسب للفظ المصنف والحاصل انه لا يسجد عليه مطلقا أمكنه اصلاح أم لا فقدر والتظاهر الصحة

فالظاهر أنه صحيح (ص) وصح ان قدم أو آخر (ش) الضمير موزع اذ المعنى وصح سجود السهو ان قدم بعده ولو عددا رعي المذهب الشافعي ولا يجوز ابتداء أو آخر قبله رعي المذهب أبي حنيفة ويكره ابتداء وبعبارة أخرى قوله وصح ان قدم الخ أي عددا لان فعل الساهي لا يتصف بصحة ولا فساد لانه غير مكلف (ص) لان استنكحه السهو ويصلح (ش) يعني ان من استنكحه السهو أي كثر ذلك عليه مثل أن يكون عادته أبدا السهو عن الجلوس الاول أو يكون عادته نسيان السجود ثم شك في ترك ذلك فانه يصلح صلاته ولا يسجد عليه ثم إن قوله لان الخ عطف على معنى قوله بنقص لانه في معنى لنقص والتقدير سن لنقص لا لاستنكاح السهو ولا لفريضة الخ وبعبارة أخرى ويصلح أي يأتي بما سها عنه أي يصلح ما يمكنه اصلاحه من الفرائض والسنن والمستحبات كما اذا ترك السورة مثلاً ركع ولم يكن يديه من ركبتيه وأما الفرض فلا بد من الاتيان به ويسجد بعد السلام كما اذا ترك الفاتحة مثلاً ولم يكن الاتيان بها فانه يأتي بركعة ويسجد بعد السلام

فيما نظريه عج (قوله كما اذا ترك السورة) مثال لترك السنة وترك مثال ما اذا ترك المستحب وأمكنه اصلاحه ونقول مثاله ما اذا ترك القنوت حتى انحنى فانه يمكنه اصلاحه بأن يثبت بعد الركوع (قوله ولم يكن يديه من ركبتيه) هذا يقتضي توقف الركوع على تمكين اليدين من الركبتين وليس كذلك اذا لم يمتد يديه بصلح ركوعه ثم كلامه رحمه الله تعالى صادق بصورتين الاولى ما اذا انحنى ولم يضع الثانية أن يكون وضع ولم يمكن يديه من ركبتيه ولا يخفى أنه منافي لما تقدم له من أن السورة تقوت بالانحناء ومخالف لقول شب كما اذا ترك السورة مثلاً ثم تذكر قبل تمام الانحناء فانه يرجع وبأني بها والظاهر أن المعول عليه ما تقدم من القنوت بالانحناء الا ان كلام شب بحسب ظاهره مخالف لقول المصنف فيما سيأتي الا لترك ركوعه فبالانحناء ومخالف لما تقدم لشارحنا والتحقيق ما سيأتي من أن القنوت يتحقق بمجرد الانحناء وان لم يكمل يدل على ذلك بعضهم (قوله كما اذا ترك الفاتحة) مثال لما اذا ترك الفرض وقلنا يأتي به مع أنه هنالك يأتي به بل أتى بالركعة بتمامها والحاصل ان المناسب للقيام ان يمثل بما اذا أمكنه الاتيان بالفاتحة وأما تمثيله فلا يأتي فيه ذلك بل المطلوب منه حينئذ الاتيان بالركعة بتمامها (قوله ولم يمكن الاتيان بها) أي فاذا أسكنه الاتيان بها فأتى بها ظاهره ولو فعل فعلا ولا يسجد عليه وهو كذلك لان الفرض انه ساه مثلاً (قوله ويسجد بعد السلام) كيف هذا مع أنه شرح اقول المصنف لان استنكحه السهو من أنه يصلح ولا يسجد عليه ويجب ان كان بعيدا بأن يحمل هذا على ما اذا لم يكن مستنكحا وأما اذا كان مستنكحا فلا يسجد عليه ووجه كونه يسجد بعد السلام ان معه زيادة وهي الركعة التي فاتته ولم يمكنه الاتيان بها وأتى ببدلها ويحمل على ما اذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة حتى لا يترتب على ذلك ترك السورة وأما لو كانت من غيرهما كأن تكون من الاولى أو الثانية لكان السجود قبلها لا انقلاب الركعات في حقه فيؤدي ذلك الى أن يصلي هذه الركعة بفاتحة فقط لانه يجعل ما صح أول

صلاته وقد يقال لا يلزم أن يأتي بالبدل إذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة لما تقدم من أنه إذا تركها سهواً من ركعة أو اثنتين من رباعية تجبر بسجود السهو (قوله وبعبارة أخرى) التعويل على هذه العبارة وأنه إذا لم يمكنه الإصلاح فلا سجود عليه كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله بأن كان باقياً) يراد به ما يشتمل ما إذا فارق الأرض بيديه درن ركبتيه أو بالعكس لاجل أن يناسب قوله وتذكره قبل مفارقة الخ (قوله والافلاشي عليه) أي لا إصلاح عليه لفوات محل الإصلاح بمفارقة يديه (قوله أنه يصلح ولا يفوت) أي ولا سجود عليه (قوله فليس هو كمن لم يستسكح يفوت بذلك) هذا أخص من قول المصنف ولا تبطل إن رجع ولو استقل وعليه فيعيد قوله الآتي والافلا (٣١٦) بما إذا لم يكن مستسكحاً في السهو والارجع للإصلاح (قوله أو شك الخ)

و بعبارة أخرى ويصلح إذا أمكنه بأن كان باقياً كما لو سها عن الجأوس والتكبير مرة وتذكر قبل مفارقة الأرض بيديه ورأسه عليه ولا سجود لعدم خطابه وظاهر كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت بمفارقة الأرض بيديه ورأسه عليه ولو استقل فليس هو كمن لم يستسكح يفوت بذلك (ص) أو شك هل سها أو سلم (ش) يعني أنه إذا شك هل سها عن شيء أم لا فتفكر قليلاً لا ثم تبين أنه لم يسه فلا شيء عليه وكذلك إذا شك هل سلم أم لا فإنه يسلم ولا سجود عليه إن كان قريباً ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن انحرف عنها سجداً أو طال جداً بطلت وإن توسط أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد بعد السلام كما يأتي في ناسي السلام وحذف المؤلف معادلها تقديره هل سها أو لم يسه أو سلم أو لم يسلم (ص) أو سجدة واحدة في شكه فيه هل سجدة اثنتين (ش) يريد إذا شك في سجدة في السهو هل سجدهما أو أنما سجدة واحدة منهما فإنه يسجد أخرى على المحقق ولا سهو عليه فالضمير في قوله فيه راجع إلى سجود السهو وانما لم يكن عليه سجود سهو لانه لو أمر بذلك لا يمكن أن يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد وقد يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد أيضاً فيسلسل ذلك ولو سجدة القبلي ثلاثاً يسجد بعد السلام فإن كان بعد فلا شيء عليه (ص) أو زاد سورة في أخريه أو خرج من سورة غيرها (ش) يعني أنه إذا زاد سورة في الثالثة والرابعة مع أم القرآن فلا سجود عليه على المشهور خلافه لا شبهة ودل كلامه بطريق الحروية أنه لو زادها في إحدى الآخرين لا سجود عليه اتفاقاً ولا سجود عليه أيضاً إذا خرج من سورة إلى غيرها ولا ينبغي له أن يعتمد ذلك كما في الشارح ما لم يكن افتتح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل فله أن يتركها إلى سورة طويلة كما في الجلاب (ص) أو فاعلمه أو قل (ش) أي فلا سجود عليه ولا تبطل صلاته بذلك وهذا إذا كان كل منهما طاهراً يسيراً ولم يزد منه شيئاً والموضوع أن كلامهما خرج غيبة ومثل الصلاة الصيام فإن ازدرد منه شيئاً كان عداً وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صلاته وصيامه وإن كان نسياناً عادي في الصلاة وسجد بعد السلام وإن كان غلبة ففي بطلان صلاته قولاً على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان (ص) ولا لفريضة (ش) معطوف على معنى قوله إن استسكحه ولا لتأكيده النفي أي ولا يسجد لاستسكاح السهو ولا لفريضة ويجوز العطف على بنقص الخ وما روى عن مالك في الفاتحة تجبر بالسجود فبني على عدم الوجوب وهذا ما بعده مفهوم ما تقدم من انطاة السجود بترك السنن المؤكدة (ص) أو غير مؤكدة كتشهد (ش) أي ولا يسجد لغير سنة مؤكدة كلفظ تشهد واحد جلس له قال في توضيحه كالطراز أنه المذهب خلاف ما صرح به ابن رشد والخمى

المراد به حيث يتعلق بالفرائض مطلق التردد الشامل للوهـم (قوله فتفكر قليلاً) بل وكذا لو طال التفكير لأن الشك بافتراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التفكير في ذلك إنما هو على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود وعلى ذلك تدل أصول المذهب ذكره أبو الحسن الصغير لكن يحمل ذلك على محل شرع فيه التطويل وأما يحمل لم يشرع فيه ذلك فيسجد كما تقدم (قوله أو سجدة واحدة) معطوف على قوله استسكحه السهو أي أتى بسجدة واحدة بسبب شكه فيه هل سجدة اثنتين والمعطوف محذوف أي سجدة اثنتين أو واحدة وقوله هل الخ تفسيرا لشك أي صورة شكه فقوله أو سجدة واحدة بيان لحكم المسئلة لا صورة شكه فليست الواحدة هي المشكوك فيها أي أن الحكم إذا شك هل سجدة واحدة أو اثنتين أنه يسجد واحدة (قوله فيمتسلسل) أي فتحصل المشقة الكبرى ولا تقل وهو مستحيل لأن التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه (قوله ولا ينبغي له أن يعتمد ذلك) أي يكره فقد قال التمساني ويكره تعمد ذلك لتغيير

تظم القرآن والتخليط على المستمع إن كان وكلام الشارح هذا يفيد أن المصنف محمول على السهو كما يفيد شرح وغيرهما عب وكذا يكره في الصلاة تعمد الخروج من رواية إلى رواية كان في آية أو آيتين (قوله فله) أي يؤذن له بمعنى ينسحب (قوله طاهراً يسيراً الخ) فإن كان كثيراً أو نجساً بطلت صلاته أفاده بعض الشيوخ (قوله ويجوز العطف الخ) إذا تأملت تجده معطوفاً على قوله أول الباب سن السهو وسجدتان بنقص فرض ولا يسجد لفريضة والمناسب الأول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق بالوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وتقدم ما يوضح ذلك في قول المصنف وإن ترك آية منها سجدة (قوله جلس له الخ) قال الشيخ أحمد وأما لورفع من السجود مكبراً ويجرد أن اطمأن بالرفع منه سلم لكان عليه السجود لانه نقص لفظ التشهد والجلوس له

(قوله من إيجاب السجود) أمالته محتوية على سنتين نفسه وكونه بالالفاظ المخصوصة أو أنه في حد ذاته سنة مؤكدة على ما تقدم من المتمد (قوله وجعله ابن جزى وغيره المشهور) أي وهو المعتمد (قوله عليه) متعلق بتولية دلالة وقوله فوق ذلك أي أن قوله بنقص سنة مؤكدة فوق قوله وغيره مؤكدة أي متقدمة عليه ويحتمل أنه حذف العاطف أي أو فوق ذلك أي ولو أكثر من سنة مؤكدة **تنبيه** تبطل صلاته إن سجد السنة الغير المؤكدة قبل أي عمداً ويلزم من البطلان الحرمة (قوله ويرتفع عن أعلى السراج) الذي هو سماع نفسه فقط حاصله أنه حالة وسطى بين أعلى السر وهو سماع نفسه وأدنى الجهر وهو سماع نفسه ومن يليه فتكون تلك الحالة وسطى يسمع نفسه ويزيد فوق ذلك قليلاً أي لكن لا يسمعها من يليه (قوله بأن لا يبلغ فيه) أي السر (قوله بأن يرتفع عن أعلى السر) الذي هو سماع النفس فقط وقوله وينزل عن أدنى الجهر الذي هو سماع نفسه ومن يليه خلاصته أنه يزيد على سماع النفس ولكن لا يصل لسماع من يليه فهي حالة وسطى فرجع يسير الجهر ويسير السر لشي واحد وإنما قال في جميع الصلاة الجهرية وجميع الصلاة السرية لاجل أن يفترق الحال من التي بعدها وهي قوله وعلان (٣١٧) بكآية على أن الحال مفترق بنفس هذا

التصوير وحل عب المصنف محل آخر فقال يسير جهر بأن أسمع نفسه ومن يليه وترك المبالغة فيه بأكثر من ذلك واقتصر في السرية على يسير سر بأن حرر لسانه فقط ولم أرفه فيسمع نفسه وهو مخالف لتقرير شارحنا ومخالف لحل عجب أيضاً فإنه قال ويسير جهر أي في محل السر أي لا سجد على من أتى بأقل الجهر في الصلاة السرية وقوله يسير سر أي أتى بأعلى السر في محل الجهر وهو الموافق للمقول فقد قال المصنف في شرح المسدونة ويلحق بالجهر - ر بالآية ونحوها إذا جهر فيما يسر فيه جهر ليس بالقوى جداً وأسر فيما يجهر فيه سر ليس بأشد جداً نص عليه ابن أبي زيد في المختصر فإذا علمت ذلك فقول المصنف فيما تقدم أو ترك سر

وغيرهما من إيجاب السجود وجعله ابن جزى وغيره المشهور وحذف المؤلف الموصوف وهو سنة كما قررنا بالدلالة قوله بنقص سنة مؤكدة فوق ذلك عليه وقوله أو غير مؤكدة أي بأفرادها وأما مع زيادة فيسجد (ص) ويسير جهر أو سر (ش) أي ولا سجد على من اقتصر في الصلاة الجهرية على يسير جهر بأن لا يبلغ فيه بأن ينزل عن أقل الجهر بأن يسمع نفسه لا من يليه ويرتفع عن أعلى السر في جميع الصلاة الجهرية أو اقتصر في الصلاة السرية على يسير سر بأن لا يبلغ فيه بأن يرتفع عن أعلى السر وينزل عن أدنى الجهر في جميع الصلاة السرية وقوله (وعلان بكآية) معطوف على تشهد أو أن الكاف داخله على إعلان فهي مؤخره من تقديم فمدخل بالكاف الأسرار بكآية فلا يكون ساكتاً عنه أي وكاعلان بكآية في الصلاة السرية وكأسرار بكآية في الصلاة الجهرية وحينئذ فليس الاعلان والأسرار بكآية تكراراً مع يسير جهر وسر لان ذلك في جميع الصلاة وهذا في بعضها وبه يعلم رد ما قيل أن المؤلف ساكت عن الأسرار بنحو الآية (ص) وإعادة سورة فقط لهما (ش) أي ولا سجد في إعادة السورة لاجل الجهر أو السر حيث قرأهما على خلاف سنتها وتذكر ذلك قبل الانحناء فرجع وأتى بها على سنتها الخفة ذلك واحتراز بقوله فقط مما لو أعاد أم القرآن والسورة أو أم القرآن فقط للسر حيث قرأها جهر أو لالجهر حيث قرأها سر أو نذر ذلك قبل الانحناء فإنه يسجد ولو كرر أم القرآن سهواً سجد بخلاف السورة ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر أم القرآن عمداً (ص) وتكبيرة (ش) أي ولا سجد في ترك تكبيرة لأنها سنة خفيفة مما لم تكن من تكبير العبد ولا سجد ترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة (ص) وفي إبداله أسمع الله لمن حده وعكسه تأويلان (ش) يعني أن المصلي إذا أبدل التكبير بسمع الله لمن حده عند انخفاض الركوع وفات التدارك بأن تلبس بالركن الذي يليه أو أبدل بسمع الله لمن حده عند الرفع بالتكبير وفات التدارك ففي سجوده قبل السلام لانه نقص ذكره وزاد آخر

أي وأتى بأعلى الجهر لا بأقله الذي هو سماع النفس ومن يليه (قوله معطوف على تشهد) هذا غير مناسب وذلك لان عطفه على تشهد يقتضي أنه تمثيل للسنة الغير المؤكدة وليس كذلك بل هو معطوف على معنى لان استتمكه السهو (قوله أو أن الكاف) المناسب حذف أو ويقول والكاف الانكسار بأن الكاف إذا كانت داخلية على إعلان يقتضي أن الإعلان بآيتين ليس كالاعلان بالآية مع أن الظاهر أن مثل الاعلان بالآية الايتان وانظر هل الثلاثة كذلك (قوله تكراراً) أقول لا يتوهم تكرار بدون ذلك بل التصوير بين المسائلتين بين في نفسه محقق للمغايرة (قوله وبهذا تعلم) أي بقولنا مؤخره من تقديم (قوله أي ولا سجد في إعادة السورة) أي مع طلبه بالاعادة لاجل أن يأتي بها على سنتها (قوله وتذكر ذلك قبل الانحناء) قيد بذلك لانه إنما يعيد القراءة لتحصيل السر أو الجهر الا اذا كان قبل الانحناء فان انحنى فات كما سيأتي في قوله كترك سر أو جهر فيما يقوت بالانحناء (قوله فإنه يسجد) أي بعد السلام (قوله ويظهر خلاف الخ) والمعتمد عدم البطلان (قوله ولا سجد ترك تكبيرة) فلو سجد لها قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت

(قوله أو عدمه لأنه لم ينقص الخ) هذا التعليل وجيه فينبغي أن يكون هو المعتمد (قوله ولو وقع الابدال في الموضعين) وإن ابدل أحدي تكبيرتي السجود خفضاً أو رفعاً سمع الله من جده لم يسجد فإن أبدله مأمعاً به اسجد كذا ينبغي (قوله وكأن العذر له اتباع الام لانها الغالب) أي لان الواو الاكثر في رواية المدونة أي ان المدونة رويت بالواو ورويت بأو والغالب رواية الواو اعلم أولاً نذكر نص المدونة لمطلع به على حقيقة الحال ونصها وإذا جعل الامام أو الفقيه موضع سمع الله ابن جده الله أكبر أو موضع الله أكبر سمع الله من جده فارجع وبقول كما وجب عليه فإن لم يرجع ومضى يسجد قبل السلام كالأول أسقطها ابن عرفة رواها ابن أبي زمنين بأو ورواها الاكثر بالواو ثم قال المؤلف واختلف المذهب فممن بدل أحد هذين الموضعين خاصة فقيل لا يسجد عليه لان قصارى ما فيه أنه أدخل بتكبيره أو ما في معناها ولا يسجد لذلك وقيل يسجد قبل السلام لأنه نقص ما كان مأموراً بأن يقول فلم يفعل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه اهـ (أقول) لا يخفى ان تلك الزيادة زيادة قولية غير ركن وليس فيها يسجد فيظهر من ذلك ترجيح القول بعدم السجود وعلمت من هذا النص ان ما أشار له المصنف بتأويلان انما هو خلاف التأويلان وعلمت ان المدونة عبرت بالواو في غالب رواياتها وعلمت صحة ما قلناه (قوله ولا لإدارة مؤتم) اعلم أن عجب قد قال ذكر المصنف ما لا يسجد لسهو ومنه ما هو مطلوب ومنه ما هو جائز ومنه ما هو مكروه وأشار إلى الأول بقوله ولا لإدارة مؤتم إلى قوله ولا لجائز وإلى الثاني بقوله ولا لجائز وإلى الثالث بقوله ولا

(٣١٨)

لتبسم (قوله فأداره (١) عن يساره) أي يمينه كما صرح به في بعض روايات البخاري (قوله أو عضدي) للشك في الرواية (قوله وكها في البخاري) لعل الواقعة تعددت أو ان الواقعة واحدة واتفق فيها الانحسار بالكل وظهورها ثلاث روايات (قوله واصلاح رداء) أي سهو الان عمده مطلوب وما يطلب عمده لا يسجد لسهو ويقال مثل ذلك في إدارة المؤتم وسد الفرجة أي ما يطلب على غيروه الفريضة حتى لا ترد الفاتحة فإن عمدها مطلوب ويتصور في سهوها السجود كما إذا أعادها سهوا واصلاح الرداء يستحب ان خف اصلاحه ولم ينحط

أو عدمه لأنه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزدها بل وجب زيادته السجود كمن زاد سورة في آخر بيته تأويلان ولو وقع الابدال في الموضعين مع السجود قولاً واحداً وإن لم يفت التدارك وأنى بالذكر المشروع فيه فلا يسجد عليه وبهذا ظهر لك ان الصواب في قول المؤلف وعكسه أن يكون بأو بالواو وكأن العذر له اتباع الام لانها الغالب في الرواية (ص) ولا لإدارة مؤتم (ش) معطوف على لان استنكحه السهو وكذا ما بعده أي ولا يسجد لإدارة مؤتم إلى يمينه أو خلفه لقضية ابن عباس حيث قام عن يسار صلى الله عليه وسلم فأداره عن يمينه لكن وقع في رواية فأخذ بيدي أو عضدي وفي رواية برأس وفي رواية بأذني وكها في البخاري (ص) واصلاح رداء أو ستره سقطت (ش) أي ولا يسجد لاصلاح رداء سقطت عن ظهره فاعمله عليه الصلاة والسلام ذلك أو لاصلاح ستره سقطت سندها إذا كان جالساً يديه في يمينها أمان كان قائماً ينحط لذلك فتقبل إلا أنه يغتفر مثله للضرورة وهو بمثابة انحطاطه لاجل حجر يرمى به العقب (ص) أو كشى صفيين لستره أو فرجة أو دفع مار (ش) أي ولا يسجد في مشي المصلي الصفيين والثلاثة لاجل ستره يستتر بها أو لاجل فرجة يستتر بها أو لاجل دفع مار بين يديه وإن بعد أشار إليه فالكاف الداخلة على المضاف وهو مشي هي في الحقيقة داخلة على المضاف إليه فتدخل الثلاثة كما ذكرنا ويحتمل ابقاء الكاف على المضاف ويدخل ما شبهه من الفعل اليسير أي كشى أو غمز أو حك أو نحو ذلك ابن يونس الشأن في الصلاة سداً للفرج فإذا رأى وهو يصلي

له والا فلا يستحب بل ينهي عنه ولكن لا تبطل الصلاة به اهـ (قوله أو لاصلاح ستره سقطت) أي ويستحب فرجة اصلاحها ان خف ولم ينحط لها من قيام والافلا (قوله فتقبل) أي مكروه كراهة شديدة (قوله إلا أنه يغتفر مثله) هذا إذا كان مرة فإن انحط مرتين بطلت صلاته لأنه فعل كثير وانظر هل تكرر لإدارة كذلك أم لا وكذا النظر فيما بعده **تنبيه** حيث كانت تلك الاشياء يطلب عدها لكونها طاعة فلا يتوهم سجودها حال السهو حتى ينص على نفيه (قوله وهو بمثابة انحطاطه لجر) سيأتي انه يجوز قتل العقب التي تريده وظاهره ولو انحط فيكون هذا بمثابة من حيث عدم السجود وان لم يكن مثله في الحكم لانه هنا يكره بشدة ومسئله العقب يجوز ذلك فيها حيث ارادته بناء على ظاهر المصنف من الاطلاق (قوله لستره) أي كسبوق سلم امامه فقام لقضاء ما عليه فينجاز لما قرب منه من السواري يستتر به لا يخفى أن المصنف قد جعل المشي لكصفيين في الكل وهو انما هو واردي الفرجة فقط على الخلاف اما الستره فقد حدد القرب فيها بما تقوله أهل المعرفة أي فلا يحجب بالصفين ولا بالثلاثة إلا أن يكون المصنف فسر العرف بالثلاثة والمراد كصفوف الجمعة وأما دفع المار فاعني أشهب فيها كما تبين بالقرب وكذا المدونة نصت في الدابة بالقرب الذي فسر الشارح فيما سيأتي باليسارة إلا أن يكون المصنف فسر القرب في الموضعين بالصفين والثلاثة (قوله أو لاجل فرجة) بضم الفاء لفرجة الحائط وأما التفصي من الامر فثلثها ثم ان تقييد المشي للفرجة بالصفين والثلاثة غير الصف الذي خرج منه وغير الصف الذي فيه الفرجة وفي عب وانظر هل يجري ذلك فيما قبل الفرجة من المسائل وما بعدها (قوله وان بعد أشار إليه) كذا في نسخة

(١) عن يساره كذا في نسخة المحشي والذي في الشارح عن يمينه كما ترى كتبه مصححه

شيخنا وفي بعض النسخ أشهب أن كان قريبا مشى إليه وان كان بعيدا أشار إليه (قوله صنفوا) هذا جمع كثرة فيحمل على أقل أفراد
 القلة ثلاثة وأولى أول (قوله وروى ابن نافع) هذا قول آخر خلاف ما مشى عليه المصنف وغاية ما حدد فيه بالتقرب والبعده ولم يقيّد
 بالصف ولا بأكثر فيمكن أن يكون عول في ذلك على ما يقول أهل المعرفة كالأولى الآن يفسر التقرب بالصف والبعده بالثبوت والثلاثة
 فلا يكون مخالفا للمصنف والظاهر كما قال عجي اغتزار ما إذا حصل مشى لكل من السترة والفرجة كسبوق مشى لفرجة ثم لسترة
 بعد سلام امامه وكذا يقال في اصلاح الرداء مع اصلاح السترة اه وظاهره عدم اغتزار أزيد من اثنين وظاهره انه اذا كان ذلك
 مطلوباً لا يضمر (قوله وسمع ابن القاسم الخ) يرجع هذا القول ابن يونس ويكون ابن يونس جعل الثلاثة مثل الاثنين وان قول ابن القاسم
 صفان معناه أي أو ثلاثة (قوله أو ذهب دابته) ومثل دابته دابة غيره (قوله يريد اذا كان يسيرا) نص المدونة ان انقلبت دابته
 وهو يصلي مشى اليها فيمّا قرب ان كانت عن يمينه أو يساره أو بين يديه وقطع ان بعدت وطلبها اه فانت تراها قيدت بالتقرب ولا مفهوم
 لدابته بل كذلك دابة غيره ومثل الدابة له أو لغيره المال له أو لغيره فيجري فيه تفصيل الدابة (قوله هذا اذا كان في سعة من الوقت الخ) هذا
 اذا كان المال كثيرا أي يضربه كما يفيد ابن عرفة وأما ان قل غنما فلا يقطع اتسع الوقت أو ضاق والحاصل أنه اذا كان كثيرا يقطع اذا
 اتسع الوقت وأما اذا ضاق فلا يقطع وأما اذا كان قليلا فلا يقطع (٣١٩) مطلقا (قوله يخاف على نفسه) أي هلا كأو

مشقة شديدة لا فرق حينئذ بين أن
 يكون الثمن كثيرا أو قليلا ضاق
 الوقت أو اتسع فالصور ثمان والمال
 كالدابة في هذه الصور الثمانية
 (قوله والظاهر أن المراد بالوقت
 الضروري) الظاهر ما هو فيه
 سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله
 وان يجنب أو قهقرة) راجع للاربعه
 قبله وظاهره كان عرفة ان الاستدبار
 يضرو ولو لعذر وفي الرعاف لا يضرب
 معه والظاهر أن ما هنا أولى قاله
 عجي قال عب هو ظاهر في
 ذهاب الدابة للضرورة فيستدبر لها
 فقط دون السترة والفرجة ودفع
 المار انظره وقوله وان يجنب أي
 عينا أو شيئا لا وقوله أو قهقرة وهي
 الرجوع الى خلف ووجهه مستقبل

فرجة أمامه أو عن يمينه أو يساره حيث يجد السبيل الى سدها فليقدم اليها يستدها ولا بأس
 أن يخرق اليها صنفوا فارقا وروى ابن نافع من رفع من ركوع فرأى فرجة مشى ليسدها ان
 قربت ابن حبيب ان بعدت صبر حتى يسجد ويقوم وسمع ابن القاسم يشق اليها اذا كان بينها
 وبينه صفان ابن رشد في الحديث من سد فرجة في الصف رفعه الله بهم في الجنة درجة وبنى الله
 له في الجنة بيتا (ص) أو ذهب دابته (ش) معطوف على قوله لسترة أي ولا سجود عليه في
 مشيه لدابته يريد اذا كان يسيرا قال فيها فان تباعدت الدابة قطع الصلاة وطلبها قال في البيان
 هذا اذا كان في سعة من الوقت والاعتماد وان ذهبت ما لم يكن في مفازة يخاف على نفسه ان
 تركها والظاهر أن المراد بالوقت الضروري (ص) وان يجنب أو قهقرة (ش) راجع للسائل
 الاربع قبله كما ان التحديد بالصفين فيها جميعا والصواب قهقري بألف التانيث لا بتائه كما عبر به
 في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهقري وكثيرا ما يقع للأولف تدارك ما يقع
 منه من خلل ذكره في موضع قبله أو بعده في اللفظ أو في الحكم نفعنا الله به وسمع بعض ان ذلك
 لغة (ص) وفتح على امامه ان وقف (ش) أي ولا سجود على مصلى في فتح على امامه أو غيره
 من هو معه في تلك الصلاة وهو جائز ان وقف واستطم وأما ان خرج من سورة الى أخرى فيكره
 الفتح عليه ولا تفسد قاله الجزولي وبعبارة أخرى قوله ان وقف أي واستطم أو تردد فيطلب منه
 الفتح عليه حينئذ والافكره له التفتح عليه وهذا في غير الفاتحة وأما هي فيجب أن يفتح عليه
 مطلقا وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه في شرحنا الكبير (ص) وسد فيه لتأوب ونفت

امامه (قوله تدارك) أراد به الاتيان بالصواب فلا يرد ان التدارك انما يكون اذا كان الصواب بعد (قوله أو غيره) أي فلا مفهوم لقوله
 امامه وهذا ناظر لمفهوم ماسيا أي والمعتمد مفهوم ما هنا وان ان فتح على غير امامه تبطل صلاته فاعتبار مفهوم ما هنا ارتضاء عجي وارتضى
 الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله وهو جائز) أي مأذون فيه فلا ينافي النذب أو السنة وهذا في السورة لما يأتي في العبارة الآتية (قوله
 واستطم) أي طلب الفتح عليه وحينئذ فلا بد من علم كونه استطم بقريته فلو جهل الامر فلا يفتح عليه اذ لعله في فكره فيما يقرأ (قوله
 أو تردد) معطوف على قوله ان وقف أي أولم يقف بل تردد بأن قال مثلاً أولئك هم المفلحون ان الذين كفروا ختم الله على قلوبهم أي فتحير
 فلم يدروا هو الذي بعد المفلحون ومثل ذلك اذا كرر آية (قوله فيطلب منه الفتح الخ) لما لم يعلم طلب الفتح من كلام المصنف نبيه عليه
 بقوله فيطلب الخ (قوله فيطلب) اما سنة ان ترتب على الفتح حصول سنة أو نذب ان توقف عليه حصول مندوب كالكمال
 السورة (قوله والافكره) أي بان انتفى الوقف والتردد بأن خرج من سورة الى غيرها أو وقف ولم تظهر قرينة على أن قصده الاستطعام
 (قوله مطلقا) أي وقف أو لا بأن خرج من سورة الى غيرها (قوله وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه) اعلم أنه اذا ترك الفتح عليه
 في الفاتحة فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طرأ له العجز عن ركن من أركان الصلاة وانظر هل تبطل صلاة من ترك الفتح عليه بمنزلة من ائتم
 بعاجز عن ركن أول أو ينصل فعلى القول بوجوبها في الكل تبطل والا فلا (قوله وسد فيه لتأوب) قال عجي السد مطلوب

للتشاؤب وأما غيره فغير مطلوب وانظر هل يكره تيممه أم لا ولا سجود في سهوه اه والظاهر الكراهة وسد بيني مطلقا بظاهرها وباطنها
 وبظاهر اليسرى لا بباطنها الملاقاة الانحسار قاله أبو الحسن ولعل حكم السد بالباطن الكراهة (قوله أو نفث) بفتح النون وسكون
 الفاء (قوله بغير بصاق) راجع لقوله والنفث الخ والتقدير ريج بغير بصاق هذا التعريف للشيخ أبي الحسن فقال النفث
 بغير بصاق كنافث عجم الزبيب والتفل بالبصاق اه (قوله البصاق بلا صوت) أي وأما بصوت فان كان عدا أو جهلا فانه تبطل صلاته
 وان كان سهوا فليس سجداً كان فذاً وأما ما لا مأموماً وكلام أبي محمد هو المعتبر كما يفاد من عب وعما كتبه بعض شيوخنا (قوله وهذا
 هو المناسب) أي لانه لا يفعل بالثوب الا البصاق أي ما ذكر في العبارة الثانية الصادق بالقولين فظهر أن الاقوال ثلاثة ثم انه وفق بين
 الاخيرين بأن يحمل قول أبي محمد (٣٣٠) في الفرض وقول ابن شبلون في النفل (قوله وأما قول بعضهم) هذا قول رابع محتمو

بشوب الحاجة (ش) يريد انه لا سجود عليه في ستفيه لاجل تشاؤب أو نفث بشوب الحاجة
 والنفث ريج كالنفخ بغير بصاق كنافث عجم الزبيب والتفل بالبصاق وفي عبارة النفث هو
 البصاق بلا صوت كما قاله أبو محمد أو به كما قاله ابن شبلون وهذا هو المناسب لقول المؤلف ونفث
 بشوب وأما قول بعضهم النفث نفخ اطيف بلاريق وقيل معه ريق والصحيح الاول انتهى فلا
 يناسب ما هنا اذا النفخ بالفهم مبطل سواء لطف أم لا وحكم النفث الجواز كما يفهم من كلام
 الابي فانه قال في حديث البصاق فان لم يجدد فليفعل هكذا وتفل في ثوبه فيه دليل على جواز
 البصاق في الصلاة لمن احتاج اليه والنفخ اليسير اذا لم يصنعه عبثا اذ لا يسلم من البصاق
 وكذلك يجب أن يكون التنخخ والتخيم ان احتاج اليه ما انتهى وقال الزرقاني ومفهوم قوله
 لتشاؤب أنه لو سده غيره لمكان ليسه السجود مع أن هذا فعل خفيف فلا سجود فيه مع السهو
 ولا بطلان مع العمد ومفهوم الحاجة أن النفث غير حاجة فيه السجود مع السهو وهو ظاهر فانه
 يشبه النفخ فيسجد بسببه ان كان سهواً وبطل الصلاة ان كان عمداً انتهى (تنبيه) التشاؤب
 هو النفث الذي ينفتح منه الدم لدفع البخارات المحتقنة في عضلات الفك وهو انما يكون من
 امتلاء المعدة وهو يورث الكسل وثقل البدن وسوء الفهم والغفلة قاله الكرمانى (ص)
 كتبخخ والمختار عدم الابطال به غيرها (ش) يريد أن التنخخ الحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود
 فيه ابن بشير ولا خلاف فيه واختلاف اذا تنخخ غير حاجة هل يكون كالكلام فيفرق فيه بين
 العمد والسهو وهو قول مالك في المختصر أو لا تبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك أيضا وأخذ
 به ابن القاسم واختاره الايم-رى والخمى ولا سجود في سهوه والضمير المجرور بالباء عائد على
 التنخخ والضمير المجرور بغير راجع الى قوله الحاجة وظاهر قوله لغيرها أي غير حاجة ولو فعله عبثا
 وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمي ولا مانع من ذلك اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة
 وهو قليل لا يبطلها وبعضهم جعل قوله لغيرها أي غير حاجة تتعاق بالصلاة ولا بد أن يكون
 على غير وجه العبث كان يفعله ليعلم الناس انه في صلاة فان فعله عبثا فلا وجه لكونه
 لا يفسد وعلى هذا حله الشيخ سالم في شرحه ونحوه في الزرقاني (ص) وتسبيح رجل أو امرأة
 لضرورة (ش) يعني ان التسبيح من رجل أو امرأة لضرورة عرضت في الصلاة لا سجود فيه

على قولين فالاقوال خمسة ولا تفل
 قول بعضهم هذا هو الاول لانا
 نقول الاول لم يفسره بالنفخ بل قال
 ريج كالنفخ بخلاف هذا (قوله
 وحكم النفث الجواز) أي في حالة
 العمد أي حكم البصاق اذا صدر
 عمدا الجواز (قوله في حديث
 البصاق) وهو فاذا تنخخ أحدكم أي
 في صلاته فليتنخخ عن يساره تحت
 قدمه فان لم يجد فليفعل هكذا
 ووصف القاسم فتفل في ثوبه
 ثم مسح بعضه على بعض (قوله
 والنفخ الخ) عطف على البصاق ثم
 لا يخفى ان هذا مما يقوى قول
 البعض ان النفث نفخ اطيف
 والمصنف قد قال الحاجة (قوله
 فيسجد بسببه ان كان سهواً) أي
 ان كان أماما أو فذاً وان كان مأموماً
 فالامام يحمله عنه وقوله وتبطل
 صلاته اذا كان عمداً أي أوجها
 وهذا اذا كان بصوت فان كان
 بلا صوت بغير حاجة سهواً لا سجود
 فيه ولا تبطل الصلاة بفعله متعمداً
 وينبغي كراهته (قوله النفث) أي

الريج (قوله البخارات الخ) أي الاشياء التي كالدهان (قوله المحتقنة) أي المجمعة في عضلات الفك جمع كانت
 عضلة والعضلة كل لحمة مجمعة مكنزة في عصبه كما في المختار (قوله الفك) اللحمي (قوله وهو انما يكون الخ) أي التشاؤب (قوله وهو يورث
 الكسل) أي امتلاء المعدة (قوله الكرمانى) في اللب الكرمانى بالكسر والسكون نسبة الى كرمان محلة بنيسابور اه ونقل عن
 ابن سمعان تصحيح فتحها قال العيني وقد ضبط بالوجهين (قوله كتبخخ) والاولى تركه وان كان لشيء نابه في صلاته لقوله عليه الصلاة
 والسلام من نابه شيء في صلاته فليسبح فان كان التنخخ لاجل الاتيان بالقراءة فانه يطلب وجوباً حيث توقفت القراءة الواجبة عليه
 وندياً واستئنا حيث توقفت القراءة الغير الواجبة عليه (قوله وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمي) فقد قال عن اللخمي فان فعل
 أي التنخخ لامر عرض له يحتاج اليه فلا شيء عليه في صلاته وان تنخخ غير محتاج اليه فقل تبطل صلاته وقيل لاشي عليه وبه أخذ
 ليس هذا كلاماً منه ياعنه اه فاذا علمت ذلك فالراجح هو ما حل به الخطاب (قوله وهو قليل لا يبطلها) أي فقوله ولو عبثاً بقيد بما قبل

والأبطل اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة يبطلها كثيره (قوله كانت مما يتعلق باصلاحها) كقوله سبحان الله لينبه امامه على سهوه (قوله أولا) أى أولا يتعلق باصلاحها كإذاره أعمى خشية أن يقع في حفرة (قوله وان تجردا لنهيهم) أى بأن يقول سبحان الله لما ذكر في غير محل سبحان الله (قوله فيحمل الخ) فيقال قوله والابطل أى ما لم يكن تسبيح (قوله وضعف أمر التصفيق) أى المشار به بقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شئ في صلاته فليسبح الرجال وليصدق النساء (قوله لأن من الخ) علة لقوله وضعف وفيه أن تلك العلة تقتضى التضعيف وبعبارة فإن قلت القاعدة تخصيص العام بالخاص فالقياس اخراج النساء من التسبيح ويصدقن جميعا بين الحديثين أوجب بأن ما لك ضعف العمل بالتصفيق لأنه رأى أن التسبيح لكونه ذكر أولى في الصلاة من غيره وأنه لم يصح عنده حديث هيئة التصفيق وان كان صحيحه بعض الأئمة اذ لا يلزمه تصحيح غيره لجواز أن يكون عنده فيه قاذح لم يره المصحح (قوله وقوله انما التصفيق) هذا من تمة الحديث الذى بلصقه الذى فصل بينه وبينه بقوله لأن من من ألفاظ العموم ولذلك ذكر عب فقال وفي أى الحسن في قولها وضعف مالك أمر التصفيق للنساء بحديث التسبيح الخ هو من نابه شئ في صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء ومن من ألفاظ العموم (قوله يحتمل على وجه الذم) أى ذم النساء بارتكابهن التصفيق وترك التسبيح ثم ان في هذا شيئا وهو أن الروايات يفسر بعضها بعضها وقوله في الرواية الأخرى وليصدق النساء على أنه ليس المراد الذم (قوله والمراد بالضرورة الحاجة الخ) أى ومفهومه أنه اذا كان لغیر حاجة ليس حكمه كذلك وفيه تفصيل وهو أنه ان قصد التفهيم به عبثا لا حاجة له بطلت الصلاة وان لم يقصد ذلك وكان لغیر حاجة أصلا لم يضر والظاهر كراهته (قوله ثم ان المراد بالرجل والمرأة الجنس) أى فالمراد بالرجل (٣٣١) الجنس المتحقق في واحد أو أكثر والمراد

بالمرأة الجنس كذلك أى المتحقق في واحدة أو أكثر ولذا قال ولا يصدقن بضمير جمع النسوة ولكن المراد المصلى أى من النساء مطلقا واحدة أو أكثر وخلاصته أن المراد بالمرأة جنس المرأة المصلية واحدة أو أكثر ولا جعل ذلك قال المصنف ولا يصدقن مراد منه المصلية من النساء مطلقا واحدة أو أكثر وصيغة الجمع لم تكن مستعملة في حقيقتها فاذا علمت هذا فتشكروا على الحكم والحكم أن التصفيق مكروه كما أفاده في ك فان قلت ان

كانت مما يتعلق باصلاحها أولا وان تجردا لتفهم فيحمل قول المؤلف الآتى وذ كر قصد التفهم به بحمله والابطل على ما عدا التسبيح قال مالك ولا بأس بالتسبيح في الصلاة للحاجة للرجال والنساء وضعف أمر التصفيق بحديث التسبيح وهو قوله من نابه شئ في صلاته فليسبح لأن من من ألفاظ العموم وقوله انما التصفيق للنساء يحتمل أن يكون على وجه الذم ويحتمل أن يكون أراد على وجه التخصيص أى للفظ العام فقد تم الظاهر على المحتمل انتهى أى قدم ظاهرا من نابه الخ على ما يحتمل أن يكون مخصصا وما يحتمل أن يكون ذما والمراد بالضرورة الحاجة التى هى أعم من الضرورة ثم المراد بالرجل والمرأة الجنس ولذا قال (ولا يصدقن) بضمير جمع النسوة والمراد المصلى مطلقا (ص) وكلام لا صلاحها بعد سلام (ش) أى ولا سجود في كلام قليل عمدا لا صلاح الصلاة من مأموم لا امامه بعد السلام وقبله ابن عرفة كإمام سلم من اثنين ولم يفقه التسبيح فكلمه بعضهم فسأل بقيتهم فصعد قوه أو زاد أو جلس في غير محله ولم يفقه فكلمه بعضهم ابن حبيب كن رأى في ثوب امامه نجاسة فليدن منه ويخبره كلاما ابن رشد يجوز لن استخلف ساعة دخوله ولا علم له بما صلى الإمام السؤال اذ لم يفهم بالإشارة ومن امام بعد سلام

(٤١ - خرى اول) صوتها عورة على ما فيه وما الفرق بينه وبين عدم جهرها بالصلاة الجهرية وبالأقامة ولعله للضرورة هنا والمختار في لفظ التسبيح سبحان الله كما رواه البخارى عنه صلى الله عليه وسلم من نابه شئ في صلاته فليقل سبحان الله وصفة التصفيق على القول به ان تضرب بظهر اصبعين من يمينها على باطن كفها اليسرى واعلم أن التسبيح مستحب وغيره من لا إله إلا الله جائز عجم (قوله وكلام الخ) أى من امام أو مأموم أو منهما (قوله ولا سجود في كلام قليل عمدا) لا يخفى أن الشأن في العمدة عدم السجود فلا يتوهم فيه السجود نعم لو قال ولا خلل في كلام قليل عمدا غير أن الباعث له رحمه الله على ما قال أن الكلام في نفي السجود (قوله وقبله) أى وقبل السلام فلا مفهوما لقول المصنف بعد سلام امام (قوله ابن عرفة) تمثيل لما اذا وقع الكلام من المأموم مع أن هذا محتوم على ما اذا وقع من كل (قوله ولم يفقه التسبيح) أى بالتسبيح (قوله فكلمه بعضهم) أى ولم يصدق فلهذا قال فسأل بعضهم وقوله ولم يفقه أى فسبحوا له ولم يفقه به (قوله فليدن منه) ظاهر العبارة أنه لا يسبح مع أنه شرط في عدم السجود شروط منها أن لا يفهم الابيه ولم يحصل طول بتراجعه ويمكن الجواب بأن هذا مبني على عدم اشتراط الشرط الاول وظاهره أنه لا يكتفى براءة النجاسة لاحتمال أن تخفى ويلحق ما لم يخف بما خفى فان قلت هذا لا يكتفى بالاحتمال بدون الدنو قلت انه عند الدنو لا يحتاج لرفع صوت والحاصل أنه يشترط في عدم السجود شروط أن لا يفهم الابيه ولم يحصل طول بتراجعه وسلم معتقدا الكمال ونشأ شكه من كلام المأمومين أو بعضهم لا من نفسه فان اختلف شرط من الأربعة بطلت صلاته وصلاتهم (قوله يجوز لن استخلف الخ) لا يخفى أنه مأموم بحسب الاصاله (قوله فيكلمهم) بأن يقول لهم كم صلى ولم يقل اذ لم يفهم بالتسبيح لأن هذا الموضع ليس بعمل تسبيح (قوله اذ لم يفهم بالإشارة) أى اذا أشار لهم فأشاروا اليه ولم يفهم

بالإشارة هذا اذا قرئ بفهم من فهم ويحتمل ان يقرأ اذا لم يفهم من أفهم أي اذا لم يمكنه افهامهم السؤال عن عدد ما صلى (قوله ولم يحصل له شك بعده) أي من نفسه (قوله ولو شك بعد ان سلم على يقين) من نفسه بدليل العبارة الثانية وقوله بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أي فيسأل غيرهم وانظر هذا مع قوله فيما سياتي من مأموميه وقوله أو بعضهم أي يسأل بقيتهم وانظر هذا مع قوله ورجع امام الخ (قوله لا رد الخ) لا يخفى أن الرد على من ذكر لا يكون بنفي السجود انما يكون باثبات الجواز تأمل (قوله وان حديث الخ) معطوف على قوله ان الكلام والحديث هو أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن (قوله من فذومأموم) فالله ذومأموم يعملان على ما قام عندهما كان المأموم وحده أو مع الامام ولا ينتظران لقول غيرهما ما لم يبلغ عدد التواتر فيرجع له ويترك يقينه (قوله من مأموميه) لان المشاركة في الصلاة أضبط من غيره هذا مقتضى المدونة وارتضاه من في شرحه وكتب بعض شيوخنا أنه المعتمد وظاهر صنيع ابن الحاجب أنه لا فرق بين كونهم مأموميه أم لا وكلام التوضيح يقتضي أنه الراجح قال في ك (٣٢٢) وعليه ينظر ما الفرق بين الفذوالامام اه (قوله على الكمال الذي أخبر به الخ) أي

وهو غير مستنكح وكذا يرجع لهما ان أخبر به بنقص وهو مستنكح يبنى على الأكثر (قوله ان لم يتيقن كذبهما) أي بأن غلب على ظنه صدقهما أو تردفيه والمراد بالتيقن هنا الجزم لا العلم المطابق للواقع فالأوضح ان يجعل قوله وغلب على ظنه الخ بياناً لقوله ان لم يتيقن كذبهما (قوله يرجع ليقينه) فان عمل على كلامهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم ثم اذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فان كانا أخبرا بالنقص فعلا معه ما بقي من صلاته فاذا سلم أتيا بما

أوقعه معتقداً التمام ولم يحصل له شك بعده كان سلامه من اثنتين أو غيرهما أم لو سلم على شك بطلت صلاته ولو شك بعد ان سلم على يقين فالاشهور منع السؤال لانه مع الشك مخاطب باليقين وبعبارة أخرى ولا يجوز للامام السؤال حيث حصل له الشك قبل سلامه ويجب عليه فعل ما تراءى به ذمته وكذا من حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وان سأل بالكلام بطلت صلاته بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أو بعضهم واعلم أن المؤلف انما نص على عدم السجود في الكلام لاصلاحها بعد السلام مع ان الكلام لاصلاحها قبله كذلك لانه من العمدة الذي لا يبطل الصلاة للرد على من ذكر ان الكلام بعد السلام لاصلاحها لا يجوز وتبطل الصلاة به على الراجح وان حديث ذي اليمين منسوخ (ص) ورجع امام فقط لعداين ان لم يتيقن الاكثر منهم جداً (ش) يعني ان الامام لا غيره من فذومأموم اذا أخبره عدلان من مأموميه بالانعام وغلب على ظنه صدقهما أو تردفيه فانه يبنى على الكمال الذي أخبر به ويعتمد على قولهما ان لم يتيقن كذبهما فيما أخبر به من التمام فان يتيقن كذبهما فيه يرجع ليقينه ولم يرجع لهما ولا لاكثر الاكثر منهم جداً بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيترك يقينه ويرجع لهم فيما أخبر به من نقص أو كمال وتقرر ان مصدر المسئلة بما اذا أخبره العدلان بالتمام هو الذي يتعين ولا يصح حمله على ما اذا أخبره بالنقص لانه يقتضي انه عند عدم تيقنه خلاف ما أخبر به من النقص لا يرجع الا اذا أخبره عدلان وليس كذلك اذ هو في هذه الحالة صار شاكاً في النقص بسبب الاخبار ولو من واحد وان كان معتقداً الكمال أو لا فيجب عليه العمل باليقين بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا اخبار أحد أصلاً فانه يبنى على اليقين ثم ان الاستثناء منقطع اذ لا يشترط في خبر من بلغ هذا المقدار عدالة ولا أن يكون فوأمومين حينئذ (ص) ولا الحمد عاطس أو مبشر وندب تركه (ش) يعني أن المصلي اذا جدد عطاسه أو بشارته بشربها أو استرجع من مصيبة أخبر بها لا سجود عليه

لكن

بقي عليهم اذ اذا أو بامام وان كانا أخبرا بالتمام فكما قام خامسة

فيأتي فيها تفصيله (قوله من نقص أو كمال) هذا التعميم محقق لقوله فيما سياتي ان الاستثناء منقطع وحاصله انهم اذا كثروا جداً فانه يعتبر بقولهم أخبروا بالتمام أو أخبروا بالنقص مستنكحاً أم لا كان قبل السلام أو بعده يتيقن خلاف ما أخبرا أو شك (قوله بل ولو حصل له الشك الخ) فلا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف الا من حيث تعداد الصور الثمانية وهي انك تقول اذا لم يتيقن خلاف خبرهما بل شك أو غلب على ظنه صدقهما فيرجع لقولهما أخبرا بالتمام أو بالنقص مستنكحاً أم لا وسواء في هذه الاربع أخبرا قبل السلام أو بعده معتقداً الكمال فيرجع لقولهما في هذه الصور الثمانية فان لم يرجع بطلت صلاته (قوله منقطع) ويصح أن يكون متصلاً والتقدير فان يتيقن لم يرجع لعداين ولا لاكثر الاكثر منهم جداً (قوله لعطاسه) بضم العين فهو مصدر كما هو مفاده فهو أحد المصدرين لعطس والثاني عطس بفتح العين وسكون الطاء الا أنه سياتي بقول والعطاس بخار فينفي ذلك ويمكن ان يجاب بأن قوله بخار أي ذو بخار (قوله أو بشاره) معطوف على اعطاسه لا يخفى أن هذا صريح في كون الحمد واقعاً من المبشر بفتح الشين وبشارة بكسر الباء وضمها والفعل بشر والمصدر التبشير وقوله بشربها أي بمتعلقها أو ان في العبارة استخداماً مطلقاً للبشارة أو لا بمعنى التبشير ثم يرجع الضمير لها بمعنى المبشر به ثم إن في كلام الشارح إشارة الى قاعدة أصولية وهي أن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي بعلة المأخذ الذي هو

المصدر إلا أن ذلك ظاهر في عطاس وأما إشارة فليس يصدر لأن مصدر بشر التبشير ويحجب بأن اسم المصدر يعني المصدر (قوله لكن
يندب له ترك الحمد) وكذا ترك الاسترجاع لقول ابن القاسم إذا أخبر في الصلاة بما يسره فحمد الله أو بحسبه فاسترجع أو بشي فيقول
الحمد لله على كل حال والذي بنعمته تتم الصالحات فلا يجزئني وصلاته مجزئة (قوله ويحتمل أن يقرأ بمشتر) كذا في نسخة ويحتمل الخ
لا يخفى أن هذا يقتضي أن هذا حل آخر غير ما أشار به بقوله أو بشارته بشربها وليس كذلك بل هو عينه فالأوضح أن قوله ويحتمل أن
يقرأ أن يقول أو لا يدل قوله بشارته الخ أو بشارته بمشرب بكسر الشين كانت البشارة للحماد أو غيره (قوله والظاهر الأول لقول ابن القاسم
لا يجزئني) قوله الخبر سمعه الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أو على كل حال وجهه أن نفي العجب يحتمل الكرامة والحرمة وهي لا تنوهم
فأقل ما هنالك الكراهة (فان قلت) ما المانع من حمله على خلاف الأولى (قلت) أن ألفاظ الامام أو تابعه بمنزلة ألفاظ الشارع
والنفي بمنزلة النهي وخلاف الأولى لم يصرح فيه بالنهي بل انما أخذ من لفظ الاوامر بالمندوب (قوله الخيشوم) أقصى الانف (قوله
وأشاره لرد سلام) أي وأما الرد باللفظ فيبطل عمدا وجهلا لا سهوا (٣٣٣) فيسجد (قوله لا لاصلاحها) محترز قوله لنفسه

وكانه يقول جائز لفعله لاجل حاجة
نفسه (قوله وان طال الانصات
جدا أبطل صلاته) أي عمدا أو جهلا
أو سهوا (قوله وان كان بين ذلك
سجدة بعد السلام) أي ان كان سهوا
وأما عمدا فتبطل (قوله وفسره
بعضهم بأنه الاعتماد الخ) أي
ولا يحتاج لتقييده بالطول لانه جائز
مطلقا (قوله من حية أو عقرب)
الحية تكون لاذكروا لاني والهامة
للأفراد كبغلة ودجاجة على أنه
قد روي عن العرب رأيت حية على
حمة أي ذكرا على أني قاله في المختار
والعقرب يقال للذكور والاني
والغالب عليها التأنيث والاني
عقربة وعقرباء مفتوح مدود غير
مصرف والذكور عقربان بضم
العين والراء (قوله وفي سجوده
قولان) معناه اذا كان ساهبا عن
كونه في صلاة كما يفيد عجب وتبعه

لكن يندب له ترك الحمد سرا وجهرا لان ما هو فيه أهم بالاشتغال به ويحتمل أن يقرأ بمشرب بفتح
المجزة فيكون فيما اذا كانت البشارة للحماد فقط ولا يعلم من كلام المؤلف هل الحمد مكروه أو
خلاف الأولى والظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يجزئني والعطاس بخار يطلع بسرعة من
الخيشوم يدفع به مضرة (ص) ولا جائز انصات قل لخبر وترويح رجليه وقتل عقرب تريده
وأشاره لسلام أو حاجة (ش) يعني ولا يسجد في ارتكاب جائز لفعله في الصلاة لنفسه لا لاصلاحها
فن ذلك الانصات ليس لسماع مخبر قاله في المدونة ابن بشير وان طال الانصات جدا أبطل صلاته
لانه اشتغل عن الصلاة وان كان بين ذلك سجدة بعد السلام أي ان كان سهوا والطول والقلة
والتوسط بالعرف كذا ينبغي ومن ذلك ترويح الرجلين ولما فسر الشارح بأنه الاعتماد على
رجل ورفع الأخرى احتج بما فيه ابن عبد السلام من انه طول اذ هو مع انتفاء ذلك مكروه
وفسره بعضهم بأنه الاعتماد على إحدى الرجلين مع عدم رفع الأخرى ومن ذلك قتل ما يحاذر من
حبة أو عقرب تريده فان لم ترده كره قتله لها وفي سجوده قولان ويكره قتل ما عد الحية والعقرب
من طير أو صيد أو ذرة أو نحلة أو بعوضة ولا تبطل الصلاة بشي من ذلك الا بما فيه شغل كثير ثم
المراد بآية العقرب له أن تأتي من جهته لانه غيباء لا تقصد أحدا ولان الإرادة من صفات
العقلاء ومن ذلك الإشارة بيد أو رأس لسلام ردا أو ابتداء قاله سنده وصرح ابن رشد بوجوبه
وهو ظاهر قوله في المدونة وليرد اه وبعبارة أخرى وإشارة لسلام أي لرد سلام لا ابتداء فانه
مكروه خلافا لابن الحاجب القائل بجوازه قال ابن هرون ولم أر ذلك لغيبه وتركه عندى صواب
وكلام المؤلف في الجائز اه ولا فرق في جواز الإشارة للحاجة ردا أو طلبا ثم الأولى أن
يقرأ قول المؤلف لخبر بالكسر اسم فاعل يشمل ما اذا كان الانصات من الخبر بالفتح
أو من غيره وأما ان قرئ بالفتح فلا يشمل الثاني وقيدنا الجائز في هذه المسائل بقولنا في

عب وهو كلام ظاهر من حيث السجود الا أنه ليس بظاهر من حيث انه لم يكن الكلام على سنن واحد لان الكراهة مع العلم بكونه في
الصلاة والخلاف مع السهو ولكن الظاهر ابقاء اللفظ على ظاهره كما هو الموافق لنص ابن عرفة ابن رشد ووجب فعله بقتل حية أرادته
ولم يسجد واذا كره قتله لم ترده ففي سجوده قولان اه فهذا ظاهر ظهروا قويا في أن الخلاف في السجود في حالة الكراهة ولا توجد
الكراهة الا مع العلم بكونه في الصلاة الا أنه يشكل بأن السهو هو الموجب للسجود الا أن يجب بأنه مشل الطول في محل لا يطلب فيه
التطويل فهو مع كونه عمدا فيه السجود (قوله أو ذرة) قال في المختار الذر جمع ذرة وهي أصغر النمل (قوله أو نحلة) الواحدة من النحل
(قوله أو بعوضة) قال في المختار والبعوض البق الواحدة بعوضة (قوله ولان الإرادة من صفات العقلاء) رده محشى نت بأن العقلاء
مطبقون على وصف الحيوان بأنه المتحرك بالارادة لا فرق بين كونه إنسانا أو غيره (قوله بوجوبه) أي الرد وقوله وهو ظاهر لان صيغة
الامر تفتضي الوجوب (قوله ولا فرق في جواز الإشارة للحاجة ردا أو طلبا) الا أن ابن القاسم قيد ذلك بالخفيف (قوله يشمل ما اذا كان
الانصات الخ) أي وتجعل الام للتعديل (قوله وأما ان قرئ بالفتح الخ) واللام حينئذ بمعنى من أي وانصات واقع من مخبرا أو ثابت لخبر
من حيث وقوعه منه

(قوله مع أن بعضه جائز) أي الذي هو الأصلح وحاصله أنه جائز أي بعض الذي تقدم جائز إلا أنه مقيد بكونه الأصلح لا يخفى أن كل ما تقدم جائز يعني المأذون فيه لا بعضه (قوله أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه) يرد على ذلك الجواب أمران الأول أنه يقتضي أنه على الجواب الأول لا يكون المراد بالجائز ما استوى طرفاه مع أنه على كل حال مراد به ما استوى طرفاه إلا أن يقال على الجواب الأول حيثية الاستواء ليست مرادة الثاني أنه صرح ابن رشد كما تقدم بأنه يجب قتل العقر ب إذا أرادته (قوله هذا مخرج الخ) لا يخفى ما في هذا من التسامح لأن المخرج شيء من أمر يقتضي دخول الشيء في ذلك الأمر مع أن الرد على المشتم لم يدخل فيما تقدم من قوله كانتات فل لخبر إلا أن يقال أنه داخل تحت الكاف احتمالا منظورا فيه للظاهر بقي أنه لا بد من تقدير مضاف أي مخرج من ذي الجواز (قوله وبعبارة أخرى الخ) هذه العبارة ظاهرة (قوله وكذلك بعض المعطوف عليه) لا يخفى ما في هذا من التسامح فإن المعطوف عليه هو الإشارة (قوله في تصوير) المراد به التصديق (٣٣٤) الصحيح (قوله على المشهور) مقابلة الحد قيل سرا وقيل جهرا (قوله

أول حلها نفسه لا أصلها احتراز عما سبق من الجائز فإنه جائز وهو الأصلح كالفتح على الامام والتسليم فهو إشارة لجواب اعتراض على المؤلف بأن يقال قوله ولا للجائز يقتضي أن ما قبله ليس من الجائز مع أن بعضه جائز أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه وما ذكره قبل هذا مطلوب كما أن ما ذكره في قوله ولا لتبسم الخ مكره (ص) لا على مشتم (ش) هذا مخرج من الجواز أي لا الرد على مشتم فلا يجوز أي يكره وبعبارة أخرى المعطوف محذوف وكذلك بعض المعطوف عليه أي وإشارة لرده سلام لا إشارة للرد على مشتم أي فليس من الجائز بل هو منهي عنه لقوله في المدونة ولا يرد على من شتمه إشارة كان في فرض أو نافلة اه الواو غي وفي تصوير التسميت على المشهور عسر لانه فرع سماع الجسد والفرض أنه لا يحمد فكيف يرد قلت يمكن فرضه إذا عطس وجد جهرا قبل الاحرام ثم أحرم فشتمه صدق حينئذ أن لا يرد اه فان قيل كيف كرهتم الإشارة للرد على المشتم في النافلة وأجزتم حكاية الاذان فيها قيل لان الرد هنا في معنى المحادثة والتسميت قول من سمع جدا العاطس له يرجعك الله بالمهمة من السميت وهو الهدى أي جعلك الله على هدى وسميت حسن وبالمهمة معناه أبعده الله عنك الشمانية (فائدة) أول من عطس آدم وهو من الله والتثاؤب من الشيطان بمثنائين من فوق والمد والهمز مخففا على وزن تفاعل ولا يقال تشاوب بالواو قاله الجوهري وقال عياض يقال تشاوب بالواو وتشاوبا وقال ابن العربي التثاؤب بالمد والهمز يقال تشاوب تشاوبا إذا فتح فاه وأصل هذه الكلمة من قولهم تتوب إذا أصابه الكسل وهو شيء يعتري الانسان من شيء يأكله أو يشربه فيصيبه منه فترة كفترة النعاس وقال سيدي زروق قيل ان العطاس من الله ومعناه أنه من حيز الخبير قالوا لا أنه يخفف الدماغ ويسهل بعض العبادات وفي الحديث أنه يقطع عرق الفالج والسعال يقطع عرق البرص والزكام يقطع عرق الجذام والرمدي يقطع عرق العمى وروى ان من سمع عاطسا فسبقه بالحد كان آمنا من الشوص ورأيت في جدار زمزم مكتوبا من قرأ الفاتحة عند عطاسه أمن من قلع أضراسه وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب وقد شرد عني محل نقله فابحث عنه اه قلت

عسر) أراد به التعذر بدليل التعليل (قوله قلت يمكن فرضه الخ) جواب بالتسليم وان عدم التعسر بالنسبة لحالة أخرى (قوله قلت يمكن فرضه) فان قلت يمكن فرضه إذا ارتكب المكروه وجد قلنا ان جدا العاطس منهي عنه فهو معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا فتسميته عدم فلا يستحق رد او بهما يظهر الفرق بين رد السلام والرد (قوله في معنى المحادثة) الاضافة للبيان أي من قبيل المحادثة (قوله وسميت) عطف تفسير والسميت هو الهيئة فان قلت أي مناسبة في الدعاء بذلك قلنا ان العاطس حين عطاسه تتغير هيئته (قوله الشمانية) أي فرح الاعداء ببقاء غير هيئتك الحاصلة عند العطاس (تبيينه) قال أبو عبيد الشين المجبة أعلى في كلامهم وأكثر (قوله أول من عطس آدم) يفتح الطاء في الماضي وكسرها

وضمها في المستقبل (قوله والتثاؤب من الشيطان) أي انه من حيز الشر وأصل سببه من الشيطان لانه حمله على كثرة الاكل (قوله بمثنائين من فوق) الذي في القاموس بالثاء المثلثة (قوله وأصل هذه) أي وأخذ هذه الكلمة (قوله فترة) هي الانكسار والضعف مختار (قوله ومعناه انه من حيز الخ) جواب عما يقال كل شيء من الله تعالى (قوله ويسهل) عطاف مسبب على سبب (قوله بعض العبادات) مصدوق ببعض العبادات التي تتوقف على فكرة كقراءة القرآن لافحوا الصوم (قوله عرق الفالج) كأنه أراد بعرق الفالج مدة في العرق ينشأ منها هذا الفالج قال في المصباح والفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيبطل إحساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة اه (قوله والرمدي يقطع عرق العمى) وكان العمى الذي يحول عند حصول الرمد لا مور تعرض إذ ذاك والا فالرمد سبب في جلاء البصر على حسب ما قال (قوله وقد شرد عني محل نقله) شرد من باب دخل قاله في المختار (قوله قلت الخ) أراد أن يبين أصل ما ذكر من الأحاديث والمذكور ثلاث أولها وروى ان من سمع الخ الثاني ورأيت في جدار زمزم الثالث قوله وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب الخ

(قوله حديث اللوص) المناسب ان يقول حديث الشوص لان الذي تقدم كان آتيا من الشوص (قوله في البطن) أي واذا كان الوجع في البطن فالبطن موجود (قوله من التهمة) مرض ينشأ عن كثرة الأكل (قوله وحديث العطاس الخ) لا يخفى أن هذا الحديث لم يذكر فيما تقدم ما يفيد الإشارة إليه إلا أن يقال إن شأن ما كان الحديث الذي يتحدث به عنده حقا أن يستجاب عنه الدعاء (قوله الأفراد) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله أصيل) تأكيد لأصل أي أصل بلغ الغاية في القوة (قوله وله شواهد) جمع شاهد وهو الحديث الموافق في المعنى دون اللفظ ثم لا يخفى أن شواهد جمع وهذا حديث واحد لأن يراد الجنس (قوله عطس عنده) بالبناء للمعول كذا ضبطه بعض شيوخنا (قوله وفي معرفة الصحابة) اسم كتاب (قوله كائين) ظاهره عدم البطلان بالانين بقيد ولو كان من الأصوات المحقة بالكلام لانه محل ضرورة (قوله ففي كلام ابن غازي نظر) عبارته صوابه وكائين بازاو عطف على كائنات اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا الجائر اه وحاصل رد الشارح انه ليس من أفراد الجائر والذي أقول ان هذا الانين الذي يقع من المريض تارة يصل الى حد الغلبة بحيث يصير كالمجال ما يصدر منه وتارة يكون له اختيار فيه أي

(٣٣٥)

المصنف الاطلاق (قوله اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع) أي لا يتعلق بالخشوع في الصلاة بدليل قوله بعد وان كان من باب الخشوع لا يخفى أن المنطوق بصدق بصورتين بأن كان مصيبة أو وجع (قوله فلا شيء فيه اذا كان غلبة) وأما اذا كان اختيارا فيبطل وسكت عن السهو فسهل كالغلبة لا سجود فيه أو فيه السجود وهو الظاهر (قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع) أي فيحمل قول المصنف على ما اذا كان غلبة وظاهره ولو كثر (قوله والا فكالكلام) أي بأن كان لمصيبة أو وجع فكالكلام كان اختيارا أو غلبة أو كان تخشع وكان اختيارا (قوله وقيد ابن عطاء الله بالغلبة) هو معنى قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع (قوله يفرق بين عمده وسهوه) أي فإذا كان عمدا فيبطل وكذا ان كان

حديث اللوص رواه ابن الاثير في النهاية بلفظ من سبق العطاس بالجهد أمن من الشوص والوص والعلوص وهو ضعيف والاول بفتح الشين المجع وجع الضرس وقيل وجع في البطن والثاني وجع الاذن وقيل وجع المخ والثالث بكسر العين المهملة وفتح اللام الثقيلة وسكون الواو وآخره مهملة وجع في البطن من التهمة وحديث العطاس خرج الطبراني والدارقطني في الألفراد وأبو علي ولفظه من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وخرجه البيهقي وقال انه منكر عن أبي الزناد وقال النووي له أصل أصيل وله شواهد عند الطبراني مرفوعا أصدق الحديث ما عطس عنده وفي معرفة الصحابة ومسنند الطيالسي من سعادة المرء العطاس عند الدعاء قاله الحافظ السخاوي (ص) كائين لوجع (ش) تشبيهه في عدم السجود لا في الجواز لان هذا وقع منه غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلذا حسن التشبيه من المؤلف دون العطف ففي كلام ابن غازي نظر وأما البكاء المسموع اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع يلحق بالكلام فيبطل عمده ويسجد سهوه وان كان من باب الخشوع فلا شيء فيه اذا كان غلبة وهذا معنى قوله (وبكاء تخشع والا فكالكلام) والمراد بالتخشع الخشوع فليس التفضل على بابه لانه يكره اظهار التخشع في الصلاة وقيد ابن عطاء الله بالغلبة وقوله والاراجع لمسئتي الانين والبكاء أي والا بان أن لا يفرق بين أوبكى لغير الخشوع كصيبة أو وجع فكالكلام يفرق بين عمده وسهوه وكثيره وقليله (ص) كسلام على مفترض (ش) أي ولا يكره السلام على المصلي في فرض ولا نافلة كما هو نص المدونة فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا في الجواز المنفي عنه السجود اذا فرض أن المسلم ليس بمصل فلا يتوهم انه يسجد ولذا كان المناسب ما سلكه المؤلف من ترك العاطف ولو قال على مصل بدل مفترض لكان أشمل وأخصر (ص) ولا تبسم (ش) أي لا سجود فيه سواء كان عمدا أو سهوا غير ان العمدمكروه لان التبسم حركة الشفتين فهو حركة الاجفان والقدمين وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير

غلبة (قوله وكثيره وقليله) أي وكثير السهو وقليله فاذا كان كثير السهو فيبطل وان كان قليلا لا يبطل (تنبيه) هذا كله اذا كان البكاء بصوت وأما اذا كان لا صوت فيه لا يبطل اختيارا أو غلبة تخشعا أم لا وينبغي إلا أن يكثر الاختيار والحاصل أن البكاء ان حصل بلا صوت لا يبطل مطلقا اختياريا أو غلبة تخشعا أم لا ما يكثر ذلك في الاختيار وأما بصوت فان كان اختياريا يبطل مطلقا كان تخشع أم لا بأن كان لمصيبة وان كان غلبة ان كان تخشع لم يبطل ظاهره وان كثر وان كان غيره يبطل شرح عب وسكت عن السهو وقد علمت حكمه (قوله ولا يكره السلام الخ) صادق بالسنة والجواز والظاهر أن المراد الجواز المستوي الطرفين ولا يقال ان السلام عليه سنة كغيره لان فيه إشغالا (قوله غير أن العمدمكروه) وينبغي إلا أنه مقيد باليسير على ما ينبغي فان كثرت الصلاة ولو كان سهوا لانه من الأفعال الكثيرة حيث كان غير ضرورة وان كان لها فلا كذا كره في ك فان توسط سجدة في سهوه كما ينبغي وانظر اذا كان عمدا كافي للشأن ان ما كان السجود في سهوه فالبطلان في عمده وبعد كتي هذا رأيت شيخنا عبد الله كتب عن بعض شيوخه ان الظاهر البطلان مع ثلاث الغلة (قوله بأنه انبساط الخ) ليس هو عين ما قبله بل لازم له (قوله مع ظهور البشري) كانه لبيان الواقع

(قوله وقيل هو أول الضحك) أي قبل الضحك (فان قلت) ما المانع لك من أن تقول قوله أول الضحك أول جزء من أجزاء الضحك (قلت) المانع له قوله ومعنى الخ وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله فلا سجود في فعل شيء من هذين) أقول لا يتوهم السجود واعلم أن الفرقة والالتفات أن كثراً بطل مطلقاً وإذا توسط أبطل عمده وسجد سهوه وكلام المصنف في التفسير (قوله وتعد بلع) ومثل بلع ما بينهما بلع تينة كاملة أو اقمة كان كل منهما بافهمه قبل الدخول في الصلاة وقال شيخنا وأما مضغ التينة فإنه يبطلها لأن المضغ لا يغتفر إلا إذا كان يسيراً كما بين الأسنان (قوله ولا سجود في ذلك) أي في تعد بلع ما بين الأسنان فيه أن العمد لا يتوهم فيه السجود حتى ينقضي ويمكن أن يجاب بأن المراد تعدده في ذاته مع كونه (٣٣٦) ناسياً له في صلاة وإن كان بعيداً من اللفظ ويقال إنه لما كان يتوهم أن عمده

مثل الطول في المحل الذي لم يشرع فيه التطويل أنه يسجد لعمده نص عليه أو يحتمل المصنف على السهو وإذا تغير ما بين الأسنان من دم اللثة فلا يجوز بلعه (قوله ولذلك) (طلب الخ) لا يخفى أن تعد بلع ما بين الأسنان لما كان يتوهم أنه كالأكل يتوهم البطلان في عمده والسجود في سهوه نص على أنه لا سجود وطلب السؤال عما هو من حيثية أخرى وهي خشية التشويش على المصلي بما يبقى بين الأسنان من حيث عدم القوة على القراءة ومن حيث الملك الذي يضع فاه على فم قارئ القرآن (قوله يسيراً جداً) الأولى حذف جداً (قوله وفوقه يبطل عمده) أي ويسجد لسهوه (قوله والكثير جداً يبطل مطلقاً) ظاهره ولو كان ضرورة كما في عب (قوله والابطل الخ) لا يدخل تحت والإمام بقصد التفهيم به أصلاً لأنها لا تبطل ولا شيء عليه تسجيلاً أو غيره (قوله ماعدا التسبيح) أي لأن التسبيح لا يتقيد بعمل مخصوص بل محله جميع الصلاة ومثل التسبيح أبداله بحوقله أو تهليل كالأب

صوت وقيل هو أول الضحك ومعنى قوله تعالى فتبسم ضاحكاً من قولها فتبسم سليمان ابتداء ضاحكاً انتهت من قولها أي النملة يأيم النمل الخ (ص) وفرقة أصابع والتفات بلا حجة (ش) أي فلا سجود في فعل شيء من هذين سهواً وتقدماً كراهة ذلك ومفهوم بلا حجة الجواز معها (ص) وتعد بلع ما بين أسنانه (ش) أي ولا سجود في ذلك قال فيها إن ابتلع حبة بين أسنانه لم تبطل صلاته ويحتمل الإباحة والكراهة وهو أقرب ولذلك طوّل بالسؤال عند كل صلاة خشية التشويش على المصلي بما يبقى بين أسنانه من الطعام ومثل الصلاة الصوم وفي كلام أبي الحسن ما يفيد أن مضغ ما بين أسنانه يبطله بلا مضغ وأما الواجب بلع حبة من الأرض في الصلاة فلا يضر على ما صوبه ابن ناجي وكذا في الصوم على ما بحث ابن يونس لكن مقتضى كلام ابن ناجي أن الرجوع إليه القضاء في الصوم في فعل ذلك سهواً وهو والكفارة في فعله عمداً (ص) وحك جسده (ش) أي ولا سجود عليه ويكرهه لغير حاجة وهذا إذا كان يسيراً جداً وفوقه يبطل عمده والكثير جداً يبطل مطلقاً (ص) وذكر قصد التفهيم به عمله والابطل (ش) يعني أن المصلي إذا قصد بالذکر من قرآن أو غيره التفهيم به عمله كاستئذان عليه وهو يقرأ ادخلوها بسلام آمين فرفع به صوته لقصد الاستئذان له أو رفعه بتكبير أو تحميد أو غيره ماعدا التسبيح للإعلام أنه في الصلاة أو ليقف المستأذن أو قصد أمر غيره كأخذه كتاباً وهو يقرأ يا يحيى خذ الكتاب بقوة فرفع به صوته لينبهه على مراده فإن صلاته لا تبطل ولا سجود عليه فإن تجرد التفهيم بطلت عند ابن القاسم لأنه في معنى المحادثة وهذا في غير التسبيح وقد تقدم قال في التوضيح معنى تجرده للتفهم أنه لم يكن يقرأ في هذه المواضع اه زاد الجهورى في شرحه قلت هذا يقتضى أنه لو وافق استئذان المستأذن على المصلي فراعته من الفاتحة فشرع يقرأ ادخلوها بسلام آمين فأصدا به التفهيم أن صلاته تبطل والظاهر أنه ليس كذلك وإن صلاته لا تبطل سواء كان ذلك منه بعد أن قصد قراءة هذه الآية أم لا فالموافق لهذا أن يفسر قوله بحمله بأن لا يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة أو يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة بأن يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة وينتقل إليه الخ ثم إن الباء في به للسببية وفي بحمله للطرفية والضمير فيها راجع للذكر (ص) كفتح على من ليس معه في صلاة على الأصح (ش) هذا تشبيهه في البطلان والذي يظهر أنه مثال لقوله والابطل لأنه من الذکر الذي قصد التفهيم به غير محله وليس تشبيهاً ومعنى كلامه أن من معه في صلاة إن كان هو الإمام فقد تقدم أنه يفتح عليه وقد يجب ومن ليس معه في صلاة هو غير الإمام كان ذلك الغير مصلياً أو نالها

حبيب فلا يضر قصد تفهيم الحاجة والصلاة كلها محل له فإن قصد التفهيم به لا حاجة بل ولا عبثاً بطلت في الجميع (قوله فإن تجرد للتفهم بطلت عند ابن القاسم) مقابل ذلك الصحة مع كراهة ذلك (قوله أو يكون متلبساً بقراءة غيره) أي بقراءة المحل ولا يخفى أن هذه الصورة داخلية في المعطوف عليه فالأفضل أن يقول بأن لا يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة بأن لا يكون متلبساً بشيء أصلاً أو متلبساً بقراءة المحل أو متلبساً بقراءة الفاتحة يكملها ثم يقول ادخلوها بسلام واعلم أن من المحل قوله بسم الله الرحمن الرحيم لطرد الهر عند الشروع في قراءة الفاتحة والظاهر أن من المحل إعادة ادخلوها الخ إذا كان قرأها ثم طرق الباب طارق قبل أن يشرع فيما بعده فلو شرع فيما بعده فهاقات محلها (قوله بقراءة غيره) أي غير المحل (قوله على الأصح) ومقابلها ما لا شغب من

الصحة كما ذكره بهرام (قوله لما ورد فيه كما مر) لم يرد إلا أنه ذكره تن فقال عند قول المصنف وفتح على امامه ان وقف الخ وفي حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فلبس عليه فقال لا ي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك (قوله أبطوا فيه) هذا في نسخته في الظرفية وهي بمعنى بقاء السببية أي ان الوجه الذي أبطوا بسببه وهو ان ذلك في معنى الكلمة والمخادعة (قوله وهو ظاهر قول المدونة) أي ظاهر قولها ولا مصل على مصل آخر فهو وشامل لما اذا فتح مأموم على مأموم معه في صلاة (قوله وبطلت بفقهه) ولو كانت سرورا بما أعد الله لا وليائه في الجنة على ما أفق به غير واحد (قوله وتعالى المأموم) مراعاة لمن يقول بصحة الصلاة وهو سكون (قوله تقلص) أي تباعد (قوله مع التكسر) أي بدو الاسنان وهو لازم لما قبله واعلم ان من غلبت عليه الفقهية كلما صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كانت تلازم في احدي المشتركين فانه يقدم أو يؤخر أشار به عجم وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل (٣٣٧) والشرب (قوله والافه والضحك) فضيحه

أن الضحك ليس معه صوت فيكون التبس بين الضحك وهو ما ذهب اليه الجزولي فقد قال الجزولي في شرح الرسالة التبس هو الضحك وانشراح الوجه واطهار الفرح اه وقال الافه هي في شرحها الضحك على وجهين بغير صوت وهو التبس وبصوت وهو المراد بقول الرسالة ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء اه وما تقدم له يفيد المباعدة بين التبس والضحك فالأقوال ثلاثة (قوله قطع مطلقا) أي أعاد أو سهوا أو غلبة أو نسيانا (قوله ويرجع مأموما) وأعاد أبدا وهل يعيد مأمومه أي في الوقت أولا واستظهره ابن رشد (قوله ويرجع مأموما) رعيان يقول بالصحة في الغلبة والنسيان (قوله هذا ان لم يقدر الخ) أي في المدة التي ضحك فيها لا في جميع الصلاة كأن ضحك في ركعة فقط وانقطع الضحك فالعني وتعالى المأموم

ولا اشكال في البطلان لان ذلك في معنى الكلمة واعما اغتفر فتحه على الامام لما ورد فيه كما مر فلو كان المفتوح عليه معه في الصلاة لأنه مأموم فالظاهر البطلان لان الوجه الذي أبطوا فيه صلاته اذا فتح على من هو في صلاة أخرى موجود هنا كما أشار لهذا البرموني فاعتبر مفهوم ما سبق من قوله وفتح على امامه ان وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح أحد على من ليس معه في الصلاة ولا مصل على مصل آخر اه وارتضاء ه في شرحه وتقدم أنا شرحنا أولا على اعتبار مفهوم ما هنا تبع الس في شرحه (ص) وبطلت بفقهه وتعالى المأموم ان لم يقدر على الترك (ش) يعني ان الصلاة تبطل بسبب الفقهية وهي تقلص الشفتين مع التكسر عن الاسنان عند الايجاب مع الصوت والافه والضحك سواء وقعت عمدا أو نسيانا لكونه في صلاة أو غلبة فذا كان المصلي أو اماما أو مأموما ولكن ان كان فذا قطع مطلقا وان كان اماما قطع أيضا وبقطع من خلفه أيضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتبية ونحوه في الموازية أن الامام يستخلف في النسيان والغلبة ويرجع مأموما واقتصر عليه ه في شرحه وان كان مأموما قطع ان تعدها وان نسي أو غلبه تعالى مع الامام مراعاة لمن يقول بالصحة ويعيد أبدا هذا ان لم يقدر على الترك ابتداء ودواما لان الدوام كالاتداء وأما الذي يضحك مختارا ولو شاء أن يمسك عنه أمسك فلا خلاف انه أبطل على نفسه صلاته وصلاة من خلفه ان كان اماما وظاهره ولو كان حصل له الضحك أو لا غلبة ثم تعالى عليه وأمكنه تركه بعد وهو ظاهر لان الدوام كالاتداء وظاهر قوله تعالى المأموم الوجوب وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم للتأدي وقيل مستحب ومحل التأدي في غير الجمعة والاقطع ودخل مع الامام لثلاث فوته كما هو منقول في التي بعدها وهذه ينبغي قياسها على تلك بجماع العلة كما أشار اليه البرموني (ص) كتكبير للركوع بلانية احرام وذكر فائتة (ش) لما كان المأموم المقهقه حكايا البطلان ووجوب التأدي شبه في الثاني من الحكمين وهو التأدي مستلثين الاولى المأموم اذا كبر للركوع في أي ركعة أدرك

ان لم يقدر على الترك في تلك المدة بأن كان الضحك فيها غلبة من أولها الى آخرها وكذا فاعله نسيانا فان قدر على الترك أول المدة أو آخرها قطع وابتداء (قوله وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله مراعاة لمن يقول بالصحة ثم نقول انه اعتمد في الوجوب للظاهر لا لنص مع انه منصوص فقال الزناني تعالى وجوبا وأعاد استجابا وقال عبد الوهاب تعالى استجابا وأعاد وجوبا قال محشي تن وقول الزناني يعيد اه على ان مراعاة القول بالصحة لا يقتضي كونه يتأدى وجوبا بالاضميمة انه من مساجين الامام (قوله ومحل التأدي في غير الجمعة) ويقيد أيضا بما اذا لم يخف بتأدي به خروج الوقت والاقطع وبما اذا لم يلزم على بقائه ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو بظن ذلك فجموع القيود أربعة ذكر المصنف منها واحدا والشارح واحدا وذكرا بالبقية والفرق بين الفقهية ناسيا والكلام ناسيا ان الفقهية لم يسرع بنفسها في الصلاة فنافاتها أشد والكلام مشروع جنسه فيها كالكلام لاصلاحها (قوله بجماع العلة) أي التي هي قوله لثلاث فوته (قوله شبه في الثاني من الحكمين وهو التأدي) أي وجوب التأدي أي بالنظر لجموع المستلثين أعني قوله كتكبير للركوع بلانية احرام وذكر فائتة فلا ينافي أنه بالنسبة للاولى تشبيه

في الحكمين مع البطلان ووجوب التماضي فلا ينافي آخر العبارة ثم ما ذكرناه من كون الحكم في قوله كتكبيره الخ وجوب التماضي هو ظاهر المدونة ومقابل الاستصحاب وهو قوله في الجلاب وقول ابن الماجشون (قوله ناسيا لا حرام) حاصل ما أشار إليه ان في عبارة المصنف احتمالين أولهما اذا كبر بقصد الركوع ذاهلا عن نية الصلاة المعينة ولم تقع منه أصلا فانه يتماضي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة أي وان الامام يحمل عنه نية الصلاة المعينة هذا معنى عبارته على ما يفهم من الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة وذلك أن الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة انه نوى الصلاة المعينة ثم كبر قاصدا الركوع غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسير فاذا علمت ذلك فقول المصنف بلانية احرام معناه أي ناسيا لا حرام واذا حكم بالصحة في الثاني لهذا المعنى فليكن الاحتمال الاول ذاهلا عن النية رأسا هذا خلاصة ما يفهم من شارحنا هنا وفي ك ومعمد عج الاحتمال الثاني ولكن المأخوذ من النقول ان معنى (٣٣٨) قول المصنف كتكبيره الخ انه نوى الصلاة المعينة الا أنه كبر قاصدا

فيها الامام أولى أو غيرها ناسيا لا حرام فانه يتماضي مع امامه * الثانية من ذكر في صلاته صلاة فائتة أو حاضرة مشاركة لما هو فيها فانه يتماضي لكن التماضي في ذكر الفائتة في الحاضرة على صلاة صحيحة وأما في ذكر الحاضرة في الحاضرة فعلى صلاة باطلة والدليل على ان قصد المؤلف التشبيه في التماضي لافي البطلان كونه لم يعطه معا على قوله بقهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجر الثانية من الباء فلما رجع للعطف على القهقهة كرر الباء فقال ويحدث الخ وأما البطلان وعدمه فيه ما فقد اتقن كلا في محله بكلام شاف فقال في الاولى في فصل الجماعة وان كبر الركوع ونوى به العقد أو نواه ما أول ينوهما جزاء وان لم ينو ناسيا له تماضي المأموم فقط وفي الثانية في فصل الفوائت ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرط الى قوله وان ذكر اليسير في صلاة قطع فذو شفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة ويحتمل أن يقرر كلام المؤلف على وجه يكون التماضي فيه مع الامام على صلاة صحيحة انظر شرحنا الكبير (ص) ويحدث (ش) هو معطوف على بقهقهة أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث فيها أعم من حصوله فيها أو قبل الصلاة وتذكر فيها (ص) وبسجوده لفضية (ش) يريد ان من سجد قبل السلام لترك فضيلة ولو كثرت كقنوت وتسبيح ركوع وسجود أعاد أبدأ أي اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا ولم يقتد بمن يسجد لذلك وكذا يقال فيما بعده ويسجد معه (ص) أو لتكبيره (ش) يريد أن من سجد قبل السلام لترك سنة واحدة غير مؤكدة أو لترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالأقامة أعاد أبدأ وفي بعض النسخ أو لتكبيره لكنه يوهم أنه اذا سجد قبل السلام لترك سنتين تبطل وليس الحكم كذلك والرافع لهذا قوله قبل وتشهدين اذ هو من أمثلة السجود القبلي اذا المعنى كتشهدين وانما يريد بمنزل التكبير التخميدة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والتشهد فلا اشكال ولو اقتصر على هذا الفرع لا غناء عن ذكر البطلان بسجود الفضيلة لفهم ذلك منه بالاولى لكن فيه خلاف فنص عليه لذلك (ص) وبمغفل عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت (ش) هذا معطوف على

الركوع غافلا عن النية الذي هو عين الاحتمال الثاني في كلام شارحنا الذي حكم فيه بالصحة فان الصلاة باطلة ويتماضي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة فاتبع الحق واطلع تعلم صحة ما قلنا ولذلك أفاد شيخنا عبد الله ناقلنا عن بعض شيوخه مانصه ولا يقال هذا الاحتمال الثاني عين الذي قبله لانه صدر بأن التماضي لا يفيد البطلان فقتضاه أن الصلاة صحيحة لانا نقول الشيخ حفظه الله في الشرح انما قصد النص على أن المصلي في هذا الفرع يجب عليه التماضي بقطع النظر عن كون الصلاة صحيحة أو باطلة اذ معرفة هذا يأتي في كلام المصنف في فصل الجماعة تفصيله اه واعلم ان جميع الشراح فرضوا كلام المصنف في المأموم مع أنه يتصور أيضا في المنفرد فيما اذا كان ممن سقطت عنه القراءة

بقهقهة

لكونه لا يجزم بعلمه أو ضاق عليه الوقت أو على القول بعدم الوجوب للفاتحة

في كل ركعة أفاده شيخنا (قوله أي وبطلت الصلاة) لما كان ربما يتوهم من قول المصنف ويحدث أن المراد بوجود حدث مع أن المراد ما هو أعم أول الشارح العبارة فقال أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث ونص على هذا مع عدم توهم الصحة ردا على من يقول انه يبنى على ما فعل من صلاته كالرعا (قوله ولم يقتد الخ) أي والاوجب اتباعه في السجود ولا تبطل صلاته فان خافه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ قال بهرام في وسطه ولا خلاف ان الصلاة تبطل بذكر الحدث أو حصوله (قوله اذا المعنى كتشهدين) أي ويحمل على أنه جلس لهما وذهبا الى القول بأن اللفظ المخصوص مستحب والا فيلزم أنه ترك أربع سنن على تقدير أن يكون لفظ التشهد مستحبا أو ست سنن ان قلنا ان لفظ التشهد سنة أي اللفظ المخصوص (قوله لكن فيه خلاف) أي في السجود للفضيلة خلاف انظر هذا مع قول ابن عبد السلام نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام لترك فضيلة أعاد أبدأ وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد للتكبير الواحدة أي لترك التكبير

(قوله بلاسة الخ) أفاد ان المبطل انما هو بلاسة المشغل عن الفرض لاذاته والباء السببية ولا تفهم أنه أشار بذلك الى أن الباء في
 بمشغل للابسة لالسببية (قوله مشغل عن فرض) أي بحيث لم يأت به أصلاً أو أتى به على حالة غير مرضية بأن يضم وركبه أو تخذه
 ولا يأتي بالصلاة الا بصعوبة شديدة واعلم أن محل بطلانها بالمشغل اذا دام وأما اذا حصل ثم زال فلا غنة كما يفهم من البرزلي (قوله
 أي محصور) كذا في نسخته والاولى أي حصر وأما صور فهو تفسير للحاقن والحاصل أن الحاقن هو المحصور بالبول والحاقن هو
 المحصور بالغائط والمحصور به ما يقال له حاقن وأما المحصور بالر يح فبقال له حازق كذا في الخطيب على أبي شجاع واعترض عليه بأن
 الحازق هو الذي ضاق خفه فخرج قدمه وانما يقال لما يتعلق بالر يح حافز بالحاء المهملة والفاء والزاي (قوله أو غشيان) هو ثوران
 النفس وان دفاع الامعاء الى خارج فيصير مشرفاً على التقاؤ ولا يتقايأ (قوله الذي هو فيه) ضرورياً كان أو اختيارياً (قوله وظاهره
 ولو كانت غير مؤكدة) كذا في كلام غيره بخلاف ترك السنة عمداً المختلف فيه والفرق أنه هنا داخل على اتيانه بالسنة قاله البدر
 وقال البدر أيضاً ومشغل عن سنة أي بعد الوقوع والاف هو مخاطب كما في س بالقطع وخرجت الفضيلة (قوله ويجوز أن يتسدر لفظ
 بمشغل متعلقاً بعبء) أي يقدر لفظ بمشغل وذلك المقدر متعلق بعبء (قوله وهي لغة (٣٣٩) رديئة الخ) أي مشغلة رديئة بدليل
 قوله والفصح شغل وقوله فيه أي

في مشغل كما يدل عليه سياق
 كلامه وقد يقال ان مشغل كونه
 من أشغل اسم فاعل قياساً فكيف
 يقول انه لغة رديئة وبعد كتي
 هذا رأيت القاموس جعل اللغات
 ثلاثاً في أشغل ونصه وأشغل لغة
 جيدة أو قليلة أو رديئة وهي
 ظاهرة (أقول) ذكر بعضهم ان
 أوفى كلام القاموس إشارة للخلاف
 (قوله كالثلاثية على المشهور)
 وعقابه انما تبطل بزيادة اثنين
 قال في ك وانما تبطل المغرب
 بزيادة مثله بل بزيادة أربع كالرباعية
 لانها وتر النهار وبكونها لاتعداد
 لتضليل الجماعة فقوى أمرها
 بهذا الموجب قال عب والظاهر
 ان عقد الر كعة هنا رفع الرأس
 فاذا رفع رأسه في ثامنة في رباعية

بقهقهة أي وبطلت الصلاة بلاسة مشغل عن فرض كحقن أي محصور يبول أو قرفة
 أو غشيان منه من ركوع أو سجود أو نحوه مما هو فرض وان أشغله عن سنة يعيد في الوقت
 الذي هو فيه على ما يظهر وظاهره ولو كانت غير مؤكدة وهذا في الفرض والظاهر ان النفل
 المحدود الذي له وقت معين كذلك وأما ما لا وقت له معين فلا يتأتى فيه هذا وان أشغله عن
 فضيلة فلا تنى عليه فقوله وعن سنة يجوز أن يكون في الكلام حذف تقديره وان أشغله عن
 سنة يعيد في الوقت ويجوز أن يقدر لفظ بمشغل متعلقاً بعبء وقوله وعن سنة متعلق بمشغل
 المقدر والتقدير ويعيد في الوقت بمشغل عن سنة وعلى كل فهو من عطف الجمل وكل هذا
 هو وب من عطف عن سنة على عن فرض المنسلط عليه البطالان فيتناقض الكلام ومشغل
 اسم فاعل من أشغل رباعياً وهي لغة رديئة والفصح شغل لكن نقل صاحب القاموس
 فيه ثلاثة أقوال وصدر بأنه لغة جيدة وثني بالقول بأنها لغة قليلة وثالث بأنها لغة رديئة (ص)
 ويزيادة أربع ركعتين في الثنائية (ش) يعني ان الرباعية لا يبطلها الا زيادة أربع ركعات
 متبقية سهواً كالثلاثية على المشهور لا أقل فيسجد بعد السلام وأما الثنائية الاصلية كالصحيح
 والجمعة فانه يبطلها بزيادة ركعتين فأكثر بخلاف المقصورة عيلاً اصلها فلا يبطلها الا زيادة
 أربع بناء على أن الرباعية هي الاصل وهو الصحيح وما تقدم من أن الجمعة يبطلها ركعتان مبني
 على انها فرض يومها وعلى مقابله فلا يبطلها الا زيادة أربع والقولان مشهوران وخرج بقيد
 اليقين ما لو شك في الزيادة الكثيرة فانه يجبر بالسجود اتفاقاً قاله ابن رشد وأما النافلة المحدودة
 كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء فالظاهر بطلانه بر كعتين وأما الوتر فلا يبطل
 بزيادة مثله كما في المواق (ص) ويتمد كسجدة (ش) يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً

(٢٣ - خرشي اول) أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية بطلت (قوله وعلى مقابله) أي مقابل فرض يومها وهو انما يدل عن
 الظاهر (قوله والقولان مشهوران) أي كونها فرض يومها ومقابله قوله ما لو شك في الزيادة الكثيرة فانه يجري الخ قال في المقدمات لا يفارق
 الشك اليقين الا في موضعين اذا شك في الزيادة الكثيرة اجزاء سجود السهو اتفاقاً بخلاف تبقيها واذا كثر الشك لهي عنه (قوله فالظاهر
 بطلانه بر كعتين) ولو على غير صفة الكسوف فيما يظهر وأما النافلة غير المحدودة فلا يبطل عقده بر كعتين بزيادة مثله سهواً كما هو مقتضى
 قول المصنف وفي الخامسة مطلقاً وكذا قول الذخيرة ولو قام لخامسة في نافلة رجوع ولا يكمل السادسة وسجد بعد السلام لان الذي عليه الجادة
 من العلماء في النافلة عدم الزيادة على أربع فان لم يرجع من الخامسة بطلت صلاته اه من عب وهو أخو من عجم وسنين ان شاء
 الله تعالى ما يتم به المراد في حاشية عب (قوله فلا يبطل بزيادة مثله) انظر هذا مع ما ذكر من أن النفل المحدود يبطل بزيادة مثله وقد يفرق
 بأن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والكثير امار كعتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة رجعت لما هو الغالب والركعتان هما
 من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب حينئذ واذا لم يبطل بزيادة مثله سجد بعد السلام أفاده شيخنا عبد الله (قوله
 يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً) أي أوجهاً ولا وهذا في الفرض والنفل المحدود كالشفع وانظر

غيره هذا المخلص عجم (قوله مدخول الكاف) أي ما دخل تحت الكاف (قوله وتقدم فيه خلاف) ظاهره تقدم في مطلق الذكر خلاف ولم يمتد ذلك انما قدم ذلك في خصوص الفائحة (قوله عدم البطلان أيضا) لفظ أيضا مر تبط بفعل اعتمد أي واعتمد أيضا كما اعتمدنا في قولنا والظاهر لا تبطل (قوله على المشهور) ومقابله عدم البطلان لان النفخ ليس فيه حروف هي كالكلام (قوله لامن الانف) لانه لا حروف فيه (فان قلت) ما يخرج من الانف قد يشتمل على ألف وفاء (قلت) ما خرج من الانف ليس بحرف وان كان على صورة الحرف لان الخارج التي للحروف ليس هي ولا شيء منها في الانف (فان قلت) الصوت المجرد عن الحرف يبطل كما يأتي عند قوله أو كلام (قلت) الصوت خارج من محل الكلام بحروف بخلاف ما خرج من الانف وينبغي تقييد عدم البطلان في الانف بغير العيب فان عيب جرى على الافعال الكثيرة لانه فعل من غير جنس الصلاة اه قاله عجم (قوله والمخالف) أي خارج المذهب (قوله أو شرب) وظاهره ولومن انف ما لم يكن غلبة قاله عجم وتبطل اذا وجب أكله أو شربه لانقاذ نفسه ووجب عليه القطع ولو خشى خروج الوقت (قوله أي الصوت) فيه اشارة (٣٣٠) الى أن المصنف لم يرد بالكلام حقيقة بل مطلق الصوت سواء اشتمل على

فانها تبطل فقوله كسجدة أي من كل ركن فعلي وانما قدرنا مدخول الكاف ركنه فاعلم بالامطلق فعل حتى لا يشكر وقوله أو نفخ الخ معه وخرج بتمثيله بالركن الفعلي القولى كتنكير الفائحة والظاهر لا تبطل لانه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتمد (ه) في شرحه عدم البطلان أيضا (ص) أو نفخ (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتمدد النفخ من الفم على المشهور لامن الانف قال السنهوري ولا يشترط في الابطال بالنفخ أن يظهر منه حرف كما يقوله بعض علمائنا والمخالف اه وكأن مراده ببعض علمائنا بن قد اخرج لان الابدى نقل عنه أن النفخ الذي هو كالكلام ما نطق فيه بألف وفاء اه (ص) وبأكل أو شرب أو قىء (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتمدد الاكل أو الشرب أو اخراج القيء أو القلس لتسلاعه (ص) أو كلام وان بكره أو وجب لانقاذ أعى (ش) يعني أن الكلام أي الصوت سواء اشتمل على حرف فأكثر أم لا مبطل للصلاة اذا وقع عمدا وان قل أو وقع منه مكرها اتسع الوقت أم لا أو وجب عليه لتخليص أعى ونحوه من مهواة أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين (ص) الا لاصلاحها فيكثيره (ش) هذا مستثنى من قوله أو كلام لامن خصوص قوله أو وجب لانقاذ أعى أي الا أن يكون تعدد الكلام قبل السلام أو بعده لاصلاحها عند تعذر التسبيح فلا يبطل ذلك الصلاة الا أن يكثر لانه حينئذ معرض عن الصلاة والمراد بالكثرة في نفسه وان تعلق بالاصلاح وتوقف عليه (ص) وبسلام أو كل وشرب وفيها أن كل أو شرب انجبر وهل اختلاف أو لا لسلام في الاولى أو الجمع أو بيان (ش) يعني ان الصلاة تبطل بوقوع السلام والا كل والشرب سهوا ورويت المدونة أو الشرب لكثيره المنافي هكذا وقع لمالك في كتاب الصلاة الاول ووقع لمالك أيضا في كتاب الصلاة الثاني انه لا تبطل بالا كل أو الشرب بل يجبر بالسجود البعدي فهل ما في أحد الكتابين من المدونة مناقض لما في الآخر منها اذا المنافي في الموضوعين حاصل مع قطع النظر عن تعدده واتحاده فالحكم بالبطلان في أحد الموضوعين دون الآخر

حرف فأكثر أم لا فاذا نطق بالحرف أو نطق كالغراب بطلت صلاته وفي الحاق اشارة الاخرس به ثالثها ان قصد الكلام (قوله أو وقع منه مكرها) والفرق بين الاكراه عليه والاكراه على ترك الركن الفعلي ان ما يترك منه صار بمنزلة ما عجز عنه ويؤتى ببدله بخلاف الاكراه على الكلام والفرق بين الاكراه عليه ونسيانه ان النامى لا شعور عنده (قوله ونحوه) أي نحو الاعى أي من صغير ومصحف ومال ودابة كما في ك فلو أدخل المصنف الكاف على قوله لانقاذ أعى لشمع ذلك والحاصل أنه يجب الكلام لتلف المال مطلقا حيث خشى بتلفه على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة وأما ان لم يخش ذلك فان كثر واتسع الوقت فانه لا يجب عليه التمادى فان ضاق الوقت وجب عليه التمادى وان كان

يسيرا فلا يجوز له الكلام ولو اتسع الوقت (قوله من مهواة) بفتح الميم أي حفرة قاله في المصباح فان خالف ضمن دية خطأ كذا وجدت وانظره (قوله أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين) أي كما كان يقع للرسي من اجتماعه في البيضة والراجع من القوانين لا تبطل أفاده عجم (قوله لامن خصوص قوله أو وجب لانقاذ أعى) لعل عطفه على ذلك يفيد أن الكلام لاصلاحها واجب وأما جعله مستثنى من قوله وكلام فلا يفيد ذلك (قوله الا أن يكثر) وأولى بكثير لا يتعلق باصلاحها (وأقول) بل ولو قليلا لانه متعمد وكذا كثير فعل جوارح عمدا أو سهوا كفعل قلب حيث لا يدري معه قدر ما صلى من عب (قوله وبسلام) أي من صلاته ساهيا عن كونه فيها وان قصد النطق به (قوله ورويت المدونة أو الشرب) أي مع السلام (قوله لكثرة المنافي) أي تعدده ثلاثة وأثنين لأجل أن يأتي على الروايتين (قوله بالا كل أو الشرب) أي أو السلام (قوله مع قطع النظر عن تعدده واتحاده) أي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالا كل أو الشرب أي ولا بالا كل مع الشرب والسلام وأولى وجود أمرين بل يجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الاولى وتبطل بالا كل والشرب والسلام أي وبالا كل وحده وبالشرب وحده

وبالسلام لان المنافي موجود (قوله مع أحد الفعلين) مفهوم لقب فلا ينافي انه على رواية الواو موجود مع الفعلين (قوله المنافي للصلاة) صفة لأحد الفعلين (قوله فلو لم يوجد سلام) وذلك لان السلام أشد منافاة من الاكل والشرب وذلك لانه جعلت ذاته علامة على الخروج من الصلاة فعلى هذا التأويل لو وجد أكل وشرب مع البطلان (أقول) هذا التأويل غفلة عن تعليل المدونة الذي هو قوله لكثرة المنافي والحاصل ان تعليل المدونة يدل على ضعف الخلاف وترجيح الوثاق بالجمع (قوله وهذا على رواية الواو فقط) وسكت عن رواية أو وعلى هذا أقول الأولى أن يقول أو انما حكم بالبطلان في الأولى لاطلاق الجمع أي بين اثنين فيصـدق بالجمع أكل وشرب أو أكل وسلام أو شرب مع سلام وأولى اجتماع الثلاثة وهذا التأويل هو الموافق لتعليل المدونة الأولى (قوله واعلم الخ) هذا كالحاصل لما تقدم (قوله ففي محل قال) أي في الكتاب الأول أي على رواية الواو أو (قوله أي (٣٣١) بجمع الاكل مع الشرب الخ) كذا في نسخة

(أقول) لا يخفى انه ليس في الكتاب الأول جمع بين الاكل والشرب فقط فالأحسن أن يقول وأما من وفق بالجمع بين الاثنين فكما ان ذلك موجود في السلام مع كل من الاكل والشرب موجود مع الاكل والشرب فقط فيبطل الجمع بين الاكل والشرب كما يبطل الجمع بين السلام والاكل أو الشرب (قوله لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب) ووجه كونه أشد منافاة انه جعل علما على الخروج من الصلاة (قوله فاذا حصل الثلاثة اتفق الموققان على البطلان) أي لان السلام وجد مع الواحد ومع الاثنين ولو وجد بالجمع بين اثنين (قوله فنأط البطلان بالسلام) أي مع غيره لا وحده (قوله فالأمام يحمله عنه) أي فيما لا تبطل الصلاة بفعله وأما ما تبطل الصلاة بفعله كأكل وشرب مثلا فالأمام لا يحمله عنه (قوله وبانصراف الحديث الخ) قال عجي وهذه تفهم من مسألة الرعاف بالاولى فلو تركها المصنف لفهمها

اختلاف أولا اختلاف بين الكتابين وانما جاء البطلان في الكتاب الأول لوجود السلام مع أحد الفعلين المنافي للصلاة وهذا على رواية الواو أو فلو لم يوجد سلام لاستوى الجواب بعدم البطلان أو انما جاء البطلان في الأول للجمع بين ثلاثة أشياء وليس في الكتاب الثاني ذلك وهذا على رواية الواو فقط واعلم ان من جعل بين المحلين خلافا نظر الى حصول المنافي بقطع النظر عن تعدده واتحاده ففي محل قال ان حصول المنافي بخصوص سواء كان سلاما أو كالا وشربا أو أحدهما فقط أو اثنين منهما مبطل وعلى هذا فالخلاف جار في حصول الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده أو السلام مع الاكل أو الشرب أو في الثلاثة وأما من وفق بأن الأول فيه سلام فعنده ان البطلان حيث حصل السلام مع الاكل والشرب أو مع أحدهما ولا يحصل بالسلام وحده ولا يحصل الاكل مع الشرب ومن وفق بالجمع أي بجمع الاكل مع الشرب فيقول يبطلانها بالسلام مع أحدهما بالاولى كما هو ظاهر لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب وحده فاذا حصل الثلاثة اتفق الموققان على البطلان وكذا اذا حصل السلام مع الاكل أو الشرب واذا حصل الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده اتفقا على الصحة واذا حصل الاكل والشرب بلا سلام اختلفا الموققان فنأط البطلان بالسلام يقول بعدم البطلان ومن أناطه بالجمع قال بالبطلان وكلام المؤلف هذا في الامام والفد وأما المأموم فالأمام يحمله عنه (ص) وبانصراف الحديث ثم تبين نفيه (ش) يعني ان المصلي اذا ظن انه أحدث فانصرف من صلاته ثم تبين له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لفطره والمراد بالانصراف الاعراض بالنية ولو لم يزل عن مكانه (ص) كسلم شك في الاتمام ثم ظهر الكمال على الاظهر (ش) يعني ان من سلم وهو غير متيقن الاتمام ثم ظهر له بعد السلام الكمال فان صلاته تبطل على اظهر القولين عند ابن رشد لمخالفته ما وجب عليه من البناء على اليقين وأولى لو ظهر النقصان أو لم يظهر شيء أصلا لانه شك في السبب المبيح للسلام وهو يضر ومقابلته صحة الصلاة وهو قول ابن حبيب لانه شك في المانع وهو لا يضر (ص) وبسجود المسبوق مع الامام بعد ايا أو قبلها ان لم يلحق ركعة (ش) يعني ان المسبوق اذا لم يلحق مع الامام من الصلاة ركعة وسجد معه عمدا أو جهلا سهو ترتب عليه فان صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور لانه غير مأموم حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته أيضا قاله في المدونة وقوله وبسجود الخ هو

من مسألة الرعاف ماضره (قوله تبين نفيه) وأولى ان لم تبين شيء (قوله كسلم) من صلاته عمدا أو جهلا وأما سهوا فان تذكر قرب أصح بان يعيد السلام لانه بمنزلة من لم يأت به وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله وهو غير متيقن) فيه إشارة الى أن المراد بالشك عدم اليقين وأولى لو سلم معتقدا عدم التمام (قوله لانه شك في المانع الخ) أقول لا يخفى ان السبب المبيح هو الاتمام والمانع هنا عدم الاتمام مع ان عدم السبب لا يعد مانعا فالمانع هو الوصف الوجودي فالأحسن ما قاله غيره من أن ابن حبيب يقول انها جائزة كزوج بامرأة لا يدري أن زوجها حي أم ميت ثم انكشف موته وانقضاء عدتها قبل العقد عليها وافرقت بان فسخ النكاح فيه اضاعة مال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال ولا كذلك الصلاة (قوله سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور) والمسحون يتبع الامام في سجوده القبلي لا البعدي وقال سفيان يتبعه فيهما اهـ

(قوله هو قوله وبتمجد الخ) أي من أفراد هذا بعيد وقوله وانما نصر الخ أقول لم يقصد المصنف المعية على حقيقة تباين المراد أنه وافقه في السجود ما قبل أو بعد لا خصوص المقارنة (قوله قيد في القبلي) الأولى رجوع الشرط للسئلتين وقوله وآخر البعدي يفيد أنه إذا قدمه تبطل صلاته لأن المتبادر من قوله وآخر البعدي الوجوب والأصل في مخالفة الواجب البطلان فاستفيد منه بطلان صلاة من سجد البعدي مع الإمام وقد أدرك معه ركعة وأولى إذا لم يدرك ركعة وأما تر جميع الشرط للثانية كما قال الشارح فيفيد أنه يخاطب بالسجود البعدي أن لم يلحق ركعة لأن قوله وآخر البعدي أي البعدي المتقدم وهو شامل لما إذا لحق ركعة أولا (قوله ولو ترك إمامه السجود) أي عمدا أو رأيا أو سهوا (قوله يسجد قبل قضاء ما عليه) فإن أخره لتمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت لمخالفته للإمام في الأفعال لاسهوا فلا تبطل قدمه حينئذ قبل سلامه أو أخره كذا ذكره في شرح شب ولو خالف في القبلي وأخره إلى اتمام صلاته فسجده صحته فهو مخالف عب (قوله ولو ترك إمامه السجود له) وكان عن ثلاث سنن وطال بطلت صلاته وصحت صلاته المسبوق الفاعل وتزاد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه ﴿تنبيه﴾ كلام المصنف فيما إذا سجد الإمام في محله قبل سلامه ولو كان على رأي الإمام (٣٣٣) فقط كتافه يسجد قبل السلام لترك قنوت فيتبعه المالك في ذلك وليس له ترك

قوله وبتمجد كسجدة لكن أعادها ما لان هذا التصویر لا يفهم مما سبق وأما لاجل أن يرتب عليه قوله والاسجد وقوله مع الإمام أي أوقبله أو بعده وانما نص على المتوهم لأنه رعايتوهم صحة صلاته بالتبع وقوله ان لم يلحق ركعة قيد في القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطخيني وهو الصواب (ص) والاسجد ولو ترك إمامه أو لم يدرك موجهه وآخر البعدي (ش) أي وان لحق ركعة فأكثر فإن كان السجود المترتب على إمامه قبلها يسجد قبل قضاء ما عليه ولو ترك إمامه السجود له ولم يدرك سهوا وإمامه بأن كان سهوا في الركعة الفائتة أو الركعات الفائتات وان كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد قبل قضاء ما عليه بل بعد اتيانه بما عليه وسلامه فإن دخل عليه فيما يقضى سهوا ينقص سجدة لزيادة الإمام ونقص نفسه قبل السلام وان سها بزيادة سجدة بعد السلام ولو قدم البعدي عمدا بطلت وجهه لم تبطل عند ابن القاسم كالتاسي وقال عيسى تبطل ابن رشد وهو القياس على المذهب لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم بالجهل في حكمه بحكم الناسي مراعاة للقاتل بوجوب سجوده مع الإمام وهو قول سفيان ولو أخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم المسبوق بعد اتمام صلاة نفسه وهو ما يفيد كلام البرزلي وما صدر به الشيخ كرم الدين أو قبل قيامه لتمام صلاته وهو ما يفيد تخريجهم على مسألة المستخلف وعجز كلام الشيخ كرم الدين أو ان كان عن ثلاث سنن فالثاني والأفلاول وهو ما ذكره ابن ناجي وارتضاه هو وبعض من لقبه وشيخه أبو مهدي وانظر تحقيق ذلك في الشرح الكبير (ص) ولا سهو على مؤتم حالة القدوة (ش) يعني أنه لا يسجد سهوا على مأموم ولو عن سنن كثيرة حيث وقع منه السهو في حال اقتدائه

السجود معه (قوله وإذا كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد قبل قيامه لقضاء ما عليه) والمراد بعدي ولو في مذهب الإمام وانظروا كان بعديا صلاة وقدمه الإمام وهو ممن يرى السجود تارة قبل السلام وتارة بعد فهل يسجد معه المأموم نظرا لفعله أو لا يسجد معه نظرا لأصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك وأما ان كان الإمام ممن يرى السجود دائما قبل السلام كالشافعي فينبغي أن يفعله معه ولا يجوز تأخير (قوله وعذره ابن القاسم بالجهل) وحل عب يقتضي ترجيحه ولكن الذي رجحه بعض الأشياخ قول عيسى

من أنه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله هل يفعله المأموم المسبوق بعد اتمام صلاة نفسه) أي قبل سلام نفسه أو بعده لا نقطاع قدوته بسلام الإمام ولان تأخر السجود عن محله أضعف تأكده وألحقه بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذا نظر عج وأقول والظاهر الصحة (قوله ما يفيد كلام البرزلي) وفيه أنه اختاره فلا يتناسب التعبير بأفاده فتدبر (قوله أو قبل قيامه) أي سواء فعله مع الإمام أو بعده فلا أخره على هذا فالظاهر الصحة (قوله وهو ما يفيد تخريجهم على مسألة المستخلف) أي ولأنه عن نقص ولا يضره تأخير الإمام له إذ هو من مباحقة ومراده المستخلف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فإنه يسجد بعد إكمال صلاة أصله وقبل إكمال صلاة نفسه ويبحث فيه بأنه لما ناب عن الإمام كان بمنزلة فيما يفعله ولا كذلك مسئلتنا هذه (قوله فالثاني) أي لان الذي تبطل الصلاة بتركه كجزء من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فاعلمها الإمام فيتبعه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لانه كالجمع بين القولين (قوله ولا سهوا الخ) ظاهره ان الإمام لا يحمل عنه نقص السنن عمدا وليس كذلك (قوله حالة القدوة) بفتح القاف فقط وذلك ان مثلث القاف هو الشخص المقتدى به والمصنف أراد المصدّر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الابتكاف أي حالة كونه خلف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف حالة القدوة منصوب بعامل مقدراً أشعر به الكلام تقديره إذا عرض له سبب وموجب حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا

سجود لانه يقتضي انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله للقراءة والسجود) أي سجود سهوا أو أموم (قوله لا بالذمة) أراد بالذمة أي بحيث يحمل الخلل الواقع في الاركان ولو قال لا للاركان كان أولى (قوله وبترك قبلي) فهم من قوله قبلي أن البعدي لا تبطل بتركه وهو كذلك ويسجد متى ذكره (قوله وطال) ان تركه سهوا أو أموم أو عمد فمبطل وان لم يطل قطعا فمبطل أن قوله بترك قبلي شامل للترك سهوا أو عمد لكن الترك سهوا مقيد بقوله وطال دون العمد وقال الشيخ سالم لا فرق في الترك بين كونه عمدا أو سهوا (قوله فان الجالس قولي) وهو التشهد والمراد أن ترك الجالس محتوم على قولي وهو التشهد وفعل وهو ذاته فدانه سنة والتشهد في ذاته سنة وكونه باللفظ المخصوص سنة على أحد القولين (قوله على خلاف بين سراح الرسالة في هذه) (٣٣٣) أي فقد قال بعضهم ان القيام لها وسرها

أوجهرها من صحتها فإذا تركها مع القيام لها فلم يترك السنة واحدة فلا تبطل الصلاة بترك السجود لها ولو كانت مؤكدة وبعضهم يقول القيام لها سنة زائدة على السجدة والسرا أو الجهر كذلك فتبطل الصلاة بترك السجود حيث ترك الجميع وكلام سراح خليل رعا يؤذن بترجيحه (قوله ولا سجود) لم يقل فلا سجود كما قال المصنف إشارة الى الصفت معه اذ لا ملازمة بين عدم البطلان وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو كان أحسن أي لا أقل فلا بطلان ولا سجود ولا تبطل بترك البعدي ولو طال وسجد متى ذكره (قوله ولا سجود حينئذ عند ابن القاسم) وذلك لانه سنة مرتبطة بالصلاة وتابعة ومن حكم التابع أن يعطى حكم المتبوع بالقرب فإذا بعد لم يلحق به ومقابل له لابن عبد الحكم يسجد وان طال (قوله عند ابن القاسم) وهو المعتمد (قوله ما لم يجاوز من الصفوف مالا) أي صفوف لا ينبغي أي لا يصح أن يصلي بمكان يلي مكان صلاتهم أي الصفوف جمع صف عبارة عن الجماعة المصطفة لكونه لا يمكنه الاقتداء بالامام

بالامام وظاهره ولو قوى الامام انه لا يحمل عنه لانه عليه بطريق الاصله والخبر الامام ضامن أي للقراءة والسجود لا بالذمة لان صلاة زيدا تجزى عن عمر واجماعا ما بعده فارقته الامام فلا يحمل سهوه لا نقطاع القدوة وصيرورته منفردا فالتقي في كلام المؤلف السجود لا السهول لانه ساه (ص) وبترك قبلي عن ثلاث سنين وطال لأقل فلا سجود (ش) يعني أن الصلاة تبطل بترك سجود السهو الذي قبل السلام اذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قولية كثلاث تكبيرات أو اثنتين مع تسمية أو فعلية كترك الجالس غير الاخير كما قيل وفيه نظر فان الجالس قولي وفعل أو قولية وفعلية كترك السجدة لاشتمالها على نفسها والقيام لها وصفتهما من سر أو جهر على خلاف بين سراح الرسالة في هذه لان كان عن نقص أقل من ثلاث سنين فلا تبطل في هذه الحالة ولا سجود حينئذ عند ابن القاسم والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وبالحجج من المسجد عند أشهب فان صلى عنده في الصحراء يسجد ما لم يجاوز من الصفوف مالا ينبغي أن يصلي بصلاتهم ومثل الطول ما اذا حصل مانع كما لو أحدث قال ابن هرون أو تكلم أو لبس نجاسة أو استدبر القبلة عامدا انتهى (ص) وان ذكره في صلاة وبطلت فكذا كرها (ش) اعلم أن كل سجود سهو قبل أو بعدى لا تبطل الصلاة بتركه لا يقطع ذكره في صلاة دخل فيها من فرض أو نفل بل يتأدى ثم يأتي بالبعدي ويسقط القبلي ولا يفسد ذكره في صلاة أخرى واحدة منهما كما قاله ابن يونس وأما ذكره القبلي المبطل تركه وهو مرجع الضمير في قوله وان ذكره الخ والمعنى انه اذا لم يسجد سجود السهو القبلي المترتب عن ثلاث سنين حتى أحرم بصلاة أخرى فذكره فيها وقد حكم ببطلان الاولى بأن طال ما بين الخروج منها والذي ذكره فكذا كرها صلاة في أخرى وتقدم حكمه في الفوائت عند قوله وان ذكر السير في صلاة قطع فذ وشفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم الخ ويبدل على أن الضمير عائد على السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنين لا عن أقل تفريعه البطلان على الطول أو الركوع وعنده على عدم ذلك وما كان عن أقل منتف فيه البطلان مطلقا والوافي وبطلت واو الحال أي والحال ان الاولى بطلت أي حكم ببطلانها الطول والطول في هذه خارج الصلاة وفي الآية في نفس الصلاة والضمير المؤنث في قوله فكذا كرها عائد على الصلاة مطلقا لا بقيد كونها هي المذكور فيها فهو راجع للقيد دون قيده (ص) والافكبعض (ش) أي وان لم يحكم ببطلان الاولى لسهو وانتفاء طول وحدت فهو كذا كرها بعض صلاة ركوع أو ركعة ونحوهما في صلاة أخرى وله أربعة أحوال وذلك ان الاولى لا تخلو اما أن تكون فريضة أو نافلة والثانية كذلك فأشار الى كون الاولى

والمراد الصفوف ولو مقدرة ولو قال ما لم يأت مكانا لا يمكنه الاقتداء فيه بالامام كان أحسن (قوله عامدا) قال الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه في كذا والظاهر أن قيد العمد راجع للثلاثة اه أي التي هي التكلم وملازمة النجاسة واستدبار القبلة (قوله لا تبطل الصلاة بتركه) صفة مخصوصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالنظر للبعدي (قوله واحدة منهما) أي لا من المذكور منها ولا من المذكور فيها (قوله وقد حكم ببطلان الاولى) فيه إشارة الى أن قول المصنف وبطلت حال الآن ظاهر المصنف وبطلت أي المذكور فيها مع ان الضمير راجع للمذكور منها فالاولى أن يبرزو يقول وبطلت هي (قوله تفريعه الخ) لاحاجة لذلك بل ذلك يؤخذ من قول المصنف وبطلت (قوله لا بقيد كونها هي المذكور فيها) فيه أن الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المتروكة منها السجود فليس مرجع الضمير في قوله فكذا كرها

للاصلاة المذكورة فيها راجحاً حتى يدفعه الخ (قوله فمن فرض الخ) الفاء داخلة على شرط مقدر جوابه بطلت وقوله إن أطل القراءة أو ركع شرط في الجواب والتقدير وإن ذكره في فرض بطلت إن أطل القراءة أو ركع (قوله بطلت) هذا إذا كان قد سلم منها أو ظن السلام والالم تبطل ويرجع لانعامها أو يعتد بما فعله في المذكورة فيها ويجعله لاصلاح الاولى وهذا في المشبهة به وهو قوله فكيف بعض ولا يجري مثله في المشبهة وهو نقص قبلي عن ثلاث سنين ولم يحصل (٣٣٤) طول قبل الدخول في الثانية وانما حصل بعده ولم يسلم عن الاولى

ولا ظنه (قوله وأتم النفل) أي المقابل للفرض فيشمل السنة والمندوب (قوله وقطع غيره) أي بسلام أو غيره (قوله ونذب الاشفاق) يستثنى منه المغرب فلا يشفعها والصبح والجمعة بناء على أنه إذا كمل من كل ركعة أتمه بنية الفرض وأما على القول بأنه يشفعه بنية النفل وهو المذهب فلا يستثنى وانظر هل النقل المندوب كالفرض أو كالنفل (قوله لا المأموم فلا يقطع) وهذا بخلاف ما إذا حصل التذكر قبل البطلان في الاولى فإن المأموم يساوى الفذ والامام في الرجوع لانه تبين أنه في صلاة فليس من مساجينه (قوله فالحملان مفترقان) فيه نظربل صار الحمل واحد كما أفاده عيج فالحق أنه ذكره هنا للتصريح بالحكم (قوله بخلاف ما قبله) أي المشار له بقوله فمن فرض الخ وذلك أنه لما طال في الثانية أو انحني بطلت الاولى ويصير بمنزلة من ذكر صلاة في صلاة المشار له بقوله وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع الى أن قال المصنف لا مؤتم وتقدم في الشارح ان المؤتم يكون على قسمين ان ذكر فائسة من يسير الفوائت يتمادي مع امامه على صلاة صحيحة وإن ذكر حاضرة في حاضرة يتمادي على

فريضة وتحتته وجهان بقوله (ص) فمن فرض ان أطل القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره ونذب الاشفاق ان عقد ركعة (ش) والمعنى ان الاولى اذا كانت فريضة وترك سجود السهو القبلي منها فذكره في صلاة أخرى كانت فرضاً ونفلاً بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بالطول أو بعد الانحناء من غير قراءة كما موم أو أحي فان الصلاة المذكورة منها وهي الاولى تبطل ولا منافاة بين قوله ان أطل القراءة الخ مع كون فرض المسئلة ان لا طول لان الطول المنتفي في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول المذكورة هو الحاصل بعد التلبس بها ثم حيث بطلت الاولى لوجود الطول أو الانحناء في المشروع وفيها لا تخلو الثانية إما أن تكون فرضاً ونفلاً فان كانت نفلاً أتمها ان كانت في سعة من الوقت ركع أم لا فان ضاق الوقت قطع ان لم يركع والمراد بالوقت الذي هو فيه وان كانت فرضاً قطع بسلام لكن ينذب ان عقد ركعة بسجودتها أن يخرج عن شفع وهذا في حق الامام والفذ لا المأموم فلا يقطع كما تقدم في باب الفوائت لا يقال يستغنى عن قوله هنا ونذب الاشفاق الخ بقوله في الفوائت وشفع ان ركع لانا نقول بين هنا انه ينذب فيمن الحكم هنا الذي لا يفهم من هناك وهذا بناء على أن قوله فيما تقدم وشفع ان ركع معناه انه ينذب الاشفاق وأما على ما يفهمه كلام بعضهم من أنه محمول على الوجوب كما ذكره في التوضيح فالحملان مفترقان ولا اشكال وعقد الركعة هنا بانعامها بسجودتها ومحل الاشفاق حيث اتسع الوقت قاله حبلو (ص) والاربع بسلام (ش) أي وان لم يحصل منه في الثانية طول ولا انحناء رجع لاصلاح الاولى ولو مأموماً ويجب عليه ترك السلام مما هو فيه لئلا يدخل على نفسه بالسلام زيادة ولا نسحاب حكم الصلاة الاولى عليه ولهذا رجع هنا ولو مأموماً بخلاف ما قبله واذا أصلح الاولى سجد بعد السلام واذا علمت هذا ظهر لك أن قول البساطي في قول المؤلف بسلام ما معناه انه لا يحتاج الى سلام فيه نظر لايهامه انه لو رجع بالسلام أنه لا تبطل مع أن الحكم البطلان ومحل البطلان فيما اذا رجع بالسلام حيث كان المتروك غير السجود القبلي والافلا بطلان لان السلام لا يمنع من سجوده لقول المؤلف وصح ان قدم أو آخر (ص) ومن نقل في فرض تمادي كفي نقل ان أطلها أو ركع (ش) أشار الى الوجهين الآخرين وهو ما اذا كانت الاولى نفلاً والثانية المشروع فيها فرضاً ونفلاً والمعنى انه اذا ذكر القبلي المبطل تركه أو البعض كركوع ونحوه من نفل وقد دخل في فرض تمادي فيه طال أو عقد ركعة أو لا مأموماً أو غيره لم حرمه الفرض على النفل ثم لا قضاء عليه لذلك النفل لانه لم يعتمد ابطاله كما يتمادي أيضاً اذا ذكره في نفل مثل الاول لكن محل التمادي هنا ان أطل القراءة أو ركع والاربع لاصلاح النفل الاول وتشهد وسلم وسجد بعد السلام وابتدأ النافلة التي كان فيها ان شاء ومحل كلام المؤلف اذا سلم أو ظن السلام وأما ان لم يسلم ولا ظنه فانه يعتد بما فعله ولا يتمادي في الثاني ولو أطل القراءة أو ركع كما تقدم في الفرض كما أشار له (م) في شرحه (ص) وهل يعتمد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف (ش) أي وهل تبطل الصلاة بترك سنة

مؤكدة

صلاة باطلة ولما كان المصلي هنا مأموراً بالتلافي أمر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نقل) ولو

مؤكد أو قوله كفي نقل أي ولودون المذكورة من (قوله اذا سلم أو ظن السلام) أي من النفل الاول (قوله يعتد بما فعله) أي اذا كان الذي شرع فيه من جنس المتروك وأما في مسألة المؤلف في هذه وهو ما اذا كان المتروك سجود سهو قبلي فلا يعتد بما فعله من ركعة وغيرها (قوله ولو أطل القراءة أو ركع) أي في النفل الثاني لا يفتي أن ظاهر هذا ولو كان الاول نفلاً والثاني فرضاً ولم يسلم من

الاول ولاظنه في كل النفل بالفرض (قوله اولاً تبطل بذلك) كلام غير واحد يفيد انه المعتمد (قوله واقتصر على هذا) أي على الاحتمال الثاني ويرد عليه ان يقال اذا كانت تبطل بترك سجود السهو والقبلي عن ثلاث سنن فأحرى أن تبطل بترك الثلاث سنن عمداً وأجيب بأن ابن القاسم ينزل السجود القبلي عن ثلاث سنن منزلة الفرض وقال البدران في ترك السجود عن ثلاث سنن تركه أمرين السجود وموجبه بخلاف العمداً ان الشارح ذكر أربعة قيود وشأن المتروك سنة مؤكدة عمداً أوجبها لا ولم تشهر فرضيتها والمصني فذاً وإمام وهناك قيد خامس وهو أن تكون السنة داخلية في الصلاة (قوله وأما المأموم فلا شيء عليه) أي لا تبطل صلاته ولا فهو آثم كذا قيل ويفيد الخطاب (قوله وبتركه ركن) أي بعد تحقق المساهبة وكلام (٣٣٥) المؤلف يفيد ذلك لان الكلام فيمن دخل

الصلاة وطراً عليه نقص (قوله على التفصيل السابق) أي ان قولنا لا بقيد الطول لا يؤخذ على إطلاقه بسبل على التفصيل السابق (قوله وتداركه) فيه إشارة الى أنه ركن يمكن تداركه كركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبيرة الاحرام فلا لانه غير متصل (قوله ان لم يسلم) أي أصلاً أو سلم ساهياً عن كونه في الصلاة أو غلطاً فيأتي به كسجدة الاخيرة وبعد التشهد (قوله فان كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به) أي أخيرة ولو بحسب اعتقاده فقول الشارح من الرابعة أي مثلاً لا جمل أن يشمل ما اذا سلم في الرابعة من ركعتين معتقداً الاتمام وقد فاتت منه سجدة من الركعة الثانية فانه يفوت تداركها لذلك يتسليم معتقداً الاتمام (قوله وقيل سلام الامام حائل) ضعيف (قوله وهو معتقد الاتمام) تقدم محترزه (قوله فات تداركه) يستثنى منه الجلوس بقدر السلام بأن يسلم سهواً وهو رافع رأسه من السجود قبل أن يجلس فلا يفينه السلام كافي المدونة فيجلس

مؤكدة عمداً أوجبها وهو قول ابن كنانة وشهره في البيان لتلاعبه أو تبطل بذلك ويستغفر الله لكون العبادة قد حوفظ على أركانها وشروطها وهو قول مالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله ولا سجود عليه لان السجود انما هو للسجود وخلاف في التثنية وكلام المؤلف يحتمل وحدة السنة كما عند ابن رشد في المقدمات وأما ان كثرت بطلت ويحتمل الخس في تناول السنة ولو كثرت كما ذكره عن المدونة من ترك السجدة في الركعتين الأولىين عمداً يستغفر الله ولا شيء عليه انتهى واقتصر على هذا ف زاد وهذا حيث لم تشهر فرضيتها وانما تبطل الصلاة بتعمد تركها اتفاقاً كالفاصلة على القول بأنها واجبة في الجمل أي وسنة في الاقل ومحمل الخلاف في الفذوالامام وأما المأموم فلا شيء عليه ولو ترك جميع السنن عمداً قاله في الارشاد انتهى وانما صرح المؤلف بقوله ولا سجود مع انه لا نسيان هنا رد للقول بالسجود الذي صححه الجلاب والخلاف خاص بسنن الصلاة وأما سنن الوضوء فلا تبطل الصلاة ولو تركها كلها والفرق ان سنن الوضوء وسيلة وسنن الصلاة مقصود وهو أقوى من الوسيلة (ص) وبترك ركن وطال (ش) يعني أن المصلي اذا ترك ركناً من الصلاة سهواً وطال بحيث لا يتداركه إما بالعرف أو بالخروج من المسجد كما يأتي فانه تبطل وأما مع العمد فلا يتقيد بالطول (ص) كشرط (ش) تشبيهه في البطلان لا بقيد الطول أي وكذا تبطل الصلاة بترك شرط من شروطها على التفصيل السابق في أبواب الشروط من تركها عمداً أو سهواً مع القدرة أو مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استقبالاً فراجع (ص) وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعاً (ش) هذا بيان انه هو قوله فيما تقدم وطال وكأنه قال فان لم يطل فانه يتداركه وسأني كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع الخ فعني تداركه بأنه يأتي بفقط من غير استئناف ركعة فان كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به ان لم يسلم التارك نفسه فلو ترك المأموم سجدة من الرابعة وسلم الامام فانه يسجد هاء عند ابن القاسم ومطرف وأشهب وابن الماجشون وقيل سلام الامام حائل فلا يسجد ويأتي ركعة نقله في التوضيح ومنهوم ان لم يسلم أنه ان سلم وهو معتقد الاتمام فات تداركه وبستانف ركعة ان كان قريباً والا استأنف الصلاة كما يأتي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد فهو مفهوم الشرط هنا وان كان الركن المتروك من غير الاخيرة أتى به ان لم يعقد ركوعاً من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده ألغى ركعة النقص وقامت المعقودة مقامها كما يأتي في قوله ورجعت الثانية أولى ببطلانها وعقد الامام بفوت ثلاثي مأمومه وفي البرموني ولم يعقد لتارك للركن

بعد التذكري وتشهد ويسلم ويسجد بعد سهواً ان قرب تذكره فان طال بطلت (قوله ركعة أصلية) خرج بقيد الأصلية عقد الخامسة سهواً الى الركعة التي نقص منها فلا يمنع عقدها تداركه ما تركه من الركعة الرابعة لانها ليست لها حرمة فيرجع بكل ركعة النقص وقيل عقدها يمنع كالأصلية فتبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة قضاء قولان (قوله وعقد الامام بفوت الخ) كذا قال الشيخ سالم وكذا في نقل المواق عن عبد الملك فيفيد اعتماده ونصه قال عبد الملك وكذلك المأموم اذا كان قائماً في الثانية فذكر سجدة من الاولى أو شك فيها فليرجع بالسلم يسجد لها إلا أن يخاف أن يرفع الامام من ركوع الثانية فيتبعه فيها ويقضي ركعة اه (قوله وفي البرموني ولم يعقد التارك للركن) هذا خلاف ما قبله الى هذا ذهب الشيخ أحمد الزرقاني فقال أي ولم يعقد التارك ركوعاً احترازاً عما

إذا عقد الإمام فانه لا يفوته التدارك الى أن قال ونص اللمح في التبصرة ومن نعت خلف الإمام حتى ركع الإمام وانقضت صلاته جاز له أن يصلح التي نعت فيها لأن الذي فعله الإمام وهو ناعت لا يحول بينه وبين اصلاحها وذهب عب وشب الى كلام البرموني (قوله ان كان لغير عذر) بأن ترك المأموم الركوع وقال لا أفعل أي لا أركع حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع فان عقد الإمام بفيت تدارك ذلك الركوع والصلاة صحيحة مع العمد هكذا امراده أي والر كعة باطلة وهذا خلاف ما عليه عجب والذي عليه عجب انها تبطل الصلاة وهو الظاهر (قوله والافوت الخ) أي وأما اذا كان لعذر فانه يفوت الاولى كما اذا زوحم عن ركوع الاولى حتى رفع الإمام رأسه فانه يفوت تداركه وأما اذا لم تكن أولى فلا يكون عقدا ركوع وهو الرفع من الركوع مفوت بل لا يفوت الا الرفع من سجودها (قوله اتبعه في غير الاولى) أي فعل كفعله وقوله في غير الاولى أي وأما الاولى فلا يتبعه أي فلا يفعل شيئا وبطلت تلك الركعة (تنبية) لا يخفى ان هذا الكلام أي كلام البرموني في غير محله وذلك ان كلام المصنف ولم يعقد ركوعا من الركعة التي تلي ركعة النقص وأما هذا الذي ذكره من قوله وأما عقد الإمام فيفوت ان كان لغير عذر والاولى آخره انما هو في ركعة النقص لا في الركعة التالية لركعة النقص فتدبر (قوله وهو رفع رأس) أي مطمئنا مع عدمه لا فاذ ارفع دونهما يكون كمن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافا لاشهب (قوله الا ترك ركوع) وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما لو ترك الرفع فقط فبمدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفوته الانحناء وانما يفوته رفع رأسه من التي تلي (٣٣٦) متركه منه (قوله فبالانحناء) عبارة عجب فبالانحناء ظاهره وان لم

يطمئن وتبعه عب وانما كان تركه يفوته الانحناء لانه ان رجع الاول فقد أبطل هذا وان اعتمد به هذا بطل الاول فلا بد من ابطال أحد الركوعين وابقاء هذا أولى لانه مناسب به انتهى الآن ذلك بما فيه قول الشارح وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين فانه يفيد ان الوضع لا بد منه وعبارته في ذلك ظاهره انه يفوت التدارك في هذه المسائل مجرد الانحناء وان لم يمكن يديه من ركبتيه والانصب حله بكلام التوضيح وافق ابن القاسم أشهب في انعقاد الركعة بوضع

وأما عقد الإمام فيفوت أن كان لغير عذر والافوت الاولى فقط كما يأتي في قوله وان زوحم مؤتم عن ركوع أو نعت أو نحوه اتبعه في غير الاولى اه (ص) وهو رفع رأس الا ترك ركوع فبالانحناء كسر وتكبير عيّد وسجدة تلاوة وذكر بعض واقامة مغرب عليه وهو بها (ش) يعني ان العقد المفيت لتدارك الركوع الموجب لبطلان ركعته رفع الرأس من الركعة التالية لركعة النقص وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين الا في عشر مسائل يقول ابن القاسم فيها يقول أشهب منها اذا نسي الركوع فلم يذكره الا في ركوعه من التي تليها ومنها ترك السر أو الجهر أو السورة أو التنكيس بأن يقدم السورة على أم القرآن فلم يذكر ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها اذا نسي تكبير العيّد أو سجدة التلاوة حتى وضع يديه على ركبتيه لكن سجدة التلاوة تفوت بالانحناء في الركعة التي قرأها فيها كانت الصلاة فرضا أو نفلا لا يمكن يأتي بها في النافلة فقط في الركعة التي تليها كما يأتي في باب سجود التلاوة من قوله وجاوزها يسير بسجدة ويكثير بعيدها بالفرض ما لم ينحن وبالنفل في ثابته ففي فعلها قبل الفاتحة قولان ولا فرق بين ترك سجدة تكبير العيّد وبعضه لان كل تكبير سنة مؤكدة كما يأتي في صلاة العيّد ومنها اذا ذكر بعضا من صلاة أخرى

كر كعة

اليدين في مسائل بل في عبارته في التوضيح فائدة وهي ان المعتبر وضع اليدين لا على خصوص

الركبتين حيث قال وضع اليدين ولم يقل على الركبتين فأفاد انه ان طلع الى فوق الركبتين يسيرا أو نزل عنهما كذلك كفي في الاعتداد به وكان مفوتاً للندب فقط اه وعبارة تت بعد قول المصنف فبالانحناء وهو وضع اليدين على الركبتين وعبارة البساطي ابن يونس جعل مالك عقدا ركعة امكان اليدين من الركبتين في أربعة مواضع في الذي نسي تكبير العيّد في صلاة العيّد والذي نسي سجود التلاوة والذي ذكر سجود سهو قبل السلام من فريضة في فريضة أو نافلة والذي نسي السورة مع أم القرآن فذكر ذلك وهو راكع فانه يتمادي في ذلك كله وقال في ذلك ولو رجع له هذه الامور المذكورة بعد أن ركع بطلت صلاته لانه رجع بعد أن تلبس بالفرض الى السنة ولا يعارضه صحة صلاة من رجع وترك الجلوس بعد ان استقل قائما لان هناك التلبس بالركن انما يكون بتمام القراءة للفاتحة (أقول) الظاهر ان المصنف فهم من نقولهم المصراحة بالوضع ان المدار على الانحناء وظاهر التعليل المذكور وان لم يتم الانحناء وظاهر شب فيما تقدم لا بد من تمام الانحناء (قوله كسر) السكاف للتشبيه ولا يلزم استيعاب جميع المسائل وأما جعله التمثيل للترك المطلق والمضاف اليه كالمغني الذي هو ركوع فهو في غاية التكلف (قوله عشر مسائل) أي فالترك للسر صورة والجهر صورة والسورة صورة والتنكيس كذلك ويكون عدد كركبتيه حقيقة أو حكما كسجود السهو (قوله أو التنكيس) لا يخفى ان فيه ترك السورة فهو يرجع لما قبله (قوله حتى وضع يديه على ركبتيه) فيه ما تقدم (قوله ومنها اذا ذكر بعضا من صلاة أخرى) أي بعد ان ركع بالانحناء ان كان لا يقرأ الكونه أميا أو مأموما أو طالا بأن كان فسرغ عن القراءة ان كان يقرأ لأن طول القراءة منزل منزلة الركوع في

فوات التلافي كما تقدم ويأتي هنا جميع ما تقدم في قوله فن ترض ^{في تنبيهه} يدخل تحت قوله وذكر بعض ست صور وهي من فرض في فرض أو نفل أو من نفل في نفل فهذه ثلاث وفي السجود القبلي المترتب عن ثلاث (٣٣٧) سنن ثلاث أيضا (قوله ومنها إذا أقمت المغرب)

إشارة لقول المصنف وأقامة مغرب أي ومقتضى إقامة مغرب عليه وهو به من القطع والدخول مع الإمام فلا يقطع مع فهو عطف على دخول الكاف فستط تحير بعضهم في عطفه على ماذا أو أما إذا لم ينحن فلا يقوت ما يقتضيه أقامتها عليه وهو به فاقطع ويدخل معه (قوله ولذلك ضبط الخ) وعليه فيدعي أن الواو الداخلة على قوله وأقامة مغرب زائدة وأنه ليست في نسخته (قوله ولم يخرج من المسجد) المراد بالخروج ما يعد خروجاً فافاً خارجاً باحدى رجليه لا بعد خروجاً فافاً وهذا إذا كان يخرج من المسجد وأما ان كان لا يخرج منه فسيأتي الشارح ينبيه عليه آخر العبارة (قوله فبان ينتهي الخ) وذلك بأن لا يرى أفعال الإمام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لأن الاقتداء يحصل برؤية فعل الإمام أو سماع قوله أو برؤية فعل المأمومين أو سماع قولهم (قوله أو صلى بأزاء الباب) كذا في نسخته أو صلى بأو والاولى حذف الهمزة بأن يقول وان كان المسجد صغيراً وصلى بأزاء الباب وغير ذلك يفهم بالاولى (قوله فلو ترك الاحرام بمعنى التكبير) إشارة الى أن قول المصنف بتركه فيه استخدام حيث ذكر الاحرام أولاً بمعنى وهو النية والتكبير ورجع الضمير عليه بمعنى آخر وهو التكبير وحكم التكبير وحده إما الوجوب أو السنة

كر كعة ونحوها ويشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن ومنها إذا أقمت المغرب عليه وهو في المسجد وقدممكن يديه من ركبتيه من ركوع الثالثة هذا هو النقل عن ابن القاسم فإن الانحناء المذكور يفيت القطع والدخول مع الإمام وما في الشارح تبعاً للتوضيح من أن المراد وقد يمكن يديه من ركبتيه من ركوع الثانية ليس بصحيح وصوابه الثالثة وقولنا وهو في المسجد إذا أقمت عليه وهو في غيره فإنه يتمادى لأن النهي عن صلاتين معا إذا كان في المسجد ثم ما مشى عليه المؤلف في مسألة إقامة المغرب عليه وهو به عطف على قول أشهب والجموعة لا على مذهب المدونة لأن مذهبها أنه يقطع ويدخل مع الإمام الراتب إلا أن يتم ركعتين بسجدة ثم ما فلا يصح جعلها حينئذ من المسائل التي تفوت بالانحناء لأن تمام الركعتين مفوت للقطع وإن لم يقم للثالثة وانما مشى المؤلف في هذه على غير المشهور قصد الجمع النظائر وهو لا جله يغتفر ذلك ولذلك ضبط بعضهم قوله وأقامة مغرب عليه وذكر بعض إقامة مغرب على أن ذكر فعل ماض وبعض فاعله وأقامة مفعوله وهو تكلف منه قص لفرد من النظائر من غير فائدة وأما غير المغرب فقد ذكر المؤلف حكمه فيما يأتي في فصل الجماعة في قوله وإن أقمت عليه وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة والآخر النافلة أو فريضة غيرها والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدتها (س) وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد (ش) هذا مفهوم قوله ان لم يسلم كانه قال فان سلم بني ان قرب كما أن قوله فيما يأتي ورجعت الثانية أولى الخ راجع لمفهوم قوله ولم يعقد ركوعاً وبعبارة أخرى لما ذكر انه يتدارك ما فاته بمعنى انه يأتي به حيث لم يحصل سلام ان كان النقص من الاخيرة ذكرهنا انه لو حصل سلام فوات التدارك لا لبعض ويبني على ما معه من الركعات والغنى ركعة النقص ان قربت مفارقتة للصلاة ولم يخرج من المسجد على ما يأتي فان انضم الى سلامه بعد أو خروج من المسجد ابتداء الصلاة لحصول الاعراض عنها بالكلية ثم إن الواو في قوله ولم يخرج من المسجد إما للعطف التفسيري وضابطه أن يكون ما بعد حرف التفسير عين ما قبله أي القرب لم يخرج من المسجد فيكون ما شيعا على مذهب أشهب تاركاً لمذهب ابن القاسم أو ان الواو بمعنى أو وأول تنويع الخلاف أي وبني ان قرب على قول ابن القاسم صلى في المسجد أم لا والقرب محدود بالعرف ولم يخرج من المسجد على قول أشهب وكأنه قال وفي حد البناء قولان وقول ابن القاسم هو المذهب والمراد بالمسجد عند أشهب المحل المحصور فان صلى في غير محل محصور كالصبراء مثلاً فبان ينتهي الى محل لا يمكنه فيه الاقتداء وظاهره أن الخروج من المسجد طول وان كان المسجد صغيراً أو صلى بأزاء الباب وعلى قول أشهب ما لم يحصل في المسجد طول جداً بالعرف فانه يضر (ص) باحرام ولم تبطل بتركه (ش) هذا بيان لكيفية البناء يعني اذا بنى مع القرب ولو جداً فانه يجمع باحرام أي بتكبير ونية ويندب له رفع اليدين حين شروعه فلو ترك الاحرام بمعنى التكبير لم تبطل الصلاة ولا بد من النية أي نية اتمام ما بقي ولو قرب جداً اتفاقاً واذا قيل بالاحرام فهل يجلس ثم يقوم لتحصل له النهضة بعد احرامه وهو قول ابن القاسم عند الباجي وعبد الحق وصاحب الباب وغيرهم أو لا يجلس ويتمادى على حاله وهو قول ابن نافع بناء على أن الحركة الى الركن مقصودة أم لا والى الاول أشار بقوله ص (وجلس له على الاظهر) ش أي

(٤٣ - خشي اول) كذا في نسخة شرح شب والظاهر السنة وأما النية فواجبة (قوله النهضة) أي القيام نهض قام وبابه قطع مختار (قوله بناء على أن الحركة) أي التحرك للركن وهو القيام مقصود أي التحرك للقيام من حيث كونه ركناً للصلاة مقصود والمراد أنه لا بد أن يكون ذلك القيام مقصوداً للصلاة ابتداء (قوله وجلس) أي وجوباً على الاظهر لانه وسيلة لتوابع الوسيلة تعطى حكم

المقصود فلو خالف وأحرم من قيام فإظهار عدم البطلان مراعاة لمن يقول يحرم قائماً ﴿تنبيه﴾ لا يكبر بالجلوس إلا حرام وإنما يجلس
بغير تكبير فإذا جلس كبر إلا حرام ثم يقوم (٣٣٨) بالتكبير الذي يفعله من فارق الصلاة من اثنتين (قوله على ظاهر قول ابن يونس)

وجلس من تذكراً فالأحرام أي يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق منها الصلاة لان
نهيضته قبل لم تكن لها قاله ابن شبلون ابن رشد وهو الصواب ولا فرق بين أن يكون سلامه من
اثنتين أو أقل أو أكثر على ظاهر قول ابن يونس من قال يرجع بأحرام يلزمه أن يقول يجلس لأن
نهيضته لم تكن للصلاة انتهى وهذا فممن تذكراً بعد أن سلم وقام وأما من تذكراً وهو جالس فإنه
يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقاً كما قاله ابن عبد السلام قوله وجلس له أي يأتي به
من جلوس لا جلس له بعد أن يأتي بالأحرام من قيام خلافاً للشارح (ص) وأعاد تارك السلام
التشهد وسجدان انحرف عن القبلة (ش) لما قدم أن من ترك ركناً من الأخيرة يتدارك ما لم
يسلم وإن السلام يفيت التدارك على المشهور لانه ركن حصل بعد ركعة السهو فأشبهه عقد
ما بعدها كان مظنة سؤال وهو أن يقال فلو كان المتروك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده
فما الذي يفوت تداركه فأجاب مشير إلى أن ذلك على خمسة أقسام بقوله وأعاد الخ والمعنى أن
من ترك السلام سهواً وطال طولاً متوسطاً أو فارق موضعه فإنه يعيد التشهد بعد أن يرجع
بأحرام من جلوس ليقع سلامه عقب التشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام وإن طال جدا بطلت
وإن قرب جداً لكن انحرف عن القبلة فقط من غير طول ولا مفارقة موضعه فإنه يعتدل إلى
القبلة ويسلم ويسجد ولا يحتاج هذا إلى تكبير ولا إعادة تشهد وأما من لم ينحرف في هذا القسم عن
القبلة سلم فقط ولا سجوداً لانتفاء موجبيه فقوله وأعاد الخ هذا إذا طال طولاً متوسطاً أو فارق
موضعه وسكت عن ذكر عوده بأحرام في هذين القسمين اتكالا على العموم السابق في قوله
بأحرام وسكت عن سجوده لوضوح الزيادة ودليل أن مراده هذان القسمان دون قسم الطول
جدد البطل للصلاة قوله فيما سبق وبترك ركن وطال ودون قسم القرب جد الذي لا أحرام فيه
ولا تشهد قوله وسجدان انحرف الخ (ص) ورجع تارك الجلوس الأول أن لم يفارق الأرض
بيديه وركبتيه ولا سجوداً ولا فلا (ش) لما ذكر السنن التي يفوت تداركها بالر كوع لانه ركن
عقد بعدهما وكان من السنن الجلوس الأول والركن بعدهما القيام شرع في بيان ما يفوته من ذلك
فقال ورجع الخ والمعنى أن من ترك الجلوس الأول سهواً فذكره بعد أن فارق الأرض بيديه
دون ركبتيه أو بركبتيه دون يديه أو فارق بيديه وركبته واحدة أو بركبتيه ويد واحدة أو بيد
واحدة وركبته واحدة وأبقى في الأرض إحدى اليدين فقط أو إحدى الركبتين فقط فإن الحكم
فيما ذكر الرجوع يأتي به مع التشهد ولا سجود عليه في تزجره ذلك لان التزجر المذكور
لا يبطل عمده وما لا يبطل عمده لا يسجد في سهوه قاله في توضيحه فإن تمادى ولم يرجع لم تبطل
في السهو ويسجد قبل السلام ويجري العام على ترك السنن متعمداً والمشهور الحاق
الجاهل بالعام دانتى فان فارق الأرض بيديه وركبتيه معاً ثم تذكراً فلا يرجع ان استقل اتفاقاً
وكذا ان لم يستقل على المشهور ويسجد قبل السلام والظاهر أن حكم الرجوع المشار إليه
بقوله ورجع تارك الجلوس الخ السنية على القول بأن تعدد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة
وعلى مقابلة الوجوب وقوله الجلوس الأول أو التشهد منه والمراد بالاول غير جلوس السلام
ليشمل الاول وغيره ما عدا جلوس السلام وقوله الأرض أو السرير واقتصر على الأرض
لانها الغالب وقوله والا فلا تصرح بفهوم الشرط ليرتب عليه قوله ص (ولا تبطل ان يرجع

هذا الظاهر غير مسلم بل مقيد بما
إذا كان سلم من اثنتين وأما ان
سلم من واحدة أو من ثلاث فإنه
يرجع إلى حال رفعه من السجود
ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها
فيها ولا يجلس قاله ابن رشد ولا
فرق بين كونه تذكراً وهو قائماً أو
تذكراً وهو جالس (قوله وأما من
تذكراً وهو جالس) لا يخفى أنه على
ما قررنا من المعتمد يراد بالجلوس
ما عدا القيام فيشمل حالة الرفع من
السجود في الواحدة والثالثة
والأشكل حكاية الاتفاق (قوله
وأعاد تارك السلام التشهد) أي على
طريق السنة (قوله إلى أن ذلك)
أي المقول في مقام ذلك الخ (قوله
يرجع بأحرام) بناء على مذهب
أبي حنيفة القائل بالخروج بكل
مناف ومن جملة الطول المتوسط
ومفارقة الموضع (قوله لكن انحرف
عن القبلة) أي كثير الذي يبطل
عمده لان ما يبطل عمده يسجد سهواً
وأما ما يسيراً فلا كس لم ينحرف فلا
يبطل عمده ولا يسجد سهواً (قوله
اتكالا على العموم السابق) فيسه
شيء وذلك لانه ذكر الأحرام فيما إذا
ترك ركناً يعقبه سلام وجهه على
ما هو أهم من ذلك فيه بعد (قوله
والا فلا) وهل يحرم وربما يقتضيه
نقل المواق أو يكبره (قوله وأبقى في
الأرض إحدى اليدين فقط) هذا
فيما إذا فارق بركبتيه ويد واحدة
(قوله أو إحدى الركبتين) هذا
فيما إذا فارق بيديه وإحدى ركبتيه

وأما قوله أو بيد واحدة وركبته واحدة فقد ترك فيه يد واحدة وركبته واحدة معاً (قوله والظاهر الخ) بل الظاهر ولو

السنة مطلقاً وبعد ذلك يجري على قاعدة الباب هل ترك السنة عمداً يبطل أم لا خلاف والوسيلة تعطى حكم مقصدها ﴿تنبيه﴾ إنما
لم يرجع للسورة ونحوها من الركوع لا اتفاقاً على فرضيته بخلاف قيامه قبل التشهد للفاصلة فانها غير متفق على فرضيتها بكل ركعة

بل فيه خلاف (قوله ولو استقل) بل ولو قرأ إلا أن يتمها كافي طبع وانظر ما المراد بتمامها هل الفاتحة فقط أو هي والسورة ويتصور ذلك في مسائل البناء والقضاء فقد يكون قراءة الركعة التي تلي التشهد بقائمه وسورة كذا في عب ولكن الظاهر الفاتحة فقط لأنها اللازمة (قوله وكذا ان رجوع بعد استقلاله سهوا) هذا بعيد لأنه انما يرجع حين تذكر وقتنا بعيد لأنه يمكن أنه قد يتذكر ويتبادى ثم ينسى فيرجع ثم اذ يرجع فنسى التشهد فقام فالتظاهر بطلان ان رجوع ثانيا لعدم اغتفارهم النسيان الثاني كذا في عب وتأمله (قوله مراعاة لمن يرى أن عليه الرجوع) مناف لقوله فيما تقدم فلا يرجع ان استقل اتفاقا إلا أن يقال أنه اتفاق طريقة (قوله وظاهره ولو كان عالم) أي الجاهل هذا مدلول اللفظ إلا أنه غير مناسب لأن الذي يكون عالما بخطأ فعله هو المتعمد والعامد فيه الخلاف بالبطلان وعدمه وسند من يقول بالبطلان ونص سنده وان رجوع غير متأول بأن كان عالما بأنه خطأ ويفعله فهذه ذات نفسه صلواته بالريب اه (قوله فلا ينهض حتى يتشهد) فان قام عمدا قبل التشهد بطلت صلاته عند ابن القاسم ولعله بناء على بطلان ما يتعمد ترك سنة خلاف قول أشهب (قوله أي وتبعه مأمومه) أي وجوبه فان لم يتبعه سهوا أو تأويا لا يصح صلاته لا عمدا أو جهلا (قوله كان رجوعه) أي الامام مشروعا كما اذا كان لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه (قوله وسواء انتصب المأموم) لا يخفى أن

الرجوع عند الانتصاب غير مشروع وأما دونه فقد يكون كذلك كما اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه وقد يكون مشروعا كما اذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فاذا علمت ذلك تعلم ان هذا التعميم انما قصد به توضيح أن المأموم يتبع امامه ولو خاف فعله فعل امامه وان أمكن أن يستغنى عنه بالذي قبله (قوله وهي قيامه سهوا) سكت عن رجوعه مع أنه يمكن أن يكون سهوا كما يكون عمدا ولعله لما كان وسيلة لفعل السنة لم يتعلق به سجود (قوله رجوعه غير معتد به) لا يخفى أنه اذا كان رجوعه غير معتد به لا يكون مطالبا بالتشهد فيكون زيادة عبثا غير مبطله كما هو قضية كلامه فيستترتب عليها السجود

ولو استقل) ش تقدم انه قال والافلا أي فان خالف ما أمر به من التماذي ورجع فان صلاته لا تبطل ان لم يستقل ولو عمدا اتفاقا وكذا ان رجوع بعد استقلاله سهوا وأما عمدا فالمشهور والصحة خلافا للفاكهاني مراعاة لمن يرى ان عليه الرجوع والجاهل كالعامد وظاهره ولو كان عالما بخطأ فعله خلافا للسند واذ يرجع فلا ينهض حتى يتشهد لان رجوعه معتد به عند ابن القاسم ولهذا ينقلب السجود القبلي بعديا كما أشار اليه بقوله (ص) وتبعه مأمومه وسجد بعده (ش) أي وتبعه مأمومه في قيامه ورجوعه كان رجوعه مشروعا وأم لا وسواء انتصب المأموم دون الامام أو العكس واذا اعتد برجوعه فليس معه الا زيادة محضة وهي قيامه سهوا فلذا يسجد بعد السلام وقال أشهب رجوعه غير معتد به فهو لم يأت بما طلب منه من الجلوس والتشهد اذ ما فعله منهم ما غير معتد به فحذف التشهد وزيادة وهو القيام ابن حبيب يستحب للمأمومين أن يسجدوا قبل اتباعه ما لم يستوفائهما والافلا يفعله لو اقاله المواق والمراد بالاستواء قائما مفارقة الأرض بيديه وركبتيه (ص) كنفل لم يعقد ثالثة والا كل أربعاء في الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما (ش) هذا تشبيه في الرجوع والسجود بعده والمعنى أن من صلى ركعتين نافلة ثم قام ساهيا الى ثالثة فانه يرجع ويسجد بعد السلام ان فارق الأرض بيديه وركبتيه والافلا يسجد عليه لرجوعه لأنه انما حصل منه الترخيح وهو لا يسجد له كما مر هذا ان لم يعقد الثالثة فان عقدها رفع رأسه من ركوعها فانه بكل ما هو فيه أربعاء في غير الفجر فان صلى النافلة أربعاء وقام لخامسة ساهيا فانه يرجع مطلقا أي سواء عقدها أم لا ويسجد قبل السلام سجدتين في صورتين لنقصه السلام والزيادة واضحة وانظر الرد والجواب على هذا التعليل

ويكون من أفراد الممد الذي فيه السجود كما يفيد بعض التقارير على تت الكبير فقول الشارح وزيادة وهو القيام لامتهوم له لأنه وجد زيادة غير القيام وهي الرجوع (قوله والمراد بالاستواء قائما) جواب عما يقال قوله ما لم يستوفائهما صادق بما اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه وان لم يستقل قائما مع أنه في تلك الحالة لا يسجدون له فأجاب بما ذكر وقائما حال مؤسسة لان الاستواء يتحقق في حالة الجلوس وحالة القيام فأدرك أن المراد الاستواء في حالة كونه قائما (قوله والا كل أربعاء) ظاهر المنقول عن مالك الوجوب (قوله وفي الخامسة مطلقا) فان لم يرجع بطلت صلاته والفريضة كالنافلة (قوله فانه بكل ما هو فيه) هذا ان قام للثالثة ساهيا وأما لو قام عمدا في ثالثة النفل فان صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف ويتعمد كسجدة (قوله في غير الفجر) اعلم أن العبد والكسوف والاستسقاء كالفجر وانما استثنى ما ذكر لان زيادة مثلها يبطلها بل في الطراز الأصلي الفجر ثلاثا لا يختلف في بطلانه ولأن الشارع حده باتنتين ففعله أربعاء يخالفه (قوله لنقصه السلام) أي في صورتين والزيادة واضحة أي في الأخيرة (قوله على هذا التعليل) أي الزد على هذا التعليل حاصله أن ابن القاسم يقول في المسئلة الاولى انما يسجد قبل لنقصه السلام عن محله الا على ونقصه اللخمى يلزومه فيمن صلى الظهر بخسافه قد نقصه في محله وفعله بعد الخامسة فكأن التأخير نقص مع أنه يسجد في هذه بعد ورد من عرفه باستقلال الركعتين في النفل أي بالسلام ونقصه في خامسة الظهر لان خامسة الظهر متفق على نفيها فهي محض زيادة وأما الثالثة والرابعة في

النفل فثم من يقول في النفل أربع وعندنا اثنتان فهو نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكيله أو بغا ولا ينقص بأن السلام فرض ولا يجبر بالسجود لأن رعى كون النفل أربعاً يصير بسلام الركعتين كسنة وأما في المسئلة الثانية فوجهه أنه أتى بنقص وزيادة والنقص تقدم بانه وزيادة واضحة (قوله سواء عقد الخامسة أم لا) بناء على أنه لا يراعى من الخلاف إلا ما قوى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلاف غيره (قوله وتارك ركوع) يشمل ما إذا كان انحطاطه بنية الركوع ونسي الركوع بعد ذلك (قوله من فاتحة أو غيرها) الصواب أن لا يقرأ الفاتحة بل يقرأ غيرها لا يلزم عليه تكرير الركن القولي وهو لا يكرر كذا قرر شيخنا الصغير ووافقته قول الخطاب بعد أن ذكر النقل فقال مانصه وعلم منه أن المطلوب قراءة شيء من القرآن ولا يندب له إعادة الفاتحة وهو ظاهر والله أعلم اهـ أقول ظاهره ولو في الأخيرتين مع أنه ما يستأجل سورة (قوله فان رجع محدوداً) أي على الأول (قوله ولو رجع إلى القيام معتدلاً لا بطل) وجهه أنه رأى أن الرفع مقصود لذاته وبعد ذلك رأيت في عب مانصه والفرق بينهما أن هذا أتى بزيادة بخلاف من رجع محدوداً في ترك الركوع وحاصل ما يقال أنه يخص قوله على هذا وندب أن يقرأ بالصبح والجمعة وبأولتي الرباعية والثلاثية وهذا يقتضي أنه بعد الانتصاب قائماً يركع ثم يرفع وليس كذلك ويدل لذلك قوله وكأنه رأى الخ ولذلك كتب شيخنا مانصه وعلى قول محمد لا يقرأ وكذلك لا يقرأ على (٣٤٠) قول ابن حبيب في أنه يراجع قائماً لأنه ينحط من قيام السجود وانما القراءة لمن ترك

في الشرح الكبير فقول المؤلف مطلقاً أي سواء عقد الخامسة أم لا ولا يصح أن يدخل الفرض في الإطلاق لثلاثين في قوله وسجد قبله إذا فرض إذا رجع بعد قيامه للخامسة فانما يسجد بعد السلام للزيادة المحضة فضمير فيم ما يرجع للنفل المكمل أربعاً ولو رجع فيه من الخامسة عقداً أم لا ولا أن تعم في الإطلاق وتخصص قوله وسجد قبله فيهما أي في مسئلتى النفل فقط دون الفرض (ص) وتارك ركوع يراجع قائماً وندب أن يقرأ (ش) يعني أن من ترك الركوع في صلاة فلم يذكره حتى سجد فانه يرجع له قائماً لينحط له من قيام على المشهور وقيل محدوداً وعلى المشهور فيندب له أن يقرأ قبل انحطاطه شيئاً من القرآن من فاتحة أو غيرها لأن شأن الركوع أن يعقب قراءة فان رجع محدوداً لم تبطل صلاته بمثابة من أتى بالسجدتين من جلوس كما ذكره ح وأما لو ترك الرفع من الركوع فقال محمد يراجع إلى الركوع محدوداً ثم يرفع ولو رجع إلى القيام معتدلاً لا بطل وظاهر كلام ابن حبيب أنه يرجع قائماً كالركوع وكأنه رأى أن القصد من رفع الركوع أن ينحط للسجود من قيام فإذا رجع قائماً وانحط للسجود فقد حصل المقصود انتهى وعلى قول محمد لا يقرأ فليعمل المؤلف يرى رأى ابن حبيب فاستغنى بذلك عن ذكر الرفع (ص) وسجدة يجلس لا سجدين (ش) يعني أن من تذكر أنه نسي سجدة واحدة فانه يجلس ليأتي بها من جلوس بناء على أن الحركة للركن مقصودة بخلاف لو تذكر أنه ترك السجدين بعد قيامه فانه يأتي بهما من غير جلوس بل ينحط لهما من قيام كمن لم ينسهما ومقتضى التعليل أنه يجلس لترك سجدة ولو كان جلس أولاً وتقييد التوضيح انما يأتي

الركوع اهـ ولعل وجه ذلك القول أنه لا يقال له إذا رفع من الركوع (قوله وظاهر كلام ابن حبيب) أي والفرض أنه يجزئ ساجداً بعد الرفع لأنه بعد ركع (قوله وعلى قول محمد لا يقرأ) بل وعلى قول ابن حبيب لا يقرأ أيضاً (قوله فاستغنى بذلك عن ذكر الركوع عن ذكر الرفع) أي فأراد المصنف بقوله وتارك ركوع ما يشمل تارك الرفع منه ويخص قوله وندب أن يقرأ بحالة الركوع (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس معطوف على يرجع الواقع خبراً عن المبتدأ الذي هو تارك فقد عطف الواو شيئين على شيئين وصح هذا العطف لأن قوله وتارك أي ومصل

تارك وهو شامل لكل مصل كذلك اذهب اسم جنس ولا يخفى أنه من باب العطف على معمولي عامل واحد وان كان بناء العمل مختلفاً بناء على أن التغير بالاعتبار منزل منزلة التغير بالذات ويجوز أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بإقيا على جزمه وقد وجد شرط المسئلة لأن المحذوف المعطوف لفظ تارك وهنا المعطوف عليه لفظ تارك (قوله نسي سجدة) أي تذكرها ولم يعد قد أتى تلها (قوله فانه يجلس ليأتي بها من جلوس) فلم يجلس فظاهر البطلان لأن الجلوس بين السجدين فرض كذا في ك (قوله بناء على أن الحركة للركن مقصودة) أراد بالركن السجدة الثانية ثم لا يخفى أن قصد الثانية يتحقق ولو أتى بها من قيام ويمكن أن يقال إن قصد الثانية من حيث كونها ثانية انما يتحقق بقصد الاتيان بها من جلوس (قوله بخلاف لو تذكر أنه ترك السجدين الخ) مفهومه لو ذكر السجدين وهو جالس فانه يقوم ليأتي بالسجدين من انحطاطهما من قيام فان لم يفعل وسجد هما من جلوس سهواً وسجد قبل السلام لنقص الانحطاط لهما فالا انحطاط لهما غير واجب والالم يجبر بسجود السهو ويكره تعد ذلك (أقول) كونه يكره التعد وفي حالة السهو يسجد للسهو ولا يظهر لأن سجود السهو انما يكون ناقصاً سنة مؤكدة وتر كها عداً يؤثم لا يكره بناء على القول الثاني القائل يستغفر الله ولا نسي عليه (قوله وتقييد التوضيح) أي أنه في يد في توضيحه بما إذا لم يكن جلس أولاً والا لآخر غير جلوس اتفاقاً بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة يقال لا فائدة في الجلوس أولاً ولا معنى للتقييد ولا لحكاية الاتفاق

(قوله ولا يجب بر كوع أولاه بسجود ثانيته) أي الر كوع الحاصل منه أولاً لا يضم اليه سجود ثانيته بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بالجبر الضم (قوله لا المواق) ونص المواق فيها لابن القاسم ان نسي سجدة من الاولى والر كوع من الثانية وسجدتها فليأت بسجدة يصلح بها الاولى ويبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً لأن نيته في هذا السجود انما كان ركعة ثانية فلا يجوز له ركعة الاولى اه ودايه يحل المصنف بالنقول (قوله ويسجد بعد السلام) فان قلت لم ترتب السجود هنا مع أن الزيادة عند فاجواب انه لما كانت الزيادة غير مشروعة أشبهت السهو فعلى هذا اقوله هم من سهواً أي حقيقة أو حكماً كما هنا كذا في ل (قوله ولم يذ كروا في الام) كذا بواو والجمع في نسخته والمناسب اسقاط الواو أي ولم يذ كروا في الام التي هي المدونة الآن يقال ان سجننا لعظم شأنه نزل منزلة جماعة وأما التهذيب فهو للبرادعي وهو مختصرها (قوله فسجد كما هو الخ) أي كما هو جالس لنقص النهوض أي فسجد قبل السلام ان ترك ذلك سهواً وان تركه عمداً يكرهه ذلك على ما تقدم قريباً (٣٤١) (قوله وان ذ كروا فاقم) أي من الثانية وقوله أو قام أي أو ذ كروا وهو جالس ثم قام ليأتي

بالسجدة من قيام وقوله سجد بعد أي لما معه من الزيادة وهي السجدة الثانية الواقعة في الركعة الثانية (قوله ولهذا ينعقب على أبي سعيد) أي الذي هو صاحب التهذيب (تنبيه) اذا ذ كروا وهو جالس أو سجد أنه ترك من الاولى السجود ومن الثانية الركعة وكذا بعد الحق ينبغي أن يرجع للقيام ليأتي بالسجدة من قيام وهو منقطع لها من قيام فان لم يرجع وسجدتها فقد نقص الخطا فسجد قبل السلام اه (قوله بأربع سجدة) وكذا لو ترك الثمان سجدة أصح ركوع الرابعة بسجدة من يبنى عليها ولا مفهوماً لسجدة وانما قيل بها لاجل قوله الاول والاقل ركعات والقيامات كذلك وان اختلف البناء وقوله بأربع أي بترك أربع ولا مفهوم للأربع ولا للاول (قوله

بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (ص) ولا يجب بر كوع أولاه بسجود ثانيته (ش) ظاهره أنه ترك من الاولى سجودها كله فالانسب به حل حلولها المواق ولم يتعرض المؤلف هذا السجود السهو هل هو قبل أو بعد أو التفصيل قال حلولها في المدونة اذا نسي السجود من الاولى والر كوع من الثانية وسجد فسجد للاولى ويبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً ويسجد بعد السلام هذا نص التهذيب ولم يذ كروا في الام السجود بعد السلام قال أبو ابراهيم وفائدة أنه اذا ذ كروا وهو جالس فسجد كما هو فقد نقص النهوض فسجد قبل السلام وان ذ كروا فاقم أو قام ليأتي بالسجود من القيام كما كان عليه سجد بعد ولهذا ينعقب على أبي سعيد انتهى فالمؤلف ما ش على ما في الام أي فيجوز على هذا التفصيل وانما أمر بأن يأتي بالسجود ليصلح الاولى لان التدارك لم يفت الا بر كوع ولا ركوع هنا وفي عكس صورة المؤلف وهو أن ينسى من الاولى الركوع ومن الثانية السجود لاجب السجود الاولى بر كوع الثانية اتفاقاً فالجواب ترتيب الاداء اجمالاً فالمؤلف انما نص على الصورة المتوهمه لان السجود المفعول بعد ركوع فربما يتوهم انه يجزئه (ص) وبطل بأربع سجدة من أربع ركعات الاول (ش) يريد أن من ترك أربع سجدة من أربع ركعات أي من كل ركعة سجدة من الرباعية فان الثلاث ركعات الاول تبطل عليه لفوات تدارك اصلاح كل ركعة بعقد ما بعدها فتصير الرابعة أولى ثم يأتي بثانية بأم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الغاء الاول ونقصا وهي السورة من الرابعة التي صارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجدة أصح ركوع الرابعة بسجدة من يبنى عليها وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيهما على المشهور لان بالسلام فات تدارك الاخيرة (ص) ورجعت الثانية أولى ببطلانها الفذوا امام (ش) هذا راجع لمفهوماً قوله سابقاً ولم يعقد ركوعاً أي فان عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص بطلت الاولى ورجعت هذه الثانية أولى وتنقلب الركعات بالنسبة للفذوا امام على المشهور ومأمومه تبع له وقيل لا انقلاب فعلى

لان بالسلام فات التدارك قال الخطاب ويصير بمنزلة من زاد أربعاً سهواً وهو جواب عما يقال قد تقدم أن السلام ليس مانعاً من البناء ففضيحه أنه يبنى هنا ولو سلم وحاصل الجواب أنه انما بين هنا لانه بمنزلة من زاد أربعاً سهواً (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذا لو بطلت الثانية بعد الثالثة ورجعت الثالثة ثانية ثم محل انقلاب ركعات الامام ان وافقه بعض مأموميه على السهو والام لم تنقلب ببطلان الاولى من صلاته ويجب عليه أن يتم لاجل يقينه وعدم انقلاب ركعاته في هذه الحالة ظاهر لانهم يأتون بالسجدة ليأتي عنده قوله وان سجد امام سجدة وحاصله أنهم اذا لم يوافقوه لم تنقلب بل يصير قاضياً وعند الانقلاب يصير باناً فهو على كل حال أت بر كعة زائدة لكن هل هي بناء أو قضاء هو هذا كله اذا لم يكثر واجداً ولا قاضاً (قوله ببطلانها) الباء للسببية وقوله لفذوا امام محتمل أن يتنازع قوله رجعت وقوله ببطلانها أو عمل الثاني وحذف من الاول الجار والمجرور أي ورجعت لفذوا امام (قوله وتنقلب الركعات بالنسبة للفذوا امام) أي واذا انقلبت ركعات الامام والفذوا سجد قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة والا فبعده (تنبيه) انما أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

ركوعا مع أنه مفرع على مفهومه كما أفاده بقوله هذا راجع لمفهوم الخ ليناسب بينه وبين قوله هنا وبطل بأربع سجعات من أربع ركعات
الاول كأن قائلا قال له وما وراء ذلك فقال ترجع الرابعة أولى كما أنه اذا بطلت الاولى ترجع الثانية أولى أي فهو راجع لما قبله من حيث
الانقلاب وليس متعلقا بما قبله بل صفة من كل وجه لانه حكم في التي قبلها يطلان الثلاث الاول فكيف يقال رجعت الثانية أولى (قوله
وان شك) الى قوله سجد بها هنا تم الكلام (٣٤٣) وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخرة تفصيل لهذه

القاعدة فالجمله مسة أنفة اشتدنا
بيانيا قصد به ايضاح الجملة التي قبلها
لاحال وقوله سجد بها فان ترك
الاثنيان يباطل صلاته لانه تعدد
ابطال ركعة أمكنه تلافيها وان
تحقق تمامها لم يسجد (قوله على
أي حال عند ابن القاسم) بتبين لك
المقابل بما يأتي عند تبين ما ذكره
المصنف (قوله فان حصل له) فيه
اشارة الى أن الاولى للمصنف أن
يقول في الاخرة بالفاء التفصيلية
(قوله في الجلسة الاخرة) فيه
اشارة الى أن معنى قول المصنف
وفي الاخرة أي وفي الجلسة الاخرة
(قوله فانه اذا سجد السجدة التي
يجبر بها الرابعة) أي الذي هو
مذهب ابن القاسم الذي أشار
اليه الشارح بقوله عند ابن القاسم
ومخالفه أصبغ وأشهب فقالا يأتي
بركعة فقط لان المطالب انما هو
رفع الشك بأقل ما يمكن وكل ما زاد
على ما يرتفع به الشك فهو خارج
عن الصلاة يجب اطراحه (قوله
قوله ابن القاسم) ومقابل له ابن
الماجشون فانه وافقه على كل
ما قاله الا أنه خالفه في ذلك فزاد
التشهد قبل الاثنيان بالركعة لان
موجوده انما هو مضمح للرابعة
والتشهد من تمامها ورأي ابن
القاسم ان المحقق له ثلاث ركعات

المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته بنسأ يقرأ فيها بأم القرآن فقط كما يأتي بما قبلها أيضا
بأم القرآن فقط وعلى الساذر ركعة الاخرة قضاء عن الاولى يقرأ فيها بأم القرآن وسورة
ومفهومه لقد واما أن ركعات المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها
فيأتي ببطل ما بطل على صفته فان كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل يأتي ببطلها بأم
القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان كانت سرية (ص) وان شك في سجدة لم يدر
محلها سجدها وفي الاخرة يأتي بركعة وقيام ثالثة بثلاث ورابعة بركعتين وتشهد (ش) لما
كانت القاعدة أن الشك في النقصان كتحققه فرع على هذه القاعدة ما ذكر والمعنى أن المصلي
اذا شك في سجدة لم يدر هل أتى بها أم لا وعلى تقدير تركها لم يدر تعين محلها المتروكة منه أيضا أي
ركعة من الركعات فانه يجب عليه الاثنيان بالسجدة الآن على أي حال عند ابن القاسم
وأخرى لو يتقن تركها وشك في محلها فقط وانما وجب الاثنيان بها الآن لاحتمال أن يكون
ذلك المحل الذي هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركن في محله تعين فيها الاثنيان بها في محل ذكرها
يتقن سلامتها فصار الشك فيما قبله فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا كما أشار اليه المؤلف فان
حصل له الشك في الجلسة الاخرة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الرابعة التي لم يفت
تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بركعة بأم القرآن فقط لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الثلاث الاول ولا يتشهد قبل اتيانه بالركعة لان المحقق له ثلاث قاله ابن القاسم
وليس محلا للتشهد ويسجد قبل السلام لنقص السورة لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفد
والامام كما يأتي وان حصل الشك في قيام الثالثة فانه اذا شك سجد السجدة التي يجبر بها الثانية التي
لم يفت تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بثلاث ركعات ويبنى على ركعة فقط لاحتمال
كون السجدة من الاولى وقد بطلت بعد الثانية فيقرأ في التي قام لها بأم القرآن وسورة
ويتشهد بمدها ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد بعد السلام ومثل هذه السورة سواء
لوتدكر في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابعة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها
الثالثة المحتمل كون السجدة منها يتشهد عند ابن القاسم لانه بنهايتها ثبت له ركعتان لانه ليس
معه محقق الا أن سوى ركعتين ويأتي بعد ذلك بركعتين لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الاوليين يقرأ فيها بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام فقوله لم يدر محلها محتمل أن
يكون بدلا من قوله شك في محلها فالشك مع كون الترتيب محققا ومحتمل أن يكون صفة لسجدة أي
شك في سجدة مجهولة المحل فهو شك في السجدة وفي محلها وحكم المسئلتين واحد كما أشرنا له وقال
ز قوله وفي الاخرة يأتي بركعة أي بالفاتحة فقط ان كان فذا أو اماما لانقلاب الركعات
في حقه ويسجد قبل السلام لنقص السورة وان كان مأموماً أتى بها بالفاتحة وسورة
لاحتمال أن تكون السجدة من الاولى أو من الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقه

وليس محلا للتشهد واختاره محمد (قوله لانقلاب الركعات) هذا ما قاله سحنون وقال أشهب يأتي بأم القرآن وسورة بعد
ويسجد بعد السلام وهو ضعيف (قوله اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية) أي عند ابن القاسم والمخالف له أشهب وأصبغ فقالا انه
يبنى على ركعة فقط (قوله فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة) أي عند ابن القاسم ومقابل له ما لأشهب وأصبغ من كونه يبنى على
ركعتين ويأتي بما بقي عليه فاذا علمت ذلك فالاولى للشارح أن يقول فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة عند ابن القاسم وقد
عرفت مقابله هذا ما فهمت وبهرام (قوله يحتمل أن يكون بدلا من قوله شك في محلها) يدل كل لا يدل اشتمال والاولى أن

يقول بدل من قوله شك في سجدة (قوله ويحتمل عطفه) هذا غير مناسب لما تقدم أن قوله وفي الأخيرة الخ تفصيل لما قبله (قوله ولو شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة الخ) الحاصل أنه إذا شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة تعذر تلافي الثانية تشهد عقب الثالثة ونصير له ثانية مع أنه بالفاتحة فقط فيسجد قبل السلام فظهر أن قول الشارح لنقص السورة مع الزيادة ظاهر وأما قوله والجلوس في سجدة فهو مبتدأ وخبر إلا أنه لا فائدة فيه لأن الفرض أنه قد أمر نداء بطلبه بعد الثالثة التي صارت ثانية فتدبر (قوله وانظر في ذلك) أقول ينبغي الجزم بعدم التشهد (قوله وان سجد امام سجدة الخ) فرض المصنف الكلام فيما إذا تركها من الأولى في الرابعة ليستأني له هذا العمل ولا مفهوم لذلك بل إذا سجد سجدة وترك الأخرى من أي ركعة كانت الأولى وقام للثانية أو من الثانية وقام للثالثة أو من الثالثة وقام للرابعة لم يتبع وسجده (قوله سجد به) المراد التسبيح الذي يحصل به التنيب غالباً وشأنه ذلك وإنما سجد لأجل أن يرجع فان رجع فالامر واضح فان تركوا التسبيح بطلت ويكتفي به ولو لم ينعهم لانه (٣٤٣) فرض كفاية (قوله به) أي له لان التسبيح له لابه ولعله

انما عدل عن له إلى به لئلا يتوهم تنزيهه يقال سجد له إذا نزهه أي تنزيهه الامام مما لا يليق من النقص وليس مراداً (قوله وجب عليهم عنده سجودها) أي ولا يعتدون بسجودهم لها قبله قوله ولا يساعده على جلوس أخطأ فيه زاد في لـ لكن انظر هل يسجدون له كامام جالس في أولاه وركب جالس ثانيته قال بعد ذلك وظاهر كلام المؤلف أنهم لا يكلمونه وهو واضح لان هذه المسئلة على الوجه الذي ذكره المؤلف لسجدون وهو يرى أن الكلام لا صلاح الصلاة مفسد وقال عب وظاهر المصنف انهم لا يعيدون التسبيح مرة أخرى وهو ظاهر المنقول عن سجدون ولعله اذا لم يتنبه بالتسبيح الحاصل عقب الترك فلا يتنبه بالواقع بعد طول اه وانظر لو أعادوا التسبيح هل تبطل والظاهر لا تبطل (قوله واليه أشار بقوله كف عوده الخ) وسكت عما إذا ترك القعود في

بعد السلام لاحتمال أن تكون المأني بها بعد السلام زائدة ثم ان قوله وفي الأخيرة يحتمل أن يكون متعلقاً به أي ويحتمل عطفه على في سجدة وقوله وقيام ثالثه بثلاث أي يأتي بركة بالفاتحة وسورة ويجلس ثم بالركعتين وهذا إذا كان فذاً أو اماماً وان كان مأموماً أي بركتين مع الامام ثم بعد سلامه يأتي بركة بالفاتحة وسورة بمثابة من سبق بركة ويسجد بعد السلام كما مر ولو شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة فلا يسجد لفوات التدارك ثم يأتي بركتين ويسجد قبل السلام لنقص السورة والجلوس في سجدة مع الزيادة وقوله وفي قيام رابعته بركتين ويتشهد عقب السجدة التي يأتي بها ويسجد قبل السلام وهذا أيضاً في حق الفـ والامام فاذالم يسجد فالظاهر بطلان صلاة الامام وأما المأموم فانه يأتي بركة مع الامام ثم بعد سلامه يأتي بركة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام والظاهر انه لا يتشهد عقب الايمان بالسجدة وانظر في ذلك انتهى (ص) وان سجد امام سجدة لم يتبع وسجد به فاذا خيف عوده قاموا فاذا جلس قاموا كف عوده بثالثة فاذا سلم أتوا بركة وأمهم أحدهم وسجدوا قبله (ش) يعني ان الامام اذا سجد سجدة واحدة من الركعة الاولى وترك الأخرى وقام سهواً وساءاً انفر د بالسهو أو شاركه فيه بعض فلا يتبعه المأموم العالم بسهوه في قيامه وترك السجدة ويسجد به فاذا رجع فلا كلام وان لم يرجع وخافوا أن يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا لانفسهم السجدة وان سجدوها لم تجزهم نص عليه سجدون لكن لا تبطل صلاتهم ولعله لأجل الاختلاف في ذلك وان رجع اليها الامام وجب عليهم عنده سجودها معه فاذا جلس بعد هذه الركعة التي ينظر ثانيته كان كامام جالس بعد الاولى فلا يتبع ويقومون ولا يساعده على جلوس أخطأ فيه وكما أنهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الاول لخطئه فيه لا يتبعونه في الأخير أيضاً لانها ثالثة في نفس الامر واليه أشار بقوله قعوده بثالثة في نفس الامر ينظر رابعة فاذا تذكر الامام قبل سلامه أتى بركة يتابعه فيها القوم فان لم يتذكر وسلم بطلت صلاته ان طال وأتوا بركة فوراً لانفسهم أفذاذا ان شأوا وصحت لهم وان شأوا أمهم فيها أحدهم لان

ثانيته والحكم أنهم يتبعونه في قيامه له (قوله بطلت صلاته ان طال) فيه نظر لان السلام في هذه عند سجدون بمنزلة الحدث فتبطل صلاته بمجرد سلامه ومذهب ابن القاسم أنها لا تبطل الا اذا طال الامر بعد السلام وأما بالقرب فيأتي فيه قوله وبني ان قرب الخ (قوله وأتوا بركة الخ) أي ولا ينتظر منه عقداً ما رجع ويبنى لما تقدم ان سلامه عند سجدون بمنزلة الحدث وتفصيل المسئلة كما في الخطاب أنه اذا سجد امام عن السجدة الثانية وقام وسجدوا به فلم يرجع قيل يسجدون لانفسهم ونجزيهم تلك الركعة ولا يتبعون الامام فيها اذا رجع فسجدوها وهو قول ابن المواز وهو الصحيح على ما نقل اللخمي والمازري وقول ابن القاسم أيضاً لأنه قال يستحب له الاعادة أي إعادة الصلاة ومذهب سجدون أنهم لا يسجدون ولو سجدوا وهم يعتدون بها واذا سجدوا اماماً اتبعوه فيها وعلم منه ان تعمدنهم لسجودها لا يضرهم وكأنه لا اختلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقاً سواء سجدوا اماماً أم لا وسجدوا خلفه وهو ظاهر كلام اللخمي والمازري وعليه فهمه المصنف وإنما الخلاف اذا سجدوا اماماً وبعض من خلفه وأما اذا سجدوا وحده فلا يتبعونه فيها ويسجدونها ونجزيهم وان اتبعوا الامام في تركها بطلت صلاتهم باتفاقهم وهذا طريقة ابن رشد وظاهر المصنف انه مشى على

قولهم وانهم ان الخلاف جاري في صورتين فتأمل والله أعلم والراجح ما قاله ابن رشد فيحمل كلام المصنف على ما اذا سها مع الامام غيره وأما لو انفرد بالسجدة فانه يجب عليه - ثم أن يسجدوا والسجدة التي تركها الامام ويجلسون معه حيث جلس ولا يقومون لحكاة ابن رشد الاتفاق عليه فأقل مراتبه أن يكون مشهورا وبعدها ذلك فالمعتمد كما قال عجيخ خلاف مذهب سحنون وانهم اذا خافوا عقد الامام فانهم يسجدون السجدة التي سها الامام ويعتدون بها وانها اذا تذكروها وعادوا لسجودها فلا يعيدونها معه ولا فرق بين أن يوافقه بعض المأمومين في السجود عن السجدة أم لا ولا يكن تنقلب ركعة الامام ولا تنقلب ركعاتهم قال عجيخ ولا يضر ذلك انما تضر المخالفة بالاداء والقضاء ثم قال أيضا انما يسجدون السجدة على المعتمد - ثم بعد ذلك نسبيهم وخوف عقد الامام كما في ابن عبد السلام اه (أقول) وظاهر هذا الذي ذكره عجيخ أنهم لا يكلمونه على هذا المعتمد الذي هو مقابل سحنون فانظره وقال عجيخ واذا ترك المأموم التسبيح بطلت صلاة جميعهم وظاهره ولو تركوه سهوا لكان العلة تقتضي ان الصلاة لا تبطل بتركه نسيانا كما سيذكر عند قول المصنف ولما قبله ان سجد والتعليل الذي أشار اليه هو انه لما أمكنه (ع ع ٣) رد امامه عنه ولم يفعل كان متسببا فيه (قوله اتبعه في غير الاولى) لان سحاب

سلامه كحدثه أي في جواز الاستخلاف لان الركعة المأني بها بناء لان الاولى حين بطلت رجعت الثانية عوضا عنها ولذا سجدوا قبل السلام لتحقيق النقصان في السجدة من الركعة والجلسة الوسطى لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية عوضا عنها فكان ان الامام أسقط الجلوس الوسط ناسيا عقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الامر والسجدة من التي رجعت ثانية والنقص الحاصل من الامام بوجوب السجود - ووافقه المأموم على ذلك أم لا (ص) وان زوجه مؤتم عن ركوع أو نكس أو نحوه ما تبعه في غير الاولى ما لم يرفع من سجودها (ش) يعني أن المأموم اذا زوجه عن الركوع مع امامه أو نكس أو سها أو غفل أو اشتغل بحل أزراره وشبهه وهو مراده بنحوه فانه يفعل ما فاتته بسبب ما ذكر وقضاه في صلب الامام ان وقع له هذا في ركوع ثابته أو ثالثه أو رابعته مدة كون الامام لم يرفع رأسه من السجدة الثانية فقوله اتبعه أي فعل ما سبقه به الامام في غير الاولى أي أولى المأموم لا الامام وأما ان فوته ما ذكر ركوع أو لا فلابحاح له الاتيان به بعد رفع الامام بل يخبره ساجدا ولا يركع ويبلغى هذه الركعة فقوله وان زوجه أي بوعده فعدها بعن لان زوجه يتهدى بعلى يقال ازدجوا على الماء وقوله مؤتم بيان للواقع وقوله أو نحوه فاعل بفعل محذوف تقديره أو حصل نحوه لانه لا يطف الاسم على الفعل الا اذا أشبهه وهنا ليس كذلك فهو من عطف الجمل ويجوز نصبه على انه مفعول فعل محذوف أي أو فعل نحوه وهو من عطف الجمل وقوله اتبعه أي فعل ما فعل وليس المراد اتبعه وترك ما فعله كما هو ظاهر بخلاف لو زوجه عن ركوع الركعة الاولى له فانه يتابعه في السجود ويصير كسبوق أدرك الامام في السجود ولا يفعل ما زوجه عنه ولا بتقيده ما ذكره المؤلف بنذ العذر بل لا فرق بين ذى العذر وغيره الا ان ذا العذر لا يأثم ويأثم غيره على قياس قول المؤلف لكن سبقه عنوع وانظر الشرح الكبير فان فيه فوائد نفيسة (ص) أو سجدة فان لم يطمع فيها قبل عقد امامه ثم ادى

حكم المأمومية عليه بادراكه الاولى فلو لم يتبعه تبطل صلاته (قوله ما لم يرفع من سجودها) ظاهر سجودها كله وهو كذلك والخاص - بل ان قوله سجودها مفر دمضاف الى معرفة فيسم السجدين معا وما شموليا فكانه قال ما لم يرفع من كل سجودها وأعاد الضمير مؤثما مع أنه عائد على الغير وهو مذكور ليكون الغير واقعا على الركعة فراعى المعنى أو اكتسب لفظ غير التأنيت من المضاف اليه والمراد مدة غلبة ظنه أنه لم يرفع من تمام سجودها بقي شيء وهو ان قوله ما لم يرفع ان جعل ظرفا لابتداء الاتباع أشكل من حيث انه يقتضي انه لو شرع في الرفع من الركوع فرفع الامام رأسه من السجدة الثانية أنه يأتى بالسجدين لكونه في ابتداء الاتباع لم يكن رافعا رأسه من السجدين مع ان

اليرموني قال فلو اتبعه بأن ركع ورفع من الركعة وأراد أن يخبر ساجدا فرفع الامام رأسه من السجدة وقضى الثانية فانظر ما الحكم هل يخبر ساجدا ويسجد السجدين ولولم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهلة ويترك السجدين لا أحفظ فيها نصا وان جعل ظرفا لانتفاء الاتباع أشكل من حيث انه اذا كان يدرك في الثانية من السجدين ويفعل الثانية بعده انه لا يتبعه مع ان الموافق للنقل أنه يتبعه فاذا ظن أنه لا يدرك في شيء من السجدين لم يفعل ما زوجه عنه وقضى ركعة فان خالف وأدرك سجدت صلاته ولم يلزمه شيء مما عدا ما تبين فان لم يدرك بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا فاذا فعل مع ظن الادراك وتختلف ظنه ألغى ما فعله من التكميل وقضى ركعة فان قلت تداركها اذا كر قضاء وهو لا يكون الا بعد سلام الامام قلت خفف ذلك فعل الامام له بعد احرام المأموم معه والقضاء الذي لا يقضيه الا بعد سلام الامام هو ما سبقه به الامام قبل أن يحرم معه ك (قوله ولا يتقيد ما ذكره المؤلف بنذ العذر) أي ولذلك قال فيما تقدم أو اشتغل بحل أزراره فان مثل ذلك لا يعذر اذا كان عمدا كذا قال بعض ونازعه عجيخ بأن كلمة أدل المذهب اتفقت كالمصنف على أن التفصيل المذكور هنا في ذى العذر وهو يقتضي بطلان صلاة غيره (قوله فان لم يطمع فيها قبل عقد امامه) قدم النبي مع انه لو قال فان طمع فيها قبل عقد امامه سجدها والاتمادى وقضى ركعة ولا يسجد عليه ان تبين لكان مساويا

لما فعله مع الترتيب لان النفي هو الاصل (قوله ولا سجود عليه ان تيقن) هذا أهم من فرض المسئلة اذ موضوع المسئلة انه متيقن لتلك السجدة والدليل على الاعية تقييده هنا بقوله ان تيقن لانه لو لم يرد ما هو أهم من فرض المسئلة كان يقول ولا سجود عليه اذ التيقن موضوع المسئلة والطمع هو الرجاء فهو من قبيل الظن كذا في (قوله بغلبة الظن) نفسه برأى قوة الرجاء فينتد تصديق عما اذا تيقن عدم الاتيان أو ظنه أو شك أو ظن الاتيان فاذا يكون مخالفا لما في كذا المتقدم واعلم ما في كذا أحسن الا أن يجاب بأن اضافة غلبة الى الظن اضافة للبيان ويراد بالرجاء ما يشمل الشك ووجد في نص المواق التعبير تارة بالعلم وتارة بالظن وفي بعض التقارير المنسوبة الى عجم تفسير الطمع بالظن وأولى العلم وينبغي الجزم بذلك وذلك لان الطمع هو الرجاء وهو الطرف الرابع (قوله سواء كانت أولى الخ) والفرق بين المزاجعة عن السجدة وعن الركوع أن السجدة حصلت له أحكام المأمومة بمجرد رفع الرأس من الركوع والمزاجعة عنها بعد ذلك بخلاف الركوع (قوله وقيل بفصل) فيقال اتبعه في غير الاولى ما لم يعقد ركوعها (٣٤٥) وأما الاولى فلا يتبعه حيث زوجه

عن السجود معه (قوله وفيه العطف على الجملة قبل كمالها) أي فانه عطف أو نعس على زوجه قبل الاتيان بقوله أو سجدة لانه أعني سجدة معطوف على ركوع والركوع معطوف لزوجه والمعطوف على المعمول معمول فـ لازم العطف على الجملة قبل كمالها فتمت في لزوجه أو حصل له نعاس عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوجه عن الركوع أو كمن زوجه عن السجدة والاول هو البين كما قال ابن يونس (قوله فتيقن انتفاء موجبها) أي عن نفسه وعن امامه أي جازم بانتفاء موجبها وهذا على طريقة سجنون

وقضى ركعة والاسجدها ولا سجود عليه ان تيقن (ش) يعني ان من زوجه أو نعس أو شكوه عن سجدة مع الامام يريدون كذلك سجدين من باب أولى حتى قام الامام لما يليه فان لم يقو رجاءه بغلبة الظن في الاتيان بها أو بهما قبل عقدا مامه برفع رأسه من ركوع ما يليه انما أدى مع الامام فيما هو فيه وتركة السجدة أو الاثنين لانه لو اشتغل بها أو بهما لم يحصل له سوى ركعة مع وقوعه في مخالفة الامام فأمر بالنمادى ليسلم من المخالفة مع حصول ركعة الامام له ويقضى بعد سلام الامام ركعة بدل ركعة النقص يقرأ فيها بأم القرآن وسورة لما أمر أن الاولى اذا بطلت على المأموم لم تنقلب الثانية أولى كالامام والفذل تبقى على حالها أولى ويجهر فيها ان كانت احدى الاولين من صلاة جهرية ولا سجود عليه لزيادة ركعة النقص ان تيقن ترك السجدة منها لانها زيادة في حكم الامام يحملها عنه وان لم يكن على يقين من تركها يسجد بعد السلام لاحتمال تمام صلاته فالركعة المأتى بها بعد الامام زيادة ليست في حكمه ولا يقل انها عمد ولا سجود في العمد لاننا نقول هو كمن لم يدرك أصلي ثلاثا أو أربعا فان قوى رجاءه بغلبة الظن في الاتيان بالسجدة أو السجدين قبل عقدا مامه وهو رفع رأسه سجدها أو سجدها مسوا كانت أولى صلاته أم لا على المشهور وقيل يفصل بين الاولى وغيرها كزاجته عن الركوع وقوله أو سجدة الخ معطوف على ركوع وفيه العطف على الجملة قبل كمالها وانظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وان قام امام الخامسة فتيقن انتفاء موجبها يجلس والاتباع فان خالف عدا بطلت فيهما (ش) يعني ان الامام اذا قام لرائدة كخامسة في رابعة أو رابعة في ثلاثية أو ثالثة في ثنائية رجع متى علم وان عمادى بعد علمه أبطل عليه وعلى من خلفه وان لم يعلم فأمومه على ما يفهم من توضيحه على خمسة اقسام متيقن انتفاء تلك الركعة ومتيقن موجبها بطلان احدى الاربع بوجه من وجوه البطلان وظان الموجب وظان عدمه وشال في الموجب فتيقن انتفاء الموجب بالاعتقاد الجازم لكمال صلاته وصلاة امامه يجلس وجوبا ويسجد فان لم يفقه كله بعضهم وأما من تيقن ثبوت الموجب أو ظنه أو توهمه أو شك

(٤٤ - خرتى أول) المتقدمة وأما على مذهب ابن القاسم المتقدم الموافق لقول ابن رشد كل سهو لا يحمله الامام عن خلفه فلا يكون سهو وعنه سهو الهام اذا هم فعلاوه فيكون قوله فتيقن انتفاء موجبها يجلس أي عن نفسه وكذا يقال في نظيره في الاقسام الداخلة تحت قوله والاتباع والحاصل أنه اختلف في سهو الامام في الاركان هل يسرى للمأموم فلا يخلص من عهده بفعله أم لا وعلى هذا الخلاف يتفرع كل سهو لا يحمله الامام الخ (قوله اتبعه) وجوبا ثم ان ظهر له قيام امامه لموجب فواضح وان ظهر له بعد فراغه من الخامسة سواء كان قبل سلامه أو بعده أنه لم يقم لموجب وانما قام سهوا وسجد بعد السلام وسجد معه المتبع (قوله فان خالف عمدا) أي ولو حكما كجهل غير متأول (قوله بالاعتقاد الجازم) تصوير لتيقن انتفاء الموجب (قوله يجلس وجوبا ويسجد) لا يخفى أن صحة صلاته مشروطة بأمرين أن يسجد ولم يظهر له خلال في صلاته ويدل على الاول قوله ان يسجد وعلى الثاني قوله لا لمن لزمه الخ فان لم يسجد بطلت (قوله كله بعضهم) أي واذا كله بعضهم فيرجع لقولهم ان تيقن صحته أو شك فيها فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان أجمع مأمومه على نفي الموجب فان تيقن خلاف خبرهم فلا يجب عليه الرجوع الا أن يكثر واجدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيجب رجوعه لان تيقنه حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وأما ان لم يكثر واجدا فهل يسلمون قبله أو ينتظرونه حتى يسلم ويسجد

لسهوه قولان (تبيينه) ما تقدم من انه اذا لم يفهم بالتسبيح بكاه بعضهم اعترضه شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بان اذا لم يفهم بالتسبيح يشيرون له فان لم يفهم به كلوه فرتبة الكلام اذا لم يفهم بالاشارة (قوله بطلت صلاة كل ان لم يتبين) بهذا يفهم ان قوله بطلت أى تهيات البطلان (قوله فيما أتى الجالس بركعة) قال (٣٦٤) الامام وقت لموجب أم لا أى لم يعرف ما عنده أما اذا قال الامام بعد ذلك وقت لغير موجب

أى علم عدم الموجب لتلك الركعة فلا يجب عليه ذلك (قوله ويعيدها المتبوع) أى اذا علم أن الاتيان لموجب ومثله الشك لان علم عدم الموجب (قوله فان خالف عمدا) المناسب أن يقول فان خالف عمدا أى أوجهلا غير متأول لان التأويل في الجاهل الخ (قوله وان قال وقت لموجب الخ) قال عجم اعلم أن كلام المؤلف هذا يجب فيه تأخير الواو عن محلها وادخالها على صحت فيكون حينئذ كلامه هكذا ويعيدها المتبوع ان قال وقت لموجب أى وتغير اعتقاده عما كان أولا وصحت بان لزمه اتباعه وتبعه وأما ابقاء الكلام على ما هو ففيه خلل من وجهين الاول أنه يقتضى أنه انما تصح صلاة من لزمه اتباعه وتبعه حيث قال وقت لموجب وهذا وان وافق ما لابن عباد السلام لكنه مخالف لكلام ابن هرون وهو المرتضى الثانى أنه يفيد أو يوهى أن قوله ولقابه ان سجد فيما اذا قال الامام وقت لموجب ان المتبادر عطفه على معمول جواب الشرط مع أن قوله ان سجد هذا أعم من أن يقول الامام وقت لموجب أم لا كى يفيد عجم وانظر هل يكفي أن يسجد البعض كذا فى لى الآن فى عب فى غير ذلك الموضع أنه يمكن تسبيح البعض لانه فرض كفاية (قوله والام تصح صلاته ويعيد أبا) أى اذا تركه عمدا (قوله ولم يتغير يقينه)

فيه فإنه يجب عليه في هذه الاحوال الاربعة أن يتبعه في قيامه وجوب بالان الشخص انما يعتمد من صلاته عما يتيقن أدائه فان خالف من أمر بالجلوس وتبعه عمدا أو جلس من أمر بالقيام عمدا بطلت صلاة كل ان لم يتبين أن ما فعله من المخالفة موافق لما فى نفس الامر أما ان يتبين لمن حكمه القيام فجلس موافقة فعليه لما فى نفس الامر بأن يتبين له وللامام عدم الموجب وزيادة تلك الركعة فقال ح الظاهر صحة صلاته ولا تضره المخالفة ولم أره منصوصا انتهى وأما من حكمه الجلوس فقام عمدا ثم تبين ان الامام قام لموجب فان صلاته تصح عند ابن المراز كما يأتي وهو الموافق لمفهوم قول المؤلف ولم يتبع من قوله لامن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع فإنه يفيد ان من لزمه اتباعه في نفس الامر واتبع ان صلاته صحيحة واختار اللخمي البطلان وعلى كلام ابن المراز فهل تنوب له تلك الركعة عن ركعة الخلل وهو ظاهر عبارة ابن المراز الآية أو يقضيها قولان وثانيهما هو الموافق لقول المؤلف وتارك سجدة من كآوله لا تجزئه الخامسة ان تعمدتها (ص) لسهو أو فيما أتى الجالس بركعة ويعيدها المتبوع (ش) أى فلا تبطل صلاة من حكمه الجلوس فقام سهوا ولا صلاة من حكمه القيام فجلس سهوا لكن بأى الجالس سهوا عما أمر به من اتباع الامام بركعة اذا استمر على اعتقاده ذلك ويعيد الركعة المتبوع للامام فيها سهوا عما أمر به من الجلوس ليقينه انتفاء الموجب اذا تبين له خطأ يقينه ولا تجزئه ركعة السهو على أصل المشهور وقيل تجزئه وهو الجارى مع مفهوم قول المؤلف الا أنى لا تجزئه الخامسة ان تعمدتها قوله فان خالف عمدا أى ان لم يكن متأولا بدليل قوله كتبع تأول وجوبه على المختار فان كلام اللخمي هو المذهب وقوله فان خالف أى أحدهما لا بعينه وقوله عمدا حقيقة أو حكما كمن خالف جهلا فإنه ملحق بالعماد ثم الافصح أن يقول فان خالف الان العطف بالواو فالافصح المطابقة وتقدم نقييد البطلان فيهما بما اذا لم يتبين ان ما فعله كل من المخالفة موافق لما فى نفس الامر فقوله بطلت أى تهيات البطلان لا بطلت بالفعل والالورد عليه صورة الصحة (ص) وان قال وقت لموجب صحت بان لزمه اتباعه وتبعه ولقابه ان سجد (ش) لما فرغ من بيان اللازم للمأمومين قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما يترتب على من خالف شيئا مما أمر به عمدا أو سهوا شرع في بيان أحكامهم بعد السلام فقال وان قال الخ والمعنى ان الامام اذا قال بعد السلام لمن اتبعه في الخامسة ولمن جلس ولم يتبعه انما وقت لموجب وذلك لاني أسقطت الفاتحة ونحوها ولم أفعل ذلك سهوا فان الحكم ينقسم باعتبار المأمومين خمسة أقسام من يلزمه اتباعه بأن يكون من أحد الاقسام الاربعة وتبعه كما يريد أو جلس سهوا لكن يأتي بركعة كما مر ومقابلته وهو من ثيقن انتفاء الموجب وجلس فتصح صلاته ما معا لكن صحة صلاة من جلس لثيقن انتفاء الموجب مشروطة بأن يسجد للامام والام تصح صلاته ويعيد أبدا ويزاد شرط على التسبيح ولم يتغير يقينه بدليل قوله لامن لزمه اتباعه في نفس الامر الخ بأن استمر على يقينه وتكذيب الامام والقييد الاول لسجنون والثانى لابن المراز فان تغير يقينه فهو وقوله لامن لزمه الخ فقوله ان سجد في مقابلته فقط خلافا لت (ص) كتبع تأول وجوبه على المختار (ش) لما قدم ان من خالف

أى بقوله وقت لموجب أم لا لما تقدم ان قوله ولقابه ان سجد سواء قال الامام وقت لموجب أم لا وبعض من كتب يقول المراد بقوله ما أمر وقت لموجب أن يأتي بما يؤثر وجود الموجب ولو وهما كان هذا اللفظ أو بغيره فان أتى بهذا اللفظ ولم يؤثر عند المأموم ما ذكر لم يعتبر في حق متيقن انتفائه اه (قوله كتبع تأول وجوبه على المختار) لافرق بين أن يقول الامام وقت لموجب أم لا كما عليه الخطاب وهو الراجح وقيل

خاص بما اذا قال الامام قتل موجب فان لم يقل بطلت على المأموم وعليه شيء عج واذ لم تبطل صلاته فان استمر على نية تنافي انتفاء
الموجب ولم يؤثر عنده قول الامام قتل موجب أي لسبب فلا شيء عليه والابان أثر قول الامام ظناً وشكاً فعلى أن السامع يعيد فالتعمد
أولى وعلى أنه لا يعيد فيجوز في التأول القولان هل تلك الركعة تنوب عن ركعة الخلل أو يقتضيها (تبيينه) يفهم من كلام حلي أن
المراد بالتأويل أن يكون جاهلاً يظن أن عليه اتباعه وان لم يخطر بباله حديث انما جعل الامام ليؤتم بدفعه (قوله كتحية صلاة)
لا حاجة لتقدير صحة لان الصحة هي مفاد التشبيه (قوله ولم يتبع) أي ابتداء (قوله هذا يخرج من قوله صحت الخ) فيه شيء لان الانحراج
فرع الدخول بل هو في الحقيقة معطوف على محذوف هو محترزه والتقدير وصحت لمقابله ان سجد ولم يتغير اعتقاده لان لزمه الخ لان معناه
لان تغير اعتقاده (قوله أي معتقدا الخ) أشار الى أنه ليس المراد باليقين (٣٤٧) الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل

بل المراد الاعتقاد الجازم فقط
(قوله ولم تجز مسبقاً عالم الخ) هذا
حكم بعد الوقوع وأما القدوم على
ذلك ابتداء فينبغي أن يكون
حراماً (قوله بخامسيتها) لا يخفى في
ان الاسم اذا زيد فيه باء النسبة
وتاء التانيث صار مصدراً الى
الحدث أي بكونها خامسة ولو قال
بخامسها أو بخامسيتها لم يستفد
هذا المعنى (قوله قام لها ساهياً)
أي باعتبار اعتقاد المأموم (قوله)
لم تنب له عن الركعة) أي فبأن
ركعة أخرى ويفرض ذلك بأن
ظهر ان الموجب من الركعة
الاولى التي فاتت المسبوق فلولم
يتبين ذلك فان ظاهره ان يأتي بركعتين
المسبوق به او التي حصل فيها
الخلل لجواز أن يكون من الركعات
التي حصلها مع الامام (قوله)
والحال ان الامام قال قتل موجب
واما ان لم يقل ذلك فان الصلاة
تبطل وظاهر ما نقله المواق عن
الخمى عن مالك بطلان جله

ما أمر به من الجلوس وقام عمداً بطلت صلاته وكان بظاهره يشمل العامد والجاهل وهو الجارى
على المشهور من إلحاق الجاهل بالعامد أفاد أن الخمى اختار فيه الصحة فشبّه بقوله صحت
الخ قوله كتبت الخ والمعنى أن من يتقن انتفاء الموجب وتبعه جهلاً لا متأولاً وجوب الاتباع
فان صلاته صحيحة على ما اختاره الخمى فقوله كتبت أي كتحية صلاة متبع فقوله على المختار
متعلق بالمضاف الاول (ص) لان لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (ش) هذا يخرج من
قوله صحت ومعنى ذلك ان من جلس متيقناً أي معتقداً انتفاء الموجب ثم لم يصدق ظنه وتبين
له خطأ نفسه فان صلاته تبطل فهذا يفارق قوله ولما قبل ان سجد أي ولم يتغير يقينه وهذا تغير عما
كان أولاً يعتقده وانما لم تصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو مؤاخذ
بالتظاهر تارة وبما في نفس الامر أخرى (ص) ولم تجز مسبقاً عالم بخامسيتها (ش) يريد أن
المسبوق بركعة فأكثراً اذا اتبع الامام في الركعة التي قام لها ساهياً وهو عالم بأنها خامسة
لامامه لم تنب له عن الركعة التي سبقه بها وهذا قول مالك وقال ابن الموارث تجزئه لان الغيب
كشف انها اربعة وقال زهير تجزئ على الركعة لا الصلاة أي ولم تجز الركعة مسبقاً
عالم بكونها خامسة لاعتقاده الكمال بحضوره الامام اول صلاته وسماعه قراءة السرية والحال أن
الامام قال قتل موجب والفرق بين هذا وما تقدم من أن من وجب عليه الجلوس وقام عامداً تبطل
صلاته ان المسبوق لما كانت عليه ركعة قطعاً وقام عالم بها فبأنه قام لها فلذلك اغتفر في حقه
القيام بخلاف من قام وليس عليه شيء قطعاً فانه بمثابة من تعدد الزيادة في الصلاة اذا تقرر هذا علم
أن الكلام السابق مقيد بغير المسبوق فيقيد أول كلامه بآخره وعلم أيضاً ان هذه المسئلة غير مقيدة
بما اذا اتبع متأولاً كما جله على ذلك السنورى ومن تبعه لان مقتضى كلامهم الاطلاق والمجئ
للحمل المذكور المعارضة لما تقدم وقد علم الجواب عنها (ص) وهل كذا ان لم يعلم أو تجزئ الآن
يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان (ش) اعلم أن المسبوق اذا تبع الامام في الخامسة وهو غير
عالم بذلك فهل لا تجزئه تلك الركعة عما سبق به سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا أو تجزئه
الآن يجمع مأمومه على نفي الموجب في ذلك قولان فجعل الخلاف في اجرائها وعدمه حيث أجمع

الصلاة ولو قال الامام قتل موجب وحمل كلام المصنف كما قال بعضهم الآن يجمع كل من خلف الامام على انه لم يسقط شيئاً (قوله والفرق
بين هذا الخ) لا حاجة لهذا الفرق لان الفرض انه قال قتل موجب والبطلان فيما سبق لم يقل الامام فيه قتل موجب أي فلم يتغير اعتقاد
المأموم المذكور فلا حاجة لهذا الكلام الا في حينئذ (قوله والمجئ للحمل المذكور) وهو حمل السنورى (قوله وقد علمت الجواب
عنها) أي بأن ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رحمه الله بزيادة لا (قوله فجعل الخلاف الخ) هذا
لا يناسب المفرع عليه الذي هو في نسخة الشارح ولا يأتي الا لو كان الاصل فهل تجزئه تلك الركعة عما سبق به الا أن يقال قصده بذلك
الاشارة الى أن كلام المصنف لا يستقيم والاولى للمصنف أن يقول وهل عند عدم العلم تجزئ مطلقاً أو تجزئ الا أن يجمع الخ وانظر لم جرى
خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها والقياس خلافه لما سبق في الخامسة من أن المأمومين اذا كثروا جدد في خبرهم العلم
الضرورى فان الامام ينفى نفسه ويرجع لقولهم وقياس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثروا جدد وسبق أيضاً أنهم اذا لم يكتروا جدد مع
يقينه خلاف قولهم وعدم شكهم منه فلا يرجع وقياس هذا أن تكون الركعة صحيحة لقول الامام قتل موجب

(قوله هذا اذا قال الامام قتل موجب) أي ان محل الخلاف في الصورة الاولى والاتفاق في الثانية ان قال قتل موجب والا فلا تجزئ الركعة اتفاقا في صورتين (قوله يظن ان زائدة على حد قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم الخ) (قوله قال ابن غلاب وهو المشهور) أي مع صحة الصلاة الا ان مقتضى التعليل البطلان الا انه يرد عليه قول المصنف فيما سبق وبتعمد كسجدة أي من البطلان فيها والجواب ان ما تقدم لم تكن عليه في نفس الامر وما هنا عليه في نفس الامر وقد علمت أنهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الامر وفي الخطاب عن انه وارى المشهور بطلان الصلاة حينئذ ويمكن حمله على الامام والقذوم لابن غلاب على المأموم لان له عذرا في الجملة (قوله فالمشهور انها

٣٤٨

لاركن وعليه فلا منهوم لقول المصنف ان تعدها (قوله فلا يكون ما يأتي به زائدا) فان قلت لان سلم انه اذا تذكر الخلل قبل عقدها لا تكون خامسة وانما تكون رابعة اذ قد يفعله بنية انها خامسة قلت لان سلم لانه لا يتصور ان يفعله بنية أنها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وان سلم ذلك فلا تضر هذه النية كنية الامام أن لا يحمل عن المأموم ما يحمل عنه (قوله وكلام المؤلف في غير المسبوق) أقول بل يتصور في المسبوق أيضا والموضوع مختلف

المأمومون على نفي الموجب وأما ان لم يجمعوا على ذلك فتجزئ من غير خلاف وهذا اذا قال الامام قتل موجب والافصاله صحيحة ولا تجزئه تلك الركعة اتفاقا وكلام المؤلف مشكل اذ ليس ثم قول بعدم الاجزاء سواء أجمع مأموموه على نفي الموجب أم لا كما هو ظاهره وحملناه عليه فلو قال وهل تجزئه ان لم يعلم أو لا أن يجمع مأموموه على نفي الموجب قولان لطابق المنقول والمراد بقوله الا أن يجمع مأموموه على نفي الموجب أن يجمعوا على نفي الموجب عن أنفسهم فقط وان لم يجمعوا على نفيه عن إمامهم وهذا على ما عليه ابن القاسم وابن المواز وعليه جل ابن غازي كلام المؤلف وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يحمله الامام عن خلفه لا يكون سهو عنه سهوا لهم اذا هم فعلموه وأما على ما تقدم للؤلؤ في مسألة وان سجدا امام سجدة المخالف لهذه القاعدة واقول ابن القاسم وابن المواز فإد المؤلف يجمعهم على نفي الموجب عن أنفسهم وعن إمامهم (ص) وتارك سجدة من كآ ولاه لا تجزئه الخامسة ان تعدها (ش) يريد ان من ترك ركنا سهوا ونحو سجدة من الاولى أو الثانية ممثلا وفات التدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة يظنها زائدة فاذا علمه مثلها لا تجزئه تلك الركعة الخامسة في رابعة أو الرابعة في ثلاثية ان تعدها عندهم كنون وصوبه ابن المواز قال ابن غلاب وهو المشهور لانه لا عبأ ما لو صلى خامسة أو رابعة ساهيا وذكروا سجدة من الاولى فالمشهور أنها تجزئه اه وعلم من تقريرنا للمسئلة أنه تذكر السجدة ونحوها من كآ ولاه بعدما عقد الركعة الزائدة عمدا أو سهوا وأما ان تذكر ما ذكر قبل ذلك فلا يكون ما يأتي به زائدا لانها عوض عما حصل فيه الخلل كما أشار الى ذلك الشارح وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كان فدا أو اماما أو مأموما والاف هو الفرع الذي قبله ولا مفهوم خامسة ولما كان سجود التلاوة شبه بسجود السهو لا شترأ كهما في الزيادة على أركان الصلاة المحدودة وان تفارقا في بعض الاحكام أتبعه به معبر اجماله لفظها الخبر ومعناها الطلب فقال

فصل في سجود بشرط الصلاة (ش) فاعل سجد في كلامه هو قارئ والباء في قوله بشرط وبلا احرام متعلقة بسجد والاولى منهما محتمل أن تكون للعبية أو للسببية والثانية للتعديدية والمعنى سجد القارئ مع حصول شرط الصلاة لها أو بسبب حصول شرطها من طهارة واستقبال واسترعية ونحوها وبهذا شابهت الصلاة ولما كانت من توابع القراءة كان لها بها أيضا شبه وهو عدم الاحرام والسلام فلذا قال (بلا احرام وسلام قارئ) أي وبلا رفع يدين أي بلا احرام زائد على تكبير الهوى اتفاقا بخلاف سجود السهو الذي هو من توابع الصلاة فأعطى حكمها

فصل في سجود التلاوة (قوله وان تفارقا في بعض الاحكام) وذلك أن سجود التلاوة لا تبطل الصلاة بتركه وبعض أفراد سجود السهو تبطل بتركه وغير ذلك (قوله سجد بشرط الصلاة) أي الصلاة النافلة اذ يجوز أن تفعل على الدابة أي غير القبلة في سفر القصر كصلاة النافلة وفي السفينة لغير القبلة ان لم يمكن الدوران (قوله أو للسببية) الاحسن أن تكون

للعبية ولا تظهر السببية لان وجود الشرط ليس سببا للسجود وانما سبب السجود القراءة أو السماع وحاصله ان جعلها السببية يناه في ان مدخولها شروط (قوله والثانية للتعديدية) لا يظهر بل الذي يظهر انها للابسية حال من فاعل سجد (قوله بخلاف سجود السهو) أي فيحتاج الى احرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الكل وذلك لانه كما لا يرفع يديه في سجود التلاوة لا يرفعهما في سجود السهو وكما لا يحتاج هنا لتكبير زائد على تكبير الهوى لا يحتاج في سجود السهو الى تكبير زائد على تكبير الهوى نعم سجود السهو يحتاج اسلام بخلاف سجود التلاوة فان قلت يجوز أن يريد بالاحرام النية أي فيحتاج لها في سجود السهو أي البعدى ولا يحتاج لها هنا لان عج قد قال لا تطلب منه النية في سجوده لانية الفعل ولانية التقرب لكونها تابعة لانية فيسه

فقوله

للعبية ولا تظهر السببية لان وجود الشرط ليس سببا للسجود وانما سبب السجود

قلت بعد ذلك غاية البعد كيف يعتمد انحصار فضيلة أدسنه بدون نية خصوصا وقد ذكر عجم في حاشية الرسالة أنه لا بد من النية لان الاعمال بالنيات وهذا مما لا شك فيه فالصواب الرجوع اليه كما قرر بعض الاشياخ (أقول) ولعل التعبير بالفعل المسمى للإشارة الى أنه ينبغي المحافظة على ذلك **تنبيه** قوله بلا احرام وسلام أى اللفظ صدق من خلاف على أن ابن وهب يقول انه يسلم منها كالصلاة (قوله اذلا معني له) أى معني صحيح فالمعني الصحة (قوله فى أقل أفرادها) أى لانه المحقق (قوله اشارة الى أن الفعل الخ) الانسب أن يقول اشارة الى أنه يكفي سجدة واحدة لان الفعل يكفي في تحقق مدلوله (٣٤٩) واحد فيسوقه مساق التعليل (قوله ففى

كلامه تعرض لتعدد الوحدة) لا يخفى ان هذا كله اذا لم ينظر لمجموع كلام المصنف والافقيه تعرض لتعدد الوحدة فقد قال فيما يأتى وجهها وتكررها وغير ذلك (قوله اذا تبعه) قال فى المصباح تلوت الرجل أتلاه تلو اذا تبعته اه (قوله فاذا لم تكن الخ) ولذلك سأتى بقول واقتصار عليها الخ (قوله لانه) أى ما ذكر من مشروعيتهما (قوله اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ) أى بحسب المنقول فلا يقال انه تعليم الشئ بنفسه أى وأما الصبي فلا يخاطب ندبا ولا سنة بسجود التلاوة هذا معناه (أقول) لا يخفى أنه سأتى بذكر أنه يخاطب بها على طريق النسب وهو الصواب لموافقته لما تقدم من ان المعتمدان الصبيان مكلفون بالمنسوبة (قوله ان صلح ليوم) أى فى الفريضة فلا يسجد من سمع قراءة غير بالغ (قوله القرآن) يشمل

فقوله سجدة واحدة خبرية لفظا انشائية معني بدليل قوله وهل سنة أو فضيلة خلاف أى طلب سجود قارئ ومستمع أو سجد على وجه المطالبة وليس المراد الاخبار عن سجود قارئ ومستمع فيما مضى اذلا معني له وسبب أتى ان هذه المطالبة على وجه السنة أو الفضيلة وقوله سجد أى طلب منه السجود أى طلب منه ايجاده هذه الماهية فى أقل أفرادها وهو واحد فاندفع ما أورد على المؤلف من انه ليس فيه التعرض لتعدد الوحدة على أنه قد يقال انه عبر بالفعل ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشروط الصلاة مثالا اشارة الى أن الفعل يكفي فى تحقق مدلوله واحد من أفراد الحقيقة اذ هو عندهم له حكم التكررات فى كلامه تعرض لتعدد الوحدة **فائدة** انما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا بسجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان التلاوة لا تكون فى كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه لان أصل التلاوة من قولك تلا الشئ يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكامة تتبع أختها لم يستعمل فيها التلاوة ويستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم الجنس هذا الفعل الذى يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معاصيا من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص والعام وان كان مجمعا عليه وظاهر قوله قارئ أنه يطلب بهما ولو ما شيا وهو كذلك وينحط من قيام ولا يجلس لها من قيام وارتضى بعض أن شرط سجود التالى بالوغه وكذا شرط سجود المستمع اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ (ص) ومستمع فقط ان جلس ليتعلم ولو ترك القارئ ان صلح ليوم ولم يجلس لسمع (ش) مستمع بالرفع عطف على قارئ المهموز وفى بعض النسخ قارئ منقوصا عمومى لمعاملة قاض بعد قلب همزة ياء فهو مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين والمعنى أن المستمع يخاطب بسجدة التلاوة كما يخاطب بها القارئ لكن يشترط لسجود المستمع شروط منها أن يكون جلس ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من ادغام واظهار ونحوهما ليصون فرائده عن اللحن فلا يسجد جالس لمجرد ابتغاء الثواب عند الاكثر وخرج مستمع وهو قاصد السماع الذى طرق أذنه السماع من غير قصد فلا يسجد عليه ومختار ابن القاسم يسجد المستمع ولو ترك القارئ السجود لان تركه لا يسهط مطالوبية الاخر منه وهذا فى غير الصلاة وأما فيها فيتبعه على تركه بلا خلاف وتبطل صلاته بفعله اذ دون امامه دون العكس كما يفيد ما أتى ومنها أن يكون القارئ الذى يسمع المستمع قراءته صالحا لالامامة أى فى الجملة بأن يكون ذكرا بالغا حقا عاقلا غير فاسق فلا يسجد مستمع قراءة اضدادهم وقوانا فى الجملة ليدخل ما اذا كان القارئ غير متوضئ فان المشهور بسجود مستمعه كما ذكره الناصر القافى لكن المذهب انه لا يسجد على مستمع غير متوضئ وهو ما جزم به الخمى واقتصر عليه أبو الحسن فى شرح المبدونة والشاذلى ومنها أن لا يكون القارئ جلس ليسمع الناس حسن قراءته والافلا يسجد المستمع منه لما دخل قراءته من الرياء فلم يكن أهلا للاقتداء به وما ذكرناه من اختصاص هذا الشرط بسجود المستمع هو ظاهر كلام المؤلف وعليه قسرد

أوجه القراءة كقراءة ورش (قوله أو أحكامه) بل وما كان جائزا كدستعين وقصره عند الوقف (قوله عند الاكثر) عبارة تت كذا فى التوضيح على نقل الاكثر فيفهم ان المراد أكثر أهل المذهب (قوله وخرج بمستمع الخ) أقول اذا الحاجة لقوله فقط والمخلص أن يقول انما أتى بقوله فقط دفعا لما يتوهم ان فى العبارة حذف والتقدير ومستمع وسامع (قوله ومختار ابن القاسم) مقابله ما قاله مطرف وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبح من أنه لا يسجد (قوله لكن المذهب) فهو المعقول عليه وقال غب فى الجملة لادخال سجود مستمع غير عاجز من متوضئ عاجز عن ركن ومستمع مكروه الامامة وكذا من فاسق بجارحة على المعتمد فقول الشارح غير فاسق أى بناء على القول الضعيف (قوله من الرياء) أى بحسب المظنة

(قوله وفيه بعد) أي من العبارة (قوله لكان أخضر) جواب ذلك فابعد (قوله اختلف المتعلق) أي الفاعل (قوله ان كان الله الخ) أي فلم يعطف ان كان الله على ان أردت لاختلاف الفاعل (قوله أما الثاني فظاهر) وذلك لانه يقول وصلح ليوم فيحذف أن (أقول) فإذا تفوت النكتة المتقدمة (قوله لا ثانية الحج الخ) ولو سجد في ثانية الحج وما بعدها بطلت صلاته إلا أن يكون مقتديا بمن يسجد هاوتبعه فلا بطلان فلو سجد هادون امامه بطلت صلاته وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته وقال عجم لا ثانية الحج أي يكره وقول الخمي يمنع معناه يكره وقوله والنجم معطوف (٣٥٠) على ثانية أي ولا سجدة النجم كذا في ك (قوله اذهو مفعول سجد) يبعده

قوله لا ثانية الحج لان المعنى لا يسجد بسبب قراءته ثانية الحج فالمناسب كون في السببية أي سجد بسبب قراءته آيات احدى عشرة سجدة (قوله يعزم) أي يأمر الناس بالسجود فيها (قوله وقيل هي) أي العزائم ما ثبت الخ الحاصل ان الاحدى عشرة سجدة تسمى عزائم فقد قال عجم وسميت الاحدى عشرة عزائم مبالغة في فعل السجود مخافة ان يترك اه واختلف في العزائم ف قيل هي المأمورات وقيل ما ثبت بدليل شرعي الخ كانه يشير الى أن ما عدا الاحدى عشرة لم يخل عن معارض راجع وهو عمل أهل المدينة (قوله والمشركون) أي لم يجمعهم انه مدح آلهم بقوله أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وألقى الشيطان صوتا مثل صوته سمعوه تلك الغرائيق العلى وان شفاعتهن لترجى الا

الشارح وغير واحد وهو خلاف ما عليه السني وروى من جعله شرطاً في سجود القارئ أيضاً وقد نقله أبو الحسن عنه في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليسمع شرطاً فيهما وما قبله في المستمع فقط وفيه بعد والظاهر من العبارة اختصاصه بالمستمع ثم لو قال وصلح ليوم لكان أخضر وقال السني وروى فان قلت لم يعطف صلح على جلس ليعلم مع ان كايها شرط فيه قلت يظهر والله أعلم انه رأى لما اختلف المتعلق صار لذلك كالذين لا اشتراك بينهم ما فترك العطف لذلك اه وتظيرة قوله تعالى ولا ينفعكم نهي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ثم لو قدم المؤلف قوله ان صلح ليوم وما بعده على المبالغة لكان أحسن وأخضر أما الثاني فظاهر وأما الاول فلانه يوههم أن اشتراط الصلاة وما بعدها حيث ترك القارئ وصلح بفتح اللام وضمها ثم ان قوله ليسمع مبني للمفعول وللفاعل وقصره نت على الاول وهو قصور (ص) في احدى عشرة لا ثانية الحج والنجم والانشقاق والقلم (ش) هذا متعلق بقوله سجد أي سجد قارئ ومستمع في احدى عشرة سجدة ولو حذف لفظة في ماضره اذهو مفعول سجد المتعدي ولعل في هنا للسببية على حذف قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة الحديث والافالظرفية فيه مجازية وهي العزائم أي المأمورات التي يعزم الناس بالسجود فيها وقيل هي ما ثبت بدليل شرعي خال عن معارض راجع وليس في الفصل منها شيء على المشهور والاحدى عشرة هي آخر الاعراف والاصال في الرعد ويؤمنون في النحل وخشوعا في سبحان وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأناب في ص وتعبدون في حم السجدة وما يروى زيادة على ما هنا محمول على النسخ عندما لا وان الذي استقر من أمره عليه الصلاة والسلام احدى عشرة وزاد ابن وهب وابن حبيب أن ربه اردها المؤلف صريحاً وهو انه لا يسجد في ثانية الحج عند قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا لانها في مقابلة الركوع الذي هو أحد أركان الصلاة ولا في النجم عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وان صح انه صلى الله عليه وسلم سجد عند هاوهي أول سورة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم وسجد معه المؤمنون والجن والمشركون غير أبي لهب رفع حفنة من تراب الى جبهته وقال يكفي هذا الان اجماع فقهاء المدينة وقراءتها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة ليلا ونهارا يدل على النسخ اذ لا يجمعون على ترك سنة قاله في الذخيرة غير ان قوله غير أبي لهب فيه تطرأ نظرو وجهه في الشرح الكبير ولا في الانشقاق عند قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا في القلم عند قوله واسجدوا فاقرب تقدما للعمل على الحديث (ص) وهل سنة أو فضيلة خلاف (ش) هذه جملة استثنائية قصد بها تفصيل الحكم الذي أجمعه في قوله سجد أي طلب منه السجود وهل هذا الطلب على وجهه السنية وظاهر كلامهم انه غير مؤكدة وشهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والفضيلة وهو قول الباجي وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير

ما صدر

أنك خير بأن القاضي عياض ارد هذا بعدم ثبوته وفي ك وجد عندى مانصه وسبب سجود

المشركين معه عليه الصلاة والسلام مدح آلهم عند قراءته أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى السكم المذكور له الاتي تلك اذا قسمه ضيزي (قوله انظر وجهه الخ) قال في ك لكن قال ه في شرحه ان الصواب غير الوليد بن المغيرة بدل غير أبي لهب كذا قال بعضهم قلت وفيه نظرفان الذي في رواية الشيخين ان الفاعل لذلك أمية بن خلف (قوله بفضيل) أي تبين لاذ كرتفاضيل (قوله وهل سنة) ومقتضي ابن عرفة أنه الراجح وكان ينبغي للصنف الاقتصار عليه فان القول بالفضيلة لم يشهر

(قوله لا تنافي في الفضيلة الخ) بل تنافي لان طريقة المصنف انها ترادف المستحب (قوله لان الواجب بجامع الجائز) لا يخفى ان الجائز يطلق بمعنى المأذون وبمعنى مستوى الطرفين وبمعنى خلاف الاولى فالجامعة انما هي على المعنى الاول لامطلقا كما يوهمه لفظه (قوله الا كثرة الثواب وقلة) أي لا ما قاله البعض المشار له بقوله فقوله بعضهم الخ (قوله على القولين) تفسير لقوله مطلقا (قوله وبطل ما قيل المتبادر للذهن قلبها) وجه ذلك أنه يقع في الذهن انها اذا كانت في صلاة فلا تفتقر للتكبير الذي يقر به من الصلوة فيسجد لها بخلاف ما اذا كانت بغير صلاة فتفتقر الى التكبير الذي يقر به حتى يسجد (٣٥١) لها عذرا غاية ما يفهم فيبين الشارح بالنقل ان

ما مشى عليه المصنف هو الصواب (قوله لا نقول قد وهم الخ) لك أن تقول إن التوهيم من حيث انما اعتمدته ورجحه لا من حيث كونه منقولا في المذهب (قوله وكرهه على المشهور وسجود شكر الخ) أي ومقابله الجواز كما أفاده بهرام (قوله كره سجود شكر) أي وكذا صلانه (قوله بمسرة) أي ما يسره (قوله يوم البامة) أي يوم وقعة البامة وهي بلاد ونقل النورى الاجماع على الطهارة في الصلاة والجنابة وسجود التلاوة والشكر (قوله شديدة) راجع للريح والظلمة (قوله ودل كلامه على أن الصلاة الخ) أي للزلزلة ونحوها أي ويدخل في ذلك الصلاة لدفع الوباء والطاعون لانه عقوبة من أجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما أفاده البدر فلا يكره فيصلون أفذاذا أوجاعة اذا لم يجمعهم الامام أو يحملهم على ذلك

ما صدر به خلاف وكان الاولى أن يقول أو مستحبة لان السنة لا تنافي في الفضيلة والشيء انما يقابل بما فيه فلا يقال في الشيء انه واجب أو جائز لان الواجب بجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف وأما الصبي فيخاطب به اندبا وما ينبئ على الخلاف الا كثرة الثواب وقلة وأما السجود في الصلاة فهو مطلوب مطلقا على القوانين فقول بعضهم ينبئ على القول بالسنية انه يسجد بها في الفرض وعلى القول الاخر لا يسجد بها فيه نظرا (ص) وكبر لخفض ورفع ولو بغير صلاة (ش) قال فيها وبكبر اذا سجد بها واذا رفع رأسه منها وهذا في الصلاة اتفاقا وفي غيرها اختلاف والذي رجح اليه مالك التكبير أيضا ابن يونس وهو أحسن والظاهر أن حكم التكبير السنية كتكبير الصلوات واذا علمت ما قررنا من أن التكبير للسجدة رفعا وخفضا متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح المواقظ ظهر لك صواب المبالغة وبطل ما قيل من أن المتبادر للذهن قلبها (ص) وأناب وفصلت تعبدون (ش) أي ومحل سجدة ص هذا الموضع فالمبتدأ محذوف وأناب هو الخبر ولما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم يتعرض للقسم الذي اتفق على محل السجود فيه وذكر ما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انما عند وأناب من قوله تعالى فاستغفر ربه وخررا كعوا وأناب وقيل عند قوله تعالى لربي وحسن ما ب والثاني سجدة حم فصلت والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسأمون وان قيل انه آيين لا يقال قد وقع خلاف في سجدة النمل فقيل عند قوله العظيم وهو الراجح وقيل عند قوله وما يعلنون فكان على المؤلف أن يبين محلها على المعتمد لا نقول قد وهم ابن عرفة ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في النمل ونقل ابن عبد السلام محلها منه وما يعلنون وهم (ص) وكره سجود شكر أو زلزلة (ش) أي وكرهه على المشهور سجود شكر عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة للعمل ولذلك أنكر مالك قولهم يسجد أبو بكر يوم البامة حين بشر بقتل مسيلة بكسر اللام قائلا ما سمعته قط وأراههم كذبوا عليه وقد فتح الله على نبيه وعلى المسلمين فما سمعت ان أحدا منهم يسجد وكذا يكره سجود زلزلة أو ظلمة أو ريح شديدة ودل كلامه على ان الصلاة لا تكره بل تطلب (ص) وجهه بها بسجد (ش) يعني انه يكره اظهار سجدة التلاوة لأئمة المساجد يعني اشهارها والمداومة عليها خوف اعتقاد وجوبها وان الصلاة تبطل بتركها كما هو مشاهد الان عند كثير من العوام فيؤول جهر باظهار واشهار ومداومة كما أشاره تت وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد ولم أقف على هذا منصوصا لغيره ولو كان هذا الكلام مؤخر عن قوله وقراءة بتلحين لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائدا على القراءة الخ وفي محل كلامه عليه بعد من وجوه لا تخفى وهو التكرار مع قوله هنا أو قسم القارئ في المسجد الخ ومع ما يأتي له في باب احياء الموات

وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان ولم أره اه والذي يظهر الوجوب اذا جمعهم الامام على ذلك وانما شرعت الصلاة لذلك لانه أمر يخاف منه (قوله ودل كلامه الخ) لادلالة لانه مفهوم لقب لا يعتبر (قوله اشهارها والمداومة عليها) لا يخفى أن ذلك يؤخذ من قوله وتعدّها بفرصة بالطريق الاولى (قوله انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد) أي فعلها بحضور الناس في المسجد (قوله عليه) أي على ترجيح الضمير للقراءة (قوله لا تخفى) الى هنا انتهى كلام ابن غازي (قوله وهو) أي ما ذكر من الوجوه التكرار ولا يخفى أن ما ذكره وجه واحد وهو التكرار الا أنه متعدد فيجيب بأنه أراد بالوجوه من حيث تعدد التكرار أو أراد بالجمع ما فوق الواحد و يظهر وجه التعدد أيضا من جهة أن الاصل في الضمير أن يكون عائدا على متقدم وترجيحه لما أخر خلاف الاصل ثم لا يخفى أن

الذي يوصف بأنه تكرر مع غيره انما هو الثاني لا الاول الا أن يجاب بأن المراد لازمه وهو أنه يمكن الاستغناء عن ذلك بما يأتي (قوله فيه تجوز) أي مجازا استعارة شبه الاشهار والمداومة بالجهر بالقراءة بجماع اطلاع الغير على ذلك واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله وعلى كلام ابن غازي) فيه ان ابن غازي لم يقل ذلك ولو كان هذا الكلام مؤخر الامكن وعلى تقدير لو حل على ذلك لكان فيه بعد من وجوه (قوله وقراءة بتلحين) ما ذكره المصنف هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي الى جوازه واختاره ابن العربي بل قال انه سنة وان كثيرا من فقهاء الامصار استحسنه وسماعه يزيد غبطة بالقراءة وایمانا ويكسب القلوب خشية (قوله ومن المكروه قراءة السبع) أي ومن أفراد ما حكم بکراهته الذي هو قراءة الجماعة لا من مطلق المكروه قراءة السبع ويحتمل كلام المصنف صورة أخرى فانها مكروهة عند مالك وهو أن يقرأ واحد ربع حزب ثم الثاني كذلك وهي المسماة بالمداومة ونقل النووي عن مالك جوازه ومحل الكراهة ما لم يشترط ذلك واقف بغير مسجد (٣٥٣) أو به ولو من غير واقفه والافلا كراهة ومحل الكراهة في تلك الصورة

من كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن فعلى جواب تن فيه تجوز لان المراد بالجهر الاظهار وعلى كلام ابن غازي مقدم من تأخير (ص) وقراءة بتلحين (ش) أي وكراهة قراءة بتلحين أي تطريب الصوت أي ترجيعه ترجيعا لا يخرج به عن حد القرآن والاحرم كذا المقصور وفك المدغم وعكسهما (ص) بجماعة (ش) تشبيهه في الحكم وهو الكراهة ابن يونس وكراهة اجتماع القراء يقرؤون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الناس ورأها بدعة ومحل كراهة قراءة الجماعة ما لم يشترط ذلك الواقف والاوجب فعله وظاهر كلامه الكراهة ولو بنى كل واحد على قراءة نفسه وهو كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الاذان ومن المكروه قراءة السبع بضم أوله (ص) وجاوس لها لا لتعليم (ش) أي وكراهة جلوس للسجدة فقط أي ليس الحامل له على الجلوس الا السجدة أي لاجل أن يسجد ها فقط لا لتعليم يريدون لثواب كما قاله أبو الحسن (ص) وأقيم القارئ في المسجد يوم خيس أو غيره (ش) أي ان القارئ في المسجد يوم خيس وغيره بقاء نذبا وظاهره ولو لم يرفع صوته بها وهذا اذا كان على سبيل الدوام لان الغالب قصد الدنيا بذلك وهذا ما لم يشترط الواقف ذلك فيجب فعله (ص) وفي كراهة الجماعة على الواحد روايتان (ش) أي وفي كراهة الجماعة أي ما زاد على الواحد دفعة على الواحد اذا لا بد أن يفوته ما يقرأ بعضهم بالاصغاء الى غيره فقد يخطئ في ذلك الحين ويظن انه قد سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباه وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بافراد كل واحد اذا قد يكثرون فلا يعيهم فجاءهم أحسن من القطع ببعضهم روايتان كان مالك يكرهه ولا يراه صوابا ثم رجع وخففه (ص) واجتماع الدعاء يوم عرفة (ش) أي ويكره الاجتماع يوم عرفة لدعاء أي بأي دعاء كان في المسجد ومقام الرجل في منزله أحب الى لان ذلك من البدع المحدثه التي لم ترد عن السلف فقوله لدعاء بالتشوين لا بالاضافة لانها تقتضي ان له دعاء خاصا وان لا يكره الاجتماع يوم عرفة الا للدعاء به وليس كذلك وينبغي أن يخص كراهة الاجتماع المذكور بمن يفعله على انه من سنة ذلك اليوم وأما من فعله لا على هذا الوجه فلا يكره كما ذكره ابن رشيد

الرائدة ما لم يقرأ كل واحد سورة مستقلة والافلا كراهة للفصل بالسور كما لا تكرر المداومة بالمعنى الذي كان يدرس به جبريل النبي صلى الله عليه وسلم برمضان من قراءته واعادة النبي عين ما قرأه جبريل (قوله لا لتعليم) أطلقه على حقيقة وهو افادة الغير ومجازه وهو التعلم الذي هو الافادة من الغير (قوله يريد ولا ثواب) وهذا على خلاف قول الأكثر (قوله بقاء نذبا) هذا اذا قرأ على الوجه المشروع والاوجب اقامته (قوله وظاهره ولو لم يرفع صوته) في كلام غيره ان محل الإقامة اذا رفع صوته وهو ظاهر والحاصل

أنه بقاء بشرط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله في أوقرينة وفعل ذلك لا على الدوام مكرهه أيضا لكن لا بقاء قاله البساطي ويؤمر بالسكوت أو القراءة سرا (قوله لان الغالب قصد الدنيا) هذا التعليل ينتج الإقامة ولو لم يقصد الدوام (قوله وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بافراد كل واحد اذا قد يكثرون فلا يعيهم الخ) لا يخفى ان قوله اذا قد يكثرون يفيد ان قوله للمشقة أي لمظنة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض الشراح أن محل الرويتين اذا كان يحصل بقراءة كل واحد بافراده مشقة والافلا كراهة باتفاق اه (قوله ثم رجع وخففه) أي تخفيفا ووصل الى درجة الراجحية بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجع وخففه كان الواجب عدم ذكر الرواية الاولى لان رجوعه بمثابة النسخ قلت المرجوع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كما ذكرنا (قوله واجتماع الدعاء يوم عرفة) ويقاس عليه الذكر (قوله ومقام) بمعنى واقامة (قوله وليس كذلك) أي ليس له دعاء خاص والكراهة لا تنفيده على تقدير وجوده هذا ظاهر اللفظ مع انه ورد عن ابن عباس انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي الى آخر ما هو في حاشية عب ويمكن أن يكون النقي من صبا على المجموع ويجاب بأن المراد ليس له دعاء خاص أي محتتم فلا ينافي ان له دعاء خاصا ولو ياب وهو ما في الحديث (قوله كما ذكره ابن رشد) أي فانه يكره اذا فعله على انه من سنة التضيعة وأما على غير ذلك فلا كراهة

(قوله منك) أي من احسانك وقوله واليك أي ومن تقرب به اليك (قوله وتقدم عن المواق) أي في قول المصلي في السجود سبحان ربّي الأعلى وفي الركوع سبحان ربّي العظيم تقدم انه مكروه وان محل ذلك اذا جعل ذلك أمرا لازما لا بد منه والافه ومستحب (قوله في غير المسجد لا يكره) لا يخفى أن تقييد الكراهة بكونه اذا فعله على أنه من سنة ذلك اليوم بقيد الكراهة ولو لم يكن في المسجد الا أن يريد أنه وان كان لا يكره الا أنه خلاف الاولى (قوله على انها ليست كالمساجد) لعل ذلك أن ذلك الموضع معتد في الاموات واعلم ان أشبه كان يقول بجواز ذلك والظاهر أنه لا يعتد أنه من سنة ذلك اليوم فكان يفعله بجماع مصر قال سحنون خضرته وكان يصلي النافلة جالسا وفي جانبه صرة يعطي منها السؤال فانابه أعطى سائلا لادينار فاذا كره له فقال أو ما كنا فعل ذلك من أول النهار وكان بيده خراج مصر ومصر يومها على بغلة فقال ابن القاسم وجعلنا بعضكم لبعض فتنة ثم رضى بالحال قاله عياض (قوله وقت جواز) أي وقت جواز السجدة لانها قد تجوز ولا تجوز النافلة كبعد الفجر الى الاسفار وبعد العصر الى الاصفرار (قوله تأويلان) محل التأويلين ما لم يقرأ بصلاة الفرض وقت نهى ولا يسجد بها (قوله عدم نوال آيات القرآن) أي فعدم نوال آيات القرآن مكروه وعدم نوال الكلمات حرام (قوله أو يجاوز الآية كلها) ابن رشد هو الصواب لا لا يغير المعنى اه ظاهره انه (٣٥٣) على الاول يلزم تغير المعنى لكنه ليس

ظاهرا في مثل ترك آخر الاعراف وغيرها مما يعرف بالتأمل (تنبيه) اذا قلنا بالتأويلين فلا يرجع لقراءتها اذا تطهر أو زال وقت الكراهة لنص أهل المذهب على أن القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلاف الجلاب وكذا القولان فيما اذا لم يتجاوزها بوقت نهى وفعلها فيه انظر عب (قوله أي محل ذكرها أي السجدة) ولا يفتى في محل فعلها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نفيسا (ص) واقتصر عايم أو أول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه (ش) يعني أنه يكره الاقتصار على قراءة السجدة حيث كان يفعل ذلك لاجل أن يسجد والافلا كراهة وانما كره الاقتصار عليه الان قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل قاله أنشهب اه وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز قال في المدونة ويكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء ثم يسجد بها في صلاة أو غيرها واختلف الاشباخ في ذلك فذكر عبد الحق في زكته عن بعضهم أن الكراهة مخصوصة بما اذا قرأ موضع السجدة مثل واسجد والآية بجملة فلا كراهة فيها لانه صار نالها بذلك وحكى في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ أنه يكره له قراءة بجملة الآية مثل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هي لمن يستمر على قراءة الآيات

في نحو قول المضحى اللهم منك واليك وتقدم عن المواق عند قول المؤلف وتسيح ركوع وسجود ما يفيد ذلك ثم يفهم من كلام الشارح أن الاجتماع على الوجه المذكور في غير المسجد لا يكره ومنه ما يفعل بمساجد القرافة بناء على انها ليست كالمساجد (ص) ومجاوزتها المتطهر وقت جوازها والافهـل يجاوز محلها والآية تأويلان (ش) أي أنه يكره مجاوزتها أي تعدى سجدة التلاوة لمن قرأ محلها في وقت جوازها وهو متطهر وأما من تركه فليس بمجاوزها وقد تتعاقب به الكراهة من جهة أخرى وعلى عدم نوال آيات القرآن فان لم يكن متطهرا أو كان الوقت ليس وقت جوازها وأولى ان لم يكن متطهرا ولا الوقت وقت جوازها فهل يجاوز محلها فقط فيجوز ما يشاء في الحج وأتاب في ص وهكذا أو يجاوز الآية كلها تأويلان وحمل بعضهم كلام المؤلف على خلاف ظاهره فجعل فيه حذف مضاف أي محل ذكرها أي السجدة ويأتي بحمل فعلها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نفيسا (ص) واقتصر عايم أو أول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه (ش) يعني أنه يكره الاقتصار على قراءة السجدة حيث كان يفعل ذلك لاجل أن يسجد والافلا كراهة وانما كره الاقتصار عليه الان قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل قاله أنشهب اه وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز قال في المدونة ويكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء ثم يسجد بها في صلاة أو غيرها واختلف الاشباخ في ذلك فذكر عبد الحق في زكته عن بعضهم أن الكراهة مخصوصة بما اذا قرأ موضع السجدة مثل واسجد والآية بجملة فلا كراهة فيها لانه صار نالها بذلك وحكى في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ أنه يكره له قراءة بجملة الآية مثل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هي لمن يستمر على قراءة الآيات

(٤٥ - خشي أول) عبارته في ك وفيه بحث اذ يقتضى ان يجاوز محل ذكرها ويأتي بحمل فعلها وليس كذلك اذ مفاده أنه اذا كان موضع ذكر السجدة غير موضع فعلها كما في قوله واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون أنه يتجاوز على التأويل الاول لفظ واسجدوا لله ويقرأ ان كنتم اياه تعبدون وليس كذلك بل يتجاوز محل السجود وهو تعبدون اه وحاصله ان حمل البعض مخالف للنقل وزاد غيره في بيان النظر ان ظاهره ولو كان حذف محل ذكرها يغير المعنى وليس كذلك فقد قيدته سنة بأن لا يغير المعنى والالم يجوز كأن يقرأ في الحج ألم تر أن الله ويصليه بقوله من في السموات ويحذف يسجد له (قوله وهو الاشبه) أي بالفواعد (قوله والافلا) أي وان لم يقصد السجدة أي بأن قصد ثواب القراءة فلا كراهة ظاهره على كل من القولين (قوله لان قصده السجدة الخ) هذا التعليل يعود بالنكير على قوله لاجل أن يسجد لانه يفيد أن هناك حالة واحدة وقوله لاجل أن يسجد يقتضى حالتين (قوله لانه خلاف العمل) أي قصد السجدة لا التلاوة خلاف العمل (قوله حيث فعل ما لا يجوز) أي ما يكره وأما لو لم يكن قصده السجدة فالظاهر أنه يسجد (قوله مثل واسجدوا) فيه أن موضع السجدة هو قوله ان كنتم اياه تعبدون لا قوله واسجدوا ونص المواق يريد موضع السجدة فقط لا آيتها المازرى وقيل آيتها اه وكذا في غيرها فلم يقع منه التمثيل كما قاله الشارح وما ذكره شارحننا تبع فيه الاقاني من تقريره الذي كتبه الفيشي (قوله وحكى) أي عبد الحق لان تهذيب الطالب لعبد الحق تحقيقا

(قوله فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه) فيه شيء لأنه ليس جارياً على اصطلاحه لأنه مسبوق به وانما هو أى المازرى اختاره فهو قطعاً اختيار من خلاف وان كان ذلك الخلاف اختلافاً في فهم المدونة لا خلافاً خارجياً (قوله دخل في الوعيد) المشار به بقوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (أقول) لأنه وعيد بالنظر لترك السجدة وعيد تلوم (قوله زائد في أعداد سجودها) فيه أن تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلاً والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً بخلاف الفرض ثم إن مقتضى الزيادة في الفرض البطلان فيجيب بأن الشارع لما طلبها من كل قارئ كأنها ليست بزائدة محضة خصوصاً وهي جائزة في النفل (قوله لا خلافاً بنظامها) أى انحلالاً لا يؤدي للبطلان (قوله اتفاقاً) أى لم يقصد تشريعاً ثم أقول هذا لا معنى له وذلك لأن الأمور بالافتداء بأفعاله وأقواله ما لم يقم دليل على التخصيص (قوله أول بيان الجواز) أى لبيان أنه ليس بحرام وهذا لا يتنافى الكراهة (أقول) لا يخفى بعد هذا الموقفه على دليل (قوله وترك لما لم يصحبه عمل) (٣٥٤) أقول إذا كان لبيان الجواز فلا يتأتى قوله وترك لما لم يصحبه عمل إلا أن يجاب بأن

الواو بمعنى أو (قوله ولا يكره تعمداً في النفل) قال في لـ وانظر ما المراد بالنفل الذي يجوز عدها فيه هل ما قابل الفريضة فيشمل السنة أو المطلق وأما الخطبة فلا فرق بين أن تكون الخطبة خطبة جعة أو لا (قوله خشى الخ) فيه أن الخشية تؤدي إلى اختلال العبادة فكيف يرتكب أمر غير واجب يؤدي إلى اختلالها (قوله وان قرأها) أى وان اقتحم النهي وهل نجوده سنة أو فضيلة خلاف وهذا إذا كان الفرض غير جنازة وأما إذا كان جنازة فلا يسجد فيها فان فعل فإظهار أنه يجزى فيها ما جرى في سجدة الخطبة (قوله وهل يكره أو يحرم)

الكثيرة قال المازرى وهو الأشبه إذا لفرق بين كلمات السجدة أو جملة الآية وذكر التاويلين عبد الحق ولما لم يكن هذا خلافاً وانما هو فهم أشيوخها أتى بلفظ الفعل لأنه من قبل نفسه لا من خلاف حقيقى قاله تت أى فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه وهو أولى من قول ز وهو مختار من الخلاف فلو قال وهو الأشبه على المقول كان مناسباً لاصطلاحه انتهى وإذا اقتصر على الآية فعلى القول بكراهة الاقتصاري عليها لا يسجد وعلى القول الآخر يسجد وإذا اقتصر على الكلمة لا يسجد باتفاقهما (ص) وتعمدها بفريضة أو خطبة لانفل مطلقاً (ش) يعنى أنه يكره تعمد قراءة السجدة في الفريضة لا ما لم وفذلا أنه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد زائد في أعداد سجودها وكذا يكره تعمدها في الخطبة لا خلافاً بنظامها ولعل نزوله عليه الصلاة والسلام وسجوده اتفاقاً أو لبيان الجواز وترك لما لم يصحبه عمل ولا يكره تعمدها في النفل فذاً أو في جماعة جهر أو سراً في حضر أو سفر في أيل أو نه سار متاً كذا أو غير متاً كذا خشى غلى من خلفه التخاطب أم لا (ص) وان قرأها في فرض سجدة لا خطبة وجهر امام السرية والاتباع (ش) لما ذكر أن السجدة تكرر قراءتها في الفريضة والخطبة خشى أن يتوهم أن الحكم بالنسبة إلى السجود وعدمه مستو فذكر أن قارئها في الفريضة يسجد لا خطبة وهل يكره أو يحرم وإذا وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها أم لا واستظهره الشيخ كريم الدين وظاهر قوله سجود ولو في وقت حرمة كما قال ابن الحاج لأنها تتبع للصلاة كسجود السهو والقبلى وظاهره ولو تعمد قراءة السجدة في وقت النهي وقال تت ينبغى أن يقي بذلك بما إذا لم يتعمد قراءة السجدة أى في وقت النهي تأمل وإذا قلنا يسجد في الفريضة فإن كان اماماً والصلاة سرية جهراً نذ بالعلم المأمومين ولو نفلوا وان لم يجهر وسجد فقال ابن القاسم يتبع لأن الأصل عدم السهو وقال سحنون يمتنع أن يتبعوه لاحتمال سهوه وعلى كل من القوانين لم يتبعوه فصلاتهم صحيحة كما صرح به أبو الحسن على الرسالة (ص) ومجاوزها يسير يسجد ويكثر يعيد بها بالفرض ما لم يتحن وبالنفل في ثابته ففي فعلها قبل الفاتحة قولان (ش) يعنى أن قارئ السجدة إذا جاوزها يسير كآية ونحوها يسجد بها من غير عود

الظاهر الكراهة وحينئذ لا بطلان (قوله القبلى) انظر التقييد بالقبلى فإنه لا يظهر لأنه مخالف لاطلاق ما تقدم لقراءتها في سجود السهو (قوله أى وفي وقت النهي) هذا تفسير الشارح لا من كلام تت وقوله تأمل هذا آخر كلامه وأمر بالتأمل أى في وجه ما قاله من أنه عند تعمده يعامل بنقيض مقصوده وأنه في تلك الحالة بمثابة من زاد وقوله نذ بأنه فيه أن مقتضى الاعلام السنية لان الرجوع أن السجود سنة فيكون وسيلتها كذلك (قوله فقال ابن القاسم يتبع) في لـ الظاهر الوجوب فان قيل لو كان الاتباع واجباً ما جاز لهم الترك فالجواب أن ذلك يجوز أن يكون لرعى الخلاف (قوله يعيدها) أى يعيد محل السجود أى الآية التي فيها السجدة (قوله وبالنفل في ثابته) أى ويعود لقراءتها في ثابته انظر ما حكم إعادة قراءتها في ثابته النفل هل هو مستحب أو يجزى فيه الخلاف ابتداء هكذا انظر بعض الشراح إلا أن شارحنا حكم بالنذ وبقوله ففي فعلها أى السجدة مع الاتيان بآيتها (قوله ففي فعلها قبل الفاتحة) وعلى الاول لو أخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعد ما قبل وكذا بعد القراءة وقبل الاتيان وعلى الثانى لو قدمها فهل يكتفى بها وهو الظاهر أو يعيدها فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله إذا جاوزها) أى محلها أى محل السجدة (قوله كآية ونحوها) نحو الآية الاتيان

(قوله فلا يعود لقراءتها) أي يكره فان سجدتها في ثانية الفرض من غير قراءتها لم تبطل فيما يظهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء وفيه شيء (قوله هل يسجدها) أي هل يقرأ آيتها في سجدها (قوله متعلق بيبعد) فيه نظربل متعلق بقوله ومجاوزها الخ (قوله ذهل عنها) ذهل عن الشيء نسيه وغفل عنه من باب قطع وذهل أيضا بالكسر ذهولا مخنار وقوله أوقف أو أتم الركعة الظاهر أنه يسجدها في ذلك عند ابن القاسم ولا تغوت إلا أن قوله ألغاه لا يصلح أن يكون جوابا إلا باعتبار قوله أتم الركعة الخ (قوله بخلاف تكريرها) أي تحقيقا وشكافن شك هل سجدتها أم لا فإنه يسجدها ويسجد (٣٥٥) بعد السلام لان الشك في الزيادة كتحققها

(قوله سهوا) قيد في المسئتين وأما عندا تبطل وإضافة تكرير لما بعده من إضافة المصدر للفعول أي تكرير المكلف أيا عما والتعبير بالتكرير أخصر ويكون من إضافة المصدر للفاعل لكن لما أسند الفعل فيما تقدم للشخص ناسب أن يسند له فيكون الكلام على ونبرة واحدة (قوله فليقرأ السجدة في باقي صلاته) ظاهره ولو في الركعة الثانية فظاهره فرضا أو نفلا مع أن نعوذها بالفرض مكرره إلا أن يقال لما اتفق أنه قرأ الآية قبلها فليؤمر بقراءة ما يليها ويكون أولى من قراءة غيره وعبارة عجز كالسجدها في آية قبلها يظن أنها محلها فإنه يسجد للسهو بعد السلام سواء سجدها عند قراءة محلها أم لا اه (قوله كالعلم) أي بسماعه والمتعلم

لقراءتها في صلاة أو غيرها وان جاوزها بكثير رجع إليها فقرأها وسجدها ثم عاد إلى حيث انتهى في القراءة وسواء من في صلاة أو غيرها لكن من في صلاة يعود لقراءتها بالفرض والنفل ما لم ينحن للركوع فان انحنى فاتمه فلا يعود لقراءتها في ثانية الفرض لانه كاستدعاء قراءتها فيه وهو مكرره وبالنفل يعود لقراءتها في ثانيته استحبابا واختلاف المتأخرون هل يسجدها قبل قراءة أم القرآن لتقدم سببها أو بعد قراءتها لانها غير واجبة فشر وعيها بعد الفاتحة ثم يقوم فيقرأ السورة قولان لابي بكر بن عبد الرحمن وابن أبي زيد فقوله بكثير متعلق بيبعد وتم الكلام عنده وقوله بالفرض متعلق بعامل مقدر مماثل للذكر أي ويعيد بالفرض والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جواب عن سؤال مقدر تقديره ماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وقوله وبالنفل الخ معطوف على قوله بالفرض فالمراد موضوع واحد وهو مجاوزتها بكثير وانما لم يجعل متعلقا بيبعدا المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسألة مجاوزتها في غير الصلاة (ص) وان قصدتها فركع سهوا اعتمده ولا سهو (ش) أي اذا انقطعت السجدة فلما وصل إلى حد الركوع ذهل عنها ونوى الركوع فإنه يعتد به عند مالك في رفع له وفاتت السجدة في هذه الركعة ولا يسجد سهو عليه عنده ولا يعتد بالركوع عند ابن القاسم بل يخبر ساجدا فان اطمأن منحنيا أو رفع أو أتم الركعة ألغاه أو يسجد لتلك الزيادة بعد السلام (ص) بخلاف تكريرها أو يسجد قبلها سهوا (ش) قال مالك وان سجد السجدة ثم سجد معها ثانية سهوا فليس يسجد بعد السلام قال ولو سجد في آية قبلها يظن أنها السجدة فليقرأ السجدة في باقي صلاته ويسجد بها ثم يسجد بعد السلام (ص) قال وأصل المذهب تكريرها ان كرر حزبا لا المعلم والمتعلم فأول مرة (ش) الضمير في قال عائد على المازري قال في القاري اذا قرأ آية سجدة بعد ما سجد فيها أنه يسجد عندنا وعند الشافعي خلافا لابي حنيفة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو أصل المذهب عندي إلا أن يكون القارئ ممن يتكرر ذلك عليه غالبا كالعلم والمتعلم ففيه قولان اذا كانا باغين قال مالك وابن القاسم يسجدان أول مرة وقال أصبغ وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأما قارئ القرآن فإنه يسجد جميع سجدياته انتهى الشارح ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن قوله الا المعلم الخ من جملة مقول المازري فيكون داخل تحت قوله وأصل المذهب الخ مع أن الشارح قد عزا هذا لابن القاسم أي فكان ينبغي أن يقول على المقول والمراد بالحزب الورد الذي يقرؤه لا الحزب المعلوم الذي من تجزئة ستين (ص) ونسب لساجد الاعراف قراءة قبل ركوعه (ش) يعني أنه يستحب لمن قرأ سورة الاعراف أو غيرها وسجد سجدة أن يقرأ ما تيسر من القرآن من الانفال أو من غيرها بعد

بقراءته على السامع المذكور البالغين اذا قرأ عليه القرآن بتمامه مثلاً أو كرر سورة سجدة واحدة كذا قال عجب ثم ان بعض الشيوخ كتب موافقا لصدر عبارة عجب فقال والحاصل ان المعلم أو المتعلم اذا كرر سورة واحدة مرارا للحفظ أو غيره لا يسجدان للتكرار وانما يسجدان المرأة الاولى وكذلك اذا قرأ المتعلم سورة متعددة في زمن واحد لا يسجد الا عند سجدة السورة الاولى وكذلك المعلم أيضا مستدلا بكلام عجب (أقول) بل الذي ينبغي أن في الثانية يسجد المعلم والمتعلم عند كل سجدة حيث كانا قارئين لتلك السورة من غير تكرارها كما هو نص شارحنا وقوله انتهى الشارح أي من الشارح ثم انه يرد أن المعلم سامع والسامع لا يسجد الا اذا كان متعلما والجواب ان المعلم يسجد مع كونه سامعا وقول المصنف فيما تقدم ان جلس ليتعلم فيه حذف أي أو لم يعلم فلا اعتراض على عجب في قوله الا المعلم بسماعه (قوله أي فكان ينبغي أن يقول على المقول) أي ليكون المازري اختاره من خلاف وخلاصته أن صدر العبارة يقول ليس مختاراً من خلاف فناسب التعبير فيه بالفعل وآخرها مختار من خلاف فالمناسب فيه التعبير بالاسم (قوله أو غيرها) أي مما يليها على نظم المصحف لا ما يشمل قبلها والا كان تنكيسا مكررها

(قوله ولا يكتفي عنهما ركوع) أطلقوا الركوع عليه وعلى الرفع منه لأن سجدة التلاوة خفض وركوع (قوله أى لا يجعل الركوع) أى تلك الهيئة المخصوصة لأنه إذا قصد أى تلك الهيئة الركوع فلم يسجد بها وإن قصد تلك الهيئة السجدة فقد غير بها عن صفتها وقوله وذلك غير جائز وهل تبطل الصلاة حينئذ (٣٥٦) كما عو ظاهراً وقوله وذلك غير جائز ثم بعد كنى هذا رأيت أن الشيخ سألنا الحكم بالبطلان

في هذه الصورة فقد قال عقب شرح المصنف هذا كله إذا أشركها في ركوعه لصلاته وأما لو خصها بالركوع فينبغي بطلان صلاته ويدل عليه قول ابن يونس وإن قصد السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز إلا أن مفسداً من القاسم في العتبية الأجزاء ولا بطلان انظر عجم (قوله صح وكره) يقوى الطرف الأول في كلام أبي الحسن لأن جعله على الطرف الثاني غير جائز والمتبادر منه الحرمة فاذن يفيد البطلان في الطرف الثاني (قوله قصد جعلها) يحتمل وقصد تلك الهيئة ويحتمل جعل الركوع الذي هو الركن نائباً عنها (قوله يوافق مالكا على الاعتداد بالركوع) أى في هذه المسئلة على هذا التقرير لأن ابن القاسم يقول إن الحركة للركن مقصودة وهي موجودة هنا فالأولى دعوى التكرار ولا يحمل على هذه الصورة لتفادق الامامين على هذه الصورة وحاصل كلام الطخيني أن تارك السجدة له ثلاثة أحوال

فما هو منها وقبل ركوعه ليكون الركوع واقعاً على سنته وهو كونه بعد قراءة وانما يخص الاعراف بالذكر لئلا يتوهم في الاعراف عدم القراءة لأن في القراءة عدم الاقتصار على سورة وعلى هذا يستثنى هذا من ذلك وقد يقال لاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة (ص) ولا يكتفي عنهما ركوع (ش) أى ولا يكتفي عن سجدة التلاوة ركوع لقول المدونة ولا يركع بها في صلاة ولا غيرها أى لا يركع بدلها في صلاة قال أبو الحسن أى لا يجعل الركوع عوضاً عنها لأنه إذا قصد به الركوع فلم يسجد بها وإن قصد به السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز (ص) وإن تركها وقصد صح وكره (ش) أى وإن ترك السجدة عمدًا وقصد جعل الركوع عوضاً عنها كما يفيد كلام أبي الحسن فهو إشارة ليبين أن الركوع المشار إليه بقوله ولا يكتفي عنهما ركوع صحيح معتد به وفي كلام ز إشارة إلى هذا ويفهم منه حكم ما إذا تركها وقصد الركوع ولم يقصد جعله عوضاً عنها أنه صحيح بالطريق الأول فقوله صح أى صح ركوعه وكره فعله المذكور وما ذكرناه في معنى قصده خلاف ما ذكره الطخيني من أن معناه قصد الركوع وبأنى نصه (ص) وسهواً اعتد به عندما لا ابن القاسم (ش) أى وإن ترك السجدة سهواً وركع بنية الركوع ثم تذكرها حين وصل إلى حد الركوع اعتد بالركوع وعصى على ردة ويرفع لركعته عندما لا ابن القاسم فيخر ساجداً ثم يقوم فيبتدئ الركعة فيتم شيئاً ويركع ابن حبيب ويسجد بعد السلام إن طال في التحنائه وهو معنى قوله (فيسجدان اطماناً به) وكذا لو رفع منه بل هو أخرى وإن لم يترك حتى أتم الركعة ألغاهما وليست هذه مكررة مع قوله وإن قصد بها فركع سهواً اعتد به لأنه هناك انحط للسجدة وهما للركوع ساهياً عن المكان الذي صوبه ابن يونس إن الخلاف يجري فيه ما وافق تصار المؤلف على قول مالك في تلك وتقدمه له في هذه يشعر برجحانيته والانتقال خلاف أو قولاً كما أشار له س في شرحه لكن انظر قوله ابن يونس صوب جريان الخلاف فيهما مع نقل الطخيني من أن ابن القاسم يوافق مالكا على الاعتداد بالركوع وانظر نصه في شرحنا الكبير

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله فصل صلاة النافلة)

فهرست الجزء الأول من شرح العلامة الخراساني على مختصر سيدي خليل

حقيقة	باب الطهارة	حقيقة	باب الوقت المختار
٥٨	باب الطهارة	٢١٠	باب الوقت المختار
٨١	فصل في بيان الطاهر والنجس	٢٢٨	فصل في الأذان وما يتبعه
١٠١	فصل في إزالة النجاسة	٢٣٧	فصل في شروط الصلاة
١٢٠	فصل في فرائض الوضوء	٢٤٤	فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر
١٤١	فصل في آداب قاضي الحاجة	٢٥٥	فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به
١٥١	فصل في نواقض الوضوء	٢٦٤	فصل في فرائض الصلاة
١٦١	فصل في الغسل	٢٩٤	فصل في بيان حكم القيام وبدله وعنأتيهما
١٧٦	فصل في المسح على الخفين	٣٠٠	فصل في قضاء الفوائت
١٨٤	فصل في التيمم	٣٠٧	فصل في حكم سجود السهو
٢٠٠	فصل في الجبيرة ٢٠٣ فصل في الحيض	٣٤٨	فصل في سجود التلاوة

وقع خطأ في حقيقة ٨ سطر ٣ أردكتني صوابه أدركتني

إما أن يتركها سيما لو ركع قاصداً الركوع من أول الخطأ وما أن يتركها عمداً ويقصد الركوع وما أن يقصد الركوع أولاً ولا يخطأ فلما وصل إلى حد الركوع ذهل عنها فتوى الركوع في الوجه الأول يعتد بالركوع بانفاق مالك وابن القاسم لأن قصد الركوع للركن وجد وفي الوجه الثاني يعتد بالركوع أيضاً لكن يكره له ذلك الفعل وإليه الإشارة بقوله وإن تركها وقصد صح وكره وحيثما اختلف فيه مالك وابن القاسم فيعتد به عندما لا ولا سهواً وعليه وعند ابن القاسم لا يعتد به

